لبنان

في ظل الحكومتين

ايلول 1988 - تشرين الاول 1990



العميد الركن
فؤاد عون



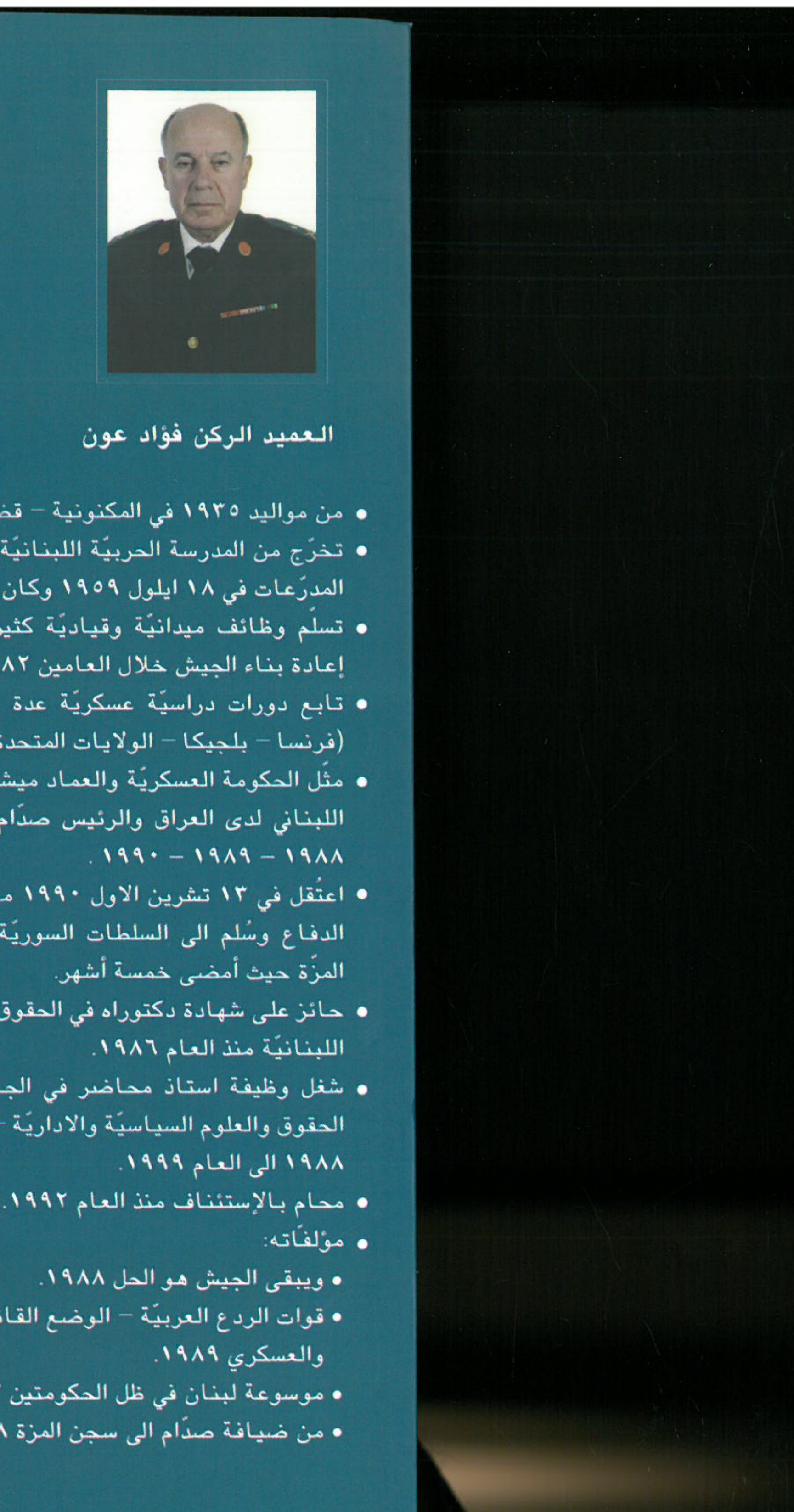
RIYAD NA

Lebanese Ar

P.O. Bo

Chouran Beirut

Tel: (01) 78



العميد الركن فؤاد عون

- من مواليد ١٩٣٥ في المكنونية – قضاء جزين.
- تخرّج من المدرسة الحربيّة اللبنانيّة برتبة ملازم في سلاح المدرّعات في ١٨ ايلول ١٩٥٩ وكان طليع دورته.
- تسلّم وظائف ميدانيّة وقياديّة كثيرة وأشرف على عمليّة إعادة بناء الجيش خلال العامين ١٩٨٢ – ١٩٨٣.
- تابع دورات دراسيّة عسكريّة عدة في لبنان وفي الخارج (فرنسا – بلجيكا – الولايات المتحدة الاميركيّة).
- مثّل الحكومة العسكريّة والعماد ميشال عون وقيادة الجيش اللبناني لدى العراق والرئيس صدّام حسين، خلال الأعوام ١٩٨٨ – ١٩٨٩ – ١٩٩٠.
- اعتُقل في ١٣ تشرين الاول ١٩٩٠ من مركز عمله في وزارة الدفاع وسُلم الى السلطات السوريّة التي نقلته الى سجن المزّة حيث أمضى خمسة أشهر.
- حائز على شهادة دكتوراه في الحقوق (القانون) من الجامعة اللبنانيّة منذ العام ١٩٨٦.
- شغل وظيفة استاذ محاضر في الجامعة اللبنانيّة – كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة والاداريّة – الفرع الثاني من العام ١٩٨٨ الى العام ١٩٩٩.
- محام بالإستئناف منذ العام ١٩٩٢.
- مؤلفّاته:
  - ويبقى الجيش هو الحل ١٩٨٨.
  - قوات الردع العربيّة – الوضع القانوني والسياسي والعسكري ١٩٨٩.
  - موسوعة لبنان في ظل الحكومتين ٢٠٠٧.
  - من ضيافة صدّام الى سجن المزة ٢٠٠٨.

لبنان

في ظل الحكومتين

ايلول 1982 - تشرين الاول 1990



العميد الركن
فؤاد عون

بطاقة مكتبية
لبنان في ظلّ الحكومتين
عدد الصفحات: 856 صفحة
قياس: 17x24سم

الطبعة الاولى: 2007
الطبعة الثانية: 2010

المؤلف: العميد الركن فؤاد عون
دكتور دولة في الحقوق
محام في الإستئناف
أستاذ محاضر في الجامعة اللبنانية
رئيس بلدية المكنونية (قضاء جزين)

مؤلفاته:
«... ويبقى الجيش هو الحل» (1988)،
قوات الردع العربية في لبنان الوضع القانوني والسياسي والعسكري (1989)
من ضيافة صدام الى سجن المزة (2008)

يمكن الاتصال بالمؤلف على الرقمين:
00961 3 244000   00961 4 916900

تصميم واخراج



ستامبا ميديا
سد البوشرية - سنتر قمر - بلوك C - ط 2 - مكتب C14
961 1 689393
info@stampa-media.com | www.stampa-media.com

مقدمة

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب في الأول من شهر آب 2007 بشكل موسوعة من ثمانية أجزاء، طبع منها ثلاثة آلاف نسخة، وبيعت النسخة الواحدة بمائتي دولار اميركي.

تبين ان اعتماد شكل الموسوعة وارتفاع السعر قد حدّ من اطلاع الكثيرين من اللبنانيين عليها وقراءتها وضمها الى مكتباتهم مما أضاع الهدف الذي توخيته من هذا الكتاب والذي حددته في مقدمة الطبعة الأولى تحت عنوان «لماذا هذا الكتاب؟ ولماذا الآن؟» ووأجبت على السؤالبن وقلت:

«قررت الكتابة عن الفترة الممتدة من 23 أيلول 1988 الى 13 تشرين الأول 1990 لكثرة الأخطاء التي ارتكبها جميع الزعماء والسياسيين والفاعليات، ولو بدرجات متفاوتة، خلال هذه الفترة، ولمحاولتهم الآن تناسي تلك الفترة واعتبارها كأنها لم تكن أو لم يمر فيها لبنان، ولربما قد استفاق ضمير هؤلاء فبدأ يؤنبهم ويؤرقهم ولربما خافوا من صحوة الشعب ليحاسبهم على ما اقترفوا من أخطاء ومساوىء ومفاسد وربما جرائم.

قررت الكتابة لابقاء هذه الفترة حيّة، بحلوها ومرّها، ولحث اللبنانيين لاستذكارها في كل مرة يمر لبنان في ظروف مماثلة – وهو الآن يمر بمثلها – ولاتخاذ العِبَر منها تلافيًا للوقوع بمثل تلك الاخطاء من جديد.»

إحياءً للهدف من هذا الكتاب قررت اصدار الطبعة الثانية بشكل كتاب واحد، أسقطت منه الصور وبعض الملاحق والشروحات الطويلة، وبسعر مقبول جداً، يعادل التكاليف، بحيث يتمكن العدد الأكبر من اللبنانيين شراءه وقراءته والاحتفاظ به.

ختمت الطبعة الأولى بعنوان عزيز عليّ وعلى كثير من اللبنانيين وقلت: ...ويبقى الجيش هو الحلّ، وأجريت مقارنة بين ما جرى في سنة 1988 وما قد يجري في سنة 2007 وقلت في تلك الخاتمة



عن رئاسة الجمهورية:

«في العام 2007 ستجري الانتخابات الرئاسية قبل 25 تشرين الثاني، والاميركيون والفرنسيون يحاولون تسمية رئيس جمهورية من الصف الثاني أوالثالث أو من «حواضر البيت الماروني» أو «حواضر الأكثرية النيابية»، رئيس يكون موظفًا لدى هذه الأكثرية ولدى من يدعمها. فهل تُرانا سنترحّم على ما كان سيحدث عام 1988 وعلى من كان سيُعين رئيسًا للجمهورية آنذاك، أم ان العام 2007 سيأتينا برئيس «غير شكل»، أو ان الانتخاب سيُعطّل وستكون هناك حكومة عسكرية جديدة برئاسة قائد الجيش؟».

وتابعت وقلت عن المجلس النيابي:

«هل سيجتمع المجلس النيابي، المُعطلة اجتماعاته منذ أكثر من سنة تقريبًا بسبب عدم دعوة رئيس المجلس لعقد جلسات خلال الدورات العادية بحجة أن الحكومة غير دستورية وغير ميثاقية – بعد ان استقال من عضويتها الوزراء الشيعة الخمسة ووزير ارثوذكسي- لينتخب رئيسًا للجمهورية قبل 25 تشرين الثاني 2007، أم سيبقى معطّلاً ويتعذّر بالتالي انتخاب رئيس جديد للجمهورية، فتتكرر تجربة العام 1988 وتشكّل حكومة ثانية قد تكون عسكرية تتسلَّم صلاحيات رئيس الجمهورية ويعيش لبنان من جديد في ظل حكومتين؟».

وقلت أيضًا عن الحكومة:

«هل الحكومة التي تعتبرها المعارضة غير دستورية وغير ميثاقية وحكومة أمر واقع، بينما تعتبر هي نفسها لا تزال شرعية، طالما انها تملك الثلثين من عدد اعضاءها الأساسيين وتدعمها اكثرية نيابية في وقت هي محاصرة في السراي، حيث يسكن معظم اعضائها بمن فيهم رئيسها، من قبل المعارضة المعتصمة في ساحتي الشهداء ورياض الصلح. هل هذه الحكومة ستتولى السلطة كاملة في حال عدم انتخاب رئيس للجمهورية؟»

وتابعت تلك الخاتمة وطرحت تساؤلات عدة:

«هل سيتمكن اللبنانيون من الأتفاق على انتخاب رئيس جديد للجمهورية يكون بداية الحل للأزمة الجديدة أو حتى مدير لهذه الأزمة؟

هل سيترك رئيس الجمهورية العماد اميل لحود سدة الرئاسة لحكومة مشكوك في دستوريتها وقانونيتها وميثاقيتها أم انه سيتابع تحمل مسؤولياته على اساس عدم ترك البلاد بدون سلطة يتوافق عليها اللبنانيون؟

هل ستُقدم الاكثرية النيابية على مسرحية جديدة شبيهة بمسرحية شتورا عام 1989 فتنتخب هي لوحدها رئيسًا للجمهورية يكون الياس الهراوي الجديد ويصبح للبنان رئيسان؟

هل سيشكل رئيس الجمهورية حكومة جديدة يسلمها السلطة فيصبح للبنان حكومتان؟ وهل ستكون هذه الحكومة عسكرية برئاسة قائد الجيش واعضاء المجلس العسكري فيُعيد التاريخ نفسه ونكون في 25 تشرين الثاني 2007 كما كنا في 23 أيلول 1988؟»

وأنهيت الخاتمة بالقول:

«في مطلق الأحوال انني أرى في العام 2007 وبعد تسع عشرة سنة على اصدار كتابي – ويبقى الجيش هو الحلّ» ان الجيش كان وهو الآن وسيبقى هو الحلّ- ولننتظر شهورًا قليلة. وإن غدًا لناظره قريب».

ماذا حدث بعد صدور الطبعة الأولى وكيف توالت الأحداث حتى اليوم؟ وهل كان الجيش هو الحلّ؟ وهل سيبقى هو الحلّ؟

تابعت الحكومة، الفاقدة التمثيل الشيعي بالكامل والمقاطعة لرئيس الجمهورية الماروني، عملها برئاسة الرئيس فؤاد السنيورة متحدية شعور طائفة كبيرة ومتجاوزة حتى الصلاحيات القليلة التي ابقاها اتفاق الطائف لرئيس الجمهورية لجهة عقد المعاهدات واصدار المراسيم، فعقدت مع الأمم المتحدة اتفاقية المحكمة الدولية وأخذت تصدر المراسيم بطريقة «نافذ حكمًا»، ولم يرف لرئيسها جفن عندما تظاهر ضدها أكثر من مليون ونصف لبناني.

حتى الساعة الرابعة العشرين من 24 تشرين الثاني 2007 لم يقدم رئيس الجمهورية على اتخاذ أي قرار أو تدبير بل خرج من القصر الجمهوري مستعرضاً الحرس الجمهوري دون أن يلتفت وراءه ودون أن يودعه أحد من المسؤولين، ومكتفيًا بوداع موظفي القصر، تاركًا كل شيئ لحكومة الرئيس السنيورة ومعتبراً ان مسؤوليته انتهت وان ضميره مرتاح، وغسل يديه من دم هذا الوطن وذهب الى بيته. فهل كان على حق وهل أن ضميره كان فعلاً مرتاحًا؟

وهكذا خلا الجو للحكومة المبتورة لحكم البلد على هواها فتابعت عملها متحدية الشيعة بأجمعهم والمسيحيين بمعظمهم وغير عابئة لما جاء في البند «ي» من مقدمة الدستور «لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك».

وبقي الوضع على ماهو عليه، الحكومة محاصرة في السراي، تحميها الأسلاك الشائكة وحواجز القوى الأمنية، والمعارضة معتصمة في ساحتي الشهداء ورياض الصلح، حتى مطلع

شهر أيار 2008 عندما أسكرت السلطة الحكومة ورئيسها، بدعم من وليد جنبلاط والحزب التقدمي الاشتراكي وبعض الزعماء المسيحيين بالإضافة الى دعم بعض العرب والاميركيين والاوروبيين فاتخذت القرارين الشهيرين القاضيين بالمس بأمن المقاومة وحزب الله عن طريق شبكة الاتصالات الخاصة واستبدال قائد جهاز امن المطار العميد وفيق شقير الوثيق الصلة بحزب الله وحركة أمل.

وتحركت ميليشيا تيار المستقبل في بيروت بقصد السيطرة على بعض احيائها وترهيب سكانها الشيعة كما تحركت ميليشيا الحزب التقدمي الاشتراكي بقصد قطع الطريق على تحركات حزب الله وحركة امل من الجنوب والبقاع باتجاه بيروت

ولكن حساب الحقل لم يطابق حساب البيدر ففي اقل من اربع وعشرين ساعة تمكنت ميليشيا حركة امل وحزب الله من تشتيت ميليشيا تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي واحتلال معظم شوارع بيروت واحيائها واطراف الجبل حتى تخوم عاليه وسوق الغرب.

عندها «طرحت الحكومة ومن وراءها الصوت» على العرب طالبة النجدة والتدخل والدعم والمؤازرة لوقف الاحداث. أما وليد جنبلاط «فاستغاث» بالامير طلال ارسلان طالبًا منه التدخل لدى حزب الله لوقف الهجوم على الجبل.

دولة قطر كانت السباقة فدعت الزعماء اللبنانيين للاجتماع في الدوحة لتدارس الوضع والاتفاق على حل. فكان اتفاق الدوحة الذي تمثل بما يأتي:

- وقف الاعمال الحربية والعودة الى ما كان عليه الوضع قبل الاحداث أي الغاء القرارين اللذين كانا سبب الازمة
- انتخاب قائد الجيش العماد ميشال سليمان رئيسًا للجمهورية
- تشكيل حكومة تمثل جميع الفرقاء وتُعطى المعارضة فيها الثلث الضامن
- اعتماد القضاء دائرة انتخابية والعودة الى قانون 1960 لاجراء الانتخابات النيابية.

وهكذا عاد الزعماء اللبنانيون من الدوحة لينتخبوا العماد سليمان رئيسًا للجمهورية ويشكلوا حكومة من ثلاثين وزيراً أعطيت المعارضة الثلث الضامن فيها أي أحد عشر وزيراً وأعطي رئيس الجمهورية ثلاثة وزراء والأكثرية النيابية ستة عشر وزيراً.

لم تتمكن الحكومة الجديدة من الحكم بل قامت بادارة الوضع بانتظار الانتخابات النيابية

التي جرت في شهر حزيران 2009 والتي اسفرت عن تقدم بسيط للأكثرية السابقة والتي ما لبثت ان تزعزعت بعد خروج وليد جنبلاط وكتلته منها. ولم تؤلف الحكومة الجديدة إلا خلال تشرين الثاني 2009 اي بعد خمسة أشهر على اجراء الانتخابات النيابية. وحتى تاريخه لا تزال هذه الحكومة تتخبط دون أن تتمكن من اتخاذ أي قرار مهم. وعلى رئيس الجمهورية قائد الجيش السابق أن يستوعب خلافات السياسيين ويتحمل نتائج خلافاتهم معتمدًا فقط على الجيش الذي يبقى ساهرًا وجاهزًا للتدخل وحماية السلم الاهلي والشعب والوطن.

وهكذا وعند كل أزمة لا يرى اللبنانيون إلا جيشهم ليكون ويبقى هو الحلّ.

مقدمة الطبعة الاولى

لماذا هذا الكتاب ؟ ولماذا الآن ؟

لماذا هذا الكتاب ؟

لماذا الكتابة عن الفترة الممتدة من 23 أيلول 1988 الى 13 تشرين الأول 1990؟

لماذا استذكار هذه الفترة من تاريخ لبنان المليئة بالمآسي والاحداث والانقسامات التي أوصلت لبنان الى حافة الانهيار والزوال والذوبان والاضمحلال بحيث لم ينج خلالها أي لبناني من ضربة أو مأساة أو مصيبة؟

أليس من الأفضل نسيان هذه الفترة واعتبارها كأنها لم تكن وإيقاف التاريخ في 23 أيلول 1988 لمعاودة سيره بعد 13 تشرين الأول 1990؟

أليس النسيان أفضل من الاستذكار ولو كان ذلك خطيئة ونكراناً للتضحيات الجسام التي قدمها اللبنانيون، كل في سبيل ما يعتقد وما يؤمن به ؟

كلا وألف كلا ، فللبنان وللبنانيين علينا حق والحقيقة يجب أن تقال وللتاريخ أن يحكم.

انطلاقاً من هذا الحق قررت الكتابة رغم ما سيصيبني من تهجمات وانتقادات وتطاول واتهامات وربما دعاوى ومطالبات بتعويضات قد تكون مادية أو معنوية.

قررت الكتابة لكثرة الاخطاء التي ارتكبها جميع الزعماء والسياسيين والفاعليات ولو بدرجات متفاوتة خلال هذه الفترة ومحاولتهم الآن تناسيها واعتبارها كأنها لم تكن أو لم يمر فيها لبنان، فربما قد استفاق ضميرهم وبدأ يؤنبهم ويؤرقهم فخافوا من صحوة الشعب ليحاسبهم على ما اقترفوا من اخطاء ومساوىء ومفاسد وربما جرائم.

قررت الكتابة لابقاء هذه الفترة حيّة بحلوها ومرّها وحثّ اللبنانيين لاستذكارها في كل مرة يمر لبنان في ظروف مماثلة – وهو الآن يمرّ بمثلها- واتخاذ العِبَر منها تلافياً للوقوع بمثل تلك الاخطاء من جديد.

قررت الكتابة لأنها المرة الثانية بعد فخر الدين ينتفض فيها اللبنانيون ويثورون ويتمردون على الاحتلال في سبيل استعادة السيادة والحرية والاستقلال ولأن تاريخ 13 تشرين الأول 1990 يشبه الى حد بعيد تاريخ 10 شباط 1635 عندما تمكن الجيش العثماني من القضاء على الحلم اللبناني الذي حلم به فخر الدين للبنان وللبنانيين (احتل الجيش العثماني معقل

فخر الدين ونفاه الى اسطمبول كما احتل الجيش السوري قصر بعبدا ونفى العماد عون الى فرنسا).

قررت الكتابة عن هذه الفترة :

لأنني عشت تفاصيلها واحداثها حيث كنت اشغل وظيفة نائب رئيس الاركان للتجهيز في قيادة الجيش وكنت على اتصال مباشر مع قائد الجيش كبقية نواب رئيس الاركان نظراً لشغور وظيفة رئيس الاركان (بسبب احالة اللواء محمود ابوضرغم على التقاعد وعدم تعيين بديل عنه) مما سمح لي حضور جميع الاجتماعات والمشاركة بجميع النشاطات والاطلاع على كل ما يحدث أو يقرر.

لأنني سبق لي ودرست اوضاع الجيش وقوّمت قدراته وامكاناته وحددت نقاط القوة عنده والضعف فيه وتصوّرت خطة لايجاد حل للازمة التي كان يمر فيها الوطن وذلك في كتابي "ويبقى الجيش هو الحلّ" الذي أصدرته في الأول من آب 1988 وشاءت الظروف والأحداث أن يَصدُق تصوري ويتسلم الجيش السلطة في لبنان لينفّذ تلك الخطة مما يفرض علي تقويم عمل الجيش خلال الفترة التي تسلم فيها السلطة والممتدة من 23 أيلول 1988 ولغاية 13 تشرين الأول 1990.

لأنني ومن خلال زياراتي المتعددة الى العراق لتأمين حاجات الجيش من أسلحة وذخائر وأعتدة عسكرية مختلفة ومشاركتي في الاجتماعات التي كانت تعقد مع القيادة العراقية بصفتي ممثلاً لقيادة الجيش اللبناني والحكومة العسكرية والعماد عون، قد اطّلعت على جميع المشاريع والنشاطات المشتركة مع العراق، فضلاً عن لقاءاتي المتعددة مع الرئيس العراقي صدام حسين ووزرائه وكبار مساعديه مما سمح لي بأن أعيش الأحداث واتعرف على خفاياها.

لأنني عشت احداث الاجتياح السوري لمبنى وزارة الدفاع الوطني وقيادة الجيش بتاريخ 13 تشرين الأول 1990 من خلال وجودي الدائم في غرفة عمليات القيادة، ومن ثم من خلال اعتقالي من داخل مبنى وزارة الدفاع الوطني من قبل القوات السورية ونقلي الى سوريا والبقاء قيد الاعتقال في سجن المزّة مدة خمسة أشهر.

هـل لهذا الكتاب الصدقيـة الكافيـة في عرض الأحداث بتفاصيلها بعد مرور ستة عشر عاماً؟

نعم لأن معظم ما ورد في هذا الكتاب قد كُتب في اوقات وقوع الاحداث والأعمال أو خلال فترة وجيزة بعد وقوعها مما يؤكد صدقية التعليقات وحقيقة الانطباع الناتج عنها.

نعم لأن كل ما ورد في هذا الكتاب يستند الى ما نقلته وسائل الاعلام المختلفة وهو موّثق

بشكل كاف لكي يتمكن كل مشكّك من العودة الى المراجع والوثائق ويتأكد من صحة كل ما ورد في هذا الكتاب.

نعم لأنني توخّيت الدقة والموضوعية والابتعاد عن التأثر العاطفي والمصلحة الشخصية، وحذِرت التجنّي على من يخالفني الرأي او الدفاع عن من يوافقني الرأي أو مراعاة جانب من تربطني به علاقة خاصة، ونتيجة لذلك أتمنى على كل من يعتبر انني تجنّيت عليه أن يراجع افكاره ويستعيد ماضيه ويقبل بالحقيقة اذا كُنت أنا محقاً، أو أن يناقشني ويحاورني للوصول الى الحقيقة، واذا كانت مغايرة لما ورد في هذا الكتاب فانني على استعداد للاعتذار وبالطريقة التي يراها مناسبة.

لماذا هذا الكتاب الآن ؟

لأننا نعيش مرحلة تشبه الى حد ما العام 1988 فنحن أمام اكثرية في مجلس النواب يعتبرها البعض اكثرية وهمية ولا تمثل بالتالي اكثرية الشعب اللبناني وهذا ما يشبه الى حد وضع المجلس النيابي الذي كان قائماً في العام 1988.

ونحن أمام حكومة ليست منسجمة ولا يمكنها اتخاذ القرارات الصعبة أو المهمة أو المصيرية لأن قسماً منها لا يوافق القسم الآخر نظرته الى كيفية ادارة شؤون الدولة فضلاً عن وجود معارضة نيابية قوية وجريئة تنتظر الحكومة عند كل كوع رغم انها اقلية نيابية وهذا ما يذكّرنا ولو بنسبة أقل بالحكومة التي كانت قائمة في العام 1988.

ونحن أمام استحقاق مصيري ومفصلٍ مهم في الحياة السياسية اللبنانية ألا وهو انتخاب رئيس جديد للجمهورية في تشرين الثاني 2007 وهذا يشبه الى حد بعيد ما كانت عليه الأجواء قبل 23 أيلول 1988.

فهل يتمكن المجلس النيابي الحالي وهو على هذه الحال من الانقسام من انتخاب رئيس جديد للجمهورية أم أن الفراغ سيكون من نصيب الرئاسة وتناط السلطة بالحكومة الحالية وهي على هذه الحال ؟

أخيراً لا بد من لفت القارىء الكريم الى أنني قد ركّزت على الحكومة العسكرية التي كان يترأسها العماد عون لأنها كانت في موقع يمكّنها من أن تتخذ القرارات بحرية أكثر من حكومة الدكتور الحص التي كانت تخضع لسلطة الاحتلال السوري وضغط الميليشيات التي كانت حليفة لهذا الاحتلال.

× **كتبت هذه المقدمة خلال شهر تموز 2007 وصدرت الطبعة الأولى بتاريخ الأول من آب 2007**

القسم الأول
العسكر قبل الوصول الى السلطة

الفصل الأول

الجيش حتى دخول قوات الردع العربية عام 1976

في الأول من آب 1945 استلمت الحكومة اللبنانية الوحدات العسكرية اللبنانية التي كانت خاضعة لسلطة الانتداب الفرنسي منذ العام 1929، وعيّنت الزعيم فؤاد شهاب قائداً لهذه الوحدات التي شكّلت الجيش اللبناني الذي كان عديده أقل من ثلاثة الاف عسكري، وبقي هذا الجيش ضعيفاً لجهة العديد والعتاد لأسباب تتعلق بالتوازن الطائفي في لبنان وباعتقاد الحكومة انها لا تحتاج الى جيش قوي، مما أدى الى عدم تخصيص الأموال الضرورية لبناء جيش قوي. من هنا لا بد من مناقشة الموضوع وتحديد الاسباب التي أدّت الى عدم انشاء جيش لبناني قوي. وكيف كان هذا الجيش عشية الاحداث الأليمة التي نشبت عام 1975 وكيف كان عند دخول قوات الردع العربية في اواخر العام 1976؟.

I - الاسباب التي أدّت الى عدم انشاء جيش لبناني قوي قبل احداث العام 1975

أولاً: تركيبة الدولة اللبنانية

1. الدولة التسوية

في العام 1943 اتفق المسيحيون والمسلمون في لبنان على "ان يكون استقلال لبنان تاماً وناجزاً تجاه دول الغرب (جميع دول الغرب) وتجاه دول الشرق(جميع دول الشرق) وان لا وصاية ولا حماية ولا امتياز ولا مركز ممتاز لأية دولة كانت وان لا وحدة ولا اتحاد مع أية دولة كانت"[1] عرف هذا الاتفاق الذي جسدّه الزعيمان بشاره الخوري ورياض الصلح بالميثاق الوطني ،وهو يعتبر القانون التأسيسي غير المكتوب للبنان الدولة الحديثة. بني هذا القانون على نفيين (لا للحماية الفرنسية- لا للوحدة مع سوريا) دون أن يحدّد هوية واضحة للبنان (لبنان ذو وجه عربي كما حدّده رياض الصلح)، فكانت النتيجة "دولة التسوية" وليس دولة الوطن الواحد والأهداف الواحدة والعيش المشترك، وهذا ما نبّه اليه جورج نقاش منذ العام 1949. عندما قال :" لا للغرب، لا للتعريب. فعلى رفض مزدوج عقدت المسيحية والاسلام تحالفهما".[2]

فاذا صلُحت هذه التسوية لانشاء دولة ستكون هذه الدولة، في حال بقائها، ضعيفة ومهددة بالانهيار ، "لن يتمكن لبنان من الابقاء على وجوده، الا اذا قرر أن يحيا فعلاً اي ان يترسّخ كأمة وليس كطوائف مجمّعة" . (3)

ان دولة ضعيفة مبنية على التسوية لا يمكنها أن تحكم وتقود جيشاً قوياً، كما لا تريد ذلك، مخافة أن يصبح الجيش القوي هو الدولة والسلطة. ومن هنا اتفقت جميع العهود التي توالت على الحكم في لبنان على ابقاء الجيش ضعيفاً وعلى شكل الدولة، كما اتفق كل السياسيين على ذلك متذرعين بمقولة "ان قوة لبنان بصداقاته"، وهذا ما سمحت بقوله جرأة الشيخ بيار الجميل وصراحته في المجلس النيابي "ان قوة لبنان ليست بالجندية ولا بالجيش، بل بقوتنا وباحترامنا للمواثيق الدولية وبصداقاتنا، وعندما دخل الجيش الاسرائيلي وبعد 24 ساعة خرج، فلم يخرج بقوتنا نحن مع كل احترامي وتقديري لدفاع الجيش عن الاراضي اللبنانية" . (4)

2 - التوازن الطائفي الوظيفي

اذا كان الجيش قد تمكّن من تجاوز تطبيق المادة 95 من الدستور الصادر عام 1926 (بصورة مؤقتة والتماساً للعدل والوفاق تُمَّثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك الى الاضرار بمصلحة الدولة) في السنوات الأولى، بفضل وجود قائد كاللواء فؤاد شهاب تمكّن بقوة شخصيته ونزاهته من أن يجعل من شخصه الضمانة المقبولة من كل الطوائف اللبنانية، فان مبدأ "6و6 مكرر"، الذي ابتدىء بتنفيذه اعتباراً من العام 1958. كانت له انعكاسات سلبية على بنية الجيش وفعاليته وحتى على ولاء افراده الذي تحوّل عن القيادة الى زعيم الطائفة الديني أو الدنيوي. "ان تطبيق قاعدة 6و6 مكرر، في توزيع الوظائف والدورات الدراسية، وحتى احياناً، في المكافأة والعقوبة، قد جعل من الاعتبارات الطائفية الاطار العام الذي يتحسسّه كل عسكري في حياته اليومية، ويسيطر حتى على التفكير العسكري للقادة، وبالتالي فان اعتبارات الكفاءة والانتاجية وحتى الشجاعة والتضحية، أضحت في الصف الثاني، اذ أصبح من الصعب نزع غشاء الطائفية لرؤية هذه الصفات والأعمال مجرّدة صافية، فلا عجب أن استتبع ذلك لدى الافراد والملاكات نوع من اللامبالاة والكسل ". (5) على حد قول العقيد الياس خليل في أحدى دراساته.

ثانياً : العقلية التي سيطرت على الجيش

نشأ الجيش اللبناني تحت الانتداب الفرنسي وكان مؤلفاً في البدء من افراد لبنانيين وضباط ورتباء فرنسيين وكان خاضعاً للقيادة الفرنسية، يعمل لمصلحة السلطة منفذاً سياستها دون أن يكون له دور أو مجرد رأي.

في السنة 1921. شاءت فرنسا تعزيز مركزها بين ابناء البلاد، ففتحت في دمشق مدرسة عسكرية لتخريج الضباط من اللبنانيين والسوريين، وراحت تختارهم من ابناء العائلات الارستقراطية او المحافظة أو ذات النفوذ المحلي، وكانوا في معظمهم من تلامذة المدرسة الفرنسية الذين تمت تنشئتهم في المدرسة العسكرية على أيدي مدرّبين فرنسيين ووفق النظام العسكري الفرنسي المحافظ، وبعد تخرجهم الحقوا بالوحدات العسكرية ليعملوا تحت قيادة ضباط فرنسيين، وفي بعض الاحيان في مراكز قيادية بسيطة الى جانب الضباط الفرنسيين. هؤلاء الضباط اللبنانيون هم الذين شكّلوا ملاكات الجيش اللبناني وتسلّموا المراكز القيادية فيه خلال السنوات الخمس والعشرين الأولى.

نال لبنان استقلاله العام 1943 دون كفاح أو نضال، أو حتى صراع بالمعنى الحقيقي مع السلطة المنتدبة، لأن صراع المصالح الفرنسية والبريطانية في الشرق ساهم الى حد كبير في حصول لبنان على الاستقلال. في ذلك الوقت، كان الجيش اللبناني غير موجود كجيش وطني، لأنه كان لا يزال خاضعاً للسلطة الفرنسية، فلم يشارك، لا من قريب ولا ومن بعيد، في الحصول على الاستقلال، ولم تنتفض عناصره للدفاع عن رئيس الجمهورية واعضاء الحكومة عندما اعتقلتهم السلطات العسكرية الفرنسية في لبنان، بل انه لم يشارك حتى في التظاهرات والمسيرات والاحداث البسيطة التي تلت عملية الاعتقال، كل ذلك بسبب التربية التي تلقاها ضباطه وافراده في المدرسة العسكرية الفرنسية وتعوّدهم الخضوع، بدافع الانضباطية، للقيادة العسكرية والسياسية التي كانت متمثلة بالفرنسيين.

ولما سُلِّم الجيش الى السلطة اللبنانية اختير لقيادته أحد اوائل الضباط اللبنانيين خريجي المدرسة العسكرية في دمشق هو الزعيم فؤاد شهاب الذي بقي في القيادة حتى تاريخ انتخابه رئيساً للجمهورية في 18 آب 1958.

كان تأثير اللواء فؤاد شهاب عميقاً في الجيش اللبناني خلال فترة قيادته التي امتدت ثلاث عشرة سنة وخلال تسلّمه رئاسة الجمهورية. ومنذ العام 1945. اعتبر اللواء فؤاد شهاب نفسه المؤسس والأب لهذا الجيش، فأخذ يربّيه وينميّه بنفس الطريقة التي تربّى هو عليها والتي كان يتبعها في حياته الخاصة : البساطة، التقشّف، الانضباط، البعد عن المظاهر، السريّة، البعد عن السياسة ورجالها (حتى العام 1958 على الأقل). وهكذا صحّت تسمية الجيش بـ"الصامت الاكبر".

أحكم اللواء فؤاد شهاب سلطته على الجيش بفضل شخصيته القوية ونظافة كفّه وسهره الدائم عليه والمامه بكل شاردة وواردة فيه، ومعرفته الدقيقة للضباط واطلاعه على مشاكلهم ومحاولة مساعدتهم في حلّها ضمن نطاق الحياة العسكرية. وقد أقفل ابواب الجيش أمام السياسيين والمتنفذين، ومنع الاتصال الا عبره هو شخصيّاً، فتكونّت حوله هالة من التقدير

والاحترام، لأنه كان في الواقع الآمر الناهي في مختلف قضايا الجيش، فهو الذي يعيّن ويطوّع، يعاقب ويكافىء، يرقّي ويسرّح، وحتى يرخّص بالزواج أو يمنعه. هكذا استقطب ولاء معظم العسكريين من مختلف الرتب، وقد يكون ذلك بدافع المحبة والانضباط كما قد يكون بدافع الخوف. يعزّز ذلك اقفال ابواب المراجعات، حتى القضائية منها، أمام من يشعر بأن غبناً قد أصابه من أحد تصرفات القيادة. وفي هذا المجال، كانت المراجعة القضائية، حتى امام مجلس شورى الدولة، أمراً مستهجناً ومخالفاً للانضباط. وعلى من يريد أن يسلك هذا السبيل الحصول المسبق على ترخيص من القيادة، التي ستكون خصمه، لكي يتمكن من مراجعة القضاء. وهكذا عوقب أحد الضباط المهندسين عندما قدم مراجعة أمام مجلس شورى الدولة بسبب منعه من الانتساب الى نقابة المهندسين.

وقد ساعد اللواء فؤاد شهاب في مهمته هذه قانون للجيش أعطاه الصلاحيات الواسعة التي جعلت من قائد الجيش في بعض الظروف السلطة القوية حتى تجاه السلطة التنفيذية في الدولة، وفي هذا المجال يقول النائب العقيد فؤاد لحود عن احداث 1958 : "طلب رئيس الجمهورية تدخّل الجيش لكن القائد تخوّف من انقسامه في حالة زجّه في هذا الصراع الداخلي ولم يتمكّن رئيس الجمهورية من فرض ارادته كون القوانين المتعلقة بالدفاع والجيش جعلت منه مؤسسة مستقلة خارجة عن سلطة الدولة" .(6)

ثالثاً: الخلاف على تحديد سياسة لبنان الدفاعية

لم تتمكن السلطة اللبنانية من تحديد سياسة لبنان الدفاعية والسبب ليس جهلاً أو اهمالاً، لكن الخلاف بين اللبنانيين منذ مطلع الاستقلال على تحديد هوية لبنان وعلى وضع اسس واضحة للوفاق الوطني هو السبب الذي حال دون اعتماد سياسة دفاعية : "ان عدم تحديد هوية لبنان كان سبباً في تضعضع القوى وعدم التمكن من تحديد سياسة دفاعية، وبالتالي تباين الاراء، وكل ذلك انعكس على وضع الجيش الذي بقي دوماً ضائعاً هائماً على وجهه لا يعرف الهدف من وجوده" .(7) كما يقول العقيد فؤاد لحود.

بعد العام 1969 وبدء العمل الفدائي في لبنان بعد أن أُجبر الفدائيون الفلسطينيون على الخروج من الاردن، تزايد الخلاف بين اللبنانيين حول موضوع بناء جيش قوي فقسم من اللبنانيين لا يريد تعزيز الجيش خوفاً من أن يضرب المقاومة الفلسطينية، وبنفس الوقت يريد تعزيز هذا الجيش ليؤدّي دوره في القضية الفلسطينية، وقسم آخر يريد تعزيز الجيش لضبط العمل الفدائي ولا يريد تعزيز الجيش كي لا ينجرف لبنان في الحرب ضد اسرائيل. فكيف يمكن والحالة هذه بناء جيش "(8).

رابعاً: التباعد بين الجيش والشعب

1 - ابتعاد العسكري عن مجتمعه

في العام 1945 تم تسلّم الجيش من السلطة المنتدبة، وأسدل عليه، في نفس الوقت، ستار من السرية. فالاختلاط بين العسكريين والمدنيين أمر غير مستحب خوفاً من تسرّب العقائد الحزبية والافكار السياسية والروح الطائفية الى الجيش. كذلك التحدث بالأمور الوطنية والسياسية ممنوع، فعلى العسكري (حتى الضابط)، اذا كان في مجتمع ما، وتحدّث المجتمعون بهذه المواضيع، الا يتدخل وألا يشارك أو يبدي رأياً، والاّ عليه أن ينسحب. فعلى العسكري أن يكون الصامت في مجتمعه ومحيطه. العسكري لا يتعامل مع وسائل الاعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة، ولا يحق له أن تظهر صورته في أي وسيلة منها الا بترخيص مسبق من قيادته. والعسكري لا يقوم بواجبه الانتخابي في اختيار ممثلي الأمة وممثلي القرية ولا حتى اعضاء الهيئة الاختيارية. والانتساب الى الجمعيات الثقافية منها أو العلمية أو الخيرية محظور على العسكر. وكذلك الانتساب الى الجامعة لمتابعة التحصيل العلمي، الا بعد بلوغ العسكري رتبة معينة وحصوله على ترخيص من قيادته. وهو ممنوع عن ارتداء البزة المدنية حتى في خلال فترات الراحة أو الاجازة... هكذا أصبح العسكري غريباً في مجتمعه، بعيداً عن محيطه، لا هو يعرف المجتمع ولا المجتمع يعرفه.

2 - ابعاد المواطن عن الجيش

الثكنة مجتمع مغلق، عند ابوابها تتوقف الحياة المدنية، والدخول اليها ممنوع على المدنيين، حتى على الأهل والأخوة والاقرباء لزيارة العسكريين. أما بالنسبة لجيوش العالم فثمة يوم تفتح فيه ابواب المجتمع العسكري للمدنيين فيدخلون الثكنات ويتعرفون الى جيشهم افراداً وعتاداً وسلاحاً ومناقب وطريقة عيش وعمل، مع ما يعترض الحياة اليومية من صعوبات ومشكلات... يوم الأبواب المفتوحة هذا ممنوع في الجيش اللبناني، مثلما هو ممنوع الانفتاح بين المواطن العسكري والمواطن المدني.

3 - عدم تطبيق خدمة العلم

المشاركة في شرف الجندية واجب كل اللبنانيين لأن التقاعس عن هذا الواجب يعتبر تخلفاً في الاحساس الوطني فمن لا يحب وطنه لا يقدم على المشاركة في الدفاع عنه. أما في لبنان فلم تفرض خدمة العلم على جميع اللبنانيين، لذلك لم يتسنّ للمواطن اللبناني معرفة جيشه وتقدير التضحيات التي يقدمها العسكري والصعوبات التي يقاسيها، والحرمان الذي تفرضه عليه الجندية والحياة في الثكنات والميدان.

4 - تدخل الجيش في السياسة الداخلية

في عهد الرئيس فؤاد شهاب تدخل الجيش، خاصة المكتب الثاني (الشعبة الثانية)، في السياسة اللبنانية الداخلية، وكان الرئيس شهاب قد برّر هذا التدخل بقوله: "انني لست على رأس حزب وليس لدي قواعد شعبية. اردتم ان أكون رئيساً للجمهورية، ولكي أتمكن من الحكم، اضطررت الى استعمال الوسائل المتوفرّة لدي، ألا وهو الجيش ".[9] في عهد الرئيس شهاب كان العقيد انطون سعد رئيس الشعبة الثانية الشخصية القوية بعد الرئيس شهاب ان لم تكن الشخصية الأقوى في المطلق.

ثم تفاقم هذا التدخل في عهد الرئيس شارل حلو بحيث أصبح الجيش يتدخل في كل شاردة وواردة، فتضايق منه معظم اللبنانيين ورجال السياسة، ولأنه تدخل حتى في الانتخابات النيابية، كانت لهذا التدخل انعكاسات سيئة على العلاقة بين الجيش والشعب، فزاد التباعد بينهما. في عهد الرئيس شارل حلو كان المقدم غابي لحود رئيس الشعبة الثانية الشخصية الأقوى بدون منازع في لبنان وحتى اقوى من الرئيس والحكومة والمجلس النيابي.

II - انهيار الجيش اللبناني عند بدء احداث العام 1975

أولاً: الاهداف المبتغاة من انهيار الجيش اللبناني

1 - تحطيم الركيزة الأقوى للدولة

اذا كان لبنان قد عجز عن بناء جيش قوي يمكنه التدخل في الصراع الاقليمي والتصدي لاسرائيل، فان الجيش الذي كان موجوداً قبل الاحداث، كان قادراً على حفظ الأمن داخل البلاد وعلى ضبط العمل الفدائي ضمن حدود الاتفاقات المعقودة بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية (اتفاق القاهرة وملاحقه). لذلك سعى مخططو الأزمة اللبنانية، منذ البدء، الى ضرب هذا الجيش وضعضعته، لعلمهم أنه في حال تمكّنهم من شل السلطة السياسية في البلاد، سيبقى الجيش الاداة الفعّالة والمؤثّرة في يد رئيس الجمهورية يستعملها، عند الحاجة أو عند تعذّر جمع مجلس الوزراء، للحفاظ على الوطن والبرّ بقسمه الدستوري، فالجيش موضوع بتصرف رئيس الجمهورية. وهنا يكمن سبب الصراع الذي قام لاحقاً بين الفئات اللبنانية المتباينة الرأي حول قانون الجيش وصلاحيات رئيس الجمهورية وقائد الجيش، والذي أدى بعد الاحداث الى صدور قانون جديد للدفاع (قانون رقم 79/3 الصادر في 1979/3/24) قيّد صلاحيات رئيس الجمهورية وقائد الجيش وانشأ قيادة جماعية له اطلق عليها اسم "المجلس العسكري" والتي كان لها الاثر الكبير في اضعاف الجيش الذي اعيد بناؤه بعد العام 1982.

2 - اسقاط صفة الشرعية عن الجيش

رأى مفتعلو الاحداث أنه في حال عدم تمكنهم من اقناع القيادة العسكرية بتحييد الجيش

تماماً، كما حدث في العام 1958. فان مخططاتهم وميليشياتهم ستصطدم بقوى من هذا الجيش وهو لا يزال القوة الشرعية اللبنانية. واذا ما تمكنوا من التغلب عليها في بعض الاحيان، فان الرأي العام اللبناني والاقليمي والعالمي سيعتبرهم خارجين عن القانون ومعتدين على الدولة اللبنانية وجيشها الشرعي، فتسقط حججهم وادعاءاتهم بأن الاحداث هي حرب أهلية بين فئتين من اللبنانيين لا يجوز للقوى الخارجية والمنظمات الاقليمية والدولية التدخل فيها، فهي لا تهدد الأمن والسلام الاقليميين أو الدوليين، لذلك عملوا على تهديم الجيش لافقاده الصفة الشرعية.

كما ان انهيار الجيش يُفسح في المجال لظهور جيوش عدة ستدّعي لنفسها الشرعية وستسمح للمستفيدين والمستغلين تبنّي احدها وجعله اطاراً خارجياً للميليشيات يضفي عليها الشرعية.

3 - احداث فراغ أمني في البلاد

ان كل حل قد تسفر عنه الاحداث اللبنانية سيحتاج الى قوة أمنية لفرضه، أو على الاقل حمايته من المتضرّرين وغير الموافقين عليه، واذا بقي الجيش قائماً بعد تحييده – اذا ما نجح التحييد – فانه سيكون هذه القوة الأمنية. هذا اذا لم يسيطر على السلطة ويكون هو الحل كما حدث في العام 1958. غير ان زواله يسمح لميليشيات المستفيدين من الأزمة ان تكون هي القوة، أو جزءاً منها، أو على الاقل، عاملاً مؤثراً في تشكيل القوة التي ستتولى الأمر.

4 - حاجة الفرقاء الى عتاد الجيش

رأى فريق من اللبنانيين (الفريق المسيحي) ان حفظ أمنه ومجابهة الفريق الآخر يصطدمان بمعوقات كثيرة معقّدة، منها :

- ان الجيش الذي يملك الأسلحة لا يقوم بمهمة الدفاع عنه والتصدي لمفتعلي الحوادث.
- ان معظم الدول المنتجة للسلاح أو التي لديها فائض منه تمنّعت عن بيعه من هذا الفريق بدافع البقاء على الحياد، أو تلافياً لردة فعل الفريق الآخر أو الذين يدعمونه.
- ان تجار الأسلحة في السوق السوداء يفرضون اسعاراً مرتفعة وشروطاً صعبة في وقت كانت الأموال غير متوفرة لدى هذا الفريق.

فحيال هذا الواقع، رأى هذا الفريق أن الطريقة الفضلى هي الحصول على بعض اسلحة الجيش، أي الاستيلاء عليها بشتى الوسائل ومختلف السبل.

أما الفريق الآخر (الفريق المسلم)، فرغم حصوله على السلاح بطريقة اكثر سهولة، فقد رأى ان من مصلحته الاستيلاء على اسلحة الجيش وعتاده لزيادة قوته والحؤول دون وقوعها في يد الفريق الخصم.

5 - حاجة الافرقاء لعناصر الجيش

نظراً لعدم توفر عناصر مدرَّبين على استعمال السلاح لدى الافرقاء المتنازعين ظهرت الحاجة للاستعانة بالمتقاعدين أو المسرَّحين من الجيش لتدريب عناصرهم او للقتال الى جانبهم، وحيث ان عدد هؤلاء قليل ولا يكفي، تعمّد الافرقاء ترغيب عناصر من الجيش لا يزالون في الخدمة الفعلية للالتحاق بهم واقنعوهم بأن قيادة الجيش لا يمكنها ان تفرض بحقهم أي تدبير مسلكي لأن ما حدث العام 1958. لا يزال ماثلاً للعيان (لم تتخذ السلطة العسكرية أي تدبير بحق العسكريين الذين تركوا الجيش والتحقوا بالميليشيات ثم عادوا الى الجيش بعد انتهاء الاحداث). ومع تطور الاحداث، زادت الحاجة للمقاتلين لأن الاسلحة تنوعت وتعقّدت لتصل الى المدافع الرشاشة والمدافع المضادة للطائرات ومدافع الميدان والمدرعات، وان تدريب المقاتلين على استعمالها ليس بالأمر السهل، بينما عناصر الجيش جاهزون للقيام بهذه المهمة، ومن الأفضل استمالتهم وحثّهم على الالتحاق بالميليشيات مع اسلحتهم وعتادهم.

ثانياً : العوامل التي أدت الى انهيار الجيش اللبناني

1 - اخطاء السلطة السياسية

كثيرة هي الاخطاء التي ارتكبتها السلطة السياسية في لبنان والتي كانت عاملاً مهماً في انهيار الجيش وأهم هذه الاخطاء :

أ - الطريقة التي اتبعت في تغيير قائد الجيش

قائد الجيش هو السلطة العسكرية المطلقة داخل الجيش، تحيط به هالة من التقدير والاحترام لما يفترض أن يكون عليه من صفات عالية، كل ذلك بموافقة ومباركة السلطة السياسية (التشريعية والتنفيذية) حتى انها انتدبت قائد الجيش العماد اميل بستاني لتمثيل الدولة اللبنانية في أهم مفاوضات وتوقيع أخطر اتفاق يعقده لبنان(اتفاق القاهرة 1969/11/3) (يمكن الاطلاع على الاتفاق في الملحق رقم 1) هذا الاتفاق الذي طبع تاريخ لبنان الحديث وكان السبب الرئيس في كل ما حدث ويحدث بعد 1969 وبعد مرور شهرين فقط على هذا الحدث (كانون الثاني 1970) صدر عن نفس السلطة التي انتدبته لتوقيع الاتفاق، مرسوم من بضعة أسطر احال قائد الجيش (العماد اميل بستاني) حكماً على التقاعد وعيّن قائداً جديداً للجيش (العماد جان نجيم)، وبعد مدة، احيل القائد السابق(العماد اميل بستاني) امام المحكمة بتهمة الرشوة في عقد صفقات اسلحة(قضية صواريخ الكروتال). ثم بعد مرور بضعة أشهر على تسلم العماد نجيم القيادة، واثناء عودته من اجتماع مع رئيس الجمهورية قتل بحادث تحطم الطوافة التي كانت تقله، فاستدعت السلطة

السياسية ضابطاً من الاحتياط(العماد اسكندر غانم) وعيّنته قائداً للجيش، وكأن جميع ضباط الخدمة الفعلية، في حينه، غير مؤهلين لتسلم هذه القيادة. وبعد ثلاث سنوات فقط (نيسان 1973)، وعلى أثر العملية الاسرائيلية في بيروت ومقتل ثلاثة من زعماء المقاومة الفلسطينية، حمّل رئيس الحكومة صائب سلام قائد الجيش العماد غانم، الذي استدعي من الاحتياط، مسؤولية عدم التصدّي للعملية وطالب باقالته فحدثت ازمة سياسية عندما رفض رئيس الجمهورية الموافقة على اقالة القائد. ثم في 1975/9/9 أعفي العماد غانم من مهام القيادة وعيّن العماد حنا سعيد مكانه.

هذه الاخطاء التي أوردناها- على سبيل المثال لا الحصر- شكّلت أحد الاسباب المهمة في ضرب معنويات الجيش وتحطيم عنفوانه وتسريب الشكوك الى عناصره.

ب - محاكمة ضباط الشعبة الثانية

الشعبة الثانية هي جهاز المخابرات العسكرية الذي يهتم بأمن الجيش ومتابعة نشاطات العدو وجمع المعلومات عنه لتقدير الموقف العملاني لهذا العدو وتحديد امكاناته وتزويد قيادة الجيش بها لتتمكن من تحديد المناورة التي ستتبعها في المعركة. ومنذ العام 1958. استعان الرئيس فؤاد شهاب بهذا الجهاز ووسّع صلاحياته لكي تشمل حقل عمل مديرية الأمن العام، ويتدخل بالتالي، في السياسة اللبنانية منفّذاً توجيهات السلطة السياسية الحاكمة المتمثلة برئيس الجمهورية والحكومة، فاعتبر السياسيون المعارضون ان الشعبة الثانية هي المسؤولة عن الاخطاء التي ارتكبتها السلطة السياسية التي كانت تُصدر التعليمات. ولما تسلّم المعارضون الحكم العام 1970، وعجزوا عن محاكمة المسؤول الحقيقي عن الاخطاء، أحالوا ضباط الشعبة الثانية (وهم غابي لحود – سامي الخطيب – جورج حروّق- كمال عبد الملك- سامي الشيخة- جان ناصيف- نعيم فرح) على المحاكمة بجرم تجاوز حدّ السلطة وقيامهم بأعمال مخالفة للقوانين، مما سمح باستغلال ذلك "من قبل السياسيين وغير السياسيين، والمرور عبر ضباط الشعبة الثانية لالحاق الضرر بالجهاز الذي ينتمون اليه، ذلك ان اضعاف أي جهاز من أجهزة الجيش هو اضعاف الجيش بكامله، واذا اخطأ أحد افراد الجهاز، فهذا لا يعني ان الجهاز بحد ذاته يقتضي أن يحاكم أو أن يدفع الثمن"[10].

وهكذا استقوى خصوم الجيش، وبدأوا حملاتهم التهجمية والتشكيكية للنيل من صموده وزعزعة الثقة به.

ج - حوادث صيدا وطريقة معالجتها

بتاريخ 1975/2/26، قامت تظاهرة شعبية في صيدا تأييداً للصيادين ضد شركة "بروتيين" لصيد الاسماك، ذهب ضحيتها عريف في الجيش اللبناني ومواطن فلسطيني وسقط فيها سبعة جرحى، بينهم النائب السابق معروف سعد، فوجّه مفتعلو الاحداث التهمة للجيش

باستعمال السلاح ضد المدنيين، وقابل وفد منهم رئيس الحكومة رشيد الصلح، الذي رفض الدفاع عن الجيش مخافة أن يتحمل هو المسؤولية، "فاتصل بمحافظ الجنوب (هنري لحود) وسأله : هل تم انسحاب الجيش من صيدا؟" وعاد فقال له بلهجة جازمة : " من هون لربع ساعة بتسحب الجيش من صيدا، بدي اللي بيفوت على صيدا ما يشوف أثر لآي عسكري..."(11)

وتبع ذلك اعطاء المحافظ (هنري لحود) اجازة ادارية، ونقل قائد المنطقة العسكرية (العميد أحمد زكا) وضابط المخابرات في المنطقة وقائد سرية قوى الأمن الداخلي، وكأن الحكومة تعترف بمسؤوليتها وبمسؤولية الجيش عن هذه الاحداث، مع ان التحقيقات اثبتت عكس ذلك. في هذا الصدد، يقول النائب العقيد فؤاد لحود : "لقد قمت شخصيّاً بزيارة تفقدية للنائب سعد- رحمه الله- في مستشفى الجامعة الأميركية، وعاينت ثيابه فتبين لي ان الرصاصة القاتلة أصابته من الوراء، وهذا يجزم بصورة لا تقبل الجدل، ان هذه الرصاصة لم تطلق عليه من عناصر الجيش، ولقد صرّحت في المجلس النيابي بذلك بتاريخ 1975/4/10". ثم يزيد " وبعد ذلك، قامت تظاهرات في بيروت وصيدا وقطعت الطرقات، وبينما كان الجيش في صيدا يفتح الطريق الدولية لتأمين المواد التموينية للقوات المسلحة المرابطة على الحدود الاسرائيلية، اشتبك هذا الجيش مع عناصر من المسلحين الصيداويين والفدائيين، فقُتل سبعة جنود وعدد من المدنيين. وفي اليوم التالي، وافق الصيداويون على وقف اطلاق النار، شرط انسحاب الجيش من شوارع المدينة، فانسحب، وكان لهذا أسوأ العواقب على معنويات الجيش"(12).

وعندما عقد المجلس النيابي جلسة بتاريخ 1975/4/10 لمناقشة احداث صيدا، قال النائب الدكتور البير مخيبر: "في البيان الأساسي لهذه الحكومة قالت انها ستحافظ على سيادة لبنان وعلى استقلال ارضه، واذا بنا نراها في صيدا تتنازل عن السيادة وعن الاستقلال وعن الارض وتتنازل ايضاً عن سلطتها العسكرية فتتنازل لسلطة محلية وتنسحب من القطاع الذي يسمونه قطاع الجنوب اذا لم أقل قطاع صيدا... أما أن نأمر الجيش بالانسحاب من صيدا وان نتنازل عن السلطة لفئات مسلحة غير لبنانية، فهذا أمر غريب، وكنت أفضل أن نموت جميعنا في صيدا ولا يحصل ما حصل "(13).

د - الطريقة التي استعمل بها الجيش خلال الاحداث

بعد الضربة التي وجّهتها السلطة السياسية للجيش على اثر احداث صيدا، ومجيء حكومة جديدة، تسلم فيها الرئيس رشيد كرامي وزارة الدفاع الوطني والرئيس كميل شمعون وزارة الداخلية، بدأ الصراع بينهما حول تكليف أو عدم تكليف الجيش بالمحافظة على الأمن، فوزير الداخلية يطالب به، ووزير الدفاع يرفض ذلك مبرراً موقفه بعد حادث باخرة

الأكوامارينا في 1975/11/6 (كانت تنقل اسلحة) بقوله: "ولعل في ما جرى تأييداً لموقفي المتحفظ لناحية انزال الجيش لأني اعتبر أن نزوله كان سيترتب عليه مخاطر لم أشأ أن ادخل في التجربة بسببها"(14).

ثم، وخلال ادلائه ببيان امام مجلس النواب بتاريخ 1975/11/25. زاد الرئيس كرامي : "أنا قلت لكم وأردد ان الجيش في مثل هذا الاقتتال الشامل، وهو مؤلف من ابناء هذا الشعب، وفي الظروف القائمة وما أحاط بالجيش نتيجة ما جرى سابقاً، قد وُضع في حالة لم يعد من الممكن استعماله معها... كذلك أقول ان هذا الجيش هو الورقة الأخيرة في يد الدولة، لا يجوز التفريط به في عملية غير مأمونة الجوانب ولا يمكن اذا ما نزل الجيش في هذا الوضع القائم في لبنان أن يحسم الأمر ولا يمكن لنزوله أن يؤدي الى الغاية المرجوة"(15).
ثم بتاريخ 8 كانون الثاني 1976 قال : "... وفي موضوع انزال الجيش الذي يراه البعض الحل العملي لوضع حد للتقاتل، أي استعمال العنف، كنت أريد أن اسلّم مع الرئيس شمعون بنظريته خصوصاً عندما نفى امكان انقسام الجيش هذا في حال الاتفاق على ذلك في مجلس الوزراء، وهنا أسأل، أو ليست البلاد منقسمة حول هذا الأمر ؟ وبصورة أوضح، ان الذي طالب بانزال الجيش هو الفريق المسيحي والذي يرفض انزال الجيش هو الفريق المسلم... "(16) وهكذا تبين " ان رفض الرئيس كرامي، وزير الدفاع وممثل الطوائف الاسلامية في الحكم، تدخل الجيش في حل الازمة، قد شل عمله كقوة تدخّل لضمان أمن الدولة (لا اعلان حالة الطوارىء ولا فرض منع التجوّل) "(17).

وكحل لكل خلاف في لبنان، اعتُمد منطق التسوية لهذه القضية وتم الاتفاق بين اعضاء الحكومة على اعتماد الحل الأسوأ "استعمال الجيش بالفتات (18)" (EN MIETTES) وتم ذلك على الوجه التالي كما فصله وزير الداخلية الرئيس شمعون في الكلمة التي القاها امام مجلس النواب بتاريخ 1975/11/25 : "كانت لنا وسيلة طلب مساندة الجيش، طلبنا مساندة الجيش في الشمال، فوقف بين الفريقين المتقاتلين ونجح نسبياً في مهمته، وطلبنا مساندة الجيش في البقاع، وعلى رغم الحوادث المؤلمة، تمكن من القيام بدوره. وطلبنا منه مساندة الشرطة في المنطقة الخضراء في العاصمة ففعل. أخيراً كُلّفت قوى من الجيش تتألف من 300 عنصر حتى تتمكن من أن تكون قوة ضاربة في يد السلطة، لسؤ الحظ لم يتم استعمالها لتقوم بالمهمات التي كلفت العمل بموجبها فاستعملت كدوريات بسيطة... أما استعمال الجيش بكامله، فلا أعلم اذا كان هناك من استطاعة لذلك، لأن قوات الجيش أصبح قسم منها في الشمال والبقاع وعلى الحدود... "(19).

هـ - الحكومة العسكرية أو حكومة العسكريين

في 23 أيار 1975 شكّل رئيس الجمهورية حكومة برئاسة ضابط متقاعد في الأمن الداخلي

(العميد الأول نور الدين الرفاعي وستة ضباط في الخدمة الفعلية في الجيش هم العماد اسكندر غانم، العماد سعيد نصر الله، العميد موسى كنعان، العميد فوزي الخطيب، العميد فرنسوا جنادري، العقيد زين مكي) ومدني واحد (الاستاذ لوسيان دحداح) ولكنها لم تعمر سوى ثلاثة ايام لأن رئيسها قدم استقالته لرئيس الجمهورية بتاريخ 26 أيار 1975 تحت ضغط المؤتمر الاسلامي الذي عقد في دار الفتوى في اليوم التالي لتشكيل الحكومة. رغم قصر عمر هذه الحكومة فلقد اثارت ضجة كبيرة ونقاشاً حاداً بين اللبنانيين ولقد اضرّت بالجيش والوطن كثيراً.

2 - أخطاء السلطة العسكرية

اخطاء عديدة ارتكبتها السلطة العسكرية وسنكتفي بايراد حادثتين مهمتين على سبيل المثال لا الحصر.

أ - ضعف في معالجة تمرد الملازم الأول أحمد الخطيب

عندما أفيدت قيادة الجيش بتمرد الملازم الأول أحمد الخطيب مع بعض العسكريين واستيلائه على كمية من الاسلحة وتمركزه في منطقة دير زنون في البقاع بتاريخ 1976/1/21. لم تتخذ قيادة الجيش التدبير العسكري المفروض اتخاذه في مثل هذه الظروف تجاه ضابط صغير، يتمرد على قيادته، ويغرّر ببعض العسكريين، ويبدأ بارتكاب المخالفات ضد العسكريين والمدنيين، بل اعتمدت مبدأ التسويف والمفاوضة مظهرة ضعفاً واهمالاً وشكّاً بشرعيتها. واذا كانت السلطة السياسية قد حالت، حتى ذاك التاريخ، دون استعمال القوة والعنف ضد المسلحين المدنيين، ولم تكلّف الجيش القيام بمهامه في هذا المجال، فان القضاء على تمرد ضابط صغير داخل المؤسسة العسكرية لا يتطلب أي قرار سياسي بل يوجب على قائد الجيش ان يصدر الأوامر فوراً لأية قوة متوافرة لديه، وحتى للقوات الجوية، لقصف المتمردين وتدمير مراكزهم والقضاء عليهم. ولو فعل ذلك، لما تجرّأ احد، مهما كانت قوته أو سلطته، على أن يعترض على تدبير من هذا النوع، ولكان، ربما وفّر على الجيش كثيراً من المآسي والتدمير والاذلال. ان ضعف سلطة القيادة في معالجة هذا التمرد سمح لبعض اطراف النزاع بدعم هذه الحركة وتوسّعها لتسيطر على معظم القطاعات والثكنات العسكرية، وفتح المجال واسعاً امام ضباط آخرين للقيام بحركات مضادة، نذكر منها حركة "جيش لبنان" التي قام بها الرائد فؤاد مالك، وحركة لواء عكار، وحركة العقيد انطوان بركات، ثم صدور وثيقة الشرف لمائتين وخمسين ضابطاً، ثم بيان سلاح الطيران وغير ذلك...

وبدلاً من أن تقوم قيادة الجيش بالقضاء على التمرد، أصدرت بتاريخ 1976/3/10. نداءً من قائد الجيش يتوجه به الى ابنائه العسكريين المتمردين طالباً منهم العودة، ملزماً نفسه

بالحصول على عفو عنهم، مكرّراً نداء وزير الدفاع وواعداً بأن يكون جيش لبنان المستقبل جيش الجميع وجيش لبنان العربي الذي تحدّث عنه الوثيقة الدستورية التي أعلنها رئيس الجمهورية، ولا ندري ما اذا كانت الاشاعة التي سرت في تلك المرحلة وتناقلتها الألسن وهي تنقل عن لسان كمال جنبلاط قوله : " من شويبشكي قائد الجيش ليصير رئيس جمهورية "قد فعلت فعلها ودفعت قائد الجيش في حينه لعدم اتخاذ أي اجراء ضد تمرد الملازم الأول أحمد الخطيب.

ب- حركة العميد الأول عزيز الأحدب

بصرف النظر عن مدى جدية هذه الحركة وحجم دعمها من قبل وحدات الجيش وقطعه والقوى السياسية والحزبية التي كانت في أساس انطلاقها أو التي استغلتها في الدقيقة الأخيرة وحاولت السيطرة عليها فيما بعد، تعتبر حركة العميد الأول عزيز الاحدب (حركة شبه انقلابية واشبه بمسرحية دانكيشوطية تقع بين الجد والمزح) أحد وجوه التعبير عما كان يعانيه الجيش أو عما كان مفترضاً فيه ان يقوم به، وقد جاءت هذه الحركة بديلاً لموقف قيادة الجيش الضائعة وغير المستقرة، وهكذا، بدلاً من أن تذيع قيادة الجيش البلاغ رقم واحد وتتسلم السلطة وتسعى لتخليص البلاد، عجزت حتى عن اتخاذ موقف واضح من هذه الحركة، فهي ضمناً توافق عليها وعلناً لا تتبناها، وهذا ما زاد في بلبلة ما تبقى من الجيش وفي تشتيته وانضمام معظم عناصره الى الميليشيات أو البقاء في منازلهم.

3 - اخطاء الاحزاب والافرقاء على الساحة اللبنانية

اذا كان أحد الافرقاء اللبنانيين (الفريق المسلم) قد فقد ثقته بالجيش بحجة أنه منحاز الى الفريق الآخر (الفريق المسيحي) ويساعده، واستشهد على ذلك بحادث باخرة الأكوامارينا التي أُتهم الجيش أنه سهل دخولها محملة بالسلاح لمصلحة هذا الفريق الآخر، وبالتظاهرات التي قام بها هذا الفريق الآخر تأييداً للجيش بعد حوادث صيدا، وهذا ما عبّر عنه رئيس الحكومة رشيد الصلح في الجلسة التي عقدها المجلس النيابي بتاريخ 1975/5/15 قائلاً: "فالتظاهرات الطائفية التي نظمت تحت ستار الانتصار للجيش، اثر حوادث صيدا المؤلمة، قد الحقت بهذه المؤسسة الوطنية أبلغ الاساءة وصوّرتها وكأنها لفئة من اللبنانيين دون سواهم..."[20]، فان هذا الفريق قد ارتكب من جهته اخطاء كثيرة تجاه الجيش عبر دعمه حركة الملازم الأول أحمد الخطيب وتشجيعه العسكريين على الفرار والالتحاق بالميليشيات. وهكذا نرى أنه كان لتصرف كل الافرقاء اللبنانيين الاثر الفعّال في تهديم بنية الجيش وتفكيكها.

أسفرت الاحداث خلال العامين 1975 و1976 والتي عرفت بحرب السنتين الى تضعضع الجيش وتحوّله الى عدة جيوش تأتمر بقيادات مختلفة حزبية أو مذهبية أو ميليشياوية لبنانية

وغير لبنانية وحتى فلسطينية. واقتصرت قيادة الجيش في اليرزة على مبنى وزارة الدفاع وبعض الضباط والعسكريين الذين أبوا الالتحاق بالاحزاب والميليشيات لأن كرامتهم لم تسمح لهم بذلك، وفضلوا البقاء على انضباطيتهم وعلى احترام الشعار الذي كان الجيش يرفعه وهو الشرف والتضحية والوفاء.

هؤلاء الضباط والعسكريون الذين اختاروا البقاء في ظل الشرعية غير الموجودة فعلياً في حينه، وحيّدوا انفسهم عن الصراعات ولزموا منازلهم أو قراهم دفعوا ثمن انضباطيتهم عندما عاد الضباط والعسكريون "المقاتلون والمحاربون" من حروبهم الخاصة أو حروب احزابهم وطوائفهم مكلّلين بأكاليل الغار ليتبوأو المراكز القيادية العالية ويحصدوا الترقيات والتهاني، نعم دفع الضباط الانضباطيون ثمن انضباطيتهم فاضطروا الى ترك الجيش نهائياً أو القبول بالتهميش أو المراكز الثانوية أو حتى الوضع بالتصرف.

المراجع

(1) ادمون رباط "الوسيط في القانون الدستوري اللبناني" دار العلم للملايين. بيروت ص 48

(2) Georges NACCACHE. L`Orient du 10 Mai 1949

(3) MAURICE DUVERGER. Le Liban ou la difficulté d`être Le Monde du 20 Avril 1973

(4) محضر جلسات مجلس النواب 1972-2/73. ص 1364 وما يليها. أورده النائب(العقيد) فؤاد لحود "مأساة جيش لبنان" ص 75

(5) العقيد الياس خليل "نحو جيش قادر للبنان الجديد" دراسة. ص 6

(6) النائب العقيد فؤاد لحود. مرجع سابق ص 26

(7) المرجع السابق. ص 210

(8) المرجع السابق. ص 210-211

(9) المرجع السابق. ص 214

(10) العقيد الياس خليل. مرجع سابق ص 10

(11) جريدة النهار. تاريخ 1975/2/27

(12) النائب العقيد فؤاد لحود. مرجع سابق ص 166

(13) المرجع السابق. ص 169

(14) انطوان بطرس. وثيقة حرب لبنان. الجزء الأول ص 548

(15) المرجع السابق ص 553

(16) المرجع السابق ص 565

(17) ADEL FREIHA L`ARMEE et l`Etat au Liban (1945 1980) p. 210

(18) المرجع السابق ص 212

(19) المرجع السابق ص 552

(20) النائب العقيد فؤاد لحود مرجع سابق ص 175

الفصل الثاني

الجيش بين العامين 1976 - 1982

حرب السنتين في التاريخ اللبناني هي الفترة الواقعة ما بين 13 نيسان 1975 (تاريخ وقوع حادث اوتوبيس عين الرمانة) و10 تشرين الثاني 1976 (تاريخ دخول قوات الردع العربية الى لبنان)، كيف كان الجيش عند دخول قوات الردع العربية وكيف تقرّرت اعادة بنائه وما هي النتائج التي تحقّقت بين دخول هذه القوات والاجتياح الاسرائيلي للبنان عام 1982؟

تميّزت هذه المرحلة بنظريتين وموقفين متناقضين، من جهة تريد الحكومة اللبنانية مدعومة من جامعة الدول العربية اعادة بناء الجيش اللبناني لكي يتسلم مهمة الحفاظ على الأمن في لبنان وبالتالي يكون جاهزاً خلال مهلة سنتين ليحل محل قوات الردع العربية، ومن جهة ثانية تريد سوريا عدم اعادة بناء الجيش اللبناني أو على الأقل وضع العصي في طريق اعادة بنائه أو على أبعد تقدير تأخير عملية اعادة البناء، لكي لا يتسلم مهمة حفظ الأمن في البلاد وبالتالي لا يكون جاهزاً لأخذ مكان قوات الردع العربية التي هي في الواقع قوات سورية مطعمة ببعض القوات العربية الأخرى.

I - الحيثيات السياسية والعسكرية لدخول الجيش السوري الى لبنان.

أولاً: مراحل دخول الجيش السوري الى لبنان:

منذ بدء الأزمة اللبنانية، تدخلت سوريا فيها بقصد المساعدة على حلها باعتبارها الدولة الأقرب الى لبنان والتي يمكنها أن تؤثر في مجرى الاحداث نظراً للمكانة السورية لدى الفلسطينيين والفريق المساند لهم من المسلمين ونظراً، للعلاقة الطيبة التي تربط الرئيسين سليمان فرنجية وحافظ الأسد.

عُرف التدخل السوري في الازمة اللبنانية باسم "المبادرة السورية". ولقد ارتدت هذه المبادرة وجهاً ومنحى سياسياً منذ اعلانها في 24 أيار 1975. ولكنها ابتدأت ترتدي وجهاً عسكرياً بتاريخ 1976/1/18 عندما ادخلت سوريا قوات من جيش التحرير الفلسطيني الى لبنان.

بتاريخ 1976/1/22 شُكّلت لجنة عسكرية عليا لبنانية –سورية- فلسطينية مهمتها وضع

ترتيبات وقف الاقتتال واعادة الحياة الطبيعية والاشراف على التنفيذ [1] ولقد وضع بتصرف اللجنة قوة ردع مشتركة تضم عناصر من قوى الأمن الداخلي وجيش التحرير الفلسطيني (لواء اليرموك) وميليشيات الاحزاب المحلية.

الحدث الأهم في مسار المبادرة السورية، تمّ بتاريخ 1976/2/7. عندما قام الرئيس فرنجية بزيارة رسمية الى دمشق واتفق مع الرئيس الأسد على الوثيقة الدستورية (يمكن الاطلاع على تفاصيل هذه الوثيقة في الأقسام اللاحقة)، ثم صدر بيان صحافي في دمشق وبيروت جاء فيه: " وقد أعرب فخامة الرئيس اللبناني عن عمق شكره وتقديره للموقف الاخوي الذي وقفته الجمهورية العربية السورية بقيادة الرئيس حافظ الاسد، وعن شكره للمبادرة العربية السورية التي أسفرت عن انفراج المحنة التي اجتازها لبنان وعن العودة السريعة الى الاستقرار والحياة الطبيعية فيه. كما تم استعراض الاتصالات التي جرت مع منظمة التحرير الفلسطينية لتنفيذ اتفاق القاهرة، والتي أكد فيها الجانبان التزامهما بتنفيذ بنود واحكام تلك الاتفاقية، كما أكّد الجانب السوري ضمان سوريا تنفيذ الاتفاقية نصاً وروحاً لما فيه المصلحة المشتركة بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية "[2].

دعماً للأمن الشرعي في لبنان، اقترحت اللجنة العسكرية العليا الغاء اشتراك ميليشيات الاحزاب في قوة الردع واستبدالها بالجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي وجيش التحرير الفلسطيني، فقام جدل سياسي حول جواز وعدم جواز تسليم السلطات الاجرائية المطلقة على الصعيد الأمني الى اللجنة. ولحل هذه المشكلة، أصدر الرئيس رشيد كرامي بصفته وزيراً للدفاع بتاريخ 1976/3/2 قراراً يقضي بتعيين العماد حنا سعيد قائد الجيش رئيساً للجنة العسكرية العليا.

بتاريخ 1976/3/3. دخلت قوات فلسطينية اضافية متمركزة في سوريا قوامها ألفا عنصر الى لبنان مما رفع عدد عناصر جيش التحرير الفلسطيني في لبنان الى تسعة الاف عنصر.

15 آذار 1976 هو تاريخ مهم وحاسم في مسار الازمة اللبنانية، لأن سوريا غيّرت تحالفاتها، حين قررت التصدي للهجوم الذي يقوم به الفلسطينيون والميليشيات المساندة لهم وجيش لبنان العربي بقيادة الملازم الأول أحمد الخطيب لاحتلال قصر بعبدا، ثم كلّفت جيش التحرير الفلسطيني ومنظمة الصاعقة الفلسطينية الخاضعة للسيطرة السورية بقطع الطرق على المهاجمين. ثار كمال جنبلاط مصرّحاً: "لأول مرة ممكن يصير فيه حل عسكري للأمور السياسية في لبنان، قطعوا علينا الطريق. بدهم لا غالب ولا مغلوب. نحنا بدنا السيادة الكاملة"[3]. كما صرح في مقابلة صحافية "على السوريين الانسحاب، انتهى دورهم. ان موضوع الحكومة هو حالياً لبناني صرف ".[4]

"بتاريخ 1976/4/8. اتخذت القيادة السورية قراراً بالقيام بتحرك عسكري محدود لحشد

قوات اضافية في منطقة المصنع لافهام اليساريين في لبنان ان السوريين جاهزون لاجتياح لبنان اذا تابعوا تعنّتهم "[5]. وفي اليوم التالي " وضعت القوات السورية المحشودة في أعلى درجة جهوز وأدخلت حوالى اربعين دبابة الى الاراضي اللبنانية مع بقائها قرب الحدود السورية وخارج الصراع "[6]، ثم تابعت القوات السورية تقدمها، فوصلت بتاريخ 1976/4/12 الى ضهر البيدر ومداخل زحلة.

في منتصف أيار بدأت منظمة التحرير الفلسطينية تشعر بالخوف من تعاظم الدور السوري في لبنان ومن دخول الجيش السوري الذي سيكلف الاشراف على تنفيذ الاتفاقات المعقودة بين الدولة اللبنانية والمنظمة، وبدأت بالتالي تتقرب من موقف القوى اليسارية المساندة لكمال جنبلاط وتبتعد بالتالي عن سوريا، فانفجر الصراع بين منظمة الصاعقة وباقي المنظمات الفلسطينية في مدينة طرابلس وأصدرت قيادة المقاومة الفلسطينية أمراً الى وحدات جيش التحرير الفلسطيني المرابطة في الشمال للانسحاب فوراً الى خطوط التماس مع ميليشيا المردة في زغرتا، وأكّدت ان جيش التحرير الفلسطيني يجب ان يأتمر بقيادته السياسية المتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية والقائد العام للثورة. وادان عرفات أعمال منظمة الصاعقة وجيش التحرير الفلسطيني لمقاتلتهم اخوتهم وذكّرهم أن عليهم "أن يضربوا داخل فلسطين انطلاقاً من الجولان ".[7]

"ان انزلاق لبنان نحو الفوضى الكاملة، وقيام قوات اليساريين والفلسطينيين بتحدي سوريا ليس فقط بتصريحاتهم العلنية بل بتسجيلهم انتصارات مهمة على القوات المدعومة من سوريا في لبنان، أدى الى تهديد وضع الرئيس الأسد الداخلي "[7]. لذلك اتخذت القيادة السورية، بتاريخ 1976/5/31. القرار المهم والقاضي بالتدخل الفعلي العسكري في لبنان.

وفي أول حزيران ابتدأت القوات السورية بالدخول الى لبنان لفرض حل للصراع الدائر، وقدّرت طلائعها بحوالى أربعة الاف جندي تدعمها مائتان وخمسون دبابة وهي تشكل القوة الضاربة للفرقة المدرعة الثالثة والموضوعة في الاحتياط للتدخل في أي قتال مفاجىء مع اسرائيل.

ثانياً: ما هو الوضع القانوني للجيش السوري في لبنان قبل تدخل جامعة الدول العربية

ان البيان الصحفي الذي صدر بتاريخ 1976/2/7 على أثر زيارة الرئيس فرنجية الى دمشق والتي وضعت خلالها الوثيقة الدستورية تضمن "كما أكد الجانب السوري ضمان سوريا تنفيذ الاتفاقية (اتفاقية القاهرة) نصّاً وروحاً". ولقد جاء في حاشية الكتاب الابيض صفحة 35: "في 1976/2/14 وافق مجلس الوزراء اللبناني بالاجماع على الوثيقة (الوثيقة الدستورية) وهي تتضمن مشروع اصلاحات دستورية بالاضافة الى الضمان السوري لالتزام المنظمات

الفلسطينية باتفاقية القاهرة وفقاً لما هو وارد في اتفاق فرنجية- الأسد".

نعلم ان الاتفاق (الوثيقة الدستورية)، عقد بحضور الرئيس رشيد كرامي (رئيس مجلس الوزراء) ووافق عليه لاحقاً مجلس الوزراء. فهل يمكن اعتباره اتفاقاً أو معاهدة سياسية عقدت استناداً للمادة 52 من الدستور اللبناني ؟ ولكن اذا عدنا الى الوثيقة الدستورية التي اذاعها الرئيس فرنجية بصوته الساعة العاشرة من مساء 1976/2/14 لا نجد العبارة التي وردت في البيان الصحفي والمتعلقة بضمان سوريا لتنفيذ اتفاقية القاهرة بل جاء فيها "ان الوضع، اليوم، يفرض مزيداً من الحرص على الالتزام بالاتفاقيات والتقيد بتنفيذها ولا سيما اتفاقية القاهرة".

فضلاً عن ذلك، لم يرد في البيان الصحفي، بعد الزيارة، أي اشارة لدخول قوات سورية الى لبنان. ولكن كيف يمكن ضمان تنفيذ اتفاقية القاهرة دون قوة عسكرية يستعملها الضامن؟ فهل كان موضوع دخول قوات سورية بنداً سريّاً؟ وفي حال كونه كذلك لا يمكن أن ينفّذ الا بعد اطلاع مجلس النواب عليه واصداره ونشره وفقاً لما تنص عليه القوانين اللبنانية.

ولقد جاء في الوثيقة الدستورية أن مضمونها سيعرض على مجلس النواب، ولكن لم يصدر شيء عن مجلس النواب يفيد ذلك، ويعزّز هذا الرأي السؤال الذي وجّهه النائب الدكتور البير مخيبر الى الحكومة بواسطة رئيس مجلس النواب بتاريخ 1976/3/4 وجاء فيه :

" من هي السلطة التي أذنت بدخول جيوش غير لبنانية احتلت قطاعات واسعة من البلاد ؟

ما هي الضمانات والاتفاقات التي حدّدت هذا الدخول ؟

ومنذ ايام، دخل جيش فلسطيني من قوات عين جالوت قادماً من مصر. واليوم طلعت علينا الصحف بدخول ألفي جندي سوري... ألا ترى الحكومة أن من واجبها أن تعلم المجلس وتعلن للرأي العام عن تتابع هذه الاحداث في شكل لم يعد ينطبق لا على الدستور ولا على السيادة ولا على القوانين ؟" (8)

من جهة ثانية أدلى الرئيس رشيد كرامي بتاريخ 16/5/ 1976 بحديث جاء فيه : " أقول بأن القوة السورية جاءت تلبية لنداء قمة عرمون وبطلب منها، ولم تكن بطلب خاص بي ". (9)

كيف يمكن تفسير هذا التصريح والرئيس كرامي قد حضر اجتماع دمشق ووافق على البيان الذي صدر عنه وعلى الوثيقة الدستورية ؟ الا اذا كان موضوع دخول الجيش السوري الى لبنان لم يكن في صلب الاتفاق.

بالمقابل، جاء في البرقية التي ارسلها الرئيس فرنجية الى الامين العام لجامعة الدول العربية بتاريخ 1976/6/4 "وأني، كرئيس للجمهورية اللبنانية، أعتبر الوجود المسلح السوري في لبنان تنفيذاً لما تضمنته الوثيقة الدستورية الآنفة الذكر من ضمان سوري لالتزام الجانب

الفلسطيني بالاتفاقات المعقودة مع السلطات اللبنانية، وهو وجود لا بد أن يكون موقتاً ينتهي بانتهاء عملية احلال السلام، واعادة الأمن والاستقرار الى لبنان ". (9)

في هذا المجال، وخلال خطابه عن الازمة اللبنانية بتاريخ 20 تموز 1976. لم يأت الرئيس الاسد على اتفاق بين لبنان وسوريا يجيز دخول قوات سورية الى لبنان، بل جاء في نهاية خطابه : " ان الاعتبار الوحيد الذي حدّد ويحدّد الآن وفي المستقبل، أبعاد التدخل السوري في لبنان، بما في ذلك حجم ومواقع القوات السورية، هو مصلحة شعب لبنان، لأن تاريخنا واحد، ومستقبلنا واحد، ومصيرنا واحد" (يمكن الاطلاع على تفاصيل الخطاب في القسم الثاني).

من هنا، يصعب الجزم بوجود اتفاق صريح يجيز دخول قوات سورية الى لبنان وفي حال وجود مثل هذا الاتفاق، فانه لم يخضع للقواعد الدستورية التي تفرضها المادتان 52 و54 من الدستور اللبناني من حيث اطلاع المجلس النيابي والاصدار والنشر. وفي مطلق الأحوال يكون وجود الجيش السوري في لبنان خلال هذه المرحلة وجوداً غير شرعي وغير قانوني.

ثالثاً: الجيش السوري كجزء من قوات الأمن العربية الرمزية

بتاريخ 13 نيسان 1976. وبعد أن ساءت العلاقات كثيراً بينه وبين سوريا، ، وجه كمال جنبلاط برقية الى الأمين العام لجامعة الدول العربية جاء فيها : " ان علامات مثيرة تؤكد ان الجيش السوري الذي دخل الحدود، أخذ يزداد عدة وعدداً، وهو في طريقه لاحتلال شبكات المواصلات الأساسية للقيام باجتياح واسع للبنان. نطلب تدخلكم شخصياً وتدخل الجامعة العربية وفق ميثاق الجامعة الذي ينص على الحفاظ على استقلال كل بلد من البلدان، واحترام كيانه وعدم السماح بمثل هذه المداخلات غير المشروعة ". (10)

على أثر الاتصالات التي اجراها معارضو المبادرة السورية مع الدول العربية، طلبت الحكومة العراقية بتاريخ 1976/4/14. عقد جلسة طارئة لمجلس الجامعة العربية لبحث تدهور الموقف في لبنان في مذكرة قدمها مندوب العراق لدى الجامعة الى السيد محمود رياض الأمين العام "تعرب عن رغبة الحكومة العراقية في اتخاذ موقف عربي موحّد يكفل وقف اي تدخل خارجي في شؤون لبنان "(11).

وفي 1976/5/18 وعشية انعقاد مؤتمر الرياض الرباعي بين سوريا ومصر والسعودية والكويت وجّهت الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان نداءاً جاء فيه :

"لكننا لا نوافق على أي موقف عربي يرمي الى تكريس الوجود العسكري السوري في لبنان، أو ينزلق نحو تأمين التغطية السياسية والعسكرية العربية له من خلال توريط بعض الدول العربية في المشاركة في التدخل العسكري، كما اننا لا نوافق على وجود أي قوات عربية

أو اجنبية أو دولية على الارض اللبنانية ".[12]

ثم على اثر دخول الجيش السوري بأعداد كبيرة الى لبنان بتاريخ 1976/6/1. صرح فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية "ولكن دخول الجيش السوري الى لبنان وضع الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير امام اختيار وحيد هو الدفاع عن الثورة وعن حقوقنا وعن وجودنا. لقد تقرر طلب عاجل الى جامعة الدول العربية لاجتماع وزراء الخارجية العرب لبحث الازمة التي نشأت وتطورت بين الثورة والحكم السوري ".[13]

ولقد عممت الامانة العامة لجامعة الدول العربية رسالة منظمة التحرير الفلسطينية حول عقد اجتماع للجامعة، وجاء فيها : "بات مؤكداً، ان المبادرة السورية لم تكن قادرة على احلال السلام في لبنان، وقد اقترنت مؤخراً باجراءات خطيرة قامت بها السلطات السورية على الصعيد العسكري حين دفعت بقوتها العسكرية المدّرعة بكثافة تفوق كل التقديرات والتبريرات وتدفع بوضوح باتجاه احتمالات الصدام الخطير مع الثورة الفلسطينية، مما يستوجب ضرورة تحرّك عربي جماعي وسريع ".[14]

سارعت مصر للموافقة على الدعوة بموجب رسالة عممها الأمين العام للجامعة على الدول العربية وجاء فيها: "ان من المهازل ان تقوم جهة عربية بنزع سلاح الثوار الفلسطينيين الذين احجموا عن التدخل كلية في القتال الدائر في لبنان، وصرحت قيادتهم على تأكيد بقائهم خارج الصراع اللبناني الذي يجب ان يسوّيه ابناء لبنان انفسهم. وان مجرّد وضع الثورة الفلسطينية موضع الاتهام والزج بها كأنها أحد عوامل تفجير الوضع وتهديد الامن في لبنان هو اساءة لا تغتفر للالتزام القومي العربي بنصرة المقاومة الفلسطينية، ومخططاته"[15].

في هذه الاجواء عُقد اجتماع وزراء الخارجية العرب في غياب وزيري خارجية لبنان وسوريا وحضور ياسر عرفات الذي سيطر على الموقف وادار الاجتماع ووجهّه نحو ما يريد مستغلاً غياب سوريا ولبنان وضارباً على الوتر الحساس لدى الوزراء العرب وقال خلال المؤتمر:

"لقد دعوت الى هذا الاجتماع لأن الثورة الفلسطينية والشعب الفلسطيني يتعرّض لمجزرة الآن والى تصفية جسدية تجري على الارض اللبنانية وهناك تصميم على الاستمرار في هذا الموقف"[16] ثم بدأ هجومه على سوريا مضخّماً اهوال المعركة "لن يتوقف القتال الا بعد تحقيق هدف الحملة العسكرية (السورية) وهو القضاء على ما يسمّى بالحركة الوطنية في لبنان، وعلى الثورة الفلسطينية... نحن لم ندفع بالمدرعات الى صوفر وصيدا ولم نقصف المخيمات وليس هناك مكان قُصفت فيه الأخوة السوريين بل هم الذيم يفعلون ذلك "[17]. ثم نصّب نفسه مدافعاً عن شعب لبنان "هل أتحمل مواجهة هذه القوة (السورية)؟ هل شعب لبنان أو جيش لبنان العربي يتحمّل هذا ؟"[17]. وأظهر نفسه الوسيط الذي يسعى

لجمع اللبنانيين وتقريب وجهات النظر بينهم "تعلمون حضراتكم أننا أعددنا لقاءات مع بيار الجميل وهو من المتعصبين ولا يود أن يضع يده في يد أحد، مع كمال جنبلاط الذي كان يقول بالحظر والعزلة بالنسبة للكتائب ثم كان مفروضاً يوم الاثنين الماضي عقد لقاء آخر بين بيار الجميل وكمال جنبلاط وفي نفس الوقت دبّرنا لقاء آخر مع قسيس (الاباتي شربل) وهؤلاء لا يمثّلون الاطراف المتنازعة التي تحمل السلاح "[17]. ثم غسل يديه من مأساة لبنان ودماء اللبنانيين "اننا لا نريد شيئاً من لبنان، فنحن لسنا غواة سلطة، وحين دافعنا عن انفسنا لم نفعل ذلك لكي نحكم لبنان "[17]. ثم اقترح ما يريد ووجّه قرار مجلس الجامعة "مثلما تحركت القوات السورية لحماية الانعزاليين أريد قوة عربية منكم تتحرك لحمايتي"[18]. وهو لا يطالب بتجريم سوريا "واذا كان يريد الرئيس حافظ الاسد أن أوجّه اليه اعتذاراً أو استجداء، انني على استعداد لأن افعل ذلك اذا كان ذلك سيوقف الغزو السوري. فاذا لم يتوقف، فان هذه الحرب لن تبقي ولن تذر وهنا يمكن أن ننتحر "[18]. ثم حرّك عداء بعض الدول العربية للشيوعية وخوفها منها "ان ظهري الآن للحائط فأين اذهب ؟ ما الذي فعلناه معكم... هل أذهب الى كوبا لتحمينا؟ هل أعلن الشيوعية لكي تحمينا كوبا كما فعلت بالنسبة لانجولا؟"[17]. ثم أثار الحمية العربية ودغدغ عاطفة الاخوّة العربية "انني اطالب بقوة عربية لأن القتال لن يتوقف الا اذا وجدت سوريا امامها قوات عربية، والا فانني سأطلب قوة اجنبية "[17]. وبعد أن اقترح ما يريد زكّى اقتراحه بتأييد الرئيس السوري بالذات له "أبلغني الأخ ابو زيد بموافقة الرئيس حافظ الاسد على ارسال كتيبتين، احداهما جزائرية والاخرى ليبية ويتم ارسالهما فوراً "[17]. ثم نسي أنه سبق وصرّح انه لم يتدخل في لبنان وأنه لا يريد ان يحكم لبنان فيتصرّف وكأنه رئيس الدولة اللبنانية "اذا كانت اية دولة أخرى تريد ان ترسل كتائب اخرى من طرفها، فأهلاً وسهلاً حتى يتوقف هذا القتال سريعاً وحتى لا يقال ان الفلسطينيين يريدون احتلال لبنان".[17] وبعد هذا قذف باقتراحه الثاني "انني أرجو تشكيل لجنة وزارية سريعة، تسافر الليلة الى دمشق بطائرة خاصة وفي الصباح أو الليلة، ان امكن، تنزل قواتكم الى لبنان لوقف المذبحة، وكفى الله المؤمنين القتال".[17] ثم زكّى وكيل وزارة الخارجية الليبية اقتراحات ياسر عرفات "تكون من المهام الاساسية للجنة الوزارية العربية تأمين الضمانات اللازمة للحفاظ على وجود المقاومة الفلسطينية وسلامتها وحريتها في العمل"[19]. أما وزير خارجية مصر، فحصر همه بالثورة الفلسطينية فقط "وعدم المساس بها والكف عن القتال ضد الفلسطينيين ومخيماتهم بصفة خاصة نظراً لأن المعروض علينا الان هي الثورة الفلسطينية وليست التوليفية او التركيبة اللبنانية "[20]. ثم أضاف وزير خارجية العراق "الموضوع الأساسي هو صد الهجوم من قبل القوات العسكرية السورية على الثورة الفلسطينية والمقاومة

الفلسطينية والحركة الوطنية في لبنان، أقول الثورة الفلسطينية بالدرجة الأولى ".(21)

وبعد ما صال ياسر عرفات وجال انبرى معظم وزراء الخارجية العرب الى مساندته والهجوم على سوريا وتناسي المشكلة الاساسية وهي الوضع المأساوي في لبنان وحصر النقاش والحلول بما تتعرض له، على حد قولهم، الثورة الفلسطينية في لبنان. وقد يكون موقف من مثّل لبنان في المؤتمر (السفير محمد صبرا المندوب الدائم للبنان لدى الجامعة العربية، والمستشار في السفارة اللبنانية في القاهرة زيدان زيدان) المتخاذل قد ساعد على اتخاذ المواقف وبالتالي القرارات خلال الاجتماع. ولعل موقف وزير خارجية مصر يعبر أفضل تعبير عن الاجواء التي سادت الاجتماع حين قال:

"ان كل الذي يمكن أن تقدمه الأمة العربية لاخواننا واشقائنا في لبنان، هي النصيحة، ولا يمكن أن نفرض عليهم حلاً عن كيفية ادارة دولتهم، فهذه مسؤوليتهم، انما المهم الآن وفوراً، من واقع المسؤولية التاريخية، هو كيفية الحفاظ على الثورة الفلسطينية وعدم المساس بها... ولكن مصر تؤيد قيام قوات رمزية لملء الفراغ الأمني ولتسهيل المهمة السياسية فيما بعد بالنسبة للحلول في لبنان ".(22)

في هذه الأجواء المتجاهلة للبنان وسيادته صدر القرار الأول عن مجلس الجامعة رقم 3456/د غ ع/ج -1- 1976/6/9 الساعة الرابعة من صباح الاربعاء الموافق 1976/6/9. وتحفّظ عليه، كل لسبب يتعلق به، سوريا- العراق- الاردن. أما لبنان، وهو المعني الأول بالموضوع، فلم ينبس مندوبه ببنت شفة (يمكن الاطلاع على تفاصيل القرار في الملحق رقم 2).

تنفيذاً للبند الرابع من القرار سافرت لجنة ممثلة لمجلس الجامعة الى دمشق وقابلت الرئيس الأسد وعادت مع وزير الخارجية السوري وعقد مجلس الجامعة جلسته الثانية في الساعة التاسعة والدقيقة العشرين من مساء يوم الاربعاء 1976/6/9. فتغيّرت اجواء المؤتمر وعاد الوضع في لبنان الى مناقشات المؤتمر، وتكلم وزير الخارجية السوري وشرح وجهة النظر السورية من الاحداث الدائرة في لبنان، ثم وضع النقاط على الحروف، وانتقد القرار الذي اتخذه مجلس الجامعة، لأنه "يخصّ الجهة الأساسية التي من أجلها، عقد هذا الاجتماع، وهي لبنان... ان هذا الاجتماع انما عقد لبحث المشكلة اللبنانية، والدليل على ذلك، تشكيل قوة أمن عربية، وان هذه القوة تتعلق بالحفاظ على الأمن والاستقرار في لبنان... اذن هناك جانب للبنان على الاقل يجب أن يشعر أنه معنا في هذا الموضوع. وبالطبع، تقع في بعض الاحيان استحالات مادية، فليس هناك امكانية الاتصال بالجانب المسيحي كله في لبنان... ولكن كان يمكن ان يكتب كلمتين حول الموضوع، لأنه اذيع بأن الدول العربية والمسلمين يجتمعون لاتخاذ قرار بطرد المسيحيين، وهناك قرار بأن هذا لا يذاع... ومن الذي سيسمح لكم بالدخول الى لبنان؟ لقد قال (الرئيس فرنجية)، اذا تم

ذلك، فانه سوف يستخدم كافة الوسائل الوطنية والدولية لعدم تنفيذ القرار، وهذا الكلام يعني ان مشكلة التدويل تطرح نفسها الآن لذلك فانني اقترح اعادة مناقشة هذا الموضوع، بحيث نضع صيغة توضح للناس بأن ما نهدف اليه هو اننا نرد الاعتبار للوضع الشائع الآن في لبنان، وان المجلس قرّر ان لجنة وزارية سوف تذهب الى لبنان للاتصال بالاطراف المختلفة بما فيهم الجانب المسيحي وسوف تتصل بالرئيس اللبناني المنتخب وبرئيس مجلس النواب اللبناني"(23)

وبعد ان أظهر الوزير عبد الحليم خدام حساسية الوضع اللبناني وأهمية الاتصال بالمسؤولين اللبنانيين وأخذ موافقتهم على القرار ولوّح بشبح تدويل الأزمة وامكانية دخول قوات اجنبية الى لبنان، وما يتبع ذلك من امكانية تقسيم لبنان، وصل الى موضوع قيادة القوات العربية والاشراف عليها في لبنان، فاقترح "بأن تكون تحت اشراف الأمين العام للجامعة وبامرة رئيس الجمهورية المنتخب، لأن اي قوة عربية تكون موجودة في أي بلد عربي لممارسة مهام معينة في هذا البلد، يجب أن تكون بالتأكيد تحت امرة السلطة الموجودة في هذا البلد، ولذلك أرى اعادة النظر في صيغة القرار ووضع صيغة اخرى لهذا الموضوع ".(24)

وهنا تدخل بعض وزراء الخارجية وأبدوا اراءهم المعارضة للموقف السوري واقتراحه، مما دفع ياسر عرفات الى اقتراح صيغة توفيقية والاكتفاء بعبارة "ضمن السيادة اللبنانية".

بعد التبدل في المواقف، صدر القرار الثاني عن مجلس الجامعة رقم 3457/د غ ع/ج 2-1976/6/10 (الساعة الواحدة والدقيقة الخمسين صباحاً من يوم 1976/6/10) الذي نصّ على:

"(1) — أن يكون عمل قوات الأمن العربية الرمزية، المنصوص عليها في البند ثالثاً من قرار المجلس المشار اليه قبل، في اطار السيادة اللبنانية، وأن يحدد الأمين العام حجم هذه القوات وفق الحاجة وبالاتفاق مع الدول المشاركة ومنظمة التحرير الفلسطينية (سوريا- ليبيا- السعودية — السودان).

(2) — التنويه بالتزام منظمة التحرير الفلسطينية بالاتفاقات وملحقاتها المعقودة بين المنظمة والجمهورية اللبنانية".

وصلت طلائع القوات العربية الرمزية بتاريخ 1976/6/21 ورغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الأمانة العامة للجامعة وقيادة هذه القوات، فان الوضع أخذ يزداد تأزماً، مما شل اعمال القوة وحال دون تنفيذ المهمة التي جاءت من اجلها، كما وقعت احداث مهمة أثرت ايجاباً وسلباً على وضع هذه القوات. ولكن السبب الرئيسي لفشلها كان الموقف السوري الذي كان يرفض أي تدخل في القضية اللبنانية لا تكون سوريا هي الموجّهة له أو المسيطرة عليه.

رابعاً : الجيش السوري العمود الفقري لقوات الردع العربية

بعد اخفاق القوات العربية الرمزية عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعاً بتاريخ 1976/9/4 للتحضير لاجتماع مؤتمر القمة العربية من اجل بحث الازمة اللبنانية المتفاقمة والاوضاع العربية الراهنة واصدروا قراراً أوصوا فيه "بأن يجتمع مؤتمر القمة العربي بدولة مقر الجامعة في الاسبوع الثالث من تشرين الأول 1976 ".

ثم استلم الرئيس الياس سركيس رئاسة الجمهورية اللبنانية بتاريخ 1976/9/23. وأعلن المبادىء التي سيتبعها خلال حكمه وأولها : "وقف الاقتتال شرط أساسي للانطلاق في التخطيط المستقبلي والسير في طريق الحوار الذي تأتي نتيجته صوناً للمصلحة اللبنانية من غير أن تسيء الى القضية الفلسطينية ".

ثم بتاريخ 16-17و1976/10/18 انعقد مؤتمر قمة عربي سداسي في الرياض ضم السعودية ومصر وسوريا ولبنان والكويت ومنظمة التحرير الفلسطينية أدى الى مصالحة مصرية سورية وسورية فلسطينية واتخذ قرارات مهمة قضت بتعزيز قوات الأمن العربية الرمزية لتصبح قوة ردع تكون بحدود الثلاثين الف جندي (يمكن الاطلاع على تفاصيل القرارات في الملحق رقم3).

ثم عقدت القمة العربية في القاهرة يومي 25 و26 تشرين الاول 1976 واصدرت قراراً قضى :

- بالمصادقة على البيان والقرارات وملحقها الصادرة عن مؤتمر القمة العربي السداسي بالرياض في يوم 1976/10/18 (لم يوافق وفد الجمهورية العراقية على هذه الفقرة).
- بأن تساهم الدول العربية كل حسب امكاناتها، في اعادة تعمير لبنان وتقديم الاحتياجات المادية المطلوبة لازالة آثار النزاع المسلح والاضرار التي حلت بالشعبين اللبناني والفلسطيني وان تبادر الدول العربية بتقديم العون العاجل للحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية.
- بانشاء صندوق خاص للانفاق على متطلبات قوات الأمن العربية في لبنان وان تساهم كل دولة من الدول الاعضاء في الجامعة العربية في الصندوق بنسبة مئوية تحددها كل دولة حسب طاقتها وان يشرف رئيس الجمهورية اللبنانية على الصندوق الذي تحدد مدته بفترة ستة شهور قابلة للتجديد بقرار من مجلس الجامعة الذي ينعقد بطلب من رئيس الجمهورية اللبنانية.

ولقد تشكلت قوات الردع العربية من القوة السورية المتواجدة في لبنان والتي كان يبلغ عديدها عشرين الف جندي ثم انضمت اليها قوة قوامها خمسة الاف جندي بحيث اصبح

عديد القوات السورية خمسة وعشرين الف جندي. كما انضم لاحقاً كتيبة سعودية قوامها الف وخمسمائة جندي وكتيبة سودانية قوامها الف جندي وكتيبة يمنية جنوبية قوامها خمسمائة جندي وكتيبة من دولة الامارات العربية المتحدة قوامها خمسمائة جندي وكتيبة ليبية قوامها ثمانمائة جندي.

هكذا تمت قوننة وجود القوات السورية في لبنان ورفع عليها علم الجامعة العربية وأطلق عليها اسم قوات الردع العربية ووضعت تحت امرة رئيس الجمهورية اللبنانية الياس سركيس، ومن هذا الواقع والمنطلق وجّه الرئيس سركيس رسالته الأولى الى اللبنانيين بتاريخ 1976/11/7 بعد قمة القاهرة وقال فيها : "بانتظار أن نوفّق الى اعادة بناء جيشنا وقوى امننا الداخلي فقد أقرّ الملوك والرؤساء العرب انشاء قوات امنية عربية بقيادتنا، تحل مؤقتاً محل جيشنا وقواتنا الأمنية" وهكذا اعترفت السلطة التنفيذية بأن الجيش اللبناني قد تفكك خلال حرب السنتين وأصبح بحاجة الى اعادة بناء وكلّفت قوات مسلحة اخرى ان تكون البديل عنه.

عند دخول قوات الردع العربية الى لبنان عادت وحدات الجيش الى ثكناتها بعدما كانت لا تزال تقوم بمهمات الدفاع عن بعض المناطق وحراستها وحفظ الأمن فيها وتركت للقوات العربية تنفيذ المهمات الجديدة، وقد عبّر قائد الجيش في حينه (العماد حنا سعيد) عن شعور العسكريين اللبنانيين عندما ألقى كلمة في حفل أقيم في ثكنة الفياضية بتاريخ 1976/11/12 تخليداً لذكرى شهداء الجيش : " أقف بينكم في هذا النهار على اثر دخولكم ثكناتكم لكي احييكم وأحيي البطولة والتضحية بكل فرد منكم حاضراً أمامي أو غائباً، سالماً أو مشوهاً، وكي أنحني اجلالاً لذكرى شهدائكم... لقد نقل لي رؤساؤكم ما اصابكم من ذهول ودهشة، نقلوا الي تذمّركم وتأففكم والواقع أن الايام ستزيدكم معرفة بالواجب الوطني وتعلقاً بالوطن ولا عيب عليكم ".(25)

II - كيف عملت الحكومة اللبنانية لاعادة بناء الجيش؟

أولاً: عملية لملمة الجيش

- بتاريخ 28 آذار 1977 حدث أمر مهم تلخص باعفاء قائد الجيش العماد حنا سعيد وتعيين العميد فيكتور خوري قائداً جديداً للجيش وكأن الحكومة ارادت من هذا التدبير أن تبدأ بتنظيف الجيش من الشوائب التي علقت به خلال حرب السنتين وهذا ما ألمح اليه وزير الدفاع الوطني (فؤاد بطرس) بعد انتهاء جلسة مجلس الوزراء التي اتخذ خلالها قرار التبديل : " ان تعيين قائد جديد ما هو الا تمهيد لدرس أسس سليمة لاعادة تنظيم الجيش، أسس تراعي الظروف القائمة في البلاد والحالة التي نحن نعاني منها وتطلعاتنا المستقبلية

وحاجاتنا الى ان يكون الجيش في المستقبل درعاً للوطن يستقطب ولاء الجميع "[26].

شرعت قيادة الجيش الجديدة تلملم شمل الجيش، تحصي افراده وعتاده، تسوّي اوضاعه، تقوم بتدريب عناصره في معسكرات مشتركة (أُطلق عليها اسم مخيمات الالفة) وتعيد تشكيل الوحدات على اساس مختلط (عناصر من مختلف الطوائف)

ولقد اختصر رئيس الحكومة سليم الحص هذه المرحلة عندما صرح امام مجلس النواب بتاريخ 1977/7/21 بما يلي:

"على صعيد الجيش بادرت الحكومة الى تعيين قائد جديد انصرف الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لوضع اسس اعادة بناء الجيش على قواعد متينة وسليمة، هذا مع العلم ان اعادة بناء الجيش لا يمكن ان تبلغ مرحلة الحسم الا مع الوفاق السياسي، حيث ان الجيش هو صورة عن المجتمع اللبناني ولا نخال اننا قادرون على خلق جزيرة من اللحمة في الجيش وسط خضم من التناقضات والمنازعات في المجتمع اللبناني ".[27]

حادث ثكنة الفياضية

الضربة الأولى التي وجّهت لمحاولة اعادة بناء الجيش كان حادث ثكنة الفياضية، فقد صدر بلاغ مشترك عن قيادة الجيش اللبناني وقيادة قوات الردع العربية روى تفاصيل الحادث على الشكل الآتي:

"صباح اليوم 1978/2/7، حصلت أمام ثكنة الاغرار في الفياضية، لأسباب فردية، مشادة بين بعض المتطوعين الجدد وأحد حواجز قوة الردع العربية، أدت الى تبادل اطلاق النار، وقد طوّقت قيادتا الجيش اللبناني وقوات الردع العربية الحادث على الفور. ستتخذ القيادتان التدابير التأديبية الصارمة بحق مسببي هذا الحادث".

أما واقع الحادث فيتلخص باقدام وحدة من القوات العربية على اقامة حاجز على الطريق العام أمام مدخل الثكنة أثار عناصر الثكنة وأدى الى تلاسن بين بعض العسكريين الداخلين اليها وبين عناصر الحاجز فتدخل أحد الضباط اللبنانيين وعلى الاثر تطور الحادث الى اطلاق نار بين الطرفين اشتركت فيه فيما بعد عناصر اضافية من داخل الثكنة ومن القوات العربية المتمركزة قرب الثكنة أدّى الى وقوع عدد كبير من الضحايا بلغ حوالى الثلاثين، كانت اكثريتهم من عناصر القوات العربية التي عمدت الى محاصرة الثكنة لعدة أيام وقطعت عنها جميع الامدادات، حتى الغذائية، وقصفتها بجميع انواع الاسلحة، وحاولت الاستيلاء عليها ودخولها بالقوة لكن عناصر الثكنة صمدوا وواجهوا القوات العربية بكل ما توفر لديهم من امكانات وسلاح. وبعد اتصالات كثيرة على الصعيدين السياسي والعسكري، عقد اجتماع في وزارة الدفاع الوطني ضم قائد الجيش اللبناني وقائد القوات السورية في

لبنان وبعض الضباط، أصدرت قيادة قوات الردع العربية على أثره بلاغاً جاء فيه: "ان حادث ثكنة الفياضية، على رغم تطوره والضحايا التي سقطت نتيجته من الطرفين، سيبقى محصوراً ضمن اطاره العسكري لتحديد المسؤولين الحقيقيين بالتنسيق والتوافق مع قيادة الجيش اللبناني باعتبار ان الطرفين خاضعان لشرعية واحدة هي الشرعية اللبنانية وشكلت لجنة عسكرية عليا مشتركة من الجيش اللبناني والقوات السورية العاملة في اطار القوات العربية لمباشرة تحقيق مسلكي واداري موّسع لتحديد المسؤوليات تمهيداً لأخذ الاجراءات التأديبية المناسبة".[28]

أما كريم بقرادوني فينقل عن الرئيس سركيس قوله بعد الحادث:

"وجّهت دمشق اليّ انذاراً تطلب فيه أن أسلمها الضباط اللبنانيين المسؤولين عما يسمّونه اعتداء على الجيش السوري"، ثم يضيف "أن الرئيس الاسد رفض اقتراح الرئيس سركيس بتأليف لجنة عسكرية لبنانية سورية لاجراء التحقيق" وكان ردّه "قائد الجيش اللبناني يعرف المسؤولين لكنه يحاول التملص، فيخترع المخارج والمبررات وتأليف لجنة تحقيق هو أحد هذه الاختراعات، فعليه أن يكون مستعداً لتسليمنا الضباط اللبنانيين المذنبين ولاعدام بعضهم رمياً بالرصاص... فاذا لم نعاقب المذنبين عقاباً رادعاً لا يعود الجيش السوري يطيعني ويبقى الجيش اللبناني مجموعة ميليشيات متوزعة الولاء تنتحل اسم الجيش وتوّزع الفوضى في البلاد... فاما ان تُعاقب المذنبين أو اسحب جيشي"[29].

ما هي النتائج التي اسفر عنها حادث ثكنة الفياضية ؟

- انشاء محكمة امنية خاصة مختلطة سورية- لبنانية للنظر في جميع الجرائم التي تمس سلامة قوات الردع العربية في لبنان ومصالحها، وكذلك جميع الجنح والجنايات التي تقع على افراد هذه القوات او التي يقترفونها.
- ظهور هزال القيادة اللبنانية لقوات الردع العربية وهشاشة الثقة التي قيل انها وثيقة بين قيادتي الجيش اللبناني والقوات العربية.
- الشك في كون قيادة القوات العربية وقيادة الجيش اللبناني طرفين خاضعين لشرعية واحدة هي الشرعية اللبنانية كما جاء في بلاغ قيادة القوات العربية.

ثانياً: خطط اعادة بناء الجيش

1 - الخطة الأولى

وضع هذه الخطة فريق عمل عسكري اميركي بالتنسيق مع اركان الجيش اللبناني في شهر أيار 1978. أما مبررات هذه الخطة والزاميتها فكانت:

أ - تهتم الولايات المتحدة الأميركية بلبنان لكونه موطناً للحرية الاقتصادية وقوة

للديمقراطية والاستقرار في الشرق الاوسط، كما تهدف لتقوية علاقاتها التاريخية مع لبنان ولترسيخ استقلاله وتثبيت وحدته وتشجيع توازنه السياسي وازدهاره الاقتصادي وهي تعتقد أن لبنان الموحّد والمزدهر والمسالم يساعد كثيراً في استقرار السلام في الشرق الاوسط.

ب. ان اعادة بناء الجيش اللبناني على اسس صحيحة لا يساعد على حل مشكلة لبنان فقط بل يعيد الثقة بالحكومة ويمكنه أن :

. يوجد شعوراً طبيعياً بالأمان والاستقرار في البلاد.

. يقوّي سلطة الحكومة المركزية ويعزز ثقة الافرقاء الطائفيين بها.

. يوجد اساساً للتحرك نحو الوفاق والاصلاح السياسي الصحيح عندما تستقر الحالة الأمنية في ظل قوة طبيعية.

. يشكل المحور الأساسي لتهدئة الاوضاع في جنوب لبنان، لأن بسط سلطة الدولة هناك يساعد على تخفيف حدة الاخطار الجدية التي تهدد الحكومة.

ج. اتفقت الحكومتان الاميركية واللبنانية على عدم الزامية هذه الخطة لهما، وعلى عدم مسؤولية الحكومة الاميركية عن متابعة تقويم الوضع العسكري اللبناني أو التخطيط لتحديث القوات العسكرية اللبنانية.

ماذا كان مصير هذه الخطة ؟

احداث امنية وعسكرية وسياسية عديدة رافقت أو تلت وضع الخطة كان من نتيجتها عدم تصديقها وبالتالي عدم اعتمادها، وعدم البدء باعادة بناء الجيش وانتظار مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية الذي عقد في بيت الدين ايام 15و16و17 تشرين الأول 1978 والذي اتخذ توصيات عدة منها : "وضع برنامج زمني لبناء الجيش على أسس وطنية ومتوازنة، وبما يمكنه من القيام بدوره في تحقيق الأمن الوطني للبلاد، ومن تولي المهام التي تقوم بها قوات الردع العربية على الاراضي اللبنانية".[30] وتنفيذاً لذلك قرر مجلس الوزراء بتاريخ 1978/10/21 تكليف قيادة الجيش وضع خطة جديدة لبناء الجيش ورفعها خلال اسبوعين.

2 - الخطة الثانية

تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء كلفت قيادة الجيش بتاريخ 1978/10/30 لجنة من الضباط لوضع الخطة المطلوبة فانجزتها ورفعتها الى وزارة الدفاع الوطني في الموعد المحدد من قبل مجلس الوزراء[31].

رغم رفع الخطة في الموعد المحدد لم يتخذ مجلس الوزراء اي قرار بشأنها، ولم تعرف الاسباب الحقيقية لذلك، ولكن رئيس الحكومة، وخلال جلسة مناقشة عقدها المجلس النيابي بتاريخ 1978/11/19 ادلى ببيان جاء فيه : "...وطلبنا من قيادة الجيش اللبناني وضع

خطة زمنية لبناء الجيش على أسس وطنية متوازنة، وقد بحثت شخصياً مع قائد الجيش في مشروع خطة وضعها لم تكن وافية بالغرض فطلبت منه اعادة النظر فيها. ولكن لا يغربّن عن اذهاننا أن اي خطة لبناء الجيش لا بد أن تنطلق من قانون جديد للدفاع"[32].

3 - الخطة الثالثة

اعادت قيادة الجيش النظر في الخطة الثانية لتوسيع مجالاتها وزيادة طموحاتها، فتغيّرت الفكرة العامة واصبحت: "بغية تمكين الجيش من استعادة قدراته القتالية وتولّي المهمات المطلوبة منه يقتضي اعادة تنظيم الوحدات وتجهيزها وتخصيص المنشآت الضرورية لها ضمن الخطة العامة التي تهدف الى اعاة بناء الجيش، على أن يتم التنفيذ خلال حقبتين زمنيتين تسبقهما مرحلة تحضيرية" ورفعت الخطة الى مجلس الوزراء بتاريخ 1979/3/2.

ولكن رغم صدور قانون الموازنة العام 1979 بتاريخ 1979/3/22 الذي نص في المادة 16 على "يجوز للحكومة، وفي اطار خطة لبناء الجيش وبمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء، فتح اعتمادات لغاية ثلاثة مليارات ليرة لبنانية تحدد تغطيتها بقروض أو بموارد استثنائية" فان الخطة لم تُصدّق من قبل الحكومة.

III - قانون الدفاع الوطني الجديد

أولاً: صدور القانون ومضمونه

صدر القانون الجديد الذي اعتبره رئيس الحكومة المنطلق لأي خطة لبناء الجيش بتاريخ 1979/3/24 وقد حدّد المفهوم والتنظيم العام للدفاع الوطني كما حدّد القيادة السياسية والقيادة العسكرية والاجهزة التنفيذية للدفاع الوطني، وكذلك صلاحيات ومسؤوليات كل من هذه الاجهزة.

1 - القيادة السياسية وتتألف، من:

رئيس الجمهورية الذي يوضع الجيش بتصرفه والذي يمارس صلاحياته وفقاً للاحكام المنصوص عليها في الدستور والقوانين النافذة.

مجلس الوزراء الذي يقرر السياسة العامة للدفاع ويعين اهدافها ويعلن حالات التأهب والتعبئة والطوارىء.

مجلس الدفاع الاعلى ويتألف من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء ووزراء الدفاع والخارجية والمالية والداخلية وهو يقرر الاجراءات اللازمة بتنفيذ السياسة الدفاعية والأمنية ويوزع المهمات الدفاعية على مختلف الوزارات.

2 ـ القيادة العسكرية وتتألف من:

وزارة الدفاع الوطني التي تتألف من الجيش والمديرية العامة للادارة والمفتشية العامة والمجلس العسكري وهي تخضع بجميع مؤسساتها لسلطة وزير الدفاع الوطني وهو مسؤول عن تنفيذ جميع مهامها.

المجلس العسكري ويتألف من قائد الجيش وامين عام المجلس الاعلى للدفاع والمدير العام للادارة والمفتش العام وضابطين من رتبة عقيد وما فوق وهو يوافق على جميع القرارات التي تتخذها مؤسسات وزارة الدفاع ويرفعها الى وزير الدفاع. (تألف اول مجلس عسكري من قائد الجيش العماد فيكتور خوري وامين عام المجلس الأعلى للدفاع العميد نبيل قريطم والمدير العام للادارة العميد زين مكي والمفتش العام العميد يوسف وهبي والعميد امين ناصر الدين والعميد هيكل معكرون).

3 ـ الاجهزة التنفيذية وتشمل قيادة الجيش والمديرية العامة للادارة والمفتشية العامة.

ثانياً : تأثيرصدور قانون الدفاع الجديد على مسيرة بناء الجيش

رغم صدور القانون الجديد باجماع النواب وموافقة مختلف الفاعليات في لبنان وترحيب القوى الاقليمية والعالمية المهتمة بالاوضاع اللبنانية، بقيت عملية بناء الجيش متعثرة، وكأن هناك قوة خفية تمنع هذه العملية.

ثالثاً: تأثيرصدور قانون الدفاع الجديد على تكليف الجيش بمهمات أمنية

لم يكن تكليف الجيش بمهمات أمنية في ظل قانون الدفاع الجديد بأفضل من اعادة بنائه.

1 ـ المهمة الأولى

خلال شهر اذار 1979. كُلّف الجيش اللبناني بأول مهمة أمنية وهي الحلول محل القوات السعودية العاملة في اطار القوات العربية، والتي انسحبت نهائياً من لبنان. ففي 23 آذار 1979 تمركزت كتيبة مشاة معززة ومدعومة بالمصفحات في بيروت الشرقية (في مناطق السوديكو- الطبية- البرجاوي- برج رزق- جسر نهر بيروت-الكرنتينا) وفق الخطة التي وضعتها قيادة الجيش. ولكن رئيس الحكومة صرح " ان ثغرات حصلت في عملية نزول الجيش في المنطقة الشرقية قياساً الى التصوّر الذي تمّ التفاهم عليه في الاعداد للعملية. فالتوجهات التي اعطيت قضت بأن تُقدّم الوحدة العسكرية التي تكلف تنفيذ الخطة نموذجاً صالحاً عن الجيش اللبناني من حيث التكوين والاستعداد والفعالية والمظهر، كما قضت بأن

تحل عناصر الجيش اللبناني في كل المواقع التي كانت تشغلها عناصر الكتيبة السعودية". غير أن بلاغ قيادة الجيش شدّد على انه "يهم قيادة الجيش أن تشير الى ان الخطة ونقاط التمركز وعدد القوى المشتركة وعتادها أنها أُعدت وفق الاصول العسكرية والتكتيكية المتبعة في مثل هذه العمليات"[33]. أن هذه التصريحات تظهر مدى الخلاف بين السلطتين السياسية والعسكرية تجاه مهمات الجيش.

2 ـ المهمة الثانية

عقب حلول الجيش محل القوات العربية في بيروت الشرقية، انتشرت وحدات منه في منطقة عين الرمانة وفرن الشباك وقد تمت العملية، كما رواها بيان قيادة الجيش، على الشكل الاتي: "أتمت قوة من الجيش تمركزها في منطقتي الشفروليه وعين الرمانة عند الساعة السابعة من صباح اليوم وفقاً للخطة المحددة، وكان قد سبق التنفيذ تنسيق تام بين قيادتي الجيش اللبناني وقوات الردع العربية في اجتماعات عقدت امس الأول في قيادة الجيش، تلتها اجتماعات تحضيرية يوم أول من أمس عقدها كبار المسؤولين العسكريين في اليرزة لهذه الغاية، وتنفيذاً للقرار المتخذ، تحركت عند الرابعة من فجر أمس قوة عسكرية قوامها كتيبتان معزّزتان"[34]. من جهته ورداً على سؤال صحفي يتعلق بسبب نزول الجيش في المنطقة الشرقية فقط، اجاب رئيس الحكومة (سليم الحص): "ليس في الامر اسرار... القضية هي اننا ننزل الجيش حيث يكون فراغ امني، أي حيث لا توجد قوات ردع. في المنطقة الغربية يوجد ردع. أما في المنطقة الشرقية فلا يوجد ردع بل هناك اعتراض على وجوده، لذلك كان من الطبيعي أن نستعين بالجيش لملء الفراغ الأمني، مع العلم ان هناك ثكنات للجيش في المنطقة الغربية"[35].

3 ـ المهمة الثالثة والحادث الأمني الثاني بعد حادث ثكنة الفياضية

خلال شهر حزيران 1979 وقعت اشتباكات بين الوحدات السورية العاملة في اطار القوات العربية والجيش اللبناني في جرود العاقورة بين افقا والمنيطرة، أدت الى وقوع اصابات بين الطرفين، وقد اصدرت قيادة قوات الردع بلاغاً جاء فيه "في اثناء قيام مفرزة تابعة لقوات الردع العربية بشق طريق عسكرية عائدة الى أمن القوات بين حدث بعلبك والمنيطرة، تعرضت لاطلاق نار من مسلحين من جهة الشمال، فردت على النار بالاسلحة المناسبة وأسكتت مصادرها".

ولكن قيادة الجيش اللبناني لم تصدر أي بلاغ رغم استشهاد بعض العسكريين اللبنانيين، ورغم عقد اجتماعات عسكرية مشتركة بين ممثلي الجيش اللبناني والجيش السوري في البقاع، ورغم بقاء الحالة مترجرجة حتى 22 حزيران عندما ابتدأ السوريون بالانسحاب تاركين المواقع لوحدات من الجيش اللبناني قدمت من البقاع ومن جبيل وتمركزت مكانهم.

ولقد كان للحادث وقع سيء في جميع الاوساط واعتبر في مطلق الاحوال خطيراً لوقوعه بين الجيش اللبناني الشرعي والقوات العربية الموجودة شرعياً بامرة رئيس الجمهورية اللبنانية.

4 - المهمة الرابعة

في مطلع العام 1980، أعلنت سوريا انها ستسحب بعض وحداتها العاملة في اطار قوات الردع العربية من بعض المناطق والمراكز (في هذا التاريخ كانت قوات الردع العربية قد اصبحت مقتصرة على القوات السورية فقط بعد أن سحبت الدول العربية الاخرى وحداتها) وقد تمّ بعض هذه الانسحابات أو تجميع القوى كما سمّتها القيادة السورية دون تنسيق مع قيادة الجيش اللبناني.

ففي 22 كانون الثاني 1980 سحبت سوريا الى منطقة البقاع القوات المتمركزة على الساحل اللبناني بين بيروت والزهراني بما فيها مدينة صيدا، وسلّمت المراكز الى بعض وحدات جيش التحرير الفلسطيني وبعض المنظمات الفلسطينية والميليشيات التقدمية، كما أعلنت عن عزمها على تجميع القوات الموجودة في وسط بيروت، وخاصة على خطوط التماس بين بيروت الشرقية وبيروت الغربية.

تجاه هذا الوضع، وتلافياً للفراغ الذي قد ينشأ من جراء هذا التجميع أو الانسحاب للقوات السورية، اتخذ مجلس الوزراء اللبناني قراراً بتاريخ 6 شباط 1980 كلّف بموجبه الجيش اللبناني ملء كل فراغ امني يحدث. كان هذا القرار جريئاً بالفعل ومسؤولاً وذا اهمية كبرى على صعيد اعادة الاعتبار للجيش اللبناني. لكن، ومع الاسف، رفضت الحركة الوطنية اللبنانية (مجموعة الاحزاب اليسارية والتقدمية المدعومة من الفلسطينين) هذا القرار وهدّد السيد عاصم قانصو رئيس منظمة حزب البعث السوري في لبنان باستعمال القوة لمنع تنفيذ هذا القرار.

الصحافة اللبنانية نقلت رغبة سوريا باقامة علاقات تنسيق وثيقة سياسية وعسكرية مع لبنان في المستقبل (جريدة النهار في 6 شباط)، بينما اشارت جريدة البعث الصادرة في سوريا بتاريخ 8 شباط الى "وجود هوة بين سوريا والسلطات الشرعية في لبنان"[36].

5 - المهمات الباقية التي لم تنفذ

بتاريخ 5 آذار 1980 تبنى مجلس الوزراء اللبناني المبادىء الاربعة عشر التي تعتبر منطلقاً واساساً صالحاً وقاسماً مشتركاً بين اللبنانيين لتحقيق الوفاق الوطني والتي اشتملت على بعض النقاط التي ترضي سوريا (وحدة لبنان وعروبته- مساندة القضية الفلسطينية- اقامة علاقة خاصة بين لبنان وسوريا- رفض كل اشكال التعامل مع اسرائيل) (يمكن الاطلاع على تفاصيل المبادىء في الملحق رقم4).

تلت هذه الاحداث والتصريحات والقرارات اجتماعات سياسية وعسكرية في دمشق بين المسؤولين اللبنانيين والسوريين، كان بنتيجتها تنفيذ بعض الانسحابات السورية من بعض المناطق بعد التنسيق مع الجيش اللبناني. ثم قام قائد الجيش اللبناني بزيارتين الى دمشق (في 9 آذار و24 أيار 1980) لمناقشة خطة أمنية تقضي بأن يحل الجيش اللبناني محل القوات السورية في نقاط ومناطق أخرى، ولكن هذه الخطة لم تحظ بموافقة المسؤولين السوريين. وبعد ذلك "ودون أن تعلنه توقفت سوريا عن الحديث عن سحب قواتها من وسط بيروت، بعد أن تحوّل هذا الانسحاب من تهديد سوري الى طلب لبناني"[36].

بعد هذا التاريخ بقي كل شيء على حاله، فلا قوات الردع انسحبت من مراكز اخرى ولا الجيش اللبناني كلّف بمهمات جديدة حتى كان الاجتياح الاسرائيلي العام 1982 الذي غيّر كل المعطيات ولو الى حين.

IV - ما هي الاسباب الحقيقية التي منعت اعادة بناء الجيش وقيامه بالمهمات الأمنية خلال هذه المرحلة (1976- 1982)

أولاً: اخطاء القيادة السياسية

1 - تحميل الجيش المسؤولية عن الاحداث

عند تشكيل قوات الردع العربية وافقت السلطة السياسية اللبنانية على اشراك وحدات من دول لعبت دوراً هدّاماً في الازمة اللبنانية خلال حرب السنتين وشاركت قوات عسكرية منها بالمعارك ضد الجيش اللبناني، وساعدت المنظمات الفلسطينية ضد فئة من الشعب اللبناني ولم تكتف بذلك بل رضيت باشراك بعض وحدات جيش التحرير الفلسطيني في هذه القوات دون أن تُشرك الجيش اللبناني ولو بوحدة رمزية حفظاً لكرامته ورفعاً لمعنوياته، وكأنها تحمّله مسؤولية الاحداث، وتصنّفه طرفاً من اطراف الازمة وتعتبره عاجزاً وغير أهل للقيام بأية مهمة وانه بحاجة لاعادة بناء وتأهيل وهذا ما أكّده المسؤولون في تصريحاتهم.

2 - عدم اتخاذ اجراءات بحق من أساء الى الشرف العسكري والانضباط

خلال حرب السنتين قام عدد من العسكريين، ومنهم بعض الضباط، بأعمال تسيء الى الشرف العسكري والانضباط، أو التحقوا أو تامروا برؤساء الميليشيات والمنظمات والجهات الغريبة أو خرجوا على سلطة وحرمة قيادة الجيش الشرعية بحيث أصبح من الضروري اتخاذ اجراءات تأديبية بحقهم، أو على الاقل تسريحهم من الجيش. وهذا ما قصدته السلطة السياسية حين أصدرت المرسوم الاشتراعي رقم 9 تاريخ 77/2/14 (احكام استثنائية موقتة تتناول نهاية خدمة الضباط في الجيش). وضمّنته في المادة الرابعة "للحكومة بمرسوم

يتّخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الدفاع الوطني وفي مهلة ثلاثة اشهر تبتدىء بنهاية الثلاثة اشهر المنصوص عنها في المادة الاولى (77/5/15) أن تصرف أي ضابط أو ان تحيله على التقاعد، وتصفّي حقوق الضابط الذي يستهدف الى هذا التدبير وفقاً لاحكام القوانين العادية". ولكن السلطة السياسية لم تتخذ اي اجراء تنفيذاً لهذه المادة خلال المهلة المحددة فمددتها حتى 1978/6/30 وبعد انتهاء التمديد لم تتخذ ايضاً اي اجراء ولم تُسرِّح أو تُحِل على التقاعد اي ضابط، فبقي في الخدمة رموز الحركات التي اساءت الى الجيش وبقيت قضيتهم تمرّغ سمعة الجيش وكرامته وظلّوا يعتبرون أنفسهم ابطال حرب وتحرير، مما أقفل الباب امام القيادة العسكرية لاتخاذ اي اجراء تأديبي بحق من سيرتكب مخالفات في المستقبل.

3 - اخضاع عناصر الجيش لسلطة قضاء عسكري غير لبناني

ينص قانون القضاء العسكري اللبناني على أن يخضع العسكريون اللبنانيون والعسكريون الاجانب الموجودون في لبنان عند ارتكابهم مخالفات او جرائم لسلطة القضاء العسكري اللبناني. ولكن وبعد حادث ثكنة الفياضية في شباط 1978 أقرّت السلطة السياسية اللبنانية انشاء محكمة أمنية خاصة، يشترك في تشكيل هيئاتها ضباط سوريون تابعون لقوات الردع العربية واعطيت هذه المحكمة صلاحية التحقيق مع العسكريين اللبنانيين، وصلاحية محاكمتهم، وهذا أمر يمس مقام القضاء العسكري اللبناني ويؤثر بالتالي في معنويات الجيش والعسكريين اللبنانيين.

4 - ربط اعادة بناء الجيش بالوفاق السياسي وصدور قانون جديد للدفاع

قد يكون منطقياً ربط عملية اعادة بناء الجيش بالوفاق السياسي وصدور قانون جديد للدفاع ،ولكن تحقيق هذين الشرطين انما يقع على عاتق السلطة السياسية بالذات، وهذا ما لم تنفّذه الا بعد مرور وقت طويل وكأن القيادة السياسية لم تكن على عجلة من أمرها لاعادة بناء الجيش كما ان هذه السلطة لم تصدر المراسيم التنظيمية والتطبيقية لقانون الدفاع الا بعد مرور سنوات.

أضف الى ذلك ان تنظيم الدفاع الوطني الذي اعتمده القانون الجديد هو من الاسباب الرئيسية التي اعاقت بناء الجيش، عندما اضاع هذا القانون سلطة قائد الجيش واعتمد قيادة جماعية للجيش (المجلس العسكري)، في حين لم يعرف الفن العسكري مثل هذه البدعة وهذا ما أدّى الى ضياع المسؤولية واضمحلال سلطة اتخاذ القرار وتعثّر بناء الجيش.

أخيراً، ورغم صدور قانون الدفاع الجديد والمراسيم التنظيمية والتطبيقية له، ورغم اعتماد مبادىء الوفاق الوطني، ورغم موافقة المجلس النيابي على تخصيص الاعتمادات الضرورية، ورغم قيام قيادة الجيش بتقديم مجموعة خطط، فان القيادة السياسية لم

توافق على احداها.

ثانياً : اخطاء السلطة العسكرية

تجسّدت اخطاء القيادة العسكرية بالتالي :

- اعتماد مبدأ تجديد الشباب (Rajeunissement) بحده الاقصى.
- ترقية الافراد والرتباء بالجملة ودون اعتماد الكفاءة.
- ترقية تلامذة الضباط لرتبة ملازم قبل انتهاء فترة التدريب.
- تطويع تلامذة ضباط بأعداد كبيرة.
- مخالفات في ترقية الضباط مما خلق بعض الفوضى والتشويش في ملاك الضباط وحمل بعض المغبونين على مراجعة مجلس شورى الدولة، الذي أصدر احكاماً ابطل بموجبها معظم مراسيم الترقية التي صدرت في ذلك الوقت.

اذا كانت الاخطاء المدرجة اعلاه يمكن اعتبارها عادية أو قليلة الضرر فان الخطأ الكبير كان الاختلاف بين اعضاء المجلس العسكري. فاذا كانت القيادة الجماعية للجيش (المجلس العسكري) بدعة فاشلة فان اعضاء المجلس العسكري قد زادوا من فشلها بتصرفاتهم وممارساتهم، فجعلوا من الجيش جيوشاً، ومن المؤسسة مؤسسات. وظنّ كل واحد منهم أنه قائد جيش مستقل، همّه ليس المساعدة على تطوير الجيش وتسهيل تنفيذ مهامه، بل التشبث بصلاحياته، وزيادتها، وانتقاص صلاحيات غيره، وبدلاً من أن تتضافر جهود اعضاء المجلس العسكري وتتجه نحو هدف واحد توزعت في اتجاهات متعاكسة، وبدلاً من ان يكونوا اعضاء في قيادة واحدة اعتبر كل واحد منهم نفسه ممثلاً لطائفته، وجعل من نفسه الحامي والمدافع عن ابناء طائفته وكأن هناك جيشاً مارونياً وجيشاً سنياً وجيشاً شيعياً وجيشاً ارثوذكسياً وجيشاً درزياً وجيشاً كاثوليكياً وليس جيش لبناني واحد.

مسكين هذا الجيش الذي يقاد بهذه الطريقة، ومسكينة هذه الدولة التي يكون جيشها على هذه الحال.

ثالثاً : السبب الرئيسي وربما الحقيقي الذي منع اعادة بناء الجيش

ان التحدي الذي واجهه الجيش خلال هذه الفترة (1976-1982) كان يكمن في اعادة بناء نفسه واستعادة قوته وزيادتها، للقيام بالمهمات المطلوبة منه والاستغناء بالتالي عن الأمن المستعار، وهذا ما لم يتم، وكأن هناك قوة خفية كبيرة حالت دون اعادة بناء الجيش وتنظيمه وتقويته وتأهيله، لكي يتسلّم المهمات الأمنية التي تحتاجها البلاد. وقد يكون موضوع تسلّم هذه المهمات هو السبب الذي حال دون بناء الجيش، لأن البناء يعني الجهوز، والجهوز يعني تسلّم الأمن، وتسلّم الامن يعني الاستغناء عن قوات الردع العربية، والاستغناء عن قوات الردع العربية يعني انهاء التدخل الاجنبي في لبنان وبخاصة التدخل السوري، وهذا شيء

المراجع

(1) بيان المديرية العامة لرئاسة الجمهورية اللبنانية الذي أعلن عن تشكيل اللجنة وعين اعضاءها على الوجه الآتي: عن الجانب اللبناني : العقيدان موسى كنعان وديب كمال / عن الجانب السوري : العقيدان علي المدني ومحمد الخولي / عن الجانب الفلسطيني : زهير محسن وسعد صايل / أورد البيان انطوان خويري، حوادث لبنان 2، ص 84

(2) الكتاب الابيض اللبناني، وثائق ديبلوماسية حول الازمة، اللبنانية الفلسطينية 1975 1976-، وزارة الخارجية والمغتربين، ص 36

(3) انطوان خويري، حوادث لبنان ص 347

(4) ADEED I. DAWISHA . SYRIA AND THE LEBANESE CRISIS . THE MAC MILLAN PRESS Ltd LONDON. 1980 . p. 125

(5) المرجع السابق ص 99

(6) المرجع السابق ص 130

(7) المرجع السابق ص 135

(8) انطوان خويري، مرجع سابق، ص 251-252

(9) الكتاب الابيض اللبناني، مرجع سابق ص -50 ان قمة عرمون هي التي عقدها رؤساء الطوائف الاسلامية وبعض الزعامات الاسلامية في لبنان

(10) انطوان خويري، مرجع سابق، ص 569

(11) المرجع السابق، ص 587

(12) انطوان خويري مرجع سابق الجزء الثالث ص 155

(13) انطوان خويري مرجع سابق ص 273

(14) مضابط ووثائق احداث لبنان في المدة من اكتوبر 1975 الى اكتوبر -1976 الجامعة العربية- ادارة شؤون المجلس – القاهرة ص 43

(15) المرجع السابق ص 46

(16) المرجع السابق ص 53

(17) المرجع السابق ص 56

(18) المرجع السابق ص 55

(19) المرجع السابق ص 63

(20) المرجع السابق ص 65

(21) المرجع السابق ص 67

(22) المرجع السابق ص 65

(23) المرجع السابق ص 104

(24) المرجع السابق ص 105

(25) انطوان خويري حوادث لبنان 4، ص 844

(26) انطوان خويري حوادث لبنان 6، ص 57

(27) المرجع السابق ص 98

(28) المرجع السابق ص 207

(29) كريم بقرادوني، السلام المفقود، ص 147-148

(30) منير ابو فاضل، لبنان والقضية في المحافل العربية والدولية، ص 214

(31) تألفت اللجنة من : العقيدين حبيب فارس وعفيف شعبان والمقدمين عباس حمدان وسعيد القعقور وفؤاد عـون والرائد الياس خليل.

(32) انطوان خويري، حوادث لبنان 6، ص 685

(33) انطوان خويري، حوادث لبنان 7، ص 265-266

(34) المرجع السابق، ص 416

(35) الاسبوع العربي، العدد 1020 تاريخ 1979/4/30

(36) Fiches du Monde Arabe L 125

الفصل الثالث

الجيش بين العامين 1982 - 1988

اجتياح اسرائيل للبنان في صيف 1982 - فتح عيون اللبنانيين على واقعهم، واثبت لهم وَهنَ تقديراتهم ومدى قصر نظرهم، وهشاشة الدعم الخارجي لهم ولاستقلالهم، واظهر جسامة الخطأ الذي ارتكبوه بحق جيشهم، فلا القوات الدولية منعت اسرائيل من دخول الاراضي اللبنانية، ولا قوات الردع العربية المستعارة اوقفت الاجتياح الاسرئيلي، أو على الاقل تصدّت له وحاولت ايقافه، ولا الصداقات الدولية تدخلت لتحمي العاصمة بيروت وقصر الرئاسة في بعبدا من أن تدخلهما اقدام الاحتلال.

اجتياح اسرائيل للبنان أظهر مدى الحاجة لوجود جيش لبناني قوي، ليس لصد الهجوم الاسرائيلي وهذا ربما ما سيعجز عنه في افضل الظروف، بل للحؤول دون دخول الجيش الاسرائيلي الى بيروت وحفظ الأمن فيها في اطار أي خطة دولية، وكذلك لأخذ مكان هذا الجيش المعتدي عندما سينسحب من الاراضي اللبنانية التي احتلها.

مجرمون بحق الوطن هؤلاء القادة السياسيون، الذين منعوا تقوية الجيش في السنوات الثلاثين الأولى، مخافة أن يطيح بهم ويأخذ مكانهم ويخلّص الشعب من تقاسمهم للجبنة.

مرذولون هؤلاء المتزعمون ورؤساء الميليشيات، الذين فكّكوا الجيش واقترعوا على ثيابه، وتوزعوا افراده وعتاده خلال حرب السنتين، طمعاً ببضع قطع من الفضة دفعها لهم اصحاب المخططات التقسيمية والناقمون على لبنان الدولة والوطن والشعب والحضارة.

سلبيون هؤلاء المدنيون والعسكريون الذين تسلّموا زمام الأمور بعد حرب السنتين، اذ رفضوا أو عجزوا عن اعادة بناء الجيش القوي القادر لأخذ مكان الأمن المستعار، فأفاقوا هم انفسهم في صيف 1982 ليروا ما فعلت ايديهم بحق الجيش خلال السنوات الماضية عندما توصّلت المفاوضات التي قادها المبعوث الرئاسي الاميركي فيليب حبيب الى الاتفاق على اجراءات انسحاب الفلسطينيين وقوات الجيش السوري من بيروت، وضرورة نشر قوات امنية لبنانية لتشرف على العملية، فتبين لهم ان الجيش اللبناني غير قادر لوحده على تنفيذ المهمة، فطلبوا قوات متعددة الجنسيات لتساعده.

I - المرحلة الممتدة من 6 حزيران 1982 - 23 حزيران 1984

أولاً : تطور الوضع الأمني والسياسي بعد الغزو الاسرائيلي

1. في المجال الأمني

في 6 حزيران 1982 بدأت القوات الاسرائيلية غزو لبنان تبعها انسحاب القوات الفلسطينية من لبنان والقوات السورية من بيروت، وفي 23 حزيران 1984 انتهت مرحلة القوات المتعددة الجنسيات والاهتمام الاميركي والعالمي بلبنان لتبدأ مرحلة عودة السوريين بكل قواهم الى لبنان.

خلال هذه المرحلة تابع فيليب حبيب المبعوث الأميركي مهمته التي كان بدأها قبل الغزو الاسرائيلي وتوصل الى وضع وثيقة من تسع نقاط لحل الازمة اللبنانية وهذه النقاط هي :

– اتفاق وقف النار مثبت.

– على كافة قادة منظمة التحرير الفلسطينية مغادرة لبنان تحت ضمانات سلامة المرور.

– على جميع مقاتلي منظمة التحرير في بيروت مغادرة لبنان دون اسلحتهم الثقيلة، على أن يسمح لهم بالاسلحة الفردية. والمغادرة مجدداً هي تحت ضمانات سلامة المرور.

– لا اعادة انتشار لمقاتلي منظمة التحرير من بيروت الى مناطق أخرى في لبنان.

– وجود سياسي لمنظمة التحرير في لبنان هو أمر مقبول، ولكن يُفضل أن لا يكون في بيروت.

– يجري تعديل لخطوط جيش الدفاع الاسرائيلي بعد الوصول الى اتفاق وبعد المباشرة بالتنفيذ.

– يتولى الجيش اللبناني المهمات الأمنية في كامل مدينة بيروت.

– تسلم العناصر المسلحة الأخرى في بيروت الغربية اسلحتها الى الجيش اللبناني. وتعود قوات الردع العربية السورية والوحدات التابعة لها الى سوريا.

الأمر المتعلق بما سبق ذكره، دون أن يرتبط عضوياً بموضوع بيروت الغربية، هو ان السياسة تنص على أنه في الترتيبات النهائية لن يكون هناك أي وجود مسلح غريب في لبنان، أكان لمنظمة التحرير، سورياً أم اسرائيلياً. (أخذ النص من الكتاب الأبيض الصادر عن وزارتي الخارجية والأعلام في أيار 1983 تحت عنوان وثائق اتفاق جلاء القوات الاسرائيلية ص 107).

بغية تنفيذ خطة فيليب حبيب وافق مجلس الوزراء اللبناني بتاريخ 1982/8/18 على تقديم طلب رسمي لاستقدام قوة متعددة الجنسيات للاشراف على عملية الانسحاب، على أن تتألف من 800 عنصر اميركي و800 عنصر فرنسي و400 عنصر ايطالي. وقد بدأت هذه القوة

بالوصول الى بيروت فجر السبت، الواحد والعشرين من شهر آب 1982 حين وصلت سفينة فرنسية تحمل طلائع القوة الفرنسية البالغ عددها 350 من جنود الفرقة الاجنبية الفرنسية فابتدأت عملية انسحاب الفلسطينيين. ونرى هنا من المفيد وصف هذه العملية كما وردت في كتاب جون بويكن: ملعون هو صانع السلام، فيليب حبيب في مواجهة اريل شارون – بيروت 1982 – في ترجمته العربية الصادرة عن دار النهار ص 330 "لقد سعى بايغن وشارون جاهدين الى اذلال منظمة التحرير الفلسطينية، لكن المنظمة تسعى جاهدة الآن بقدر مماثل الى اظهار مغادرتها كاستعراض للاحتفال بالنصر. فها هي وسائل الاعلام العالمية محتشدة لنقل وقائع هذه العملية التي لم يسبق لها مثيل، وها هم المقاتلون الفلسطينيون يتأنّقون استعداداً للظهور أمام الكاميرات. خرجوا من مواقعهم المحصّنة بعد حلق الذقن وقص الشعر وارتداء بزة عسكرية جديدة، ووصل الكثيرون منهم الى المرفأ، تحيط بأعناقهم، وتتدلّى على صدورهم، العقود والاكاليل من الزهر الابيض. ولاحظ ديبلوماسي اميركي أن مغاوير منظمة التحرير الفلسطينية يبدون "كجيش نظامي" فيما يبدو الجنود الاسرائيليون كأنهم "المغاورون". في شاحنات الجيش اللبناني التي أقلّتهم من منطقة تجّمع وانطلاق في بيروت الغربية الى المرفأ، كانوا يلّوحون بالاعلام الفلسطينية وصور عرفات، مردّدين بهتافات عالية "ثورة، ثورة، حتى النصر". ودّعهم بعض الناس على طول جانبي الطريق بمحبة واعتزاز، وودّعهم آخرون بالقول : "نِعمَ الخلاص، لا رَدَّهم الله". كانت الابتسامة عريضة على أوجه المقاتلين الفلسطينيين الرافعين علامة النصر، الراقصين على انغام مزمار القرب، المطلقين في الهواء رشقات شبه متتالية من أسلحتهم الفردية احتفالاً وابتهاجاً. في هذا اليوم للاجلاء، قُتل ثلاثة اشخاص على الأقل ونُقل الى المستشفيات ما لا يقل عن اربعين آخرين، لأن ذلك الوابل من الرصاص في الهواء لا بدّ من أن ينهمر في اماكن مختلفة".

في نفس الوقت الذي انتشرت فيه القوة المتعددة الجنسيات انتشر حوالى 3000 عنصر من الجيش اللبناني في بيروت الغربية.

بعد اجلاء المقاتلين الفلسطينيين من لبنان وخروج القوات السورية من بيروت تركت القوة المتعددة الجنسيات بيروت (القوة الاميركية بتاريخ 82/9/10 – القوة الايطالية بتاريخ 82/9/11- القوة الفرنسية بتاريخ 82/9/13).

اثناء متابعة الجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي انتشارها وتعزيز مراكزها في بيروت الغربية، وقعت بتاريخ 82/9/12 اشتباكات عنيفة بين دورية من الجيش اللبناني وبعض المسلحين من "حركة انصار الثورة" في محلة رأس النبع أدّت الى سقوط قتلى وجرحى من الفريقين، تدخّل على أثرها الجيش بقوة وسيطّر على الموقف ولكن رئيس التنظيم المسلح

وجماعته هُرِّبوا من المنطقة بمساعدة بعض المسؤولين الكبار في السلطة السياسية. بعد اغتيال الرئيس الشيخ بشير الجميل بتاريخ 1982/9/14 وانتخاب الشيخ أمين جميل رئيساً للجمهورية ووقوع حوادث في مخيمي صبرا وشاتيلا الفلسطينين، دخلت القوات الاسرائيلية بيروت الغربية واحكمت السيطرة عليها وعلى أثر ذلك عقد مجلس الوزراء اللبناني جلسته الأخيرة في عهد الرئيس سركيس، وأقرّ مجدداً طلب قوة متعددة الجنسيات لمدة محدودة تعينها الحكومة اللبنانية لمساعدة الجيش اللبناني في مهمة الحفاظ على الامن وعلى سلامة السكان في بيروت وضواحيها.

وهكذا عادت هذه القوة الى بيروت (القوة الفرنسية بتاريخ 1982/9/24 القوة الايطالية بتاريخ 1982/9/26 القوة الاميركية بتاريخ 1982/9/29) وانتشرت مع الجيش اللبناني ونفذت مهمات مشتركة معه في بيروت الغربية.

بتاريخ 82/10/14 بدأ الجيش اللبناني الانتشار في بيروت الشرقية، واشتركت معه القوة المتعددة الجنسيات بتسيير دوريات في هذه المنطقة.

وبمناسبة عيد الاستقلال أقام الجيش اللبناني عرضاً عسكرياً في منطقة البربير – المتحف، كان الأول منذ عشر سنوات، كما أصدر قائد الجيش في المناسبة أمر اليوم الذي قال فيه " ان مسؤولية الدفاع عن لبنان هي مسؤولية الجيش أولاً واخيراً ولن يتولاها أحد عنه" وأكد "ان النجاح الذي حققه الجيش في بيروت يجب أن يستمر ويتعزّز، لتصبح بيروت مدينة الأمن والاستقرار، ومنها ينطلق الى بقية المناطق ليحوّل لبنان كله الى وطن للأمن والاستقرار خالياً من أي احتلال".

2ـ في المجال السياسي

أ- اتفاق جلاء القوات الاسرائيلية عن لبنان

كان القرار المهم في المجال السياسي بدء المفاوضات اللبنانية- الاسرائيلية لانسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان. ففي 27 كانون الأول 1982 عينت الحكومة اللبنانية **الوفد اللبناني المفاوض** من:

السفير انطوان فتّال
القاضي انطوان بارود
السفير ابراهيم خرما
العميد الركن عباس حمدان
العقيد الركن سعيد القعقور
العقيد الركن منير رحيم

والحق بالوفد:
العقيد الطيار فوزي ابو فرحات (التنظيم)
الاستاذ نبيل معماري (مستشار قانوني)
الاستاذ داوود الصايغ (الناطق الرسمي)
السيدة منى جريج (المسؤولة الادارية)

الوفد الاميركي تشكل من:
السفير موريس درايبر
السيد كريستوفر روس
السيد آلن كريزكو واستبدل بالسيد مايكل كوزاك
السيد بول هير
العميد اندرو كولي
العقيد باتريك كولينز واستبدل بالمقدم دافيد انطوني

الوفد الاسرائيلي تشكل من:
الدكتور دافيد كمحي
الدكتور ايليا كيم روبنشتين
السفير شمويل ديفون
اللواء أبراشا تامير
العميد مناحيم ابنان
العقيد حمام آلون

عقد الاجتماع الأول للمفاوضات في خلدة قرب بيروت في فندق "ليبانون بيتش" بتاريخ 1982/12/28 والقى خلاله رؤساء الوفود الثلاثة كلمات نرى من الافضل ايرادها نظراً لأهميتها.

افتتح رئيس الوفد اللبناني الجلسة بكلمة رحب فيها بالوفدين الاميركي والاسرائيلي وجاء فيها:

".... والواقع أن اتفاق الهدنة اللبنانية- الاسرائيلية لا يمكن لأي من الفريقين الغاؤه، أي انه ليس في مقدور لبنان ولا اسرائيل الانفراد في تقرير تجاهل الالتزامات المترتبة من جراء هذا الاتفاق. ويود وفدنا أن يؤكد ان اتفاق رأس الناقورة لا يزال الأداة القانونية التي تسوس العلاقات اللبنانية – الاسرائيلية.... الا أنه اذا كان لا يجوز الغاء اتفاق 1949 في مقوماته الرئيسية فانه من الممكن ولا ريب تعديله أو تفسيره أو اكماله باتفاق الطرفين على نحو يقودنا جميعاً نحو تحقيق السلام الدائم والذي حدد الاتفاق أنه هدفه... لذلك

يطلب لبنان جلاء جميع الجيوش والقوات غير اللبنانية الموجودة على اراضيه من دون ارادته، وذلك وفق خطة شاملة ومبرمجة دقيقة وسريعة " (يمكن الاطلاع على كامل نص الكلمة في الملحق رقم 5).

لكن ديفيد كمحي رئيس الوفد الاسرائيلي رد بقوله :".... هناك أمر أشد خطورة من وجهة نظرنا وهو أنهم وقّعوا بعد حرب 1967 اتفاق القاهرة واتفاقات أخرى تسمح للمخربين بانشاء ما نسميه دولة ضمن الدولة، والقيام بعمليات في حرية من داخل الارض اللبنانية ضد اسرائيل، مما يشكل خرقاً تاماً لاتفاق الهدنة. لذلك نعتقد أن هذه الاعمال انهت عملياً وواقعياً اتفاق الهدنة... الاتفاق الذي نأمل ان نوقعه هنا والذي سيشكل خطوة واحدة قبل بلوغ معاهدة السلم النهائية الرسمية التي نتطلع اليها" (يمكن الاطلاع على كامل نص الكلمة في الملحق رقم 6).

موريس درايبر رئيس الوفد الاميركي قال :"... ان الولايات المتحدة الاميركية، كصديقة حميمة لكل من اسرائيل ولبنان، ستبذل كل ما في وسعها لمساعدة الجهود كي تؤدّي الى اتفاق... اضافة الى ترتيبات لانسحاب القوات العسكرية الاجنبية من لبنان، تضمن اسرائيل أن مصالحها الأمنية الأساسية قد تحققت، كما ان لبنان يصبح قادراً على أن ينطلق بثقة في مسيرة اعادة التعمير الوطني الطويلة" (يمكن الاطلاع على كامل نص الكلمة في الملحق رقم7).

تكللت المفاوضات اللبنانية- الاسرائيلية بتوقيع اتفاق جلاء القوات الاسرائيلية الذي عُرف باتفاق 17 ايار (لأنه وقع بتاريخ 17 أيار 1983 يمكن الاطلاع على نص الاتفاق في الملحق رقم 8).

ب - المنطلقات السياسية للاتفاق

لا بد من العودة الى تصريحات المسؤولين والفاعليات التي سبقت هذا الاتفاق لمعرفة المنطلقات السياسية التي دفعت باتجاهه.

في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 18 تشرين الأول 1982 قال الرئيس أمين الجميل :

"انني أدعو اليوم الى الانسحاب الفوري، ومن دون شروط، لكل القوات الاجنبية من لبنان، وأناشد الاسرة الدولية أن تساعد لبنان على استعادة استقلاله واعادة بناء اقتصاده" (1)

وجاء في البيان الوزاري الذي القاه رئيس الحكومة شفيق الوزان في مجلس النواب بتاريخ 1982/11/2 : ".... هاجسنا الأول وهدفنا المركّز يظل اكمال تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي واخراج كل القوى غير اللبنانية من ارضه"(2)

كما جاء في بيان وزير الخارجية ايلي سالم في 1983/2/10 "نعيش اليوم اجواء مفاوضات التحرير. اننا نفاوض مع اسرائيل بواسطة اللجنة الثلاثية، ونفاوض مع سوريا ومع المقاومة الفلسطينية مباشرة، وهدف هذه المفاوضات هو اجلاء كل الجيوش والقوات غير اللبنانية عن لبنان في أسرع وقت ممكن ".(3)

وفي تصريح صحافي بتاريخ 1983/3/24 قال رئيس الحكومة شفيق الوزان :

"كل المعنيين بالانسحاب تفهّموا ان الانسحاب مبرمج، وكل منهم يعرف دوره ويعرف متى يكون موعد انسحابه ابتداء من اليوم المتفق عليه. السوريون مدركون انهم سيكونون من ضمن البرنامج، وكذلك الفلسطينيون".(4)

وبتاريخ 1983/4/27 أصدر مجلس النواب توصية جاء فيها :

ثانياً:

التضامن مع توجه فخامة رئيس الجمهورية من خلال المبادىء والمواقف الصريحة التي اعتمدها وأعلنها، ومطالبة الحكومة بالاستمرار في التمسك بها حتى تحقيق انسحاب جميع القوات غير اللبنانية من جميع الاراضي اللبنانية وبسط سلطة الدولة وحكم القانون الواحد عليها.

ثالثاً:

تأييد موقف الحكومة في المفاوضات الممثل لارادة الشعب اللبنانية والمرتكز على السيادة والحق والكرامة الوطنية". (5)

بتاريخ 1983/5/14 عقد مجلس الوزراء جلسة استثنائية وافق بنتيجتها، بالاجماع، على مشروع الاتفاق اللبناني- الاسرائيلي وقرر استطلاع رأي المجلس النيابي وتفويض رئيس الوفد اللبناني، الدكتور انطوان فتال، توقيع الاتفاق في الوقت المناسب. وبتاريخ 1983/5/16 عقد المجلس النيابي جلسة سرية ادلى خلالها وزير الخارجية ببيان شرح فيه مراحل الاتفاق وبنوده وموقف الحكومة منه وقال في ختام البيان: "نجيء اليوم الى مجلسكم مرفوعي الرأس لأن ايماننا قوي وقناعتنا صلبة بأننا في هذا الاتفاق نضع لبنان على الطريق الصحيح من أجل تحرير كل اراضيه ".(6) واتخذ المجلس النيابي على اثر ذلك توصية تنص على "التعبير عن صمود الوحدة الوطنية في دعم الحكم في تحقيق السيادة الكاملة للبنان" (7). وصرّح رئيس المجلس كامل الاسعد بعد الجلسة : " الاتفاق لم يُبحث ولم يناقش في المجلس على اساس اتخاذ موقف لأن هذا يتعارض مع الدستور كما سبق وقلت. المجلس غير مدعو في هذه الجلسة لاتخاذ قرار بالنسبة للاتفاق وذلك وفقاً للمادة 52 من الدستور التي تفرض توقيع اي اتفاق واحالته الى المجلس بموجب مرسوم، الأمر الذي لم يحصل، اذن اخذ المجلس علماً وأطلع على الاتفاقية من جهة واستمع الى بيان الحكومة من جهة ثانية" (7) (يمكن

الاطلاع على التصريح في الملحق رقم 9).

ج - الاتفاق وأبعاده

- ان اهم ما تضمنه الاتفاق لجهة تنفيذ خطة بناء الجيش هو ما جاء في المادة الأولى منه :

يتعهد كل من الفريقين باحترام سيادة الفريق الآخر واستقلاله السياسي وسلامة اراضيه، ويعتبر ان الحدود الدولية القائمة بين لبنان واسرائيل غير قابلة للانتهاك.

يؤكد الفريقان ان حالة الحرب بين لبنان واسرائيل انهيت ولم تعد قائمة.

عملاً باحكام الفقرتين الأولى والثانية، تتعهد اسرائيل بأن تسحب قواتها المسلحة من لبنان وفقاً لملحق هذا الاتفاق.

- وجاء في البند السادس من ملحق الترتيبات الأمنية تحت عنوان انسحاب القوات الاسرائيلية :

في خلال مهلة تتراوح بين ثمانية اسابيع واثني عشر اسبوعاً من سريان مفعول الاتفاق، تكون جميع القوات الاسرائيلية قد انسحبت من لبنان، انسجاماً مع هدف لبنان الرامي الى انسحاب جميع القوات الخارجية من لبنان.

يتم ابرام هذا الاتفاق من قبل الفريقين طبقاً للأصول الدستورية لدى كل منهما، ويسري مفعوله من تاريخ تبادل وثائق الابرام، ويحل محل الاتفاقيات السابقة بين لبنان واسرائيل (المادة 10 من الاتفاق)

. في الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء اللبناني بتاريخ 1983/5/18 قال الرئيس امين الجميل : "ان توقيع الاتفاق هو خطوة استثنائية ومحطة فاصلة في تاريخ لبنان فرضتها الكلمة اللبنانية الواحدة ومصلحة لبنان في تحرير أرضه واستعادة سيادة الوطن اللبناني ووحدة ترابه... ان هذا الاتفاق هو بداية لا نهاية.... ان الاتفاق لا يضعف موقف لبنان في الاسرة العربية... المفاوضات كانت الوسيلة الوحيدة المجدية المتاحة لنا لتحقيق الاهداف الوطنية الكبرى اللبنانية والعربية". وتمنّى "ان يلاقي الاتفاق طوال حقبة التنفيذ التأييد المستمر الذي يستحق في لبنان وفي العالم العربي وفي العالم بأسره"(8).

أما رئيس الحكومة شفيق الوزان فقال في الجلسة ذاتها: "ان الاتفاق لم يكن هدفاً بحد ذاته، بل هو وسيلة بقيت وحيدة أمام لبنان توصلاً الى انهاء الاحتلال الاسرائيلي وتأمين عودة السيادة اللبنانية على كل الاراضي اللبنانية، واذا كان قد أُبدي الحرص الشديد على التشاور محلياً وعربياً ودولياً، فلأنه كان يدرك اخطار المرحلة وابعادها على كل صعيد، وكان يريد الخروج من المأزق بأقل ما يمكن من اضرار"(9).

. ولقد أخذ مجلس الوزراء علماً بكل الترتيبات اللازمة لابرام الاتفاق مع اسرائيل الذي

سيحال على مجلس النواب في مشروع قانون.

د - ردات الفعل

جاءت معظم ردات الفعل الداخلية والعربية والاقليمية والدولية مؤيدة لتوقيع الاتفاق وداعمة لموقف الحكومة اللبنانية، وحاثّة بقية الاطراف، وخاصة سوريا، على سحب قواتها من لبنان أسوة باسرائيل.

على الصعيد الداخلي

أيد الاتفاق اعضاء الحكومة واعضاء المجلس النيابي ومعظم الفاعليات.

الرئيس كميل شمعون: "اعتبر ان لبنان اضطر لتوقيع الاتفاق كما اضطرت سوريا لتوقيع اتفاق فك الارتباط في العام 1974"، ورأى "ان الفرق بين الحالين هو أن لبنان تمكن من تحرير أرضه من أي احتلال اسرائيلي، بينما بقي الجولان تحت الاحتلال"(10).

الشيخ بيار الجميل: "اعتبر أن سوريا وبعض الدول العربية اعطوا الوعد بأنهم لن يكونوا المشكلة او العقبة في الانسحابات وأخلّوا بالوعد" واشار الى "ان العقدة الاسرائيلية انتهت وبقيت عقدة الاشقاء والاصدقاء". (11)

مجلس النواب اللبناني صادق بتاريخ 1983/6/14 على الاتفاق اللبناني- الاسرائيلي بأكثرية 65 صوتاً ومعارضة اثنين فقط وامتناع اربعة عن التصويت(12).

على الصعيد العربي

أعلن وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي بتاريخ 1983/5/19 "ان ما عبّر عنه لبنان من خلال مؤسساته الدستورية من ارادة حرة تستحق احترام دول المجلس(13)".

من جهته الرئيس المصري حسني مبارك أكّد "موافقة مصر على الاتفاقية اللبنانية- الاسرائيلية لأن لبنان وافق عليها، ولأنها لا تنتهك سيادة أي ارض اخرى وأعلن تأييده لتحييد لبنان واعطائه فرصة لبناء نفسه، شرط أن لا تتواجد على أرضه أية قوات عسكرية اجنبية تهدد سلامة جيرانه ودعا سوريا الى سحب قواتها من لبنان لتفويت الفرصة على اسرائيل" (14).

على الصعيد الاقليمي

صادق مجلس الوزراء الاسرائيلي على الاتفاق اللبناني- الاسرائيلي بتاريخ 1983/5/22 ولكن موشي ارنز وزير الدفاع الاسرائيلي أكّد "ان اسرائيل لا يمكن أن تُقدم على سحب قواتها من جانب واحد من لبنان لأن اي فراغ يؤدي اليه انسحاب اسرائيلي ستملأه من دون شك، القوات السورية والفلسطينية" (40) ثم اعلن مناهيم بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي "ان اسرائيل لا يمكن ان تكون مستعدة لسحب قواتها من لبنان قبل أن يصدر عن سوريا التزام مماثل"(15).

على الصعيد الدولي

جاءت كل ردات الفعل الدولية ايجابية، فالبرلمان الاوروبي اتخذ قراراً بالاجماع بتاريخ 83/5/19 "ايد جهود الحكومة اللبنانية من أجل ممارسة حقوقها وتأمين انسحاب القوات الاجنبية". أما هانس ديتريش غينشر وزير الخارجية الالماني الغربي فقد أعلن بصفته الرئيس الدوري للمجلس الاوروبي "ان دول السوق الاوروبية العشر أكدت دعمها لحكومة لبنان التي تعمل من أجل اعادة سلطة لبنان وانسحاب كل القوات الاجنبية غير المرغوب في وجودها فيه، وكذلك دعمها كل الجهود التي يبذلها لبنان ليضمن، عبر اتفاقات اخرى، انسحاباً كاملاً للقوات الاجنبية"[16].

من جهتها صحيفة "الاوبسر فاتوري رومانو" الناطقة باسم الفاتيكان اكّدت "ان الاتفاق اللبناني- الاسرائيلي يشكل خطوة اولى نحو الاستقلال الفعلي للبنان ووحدته وسلامة اراضيه"[17].

الرد الاميركي كان الاكثر ايجابية، فمجلس النواب الاميركي صادق بالاجماع على قرار أيّد اتفاق حكومتي لبنان واسرائيل على ترتيبات تؤمن انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان وذلك بتاريخ 83/5/25. وبعد ان توالت التصريحات الايجابية والمؤيدة من قبل الرئيس ريغان وحكومته وصف جورج شولتز وزير الخارجية الاميركي مصادقة مجلس النواب اللبناني على الاتفاق اللبناني – الاسرائيلي "بأنها كانت حدثاً بارزاً على الجميع أن يأخذوا علماً به" وقال: "علينا أن نقدّم للرئيس الجميل دعماً قوياً وأن نصفّق له ولعمله من أجل اقرار الاتفاق على رغم الجهود الكبيرة من جانب السوريين لعرقلته"[18].

وفي اواخر تموز، وبعد ان اقر مجلس الوزراء الاسرائيلي مشروع اعادة انتشار الجيش الاسرائيلي على خط الاولي شمال صيدا، صرّح الرئيس ريغان أنه "اذا نفّذ الاسرائيليون انسحاباً على مراحل، فان هذا سيوفّر لنا بالتأكيد وسيلة افضل لتذليل العقبة التي وضعتها سوريا، ولاقناعها بالوفاء بوعدها بأن تنسحب عندما ينسحب الآخرون" [19].

هـ - مصير الاتفاق

رغم توقيع الاتفاق من قبل ممثل لبنان في المفاوضات الدكتور انطوان فتال بتفويض من مجلس الوزراء، ورغم موافقة هذا المجلس على الاتفاق واحالته الى مجلس النواب، ثم تصديق مجلس النواب عليه بما يشبه الاجماع بتاريخ 83/6/14. فان رئيس الجمهورية لم يبرم الاتفاق ولم يؤكد بالتالي ان السلطات العامة في لبنان تتعهد بتطبيق نصوصه.

ثانياً : تطور الوضع العسكري واعادة بناء الجيش

1 - القرار السياسي

أهم ما ميز هذه الفترة هو اقتناع السلطة السياسية الجديدة بضرورة بناء جيش وطني قوي وقادر، واقدمت على اتخاذ القرار السياسي في هذا المجال، متخطية كل العراقيل والتحفظات والاشكالات التي كان يتذرع بها اصحاب الشأن والسلطة السابقون.

الرئيس المنتخب الشيخ بشير الجميل وضع نصب عينيه، وفور انتخابه، هدفاً رئيساً تمثل ببناء جيش قوي "لا مكان لدينا، بعد الآن، لجيوش خاصة صغيرة" وأعرب عن أمله في "انشاء الجيش اللبناني الوحيد" وأوضح "ان الجيش الجديد سيضم 100 أو 150 ألف رجل وامرأة، وسيرتكز على التجنيد الاجباري" وأعلن "ان هذا هو الضمان الوحيد لدفاعنا، بحيث لا يترتب على الاسرائيليين أو المشاة البحرية الاميركية أو قوات الامم المتحدة المجيء الى هنا في كل وقت".[20] وخلال اجتماعه مع وزير الدفاع الاميركي كسبار واينبرغر بتاريخ 82/9/8 شدّد على ان لبنان يعتمد على المساعدة الاميركية في تطوير الجيش اللبناني.

من جهته الرئيس الشيخ امين الجميل كانت لديه نفس النظرة الى الجيش والى ضرورة بناء جيش قوي، وهذا ما عبّر عنه عندما زار مقر قيادة منطقة بيروت بتاريخ 82/10/12 "نحن اليوم، في امسّ الحاجة الى جيش قوي يقوم بكل واجباته، حتى ننتهي من الامن المستعار ومن كل هذه الفوضى. نواجه حملة تشكيك من المتضررين من لبننة الامن اللبناني على الارض اللبنانية... سنتصدى لحملة التشكيك والافتراء ولن نتهاون مع كل من يمس الكرامة اللبنانية وسيادة القانون، بل ان مهمات الجيش اللبناني ستزداد صلابة ومسؤولية"[21]. كما شدّد على ضرورة بناء جيش لبناني قوي وقادر خلال اجتماعاته مع مختلف الرؤساء والمسؤولين.

2 - الخطة

انطلاقاً من القرار السياسي، حضرت الى لبنان بعثة عسكرية اميركية لدرس حاجات الجيش اللبناني وقامت هذه البعثة مع فريق عمل لبناني عسكري بوضع خطة لاعادة بناء الجيش خلال شهر تشرين الثاني 1982.

بيّنت الخطة على أن انسحاب القوات الغريبة الاسرائيلية والسورية أمر واقع ومسلّم به وأنه سينفذ على مرحلتين :

الأولى : تشمل فك الارتباط بين الاسرائيليين والسوريين وخلق منطقة بينهما يتراوح عرضها بين 30 و50 كلم تنفّذ بصورة فورية.

الثانية : تشمل انسحاب الاسرائيليين والسوريين من لبنان بشكل كامل وتنفّذ خلال كانون الثاني 1983.

أما الاخطار التي ستواجه الحكومة اللبنانية والتي ستعيق تنفيذ الخطة فتتلخص بما يأتي:

في المدى القريب

اذا كان وجود القوات الغريبة من اسرائيلية وسورية يتحدّى بحد ذاته سلطة الدولة فان هذا الوجود سيساعد العناصر والتنظيمات المسلحة غير اللبنانية على البقاء، وسيشجع اللبنانيين المتضررين من عودة سلطة الدولة اللبنانية على متابعة تحدّيها.

في المدى البعيد

بعد انسحاب الاسرائيليين والسوريين، وفي حال تمّ هذا الانسحاب، ستفقد التنظيمات المسلحة قاعدة دعمها، وستجد ان من مصلحتها التعاون مع السلطة الشرعية اللبنانية فتصبح عندها جزءاً من عملية الحل السياسي في لبنان. وهنا يتوجب على الحكومة اللبنانية ايجاد السبل لامتصاص واستيعاب هذه التنظيمات والميليشيات، وهذا ما سيُسهّل على الجيش اللبناني نزع سلاح هذه الميليشيات وشلّ حركتها وتأثيرها على تنفيذ مسيرة الحل السياسي في لبنان.

بعد وضع خطة اعادة بناء الجيش عقد مجلس الوزراء جلسة بتاريخ 1982/12/8 تقرر خلالها قبول استقالة العماد فيكتور خوري من قيادة الجيش وتعيين العماد ابراهيم طنوس قائداً جديداً للجيش. كما تقرر اعطاء الحق خلال مهلة شهرين لكل ضابط في ان يقدم استقالته من الخدمة، وكذلك اعطاء الحكومة الحق في ان تصرف من الخدمة اي ضابط أو ان تحيله على التقاعد بهدف تنقية الجيش.

وفي حفل التسلم والتسليم بين القائد السابق والقائد الجديد بتاريخ 1982/12/11 تعهد القائد الجديد "باعتماد روح الرسالة في الجيش من دون سواها، وانشاء قوة فعالة من كل لبنان ولجميع اللبنانيين، وقيادة للجيش شجاعة لتحرير أرض لبنان وحماية الحريات فيه، واقناع الدول المجاورة بمصداقية قدرتنا على صون امننا بسلاحنا وعدم الاعتداء على أمنها"، وشدّد "على ان الجيش للشرفاء وللشجعان وجرحى الحرب وللمعوقين من جراء الحرب ولشهداء لبنان أينما وقعوا والى أي فئة انتموا، وللصامدين ذوي الارادة الصلبة العنيدة". وفي أمر اليوم الأول له الصادر بتاريخ 82/12/13 خاطب العسكريين بقوله: "نعم ستكونون من كل لبنان ولكل لبنان وفي كل لبنان ترفعون رايته خفاقة عالية على كل رابية من روابيه حتى يزول كل احتلال لارضنا. فهي لكم ارث اجدادكم، انها امانة وعهد على انفسنا أن نحفظ هذه الامانة".

تنفيذ خطة اعادة بناء الجيش

تسهيلاً لتنفيذ خطة اعادة بناء الجيش، ولتسريع الاتصالات مع الحكومة الاميركية في

مجال تحديث الجيش، انشىء بتاريخ 1982/12/12 مكتب التعاون الاميركي (OFFICE OF MILITARY COOPERATION OMC) الذي ضم عدداً من الضباط والرتباء الاميركيين يرئسهم أحد الضباط الافذاذ الاميركيين العقيد أرثرتوماس فينتل Col. ARTHUR THOMAS FINTEL ومن جهة ثانية عينت قيادة الجيش اللبناني فريق عمل لبناني من الاركان برئاسة العقيد فؤاد عون للاشراف على عمل مكتب التعاون الاميركي وتنسيق نشاطاته مع الوحدات اللبنانية.

اظهاراً لأهمية هذين العمل والتنسيق ربطت قيادة الجيش مكتب التعاون الاميركي مباشرة بمكتب قائد الجيش، وعيّنت رئيس الفريق اللبناني رئيساً لمكتب قائد الجيش، بهدف تفعيل العمل وتسريع اتخاذ القرارات والاشراف على التنفيذ عن قرب.

تلافياً للتأثير السلبي الذي أحدثه قانون الدفاع الوطني الصادر عام 1979 والذي أوجد القيادة العسكرية الجماعية للجيش (المجلس العسكري) والذي قد يعرقل اعادة بناء الجيش بسرعة وفعالية، أصدرت السلطة السياسية المرسوم الاشتراعي رقم 10 تاريخ 1983/2/14 الذي حدّد كيفية تكليف الجيش بمهام امنية استثنائية، والذي نقل صلاحيات المجلس العسكري الى قائد الجيش خلال مدة تكليف الجيش بالمحافظة على الأمن، هذا ما أعطى قائد الجيش صلاحيات واسعة وكاملة في المجالات العملانية واللوجستية والادارية.

شعرت قيادة الجيش بأن المجال أمامها ضيّق وسوف لن يُمهلها اعداء الاستقرار في لبنان لكي تستكمل بناء الجيش وفقاً لما هو مقرر ومحدد في الخطة، فأخذت على نفسها حثّ الخطى والركض والسباق مع الوقت.

فعلى صعيد تأمين العديد قامت قيادة الجيش بحملة تطويع اختياري مدروسة في مختلف المناطق اللبنانية، رافقها اقرار قوانين وتدابير ترفع مستوى العسكري المعيشي وتشجّع الشباب اللبناني من مختلف الطوائف على الانخراط في الجيش. كما وضعت قانون خدمة العلم موضع التنفيذ واستقبلت الدفعة الاولى من المجندين وعددهم ثلاثة الاف في اوائل شهر شباط، ولقد أحدث معسكر خدمة العلم في اليرزة قرب وزارة الدفاع الوطني صدمة ايجابية قوية في صفوف الجيش، وحتى في صفوف الشعب اللبناني، فقد تمكن من جمع من كانوا يتقاتلون في الجبل او في بيروت او في البقاع تحت خيمة واحدة. فمن كان ملتحقاً بالحزب التقدمي الاشتراكي أو حركة أمل أو حركة المرابطون التقى مع من كان في صفوف القوات اللبنانية وتأقلم الجميع وانصهروا في بوتقة واحدة هي الجيش اللبناني، وخدمة العلم اللبناني. ولعل أفضل ما يعبّر عن هذا الواقع ما قاله قائد الجيش للمجندين عندما قُدِّموا الى العلم بتاريخ 83/6/11: «كنتم في الأمس صفوفاً مشرذمة وكان واحدكم يقاتل الآخر، وذلك كان في غياب الدولة وحضور المحتلين... ان الأمس صار حكاية وان قراركم صنع المعجزة...

نحن جميعاً نقف الآن على عتبة المستقبل لنعاهد شعبنا ودولتنا ورئيسنا وعلمنا على اننا سنكون على العهد امناء، ونتابع المسيرة بعناد وأمل ونحقّق الأمال المعقودة علينا».

وعلى صعيد تأمين العتاد، سرّعت قيادة الجيش عمليات شحن العتاد المحقق في الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا وتسلّمه وفرزه. وكانت قبل وصول العتاد تحضّر العناصر والوحدات وتؤهّلهم قدر المستطاع لتسلّمه واستيعابه لكي يكون صالحاً للاستعمال فور وصوله.

وعلى صعيد التدريب جهّزت قيادة الجيش مخيمي تدريب، الأول على الرمل العالي قرب مطار بيروت، والثاني في وطى الجوز قرب ميروبا في كسروان. وتقرّر أن تخضع للتدريب كل وحدات الجيش المقاتلة، ولهذا تمّ استقدام ثلاث فرق تدريب اميركية من القوات الخاصة متخصّصة بهذا النوع من التدريب العنيف، بحيث كان التدريب يستوعب كتيبة قتال كل اسبوع، اي أن يكون على الرمل العالي ثلاث كتائب بصورة دائمة تخضع للتدريب مدة ثلاثة اسابيع، يتبعها اسبوع تدريب في مخيم وطى الجوز.

وهكذا حتى اوائل شهر آب 1983 وخلال سبعة أشهر فقط ورغم الحوادث الأمنية العديدة التي تعرّض لها الجيش، ورغم الصعوبات السياسية، تمكّن الجيش من تجهيز ما يعادل ستة الوية قتال بنسبة 75 بالمائة عديداً وعتاداً، وهذا ما يتجاوز بكثير ما تلحظه الخطة وما كانت تنتظره القيادة السياسية للجيش وللبلاد.

ثالثاً: الوضع السياسي والأمني بعد اتفاق 17 أيار

1 - عدم ابرام اتفاق 17 أيار

اتفاق 17 ايار هو القاسم المشترك لكل ما وقع في لبنان بعد الاجتياح الاسرائيلي في صيف 1982. وهو الممر الاجباري لكل التيارات والاحداث التي عرفها لبنان خلال العام 1983 وحتى اليوم، فما حدث قبل توقيعه، وبالرغم من كون ما حدث بسيطاً، كان أمّا لاجبار لبنان على انهاء المحادثات بشأنه بسرعة، أو لمنع لبنان من متابعة المحادثات، وما طرأ بعد توقيعه كان بقصد الاسراع بابرامه أو تأخير ومنع هذا الابرام، وما انتهت اليه الاوضاع في لبنان كان مطالبة بالغائه او انتقاماً لعدم ابرامه.

هذا الاتفاق الذي دعمته معظم الدول والفعاليات الدولية المهتمة بالازمة اللبنانية، والذي وافقت عليه كل السلطات الرسمية (مجلس الوزراء- مجلس النواب) والفعاليات الحزبية اللبنانية، لم يكن لبنان ليحلم بالتوصل الى مثله لولا الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الاميركية على اسرائيل. يؤيد ذلك ان سوريا التي احتلت اسرائيل قسماً من اراضيها، والتي رفضت حتى الان توقيع اتفاق سلام مع اسرائيل لا تزال اراضيها محتلة، أما مصر التي جلت اسرائيل عن اراضيها المحتلة، اضطرت لتوقيع اتفاق سلام بينما توصل لبنان الى اجلائها بتوقيع اتفاق اعطى اسرائيل بعض الترتيبات الأمنية التي هي تنازلات بسيطة بالنسبة الى

اتفاق السلام الذي وقعته مصر.

ان اتفاق 17 ايار كان يجب أن يبرم بأسرع وقت، وان تردّد السلطة اللبنانية (الرئيس الجميل) في ابرامه فتح الباب على مصراعيه لمختلف الاحتمالات على الاصعدة الداخلية والاقليمية والدولية، التي كان من نتائجها الانسحاب الاسرائيلي الجزئي من الجبل وما تبع ذلك من احداث ودمار، ثم تراجع الولايات المتحدة الاميركية عن سياستها الداعمة للبنان ولسلطته المركزية، وأخيراً انسحاب القوة المتعددة الجنسيات والدعم العربي عامة والاوروبي خاصة للبنان.

2 - الانسحاب الاسرائيلي الجزئي من الجبل

بسبب عدم ابرام اتفاق 17 أيار شعرت اسرائيل بأنها حرّة بتصرفاتها ولا تربطها بلبنان اي التزامات دولية، فتصرّفت على اساس النكاية والانتقام. فبعد أن غذت الاحقاد في الجبل بين المسيحيين والدروز، وبعد أن سلّحت القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي ووضعتهم وجهاً لوجه "واقفين على سلاحهم"، استغلت الاحداث الدامية الكبيرة في بيروت والضاحية وانشغال الجيش اللبناني بها وبمحاولته اعادة الامن والنظام اليها، وخوفاً من ان يكمّل الجيش انتصاره في بيروت ويقوّي قبضته عليها وعلى مثيري الشغب فيها فينتزع اعجاب الشعب اللبناني واعتراف الرأي العام الدولي بقدرته على ضبط المدينة التي عجزت عن ضبطها كل الجيوش التي حاولت قبله من فلسطينية وسورية واسرائيلية، عندها اعلنت اسرائيل الانسحاب من الجبل دون أي تنسيق مع الدولة اللبنانية، رغم التطمينات التي كانت قد اعطتها لممثلي الحكومة الاميركية، ورغم التصريحات العلنية التي ادلى بها زعماؤها.

فعلى أثر المحادثات التي اجراها مع روبرت مكفرلين المبعوث الرئاسي الاميركي بتاريخ 83/8/11 اعلن ناطق باسم مناحين بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي "ان اسرائيل ستسلّم كل المناطق التي ستخليها الى الجيش اللبناني وليس الى الاطراف المتنازعين"[22]. كما أكّد موشي ارينز وزير الدفاع الاسرائيلي خلال مؤتمر صحفي عقده في المكتب الاعلامي في بلدة اللويزة بتاريخ 83/8/16 "ان اعادة انتشار قواتنا على طول نهر الأولي ما هي الا جزء من الجلاء الشامل... لا نزال ملتزمين بتعهدنا بمغادرة لبنان في فترة تراوح بين 8 اسابيع و12 اسبوعاً، بعد دخول اتفاق 17 ايار حيّز التنفيذ، شريطة ان يتم تنفيذ بقية اجزاء هذا الاتفاق"[23]. لكنه عاد وقال اثناء تفقده مواقع القوات الاسرائيلية في منطقة الشوف "ان اسرائيل لا تقبل التسليم بدخول قوات نظامية لبنانية الى المناطق التي سيخليها جيش الدفاع في منطقة الجبل، الا اذا سبق ذلك اتفاق مع الدروز"[24].

وهكذا انسحبت اسرائيل من الجبل، وهي تهدف الى اغراق لبنان في غياهب الفوضى من جديد.

3 - انهاء مهمة قوات الردع العربية في لبنان

بعدما قررت اسرائيل سحب قواتها من الجبل في اوائل شهر ايلول 1983، وانسجاماً مع قرار مؤتمر قمة فاس الثانية الذي انعقد بتاريخ 6 ايلول 1982 والذي جاء فيه (... ولقد احيط المؤتمر علماً بقرار الحكومة اللبنانية بانهاء مهام قوات الردع العربية في لبنان على ان يجري التفاوض بين الحكومتين اللبنانية والسورية لوضع الترتيبات في ضوء الانسحاب الاسرائيلي من لبنان). اتخذ لبنان خطوة رسمية وقانونية حول انهاء مهمة القوات السورية التي كانت تعمل في اطار قوات الردع العربية، فوجّه وزير الخارجية اللبنانية (ايلي سالم) بتاريخ 83/9/1 رسالة الى الامين العام لجامعة الدول العربية بهذا الشأن جاء فيها: "....ولا تجهلون عبر متابعتكم المساعي اللبنانية، ما دار بين لبنان وسوريا في هذا الاطار، على رغم تحفظ لبنان على قرار القمة حين اتخاذه وقد كان المطلب اللبناني بانسحاب القوات السورية واضحاً وصريحاً، خلال ما جرى من محادثات واتصالات مع المسؤولين السوريين. وها نحن اليوم امام قرار اسرائيلي بانسحاب جزئي في الايام القليلة المقبلة... حيال هذا الوضع وحتى يتمكن لبنان من استعادة سيادته الكاملة أيا كانت مواقف الاطراف وذرائعهم، جئنا برسالتنا هذه نؤكد موقفنا لجهة ما تضمنته ورقة العمل المقدّمة الى قمة فاس، وفيها طلبنا الى الجمهورية العربية السورية سحب جيشها من لبنان، بعدما انتهت مهمة قوات الردع العربية... وتأكيداً لموقفنا، نرجو توزيع هذه الرسالة على حكومات الدول الاعضاء ليكونوا على بيّنة من الأمر، ونطلب الانسحاب، آملين أن نلاقي منهم ومن الجامعة المساندة التي تلزمهم بها روابط الاخوة، فضلاً عن ميثاق الجامعة المبني على الاحترام المتبادل لاستقلال كل الدول وسيادتها" (25).

وفي نفس التاريخ وجه رئيس الجمهورية (امين الجميل) رسالة الى كل من الرئيس السوري (حافظ الاسد) ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (ياسر عرفات) يطلب منهما سحب قواتهما من لبنان (يمكن الاطلاع على نص الرسالتين في الملحق رقم 10).

جواباً على رسالة الخارجية اللبنانية قدمت وزارة الخارجية السورية الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية مذكرة بتاريخ 83/9/5 جاء فيها:

"لقد قامت الحكومة القائمة في بيروت بتوقيع اتفاق مع العدو الاسرائيلي يؤدي الى جعل لبنان محمية اسرائيلية وتمزيق وحدته وانتهاك سيادته وقطع اوصاله بالوطن العربي.

وحيث ان هذا العمل الخطير يشكل انتهاكاً صارخاً لكل القرارات والمواثيق العربية... فان حكومة الجمهورية العربية السورية تطلب ادراج موضوع هذا الاتفاق في جدول أعمال مؤتمر القمة العربي الثالث عشر من اجل فرض العقوبات الآتية:

- وقف جميع انواع التعامل مع السلطة القائمة في بيروت سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعسكرياً.

- قطع العلاقات السياسية والديبلوماسية مع السلطة القائمة في بيروت واغلاق الحدود المشتركة.

- تعليق عضوية السلطة القائمة في بيروت في جامعة الدول العربية والمؤسسات التي تعمل في اطارها. كذلك تقديم كل اشكال العون للشعب اللبناني في نضاله من أجل استعادة وحدة لبنان واستقلاله واسترجاع سيادته وتحرير كل الاراضي اللبنانية من الاحتلال الاسرائيلي" (26).

وهكذا فان التدبير الذي اتخذته الحكومة اللبنانية بانهاء مهمة قوات الردع العربية، ومطالبتها بسحب الجيش السوري من لبنان، وردة الفعل السورية، الظاهرة بوضوح في مذكرة الحكومة السورية توضح الى حد بعيد اسباب الاحداث وخلفياتها والتي وقعت خلال هذه المرحلة.

4 - تراجع الولايات المتحدة الاميركية عن سياستها الداعمة للبنان

حتى فترة الانسحاب الاسرائيلي واندلاع حرب الجبل كان الموقف الاميركي متشدّداً، هجومياً، موجهاً الاتهامات لسوريا بالتدخل وبعرقلة عملية السلام في لبنان. ففي أول ايلول 1983 أكّد لاري سبيكس الناطق باسم البيت الابيض: "ان قسماً من القصف المدفعي الذي استهدف محيط منزل السفير الاميركي في بيروت جاء من مناطق تسيطر عليها سوريا" (27). جورج بوش نائب الرئيس الاميركي اتهم سوريا بأنها "تعرقل السلام في الشرق الاوسط من خلال رفضها الانسحاب من لبنان... على السوريين أن ينسحبوا مع انسحاب اسرائيل، وان يخرجوا او يدعوا لبنان يعاد بناؤه، وليس هناك اي ثمن (لانسحابهم) وانما عليهم الانسحاب". واعتبر "ان ما حدث للبنان شيء وحشي، ونريد أن نضع حداً لذلك، نريد أن نساعد في هذه العملية ونعتقد في هذه المرحلة أن موقف سوريا صعب فوق العادة" (28). اما الرئيس ريغان فقال: "ان سوريا، التي اعلنت انها ستنسحب عندما تنسحب اسرائيل، قد بدّلت موقفها، على رغم ان اسرائيل بدأت بالانسحاب، مشيراً الى ان السوريين رفضوا الانسحاب بتأثير من الاتحاد السوفياتي، واكّد ان الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة العمل على اخراج القوات المحتلة من لبنان" (29). ألان رونبرغ، الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية قال: "ان هناك ادلة متزايدة على مشاركة قوات فلسطينية مدعومة من سوريا في القتال الدائر في لبنان، واعتبر هذه المشاركة خرقاً خطيراً للاتفاق الذي تم التوصل اليه في العام الماضي وسبباً آخر للقلق" (30).

وبتاريخ 83/9/20 كان للرئيس ريغان تصريح اتهم فيه السوفيات بالعرقلة، وأعاد رفض السوريين الانسحاب الى سبب جديد "ان السوريين بتأثير من القوات السوفياتية الموجودة

في بلادهم، هم وراء معظم ما يجري حالياً في لبنان". ولفت الى انه ربما كان سبب عدم انسحاب السوريين من لبنان هو اعتقادهم بأنهم "ملاّكون لقسم كبير من لبنان" واوضح أن "الجهود لتحقيق وقف النار لا تزال مستمرة وان معارضة هذه الجهود تأتي من السوريين ومن منظمة التحرير الفلسطينية التي عاد مقاتلوها وتسللوا الى لبنان".(31)

بعد هذا الموقف المتشدد بدأت الولايات المتحدة الاميركية التفكير بالتراجع عن موقفها متمسكة ببعض الاسباب الواهية. ففي 83/9/26 أعلن مسؤول اميركي كبير في بيروت "نأمل اذا تشكّلت حكومة قادرة على اقناع سوريا بأن مصالحها مؤمّنة، في ان تقتنع دمشق عندئذ بأن وجودها في لبنان لم يعد ضرورياً"(32). وبعد اجتماعه في نيويورك بوزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام "اعترف جورج شولتز (وزير الخارجية الاميركي) بأن لسوريا مصالح في لبنان بصفة كونها جاراً له"، وتمويهاً لهذا التصريح "نفى الرئيس ريغان ان تكون الولايات المتحدة غيّرت سياستها في لبنان في اتجاه اعطاء دور أكبر لسوريا في تقرير شؤونه". أما الوزير اللبناني ايلي سالم، فقد شدّد على ان "واشنطن لن تجري أي مقايضة على حساب لبنان ومصالحه"(33). وزيادة في التمويه، أوضح مكفرلين، المبعوث الرئاسي الاميركي، "ان الولايات المتحدة لم توافق على اعطاء سوريا أي نفوذ في لجنة الحوار الوطني في لبنان"(34). كذلك لاري سبيكس، الناطق باسم البيت الابيض أكد أن "لا تغيير في السياسة الاميركية حيال لبنان وسوريا"(35). لكن مكفرلين اعلن في النهاية بعض حقيقة الموقف الاميركي الجديد والسياسة الجديدة لبلاده نحو لبنان عندما قال: "ان الولايات المتحدة تبحث عن قاعدة مشتركة تؤدي الى استجابة المصالح السورية من دون الاساءة الى رفاهية اللبنانيين"(36). اما الاذاعة الاسرائيلية فنسبت الى ريتشارد فيربانكس مساعد المبعوث الرئاسي الاميركي "ان الولايات المتحدة ما زالت تعارض في شدة المحاولات السورية للاستيلاء على لبنان"(37).

ولما ابتدأت الحملة داخل اميركا وخارجها ضد وجود المارينز وباقي وحدات القوة المتعددة الجنسيات وطالبت بسحبها من لبنان حاول الرئيس ريغان أن يبدّد هذه الغيوم، فشدّد على ان وجود المارينز في بيروت يُظهر ان "لبنان ليس وحيداً"، وقال: "علينا أن نتساءل بصوت عال عن اعلان سوريا نياتها السلمية، واتهم دمشق بأنها بدّلت موقفها من الانسحاب من لبنان"(38). ثم زاد لاحقاً "ان سوريا تحاول تأخير التوصل الى اتفاق في لبنان والتحرّش برجال المارينز بحيث تضطر الحكومة الى سحب هؤلاء وشدّد على ان الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة الايدي وتترك سوريا تدمّر ما يريده الكثيرون وهو السلام والنظام في ذلك البلد المضطرب". واضاف "ان الولايات المتحدة لن تبقى ساكتة حيال ما يتعرض له المارينز وهي تدرس خيارات ستساعدها على البقاء في موضع يسمح لنا بمتابعة مهمتنا".(39)

وبعد تفجير مقر قيادة المارينز في مطار بيروت وسقوط حوالى 240 ضحية من رجال المارينز لم تكن ردة الفعل الاميركية بالمستوى والحجم اللذين كان ينتظرهما العالم من دولة كبيرة. فوزير الدفاع الاميركي كسبار واينبرغر صرّح بتاريخ 83/10/23 "ان منفذّي عملية تفجير مقر قيادة المارينز في بيروت كانوا في معظمهم ايرانيين يحظون برعاية ومعرفة وموافقة الحكومة السورية. ووصف العملية بأنها عمل من أعمال الحرب من جانب سوريا"(40). ثم رأى لاحقاً "انه من الصعب التصديق ان تفجير مقر قيادة المارينز في بيروت كان يمكن ان يحدث من دون موافقة سوريا على الاقل"(41). بعد هذه الضربة القوية للمارينز، قام تشكيل من الطيران الحربي الاميركي بالاغارة على المواقع السورية المضادة للطائرات في أعالي المتن وبعض مناطق عاليه، "وكانت الحصيلة اسقاط طائرتين اميركيتين الأولى سقطت في منطقة ذوق مكايل ونجا قائدها، والثانية سقطت في منطقة كفرسلوان في المتن الشمالي، أسرت القوات السورية طيّارها وتوفي معاونه لدى سقوطه"(42).

ورغم ما اوضحه لاري سبيكس الناطق باسم البيت الابيض بتاريخ 83/12/28 من أن "لدينا اثباتات ان سوريا اوصت بعملية تفجير مقر قيادة المارينز في بيروت"(43). لم تتخذ الولايات المتحدة الاميركية أي اجراء بل بدأت تتقبل فكرة سحب المارينز من لبنان. ففي 83/12/19 اشار الرئيس ريغان الى "امكان سحب الوحدة الاميركية والوحدات الاخرى في القوة المتعددة الجنسيات في بيروت، اذا اعطت سوريا تأكيداً انها ستخرج من لبنان وبدأت عملية الخروج"(44). ثم أكّد "انه لن يقرر ابداً سحب المارينز لدوافع تتعلق بالسياسة الداخلية في الولايات المتحدة".(45) ثم اتهم السوريين بأنهم "نكثوا بوعدهم، لأن سوريا مصممة على احتلال الاراضي، فهي تريد لبنان أو جزءاً كبيراً منه ان يكون سوريا"، وحذّر من ان انسحابنا الآن من لبنان "يعني القضاء على قدرتنا على تحقيق سلام شامل في الشرق الاوسط ويعني نتائج كارثية لنا في جميع انحاء العالم"(46).

5 - تراجع القوة المتعددة الجنسيات

القوة المتعددة الجنسيات التي جاءت في ايلول 1982 لمساعدة الحكومة اللبنانية على استعادة سلطتها وبسط هذه السلطة الشرعية على بيروت ومن بعدها لبنان، وقفت مكتوفة الايدي، عندما دقت الساعة، تتفرّج على الجيش اللبناني يستعيد الأمن في بيروت في اواخر آب 1983. وبقيت تراقب بمناظيرها المزدوجة ومقاييسها البعدية ما يجري في الجبل، وتعدّ القذائف التي تتساقط على مواقع الجيش في سوق الغرب، وتصفّق لرد الجيش هجومات الغرباء عليه في الجبال المطلة على بيروت وعلى بعبدا وعلى اليرزة. ولما وصلت الاعتداءات اليها وقرعت ابواب تحصيناتها وفجّر الارهابيون مقراتها في مطار بيروت (الاميركيون) ودراكار (الفرنسيون) وسقط لها، العشرات بل المئات من الضحايا زادت من الحفر في

الارض لتحمي نفسها أو انسحبت الى حدود "فقش الموج" على شاطئ الاوزاعي ولم يكن ينقصها سوى طلب بعض وحدات الجيش اللبناني لحمايتها، وهذا ما حدث فعلا، وكأن البوارج وحاملات الطائرات والدارعات ما هي الا نمور من ورق.

بالفعل كان هم قيادة الجيش اللبناني، الغارقة في جحيم المعارك في كل مكان، ان تحمي القوة المتعددة الجنسيات حفاظاً على كرم الضيافة اللبنانية.

اذا كنّا قد نعذر القوة المتعددة الجنسيات بسبب عدم مشاركتها الجيش اللبناني في التصدّي لهجوم الجيوش الغربية فهل نعذرها لعدم حماية نفسها والدفاع عن مراكزها، وهي التي جاءت لدعم الحكومة اللبنانية وجيشها الفتي ؟

6 - تعاظم الدور السوري من جديد

تجاه الموقف التراجعي للولايات المتحدة الاميركية والدول الغربية عامة والمشتركة بالقوة المتعددة الجنسيات خاصة، شعرت سوريا بكبر دورها في هذه المرحلة وانها حقّقت بعض الانتصار، فأخذت تتشدّد في مواقفها، ليس تجاه لبنان فقط بل تجاه القوة المتعددة الجنسيات ودولها، وكأنها لم تعد تأبه لأي غطاء شرعي لوجودها في لبنان.

ففي 83/9/18، أكّد ناطق عسكري سوري "أنه في حال سقوط أي رماية من البر أو البحر أو الجو على مناطق وجود قواتنا، سنقوم بقصف مصادر هذه النيران وان الأوامر اعطيت في هذا الشأن الى الجهات المعنية". (47)

وفي 83/10/3، قالت نجاح العطار وزيرة الثقافة السورية: "ان انسحاب القوات السورية من لبنان مرتبط بالغاء الاتفاق مع اسرائيل وبانسحاب القوات الاسرائيلية ورحيل القوة المتعدّدة الجنسيات من هذا القطر". (48)

وبتاريخ 83/10/5 حذّرت صحيفة الثورة السورية الحكم اللبناني من أنه اذا استمر في تجاهل الوقائع التي افرزتها حرب الجبل "فان عُشرَ اراضي لبنان التي يسيطر عليها قد تتقلّص الى اقل من ذلك بكثير، وان حرب الجبل قد تتكرّر باشكال أخرى وفي مناطق أخرى وعندئذ سيفقد الحكم خياراته السياسية والعسكرية"(49).

من جهته وصف الرئيس السوري الوجود الاميركي في لبنان بأنه "الغزو الثاني" بعد الغزو الاسرائيلي. كما وصف القطع البحرية الاميركية والغربية قبالة الشواطىء اللبنانية بأنها "حشد استعماري"، واعتبر أن "التدخل الاميركي في لبنان بلغ حداً خطيراً، تبلور في شكل اصبحت الولايات المتحدة معه طرفاً ثالثاً في الحرب الاهلية في لبنان". (50) ولكنه وبتاريخ 83/11/16 كرّر "ان سوريا ستسحب قواتها من لبنان بعد أن تسحب اسرائيل قواتها من دون شرط"(51). أما العماد مصطفى طلاس وزير الدفاع السوري فزاد شرطاً جديداً لانسحاب القوات السورية من لبنان عندما صرّح بتاريخ 83/12/10 "ان القوات السورية

لن تنسحب من لبنان قبل الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات الاسرائيلية وتصحيح التوازن الطائفي"(52).

عندما زار دونالد رامسفيلد المبعوث الرئاسي الاميركي دمشق بتاريخ 84/1/13، أبلغه الرئيس الأسد "سنغادر لبنان باتفاق مع اشقائنا اللبنانيين وعندما تكون جميع القوات الاجنبية قد رحلت عن هذا البلد سواء الاسرائيليون أو القوة المتعدّدة الجنسيات"(53).

ولدى استقباله للرئيس فرنجية والرئيس كرامي والسيد وليد جنبلاط، جدّد الرئيس الأسد للوفد اللبناني "وقوف سوريا الى جانب الشعب اللبناني وقواه الوطنية واستعدادها لتقديم كل مساعدة ممكنة للتخلّص من كل ما يهدّد أمنه وعروبته وتحرير أرضه من قوات الغزو الاسرائيلية والقوات الاميركية". (54)

7 - انفصال بعض الألوية والوحدات عن سلطة قيادة الجيش

مع اشتداد حرب الجبل حدة انسحب معظم الضباط والرتباء والجنود الدروز من الجيش وعلى رأسهم رئيس الاركان اللواء نديم الحكيم والتحقوا بمراكز الحزب التقدمي الاشتراكي في الجبل وشارك بعضهم في المعارك الى جانب مسلحي الحزب، ثم تجمعوا في ثكنة حمانا بعد أن أعلن وقف النار، وكانت هذه الحركة الطعنة الأولى في ظهر الجيش القوي القادر.

وتحت الضغط السوري كانت المحنة الثانية للجيش القوي القادر وتمثلت بانفصال اللواء الأول المتمركز في البقاع عن قيادة الجيش وتشكيل قيادة مستقلة له بأمرة العميد ابراهيم شاهين وضابط المخابرات في البقاع الرائد جميل السيد.

أما الضربة القوية والمؤلمة للجيش القوي القادر فجاءت بتاريخ 6 شباط 1984 عندما وجّه رئيس حركة أمل السيد نبيه بري نداء الى العسكريين من الطائفة الشيعية يدعوهم لعصيان أوامر القيادة وترك وحداتهم والالتحاق بمراكز حركة أمل، وفي نفس الوقت خرج مسلحو أمل واعوانهم وهاجموا مراكز الجيش وحواجزه في بيروت الغربية. لبّى نداء رئيس حركة أمل عدد من العسكريين الشيعة، مما أدى الى بثّ الفوضى في صفوف الوحدات المنتشرة في بيروت الغربية، فانضم الى المسلحين بعض المراكز وقاوم البعض الاخر ثم اضطر الى الانسحاب باتجاه خطوط التماس التقليدية. كان هذا الحدث الذي عُرف بحركة 6 شباط الضربة الأقسى التي تُوجه الى الجيش، لأنها دفعت العسكريين المسيحيين الموجودين في المنطقة الغربية الى ترك وحداتهم بعد توديع رفاقهم المسلمين الذين واكبوهم الى حدود المنطقة الشرقية مخافة أن يعتدي عليهم أحد من المسلحين، فما عجز الخصوم عن تنفيذه بالقوة والبندقية توصلوا اليه عن طريق التشويش الطائفي والمذهبي. وليت الذين خطّطوا لهذه الضربة ونفّذوها فكروا قليلاً بما جنت ايديهم وما اقترفت بحق الجيش، ويا ليتهم سمعوا أو قرأوا بيان قيادة الجيش الذي صدر بتاريخ 4 شباط والذي نبّه الجميع الى

ان الجيش بتركيبته الراهنة هو رمز لوحدة الوطن والأمل باستعادة السيادة والاستقرار. كما حذّرهم من ان كل مس بالجيش من شأنه أن يؤدي الى تهديد مستقبل الوطن ووحدته. حركة 6 شباط، التي طبعت اثارها الجيش منذ ذلك الحين، لم تتمكن جميع الحلول والتسويات من محوها بعد سنوات عديدة. هذه الحركة التي اعتبرها منفذوها نصراً كبيراً في حينه قد ندموا عليها فيما بعد، خاصة عندما احتاجوا الجيش ليرسلوه الى الجنوب لملء الفراغ الذي تركه انسحاب الجيش الاسرائيلي، فاضطروا الى لملمة بعض العسكريين وبعض العتاد وأطلقوا عليهم اسم اللواء الثاني عشر وارسلوهم الى الجنوب ليكونوا اداة الدولة الأمنية هناك. وحدث ما حدث في صيدا وشرقيها واللواء الثاني عشر يتفرج.

وبعد حركة 6 شباط كان انهيار اللواء الرابع في منطقة الشحّار الغربي (خلده وجوارها) وعمّت بلبلة كبيرة كانت نتيجتها تراجع بعض وحدات اللواء عن مراكزها والانسحاب اما باتجاه الجنوب واما باتجاه الشمال وتراجع اللواء الرابع وتشتت معظم وحداته، مما سهّل الأمر لمسلحي الحزب التقدمي الاشتراكي لاحتلال منطقة الشحّار الغربي.

وفي 12 شباط أعلن اللواء السادس في بيروت بدوره الانفصال عن قيادة الجيش وباشر هذا اللواء بامرة قائده العقيد لطفي جابر، تسيير دوريات مؤللة في بيروت الغربية لمؤازرة قوى الأمن الداخلي في حفظ الامن والاستقرار، تنفيذاً لما اتفقت عليه القيادات السياسية والأمنية في غربي العاصمة، ودون أن تكون قيادة الجيش قد اعطت الاوامر أو علمت بها مسبقاً. وهذا ما أدى الى عودة خطوط التماس بين البيروتين.

احداث سياسية مهمة سبقت حركة 6 شباط 1984 أو جاءت نتيجة لها ففي 5 شباط قدم الرئيس شفيق الوزان استقالة حكومته فقبلها رئيس الجمهورية وكلفه والوزراء تصريف الأعمال ريثما تتألف حكومة جديدة وقد جاء في كتاب الاستقالة: "... وكذلك، فان موقفنا بالامتناع عن ابرام اتفاق 17 ايار او اصراري على ذلك بعد تصرفات اسرائيل، خصوصاً رفضها الانسحاب، كان موقفاً ثابتاً، انتقلنا منه الى مطالبة الولايات المتحدة الاميركية بالمعاونة على صيغة جديدة تعدّل الاتفاق أو تلغيه أو الضغط لانهاء الاحتلال الاسرائيلي وتأمين الانسحاب... ان الأيام تمر والاحداث تتوالى والمواقف تتعقّد، والمصالحة الوطنية تتعثّر، وفي كل مرة ترتفع فيها مبادرة أو تحدّد خطة للانقاذ، كان هناك دائماً من يسقط المبادرة أو يحبط الخطة"[55].

وبعد مرور شهر على استقالة حكومة الرئيس الوزان عاد مجلس الوزراء وانعقد بتاريخ 5 آذار وأصدر بياناً ألغى بموجبه اتفاق 17 أيار وجاء فيه:

"الغاء قرار مجلس الوزراء المؤرخ في 83/5/14 والقاضي بالموافقة على الاتفاق المشار اليه الموقع في تاريخ 83/5/17 بين ممثلي الحكومة اللبنانية واسرائيل ومشاركة الولايات

المتحدة الاميركية بصفتها شاهداً. كما قرر الغاء هذا الاتفاق غير المبرم واعتباره باطلاً وكأنه لم يكن والغاء كل ما يمكن ان يكون ترتب عليه من آثار.

قيام الحكومة اللبنانية بالخطوات اللازمة التي تؤدي الى وضع ترتيبات وتدابير أمنية تؤمن السيادة والأمن والاستقرار في جنوب لبنان وتمنع التسلل عبر الحدود الجنوبية وتحقق انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضي اللبنانية"[56].

وهكذا بعد الغاء اتفاق 17 ايار عمدت الحكومات المعنية الى انهاء اشتراكها في القوة المتعددة الجنسيات: بريطانيا بتاريخ 22 آذار، الولايات المتحدة الاميركية بتاريخ 30 آذار، ايطاليا وفرنسا بتاريخ 31 آذار.

ثم بتاريخ أول أيار تم تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة رشيد كرامي وعضوية كميل شمعون وبيار الجميل وسليم الحص وعادل عسيران ونبيه بري ووليد جنبلاط وفكتور قصير وعبد الله الراسي وجوزيف السكاف.

II - المرحلة الممتدة من 1984/6/23 – حتى 1988/9/23

بعد حركة 6 شباط 1984 وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، والتوصل الى نوع من الهدنة في المجالات السياسية والعسكرية، وصمود الجيش على مختلف الجبهات وتجاوزه المحن الكثيرة وردّه الضربات العديدة التي وُجّهت اليه، وبقائه ولو بقسم من الويته متماسكاً، كان لا بد من توجيه ضربة قوية لهيبته ولمركز قيادة الجيش، فلقد اتخذ مجلس الوزراء بتاريخ 1984/6/23 قراراً جعل من قائد الجيش كما هي العادة كبش المحرقة، فأعفى العماد ابراهيم طنوس وعين العماد ميشال عون مكانه واعاد القيادة الجماعية للجيش متمثلة بالمجلس العسكري الذي شكل في حينه من قائد الجيش العماد ميشال عون ورئيس الاركان اللواء محمود طي ابو ضرغم وأمين عام مجلس الدفاع الأعلى العميد نبيل قريطم والمفتش العام العقيد عصام ابو جمرة ومدير الادارة العقيد لطفي جابر وعضو متفرغ العميد ادغار معلوف.

الانتقام من الجيش القوي والقيادة القوية كان العنوان الكبير للفترة التي ابتدأت بعد 1984/6/23. فصلاحيات قائد الجيش تقلّصت، والامكانات المادية تضاءلت، والأمن كانت تديره وتشرف عليه لجنة أمنية رباعية تتالف من ممثل عن الجيش وممثل عن كل من ميليشيا الحزب التقدمي الاشتراكي وميليشيا حركة أمل وميليشيا القوات اللبنانية، وكأنه قد حُكم على الجيش ليكون في صفوف الميليشيات.

ولعل أفضل وصف لهذا الواقع الأليم ما قاله القائد الجديد للجيش العماد ميشال عون في أمر اليوم الذي وجّهه للعسكريين بتاريخ 1984/7/3 قبل تولّي الجيش من جديد مهمة الأمن في بيروت الكبرى.

"وليكن انتماؤكم الى الجيش انتماءاً راسخاً لمؤسسة عليها عبء الدفاع عن الوطن، وما وجودكم في مناطق عسكرية أو الوية قتالية الا وجود عملاني يفرضه هذا العبء، وما كان ابداً وجوداً تقسيمياً وان رقم اللواء او الوحدة ما هو الا رقم تنظيمي وما كان يوماً تقسيمياً، ان انتماءنا واحد وهدفنا ومصيرنا واحد".

وهكذا أخذت قيادة الجيش الجديدة، ومنذ اللحظة الأولى، عهداً على نفسها أن تعيد للجيش لحمته وهيبته، وتسترد كل الألوية والوحدات الى ظل القيادة الشرعية الوحيدة، فتصدّت لجميع التيارات، ووقفت سداً منيعاً في وجه كل الحركات التي من شأنها اعاقة توحيد الجيش قاعدة وقيادة. وهذا ما جسّده قائد الجيش في أمر اليوم عشية عيد الجيش في أول آب 1985، أي بعد مرور حوالى السنة على تسلمه القيادة، عندما قال :

"... ولأوكد لكم بأن قيادة الجيش لا تزال مصّرة ومصّممة على التصدي لكل ما ينال من وحدة لبنان واللبنانيين، وذلك، انطلاقاً من وحدة الجيش وتماسكه... علينا أن نبقى خارج الصراعات المحلية والطائفية والحزبية... اذكركم بما قلته اكثر من مرة بأنكم لستم رديفاً لأحد بل انتم جيش المواطنين جميعاً".

رغم الصعوبات الكثيرة التي واجهت القيادة العسكرية للجيش المتمثلة بالمجلس العسكري والتي هي في الأساس بدعة لم يعرفها التاريخ العسكري ولا الفن العسكري، صعوبات كان في أساسها الاختلاف داخل القيادة السياسية للبلاد، واستقواء الافرقاء المتضررين بالوصاية السورية التي كانت تسيطر على جميع مفاصل الدولة السياسية والعسكرية والأمنية والاجتماعية، رغم كل ذلك عرفت هذه المرحلة من حياة الجيش بعض النجاحات تمثلت على الأقل باستعادة جميع الألوية والوحدات ولو شكلياً الى حمى القيادة الواحدة المتمركزة في اليرزة، ومتابعة ادامة الجيش للاحتفاظ به حياتيّاً وتجهيزاً وذلك بفضل وعي قيادة الجيش من جهة، ومساندة وزير الدفاع في حينه الرئيس عادل عسيران الذي اثبت خلال تلك المرحلة العصيبة أنه فعلاً كان لا يزال من رجالات الاستقلال.

في النصف الثاني من العام 1987 بينما كانت القيادة السياسية للبلاد وللجيش في اجازة، تعطلت القيادة الجماعية العسكرية للجيش بسبب احالة عضوين من اعضائه (رئيس الاركان والأمين العام لمجلس الدفاع الأعلى) على التقاعد وعدم تعيين بديلين عنهما في وقت لا تكون اجتماعات المجلس العسكري قانونية الا بحضور خمسة من اعضائه الستة. وكان على قائد الجيش بمفرده أن يتدبر أمر الجيش ويتحمل الوزر وان يجد الحلول لكل المشاكل المعترضة.

في النصف الثاني من العام 1987 تكون قد مرت على الازمة اللبنانية اثنتا عشرة سنة ولا حل في الافق ورجال السياسة في لبنان إما عاجزون عن ايجاد الحل وإما لا يريدون

ايجاد حل، والدمار يتزايد والوطن بدأ يذوب واللبنانيون يائسون وقد يمم كثير منهم صوب السفارات يستعطون تأشيرات الخروج من لبنان الى ارض الله الواسعة علهم يوفقون بحياة افضل من حياتهم في لبنان.

وكان لا بد للعسكريين من أن يتساءلوا ويقولوا :

لماذا تقوم ميليشيات ومنظمات غريبة لاجئة، بفرض سلطتها على الشعب اللبناني وعلى الدولة اللبنانية، ويقوم قائد الجيش نفسه ليوقع معها، باسم الدولة اللبنانية، اتفاق الخضوع والاستسلام (اتفاق القاهرة) معترفاً لها بسلطة "الدولة" ضمن الدولة؟

لماذا يعتدي جيش غريب على قرى لبنان ومدنه، ويستبيح أرضه وبحره وجوّه، ويعربد أينما يريد، ويبقى الجيش صامتاً لا ينبس ببنت شفة ؟

لماذا تقوم ميليشيات طائفية تهدم هيكل الوطن وتقتسم الارض والسماء والبحر، تفرض سلطتها على الشعب قتلاً وتشريداً ونهباً وسبياً وخطفاً للابرياء واحتجازاً للحريات أو تصفية للأجساد مستقوية بجيوش أجنبية ثم تتطاول على الجيش فتتوزعه غنائم ومناطق نفوذ، ويبقى الجيش مستكيناً راضياً بهذا الواقع، وهو الذي أقسم على الحفاظ والذود عن الوطن ؟

اسئلة كثيرة كانت تراود الاذهان وليس من يجيب عليها، وعلامات استفهام وحيرة كانت ترتسم على الوجوه وليس من ينيرها أو يبدد غشاواتها، واتهامات بالتقصير بدأت خفيّة وحييّة اخذت تظهر للعلن ويزداد حجمها وتشتد قوتها حتى لتكاد تصم الأذان وليس من يردها أو يدحضها، أو حتى يحاول التبرؤ منها.

ألهذا الحد اقتنع الجيش بفضيلة الصمت وتقمص شخصية الصامت الأكبر، فقبل الاتهام والتجني، تاركاً الآخرين يتكلمون عنه وعليه ؟

عند هذا الحد استعرت صوت رفاقي العسكر، وتشجعت بمواقفهم وقلت بصوت عال :

كفى تطاولاً ومزايدة على الجيش

كفى استغلالاً لصمته

فقد حان الوقت ليتكلم ويقول كل شيء كل الحقيقة

وكان كتابي "ويبقى الجيش هو الحل" الذي صدر في ذكرى عيد الجيش الثالث والاربعين في أول آب 1988 وفيه شرحت وضع الجيش منذ العام 1945 وحتى ذلك التاريخ ووضعت تصوراً لكيفية جعل 23 أيلول 1988 (موعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية) بداية للحل في لبنان وقلت :

في 23 أيلول 1988 يجب أن يحصل شيء، ولكن ليس انتخاباً تقليدياً لرئيس تقليدي، فهذا الموعد يجب أن يكون بداية الحل ولكن بطريقة "غير شكل" وهذا "الغير شكل" لا يؤمّنه

سوى الجيش، فكيف سيكون ذلك ؟

أولاً : في هذا التاريخ يجب أن لا تعاد التجارب الفاشلة السابقة :

أ. يجب أن لا تعاد تجربة 18 أيلول 1952. عندما تسلم الجيش بشخص قائده اللواء فؤاد شهاب السلطة السياسية ليعيدها بعد خمسة ايام فقط الى من انتُخب رئيساً للجمهورية، ويعود مع جيشه الى الثكنة وهو غير مقتنع بما فعل لأنه تأكد من ذلك بعد خمس سنوات فقط (1958) عندما عصفت بالوطن رياح التفرقة والتشتت.

ب. يجب أن لا تجري الأمور على نحو ما جرت العام 1958 عندما تخلى قائد الجيش عن قيادته ورضي بتسلم السلطة بعد عملية "انتخاب دستوري" ظناً منه بأنه سيكون هو الحل، ناسياً ان الحل في لبنان لا يؤمّنه شخص واحد حتى لو كان اللواء فؤاد شهاب قائد الجيش مع ما يتحلّى به من صفات وقدرات ونزاهة وترفع. العام 1958 الجيش كان يمكن أن يكون الحل وليس قائده لوحده، لأن القائد الرئيس مضطر للتصرف كغيره من الرؤساء والخضوع للدستور والقوانين والمشاركة في اللعبة البرلمانية السياسية، والعسكريون لا يحسنونها ولا يمكنهم أن يتفوقوا في مجالها على السياسيين المحترفين. والعسكريون يفهمون السياسة تضحية ومصلحة عامة وبناء وطن ومؤسسات وترفعاً عن الحزازات والدناءات، والسياسيون يمارسونها على انها الطريق لكي يصلوا هم وازلامهم.

يجب أن لا يكون الجيش كبش المحرقة للمحافظة على اللعبة البرلمانية ارضاء للسياسيين والاقطاعيين والازلام والمحاسيب.

يجب أن لا يضحّى بالجيش فيتدخل في الانتخابات لينجح هذا الزعيم ويسقط ذاك.

يجب أن لا يكون الجيش مزوراً لارادة اللبنانيين، فيؤلبهم عليه وعلى الجندية.

يجب أن لا يقبل الجيش بتحمّل وزر السياسيين والحكومات والوزراء والنواب ويدفع ثمن اخطائهم، فيحاكم بعض الضباط، (ضباط المكتب الثاني أو الشعبة الثانية) ومن خلالهم يحاكم الجيش.

ج. يجب أن لا تعاد تجربة تشرين الثاني 1969 فيوقع قائد الجيش، اتفاق العار والخنوع والتنازل عن السيادة في سبيل الوصول الى الرئاسة الأولى. (اتفاق القاهرة الذي وقّعه العماد بستاني).

د. يجب أن لا يتخلّى بعض الضباط عن بزتهم العسكرية كما حدث في العام 1975 ليسمّوا وزراء في حكومة عُرفت باسم حكومة العسكريين، فيفشلوا خلال ايام ويتحمّل الجيش نتيجة فشلهم، ويُطعن في الصميم، ويعتقد الشعب بأن جيشه هو غير أهل ليتسلم السلطة ويديرها.

هـ. يجب أن لا تعاد تجربة 21 كانون الثاني 1976 عندما دغدغت احلام السلطة قائد

الجيش ومنعته من التصدي لتمرد ملازم أول وتدميره مع جماعته وخنق تمرده في المهد. (حركة الملازم الأول أحمد الخطيب).

و. يجب أن لا تعاد مسرحية انقلاب 11 آذار وبلاغها الرقم واحد الذي استعار اللغة العسكرية وهيبة الجيش وخرطوشة الأمل الأخيرة عند الشعب ليبقى كلاماً وبلاغاً وصوراً وتلفزيوناً وليس اكثر، فيا ليت ذلك الانقلاب لم يحصل ولم يسجل في تاريخ الجيش هذه التجربة الفاشلة التي سدّت الطريق على تجارب أخرى كان يمكن أن تكون فعّالة وناجحة. (حركة العميد الأول عزيز الأحدب).

ز. يجب أن لا يقبل قائد الجيش حقيبة وزارة الدفاع الوطني كما جرى العام 1979 ليوقع قانون الدفاع الوطني الجديد الذي حطّم قيادة الجيش وغيّب القرار وأضاع المسؤولية.

ح. يجب أن لا تعاد تجربة 30 آب 1983. عندما أعاد الجيش احكام سيطرته على مدينة بيروت وبسط السلطة الشرعية من جديد، ثم توقف وخاف أن يكمل الخطوة ويحكم سيطرته على كل السلطة في لبنان.

ط. يجب أن لا تعاد تجربة 27 أيلول 1986 عندما أوقف الجيش اختراق خطوط التماس من بيروت الغربية باتجاه الشرقية واحبط محاولة السيطرة على المنطقة الشرقية من قبل ميليشيات مدعومة من الخارج، ثم توقّف ولم يقبض على زمام الأمور كلها، وصمَت وترك الساحة الاعلامية لميليشيا اخرى تقطف ثمار النصر.

ثانياً : اذا كانت هذه التجارب لن تعاد فكيف ستكون تجربة الجيش الجديدة لجعل 23 أيلول 1988 بداية الحل، وبالتالي تشكيل القيادة السياسية الجديدة ؟

أ. احترام الولاية الرئاسية الحالية حتى الساعة 24 من تاريخ 22 أيلول 1988 مهما تكن الصعوبات.

ب. عدم اجراء انتخابات رئاسية للحيلولة دون مجيء رئيس تسوية واطالة عمر الازمة ست سنوات اخرى والاستعاضة عن ذلك بتشكيل قيادة سياسية جديدة تمارس السلطة على ان يتم ذلك باحدى الطريقتين :

الأولى : على طريقة 18 أيلول 1952 أي ان يشكل رئيس الجمهورية حكومة عسكرية قبل انتهاء ولايته ويسلمها السلطة كاملة.

الثانية : ان يشكل الجيش قيادة عسكرية سياسية تتسلم السلطة عند انتهاء ولاية رئيس الجمهورية أو في اي وقت تخلو فيه سدة الرئاسة، أو تُشكل حكومة انتقالية من السياسيين، أو حكومة او حكومات أمر واقع.

ج. في حال تقرر بشكل جدي اجراء الانتخابات الرئاسية يجب العمل على ايصال رجل عسكري يحظى بتأييد الجيش ومحبته وثقته، وعند تعذّر وصول هذا العسكري، دعم مرشح

غير عسكري ولكن يحظى بثقة الجيش ويتعهد باتباع الحل المقترح وترك يد الجيش حرة لتنفيذ هذا الحل.

ثالثاً: اعادة مقاليد الحكم الى السلطة المدنية فاذا كانت غالبية الشعب اللبناني تطالب الان بتدخل الجيش في الحياة العامة، واذا كان دور الجيش ضرورياً في المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية بعد سنوات المحنة، فهذا لا يعني أن التدخل يمكن أن يكون دائماً أو حتى لسنوات طويلة.

دور الجيش هذا يجب أن ينتهي مع انتهاء المسوّغ والسبب الذي من أجله كان التدخل، أي بعد اعادة الحياة الطبيعية الى كل الوطن وتأمين تمثيل حقيقي للشعب، والتأكد من ان ممثلي الشعب الجدد قد اتفقوا على حل أو على ميثاق جديد، وان الشعب قد انتخب واختار سلطة سياسية جديدة تحكم البلاد وتدير أمور الوطن.

بعد ذلك على الجيش أن يعيد الأمانة الى الشعب وممثليه، ويعود هو الى الثكنات ليدعم السلطة الجديدة وينفّذ اوامرها وفقاً للدستور الجديد والقوانين المرعية الاجراء، ويبقى دائماً سيف الحق والعدالة في وجه كل تجاوز أو اغتصاب لسلطة الشعب.

فترة تولي الجيش السلطة يجب أن لا تتعدى في مطلق الأحوال الثلاث سنوات، وعلى الجيش أن يقتنع منذ اللحظة الأولى لتسلمه مقاليد الدولة بأن عليه أن ينفّذ مهمته الخلاصية للوطن خلال هذه المدة، والا يخلق الاسباب والاعذار لاطالتها مخافة ان تكون النتائج عكس ما ينتظره الشعب منه أو عكس ما نذر هو نفسه له.

اطالة هذه المدة تؤدي الى :

أولاً : تململ الشعب من الحكم العسكري القاسي لأن اللبناني بطبعه يكره القيود والضغوط ويفضّل الحرية الواسعة، وقد يصل الى درجة الابتعاد عن الجيش، وربما كرهه، وهذا ما يفترض بالجيش تلافيه.

ثانياً : تغلغل حب السيطرة والسلطة في صفوف الجيش أو في افكار بعض ضباطه مما يفتح الباب أمام تجارب انقلابية عسكرية لا تتلاءم ووضع لبنان وطبيعة شعبه.

وأخيراً على الجيش ان يحافظ على حب الشعب واحترامه له، وعليه أن يبقى أمل هذا الشعب وملاذه في كل مرة يتهدد فيها الوطن من جديد.

هكذا كانت أجواء العسكر والشعب في لبنان قبل 23 أيلول 1988. وسنرى في القسم الثاني كيف تطورت الأوضاع وكيف وصل العسكر الى السلطة وفق الخطة التي انتهى اليها كتاب ويبقى الجيش هو الحل.

المراجع

(1) حالياست العدد 28 ص 240 (عن جريدة النهار)
(2) المرجع السابق ص 246
(3) وثائق اتفاق جلاء القوات الاسرائيلية 1983 ص 71
(4) المرجع السابق ص 83
(5) المرجع السابق ص 91
(6) المرجع السابق ص 60
(7) المرجع السابق ص 101
(8) المرجع السابق ص 41-43
(9) المرجع السابق ص 49
(10) حاليات العدد 30 ص 154 (عن جريدة العمل)
(11) المرجع السابق
(12) المرجع السابق ص 164 (عن جريدة اللواء)
(13) المرجع السابق ص 154 (عن جريدة النهار)
(14) المرجع السابق ص 163 (عن مجلة النهار العربي والدولي)
(15) المرجع السابق ص 159 (عن جريدة النهار)
(16) المرجع السابق ص 157 (عن جريدة النهار)
(17) المرجع السابق ص 153 (عن جريدة النهار)
(18) المرجع السابق ص 164 (عن جريدة النهار)
(19) حاليات العدد 31 ص 166 (عن جريدة الأنوار)
(20) حاليات – العدد -27 ص 135 (عن جريدتي التايم والنهار)
(21) حاليات – العدد -28 ص 117(عن جريدة النهار)
(22) حاليات العدد 31 ص 175 (عن جريدة العمل)
(23) المرجع السابق ص177- 178 (عن جريدة العمل)
(24) المرجع السابق ص 184 (عن جريدة النهار)
(25) المرجع السابق ص 306 (عن جريدة النهار)
(26) المرجع السابق ص 307 (عن جريدة النهار)
(27) المرجع السابق ص 190 (عن جريدة النهار)
(28) المرجع السابق ص 195 (عن جريدة النهار)
(29) المرجع السابق ص 196 (عن جريدة النهار)
(30) المرجع السابق ص 199 (عن جريدة النهار)
(31) المرجع السابق ص 210 (عن جريدة النهار)
(32) المرجع السابق ص 215 (عن جريدة النهار)
(33) المرجع السابق ص 219 (عن جريدة النهار)
(34) حاليات عدد 32 ص 118 (عن جريدة النهار)
(35) حاليات عدد 32 ص 120 (عن جريدة النهار)
(36) حاليات عدد 32 ص 125(عن جريدة النهار)
(37) حاليات عدد 32 ص 126(عن جريدة النهار)
(38) حاليات عدد 32 ص 120 (عن جريدة النهار)
(39) حاليات عدد 32 ص 126 (عن جريدة العمل)
(40) حاليات عدد 32 ص 136 (عن جريدة السفير)
(41) حاليات عدد 32 ص 129 (عن جريدة النهار)
(42) حاليات عدد 32 ص 140 (عن جريدة النهار)
(43) حاليات عدد 32 ص 150 (عن جريدة النهار)
(44) حاليات عدد 32 ص 160 (عن جريدة النهار)
(45) حاليات عدد 32 ص 147 (عن جريدة العمل)
(46) حاليات عدد 33 ص 142 (عن جريدة السفير)
(47) حاليات عدد 31 ص 207 (عن جريدة السفير)
(48) حاليات عدد 37 ص 116 (عن جريدة البيرق)
(49) حاليات عدد 37 ص 118 (عن جريدة النهار)
(50) المرجع السابق ص 119 (عن جريدة النهار)
(51) المرجع السابق ص 134 (عن جريدة الرأي العام الكويتية)
(52) المرجع السابق ص 143 (عن جريدة الرأي العام الكويتية)
(53) المرجع السابق عدد 33 ص 135(عن جريدة اللواء)
(54) المرجع السابق ص 147 (عن جريدة النهار)
(55) المرجع السابق ص 224 (عن جريدة النهار)
(56) المرجع السابق ص 233 (عن جريدة النهار)

ملحق رقم 1

محضر اجتماع الوفد اللبناني والوفد الفلسطيني والوفد المصري لتوقيع اتفاق القاهرة

في 28 ,29 ,30 اكتوبر 1969 عُقدت ثلاثة اجتماعات في القاهرة بين الوفد اللبناني المشكل برئاسة العماد اميل بستاني قائد الجيش ووفد الجمهورية العربية المتحدة المؤلف من السيد الفريق الأول محمد فوزي والسيد الوزير محمود رياض والدكتور حسن صبري الخولي للتباحث في طرق التوصل الى اتفاق بين لبنان ومنظمات المقاومة الفلسطينية، وقد صرح العماد بستاني في هذه الاجتماعات أنه مفوض لعقد اتفاق على الاسس الواردة في المشروع الذي أعد في 9 مايو 1969 "الملحق 1" المرفق بهذا المحضر.واتفق الجانبان على تأمين الاتصال المستمر بينهما لمتابعة البحث في هذا الموضوع.

سري للغاية
(ملحق 1)

بيروت في 9 ايار 1969

1ـ تتسم علاقات لبنان والكفاح الفلسطيني بالثقة والصراحة التامة وبالاحترام التام لسيادة وسلامة لبنان.

2ـ تضبط تصرفات كافة منظمات الكفاح الفلسطيني وعدم تدخلها بالشؤون اللبنانية

3ـ انضباط مشترك بين الكفاح المسلح والجيش اللبناني.

4ـ ايقاف الاذاعات والصحف عن الدس والتهويل من الجانبين .

5 - القيام باحصاء عدد عناصر الكفاح الموجودة في لبنان.

6 - تحديد العدد اللازم للعمليات من داخل لبنان بواسطة دراسة مشتركة بين الاركان.

7 - تعيين في الاركان عناصر تشترك بحل جميع الأمور الطارئة.

8 - دراسة توزيع القواعد وتمركزها في الاماكن المناسبة في مناطق الحدود المتفق عليها بالاشتراك مع الاركان اللبنانية.

9 - تنظيم الدخول والخروج والتجول.

10 - الغاء قاعدة جيرون.

11 - تكليف الجيش بتدريب العناصر الفلسطينية او اللبنانية بواسطة مدربين لبنانيين وارسالهم لقيادة الكفاح.

12 - ايجاد الحلول الصالحة لقضايا المخيمات والمعتقلين والسلاح المصادر بدراسة مشتركة مع الاركان.

13 - تدرس بين الجيش واركان الكفاح المسلح كل المسائل العائدة للعمليات والقضايا المختلفة.

14 - يبقى هذا الاتفاق سريا للغاية ولا يجوز الاطلاع عليه الا من القيادات فقط.

15 - الطبابة والتموين والاخلاء تتم بمساعدة الجيش اللبناني.

سري للغاية

اتفاق القاهرة

في يوم الاثنين 3 نوفمبر (تشرين الثاني) 1969 اجتمع في القاهرة الوفد اللبناني برئاسة عماد الجيش اميل البستاني ووفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة السيد ياسر عرفات رئيس المنظمة وحضر من الجمهورية العربية المتحدة السيد محمود رياض وزير الخارجية والسيد الفريق اول محمد فوزي وزير الحربية.

انطلاقاً من روابط الاخوة والمصير المشترك فان علاقات لبنان والثورة الفلسطينية لا بد وان تتسم دوماً بالثقة والصراحة والتعاون الايجابي لما فيه مصلحة لبنان والثورة الفلسطينية وذلك ضمن سيادة لبنان وسلامته. واتفق الوفدان على المبادىء والاجراءات التالية :

الوجود الفلسطيني

تم الاتفاق على اعادة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان على اساس :

1ـ حق العمل والاقامة والتنقل للفلسطينيين المقيمين حالياً في لبنان.

2ـ انشاء لجان محلية من الفلسطينيين في المخيمات لرعاية مصالح الفلسطينيين المقيمين فيها وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية وضمن نطاق السيادة اللبنانية.

3ـ وجود نقاط للكفاح الفلسطيني داخل المخيمات تتعاون مع اللجان المحلية لتأمين حسن العلاقة مع السلطة وتتولى هذه النقاط موضوع تنظيم وجود الاسلحة وتحديدها في المخيمات، وذلك ضمن نطاق الامن اللبناني ومصلحة الثورة الفلسطينية.

4ـ السماح للفلسطينيين المقيمين في لبنان بالمشاركة في الثورة الفلسطينية من خلال الكفاح المسلح ضمن مبادىء سيادة لبنان وسلامته.

العمل الفدائي

تم الاتفاق على تسهيل العمل الفدائي وذلك عن طريق :

1ـ تسهيل المرور للفدائيين وتحديد نقاط مرور واستطلاع في مناطق الحدود.

2ـ تأمين الطريق الى منطقة العرقوب.

3ـ تقوم قيادة الكفاح المسلح بضبط تصرفات كافة افراد منظماتها وعدم تدخلهم في الشؤون اللبنانية.

4ـ ايجاد انضباط مشترك بين الكفاح المسلح والجيش اللبناني.

5ـ ايقاف الحملات الاعلامية من الجانبين.

6ـ القيام باحصاء عدد عناصر الكفاح المسلح الموجودة في لبنان بواسطة قيادتها.

7ـ تعيين ممثلين عن الكفاح المسلح في الاركان اللبنانية يشتركون بحل جميع الامور الطارئة.

8ـ دراسة توزيع اماكن التمركز المناسبة في مناطق الحدود والتي يتم الاتفاق عليها مع الاركان اللبنانية.

9ـ تنظيم الدخول والخروج والتجول لعناصر الكفاح المسلح.

10ـ الغاء قاعدة جيرون.

11ـ يسهل الجيش اللبناني اعمال مراكز الطبابة والاخلاء والتموين للعمل الفدائي

12ـ الافراج عن المعتقلين والاسلحة المصادرة.

13ـ ومن المسلم به ان السلطات اللبنانية من مدنية وعسكرية تستمر في ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها كاملة في جميع المناطق اللبنانية وفي جميع الظروف.

14ـ يؤكد الوفدان ان الكفاح المسلح الفلسطيني عمل يعود لمصلحة لبنان كما هو لمصلحة الثورة الفلسطينية والعرب جميعهم.

15ـ يبقى هذا الاتفاق سرياً للغاية ولا يجوز الاطلاع عليه الا من قبل القيادات فقط.

رئيس الوفد اللبناني
اميل البستاني

رئيس الوفد الفلسطيني
ياسر عرفات

رئيس الوفد اللبناني

رئيس الوفد الفلسطيني

3 نوفمبر (تشرين الثاني) 1969

سري للغاية

ملحق رقم 2

قرارات مجلس جامعة الدول العربية
في دور اجتماعه غير العادي
الخاص بتدهور الاوضاع في لبنان 1976

أولاً : تدهور الاوضاع في لبنان والاحداث الدامية على اراضيه

نظر مجلس الجامعة في انعقاده غير العادي يومي 8-1976/6/9. موضوع تدهور الاوضاع في لبنان والاحداث الدامية على اراضيه.

وانطلاقاً من المسؤولية القومية، يقرر المجلس ما يأتي:

اولاً – شكر السيد الامين العام للجامعة على مبادرته الى الدعوة لهذا الاجتماع غير العادي لبحث هذه القضية المصيرية.

ثانياً- يطلب المجلس من جميع الاطراف وقف القتال فوراً وتثبيت هذا الموقف.

ثالثاً – تأليف قوات امن عربية رمزية، تحت اشراف الامين العام لجامعة الدول العربية، للحفاظ على الامن والاستقرار في لبنان. ويتم تحريك هذه القوات فوراً لمباشرة عملها، وتحل محل القوات السورية. وتنتهي مهمة قوات الامن العربية بناء على طلب فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية المنتخب.

رابعاً – ان توفد في الحال لجنة ممثلة لمجلس الجامعة الى دمشق. وتؤلف من السادة وزير خارجية دولة البحرين رئيس مجلس الجامعة والامين العام ورئيسي وفدي الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية الليبية. وتتعاون هذه اللجنة مع الاطراف المعنية في متابعة الموقف، والعمل على ضمان الامن والاستقرارفي لبنان.

خامساً – يدعو المجلس جميع الاطراف اللبنانية الى اجراء المصالحة الوطنية الشاملة، باشراف فخامة الرئيس اللبناني المنتخب، حفاظاً على وحدة الشعب اللبناني الشقيق ووحدة ترابه الوطني وعلى سيادته وامنه واستقراره.

سادساً – التأكيد على الالتزام العربي بدعم الثورة الفلسطينية وحمياتها من جميع الاخطار. وتوفير جميع اسباب القوة والفاعلية لها.

سابعاً – ان يظل المجلس في حالة انعقاد لمتابعة الموقف.

(ق 3456 – 1976/6/9)

ثانياً : تقرير اللجنة الممثلة لمجلس الجامعة عن زيارتها دمشق :

استمع مجلس الجامعة الى تقرير اللجنة، التي شكلها بقراره رقم 3456 بتاريخ 9 يونيو(حزيران) 1976. وقرر ما يأتي:

1. ان يكون عمل قوات الامن العربية الرمزية، المنصوص عليها في البند ثالثاً من قرار المجلس المشار اليه من قبل، في اطار السيادة اللبنانية، وان يحدد الامين العام حجم هذه القوات وفق الحاجة وبالاتفاق مع الدول المشاركة ومنظمة التحرير الفلسطينية.

2. التنويه بالتزام منظمة التحرير الفلسطينية بالاتفاقات وملحقاتها المعقودة بين المنظمة والجمهورية اللبنانية.

(ق 3457 – 1976/6/10).

ملاحظة :

أخذ النص من كتاب لبنان القضية في المحافل العربية والدولية 1984 – منير ابو فاضل ص 207-208.

ملحق رقم 3

بـيـان
مؤتمر القمة العربي السداسي في الرياض

بناء على مبادرة من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، اجتمع في الرياض في الفترة من 23 الى 25 شوال 1396 هـ الموافقة للفترة من 16 الى 18 اكتوبر 1976 م كل من الرئيس محمد انور السادات رئيس جمهورية مصر العربية، والرئيس حافظ الاسد رئيس الجمهورية العربية السورية، والرئيس الياس سركيس رئيس الجمهورية اللبنانية والسيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وصاحب السمو الشيخ صباح السالم الصباح امير دولة الكويت، وصاحب الجلالة الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية في مؤتمر سداسي لبحث الازمة في لبنان ودراسة وسائل حلها والاتفاق على الخطوات اللازمة لوقف نزيف الدم في لبنان واللجوء الى الحوار بدلاً من القتال والحفاظ على امن لبنان وسلامته واستقلاله وسيادته، وحماية المقاومة الفلسطينية ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية.

وانطلاقاً من موقع الالتزام بالمسؤولية القومية والتاريخية بوجوب تعزيز الدور العربي الجماعي بما يكفل حسم الموقف في لبنان والحيلولة دون تفجره في المستقبل.

وانطلاقاً من الحرص على تجاوز سلبيات الماضي ورواسبه، وضرورة التحرك الى المستقبل بروح المصالحة والسلام والبناء والتعمير، وتوفير الضمانات اللازمة لاستقرار الحياة الطبيعية في لبنان والحفاظ على مؤسساته السياسية والاقتصادية وغيرها وصيانة السيادة اللبنانية واستمرار الصمود الفلسطيني.

درس المؤتمر الوضع في لبنان والخطوات والاجراءات اللازمة لاعادة الحياة الطبيعية اليه في اطار الحفاظ على سيادته واستقلاله وتضامن الشعبين اللبناني والفلسطيني، والضمان العربي الجماعي لكل ذلك، وقرر اعلان وقف اطلاق النار وانهاء القتال بصورة نهائية والالتزام به التزاماً كاملاً من كافة الاطراف.

كما قرر تعزيز قوات الامن العربية الحالية لتصبح قوة ردع تعمل داخل لبنان تحت امرة رئيس الجمهورية اللبنانية شخصياً.

وقد اجمع المؤتمر على رفض تقسيم لبنان تحت اي صورة وباي شكل، قانونياً أو واقعياً

صراحة او ضمنا، وعلى تأكيد الالتزام بالحفاظ على وحدة لبنان الوطنية وسلامته الاقليمية وعدم المساس بوحدة اراضيه او التدخل في شؤونه الداخلية باي صورة.

وتمنى المؤتمر على كافة الاطراف اللبنانية وملحقاتها، التي اعلن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية التزامه الكامل بها وفي هذا الصدد قرر تأليف لجنة تضم ممثلين عن المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية ودولة الكويت تقوم بالتنسيق مع رئيس الجمهورية اللبنانية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية القاهرة وتكون مدتها تسعين يوماً من تاريخ اعلان وقف اطلاق النار.

وقد اكد المؤتمر التزامه بمقررات مؤتمر القمة العربية السابع في الرباط باعتماد منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً لشعب فلسطين، وتعهد جميع الدول العربية الاعضاء في جامعة الدول العربية بدعم منظمة التحرير الفلسطينية وعدم التدخل في شؤونها، واكدت المنظمة سياستها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لاي بلد عربي.

وفي هذا الصدد اكد المؤتمر ضمان الدول المشتركة فيه لسلامة لبنان ووحدته وسيادته واستقلاله.

وكذلك بحث المؤتمر موضوع اعادة تعمير لبنان والاحتياجات المادية المطلوبة لازالة آثار النزاع المسلح والاضرار التي حلت بالشعبين اللبناني والفلسطيني.

وسوف تعرض قرارات هذا المؤتمر على مؤتمر القمة العربي الموسع.

قرارات مؤتمر القمة السداسي في الرياض

ان مؤتمر القمة العربي المحدود المنعقد في الرياض في المدة من 23 الى 25 شوال 1396 هـ الموافق 16 الى 18 اكتوبر 1976 م. بناء على مبادرة من جلالة الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية وصاحب السمو الشيخ صباح السالم الصباح امير دولة الكويت.

بعد استعراض قرارات مجلس جامعة الدول العربية في ادوار انعقاده غير العادية في 8-10 يونيو(حزيران) 1976 و23 يونيو (حزيران) 1976 وأول يوليو(تموز) 1976 م، وفي دور انعقاده في 4 سبتمبر(ايلول) 1976 م.

وانطلاقاً من الالتزام القومي بالحفاظ على وحدة لبنان وامنه وسيادته، وكذلك بالحفاظ على المقاومة الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني طبقاً لقرارات الرباط وتصعيد قدرتها على الصمود في وجه كافة المحاولات التي تستهدف كيان الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره واستعادة ترابه الوطني.

وايماناً بوحدة الهدف والمصير بين الشعبين اللبناني والفلسطيني الشقيقين واستحالة قيام اي تناقض في المصلحة بينهما. ومن موقع الاصرار على تجاوز الماضي بسلبياته ورواسبه، والاتجاه الى المستقبل بروح المصالحة والحوار والتعاون، ووجوب الاسراع بتوفير الظروف والضمانات اللازمة لاستقرار الحياة الطبيعية في لبنان وترسيخ مؤسساته السياسية والاقتصادية وغيرها، وتمكين منظمة التحرير الفلسطينية من تحقيق اهدافها القومية.

وانطلاقاً من الروح الايجابية البناءة التي ابداها القادة المجتمعون في هذا المؤتمر بما يكشف عن رغبة صادقة لديهم جميعاً في انهاء الازمة في لبنان انهاءاً حاسماً لا رجعة فيه وتطويق اي خلاف يمكن ان يقع في المستقبل.

يقرر المؤتمر ما يلـي :

1 - وقف اطلاق النار وانهاء الاقتتال في كافة الاراضي اللبنانية من قبل جميع الاطراف بصورة نهائية اعتباراً من الساعة السادسة صباحاً يوم 76/10/21 م والتزام الاطراف بذلك التزاماً تاماً.

2 - تعزيز قوات الامن العربية الحالية لتصبح قوة ردع تعمل داخل لبنان، بامرة رئيس الجمهورية اللبنانية شخصياً، على ان تكون في حدود الثلاثين الف جندي، ويكون من مهامها الاساسية :

أ - فرض الالتزام بوقف اطلاق النار وانهاء الاقتتال والفصل بين القوات المتحاربة وردع اي مخالف.

ب - تطبيق اتفاقية القاهرة وملحقاتها

ج - حفظ الامن الداخلي

د - الاشراف على سحب المسلحين الى الاماكن التي كانوا فيها قبل تاريخ 1975/4/13 م، وازالة المظاهر المسلحة وفقاً للجدول المبين في الملحق المرفق.

هـ - الاشراف على جمع الاسلحة الثقيلة من مدفعية وهواوين وقواعد صواريخ وآليات مدرعة الخ... تحت مسؤولية الاطراف المعنية.

و- مساعدة السلطة اللبنانية، عند الاقتضاء، على استلام المرافق والمؤسسات العامة تمهيداً لاعادة تسييرها وحماية المنشآت العامة العسكرية والمدنية.

3 - اعادة الحياة الطبيعية في لبنان الى الحالة التي كانت عليها البلاد قبل بدء الاحداث (اي قبل تاريخ 1975/4/13م) كمرحلة اولى، طبقاً للجدول الزمني المبين في الجدول المرفق.

4 - تنفيذ اتفاقية القاهرة وملاحقها والالتزام بمضمونها، نصاً وروحاً، وذلك بضمانة من الدول العربية المجتمعة. وتؤلف لجنة تضم ممثلين عن المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والجمهورية السورية ودولة الكويت تقوم بالتنسيق مع رئيس الجمهورية اللبنانية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية القاهرة وملاحقها، وتكون مدتها تسعين يوماً من تاريخ اعلان وقف اطلاق النار.

5 – تؤكد منظمة التحرير الفلسطينية احترامها لسيادة لبنان وسلامته وعدم تدخلها في شؤونه الداخلية، انطلاقاً من التزامها الكامل باهداف القضية الفلسطينية القومية. وتضمن السلطة الشرعية اللبنانية، بالتالي، لمنظمة التحرير الفلسطينية سلامة وجودها وعملها على الاراضي اللبنانية، ضمن اطار اتفاقية القاهرة وملاحقها.

6 – تتعهد الدول العربية المجتمعة باحترام سيادة لبنان وسلامته ووحدة شعبه وارضه.

7 – تؤكد الدول العربية المجتمعة، التزامها بمقررات القمة في الجزائر والرباط وبمساندة المقاومة الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، ودعمها واحترام حق الشعب الفلسطيني في الكفاح بكافة الوسائل لاسترداد حقوقه الوطنية.

8 - الشؤون الاعلاميـة :

أ - وقف الحملات الاعلامية والتعبئة النفسية السلبية من قبل كافة الاطراف.

ب - توجيه الاعلام بما يكرس وقف الاقتتال وتحقيق السلام وتنمية روح التعاون والاخاء بين الجميع.

جـ - العمل على توحيد الاعلام الرسمي.

9 – اعتبار الجدول الملحق المتعلق بتنفيذ هذه القرارات جزءاً لا يتجزأ منها.

بيان
القمة العربية الثامنة

ان ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية، المجتمعين بالقاهرة لبحث الأزمة في لبنان ودراسة وسائل حلها، من أجل الحفاظ على امن لبنان وسيادته ووحدته، وحماية المقاومة الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، ودعم التضامن العربي.

وانطلاقاً من الالتزام بالمسؤولية القومية والتاريخية بوجوب تعزيز الدور العربي الجماعي بما يكفل حسم الموقف في لبنان، والحيلولة دون تفجره في المستقبل، وتوفير الضمانات اللازمة لاستقرار الحياة، والحفاظ على مؤسساته السياسية والاقتصادية وغيرها. وصيانة السيادة اللبنانية، واستمرار الصمود الفلسطيني.

وايماناً بأن تحرير الأرض العربية التي تحتلها اسرائيل، واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حق العودة واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، يستلزمان دعم التضامن العربي وحشد الجهود والامكانات العربية في خدمة القضية المصيرية.

وشعوراً بضرورة مساعدة لبنان على تجاوز ازمته، واعادة بناء اقتصاده ومؤسساته ومرافقه، لتأمين عودته الى حياته الطبيعية وممارسة دوره الفعال في المجال الاقتصادي العربي.

درس المؤتمر الوضع الراهن في لبنان في اطار الحفاظ على سيادته واستقلاله، وتضامن الشعبين اللبناني والفلسطيني.

ورحب بنتائج اعمال مؤتمر القمة العربية السداسي بالرياض، واعرب عن تقديره للانجاز الذي تحقق بها في سبيل تسوية الازمة اللبنانية، والحفاظ على المقاومة الفلسطينية، والعمل لدعم التضامن العربي. وقرر المؤتمر المصادقة على قرارات مؤتمر القمة السداسي الصادرة في يوم 1976/10/18 .

وقد أكد الملوك والرؤساء العرب التزامهم بالعمل على توفير الضمانات اللازمة لتثبيت وقف اطلاق النار المعلن في الساعة السادسة من صباح يوم 1976/10/21، لانهاء الاقتتال بجميع صوره في لبنان، واستعادة الحياة الطبيعية فيه، كما اكدوا على تعزيز قوات الامن العربية ودعمها لتصبح قوة ردع تعمل داخل لبنان تحت امرة رئيس الجمهورية اللبنانية شخصياً.

كما اجمعوا على رفض تقسيم لبنان تحت اي صورة وبأي شكل، قانونياً أو واقعياً صراحة

اوضمناً، وعلى تأكيد الالتزام بالحفاظ على وحدة لبنان الوطنية وسلامته الاقليمية وعدم المساس بوحدة اراضيه او التدخل في شؤونه الداخلية بأي صورة.

ودرسوا بمزيد الاهتمام الوضع في الجنوب اللبناني واعربوا عن القلق البالغ ازاء الاعتداءات الاسرائيلية المتصاعدة على الأراضي اللبنانية وبخاصة على الجنوب، واصرار اسرائيل على ممارسة سياستها العدوانية التوسعية في الأراضي العربية.

واكدوا على تنفيذ اتفاقية القاهرة وملحقاتها، التي اعلن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية التزامه الكامل بها، ووافقوا على تأليف لجنة تضم ممثلين عن المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية ودولة الكويت تقوم بالتنسيق مع رئيس الجمهورية اللبنانية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية القاهرة وتكون مدتها تسعين يوماً من تاريخ اعلان وقف اطلاق النار.

قرارات القمة العربية الثامنة

القاهرة 25-26 تشرين الاول 1976

ان ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية في اجتماعهم بالقاهرة بمقر جامعة الدول العربية يومي 2و3 من ذي العقدة لعام 1396 هـ الموافقين 25و26 من اكتوبر (تشرين الاول) لعام 1976 م.

وبعد ان تدارسوا الوضع الراهن في لبنان ونتائج اعمال مؤتمر القمة العربي السداسي بالرياض الصادرة في 1976/10/18. واهمية دعم التضامن العربي،

يقررون ما يأتي:

اولاً: الوضع الراهن في لبنان

1 - المصادقة على البيان والقرارات وملحقها الصادرة عن مؤتمر القمة العربي السداسي بالرياض في يوم 1976/10/18، والمرفقة بهذا.

"لم يوافق وفد الجمهورية العراقية على هذه الفقرة".

2 - ان تساهم الدول العربية، كل حسب امكاناتها، في اعادة تعمير لبنان وتقديم الاحتياجات المادية المطلوبة لازالة آثار النزاع المسلح والاضرار التي حلت بالشعبين اللبناني والفلسطيني، وان تبادر الدول العربية بتقديم العون العاجل للحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ثانياً: دعم التضامن العربي

تأكيد التزام الملوك والرؤساء العرب باحكام قرارات مؤتمرات القمة ومجلس الجامعة في هذا الشأن، وخاصة ميثاق التضامن العربي الصادر في قمة الدار البيضاء في 1965/9/15. والعمل لوضعها جميعاً موضع التنفيذ التام الفوري.

ملاحظة: أخذ النص من كتاب لبنان القضية في المحافل العربية والدولية 1984 – منير ابو فاضل – ص121-122 133-134-135-136-137-124-125).

ملحق رقم 4

المبادىء المعتبرة منطلقاً واساساً صالحاً وقاسماً مشتركاً بين اللبنانيين لتحقيق الوفاق الوطني

من محضر جلسة مجلس الوزراء

المنعقدة في بعبدا يوم الاربعاء الواقع فيه 1980/3/5

قرار المجلس:

بحث مجلس الوزراء نتائج الاستشارات التي اجراها فخامة رئيس الجمهورية بحضور دولة رئيس مجلس الوزراء مع الكتل النيابية والفعاليات السياسية، التي يمكن اعتبارها منطلقاً واساساً صالحاً وقاسماً مشتركاً بين اللبنانيين لتحقيق الوفاق الوطني.

وقد تبنى مجلس الوزراء مبادىء الوفاق هذه وفقاً لما يلي:

1 - التأكيد على وحدة لبنان ارضاً وشعباً ومؤسسات وعلى استقلاله وسيادته وهذا يوجب تعزيز سلطة الدولة والغاء كل ما يتعارض معها وكل ما يتنافى مع الشرعية او النظام او القانون ويفرض بسط سيادة الدولة على كل الاراضي اللبنانية وعلى جميع المقيمين عليها وتوفير الامن ويستلزم الاسراع في وضع خطة امنية شاملة تتناول كل المناطق اللبنانية بالتنسيق بين قوى الامن الداخلي والجيش اللبناني وقوات الردع العربية.

2 - التمسك بالنظام الديمقراطي البرلماني الحر مع الاخذ بواجب تعزيزه وتطويره ليبقى متجاوباً مع تطلعات الشعب في الاستقرار والطمأنينة والتقدم والعدالة ومع متطلبات العصر والمحافظة على طابع لبنان القائم على احترام الحريات الاساسية في اطار النظام والقانون وعلى الانفتاح الثقافي والحضاري على العالم.

3 - التمسك بالنظام الاقتصادي الحر مع التأكيد على دور الدولة في التنظيم والمراقبة وعلى ضرورة اعتماد التخطيط الانمائي الشامل لاعمار لبنان وتطوير قدراته الانتاجية وتمتين بنيته الاقتصادية والاجتماعية.

4 - التأكيد على ضرورة الاخذ بمقومات الاستقرار الاجتماعي بما في ذلك الحرص على معالجة القضايا الاجتماعية الناتجة عن الاحداث والالتزام بمبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية الشاملة ومبدأ المساواة وتكافؤ الفرص والعمل على خلق الاجواء المؤاتية لمعالجة موضوع الطائفية في المستقبل.

5 - لبنان بلد عربي وعضو فعال في الاسرة العربية ويلتزم بالعمل وفقاً لميثاق جامعة

الدول العربية على تعزيز دورها في المحافظة على التضامن العربي وفي تنسيق الطاقات العربية ضد العدو الصهيوني في الصراع العربي الاسرائيلي وفي تأمين رص الصف في النضال من اجل قضايا العرب القومية.

6 - الاستمرار في ارساء علاقات لبنان مع الدول العربية الشقيقة على اساس الاخوة والتعاون والاحترام المتبادل لاستقلال كل دولة وسيادتها وانظمتها وقوانينها والحرص على عدم تدخل اي دولة في الشؤون الداخلية للدول الاخرى.

7 - دعم القضية الفلسطينية وتأكيد رفض الدولة لمشاريع التوطين ولمقررات كامب ديفيد باعتبار انها لا تشكل اطاراً صالحاً لاحلال سلام عادل ودائم في المنطقة ولا تؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في اقامة دولته على ترابه الوطني في فلسطين وتؤدي بالتالي الى توطين الفلسطينيين في البلدان المستضيفة لهم.

8 - الاصرار على تأمين تنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي المتعلقة بجنوب لبنان تنفيذاً كاملاً وصحيحاً بكل الوسائل الممكنة بهدف انهاء الاحتلال الاسرائيلي للشريط الحدودي وبسط سيادة الدولة على كامل ارض الجنوب دونما استثناء وحتى الحدود المعترف بها دولياً والتمسك باتفاقية الهدنة والعمل على تطبيق احكامها ودعم صمود الجنوب بكل الوسائل والامكانات.

9 - رفض كل اشكال التعامل والتعاون مع العدو الاسرائيلي.

10 - العلاقات بين لبنان وسوريا هي علاقات خاصة قائمة على اساس الاحترام المتبادل لسيادة واستقلال ونظام كل من البلدين انطلاقاً من الروابط التاريخية والمصالح المشتركة والنضال المشترك واواصر القربى بين الشعبين الشقيقين.

ان هذه العلاقات تفرض قيام تعاون وثيق وتنسيق متكامل بين البلدين وبالتالي تنظيم العمل المشترك بينهما.

11 - ضرورة تنفيذ الاتفاقات المعقودة مع منظمة التحرير الفلسطينية تنفيذاً سليماً كلياً في اطار سيادة لبنان وسلامته مع مراعاة مقررات مجلس الامن الدولي فيما يتعلق بجنوب لبنان.

- ويؤكد لبنان تعاونه مع المنظمة في سبيل استعادة الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية المشروعة ولا سيما حقه في اقامة دولته على ارضه.

12 - ينفتح لبنان على اعضاء المجموعة الدولية ويتعامل معهم على اساس مصادقة من يصادقه ويتعاون معهم ضمن اطار منظمة الامم المتحدة مع حرصه على الابتعاد عن سياسة المحاور.

13 - تنمية الصلات مع اللبنانيين المغتربين وتوثيق الاتصال بهم وتعزيز دور الجامعة

اللبنانية الثقافية في العالم في خدمة لبنان وقضاياه.

14 - اعتبار جميع هذه المبادىء متماسكة متكاملة لا يجوز تجزئتها.

ملاحظة : أخذ النص من كتاب لبنان القضية في المحافل العربية والدولية 1984 – منير ابو فاضل – ص (454 - 455 - 456).

ملحق رقم 5

المفاوضات اللبنانية الاسرائيلية

كلمة السفير انطوان فتال رئيس وفد لبنان

في جلسة افتتاح المفاوضات في خلدة في 1982/12/28

" **ايها السادة ،**

الوفد اللبناني يتمنى ان يضع هذا الاجتماع في ظل شعار الامل وان يباشر المفاوضات بايجابية.

نود بادىء ذي بدء، ان نرحب بالوفدين الاسرائيلي والاميركي، وأن نخص ممثلي الولايات المتحدة بتقديرنا للجهود التي يبذلونها استمراراً لما قاموا به منذ حزيران السابق، لقد قدموا مساهمة فعالة في جعل هذا الاجتماع ممكناً كما وافقوا على المساهمة مساهمة كلية في هذه المحادثات.

" **ايها السادة ،**

اسمحوا لنا في هذه الملاحظات الاولية، أن نقول بعض الكلمات حول موقفنا الحالي.

لقد انتهج لبنان منذ أن حقق استقلاله سياسة خارجية مركزة على الاحترام الدقيق للالتزامات الدولية، ولأن وطننا محب للسلام بطبيعته وتقاليده، فقد عرف برفضه الحرب وسيلة لحسم النزاعات، وقد رفض لبنان باستمرار اتخاذ المواقف التي كان يمكن ان تستدرجه الى نزاعات مسلحة او تهدد سلامة حدوده، وكان لبنان ينظر دائماً الى السلام والامن الدوليين كضمان لاستقلاله وحصانة ارضه. من هنا تعلق لبنان بميثاق الأمم المتحدة الذي يلزمنا السعي دائماً للوصول الى تنفيذ قرارات مجلس الامن المتعلقة بقضايانا.

وانطلاقاً من هذه الروحية، وقع لبنان من غير تحفظ اتفاق الهدنة مع اسرائيل في 23 آذار 1949. ونود أن نذكر هنا ان المادة الثامنة من هذا الاتفاق تنص على انه يظل قائماً حتى الوصول الى حل سلمي بين الاطراف. والمادة الثامنة تدل كذلك على ان لهذا الاتفاق طابعاً دائماً ونهائياً مما يميزه عن اتفاقات الهدنة التقليدية.

والواقع ان اتفاق الهدنة اللبنانية- الاسرائيلية لا يمكن أياً من الفريقين الغاءه.

اي انه ليس في مقدور لبنان ولا اسرائيل الانفراد في تقرير تجاهل الالتزامات المترتبة من جراء هذا الاتفاق.

ويود وفدنا أن يؤكد ان اتفاق رأس الناقورة لا يزال الاداة القانونية التي تسوس العلاقات اللبنانية- الاسرائيلية.

ولا يفوتنا انه تبعاً لحرب 1967 اتهمت الحكومة الاسرائيلية لبنان بانه اعلن الحرب وفق الأصول الكلاسيكية مما كان يلغي آنذاك اتفاق الهدنة. انما نؤكد اننا قد رفضنا هذه النظرية. ان لبنان لم يعلن الحرب على اسرائيل عام 1967 ولا خاضها ولا قام باية اعمال عسكرية. والمجتمع الدولي كما تشهد الوقائع والمحفوظات الدولية يؤكد هذا الواقع بلا تحفظ.

ونرى لزاماً علينا ان نذكر هنا جميع المعنيين بان الوجود الفلسطيني على ارضنا الذي كان مصدر اضطرابات خطيرة لم يكن لبنان مسؤولاً عنه، ولا يمكن بالتالي أن يحاسب لبنان عليه. الا انه اذا كان لا يجوز الغاء اتفاق 1949 في مقوماته الرئيسية، فانه من الممكن ولا ريب تعديله او تفسيره او اكماله باتفاق الطرفين على نحو يقودنا جميعاً نحو تحقيق السلام الدائم والذي حدد الاتفاق انه هدفه.

ولا حاجة بنا الى ان نؤكد ان السلام كان ولا يزال مطمع شعوب المنطقة الدائم على رغم ان تطور الاحداث لم يسمح بعد بتحقيق ذلك.

" **ايها السادة ،**

ان لبنان يتطلع الى السلام، غير ان احترام لبنان للوشائج التي تشده الى اعضاء المجتمع الدولي المعنيين بحل قضية الشرق الاوسط يجعله يمتنع عن القيام وحده باي عمل من شأنه ان يعيق تقدم مسيرة السلام والامن في المنطقة. فضلاً عن ان لبنان لن يعرض طاقته على تحقيق الرسالة التاريخية التي اختار لنفسه في العالم العربي. ويعتقد وفدنا انطلاقاً من ذلك، انه من مصلحة جميع المعنيين ان يصان دور لبنان الفذ في الوساطة الدولية.

ان لبنان يأخذ علماً بالتصريحات التي قدمها المسؤولون الاسرائيليون خصوصاً في اطار مجلس الامن والتي تؤكد عدم وجود اية مطامع في ارض لبنان، كما تؤكد احترام حدود لبنان المعترف بها دولياً. من هنا ان الخطوة الاولى الواجب القيام بها هي اعادة بسط السيادة اللبنانية كاملة غير منقوصة على كل الاراضي اللبنانية. وغني عن القول ان استعادة لبنان سلطته وممارسته من دون سواه هذه السلطة، ممارسة كلية، يمكن الدولة من الحفاظ على الامن وبسط النظام داخل لبنان وعلى حدوده. لذا يطلب لبنان جلاء جميع الجيوش والقوات غير اللبنانية الموجودة على اراضيه من دون ارادته، وذلك وفق خطة شاملة ومبرمجة دقيقة وسريعة.

وان ما نود البحث فيه في هذه المحادثات هو الوسائل الاجرائية لتنفيذ هذه المتطلبات الاساسية، آخذين في الاعتبار الاهتمامات الأمنية لكل منا.

ملاحظة : أخذ النص من الكتاب الابيض الصادر عن وزارتي الخارجية والاعلام في أيار 1983 تحت عنوان وثائق اتفاق جلاء القوات الاسرائيلية – ص 115-116-117.

ملحق رقم 6

المفاوضات اللبنانية الاسرائيلية

كلمة السفير ديفيد كمحي رئيس وفد اسرائيل

في جلسة افتتاح المفاوضات في خلدة 1982/12/28

سعادة رئيس الوفد اللبناني، سعادة رئيس الوفد الاميركي، اصحاب السعادة اعضاء الوفود اللبنانية والاميركية والاسرائيلية.

أود أن أشكر رئيس وفد لبنان لترحيبه بنا هنا في لبنان، وانا اشاركه في تمنياته ان تجري محادثات بناءة في هذه المفاوضات. ففي هذا اليوم الذي تبدأ فيه المفاوضات الرسمية بين بلدينا، تتوجه قلوبنا نحو المستقبل، مستقبل يتحقق فيه توقنا الى السلام. وانني على يقين اننا كلنا لبنانيين واسرائيليين وحتما اميركيين نرغب في ان نرى شعبينا يعيشان في سلام. واننا نحن في اسرائيل نرغب في ان نرى لبنان يتمتع باستقلال كامل وبسيادته كما يتمتع بوحدة اراضيه.

الا انني اود ان اختلف مع سعادة رئيس الوفد اللبناني البروفسور انطوان فتال حول قضية اتفاق الهدنة الذي اشار اليه في كلمته الافتتاحية، اذ يجب ان نتذكر انه عشية حرب الايام الستة في 1967 اعلن زعماء لبنان في ذلك الحين تضامنهم مع الجيوش العربية، ورفضوا مقابلة ممثلين عنا قائلين بأن حالة حرب قائمة بيننا. وهناك امر اشد خطورة من وجهة نظرنا، وهو انهم وقعوا بعد حرب 1967 اتفاق القاهرة واتفاقات اخرى تسمح "للمخربين" بانشاء ما نسميه دولة ضمن الدولة والقيام بعمليات في حرية من داخل الأرض اللبنانية ضد اسرائيل مما يشكل خرقاً تاماً لاتفاق الهدنة. لذلك نعتقد ان هذه الاعمال انهت عملياً وواقعياً اتفاق الهدنة.

ولكن ما هو اهم من ذلك ان العلاقات الجديدة التي نرغب في ان نراها تنشأ عن المفاوضات التي تبدأ اليوم ستتخطى من جميع النواحي اتفاقات الهدنة، تلك التي اصبحت في رأينا لاغية المفعول كلياً عبر الاتفاق الذي نأمل في ان نوقعه هنا والذي سيشكل خطوة واحدة قبل بلوغ معاهدة السلم النهائية الرسمية التي نتطلع اليها.

اننا حتماً لا نضمر اي شعور عداء للبنان، وان الهدف من هذه المفاوضات ليس انهاء اي نزاع بين لبنان واسرائيل لأنه لا يوجد مثل هذا النزاع بيننا. وان عملياتنا العسكرية خلال هذه السنة الماضية لم تكن في اي وقت موجهة ضد لبنان ومواطنيه، بل كانت موجهة ضد

"المخربين" الذين حولوا لبنان قاعدة للعدوان ضدنا على رغم ارادة اللبنانيين.

اننا لم نهاجم لبنان او شعبه، وانما اضطررنا الى ازالة الخطر الذي شكله علينا وجود "المخربين" على ارضه. هذا الوجود حوّل استقلال لبنان وسيادته الى مهزلة. ان الهيكلية السياسية والبنية العسكرية التي اقامها "الارهابيون" شكلت خطراً على كل من لبنان واسرائيل مما اقتضى ازالته لمصلحة شعبينا.

أما الان وقد تحقق ذلك، فاننا نعتقد انه لا يوجد من يمنعنا من العيش في حسن جوار وسلام كدولتين سيدتين مستقلتين تعيشان جنباً الى جنب في صداقة وأمن، لأن ما نصبو اليه هو الصداقة والامن. هذه هي الاهداف التي نضعها امام اعيننا في هذه المفاوضات ونرجو أن تتوج بالنجاح لمصلحتنا جميعاً.

وأخيراً ملاحظة شخصية، ذلك انني كشخص تتبع عن كثب تطور الاحداث المأساوية في السنوات الاخيرة في لبنان، اشعر شخصياً بالتأثر لوجودي في لبنان اليوم وعلى رأس الوفد الاسرائيلي في هذه المناسبة المهمة. في التوراة التي هي لنا مصدر دائم للوحي مئات الاشارات الى لبنان. لبنان بلد الجمال والشهامة، بلد الطيوب الذكية والمناظر الخلابة. هذا هو لبنان الذي نود أن نراه مرة ثانية جاراً لنا.

وشكراً

ملاحظة : أخذ النص من الكتاب الابيض الصادر عن وزارتي الخارجية والاعلام في أيار 1983 تحت عنوان وثائق اتفاق جلاء القوات الاسرائيلية – ص117 - 118 .

ملحق رقم 7

المفاوضات اللبنانية الاسرائيلية

كلمة السفير موريس درايبر رئيس وفد الولايات المتحدة
في جلسة افتتاح المفاوضات في خلدة في 1982/12/28

يسرني أن اكون هنا اليوم ممثلاً للولايات المتحدة في افتتاح هذه المفاوضات المهمة. ان الولايات المتحدة كصديقة حميمة لكل من اسرائيل ولبنان ستبذل كل ما في وسعها لمساعدة الجهود كي تؤدي الى اتفاق. لقد أوضحت الولايات المتحدة في مناسبات عدة تعاطفها ودعمها للكثير من الاهداف الرئيسية للفريقين المجتمعين حول هذه الطاولة. وتؤمن الولايات المتحدة ايماناً شديداً بوجوب تحقيق مصالح اسرائيل المشروعة بالامن الى اقصى حد ممكن. في الوقت ذاته تدعم الولايات المتحدة استقلال لبنان ووحدته القومية ووحدة اراضيه واستعادة سيادته الكاملة على كل ارضه.

هناك اساس جيد لكي نثق بأن المفاوضات ستكون مثمرة. فمن جهتها اكدت اسرائيل انها لا تريد اي شبر من الارض اللبنانية، وانها تريد ان تسحب قواتها العسكرية. ولبنان اكد من جانبه انه لا يريد ان تصبح ارضه من جديد قاعدة لاعمال عدوانية موجهة ضد اسرائيل.

كذلك تتفق اسرائيل ولبنان والولايات المتحدة على الحاجة الى سحب جميع القوات العسكرية الخارجية في اسرع وقت ممكن من لبنان. وان مباشرة هذه المفاوضات تشكل خطوة اساسية لا بد منها من اجل تحقيق هذا الهدف المشترك.

ان السلام والامن على كل حال يشكلان قضايا اساسية دائماً بالنسبة الى دولتين قدرهما في التاريخ والجغرافيا ان يعيشا معاً. فهل يقدر لنا ان نشاهد تكراراً العنف وعدم الاستقرار ومعاناة الماضي، أم اننا سنرى خيالاً ورؤيا من جانب الممثلين حول هذه الطاولة ؟ امامنا فرصة تاريخية لاعداد الساحة لمستقبل مليء بالأمل.

وانني واثق بأننا نتفق جميعاً على وجوب العمل بسرعة وبتعاون وبروح من حسن النية التي أثق بانها متوافرة، من اجل تحقيق نهاية مبكرة وناجحة للمفاوضات، وبمثل هذه النتيجة، اضافة الى ترتيبات لانسحاب القوات العسكرية الاجنبية من لبنان، تضمن اسرائيل ان مصالحها الامنية الأساسية قد تحققت، كما ان لبنان يصبح قادراً على ان ينطلق بثقة في مسيرة اعادة التعمير الوطني الطويلة.

وانني أصلي كي يبارك الله جهودنا ".

ملاحظة : أخذ النص من الكتاب الابيض الصادر عن وزارتي الخارجية والاعلام في أيار 1983 تحت عنوان وثائق اتفاق جلاء القوات الاسرائيلية ص 118-119.

ملحق رقم 8

نص الاتفاق بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة دولة اسرائيل الذي وُقع في خلده ثم في كريات شمونه، بتاريخ 17 أيار 1983 (أتفاق 17 أيار)

ان حكومة جمهورية لبنان وحكومة دولة اسرائيل، ادراكاً منهما لأهمية وتعزيز السلام الدولي القائم على الحرية والمساواة والعدالة واحترام حقوق الانسان الاساسية.

تأكيداً لايمانهما بأهداف شرعة الأمم المتحدة ومبادئها واقراراً بحقهما وواجبهما في العيش بسلام مع بعضهما ومع جميع الدول داخل حدود آمنة ومعترف بها ؛

بناءً على اتفاقهما على اعلان انهاء حالة الحرب بينهما؛

رغبة منهما في اقامة أمن دائم ما بين بلديهما وتلافي التهديد واستعمال القوة في ما بينهما ؛

رغبة منهما في اقامة علاقاتهما المتبادلة وفقاً لما نص عليه هذا الاتفاق ؛

وبعد ان زودتا مندوبيهما المفوضين الموقعين ادناه بصلاحيات مطلقة لتوقيع هذا الاتفاق، بحضور ممثل الولايات المتحدة الاميركية ؛

اتفقتا على الاحكام الآتية :

المادة 1

1 - يتعهد كل من الفريقين باحترام سيادة الفريق الآخر واستقلاله السياسي وسلامة اراضيه، ويعتبر ان الحدود الدولية القائمة بين لبنان واسرائيل غير قابلة للانتهاك.

2 - يؤكد الفريقان ان حالة الحرب بين لبنان واسرائيل انتهت ولم تعد قائمة.

3 - عملاً بأحكام الفقرتين الأولى والثانية، تتعهد اسرائيل بأن تسحب قواتها المسلحة من لبنان، وفقاً لملحق هذا الاتفاق.

المادة 2

في ضوء مبادىء ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي، يتعهد الفريقان بتسوية خلافاتهما بالوسائل السلمية وبطريقة تؤدي الى تعزيز العدالة، والسلام والأمن الدوليين.

المادة 3

رغبة في توفير الحد الاقصى من الأمن للبنان ولاسرائيل، يقيم الفريقان ويطبقان ترتيبات أمنية، بما في ذلك انشاء منطقة أمنية، وفقاً لما هو منصوص عليه في ملحق هذا الاتفاق.

المادة 4

1 - لا تستعمل اراضي أي من الفريقين قاعدة لنشاط عدائي أو ارهابي ضدّ الفريق الآخر، أو ضد شعبه.

2 - يحول كل فريق دون وجود او انشاء قوات غير نظامية أو عصابات مسلحة، او منظمات او قواعد او مكاتب او هيكلية تشمل اهدافها او غاياتها الاغارة على اراضي الفريق الآخر او القيام باي عمل ارهابي داخل هذه الاراضي، او اي نشاط يهدف الى تهديد او تعريض امن الفريق الآخر او سلامة شعبه للخطر. لهذه الغاية، تصبح لاغية وغير ملزمة جميع الاتفاقات والترتيبات التي تسمح، ضمن اراضي اي من الفريقين، بوجود وعمل عناصر معادية للفريق الآخر.

3 - مع الاحتفاظ بحقه الطبيعي في الدفاع عن النفس وفقاً للقانون الدولي، يمتنع كل من الفريقين:

1) عن القيام او الحث او المساعدة او الاشتراك في تهديدات او اعمال حربية او هدامة، او تحريضية او عدوانية او الحث عليها ضد الفريق الآخر، او ضد سكانه او ممتلكاته، سواء داخل اراضيه او انطلاقاً منها، او داخل اراضي الفريق الآخر.

2) عن استعمال اراضي الفريق الآخر لشن هجوم عسكري ضد اراضي دولة ثالثة.

3) عن التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية للفريق الآخر.

4 - يتعهد كل من الفريقين باتخاذ التدابير الوقائية والاجراءات القانونية بحق الاشخاص والمجموعات التي ترتكب اعمالاً مخالفة لأحكام هذه المادة.

المادة 5

انسجاماً منهما مع انهاء حالة الحرب يمتنع كل فريق، في اطار أنظمته الدستورية، عن أي شكل من اشكال الدعاوة المعادية للفريق الآخر.

المادة 6

في ما عدا حق العبور البريء وفقاً للقانون الدولي، يمنع كل فريق دخول ارضه او الانتشار عليها او عبورها لقوات عسكرية او معدات او تجهيزات عسكرية عائدة لأية دولة معادية للفريق الآخر، بما في ذلك مجاله الجوي وبحره الاقليمي.

المادة 7

باستثناء ما هو منصوص عليه في هذا الاتفاق وبناء على طلب الحكومة اللبنانية وموافقتها، ليس هناك ما يحول دون انتشار قوات دولية على الارض اللبنانية لمؤازرة الحكومة اللبنانية في تثبيت سلطتها. ويتم اختيار الدول المساهمة الجديدة في هذه القوات من بين الدول التي تقيم علاقات ديبلوماسية مع الفريقين.

المادة 8

1- أ) عند دخول هذا الاتفاق حيّز التنفيذ، ينشىء الفريقان لجنة اتصال مشتركة تبدأ ممارسة وظائفها من وقت انشائها وتكون الولايات المتحدة الاميركية فيها مشاركاً. يعهد الى هذه اللجنة بالاشراف على تنفيذ هذا الاتفاق في جميع جوانبه. وفي ما يخصّ القضايا ذات العلاقة بالترتيبات الأمنية، تعالج هذه اللجنة المسائل غير المفصول بها والمحالة اليها من قبل لجنة الترتيبات الأمنية المنشأة بموجب الفقرة (ج) ادناه.

تتخذ اللجنة قراراتها بالاجماع.

ب) تهتم لجنة الاتصال المشتركة بصورة متواصلة بتطوير العلاقات المتبادلة بين لبنان واسرائيل، بما في ذلك ضبط حركة البضائع والمنتجات والاشخاص، والمواصلات، الخ.

ج) في اطار لجنة الاتصال المشتركة تنشأ لجنة الترتيبات الأمنية المحدد تشكيلها ووظائفها في ملحق هذا الاتفاق.

د) يمكن انشاء لجان فرعية للجنة الاتصال المشتركة، حينما تدعو الحاجة.

هـ) تجتمع لجنة الاتصال المشتركة في لبنان واسرائيل دورياً.

و) لكل من الفريقين، اذا رغب في ذلك، وما لم يحصل اي اتفاق على تغيير الوضع القانوني، ان ينشىء مكتب اتصال على ارض الفريق الأخر، للقيام بالمهام المذكورة اعلاه في اطار لجنة الاتصال المشتركة وللمؤازرة في تنفيذ هذا الاتفاق.

ز) يرئس اعضاء كل فريق في لجنة الاتصال المشتركة موظف حكومي رفيع المستوى.

ح) تكون جميع الشؤون الاخرى المتعلقة بمكاتب الاتصال هذه، وبموظفيها، وكذلك بالموظفين التابعين لاي من الفريقين والموجودين على ارض الفريق الآخر لسبب ذي صلة بتنفيذ هذا الاتفاق، موضوع بروتوكول يعقد بين الفريقين ضمن لجنة الاتصال المشتركة. وبانتظار عقد هذا البروتوكول، تعامل مكاتب الاتصال والموظفون المشار اليهم وفقاً للأحكام المتصلة بهذا الموضوع، المنصوص عليها في اتفاقية البعثات الخاصة، تاريخ 8 كانون الأول 1969، بما فيها الاحكام المتعلقة بالامتيازات والحصانات. وهذا من دون المساس بموقف الفريقين من تلك الاتفاقية.

2 - خلال فترة الستة أشهر التالية لانسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من لبنان وفقاً للمادة الاولى من هذا الاتفاق، وبعد الاعادة المتزامنة لبسط السلطة الحكومية اللبنانية على طول الحدود الدولية بين لبنان واسرائيل، وفي ضوء انهاء حالة الحرب، يشرع الفريقان، في اطار لجنة الاتصال المشتركة، بالتفاوض، بنية حسنة، بغية عقد اتفاقات حول حركة السلع والمنتجات والاشخاص، وتنفيذها على اساس غير تمييزي.

المادة 9

1 - يتخذ كل من الفريقين، في مهلة لا تتعدى عاماً واحداً من دخول هذا الاتفاق حيّز التنفيذ، جميع الاجراءات اللازمة لالغاء المعاهدات والقوانين والانظمة التي تعتبر متعارضة مع هذا الاتفاق، وذلك وفقاً للأصول الدستورية المتبعة لدى كل من الفريقين.

2 - يتعهد الفريقان بعدم تنفيذ أية التزامات قائمة تتعارض مع هذا الاتفاق وبعدم الالتزام بأي موجب أو اعتماد قوانين او انظمة تتعارض مع هذا الاتفاق.

المادة 10

1 - يتم ابرام هذا الاتفاق من قبل الفريقين طبقاً للأصول الدستورية لدى كل منهما، ويسري مفعوله من تاريخ تبادل وثائق الابرام، ويحل محل الاتفاقيات السابقة بين لبنان واسرائيل.

2 - تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق كل المرفقات به (الملحق والذيل، والخريطة- خريطة الاتفاق مرفقة بهذه الوثيقة - والمحاضر التفسيرية المتفق عليها).

3 - يمكن تعديل هذا الاتفاق أو تنقيحه أو استبداله برضى الفريقين.

المادة 11

1 - تجري تسوية الخلافات الناجمة عن تفسير هذا الاتفاق او تطبيقه بطريقة التفاوض ضمن لجنة الاتصال المشتركة. وكل خلاف من هذا النوع تعذرت تسويته بهذه الطريقة يجري طرحه للتوفيق. واذا لم يحل، يصار الى اخضاعه لاجراء يتفق عليه للفصل فيه بصورة نهائية.

المادة 12

يبلغ هذا الاتفاق الى امانة الامم المتحدة لتسجيله، وفقاً لاحكام المادة 102 من ميثاق الامم المتحدة.

حرر في خلده وكريات شمونه، في اليوم السابع عشر من ايار 1983. على ثلاث نسخ باربعة نصوص رسمية باللغات العربية والعبرية والانكليزية والفرنسية. في حال اي اختلاف بالتفسير يعتمد، على حد سواء، النصان الانكليزي والفرنسي.

عن حكومة الجمهورية اللبنانية: انطوان فتال

عن حكومة دولة اسرائيل : دايفيد كمحي

بشهادة

عن حكومة الولايات المتحدة الاميركية

موريس درايبر

ملحق الترتيبات الأمنية
(اتفاق 17 أيار)

1 - المنطقة الامنية

أ) تقام منطقة أمنية تتعهد الحكومة اللبنانية بأن تنفذ ضمنها الترتيبات الأمنية المتفق عليها بموجب هذا الملحق.

ب) يحدّ المنطقة الأمنية، وفقاً لما هو مبين على الخريطة المرفقة بهذا الملحق، من الشمال خط يشكل "الخط A" على الخريطة المرفقة، ومن الجنوب والشرق خط الحدود اللبنانية الدولية.

2 - الترتيبات الأمنية :

تتخذ السلطات اللبنانية تدابير أمنية خاصة لكشف النشاطات العدائية ومنعها، كما لكشف ومنع ادخال أو تحرك المسلحين غير المسموح لهم، وكذلك ادخال أو تحرك التجهيزات العسكرية غير المسموح بها في المنطقة الأمنية أو غيرها. في ما عدا المستثنيات المنصوص عنها، تطبق على حدّ سواء، في كامل المنطقة الأمنية، الترتيبات الأمنية التالية :

1) القوات والعناصر المسلحة المنظمة الوحيدة المسموح بها في المنطقة الأمنية هي الجيش اللبناني، والشرطة اللبنانية، وقوى الأمن الداخلي والقوى اللبنانية المساعدة (الانصار) المنشأة تحت سلطة الحكومة اللبنانية المطلقة، وذلك باستثناء ما هو مبين في مكان آخر من هذا الملحق.

للجنة الترتيبات الأمنية ان توافق على ان تتمركز في المنطقة الأمنية عناصر مسلحة لبنانية رسمية أخرى، مشابهة للانصار.

2) يمكن لقوى الشرطة اللبنانية والأمن الداخلي، والانصار، ان تتمركز في المنطقة الأمنية بدون قيود، من حيث اعدادها. وتزوّد هذه القوات والعناصر بالاسلحة الاوتوماتيكية الخفيفة والفردية، كما تجهز قوى الأمن الداخلي ايضاً بمصفحات الاستطلاع أو مصفحات المغاوير، وفقاً لما هو مبين في الذيل.

ج) يتمركز في المنطقة الأمنية لواءان اثنان من الجيش اللبناني، يكون احدهما لواء اقليمياً، منطقة عمله هي البقعة الممتدة من الحدود اللبنانية- الاسرائيلية حتى "الخط B" المرسوم على الخريطة المرفقة. ويكون اللواء الثاني نظامياً اعتيادياً متمركزاً في البقعة الممتدة من "الخط B" حتى "الخط A". ولهذين اللواءين ان يحملا الاسلحة العضوية

والتجهيزات المدرجة في الذيل. ويمكن، تبعاً لتنسيق تضع اصوله لجنة الترتيبات الأمنية، نشر وحدات اضافية، مجهزة طبقاً لذيل هذا الاتفاق في المنطقة الأمنية لاغراض تدريبية، بما في ذلك تدريب المجندين، او في الحالات العملانية الطارئة.

د) تدمج الوحدات المحلية القائمة حالياً، كما هي، في الجيش اللبناني، وفقاً لأنظمة الجيش اللبناني. كما يدمج الحرس المدني المحلي القائم حالياً في "الانصار"، ويمنح الصفة المناسبة، بموجب القوانين اللبنانية، لتمكينه من متابعة حراسة القرى في المنطقة الأمنية. تبدأ عملية بسط السلطة اللبنانية على هذه الوحدات وعلى الحرس المدني، تحت اشراف اللجنة، فوراً بعد بدء سريان مفعول الاتفاق، وتنتهي قبل اتمام الانسحاب الاسرائيلي من لبنان.

هـ) لوحدات الجيش اللبناني ان تحتفظ ضمن المنطقة الامنية، بأسلحتها العضوية المضادة للطائرات، وفقاً لما هو مبين في الذيل. أما خارج المنطقة الامنية فيمكن للبنان ان ينشر صواريخ الدفاع الجوي الكتفية، وتلك ذات المدى المنخفض والمتوسط. للجنة الترتيبات الأمنية، بعد انقضاء فترة ثلاث سنوات من تاريخ سريان مفعول هذا الاتفاق، ان تعيد النظر، بناء على طلب أي من الفريقين، بالترتيب المتعلق بالبقعة الواقعة خارج المنطقة الأمنية.

و) التجهيزات الالكترونية العسكرية في المنطقة الأمنية هي تلك المبينة في ذيل هذا الاتفاق. ويخضع نشر الرادارات الارضية ضمن عشرة كيلومترات من الحدود اللبنانية-الاسرائيلية لموافقة لجنة الترتيبات الأمنية. أما في مجمل المنطقة الأمنية فتنشر هذه الرادارات بحيث لا يتجاوز قطاع استكشافها الحدود اللبنانية- الاسرائيلية. لا يطبق هذا الشرط على الرادارات الخاصة بمراقبة الطيران المدني أو النقل الجوي.

ز) يسري الشرط المذكور في الفقرة (هـ) على الصواريخ المضادة للطائرات المحمولة على مراكب القوات البحرية اللبنانية. ضمن المنطقة الامنية، للبنان أن ينشر وحدات بحرية، وان يقيم ويصون القواعد البحرية أو الانشاءات الساحلية الاخرى التي يقتضيها انجاز المهمة البحرية. تحدّد انشاءات الشواطىء في المنطقة الامنية وفقاً لما هو مبين في ذيل هذا الاتفاق.

ح) تلافياً لامكان وقوع حوادث ناجمة عن التباس في الهوية، تعطي السلطات العسكرية اللبنانية اشعاراً مسبقاً بجميع الرحلات الجوية من اي نوع كانت فوق المنطقة الامنية، وذلك وفقاً لأصول تضعها لجنة الترتيبات الامنية. لا تشترط الموافقة على هذه الرحلات.

ط) 1 - ان القوات والاسلحة والتجهيزات العسكرية التي يمكن ادخالها او مركزتها او تخزينها في المنطقة الامنية أو نقلها عبر هذه المنطقة هي فقط المذكورة في هذا الملحق وذيله.

2 - لا يمكن اقامة او الاحتفاظ بانشاءات مساعدة او تجهيزات أو هيكليات في المنطقة

الأمنية من شأنها أن تساعد على اعداد اسلحة غير مسموح بها بموجب هذا الملحق أو ذيله.

3 - يعمل بهذا التحديد أيضاً حيثما يكون في هذا الملحق شرط يتعلق ببقع خارج المنطقة الأمنية.

3 - لجنة الترتيبات الأمنية :

أ) تنشأ لجنة ترتيبات أمنية في اطار لجنة الاتصال المشتركة.

ب) تتألف لجنة الترتيبات الأمنية من مندوبين لبنانيين واسرائيليين متساوين بالعدد، برئاسة ضباط قادة. يشترك مندوب الولايات المتحدة الاميركية في اجتماعات اللجنة، بناء على طلب أي من الفريقين.

تتخذ قرارات لجنة الترتيبات الأمنية باتفاق الفرقاء.

ج) تشرف لجنة الترتيبات الأمنية على تنفيذ الترتيبات الأمنية بالاضافة الى البرنامج الزمني والصيغ وسائر التدابير المتعلقة بالانسحابات المبينة في الاتفاق وفي هذا الملحق. لهذه الغاية، وباتفاق الفريقين تتولى اللجنة :

1 - الاشراف على تنفيذ تعهدات الفريقين طبقاً للاتفاق ولهذا الملحق.

2 - انشاء اللجان المشتركة للتحقق واداراتها كما هو مفصل ادناه.

3 - الاهتمام والسعي لحل أي مشكلة ناجمة عن تنفيذ الترتيبات الأمنية الواردة في الاتفاق وفي هذا الملحق، ومناقشة اي انتهاك ترفع اللجان المشتركة للتحقق تقريراً به اليها، أو اي شكوى يقدمها أحد الفريقين بصدد انتهاك ما.

د) تعالج لجنة الترتيبات الأمنية أية شكوى تقدم اليها في فترة لا تتعدى 24 ساعة من وقت تقديمها.

هـ) تعقد لجنة الترتيبات الأمنية اجتماعاتها مرة على الاقل كل اسبوعين، في لبنان واسرائيل مداورة. في حال طلب احد الفريقين عقد اجتماع خاص، فان الاجتماع يعقد خلال 24 ساعة من الطلب. ينعقد أول اجتماع في خلال 48 ساعة من بدء سريان مفعول الاتفاق.

و) اللجان المشتركة للتحقق :

1 - تنشىء لجنة الترتيبات الأمنية لجاناً مشتركة للتحقق (لبنان- اسرائيل) تكون تحت امرتها وتتألف من عدد متساوٍ من الممثلين عن الفريقين.

2 - تتحقق اللجان بصورة دورية من تنفيذ احكام الترتيبات الأمنية. ترفع اللجان فوراً الى لجنة الترتيبات الأمنية تقريراً بأي انتهاك مؤكد، كما تتثبت من أن الانتهاك قد صحح.

3 - عندما يطلب منها ذلك، تكلف لجنة الترتيبات الأمنية، لجنة تحقق مشتركة، لتفحص الترتيبات الأمنية الحدودية المتخذة طبقاً للمادة الرابعة من هذا الاتفاق، في الجانب

الاسرائيلي من الحدود الدولية.

4 - تتمتع اللجان المشتركة للتحقق بحرية التنقل، على الارض وفي البحر والجو، حسب الضرورة اللازمة لانجاز مهامها ضمن المنطقة الأمنية.

5 - تحدد لجنة الترتيبات الأمنية جميع الترتيبات التقنية والادارية المتعلقة بتأدية لجان التحقق المشتركة لوظائفها، بما في ذلك اصول عملها وعددها وتشغيلها وأسلحتها، وتجهيزاتها.

6 - لدى تقديم تقرير الى لجنة الترتيبات الأمنية او لدى تثبت لجان التحقق المشتركة من صحة شكوى احد الفريقين، يقوم الفريق المعني فوراً، وعلى اية حال في مدة اقصاها 24 ساعة من تاريخ التقرير أو التثبت، بتصحيح الانتهاك وبابلاغ ذلك فوراً الى لجنة الترتيبات الأمنية. حالما يصلها الابلاغ، تتأكد لجان التحقق المشتركة من ان الانتهاك صحح.

7 - يتم انهاء مهمة لجان التحقق المشتركة في مهلة تسعين يوماً تلي اشعاراً بذلك يتقدم به اي من الفريقين، في اي وقت يختاره بعد مضي سنتين على بدء سريان هذا الاتفاق. توضع قبل هذا الانهاء ترتيبات بديلة للتحقق بواسطة لجنة الاتصال المشتركة. برغم ما تقدم، يحق للجنة الاتصال المشتركة ان تقرر، في اي وقت، انه لم يعد هناك حاجة لمثل تلك الترتيبات.

(ز) تعمل لجنة الترتيبات الأمنية على اقامة اتصالات عملية وسريعة بين الفريقين على طول الحدود، وذلك تفادياً للحوادث وتسهيلاً للتنسيق بين القوات المتواجدة على الطبيعة.

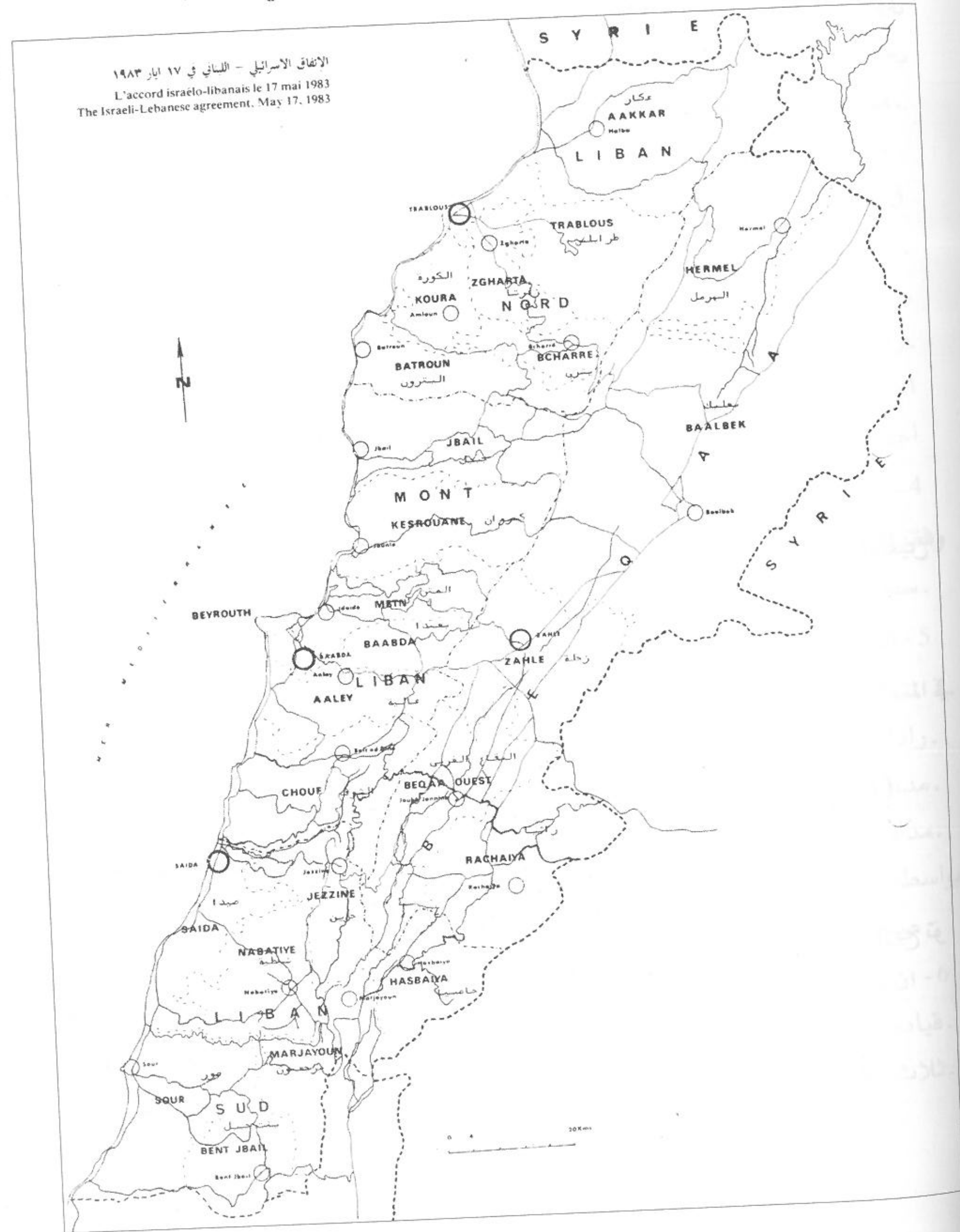
4 - من المتفاهم عليه ان الحكومة اللبنانية قد تطلب من مجلس الأمن في الامم المتحدة اتخاذ التدابير المناسبة لوضع وحدة من "اليونيفيل" في منطقة صيدا، وذلك لمساندة الحكومة اللبنانية والقوى المسلحة اللبنانية في تثبيت سلطتها وتأمين الحماية اللازمة في مناطق المخيمات الفلسطينية. طوال مدة 12 شهراً، يكون من حق الوحدة المتمركزة في منطقة صيدا ان ترسل، بناء على طلب الحكومة اللبنانية وبعد ابلاغ لجنة الترتيبات الامنية، مجموعات من عناصرها لتفقد ومراقبة مناطق المخيمات الفلسطينية في جوار صيدا وصور. وتبقى السلطات اللبنانية مسؤولة وحدها عن الأمن ووظائف الشرطة. كما تعمل الحكومة اللبنانية على تطبيق احكام هذا الملحق بصورة كاملة، في هذه المناطق.

5 - بعد انقضاء ثلاثة اشهر على انجاز انسحاب جميع القوات الاسرائيلية من لبنان، تجري لجنة الترتيبات الأمنية تقييماً شاملاً لملاءمة الترتيبات المبينة في هذا الملحق، بقصد تحسينها.

6 - انسحاب القوات الاسرائيلية :

أ) في خلال مهلة تراوح بين ثمانية اسابيع واثني عشر اسبوعاً من سريان مفعول الاتفاق، تكون جميع القوات الاسرائيلية قد انسحبت من لبنان، انسجاماً مع هدف لبنان الرامي الى انسحاب جميع القوات الخارجية من لبنان.

ب) تؤمن القوى المسلحة اللبنانية وقوات الدفاع الاسرائيلية اتصالاً مستمراً في اثناء الانسحاب، وتتبادلان جميع المعلومات عبر لجنة الترتيبات الأمنية. كما تتعاون قوات الدفاع الاسرائيلية في اثناء انسحابها مع القوى المسلحة اللبنانية، وذلك لتسهيل عودة وتوطيد سلطة الحكومة اللبنانية فيما القوات المسلحة الاسرائيلية تجري انسحابها.



ذيل
(اتفاق 17 أيار)

يمكن للقوى المسلحة اللبنانية، طبقاً لأحكام الملحق، ان تحمل أو تدخل أو تمركز أو تخزن أو تنقل عبر المنطقة الأمنية جميع الاسلحة والعتاد العضوي لكل لواء اعتيادي من القوى المسلحة اللبنانية. لا تكون محظرة بموجب هذا الذيل الاسلحة الفردية والاجمالية، بما في ذلك الاسلحة الاوتوماتيكية الخفيفة، التي توجد عادة بحوزة وحدة المشاة المؤللة.

I - أنظمة الاسلحة المدرجة ادناه والعضوية حالياً لكل لواء في المنطقة الأمنية، يكون مسموحاً بها وفقاً للأعداد المبينة :

دبابات :

- دبابة عدد (40) أربعين.
- عربة اخلاء متوسطة عدد (4) اربعة.

سيارات مصفحة :

- أم ل – 90/سلادين/ الخ، عدد (10) عشرة.

حاملات جند مصفحة :

- م 113 أ 1/ف.س.س.ل. عدد (127) مئة وسبع وعشرين حاملة زائد(44) اربعاً وأربعين حاملة من صنف م 113.

مدفعية / هواوين :

- قذاف مقطور 155 ملم عدد(18) ثمانية عشر (ايضاً 105 ملم/122 ملم).
- هاون 120 ملم عدد (12) اثني عشر.

هاون 81 ملم عدد(27) سبعة وعشرين (محمولة على حاملات هاون مسرفة م 125).

أسلحة مضادة للدروع :

- آر.ب.ج. عدد(112) مئة واثني عشر.
- اسلحة مضادة للدروع عدد (30) ثلاثين (مدافع 106 ملم عديمة الارتداد/ صواريخ تو /صواريخ ميلان).

أسلحة الدفاع الجوي :

- مدافع عيار 40 ملم وما دون عدد(12) اثني عشر (غير موجهة بواسطة الرادار).

2 - عتاد الاشارة في اللواء

- جهازان ج.ر.ث. - 160 عدد(482) أربعمئة واثنين وثمانين.
- جهاز ان ف.ر.ث. – 46 عدد (74) اربعة وسبعين.
- جهاز ان ف.ر.ث.- 47 عدد (16) ستة عشر.
- جهاز ان ف.ر.ث.- 49 عدد(9) تسعة.
- جهاز ج.ر.أ.- 39 عدد(43) ثلاثة واربعين.
- جهاز ات.أ. –312 عدد(539) خمسمئة وتسعة وثلاثين.
- موزع س.ب.- 22 عدد(27) سبعة وعشرين.
- موزع س.ب.993- عدد(8) ثمانية.
- جهاز ترك ان ج.ر.ث. –106 عدد(4) اربعة.

3 - عتاد الرصد في اللواء

- رادارات تحديد مكان الهاون.
- رادارت تحديد مكان المدفعية.
- رادارات رصد الارض.

اجهزة المراقبة الليلية.

اجهزة التحسس الارضية غير المدارة عن قرب.

4 - انسجاماً مع أحكام الملحق، تكون السيارات المصفحة التابعة لقوى الأمن الداخلي وفقاً للآتي :

- سيارات مصفحة مدولبة ذات مدافع عيارها حتى ال 40 ملم عدد(24) اربع وعشرين.

5 - انسجاماً مع احكام الملحق، سوف لن يكون هناك تحديدات على المنشآت الساحلية في المنطقة الأمنية، باستثناء ما يعود للفئات الاربع الآتية :

- رادار ساحلي لمراقبة البحر عدد(5).
- مدافع دفاع ساحلي عدد(15) خمسة عشر من عيار 40 ملم أو أدنى
- مدافع ساحلية للدفاع الجوي عدد(15) خمسة عشر من عيار 40 ملم أو ادنى (غير موجهة بواسطة الرادار).
- صاروخ بر/بحر : لا شيء.

6 - ان تنظيم كل من لواء المشاة واللواء الاقليمي في المنطقة الأمنية هو كالاتي:

- قيادة اللواء وسرية القيادة : ضباط :14. رتباء وافراد:173.
- ثلاث كتائب مشاة : ضباط :31(في كل كتيبة)، رتباء وافراد :654(في كل كتيبة).

- كتيبة مدفعية : ضباط : 39. رتباء وافراد : 672.
- كتيبة مدرعات : ضباط : 37. رتباء وافراد :579.

(ثلاث سرايا مدرعات زائد سرية استكشاف).

- كتيبة لوجستية : ضباط 26 رتباء وافراد : 344.
- سرية هندسة : ضباط: 6 رتباء وافراد :125.

سرية مضادة للدروع : ضباط :4 رتباء وافراد :117.

سرية مدفعية مضادة للطائرات : ضباط :4 رتباء وافراد: 146.

- المجموع : 4341. ضباط: 223. رتباء وافراد : 4118.

المحاضر التفسيرية المتفق عليها
(اتفاق 17 أيار)

المادة الرابعة، الفقرة 4

يؤكد لبنان ان القانون اللبناني يتضمن كل التدابير الضرورية لتأمين تطبيق هذه الفقرة.

المادة السادسة :

دون المساس بما ينص عليه الملحق بصدد المنطقة الامنية، من المتفق عليه ان الطائرات العسكرية غير المقاتلة التابعة لدولة أجنبية، والتي تقوم بمهمة غير عسكرية، لن تعتبر من التجهيزات العسكرية.

المادة السادسة

من المتفق عليه انه، في حال قيام اي اختلاف حول ما اذا كانت تعتبر دولة معينة "معادية"، وفق ما ورد في المادة السادسة من الاتفاق، فان المحظورات المفروضة في المادة السادسة تطبق على اي دولة ليست لها علاقات دبلوماسية مع الفريقين.

المادة الثامنة، (1) (ب)

من المتفق عليه ان لجنة الاتصال المشتركة ستبدأ، بناء على طلب اي من الفريقين، بحث مسألة الأموال التي يطالب بها مواطنو أحد الفريقين والكائنة في اراضي الفريق الآخر.

المادة الثامنة، (1) (ح)

من المتفاهم عليه ان على كل فريق ان يقدم اثباتات للفريق الآخر حول ما اذا كان احد عناصره يقوم بمهمة رسمية أو يؤدي وظائف رسمية في اي وقت معين.

المادة الثامنة (2)

من المتفق عليه ان المفاوضات ستختتم بالسرعة الممكنة.

المادة التاسعة

من المتفاهم عليه ان هذه الاحكام ستطبق، مع تغيير ما يتوجب تغييره، على الاتفاقات التي تتم بين الفريقين وفقاً للمادة الثامنة، الفقرة الثانية.

المادة الحادية عشرة

من المتفق عليه ان يطلب الفريقان من الولايات المتحدة الاميركية ان تساعد على الحل

السريع للخلافات الناجمة عن تفسير هذا الاتفاق أو تطبيقه.

المادة الحادية عشرة

من المتفق عليه ان عبارة "اجراء متفق عليه للفصل بصورة نهائية" معناها الدور المتفق عليه الذي يتولاه فريق ثالث، والذي يؤدي الى حل للخلاف يكون ملزماً للفريقين.

الملحق

الفقرة 1. ب

من المتفق عليه انه، في ذلك الجزء من جبل الباروك، المشار اليه على الخريطة المرفقة بالملحق، لا تقام سوى انشاءات المواصلات اللاسلكية المدنية كالمعدات التلفزيونية والرادارات الخاصة بمراقبة الملاحة الجوية.

تطبق على هذه المنطقة القيود المطبقة على العتاد والاسلحة المفصلة في الذيل المرفق بالملحق.

الملحق

الفقرة 2. د

تؤكد الحكومة اللبنانية قرارها بأن يحتوي اللواء الاقليمي الذي أنشىء في 6 نيسان 1983. والمذكور في الفقرة الفرعية ج، الوحدات المحلية القائمة التي شكلت في حجم قريب من حجم لواء، اضافة الى عديد من الجيش اللبناني مستخرج من سكان المنطقة الامنية، وذلك بما يتفق مع انظمة الجيش اللبناني المرعية الاجراء. يتولى هذا اللواء الاقليمي شؤون الأمن في المنطقة الممتدة من الحدود اللبنانية- الاسرائيلية الى "الخط ب" المرسوم على الخريطة المرفقة بالملحق. وتخضع لسلطة قائد اللواء كل القوات والعناصر المسلحة اللبنانية في هذه المنطقة، بما فيها الشرطة اللبنانية وقوى الأمن الداخلي اللبنانية والانصار. يعاد النظر في تنظيم الوحدات المحلية القائمة، تحت اشراف لجنة الترتيبات الأمنية، بما يتفق مع الجدول التنظيمي للواء الاقليمي الوارد في الملحق.

الملحق

الفقرة 2. ز

1 - يستمر لبنان في فرض الحظر القائم حالياً على الملاحة المدنية في منطقة تمتد من 33 درجة و15 دقيقة شمالاً/ و35 درجة و 12.6 دقيقة شرقاً، الى 33 درجة و5.5 دقيقة شمالاً و35 درجة 06.1 دقائق شرقاً، والى 33 درجة و15 دقيقة شمالاً و35 درجة و08.2 دقائق شرقاً، والى 33 درجة و05.5 دقائق شمالاً و35 درجة و01.4 دقيقة شرقاً.

2 - بغية تفادي الاشكالات تكون هناك اتصالات مستمرة بين القيادة الجنوبية للبحرية

اللبنانية وبين البحرية الاسرائيلية لتبادل المعلومات حول السفن المشتبه بها. وتحدد لجنة الترتيبات الأمنية اسلوب تبادل هذه المعلومات.

3 - تتدخل البحرية اللبنانية بسرعة للتأكد من هوية تلك السفن المشتبه بها. وفي الحالات الطارئة، تتم اتصالات مباشرة بين القطع البحرية.

الملحق

الفقرة 3. و

1 - تقوم لجان التحقق المشتركة بمهماتها وهي على بيّنة من ان المسؤولية عن العمليات العسكرية وعمليات الشرطة وسائر عمليات المراقبة والتفتيش هي من صلاحيات القوات المسلحة اللبنانية والشرطة وسائر المؤسسات اللبنانية المختصة، وليست من صلاحيات لجان التحقق المشتركة.

2 - على لجان التحقق المشتركة، اذا كشفت عن دلائل وجود مخالفة أو احتمال مخالفة للترتيبات المتفق عليها، ان تتصل بالسلطات اللبنانية عبر "مراكز التحقق من الترتيبات الأمنية"، المنشأة وفقاً للمحضر التفسيري للفقرة الثالثة (و)، (5) من الملحق، لتأمين ان تتخذ السلطات اللبنانية في الوقت المناسب التدبير الملائم لتفادي المخالفة وقمعها. تتأكد لجان التحقق من ان الاجراءات المتخذة قد صححت المخالفة وتقدم تقريراً بالنتائج الى لجنة الترتيبات الأمنية.

3 - تبدأ لجان التحقق المشتركة نشاطات محدودة في أقرب وقت ممكن، بعد بدء العمل بالاتفاق، بغية مراقبة تنفيذ ترتيبات انسحاب جيش الدفاع الاسرائيلي. اما سائر نشاطات التحقق والمراقبة التي يسمح الملحق للجان بممارستها، فانها تبدأ مع الانسحاب النهائي لجيش الدفاع لاسرائيلي.

4 - تقوم لجان التحقق المشتركة بتحققات يومية ليلاً ونهاراً، اذا دعت الحاجة. وتتم أعمال التحقق في البر والبحر والجو.

5 - يتولى ضابط لبناني قيادة كل لجنة من لجان التحقق المشتركة، ويأخذ الضابط في الاعتبار الطابع المشترك خلال القيام بمهام التحقق.

6 - خلال القيام بمهمة ما، يتمتع قائد لجنة التحقق المشتركة بسلطة استنسابية في مواجهة اية حالة غير متوقعة تتطلب عملاً فورياً. ويفيد قائد اللجنة عن اية حالة كهذه وعن التدبير المتخذ.

7 - لا تستخدم لجان التحقق المشتركة القوة الا في حال الدفاع عن النفس.

8 - من الأمور التي تقررها لجنة الترتيبات الأمنية نمط عمل لجان التحقق المشتركة، وتسليحها وتجهيزها، ووسائل نقلها، والبقاع التي ستعمل فيها، وذلك وفق أحكام المنطق

والاعتبارات العملية. وتحدد لجنة الترتيبات الامنية نمط العمل العام، مع الاخذ في الاعتبار ضرورة تفادي كل ما من شأنه ان يلحق خللاً بالحياة العادية للمدنيين، وكذلك ضرورة تفادي جعل اللجان اهدافاً للهجوم.

9 - لا يمكن ان يتجاوز الحد الاقصى لعدد اللجان المشتركة العامة في آن واحد الثماني لجان.

الملحق

الفقرة 3. و. 5

ضمن المنطقة الأمنية، تقيم لجنة الترتيبات الأمنية مركزين للتحقق من هذه الترتيبات.

تعين لجنة الترتيبات الامنية الموقع المحدد للمركزين، مع مراعاتها لمبدأ وجود المركزين في جوار حاصبيا وميفدون وخارج المناطق الاهلة.

2 - تحت الاشراف العام للجنة الترتيبات الأمنية يكون هدف كل من المركزين كالاتي :

أ) مراقبة وتوجيه لجان التحقق المشتركة العاملة في القطاع المعين للمركز ضمن المنطقة الامنية، والاشراف عليها.

ب) ان يستخدم كمركز اتصالات، مرتبط بلجان التحقق المشتركة وبمراكز القيادة المعنية.

ج) ان يستخدم كمكان اجتماع في لبنان للجنة الترتيبات الأمنية.

د) يقوم نيابة عن لجنة الترتيبات الأمنية، بتلقي وتحليل وبلورة كل المعلومات الضرورية لعمل لجان التحقق المشتركة.

3 - الترتيبات العملانية :

أ) يكون المركزان بقيادة ضباط من الجيش اللبناني.

ب) يعمل المركزان على مدى 24 ساعة في اليوم، بدون انقطاع.

ج) تقرر لجنة الترتيبات الامنية العدد المحدد للعاملين في كل مركز.

د) يتمركز الاسرائيلون العاملون في المركزين ضمن الاراضي الاسرائيلية خارج اوقات عملهم.

هـ) تتولى الحكومة اللبنانية مسؤولية تأمين الامن والدعم اللوجستي للمركزين.

و) تنطلق لجان التحقق المشتركة في مهماتها اعتيادياً من المركزين، بعد تلقي التعليمات المناسبة، ثم تنهي مهماتها بتقديم تقريرها الى المركزين.

ز) يشتمل كل مركز على غرفة اوضاع، ومعدات اتصال، وتسهيلات لاجتماعات لجنة الترتيبات الامنية، وغرفة لاعطاء التعليمات وتلقي تقارير لجان التحقق.

الملحق

الفقرة 3. ز

من اجل تفادي الحوادث وتسهيل التنسيق بين القوى على الارض، تشمل "الاتصالات العملية والسريعة"، اتصالات مباشرة بالراديو والهاتف بين القادة العسكريين المعنيين واركانهم في منطقة الحدود المباشرة، وكذلك المقابلات الوجاهية.

ملاحظة : أخذ النص من الكتاب الابيض الصادر عن وزارتي الخارجية والاعلام في أيار 1983 تحت عنوان وثائق اتفاق جلاء القوات الاسرائيلية – ص21 حتى ص 38 .

ملحق رقم 9

توصية المجلس النيابي الصادرة في 27 نيسان 1983
(حول الموافقة على اتفاق 17 أيار)

ان المجلس النيابي، بعدما عقد جلسة سرية برئاسة دولة الرئيس كامل الاسعد يومي الثلثاء والاربعاء 26 و27 نيسان 1983، وبعد الاستماع الى بيان دولة رئيس الحكومة وبيان معالي وزير الخارجية، وبعد مناقشة الوضع الراهن ومسار الازمة اللبنانية والمفاوضات الجارية ، وفي ضؤ الموقف الذي اعلنه أخيراً فخامة رئيس الجمهورية الشيخ امين الجميل يعلن، ما يأتي :

أولاً، ان وحدة الشعب اللبناني، القائمة في وجه التحدي المصيري، هي المنطلق وهي الضامن الاساسي لانتصار الوطن وسلامته.

ثانياً، التضامن مع توجه فخامة رئيس الجمهورية من خلال المبادىء والمواقف الوطنية الصريحة التي اعتمدها واعلنها، ومطالبة الحكومة بالاستمرار في التمسك بها حتى تحقيق انسحاب جميع القوات غير اللبنانية من جميع الاراضي اللبنانية وبسط سلطة الدولة وحكم القانون الواحد عليها.

ثالثاً، تأييد موقف الحكومة في المفاوضات الممثل لارادة الشعب اللبناني والمرتكز على السيادة والحق والكرامة الوطنية.

تصريح دولة الرئيس الاستاذ كامل الاسعد

بعد جلسة مجلس النواب 27 نيسان 1983

وعند ارفضاض الجلسة عقد الرئيس الأسعد ندوة صحافية، وأدلى بالتصريح الآتي :

"يهمني التأكيد على ان هذه الجلسة، التي عقدت، هي متابعة للأبحاث والمناقشات التي دارت في اطار اللجان المختصة التي عقدت سابقاً. وما استطيع أن أعلنه باعتبار ان الجلسة كانت سرية، انها كانت عبارة عن لقاء وطني بكل ما في الكلمة من معنى، في المنطلقات والاهداف بالنسبة الى الوضع الراهن والازمة الراهنة، خصوصاً الموقف في المفاوضات.

كانت هناك مقترحات وآراء للنواب عن الوسائل التي يجب أن تتبع والمواقف التي يمكن ان تتخذ في ضوء الاحتمالات المقبلة، وكلها صبت في اطار الهدف الوطني الواحد، ودعم

الموقف الوطني الواحد المتجسد في موقف الحكم.

ان القرار الذي خرج به المجلس النيابي في نهاية هذه الجلسة التي استمرت يومين له اكثر من بعد في رأيي :

أولاً، وهو أمر بديهي، دعم شعبي عبر المجلس الممثل لارادة الشعب للحكم وللسلطة وللمفاوض اللبناني وللجانب اللبناني في المفاوضات على المستوى الدولي وعلى مستوى الرأي العام العالمي.

ثانياً، البعد الآخر الذي لا يقل أهمية وربما يفوق أهمية في نظري، هو ان هذا الموقف المنبثق من المجلس النيابي الممثل، ليس فقط على المستوى الدستوري لارادة الشعب اللبناني، بل على المستوى الميداني اذا جاز التعبير، والفعلي للتيارات المختلفة القائمة في لبنان، للفعاليات المختلفة حسب الاصطلاح المتعارف عليه في السابق. ان هذا القرار المنبثق من كل فئات الشعب وتطلعاته على المستويات المختلفة هو صمام الأمان بالنسبة الى مسيرة الانقاذ، فمن شأنه توحيد الارادة اللبنانية التي لا يمكن ان تقهر اذا توحدت، ولا يمكن للمؤامرة الانتصار عليها. فهي الضامن لنزع اي فتيل لاشعال الفتنة، سواء أكانت هذه اليد التي تحمل الفتيل هي في الداخل أو في الخارج. هذا هو البعد الوطني والخطير الذي يجعلنا نقول ان موقف لبنان اليوم هو موقف قوي جداً بالنسبة الى الازمة الراهنة والمفاوضات".

ملاحظة : أخذ النص من الكتاب الابيض الصادر عن وزارتي الخارجية والاعلام في أيار 1983 تحت عنوان وثائق اتفاق جلاء القوات الاسرائيلية – ص 91 - 92 - 93 .

ملحق رقم 10

رسالتا الرئيس امين الجميل الى كل من الرئيس حافظ الأسد والسيد ياسر عرفات حول طلب سحب قواتهما العسكرية من لبنان

(كتاب الرهان الكبير للرئيس امين الجميل الصادر عن دار النهار للنشر ص 120 - 123).

يقول الرئيس الجميل:

"كان لا بد لي، ازاء الظروف الدقيقة التي يمر بها لبنان، من اتخاذ موقف واضح من قضية انسحاب الجيوش والقوات غير اللبنانية المقيمة على ارضنا. فوجهت في تاريخ الأول من ايلول 1983 رسالة الى حافظ الاسد اكدت له فيها رغبتي الشخصية ورغبة الحكومة اللبنانية في اقامة اطيب العلاقات مع سوريا، وفي ما يأتي نص هذه الرسالة:

"سيادة الرئيس حافظ الأسد،

أبعث الى سيادتكم باطيب التحيات مع تمنياتي لشخصكم بالسعادة والتوفيق ولشعب سوريا بالعزة والتقدم.

وبعد،

اود ابلاغكم ان الحكومة اللبنانية وجهت في تاريخ اليوم بواسطة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين كتاباً الى حضرة الامين العام لجامعة الدول العربية تؤكد فيه قرارها وطلبها جلاء الجيش الاسرائيلي عن الأراضي اللبنانية وانسحاب جميع القوات غير اللبنانية من لبنان. واذ اودع سيادتكم صورة عن هذه الرسالة اشعر باليقين انكم ستستجيبون لمضمونها الذي تجسد في اطار مؤسسات لبنان الدستورية والذي عبرت عنه انا شخصياً في المحافل الدولية، فضلاً عن انه سيرفع الذريعة عن استمرار الاحتلال الاسرائيلي. كما سيأتي ترجمة لما اعلنتم عنه دائماً من حرص على استقلال لبنان ووحدته وسيادته، وتقديم كل عون في هذا السبيل.

واني، اذ انتظر من سيادتكم اصدار الاوامر اللازمة لتأمين انسحاب قواتكم من لبنان، اتطلع الى مستقبل مشرق بين سوريا ولبنان اللذين تجمعهما روابط التاريخ وا لجغرافيا والمصالح المشتركة. كما اني مطمئن الى غد يسوده السلام والمحبة ويعم فيه الخير بلدينا وشعبينا.

واقبلوا يا سيادة الرئيس اخلص مشاعر المودة والاحترام.

امين الجميل

بعبدا، في اول ايلول 1983".

ويضيف الرئيس الجميل :

"وفي الوقت ذاته وجهت رسالة مماثلة الى السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، طلبت اليه فيها سحب قواته من لبنان، واكدت له مجدداً استمرار الحكومة اللبناني في دعم القضية الفلسطينية. وفي ما يأتي نص هذه الرسالة:

"سيادة الاخ الرئيس ياسر عرفات المحترم

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

ابعث الى سيادتكم بأطيب التحيات مع تمنياتي لشخصكم بالسعادة والتوفيق وللشعب الفلسطيني بالعزة والتقدم،

وبعد،

أود ابلاغكم ان الحكومة اللبنانية وجهت في تاريخ اليوم بواسطة نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين كتاباً الى حضرة الأمين العام لجامعة الدول العربية تؤكد فيه قرارها وطلبها جلاء الجيش الاسرائيلي عن الاراضي اللبنانية وانسحاب جميع القوات غير اللبنانية من لبنان. واذ اودع سيادتكم صورة عن هذه الرسالة اشعر باليقين انكم ستستجيبون لمضمونها الذي تجسد في اطار مؤسسات لبنان الدستورية والذي عبرت عنه انا شخصياً في المحافل الدولية، فضلاً عن انه سيرفع الذريعة عن استمرار الاحتلال الاسرائيلي. كما سيأتي ترجمة لما اعلنتم عنه دائماً من حرص على استقلال لبنان ووحدته وسيادته، وتقديم كل عون في هذا السبيل.

واني، اذا انتظر من سيادتكم اصدار الاوامر اللازمة لتأمين انسحاب قواتكم من لبنان، اتطلع الى مستقبل ارجو ان يكون قريباً تتحقق فيه امانينا المشتركة فتعود فيه الى شعبكم حقوقه ا لمشروعة وننعم جميعنا بالسلام العادل الذي نتوق اليه واقبلو يا سيادة الاخ اخلص مشاعر المودة والاحترام.

امين الجميل

بعبدا، في اول ايلول 1983".

القسم الثاني
العسكر في السلطة

الفصل الأول

مواقف الاطراف الفاعلة في انتخابات رئاسة الجمهورية

ما ان ابتدأت المهلة الدستورية للانتخابات الرئاسية في الثالث والعشرين من شهر تموز 1988 [1] حتى انتعشت الحياة السياسية، فنشط المرشحون والمسترئسون وزادوا من تصريحاتهم الاعلامية وزياراتهم للفاعليات اللبنانية والسفارات الاجنبية وعواصم الدول التي يعتبرونها مؤثّرة في هذه الانتخابات، أو ذات وزن فيها، ليقدّموا الامتحانات ويُعلنوا الولاء لها علّهم ينجحون ويصنّفون بين المميّزين ويحصلون على كتاب توصية ودعم أو جواز مرور لتحقيق احلامهم. توالت كذلك المواقف الداعية الى ضرورة اجراء الانتخابات الرئاسية ضمن المهلة الدستورية، باعتبار هذه الانتخابات هي المدخل الى حل الازمة وبدء مسيرة الخلاص. وأعلنت كل الاحزاب والفاعليات والشخصيات والزعامات موافقتها على هذه المواقف لتأمين انتقال السلطة من رئيس الجمهورية الحالي الى رئيس منتخب وفق الدستور والأعراف. وأبدت الدول المعنية بالشؤون اللبنانية رغبتها في تسهيل عملية الانتخاب ومساعدة اللبنانيين على اجتياز هذا المنعطف بهدوء وتوافق. كيف كانت مواقف الجهات اللبنانية الفاعلة ومواقف الدول المؤثرة ؟

I - مواقف الجهات اللبنانية الفاعلة

موقف البطريركية المارونية (بكركي)

انطلاقاً من موقعها التاريخي ومن علاقتها بالكرسي الرسولي، وشعوراً منها بالمسؤولية الكبرى تجاه لبنان عامة والموارنة والمسيحيين خاصة، حاولت البطريركية المارونية العمل في جميع الاتجاهات للتوفيق بين اراء اللبنانيين المتضاربة، مستعينة بالدول الصديقة المهتمة بحلحلة عقد الوضع اللبناني الداخلية والخارجية ليتمكن اللبنانيون من تجاوز هذا "القطوع" وتأمين استمرارية المؤسسات والدولة. وكان هم بكركي المجيء برئيس قوي يحظى بثقة معظم الافرقاء اللبنانيين.

مواقف النواب القاطنين في المنطقة الشرقية [2]

حاول هؤلاء النواب، وبخاصة الموارنة منهم، تأمين دور فاعل يُبقي ورقة الانتخابات في

أيديهم، على انهم هم الذين سيختارون الرئيس العتيد وينتخبونه بالتوافق مع زملائهم في المناطق الأخرى. ولكن خلافاتهم الكثيرة حالت دون ذلك. فكل ماروني منهم طامع، لكي يكون المرشح ثم الرئيس المقبل، واذا لم يُوفّق في تحقيق هذا الطموح انصرف، الى ابعاد مزاحميه من المرشحين الآخرين. من هنا ضعفت مواقف هؤلاء النواب وشعروا هم بذلك، فسعوا الى ايجاد مخرج مشترك لهذا الوضع الخطير. ونظراً الى وجود مرجعهم الدستوري الوحيد، رئيس مجلسهم النيابي، حسين الحسيني، في بيروت الغربية، والى معرفتهم الأكيدة بعجزه عن التحرّر من المواقف التي تفرضها عليه القوى المهيمنة على منطقة اقامته، لم يعد لهم من خيار سوى التوجه الى البطريركية المارونية علّها تتمكن من استيعاب خلافاتهم وترتضي قيادتهم أو تشكّل مجلس قيادة لهم. واظهاراً لحسن نواياهم تجاه هذه المرجعية الأهم اجتمعوا في مقرّها وأوكلوا الى غبطة البطريرك نصرالله صفير اتخاذ القرارات والمواقف التي يراها مناسبة وتعهدوا التقيّد بها.

موقف الجبهة اللبنانية والقوات اللبنانية [3]

بعد وفاة الشيخ بيار الجميل، رئيس حزب الكتائب، وانتخاب الدكتور ايلي كرامه خلفاً له ثم بعد فترة وفاة الرئيس كميل شمعون، رئيس حزب الوطنيين الاحرار ورئيس الجبهة اللبنانية وانتخاب الدكتور جورج سعاده رئيساً لحزب الكتائب وحلوله محل الرئيس شمعون في رئاسة الجبهة، ضعف حزب الكتائب وأضاعت الجبهة اللبنانية الكثير من هيبتها وفعاليتها على الصعيد اللبناني والمسيحي والاقليمي والعالمي، وفقدت استقلالية القرار ودورها المسيحي الريادي وباتت أسيرة القوات اللبنانية، تماشي مواقفها، وتتبنى قراراتها وتنطق باسمها. والقوات اللبنانية كان هدفها الأوحد الوصول الى الحكم. وفي سبيل هذا الهدف سخّرت كل وسيلة ممكنة وأعدّت لكل واحدة قد تفشل بديلاً. أولى الوسائل وفضلاها، ايصال رئيسها الدكتور سمير جعجع الى سدة الرئاسة، والبديل في حال فشل هذه، تأمين وصول أحد الدائرين في فلكها والخاضعين لها. واذا استحال ذلك، الاستماتة في سبيل الحفاظ على بقائها القوة الميدانية الوحيدة المدافعة عن المسيحيين والناطقة باسمهم. وتجلّى ذلك أولاً، في حؤولها دون وصول واحد ممن تعتبرهم خصومها، وعلى رأسهم الرئيس السابق سليمان فرنجيه أو الاستاذ ريمون اده، أو بعض الموارنة الأكفاء الذين ينادون بمبادىء مماثلة للتي بها تنادي وفي سبيلها تعمل، خوفاً من أن يتمكن واحدهم من السيطرة عليها واستيعابها وتذويبها في جيش يعينه عليها، فكيف اذا كان هذا الواحد العماد ميشال عون قائد الجيش ؟ وثانياً في الاعداد لوصول مرشح ضعيف ذي مواقف رمادية، همه ارضاؤها وتأمين ما تستميت من أجله وبقاءها محاوراً وحيداً لبقية القوى والميليشيات القائمة على الاراضي

المحتلة كما كان شأنها طوال عهدي الرئيسين الياس سركيس وأمين الجميّل.

موقف رئيس الجمهورية أمين الجميّل

في الظروف العادية وبحكم مركزه، يشكل رئيس الجمهورية في لبنان وزناً ضاغطاً في عملية انتخاب خلف له، لكن قوة الرئيس أمين الجميل فاقت سواها بسبب تضعضع القوى الاخرى الفاعلة على الساحة اللبنانية وتضارب مصالحها ومحاربة بعضها البعض.

كان الهمّ الاول للرئيس أمين الجميل البقاء في الحكم عن طريق تجديد الولاية أو تمديدها باحداث فراغ دستوري يتيح له متابعة الحكم ولحكومة الدكتور سليم الحص المستقيلة متابعة تسيير الأعمال استناداً الى مبدأ استمرارية الادارات Continuité des services. واذا عجز عن البقاء، العمل على تأمين مستقبله السياسي بحيث يبقى زعيماً فاعلاً على الساحة المسيحية عن طريق منع وصول زعيم قوي أو احد خصومه السياسيين كقائد الجيش العماد ميشال عون أو الرئيس السابق سليمان فرنجيه أو العميد ريمون اده، وتسهيل وصول رئيس ضعيف من دون قاعدة شعبية أو حزبية أو ميليشيا مسلحة تدعمه وتحميه.

موقف الجيش اللبناني

خلال العام 1988 أصبح الجيش، بفضل قيادته الحكيمة، (العماد ميشال عون) القوة التي تمحورت حولها معظم توجهات الشعب اللبناني، وأضحت قيادته محج الكثيرين وقبلة المهتمين بالشأن اللبناني العام لما اتصفت به من اتزان وبعد نظر واتساع افق وجدية في ايجاد حل للأزمة اللبنانية.

كان همّ قيادة الجيش بالدرجة الأولى جعل الاستحقاق الدستوري وانتخاب رئيس جديد للجمهورية مدخل الحلّ الحقيقي، فعملت بحكمة ودراية لمنع جميع مستغلي الوضع من النجاح في ايصال رئيس تكون مهمته متابعة ادارة الازمة بانتظار أن يفرج عن الحل من أوجد هذه الازمة وخطط لها وعمل على تنفيذها واطالة عمرها على مدى خمسة عشر عاماً. من هنا كان القرار: اما ان تجري انتخابات تكون بداية الحل فيعتلي سدة الرئاسة عسكري أو واحد من اصدقاء العسكر يتبنى توجهات الجيش وينفذ مخططه. واما لا انتخابات ولا رئاسة شكلية ولا رئيس مرتهن ضعيف يمضي السنوات الست أسير ضعفه وتخاذله أو رئيس يعمل لحسابه الخاص ويجهض كل فرصة تتاح لحل الأزمة اللبنانية.

موقف فاعليات المنطقة الغربية ونوابها[4]

كان دور هذه الفاعليات بسيطاً ومحدوداً وغير فاعل بالرغم من الدعم الشعبي والسياسي

الكبير الذي تمتعت به. هذا الواقع لم ينجم عن ضعف أو عدم أهلية بل عن واقع جغرافي ووجود في مناطق الاحتلال السوري أو الاسرائيلي أو الايراني أو الفلسطيني الذي سلب هذه الفاعليات ارادتها وحريتها وفرض عليها مواقف لا تنسجم وقناعاتها واضطرها الى تبني مواقف الاحتلال والمناداة بارائه والعمل على تنفيذ رغباته، ومن تجرأ على رفض هذا التوجه والخروج عنه وضع نفسه أمام خيارين: اما الهجرة الى خارج لبنان كالرئيسين صائب سلام وتقي الدين الصلح والعميد ريمون اده، أو البدء بعد ايام حياة تختصرها سيارة مفخخة أو هجوم مسلحين أو اعتراض سبيل فخطف فغياب كالشيخ صبحي الصالح والاساتذة محمد شقير ورياض طه وسليم اللوزي وغيرهم.

II - مواقف القوى الاقليمية والدولية

موقف سوريا

سوريا اليوم هي القوة الأكثر تأثيراً في الانتخابات الرئاسية بحكم موقعها الجغرافي واحتلالها قسماً كبيراً من الاراضي اللبنانية واغتصابها جزءاً مهماً من الرأي العام اللبناني، وسوريا هذه ما توقفت لحظة عن العمل على تنفيذ مخططها القديم الجديد ألا وهو السيطرة على لبنان أرضاً وشعباً وقراراً وتحويله الى نجم يدور في فلكها ويرتبط بها ويسير بهديها.

ولعل افضل تحديد لسياسة سوريا تجاه لبنان ما جاء في خطاب الرئيس حافظ الاسد بتاريخ 20 تموز 1976 (××) سوريا ولبنان عبر التاريخ بلد واحد، شعب واحد، الشعب في سوريا ولبنان عبر التاريخ شعب واحد، ترتب على هذا مصالح حقيقية مشتركة، وهذا الأمر يجب أن يدركه الجميع، مصالح حقيقية مشتركة. وترتب على هذا الأمر أمن حقيقي مشترك وترتب على هذا الأمر وشائج القربى القريبة بين الناس في البلدين. الآلاف الكثيرة من العائلات في سوريا لها امتداد في لبنان، والآلاف الكثيرة والكثيرة جداً من العائلات في لبنان لها امتداد في سوريا. (يمكن الاطلاع عليه في الملحق رقم 1).

واذ عجزت عن تنفيذ هذا المخطط على يد السلطة الشرعية القائمة ابان ولاية الرئيس الياس سركيس الذي كانت لها اليد الطولى في ايصاله الى الرئاسة ثم ابّان ولاية الرئيس أمين الجميل الذي جربت معه جميع الضغوط العسكرية والسياسية والاقتصادية، عمدت الى محاولة تحقيقه على يد الميليشيات. وتوصلت معها الى توقيع ما سمي بالاتفاق الثلاثي[5] الذي أعطى سوريا الكثير مما تريد من لبنان. ولما فشل هذا الاتفاق قررت سوريا تجميد الاوضاع في لبنان ريثما يحين موعد الاستحقاق الدستوري في 23 أيلول 1988 فتستغل هذه المناسبة لتحقيق هدفين:

الأول، الاتيان برئيس جمهورية ارتهن لها سلفاً ووعد بتعديل دستوري وقانوني يجيز له

اعطاءها كل ما تريد.

الثاني، معاودة الحوار مع الولايات المتحدة الاميركية والضغط عليها للحصول على تعهدات تدعم النظام السوري ضد المعارضة المتعاظمة داخلياً وضد العراق الذي بدا أنه سيخرج من حربه مع ايران منتصراً وسيوجه ضغطه العسكري والسياسي والاقتصادي الى سوريا التي حالفت ايران في الحرب، وضد توجهات دول الخليج العربية نحو التحرر من عقدة الخوف الايرانية وايقاف المساعدات المالية بعيد انتهاء الحرب.

موقف الولايات المتحدة الاميركية

تأتي الولايات المتحدة الاميركية بعد سوريا من حيث التأثير في الانتخابات الرئاسية اللبنانية، ليس لأن سوريا أقوى منها على الساحتين اللبنانية والشرق اوسطية، بل لأن لبنان بات الورقة الأخيرة في يد سوريا تستعملها للعبور الى الساحة الاقليمية وللتأثير فيها. لذلك تعتبر هذه الورقة حيوية لمصالحها ولدورها السياسي فلا يمكن أن تتنازل عنها أو تتهاون بها. أما الولايات المتحدة الاميركية فهمها حل أزمة الشرق الاوسط، وكل ما يساعد هذا الحل تسانده وتسعى اليه جاهدة ولغيره لا تأبه.

حاولت الولايات المتحدة الاميركية استغلال الانتخابات الرئاسية في لبنان للضغط على سوريا واسترضائها في آن كونها الطرف الوحيد الباقي المؤثر في حل ازمة الشرق الاوسط. فبعد حل معظم عقد هذه الأزمة بتوقيع مصر معاهدة سلام مع اسرائيل وتخلّي الاردن عن الضفة الغربية وقبول الفلسطينيين بالحل السلمي والاكتفاء بالضفة الغربية وقطاع غزة لاقامة دولتهم ومباشرتهم التفاوض مع اميركا حول هذا الموضوع، لم يبق سوى عقدتي الجولان ولبنان. فاسرائيل لا تنسحب من الجولان أو تتخلّى عنه، على الأقل في المستقبل المنظور، وسوريا ترفض التنازل عنه دون ثمن، وثمن كبير. تجاه التصلب السوري وخوفاً من نتائج اسقاط النظام الحالي والمخاطر التي قد تنشأ مع النظام الجديد والتي لا يمكن التكهن بمداها وفعاليتها، آثرت الولايات المتحدة الاميركية الابقاء على هذا النظام والعمل على ترويضه واسترضائه بأدنى ثمن ممكن، فلقد سبق لهذا النظام ان نفّذ بعض حلقات الحل على الساحتين الفلسطينية واللبنانية. والثمن الذي اختارته اميركا هو لبنان. فمنذ العام 1976 أطلقت يد سوريا فيه وتركتها تتصرف به كما تشاء واذنت لها بادخال جيش من ثلاثين ألف جندي أضفت عليهم جامعة الدول العربية صفة قوات الردع العربية [6] وظللتهم بعلمها لقاء السماح لبعض اعضائها بارسال وحدات رمزية تنضوي تحت لواء هذا الجيش. ولما شعرت سوريا ان وجود هذه الوحدات بدأ يزعجها ويعرقل تنفيذ خطتها الرامية الى الهيمنة على لبنان أخذت تضايقها وتضغط على دولها لكي تسحبها حتى كان لها ما ارادت

وأصبحت قوات الردع العربية سورية فقط بتاريخ 26 نيسان 1979. ولم تكتف سوريا بهذا القدر من التصرف للاستيلاء على الساحة اللبنانية بل أجبرت جميع الدول العربية التي لا تأمن جانبها على سحب سفاراتها من لبنان.

عند هذا فقط حاولت اميركا الحد من جشع سوريا والضغط عليها بالاجتياح الاسرائيلي في صيف 1982، وبدخول القوة المتعددة الجنسيات [7] وبتحضير اتفاق 17 أيار 1983 (يمكن مراجعة القسم الأول حول تفاصيل هذا الموضوع). لكن موقف الرئيس أمين الجميل ومناوراته الخاطئة في ذلك الوقت أدت الى عدم توقيع الاتفاق وبالتالي الى سحب الولايات المتحدة دعمها للبنان والى خروج القوة المتعددة الجنسيات تاركة سوريا من جديد تسرح وتمرح ولبنان يعاني المآسي والنكبات.

وعندما اقترب الاستحقاق الدستوري، عاودت اميركا تدخلها في القضية اللبنانية ولكن من دون تغيير الهدف وهو الضغط على سوريا للقبول بثمن معقول قد يكون انتخاب رئيس جمهورية تختاره هي.

موقف اسرائيل

بعد تجربتها الفاشلة في لبنان العام 1982 والخيبة التي منيت بها باغتيال الرئيس بشير الجميل، ثم انتخاب الرئيس أمين الجميل وعجزها عن حمل لبنان على توقيع معاهدة سلام معها أو على الأقل وضع ترتيبات امنية (اتفاق 17 أيار 1983)، فضّلت اسرائيل الابتعاد عن الساحة اللبنانية وعدم التدخل فيها مباشرة وحصر اهتمامها بالحفاظ على سلامة حدودها الشمالية والبقاء في منطقة الحزام الامني [8] وتشكيل ميليشيا لبنانية خاضعة لها اطلقت عليها اسم "جيش لبنان الجنوبي". بقيادة الضابط اللبناني الرائد سعد حداد.

ولكنها عملت في موضوع الانتخابات الرئاسية لتحقيق هدفين:

الأول: منع وصول رئيس قوي يعيد الى الوطن وحدته والى الجيش قدرته فيطالبها بالانسحاب من الحزام الامني ويتعهد بتأمين سلامة حدودها الشمالية بالتنسيق مع الامم المتحدة، وهذا ما لا تريده.

الثاني: منع وصول رئيس مرتهن لسوريا، يعطيها كل ما تريده من لبنان ويسهل لها القضاء على جميع معارضي وجودها في لبنان فتعجز اسرائيل في المستقبل عن اثارة الفوضى في لبنان عندما ترى ذلك من مصلحتها.

موقف العراق

ينبع موقف العراق تجاه لبنان من معارضته الشديدة للوجود السوري فيه الذي تحوّل

الى احتلال مكشوف سافر. وهذه المعارضة، في ظل قيادة الرئيس صدام حسين، ترتكز على الانتقام من سوريا بارغامها على دفع ثمن تحالفها مع ايران خلال حرب الخليج وهو الانسحاب من لبنان وترك اللبنانيين يقررون مصيرهم ويتفقون على ما يريدون من دون تدخل أو ضغط. ويعلم العراق ان خروج السوريين من لبنان سيُفقدهم آخر ورقة يحتفظون بها للتأثير على صعيد الشرق الاوسط فضلاً عن ان هذا الخروج سيهدد النظام السوري في الداخل ويضعفه وقد يؤدي الى اسقاطه.

وهكذا دعم العراق القوى اللبنانية المعارضة للوجود السوري والمتمثلة بالجيش والاحزاب اليمينية كالكتائب والقوات اللبنانية وغيرها وعمل على منع وصول مرشح سوري أو مرتهن لسوريا الى سدة الرئاسة.

موقف فرنسا

انطلاقاً من علاقاتها التاريخية مع لبنان حاولت فرنسا، شأنها كل مرة، التدخل في الازمات اللبنانية بهدف المساعدة وايجاد الحلول الوسطية والتوافقية. وفي كل مرة تواجهها الصعوبات عينها ومن الدول التي تدّعي نصرتها، كالولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا، لمنعها من احياء دورها في لبنان وتسجيل بعض النجاح كما ترتفع ضدها بعض أصوات لبنانية تتهمها بالصليبية وقد حرّكها خصماها الاقليميان سوريا واسرائيل.

هكذا يبدأ التحرك الفرنسي بزخم واندفاع. وسرعان ما يهدأ ويركد من دون تحقيق أية نتيجة أو يتحول الى اهداف انسانية، غالباً ما يعمل المتضررون على اجهاضها. مما يحمل فرنسا على اللجوء الى شريكاتها الاوروبيات لاضفاء الصفة الاوروبية على تحركها بقصد تخفيف المعارضة له. وفي الانتخابات الرئاسية بقي التحرك الاوروبي محدوداً وغير مجد برغم حماسة فرنسا ولجاجتها.

موقف الفاتيكان

حفاظاً على فعالية دوره وتلافياً للحساسية التي قد يثيرها تدخله، غالباً ما يفضل الفاتيكان التحرك بالواسطة أو بطريقة غير مباشرة عبر البطريركية المارونية، بحيث، ينقل اليها مواقفه ويترك لها حرية اختيار سبل التنفيذ والاتصال مع بقية الافرقاء على الساحة اللبنانية. وفي الانتخابات الرئاسية كان موقف الفاتيكان مطابقاً لموقف البطريركية المارونية أو على الاقل قريباً جداً منه.

المراجع :

(1) تنص المادة 73 من الدستور اللبناني الصادر في 23 أيلول 1926 على ما يلي:
«قبل موعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية بمدة شهر على الأقل أو شهرين على الأكثر يلتئم المجلس بناء على دعوة رئيسه لانتخاب الرئيس الجديد واذا لم يدع المجلس لهذا الغرض فانه يجتمع حكماً في اليوم العاشر الذي يسبق اجل انتهاء ولاية الرئيس».

(2) المنطقة الشرقية هي المنطقة الخالية من الجيوش والقوى الغريبة أي السورية والاسرائيلية والايرانية والفلسطينية.

(3) تضم الجبهة اللبنانية الاحزاب المسيحية (الكتائب – الوطنيون الاحرار-التنظيم-حراس الارز...) وبعض الفاعليات والشخصيات المسيحية.

(4) المنطقة الغربية هي الواقعة تحت احتلال جيوش أو قوى غريبة.

(5) هو الاتفاق الذي تم توقيعه في دمشق بين ايلي حبيقه رئيس الهيئة التنفيذية للقوات اللبنانية والوزيرين نبيه بري رئيس حركة«امل» ووليد جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، في حضور نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، بتاريخ 28 كانون الأول 1985... يمكن مراجعة النص الكامل للاتفاق في الملحق رقم (2)

(6) لمزيد من المعلومات يمكن العودة الى كتاب : قوات الردع العربية في لبنان-الوضع القانوني والسياسي والعسكري للعميد الركن فؤاد عون. الصادر في بيروت.1989.

(7) تشكلت بعد الاجتياح الاسرائيلي من وحدات تابعة للولايات المتحدة الاميركية وفرنسا وايطاليا.

(8) الحزام الأمني هو منطقة داخل الاراضي اللبنانية على طول الحدود المشتركة مع اسرائيل بعرض 10 كلم تقريباً.

الفصل الثاني

المحاولة السورية لانتخاب رئيس جمهورية

I - التحضير للانتخابات

مع بدء المهلة الدستورية أمسك رئيس مجلس النواب بخيوط اللعبة لأن الدستور أعطاه وحده الحق في دعوة المجلس للانتخاب بين 23 تموز و13 أيلول 1988. وهكذا أصبح السيد حسين الحسيني محور جميع الاتصالات.

كيف تصرف رئيس المجلس خلال هذه الفترة وكيف أدار اللعبة مع رئاسة الجمهورية والحكومة والنواب والمرشحين والفاعليات؟

التدابير الامنيـة المتخذة لجلسة الانتخاب

نظراً للاوضاع السائدة في تلك المرحلة كان من البديهي أن تتقدم فكرة المحافظة على الأمن خلال جلسة الانتخاب على ما عداها وبسبب سياسة المقاطعة التي كان يتبعها رئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة تجاه رئيس الجمهورية وتوقف مجلس الوزراء عن عقد الجلسات، بادر رئيس الحكومة ودون أي تنسيق مسبق مع بقية السلطات الى توجيه كتاب الى وزير الداخلية بتاريخ 19 تموز 1988 هذا نصه:

معالي وزير الداخلية

لمناسبة بدء فترة الاستحقاق الدستوري لاجراء انتخاب رئيس جديد للجمهورية يرجى اتخاذ التدابير الأمنية التي من شأنها توفير اجواء طبيعية في البلاد تتيح اجراء الانتخابات في جو من الحرية والديمقراطية.

رئيس مجلس الوزراء

سليم الحص

على أثر ذلك عقد وزير الداخلية الدكتور عبدالله الراسي اجتماعاً لمجلس الأمن الداخلي[1] بتاريخ 20 تموز 1988 لوضع خطة أمنية مناسبة ووجّه، اثر الاجتماع، كتاباً الى وزير الدفاع الوطني، الرئيس عادل عسيران، نرى ايراده حرفياً لأهمية الخطة الأمنية المقترحة وللبقعة التي يشملها التدبير.

معالي وزير الدفاع الوطني المحترم

الموضوع: تكليف الجيش حفظ الأمن لمناسبة انتخاب رئيس الجمهورية

المستند: القانون رقم 71/37 تاريخ 1971/6/10 (تكليف الجيش بحفظ الأمن)

بموجب الكتاب الصادر عن رئيس مجلس الوزراء بالوكالة الرقم 342 تاريخ 19 تموز 1988 المرفقة صورة عنه، وعملاً باحكام القانون المشار اليه في المستند أعلاه خصوصاً المادة الرابعة منه، وبالنظر الى قرب موعد الاستحقاق الدستوري المتمثل في انتخاب رئيس للجمهورية والى ما لهذا الاستحقاق من أهمية وتأثير على مستقبل لبنان وطناً وشعباً، وتحسساً بمسؤولياتنا التي تفرض وجوب اجراء هذه الانتخابات في اجواء ديمقراطية سليمة. ولما كان تأمين هذه الأجواء لا يمكن أن يتحقق الا باتخاذ تدابير أمنية استثنائية. ولما كان من المتعذر على قوى الأمن الداخلي والأمن العام بوسائلها الخاصة حفظ الأمن في هذه المناسبة ضمن المنطقة الجغرافية التي يقع فيها المبنى المؤقت للمجلس النيابي (قصر منصور) ويقيم فيها غالبية النواب وهي مدينة بيروت وضواحيها والمحددة كما يأتي:

شرقاً: امتداداً من جسر نهر الموت حتى مستديرة المكلس ونهر بيروت والجمهور ووادي شحرور.

جنوباً: امتداداً من وادي شحرور حتى العمروسية والحرم الجنوبي لمطار بيروت الدولي.

شمالاً وغرباً: البحر.

لذلك احيطكم علماً بقرارنا الرامي الى تكليف الجيش حفظ الأمن في المنطقة الآنف ذكرها اعتباراً من 23 تموز ولغاية 23 ايلول 1988، ما لم يطرأ ما يستوجب تعديل موعد انتهاء مفعول هذا التكليف، مع رجاء التفضل باتخاذ ما ترونه مناسباً لوضع مضمون تكليفنا هذا موضع التنفيذ مع لفتكم الى ما يأتي:

ان التدابير الاستثنائية المفروض اتخاذها في المنطقة المشار اليها أعلاه هي الآتية:

1 - منع أي ظهور مسلح غير شرعي ضمن هذه المناطق، وفرض سيطرة القوى الشرعية عليها سيطرة تامة وخلق جو من الأمن والحرية.

2 - المحافظة على الأمن في محيط المجلس النيابي الموقت.

3 - حماية النواب ومواكبتهم اثناء تنقلاتهم.

4 - حراسة أمكنة اقامة النواب.

مع لفتكم الى ما يأتي:

1 - ستوكل الى قوى الأمن الداخلي مهمة حفظ الأمن حول المبنى المؤقت للمجلس النيابي ومهمة حماية النواب ومواكبتهم وحراسة أمكنة اقامتهم.

2 - في سبيل تطبيق احكام المادة السادسة من القانون الرقم 71/37 والتي تفرض على

السلطة العسكرية البقاء على اتصال معنا حول ملاءمة التدابير التي تنوي اتخاذها من اجل تنفيذ مضمون هذا التكليف، نحيطكم علماً اننا سنوافي قيادة الجيش مباشرة بالوسائل والاجراءات التي سنقرر اتخاذها في هذا الصدد.

3 – أما بالنسبة الى الأمن العام فسنعمد الى تحديد المهام التي ستوكل اليه في الوقت المناسب.

وزير الداخلية

عبدالله الراسي

الصعوبة الأولى التي واجهت هذه الخطة تمثّلت في تفسير التدبير الاستثنائي الأول المفروض اتخاذه «منع أي ظهور مسلح غير شرعي ضمن هذه المناطق». فاذا كان التوافق تاماً على اعتبار جميع الميليشيات عناصر مسلحة غير شرعية، فان الخلاف ظاهر حول تحديد وضع القوات السورية الموجودة داخل هذه المنطقة : قسم من السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية وبعض الوزراء بالاضافة الى قيادة الجيش) يعتبر وجود هذه القوات غير شرعي وبالتالي يقتضي منع ظهورها، وقسم آخر يعتبر هذا الوجود شرعياً، ويعتبر هذه القوات مكلفة بمهمات أمنية محددة أو ممكن القيام بها بداهة. واذا سلّمنا جدلاً بأن وجود هذه القوات شرعي فبمن تأتمر؟ وهل ستنفذ الأوامر التي ستصدرها قيادة الجيش اللبناني ؟ ومن يضمن حياد هذه القوات وعدم تدخلها في عملية الانتخاب والكل يعلم أن سوريا تنتظر هذه الفرصة للمجيء برئيس جمهورية مرتهن لها ؟

أجهض هذا الخلاف الخطة الأمنية التي كانت الحكومة تنوي تنفيذها مما حمل رئيس مجلس النواب على عقد اجتماع وزاري عسكري في مجلس النواب بتاريخ 1988/8/10 لدرس الاجراءات البديلة. ضم الاجتماع رئيس الحكومة بالوكالة الدكتور سليم الحص، وزير الدفاع الوطني الرئيس عادل عسيران، وزير الداخلية الدكتور عبدلله الراسي، وزير المال بالوكالة جوزيف الهاشم، نائب رئيس المجلس النيابي الدكتور البير مخيبر، قائد الجيش العماد ميشال عون، المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عمر مخزومي، الأمين العام للمجلس النيابي احسان ابو خليل. لم يصدر عن هذا الاجتماع أي قرار أو بيان، بل تكليف للوزيرين الراسي والهاشم متابعة الاتصال للاتفاق على الاجراءات الأمنية المناسبة.

ان حضور وزير المال هذا الاجتماع الأمني ثم تكليفه ووزير الداخلية متابعة الاتصال للاتفاق على الاجراءات الأمنية المناسبة يدعو للاستغراب، الا اذا كان موفداً من قبل الرئيس الجميل لنقل وجهة نظره الى المجتمعين وموافاته بنتائج الاجتماع. ولكن رئيس الجمهورية، رداً على الاجتماع في مجلس النواب، أوعز الى لجنة الترتيبات الأمنية[2] عقد اجتماع وكلّف ممثل الجيش (العميد جان ناصيف) ان يطلب خلاله من اعضاء اللجنة وضع

تصور خطة أمنية لضمان سلامة جلسة الانتخاب.

استغرب رئيس الحكومة بالوكالة الدكتور سليم الحص تصرف رئيس الجمهورية «لأن هذه اللجنة مكلفة أصلاً مهمات محددة تتعلق بخطوط التماس ولا يجوز ان تحل محل المؤسسات الرسمية. فكيف يعقل ان لا يكون من حق وزير الداخلية، ولا من حق وزير الدفاع ولا من حق قيادة الجيش وضع خطة أمنية،ويكون وضعها من حق لجنة تضم ممثلين عن الميليشيات؟»[3].

تمخضت كل الاجتماعات والخطط الأمنية عن بعض تدابير شكلية وهزيلة كلفت بتنفيذها قوى الأمن الداخلي، وعن تحديد مهمة الجيش بالتمركز على سطوح الأبنية المشرفة على مقر مجلس النواب وبمؤازرة عناصر قوى الأمن عند الضرورة وبناء على طلبها. فيما يلي تفصيل التدابير :

– « اقامة حواجز ثابتة عند تقاطع شوارع الفرس (اوليفتي) – بدارو وطريق الشام (البويك) – بشاره الخوري وعبدالله اليافي – طريق الشام وعبدالله اليافي – العجة(اي دائرة قطرها 500 متر تقريباً).

– تركيز نقاط ثابتة على جميع المفترقات المؤدية الى طريق الشام وجادة عبدالله اليافي والطريق الممتد من الاوليفتي حتى البويك وضمن حرم ميدان سباق الخيل.

– تركيز نقاط ثابتة على مداخل بعض الابنية وسطوحها المشرفة على مبنى«قصر منصور» واطلاق دوريات في المنطقة المعزولة وخارجها والاحتفاظ بقوى احتياط بتصرف القيادة.

– اطلاق دوريات مشاة بين حاجزي العجة والمتحف لحفظ الأمن والنظام ومراقبة الاشخاص في المنطقة المعزولة وتسليم عناصر قوى الأمن حاجزي الجيش اللبناني عند العجة والمتحف.

– اطلاق دوريات في كل بيروت تتمركز في الشوارع الرئيسية المؤدية الى المنطقة المعزولة في محيط المجلس النيابي للمحافظة على الأمن والنظام وتأمين الحماية للنواب عند الاقتضاء[4].

المرشحون لرئاسة الجمهورية ومواقف الفاعليات والناخبين منهم

بانتظار تحديد موعد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية أخفى اللاعبون الكبار الخارجيون والداخليون اوراقهم وتركوا الساحة لبعض المرشحين الهواة كي يُشبعوا رغبتهم ومخيلتهم بالتصاريح والبرامج والتصورات ويقوموا بالزيارات ويعقدوا المؤتمرات الصحفية، ولم يتجاوزوا العموميات والدعوة الى التوافق والمصالحة والابتعاد عن التحدي والتصادم وطي

صفحة الماضي. وكان أول سالكي هذا الطريق الرئيس أمين الجميّل الذي وجه رسالة الى رئيس مجلس النواب، رغم مقاطعة هذا الأخير له، يستعجله المباشرة بالانتخاب. وفي ما يلي نص هذه الرسالة:

«بكفيا في 23 تموز 1988

دولة رئيس مجلس النواب المحترم – بيروت

بعد التحية،

ابتداءا من هذا النهار، 23 تموز يصبح من حقكم بموجب المادة 73 من الدستور دعوة مجلس النواب الى انتخاب رئيس جمهورية جديد، وهو حق، كان يمارسه اسلافكم بالتشاور والاتفاق مع رئيس السلطة التنفيذية واعضائها حرصاً على سلامة المسيرة الدستورية وحفاظاً على الديمقراطية القائمة على الشورى، وحتى تجري الانتخابات في مناخ من الحرية والاحترام المتبادل. وكانت تتخذ كذلك بالاتفاق بين جميع المعنيين التدابير الآيلة الى ضمان سلامة العملية الانتخابية واستقامة الخلافة الدستورية، وهو أمر اعرف حرصكم عليه وأقدر تمسككم به.

وها انا اتجاوز الظروف الحاضرة، كائناً ما كان موقفي منها، وكائناً من كان الذين يتحملون مسؤوليتها، لأدعوكم بصفتي رئيس الجمهورية المؤتمن على الدستور الى ممارسة حقكم في دعوة المجلس في اقرب وقت، مؤكداً استعدادي التام للقيام بكل المساعي الآيلة الى تأمين المناخات اللازمة من اجل انجاح عملية الاقتراع كما ينص على ذلك القانون ويُقره العرف والنظام العام. وفي ضوء المشاورات التي أجريتها، وبنوع أخص مع عدد من النواب، أرى ان المصلحة الوطنية تقضي بأن تختار السلطة الاشتراعية، وفق الدستور، رئيساً يقدر على التجاوب مع المطالبة الشعبية الملحّة بالوفاق بين جميع العائلات الروحية التي يتألف منها لبنان فيعيد تعاملها بعضها مع البعض الآخر الى الاصالة التاريخية التي فقدناها خلال سني الحرب وافتقدناها. والمجلس النيابي الذي تتجسد فيه الارادة الشعبية دستورياً، هو الاطار الوحيد الصالح للقيام بالمبادرة التاريخية التي تعيد العلاقات السياسية الى حال العافية والتعامل السليم بين اللبنانيين.

ان مباشرة اختيار رئيس الجمهورية على النحو الذي يتوق اليه ويستحقه اللبنانيون سيعجّل في تصدي الرئيس العتيد لقضايا الوفاق الوطني والاصلاح الدستوري واعادة تعمير الأرض والمجتمع والمؤسسات، فيبلسم جروح لبنان ويعيد الى المواطنين ثقتهم بالنفس وآمالهم بالوطن السيد المستقل وتعلقهم بدولة الأمن والحريات.

في حين ان التأخر في الانتخاب، والعصبيات هي على ما هي، سيؤدي الى مزيد من التصلب والتباعد، بحيث تتعقد عملية الاختيار وتتكاثر العثرات في طريق العهد المقبل الذي نريده

جميعاً عهد سلام بعد الحروب التي كادت أن تهدد مصير لبنان ولا تزال تهدده.

أردت يا دولة الرئيس، في غياب المشاورة المباشرة، أن اودع المجلس النيابي الكريم، عبر هذه الرسالة، ما تكوّن لدي من قناعات وأنا على ثقة بأن هذه القناعات ما هي إلا تعبير عن الاجماع اللبناني.

وفقكم الله ووفقنا جميعاً في القيام بمسؤولياتنا.

وتقبلوا أصدق التمنيات

أمين الجميّل[5]

في بدء المهلة الدستورية اكتفت سوريا بالبقاء بعيدة وعملت على تحريك دُماها على الساحة اللبنانية لاطلاق التصاريح واصدار البيانات واعلان المواقف بقصد البلبلة واجبار الفريق المعارض على كشف اوراقه. ثم لوّحت بورقة ترشيح الرئيس سليمان فرنجيه وهي تعرف مدى معارضة الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل والعراق لهذا الترشح فضلاً عن المعارضة الداخلية من قبل القوات اللبنانية وغيرها من الفاعليات.

وبالفعل تضايقت اميركا من هذا الترشيح وارادت أن تسبر مدى جدّيته فارسلت مساعد وزير خارجيتها لشؤون الشرق الاوسط السيد ريتشارد مورفي الى لبنان فاجتمع بالرؤساء أمين الجميّل وحسين الحسيني وسليم الحص وأصدر في ختام محادثاته واياهم بياناً حدد فيه نظرة بلاده الى الانتخابات والى مواصفات الرئيس الجديد ومهماته :

«حضرت الى لبنان لأؤكد حرص حكومة الولايات المتحدة على استعادة لبنان وحدته وسيادته وسلامة اراضيه. لقد حضرت في الوقت الذي يستعد لبنان لانتخاب رئيس جديد للجمهورية. سيواجه الرئيس الجديد تحديات شتى، بما في ذلك السعي الى الاصلاح الدستوري ومهمة تعزيز الوفاق الوطني على افضل وجه. ان الاميركيين يشاطرون الشعب اللبناني رغبته الاصيلة في أن تكون انتخاباتكم التي ستجري في الايام المقبلة، في جو يسوده السلام والنظام. اننا على استعداد لمساندة رئيسكم الجديد لمتابعة عملية الاصلاح. يجب ان يكون الرئيس القادم رمز الوحدة الوطنية والوفاق وحاميا لهما. يجب ان يعتبر نفسه ممثلاً لكل الشعب اللبناني. ان مهمته لن تكون سهلة، ان ثلاث عشرة سنة من الحرب الأهلية قد افرزت المصاعب والحرمان، ان جماعات لبنانية بكاملها تعاني المتاعب والآلام التي يجب معالجتها لتحرير هؤلاء من اغراء المتطرفين، على الرئيس المقبل أن يأخذ بأيديهم للمشاركة في عملية صنع القرار السياسي والاقتصادي، ان اعادة اعمار هذا البلد تتطلب قدرات كل ابنائه ومواهبهم، اننا ندعم كل تقدم على صعيد الدستور اللبناني. نحن لا ندعم مرشحاً معيناً، على اللبنانيين وحدهم أن يتحملوا مسؤولية اختيار رئيسهم الجديد»[6].

بعد لبنان انتقل ريتشارد مورفي الى سوريا متذرعاً برغبة لبنان من الولايات المتحدة

الاميركية وتمنيه عليها معاودة الاتصال مع سوريا لاحياء الحوار بين قصر بعبدا وقصر المهاجرين على حد زعم بعض مصادره.

ولما لم تسفر زيارة مورفي عن النتائج التي كانت تتوخاها دمشق، اوعزت هذه الأخيرة الى رئيس مجلس النواب حسين الحسيني لتحديد موعد جلسة الانتخاب وأوعزت كذلك الى الرئيس سليمان فرنجيه لاعلان ترشيحه رسمياً وجيّشت كل قواها السياسية المحلية لتأمين فوزه وكأنها بذلك قد رمت كف التحدي بوجه اميركا وأجبرتها على النزال والمبارزة.

جاء رد الولايات المتحدة الاميركية جولة قام بها القائم بأعمال سفارتها في بيروت السيد دانيال سمبون على الرئيسين حسين الحسيني وسليم الحص والبطريرك الماروني واجتماع مع المحامي كريم بقرادوني نائب قائد القوات اللبنانية، تلاه آخر مع الدكتور ايلي سالم مستشار رئيس الجمهورية أبلغ خلالهما الجميع موقف بلاده وصرح في نهايتها قائلاً: «... لم يعد سراً ان هناك هدفين من هذه الانتخابات، الأول هو انتخاب رئيس وفق الدستور في الوقت المحدد، والثاني هو ان يحصل ذلك في جو من السلام والهدوء، وفي يوم طويل من المشاورات مع قادة بلدكم ما زلت على ثقتي الكبيرة بأنه يمكن تحقيق هذين الهدفين». ولما سئل اذا كان يعتقد ان انتخاب الرئيس فرنجيه هو عامل استقرار. أجاب: «انتم تعلمون اننا خلال هذه الفترة لم نعلن ولم نعط رأياً في أي مرشح بمفرده ولن نعطي الآن».[7]

ولزم موقف فرنسا والاسرة الاوروبية حد الشكليات والتمني كما نتبين مما حدده وزير الخارجية الفرنسي رولان دوما باعلانه: «تعتبر فرنسا ان انتخاب رئيس للجمهورية يقدم الى اللبنانيين مناسبة للتعبير عن تعلقهم بالمؤسسات الديمقراطية لبلدهم، وتعتبر بالقدر الأكبر من الأهمية أنه يجب احترام العملية الدستورية بحيث تتيح انتخاب رئيس للدولة يتولى مقدرات لبنان موحد وسيد في السلام والعدالة. ان الحكومة الفرنسية وشريكاتها في الاسرة الاوروبية، اعربت رسمياً في 13 حزيران الماضي عن اقتناعها بأن اجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة في نظام ووفقاً للقواعد الدستورية سيكون ذا أهمية حاسمة لمستقبل الجمهورية اللبنانية. وقد وجهت الدول الاوروبية في هذه المناسبة نداء الى جميع الافرقاء المعنيين ليقدموا دعمهم لتأمين حسن سير الانتخابات».[8]

وارتفعت على الصعيد الداخلي اللبناني لهجة التحدي بين رئاسة الجمهورية وقيادة الجيش. فمن باب قطع الطريق على أي تحرك لهذه القيادة رئس رئيس الجمهورية اجتماعاً في وزارة الدفاع بتاريخ 1988/8/10 ضم قائد الجيش والاركان واعطاهم توجيهاته في هذا المجال: «... المطلوب في هذه المرحلة وعي المسؤوليات الوطنية، واتكالنا كبير على الجيش ان يكون كما عهدناه حجر الزاوية في البناء الوطني» وشدد «على وجوب التزام القوانين المرعية والهرمية العسكرية والانضباط، لأن اي خلل في المؤسسة العسكرية يعني خراباً وهلاكاً ينعكسان على

الوضع العام في البلاد... ان الاتصالات التي أجريت ايضاً ركزت على عدم زج الجيش في أية معركة جانبية تلهيه عن مهماته الأساسية، والعمل على ابقاء المناخات السليمة والكفيلة بتوفير المساعدة الدائمة الداعمة للجيش... فلن يسمح بتعطيل دور الجيش... فالجيش فوق كل اعتبار، وكرامته من كرامة الوطن، ونريده أن يكسب معركة لبنان الكبرى، خصوصاً أنه مؤهل لذلك بفضل مناقبية ضباطه وعسكرييه وانضباطهم وشجاعتهم. فقد شكلوا دائماً الدرع الواقية للشرعية، وفوّتوا على اعداء لبنان زج الجيش في معارك لا تخدم مصلحة الجيش ولا دوره ولا مصلحة الوطن ولا أمن المواطن».[9]

في اليوم التالي عقد قائد الجيش اجتماعاً دورياً لكبار ضباط الجيش وقادة الالوية والمناطق والوحدات ووضعهم في الصورة الحقيقية للاوضاع الراهنة على ضوء الاستحقاق الدستوري قائلاً لهم: «... ان هدف الجيش هو تأمين الاستحقاق الدستوري بشكل سليم وحر من أجل توفير استمرارية شرعية الوطن والهوية ووحدة الارض والانتماء... ان كل محاولة لمنع استمرار هذه الشرعية سنضربها لأننا نكون في حال الدفاع عن الذات والمؤسسة والوطن والشرعية والنظام... لكن اذا شلّت السلطة بعدم القرار أو عُطّلت لتعطيل قرارها مما يهدّد مقومات كثيرة بالسقوط فسنضطلع عندها بمسؤولياتنا. وهذه هي المبادرة التي تربيتم عليها والتي يلجأ اليها العسكر لانقاذ الوضع».[10] من جهتها، لخصت القوات اللبنانية موقفها كما يلي: «كون التفاهم على الرئيس التوافقي لم يتم بعد، تؤيد القوات اللبنانية الموقف الذي اتخذه عدد كبير من النواب والقاضي بمقاطعة الجلسة في 18 من الجاري، بغية عدم تأمين النصاب للضغط على الاطراف كافة للتوصل الى التفاهم على رئيس توافقي».[11]

II - جلسة الانتخاب

وقائع الجلسة

وجّه رئيس مجلس النواب الى النواب البرقية التالية:

«حضرة الزميل الكريم

عملاً بأحكام الدستور اللبناني، خصوصاً المادة 73 منه، يدعى المجلس النيابي الى انتخاب رئيس جديد للجمهورية، ويلتئم لهذه الغاية في جلسة تعقد في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الخميس الواقع فيه الثامن عشر من آب 1988 وذلك في مقره الموقت، قصر منصور. نأمل حضوركم في الموعد المحدد».

بيروت في 1988/8/13

رئيس مجلس النواب

حسين الحسيني [12]

اتخذت جميع التدابير السياسية والعسكرية لكي تعقد الجلسة في التاريخ والوقت المحددين. ودعي سفراء الدول الخمس الكبرى لحضورها، وهم بحسب توقيت وصولهم: فاسيلي كولوتوشا سفير الاتحاد السوفياتي، بول بلان سفير فرنسا، دانيال سمبسون القائم بأعمال سفارة الولايات المتحدة الاميركية، ألان جون رامسي سفير بريطانيا، يانغ يهواي سفير الصين. لكن حضور النواب اقتصر على ثمانية وثلاثين نائباً من أصل ستة وسبعين مما عطّل النصاب وأدّى بالتالي الى تعذر عقد الجلسة. ثمانية نواب من أصل الذين حضروا يقطنون في المنطقة الشرقية والباقون في المنطقة الغربية وهم بحسب توقيت وصولهم الى مبنى المجلس النيابي:

علي عبدالله، عبدالله الراسي، بشير الأعور، حسين الحسيني، البير مخيبر، هاشم الحسيني، البير منصور، توفيق عساف، عبد المولى امهز، منيف الخطيب، فريد جبران، علي الخليل، صالح الخير، زاهر الخطيب، رينيه معوض، باخوس حكيم، عادل عسيران، رشيد الصلح، نزيه البزري، حسين منصور، انور الصباح، محمود عمّار، يوسف حمود، عبد اللطيف الزين، رفيق شاهين، زكي مزبودي، سورين خان اميريان، طلال المرعبي، حسن الرفاعي، نجاح واكيم، ناظم القادري، ميشال معلولي، أمين الحافظ، فؤاد نفاع، جميل كبي، محمد يوسف بيضون، عثمان الدنا، كامل الأسعد.

أما النواب الذين لم يحضروا الجلسة فكان عددهم ثمانية وثلاثون ويقطنون بأغلبيتهم في المنطقة الشرقية وهم:

جورج سعاده، راشد الخوري، ميشال ساسين، بيار دكاش، اميل روحانا صقر، خاتشيك بابكيان، ملكون ابلغتيان، انترانيك مانوكيان، شفيق بدر، لويس أبو شرف، ادمون رزق، عبدو عويدات، أوغست باخوس، الياس الهراوي، الياس الخازن، بطرس حرب، جبران طوق، حبيب كيروز، حميد دكروب، رائف سماره، صبحي ياغي، نصري المعلوف، ادوار حنين، بيار حلو، فؤاد طحيني، سالم عبد النور، فريد سرحال، طارق حبشي، نديم سالم، مخايل الضاهر، موريس فاضل، كاظم الخليل، جوزيف السكاف.

أما النواب الموجودون خارج لبنان فهم:

ريمون اده، أحمد اسبر، ارا يراونيان، عبد المجيد الرافعي، صائب سلام.

نظراً لعدم اكتمال النصاب رفعت الجلسة وتلا السيد احسان ابو خليل، الأمين العام للمجلس النيابي على الصحافيين البيان الآتي:

«بعد مرور ساعتين وعشر دقائق على موعد تعيين الجلسة، قرر دولة رئيس مجلس النواب رفع الجلسة الى موعد سيحدده في أقرب فرصة. وقد اطلع معالي وزير الداخلية دولة الرئيس على الممارسات التي حصلت هذا النهار»[13].

ردود الفعل على عدم اكتمال نصاب الجلسة

فور رفع الجلسة بدأ الداعمون لعقدها توجيه الاتهامات والتهديدات الى من اعتبروهم مسؤولين عن تعطيل النصاب. لكن جميع الافرقاء انصرفوا الى اعادة حساباتهم وتقييم اوضاعهم واعداد العدة للجولة الثانية.

المرشح الرئيس السابق سليمان فرنجية، بلسان نجله روبير وبفم ابنته صونيا عبدالله الراسي، صب جام غضبه على الجيش وقائده الذي اعتبره مسؤولاً عن عدم تأمين حرية النواب وايصالهم الى مبنى المجلس لأنهم، بحسب زعمه، قد خُطفوا واحتُجزوا أو هُدِّدوا، متناسياً ان ثمانية نواب حضروا من المنطقة الشرقية بينما لم يتغيب أحد من نواب المنطقة الغربية ولم يحضر أي نائب من الموجودين في الخارج؛ ولم يتساءل: هل ضُيِّق على حرية النواب في المنطقة الشرقية لمنعهم من الحضور، ولم يُضّيق عليها في المنطقة الغربية لاجبارهم على الحضور؟

وزير الداخلية الدكتور عبدالله الراسي، تهربًا من مسؤوليته أمام والد زوجته الرئيس السابق فرنجية، وأمام سوريا التي اعتبرت نفسها المعنية الأولى بنجاح هذه الانتخابات وفشلها، حاول بدوره تحميل الجيش وقائده كل المسؤولية متناسياً هو أيضاً تراجعه عن خطته الأمنية الأولى وقبوله بترتيبات أمنية شكلية، هشّة في البقعة التي تحيط بقصر منصور والتي تقع بين حاجزي العجة والمتحف والتي همّشت مهمة الجيش ودوره. هذه الحملة دفعت بقيادة الجيش على رد الاتهامات وتوضيح الحقائق امام الرأي العام وصرح مصدر عسكري بما يأتي:

«ان الجيش تعهد تأمين حرية النواب بضمان سلامة مرور الاستحقاق الرئاسي، لكن الخطة الأمنية التي وضعتها وزارة الداخلية حصرت مهمته ضمن مكان وصلاحية محددتين، وكان المطلوب أن يفشل في مهمته، وعلى رغم ذلك فقد قام الجيش بمسؤوليته ضمن المهمة المعطاة له بكل دقة وأمانة. أما ما حصل خارج اطار مهمتنا فلم يكن من شأننا، لأنه كان يستحيل توفير أمن العاصمة من حي أو زاروب، كذلك يستحيل تأمين الحرية التامة للجميع من بقعة معينة، لأن هذه الحرية يجب أن تكون شاملة، واذا لم تكن واحدة كاملة في كل المناطق اللبنانية كانت منقوصة في كل مكان. ذلك لأن ضمان الأمن وضمان الحرية انما هما من وحدة المسؤولية وشموليتها. فالأمن الواحد والحرية الواحدة هما نتيجة مسؤولية واحدة. ولو أعطي الجيش هذه المسؤولية لما كان لأحد ان يشكو اخلالاً في أمنه أو ضغطاً على حريته، أو خوفاً على عياله وممتلكاته»[14].

القوات اللبنانية أعربت عن ارتياحها لأنها تمكنت من تعطيل النصاب ومنع انتخاب من تعتبره خصماً لها. وعزا الدكتور سمير جعجع فشل الجلسة الى «كون أكثرية النواب ترى

ترشيح فرنجية في غير محله وسيؤدي الى خراب البلد، فعبّرت عن رأيها بتعطيل النصاب» وأكد: «سيكون في استطاعتنا أن نوصل رئيس الجمهورية الذي يجب أن يصل»[15]. أما نائبه المحامي كريم بقرادوني فقال: «أن جلسة الانتخاب اقفلت ملف 18 آب وفتحت ملف ما قبل 23 ايلول، وان الرئيس الذي يأتي بارادة فئة لا يحكم الجميع». ولما سئل عن من تختار القوات في حال وضعت أمام خيار بين الرئيس فرنجية والعماد ميشال عون والعميد ريمون اده، أجاب: «نحن نفضّل ألا يكون الرئيس واحداً من هؤلاء الثلاثة، ولكل اسبابه. نحن نفضّل مجيء رئيس خارج عن هؤلاء الثلاثة، وليس ضد أي منهم، ويكون ذا افق يغطّي كل المساحة اللبنانية وكل الطوائف والمناطق اللبنانية»[16].

اسرائيل كان لها موقف علني وموقف خفي. فعلنا وبلسان أوري لوبراني، منسق النشاطات الاسرائيلية في لبنان. أكدت: «انها ترحب بانتخاب رئيس قوي قادر على ممارسة سلطاته والمحافظة على القانون، بما في ذلك جنوبه، وانه اذا حدث ذلك، فان اسرائيل ستعيد النظر في انتشار قواتها في الجنوب، لأن هذه القوات موجودة هناك لملء الفراغ ولتأمين أمن الحدود الشمالية»[17]. وفي الخفاء اختصرت القول بأن اسرائيل « لن تعرقل اجراء الانتخابات الرئاسية اذا كانت ستأتي برئيس عاجز عن اقامة الدولة القادرة والحكومة المركزية القوية، لكي لا يستطيع ان يطالب بالانسحاب الاسرائيلي من الجنوب ما دام لا يملك قوة من الجيش قادرة على تحمل مسؤولية حفظ الأمن في المنطقة، وليس مستبعداً ان تتدخل اسرائيل لعرقلة اجراء الانتخابات اذا بدا لها ان الرئيس الذي ستأتي به الانتخابات سيكون قوياً وقادراً على اقامة الدولة القوية واعادة تنظيم الجيش وتوحيده»[18].

الولايات المتحدة الاميركية شعرت بالارتياح لأنها تمكنت من تعطيل جلسة الانتخاب ومنع وصول الرئيس سليمان فرنجية ومن افهام سوريا أن لقوتها في لبنان حدوداً يجب التوقف عندها وعدم القفز فوق المصالح الاميركية وأن عليها العودة الى حجمها والتفاوض مع اميركا.

سوريا شعرت هي أيضاً بخيبة أمل كبرى. وأدركت أن خصومها، على الساحة اللبنانية، اذا توّحدوا ودعمتهم الولايات المتحدة الاميركية، يمكنهم الوقوف بوجهها والحدّ من قوتها على هذه الساحة. فارتأت التخفيف من تعنّتها ومعاودة التفاوض مع اميركا.

المراجع

(1) بموجب المرسوم رقم 4851. تاريخ 1946/1/15, أنشىء «مجلس أمن الدولة» الذي أصبحت تسميته «مجلس الأمن الداخلي» وشكل من :وزير الداخلية رئيساً وعضوية : مدعي عام الاستئناف (أصبح اليوم مدعي عام التمييز مع التنظيم القضائي الجديد) ومدير عام الداخلية وقائد الجيش وقائد الأمن الداخلي (اصبح مدير عام قوى الأمن الداخلي) ومدير عام الأمن العام ومدير الشرطة (لم يعد عضواً, بعد أن ضمت شرطة بيروت الى المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي). ومع الوقت أصبح قائد الجيش لا يحضر الاجتماعات وناب عنه رئيس الاركان أو نائب رئيس الاركان للعمليات.

(2) أوجدت اللجنة خلال العام 1984 وشُكلت من ممثل عن الجيش اللبناني وممثل عن كل من الميليشيات الثلاث : القوات اللبنانية, حركة «امل», الحزب التقدمي الاشتراكي, وكانت مهمتها الاشراف على وقف اطلاق النار والترتيبات الأمنية.

(3) النهار, 1988/8/12.

(4) النهار, 1988/8/17.

(5) النهار, 1988/7/26.

(6) النهار, 1988/8/5.

(7) النهار, 1988/8/12.

(8) النهار, 1988/8/10.

(9) النهار, 1988/8/11.

(10) محفوظات مديرية التوجيه في الجيش – نشرة اعلامية رقم 1/م.ت./88, تاريخ 1988/8/14.

(11) النهار 1988/8/17.

(12) النهار, 1988/8/15.

(13) النهار, 1988/8/19.

(14) النهار, 1988/8/25.

(15) النهار, 1988/8/19.

(16) المرجع نفسه.

(17) النهار, 1988/8/18.

(18) اميل خوري, النهار, 1988/8/18.

الفصل الثالث

المحاولة الاميركية - السورية لتعيين رئيس جمهورية

I - مرحلة شد الحبال بانتظار الجلسة الثانية

تحرك الولايات المتحدة الاميركية وسوريا

شمّر اللاعبان الاساسيان اميركا وسوريا، عن سواعدهما استعداداً للجولة الثانية، فأبلغت سوريا النواب وعبرهم اميركا، موقفها الذي يتلخص بما يأتي: «ان الرئيس سليمان فرنجية هو مرشحها حتى النهاية ولا بديل منه، واذا استمر الطرف الآخر في تعطيل النصاب، فهو يتحمل إحداث الفراغ والتقسيم، وستبقى حكومة الحص هي الحكومة التي تدير شوؤن البلاد بعد 23 ايلول، ولن تتعامل دمشق مع أية حكومة أخرى لا تعترف بها اذا تم تأليفها»[1]. أما اميركا فحاولت، بدورها، معاودة الحوار مع سوريا عبر سفيرها في دمشق الذي أبلغ وزير الخارجية السورية: «ان واشنطن تعترف بدور سوريا الايجابي في لبنان حاضراً ومستقبلاً، وبأنها ترغب بمتابعة الحوار معها حول مستقبل لبنان»[2]. فكان الرد السوري: «ان سوريا لا تزال تشكك بالنوايا الاميركية وأصبحت مقتنعة بأن واشنطن لن تقوم بما فيه الكفاية لتحذير القوات اللبنانية وحلفائها من مغبة توريط اطراف عربية مناوئة لسوريا، وخاصة العراق، في معركتها الانتخابية»[2].

تحرك الاطراف اللبنانيين

على ضوء مواقف اميركا وسوريا تحرك اللاعبون المحليون أو قل حركّتهم أصابع خارجية.

البطريرك الماروني، دعا النواب الموارنة للاجتماع في بكركي بتاريخ 1988/8/31، وحضر الاجتماع عشرون نائباً أصدروا على أثره بياناً أكدوا فيه:

«**أولاً**: اجراء الانتخابات الرئاسية ضمن المهلة الدستورية أيا تكن الصعاب والعقبات والتضحيات، لتجنب الفراغ الدستوري. فالانتخابات الرئاسية مسؤولية وطنية شاملة، يتحملها اللبنانيون جميعاً، الى أية فئة أو طائفة انتموا، لأن رئيس الجمهورية هو لكل لبنان ولكل اللبنانيين.

ثانياً: الاتصال بالكتل النيابية والقيادات اللبنانية كافة من مختلف الطوائف والفئات، للتعاون على تخطي الحواجز والعوائق بروح المسؤولية التاريخية وتأمين الاستحقاق الدستوري في جو ديمقراطي سليم.

ثالثاً: العمل على خلق المناخات الايجابية وتفادي عناصر الاثارة التي تؤدي الى التفرقة والانشقاق.

رابعاً: العمل على تحقيق الاصلاحات الدستورية من منطلق الوفاق الوطني، بغية بناء مجتمع يؤمن العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والمشاركة على أن يتحمل العهد المقبل مسؤولية ذلك.

خامساً: دعوة الدول العربية الشقيقة خصوصاً سوريا، والدول الصديقة، الى مساعدة لبنان على تخطي ازمته.

سادساً: يؤكد المجتمعون ان الاولوية المطلقة لديهم هي انقاذ الوطن والحفاظ على الجمهورية، ويعلنون التفافهم حول غبطة السيد البطريرك في مبادراته الوطنية، ملتزمين ما يراه مناسباً لتأمين مصلحة الوطن والشعب»[3].

القوات اللبنانية، عقد قائدها الدكتور سمير جعجع بتاريخ 1988/8/31 مؤتمراً صحافياً حدد خلاله موقفها من الاوضاع بعد جلسة 18 آب وناشد الرئيس سليمان فرنجية سحب ترشيحه: «أتمنى على الرئيس فرنجية بكل ما لديه من جرأة وفروسية ورجولة، وعلى رغم المواقع السياسية المتناقضة تماماً التي تفصلنا عنه، أتمنى عليه انطلاقاً من صفاته الشخصية ألا يتحمل مسؤولية خراب لبنان... فاذا نوى السوريون تخريب البلد، ليس من المفروض أن يسير معهم الرئيس فرنجية في هذا الاتجاه، وان كان السوريون لهم غاية فلا أتصور ان الرئيس فرنجية له الغاية نفسها». كما ناشد الرئيسين الحسيني والحص لاكمال دورهما: «الرئيسان الحص والحسيني من الرجالات، لا بل من أهم الذين يلعبون في الوضع الراهن دوراً اساسياً لفك اسر لبنان. أتمنى عليهما اكمال الدور بجرأة ووضوح مهما كان الثمن غالياً، إذ ليس أغلى من استقلال لبنان وسيادته وشرعيته وطالب برئيس توافقي «اي الرئيس القادر على التفاوض مع كل الاطراف فيكون بداية حوار ووفاق حقيقيين»[4].

الدكتور سليم الحص، شرح موقفه من احتمال تأليف حكومة انتقالية في حديث الى صحيفة «الاتحاد الظبيانية»: «إن أي تفكير في ابدال الحكومة الحاضرة بما يسمّى حكومة الأمر الواقع أو حكومة انتقالية، سيؤدي الى قطع شعرة معاوية التي أمّنت استمرار الحكومة الحاضرة»[5]. وبعد أيام وجّه الى رئيس الجمهورية بتاريخ 1988/9/2 كتاباً أعلن فيه عودة الحكومة عن استقالتها. وهذا نصّه:

«**فخامة رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميّل**

كان المغفور له الرئيس رشيد كرامي قد أعلن استقالة الحكومة في تاريخ 4 أيار 1987، ثم

استشهد في جريمة اغتيال استهدفته في الأول من حزيران 1987 فصدر على الأثر مرسوم جمهوري بالنص التالي: «يسمّى دولة الرئيس سليم الحص، وزير العمل والتربية الوطنية والفنون الجميلة في وزارة دولة الرئيس المغفور له رشيد كرامي المستقيلة، رئيساً للحكومة بالوكالة لتأمين تصريف الأعمال ريثما يتم تأليف حكومة جديدة».

لذلك اعتبرت الحكومة مستقيلة منذ اعلان المغفور له الرئيس رشيد كرامي استقالتها، واعتبرت ساقطة منذ استشهاده، ولقد دعونا تكراراً في غير موقف أعلناه منذ صدور المرسوم الآنف الذكر الى معالجة الوضع الحكومي الشاذ عن طريق تأليف حكومة جديدة.

ولمّا كنتم، على رغم ذلك، احجمتم عن قبول استقالة الحكومة، ومن ثم عن ترتيب قيام حكومة جديدة، على امتداد سنة وثلاثة أشهر.

ولمّا كنّا لا نرى موجباً قانونياً أو دستورياً لتبديل الحكومة في فترة الاستحقاق الدستوري لانتخاب رئيس جديد للجمهورية، خصوصاً وقد انقضى الجزء الأكبر من هذه الفترة.

ولمّا كنّا نرى ان الاقدام على تأليف حكومة جديدة في ظل الظرف السياسي الدقيق الراهن سيجر الى نتائج غير مأمونة العواقب يكون من شأنها اقحام البلاد في حال من الانقسام والتمزق تهدد وحدتها ووحدة المؤسسات الدستورية.

ولئلاّ يُتخذ الوضع الحكومي السابق سبباً لنشوء واقع سياسي خطير فيما لو تم تبديل الحكومة في الظرف الدقيق الراهن، فإننا نبلغ اليكم عودتنا عن استقالة الحكومة التي كان أعلنها المغفور له الرئيس رشيد كرامي.

هذا مع التأكيد أننّا ما كنّا لنُقدم على هذه الخطوة في الوقت الحاضر لولا حرصنا على حسم مسألة يمكن ان تتحول لغماً في طريق الاستحقاق الدستوري ينذر باخراج قطار الانتخابات الرئاسية عن خطه. ونحن لا نرى بديلاً من الوفاء بهذا الاستحقاق في موعده عن طريق انتخاب رئيس جديد للجمهورية خلال المهلة المحددة في الدستور، وما زلنا نراهن على قدرة المجلس النيابي على اداء هذا الواجب الدستوري بما يحمل من معاني المسؤولية الوطنية التاريخية على أدق مفترق في حياة وطننا لبنان.

رئيس مجلس الوزراء بالوكالة
سليم الحص [6]

وفي النهار عينه صدر عن رئاسة الجمهورية بيان هذا نصه:

«تسلّم فخامة رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميّل ظهر الجمعة 1988/9/2 كتاب دولة رئيس الحكومة بالوكالة الدكتور سليم الحص، وفيه يُبلغ الى فخامة الرئيس عودته عن استقالة الحكومة التي أعلنها المغفور له رشيد كرامي.

ان طلب دولة الرئيس الحص العودة عن الاستقالة يُعتبر منافياً للدستور والقوانين

والمبادىء العامة والأعراف الدستورية للاسباب التالية:

أولاً: لأنه سبق للرئيس الأصيل المغفور له رشيد كرامي أن قدّم استقالة الحكومة. وبعد وفاته صدر المرسوم رقم 3936 تاريخ 1987/6/1 وهو يقضي بتسمية دولة الرئيس الحص رئيساً بالوكالة للحكومة المستقيلة، لتأمين تصريف الأعمال ريثما يتم تأليف حكومة جديدة، وقد ذكر صراحة في المرسوم ان حكومة الرئيس كرامي هي حكومة مستقيلة مما يتبيّن منه وضوح ان فخامة رئيس الجمهورية قبل استقالة حكومة الرئيس كرامي في شكل نهائي لا رجوع عنه، وأنه كلف الرئيس الحص بعد تعيينه رئيساً بالوكالة للحكومة المستقيلة والمقبولة استقالتها، تصريف الأعمال ريثما يتم تأليف حكومة جديدة، ولا يمكن لا في الشكل ولا في الأساس، العودة عن الاستقالة، لأن ذلك يخالف نص المرسوم الذي كُلِّف بموجبه دولة الرئيس الحص تصريف الأعمال فحسب.

ثانياً: لأنه يُستفاد مما تقدم ان الرئيس كرامي هو الذي قدّم استقالة الحكومة لا الرئيس الحص، وانه ليس للرئيس الحص الصفة القانونية للرجوع عن استقالة تقدم بها رئيس الحكومة الأصيل. وهذا ما أكّده صراحة دولة الرئيس الحص في كتابه الى فخامة الرئيس اليوم عندما اعتبر أن الحكومة «مستقيلة منذ اعلان المغفور له الرئيس رشيد كرامي استقالتها واعتبرها ساقطة منذ استشهاده».

ثالثاً: بمجرد صدور المرسوم 3936 في أول حزيران 1987 الذي يُسمّي الدكتور سليم الحص رئيساً بالوكالة للحكومة المستقيلة ومن أجل تصريف الأعمال فحسب، تكون الحكومة مستقيلة وساقطة بوفاة رئيسها، وقد انتجت الاستقالة مفاعيلها كاملة لا مجال للرجوع عنها.

ومع ذلك، فان فخامة رئيس الجمهورية يناشد دولة رئيس الحكومة بالوكالة والوزراء والقيادات السياسية والروحية الانصراف الى تركيز الجهد في هذا المنعطف التاريخي على اجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها الدستوري وبروح المصالحة والوفاق الوطني.

ويؤكد فخامته وهو المؤتمن على الدستور حرصه على ممارسة صلاحياته الدستورية كاملة لضمان استمرار الشرعية اللبنانية وتأمين انتقال دستوري للسلطة في اجواء سليمة وهادئة وديمقراطية حفاظاً على استقلال لبنان وسلامة أراضيه ووحدة شعبه ومؤسساته». [7]

قيادة الجيش، بعد جلسة 18 آب حاول كثير من الافرقاء تحميل الجيش تبعات الحالة علّهم يفزعونه فيبقى في القمقم تحت سيطرة السلطة السياسية البالية، المنقسمة على نفسها، العاجزة حتى عن اتخاذ قرار. لكن قيادته شعرت بأن واجبها ليس في البقاء على الحياد والاكتفاء بالدور التقليدي وتنفيذ رغبات السياسيين، بل في الانتفاضة على الاوضاع والخروج الى الساحة والافصاح عن اهدافها والعمل على تحقيقها. ولقد نشرت صحيفة «الاتحاد الظبيانية» بتاريخ 1988/9/15 مقالاً عن الجيش اللبناني وقائده جاء فيه:

«وقال العماد عون، الذي يتردد أنه يحظى بدعم اميركا مقابل معارضتها لترشيح فرنجية، ان الانتخابات الرئاسية ستجري في موعدها المحدد يوم 22 الجاري وربما قبل هذا التاريخ»، وأضاف يقول لوكالة انباء الخليج، «ان الشعب اللبناني يتوق الى أن يكون الرئيس القادم من صفوف الجيش وان الذين لديهم ثوابت في ضبط الوضع اللبناني لديهم الامكانية في السيطرة على هذا الوضع، ولا بد أن يكون الرئيس اللبناني المنتظر من بينهم... اذا ما دُعينا الى اداء قسم الرئاسة اللبنانية فسوف نلبي النداء».

وفي حديث الى صحيفة «الاخبار» الكويتية قال العماد ميشال عون قائد الجيش :

«ان الجيش عليه أن يكون مستعداً لمواجهة كل الاحتمالات السيئة بعد 23 أيلول في حال تعطلت الانتخابات الرئاسية ولم ينتخب رئيس جديد للبنان. واعتبر ان على الجيش ان يتخذ كل المبادرات المطلوبة لأجل ذلك، نافياً أن تكون هناك خطة موضوعة لهذا الهدف... وهدّد بالصدام مع الجميع وبصرف النظر عن النتائج اذا وصلت الاوضاع الى أسوأ الاحتمالات ودخلت البلاد في ازمة وجود... ورأى ان الجيش موحد من خلال نظرته الى الأمور وعبر القاعدة التي تتفق في نظرتها هذه على قناعات وتوجهات مشتركة، وذلك على الرغم من تأثير افرازات الحرب عليه والتي جعلته يتعرض للانقسام وأعلن ان الجيش اذا تسلّم الحكم فانه سيثبّت النظام، في مرحلة أولى، ثم يطلق اللعبة السياسية المعروفة، وذلك بعد تسوية وضع الميليشيات وضم من يريد منها الى الجيش، واعادة تأهيله على قاعدة وطنية صلبة، أو عن طريق عقود ثنائية بين الجيش ومن يريد من عناصر هذه الميليشيات».[8]

رئيس مجلس النواب، وبعد سقوط أربع قذائف مدفعية في محيط قصر منصور بتاريخ 1988/9/12 لم يُعرف مصدرها ولا الرسالة التي تحملها، حضر الى مقر المجلس المؤقت وعقد عدة اجتماعات مع بعض النواب وحدّد موعد الجلسة الثانية لانتخاب رئيس الجمهورية ووجّه الدعوة التالية الى النواب.

«حضرة الزميل الكريم

عملاً بأحكام الدستور اللبناني ولا سيما منها المادة 73، يُدعى المجلس النيابي الى انتخاب رئيس جديد للجمهورية ويلتئم لهذه الغاية في جلسة تنعقد في الحادية عشرة من قبل ظهر الخميس الواقع فيه 22 أيلول 1988 في مقره الأساسي في ساحة النجمة.

نأمل حضوركم في الموعد المحدّد.

رئيس مجلس النواب

حسين الحسيني «[9].

استدعى تحديد تاريخ الجلسة في اليوم الأخير من المهلة الدستورية ونقل مكانها من قصر منصور[9] الى المقر الأساسي في ساحة النجمة طرح اسئلة عديدة أهمها :

لماذا مُنع النواب القاطنون في المنطقة الغربية من المجيء الى قصر منصور بعد جلسة 18 آب 1988؟

لماذا قُصف قصر منصور باربع قذائف صباح اليوم الذي حدّد فيه رئيس المجلس موعد الجلسة ؟

من جهتها اتّهمت فاعليات المنطقة الشرقية سوريا بالايعاز الى رئيس مجلس النواب في اتخاذ هذا الاجراء بقصد :

الضغط على الاميركيين خلال المفاوضات الجارية في دمشق بين ريتشارد مورفي والمسؤولين السوريين.

الضغط على النواب للقبول بالمرشح الذي تريده سوريا.

تفشيل عملية الانتخاب في حال الاتفاق على مرشح لا ترضى به سوريا.

حشر رئيس الجمهورية وقطع الطريق أمامه لمنعه من تأليف حكومة جديدة في آخر يوم من ولايته.

II - الصفقة الاميركية – السورية لتعيين رئيس للجمهورية

الاتفاق الصفقة

ان اصرار سوريا على ترشيح الرئيس سليمان فرنجية وتحديد جلسة الانتخاب الثانية في آخر يوم من المهلة الدستورية ونقل مكانها من قصر منصور الى مبنى المجلس في ساحة النجمة، « حمل مسؤولين اميركيين على التحذير من وقوع لبنان في مستنقع الفوضى السياسية مرة أخرى، ما لم تنجح جهود اللحظة الأخيرة الحالية الهادفة الى اخراج لبنان من النفق المظلم الذي دخل فيه». ونقلت صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» عن مسؤولين في الخارجية الاميركية : «ان قرار اللحظة الأخيرة بايفاد مورفي الى العاصمة السورية يرافقه سفير واشنطن الجديد في سوريا ادوارد دجيريجيان – وهو خبير في القضايا اللبنانية – اتخذ فقط بعدما أدركت واشنطن المخاطر التي يمكن أن تنجم عن عدم عقد جلسة انتخاب الرئيس اللبناني في موعدها المحدد». وأضافت الصحيفة : «ان مهندسي السياسة الخارجية الاميركية يترقبون بقلق محادثات مورفي في دمشق». ونسبت الى مصادر لبنانية قولها : «ان مورفي يحمل تعليمات بضرورة التفاهم مع السوريين مهما كانت العقبات» وقالت الصحيفة : «ان هذا ما يؤكده مسؤولو وزارة الخارجية».[10]

بعد خمسة ايام من المحادثات الاميركية – السورية تصاعد الدخان الابيض في دمشق بتاريخ 1988/9/18 حيث تم الاتفاق على :

1 - انسحاب الرئيس سليمان فرنجية من معركة الرئاسة.

2 – طي ملف الاصلاح الى ما بعد الانتخابات.

3 – تسمية النائب مخايل الضاهر مرشحاً توافقياً وحيداً.

4 – تأليف حكومة موسعة تضم جميع الاطراف وتنصرف الى الاصلاح والمصالحة فور اجراء الانتخابات.(11)

ردود الفعل على الاتفاق الصفقة

كانت رفضاً في المنطقة الشرقية وقبولاً على مضض في المنطقة الغربية.

قيادة الجيش، كان لها أعنف رد وأسرعه بالبيان التالي:

«أُبلغ الى العماد عون قائد الجيش عبر أحد الموفدين الاميركيين نجاح المحادثات الاميركية – السورية في شأن الانتخابات الرئاسية، وبالتالي التوصل الى الاتفاق على تسمية رئيس للبنان.

ان قيادة الجيش، اذ تشكر مساعي المتحالفين الاميركيين والسوريين وجهودهم لتسهيل اجراء الاستحقاق المصيري اللبناني، تؤكد تكراراً موقفها الذي أعلنته غير مرة والقائم على حقيقتين ثابتتين:

أولاً: ان الجيش لا يزال عند تعهده المعلن والقاضي بتوفير أمن الانتخابات الرئاسية وحريتها ترشيحاً وانتخاباً.

ثانياً: انطلاقاً من قسمه الحفاظ على الوطن وسيادته ونظامه البرلماني الديمقراطي الحر، ان الجيش لا يسعه قبول مبدأ التعيين لأن اختيار رئيس للبنان لا يقرره سوى مجلس النواب اللبناني المعبّر الشرعي الوحيد عن القرار الوطني المستقل».(11)

وفي اجتماع دوري مع الضباط بتاريخ 1988/9/21 لشرح موقف الجيش من التطورات الحاصلة أخيراً قال العماد عون: «... فالذين اتفقوا في اطار المبادرة الاميركية – السورية، ابلغونا رسمياً أنهم اتفقوا على اسم واحد سيكون رئيساً لجمهوريتنا، وليس علينا سوى تأمين انتخابه وشرعنة اختيارهم نيابة عنّا، من دون استشارة أو مشاركة لأي مركز من الادارة الوطنية اللبنانية، لذلك كان طبيعياً ان يكون جوابي أنه لا موجب للانتخاب الشكلي بعدما تم التعيين... لذلك اعتُبر هذا الرفض ثورة على كلمة السر التي طالما تأتي من الخارج، فباتت بمثابة القاعدة الاذعانية،، بل أصبحت عرفاً لا يسمح لأحد بتجاوزه... كل من يريد أن يكون رئيس جمهوريتنا أمامه نقطتان للوصول الى قصر بعبدا، لا معركة عسكرية ولا عواصم أجنبية، وهناك شرطان: تحرير لبنان من الاحتلال واستعادة السيادة... يمكن لمن هم أقوى منا أن يسحقونا ولكن لا يمكنهم انتزاع توقيع منا على صك تنازل عن حقنا وكرامتنا.. نحن القوة الوحيدة القادرة على التغيير وعلى توجيه سفينة لبنان... 23 أيلول ليس نهاية لبنان كما

أنه ليس بداية لبنان، واذا لم ينتخب رئيس فماذا يحدث؟ عندما أقول نحن نصنع السلطة بعد هذا التاريخ، فذلك يعني ان الشعب والجيش هما اللذان يملآن كل فراغ».(12)

الدكتور سليم الحص، رئيس الحكومة بالوكالة، وجّه بتاريخ 1988/9/19 رسالة الى البطريرك الماروني شارحاً الاوضاع وموقفه منها وأهم ما جاء في الرسالة:

«اذا كان التوافق على مرشح لرئاسة الجمهورية يُعدّ تعييناً، وهو ما ترفضونه، فان تاريخ الانتخابات الرئاسية في لبنان منذ الاستقلال يكاد لا يشهد الاّ على مثل هذا التعيين.

يأخذ بعض النافذين من الطائفة المارونية الكريمة على اميركا سعيها مع الشقيقة سوريا الى فتح كوة توافقية في جدار أزمة الاستحقاق الدستوري، عسى أن يطلّ منها لبنان على رحاب الخلاص. وهم لم يعترضوا عندما تدخلت اميركا في مرحلة سابقة من الاستحقاق اذ مارست «الفيتو» على ترشيح أحد ابناء الطائفة المارونية الكريمة هو الرئيس فرنجية. فهل يكون تدخّل الدولة العظمى برداً وسلاماً اذا كان على هوى بعض النافذين من امراء الحرب ويكون ناراً ولظى اذا لم يكن على هواهم؟

يُقال ان رئيس الحكومة يجب أن يكون مارونياً لمجرد أن الحكومة، في حال خلو سدة الرئاسة الأولى، ترث صلاحيات رئيس الجمهورية وهذا منطق زائغ نرد عليه بالتساؤل: ما دامت الحكومة مجتمعة هي التي ترث صلاحيات رئيس الجمهورية وليس رئيس الحكومة بمفرده، وما دام رئيس الحكومة لا يتمتع بصلاحيات ذاتية خاصة بمعزل عن مجلس الوزراء فما الداعي الى أن يكون رئيس الحكومة على خلاف ما هو اليوم حسب العرف القائم؟

العرف الدستوري الثابت في نظامنا الطائفي العَفِن يقطع رئاسة الجمهورية للموارنة ورئاسة مجلس النواب للمسلمين الشيعة ورئاسة الحكومة للمسلمين السنة، فلماذا يا ترى تكون هناك غيرة متناهية على موقع الموارنة في العرف القائم ولا يكون هناك غيرة مماثلة على موقع المسلمين السنة في هذا العرف؟ فاذا أُعطيت رئاسة الحكومة لماروني فأين يغدو المسلم السني في النظام؟

اذا كانت حجة الداعين الى قيام حكومة تُسمّى انتقالية برئاسة ماروني ان المسلم لا يؤتمن على مقدرات البلد حتى ولا لفترة طارئة، فاننا نأبى حتى الرد على هذا القول. فمن يرى هذا الرأي هو كافر بوحدة هذا الوطن، ومن لا يتورع عن خرق عرف ثابت قائم لا تهمه المجازفة بكل الاعراف القائمة الرئاسية منها وخلافها».(13)

الشيخ حسن خالد، مفتي الجمهورية اللبنانية، و**الشيخ محمد مهدي شمس الدين،** نائب رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى و**الشيخ محمد ابو شقرا** شيخ عقل الطائفة الدرزية، اصدروا بتاريخ 1988/9/22 بياناً، أهم ما جاء فيه:

«- التأكيد على شرعية الحكومة الحالية التي يرأسها الدكتور سليم الحص.

تحذير رئيس الجمهورية من اتخاذ أي اجراء من شأنه زعزعة ركائز الميثاق الوطني وخرق احكام الدستور الصريحة والأعراف الدستورية الثابتة المستقرة.

في حال عدم تجاوب رئيس الجمهورية مع هذا الموقف، فاننا نطالب باصرار ابناءنا اللبنانيين عموماً والمسلمون منهم خصوصاً بالامتناع عن قبول الاشتراك في الحكومة الثانية واعتبارها غير شرعية ومرفوضة لما تشكله من تحد واستهتار بمشاعر المسلمين وامتهان لحقوقهم وكرامتهم، وحتى لا يكونوا شركاء في ما سيترتب على ذلك من اخطار على وحدة الوطن وسلامته.»[14]

الرئيس أمين الجميّل، ردّت اوساطه على هذه الطروحات بما يلي :

«ان المشكلة ليست شخصية الرئيس الحص، بل الحكومة الحالية التي لم تعد قادرة على ممارسة مهماتها في ادارة البلاد في حال تعذر اجراء الانتخابات للاسباب التالية :

أولاً : ان الحكومة مستقيلة دستورياً وساقطة بحكم وفاة رئيسها، واستقالتها مقبولة بمرسوم تكليف الرئيس الحص تصريف الأعمال.

ثانياً : عدم التكافؤ في التمثيل الطائفي والمناطقي داخل الحكومة لأن ثلاثة من اعضائها تُوفّوا بمن فيهم رئيسها الرئيس رشيد كرامي، والرئيس كميل شمعون، والشيخ بيار الجميل، وبذلك لم تعد حكومة الوحدة الوطنية كما قامت اساساً، فضلاً عن أن هناك وزيراً مستقيلاً لا يمارس تصريف الأعمال هو النائب جوزيف السكاف.

ثالثاً : استحالة جمع الحكومة بفعل بدعة المقاطعة فضلاً عن ان وزيرين في الحكومة يطالبان باسقاط النظام، ويعتبران أن الحكومة ماتت، وهذا ينفي عن الحكومة اي صفة للتضامن الحكومي المطلوب.

رابعاً : انعدام حرية التصرف عند فريق من الحكومة غير المتجانسة، فهناك ضغوط على الرئيس الحص والوزراء مما يصعب تسليم البلاد الى فريق حكومي غير متجانس وغير قادر على مواجهة الضغوط التي تمارس عليه، مما يجعل حرية التصرف عنده محدودة، وما اجتماعات دمشق والاستدعاءات التي تتم الا دليل على ارادة المصادرة وعلى عدم حرية التصرف».[15]

النائب مخايل الضاهر، المرشح المعيّن، حاول تبرير نفسه وتبييض ساحته قائلاً : « أنا لم أسع ولم أطلب ولا أعرف احداً من الاميركيين، واذا كان القرار اتخذ في شأن ترشيحي فأنا لم أشارك في صنعه ويبقى النواب أحراراً في أن ينتخبوا من يريدون».[16]

التقييم العام للاتفاق

اذا راجعنا بنود الاتفاق الاميركي- السوري وجدنا :

سوريا هي الرابح الأكبر، لأنها لم تخسر شيئاً ولم تتنازل عن شيء من مطالبها. فبدلاً من الرئيس سليمان فرنجية ربحت مرشحاً للرئاسة اكثر ارتهاناً لها وأضعف مركزاً وقوة شعبية وسياسية ومدعوماً اميركياً. أما طي ملف الاصلاح الى ما بعد الانتخابات فالموضوع ليس مطلباً سورياً بل مطلب فئات لبنانية استغلتها سوريا للحصول على ما تريد وعلى ما يخدم مصالحها. وما همّ سوريا ان أُجريت اصلاحات دستورية على النظام اللبناني قبل الانتخابات أو بعدها طالما ان الرئيس مرتهن لها ؟ وقد يكون هناك بعد، بنود خفية في الاتفاق ربحتها سوريا اقليمياً وعربياً وداخلياً.

لبنان هو الخاسر الاكبر لسيادته وكرامته واستقلاله وحريته. فالاتفاق تم دون استشارة أي من الفاعليات اللبنانية أو حتى المرشح النائب مخايل الضاهر نفسه. وهذا ما عبّر عنه البطريرك الماروني وأبلغه الى ريتشارد مورفي: «ان الحكم العثماني عندما كان يعين والياً على لبنان، كان يستشير المختارين، فاحسبوا النواب في لبنان مثل المختارين واستشيروهم في من ستختارون رئيساً للبلاد». ولما أجاب مورفي أنه متعب بعد خمسة أيام من المحادثات المطوّلة مع المسؤولين السوريين وانه مضطر للسفر، سأله البطريرك : «اتستكثرون علينا البقاء نصف نهار لمناقشة الموضوع».[17]

الولايات المتحدة الاميركية هي الخاسر الثاني، فلم تربح شيئاً رغم تهليل ريتشارد مورفي لفوزه باقناع سوريا بسحب ترشيح الرئيس سليمان فرنجية، ذلك الترشيح الذي توصلت دولته الى اسقاطه بسهولة في جلسة 18 آب عن طريق تعطيل النصاب. بلى، لقد ربحت اميركا الاذعان للارادة السورية والخضوع لمشيئتها وهذا ما عبّر عنه ريتشارد مورفي نفسه عندما أبلغ رئيس الجمهورية اللبنانية: «ان مفاوضات دمشق كانت عسيرة وشاقة وطويلة... وان هذا أقصى ما يمكن الحصول عليه من السوريين».[18] وخسرت كذلك أولويّتها على الساحة اللبنانية : في الماضي هي التي كانت تختار رئيس الجمهورية وسوريا توافق، وصارت في الحاضر سوريا هي التي تختار وأميركا توافق، وقل ان سوريا قد تكون غدت، بفعل الاخطاء السياسية الاميركية أو اللامبالاة، المختار الأوحد لرئيس لبنان.

ولا بدّ هنا من القول بأن ريتشارد مورفي قد يكون قدم تنازلات كثيرة لسوريا بغية تحقيق أي اتفاق، فلا يُقال انه فشل ويتحمل مسؤولية الفشل. وما همّه اذا كان مخايل الضاهر أو غيره رئيساً للجمهورية اللبنانية طالما أن المطلوب منه أميركياً سد الطريق أمام سليمان فرنجية «. ودعماً لموقفه تم ابعاد السفير الاميركي في بيروت، جون كيلي، بحجّة المرض لأنه كان يعارض مساعيه، وتُرك المجال واسعاً للقائم بالاعمال، دانيال سمبسون، كي يُسوِّق

الاتفاق ويعمل به فيُهدّد كل من يعارضه أو يعرقله ويتوعده. وهذا ما ظهر واضحاً في تصريح هذا الأخير الذي أدلى به بعد مقابلة المفتي الشيخ حسن خالد بتاريخ 1988/9/20 داعياً الى «وجوب اجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها الدستوري»، معلناً «أن من لا يُؤمّن اجراءها يكون عدوّا للبنان».(19) أتُراه نسي من عطّل جلسة الانتخاب في 18 آب؟ «ولكن الحقيقة ظهرت عندما تمكنت فرنسا والفاتيكان من اقناع كبار المسؤولين الاميركيين باستيضاح مورفي عن الظروف التي قادت الى تبنّي موقف دمشق في ترشيح النائب مخايل الضاهر لرئاسة الجمهورية من دون أن يكون له أي ملف في الخارجية يُصنّفه في عداد المرشحين الجديين للرئاسة الأولى وما يترتب على ذلك من نتائج... وبنتيجة استيضاح مورفي تقرر سحب الملف اللبناني من بين يديه وتكليف فريق من الديلوماسيين الاميركيين معالجته بدلاً منه ».(20)

وقد لا يكون من الصدف تعيين السفير جون كيلي مساعداً لوزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، بدلاً من السفير ريتشارد مورفي؟

الحادي والعشرون من أيلول أو يوم المفاجآت

21 أيلول 1988 يوم شهير في تاريخ الأزمة اللبنانية وتاريخ المؤسسة العسكرية ونضالها. انه يوم بداية الحل في لبنان وأولى الخطى على الطريق الى السلطة.

في هذا اليوم كشف الرئيس أمين الجميّل جميع اوراقه بعد أن ابقاها مستورة طيلة الأشهر الأخيرة من ولايته، ليدفع خصومه الى كشف اوراقهم وحرقها فيبقى هو خارج اللعبة متمتعاً بحرية المفاوضة. فبعد أن فشل في تسويق حل مع سوريا يقضي بقبول استقالة حكومة الدكتور الحص وتشكيل حكومة جديدة برئاسة الحص نفسه تضم ممثلين عن مختلف الاطراف السياسية شرط أن يحضر الرئيس الحص والوزراء الى القصر الجمهوري في بعبدا ويُسقط بذلك المقاطعة في اللحظة الأخيرة، وبعد أن رفض اطراف المنطقة الشرقية الاتفاق الاميركي-السوري وتأكد للرئيس الجميل ان هذا الاتفاق جدّي وقاطع ولا مجال للتراجع عنه، اتصل بدمشق وتعهد بقبول ترشيح مخايل الضاهر. فوافقت دمشق على استقباله وقام بالزيارة المفاجأة وعقد مع الرئيس الأسد القمة الثانية عشرة لاجراء مفاوضات ترمي الى تسويق ترشيح مخايل الضاهر أو اقناع بكركي والنواب بانتخابه، على أن تضمن له سوريا دوراً بارزاً ومستقبلاً سياسياً على الساحة المسيحية بعد انتهاء ولايته. وهكذا يكون الرئيس الجميّل قد قام بانقلاب على جميع فاعليات المنطقة الشرقية في اليوم ما قبل الأخير من انتهاء ولايته وهو الذي كان يقول لبعض المقربين منه : «أنا الوحيد القادر على اخراج الحل وليس غيري، وسترون ذلك في اللحظة الأخيرة».(21)

لكن حساب حقل الرئيس الجميل لم يطابق حساب بيدره، ففي الوقت الذي استقل فيه الطوّافة الى دمشق قام العماد ميشال عون والدكتور سمير جعجع بانقلاب مضاد وتجاوزا خلافاتهما السابقة واجتمعا بعد قطيعة دامت سنتين واتفقا على توحيد موقفهما ضد الاتفاق الاميركي-السوري ونتائجه وضد زيارة الرئيس الجميّل الى دمشق ورفض الاتفاق الذي قد يتم بين الرئيسين الجميل والأسد سلفاً. ولمّا وصلت انباء هذا الاجتماع الى دمشق انهارت المشاريع والطروحات التي كان الرئيس الجميّل يمنّي النفس بها، من اجتماع مع الرئيسين الحسيني والحص برعاية سورية ومن القيام بدور الوسيط بين سوريا والنواب لتأمين انتخاب مخايل الضاهر. وعندما عاد مساءً الى بكركي، وكان النواب المسيحيون ينتظرونه هناك، اجتمع الى البطريرك صفير وأبلغه «أن الموارنة ولبنان في خطر، وان الموقف السوري يؤكد على ضرورة انتخاب الضاهر، وفي ساحة النجمة، وعلى عدم تشكيل أي حكومة بدل حكومة الحص، داعياً النواب المسيحيين الذين التقاهم الى التعامل بمرونة مع هذه المسألة، مشيراً الى أن الأمر بيدهم، الاّ ان النواب المسيحيين بقوا على موقفهم الجازم بضرورة اجراء الانتخابات في قصر منصور.»(22) ولكن العماد عون كان قد سبقه الى بكركي واجتمع الى البطريرك صفير والنواب المسيحيين ووضعهم في اجواء اللقاء مع الدكتور جعجع وفي واقع الاوضاع الجديدة.

تأجيل جلسة الانتخاب الثانية

أصر النواب المسيحيون المجتمعون في بكركي على نقل جلسة مجلس النواب الى قصر منصور، وقابلهم رئيس المجلس بابقائها في ساحة النجمة، فتعثرت ولم يكتمل النصاب. وأعلن رئيس المجلس، وقبل الوقت المحدد لانعقادها (الحادية عشرة) عن تأجيلها الى اليوم التالي،1988/9/23، على أن تعقد ايضاً في ساحة النجمة. وكان لهذا التأجيل تفسيرات كثيرة، لعلّ أهمها ما جاء في سؤال طرحه أحد الصحافيين على المهندس داني شمعون، رئيس حزب الوطنيين الاحرار : «هل تعتقد ان تأجيل الجلسة الى غد هدفه قطع الطريق على الرئيس لتأليف حكومة؟». وفي ردّ المهندس شمعون :«خطوة الحسيني غير قانونية، وتمت تحت الاحتلال والطغيان العسكري الموجود في المنطقة الغربية. ولم نكن نتوقّع أن تتخذ الدولة السورية هذه الخطوات في حق الشعب البناني».(23)

الحلول المطروحة لملء الفراغ

أمضى الرئيس أمين الجميل نهاره في الاستقبالات والاستشارات تأميناً لتواصل السلطة بعد الساعة 24 من هذا اليوم الأخير من ولايته. وقد لخّصت وسائل الاعلام الحلول التي

كانت مطروحة بثلاثة :
– حكومة جديدة برئاسة النائب بيار حلو.
– تعويم حكومة الرئيس سليم الحص برئاسته أو برئاسة المهندس داني شمعون.
– حكومة موسعة برئاسة المهندس داني شمعون تضم عناصر حكومة الدكتور الحص.

ولما فشلت هذه الحلول أو فُشِّلت عن قصد، بدأ الضياع يخيّم على الوضع السياسي وأخذ الترقب يزداد والهواجس تنخر رؤوس الفاعليات في وقت كان الرئيس أمين الجميل مهتماً بتسجيل رسالته الوداعية الى الشعب في مبنى التلفزيون في الحازمية، وكأن ما يجري لا يعنيه. وفي المساء، بينما كان القصر لا يزال يعجّ بالشخصيات والصحافيين والكل يتساءل عن المصير، بدلاً من أن يتّخذ فخامته أي قرار لملء الفراغ الدستوري، كان يستمع الى تسجيل رسالته التي ستذاع قبل نشرة اخبار التلفزيون عند الساعة الثامنة مساءً، وفيها يقول : «أودّعكم وأنا أترك الدستور في عهدة حكومة تنتقل اليها اليوم مسؤولية استعجال انتخاب رئيس جديد، لتأمين استقامة المؤسسات الشرعية والقواعد الديمقراطية».

والحقيقة أنه في ساعة اذاعة الرسالة لم تكن هناك من حكومة سوى حكومة الرئيس الحص المستقيلة والمفكّكة والمقسّمة بالطريقة التي ابتدعتها وأطلقت عليها اسم «طريقة المراسيم الجوّالة».

الحكومة العسكرية

في ربع الساعة الأخير من ولاية فخامة الرئيس، هبط الوحي عليه فشرب الكأس التي كان يعتبرها الأكثر مرارة والتي كان يضرع الى الله أن يُجيزها عنه وأصدر المرسوم ذي الرقم 5387 القاضي بتعيين قائد الجيش العماد ميشال عون رئيساً للحكومة :

«ان رئيس الجمهورية

بناء على الدستور ولا سيما المادة 53 منه

بناء على المرسوم الرقم 3936 تاريخ 1987/6/1 (تسمية دولة الرئيس الدكتور سليم الحص رئيساً بالوكالة للحكومة المستقيلة لتأمين تصريف الأعمال ريثما يتم تأليف حكومة جديدة).

يرسم ما يأتي :

المادة الاولى : عُيِّن العماد ميشال عون رئيساً لمجلس الوزراء ويحتفظ برتبته العسكرية في الجيش.

المادة الثانية : يُنشر هذا المرسوم ويُبلغ حيث تدعو الحاجة ويعمل به فور صدوره.

بعبدا في 1988/9/22.

ثم أصدر المرسوم ذي الرقم 5388 :

«ان رئيس الجمهورية

بناء على الدستور ولا سيما المادة 53 منه

بناء على المرسوم الرقم 5387 تاريخ 1988/9/22 (المتضمن تعيين العماد ميشال عون رئيساً لمجلس الوزراء)

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : عُيِّن السادة :

العماد ميشال عون رئيس مجلس الوزراء وزيراً للدفاع والاعلام.

العقيد عصام أبو جمرة نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وللاسكان والتعاونيات وللاقتصاد والتجارة.

اللواء محمود طي أبو ضرغم وزيراً للاشغال العامة والنقل وللسياحة وللعمل.

العميد ادغار معلوف وزيراً للمال وللصحة وللشؤون الاجتماعية وللصناعة والنفط.

العميد نبيل قريطم وزيراً للخارجية وللتربية الوطنية والفنون الجميلة وللداخلية.

العقيد لطفي جابر وزيراً للموارد المائية والكهربائية وللزراعة وللعدل.

المادة الثانية : يحتفظ السادة الوزراء العميد ادغار معلوف والعقيد عصام أبو جمرة والعقيد لطفي جابر برتبهم العسكرية في الجيش.

المادة الثالثة : يُنشر هذا المرسوم ويُبلّغ حيث تدعو الحاجة ويُعمل به فور صدوره.

بعبدا في 1988/9/22 .

بهذين المرسومين أنهى الرئيس أمين الجميّل ولايته. ويا ليته يتذكر معنا ويقف في كرسي اعتراف لبنان، ويستعيد الاحداث التي مرّت ابتداء من 23 أيلول 1982، ويُحدِّد أين أخطأ وأين نجح ويبوح لنا، نحن العسكر، وللشعب اللبناني بما اذا كان ضميره مرتاحاً الى ما قاله في رسالته الوداعية للبنانيين : «ذلك أن بين الرئيس والشعب، وبين الرئيس والدستور ميثاقاً وعهداً، أما الميثاق ، فميثاق حياة تستمر متغلّبة على الجوع والحرمان، والخوف والذعر، والدمار والتهجير. وأما العهد، فأن تظل الرئاسة أكبر من الرئيس، وأصغر من الدستور».

وهكذا، وبرغم كل محاولات السياسيين واعتراضات زعماء الميليشيا، وبرغم التدخلات الدولية والاقليمية، وصل العسكر الى السلطة بطريقة دستورية قانونية ومن دون الحاجة الى البلاغ «رقم واحد».

المراجع

(1) النهار، 1988/9/1
(2) السفير، 1988/8/30
(3) النهار، 1988/9/1
(4) المرجع نفسه
(5) النهار، 1988/8/27
(6) النهار، 1988/9/3
(7) النهار، 1988/9/3
(8) الأنوار، 1988/9/15
(9) النهار 1988/9/13 يقع قصر منصور وهو المركز المؤقت للمجلس على خط التماس بين المنطقتين الشرقية والغربية. أما المركز الأساسي في ساحة النجمة فيقع في وسط المدينة وفي المنطقة الغربية.
(10) الاتحاد الظبيانية، 1988/9/15 .
(11) النهار، 1988/9/19 .
(12) النهار، 1988/9/22.
(13) النهار، 1988/9/20 .
(14) النهار، 1988/9/23.
(15) الديار، 1988/9/11.
(16) النهار، 1988/9/19.
(17) مجلة الشراع، 1988/9/24.
(18) النهار، 1988/9/19.
(19) النهار، 1988/9/21.
(20) الأنوار، 1988/9/23.
(21) السفير، 1988/9/22.
(22) الشراع، 1988/9/24.
(23) النهار، 1988/9/23.

الفصل الرابع

العسكر يقبلون التحدي

بعد أن عجز السياسيون عن الاتفاق على تشكيل حكومة سياسية مدنية موحّدة تتولى مهام السلطة الاجرائية في البلاد عند نهاية ولاية رئيس الجمهورية، وبعد ان قام رئيس الجمهورية في ربع الساعة الأخير من الثاني والعشرين من ايلول 1988 برمي كرة النار الى العسكر دون ان يترك لهم المجال للتفكير ووضعهم امام الخيار الصعب اما اعادة الكرة الى راميها فيفقد العسكر صدقيتهم امام الشعب والوطن ويتهموا بالتهرب من تحمل المسؤولية او التقاط الكرة التي قد تحرقهم فيخسروا رهانهم أنهم هم الحل للأزمة اللبنانية المتمادية، وبعد ان شُكّلت الحكومة العسكرية من رئيس وأعضاء آخر مجلس عسكري [1]، بعد أن غسل المسؤولون المدنيون أيديهم وأعلنوا براءتهم من دم هذا الوطن، التقط العسكر الكرة، شعوراً منهم بالمسؤولية ووفاء للقسم وايماناً بأن الجيش يبقى هو الحل، وقبلوا التحدي فخاف المتضررون من نجاحهم وقامت قيامتهم وفقدوا صوابهم وأطلقوا لألسنتهم العنان وأفلتوا لوسائل اعلامهم الحبل على غاربه.

I - ردود الفعل على تشكيل الحكومة العسكرية

بعد صدور مراسيم تشكيل الحكومة ولدى مغادرته القصر الجمهوري، حدّد رئيس الحكومة العماد ميشال عون برنامج حكومته بأنه: «برنامج أمني، ونحن ندعو في أسرع وقت ممكن الى انتخاب رئيس للجمهورية. اننا لم نأتِ لنحكم لبنان حكماً عسكرياً، انما جئنا لنؤمن انتخاباً سليماً، لأن لبنان كما قلنا سابقاً لم يبدأ في 23 أيلول ولن ينتهي في 23 أيلول. لبنان دائم ونحن أتينا لتأمين ديمومته. إنّي أسعى الى تأمين ديمومة الوطن ووحدته أرضاً وشعباً». [2]
برغم هذا التحديد، كيف كانت ردود الفعل على تشكيل هذه الحكومة ؟

ردة فعل سوريا

أول المهاجمين كانت سوريا، التي شنّت على الحكومة، عبر اذاعتها، هجوماً عنيفاً اعتبر تحذيراً للفاعيلات الخاضعة لاحتلالها وانذاراً لها وجاء فيه:
«... أُعلن تأليف حكومة عسكرية ممسوخة اعتذر فوراً ثلاثة من اعضائها عن قبول المناصب الوزارية التي اسندت اليهم. واذا كانت الجهات التي وقفت وراء هذه الحكومة المسخ قد اعتبرتها مفاجأة... ان القوى التي اخرجت الى الناس الحكومة الكاريكاتور هي

الاقلية الضئيلة المعروفة التي اغتصبت سلطات الشرعية ووظائفها في مناطق وجودها. والحكومة المسخ، التي هي ضرب أماني الشعب في وحدة الأرض والشعب واعادة تقويم المؤسسات الدستورية وتحقيق الاصلاحات السياسية التي لا غنى عنها، وُلدت في الواقع ميتة لأن اللبنانيين لا يعترفون بها مع وجود حكومة شرعية تضم ممثلين لجميع الفئات والاتجاهات اللبنانية وتمثل وحدة لبنان وهويته ومصلحته الوطنية وتمسك بأحكام الدستور والقانون وتعمل لانجاز الاستحقاقات الدستورية في اجواء تفاهم وطني ولمقاومة كل الاتجاهات والمظاهر التقسيمية التي تخدم اسرائيل...»(3)

ردة فعل الفاعليات اللبنانية

رئيس مجلس النواب، حسين الحسيني، عقد بتاريخ 1988/9/23 ندوة صحافية هاجم فيها الحكومة، وقال:

«... وقد فوجئنا بعد كل هذا التحذير وبعد كل المواقف المعلنة سابقاً بهذه الحكومة أو بما سُمي حكومة، واذا بها تحمل اخطاراً اضافية عن الاخطار التي حذرنا منها، وهي انها ليست حكومة عسكريين وليست حكومة عسكرية، بل هي لتحويل البلاد الى حكم عسكري، بدليل ما جاء في المرسوم الأساسي من احتفاظ الجنرال عون بوظيفته كقائد للجيش، اضافة الى تسلمه السلطة كاملة، هذا مما يعني إلغاء النظام القائم والدخول في نظام عسكري، ومما يعني ان هذه الخطوة هي خطوة انقلابية لتحويل البلاد الى حكم عسكري. وهذا ما نرفضه جملة وتفصيلاً ونعتبره غير شرعي، وبالتالي فان الحكومة الحاضرة هي الحكومة الشرعية...»(3)

رئيس الحكومة السابقة، الدكتور سليم الحص، استدعى سفراء الاتحاد السوفياتي وفرنسا وبريطانيا والقائمين بأعمال سفارات الولايات المتحدة الاميركية والصين واليونان (بصفة ترؤس بلاده المجموعة الاوروبية) واجتمع بهم بتاريخ 1988/9/23 في القصر الحكومي (هذه هي المرة الأولى التي يمارس فيها صلاحياته في القصر الحكومي بعد مقتل الرئيس رشيد كرامي في 1987/6/1) ثم انضم الى الاجتماع سفير المانيا الاتحادية وأبلغهم مذكرة جاء فيها :

«- ان الحكومة الثانية التي ألّفها الرئيس أمين الجميّل برئاسة قائد الجيش هي حكومة غير شرعية لأن تعيينها مخالف للأسس التي يقوم عليها الميثاق الوطني وللأعراف الدستورية الثابتة والمستقرة ولأحكام الدستور الصريحة.

وبصرف النظر عما تقدم، فان الحكومة تعتبر هيئة جماعية لأن الدستور ينيط السلطة الاجرائية، في حال خلو سدة الرئاسة، بمجلس الوزراء، وبالتالي فان اعتذار ثلاثة من اعضاء الحكومة السداسية عن عدم قبول الاشتراك في هذه الحكومة، فور إعلانها، يفقدها النصاب القانوني لأي اجتماع كما يفقدها صلاحية ممارسة السلطة التنفيذية، على أن رئيس هذه الحكومة لا يملك منفرداً أية سلطة دستورية.

ان الحكومة الحالية (حكومة الرئيس الحص) لا تزال قائمة وشرعية... وستعمل على الصعيدين الداخلي والخارجي، على هذا الأساس باعتبار انها الحكومة الشرعية(4).

ثم اجتمع الدكتور سليم الحص بالسفراء العرب وأبلغهم الموقف ذاته. ولم تتوقف ردة الفعل عند هذا الحد، بل عقد اجتماعاً في القصر الحكومي بتاريخ 1988/9/24 لبعض أعضاء وزارته السابقة (الرئيس عادل عسيران، الدكتور عبدالله الراسي، الاستاذ نبيه بري، الاستاذ وليد جنبلاط) صدر على أثره بيان اعتبر الاجتماع انه جلسة لمجلس الوزراء اتخذت فيه القرارات التالية :

« - تعيين معالي الدكتور عبدالله الراسي نائباً لرئيس مجلس الوزراء ؛

تكليف وزير الدفاع الاستاذ عادل عسيران توجيه كتاب الى قائد الجيش يدعوه فيه الى عدم التعاطي في الشؤون السياسية والى التفرغ لمسؤولياته كقائد للجيش، وذلك تحت طائلة المسؤولية ؛

ارسال مذكرة الى جميع البعثات الديبلوماسية في الخارج تشرح حقيقة الوضع المترتب على عدم انتخاب رئيس للجمهورية وموقف مجلس الوزراء من ذلك (لم يختلف نص هذه المذكرة عن نص المذكرة التي أُبلغت الى سفراء الدول)» (5).

الوزيران السابقان وليد جنبلاط ونبيه بري، اعتبرا الحكومة انقلاباً عسكرياً

فاعليات المنطقة الغربية، لم تخرج مواقفها عن المواقف المذكورة أعلاه

القوات اللبنانية، عبّر عن موقفها قائدها الدكتور سمير جعجع الذي أعلن للصحافيين فور خروجه من القصر عند الاتفاق على تأليف الحكومة : «كل شيء على ذوقكم، حكومة استقلال وأهم». وفي برنامج خاص باذاعة لبنان الحر عاد وأعلن بتاريخ 1988/9/30 :

«... ثم ان رئيس الحكومة واعضاءها يؤمنون بالاستقلال، وعملوا وسيعملون لاخراج كل الجيوش والقوى الاجنبية من لبنان، ولديهم القدرة الكافية لذلك ولعدم الانهيار تحت الضغوط... في لبنان حكومة واحدة لا حكومتان... ان الحكومة الشرعية الوحيدة على كل الاراضي اللبنانية هي حكومة العماد عون».(6)

الاستاذ ريمون اده، صرح بقوله :

«... أما اليوم فأناضد وجود قائد الجيش في رئاسة الوزارة طبعاً مع ضباطه، لكن هناك الدستور ولا يمكنني الاّ أن انحني امامه واحترمه... أما الذين يقولون ان الحكومة غير شرعية لأن تعيينها مخالف للأسس التي يقوم عليها الميثاق الوطني،فان الدستور فوق الميثاق،

والدليل ان الرئيس بشاره الخوري، عندما استقال وهو أحد واضعي الميثاق الوطني، عين اللواء فؤاد شهاب العسكري الماروني رئيساً للحكومة »[7].

حزبا الكتائب والوطنيين الاحرار وباقي الفاعليات في المنطقة الشرقية أيدوا تشكيل الحكومة.

II - شرعية الحكومة العسكرية

دستوريـة الحكومـة العسكريـة

ان نص المادة 53 من الدستور صريح: « رئيس الجمهورية يُعيّن الوزراء ويُسمّي منهم رئيساً ويُقيلهم ». فما قام به رئيس الجمهورية قبل انتهاء ولايته ولو بربع ساعة عمل دستوري مئة بالمئة ولا يمكن لأي كان أن يطعن بدستوريته الاّ اذا كان يطعن بالدستور اللبناني أو يرفض الخضوع له. ولا نظن ان السيد حسين الحسيني والدكتور سليم الحص وباقي السياسيين هم في وارد نكران الدستور والقفز فوقه. بل نعتبر أن تصريحاتهم العلنية في هذا المجال لم تكن عن اقتناع بل عن ردة فعل عفوية وسريعة وربّما ارضاءاً لبعض الضغوطات ولا مجال للدخول في جدال حولها، لعقم هذا الجدال.

ميثاقيـة الحكومـة العسكريـة أو توافقيتها

الميثاق الوطني هو نوع من العقد التوافقي غير المكتوب بين اللبنانيين، يوزع السلطات السياسية بين الطوائف اللبنانية الكبرى. هذا الميثاق اعطى المسيحيين، ممثلين بالطائفة الأكثر عدداً، الطائفة المارونية، رئاسة الجمهورية، عنيت رئاسة السلطة الاجرائية [8]، على أن يمارس هذا الرئيس جميع الصلاحيات المحددة في الدستور. وبالمقابل أعطى المسلمين، مُمثلين بالطائفتين الأكثر عدداً، الطائفة الشيعية، رئاسة مجلس النواب، عنيت رئاسة السلطة المشترعة والطائفة السنية، رئاسة الوزراء التي لم يحدد لها الدستور أية صلاحية مستقلة[9]. ولكن العرف والتوافق جعلا من رئاسة الوزراء الشريك الفعلي لرئاسة الجمهورية وأصبح توقيع رئيس الوزراء متلازماً مع توقيع رئيس الجمهورية على جميع المراسيم والمقررات باستثناء مرسوم تعيين رئيس الوزراء.

فإذا خلت سدة رئاسة الجمهورية من شاغلها المسيحي الماروني وفقاً للميثاق وبقي رئيس الوزراء المسلم السني ورئيس مجلس النواب المسلم الشيعي في منصبيهما فهل يبقى التوازن الميثاقي محترماً ؟

إن متابعة تطبيق الميثاق مرتبطة بدوام التوافق، كما ان تعديله مرتبط أيضاً بتوافق افرقاء هذا العقد. ففي عام 1945 عندما ألمّ مرض برئيس الجمهورية، بشاره الخوري، واضطر

للمعالجة خارج لبنان (حيفا في فلسطين)، تمّ التوافق على أن يتولى مجلس الوزراء، مجتمعاً، برئاسة عبد الحميد كرامي (السني) مهام السلطة الاجرائية. وفي عام 1952، وقبل أن تخلو سدة الرئاسة، باستقالة رئيس الجمهورية إيّاه، تمّ التوافق على تشكيل حكومة جديدة برئاسة قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب (الماروني).

في الحالة التي نحن بصددها الان، تعذّر انتخاب رئيس جمهورية يتسلم الأمانة. ومجلس الوزراء، المفترض دستورياً ان تناط به السلطة الاجرائية، كناية عن حكومة شُكّلت لتكون حكومة وحدة وطنية، فتمنّع وزير الداخلية عن تسلّم مهماته فيها طيلة سنوات، ثم قاطعت هذه الحكومة رئيس السلطة الاجرائية، رئيس الجمهورية، كما قاطع نصفها النصف الآخر فتوقفت اجتماعاتها. ثم عاد وزير الداخلية الى ممارسة سلطاته دون أن يتصّل برئيس الجمهورية. ثم توفى الله أحد اعضائها البارزين (الرئيس كميل شمعون) ولم يُعيّن خلف له. ثم قدّم رئيسها (الرئيس رشيد كرامي) استقالتها ولم يلبث أن قُتل بحادث مؤسف، فسمّى رئيس الجمهورية أحد الوزراء (الدكتور سليم الحص) رئيساً للوزراء وكلّفه تسيير أعمال الحكومة المستقيلة بانتظار تشكيل حكومة جديدة. ثم استقال أحد اعضائها (الوزير جوزيف السكاف) فأصبحت مُشكّلة من اربعة وزراء مسلمين وثلاثة مسيحيين.

رغم هكذا حكومة ورغم تهديد جيش محتل لفرض وجوب اعتبار هذه الحكومة شرعية تتولى وحدها السلطة الاجرائية بعد 23 أيلول ورغم حَرَمٍ لُوِّح به من قبل رؤساء الطوائف الاسلامية الثلاث لكل لبناني أو مسلم يشترك في تشكيل حكومة جديدة، طلب رئيس الجمهورية بصفته رئيساً للسلطة الاجرائية من اعضاء هذه الحكومة بالذات عقد جلسة أخيرة في القصر الجمهوري للاتفاق على كيفية سد الفراغ الدستوري بعد 23 أيلول فلم يُستجب طلبه. فحاول، حتى عن طريق الاتصال الهاتفي غير المباشر، الاتفاق مع رئيس الحكومة المستقيلة بالوكالة، الدكتور سليم الحص، على تشكيل حكومة جديدة فرفض طلبه.

فبعد انتفاء كل حيلة أخرى فَرَض تساؤل نفسه : هل سيقدم رئيس الجمهورية على ترك الأمانة مشاعاً لمثل هكذا حكومة ؟ علماً بأن الشرط الأول لكي تناط السلطة الاجرائية بها هو أن تكون مجتمعة، عنيت أن تتخذ قراراتها باجماع اعضائها وليس باجماع من يحضر من هؤلاء الاعضاء ؟ وكيف يمكنها اتخاذ القرارات بالاجماع من دون موافقة أو مشاركة الفريق المسيحي في الحكومة وهو الذي سيتغيب، لاسباب أمنية، عن الاجتماعات التي ستعقد في القصر الحكومي الذي يتعذر عليهم الوصول اليه.

ربما كان خير دليل لاسباب تفشيل كل محاولات رئيس الجمهورية ولرغبة الحكومة في تجاوز الاجماع ما عرضه الدكتور سليم الحص في أول اجتماع لبعض وزرائه السابقين حول تصوره لمرحلة ما بعد 23 أيلول حين حدد :

«آلية القرار في مجلس الوزراء : التوافق هو المبدأ. أما في الحالات الضرورية التي لا يتم عليها التوافق فيتخذ القرار بأكثرية ثلاثة ارباع الحاضرين «(10).

في الحالات العادية يمكن لرئيس الوزراء تجميد أعمال الحكومة وقرارات السلطة الاجرائية، أما مع هذه الآلية وفي أحسن الأحوال، فيتعذر ذلك على نصف الفريق المسيحي، فكيف يؤمن التوازن ؟

أمام رفض الفريق المسلم التوافق على الحل الميثاقي ووجود الاحتلال الاجنبي المتحكم بقرار هذا الفريق، لم يجد رئيس الجمهورية حلاً أمامه سوى أن يشكل حكومة دستورية، عملاً بنص المادة 53 من الدستور وأن يعين مسيحياً مارونياً رئيساً لها. وهذه الحكومة العسكرية الجديدة تعتبر حكومة وحدة وطنية اكثر من أية حكومة غيرها لأنها تضم فقط أعضاء آخر مجلس عسكري شكّلته الحكومة التي سُميت حكومة الوحدة الوطنية واختارت اعضاءه ليكونوا الممثلين الشخصيين للوزراء ولطوائفهم وخاصة الاعضاء المسلمين منهم. فالعميد نبيل قريطم السني اختاره الوزير الدكتور سليم الحص وبارك هذا الخيار الرئيس رشيد كرامي. والعقيد لطفي جابر الشيعي اختاره الوزير نبيه بري. واللواء محمود طي ابو ضرغم الدرزي اختاره الوزير وليد جنبلاط. وطوال فترة ممارسة اعضاء هذا المجلس العسكري لمهامهم كانوا يعودون الى هؤلاء الوزراء يستشيرونهم قبل اتخاذ اي قرار هام. وهنا لا بدّ من سؤال ثانٍ : هل أن تعيين هؤلاء الاعضاء كوزراء في الحكومة الجديدة افقدهم صفة تمثيل الوزراء السابقين وطوائفهم ؟

ان الحكومة العسكرية الجديدة وانسجاماً مع روح المادتين 54 و62 من الدستور شُكّلت من ستة اعضاء فقط يمثلون الطوائف الرئيسية الست، بمعدل ممثل واحد لكل طائفة وهكذا وُضعت الطوائف على قدم المساواة وصُرف النظر عن عددها وعدد النواب الممثلين لها في المجلس النيابي.

بعد كل ما تقدم من ايضاحات لا بد من التساؤل عن حقيقة سبب مهاجمة الحكومة العسكرية الجديدة فور اعلانها، ونعتها بغير الشرعية وبالمخالفة للميثاق الوطني والعرف، وكيل جميع التهم لها واعتبارها المصيبة الكبرى والضربة القاضية التي تصيب الوطن، كأن الوطن لم يعرف مصائب أدهى خلال الثلاث عشرة سنة التي سبقت تأليفها.

إنني أرى أسباباً رئيسية ثلاثة وراء هذه الحملة الشعواء:

الأول : ضغط الاحتلال السوري الذي اعتبر الحكومة الجديدة تحدياً لارادته وتعبيراً عن قرار لبناني حر، رغم التصريحات والتصّرفات الأخوية والمسالمة التي أعلنها رئيسها العماد ميشال عون تجاه سوريا وأهمّها طلب ارسال مبعوث خاص الى دمشق لشرح الوضع وجلاء الملابسات ورفض سوريا حتى الرد على طلب استقبال هذا المبعوث.

الثاني : ثورة السياسيين التقليديين واصحاب المصالح الشخصية خوفاً من انتهاء دورهم وقطع ارزاقهم وخوفاً من القضاء على استغلالهم للوطن والشعب ومن انتصار المصلحة اللبنانية العامة.

الثالث : خوف مخططي المؤامرة على لبنان في الداخل والخارج من نجاح الحكومة العسكرية في توحيد الجيش والمؤسسات وتحرير الارادة اللبنانية والارض اللبنانية ومنع المتآمرين من تنفيذ مخططاتهم واشباع رغباتهم ومصالحهم.

ألا تكفي هذه الاسباب كي تقوم القيامة لمنع الجيش من أن يكون هو الحل ويقوى على تنفيذه ؟

III - اعتذار الوزراء المسلمين عن الاشتراك بالحكومة

أمر مهم ومرغوب فيه أن يُكلّف رئيس الجمهورية قيادة الجيش العسكرية الجماعية (المجلس العسكري) بأن تكون القيادة السياسية للدولة، لأن هذا التكليف يُشكّل اقراراً بفشل السياسيين وبالحاجة الى العسكر من دون اللجوء الى اصدار البلاغ رقم واحد. أما أن يعتذر نصف اعضاء هذه القيادة ويمتنعوا عن تحمّل المسؤولية في هذا الظرف العصيب بالذات متذرعين بحجج علنية واهية فإنما هو تخلٍ عن القسم العسكري الذي أدّوه يوم تخرّجوا من المدرسة الحربية ورفعوا يمينهم ليقولوا: «أُقسم بالله العظيم أن اقوم بواجبي كاملاً حفاظاً على علم بلادي وذوداً عن وطني لبنان».

إليك ايها القارىء الفَطِن ما جاء على لسان كل من اعتذر من هؤلاء الضباط :

قال اللواء ابو ضرغم : «فوجئت بتعييني وزيراً ولم يتصل بي أحد لهذه الغاية. والحقيقة أن الوزارتين اللتين أُسندت الي حقيبتاهما ليستا من اختصاصي، ولذلك أنا لست موافقاً لا على المبدأ ولا على الوظيفة. أنا أريد حكومة اتحاد وطني ورئيساً للبلاد لنسير جميعاً في موكب نشترك فيه شعباً وجيشاً لتخليص البلد،وكل ما عدا ذلك هو بمثابة اسبيرين».(11)

وقال العميد قريطم : «اعتذرت نظراً الى الظروف والاسباب التي رافقت تعييني وزيراً، وبالفعل فوجئت بهذا التعيين».(11)

أما العقيد جابر فقال : «فوجئت، اذ لم أُستشر ولست موافقاً».(11)

لا بد هنا من تذكير رفاقنا الضباط الوزراء الذين فوجئوا بالتعيين وبعدم الاتصال بهم بما جاء في جريدة النهار الصادرة بتاريخ 1988/9/23 في مجال سردها لوقائع اليوم الطويل في الثاني والعشرين من أيلول 1988 عندما أوردت ما حرفيته :

«وبعدما فشلت المحاولة الأخيرة مع الرئيس الحص الساعة الثانية عشرة الا ربعاً قبيل منتصف الليل، اختلى الرئيس الجميل بالعماد عون وكلفه رسمياً تأليف حكومة من المجلس

العسكري موضحاً ان المؤسسة العسكرية هي التي تكلف مهمة مزدوجة : الأمن وتأمين سلامة انتخاب رئيس جديد للجمهورية وسرعته.

واتصل العماد عون باعضاء المجلس العسكري واحداً واحداً بينما كانت المراسيم تعد والحقائب توزع مع المحافظة على التوازن الطائفي بينها». (ولقد أكد العماد عون للعميد فؤاد عون اجراء الاتصال). لكن رئيس الحكومة العماد عون ترك الباب والمجال مفتوحين أمام رفاقه الضباط الوزراء المعتذرين.ففي حديث مع مندوب الاذاعة البريطانية بتاريخ 1988/9/28 طالب العماد عون : «الاعضاء المسلمين الثلاثة الذين رفضوا الاشتراك في حكومته بالانضمام اليها، وإلاّ فانهم يتحملون المسؤولية عن تفتيت لبنان». [(12)] وفي حديث الى وكالة «أسوسيتدبرس» قال :

«لا خلاف مع الوزراء الثلاثة المعتكفين، لا على الهدف ولا على التوجه، انما الظروف لم تسمح لهم بعد بالاشتراك في الحكومة، وليس احرص على الدار من صاحب الدار ولا أحد أبر بآله من الابن، كلهم أولاد الوطن والدار والأهل». [(13)] وفي حديث الى صحيفة الشرق الاوسط السعودية الصادرة في لندن قال :» انني اثق تماماً بوطنية هؤلاء (الوزراء المسلمين الثلاثة) ومناقبيتهم وأعرف تماماً أن الضغوط هي التي حالت دون مشاركتهم. تصوّر... لقد سمعوا من الاذاعات عن قرارهم عدم المشاركة في الحكومة وبعد لحظات من تشكيلها». [(14)]

وبقي رئيس الحكومة منتظراً عودة زملائه الثلاثة كعودة الابن الشاطر. ورغم ان مصالح الشعب والوطن لا يمكنها الانتظار طويلاً لم يعين بدلاء عنهم بل كلف الوزراء الباقين وكالة بوزارات زملائهم المتغيبين. [(15)]

وهنا لا بد لي من توجيه كلمة الى رفاق السلاح، اللواء ابو ضرغم والعميد قريطم والعقيد جابر بلسان جميع رفاقهم في الجيش : لم نكن ننتظر منكم أن تقفوا هذا الموقف وأن تكونوا السهم الأول الذي يُصيب الجيش وحلّه لأزمة الوطن. انتم الذين خلال وجودكم في المجلس العسكري كنتم تتضايقون وتتململون من ضغوط القيادة السياسية عليكم وعلى قراراتكم.

فكيف تضعفون وتتراجعون وقد جاء اليوم الذي فيه تحررتم من هذا الضغط وتسلمتم المسؤولية الوطنية الكبرى لتقودوا الوطن نحو شاطىء الأمان ؟

لا تقولوا ان حياتنا ستكون بخطر في حال تسلّم المسؤولية. فرفاقكم سيجيبون : ما خُلق الجندي الاّ لمواجهة المخاطر وخاصة اذا كانت في سبيل انقاذ الوطن.

وقد تقولون انه يتعذر علينا القبول والبقاء في مناطق الاحتلال، فيجيبكم الرفاق : أليس التحرير هو هدفكم الأول؟ وما المانع من الانتقال وقتياً الى المناطق المحررة والعمل على تحرير المناطق المحتلة ؟

أكنتم تشكّون في ان ألوية الجيش المتواجدة في مناطق الاحتلال لن تأتمر بأوامركم وتمشي وراءكم وانتم تقودونها الى طريق التحرير ؟

أخفتم الفشل ففضّلتم الانسحاب سلفاً ؟

ليتكم تذكرتم قول الشاعر العربي :

شرفُ الوثبةِ أن تُرضي العلى غُلبَ الواثبُ أم لم يُغلَبِ

IV - مهام الحكومة العسكرية وسياستها كما حددها رئيسها

عقد رئيس الحكومة العسكرية العماد ميشال عون في قصر بعبدا مؤتمراً صحفياً بتاريخ 24 أيلول 1988 اوضح فيه مهام حكومته وسياستها نو رده حرفياً نظراً لاهميته ولتسهيل فهم المراحل التي مرت فيها الحكومة خلال السنتين والعشرين يوماً التي مارست فيها السلطة:

«ايها الصحافيون وعبركم الى اللبنانيين قيادات وشعباً مقيماً ومغترباً.

انما هذه الحكومة مهمتها تأمين انتقال السلطة بصورة سريعة سليمة، متجردة ولا يجب النظر اليها وكأنها حكومة عسكرية انقلابية، فوجودها مقتصر على تحقيق انتخاب رئيس للجمهورية في اطار الحرية التامة والديمقراطية الكاملة ترشيحاً وانتخاباً عبر تأمين الأمن المتجرد للعبة البرلمانية الحرة، التي يكرسها النظام والدستور والعرف.

وللمزيد من التأكيد اعلن تكراراً باسم زملائي الضباط في هذه الحكومة، وباسم الجيش اللبناني في كل المناطق والالوية، اننا حريصون على النظام البرلماني الديمقراطي الحر، كما سبق واكدنا ذلك في بياناتنا السابقة. واليوم اؤكد مجدداً التزامنا بقسمنا العسكري الذي يجعلنا للديمقراطية حماة وليس لاغتصابها سعاة. ولو شئنا ذلك لفعلنا في غير مناسبة سانحة.

من هنا نطمئن القيادات السياسية والروحية ومختلف الفعاليات الوطنية الى اننا لسنا طامعين بالحكم. لكننا في الوقت ذاته نتعهد لشعبنا فاننا لن نساوم على مصيره، او نتركه في مهب الريح. سنؤمن عبور الامانة الى حيث يجب ان تعبر وتسلم وتستمر. فنحن لسنا هواة مغامرة بالوطن والشعب والنظام، ولا عشاق مقامرة بالحكم والارادة الوطنية الشعبية المقدسة.

ايها اللبنانيون،

ان ظواهر الانقسام التي عقبت الاعلان عن هذه الحكومة كانت ستعقب اعلان اية حكومة اخرى، سياسية كانت ام عسكرية، مصغرة ام موسعة، برلمانية أو غير برلمانية بحيث يؤيدها نصف القيادات السياسية فيما يرفضها النصف الآخر.

الواقع ان هذا الانقسام كان قائماً حول الحكومة السابقة التي نكن كل احترام وتقدير لرئيسها واعضائها. ولو ابقيت حكومة الرئيس الدكتور الحص المستقيلة لظل الانقسام حولها واقعاً لا محالة، ذلك لأن انقسام القيادات السياسية ليس نتيجة شرخ شعبي عميق بمقدار ما هو انعكاس للوضع اللبناني المفروض الذي هو حصيلة صراع اقليمي وتجاذب مصالح دولية خارجية.

ايها اللبنانيون،

قد يكون تأليف هذه الحكومة سبباً لتحقيق الانقسام وتكريس التقسيم، لكنها ايضاً قد تصبح مدخلاً الى تحقيق الوفاق والوحدة، اما ان ننزلق الى دوامة الجدل حول حكومتين لا تتمتع كل منهما الا بنصف تأييد، ونقسم اعترافنا بهما الى اعترافين، فاننا نسلك بذلك اقصر طريق الى تقسيم الوطن وطنين والدولة دويلات والشعب شراذم بائسة ضائعة.

من هنا لا يسعني مع اعضاء حكومتي وزملائي الضباط، وباسم الجيش، الذي عانى الكثير من انقسامات وسياسات وصراعات لم يكن يوماً طرفاً فيها، لا يسعني الا ان اناشد قياداتنا الوطنية الارتفاع فوق معمعة الجدال واكتناف الحكومة بالدعم المطلوب لتتمكن من اداء واجبها في اسرع وقت ممكن، وعلى الوجه الاسلم والأكمل.

فالحكومة ليست الهدف، بل ان الوطن هو الهدف وخلاص الشعب هو القضية. واما التاريخ فلن يغفر قط لمن اضاع وطنه وقضيته في جدل غير مسؤول حول حكومة او مكاسب.

ايها اللبنانيون،

وقفة مسؤولة شجاعة، تنقذ الاستحقاق وتنتشل الوطن من الاحتمالات الخطيرة وتضعه على طريق توحيد شرعيته وشعبه وارضه ومؤسساته وتجمع طاقاته لتحرير ارضه واسترداد سيادته. لقد كفى لبنان ان يظل عبئاً على نفسه وعلى اشقائه، عالة على اصدقائه وصداقاته، وآن له ان يستعيد ذاته ودوره في خدمة شعبه واداء دوره العربي الفاعل والانساني الحضاري الكامل. لقد دفعنا دائماً ثمن لبنان الضعيف فلنحاول مرة ان نختبر لبنان القوي، المستمد قوته من وحدة شعبه ووفاق قيادته والاعتماد على ذاته. هذا الوطن الذي كدنا نفقده غير مرة آن لنا ان نسترده مرة واحدة واخيرة. وعندما يكون الثمن بحجم الوطن والمصير تقتضي المسؤولية الترفع عن كل شأن آخر. فلنرتفع من اجل لبنان.

عاش لبنان.

ثم دار بين رئيس مجلس الوزراء العماد عون والصحفيين الحوار التالي:

كيف ستتعامل مع الأمر الواقع في ظل مؤيدين للحكومة وآخرين معارضين؟

هذه الحكومة دورها كشف النوايا، لأن طريقة اختيارها كانت على النحو الآتي: تعرفون ان الحكومة السابقة هي التي اختارت المجلس العسكري، ولاعضاء المجلس العسكري

صفات ثلاث:

الأولى: تقريباً التمثيل الشخصي لاعضاء الحكومة السابقة. هناك تقريباً تمثيل شخصي للرئيس الحص، للوزير الاستاذ نبيه بري، للوزير الاستاذ وليد جنبلاط في اعضاء المجلس العسكري، اذا عند هؤلاء اقرب شخصيات عسكرية لهم موجودة في الحكومة الحالية.

الصفة الثانية: هي الصفة التمثيلية للقوى السياسية. الجميع يعلم ان هذه الحكومة تألفت بعد لوزان حتى تمثل ميزان القوى الموجودة على الأرض اللبنانية، فمن هذه الناحية ايضاً لها الصفة التمثيلية للقوى السياسية الموجودة على الارض اللبنانية ولأن المجلس العسكري امتداد لهذه الحكومة.

الأمر الثالث: هناك صفة تمثيلية للعائلات الروحية اللبنانية من كل الطوائف إذ احترمت في الحكومة الحالية كل الاعراف. انما الذي حدث، بما ان الصراعات السياسية حادة تهرّب الجميع من المسؤولية ورموا كرة النار بين ايدينا. نحن كعسكر معروف عنا اننا نتقبل التضحية والواجب، فتلقينا الكرة واخذناها. لم نسع الى السلطة ولم نضع يدنا عليها بل قبلنا مهمة مستحيلة واخذناها على عاتقنا. هذه الحكومة العسكرية نقلت من مؤسسة الى اخرى. من مؤسسات سياسية مضى عليها 14 عاماً تتصارع ووصلت حتى الدقيقة الأخيرة من حياة العهد السابق من دون ان تتوصل الى حد ادنى من الوفاق لتأليف حكومة، انتقلت السلطة من اليد السياسية الى العسكرية، لأننا نحن المؤسسة الأولى في تحمل هذه التضحية الكبرى وحياتنا كجيش مبنية على التضحية.

هي مخرج مشرف لجميع الاطراف، وهي ستدل على النوايا، الذي يريد مخرجاً فالمخرج موجود. لم تعزل هذه الحكومة احداً اطلاقاً، كان هناك مئة شكل من الشكليات التي نقدر ان نستعملها حتى نحتال على الشكل او الجوهر بتأليف الحكومة، ولكن هذا الموضوع ليس وارداً: اتت هذه الحكومة بكل بساطة حتى يجد كل واحد مخرجاً مشرفاً له من الأزمة السياسية الحادة التي كنا فيها في تاريخ تأليف الحكومة.

هناك حكومة انتقالية وهناك حكومة سابقة فما هو الموقف حالياً؟

بالنسبة الينا سنصدر تعميماً على موظفي الدولة يحظر عليهم تحت طائلة المسؤولية الشخصية تنفيذ اي امر صادر عن الحكومة المستقيلة والمعتكفة لمهماتها.

ماذا عن اجتماع مجلس الوزراء في الغربية؟

ليس هناك مجلس وزراء منعقداً، هناك اجتماع وليس لقاء وزارياً لا نقدر ان نعطيه اي صفة.

واذا كان لهذا اللقاء قرارات؟

ليس لهذا الاجتماع اي صفة، المقررات هي لمجموعة سياسية مجتمعة، لها ان تقرر ما

تريده، بالنسبة الينا هذا امر غير وارد.

وباي صفة استدعى الرئيس الحص سفراء الدول الكبرى، وهل ستتخذون قراراً في هذا الشأن؟

السفراء الموجودن في الأرض اللبنانية يتعاطون الشأن السياسي والاتصالات مع الشخصيات اللبنانية كافة، بهذه الصفة يقدرون على التعاطي مع اي كان اما بأي صفة طلب الاجتماع بهم، فأن هذا غير واضح لأنهم لم يوضحوا الموقف بعد.

ماذا بالنسبة الى جلسة انتخاب رئيس الجمهورية؟

هذه هي المشكلة المطروحة، اما قصة حرية الانتخاب فلا يجب ان ينخدع بها احد، فيظنون انه بنقل الجلسة من «النجمة» الى «منصور» تحصل حرية انتخاب. اوضح للمرة الأخيرة، ليكن واضحاً في ذهن الناس، المكان ليس له اهمية، هناك ظروف وشروط حرية، احدها المكان، هناك حرية المرشح بأن يمارس ترشيحه باتصالاته، هناك حرية الجبهات السياسية بأن تعلن تأييدها وتقوم بنشاطات، هناك حرية الناخب في ان يمارس الانتخاب ضمن المجلس، هناك حرية الظهور على الاعلام والدعاية والترويج لمرشح معين، كل هذا المفروض ان يمارس، ليس من حرية ترشيح إذا اعلنا ان فلاناً ترشح وليس يحق لاحد بعد ان يقول كلمته، هذه ليست حرية ترشيح.

في حال استمرار الوزراء نبيل قريطم ولطفي جابر ومحمود طي ابو ضرغم في رفض المسؤوليات، هل هناك تفكير بتوسيع الحكومة ودخول قيادات سياسية وغير عسكرية فيها؟

ليس هناك اعلان عن خطوات مسبقة، انما تعرفونها عندما نأخذ القرار.

ما هو موقف سفراء الدول الكبرى من الحكومة العسكرية؟

نحن لا نطلب منهم موقفاً، نحن حكومة شرعية موجودة وتمارس صلاحياتها، نحن نوضح وضعاً معيناً لهؤلاء السفراء ليس مسموحاً الموقف.

وماذا لو تحفظت دول هؤلاء السفراء في التعامل مع الحكومة العسكرية؟

لا تسألوني اسئلة مشروطة. بل اسألوا عن واقع معين، لا اقدر ان اجيب عن الف و500 احتمال ممكن حدوثهم في المستقبل، بل فلتكن الاسئلة عن رأيي من الاحداث التي تجري على الأرض وعن ردي على التصريحات والمواقف.

هل اتصلت الحكومة بسوريا؟

سنتصل بسوريا، وسنرسل موفداً رسمياً معلناً ليضعها في الجو، مثلما وضعنا الجميع حول تأليف الحكومة.

هل تقرر اسم الموفد؟

كلا اسمه لم يتقرر بعد.

تحدثت عن وجوب تمتع المرشحين والناخبين بالحرية فما هو مشروعك لتأمين هذه الحرية؟

على النواب ان يطرحوا هذا المشروع وليس انا، بل دوري يكمن في تأمينه.

هل هناك استقبالات اخرى لسفراء عواصم اجنبية؟

سنستقبل سفراء كل الدول العربية الممثلين في لبنان.

ما هي طبيعة الاجواء مع السفراء الذين جاؤوا قصر بعبدا؟

تحدثنا معهم بواقعية عن الاجواء والاسباب التي ادت الى هذه الحكومة وما هي مهماتها حالياً.

هل لا تزال مرشحاً لرئاسة الجمهورية؟

لا زلت غير مرشح لرئاسة الجمهورية لأنني قلت واكرر القول عندما كنت قائداً للجيش، اما ان انتقل من قيادة الجيش الى رئاسة الجمهورية من دون ان امر ولا للحظة او ثانية كمرشح او لا انتقل، اما ان ادعى الى السلطة او لا ادعى كما حصل اليوم. انا لم ارشح نفسي لرئاسة الحكومة، فعندما رأى الجميع الكرة تحرق ايديهم وصدورهم وثيابهم رموا بها الي، انا كعسكري تقبلتها.

ماذا تفسر تردد السفراء بالكلام؟

الاجتماع كان واضحاً جداً، انما الدبلوماسية مثلما يقولون بالفرنسية هي عالم المواقف غير المعلنة فليس كل الذي يظهر هو الحقيقة ولا العكس. واوضح: انا من استدعى السفراء وليس هم طلبوا الحضور، من هنا اريدكم ان تعرفوا ان لدي امراً لابلغه وليس العكس.

هل هناك اتصالات بينكم وبين الرئيس الحص؟

لقد وضع في الجو العام لكل الأحداث، اما اتصالاتنا معه فهذه نعلن عنها في حينها.

قلتم ان القرارات التي ستتخذها الحكومة، على الجميع التقيد بها، لكن الوضع في عدد في المناطق الرافضة لهذه الحكومة يمنع الانصياع لهذه القرارات فما هو موقفكم؟

على اي حال، الذي يستطيع تنفيذها عليه تنفيذها، اما الذي لا يستطيع تنفيذها فعليه ان يبرر عدم التنفيذ، فقانون العقوبات يجيز اعفاء العقوبة في حال عذر محل عند ارتكاب جرم معين والذي ليس عنده عذر محل ولم ينفذ، عليه ان يتحمل مسؤوليته.

ما ردك على دعوة الرئيس الحسيني لك من أجل ان تقف وقفة وطنية بصفتك قائداً للجيش؟

موقفي الحالي هو موقف وطني، قبلت «شغلة» محروقة، هذا هو الموقف الوطني السليم، ان اقبل «شغلة» لم يعد احد قادراً حملها بيديه، لا اعرف كيف يكون الموقف الوطني، هل نترك الدني ونهرب، هذا هو الموقف الوطني؟ انا إذا مستجيب له في هذا المعنى.

ما هو ردك على قول الرئيس عادل عسيران بعد اجتماعه مع الرئيس الحسيني ان العماد عون قائداً للجيش وهو لن يخالف اوامر وزير الدفاع؟

تسألني عن انسان احبه واحترمه وعلاقتي سليمة طيبة جداً معه واقدر ان اقول له من خلالكم اني افهمه وهو يفهمني.

هل ستقابل الرئيس الحص؟

اذا كان الأمر ضرورياً ويساعد على حل المشكلة الراهنة سألتقي الرئيس الحص او اي شخصية اخرى.

كيف ترى الدور السوري في لبنان؟

لست في وارد مناقشة الدور السوري الآن ولكني لا ارى اي دور لسوريا في لبنان.

واكد العماد عون «ان البلاد ليست منقسمة بارادة شعبها، بل مقسمة من موازين قوى خارجية، الجميع في لبنان يريدون الوحدة، ولكن هناك حواجز تعيق تحقيق هذه الوحدة».

هل هناك اتصالات مع الرئيس الحص؟

كل القنوات مفتوحة وكل الطرقات مفتوحة، من اجل الخروج من المأزق، لكن هذا لا يمنع من وقت لآخر من اتخاذ خطوات من اجل مواجهة اي امر تطلبه مسؤولية حكومتنا، لكن لا يمكننا الاعلان عن كل الخطوات والاتصالات التي نقوم بها.

ورداً على سؤال شدد العماد عون «ان مقاومتنا ووحدتنا الوطنية ليست محدودة جغرافياً بل هي ممتدة الى سائر المناطق اللبنانية» (16).

المراجع

(1) يتألف المجلس العسكري من قائد الجيش رئيساً ورئيس الاركان والمدير العام للادارة والمفتش العام والأمين العام لمجلس الدفاع الأعلى وعضو متفرغ اعضاء, وهم عرفاً يمثلون الطوائف الست الكبرى في لبنان (المارونية. الدرزية. الشيعية. الارثوذكسية. السنية, الكاثوليكية).

(2) النهار, 1988/9/23

(3) النهار, 1988/9/24

(4) النهار, 1988/9/24

(5) النهار, 1988/9/26

(6) النهار, 1988/10/1

(7) النهار, 1988/9/26

(8) المادة 17 من الدستور الذي كان مطبقاً : تناط السلطة الاجرائية برئيس الجمهورية, وهو يتولاها بمعاونة الوزراء وفقاً لاحكام هذا لدستور.

(9) المادة 53 من الدستور نفسه :رئيس الجمهورية يعين الوزراء ويسمي منهم رئيساً...

(10) السفير, 1988/9/28

(11) النهار, 1988/9/23

(12) الديار, 1988/9/29

(13) السفير, 1988/10/2

(14) الأنوار, 1988/10/24

(15) المرسوم رقم 4, تاريخ 1988/10/4

(16) مجلة الجيش عدد تشرين الأول 1988

ملحق رقم 1

خطاب الرئيس حافظ الاسد

«الازمة في مختلف مراحلها»

في 20 تموز 1976، القى الرئيس حافظ الاسد في لقائه باعضاء مجلس المحافظات على مدرج جامعة دمشق خطاباً تاريخياً جامعاً، تناول فيه احداث لبنان وعلاقتها بالفلسطينيين، وعلاقة ذلك بسورية، ثم بسائر الدول العربية:

ايها الاخوة...

نلتقي اليوم في فترة من الزمن تشغل فيها احداث لبنان حيزاً كبيراً من اهتمامنا، واهتمام المنطقة، بل واهتمام العالم. لأن احداث لبنان بقدر ما تعني لبنان سلبياتها وايجابياتها، تعنينا نحن وتعني امتنا العربية.

ايها الاخوة...

عندما بدأت احداث لبنان منذ اشهر طويلة، كان لنا تفسير لهذه الاحداث، وكنا نشترك في هذا التفسير مع الكثير من القوى العربية التي تدّعي الوطنية والتقدمية، وكنا نشترك في هذا التفسير مع الكثير من الاحزاب التي تطلق على نفسها الاحزاب الوطنية في لبنان، ومع فصائل المقاومة الفلسطينية.

كنا نقول ان احداث لبنان نتيجة مخطط استعماري يهدف الى:

أولاً: تغطية اتفاقية سيناء.

ثانياً: توريط المقاومة وضربها وتصفية المخيمات وارباك سورية.

ثالثاً: تقسيم لبنان.

هكذا كنا نقول، وهكذا كانوا يقولون. وفي تقديري لو سألناهم اليوم ربما كرروا هذا الكلام ايضاً.

هنا قد يتساءل متسائل: ولماذا ارباك سورية؟ وما علاقة سورية بأحداث تدور في لبنان؟ هذا الامر، ايها الاخوة المواطنون، اريد ان تتنبهوا اليه، لأن هناك من يطرحه من الخارج ليتسلل الى صفوفنا في الداخل.

يقولون: ما لنا ولاحداث لبنان؟ لماذا تربك سورية بأحداث لبنان؟

أولاً: ان المؤامرة بما تسعى اليه من اهداف تستهدف ضرب قضية كل مواطن سوري

في هذا البلد. اذا كانت المؤامرة تستهدف تلك الاهداف التي ذكرت، بما في ذلك ضرب المقاومة الفلسطينية في لبنان، فكيف يمكن لسورية ان تقف موقف المتفرج من مؤامرة تستهدف تحقيق هذه الاهداف؟ نحن معنيون بهذه المؤامرة وعلينا أن نعد انفسنا بالقدر الذي نستطيع فيه ان نتصدى للمؤامرة والمتآمرين. الامر يعنينا ولا مفر من المواجهة.

ثانياً: سوريا ولبنان عبر التاريخ بلد واحد، شعب واحد، الشعب في سورية ولبنان عبر التاريخ شعب واحد، ترتب على هذا مصالح حقيقية مشتركة. وهذا الامر يجب ان يدركه الجميع، مصالح حقيقية مشتركة. وترتب على هذا الامر امن حقيقي مشترك وترتب على هذا الامر وشائج القربى القريبة بين الناس في البلدين الآلاف الكثيرة من العائلات في سورية لها امتداد في لبنان، والالاف الكثيرة والكثيرة جداً من العائلات في لبنان لها امتداد في سورية.

ها نحن امامنا اليوم، كمحصلة لهذا التاريخ المشترك، وللجغرافيا، ولهذه الحوادث، نرى الاتي: كان في لبنان قبل الحوادث حوالى نصف مليون سوري، يمارسون مختلف الاعمال: التاجر، والطبيب، والمحامي، والعامل وغير ذلك هؤلاء بنتيجة الاحداث عادوا الى سورية، والآن يوجد في سورية على الاقل حوالى نصف مليون لاجيء لبناني، نصف مليون لاجىء من شعبنا في لبنان جاءوا الى سورية. ودخل الى سورية حوالى 150 الف فلسطيني من الاخوة الفلسطينيين المقيمين في لبنان بنتيجة الاحداث دخل الى سورية حوالى مليون نسمة، مليون انسان. اعتقد اننا نستطيع الان ان نتصور حجم المشكلة التي يسببها دخول مليون انسان الى بلد عدد سكانه اقل من تسعة ملايين.

مفيد ان نتذكر هنا ان الهند لم تستطع ان تتحمل ضغط عشرة ملايين لاجىء من بنغلادش. وكلنا نتذكر، في ضوء ما هو معروف، أن العشرة ملايين لاجىء كانوا سبب الحرب الهندية الباكستانية. الهند دولة كبيرة عدد سكانها اكثر من 500 مليون لم تستطع ان تتحمل عبء عشرة ملايين لاجىء، لم تستطع الهند ان تتحمل نسبة واحد على 50 او واحد على 60 من عدد سكان الهند في حالتنا نحن النسبة هي واحد على تسعة من عدد السكان. فلنتصور حجم المشكلة. وحتى اذا كانت واحداً على 18 او واحداً على عشرين او واحداً على ثلاثين فتبقى المشكلة مشكلة وتبقى مشكلة كبيرة.

طبعاً ايها الاخوان لا يمكن ان يرد الى ذهن احد انني اقول هذا الكلام، او يمكن ان يقوله مواطن في سورية، تبرماً بهؤلاء الاخوة الذين جاؤوا الى سورية. فالبلد بلدهم، والارض ارضهم. هذا البلد هو لكل عربي، وانما اقول ما قلت لأشير الى مشكلة ترتبت على احداث لبنان، ولأشير الى حجم المشكلة. وابرز مشكلة حية تشكل رداً على هؤلاء الذين يقولون من خارج الحدود: ولماذا سورية؟

اما تقسيم لبنان فهو هدف تاريخي، كما نعرف، بالنسبة للصهيونية العالمية. هناك رسائل متبادلة، ربما قرأها الكثيرون منكم، بين قادة الصهاينة، او بعض الصهاينة، في الخمسينات حول هذا الموضوع، يؤكدون فيها على اهمية تقسيم لبنان.

تقسيم لبنان ايها الاخوة... لا تسعى اليه اسرائيل بسبب اهمية لبنان العسكرية. لبنان، موحداً كان ام مجزءاً، لا يشكل عبئاً عسكرياً في الوقت الحاضر على اسرائيل، ولا ينتظر ان يشكل عبئاً عسكرياً خلال المدى المنظور بالنسبة لاسرائيل. اسرائيل لا تسعى لتقسيم لبنان لأنه يشكل مثل هذا العبء العسكري. اسرائيل ترغب في تقسيم لبنان لسبب سياسي ايديولوجي، فتحصيل حاصل أن نقول ان اسرائيل ترغب في اقامة دويلات طائفية في هذه المنطقة لتكون الدولة الاقوى. هذا تعلمناه سابقاً، وقلناه سابقاً، ونقوله باستمرار. اسرائيل تسعى الى تقسيم لبنان لكي يسقط شعار الدولة الديمقراطية العلمانية.

هذا الشعار الذي يطرح هنا وهناك. قد لا نكون جميعنا مؤمنين بهذا الشعار ولكنه شعار مطروح، وهو قابل للمناقشة في هذا المكان او ذاك من العالم. بطبيعة الحال يختلف كثيراً عن منطق ما طرحه بعضنا، وربما اكثرنا، في وقت سابق من اننا سنرمي اليهود في البحر. كنا آنذاك نقدم خدمات جلى لاسرائيل. ليس في هذا الكلام سر. ربما يقول بعضنا انا اتحدث والاسرائيليون يسمعون. ليس في الامر سر ونستطيع أن نأخذ حريتنا في الحديث عنه. ان نقول اننا نطالب بدولة ديمقراطية يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود سواء كانوا عرباً أو غير عرب، كما هو الحال، فهذا منطق قابل للأخذ والرد.

عندما ينقسم لبنان، سيقول الاسرائيليون : لا تصدقوا هؤلاء العرب. ان لم يستطيعوا ان يعيشوا معاً، ان لم يستطع المسلم العربي ان يعيش مع المسيحي العربي، فكيف نعيش نحن اليهود، ومع اليهود غير العرب الذين جاؤوا من كل بقاع الارض، من الغرب والشرق؟ سيسقط هذا الشعار.

اسرائيل تريد التقسيم لكي تسقط تهمة العنصرية. الامم المتحدة اتخذت قراراً، قالت ان الصهيونية حركة عنصرية، وهذا مكسب كبير للقضية الفلسطينية وللنضال العربي. لماذا عنصرية ؟ لأنها اساساً دولة تجمع الناس من كل مكان ولا رابط بينهم سوى الدين لتشكل منهم شعباً، وتقيم دولة لهذا الشعب. عندما ينقسم لبنان بين المسلمين والمسيحيين ستقول اسرائيل : «اين هي العنصرية ؟ اسرائيل تقوم على اساس الدين وفي لبنان دولة او دويلات تقوم ايضاً على اساس الدين. فاما ان نكون جميعنا عنصريين، واما ان نكون جميعاً لا عنصريين». تقسيم لبنان يسقط تهمة العنصرية عن اسرائيل، تقسيم لبنان يشكل طعنة لفكرة القومية العربية، وكأننا نقدم الدليل على ان القومية العربية ليست الرباط الصالح الذي يربط بيننا جميعاً بحيث نستطيع ان نعيش في ظل لواء القومية العربية. عندما لا يستطيع

العرب في لبنان ان يعيشوا معاً في دولة واحدة، رغم مرور السنين الطويلة على هذا العيش المشترك، فهذا دليل عملي مادي يريدون تقديمه على بطلان فكرة القومية العربية.

اكثر من هذا اريد ان اقول ان تقسيم لبنان يشكل ضربة كبرى للاسلام باعتباره دين الاكثرية الساحقة من الامة العربية. لأنهم يريدون ان يقدموا الاسلام في هذا العصر، على انه الدين المتزمت الذي يمنع انصاره من العيش مع الاخرين حتى اذا كانوا من ابناء الامة الواحدة. ان هذه مؤامرة على الاسلام، ومؤامرة على المسلمين. وانا اؤكد على هذا الموضوع ولا اريد ان اجامل به احداً اطلاقاً، وقد قلته في كثير من احاديثي مع المعنيين في لبنان وخارج لبنان. انه مؤامرة على الاسلام ومؤامرة على العروبة ولصالح العدو، لصالح الصهيونية، لصالح اسرائيل.

طبعاً ايها الاخوة، العروبة اقوى من هؤلاء المتآمرين، لن يستطيعوا تحت اسم العروبة وتحت اسم الاسلام ان يضربوا العروبة وان يضربوا الاسلام، لأننا لهم بالمرصاد.

واستطيع ان اقول هنا – ولو خرجت عن التسلسل الى حد ما- ان المؤامرة في لبنان بالنسبة لهذا الموضوع بالذات، هي مؤامرة على الاسلام وعلى المسيحية، ان الصراع في جوهره، وليس في شكله، ان الصراع في جوهره ليس بين المسيحية والاسلام. انه بين الاسلام والمسيحية من جهة، وبين اعدائهما من جهة اخرى.

هكذا كان تفسيرنا لاحداث لبنان، الذي اشتركنا فيه مع الآخرين. وقلنا ان هذه المؤامرة لا تستطيع ان تحقق اهدافها الا من خلال القتال. اذن لكي نحبط المؤامرة علينا ان نوقف القتال. العملية حسابية واضحة. طريق المؤامرة الى اهدافها هو القتال، لكي لا تحقق المؤامرة اهدافها علينا ان نوقف القتال... وانطلقنا نعمل من اجل ذلك بذلنا جهداً سياسياً، بذلنا جهداً عسكرياً، قدمنا السلاح، ايها الاخوة، من اجل ان نوقف القتال، وقدمنا الذخائر، ايها الاخوة، من اجل ان نوقف القتال. في وقت من الاوقات كانت موازين القوى غير متكافئة، ولم يكن بالامكان أن يقف القتال.

ومن اجل هذا اضطررنا ان نقدم السلاح وان نقدم الذخائر، قدمنا السلاح لهؤلاء الذين يهاجموننا ويتنكرون لجهودنا ولتضحياتنا، هؤلاء الذين تنكروا ويتنكرون لجهود هذا الشعب ولتضحيات هذا الشعب، القريبة منها والبعيدة. رغم ان هذه الجهود وهذه المواقف واضحة وضوح الشمس، يدركها ويتذكرها ويعرفها كلكم ليس في سورية فحسب، وانما في اكثر اقطار الوطن العربي. قدمنا السلاح لهؤلاء، قدمنا الذخائر لهؤلاء، في وقت من الاوقات اخذنا الاسلحة من جنودنا من تشكيلاتنا، واعطيناها لهم.

قدمنا كل ما نستطيع، وكان لقرارنا السياسي هذا، قرارنا السياسي بالعمل من اجل وقف القتال، كان له بعد عربي وكان له بعد دولي. حاولنا أن نضيق رقعة المشكلة في لبنان بقدر

المستطاع لأننا كنا نرى وكانوا يرون أن توسيع رقعة هذه المشكلة عربياً ودولياً هو في صالح المؤامرة وليس العكس وها انتم ترونهم الآن ماذا يعملون وماذا يفعلون.ورغم هذا، رغم جهدنا السياسي، رغم جهدنا العسكري من حيث تقديم السلاح والذخائر بكميات كثيرة، وبأنواع مختلفة، ومع هذا، وفي يوم من الايام انهارت جبهة الاحزاب الوطنية، وانهارت جبهة المقاومة الفلسطينية. في يوم من الايام انهارت جبهة الاحزاب في لبنان وانهارت جبهة المقاومة في لبنان ولم يكونوا يستطيعون ان يقفوا على ارجلهم، وارسلوا لنا الصرخات، نداءات الاستغاثة كي نسارع الى بذل جهد آخر غير هذا الذي بذلناه.

في يوم من الايام، حوالي منتصف كانون الثاني – على ما اذكر – اتصل بي وزير الخارجية وقال : اتصلوا معه بالهاتف من قمة عرمون. قمة عرمون، انا لا اعرف بيروت جيداً لكن حسب ما اصبحت الصورة في ذهني، مكان فيه دار للمفتي يجتمع هناك الامام ورؤساء الوزارات وبعض الشخصيات الاسلامية الاخرى وبعض رؤساء الاحزاب منهم كمال جنبلاط. اتصلوا بوزير الخارجية ورجوه ان يطلب اليّ ان اتصل بالرئيس سليمان فرنجية لكي يوقف القتال لأن الامر سيء جداً. وقلت لوزير الخارجية : لن اتصل، عليهم ان يصمدوا. وبعد اقل من ربع ساعة اتصل بي مرة ثانية وقال: كرروا الاتصال وهم بحالة سيئة جداً، وقد سقطت بعض الاحياء ومسلحو الكتائب يجتاحون المنازل ويتساقط امامهم كل شيء. وقلت له : لن اتصل وعليهم أن يصمدوا.

عندما كنت اقول هذا القول، ايها الاخوة، ليس من قبيل التردد، من قبيل الرغبة في بذل الجهد، وانما كنت استغرب مثل هذه الطلبات، لأني كنت اعرف – ونحن الذين نعرف بطبيعة الحال- ان لدى المقاومة والاحزاب الوطنية من السلاح والذخائر ما لا يملكه جيش لبنان بكامله، ليس الكتائب والاحرار فقط. كان لدى المقاومة والاحزاب من السلاح والذخائر اكثر مما تملكه الكتائب ويملكه الاحرار ويملكه جيش لبنان.

جيش لبنان بطبيعة الحال لم يكن في المعركة، لم يكن طرفاً في المعركة اطلاقاً. وبعد قليل كرر الاتصال للمرة الثالثة وقال : الامر سيء جداً يلحون في الرجاء ان تتصل.

وبالفعل جاءت الاخبار عن سقوط المسلخ والكرنتينا وامكنة اخرى، قالوا آنذاك اذا لم تسارعوا الى الاتصال سيلتف رجال الكتائب على المنطقة الغربية والطريق مفتوحة امامهم. المنطقة الغربية هي المنطقة التي يسيطر عليها الآن مجموع رجال المنظمات والاحزاب من المسلحين. وهنا أقول فقط : مسكينة هذه المنطقة الغربية. وعندها وجدت ان لا بد من الاتصال، واتصلت مع الرئيس سليمان فرنجية، وقلت له فيما قلت : «الاخ الرئيس عندكم مجزرة خطيرة ستسبب مضاعفات في كل مكان. ارجو ان تعمل مسرعاً على وقفها وتلافي مخاطرها. الاطفال والنساء والعجز، يعتدى على الجميع، هذا الامر له نتائجه الخطيرة.

وارجو أن تهتم بالأمر وتبذل ما تستطيع ونحن بانتظار نتائج مسعاك».

كانت بيني وبين الرئيس فرنجية مناقشة آنذاك على الهاتف وانتهينا الى الاتفاق على وقف اطلاق النار في ساعة معينة من تلك الليلة، اعتقد انها الثامنة او التاسعة. تواردت الاخبار بعد هذا ان القتال يتصاعد وان الامور تسوء.

واجتمعنا هنا في دمشق، اجتمعت مع بعض اخواننا في القيادة وفكرنا فيما يمكن ان نعمله لانقاذ الموقف. جهد سياسي بذلنا، سلاح اعطينا، ذخائر اعطينا، كل هذا موجود هناك ومتراكم، ولم يستطع ان ينقذ الموقف، اذن ليس امامنا الا ان نتدخل بشكل مباشر.

طبعاً ناقشنا الامر، ايها الاخوة، من مختلف الجوانب، وناقشنا اخطار التدخل، واحتمالات الحرب بيننا وبين اسرائيل، وكنا امام خيارين آنذاك : اما ان لا نتدخل فتسقط المقاومة في لبنان وتصفى، في ضوء هذا الموقف العسكري وفي ضوء طلبات الاستغاثة، واما ان ندخل فننقذ المقاومة ونتعرض لاحتمال الحرب. وناقشنا احتمال الحرب، وبقي احتمالاً وارداً، ولكن ليس بالضرورة. الاسباب لا اريد ان اذكرها هنا بالتفصيل، ولكن المؤامرة في لبنان تستهدف اموراً لو تعرضت لنا اسرائيل ونشبت حرب لحققت هذه الحرب عكس ما ترمي المؤامرة الى تحقيقه. ومع هذا بقيت الحرب احتمالاً وارداً، وعدم الحرب ايضاً بقي احتمالاً وارداً. فقلنا اذن لا بد من ان ندخل وننقذ المقاومة.

وقررنا ان ندخل تحت عنوان : «جيش التحرير الفلسطيني» وبدأ جيش التحرير الفلسطيني بالدخول الى لبنان ولا أحد يعرف هذا ابداً. الذين يتحدثون الآن باسم فلسطين، ويعيشون حالات من الوهم، ويتنكرون لكل جهد بذلناه من اجلهم، هؤلاء لم يكونوا على علم بقرار ادخال جيش التحرير الفلسطيني، ولم يعلموا به الا عندما اصبح داخل الارض اللبنانية. لم نأخذ رأيهم ولم نأخذ رأي الاحزاب الوطنية، وبطبيعة الحال لم يكن احد منهم مستعداً لمناقشتنا في اي اجراء، المهم هم يطلبون اجراء ما ننقذهم به. بعد اتصال عرمون، وفي نفس اليوم جاء الى سورية قادة الاحزاب الوطنية. قضوا وقتاً طويلاً في وزارة الخارجية، حتى ساعة متأخرة من الليل. هم هنا في وزارة الخارجية السورية يقيمون، يبحثون عن حلّ للشمكلة، واخراج كريم لهم، لما هم فيه ونحن نحرّك الجيش الى لبنان للدفاع عنهم وعن المقاومة الفلسطينية. وصباح اليوم التالي استقبلتهم في بيتي، ومعهم كمال جنبلاط، كمال جنبلاط كان في عرمون عندما كانوا يتصلون هاتفياً مع وزير الخارجية، وبعدها انتقل الى سورية وصباح اليوم التالي استقبلته ومعه قادة الاحزاب هؤلاء.

واتذكر الآن، ويتذكرون هم. يتذكر من منهم يسمعني الآن كيف كانت معنوياتهم آنذاك. لم تكن جيدة على كل حال. طمأنتهم وقلت لهم :«نحن معكم ومع شعب لبنان، سنقف في وجه المجازر، سنقف في وجه التصفيات لأن في هذا مصلحة الجميع، جميع الفرقاء دون

استثناء. ادخلنا جيش التحرير وقوات أخرى وستعود الامور الى وضعها الطبيعي».

وبينما انا اتحدث معهم اتصل معي الرئيس سليمان فرنجية وتحدثت معه بالهاتف. كان الحديث متشعباً ولا مبرر لأن اردد الحديث بكامله، هذا حتى اذا كنت اتذكر الحديث بكامله. وهنا لا بد لي وان اعتذر من الاخ الرئيس سليمان فرنجية على ذكر هذه الأمور، ليعذرني لأن الامر هام، والامر يتعلق بوضع الحقائق امام الشعب. لقد كان – واقول امامكم – كان رجلاً شريفاً في تعامله وكان يتمسك بالكلمة التي يعطيها لنا. قال لي :«هناك قوات سورية تدخل الى لبنان»، ذكرته بحديث الامس وقلت له :«ان الامر خطير وأرجو يا اخي الرئيس ان يفهمنا كل العرب. اننا بالنسبة للفلسطينيين لنا موقف ثابت وان هناك خطاً احمر بالنسبة للفلسطينيين لانسمح لاحد بتجاوزه اطلاقاً».

هذا الكلام قلته للرئيس سليمان فرنجيه. وانا اعرف ان مثل هذا الكلام بين رئيسي دولتين هو اكبر واكثر من اللازم ومن المقبول. ولكنها قضية مصير. ومرة أخرى اعتذر من الاخ الرئيس سليمان فرنجية لأن الامر يتعلق بوضع الحقائق امام الشعب.

المهم اننا انتهينا من هذه المحادثة الهاتفية بالاتفاق على لجنة تذهب الى لبنان وتعمل على وقف اطلاق النار. وكان الامر، وتتذكرون الوفد السوري الذي ذهب الى لبنان : المناقشات، المقابلات، الاجتماعات، اللقاءات الكثيرة التي تمت، ولكن المهم بعد دخولنا بقليل وقف اطلاق النار كما هو معروف، وبدأنا نعمل بشكل سريع لخلق الجو الايجابي والمناخ البناء الذي يساعد الجميع على العمل المفيد وعلى التعامل المشترك.

وقف اطلاق النار وقلنا : لنرسخ وقف اطلاق النار، لنبحث ماذا تريد المقاومة. جئنا بقادة المقاومة الى وزارة الخارجية في دمشق. وعلى رأسهم ياسر عرفات، والقادة الآخرون موجودون، وقلنا لهم اكتبوا ماذا تريدون من لبنان. وكتبوا. وكتبوا بأنفسهم ما يريدون. وأخذنا ما كتبوه الى السلطة في لبنان، وتناقشنا في الأمر ووافقت السلطة في لبنان على كل ما كتبوه، دون ان تحذف منه حرفاً واحداً. وأنا اقول واعترف ان ما كتب وما طلب ليس كله ضرورياً من اجل الحفاظ على المقاومة ومن اجل ان تمارس المقاومة دورها في النضال ضد العدو المحتل. ومع هذا وافقت السلطة على كل ما كتب دون حذف حرف واحد. والاتفاق موجود امامي الآن. لا بأس، كما ارى ان اقرأ عليكم الاتفاق.

العلاقات الفلسطينية اللبنانية (هذه الكلمات كتبها قادة المقاومة بأنفسهم).

أولاً : منظمة التحرير هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني في لبنان ولا يعترف بسواها.

(اريد من هذا تعزيز مكانة منظمة التحرير الفلسطينية بحيث لا يستطيع احد ان يخرج على ارادتها ولا تعترف الدولة بغير منظمة التحرير الفلسطينية)

ثانياً : المنظمة مسؤولة عن شؤون الفلسطينيين داخل المخيمات.

ثالثاً : حق المنظمة باتخاذ التدابير داخل المخيمات لضمان امنها ضد اي عدوان خارجي أجنبي.

رابعاً : حق المنظمة بممارسة كافة الحقوق المعطاة لها بموجب اتفاقية القاهرة وملاحقها.

خامساً : عدم التعرّض او المس بالوجود الفلسطيني في لبنان.

سادساً : عدم التعرّض او المس بأمن المقاومة الفلسطينية او بوجودها في لبنان. (ماذا تريد المقاومة بعد هذا وماذا تريد منظمة التحرير الفلسطينية؟)

هذا هو القسم المتعلق بالعلاقات اللبنانية الفلسطينية. هل كل هذا ضروري من اجل ان تمارس المنظمة عملها ضد اسرائيل ؟ أقول لا... ومع هذا وافقت السلطة في لبنان على كل ما قرأت.

ومع ذلك يريدون الآن، كما نسمع في الاذاعات، ان يضللوا الرأي العام العربي، وربما العالم، من انهم يدافعون عن المقاومة الفلسطينية ومن اجل الحفاظ على المقاومة الفلسطينية. وحقيقة الامر ان هناك قوى في داخل لبنان وعلى المسرح الدولي تريد أن تسخر المقاومة الفلسطينية لاهدافها التكتيكية او الاستراتيجية. المقاومة الفلسطينية تقاتل الآن من أجل اهداف الآخرين وضد مصلحة وأهداف الشعب العربي الفلسطيني.

بعد هذا الاتفاق قلنا ان هناك بعض المسائل الوطنية، وبدافع من روح الاخوة، ولعلمنا بكثير من النواقص الممكن تلافيها في هذه المرحلة، من قبل السلطة في لبنان، لكل هذا قلنا : علينا ان نبذل جهداً اخوياً لعلنا نستطيع تحقيق بعض ما هو مفيد.

ايضاً مناقشات كثيرة، لقاءات كثيرة، وتم الاتفاق على عدد من الاجراءات سميت اصلاحات وطنية، وثقت وكتبت على ورقة وسميت هذه الورقة فيما بعد «بالوثيقة الدستورية». هذه الوثيقة تضمنت على الاقل 95 بالمائة مما كان مطروحاً من قبل الاحزاب الوطنية. وأقول هنا : اضفنا في سورية بعض الأمور، أضفنا بعض الامور التي لم تكن مطروحة من قبل هذه الاحزاب، النص على عروبة لبنان لم يكن مطروحاً من قبل الاحزاب الوطنية أن تنص في وثيقة دستورية على انتماء لبنان العربي. وافقت السلطة ايضاً.

اذن تمّ الاتفاق على تنظيم العلاقات الفلسطينية اللبنانية، وتم الاتفاق على الوثيقة الدستورية التي تضمنت الاصلاحات الوطنية.

بالنسبة لنا في سورية، ومن خلال اتصالنا بهؤلاء الاحزاب اعتبرنا أن ما حصل في الوثيقة كان نصراً وطنياً كبيراً. نصراً لكل لبناني بدون استثناء.

هناك في لبنان الآلاف ممن ليس لديهم الجنسية اللبنانية منذ سنين طويلة، واكثر القادة العرب يعرفون هذا الواقع في لبنان، والكثير توسطوا وناضلوا وكافحوا من اجل حل هذا

الاشكال ولم يحل. حل هذا الاشكال كما ورد في هذه الوثيقة الدستورية، واتفق على اعطاء الجنسية اللبنانية للجميع.

طائفية الوظيفة التي كان يعاني منها المواطنون اللبنانيون جميعاً ولم يكن يستفيد منها سوى طبقة من القادة والزعماء، اتفق على الغاء طائفية الوظيفة. وتبين لي فيما بعد ان في هذا الالغاء كمنت مشكلة. هذا الالغاء كان سبباً في تفجير الموقف فيما بعد لأن الغاء طائفية الوظيفة الغى امتيازات لبعض الناس. رغم انهم كانوا يقولون ويطالبون بالغاء طائفية الوظيفة، ولكنهم عندما تحقق هذا الالغاء او عندما اتفق على هذا الالغاء، اصيبوا بصدمة لانهم فقدوا امتيازات.

طبعاً كما تقدرون انا احاول، وسأحاول، ويجب ان احاول ان لا اذكر الاسماء اطلاقاً الا بقدر الضرورة.

نص على المساواة بين الجميع. نص على انشاء محكمة دستورية، نص على اصلاحات اقتصادية واجتماعية، نص على عروبة لبنان، على اعطاء الجنسية كما ذكرت على الغاء الطائفية، علىاشياء كثيرة، هي كما نعرف سابقاً، مجمل المشاكل التي كانت مطروحة، ولكن هناك من يريد ان تبقى المشاكل هي هي لأنه يريد أن يعمل. فبعض المسلحين الآن في لبنان هم ضد الامن، لو تحقق الامن لفقدوا العمل. وهذه مشكلة.

عندما اتفق على هذه الامور جاء رئيس الجمهورية اللبنانية الى دمشق واتفق على كل شيء بصيغته النهائية، وعاد الى بيروت ودرست هذه الامور في مجلس الوزراء، وتقررت الوثيقة الدستورية واذاعها رئيس الجمهورية من راديو وتلفزيون لبنان. وكما سمعنا، اطلقت النار ابتهاجاً في كل مكان هناك عندما اذيعت هذه الوثيقة.

وقف اطلاق النار بشكل فعلي، ومرت الايام، ومر على ما اذكر حوالى خمسين يوماً والحالة هادئة واذا بانقلاب عسكري يبرز الى الوجود بتاريخ 11 آذار. لا اريد ان اناقش من قاموا بالانقلاب، فقد يكونون رجالاً طيبين، لا اعرف احداً منهم. وقد تكون غايتهم مصلحة لبنان، ولا شيء آخر. ولكن اذا كانت هذه هي الغاية فقد أخطأوها...

الانقلاب، من دون ان نناقشه، يمكن ان نقول من دون تردد انه لم يأت ليعزز وقف اطلاق النار، ولم يأت ليعزز مسيرة الاصلاحات الوطنية، ولم يأت ليعزز مصلحة المقاومة الفلسطينية باستمرار وقف اطلاق النار وانصرافها الى مشاغلة العدو الاسرائيلي. وانما جاء ظاهرة تحدّ مؤهلة لاعادة القتال الى الساحة اللبنانية، جاء وطرح مشكلة لم تكن مطروحة. طرح مشكلة استقالة رئيس الجمهورية، خاصة وان مدة ولاية رئيس الجمهورية كانت ستنتهي بعد مضي حوالى خمسة اشهر على ما اذكر.

جاءني ياسر عرفات بعد الانقلاب بأيام قليلة، بثلاثة او اربعة ايام، ورجاني ان ابذل جهداً

من اجل اقناع رئيس الجمهورية بالاستقالة. ولا اخفي انني استغربت هذا الطلب وقلت آنذاك : لن ابذل اي جهد، واعتقد ان ما طرحه الانقلاب لا يمت الى المصلحة الوطنية اللبنانية بصلة. واستقالة الرئيس او عدم استقالته ليست مشكلة اساسية بالنسبة لجماهير لبنان. وذهب ياسر عرفات دون ان يأخذ مني أي وعد ببذل اي جهد.

وفي صباح اليوم التالي للقائي معه، وجدنا ان من واجبنا ان لا نقنط وان لا نيأس، طالما ان الامر يتعلق بأشقاء لنا هم جزء من شعبنا، وعلينا ان نبذل جهداً من اجل ان لا تفلت الامور، وان لا تستأنف الاعمال القتالية، وان تقطع الطريق على أية محاولة تستهدف استئناف الاعمال القتالية.

قررنا ان نتصل بالاطراف، ذهبت وفود من سورية وجاءت وفود من لبنان، وناقشنا الامر من كل جوانبه. ومرة اخرى اقول : كان الرئيس سليمان فرنجية كريماً وابياً. وتوصلنا الى اتفاق ذكرته في هذا المكان في مرة سابقة، في ضوء هذه الاتصالات وفي ضوء الحفاظ على الشرعية التي تمسك بها الجميع، بما في ذلك الانقلاب كما جاء في بلاغه الاول، وبما في ذلك، بطبيعة الحال، الاحزاب التي تسمي نفسها الاحزاب الوطنية. في ضوء كل هذا اتفق على :

اولاً : تعديل الدستور او مادة من مواد الدستور، بحيث يسمح بانتخاب رئيس جديد للجمهورية قبل ستة اشهر من انتهاء ولاية الرئيس الجديد.

ثانياً : انتخاب الرئيس الجديد.

ثالثاً : الانتقال الى استقالة الرئيس الحالي.

عندما توصلنا الى هذه الاتفاقية انفجر الموقف. الانقلاب جاء وطرح استقالة الرئيس، وتبنت ذلك بعض الاحزاب الوطنية، وطلبوا منا ان نبذل جهداً، وبذلنا الجهد. وعندما توصلنا الى الاتفاق حول ما طلب من قبل الجميع في هذا الجانب انفجر الموقف.

اندلع القتال، وكانوا يقولون : يجب أن يستقيل رئيس الجمهورية. في هذه الفترة طلب ياسر عرفات ان نستقبل كمال جنبلاط، وقلنا لياسر عرفات : لماذا نستقبل كمال جنبلاط وهو يصر على متابعة القتال، ونحن في سورية نرى، وكما كنتم ترون انتم، وما زلتم تقولون انكم ترون هذا ايضاً، ان القتال هو الطريق الى تحقيق اهداف المؤامرة. لماذا نستقبل كمال جنبلاط وهو مصرّ على استئناف القتال وماذا ستكون فائدة هذا اللقاء ؟ قال : لا، هذه تصريحات للاستهلاك على الطريقة اللبنانية لا تهتموا بها، الامر كله يمشي. واستقبلنا كمال جنبلاط، وكان لي معه لقاء طويل ساعات طويلة، استعرضنا فيها احداث لبنان من بدايتها، تحليلنا لأحداث لبنان، وهو التحليل الذي ذكرته الآن، وقلت له : نحن متفقون واياكم على تحليل احداث لبنان، وعملنا جميعاً من اجل وقف اطلاق النار، ساعدناكم

سياسياً وساعدناكم عسكرياً، (اقصد عسكرياً بامدادكم بالاسلحة والذخائر)، ومع هذا لم تستطيعوا أن تصمدوا. ودخلنا لبنان وغامرنا باحتمال مجابهة الحرب مع اسرائيل، وحققنا للمقاومة كل الضمانات التي تريدها، والكفيلة بحرية عمل المقاومة. ثم ناقشنا الاصلاحات الوطنية، واتفق على الوثيقة الدستورية وهذه الوثيقة تتضمن الكثير، 90 او 95 بالمائة مما كنتم طرحتموه.

ثم جاء الانقلاب وطرح استقالة رئيس الجمهورية، مع ان هذه المشكلة لم تكن مطروحة ولم نكن نؤيدها. ايدتم الانقلاب، أيدتم اهداف الانقلاب باستقالة رئيس الجمهورية. فاتصلنا وبذلنا جهداً وتوصلنا الى اتفاق حول هذا الموضوع. وعندما توصلنا الى اتفاق فجرّتم الموقف انتم. حتى الآن نحن راضون عما فعلناه، راضون لأننا كنا نسير في الضؤ ونعرف الى اين نسير، وكنا نعتقد اننا نسير واياكم على خط واحد، أما الآن وبعد هذا الذي حصل، فنريد أن تعلمونا حقيقة ماذا تريدون.

المقاومة، حقوقها... ضماناتها لم تعد مشكلة. الاصلاحات الوطنية بالقدر الذي تسمح به ظروف لبنان لم تعد مشكلة، موضوع الرئاسة، استقالة الرئيس ايضاً لم تعد مشكلة. فماذا لديكم بعد ؟

جرت مناقشة حول الوثيقة الدستورية. أقدر انه لم تكن هناك اعتراضات جوهرية. اذكر امامكم بعض الامثلة. قال: نحن اتفقنا على ست نقاط، الوثيقة الدستورية فيها سبع عشرة نقطة. باختصار قلت له : ليس المهم عدد البنود، ستة أو سبعة عشر، المهم ماذا تحتوي هذه البنود. ماذا ورد في هذه البنود لا ينسجم مع ما طرحتم ؟ وماذا طرحتم ولم يرد في هذه البنود؟ هذا هو المهم وليس المهم العدد. قال : شكلنا لجنة درست الوثيقة ورأت انها غامضة. قلت له: هذه خطوط عريضة لعمل مقبل، كل بند فيها يحتاج الى قرارات، يحتاج الى مراسيم، يحتاج الى قوانين، وهناك تتحدد المعاني بدقة، وتفصلون فيها ما شئتم، اما هنا فالامر غير ممكن، ولا داعي للتفصيل والتحديد اكثر ما هو حادث. تحدث عن العلمنة. يريد دولة علمانية في لبنان. طبعاً كل ما اقوله هو في ضوء اتصالاتنا مع الاخرين التي اجريناها خلال اشهر طويلة. قلت له : ان الكتائب متحمسة للعلمنة عندما زارنا حزب الكتائب، قيادة حزب الكتائب، وعلى رأسها الشيخ بيار الجميل، سألته انا شخصيّاً عن هذا الموضوع، قال لي: أنا لا اقبل للعلمنة. بديلاً، انا مصرّ ومتمسك بدولة علمانية في لبنان. وطرحت هذا الامر على مفتي المسلمين، وعلى السيد موسى الصدر، وعلى بعض رؤساء الوزارات ورؤساء مجلس النواب، ورفضوه لأن الامر يتعلق بجوهر الدين الاسلامي. هذا يجب ان تعرفوه ايها الاخوة، هنا في بلدنا. هناك تضليل. المسلمون في لبنان هم الذين لا يريدون العلمنة، وليس العكس، لأن الامر يتعلق بجوهر الاسلام. الكتائب متمسكون بالعلمنة، وكمال جنبلاط متمسك

بالعلمنة. قلت له : رجال الدين المسلمون، علماء الدين، هم الذين لا يوافقون على العلمنة. قال : «لا تهتم بهم، انهم لا يمثلون شيئاً». قلت له : «الامر ليس امر تمثيل» وايضاً هنا اريد أن استدرك واقول: لم اكن لاقول. هذا الذي اقول اولاً ان الامر يتعلق بتوضيح بعض الحقائق، قال: انهم لا يمثلون شيئاً، قلت له : ان الامر ليس امر تمثيل، انما يتعلق بالدين الاسلامي، وعندما يتعلق الامر بالاسلام فيجب عدم الاستهانة به. هذا ما قلته في ذلك اللقاء : الامر ليس امر تمثيل، يمثلون او لا يمثلون، انما الامر يتعلق بالدين الاسلامي وعندما يتعلق الامر بالدين فيجب أن لا نستهين بالامر. **قال: «خلونا نؤدبهم»، لا بد من الحسم العسكري، منذ مائة واربعين سنة يحكمونا «بدنا نتخلص منهم».**

هنا رأيت ان كل قناع قد سقط. اذن الامر ليس ما كنا نقول، وليس ما كان يقال لنا، الامر ليس بين يمين ويسار وليس بين تقدمي ورجعي، ليس بين مسلم ومسيحي، المسألة هي ثأر وانتقام، تعود الى مائة واربعين سنة.

طبعاً، اذا كنت سأنطلق من كوني مسلماً فلا بد ان اكون ضد هذا التوجه، لآن الاسلام محبة وعدل، وليس كراهية وبغضاء. الاسلام مع العدل، والعدل لكل الناس، وضد الظلم، كل الظلم، ولكل الناس. الاسلام نهى اول ما نهى عن الثأر والانتقام. فاذا كنت مسلماً حقاً، وانا مسلم بعون الله، فلا بد وأن اكون ضد هذا التوجه، ضد الثأر والانتقام.

اذا كنت سأنطلق من كوني ثائراً، الامر لا يختلف. الثورة عدل، وعدل للجميع، الثورة ضد الظلم، وضد كل ظالم، ولكل الناس. الثورة اصلاح وتصحيح، الثائر لا يرفع الظلم عن نفسه ليوقع به الآخرين. وانما يرفع ويدفع الظلم عنه وعن الاخرين. هكذا الثائر، وهكذا المسلم، والمسلم الحقيقي هو الثائر الحقيقي، والاسلام هو الثورة الكبرى في تاريخ امتنا العربية وفي تاريخ البشرية.

ايها الاخوة...

خرج كمال جنبلاط من هذا اللقاء وترك لدي انطباعاً انه مصرّ على القتال، وقلت له : لا تعتمدوا على مساعدتنا، فنحن لا نستطيع ان نسير معكم في طريق نحن واياكم متفقون سابقاً انه طريق المؤامرة. وفي اليوم الثاني او بالاحرى في نفس اليوم، استدعيت ياسر عرفات. استقبلته في اليوم الثاني، وكان معه بعض اخوانه، وتحدثت معهم طويلاً واعدت امامهم الكثير، وناقشتهم في مخاطر الحسم العسكري الذي يدعو اليه. وهنا،، ايها الاخوة، اريد أن اقول فيما يتعلق بالحسم العسكري: الحسم العسكري في بلد كلبنان، الحسم العسكري بين فئتين في وطن واحد، امر غير ممكن. الحسم العسكري بالنسبة لمشكلة ما يعني تصفية هذه المشكلة تصفية نهائية. يعني ايجاد الحل الجذري لهذه المشكلة. الحسم العسكري بهذا المعنى، بمعناه الجوهري، بالنسبة لبلد كلبنان، امر غير ممكن، لأن الامر لا يتوقف

فقط على عنصر القوة، انما يتوقف على توفر عناصر اخرى غير متوفرة في لبنان الآن. طبعاً انا هنا لست في مجال فلسفة هذا الموضوع، وانما باختصار اردت ان اقول : الحسم العسكري هذا معناه، والحسم العسكري بهذا المعنى في لبنان غير ممكن، لأن عنصر القوة ليس هو الشرط الوحيد الذي يجب أن يتوفر، انما هناك عناصر اخرى، شروط اخرى، يجب ان تتوفر، وهي غير متوفرة الآن. اما اذا كان الحسم العسكري المقصود هو ان تخلق حالة من القهر على الساحة اللبنانية، فهذا الامر لو تحقق لكانت له محاذير كبيرة، وكبيرة جداً، واذا ضربنا المؤامرة من جانب فالحسم العسكري، ان استطعنا تحقيقه، يحقق اهداف المؤامرة من جانب آخر. الحسم العسكري بهذا المعنى، لو تحقق، سينتج عنه، اول ما ينتج، بروز مشكلة جديدة في لبنان وفي هذه المنطقة، ستبرز مشكلة لسنا نعرف الآن ماذا يمكن ان تسمى. مشكلة شعب ما، مشكلة دين ما، مشكلة لبنان، مشكلة جزء من لبنان، من الصعب أن نحكم الان ماذا يمكن ان تسمى هذه المشكلة فيما لو برزت. ولكن ما نستطيع ان نؤكده الآن بدون تردد وبدون تحفظ، هو انه في حالة الحسم العسكري المقصود ستبرز مشكلة خطيرة كبيرة تشغلنا وتشغل المنطقة وتشغل العالم، وسيكون لهذه المشكلة طابع خاص. ستكون هذه المشكلة هي مشكلة مقهورين، وسيتعاطف العالم معها، لأن العالم يتعاطف دائماً مع المقهورين. هذه اول نتيجة يمكن ان تكون لحسم عسكري، كما يريدون، ان استطاعوا تحقيقه.

النتيجة الثانية... العالم سيعمل لايجاد حل لهذه المشكلة كما ترون، العالم يجهد ما استطاع، لايجاد حلول لكل المشاكل القائمة، وخاصة المشاكل الكبرى، مشاكل الشعوب، مشاكل المقهورين. العالم يناضل، كل العالم، لايجاد حلول لمشاكل المقهورين. هذه المشكلة التي ستبرز، سيعمل العالم لايجاد حل لها. وماذا يمكن أن يكون هذا الحل ؟

كلنا نستطيع ان نتصور ان هذا الحل لن يكون اطلاقاً الا بتقسيم لبنان، ولكنه تقسيم العنف، تقسيم القهر، هذا التقسيم سينتج عنه اخطار اضافية اخرى كبيرة تختلف عن تلك التي تنشأ فيما لو تم التقسيم بغير طريق العنف. ستنشأ دولة لهؤلاء المقهورين، دولة يملؤها الحقد، يتوارث ابناؤها الحقد نتيجة القهر الذي عانوه، سيكفرون بكل القيم العربية، وبكل قيم الاسلام، باعتبار الاسلام كما قلت دين الاكثرية في الوطن العربي. ستنشأ دولة، واقولها صريحة وواضحة، اكثر خطراً واشد عداءً من اسرائيل، ستنشأ دولة اكثر خطراً واشد عداءً من اسرائيل، لا لأن هؤلاء الناس الذين سيعيشون في هذه الدولة هم اسرائيليون، او هم غرباء، لا، انهم جزء صميمي من شعبنا. ليس كذلك سيكونون وستكون دولتهم اكثر خطراً واشد عداءً من اسرائيل، ليس من اجل هذا، انما سيكونون كذلك كنتيجة لمسلسل القهر الذي عانوه، كنتيجة لمسلسل القهر ستكون هذه الدولة بمن فيها اكثر خطراً واشد

عداء من اسرائيل.

الشيء الثالث... الحسم العسكري بهذه الطريقة تقدرون جميعاً انه سيفتح الابواب على مصاريعها لكل تدخل اجنبي، وخاصة التدخل الاسرائيلي. ولنتصور جميعاً حجم المأساة التي يمكن أن تنتج اذا ما تدخلت اسرائيل وانقذت بعض العرب من بعض العرب الآخرين.

الشيء الرابع... الانعكاسات السلبية الكثيرة والكبيرة التي سيسببها مثل هذا الحسم على القضية الفلسطينية: سواء من الداخل الفلسطيني أو على صعيد الرأي العام العالمي، وتأييد هذا الرأي العام للقضية الفلسطينية وللنضال العربي.

الشيء الخامس... كلنا نستطيع أن نتصور الانعكاسات ايضاً الكبيرة والسلبية التي ستحدث في داخل الوطن العربي. انعكاسات على الوجدان العربي، على الضمير العربي، ستترتب على مثل هذا الحسم. ونستطيع ان نتصور في نهاية هذا الحسم صورة لشبكة العلاقات التي يمكن ان تقوم في هذه المنطقة، صورة بشعة مدمرة للمصالح العربية وللاهداف العربية.

المهم، في هذا اللقاء، طلبت من الاخ ياسر عرفات ان يقدر خطورة هذه الظروف، خطورة الاستمرار في عمليات القتال، وبشكل خاص خطورة اشتراك المقاتلين الفلسطينيين بشكل رئيسي واساسي في هذا القتال. وقلت له آنذاك، واقول الآن، لا استطيع ان اتصور ما هي العلاقة بين ان يقاتل الفلسطينيون في اعلى جبال لبنان، وبين تحرير فلسطين. لا استطيع ان اتصور مثل هذه العلاقة. ان الذي يقاتل في جبل لبنان من الفلسطينيين لا يقاتل قطعاً من اجل فلسطين، والذي يريد ان يحرر جونيه وطرابلس لا يريد ان يحرر فلسطين وان ادعى ذلك.

هكذا كانوا يقولون في عام 1970. تذكروا ايها الاخوة ما كان يتردد في عام 1970 في الاردن. رفعوا آنذاك شعارات : «السلطة كل السلطة للمقاومة»، «السلطة كل السلطة للثورة»، «فلسطين نحررها من خلال عمان». الامر من حيث الجوهر يتكرر الآن في لبنان.

وعدني ياسر عرفات في ذلك اللقاء أن ينسحب من القتال. وذهب مباشرة الى لبنان ليبلغ هذا الى الآخرين، ولا اريد ان اناقش هنا الكثير من التفاصيل، لكن اقول ان الامر لم ينفذ تماماً. على كل حال وقف القتال بعد ايام، ولكن كما تتذكرون وقف القتال بعد وصول دين براون الى بيروت. لنعد بذاكرتنا الى الوراء، وقف القتال بعد وصول دين براون الى بيروت.

بالتأكيد انا كمواطن عربي سأشكر اي انسان في هذه الدنيا يستطيع ان يوقف اطلاق النار، اي انسان يستطيع ان يعمل على ايقاف اطلاق نار في لبنان، المهم ان تقف المأساة وان تقف المؤامرة. لكن استغرب ان لا يقف اطلاق النار الا بعد وصول دين براون الى بيروت. أريد

من كلامي هذا أن أقول: اذا كانت اميركا ترغب في وقف اطلاق النار وتعمل على ايقافه فنحن نرحب بذلك. اذا كانت اي دولة اجنبية او عربية تعمل من اجل وقف اطلاق النار وتوقف اطلاق النار فنحن نرحب بذلك.

المهم، ارتفعت الصيحات بعد ذلك وارتفع الصراخ: «سورية أوقفت المساعدة». ايضاً نتذكر جميعاً هذه الصيحات. سورية اوقفت المساعدات، وكان على سورية ان تقدم المساعدات لمن يشاء، ان تقدم السلاح لمن يطلب، والذخيرة لمن يطلب، بل والجنود لمن يطلب، بغض النظر عن مصالح سورية القومية، وبغض النظر عن اهدافنا القومية وامانينا القومية وآرائنا المتعلقة بالمصلحة القومية. سورية ضد اطلاق النار. ومع ذلك يتوقعون أن نقدم لهم السلاح من اجل ان يتابعوا اطلاق النار. سورية تعتقد أن الطريق المتبع هو طريق المؤامرة ومع ذلك يريدون ويتوقعون ويفترضون ان سورية يجب أن تقدم لهم السلاح ليتابعوا في هذا الطريق المدمر لهم ولنا ولمصالحنا القومية جميعاً.

بديهي أن هذا غير ممكن، بديهي ان سورية لا تتحرك بغير قناعاتها، بديهي أن سورية لن يستطيع احد ان يجرها الى اي موقع لا تريده. هذا يجب ان يكون واضحاً في كل مكان، لن نتحرك بغير قناعاتنا، لن نجامل في مبادئنا واهدافنا، ولن تنطلق قراراتنا من غير اعتبارتنا الوطنية والقومية العربية.

سورية هي بلد الصمود، فمن كان مع الصمود يجب ان يكون مع سورية.

سورية هي بلد التحرير، من كان مع التحرير يجب ان يكون مع سورية.

سورية هي بلد الوطنية والتقدم، من كان مع الوطنية ومع التقدم يجب أن يكون مع سورية.

كل كلام عن الحرب، كل كلام عن تحرير فلسطين، بدون سورية انما هو جهل وتضليل للجماهير.

خلال هذه الفترة استمرت اتصالاتنا مع المقاومة، انطلاقاً من قاعدة لا يأس ولا قنوط في مكافحة اعداء الامة، وفي مكافحة المؤامرات التي تستهدف طعن قضايا الامة واماني الامة. استمرت اتصالاتنا مع المقاومة. وفي حوالى منتصف الشهر الرابع عقدنا اجتماعاً مع قادة المقاومة استمر طوال الليل على ما اذكر. وفي صبيحة اليوم التالي اذعنا النقاط التي اتفق عليها.

هذا هو التصريح او البيان الذي اذعناه بتاريخ 16 نيسان 1976، (مكتوب عليه الساعة الرابعة صباحاً). المهم ان الذي حضر هذا الاجتماع ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية، السادة زهير محسن، فاروق قدومي، نايف حواتمه، صلاح خلف، ابو صالح، وحضر عبد الحليم خدام، ناجي جميل، حكمت الشهابي. جرى استعراض للوضع في المنطقة بصورة

عامة وللوضع في لبنان بصورة خاصة، جرى تقييم وتحليل لجوانب الازمة في لبنان ومخاطر استمرارها، وكانت وجهات النظر متفقة حول مختلف الامور (يعني هذا الشيء الذي قلته حالياً كنا متفقين عليه). وأكد الجانبان حرصهما على الشعب اللبناني الشقيق وأمنه وسلامة اراضيه واستقراره، وهما يهيبان بهذه المناسبة بالشعب الشقيق العمل على وقف القتال وحقن الدماء. هذا واتفق الجانبان على الامور التالية :

1ـ وقف القتال، واتخاذ موقف موحد ضد أي جهة تقوم باستئناف العمليات القتالية (اذن اتفقنا على اتخاذ اجراءات فعالة ضد اي جهة تستأنف العمليات القتالية. طبعاً نفس الذين وافقوا معنا نفس الناس الذين قالوا هذا القول هم الذين استأنفوا العمليات القتالية).

2ـ اعادة تشكيل اللجنة العسكرية العليا الثلاثية السورية- الفلسطينية – اللبنانية، لتحقيق وقف القتال وتنفيذه والاشراف عليه وذلك الى ان يتم انتخاب رئيس الجمهورية الجديد الذي يقرر اجراءات الامن وفق ما يراه ملائماً طبقاً لسلطاته الدستورية.

3ـ مقاومة التقسيم بكافة اشكاله واي عمل او اجراء من شأنه المساس بوحدة لبنان ارضاً وشعباً.

4ـ رفض الحلول والخطط الاميركية في لبنان.

5ـ التمسك باستمرارية المبادرة السورية.

6ـ رفض التدويل او ادخال اية قوات دولية الى لبنان.

7ـ رفض تعريب الازمة في لبنان.

هذا الاتفاق لم ير النور من حيث التنفيذ.

والذي حصل أنه بتاريخ 6 حزيران، بعد هذا الاتفاق، قامت منظمة فتح وبعض الفصائل الفلسطينية الاخرى وبعض الاحزاب التي تسمي نفسها احزاباً وطنية في لبنان، بهجوم شامل مخطط ضد مكاتب اتحاد قوى الشعب العامل في لبنان، وضد مكاتب الصاعقة، وضد مكاتب حزب البعث العربي الاشتراكي، وضد مواقع ومكاتب جيش التحرير الفلسطيني، وضد مكاتب الفصائل الاخرى في الجبهة القومية في لبنان، بدون اية مقدمات.

كان عندي في مكتبي الرائد عبد السلام جلود رئيس وزراء ليبيا – وهو ما زال موجوداً في دمشق كما تعرفون – وكان معه الاخ عبد الكريم بن محمود وزير التربية الجزائري واذا بنا نتلقى خبراً ان فتح والفصائل التي ذكرت تقوم بعملية هجوم واسعة في كل انحاء بيروت. هنا نحن متفقون ان نتخذ اجراءات ضد اي جهة تبدأ اعمالاً قتالية، فبدأوا هم الاعمال القتالية، ولكن ضد فصائل فلسطينية ولبنانية قومية وضد جيش التحرير الفلسطيني. دفعنا بعض قواتنا باتجاه بيروت بغية اعادة الامور الى وضعها الطبيعي، ثم اوقفنا تقدم هذه القوات قبل أن تصل الى بيروت نتيجة الالحاح من اخواننا الجزائريين والليبيين. صرح

قادة المقاومة في بيروت الذين نفذوا العملية، وجن جنونهم، عندما عرفوا اننا نتقدم نحو بيروت، واتصلوا بالاخوة رئيس وزراء ليبيا والوزير الجزائري وطلبوا الينا ايقاف القوات المتقدمة، والامور ستعود الى ما كانت عليه، وما حدث نظر اليه على انه امر عابر. ورحبنا نحن بهذه الفكرة، رحبنا نحن بهذه الفكرة. أبلغونا في نفس الليلة انهم اخلوا سبيل المعتقلين، واخلوا المكاتب التي احتلت، وانهم سيسمحون للاخ كمال شاتيلا الامين العام لاتحاد قوى الشعب العامل بأن يظهر على التلفزيون ويكذب البيان الذي اصدروه باسمه، وان ما حدث امر عابر. وقد سررنا بذلك، لم نكن نرغب ان نصل الى بيروت، وكنا نرغب ان تحل المشكلة واية مشكلة، وما زلنا عند هذه الرغبة- رغبتنا في ان تحل كل مشكلة دون ان نضطر للوصول الى بيروت- ولكن الذي حدث مع الاسف هو العكس،

وتبين ان هذا الكلام غير صحيح، احتلوا المكاتب واعتقلوا من اعتقلوا وقتلوا من قتلوا من جميع الفصائل التي ذكرت، وهاجموا ايضاً الجنود السوريين الذين دخلوا في وقت سابق لمساعدتهم.

هاجموا هؤلاء الجنود وبقسوة، وحاولوا أن يسيئوا اليهم. بكل ما يستطيعون حاولوا ان يسيئوا الى الجنود السوريين الذين دخلوا لمساعدتهم وللمساهمة في دفع الكثير من المآزق التي تعرضوا لها في اكثر من مكان. ومع ذلك حافظنا على توقف القوات، حافظنا على توقف القوات واعطينا الاوامر لهؤلاء الجنود بأن يدافعوا عن انفسهم فقط، وان يكون ردهم للدفاع وفي أضيق الحدود. وهم جنود مشاة، ايها الاخوة، ليس معهم مدافع، وليس معهم دبابات، وليس معهم اي وسيلة من وسائل الدعم التي تتوفر عادة في تشكيلات الجيش. لم نقدم لهم الدعم ابداً. ورغم وجود الطيران السوري فوق بيروت لم نسمح للطيران بأن يطلق طلقة واحدة، لا في بيروت ولا في ناحية من نواحي لبنان. وهنا نتذكر كم تحدثوا عن القصف الجوي. حتى هذه اللحظة لم يقصف الطيران السوري أي مكان في لبنان، ولم يضرب اي هدف، ولم يطلق طلقة واحدة، أو يرمي قنبلة واحدة او صاروخاً واحداً، في اي مكان من لبنان. بالاضافة الى ذلك كنا نستطيع ان نقدم الدعم لهؤلاء الجنود من مواقع اخرى نحن متواجدون فيها، ولكننا لم نقدم. طبعاً نحن واثقون من كفاءة جنودنا ومن ان احداً لا يستطيع ان يتجاوز حدوداً معينة في اساءته اليهم، ولكن لو عالجنا الامر بمنطق عسكري فني بحت لكان علينا ان نقدم لهم الدعم السريع بغض النظر عن التدمير الذي يمكن ان يلحق بالآخرين فضلنا ان نتحمل الاذى وان يتحمل جنودنا الاذى على ان ندمر ونقتل الآخرين. يبدو لي في بعض اللحظات فسروا موقفنا تفسيراً آخر، ولم يفهموه على حقيقته. وفي تقديري، وكما يبدو احياناً، لم يفهموه حتى الآن. الاساءات التي ارتكبوها بحق سورية من خلال الاساءات للجنود السوريين لم يرتكبها أحد غيرهم. لم يسيئوا الى هؤلاء الجنود

فقط الذين كانوا في مطار بيروت.

في المخيمات يا اخوان، في مخيمات الفلسطينيين في لبنان، ارسلنا جنودنا منذ ثلاث سنوات للدفاع عن هذه المخيمات. أرسلنا العتاد ومعه الجنود السوريون، منذ ثلاث سنوات للدفاع عن مخيمات الفلسطينيين في بيروت وفي الجنوب وفي طرابلس. هؤلاء الجنود الذين يعيشون في المخيمات منذ ثلاث سنوات اسيء اليهم اساءات بالغة، موجود بيننا اخوة من لبنان، يعرفون كم اسيء الى هؤلاء الجنود. قتل منهم من قتل، واعتقل من اعتقل، والجميع يعرفون أن هؤلاء الجنود لا علاقة لهم بكل ما حصل، القتال يجري في بيروت بين الافرقاء، وهؤلاء الجنود عيونهم فقط على الطيران الاسرائيلي للقتال ضد هذا الطيران اذا ما هاجم المخيمات الفلسطينية. اعتقل منهم من اعتقل، وقتل منهم من قتل، وحتى في تل الزعتر الذي يتحدثون عنه الآن، هناك عدد من الجنود السوريين ما زالوا معتقلين حتى الآن في مخيم تل الزعتر، الا اذا كانوا قد قتلوهم. في الجنوب في صيدا ايضاً، جنود سوريون يدافعون عن المنطقة والمخيمات، اعتقلوا وقتل منهم من قتل، اخترنا هؤلاء الجنود في وقت سابق من مختلف قطعات الجيش السوري وتعمدنا ان نختار هذا الاختيار، تعمدنا ان يذهب جنود من كل تشكيل من تشكيلات الجيش السوري، لأسباب قومية، ليدافعوا عن المخيمات ولنقوي روح الدفاع عن القضية الفلسطينية وعن المخيمات في كل تشكيل من تشكيلاتنا في سورية. كان لدينا عدد قليل من الصواريخ الفردية، وفرنا كل ما هو ممكن من هذا العدد القليل وارسلناه مع جنودنا للدفاع عن المخيمات الفلسطينية في لبنان، وهكذا عاملوهم. ربما نستطيع أن نقول الآن هذا جزاء سنمار.

أين هي هذه الاعمال من اخلاق العرب ؟ اين هي هذه الاعمال من شيم المسلمين ! عندما تقدمت القوات دفعنا لواء عن طريق صيدا، امام هذا اللواء مفرزة متقدمة، مفرزة بحدود سرية. هذه المفرزة وهذا اللواء كان يصفق له الناس على طول الطريق في كل قرية وبلدة، ويرمى اليه الورد في كل مكان. وكان هناك فاصل بين الطليعة، بين هذه المفرزة، وبين اللواء، ووصلت هذه المفرزة الى صيدا، واستقبلها الناس في صيدا، ووقف الجنود في ساحة من الساحات واقترب منهم الاطفال والنساء مرحبين وعلى صدورهم الصور والزينات، ونزل جنودنا من آلياتهم بين هؤلاء الناس، يبادلونهم الترحيب والعناق، كما لو انهم جاؤا الى اهلهم بعد غياب طويل. وبينما هم في هذه الحالة، جنودنا مع المواطنين في صيدا، مع النساء والاطفال، واذا بمسلحي المنظمات ينهمر رصاصهم على جنودنا، وعلى الاطفال والنساء، وعلى الاليات يقتلون من يقتلون ويدمرون ما يدمرون.

هذه حقائق يا اخوان، نماذج من اعمال يجب ان يعرفها هذا الشعب، ليعرف من هم هؤلاء الذين يتنكرون اليوم لكل قيمة ولكل جهد ولكل تضحية قدمها هذا الشعب، وقدمها جيش

سورية البطل، ومع ذلك، طبعاً جميعنا نقدر، كلكم تقدرون، كنا نستطيع وبسهولة، ان نقابل هذه الاعمال بالشيء الكثير، باجراءات حازمة وساحقة، وكنا نستطيع ان ندمر كما نريد، وان نطهر كل مكان من هؤلاء، وان نقتل من نقتل ومن نريد ان نقتل، ولكننا لم نفعل، لم نفعل وبقيت الاوامر الا تضربوا الا من قبيل الدفاع عن النفس وفي اضيق الحدود. لماذا ؟ لأنني اعتقد كنت وما زلت، ان المؤامرة اكبر بكثير من هؤلاء الصغار الذين ينفذون هذه الاعمال الصغيرة الغادرة، اكبر من هؤلاء. واقولها بصراحة، ايها الاخوة ليست هناك مشكلة عسكرية في لبنان، ليست هناك مشكلة عسكرية في لبنان. نتمنى لو ان كل فرد من افراد المقاومة يعادل جيشاً بكامله ولو ان كل فرد في بعض الاحزاب اللبنانية يعادل جيشاً بكامله، اذا لحاربنا اسرائيل وحررنا الارض وعشنا بالكثير من الخير والكثير من الرخاء، ولكن هذا شيء والواقع شيء آخر.

في لبنان ليس هناك مشكلة عسكرية. اذا اردنا ان نصفي حساباتنا عسكرياً فالأمر سهل، ولو اردنا ان نسلك درب تصفية الحسابات عسكرياً لانتهى الامر منذ زمن، ولكننا لن نسلك هذا الدرب، لن نسلك هذا الدرب. أولاً كما قلت ان المؤامرة اكبر من هؤلاء. ثانياً، لأننا نريد ان يعرف المضللون المدى الذي يستطيعون ان يذهبوا اليه، ونريد في نفس الوقت ان يتوفر الزمن اللازم، الزمن الضروري، للمضللين ليكتشفوا الحقائق بانفسهم، سيما وسورية قدمت لهم نسغ الحياة وغذتهم ودعمتهم بدمائها، بدماء ابنائها البررة.

من الذي يقف الآن في لبنان ويقول «لا» لسورية في لبنان ؟ أمر عجيب غريب، يقف المتحدثون باسم فلسطين ويقولون «لا تدخلوا لبنان»، ونسوا أو تناسوا أو ارادونا وارادوا العالم أن ينسى او يتناسى ان لبنان ليس فلسطين، وان بيروت هي عاصمة لبنان وليست عاصمة فلسطين. من يشتكي علينا عندما ندخل لبنان ؟ ليس رئيس لبنان، وليس وزير خارجية لبنان، وليس رئيس وزراء لبنان، وليس رئيس نواب لبنان، انه وزير خارجية منظمة التحرير الفلسطينية، او رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، أو رئيس اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، او فلان من الناس باسم فلسطين. طبعاً لا بد وأنه يجب ان يحمل «بارودة» حتى يستطيع أن يشتكي على سورية. بأي منطق اخلاقي، باي منطق قومي، بأي منطق قانوني يقف هؤلاء ويقولون «اتركوا لبنان»، انسحبوا من لبنان، لا علاقة لكم في لبنان».

كيف يقف الفلسطيني في لبنان ويقول للسوري لا تدخل لبنان. ايضاً ، يا اخوان، هذا الكلام اريد أن اقوله من قبيل كشف الحقائق. هذه هي الوقائع التي تحدث. نحن في سورية لن نكون الى الابد الا قلب العروبة، لكن لأننا كذلك، لأننا قلب العروبة، لا نستطيع ان نفهم كيف يقف المواطن العربي الفلسطيني في لبنان، الفدائي الفلسطيني في لبنان، ليقول

للجندي السوري «اخرج من لبنان» ؟ اذا كانت الحجة انه يخاف منه، فكيف يخاف منه في لبنان ولا يخاف منه في سورية ؟ يذهب الفدائي الفلسطيني من سورية الى لبنان، ليقول هناك للجندي السوري اخرج من لبنان، ثم يعود الى سورية ليلتقي هنا مع الجندي السوري. أمر عجيب غريب. من الذي يقول لنا «اتركوا المكان الفلاني، اتركوا صوفر، ارتكوا صيدا، اتركوا طرابلس أو اي مكان آخر «؟ ليس المسؤول في لبنان، ليس المواطن في لبنان، انه المواطن العربي الفلسطيني، هل يتم هذا العمل باسم فلسطين؟ هل هذا من اجل تحرير فلسطين؟ بالطبع لا. بالطبع لا، وبالتاكيد لا، انه من اجل الآخرين، من اجل كل شيء الا من اجل فلسطين.

نحن في سورية نقبل أن يقول لنا رئيس لبنان : «اخرجوا او لا تخرجوا»، رئيس وزراء لبنان :»اخرجوا او لا تخرجوا»، رئيس نواب لبنان، وحتى اي مواطن في لبنان يمكن ان نقبل منه هذا الكلام، ولكن لا يمكن ان نقبله من مواطن عربي فلسطيني. ان يقول لنا أي مواطن عربي فلسطيني اخرجوا من لبنان، فهذا أمر مرفوض قطعاً، ليس بالنسبة لنا فقط، بل بالنسبة لكل العرب.

علاقاتنا مع الاشقاء العرب كانت تتدهور دائماً بسبب موقفنا من المقاومة. من الذي عمل من اجل المقاومة كما عملت سوريا ؟ من الذي ضحّى من اجل المقاومة كما ضحت سوريا ؟ من هو البلد العربي الذي دخل في اعمال شبه حربية مع بلد عربي آخر غير سورية ؟ كلنا نتذكر قتالنا مع اشقائنا في الاردن، وهم اقرب الاشقاء الينا، كلنا نعرف الآن حجم التعاون بيننا وبين الاردن الشقيق، وحجم الثقة وما نتطلع اليه لنفعله بشكل مشترك. مع هؤلاء الاشقاء الاقرباء، دخلنا في قتال عنيف في عام 1970 وفي عام 1971. قتل جندي سوري وجندي اردني من اجل المقاومة، وحطمت دبابة سورية ودبابة اردنية من اجل المقاومة، من فعل هذا غيرنا في سورية ؟ في لبنان في عام 1969 كان لنا موقف في لبنان انقذنا فيه المقاومة، في عام 1973 كان لنا موقف في لبنان، نحن الوحيدون، انقذنا فيه المقاومة. في عام 1976، الآن دخلنا الى لبنان، كما ذكرت منذ قليل، من اجل المقاومة وأنقذنا المقاومة، وايضاً وقفتهم الآن من كل هذا يصح فيها القول : «هذا جزاء سنمار». طبعاً سورية عندما تقف هذه المواقف لا تطلب جزاءاً ولا شكوراً، ولا تمنن احداً. انها تقف هذه المواقف انطلاقاً من قناعتها بأن هذه المواقف تخدم قضيتها القومية ولا تخدم اي فرد. هكذا كانت سورية في الماضي، وهكذا هي الان، وهكذا ستكون في المستقبل.

اتصالاتنا خلال الازمة اللبنانية كثيرة، ومع دول متعددة. اردت ان اعرض عليكم بعض النماذج من هذه الاتصالات، ليعرف من لم يعرف حتى الآن كيف تتعامل سورية باباء وشرف، مع الناس جميعاً، خصوماً واصدقاء. اريد ان اقرأ عليكم فقرات من محاضر. اتصالان

متباعدان يعطيان فكرة عن كيفية تعاملنا وعن منحى اتصالاتنا : الاتصال الاول بيننا وبين الاميركيين بتاريخ 1975/2/16. قابلني السفير الاميركي في هذا التاريخ، يحمل رسالة بطبيعة الحال. قال : «اولاً اود أن اصحح الانطباع الذي حصل عند البعض في سورية من ان الولايات المتحدة تؤيد اصحاب الخط المتصلب المتطرفين من المسيحيين في لبنان. هذا لا يعني اننا لا نبالي بوضع الطائفة المسيحية في لبنان. ويبدو واضحاً لنا – وهذا موقف اميركي- ان الحل المستقر يجب أن يكون مقبولاً لدى المعتدلين المسيحيين، ولا يقوض امنهم لأن هذا الشعور بالأمن لديهم عنصر رئيسي في الحل المستقر. نود ان نسمع كيف ترى سوريا تطور الموقف، ما هو تخطيط سورية ؟ ان رأينا الممحص، وارجو ان نتأكد من عدم اساءة فهمنا في ذلـك، هو ان اسرائيل سترى في تدخل قوات مسلحة اجنبية تهديداً كبيراً بحيث انها مهما قلنا لها ستنطلق للتدخل». (هذا يدل ان اميركا مؤيدة لتدخل سورية في لبنان وخاصة التدخل المسلح)، أعيد هذه الفقرة) : «ان رأينا الممحص - وارجو ان نتأكد من عدم اساءة فهمنا في ذلـك- هو ان اسرائيل سترى في تدخل قوات مسلحة اجنبية تهديداً كبيراً جداً، بحيث انها مهما قلنا لها ستنطلق للتدخل. وهذا موقف نود بوضوح تجنب نشوئه اي انطلاق اسرائيل نحو التدخل رغم مشورتنا وارجو ان يكون واضحاً ان هذا لا يمثل اية مباحثات مشتركة بين اسرائيل والولايات المتحدة (اعتقد كل الاخوان واضح بالنسبة اليهم ماذا يعني هذا الكلام).

هذه هي الفكرة الجوهرية في هذه المقابلة حول هذا الموضوع، ايضاً سوف اسمعكم جوابي أنا.

كلامي طويل أيضاً، وهنا أقرأ الفقرات التي تشكل الرد على الفكرة : «نحن في موقعنا في لبنان ننطلق من اننا ابناء أمة عربية واحدة، وبالتالي فان ما يدعونا الى الاهتمام الجدي بما يجري في لبنان هو القلق نتيجة المآسي التي تحدث على الساحة اللبنانية، يهمنا في هذا المجال كل المواطنين اللبنانيين، مسلمين ومسيحيين، لأنهم جميعاً من ابناء امتنا العربية، ينضوون تحت لواء القومية العربية، ومن هذا الفهم ننطلق في اهتمامنا ومصالحنا لما يحدث في لبنان، وعلى أساسه نسعى لوقف القتال بالتفاهم وبالتعاون مع القوى السياسية المختلفة في لبنان، ولخلق المناخ الملائم لأن يحلوا مشاكلهم الداخلية الأخرى ديمقراطياً من خلال الحوار فيما بينهم. أما فيما يتعلق بالانطباع الذي ذكرت انه موجود ،،،،،» (وهو يقول لي : نريد ان ننفي الانطباع الموجود ان اميركا تقف مع المتطرفين المسيحيين) «..... أما فيما يتعلق بالانطباع الذي ذكرت انه موجود لدى البعض حول موقف الولايات المتحدة الاميركية من أنها تدعم المتطرفين من المسيحيين فهذا الانطباع بقدر ما أعلم غير موجود، وانما الموجود هو ان الولايات المتحدة الاميركية تلعب دوراً في الاقتتال في لبنان لأهداف أخرى

سياسية وفي المقدمة مساعدة اتفاقية سيناء، لأن الجميع في هذه المنطقة لديهم انطباع ان الولايات المتحدة الاميركية غير مهتمة بأمور الدين في العالم. لو كان الأمر على غير ذلك، بمعنى لو أن الولايات المتحدة كانت تبني استراتيجيتها على اساس الدفاع عن المسيحيين في العالم، كما تقولون، لكان عليها أولاً أن تدافع عن المسيح نفسه وان تحارب اسرائيل لأن اليهود هم الذين صلبوا المسيح كما تقولون. فكيف ممكن تفسير هذه المفارقة العميقة اذا كنا نثق ان الولايات المتحدة تهتم بشؤون الدين؟ في مكان تظهرون اهتماماً بمشكلة تهم المسيحيين وفي مكان آخر تقدمون كل الدعم لمن صلبوا المسيح «وهكذا لا نستطيع أن نفسر أي رأي اميركي يتعلق باسرائيل» فنحن كما قلت منذ قليل (طبعاً على حديثي المستمر معه) نعتقد ان المشكلة في لبنان مشكلة تتعلق بالأمة العربية، وبالتالي هي مشكلة داخلية عربية. واسرائيل – حتى في حال كونها دولة ذات تاريخ قديم في المنطقة – هذا اذا افترضنا مثل هذه الفرضية، وهي فرضية غير معقولة، فلا يحق لاسرائيل التدخل في الشؤون الداخلية للأمة العربية. اسرائيل وجود اجنبي بالنسبة للبنان، وبالنسبة لسوريا ولمصر وللاردن. أما سوريا فليست وجوداً اجنبياً بالنسبة للبنان، ولبنان ليس وجوداً اجنبياً بالنسبة لسوريا او الاردن او السعودية الخ. العرب أمة واحدة واسرائيل غريبة عن هذه الأمة، ولا علاقة لها باحداثها، هذا أمر بديهي وليس بحاجة الى مناقشة. واذا رغبت اسرائيل في ان تتدخل، فلأنها منذ ان قامت (طبعاً هذا يا اخوان رد أنه واضح هو بقول اذا تدخلتم فاسرائيل ستتدخل) اذا رغبت اسرائيل في أن تتدخل فلأنها منذ أن قامت تبحث عن ظروف تلائمها لتستغلها في مزيد من التوسع والعدوان، وهي في أي وقت ترى الظروف ملائمة للتوسع والعدوان ستتوسع وستعتدي. هذا ما تؤكده التجربة منذ أن قامت اسرائيل حتى الآن. نحن في موقعنا من احداث لبنان لن نأخذ بعين الاعتبار ما يمكن أن تفعله اسرائيل لا من بعيد ولا من قريب. واجباتنا ازاء لبنان سنؤديها كاملة، في كل وقت، وسوف نبذل كل ما نستطيع لوقف القتال، لأنه قتال بين فرقاء من اهلنا وذوينا، واذا رغب اخوتنا في لبنان ان يستعينوا بامكاناتنا العسكرية، بقواتنا المسلحة، فسوف نضع تحت تصرفهم كل ما يريدون، في أي بقعة من الارض اللبنانية، من أقصى جنوب لبنان الى اقصى شمال لبنان ولن يمنعنا عن اداء هذا الواجب ما تنوي اسرائيل ان تفعله. وفي أي وقت تسعى اسرائيل لمجابهتنا لن نشعر بأي ضيق وسنكون جاهزين للتصدي لاسرائيل وليس على ارض سورية فحسب بل في أي مكان من الوطن العربي ».

اتصال آخر بتاريخ 1976/4/14 : نحن فيما اعتقد بتاريخ 1976/4/9 حرّكنا قوة الى المصنع، الى المصنع فقط، لم ندخل البقاع، ولا المناطق الأخرى التي بعد البقاع، بعد هذا التحرك جرى هذا الاتصال. واضح ان هناك تحذيراً من التدخل، تهديداً بأن لا تتدخلوا. في

1976/4/14 أحضروا لنا الانذار التالي. ايضاً المحضر الطويل، لكن الجوهر اقرأه بحرفيته، قال : «في الثاني عشرمن هذا الشهر (اي بعد تحركنا الى المصنع بثلاثة ايام)، اعلمتنا الحكومة الاسرائيلية بأنها تعتبر الاعمال السورية في لبنان قد وصلت الى نقطة ستجد اسرائيل نفسها ملزمة باتخاذ تدابير واجراءات خاصة بها اذا تم تخطيها»(كلام واضح جداً) «نحن في الولايات المتحدة قلقون من أن ينشأ انطباع في سورية بأن انعدام وجود رد فعل اسرائيلي علني يعني عدم اهتمام من اسرائيل تجاه الاعمال السورية وذلك خلافاً لما قمنا بابلاغه الى دمشق باستمرار خلال الاسابيع الاخيرة». (يعني هذا الامر ليس عبارة عن اتصال، جلسنا ساعة وابلغونا) هذه الرسالة بلغت الى الدكتور اديب الداوودي المستشار السياسي. قرأت الرسالة بعد ان بعثها لي، وكتبت الرد على ورقة حتى يقوم بابلاغه :

«**اولاً** : ان سورية ترى ان ما ورد في الرسالة يشكل انذاراً، وهي ترفض هذا الانذار رفضاً قاطعاً.

ثانياً : ان سورية ليست مستعدة الآن ولن تكون مستعدة في المستقبل لقبول اي انذار من اية جهة في العالم.

ثالثاً : ان ما يحدث في لبنان شأن عربي داخلي والعرب فقط هم اصحاب الاختصاص في معالجة هذا الشأن.

رابعاً : ان الاعتبار الوحيد الذي حدد ويحدد الآن وفي المستقبل ابعاد التدخل السوري في لبنان، بما في ذلك حجم ومواقع القوات السورية هو مصلحة شعب لبنان، لأن تاريخنا واحد، ومستقبلنا واحد، ومصيرنا واحد».

*(أخذ نص الخطاب من الكتاب الابيض اللبناني – وثائق دبلوماسية حول الازمة اللبنانية الفلسطينية 1975- 1976 الصادر عن وزارة الخارجية والمغتربين اللبنانية عام 1976).

ملحق رقم 2

الاتفاق الثلاثي

النص الرسمي لمشروع الاتفاق الثلاثي الذي تم توقيعه في دمشق بين ايلي حبيقه رئيس الهيئة التنفيذية «القوات اللبنانية» والوزيرين نبيه بري رئيس حركة «امل» ووليد جنبلاط رئيس «الحزب التقدمي الاشتراكي» في حضور نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام بتاريخ 28 كانون الاول 1985 (حاليات عدد 40 ص 290 وما بعدها)

«**مقدمة** :

في ظل الظروف الاستثنائية المأساوية التي تعصف بلبنان، وضع المجتمعون مشروع حل وطني يرتكز على تطلعات شعبنا في تحرير الارض من الاحتلال الاسرائيلي وفي عودة الامن والسلام الى الوطن وقيام النظام الديمقراطي الصحيح فيه، بتكريس العدل والمساواة سياسياً واجتماعياً وتحقيق طموحات اللبنانيين في كل المجالات . ويحتاج هذا الحل الى التزام وطني شامل والى تحصين قومي يتمثل بترجمة العلاقات المميزة مع الشقيقة سوريا، التي لم توفر ولا توفر جهداً، بقيادة الرئيس حافظ الاسد، لانقاذ لبنان وحماية استقلاله ووحدته وانتمائه العربي ودفعه نحو الحل الديمقراطي لصراعاته المختلفة .

الفصل الأول – مبادىء عامة

.هوية لبنان

لبنان بلد سيّد مستقل وواحد، ارضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عليها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً، وهو عربي الانتماء والهوية وعضو عامل ومؤسس في جامعة الدول العربية وملتزم كل مواثيقها . وتجسد الدولة هذه المبادىء في كل الحقول والمجالات من دون استثناء . وهو عضو في الأمم المتحدة وملتزم ميثاقها .

.وحدة لبنان

التمسك المطلق بوحدة لبنان ورفض مشاريع التقسيم وكل اشكال التمايز وطروحات اللامركزية السياسية، كالفدرالية والكانتونات واللامركزية الانمائية والامنية، وهذا الموقف يحتم رفض الأمن الذاتي، وكذلك التوطين في اي بقعة من ارض لبنان واياً يكن شكله أو مدته .

ـ النظام السياسي

لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى مبدأ فصل السلطات وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين من دون تمايز أو تفضيل، في نظام اقتصادي حر ،يستند الى التخطيط العلمي والانمائي الشامل لمختلف الطاقات والاحتياجات والنشاطات في جميع المضامير ،بلد الكرامة الانسانية والطموح الحضاري .

ـ تحرير لبنان

1. الاستمرار في تصعيد المقاومة لتحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي وتصفية وجوده المباشر وغير المباشر، ورفض كل اشكال الترتيبات الامنية وادواتها المشبوهة، ومقاومة اية اداة محلية مرتبطة أو متعاملة معه.

2. توفير كل الامكانات وحشد كل الطاقات رسمياً لدعم المقاومة الوطنية في الجنوب، بشرياً ومادياً، باعتبارها القاعدة الاساسية لعملية التحرير واساساً صحيحاً لتوحيد لبنان.

3. دعم صمود الجنوبي وثباته في ارضه عبر توفير ادوات الانماء البشرية والمادية والاقتصادية .

4. العمل على تنفيذ القرار 425 وسائر قرارات مجلس الأمن القاضية بازالة الاحتلال الاسرائيلي ازالة شاملة، ورفض اية قيود او شروط اسرائيلية .

5. التمسك باتفاق الهدنة الموقع في 23 آذار 1949.

الفصل الثاني ـ مبادىء النظام السياسي

ان تعزيز روح الانتماء الوطني والممارسة الديمقراطية يتطلب استبدال الصيغة الطائفية الحالية بصيغة وطنية تؤمن مشاركة الشعب وتمثيله في سلطة سياسية قادرة على التعبير عن تطلعات هذا الشعب وطموحاته، على المستوى الوطني وعلى صعيد الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص والانماء والأمن ...

من هنا تم الاتفاق على ان بناء لبنان الغد واقامة الدولة الحديثة المتطورة والمتحررة من رواسب الماضي يحتم الغاء النظام الطائفي، وتبعاً لذلك وضع دستور جديد مبني على اسس ترسخ وحدة الوطن واستقلاله وانتماءه العربي وتعزز نظامه الديمقراطي وتكرس المساواة التامة بين المواطنين .

وستعتمد في وضع هذا الدستور، خلال مهلة سنة على الاكثر، المبادىء الاساسية والاحكام الآتية :

1. النظام اللبناني جمهوري ديمقراطي برلماني .

2. الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة الوطنية، يمارسها عبر المؤسسات الدستورية، وعلى الوجه المبين في الدستور العتيد .

3. اللبنانيون متساوون امام القانون، وهم يتمتعون على السواء بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة من دون تمييز بينهم.

4. لا ميزة للبناني على آخر في تولي المناصب والوظائف العامة الا من حيث الكفاية والاهلية، ضمن الشروط التي ينص عليها القانون .

5. اعتبار الحرية الشخصية مصونة وفي حمى القانون، وحماية حرية الاعتقاد (وفي هذا المجال تأكيد نص المادة التاسعة من الدستور الحالي) وتكريس الحريات العامة في مجالات الرأي والتعبير والتعليم والاحزاب والجمعيات والمسكن والاقامة والعمل والانتخاب والاجتماع والملكية والعمل النقابي، كل ذلك ضمن الاصول التي يحددها القانون، اسوة بالدول الديمقراطية .

6. اعتبار النظام الاقتصادي حراً ومنظماً (لا يعني موجهاً) ويكفل المبادرة الفردية في كل ما لا يتعارض مع النظام العام والمصلحة العامة . ويستند هذا النظام الى التخطيط العلمي الانمائي الشامل لمختلف الطاقات والحاجات في كل الميادين ويرتكز على الخطط الانمائية الطويلة المدى والمتكاملة، باعتبار وحدة لبنان وحدة انمائية لا تتجزأ .

7. تعميم العدالة الاجتماعية واعتبار التكافل الاجتماعي التزاماً وطنياً، واعتبار التربية الوطنية والتعليم حقاً للمواطنين وواجباً عليهم، والتعليم الزامي لجميع المواطنين حتى نهاية المرحلة المتوسطة .

8. وضع قانون انتخاب جديد يؤمن اوسع وافضل تمثيل، على اساس وطني ومع اعتماد المحافظة دائرة انتخابية، صوناً للانصهار الوطني وللتعبير الصحيح عن ارادة العيش المشترك. ولجميع المواطنين رجالاً ونساء حق الانتخاب عند اكمالهم سن الثامنة عشرة، ووفق الشروط التي يحددها الدستور .

9. استحداث مجلس للشيوخ يتولى، مع مجلس النواب، السلطة الاشتراعية في القضايا المصيرية وهي، على وجه الحصر: تعديل الدستور، الحرب والسلام، المعاهدات والاتفاقات الدولية، انظمة الاحوال الشخصية المذهبية، قانون الجنسية ونظام انتخابات مجلس الشيوخ.

10. تشكّل الحكومة الجديدة فوراً لجنة تحضيرية لصياغة الدستور الجديد للبلاد، تمهيداً لاقراره.

ـ مرحلة الانتقال والتدرج نحو اللاطائفية التامة :

ان الارتقاء من الصيغة الطائفية الى صيغة الانصهار الوطني في ظل النظام الجمهوري الديمقراطي البرلماني يمرّ في مرحلة انتقال وتدرج نحو اللاطائفية التامة، تعتمد خلالها الاصلاحات والاجراءات ذات الطابع الدستوري والنظامي والقانوني الواردة في هذه الوثيقة، وفقاً للأصول التي تؤمن تطبيقها .

1. يتم تشكيل حكومة جديدة فوراً، ويكون بدء المرحلة الانتقالية من تاريخ تشكيل هذه الحكومة .

2. تحدد مرحلة انهاء حال الحرب في لبنان بسنة واحدة، بدءاً من تاريخ تشكيل الحكومة الجديدة، وفق ما هو وارد في الفصل الخامس من هذا الاتفاق .

3. يتمّ توسيع المجلس النيابي الحالي، بعد تشكيل الحكومة الجديدة، وذلك بتعيين نواب جدد وفقاً لمبدأ المناصفة بين المسيحيين والمسلمين والمساواة بين الطوائف الثلاث الكبرى وعلى اساس العدد المحدّد في هذا الاتفاق . كما تطبق، في مهلة اقصاها سنة، جميع النصوص الدستورية والقانونية المتعلقة بتنفيذ الاصلاحات الانتقالية الواردة في هذه الوثيقة .

4. تنتهي المرحلة الانتقالية عند اتخاذ مجلس النواب قراراً بتحديد تاريخ بدء العمل بالغاء الطائفية كلياً، وفقاً لما يأتي :

أ) بعد عودة الاوضاع الطبيعية الى البلاد، تدعو الحكومة الى انتخاب مجلس نيابي جديد على اساس قانون انتخابات جديد، وفقاً للمبادىء الواردة في هذا الاتفاق .

ب) تطرح الحكومة، خلال النصف الثاني من ولاية اول مجلس نيابي منتخب، مشروعاً تحدّد فيه تاريخ بدء العمل بالغاء الطائفية في التمثيل النيابي والرئاسات الثلاث والوزارات ووظائف الفئة الاولى وما يعادلها، وتكون الاكثرية اللازمة لاقرار المشروع ثلثي اعضاء المجلس النيابي .

ج) اذا لم يقر المشروع تصبح الاكثرية اللازمة لاقراره 55 في المئة، ابتداء من النصف الثاني من ولاية المجلس النيابي المنتخب الثاني .

د) اذا لم يقر المشروع عندئذ يتقرر حكماً الغاء الطائفية في التمثيل النيابي والرئاسات والوزارات ووظائف الفئة الاولى او ما يعادلها، وذلك خلال النصف الاول من ولاية المجلس المنتخب الثالث .

الفصل الثالث - قواعد المرحلة الانتقالية

خلال المرحلة الانتقالية، ومن اجل اقامة التوازن الصحيح في الصلاحيات بين السلطتين

الاشتراعية والاجرائية، مع ضمان استقلالية القضاء في ظل النظام الجمهوري البرلماني الديمقراطي، تعتمد القواعد الاتية وتصدر أو تعلّق أو تعدّل المواد والقوانين الدستورية او التنظيمية التي تؤمن تطبيقها :

في السلطة الاجرائية

أولاً : رئاسة الجمهورية

1. انتخاب الرئيس :

بعد اصلاح اوضاع السلطة الاشتراعية وفقاً للمبادىء الواردة لاحقاً، يعتمد في انتخاب رئيس الجمهورية اكثرية الـ 55 في المئة من العدد القانوني لمجلس النواب في الدورات التي تلي الدورة الاولى، ويكون النصاب القانوني لاجراء الانتخاب في كل دوراته سبعة اعشار عدد اعضاء مجلس النواب .

2. صلاحيات رئيس الجمهورية :

أ) يعتبر رئيس الجمهورية رأساً للدولة وبمثابة الرمز لوحدة الوطن، ويتولى السهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة اراضيه وعلى الوحدة الوطنية، ويؤدي رئيس الجمهورية اليمين الدستورية .

ب) يعتبر رئيس الجمهورية القائد الاعلى للجيش .

ج) يوقّع رئيس الجمهورية كل المراسيم ويصدر القوانين ضمن المهل المحددة وبعد مصادقة الجهات المعنية، كما يحيل مشاريع القوانين على السلطة الاشتراعية ويحتفظ بحق الاعتراض والردّ، وفق الاصول المدرجة في هذه الوثيقة وضمن المهل المحددة فيها .

وكذلك ينشر رئيس الجمهورية خلال مهلة الاربعين يوماً القوانين التي يحيلها مجلس الوزراء على مجلس النواب بصفة المعجل المكرر .



ج) يسمي رئيس الحكومة ويصدر مراسيم تشكيل الحكومة وفق الاصول المنصوص عليها في المادة الخامسة من هذا الفصل، كما يصدر مرسوم اعتبار الوزارة مستقيلة في الحالات المدرجة في هذه الوثيقة، والى ان يتم اصلاح السلطة الاشتراعية بزيادة عدد النواب وفق هذا الاتفاق يتم تشكيل الحكومة وفق مقتضيات الوفاق وبما يؤدي الى تنفيذ هذا البرنامج .

هـ) يرئس رئيس الجمهورية ويشارك في المناقشة من دون حق التصويت، الجلسات الآتية :

1) مجلس الدفاع الاعلى ؛

2) اجتماع مجلس الوزراء في حالات محددة هي حصراً تلك المخصصة لاقرار البيان الوزاري الذي يحدد سياسة الحكومة ولاعلان الحرب والسلم او التعبئة العامة او حال

الطوارئ، وكذلك حل مجلس النواب واقرار مشروع قانون دستوري وقانون الانتخاب وقانون الموازنة والعفو العام ؛

3) لرئيس الجمهورية الحق في دعوة مجلس الوزراء الى الانعقاد في جلسة استثائية في بعض الحالات التي يعتبر فيها وضع البلاد مهدداً بمخاطر اساسية .

4) لرئيس الجمهورية الحق في دعوة مجلس الوزراء الى الانعقاد مرة في الشهر على الاكثر، لمناقشة وبت مشاريع مراسيم وقوانين قد يكون ردها، على ألا يتضمن جدول اعمال هذه الجلسة أية مواضيع أخرى .

و) يقبل اوراق الاعتماد ويستقبل الممثلين الديبلوماسيين ويرئس الحفلات الرسمية.

ز) يمنح أوسمة الدولة .

ح) لا يتحمل تبعة ممارسة سلطاته الا في الحالات المنصوص عليها في الدستور (خيانة عظمى) .

ط) يمنح العفو الخاص ويقترح قانون العفو العام ويصدره.

ي) يصدر مرسوم قبول استقالة اي من الوزراء بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء، أما الاقالة فتتم بعد موافقة المجلس الوزاري .

ك) يستطيع، عندما تقتضي الحالة، توجيه رسائل الى مجلس النواب والوزراء، عندما يرى ذلك ضرورياً .

ل) يختار موظفي رئاسة الجمهورية من بين موظفي الملاك الاداري للدولة.

ثانياً : مجلس الوزراء

1. يتكون مجلس الوزراء من رئيسه ومن عدد من وزراء الدولة ومن الوزراء الذين يتولون الحقائب، ويكون النصاب القانوني لانعقاده اكثرية ثلثي اعضاء مجلس الوزراء .

2. تكون السلطة الاجرائية منوطة بمجلس الوزراء، الذي يمارس كامل الصلاحيات التنفيذية والادارية ويضع السياسة العامة للدولة، كونه المسؤول وحده امام السلطة الاشتراعية والشعب، ومن هذه الصلاحيات :

أ) وضع السياسة العامة للدولة في المجالات السياسية والاقتصادية والدفاعية والمالية والانمائية والتربوية والاجتماعية وفي غير ذلك من المجالات .

ب) وضع مشاريع القوانين والمراسيم واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ سياسة الدولة واضفاء صفة المعجل المكرر على مشاريع القوانين، عندما يرى ذلك ضرورياً .

ج) تأمين تنفيذ القوانين وانظمة ومراقبة عمل كل اجهزة الدولة ومؤسساتها، بما فيها العسكرية .

د) اقرار حالة الطوارىء والغاؤها، كذلك بالنسبة الى الحرب والتعبئة العامة وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية، مع مراعاة صلاحيات السلطة الاشتراعية.

هـ) توجيه وتنسيق اعمال الوزارات وجميع اعمال الادارات والمؤسسات العامة التابعة للدولة .

و) وضع مشروع الموازنة التابعة للدولة ووضع الخطط الانمائية الشاملة والطويلة المدى.

ز) حل مجلس النواب بقرار معلل، ودعوة المجلس الى العقود الاستثنائية.

ح) تعيين موظفي الفئة الاولى او ما يعادلها واقالتهم او قبول استقالتهم وفقاً للأصول القانونية .

ثالثاً : المجلس الـوزاري

يتكون المجلس الوزاري من رئيس مجلس الوزراء ومن وزراء الدولة وتتخذ قراراته بالاجماع، وفي حال الخلاف يعرض الامر على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب، ويتولى هذا المجلس :

1. متابعة تحقيق أهداف الاصلاح المقرر في كل المجالات.
2. متابعة تنفيذ خطة انهاء الحرب ضمن المهل المحددة له.
3. متابعة تأمين شروط الانتقال لتطبيق الدستور الجديد.
4. اقتراح الخطوط الكبرى لسياسة الدولة وتحديد خياراتها الأساسية وعرضها على مجلس الوزراء.
5. التحضير لمجلس الوزراء وطرح الخطط والتوجيهات والتصورات عليه.
6. الموافقة على كل المراسيم التي لا تحتاج الى قرار من مجلس الوزراء، بما في ذلك اقالة وزير أو اكثر.
7. اعضاء المجلس الوزاري هم حكماً اعضاء في مجلس الدفاع الأعلى.
8. تضم الامانة العامة لمجلس الوزراء عدداً من الامناء المساعدين والمستشارين والاختصاصيين يشكلون جهازاً خاصاً للمجلس الوزاري، يرتبط برئيس الحكومة ويقدم للمجلس الوزاري ما يطلبه منه من اعمال.

رابعاً : رئيس مجلس الـوزراء

1. يرئس مجلس الوزراء في كل الحالات الا تلك المحددة حصراً في مكان آخر من هذه الوثيقة، ويدير الجلسات ويطرح جدول الاعمال ويشارك في المناقشة حيث له حق التصويت.

2. يرئس في كل الحالات اجتماعات المجلس الوزاري.

3. يقبل استقالة وزير أو اكثر ويرفع المرسوم الى رئيس الجمهورية .

4. يكون نائباً لرئيس مجلس الدفاع الاعلى .

5. يشرف على تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الوزاري وقرارات مجلس الوزراء ويتابع اعمال الوزارات والادارات.

خامساً: تشكيل الحكومة واستقالتها ومهل اصدار القوانين والمراسيم

1. يتم تشكيل الحكومة وفق الاجراءات الآتية :

أ) يجري رئيس الجمهورية استشارات نيابية وسياسية ملزمة ويصدر في ضوئها مرسوماً بتسمية رئيس مجلس الوزراء المكلف .

ب) بعد اجراء الاستشارات النيابية والسياسية يشكل رئيس مجلس الوزراء المكلف الحكومة ويعرض لائحة باسماء اعضائها على رئيس الجمهورية . فاذا وافق يصدر المراسيم.

أ) اذا امتنع رئيس الجمهورية عن توقيع المرسوم خلال مهلة اسبوعين من عرض اللائحة عليه يحتكم رئيس الوزراء المكلف الى المجلس النيابي . فاذا نالت وجهة نظره غالبية 55 في المئة من اعضاء المجلس، على رئيس الجمهورية اصدار المرسوم حكماً. اما اذا رفض المجلس التشكيلة الحكومية يعتبر رئيس مجلس الوزراء معتذراً ويعاد فتح باب الاستشارات.

د) اذا امتنع رئيس مجلس الوزراء عن عرض لائحة اعضاء الحكومة على رئيس الجمهورية خلال مهلة شهر من تكليفه، يعتبر ذلك بمثابة اعتذار عن عدم التشكيل ويفتح باب الاستشارات مجدداً.

2. بعد هذا الاتفاق يتم تشكيل الحكومة واختيار رئيس مجلس الوزراء وفق مقتضيات الوفاق وبما يؤدي الى تنفيذ هذا البرنامج . ويستمر ذلك حتى اصلاح اوضاع السلطة الاشتراعية بزيادة عدد النواب وفقاً لهذا الاتفاق .

3. على الحكومة ان تنال ثقة مجلس النواب .

4. جميع المراسيم ومشاريع القوانين تحمل توقيع رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزير المختص، مع مراعاة صلاحيات المجلس الوزاري، ما عدا مراسيم تسمية رئيس الوزراء وقبول استقالة الوزارة او اعتبار الوزارة مستقيلة في الحالات الاتية :

أ) اذا استقال رئيسها.

ب) اذا حجب المجلس عنها الثقة.

ج) اذا استقال نصف أعضاء الوزارة.

5. تحدّد مهلة 30 يوماً لتوقيع مشاريع المراسيم ومراسيم احالة القوانين المقررة في مجلس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية أو ردّها خلال هذه المدة لأسباب معللة، ويبدأ سريان المهلة منذ تاريخ ايداع المشاريع لدى المديرية العامة لرئاسة الجمهورية، وعند انقضاء المهلة من دون توقيع أو ردّ معلل يصبح المرسوم نافذاً حكماً، أما اذا رده فيصار الى عرضه على مجلس الوزراء مجدداً، وان اصر مجلس الوزراء على قراره مرة ثانية فعلى رئيس الجمهورية توقيع المرسوم . وتسري هذه المهل ايضاً بالنسبة الى المراسيم العادية ؛ ففي حال الخلاف، واذا اصرّ رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص على المشروع، يحال على مجلس الوزراء لبته، وتحدّد المهلة نفسها لرئيس مجلس الوزراء والمجلس الوزاري من تاريخ ايداع المشاريع لدى امانتها العامة . اما بالنسبة الى القوانين التي يقرها مجلس النواب فتطبق على مهل نشرها المادة 56 من الدستور الحالي .

في السلطة الاشتراعية

1 - خلال المرحلة الانتقالية يوسع التمثيل الشعبي من خلال زيادة عدد النواب الى 198، وفي الشكل الذي يحقق صحة هذا التمثيل وعدالته في اطار المناصفة بين المسيحيين والمسلمين والمساواة بين الطوائف الثلاث الاكثر عدداً ووفق التزام مبادىء هذه الوثيقة الى أن يتم الغاء طائفية التمثيل بعد انتهاء المرحلة الانتقالية .

2 - في صورة موقتة، حتى يصبح ممكناً اجراء انتخابات، يتم تعيين النواب لملء المراكز الشاغرة، او التي يمكن أن تشغر، والمستحدثة، من قبل مجلس الوزراء.

3 - ينتخب رئيس مجلس النواب ونائبه واعضاء مكتب المجلس لمدة سنتين قابلتين للتجديد .

4 - يعتمد خلال الفترة الانتقالية على منح الحكومة صلاحيات استثنائية للاشتراع في كل المجالات باستثناء الموازنة العامة للدولة، وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد .

في الوظائف العامة

1 - تلغى قاعدة التمثيل الطائفي في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية . وصوناً لعدالة تطبيق هذا المبدأ، تسوى خلال مهلة ستة اشهر حقوق الطوائف المغبونة .

2 - تستثنى من هذا الالغاء وظائف الفئة الأولى وما يعادلها في الادارات والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة والقضاء، وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، من دون ان يعني ذلك تخصيص أية وظيفة حكراً على اي طائفة .

3 - تشرف الحكومة، خلال المرحلة الانتقالية، على تطهير مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية واصلاحها وفق المبادىء الواردة في هذه الوثيقة .

- في المحكمة العليا والمحكمة الدستورية

- يصار الى تأليف المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، المنصوص عليه في الدستور، والى انشاء محكمة دستورية لمراقبة دستورية القوانين وبتّ كل النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

- يُعيّن رئيس المحكمة الدستورية بناء على اقتراح مجلس الوزراء وموافقة مجلس النواب.

- في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يُنشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تتمثل فيه الفاعليات الاقتصادية والاجتماعية والنقابية والعلمية، على ان يحدّد القانون مجالات اختصاصه.

- في اللامركزية الادارية

اعادة النظر في التنظيم الاداري المنصوص عليه في المرسوم الاشتراعي الرقم 116، تاريخ 1959/6/12، في اتجاه تعزيز اللامركزية الادارية:

1. بزيادة واعادة توزيع المحافظات في شكل يؤمن مصالح المواطن والانصهار الوطني.

2. بتعزيز المجالس البلدية والاتحادات البلدية والمحافظات وتوسيع صلاحياتها.

3. باعتماد التمثيل الشعبي في مجالس المحافظات.

4. بتحويل أكبر عدد من المهمات والمسؤوليات الادارية من السلطة المركزية الى السلطة المحلية، بما يؤمن سهولة الخدمات للمواطنين وسرعتها.

5. اصلاح القضاء بما يؤمن الخدمات المباشرة للمتقاضين.

ملاحظة: تعتمد صلاحيات المؤسسات الواردة في هذا الاتفاق في الدستور الجديد.

- في الاصلاح الاقتصادي والتنمية

1. ضرورة وضع سياسة اعمار واعادة بناء اقتصادي وتنمية شاملة تحدّد في برنامج متناسق، واضح، تشرف على تنفيذه الدولة اساساً، مما يستتبع اصلاحاً سريعاً في ادارتها، ورفع مستوى ادائها وايجاد الادارات المختصة او توسيع اعمال ما هو قائم منها. ويتناول هذا البرنامج في بنوده استنهاض الاقتصاد الوطني في قطاعاته، على اساس الانسجام في ما بينها وتكاملها، مع أخذ ضرورة حماية الثروات الطبيعية والبيئة في الاعتبار، على أن يكون كل ذلك مبنياً على ان النظام الاقتصادي حرّ.

2. ايلاء اهتمام خاص للمناطق التي طاولتها أحداث الحرب، وتلك التي تشكو الحرمان منذ عشرات السنين، ووضع خطة انمائية لهذه المناطق بحيث يتأمن توزيع افضل للدخل والثروة بين المواطنين والمناطق وتحقيق التوازن الانمائي العادل والمتكامل للوطن.

3. العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة، من خلال الاصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي، واعتماد الخطة الخمسية في مجال التخطيط الاقتصادي والمالي في الموازنة، واستكمال مراحل تعميم الضمان الاجتماعي، بما فيه ضمان الشيخوخة وتأمين مجانية التطبيب والاستشفاء لكل المواطنين.

4. المحافظة على الملكية الخاصة والمبادرة الفردية التي يجب ألا تسيء الى المصلحة العامة، مما يفترض تعديل الانظمة الضريبية ومراقبة تطبيقها وحفظ حقوق الخزينة وتدعيم هيكلية القطاع العام.

5. وضع برنامج اسكاني شامل، مع اعطاء الألوية للمهجرين ومتضرري الحرب وتشجيع قيام التعاونيات الاسكانية.

6. وضع برنامج شامل للاستفادة من الثروة المائية وتنفيذ المشاريع التي تحقق هذه الغاية، خصوصاً مشروع الليطاني.

- في التربية والتعليم

1. وضع التربية والتعليم في خدمة أهداف بناء لبنان الغد على قواعد وطنية لا طائفية، وتثمير ثروته البشرية.

2. تعزيز التعليم بما يؤدي الى تعميمه ومجانيته والزاميته وشموليته وتطوير البرامج التربوية وتوحيد البرنامج التعليمي، خصوصاً توحيد كتابي التاريخ والتنشئة المدنية.

3. دعم التعليم الرسمي في كل المراحل، وتأكيد دور الجامعة اللبنانية الوطني واعطاؤها الدعم اللازم والكافي، خصوصاً في كلياتها التطبيقية، لتقوم بدورها في عملية توحيد المجتمع اللبناني، وافساح المجال لجميع اللبنانيين لتحصيل المستوى العلمي اللائق والضروري لتطوير البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

4. التشديد على دور التعليم المهني والتقني، لجهة اعطائه الأولية وربطه بالخطة الاعمارية الشاملة للبنان.

5. المحافظة على نظام التعليم الخاص.

6. تعزيز البحث العلمي، عبر توفير الدعم اللازم للمؤسسات العاملة في هذا الحقل.

- في الجنسية

1. وضع قانون جديد للجنسية وتسوية الأوضاع العالقة والتي هي قيد الدرس، وتؤلف محاكم خاصة للنظر خلال سنة في قضايا الجنسية العالقة وبتها.

2. الغاء ذكر المذهب على الهوية.

- في المجال العسكري والأمني

1. **الجيش:** ان المهمة الاساسية للجيش هي حماية الوطن من اي اعتداء خارجي، وبخاصة

مواجهة الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان . ويكون الدور الاهم للجيش في هذه المرحلة مقاومة الاحتلال الاسرائيلي للاراضي اللبنانية .

أما اعادة بناء الجيش فتتم وفقاً لعقيدة قتالية – وطنية يلتزمها جميع افراده، وترتكز على المبادىء التي تحدد هوية لبنان وانتماءه الى محيطه العربي، ويكون هذا البناء منسجماً مع سعي لبنان الى التنسيق والتكامل الاستراتيجي مع سوريا .

انطلاقاً من هذا المفهوم تعتمد الأسس الاتية :

أ) مهمات الجيش تحدّد داخل مجلس الدفاع الاعلى ووفق قانون الدفاع .

ب) بغية اعادة التأهيل، يتم سحب الجيش الى ثكنه وفقاً لخطة أمنية شاملة تقرها حكومة الاتحاد الوطني، التي تطلب مساعدة سورية في اثناء اعادة التأهيل في المجالات الآتية : الدورات التدريبية، تبادل الخبرات والمعلومات، الانصهار الوطني .

ج) تقوم حكومة الاتحاد الوطني باتخاذ القرارات والاجراءات لبرمجة اعادة بناء الجيش وتأهيله، وفق المبادىء المقررة في هذه الوثيقة، بما في ذلك وضع قانون جديد للدفاع.

د) ابقاء الجيش خارج الصراعات الداخلية والسياسية.

هـ) التطبيق الفوري لقانون خدمة العلم.

و) يقتصر عمل مخابرات الجيش على الأمن العسكري والتكتي فقط.

2. **قوى الأمن الداخلي:** يعهد في مهمات حفظ الامن على الاراضي اللبنانية الى قوى الأمن الداخلي، وتبعاً لذلك يجري تعزيز هذه القوى عدة وعدداً، مع اعادة تنظيم اجهزتها المركزية وسراياها الاقليمية في السرعة المرجوة، ويحتم ذلك فتح باب التطوع، مما يفسح في المجال امام استعمالها بفاعلية لحماية امن المواطن، في كل المناطق اللبنانية، مع ما يستتبع ذلك من تعزيز لأجهزة جمع المعلومات او الاستقصاء.

3. **الأمن العام:** تعزيز الأمن العام بحيث يستطيع القيام بمهمة اساسية هي ضبط الحدود الدولية، اضافة الى مهماته الاخرى المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات التي ترعى عمله، مثل اصدار جوازات السفر والاهتمام بالرعايا الاجانب . هذا الأمر يقتضي مفارز تابعة له تسهر على أمن الحدود البرية والبحرية والمرافىء والمطارات، باستثناء الحدود مع اسرائيل التي يتسلمها الجيش .

4. **تعدل قوانين الدفاع وقوى الأمن الداخلي والأمن العام** تأميناً لتنفيذ المبادىء الواردة في هذه الوثيقة .

الفصل الرابع

العلاقات المميزة بين لبنان وسوريا

ان التعبير الابرز لعروبة لبنان هو في علاقاته المميزة بسوريا وحتمية الارتباط المصيري بها .

من هذا المنطلق يجب ان تستند العلاقات على نظرة تكامل (ان عبارة التكامل حيثما وردت في هذا الاتفاق، تعني ما يأتي : ان تكون امكانات كل من البلدين وقدراته متممة لامكانات الآخر وقدراته، بما يعزز وضع كل منهما ويحقق مصالحهما المشتركة، على أن يحدد ذلك ويترجم في اطار الاتفاقات الثنائية المشار اليها في هذا الاتفاق) استراتيجي بين لبنان وسوريا، ذلك ان قضاياهما المصيرية واحدة، بحكم الانتماء والتاريخ والجغرافيا، مما يقتضي درجة عالية من التنسيق في كل المجالات .

ونرى ان يكون التميز في علاقات لبنان مع سوريا تمييزاً حقيقياً، بحيث يتكرس كل ما يجري التفاهم حوله بين البلدين من اتفاقات ثنائية واضحة تترجمها في كل من البلدين أطر قانونية تمنع مزاجية أي فريق سياسي من العبث بها واللعب بهذه الثوابت، فلا تبقى العلاقات تحت رحمة الاهواء والمصالح، فضلاً عن التأثيرات الاقليمية والدولية .

ان مجالات العلاقات المتميزة بين الدولتين واسعة ومتعددة :

أولاً : في مجال السياسة الخارجية

ان التنسيق الكامل والثابت يجب أن يشمل كل القضايا من عربية واقليمية ودولية، على ان يتم الاتفاق على مقتضيات هذا التنسيق تباعاً وحسب القضايا والمواضيع المطروحة، لاتخاذ المواقف منها او معالجتها، ولا بد في هذا المجال من ان تكون وسائل الاتصال المباشر والمضمونة السرية مؤمنة بين كبار المسؤولين عن السياسة الخارجية في كل من البلدين.

ثانياً : في مجال العلاقات العسكرية

ان الصراع المصيري الذي تخوضه سوريا مع اسرائيل في سعيها لاقامة التوازن الاستراتيجي في مواجهة اسرائيل نتيجة ظروف عربية معروفة، منها خروج مصر من ساحة الصراع وقيام محاور عربية فلسطينية لارباك سوريا سياسياً وأمنياً وعسكرياً، يحتم على لبنان الا يكون الباب الذي تتمكن من خلاله اسرائيل من تسديد اية ضربة الى سوريا او تهديدها.

لذلك يجب الاتفاق على تمركز وحدات عسكرية سورية في نقاط معينة من لبنان، تحددها لجان عسكرية مشتركة وفق مقتضيات الأمن الاستراتيجي السوري واللبناني، وذلك ريثما تتم اعادة بناء الجيش اللبناني وتأهيله وفقاً لعقيدة قتالية وطنية تفرز العدو الحقيقي من الصديق الحقيقي وتنسجم مع انتماء لبنان وخياراته الوطنية . وعند اكتمال بناء هذا الجيش ذي المهام الدفاعية في مواجهة العدو يجب أن يأخذ دوره الحقيقي في التوازن الاستراتيجي في المنطقة، من خلال دوره على ارضه اللبنانية .

ثالثاً : في مجال العلاقات الأمنية

ان اعتبار أمن لبنان من أمن سوريا وأمن سوريا من أمن لبنان مقولة صحيحة، ولا بد من ترجمتها عملياً من خلال تكامل أمني لبناني- سوري يعبر عنه بالاتي :

أ) تحديد مشترك للأخطار الرئيسية التي تهدد أمن البلدين واستقلالهما ونظامهما.

ب) توحيد النظرة الى هذه الاخطار الرئيسية، وبالتالي الاتفاق على معالجات جذرية لها تتوافق مع سيادة كل من البلدين وتحقق في الوقت نفسه الغاية المرجوة، وتتولاها الأجهزة المحلية المختصة في كل من البلدين .

ج) اقرار الاتفاقات التي تؤمن التنسيق بين الاجهزة الامنية، كل في اختصاصها في البلدين ولمصلحة كل منها.

رابعاً : في مجال العلاقات الاقتصادية

يكون التنسيق والتكامل على اوسع مدى في هذا المجال، على رغم تباين الانظمة. أما مجالات تنظيم هذا التنسيق فتحددها لجنة خبراء من البلدين، تشرف على اقتراح الاتفاقات الثنائية والقوانين التنفيذية لها .

خامساً : في مجال العلاقات التربوية

ان التنسيق في المجال التربوي هو ركيزة ترسيخ القربى بين الاجيال الطالعة في كل من البلدين من خلال تنشئة وطنية قائمة على الانتماء العربي وصحة ممارسته، ويتم هذا التنسيق من خلال لجان مشتركة تضع قواعد تربوية وطنية متكاملة.

وفي هذا الاطار، ووفقاً لمبادىء الاصلاح التربوي في لبنان، يحافظ على حرية التعليم مع الحرص الشديد على منع هذه الحرية من التحول الى بذرة انقسام جديد بين اللبنانيين والى خلق حالات من العداء للعرب وسوريا .

سادساً : في المجال الاعلامي

ان ضمان استمرار العلاقات المميزة بعيداً عن التخريب يتمثل بدرجة كبيرة في منع أي تشويش اعلامي ضد هذه العلاقات انطلاقاً من لبنان . ويقتضي ذلك ارتقاء الاعلام اللبناني الى درجة عالية من المسؤولية الوطنية والقومية والتزامه المبادىء والاهداف المقررة في اطار التوجه الوطني المتفق عليه والمكرس دستورياً وقانونياً، مع احترام مبدأ حرية التعبير والرأي.

سابعاً : في التنفيذ العملي

فور البدء بتنفيذ المرحلة الانتقالية من مشروع الحل الوطني تشكل الحكومة الجديدة لجنة وزارية تشرف على تحقيق ما ورد في هذا الفصل وتنفيذه عملياً ...

الفصل الخامس

آلية انهاء الحرب

تحدّد مرحلة انهاء الحرب في لبنان بسنة واحدة، بدءاً من تاريخ تشكيل الحكومة الجديدة، يتم خلال هذه السنة اقرار وتطبيق كل النصوص الدستورية والقانونية المتعلقة بتنفيذ الاصلاحات الانتقالية الواردة في هذه الوثيقة، وترتكز الية انهاء الحرب على القواعد والمبادىء الاتية.

1. وقف اطلاق نار شامل وفوري بمساعدة سوريا، وفتح المعابر والطرق ووقف الامداد بالاسلحة والذخائر براً وبحراً وجواً.

2. تعزيز دور اللجنة الأمنية وتوسيع بقعة صلاحياتها الى كامل الاراضي اللبنانية، وضم ممثلين من قوى الامن الداخلي وضباط سوريين اليها، وتبعاً لذلك تتمركز قوات سورية في نقاط يتفق عليها، مما يسمح بدعمها المعنوي ومساندتها العسكرية لقوى الامن الداخلي، خلال مرحلة انهاء الحرب وذلك وفق خطة أمنية شاملة تقرها حكومة الاتحاد الوطني.

3. تقوية قوى الأمن الداخلي والأمن العام وفتح باب التطوع وتسليم قوى الأمن الداخلي مهمة حفظ الأمن في جميع المناطق اللبنانية، لبسط سلطة الدولة عليها من دون استثناء.

4. حل الميليشيات والتنظيمات العسكرية وشبه العسكرية على اختلاف انواعها، والعمل على انصهار عناصرها وطنياً وانخراطها في مؤسسات الوطن.

5. جمع الاسلحة تمهيداً لشرائها من قبل الدولة، وذلك من جميع الافرقاء اللبنانيين وغير اللبنانيين من دون استثناء.

6. تأمين حرية انتقال اللبنانيين وعملهم واقامتهم في كل المناطق اللبنانية.

7. ايجاد الحل الجذري لمشكلة المهجرين اللبنانيين واقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام 1975 بالعودة الى ارضه وبيته وعمله، ووضع الاشتراعات اللازمة التي تكفل ضمان هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة باعادة التعمير، على أن تبدأ عودة المهجرين خلال ثلاثة اشهر من تأليف الحكومة الجديدة وتستمر تدريجاً في ضوء توافر الظروف الأمنية، وتنتهي كلياً خلال ثلاث سنوات».

(النهار، 85/12/29) .

القسم الثالث

الحكومتان تصرفات ونتائج

الفصل الأول

تقسيم المؤسسات الدستورية والرسمية

تقسيم المؤسسات الدستورية والرسمية

بعد تفشيل عملية انتخاب رئيس الجمهورية واخلاء سدة الرئاسة وشل مؤسسة رئاسة الجمهورية واجبار الوزراء المسلمين في الحكومة العسكرية على الاعتذار عن المشاركة فيها واستكمال تقسيم السلطة الاجرائية، جُمع الوزراء المسلمون في الحكومة المستقيلة ليؤلفوا سلطة اجرائية يدعمها الاحتلال تكون منافسة للحكومة الشرعية. بعد ذلك جاء دور مجلس النواب، فمُنع النواب القاطنون في المنطقة الغربية من الوصول الى مبنى المجلس الموقت، قصر منصور، وتشبث الاحتلال بتعيين جلسة انتخاب رئيس المجلس وهيئة مكتبه في ساحة النجمة، وكأن المقصود تعطيل الجلسة وترك المجلس دون رئيس وهيئة مكتب.

وهكذا حضر الجلسة بتاريخ 1988/10/18 26 نائباً من اصل 76 اكتفوا باصدار بيان يطلب الى "دولة رئيس المجلس السيد حسين الحسيني ونائبه الدكتور البير مخيبر وسائر اعضاء هيئة مكتب المجلس وجوب استمرارهم في القيام بمهماتهم وممارسة صلاحياتهم بغية تأمين انعقاد جلسة يتم فيها انتخاب هيئة مكتب المجلس وصولاً الى حتمية انتخاب رئيس للجمهورية ".(1).

هذا الوضع، فتح المجال واسعاً أمام الاجتهاد لتحديد وضع رئاسة المجلس وتعيين من يترأس جلسة انتخاب رئيس الجمهورية. كان من المؤسف أن بعض الحقوقيين عالجوا هذه النقطة من وجهة نظر عاطفية صرف متنكّرين لصفة الحقوقي المجتهد الذي يعتمد العقل والمنطق قبل كل اعتبار آخر للوصول الى العدالة والحق.

أول الغائصين في هذا الموضوع كان الدكتور ادمون ربّاط الذي سبق له أن قدم بتاريخ 1987/10/5 دراسة قانونية الى رئيس المجلس، السيد حسين الحسيني، بناء على طلب هذا الأخير نشرتها جريدة النهار بتاريخ 1988/10/4 وفيها يستنتج:

"لأن هذا الحل، أي بقاء الرئاسة والمكتب في مواقعهما، انصياعاً لحاجات المجلس، هو الحل الوحيد للاشكال، مع الاشارة الى ان الاستعاضة عنهما برئيس السن ومكتب المجلس المحددة شروطهما في المادة 44 من الدستور، بمستحيل حدوثهما منطقاً وبالتالي

دستورياً، لأن ظهور كيانهما مرتبط ارتباطاً وثيقاً بانعقاد الجلسة بنصابها الدستوري، مما يعني في آخر التحليل ان هذه الجلسة، اذا ما تم انعقادها في نصابها المحدد في المادة 34 من الدستور، يكون قد تم في خلالها انتخاب الرئيس والمكتب، بفعل التصويت الأول والثاني بالغالبية المطلقة، وأخيراً بفعل التصويت الثالث بالغالبية النسبية، والاّ فلا يكون من جلسة قانونية، وبالتالي من رئيس ومن مكتب، الأمر الذي يبقي الحال السابقة على ما هي، حفاظاً على المصلحة العامة، هذا الحفاظ الذي يُعبِّر عنه مبدأ استمرارية الدولة ومؤسساتها واداراتها خير تعبير ".(2).

أثار هذا الرأي ردود فعل مؤيدة ومناقضة. فالمحامي اميل بجّاني ردّ على الدكتور ادمون ربّاط بدراسة مستفيضة واستنتج منها ما يأتي:

"- ان رئاسة السن مع امانتها تؤلف جهازاً دستورياً له وجوده وكيانه في الدستور، وقد ولّته المادة 44 من الدستور ثم المادة الأولى من النظام الداخلي للمجلس النيابي صلاحية رئاسية لا تختلف في طبيعتها عند قيامها عن صلاحيات الرئيس المنتخب.

ان وظيفة هذا الجهاز هي السماح للمجلس بتنظيم أموره بينما يكون انتخب المجلس رئيسه ومكتبه الدائم وهذه الوظيفة تبقى هي ذاتها لا يتغيّر شيء في طبيعتها ولا في سبب قيامها سواء في بدء ولاية المجلس وسواء عند افتتاح الدورة في تشرين.

ان القول باستمرارية يد الرئيس المنتهية مدته يؤلف مخالفة مزدوجة للدستور، لأنها لا تقتصر على السماح بمد يد الرئيس الى ما بعد انتهاء ولايته بل الى انتحال صلاحيات الجهاز الذي أنشأه المشترع لمثل الحالة التي نحن بصددها، ولتأمين الاستمرارية.

لا يوجد أي ارتباط من حيث الجوهر بين موعد افتتاح الدورة الثانية العادية وبين موعد انتخاب الرئيس الجديد، لأن صلاحيات جهاز رئاسة السن وأمانتها لا تقتصر دستورياً على ترؤس الجلسة بل تستمر وتتمادى بينما يكون المجلس قد انتخب رئيساً، قصرت تلك المدة أو طالت، وسواء حصل ذلك في ولاية المجلس أو في دورة تشرين ".(3).

وكذلك فعل المحامي رشيد الضاهر فردّ بدوره على دراسة الدكتور ادمون ربّاط موضحاً:

"- ان المادة 44 من الدستور تدل دلالة واضحة الى ان دور ومهمة وواجبات وصلاحيات رئيس المجلس ومكتبه قد انتهت، وهنالك قطيعة مطلقة وكاملة معه، اذ ان الدستور يعتبره بحكم غير الموجود والذي أنهى مدة عمله ليعود الى صفوف النواب... فالنص الدستوري أناط صراحة بشيخ السن صلاحيات رئيس المجلس في رئاسة الجلسة وادارتها وكل ما يتعلق بها من اصول دستورية وبرلمانية. فالاجتهاد لا يصح عند وضوح النص.

أن يشبّه الاستاذ ربّاط المجلس النيابي بالادارات والمؤسسات العامة المُعيّنة فهذا بدعة

قانونية ودستورية صارخة، فمما لا شك فيه ان المجلس النيابي هو السلطة التشريعية التي تختلف اختلافاً كلياً عن الادارات والمؤسسات العامة، يخضع لنظامه الداخلي وللدستور بيد ان الادارات والمؤسسات العامة تخضع للقانون الاداري ولقوانينها وأنظمتها الخاصة ولا ارتباط بينها البتة والرأي عندنا أن زعم الاستاذ ربّاط يتعارض وأحكام الدستور الصريحة غير القابلة للتأويل ".(4).

قد يكون هذان الردّان وسواهما حوافز حملت الدكتور ادمون ربّاط على اعادة النظر في دراسته فحضّر دراسة جديدة تُعدِّل بعض ما توصلت اليه الدراسة الأولى:

"ان العبرة اذن هي للدستور. وهذا الدستور يُقر لرئيس السن أن يتولى رئاسة الجلسة على أن تتم رئاسته عندما ينعقد مجلس النواب في نصابه العادي. اذن لا مانع من أن يلجأ رئيس السن الى المادة الأولى من النظام الداخلي فيوجِّه دعوة الى النواب للاجتماع... بعد 18 تشرين الأول وفي حال عدم انتخاب رئيس وهيئة مكتب للمجلس عند انتهاء ولاية الرئيس الحالي للمجلس على رغم استمرار رئاسته المجلس، فان حق رئاسة السن مكرّس تطبيقاً للمادة الأولى من النظام الداخلي في دعوة المجلس الى الانعقاد والاشراف على الجلسات ".(5).

أما النائب الدكتور حسن الرفاعي فعلّق مبدياً الرأي الآتي:

"... فإنني اكتفي بإيراد اقوال ثلاثة من فحول الفقه الدستوري في فرنسا، ليستدل منها بصورة جازمة وقاطعة بأن صلاحية رئيس السن وباقي اعضاء المكتب الموقت تقتصر على جلسة انتخاب المكتب الدائم ولا تتعداه قطعاً، كما انها تؤكد ان المجلس النيابي المنتخب لا يقوم قانوناً الاّ من بعد انتخاب المكتب الدائم، حتى ان الفقه يعتبر انه في حال انتهاء ولاية المجلس النيابي لسبب من الاسباب يبقى اعضاء المكتب الدائم للمجلس السابق متمتعين بصلاحية تمثيل المجلس النيابي في المناسبات الرسمية والوطنية ".(6).

وقدّم مستشار رئاسة مجلس النواب القانوني الدكتور خالد قباني مطالعة قانونية حول الموضوع بدت وكأنها ردٌّ على المحامي اميل بجّاني وقد ورد فيها:

"من هنا يتضح ان رئاسة السن شأن عارض في الدستور لا يظهر سوى مرة واحدة في السنة من أجل تولي رئاسة جلسة انتخاب رئيس المجلس النيابي فقط، ولا يتم ظهوره إلا في حال اكتمال نصاب جلسة الانتخاب. وليس في الدستور أو في نظام المجلس ما يعطيه صفة رئيس المجلس النيابي على الاطلاق، وبالتالي فانه لمن المبالغة القول أن رئاسة السن تشكل مؤسسة دستورية... وأعتبر ان السلطة الداخلية التي يتمتع بها رئيس المجلس المنتخب المنتهية ولايته والصلاحيات الادارية تبقى في يده حتى انتخاب خلف له، ولا يمكن أن تنتقل الى رئيس السن ".(7).

بالنسبة لنا، بقاء الصلاحيات في يد السيد حسين الحسيني رئيس المجلس المنتهية مدته أو انتقالها الى رئيس السن، النائب كاظم الخليل، سيّان. والمهم ان مجلس النواب، بعد 18 تشرين الأول 1988، أصبح مشلولاً نظراً لانقسامه ديمغرافياً بين نواب المنطقة الشرقية ونواب المنطقة الغربية، وجغرافياً بين ساحة النجمة وقصر منصور. وهكذا حقق الاحتلال ومعه مخططو الأزمة آخر مآربهم بتعطيل آخر مؤسسة دستورية في لبنان.

تقسيم المديرية العامة للأمن العام

قبل 23 أيلول 1988 كَثُرَ اللغط حول أوضاع الأمن العام والمخالفات الكثيرة التي ارتكبت داخل هذه المؤسسة الحسّاسة، خاصة على صعيد جوازات السفر مما فرض على الحكومة العسكرية التصدي لهذه المشكلة بصورة فورية "بهدف وقف الاهتراء وانقاذ سمعة وصيانة الأمن الفردي والقومي "(8)، كما قال مصدر مقرب من رئيس مجلس الوزراء العماد ميشال عون، أو بهدف " أن تكون هذه المناسبة حداً فاصلاً لكل التفاهات والفجور الذي حصل بدءاً مما قالوه عن الأمن العام. أما أن يعود الأمن العام كما كان، وأما يكون لكل حادث حديث "(9)، كما قال العماد عون خلال زيارته للمديرية العامة للأمن العام.



لهذه الاسباب أصدرت الحكومة العسكرية المرسوم ذي الرقم 5 تاريخ 1988/10/11 الذي قضى باعفاء الدكتور جميل نعمه، مدير عام الأمن العام، من مهام وظيفته، وايداعه تحت تصرف وزير الداخلية، وباسناد الوظيفة الى العميد في قوى الأمن الداخلي، نديم لطيف.

هذا المرسوم أقام قيامة حكومة الأمر الواقع (حكومة الدكتور الحص). فبعد اجتماع لها بتاريخ 1988/10/13 أصدرت بياناً جاء فيه:

"يعتبر تعيين العميد نديم لطيف مديراً عاماً للأمن العام باطلاً وكأنه لم يكن لصدوره عن سلطة غير صالحة، وترك لمعالي وزير الداخلية مهمة تكليف أحد المفوضين في المديرية العامة للأمن العام القيام بمهمات المديرية العامة طوال غياب المدير العام الأصيل (يظهر ان هذه الحكومة قد قبلت بقرار الحكومة العسكرية باعفاء الدكتور جميل نعمه ولكنها رفضت تعيين العميد لطيف). وقد ابلغ وزير الداخلية الى مجلس الوزراء تكليف المفوض الممتاز اسعد الطقش القيام بمهمات المديرية العامة بالتكليف "(10).

وهنا برزت مشكلة جوازات السفر لأنها ليست داخلية فحسب بل ترتبط بعلاقة اللبنانيين مع الدول والسفارات الاجنبية. فلتلافي وجود مديرين للأمن العام، وربما في المستقبل، نموذجين لجواز السفر، بدأت اتصالات هادئة بحثاً عن مخرج لهذه المشكلة كي لا يدفع المواطن ثمن اخطاء السياسيين وتعنّتهم.

لكن حكومة الأمر الواقع تجاهلت الاتصالات وعممت بتاريخ 1988/10/26 التعليمات التي أصدرها الدكتور عبد الله الراسي، وزير الداخلية في هذه الحكومة، على كل دوائر ومكاتب ومراكز الأمن العام وعلى جميع البعثات الديبلوماسية والقنصلية المعتمدة في لبنان ورجتها الأخذ بها ومراعاة مضمونها وهي:

"- عدم قبول أو تنفيذ أية معاملة صادرة عن المديرية العامة للأمن العام وتكون حاملة توقيع العميد نديم لطيف أو خاتمه.

- عدم السماح بمغادرة أي مسافر يحمل مستنداً وقّعه العميد نديم لطيف أو المفوضون الممتازون ميشال الخوري، نبيل خيرالله، انطوان جبيلي (كلفهم العميد لطيف توقيع جوازات السفر وباقي المستندات).

- اعتماد التواقيع الصادرة عن رؤساء الدوائر الاصليين في كل دوائر المطبوعات، الاجانب، الهجرة، الجوازات وهم المفوضون الممتازون: أسعد الطقش، حسن السبع، حافظ شحاده".(11).

رداً على هذا التدبير شرح مصدر في الحكومة العسكرية تفاصيل المعلومات حول توقيع جوازات السفر كما يأتي:

"أوفد الدكتور الراسي بتكليف من الرئيس الحص واعضاء "تجمع الصنائع" (المقصود حكومة الدكتور الحص) أحد المفوضين في الأمن العام للبحث في توقيع جواز السفر، وطلب من المدير العام الجديد للأمن العام العميد نديم لطيف، ولو مرحلياً، عدم وضع خاتمه على الجواز، وقدّم له انموذجاً على ذلك في عهود سابقة لمديري الأمن العام حيث كان يوقع رئيس دائرة جوازات السفر على الجوازات من دون هذا الخاتم، وان هذا التبديل تم في عهد مدير الأمن العام السابق زاهي البستاني حيث أعيد وضع خاتم المدير العام على جوازات السفر. وافق العميد لطيف على هذا المخرج، تسهيلاً لمصالح المواطنين، ومنعاً لايقاع الضرر في مصالحهم. الاّ أن "تجمع الصنائع" أقدم في اليوم الثاني على تعيين المفوض الممتاز أسعد الطقش مديراً عاماً للأمن العام بالتكليف. وعندما استفسر العميد لطيف الوسطاء، قيل له أنه مجرد عمل مرحلي وستعود الأمور الى نصابها في فترة قصيرة. فوافق لطيف على ابقاء الاتصالات جارية، رغم هذا التصرّف، لايجاد المخرج الملائم، واستقبل لهذه الغاية المفوضين من المنطقة الغربية الذين جاءوا لابلاغه أن "تجمع الصنائع" يتمنّى عليه عدم توقيع أية معاملة تتعلق بالأمن العام، وان كل اوامره وتعليماته يجب أن تبقى شفهية، وهم مستعدون للالتزام بهذه التعليمات. تجاه هذا الوضع انتفض العميد لطيف على الوسطاء، وأبلغهم بصورة قاطعة أنه سيمارس كل صلاحياته،

ويرفض أن يكون صورة للمسؤول من دون أن يتحمل مسؤولية كاملة خصوصاً وأن "تجمع الصنائع" ذهب بعيداً في مواقفه السلبية بدءاً بالرئيس الحص ووصولاً الى الدكتور الراسي بعد ما تبين له ان الهدف هو ضرب مؤسسة الأمن العام وليس حل مشكلة سياسية قائمة ".(12).

وهكذا قُسّمت المديرية العامة للأمن العام وأصبح على اللبناني الذي يحمل جواز سفر قانونياً جديداً أو مجدّداً وقّعه المدير العام للأمن العام، العميد نديم لطيف، ويريد السفر عن طريق مطار بيروت أن يدفع ضريبة أو "خوّة" قيمتها /1500/ ليرة لبنانية للحصول على اذن بالمغادرة. أما البعثات الديبلوماسية والقنصلية المعتمدة في لبنان فلم تراع مضمون تعليمات الدكتور عبدالله الراسي، وتابعت قبول جوازات السفر حاملة توقيع العميد لطيف أو توقيع المفوض الممتاز أسعد الطقش.

تقسيم المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي

لم يكن حظ قوى الأمن الداخلي افضل من حظ الأمن العام، لكن لا ضجّة ولا مناظرة قامت حول تقسيمها، نظراً لعدم وجود مسائل حيوية، تنجم عن هذا التقسيم، كقضية جوازات السفر.

فالحكومة العسكرية، تغاضت، خلال شهرين، عن كيفية تسيير أعمال المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي. بعد ذلك قرر رئيس الحكومة وزير الداخلية بالوكالة، العماد عون، القيام بزيارة مبنى المديرية (13) لتفقد أعمالها واعطاء التوجيهات وتفعيل العمل ودرس كيفية تسليم الأمن في المنطقة الشرقية لقوى الأمن الداخلي. فأعلن مسبقاً عن الزيارة. وفي اليوم المحدد لها، 1988/12/1، فوجىء كبار ضباط المديرية بتغيب المدير العام، اللواء عمر مخزومي وبعض قادة الوحدات (شرطة بيروت- الشرطة القضائية- معهد قوى الأمن) وهم الذين كانوا يحضرون يومياً من المنطقة الغربية الى مركز المديرية. يُفهم من هذا التصرف أنهم يرفضون مقابلة وزير الداخلية بالوكالة، العماد عون، لكن أحداً لا يجهل ان هذا الرفض جاء بفعل ضغط الاحتلال. إثر الزيارة ونظراً لتغيب بعض المسؤولين المتعمد، كلف وزير الداخلية بالوكالة، العماد ميشال عون، العميد أنطوان نصر قائد الدرك بتسيير أعمال المديرية كما كلف بعض الضباط بتسيير أعمال بعض الوحدات طيلة فترة تغيّب المدير العام والقادة الاصليين. ثم أصدر القرار ذي الرقم 6، تاريخ 1988/12/3، "الذي يقضي بتكليف العميد في قوى الأمن الداخلي سمير متري القيام بمهام المدير العام لقوى الأمن الداخلي طوال مدة غياب المدير العام الأصيل لإي سبب كان"، ثم اصدر

المرسوم ذي الرقم 135، تاريخ 1989/1/1، "الذي يقضي باسناد وظيفة مدير عام قوى الأمن الداخلي بالوكالة الى العميد سمير متري طوال مدة غياب المدير العام الأصيل لأي سبب كان ولمدة سنة واحدة". لكن المدير العام الأصيل تابع القيام بمهماته في مناطق الاحتلال وتحت سلطة حكومة الأمر الواقع. وهكذا تم تقسيم المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي الى مديريتين.

تقسيم الجيش

لا بد من القاء نظرة سريعة على الفترة السابقة لتاريخ 23 أيلول 1988 وعرض وضع الجيش وقيادته خلال هذه الفترة.

حتى 30 حزيران 1987 كان الوضع مقبولاً رغم "الحَرَد" الذي كان يصيب بعض اعضاء المجلس العسكري فيقاطعون الاجتماعات ويشلّون العمل في الجيش بتجميد نتائج الدخول الى المدرسة الحربية ومدرسة الرتباء أو بتوقيف تأمين المستلزمات الحياتية والعسكرية وفي بعض الاحيان الصحية والى ما هنالك من مثل هذين التصرفين.

في أول تموز 1987 أُحيل على التقاعد رئيس الاركان اللواء محمود طي ابو ضرغم والأمين العام لمجلس الدفاع الأعلى، العميد نبيل قريطم (وهما عضوان في المجلس العسكري). وحاولت حكومة الوحدة الوطنية القيام بابسط واجباتها وتعيين بديلين عنهما. لكن "القوة" التي فككت الحكومة وصيّرتها حكومات وأجبرتها على مقاطعة رئيس الجمهورية ثم مقاطعة بعضها البعض، قررت تعطيل قيادة الجيش الجماعية، المجلس العسكري، بعرقلة تعيين البديلين. هكذا حُرم الجيش من رئيس للاركان ومن أمين عام لمجلس الدفاع الأعلى مما أدى الى تعطيل اجتماعات المجلس العسكري.(14)

بقي المجلس العسكري معطلاً منذ 1987/7/1 وحتى 23 أيلول 1988، فكيف يمكن لجيش أن يعيش ويستمر وقيادته معطلة أو مشلولة، والقانون يجعل من هذا المجلس قيادته الفعلية؟ سنة وثلاثة أشهر أمضاها الجيش في التقشف والتقتير وسد الرمق وفي تحمل ضغوط داخلية وخارجية على قسم من الويته ووحداته المتواجدة في مناطق الاحتلال لابعادها عن الألوية الباقية على ولائها لقيادتها الصامدة في "اليرزة".

بعد 23 أيلول حاولت قيادة الجيش إعادة الألوية والوحدات التي أبعدت عنها الى حظيرة الانضباط والتراتبية وتحريرها من ضغوط الزعامات الحزبية والمذهبية وهيمنة الاحتلال. لكن المتضررين هالهم تسليم السلطة السياسية الى حكومة عسكرية، ففرضوا على نصف اعضائها الاعتذار. ولما تابعت الحكومة مسيرتها بالنصف الباقي وبدأت تجدُّ الخُطى نحو حل الأزمة معتمدة على الجيش، كل الجيش، وُجِّهت اليها ضربة جديدة وشُكِّلت قيادة ثانية

للجيش أُخضعت لها الألوية والوحدات المتواجدة في مناطق الاحتلال لقطع كل صلة لها بالقيادة الشرعية في "اليرزة".

هذه الضربة وجّهتها حكومة الأمر الواقع في جلسة عقدتها بتاريخ الأول من تشرين الثاني 1988، وصدر عنها البيان الآتي:

"لما كانت أوضاع الجيش تشكو من اضطراب وخلل بسبب الاوضاع الشاذة التي انزلقت اليها قيادة الجيش، بانصرافها الى الممارسة السياسية وما رافق ذلك من انقطاع الصلة ببعض الألوية واهمال لها سواء على صعيد التنظيم أو التجهيز أو الاعداد، ومانتج عن ذلك من إضرار بوحدة المؤسسة العسكرية.

ولما كان من الواجب في هذه المرحلة المصيرية من حياة الوطن أن تضطلع المؤسسة العسكرية بالدور الحيوي المناط بها وفقاً لما تمليه القوانين والانظمة خصوصاً في الذود عن حدود الوطن وتأمين سلامة المواطنين وضمان سيادة الدولة. وبما انه لا يجوز أن يستمر الوضع على هذه الحال، فان مجلس الوزراء، من منطلق حرصه على وحدة الجيش، وبالتالي وحدة الدولة، يقرر تكليف وزير الدفاع الوطني اتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة تنظيم أوضاع الجيش".(15)

وفي 9 تشرين الثاني 1988 أصدر الرئيس عادل عسيران بصفته وزيراً للدفاع في حكومة الأمر الواقع قراره الشهير لإعادة تنظيم الجيش، قراراً من الافضل أن نورده حرفياً، نظراً الى المغالطات الكثيرة فيه، والتي سنناقشها لاحقاً:

"ان وزير الدفاع الوطني،

بناء على المرسوم الرقم 1631، تاريخ 1984/4/30 (تشكيل حكومة الوحدة الوطنية).

بناء على المرسوم الاشتراعي الرقم 102، تاريخ 1983/9/16 وتعديلاته، ولا سيما منه المادة 15 والمادة 21 المعدلة، الفقرة الثانية (قانون الدفاع الوطني).

وبما ان العماد ميشال عون يقوم بأعمال ويمارس مهمات تتنافى مع واجبات وظيفته كقائد للجيش، مخالفاً بذلك احكام المادة 58 من قانون الدفاع الوطني.

وبناء على كتاب وزير الدفاع الوطني بتاريخ 1988/9/25، المتضمن مطالبة قائد الجيش بالتزام موجبات وظيفته تحت طائلة المسؤولية، وحيث ان قائد الجيش لم يمتثل لمضمون الكتاب المشار اليه اعلاه؛ وبما ان قائد الجيش يجمع بين وظيفته العسكرية ومنصب وزاري ادّعى على غير وجه حق شرعية تعيينه فيه ويقوم بأعمال على انها ممارسة فعلية له، على رغم ان البند 3 من المادة 49 من المرسوم الاشتراعي الرقم 83/102 لا يجيز الجمع بين الوظيفة العسكرية وأي منصب وزاري؛ وبما ان هذا النص، اذا كان يجيز للعسكري تولي منصب وزاري، فإنه يشترط لذلك ألاّ يجمع بين وظيفته العسكرية وهذا المنصب، بحيث

يصبح مركزه في هذه الحال شاغراً، ويحتفظ له بحق العودة اليه بعد انتهاء ولايته في الوزارة ؛ وبما ان العماد ميشال عون لا يستطيع أن يكون قائداً للجيش ما دام يزعم ويتصرف على أنه رئيس لمجلس الوزراء ؛ وبما انه يقتضي، وفقاً لما تقدم، اعتبار وظيفة قائد الجيش، في مطلق الاحوال، شاغرة موقتاً ؛ وبما ان وظيفة رئيس الاركان لا تزال شاغرة ؛ وبما أنه لا يجوز أن يبقى الجيش معطلاً ومن دون قائد يتولى القيام بتدبير شؤونه وتسيير أعماله ؛

بناء على مبدأ ضرورة استمرارية المرافق العامة،

بناء على قرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في تاريخ 1988/11/2 والمتضمن تكليف وزير الدفاع الوطني اتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة تنظيم اوضاع الجيش،

يُقرِّر ما يأتي:

المادة الأولى: تعتبر وظيفة قائد الجيش شاغرة موقتاً.

المادة الثانية: يكلف العميد سامي الخطيب القيام بمهمات قيادة الجيش طوال المدة التي يبقى فيها مركز قائد الجيش شاغراً.

المادة الثالثة: ينشر هذا القرار ويبلغ حيث تدعو الحاجة.(16)

بعد اذاعة الرئيس عادل عسيران قراره الشهير قال: "ان هذا اليوم هو يوم تاريخي ".(17)

وهنا لا بد من التساؤل عن الدافع الحقيقي الذي حمل الرئيس عادل عسيران، وهو يعتبر أحد رجالات الاستقلال ويحظى باحترام معظم اللبنانيين ومعظم ضباط الجيش ورتبائه وافراده، على أن يُنهي حياته السياسية بتوجيه ضربة قاسمة للجيش، عماد الوطن وحامي استقلاله؟ هل الخوف على حياة ابنه علي هي الدافع (كان علي مهدداً بالتصفية من قبل الاحتلال) أم انقاذ حكومة الأمر الواقع من الانفراط، بسبب اختلاف وجهات النظر، بالنسبة الى هذا الموضوع، بين الدكتور سليم الحص مُؤيَّداً من اللقاء الاسلامي والسيدين وليد جنبلاط ونبيه بري اللذين يطالبان بإقالة العماد عون وتعيين قائد جيش ورئيس اركان أصيلَين ؟

في مطلق الأحوال لا بد من مناقشة قانونية القرار وصوابيته ومناسبته.

حسب قرار الرئيس عادل عسيران فان قائد الجيش، العماد ميشال عون، يخالف نص البند الثالث من المادة 49 من قانون الدفاع الوطني: "لا يجوز الجمع بين الوظيفة العسكرية وبين أي منصب وزاري ". وهذا ما يفرض طرح السؤال التالي:

هل يتولى العماد ميشال عون منصباً وزارياً (رئيس حكومة ووزير دفاع) بصورة شرعية أم لا ؟

فاذا كان تولّيه للمنصب الوزاري شرعياً فهذا يعني ان الحكومة العسكرية شرعية وعندها تنتفي صفة الحكومة عن "حكومة الدكتور سليم الحص"، وبالتالي صفة الوزير "عن الرئيس عادل عسيران"، ويُعتبر التكليف الصادر عن الحكومة الى وزير الدفاع الوطني لاعادة تنظيم

الجيش، وبالتالي قرار الرئيس عادل عسيران كأنهما غير موجودين لصدورهما عن سلطة غير موجودة. واذا كانت هناك مخالفة للمادة 49 من قانون الدفاع الوطني من قبل العماد عون فيعود للحكومة وللمجلس النيابي صلاحية البت بها وبكيفية تصحيحها.

أما اذا اعتبر تولّي العماد عون المنصب الوزاري غير شرعي، فلا يمكن تطبيق البند الثالث من المادة 49 من قانون الدفاع الوطني لأن قائد الجيش لم يجمع بين الوظيفة العسكرية والمنصب الوزاري، بل يقتضي تطبيق المادة 58 (الأعمال المحظّرة) وتحديد العمل المحظور الذي يقوم به قائد الجيش (القرار الصادر عن الرئيس عسيران لم يحدد هذا العمل بل نص على ان العماد عون يقوم بأعمال ويمارس مهمات تتنافى مع واجبات وظيفته كقائد للجيش وهذه الأعمال غير واردة في المادة 58 كأعمال محظّرة). وفي حال اعتبار هذه الأعمال والمهمات غير المحددة أعمالاً محظّرة فعندها يقتضي تطبيق المادتين 62 و63 من قانون الدفاع الوطني.

... حددت المادة 62 العقوبات التأديبية هي:

الملاحظة الشفهية -2 الملاحظة الخطية -3 التأنيب -4 الحجز لمدة اقصاها خمسة عشر يوماً -5 تخفيض المأذونية أو الغاؤها -6 التوقيف لمدة اقصاها ستون يوماً -7 التوقيف لمدةاقصاها ستون يوماً مع حسم الراتب -8 التوقيف في القلعة لمدة اقصاها ستون يوماً -9 النقل التأديبي -10 الارسال الى مفارز التأديب -11 تأخير الترقية -12 الشطب عن جدول الترقية -13 الانقطاع عن الخدمة مؤقتاً -14 الانقطاع عن الخدمة نهائياً -15 الاحالة على التقاعد تأديبياً -16 خفض الرتبة -17 فقدان الرتبة -18 التسريح التأديبي -19 التغريم المادي الكلي او الجزئي بسبب فقدان أو اتلاف المعدات والتجهيزات.

حددت المادة 63 البند 2 كيفية تنفيذ العقوبات:

تنفذ العقوبات المبينة في الفقرات 13 الى 18 من المادة 62 أعلاه على الضباط بمرسوم يصدر بناء على اقتراح وزير الدفاع الوطني المبني على قرار المجلس التأديبي.

ان قرار الرئيس عادل عسيران لا يحدد العمل المحظور كما لا يحدد العقوبة. وحتى في حال فرضه العقوبة لم يتبع الأصول (عقوبة عادية، مجلس تأديبي، محكمة عسكرية..) كما ان الحيثيات الواردة في هذا القرار لا يمكن أن تؤدي الى اعتبار وظيفة قائد الجيش شاغرة موقتاً، كما لا يمكن أن تؤدي الى اعطاء الحق بتكليف العميد سامي الخطيب مهمات قيادة الجيش وذلك للأسباب الآتية:

تنص المادة 19 من قانون الدفاع الوطني على ما يلي:

"يُعيَّن قائد الجيش من بين الضباط العامين المجازين بالاركان الذين لم يسبق

أن وُضعوا في الاحتياط، بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الدفاع الوطني".

اذن، تعيين قائد الجيش أو اقالته أو القيام بأي عمل آخر يتعلق به، يجب أن يتم بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء. ولا توجد أية حالة تنص على التكليف للقيام بمهمات قيادة الجيش، لأن قانون الدفاع الوطني قد نص في المادة 21 صراحة على أن "ينوب رئيس الاركان عن قائد الجيش في حال غيابه ويمارس مهماته وصلاحياته طوال فترة غيابه".

وهنا لا بد من تذكير من منع، منذ أول تموز 1987، تعيين رئيس اركان "ان سحره انقلب عليه"، فلو كان للجيش رئيس اركان لحُلّت المشكلة بالنسبة للجميع ولكان ناب عن قائد الجيش رئيس الاركان هذا. كما ناب اللواء منير طربيه عن قائد الجيش الاسبق العماد فكتور خوري، عندما عُيّن وزيراً للدفاع عام 1979، طيلة فترة توليه الوزارة.

ولو سلّمنا جدلاً بأن حكومة الدكتور الحص شرعية تتمتع بكامل السلطة وكانت وظيفة قائد الجيش شاغرة، فلماذا لم تعين قائداً للجيش أو رئيساً للاركان وفقاً لما ينص عليه قانون الدفاع الوطني؟ ولماذا غسلت يدها من هذه المشكلة وحمّلت الرئيس عادل عسيران تبعاتها؟ ثم لماذا لم يتخذ الرئيس عسيران التدابير التأديبية بحق قائد الجيش ويقترح تعيين قائد جديد أو رئيس اركان ويطلب من مجلس الوزراء اصدار مرسوم بذلك؟ وفي أسوأ الحالات، كون وظيفة رئيس الاركان شاغرة بشكل قانوني، لماذا لم يُكلف العميد سامي الخطيب أو أحد الضباط الاخرين القيام بمهمات رئيس الاركان بدلاً من القيام بمهمات قيادة الجيش؟

لا ندري! فلربما فرضت "القوة" التي ارادت تقسيم الجيش، تعيين العميد سامي الخطيب بالذات وتعذر عليها تكليفه بمهمات رئاسة الاركان احتراماً للتوزيع الطائفي (يُعين رئيس الاركان عادة من بين ضباط الطائفة الدرزية)، وتهيّبت حكومة الأمر الواقع اقالة العماد ميشال عون قائد الجيش وتعيين بديل عنه، كما تهيّب الرئيس عسيران الاقدام على اتخاذ اجراء تأديبي بحقه، يقيناً منهم جميعاً أن حكومتهم ليست شرعية ولا يحق لها اتخاذ مثل هذه التدابير الحاسمة ومواجهة الحكومة الشرعية.

لكل هذا يجدر بنا أن نتساءل: ألم يكن من الأفضل لهم أن يتركوا الوزراء المسلمين الثلاثة يتولون مسؤولياتهم في الحكومة العسكرية؟

أخيراً، اعتبرت بعض المصادر الصحافية التعجيل في تكليف العميد سامي الخطيب بمهام قيادة الجيش "رداً سورياً على محاولات أميركا تعديل اتفاق مورفي-الأسد عبر الموفد الاميركي ادوارد ووكر الذي قابل البطريرك صفير في روما وطلب اليه تقديم لائحة باسماء مرشحين يختارهم على أن تضم اسم مخايل الضاهر، لكن سوريا لم تستجب لطلب اميركا عبر سفيرها في دمشق، فعجّلت بتوجيه الضربة الى الجيش التي كانت واشنطن

تسعى لتأخيرها". (18)

كيف كانت ردود الفعل على تكليف العميد سامي الخطيب؟

الحكومة العسكرية، كلفت وزير الدفاع الوطني اتخاذ الاجراءات القانونية لاحالة العميد سامي الخطيب على القضاء المختص وفقاً للقوانين المرعية الاجراء، واعتبرت أن تكليفه قيادة الجيش "خطأ وطنياً جسيماً تترتب عليه انعكاسات سلبية تمس وحدة الوطن والدولة وتصب في مصلحة العاملين على استكمال مخطط التقسيم".(19)

القوات اللبنانية، اعتبرت بلسان الدكتور توفيق الهندي، مستشار قائدها السياسي: "أن تكليف العميد سامي الخطيب تعبير عن الارادة السورية في تحقيق مشروعها في لبنان... وها هي اليوم تفرض على المسلمين مرغمين قرار تقسيم الجيش بحجة توحيده وتأهيله، وتكون بذلك فتحت الباب لربط قسم من الجيش اللبناني بالجيش السوري... وشكّل هذا القرار انتصاراً للتطرف على الاعتدال وانتصاراً للارادة العميلة على الارادة الوطنية". (19)

السيدان وليد جنبلاط ونبيه بري، هلّلا للقرار

الدكتور سليم الحص، حاول التخفيف من سلبيات القرار قائلاً:

"لم يُعيّن قائد جيش للجيش، وانما كُلّف العميد سامي الخطيب القيام بمهمات قيادة الجيش موقتاً، أي طوال المدة التي بقي فيها مركز قائد الجيش خالياً... المهمة الموكولة اليه هي قيادة الجيش وتنظيم المؤسسة العسكرية مع الاهتمام خصوصاً بالألوية التي كانت في الواقع مهملة. ونحن في أي حال نحرص على تنفيذ القرار على النهج الذي نلتزمه دوماً: الحرص الكامل على وحدة المؤسسة العسكرية؛ الحرص التام على سلامة الوضع الأمني والمحافظة خصوصاً على الهدوء الكامل على طول خطوط التماس؛ الحرص على التزام سياسة التقشف التي تنتهجها الحكومة".(20)

العميد سامي الخطيب، حدّد مهمته وخطته للعمل والأهداف المبتغاة كما يأتي:

". دوري أن أتمكن من جمع هذه الألوية (المتواجدة في مناطق الاحتلال) وتنظيمها وايضاح القضية الوطنية لها ضمن مشروع وطني متكامل وكبير يهيئها، موحدة ومجتمعة، لدور انقاذي على مستوى الوطن.

.طموحي أن يكون اللواء السادس (لواء متمركز في المنطقة الغربية) في كسروان، واللواء الثامن (لواء متمركز في المنطقة الشرقية) في عكار، واللواء الخامس(لواء متمركز في المنطقة الشرقية) في مرجعيون أو في البقاع.

.لن ننجّر اطلاقاً الى مثل هذه الاستفزازات ولن نغامر بمصير لبنان من أجل نزوة أحد (جواباً عن سؤال اذا رفض الطرف الآخر تكليفكم، وقد رفض، وأصبح هناك جيشان وتهيأت الظروف السياسية للصدام).

ـ الميليشيات قوى وطنية وليست قوى عميلة ولا عدوة. سأتحاشى أي صدام معها، لأنها حليفتي، فكيف أسعى الى صدام مع حليفي ؟ "(21)

"ـ المهمة وطنية وكبيرة. فإما أن نكون لكل لبنان، وهذه المهمة هي في التصدي للمشروع الاسرائيلي ببلورة مشروع وطني كبير يكون محوره الأساسي جيش لبناني قوي، صاحب قضية وطنية ".(22)

"ـ لقد طلب مني السوريون انفسهم أن أعمل في سرعة على اعادة تنظيم ألوية الجيش اللبناني. فهم لا يرغبون في القيام بدور شرطي السير في بيروت، ويريد الجيش السوري أن ينسحب وأن يترك ذلك للجيش اللبناني، على أن يسانده من بعيد ".(23)

"ـ من المتعارف والمتفاهم عليه أن الجيش اللبناني بقدر ما يثبت جدارته على الارض بقدر ما تتوسع مسؤوليته. والسوريون منذ زمن بعيد يتمنون أن تقوم الاجهزة اللبنانية، وعلى رأسها الجيش، بدورها الوطني على ارض لبنان ".(24)

"ـ كنت صديقاً للسوريين وسأبقى. انني أتفهمهم وأثق بالقرار السياسي السوري والذي هو لمصلحة لبنان موحّد، حر، مستقل وعربي ".(25)

بعد مرور حوالى السنة انتهى تكليف العميد سامي الخطيب، فسلّم الألوية التي فرض عليها سلطته الى ضابط آخر. وبات لزاماً عليه، شأن كل قائد عسكري تنتهي مهمته، أن يعود الى ذاته ويفحص ضميره ويقيّم النتائج التي توصّل اليها على ضوء المهمة التي كُلِّفَ بها والأهداف التي وضعها نصب عينيه ويتساءل:

ـ هل تمكن من جمع الألوية وتنظيمها وتهيئتها لدور انقاذي على مستوى الوطن ؟ ـ وأول عمل أعلن خليفته (العميد اميل لحود) عن رغبته القيام به هو تنظيم الألوية وتهيئتها، حتى انه قرر اعادة النظر في كل الترقيات التي أعدّها العميد سامي الخطيب وأصدرها بمراسيم صدرت عن حكومة الأمر الواقع.

ـ هل تمكن من ارسال اللواء السادس الى كسروان واللواء الثامن الى عكار ؟ ـ الواقع يقول كلا ـ.

ـ هل منع الصدام بين ألوية الجيش وهو الذي كان يصدر بيانات خلال حرب التحرير (89/7/14 - 89/9/14) يعلن فيها ان مدفعيته ردّت على مصادر نيران "جيش البرزة" لاسكاتها ويتباهى بقصف هدف بحري قرب مرفأ جونيه تبين انه كان باخرة ركاب وأن قصفه أدى الى مقتل الطفلتين رولا ومايا عازار في 1989/8/6 ؟

ـ هل تحاشى الصدام مع الميليشيات في حين ساندت عناصر من اللواء السادس ومن الوحدات التابعة لمنطقة الجنوب ميليشيا حركة أمل ضد ميليشيا حزب الله في اقليم التفاح ؟

ـ هل تصدى للمشروع الاسرائيلي وهو لم يتمكن من ارسال أية وحدة عسكرية الى منطقة الجنوب أو الى الشريط الحدودي المحتل ؟

ـ وهل تمكن من اقناع اصدقائه السوريين بالانسحاب شبراً واحداً من بيروت الغربية ليتسلم جيشه الأمن فيه ؟ أم أنه لم يتمكن، خلال سنة، من تحضير الجيش اللبناني الموجود تحت امرته ليُثبت جدارته فتتوسع رقعة مسؤوليته ؟

ـ هل لا يزال واثقاً من أن القرار السياسي السوري هو لمصلحة لبنان موحد ؟

لا بدّ من التوجّه الى رفيق السلاح العميد سامي الخطيب الذي نكنّ له كل محبة وصداقة لنقول له: دعنا نتصارح ونعترف بأنك لم تحقق شيئاً من اهدافك خلال توليك قيادة الألوية في المنطقة المحتلة، والسبب ليس عجزاً منك أو انعدام ارادة لدى الألوية وقادتها، بل هو اصدقاؤك السوريون الذين لا يسمحون بتنظيم الجيش وتوحيده وحتى ترتيب أوضاعه خوف أن يؤدي ذلك الى انسحابهم من لبنان وهذا ما لا يقبلون به، وأنت أعلم الناس بنيّات السوريين هذه منذ توليك قيادة قوات الردع العربية.

نتائج تقسيم المؤسسات الدستورية والرسمية

أن نتائج تقسيم المؤسسات الدستورية والأمنية في الدولة ظهرت بشكل جلي وواضح بمناسبة عيد الاستقلال.

فعشية العيد وجّه العماد عون رسالة الى اللبنانيين بصفته رئيساً للحكومة ووجّه أمر اليوم الى العسكريين بصفته قائداً للجيش أما الدكتور سليم الحص فوجّه رسالة الى اللبنانيين بصفته رئيساً للحكومة وترك التوجه الى العسكريين للعميد سامي الخطيب الذي ألقى كلمة خلال العرض العسكري الذي أقيم في ثكنة هنري شهاب.

للتمكن من مناقشة توجهات وسياسة كل من الحكومتين نرى من الأفضل ايراد الرسائل والكلمات بحرفيتها مع تفاصيل ما جرى خلال كل عرض عسكري.

رسالة العماد ميشال عون الى اللبنانيين

«ايها اللبنانيون، في لبنان والخارج، مقيمين ومغتربين،

وأنا اتساءل بأي صفة اخاطبكم، اراكم تتساءلون بدوركم عما سأقوله لكم، فيما الاستقلال، في ذكراه الخامسة والأربعين، قد أمسى هو الآخر علامة استفهام كبرى، حائرة في الأذهان، ضائعة على معظم الأرض ما بين هيمنة واحتلال وتفتيت واذلال. فان أنا سوى رئيس حكومة انتقالية، منهم من يقول يجب ان تحكم، وبعضهم يرى انها لا يجب ان تفعل، والبعض الآخر يضعها في منزلة ما بين منزلتي الحكم واللاحكم. كل ذلك فيما المؤامرة مستمرة عليكم

لارغامكم على المزيد من التنازل عن الحقوق والكرامات، والنزف في الطاقات والضعف والتفتيت في الركائز والمقومات والمؤسسات. هكذا بلغ الوضع مرحلة لم يبلغها من قبل، إذ اصبح كل شيء فيه استثنائياً، سواء كان ظرفياً عابراً أو ثابتاً متواصلاً، بحيث بتنا نعيش برجا بابلياً حديثاً. فلا الاستقلال يعني استقلالاً، ولا الحديث عن السيادة يعني ما تعنيه السيادة، فيما رافعو شعارات التوحيد والوحدة يمعنون في التقسيم والفرقة. بل لكأن هناك اجماعاً على احتقار العقل والاستخفاف بالمنطق والتزوير للواقع. فالمجرم يتهم الضحية بقتله، مثلما تتهم الفاجر الأم في امومتها والمتعبّدة الصادقة في قداستها وطهرها. أما العاملون على التحرير والسيادة والتوحيد فمتهّمون بالعمالة والوصولية والتقسيم.

ايها اللبنانيون،

صحيح اننا حكومة انتقالية عليها ان تشرف على الانتخابات الرئاسية، ولكن لا أحسبكم تطلبون منها الاتيان برئيس يهدي ما تبقى من وطنكم، بل برئيس يسترد ما اخذ ويستعيد ما فقد.

هل المطلوب الانصياع للإرادات الخارجية المتوافقة على استعجال المجيء برئيس رهينة فنكون شاهد زور على رصاصة الرحمة تطلق في رأس الكيان؟

هل المطلوب أن نحقق اصلاحاً مشروطاً لشعب لا حول ولا قرار له، ممنوع عنه التعبير عن رأيه في اصلاحه، ومحظور عليه الجهر بانتمائه الى ارضه ودولته وهويته؟

أين هو الوطن الذي يختار رئيساً لكل لبنان؟ هل هو في «الشريط الحدودي» أم عند واقيات الصدم في البقاع الغربي، أم في مناطق السيطرة السورية، أم وسط الرقع التي تزنرها المعابر والسواتر بالمذلة والإذلال؟

أم لعلّنا بحاجة الى رئيس يحكم دوائر الشعب الممزق بمتاريس الرمل وخطوط التماس وحواجز الحدود ما بين الوطن والوطن والشعب والشعب!

بل. ربما كنا نحتاج رئيساً لوطن اولئك الذين يبتزون الشعب، كما يبتزون الجاليات في افريقيا والاميركيتين واوروبا واوستراليا... ليتنعموا بها في مرابع اوروبا ومراتع لهوها!

رئيس لمن؟ للشوف المهجر، أم لصيدا المحاصرة، ام لطرابلس الصابرة على ضيم، أم لبعلبك التي غُيِّبت عنها مواسم العز في مهرجاناتها الدولية؟ أم لبيروت التي هجرت منها البعثات العربية الشقيقة قبل أن يهرب عنها التمثيل الدبلوماسي الأجنبي؟!

أيها اللبنانيون،

نحن نريد استرداد الوطن قبل كل شيء وقبل اي شيء آخر. فقد ولّى زمن التخاذل عن اعلان القناعات وانتهت سياسة التكاذب والتلاعب حيال المقدسات المحرمات. احتقرونا

وضللونا بما فيه الكفاية، وجاريناهم في احتقار انفسنا وتناسي مصالحنا والتنازل عن ارادتنا بما يكفي وأكثر، بعدما أوهمونا بأن ازمتنا محصورة في مرفأ ومعبر ومرفق ومتجر. فاخلعوا عنكم قناع وهم ألبسوكم وتعالوا نعلن معاً ما به نؤمن، بشجاعة صاحب الحق وقوة السيد وارادة المؤمن.

نؤمن بلبنان واحد، كلي السيادة والاستقلال، لا شريك له في ارضه ولا وصي على قراره ولا رقيب على حريته. لبنان سيد، يتعاطى مع الآخرين من خلال المصالح المشتركة على نفس القدر من المساواة، ويرفض اشراكهم في مصالحه وقراراته وارضه.

نؤمن بلبنان ينتمي الى محيطه العربي تاريخاً ومصيراً، ويكون رسول تفاعل حضاري ما بين محيطه والعالم الأوسع.

نؤمن بمواطن حر، يتساوى في الحقوق والواجبات مع اخوانه جميعاً، وينعم بحقه في الأمن المطمئن لعياله ورزقه وغده. مواطن يفخر بهويته وتعتز هويته به، ولا تكون سبباً لذبحه أو اضطهاده، تستعيد اعتبارها المفقود في جوازات سفر مهربي المخدرات، ودامغي صورة وطنهم بالعار والارهاب.

نؤمن بنظام سياسي برلماني ديمقراطي حر يقوم على اكفاء ابنائه وليس افقار فقرائه واغناء اثريائه.

ونؤمن باقتصاد حر، يطلق المبادرة الفردية ويلجم استفراد المستهلك من قبل مستهلكيه. اقتصاد يعيد ليرتنا الى عرشها وقد اصبحت تساوي فلساً ضعيفاً بعدما كانت تعادل مئة قوية. كل ذلك بسبب القحط الذي فرضته علينا حروب الاكف اليابسة والاهراء الجائعة الزاحفة الينا طمعاً بخيراتنا وثرواتنا، والذي لن يزول الا بزوالها عن ارضنا.

أيها اللبنانيون،

التساؤل لا يحرر ارضاً واعلان الايمان لا يسترد سيادة ووأد الواقع القاتم لا يبني مستقبلاً مشرقاً، وحدهما الإرادة والعمل قادران على شق الطريق ورفع البناء.

فماذا نريد؟ وماذا سنعمل؟

بكل بساطة، وصدق واصرار، نريد حقنا. نريد حقنا في وطننا كاملاً تاماً بلا نقصان. وبالبساطة والصدق والاصرار اياها لم نعد مستعدين للمزيد من التجارب والاختبارات ووعود التسويف والتحايل والتهرب... وسياسة العرض والطلب، فأرضنا وشعبنا وكرامتنا ليست سلعاً للبيع أو للرهن في أية سوق اقليمية أو دولية. ولعل الخمس عشرة سنة المنصرمة، مع ما حملته الينا وفعلته بنا من قبائح، كافية لمن كان يريد اظهار نواياه الحسان، بقدر ما كانت كافية لنا لتكوين قناعاتنا الوطنية الثابتة.

لذلك كله، واقتناعاً منا بأن ما نؤمن به ونريده هو ما يؤمن به ويريده كل شعبنا في كل

لبنان والخارج، وانطلاقاً من هذه القناعة والايمان والارادة نعلن عزمنا على استخدام كل طاقاتنا وعلاقاتنا الأخوية الشقيقة والدولية الصديقة، من أجل تحرير وطننا ورفع الإذلال عن شعبنا. كما نعلن اننا سنقاوم سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، كل وجود احتلالي وانتهاكي لسيادتنا على ارضنا، مثلما نعلن قيامة لبنان الواحد القوي على انقاض لبناناتهم الطائفية الهزيلة، وحيال الاحتلال واغتصاب السيادة والقرار الكل عدو والمقاومة واجب الجميع ضد الجميع. وفي هذا القرار نعلن انتهاء مهلة تقديم الامتحانات لأن الفاحصين أنفسهم باتوا بحاجة الى امتحان استعادة المصداقيات، واعلان الاهداف وتحديد القناعات. فقد سقطت منا ذهنية الرهينة مثلما سقطت ورقة التين عن عورات بعض ادعياء الصداقة والأخوة والمساندة.

أيها اللبنانيون،

قدر وطنكم أن يكون سيداً حراً مستقلاً، وحق شعبه في السيادة والحرية والاستقلال حرام مقدس لا يمس، ونحن من هذا الشعب لهذا الوطن، لمجد لبنان.

عاش لبنان

(أخذ النص من جريدة الأنوار تاريخ 22-11 - 1988 ومن مجلة الجيش عدد كانون الأول 1988).

أمر اليوم الذي وجهه العماد عون الى العسكريين

«ايها العسكريون،

لعل ما يميز ذكرى الاستقلال، هذه المرة، هو ان الوطن قد اتخذ قراراً كان عليه اتخاذه من عشرات السنين: تحرير كامل للأرض، استرداد تام للسيادة، اصرار حازم على التوحيد والاصلاح، من أجل بناء دولة لبنانية قوية، أساسها الولاء المطلق والشعب الواحد والجيش القوي في ظل العدالة والمساواة.

وإذا كنت قد أكدت لكم غير مرة أن الحل يبدأ هنا في اليرزة فلأنني كنت، ولا أزال، مؤمناً بأن لا حل إلا بكم ومنكم ومعكم، ولا عودة لاستقلال وسيادة ووحدة من دونكم، والآن، وقد اتخذ الوطن قراره، فأنتم بدوروكم امام خيار وقرار:

أما وقفة شجاعة وقرار ارادة استقلالية حرة، أو عودة تقهقرية مذلة الى أزمنة الخجل والتخاذل في اتخاذ القرارات واعلان الإرادات.

ايها العسكريون،

في هذه الذكرى المفترق الكل ينظر اليكم، وانتم أمام تجربة تحد قلما عرفت الجيوش مثيلاً لها، بل لعلها تجربة استقلالنا الأولى. فلا استقلال بدون ثمن، وقد آن لنا ان نستقل

ونحقق لابنائنا استقلالاً مدفوع ثمنه، غير مرهون أو مرتهن لأحد، استقلالاً لا يدفعون ثمنه غداً ضريبة تقاعسنا عن الدفع يوم استحق الثمن. إذا كان هذا الاستقلال، ككل استقلال، يبدأ برفض الأمر الواقع فما احسبكم غير رافضين ما يفرض عليكم، ثائرين على ما يكبّل ارادتكم ويخنق طموحاتكم، ولكن عليكم قبل ذلك ان تحرروا انفسكم من نظرة المذهب والطائفة، وتنظروا الى وطنكم بالعين الوطنية الشمولية، التي ترى الكل في الحرية واحداً والجميع أمام القانون متساوياً ويمكنكم بدء مسيرة الاستقلال جنباً الى جنب مع شعب ارهقته الحروب والإذلالات من خارج وداخل وعدو وشقيق على السواء.

ايها العسكريون

اعرف جيداً ان ارادة التحرر والاخلاص قد اكتنزت في قلوبكم وسواعدكم وأوشكت ان تبلغ ذروتها. ولعل الذين لا يريدون لوطننا الاستقلال ولشعبنا التحرر يعرفون هذا ايضاً ويعملون جاهدين لإجهاض موقفنا واضعاف وقفتنا وتفتيت وحدتنا. لذلك أنتم تدفعون مرة أخرى ثمن حروب الآخرين على ارضنا وما افرزته تلك الحروب وصراع المصالح من ظواهر وادوات وبدائل، واختبارات وتجارب وصفقات. لكنكم تدركون – كما ادركتم دائماً – ان محاولات زجكم في هذه الحروب لن تنجح، وان استخدامكم واجهات ومتاريس واغطية سيفشل. وستفشل ايضاً محاولة تصويركم منقسمين متواجهين، تمهيداً لاقناع العالم بأنكم مختلفون مقتتلون. ولعلكم لو لم تكونوا الركيزة الأقوى، والضمانة الوحيدة الأخيرة القادرة على افشال مؤامرة استكمال تقسيم الوطن واعادة التوحيد، لما كنتم هدفاً لمحاولات الشرذمة بغية ترسيخ الاحتلال وتكريس تغييب السيادة. فما يستوجبه الاستقلال من تحرير الأرض يستوجب مثله استرداد السيادة وتحرير القرار، إذ لا استقلال كاملاً مع سيادة منقوصة، ولا سيادة تامة مع ارض محتلة.

أما بعض الدمى الذي ينفض الخارج الغبار عنه كلما احتاجت اليه مصالحه، والذي برّر ظهوره، هذه المرة، بسبب ما زعمه من ان بعضكم بات «يشكل خطراً على الناس»، فإن كل هدفه ان يوقع بينكم وبين شعبكم الذي هو لحمكم ودمكم، ويفجر فيكم النعرات الطائفية والمذهبية البغيضة. كل ذلك فيما انتم تعرفون جيداً ان احداً لا يموت على أرضكم من أجلكم بل من أجل مصالحه على حسابكم.

وأما ما يصورونه «اهمالاً متعمداً» لبعض جيشنا فالكل يعرف من هم الذين اوقفوا برامج التسلح والتجهيز لتعطيل دور الجيش وتجويعه، وشرذمته.

ايها العسكريون،

ان ما تشهده المنطقة وما هي مقبلة عليه من تحولات ومنعطفات حاسمة يؤكد لكم أن ما يعانيه وطنكم وشعبكم، وما انتم منه تعانون، ليس سوى حالة عابرة زائلة، سيزول بزوالها

كل ما يتهددكم من ظواهر وضواغط وكوابيس مفروضة عليكم. ولكن عليكم بالصمود والإصرار على قناعاتكم الوطنية المشتركة، والمجاهرة بموقفكم وارادتكم. فلا أحد احرى منا بوقفة الكرامة، وليس هناك من بمقدروه المزايدة علينا في سخاء التضحية وشجاعة البذل، ونظافة الكف والسلاح.

طريقنا الى التحرير والسيادة والتوحيد واضحة تماماً، ارادتنا وقرارنا ملك ايدينا، ومصلحتنا الوطنية العليا نعرفها جيداً، كما نعرف العدو والصديق والشقيق...

ونعرف ايضاً، وخصوصاً، ان شعبنا كله يقف معنا في مسيرتنا لانقاذ لبنان.

عاش الجيش

عاش لبنان

(أخذ النص من جريدة الأنوار تاريخ 1988/11/22 ومن مجلة الجيش عدد كانون الأول 1988).

رسالة الدكتور سليم الحص الى اللبنانيين

ايها المواطنون ما احرانا في ذكرى الاستقلال والقلق يحاصرنا بوقفة تأمل وتبصر، قبل خمسة واربعين عاماً حققنا الاستقلال، وبعد خمسة واربعين عاماً وجدنا أنّا لم نستحقه رأينا في الاستقلال نهاية وكان يجب أنّ نجد فيه ايضاً بداية. رأينا في الاستقلال نهاية عهد عبودية وهوان ولم نجعل منه كما كان يجب بداية عهد بناء وانماء واصلاح. فكان ان حققنا استقلال الدولة ولم نبن دولة الاستقلال. لم نبن دولة العدل والمساواة، لم نبن دولة القانون والمؤسسات، لم نبن دولة التحديث والانماء بنينا وطناً سقيماً إذ تعمّدنا ان تكون قوة لبنان في ضعفه ورحنا نتغنى بالحرية والديمقراطية اخذنا منهما بطرف، وانتشينا بغيض ما كان لها لمجرد أن مثله لم يكن لسوانا في محيطنا. فاتنا ان الحرية تحتاج الى احرار يمارسونها فلم نعتق انساننا من ربقة الفقر أو العصيان أو الطائفية أو التبعات العشائرية أو الاقطاعية فبقيت الحرية انشودة وهم نطرب لرجع انغامها ولم تتحول نظاماً لحياتنا إلا من واحات محدودة من مجتمعنا.

وغاب عنا ان الديمقراطية تجربة وجودية، طرقنا بابها ولم نحصد غمارها، فنحن لم نحتكم اليها في ظلماتنا وخلافاتنا فاضحت الشدائد نمطاً في حياتنا كلما حلت بيننا مشكلة تطورت الى معضلة ثم الى ازمة سياسية فمحنة وطنية.

لئن كانت الديمقراطية تشكّل صمام امان، لمن يمارسها تدرأ عنه عاتيات العواصف والمحن، فان لبنان لم يعرف في نظامه واقياً من مثل ما تعرض له في تاريخه الحديث من زلازل واعاصير، وكان آخرها واعتاهاما نحن فيه من حال منذ انفجار المحنة الكبرى في العام 1975 وما وصلنا اليه اليوم.

لم ندرك ان من خصائص الديمقراطية انها تقرن الحرية والسلطة بالمسؤولية، اما في لبنان فقد بقيت الديمقراطية فاقدة اهم مقوماتها، اذ غاب عنها عنصر المحاسبة السياسية الفاعلة، هكذا بقي رجال الازمات هم ابطال الحلول، وبقي رجال الماضي هم امل المستقبل، واغمضنا عيوننا عن حقيقة بديهية هي ان مبدأ تكافؤ الفرص بين ابناء الوطن الواحد هو من اقانيم الديمقراطية، وهو نقيض الطائفية، وان الديمقراطية والطائفية تالياً ضدان لا يلتقيان، لهذا، فان ديمقراطيتنا ظلت بمثابة القشرة من غير لب في ظل تشبثنا بممارسة الطائفية المتزمتة في حياتنا العامة ويتراءى كأننا نحن نصر على اخفاء بصماتنا في الجريمة التي ارتكبناها ونرتكبها في حق انفسنا وفي حق الاجيال المقبلة، اذ نحاول الاختباد وراء التنديد بالمؤامرات، وبتدخل الآخرين في ما بيننا، ونحن بذلك ننسى أو نتناسى ان المؤامرة اية مؤامرة، كما التدخلات الخارجية ما كانت لتعبر الا من خلال تناقضاتنا وخلافاتنا ونحن لم نبادر يوماً الى تسوية ما ينشب بيننا من خلافات بالحوار والتفاهم قبل استفحالها. لذلك، كنا اول المتآمرين او المتواطئين على انفسنا.

عفوك يا لبنان، نحتفل بمولدك مرة كل عام، ونغتالك الف مرة كل يوم، قتلناك على كل منعطف، تذابحنا حولك، وعلى الهوية، وتخاطفنا وعلى باب كل معمل حرقنا، وفي كل حي أو قرية أو بلدة هجرنا قتلناك إذ استعاض بعضنا بنفسه عن الشعب كله، وبطائفته عن المجتمع كله وبمنطقته عن الوطن كله، ولقد وُجد بيننا من لم يتورّع عن طعن الميثاق الوطني الذي وحدّ شعبك، ولم يجد غضاضة في التفريط بوحدتك وبوجودك في خلاف شكلي على رئاسة ثانية أو ربما في السبق اليها، فالقضية قضية مصير أما المعركة فتكاد تكون معركة نزوات.

قتلناك إذ اهدرنا مصير الوطن بإسم الوطنية وتنكّرنا للقيم الدينية بالممارسات الطائفية، وهتكنا القيم الإنسانية تحت عنوان القضية. ولقد وجُد بيننا من تخلى عن اصالته اللبنانية العربية ومدّ يده الى عدو غاصب يحتل ارضك ويعتدي على شعبك.

قتلناك إذ وجد بيننا من رأى ان فئته من المجتمع فوق كل اعتبار، وما درى ان المجتمع اللبناني واحد وان امنه كل لا يتجزأ. قتلناك فلم تمت ولن تموت لإنك أكبر من اي منا، ومنا جميعاً. واقوى لانك لست ملكاً لنا، لست ملكاً لجيل فهم الوطن وجعل منه مزرعة او مزارع ولا لجيل عرف فيك الحاضر المشؤوم ولم يبصر فيك الوعد الزاخر والمستقبل المشرق.

لبنان يعيش اليوم في خطر الانقسام والتداعي، وهو يبحث عن اسم رئيسه العتيد، ويوم يطلع الاسم علينا بعد طول مخاض سيكون من حقنا ان نتساءل : اهذا من كانت المغامرة بوحدة لبنان ووجوده من أجل اكتشافه؟ اما كان ممكناً ان نعثر على هذه الدرة اليتيمة من غير كل هذا العناء؟ قد يقال لنا ان هذا الثمن الغالي الذي يدفعه العباد ليس ثمن الرجل

وانما هو ثمن وحدة لبنان ومستقبله.

عجباً، ما الذي يجعل من ذاك الرجل اياً يكن ومهما بلغ شأنه من العظمة في منزلة الكفيل لوحدة لبنان ومستقبله. وما الذي يجعل انتخابه شرطاً لاستمرار وجود هذا الوطن، ولقد كان هذا الوطن قبله فلماذا لا يكون اليوم بدونه أو بغيره؟

لا ننكر ان فرحتنا بانتخاب رئيس جديد للجمهورية ستكون كبيرة. ولكن خيبتنا ستكون بلا ريب اكبر. ذلك لأن احداً منا لن يجد في شخصه تفسيراً او تبريراً لكل العناء الذي تحملنا. وكل الاخطار التي تقبلنا هذا الا إذا جاءت مع الشخص رؤية وفاقية انقاذية تضمن للإنسان حقوقه في وطنه، وتعيد للوطن وحدته، وللمجتمع استقراره. وهذا ما نتطلع اليه ونراهن عليه.

وسنخرج من المأزق ووحدة لبنان في حرز امين، فليس ادهى من استمرار الأزمة سوى انتهائها على حساب وحدة الوطن. فنحن لا ننقذ لبنان بتقطيع اوصاله، وسيان إذا جاء تفتيت وطننا مباشرة من خلال صيغة تقسيمية او مداورة من خلال صيغة لا مركزية او فيدرالية».

(أخذ النص من جريدة الأنوار تاريخ 1988/11/22).

وبتاريخ 22 تشرين الثاني اقيم عرضان عسكريان الأول في اليرزة ترأسه رئيس مجلس الوزراء العماد ميشال عون وأضفى عليه الشكل السياسي والعسكري أما الثاني ففي ثكنة هنري شهاب واقتصر على الشكل العسكري فقط حيث ترأس الاحتفال العميد سامي الخطيب المعين قائداً للجيش من قبل حكومة الدكتور الحص ونرى من المناسب ايراد بعض التفاصيل عن كل عرض كما أوردتها الصحف.

العرض الذي أقيم في اليرزة:

فلقد حضره بالإضافة الى رئيس الحكومة العماد عون، رئيس السن في مجلس النواب النائب كاظم الخليل الذي وصل الى مكان العرض في موكب رسمي، والرئيس السابق شارل حلو، ونائب رئيس الحكومة الوزير عصام ابو جمرة والوزير ادغار معلوف - ورئيس حزب الكتائب جورج سعادة، والنواب راشد الخوري، عبدو عويدات، ميشال ساسين، جبران طوق، بطرس حرب، صبحي ياغي، حميد دكروب، ادوار حنين، بيار دكاش، حبيب كيروز، لويس ابو شرف، الياس الهراوي، الياس الخازن، خاتشيك بابكيان، فؤاد نفاع، رينه معوض، بيار حلو، كما حضر الاحتفال من الديبلوماسيين السفير الاميركي في لبنان جون مكارتي، وسفراء تركيا، الارجنتين، فنزويلا، الشيلي، القائم بأعمال السفارة العراقية، القائم بأعمال سفارة الصين، القائم بأعمال سفارة البرازيل، القائم بأعمال سفارة الإرغواي، القائم بأعمال منظمة فرسان مالطا، رئيس فريق المراقبين الدوليين، رئيس فريق لجنة

الهدنة، رئيس مكتب التعاون الاميركي ووفود من قيادة القوات الدولية العاملة في الجنوب وعدد من الملحقين العسكريين.

ومن السلك القنصلي حضر السادة انطوان عقيقي (السنغال)، بسام الجميل (ليبيريا)، روبير خوري (افريقيا الوسطى)، فؤاد فضول (كاميرون)، ايلي ابو صادر (سيرلنكا)، قنصل التوغو، قنصل موناكو، قنصل النيبال، قنصل مدغشقر.

وحضر من الوزراء السابقين السادة: جوزيف الهاشم، فيكتور قصير، قيصر نصر، عصام خوري، خليل ابو حمد، بيار خوري، هنري طربيه، يوسف جبران، وقائدا الجيش السابقان العمادان فيكتور خوري واسكندر غانم والمستشار السابق في القصر الجمهور العميد محمد عدنان الخليل، والعميد منير مرعي وكبار الضباط في الجيش وفي مقدمهم قادة المناطق والألوية والمعاهد والأسحلة، والمدارس العسكرية، وممثل قيادة الجيش في اللجنة الأمنية.

وحضر من كبار الموظفين في الدولة الأمين العام لوزارة الخارجية السفير فاروق ابي اللمع ومدير عام القصر الجمهوري القاضي جوزيف جريصاتي، ومدير عام وزارة العدل وجيه خاطر ومدعي عام التمييز القاضي جوزيف فريحه والمدعي العام العسكري فوزي داغر ومدعي عام جبل لبنان القاضي جورج معلولي ورئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي أمين نصار والمدعي العام العسكري السابق اسعد جرمانوس، ومدير عام المالية حبيب ابو صقر وقائمقام المتن خليل ناصر الدين.

ثم بدأ العرض العسكري بوصول العماد عون في موكب رسمي يتقدمه كبار القادة الأمنيين ومنهم قائد الدرك العميد انطوان نصر، ومدير العلاقات العامة والمراسم السفير مارون حميري، ورئيس الأركان في قوى الأمن الداخلي العقيد مخايل سمعان ومدير عام الأمن العام العميد نديم لطيف. وبوصول العماد عون الى باحة المهرجان أطلقت المدفعية احدى وعشرين طلقة وأنشدت موسيقى الجيش لحن التعظيم ثم النشيد الوطني واستعرض بعدها العماد عون الوحدات الرمزية على طول المدخل الرئيسي لوزارة الدفاع وقام بوضع اكليل من الزهر على ضريح الجندي المجهول كما قام الملحق العسكري السوفياتي بوضع اكليل آخر باسم الملحقين العسكريين.وبعد انتهاء العرض الذي امتد حوالى اربعين دقيقة توجه المشتركون الى نادي الضباط في اليرزة حيث أقيم حفل استقبال في المناسبة.

العرض في ثكنة هنري شهاب:

رعى الاحتفال العميد سامي الخطيب وحضر الاحتفال اركان القيادة وقادة المناطق والالوية والمعاهد العسكرية وممثلون عن قوى الأمن الداخلي والأمن العام وأمن الدولة وقوات الردع

العربية (القوات السورية) والقوة الدولية وبعد ان وضع اكليلاً من الزهر على نصب الجندي المجهول ألقى العميد الخطيب الكلمة الآتية:

«ايها العسكريون، نحتفل اليوم في ذكرى الثاني والعشرين من تشرين الثاني يوم الكرامة الوطنية يوم العزة اللبنانية يوم تحرير الارادة وتحرير التراب، نحتفل اليوم والأسى يملأ قلوبنا والفرحة تختنق في حناجرنا، على ما آلت اليه حال الوطن والفراغات المستشرية في أهم مواقع السلطة والتشريع واحوال التشرذم والتقوقع التي تفرضها ظروف الأمر الواقع والخارجية عما ائتلفه اللبنانيون وارادوه لوطنهم. فهناك لكم رفاق يحتفلون هم ايضاً في ذكرى الثاني والعشرين من تشرين. ينظرون اليكم بتوق من فوق حواجز الوهم والإهمال التي فرضتها عليهم وعليكم بعض الطموحات الشخصية غير المقبولة وغير المشروعة على حساب المؤسسة التي نذرنا لها انفسنا والدماء.

الى هؤلاء الرفاق والى اهلنا ومواطنينا في كل لبنان نقول بأن الثاني والعشرين من تشرين هذا يجب ان يبقى في ضميرنا حياً ونبراساً ينير لنا طريق العقل والحكمة من أجل وحدة هذا الجيش ووحدة هذا الوطن. فالاستقلال ايها العسكريون لا يعني فقط تحرير الأرض من دنس العدو، بل يعني ايضاً تحرير الإرادة الوطنية من عقدة الخوف والتخلف والرجعية واستنفارها في اتجاه بلورة القرار السياسي والقومي في التقدم والتغيير ومواكبة التطور الحضاري الشامل في العالم.

والاستقلال ايها العسكريون يعني ايضاً المسؤولية الوطنية والقومية اي اننا اصبحنا مسؤولين امام اهلنا وتاريخنا والتراث. مسؤولين عن هدوء الوطن مسؤولين عن كرامته وعن عزته وديمومته ووحدته. مسؤولين عن آمال شبابنا وعن رضى شيوخنا. مسؤولين عن استمرار الفرح في بيوتنا والمسؤولية التزام وتضحية. والالتزام يعني التمسك بقيم الانضباط والشرف والاخلاق والمناقبية العسكرية التي هي اسس ومداميك اي بنيان تكتب له الحياة.

والاستقلال هذا هو البنيان، هو صرح الحرية التي عاشها اباؤنا واجدادنا واستشهدوا من اجل تحقيقها لنا ومسؤوليتنا هي الحفاظ عليها بمحافظتنا على الاستقلال ومقوماته. واهم مقوماته هو جيشكم الوطني اللبناني الذي نحن اليوم في صدد توحيده وتنظيمه ليكون درع الاستقلال الواقي وحامي الوطن وعروبته ورأس الحربة في مقاومة الصهيونية والاحتلال الاسرائيلي. لا التزام من دون تضحية ولا مسؤولية من دون تعب وعرق وسهر فلنؤكد ايماننا بلبنان ولنجدد ايماننا بوحدته في هذا اليوم على رغم وجه الحزن الذي يلفه وليكن دافعاً وحافزاً لنا لمزيد من العطاء والتضحية والاستعداد لمعركة استقلال حقيقية وكبرى، استقلال ليس فقط بتحرير الجنوب من العدو الاسرائيلي بل ايضاً بتحرير النفوس والضمائر من التخاذل والتقاعس والتآمر والتشكيك بلبنانيتنا وعروبتنا واصالتنا وتاريخنا.

فنحن رواد النهضة العربية الحديثة، وعلينا ان نعود الى هذا الدور في لبنان ودنيا العرب قاطبة. دماء اجدادكم التي اهرقت على مذابح استقلال وطنكم تناشدكم ان تحافظوا على انجازاتها واستقلال بسمات اطفاله امانة في اعناقكم فكونوا على مستوى الثقة والآمال المعلقة عليكم علنا نحتفل في السنة المقبلة والفرح يملأ شوارعنا وبيوتنا وقلوبنا في جيش واحد ولبنان واحد عربي حر سيد مستقل. عاش الجيش عاش لبنان».

(أخذ النص من جريدة الأنوار تاريخ 1988/11/24).

وبعد الاحتفال زار العميد الخطيب مع وفد من الضباط كلاً من الدكتور سليم الحص والسيد حسين الحسيني.

وفي اليوم التالي زار العميد الخطيب منطقة الشمال على رأس وفد من الضباط ضم العميد سعيد القعقور والعميد غسان ضاهر والعقيد رياض تقي الدين والعقيد نبيه فرحات والرائد طلال اللادقي والرائد علي حرب ومدير مكتبه الرائد عمر عبدوني. واستقبله عند مدخل قيادة منطقة الشمال قائد المنطقة العميد نعيم فرح ومعاونه العقيد حسن طوط والعقيد جوزيف خوري والعقيد يحيي رعد قائد اللواء الثاني وضباط مخابرات الشمال المقدم علي شعيب والرائد رشيد افيوني. ثم توجه العميد خطيب والوفد المرافق وضباط القيادة في الشمال الى زغرتا حيث التقى الرئيس سليمان فرنجيه بحضور الوزير السابق الياس سابا والنائب السابق انطوان الهراوي والمحامي سيمون بولس ثم زار ايضاً روبير فرنجية في قيادة لواء المردة في زغرتا. كما زار في طرابلس السيد عمر كرامي.

بعد قراءة رسالتي العماد عون والدكتور الحص وأمر اليوم الذي وجّهه العماد عون للعسكريين وكلمة العميد الخطيب اثناء العرض العسكري لا بد من التوصل الى الاستنتاجات الآتية:

في اليرزة وعلى صعيد الحضور والتمثيل كانت الدولة موجودة بجميع عناصرها ومؤسساتها وكانت الشرعية بجميع مقوماتها الداخلية والخارجية والعرض العسكري تجمعت فيه كل الشكليات التي تستوجبها المناسبة.

فعلى الصعيد الداخلي: رئاسة الجمهورية ممثلة بالحكومة التي يرأسها العماد عون ورئاسة مجلس النواب ممثلة برئيس السن النائب كاظم الخليل بسبب شغور مركز رئيس المجلس، من جراء انتهاء ولاية الرئيس حسين الحسيني وعدم انتخاب بديل عنه، والحكومة ممثلة برئيسها العماد ميشال عون، والمجلس النيابي ممثل بثمانية عشر نائباً من مختلف الطوائف، والوزراء السابقون حضر منهم ثمانية، والأحزاب حضر منها حزب الكتائب ممثلاً برئيسه والسلطات العسكرية السابقة والحالية تمثلت بقائدين سابقين للجيش وقادة الوحدات الكبرى الحاليين، وكبار موظفي الدولة كانوا موجودين والسلطة القضائية كانت

ممثلة بأرفع قضاتها.

وعلى الصعيد الخارجي كانت البعثات الديبلوماسية موجودة بغالبيتها وعلى الأقل بما تبقى منها في لبنان بعد أن هجّر الاحتلال السوري معظمها وعلى رأس الحاضرين كان السفير الاميركي ورئيس مكتب التعاون الاميركي مما يعني ان الدولة الاهم في العالم أي الولايات المتحدة الاميركية تعترف بحكومة العماد عون انها الحكومة الشرعية والممثلة للدولة اللبنانية دون سواها.

كما كان السلك القنصلي ممثلاً بتسعة قناصل فضلاً عن السلطات الدولية المتمثلة بفريق المراقبين الدوليين ولجنة الهدنة وقوات الطوارىء الدولية في الجنوب.

أما الملحقون العسكريون فكانوا كثراً وعلى رأسهم الملحق العسكري السوفياتي الذي وضع اكليلاً باسمهم على ضريح الجندي المجهول.

ولم تختصر في الاحتفال الشكليات التي كانت ترافق العرض العسكري، حتى ان طلقات المدفعية الواحدة والعشرين ايذاناً ببدء الاحتفال قد اطلقت.

أما في ثكنة هنري شهاب فالاحتفال كان عسكرياً فقط ورمزياً ومماثلاً للاحتفالات التي يقيمها عادة الجيش في أية مناسبة عادية وليس في مناسبة عيد الاستقلال. غابت عنه السلطات السياسية، إذا كان هناك من سلطات سياسية؟ فلماذا لم يحضره الدكتور سليم الحص والسيد حسين الحسيني وهما يعتبران نفسيهما رئيس حكومة ورئيس مجلس نيابي؟ ولماذا لم يحضر الوزراء الذين يعتبرون أنفسهم وزراء في حكومة الدكتور الحص. ولماذا لم يحضر أحد من النواب وهم كانوا لا يزالون نواباً؟ لماذا لم تدع البعثات الديبلوماسية والسلطات الدولية، والملحقون العسكريون وكبار موظفي الدولة الاداريون والقضائيون؟

ألم يكن من الواجب والمفضل على الأقل حضور الدكتور سليم الحص والسيد حسين الحسيني الاحتفال بدلاً من أن يقوم العميد سامي الخطيب بزيارتهما على رأس وفد عسكري؟

ما هي الاسباب الحقيقة التي حالت دون اقامة احتفال يليق بالمناسبة طالما ان السلطات السياسية والعسكرية الموجودة خارج المنطقة المحررة التي تسيطر عليها حكومة العماد عون، تعتبر نفسها انها السلطات الشرعية الوحيدة في لبنان، وتعتبر حكومة العماد عون مغتصبة للسلطة وحتى متمردة؟

أهي قوات الاحتلال السورية التي تمنع الاحتفال بمناسبة عيد استقلال لبنان الذي لا تعترف به سوريا أم عدم قبول الشعب اللبناني، الواقع تحت الاحتلال السوري، الاحتفال باستقلال غير موجود في ظل الاحتلال؟ أم ان السلطات السياسية والعسكرية نفسها غير مقتنعة بشرعيتها وغير متأكدة من اعتراف الآخرين بها وخاصة البعثات الديبلوماسية

ففضلت عدم المجازفة، مخافة ان تفشل فيظهر عدم شرعيتها وعدم قانونيتها وتخسر ما تبقى لها من احترام وتقدير واكتفت ومن باب رفع العتب ومحاولة اثبات الوجود باحتفال رمزي وعلى مستوى عادي جداً؟

على صعيد الرسائل الموجهة الى اللبنانيين

وضع العماد عون في رسالته الأصبع على الجرح وشرح واقع لبنان خلال تلك المرحلة بدقة وصوابية وواقعية وحدد الأسباب التي أوصلت الوطن الى ما هو عليه، وسمّى المسؤولين عن ذلك وأشار بكل وضوح الى ان الاحتلال السوري هو المسؤول الرئيسي وان اللبنانيين المتعاونين معه أو الخاضعين لسلطته وهيمنته مشاركون بالمسؤولية ويتحملون قسماً كبيراً منها.

ثم وضع البرنامج الذي يجب ان تتبعه السلطة الجديدة لاسترداد الوطن واسترجاع السيادة والحرية وحدّد المهام الكبرى التي يجب أن تنفذها هذه السلطة في المجال السياسي والاقتصادي والإجتماعي والعلاقات مع الخارج وبخاصة المحيط، كما حدّد مواصفات الشخص الذي يجب أن ينتخب لرئاسة الجمهورية.

ثم توجه الى الشعب، شعب لبنان العظيم، ليضعه أمام مسؤولياته و يطلب اليه خلع قناع الوهم الذي ألبسوه اياه والإعلان بما يؤمن به بشجاعة صاحب الحق وقوة السيد وارادة المؤمن وأنهى رسالته نافخاً في الشعب روح الثورة على الواقع المزري الذي يعيش فيه وقائلاً للبنانيين:

«قدر وطنكم أن يكون سيداً حراً مستقلاً، وحق شعبه في السيادة والحرية والاستقلال حرام مقدس لا يمس، ونحن من هذا الشعب لهذا الوطن، لمجد لبنان».

أما الدكتور سليم الحص، ورغم اقتناعه بالأسباب التي حرمت اللبنانيين سيادتهم وحريتهم واستقلالهم، تحاشى تسمية المسؤولين عن ذلك، وحمّل اللبنانيين وحدهم المسؤولية، واتهمهم بأنهم هم الذين تسببوا بخراب لبنان واضاعة الاستقلال، وفقدان السيادة والحرية. نعم لقد تحاشى الدلالة بالاصبع على مكمن الداء، وتحاشى تحديد الدواء الذي يعيد للبنان استقلاله وسيادته وحريته، تحاشى تسمية الاحتلال السوري للبنان والقول بأنه الداء وبأن الدواء يكمن في انهائه، ورفع وصايته عن لبنان وقال للبنانيين: «....... ويتراءى كأننا نحن نصر على اخفاء بصماتنا في الجريمة التي ارتكبناها ونرتكبها في حق انفسنا وفي حق الأجيال المقبلة، إذ نحاول الاختباء وراء التنديد بالمؤامرات، وبتدخل الآخرين في ما بيننا، ونحن بذلك ننسى أو نتناسى ان المؤامرة أية مؤامرة، كما التدخلات الخارجية ما كانت لتعبر الا من خلال تناقضاتنا وخلافاتنا ونحن لم نبادر يوماً الى تسوية

ما ينشب بيننا من خلافات بالحوار والتفاهم قبل استفحالها. لذلك، كنا أول المتآمرين أو المتواطئين على انفسنا».

قد يكون قول الدكتور الحص هذا فيه بعض الحقيقة وقد يتحمل اللبنانيون قسطاً من المسؤولية، ولكن اين هي مسؤولية القوى الخارجية المحتلة، وكانت لا تزال يوم وجّه هذه الرسالة محتلة للقسم الأكبر من ارض لبنان ومن شعب لبنان ومهيمنة على قراره ومُخضعة اياه لارادتها وسلطتها ومهددة من يجرؤ على الاعتراض بالويل والثبور وعظائم الأمور وبالتصفية الجسدية كما حدث للكثيرين من أهل الرأي في لبنان.

أخيراً رسالة الدكتور الحص قد تصلح لمناسبات كثيرة ولكنها بالتأكيد لا تصلح لمناسبة الاستقلال عام 1988.

على صعيد أمر اليوم الذي وجهه العماد عون وكلمة العميد الخطيب

خاطب العماد عون العسكريين كقائد، وطلب اليهم العمل لتنفيذ ما جاء في رسالته الى اللبنانيين، وحمّلهم مسؤولية استعادة الوطن وتحريره وتحرير ارادة اللبنانيين ووضعهم أمام الخيار بين ان يكونوا هم الحل أو لا حل للوطن.

«وإذا كنت قد أكدت لكم غير مرة أن الحل يبدأ هنا في اليرزة فلأنني كنت، ولا أزال، مؤمناً بأن لا حل إلا بكم ومنكم ومعكم، ولا عودة لاستقلال وسيادة ووحدة من دونكم، والآن، وقد اتخذ الوطن قراره، فأنتم بدوركم أمام خيار وقرار: اما وقفة شجاعة وقرار ارادة استقلالية حرة، أو عودة تقهقرية مذلة الى ازمنة الخجل والتخاذل في اتخاذ القرارات واعلان الارادات».

ولم ينس مخطط الاحتلال الذي يستهدف الجيش بالدرجة الأولى لإستكمال تقسيم الوطن:

«ولعلكم لو لم تكونوا الركيزة الأقوى، والضمانة الوحيدة الأخيرة القادرة على افشال مؤامرة استكمال تقسيم الوطن واعادة التوحيد، لما كنتم هدفاً لمحاولات الشرذمة بغية ترسيخ الاحتلال وتكريس تغييب السيادة».

أما العميد سامي الخطيب فلقد بقي في العموميات دون أن يحدد للجيش مهمته الواضحة والدقيقة في الظرف العصيب الذي يمر فيه الوطن، وتناسى الاحتلال السوري وما فعله ولا يزال يفعله في سلب الوطن استقلاله والشعب حريته وقراره، فإذا كان الاحتلال الاسرائيلي لبعض الأراضي اللبنانية هو سبب رئيس في ما وصل الوطن إليه، فالاحتلال السوري هو ايضاً سبب رئيس في ذلك وهذا ما لم يأت على ذكره العميد الخطيب في كلمته.

الفصل الثاني

الحكومة العسكرية والقوات اللبنانية

في 14 شباط 1989 انفجر الصراع العسكري بين الجيش اللبناني والقوات اللبنانية ودامت المعارك ثماني عشرة ساعة، أُعلن بعدها وقف لاطلاق النار لتبدأ المعالجة السياسية.

ما هي أسباب هذا الانفجار ؟ كيف تطوّر الصدام للوصول الى الانفجار؟ ما هي النتائج التي اسفر عنها ؟

I - أسبـاب الانفجـار

قبل 23 أيلول 1988 لم تكن العلاقة بين الجيش والقوات اللبنانية على ما يرام، لأسباب عديدة أهمها:



. وجود قوتين عسكريتين على أرض واحدة تابعتين لقيادتين مختلفتين. الجيش يخضع لسلطة الدولة، والقوات اللبنانية تخضع لسلطة قيادتها الخاصة المستقلة عن سلطة الدولة. فضلاً عن ذلك كانت القوات تعتبر أن على ألوية الجيش المتمركزة في المنطقة الشرقية أن تخضع لتوجهاتها، كما هي الحال في مناطق الاحتلال حيث يخضع كل لواء لتوجهات الميليشيا المسيطرة في منطقته.

. الفرق في المستوى الحياتي والمعيشي بين عناصر الجيش وعناصر القوات، فالقوات كانت تنعم بالأموال الطائلة التي تجنيها من فرض ضرائب غير شرعية على سكان المنطقة الشرقية، ومن السيطرة على مرافىء هذه المنطقة، ومن إقامة حواجز على نقاط العبور بين المناطق، بينما الجيش يعاني من فرض التقشف عليه بسبب نضوب موارد الدولة.

. السياسة التي اتبعها السلطة السياسية في المنطقة الشرقية والهادفة الى اللّعب على التناقض بين القوتين العسكريتين والاستفادة من ذلك لتبقى ماسكة بزمام المبادرة على الساحة المسيحية. فكانت تضع الجيش و"القوات" على قدم المساواة وغالباً ما كانت بدعم الطرفين وبتركهما وجهاً لوجه مما أدّى في بعض الاحيان الى حوادث أليمة كان اخطرها اغتيال قائد اللواء الخامس العقيد خليل كنعان بتاريخ 1986/9/29 على يد مسلّحين، إثر حادث وقع بين عناصر من القوات اللبنانية وحاجز للجيش تابع للواء الخامس في المونتفردي وأدّى الى مقتل عنصرين من "القوات".

بعد تشكيل الحكومة العسكرية كانت القوات اللبنانية تأمل بأن يكون لها دور فاعل عن طريق توسيع الحكومة واشتراك قائدها أو احد ممثليه فيها، وبانتظار ذلك، كانت تمنّي النفس بأن تشارك في القرار، وبأن تكون لها كلمة في رسم سياسة الدولة ومشورة في القضايا الكبيرة، وبأن تحافظ على موقعها كقوة فاعلة على الساحة المسيحية، مقابل الميليشيات الموجودة في المناطق الأخرى (حركة "أمل"، الحزب التقدمي الاشتراكي)، وبأن تتابع جباية الضرائب والرسوم التي كانت تجنيها بغية المحافظة على استقلالها المالي.

لكنّ الحكومة ارادت أن تعمل، كحكومة، ولكل لبنان وليس للمنطقة الشرقية، وهذا ما وضعها أمام عقبتين ليس من السهل تجاوزهما:

الأولى: المحافظة على استقلالية القرار الحكومي وابعاده ولو ظاهريّاً عن مشاركة الميليشيات فيه. وهذا ما حال دون توسيع الحكومة واشراك القوات اللبنانية فيها. وبخاصة لأن هناك صعوبة في تعيين وزراء مسلمين كفوئين تلتقي توجهاتهم مع توجه اعضاء الحكومة العسكرية ومتحررين من ضغط الاحتلال. أضف الى ذلك خوف الحكومة من أن يستغل معارضوها وخصومها قضية التوسيع والتعيين فيتهمونها بأنها تعمل على التقسيم. لذلك فضّلت ابقاء المشاورات مع القوات اللبنانية خارج الاطار الرسمي وهذا ما أصاب القوات وقيادتها بخيبة أمل كبيرة.

الثانية: تجاوز الصعوبات المالية الكثيرة التي أوجدها قيام حكومتين بوجه الحكومة العسكرية، والتي تفاقمت، بعد التدابير التي اتخذها مصرف لبنان وأهمها قطع كل اعتماد عن الحكومة العسكرية ما عدا اعتمادات الرواتب والنفقات المعيشية والحياتية (القمح، المحروقات، الغاز، الفيول لمعامل الكهرباء). وهكذا وجدت الحكومة العسكرية نفسها أمام واجب تأمين الاعتمادات عن طريق ضبط جباية الضرائب القانونية ومنع جباية الضرائب غير القانونية التي تقوم بها الميليشيات. وهذا التدبير يؤمن لها مداخيل لا بأس بها ويجتذب اليها عطف الشعب لأنه يُريحه من تسلّط الميليشيات ويقوّي مركز الحكومة تجاه المناطق المحتلة. الاّ أن هذا التدبير يعني قطع القسم الأكبر من مداخيل القوات اللبنانية وإضعاف استقلالها المالي وحريّة تصرفها وجعلها عاجزة عن دعم مقومات سياستها تجاه عناصرها وتجاه بقية افراد الشعب الذين تريد أن تستقطبهم وأن تمنعهم من الالتفاف حول الحكومة.

كيف تطوّر الصدام للوصول الى الانفجار

التأزم الأول: كان التأزم الأول بين الحكومة والقوات سياسياً. فعلى أثر صدور قرار وزير الصناعة والنفط العميد ادغار معلوف، برفع ثمن المحروقات [1] نظراً لارتفاع سعر الدولار

ومنعاً للتهريب وتفادياً لأزمة محروقات، عمدت القوات اللبنانية الى مضاعفة الرسم غير الشرعي الذي تتقاضاه على هذه المحروقات [2] فثارت نقمة مزدوجة لدى المواطنين، نقمة خفيفة على رفع السعر الرسمي ونقمة عارمة على رفع الرسم غير الشرعي، مما أوقع الحكومة في مأزق. لقد باتت مضطرة، من جهة، الى رفع السعر الرسمي لتأمين حاجة السوق، ومن جهة ثانية، لم تشأ الاصطدام بالقوات. فأجرت اتصالات بقيادة هذه القوات لثنيها عن رفع الرسم غير الشرعي، فرفضت هذه الأخيرة كمن يقصد التحدي واذكاء نقمة الشعب على الحكومة علّها تحدّ من الدعم الذي بدأت تحظى به لدى جميع طبقات الشعب. وهذا ما دفع الحكومة الى عقد جلسة بتاريخ 1988/11/8 أصدرت على أثرها البيان التالي:

"درس مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها قبل ظهر اليوم الاوضاع الاقتصادية والمالية في ضوء ارتفاع سعر الدولار وانعكاسه على العملة الوطنية واسعار السلع المستوردة وبالتالي مستوى المواطن المعيشي. وأبدى المجلس استياءه لوضع زيادة غير مشروعة على صفيحة البنزين قدرها 400 ليرة بعدما اضطرت الحكومة الى رفع سعرها 200 ليرة فقط تمشياً مع زيادة سعر الكلفة، فيما ابقت على دعم سعر قارورة الغاز البالغ 600 ليرة، بينما أقدم البعض على فرض زيادة اضافية قدرها 200 ليرة على سعرها المحدد رسمياً ب 500ليرة. وقرر المجلس ابقاء جلساته مفتوحة والقيام بالاتصالات المكثفة مع مختلف الفرقاء بهدف ايجاد حل لمشكلة الضرائب غير المشروعة والتخفيف عن كاهل الشعب وضبط الهدر في المرافق العامة، الأمر الذي ينعكس تحسناً على المستوى المعيشي للمواطنين" [3].

في اليوم نفسه، أذاعت المؤسسة اللبنانية للارسال [4] خلال نشرتها الاخبارية المسائية ما يتعلق بموضوع البنزين من بيان مجلس الوزراء، وأجرت تحقيقاً بررت فيه الضرائب التي تجنيها القوات بما يلي:

"ان كان صحيحاً ان ليس بالخبز وحده يحيا الانسان، فالصحيح أيضاً أن الانسان بحاجة الى خبز لكي يحيا، فالصمود العسكري يوازيه صمود اجتماعي، ولا بدّ من تحصيلات مالية من أجل تحصيلات أمنية واجتماعية لكي تتعادل كفتا الميزان في الاوقات العصيبة، فما يُجبى يُنفق مناصفة بين المقاتل والمواطن كما قال الدكتور سمير جعجع في أحد الايام... وبالفعل فنصف ليرة القوات اللبنانية ذهبت في منحى الصمود العسكري وما ادراك كم يتطلب من موازنات وامكانات لتأمين الحد الأقصى من الجهوزية الدفاعية عن الوطن والمواطن والحد الأدنى من مستلزمات الحياة للعناصر... وحيثما قصّرت الدولة وغابت كانت مؤسسة التضامن الاجتماعي تسارع الى سد الفراغ من أجل كرامة الفرد والمجتمع" [5].

تلافياً للصدام العسكري مع القوات اللبنانية، رغم الضجة الشعبية والاعلامية التي رافقت هذا الحدث، اضطرت الحكومة الى القبول بالأمر الواقع وتحمّل كل الانتقادات. ولكنّها،

اعتباراً من هذا التاريخ، تبيّنت نيّات القوات وأدركت أن قولها بدعم الحكومة وبمساعدتها هو كلام فارغ، وان هدفها هو احراج الحكومة واضعافها. وهذا ما أوضحه العماد عون في وقت لاحق: " هذا كان المؤشر الأول لتجاوز السلطة في شكل ظاهر ".(6) هكذا بدأت مرحلة الصراع الكلامي والاعلامي بين الفريقين.

التأزم الثاني: وقع التأزم الثاني عندما أفصحت القوات اللبنانية بصراحة عن نيّاتها واهدافها في ذكرى انتفاضة 15 كانون الثاني (7) خلال مؤتمر صحافي عقده قائدها وقد جاء فيه: "المؤسسة نحو المستقبل – شعارات القوات اللبنانية- ليست لي لوحدي، نحن نعيش معركة تحرير. لكن في وقت سنصل الى بناء الدولة والمجتمع. مؤسسة نحو المستقبل، نعني فيها اعداد الجيل والمؤسسات لتحّمل المسؤولية وادارة المجتمع. وعلى سؤال: سيأتي وقت فيه تعود الدولة، فالمؤسسات التابعة للقوات ماذا سيكون مصيرها ؟ أجاب: ما هودي الدولة !!... لماذا دائماً نفكر في القوات وكأنها عنصر غريب. الدولة تتألف من ابنائها، والقوات متكونة من الشعب. نحن عندنا جيش منظّم، بكل شيء، لماذا نعتل هم القوات. خلّي الازمة تنحل واترك موضوع القوات فهؤلاء الشباب سيكونون في طليعة من سيبني الدولة. الدولة القديمة لا نريدها، نريد دولة حديثة وطنية تعرف ماذا ستفعل. وعن سؤال حول دمج القوات بالجيش أجاب: في الوقت الحاضر لا مشروع عملي لدمج الجيش بالقوات (يقتضي الانتباه الى أنه قصد دمج الجيش بالقوات وليس العكس) ولا شيء يمنع ذلك. لكن متى سيصبح وارداً الله بيعرف. وهناك ضرورات عملية وسياسية تحول دونه حالياً ".(8)

هذه التصريحات، تركت علامات استفهام كثيرة عند الحكومة واضطرتها الى فتح عيونها وأخذ الحذر من طروحات القوات ومن مشاريعها الهادفة الى ضعضعة الدولة والحلول مكانها.

التأزم الثالث: وقع التأزم الثالث في الاسبوع الأخير من كانون الثاني 1989 عندما دعت اللجنة الوزارية السداسية العربية الرؤساء الثلاثة، العماد ميشال عون والدكتور سليم الحص والسيد حسين الحسيني للاجتماع بهم في تونس ومناقشة الافكار التي تقترحها الجامعة العربية لحل الازمة اللبنانية. فأيقنت القوات اللبنانية ان العماد ميشال عون هو المحاور المسيحي الأساسي وهو الجهة التي ستناقش الاقتراحات وتتبنّى الحلول وتتعهد بتنفيذ الشق المتعلق بالجانب المسيحي منها. أضف الى ذلك ان المحادثات ستجري بعيداً عن الساحة اللبنانية مما يشل تأثير القوات وفاعليتها. وعبثاً طالبت هذه الأخيرة بمجيء اللجنة السداسية أو بعض اعضائها الى لبنان للاجتماع بالزعماء اللبنانيين ومناقشة الحلول معهم. عندها ارادت أن تنبّه من يجب تنبيهه، ومن تناسى أو تجاوز دورها الى عدم التمادي في غيّه. فخلال غياب العماد عون في تونس وتسليمه شؤون الحكومة والسلطة الى نائبه، الوزير عصام ابو جمرة،

وقع، بتاريخ 1989/1/31 انفجار كبير بسيارة مفخخة على أول طريق التحويطة لجهة الاشرفية صادف مرور موكب الدكتور جورج سعاده رئيس حزب الكتائب الذي خرج سالماً رغم قوة الانفجار لأن سيارته كانت مصفّحة. يومذاك، رجّحت بعض المصادر أن يكون المقصود نائب رئيس الحكومة، الوزير عصام ابو جمرة، لأن هذا الطريق هو طريقه المعتاد يومياً، ووقت التفجير هو وقت مروره المألوف. ودعم هذا الترجيح تصريح الدكتور سعاده نفسه، بعد الحادث، بأنه شخصياً لم يكن ينوي المرور في ذلك المكان وتلك الساعة، وبأنه سلك الطريق هذه صدفة، وبأن احداً لم يكن يعرف بانتقاله. وأمعنت هذه المصادر في ترجيحها ان المحاولة كانت لازاحة نائب رئيس الحكومة في غياب رئيسها في تونس ولإحداث فراغ لا يمكن أن يملأه الاّ من يملك القوة والسلطة على الارض أي القوات اللبنانية. وبعد فشل المحاولة "لُفلفت" القضية وتبرأ منها الجميع وادانوها باعتبارها تمس أمن المناطق المسيحية.

ثم عاد العماد عون من تونس محققاً نجاحاً كبيراً على الصعيدين اللبناني والعربي مما قوّى موقعه، وزاد من التفاف الشعب حوله، وثبّته المحاور المسيحي الأقوى ان لم يكن الأوحد. وهذا ما زاد من شعور القوات اللبنانية بالخيبة والمرارة والخوف من الهزيمة التي قد يلحقها العماد عون بها.

التأزم الرابع: وقع التأزم الرابع عندما وجّهت اللجنة السداسية العربية الدعوة الى رؤساء الطوائف اللبنانية للاجتماع بهم في الكويت. يبدو أن القوات تأكدت من أن طروحات البطريرك صفير تكاد تتوافق مع طروحات العماد عون وقد تدعم مواقف الحكومة. هكذا وجدت القوات نفسها وحيدة، ضعيفة أمام طرفين مسيحيين موحَّدي التوجهات. فاستعجلت تدخلاً يوقف المد الذي يتجاوزها تجاهلاً واهمالاً.

التأزم الكبير أو الصدام العسكري:

كيف بدأ الصدام العسكري وكيف تطور الى الانفجار ؟

بتاريخ 7 شباط 1989 وفي عيون السيمان (محطة التزلج) كان بعض العسكريين المغاوير يتدربون على التزلج. كان قسم منهم منتظماً في صفّ بانتظار دوره لاستعمال المصعد، حين تقدم بعض عناصر القوات اللبنانية متجاوزين دورهم وحاولوا استعمال المصعد عنوة. فاشتبكوا مع العسكريين المغاوير بالأيدي وبعصي التزلج، فجُرح أحد العسكريين. على الأثر حضرت قوة من المغاوير أوقفت المعتدين وساقتهم الى مركز شرطة الجيش للتحقيق معهم.

في اليوم التالي حشدت القوات اللبنانية، على طريق عيون السيمان، مجموعة تقارب 150 عنصراً بكامل اسلحتهم وآلياتهم علّهم يوفّقون بمغوار يمرّ أو يقصد التزلج. لكن

قيادة الجيش، تلافياً للصدام، أعطت الأوامر بوقف تدرّب المغاوير لافساح المجال في حل الاشكال.

في اليوم الثالث، 1989/2/9. حصل اشتباك بين الجيش والقوات على طريق روميه –المتن، صدر على أثره بيان من مديرية التوجيه في قيادة الجيش جاء فيه:

"انفاذاً للتكليف الصادر عن مجلس الوزراء اتخذت قيادة الجيش التدابير الأمنية اللازمة بغية ضبط الوضع حفاظاً على سلامة المواطنين".

روت مصادر عسكرية تفاصيل الحادث كما يلي:

"كانت سيارة جيب للمغاوير وفيها 3 عناصر وشاحنة تنقل عنصرين في طريقهما الى رومية، وفي محلة عين الجديدة صادف مرور سيارة "شيفروليه" من دون لوحات فيها 3 مدنيين تجاوزت القافلة العسكرية وأطلقت الرصاص باتجاهها فأصيب عسكريان وأحد المارة، وعلى الفور توجهت قوة من المغاوير للمساندة وألقت القبض على بعض الفاعلين الذين تم التعرف على احدهم، وفي هذه الاثناء كان جيب للمغاوير يمر قرب مبنى البريد في الجديدة، أُطلق عليه الرصاص فأصيب اثنان من عناصره وتبين ان مطلقي النار هم من عناصر القوات". (9)

مصدر أمني مسؤول في القوات اللبنانية تحدث عن الاشكال فأوضحه كما يلي:

"اثناء مرور سيارتين عسكريتين واحدة للمغاوير في الجيش اللبناني، والثانية تابعة "للقوات اللبنانية"، حصل خلاف، تطور الى تبادل اطلاق نار، مما أدّى الى سقوط جريح من عناصر القوات اللبنانية وآخر من مغاوير الجيش اللبناني. على الأثر تدخلت قوة من المغاوير للمساندة مما أدّى الى توتر الوضع فتوجهت الى المنطقة دورية معززة من الشرطة العسكرية في القوات اللبنانية لضبط الوضع الأمني والسيطرة عليه. وقد أجريت اتصالات بين المسؤولين الأمنيين المعنيين لضبط الوضع واعادته الى طبيعته. ومن الممكن أن يكون هناك عناصر مدسوسة هي التي افتعلت مثل هذه الحوادث الفردية، ولكن من المؤكد أنه لا يوجد في صفوف القوات اللبنانية مثل هؤلاء العناصر الذين يجب العمل على كشفهم". (10)

عقب هذا الحادث قامت القوات اللبنانية بخطف خمسة ضباط وخمسين رتيباً وجندياً كانوا يمرون في شوارع مختلفة عائدين الى منازلهم أو ذاهبين لقضاء حاجاتهم. وفي اليوم التالي أُعيد المخطوفون العسكريون وسلّم الجيش القوات أربعة موقوفين.

مساء 14 شباط لوحظ "أن عدة عناصر من القوات اللبنانية تتمركز فوق بناية تطل على مربض مدفعية للجيش في عين سعاده. سُئل العناصر عن السبب، فادّعوا انهم يصادرون البيت لمهجرين، فأنكر جندي ادّعاءهم قائلاً: لستم مهجرين. انكم مسلحون.

اكتفى آمر العناصر بالقول: علينا أن نصادر البيت. فمُنع. فانسحب مع رفاقه لمراجعة المسؤولين. وما لبث أن عاد بمزيد من العناصر وأكّد على ان هناك أوامر بالتمركز في هذا البيت. فما كان من الوحدة العسكرية الاّ ان اقتادته مع عناصره الى مركز شرطة الجيش. فاتصل قائد الشرطة بالمسؤولين عن هذه العناصر وأبلغهم: تفضلوا خذوهم في اللحظة. فأجابوه فوراً: دعهم يعودون وحدهم. فاعترض: اذا فعلنا يعودون الى السطح كما في أول مرة فتتكرّر المشكلة. تعالوا خذوهم وأفهموهم أن ليس عليهم أن يعودوا الى هناك، فالوضع ما زال ساخناً بعد عملية المغاوير والقلق شديد عند العسكريين". (11)

بعد هذا الحادث انتشرت اخبار اذاعية عن اختطاف عناصر من القوات. وفي الوقت نفسه، وقعت دورية من شرطة الجيش في كمين مسلح على مفترق المونتفردي (بالقرب من مكان وقوع الاشكال الأول) فسقط منها قتلى وجرحى. بعدها استنفرت القوات عناصرها في جميع المناطق وقطعت الطرقات عند مؤخرة الجبهات، مما اضطر الجيش الى التحرك فاندلعت المعارك عنيفة بكل انواع الاسلحة ودامت حوالى ثماني عشرة ساعة.

لماذا اندلعت المعارك عنيفة وماذا كان المقصود منها؟

القوات اللبنانية، أصبحت محرجة لأن عودة العماد ميشال عون من تونس محققاً نجاحاً ملموساً ومستقطباً رأياً عربياً عاماً، ودعماً لبنانياً قد يثبّتانه المحاور المسيحي الوحيد أو الاقوى، ولأن زيارة رؤساء الطوائف المسيحية الى الكويت قد تزكّي هذا الدور. فرأت من الافضل الاسراع، وحتى قبل سفر الرؤساء الروحيين، بعمل يخلط الاوراق ويوقف تصاعد مركز العماد عون ويقطع عليه الطريق الى رئاسة الجمهورية.

الحكومة العسكرية، وعلى رأسها العماد عون كانت محرجة ايضاً. فعليها أن تثبت مواقفها على الارض فتظهر للداخل والخارج انها ممسكة بزمام الأمور في المناطق الشرقية وأن تؤكد أنها القوة الفاعلة. ولم يكن أمامها سوى ايقاف القوات اللبنانية عند حدّها لأن ترك الحبل لهذه القوات على غاربه سيُضر بموقعها ويُفقدها المصداقية التي ربحتها حتى الآن.

هذا الوضع أفسد على سعاة الخير جهدهم للجم المعارك قبل اندلاعها بعنف، ولولا تدخّل الكثير من المراجع مثل بكركي والسفارة البابوية والسفارة العراقية وغيرها من السفارات الصديقة للطرفين لما توقفت في 15 شباط 1989 عند الخامسة مساءً.

II - النتائج التي أسفر عنها الانفجار

قتلى وجرحى كثيرون لدى الجيش والقوات والسكان المدنيين. أسرى وموقوفون وتدمير عتاد لدى طرفي القتال. خسائر فادحة في الممتلكات العامة والخاصة. حذر وكراهية وحقد

بين عناصر الجيش وعناصر القوات. ارتياح لدى جميع المتضررين من وجود حكومة تملك حرية القرار.

هذه هي النتائج بشكل عام. فكيف كانت تحديداً بالنسبة الى الحكومة العسكرية والى القوات اللبنانية ؟

بالنسبة الى الحكومة العسكرية :

– التحرر من التحالف القسري مع القوات اللبنانية واعلان طلاق هذا الزواج العقلاني بينهما. وهذا ما أكده بيان مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 1989/2/17:

"... وفي هذا الصدد – انهاء محاولات إضعاف الدولة واغتصاب السلطة – أكّد المجلس ان الدولة لا يمكن ان تكون في موقع المساومة على سيادتها مع أي طرف داخلي أو خارجي ولن تسمح لأي من قوى الأمر الواقع الموروث بأن تضع نفسها في موقع الصراع على السلطة مع السلطة نفسها"(12).

– بلاغ من مديرية التوجيه في قيادة الجيش يسمح بدخول كل الصحف والمجلات وسائر المطبوعات المرخص لها دون استثناء، الى الشطر الشرقي من العاصمة اعتباراً من 1989/2/20. وقد علّق نقيب الصحافة الاستاذ محمد البعلبكي على ذلك بقوله:

"ان هذا القرار يُعيد الأمور الى نصابها الطبيعي ويضع حداً لوضع شاذ استمر أكثر من سنة ونصف سنة، كان يُحال من خلاله دون انتشار عدد كبير من الصحف والمجلات في جزء من الارض اللبنانية من غير وجه قانوني. ان تصحيح هذا الوضع كان متوقعاً منذ وقت بعيد، وان كان السماح بانتشار المطبوعات المرخص لها قانوناً على مدى الأرض اللبنانية لا يحتاج في ذاته الى قرار، لأن المنع لم يصدر في الأصل عن جهة ذات صلاحية شرعية، وانما كان يمارس تعسفاً من جانب قوى الأمر الواقع المسلحة وعلى مرأى من السلطات الشرعية وسمعها". (13) وهكذا دخلت بتاريخ 1988/2/22 صحف السفير والنداء والشرق والحقيقة وغيرها.

– منع تقاضي الضرائب غير الشرعية وهذا ما أكده البيان الصادر عن اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 1989/2/21:

"أطلَعَ رئيس مجلس الوزراء العماد ميشال عون بصفته وزيراً للدفاع وقائداً للجيش، المجلس على نتائج المساعي والمباحثات التي جرت في اعقاب الاشتباكات الأخيرة من اجل تطويق ذيولها وانهاء الاسباب التي أدّت الى اندلاعها. كما درس المجلس الوضع الاداري للمؤسسات والادارات العامة، فأوعز اليها بوجوب العودة الى اعتماد النصوص القانونية والادارية الدقيقة التي تحكم سير المعاملات ومعالجة شؤون المواطنين واستيفاء

الرسوم العادية التي تنص عليها القوانين. وقد دعا المجلس المواطنين اصحاب العلاقة الى عدم دفع أية علاوات خارج اطار الرسوم المنصوص عليها في القوانين مقابل انجاز معاملاتهم". (14)

– قرار باقفال الحوض الخامس في مرفأ بيروت اعتباراً من 1989/2/23 واعادته الى كنف الشرعية اللبنانية وفتح مرفأ بيروت دون رسوم غير شرعية اعتبار من التاريخ نفسه.

– قرار بازالة حواجز الخوّات على المعابر وخاصة حاجز البربارة على طريق الشمال.

– بيان صادر عن مديرية التوجيه في قيادة الجيش بفتح معبر المرفأ بين شطري العاصمة:

" انفاذاً لأمر دولة رئيس مجلس الوزراء العماد ميشال عون قائد الجيش، وبعدما قامت وحدة من فوج الهندسة بنزع الألغام وازالة السواتر والعوائق، يُفتح معبر المرفأ في شكل دائم أمام المواطنين كافة ولجميع انواع السيارات من دون استثناء اعتباراً من الساعة السادسة من صباح يوم الاثنين 1989/2/27 ". (15)

– بلاغ باستعادة الدوائر العقارية في الجديدة وجونية وبيروت:

" أوضح مصدر في وزارة المال في الحكومة العسكرية ان الدوائر العقارية في الجديدة وجونية وبيروت عادت... الى عهدة الدولة كلياً، بعد أن أخلتها عناصر القوات". (16)

واعتبرت مصادر القوات اللبنانية أن عملية الاخلاء بادرة حسن نية لتمكين الدولة من بسط سلطتها على كل المرافىء.

– على الصعيد الأمني، تم تحجيم دور القوات اللبنانية في المنطقة الشرقية، وهذا ما عبّر عنه العماد عون اثناء جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 1989/2/21، حين قال:

" ان الدولة لا ترغب في ضرب القوات اللبنانية لا عسكرياً ولا سياسياً، وستبقى في ثكناتها ولا دوريات أمنية لها، ليس منطقياً ضرب القوات، طالما هناك ميليشيات أخرى، لكن المنطقة الشرقية لن تكون فيها فوضى أو ضرائب... لكن قوى الشرعية وحدها هي التي تبقى على الارض، أما القوات فتبقى قوة احتياطية يكون لها دور في معركة التحرير، تساند الجيش وتدعمه ". (17)

وأوضح ما يرمي اليه، موجّهاً الاتهامات والتحذيرات الى القوات دون أن يُسمّيها في أمر اليوم الذي أصدره كقائد للجيش بتاريخ 1989/2/19:

" ... من هنا أوكد للجميع أن في كنف الجيش متسعاً لكل مقاومة وطنية شريفة نظيفة، ولكنه يضيق بالاورام الخبيثة والطحالب التعيشية الفاسدة. فالجيش لن يسمح لأحد باتخاذه غطاء للارهاب، ولن يقبل بأن يكون شاهد زور على الاتجار بالمخدرات والاخلاقيات والمقدسات وافساد شبابنا وفتياتنا وتشويه سمعة وطننا وهويتنا ". (18)

بالنسبة للقوات اللبنانية عند هذا شعرت القوات اللبنانية بأنها تكاد تخسر المعركة فلا يمكن متابعة مجابهة الدولة الشرعية، لذلك قررت القيام بعملية تراجعية تكتيكية تحفظ لها ماء الوجه وتصيبها بأقل خسائر ممكنة. ففي مؤتمر صحافي عقده الدكتور سمير جعجع بتاريخ 1989/2/19 أكّد ما يأتي:

"- نحن نعتبر أن حكومة العماد عون هي الحكومة الشرعية اللبنانية وهي حكومة استقلال كنا ننتظرها منذ 15 عاماً.

- اني أضع القوات اللبنانية في تصرف الحكومة والجيش اللبناني حتى نعمل جميعاً على تحرير لبنان من السوريين
- ان القوات وُجدت لتبقى ما دام هناك جندي غريب على أرض لبنان، وما دامت الشرعية لم تبسط سلطتها على كل الاراضي اللبنانية.
- نحن كتلة واحدة في المناطق الحرة وراء الحكومة برئاسة العماد عون توصلاً الى تحقيق اهدافنا حتى النهاية، وهي اخراج السوريين وكل القوى الاجنبية الاخرى من لبنان واقامة دولة فعلية في لبنان.
- لم أكن انتظر من العماد عون في تونس ذلك الطرح السياسي الذي قُدِّم واتّسم بالصراحة والجرأة والنجاح. كان يُحقّق نجاحاً لنا جميعاً. طرحُ العماد عون هو طرحُنا نحن. العماد عون يُجسِّد تماماً مشروعنا السياسي.
- نؤيد أي مشروع جدي لبيروت كبرى بشقّيها الشرقي والغربي وبتسلّم العماد عون وحكومته. عندئذ وفوراً ومن دون أي تردد ننسحب وننفذ. عند اي بحث جدي في بيروت كبرى من دون الجيش السوري وأي مجموعات مسلحة أخرى ننسحب من دون أي شرط ". (19)

ما هي نتائج هذا الانفجار بالنسبة الى المناطق المحتلة؟

قيادة ألوية الجيش الموجودة في مناطق الاحتلال أعربت عن تعاطفها مع رفاق السلاح ودعمها لهم وذلك في نشرة اعلامية جاء فيها:

"... انطلاقاً من مسؤوليتنا القيادية الشاملة على كل الاراضي اللبنانية، ودحضاً لكل المزاعم التي تتحدث عن جيشين، فإننا نعتبر انفسنا معنيين بما حصل من اعتداءات على رفاق لنا في السلاح في المنطقة الشرقية من عناصر مسلحة خارجة على القانون والشرعية والاخلاق. وقد أُعطيت في حينه التعليمات الى جميع المسؤولين في المناطق لتقديم الدعم والعون لرفاقنا هناك، كما طُلب الى اللواء السادس تسهيل عمليات الاخلاء والمساعدات الانسانية عبر خطوط التماس المصطنعة.

وأعلنّا أخيراً تدبير الاستنفار الرقم 3 في صفوف العسكريين تحسباً لأي طارىء ". (20)

- **الدكتور سليم الحص**، ادان الاقتتال الدائر وبدلاً من اعلان الدعم للجيش ولحكومة العماد عون، اكتفى بالقول أمام زواره: "ان عون نجح في تونس".
- **الدكتور عبدالله الراسي**، أكّد "أن شروط العماد عون المتعلقة باعادة سلطة الدولة ووقف الجبايات واستلام المرافق العامة والمرافىء ليس فيه الخير للمنطقة الشرقية فحسب بل ايضاً للبنان كله ". (21)
- **الاستاذ نبيه بري** قال:

"ان ما كان ينبغي حصوله غداة اغتيال الرئيس الشهيد رشيد كرامي حصل الاسبوع الماضي بين الجيش والقوات، وينبغي أن يستمر لوضع حدٍّ للقَتَلة والمجرمين ومعاقبتهم على جرائمهم بحق لبنان واللبنانيين ". (22)

- **الاستاذ وليد جنبلاط**، عبّر عن حقده على الجيش والقوات والمسيحيين وهاجم رئيس حكومته، الدكتور سليم الحص، وبعض رفاقه الوزراء في حكومة الأمر الواقع، وصولاً الى معظم فاعليات المنطقة الغربية، حين قال:

" لسنا في حاجة للتذكير بمآثر ميشال عون في الضاحية أو الجبل، ونذّكر بأنه اذا تناقض اليوم المشروع الاميركي جزئياً مع المشروع الاسرائيلي فهذه تفاصيل لا تهمنا. وما يجري في الشرقية، ان الذئاب تأكل بعضها البعض، نحن نراهن على الاصلاح السياسي، على التعريب الحقيقي لكل المؤسسات في لبنان وبالتحديد تعريب الجيش... وأنبّه طبعاً بعض أصحاب المعالي في المنطقة الغربية ودولة الرئيس المعروفة عواطفه السياسية، والغير الذين لم يتكلّموا، لكن اذا ما تكلّموا فنحن نعلم مسبقاً أين هي توجهاتهم ". (22)

- **وسائل الإعلام السورية** عبّرت عن دعمها للجيش حين قالت:

" ان زمر جعجع الصهيونية تحرّكت باتجاه مراكز قوات العماد عون التي تشكل جزءاً من مؤسسة الجيش اللبناني الذي يرفض أن يكون أداة لتنفيذ المخطط الصهيوني في لبنان ". (22)

أخيراً، كانت النتيجة الأهم لهذه المعركة أن القوات اللبنانية قبلت الخسارة، مرحلياً، واتّخذت قراراً سرّياً بمزيد من التحضير انتظاراً للمعركة الثانية اذا ما حصلت. وهذا ما ألمح اليه ديفيد يغنفستون مراسل صحيفة "الميدل ايست تايمز" في تقرير نشرته الصحيفة في العدد 9، تاريخ 1989/2/28، قال:

"... سواء وقع الحسم النهائي أم لا، فانه يبدو واضحاً في الوقت الحاضر أن الوفاق الذي غالباً ما تكلم السيد جعجع عن وجوده بين قواته والجيش اللبناني كان سراباً، وان دور الميليشيا في ظل حكومة العماد عون سيتقلّص الى حد بعيد ". كما أشار أخيراً : " الى ان العماد عون استبعد، في مؤتمر صحافي عقده عقب اندلاع الاشتباكات الأخيرة، أن

تستخدم القوة مرة أخرى في وجه القوات اللبنانية وأضاف: بيد أن هذا الوعد قد لا يصمد في أعقاب اقدام الميليشيا على اعادة حشد صفوفها والتحضير لمواجهة أخطر أزمة يتعرض لها وجودها ".

المراجع

(1) القرار رقم 114. تاريخ 1988/11/6 والقرارات التي تحمل الارقام 116،118. تاريخ 1988/11/7. رفعت سعر صفيحة البنزين من 1200 الى 1400 ليرة. وطنّ المازوت من 45000 الى 65000 ليرة. وقارورة الغاز من 320 الى 500 ليرة.

(2) رفعت القوات اللبنانية الرسم غير الشرعي من 200 الى400 ليرة عن كل صفيحة بنزين. ومن 2500 الى 5000 ليرة عن كل طن مازوت. ومن 100 الى 200 ليرة عن كل قارورة غاز.

(3) السفير. 1988/11/9

(4) محطة التفزيون الخاضعة للقوات اللبنانية (LBC)

(5) محفوظات مكتب الاعلام في مديرية المخابرات في قيادة الجيش.

(6) الديار. 1989/2/23

(7) انتفاضة 15 كانون الثاني هي الحركة التي قادها الدكتور سمير جعجع داخل قيادة القوات اللبنانية على قائدها السابق ايلي حبيقه على أثر توقيع الاتفاق الثلاثي بين "القوات" وحركة "امل" و"الحزب التقدمي الاشتراكي" برعاية سوريا. في كانون الثاني 1986.

(8) الأنوار. 1989/1/16.

(9) الأنوار. 1989/2/11.

(10) المرجع نفسه.

(11) من مؤتمر صحافي للعماد عون قائد الجيش بتاريخ 1989/2/17. نشر في السفير. 1989/2/18.

(12) النهار. 1989/2/18.

(13) النهار. 1989/2/22.

(14) السفير. 1989/2/22

(15) النهار. 1989/2/27

(16) السفير. 1989/3/7

(17) الأنوار. 1989/2/22

(18) مجلة الجيش. عدد آذار 1989 (يمكن الاطلاع على كامل النص في الملحق رقم 1)

(19) النهار. 1989/2/20

(20) النهار. 1989/2/25

(21) الشراع. 1989/2/25

(22) السفير. 1989/2/20

الفصل الثالث

المبادرات السياسية لاجراء الانتخابات الرئاسية

I - مبادرة البطريرك الماروني

بعد أن تمكّن الاميركيون من إفشال مخطط السوريين الرّامي الى فرض انتخاب الرئيس سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية في 18 آب 1988، وبعد أن عادوا واتفقوا معهم على دعم مرشح وحيد هو النائب مخايل الضاهر، وبعد أن تمكّن اللبنانيون من إفشال الاميركيين والسوريين في تعيين رئيس للجمهورية في 22 أيلول 1988، رأى الخاسرون متابعة التفرج والتلّهي بمصير هذا الوطن ومقدّراته، فقرّروا رفع الستار على مشهد جديد من المسرحية عنوانه "مبادرة البطريرك صفير ".

التحضيرات للمبادرة

بدأ المشهد بوصول السفير الاميركي الجديد جون مكارثي الى لبنان الذي إستهل نشاطه بزيارة البطريرك صفير في بكركي، وصّرح على أثر الزيارة:

"كنت محظوظاً جداً عندما التقيت غبطة البطريرك صفير في اثناء زيارته لواشنطن حيث التقى الرئيس ريغان ونائبه والمسؤولين في الخارجية ولاحظت ان غبطته رجل حكيم، ولهذا جئت لزيارته في بداية مهمتي في لبنان للافادة من حكمته... ما أتمنى حصوله هو ما تحدثنا فيه مع صاحب الغبطة، أي إمكان حصول انتخابات قريبة. وحكومتي تدعم هذا التوجه... أنا متأكد من أنّنا اقترفنا اخطاء، ومن لا يخطىء ؟... أعتقد أن ما سنقوم به هو الاستماع مجدداً وأخذ النصائح ومحاولة المساعدة المفيدة للخروج من الأزمة ".(1)

ثم زار السفير الاميركي العماد ميشال عون والدكتور سليم الحص والسيد حسين الحسيني ونقلت مراجع رسمية أنه "أكّد التزام بلاده الكلي بحيثيات الاتفاق مع دمشق "، ونقلت عنه قوله: " ان هذا الموضوع هو أمر استراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية والقرارات الاستراتيجية لا يمكن أن تتأثر بنتائج الانتخابات الرئاسية اذ أن أي ادارة تفوز بالانتخابات تكون ملتزمة بها ".(2)

أمّا في واشنطن فكانت المواقف متناقضة. فالسناتور جسّي هلمز انتقد بلهجة قاسية

السياسية الخارجية التي تقوم بها ادارة بلاده تجاه لبنان واتهمها بالتخاذل والتقصير وعدم الصدق وذلك في بيان ألقاه أمام مجلس الشيوخ جاء فيه:

"لقد أضعفت الولايات المتحدة لبنان على نحو خطير، أو في صورة أدق، أضعفه مساعد وزير الخارجية الاميركي لمكتب شؤون الشرق الاوسط ريتشارد مورفي... يجب ألا نتفاوض مع سوريا حول الشؤون الداخلية اللبنانية، وعلى الولايات المتحدة الاعتراف بشرعية حكومة رئيس الوزراء العماد ميشال عون الجديدة... ان مهمة وزارة الخارجية في دمشق، بدلاً من أن تقوم بدور وسيط صادق، استسلمت تدريجاً الى الخطة السورية التي تقضي بتعيين رئيس لبناني دمية... لم تتغيّر سياسة وزارة الخارجية الاميركية الموالية لسوريا فعليّاً منذ أن أنشأها هنري كيسنجر في اوائل السبعينات. ان النتيجة الحتمية لهذه السياسة الموالية لسوريا، حتى الآن، هي حرب أهلية دامية في لبنان، احتلال عسكري سوري لستين في المئة من الاراضي اللبنانية وانتشار الارهاب الدولي". (3)

أما نائب مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ادوارد ووكر، فدافع عن سياسة بلاده تجاه لبنان، في حديث أمام فريق العمل من اجل لبنان، التابع للجمعية الوطنية للعرب الاميركيين وشرح ابعاد الأزمة الحالية التي يعانيها لبنان، وكأنه يرد على اتهامات السناتور جسّي هلمز ويُبرّر سياسة بلاده، قال:

"ان على اللبنانيين تحمّل جانب من مسؤولية ما حدث في بلدهم، ذلك أن الاستغلال الخارجي ما كان ليتم لولا الشرخ الكبير بين اللبنانيين أنفسهم، ولا يمكنه الاستمرار من دون استعدادهم للاعتماد على الاجانب من اجل تبديل التوازن السياسي الداخلي... لا نزال نشعر أن الانتخابات هي أفضل طريق للخروج من الأزمة... لا نزال نشعر أن في الامكان انتخاب رئيس يكون مقبولاً لدى الطوائف الاسلامية في لبنان، وفي الوقت نفسه يكون قادراً على تمثيل مصالح الطوائف المسيحية ومن يدعمها. ومن أجل النجاح يجب أن يكون الرئيس رئيس وفاق وإصلاح". (4)

أما بطل الاتفاق الاميركي- السوري، ريتشارد مورفي، فحاول تبرير نفسه واعادة تجميل الاتفاق الذي وقعه في دمشق، وأفصح عن مضمون مبادرة البطريرك صفير، وهدّد اللبنانيين، من جديد، بالمصير الصعب، وذلك في حديث أمام اللجنة الفرعية لأوروبا والشرق الاوسط التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الاميركي، قال:

"ان البطريرك الماروني، مار نصرالله بطرس صفير، يبذل نشاطاً في مجال العمل لاختيار مرشح توافقي، ويقال لنا الآن ان الجهود قد نشطت وقاربت اعطاء الثمار وانه ستكون هناك لائحة قصيرة بمرشحي الوفاق... ان الوضع برمته وصل الى حافة التقسيم وان قيام دولتين سيعني مزيداً من المشاكل للبنان والمنطقة". ولما سئل كيف ستكون هاتان

الدولتان، أجاب: "دولة مارونية صغيرة من جهة وجمهورية شيعية من جهة أخرى". ثم أكّد: "ان النائب مخايل الضاهر لا يزال مرشحاً ونحن ندعمه ونعتبره مرشحاً جدّياً. لكننا نقول الآن: اذا كان في وسع اللبنانيين أن يأتوا بحل أفضل، فليكن ما يكون". وفي معرض تبريره لاتفاقه مع الرئيس الأسد، قال: "غير ان سوريا وضعت شرطاً هو أنها ستدعم مرشحاً واحداً بديلاً من فرنجية، على اساس أن يوافق المسيحيون اللبنانيون سلفاً على ذلك المرشح. وجاءت ردّات فعل القيادات المسيحية سلبية على هذا الاقتراح الذي اعتبرته فرضاً من سوريا والولايات المتحدة". (5) وفرنسا من جهتها حاولت أن تدخل على الخط. فقدم وزير خارجيتها، رولان دوما، مشروعاً الى أمين عام الأمم المتحدة يقضي باستخدام القوات الدولية لتأمين انتخابات حرة فعلاً في لبنان. ثم ناقش هذا المشروع في باريس مع وزير خارجية الاتحاد السوفياتي، ادوار شيفارنادزه، وأعلن على أثر المناقشة أن المشروع "حاز اهتمام الوفد السوفياتي الذي عبّر عن تفهّمه للدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في اطار الانتخابات الرئاسية، مع التشديد على أهمية ظهور اجماع بين اللبنانيين يرافق هذه العملية"، وأضاف مصدر فرنسي آخر "ان الجانب السوفياتي أظهر بعض البرودة حيال الاتفاق الاميركي-السوري في شأن الانتخابات الرئاسية"، ذلك أنه "أخذ مسافة منه ولم يُبد انزعاجاً من عدم التوصل الى نتيجة حتى الآن"، ورأى "ان تشديد الجانب السوفياتي على ضرورة التوصل الى اجماع بين اللبنانيين، يعني ان موسكو لا تعتبر ما تم سابقاً كان هو المطلوب، اذ زاد الانقسامات". (6)

بدء تحرك البطريرك صفير

في هذه الاجواء، وشعوراً منه بالمسؤولية تجاه الوطن عامة والمسيحيين خاصة، ورداً للاتهامات التي أوردها المتضررون من أن المسيحيين يرفضون الحلول ولا يقترحون أي حل أو يقدّمون مرشحاً للرئاسة، وتحت ضغط النواب المسيحيين الذين التفوا حوله وطلبوا منه اجراء الاتصالات والمشاورات، وبتشجيع من اميركا وسفيرها في بيروت، تحرّك البطريرك صفير وأجرى الاتصالات مع جميع الافرقاء في المنطقتين الشرقية والغربية للوصول الى تقديم مبادرة واقتراح لائحة باسماء مرشحين تقوم اميركا باستعراضها مع سوريا وباختيار واحد منهم ثم اجراء الانتخابات. وتوصّل البطريرك الى تصوّر في هذا المجال. وأبلغ السفير الاميركي ذلك موضحاً: "لقد فوّضني النواب بالتسمية ولكن ليس هذا هو الموضوع بل أن الموضوع يتعلق بمدى استعدادكم ومدى استعداد سوريا لاعادة النظر بترشيح النائب الضاهر والاّ فما نفع أن نقترح عليكم اسماء كما طلبتم؟" فبدا السفير الاميركي كمن قد فوجيء بنجاح البطريرك صفير وبجدّية موقفه، أو كأن ما طلبه السفير من البطريرك لم

يكن بتكليف من حكومته بل كأنه بمبادرة شخصية منه "، فعلّق: " ان اتفاقنا مع سوريا ما زال ساري المفعول وأنا على كل حال سأنقل ما طرحت عليّ الى حكومتي ". (7)

والواقع، أنه في حال رضيت الولايات المتحدة باعادة النظر رغم انها اعلنت ان اتفاقها مع سوريا لا يزال سارياً، فسوريا لن ترضى: " لأنها قد تعمد في حال القبول باعادة النظر في موضوع الترشيح للرئاسة الأولى الى ترشيح من هو دون النائب مخايل الضاهر وزناً لكي يضطر رافضوه للعودة الى القبول به كما فعلوا عندما عادوا الى تأييد فرنجية عندما طرح اسم الضاهر، أو أن تعمد الى اعلان عدم تمسكها بأي مرشح بل بالبرنامج، والبرنامج الذي تقبل به سوريا قد لا تقبل به قيادات في الشرقية وهكذا يستمر الفراغ في الحكم ولا سبيل الى سدّه ". (8)

وهذا الطرح أيّدته الانباء الواردة من دمشق والقائلة أن سوريا تضع أمام المنطقة الشرقية أربعة خيارات هي:

" **أولاً:** اتفاق مورفي-الأسد وانتخاب مخايل الضاهر رئيساً للجمهورية.

ثانياً: العودة الى مشروع ابريل غلاسبي للاصلاحات الدستورية (9).

ثالثاً: انتخاب رئيس للجمهورية من الشعب .

رابعاً: في حال رفض الخيارات الثلاثة، يبقى الحل العسكري وهو اجتياح الشرقية خلال سبعة ايام ". (10)

بعد الموقف السوري الرافض وتأخر الولايات المتحدة في الاجابة على سؤاله حول امكان تعديل الاتفاق الاميركي-السوري، أعلن البطريرك صفير: " أنه لم يحرز أي تقدم بالنسبة الى ما يقوم به لاجراء الانتخابات الرئاسية، بسبب عقبات وضعتها الولايات المتحدة الاميركية وسوريا ". وأضاف: " لو تُرك اللبنانيون وشأنهم لكانوا استطاعوا أن يحلّوا الأمر بأنفسهم، ولبنان لن يستطيع انهاء الازمة ما دام هناك تدخلات أجنبية ". (11) ثم زاد: " ان الوضع الحالي لا يسمح بأي حل وعلى المرء أن ينتظر فرصة في الوضع الإقليمي والدولي ". (12)

وكان لموقف البطريرك صداه لدى الادارة الاميركية، فحاولت أن ترطب الاجواء وتطيّب الخواطر وتشجّع البطريرك على متابعة مبادرته. وصرّح السفير الاميركي في بيروت: " ان اميركا ملتزمة باتفاقها مع السوريين ولكن الاتفاق فشل ولا إمكان لتطبيقه... ولكن هناك ممنوعات، وأبلغناها الى الجميع، هي بمثابة خطوط حمر ممنوع تجاوزها، خصوصاً المسائل الحياتية والأمنية ". (13) ثم أوضح المستشار في السفارة الاميركية السيد دايفيد ساترفيلد، تصريح السفير، ناقلاً عنه: " اذا تفاهم اللبنانيون على صيغة معينة يمكن عندها اعادة النظر في الاتفاق الاميركي- السوري ". (13) فجاء ايضاحه مضحكاً مبكياً، لأنه بدا كمن يجهل أن تفاهم اللبنانيين ممنوع، وكمن يجهل الجهة التي تمنع هذا التفاهم.

واتخذ الكونغرس الاميركي (مجلس الشيوخ والنواب)، بناء على اقتراح السيناتور جورج ميتشل والنائبين ماري روز عوكر ونيك رحّال (الثلاثة من أصل لبناني)، قراراً اعتُبر متبايناً مع سياسة الادارة الاميركية، ومخالفاً لاتفاق مورفي- الأسد، هذا نصّه:

" حيث ان لبنان حتى العام 1975 وعاصمته بيروت، التي كانت تُسمّى باريس الشرق الاوسط، كانت معروفة بدورها كمركز مالي وتجاري لمنطقة الشرق الاوسط، وكانت معروفة كملجأ للمسلمين والمسيحيين واليهود ؛

ونظراً لأن بنية لبنان الاجتماعية والاقتصادية الفريدة، اضافة الى نوعية الحياة والمستوى العالي للانجازات قد صنعت ما يُسمّى المعجزة اللبنانية، كل ذلك جعل لبنان نموذجاً للعيش المشترك ؛

وبما ان الحكومة الديمقراطية هي جوهرية للحفاظ على حرية لبنان وسيادته ووحدته واستقلاله... فقد قرّر مجلس الشيوخ ومجلس النواب في قرار مشترك ان اتجاه الرأي في الكونغرس، هو أن على الولايات المتحدة أن تقوم:

أولاً: بتشجيع جميع الاطراف في لبنان على دعم التفويض الدستوري لانتخاب رئيس جديد، من دون ابطاء، وفي اجواء ديمقراطية غير خاضعة لأي تأثير خارجي.

ثانياً: باعادة التزامها بسيادة لبنان الوطنية.

ثالثاً: بدعم الاجراءات التي تعزز وحدة لبنان ". (14)

والنائب الاميركي روبرت رونان، كان له موقف عنيف من حكومة بلاده، ورأى: " أن الموقف الاميركي من لبنان غير صحيح، لا اخلاقياً ولا سياسياً ولا منطقياً ". وسأل: " هل من العجيب أن يرفض المسيحيون اختيار رئيس للبنان في دمشق؟ وهل أن الولايات المتحدة مرتاحة الى تحمّلها مسؤولية اختيار رئيس لبناني جديد بالتكافل او التضامن مع النظام السوري، الحافل سجله بإراقة الدماء في لبنان، تماماً مثلما أراقها في مجازر داخلية في بلاده ". (15)



البطريرك صفير يعاود المحاولة

بعدما تعثرت المبادرة في لبنان، قام البطريرك صفير بزيارة الى الفاتيكان، التقى خلالها مبعوثاً اميركياً هو ادوارد ديكرز، المسؤول عن شؤون لبنان في الخارجية الاميركية، وناقش معه مشروعاً متكاملاً حول الأزمة اللبنانية، على أن تتولى الادارة الاميركية الجديدة مهمة بحثه مع المسؤولين السوريين، وهذه أهم بنوده:

"**أولاً:** اجراء الانتخابات الرئاسية على أساس لائحة جديدة تضم خمسة مرشحين، تم وضعها بعد لقاءات النواب المسيحيين في بكركي.

ثانياً: تتولى أول حكومة في العهد الجديد تقديم الاصلاحات الدستورية المطلوبة وفق

خطة مرحلية لتنفيذ هذه الاصلاحات.

ثالثاً: انسحاب الجيش السوري من بيروت الغربية كمرحلة أولى، على أن يتسلم الجيش اللبناني الأمن في بيروت الكبرى بعد إعادة دمج ألوية هذا الجيش وازالة كل المظاهر المسلحة.

رابعاً: بقاء الجيش السوري في البقاع، مقابل بقاء القوات الاسرائيلية في الحزام الأمني، الى أن يتم التوصل الى حل شامل في لبنان.

خامساً: انسحاب متزامن بين الجيش السوري من البقاع والقوات الاسرائيلية من الجنوب خلال مراحل لاحقة". (16)

ولم تمضِ ايام على مناقشة هذا المشروع حتى جاء ردّ دمشق عبر زوّارها الذين نقلوا عن نائب الرئيس السوري، عبد الحليم خدّام، قوله: " ان اتفاق مورفي- الأسد لا يزال ساري المفعول، وكل ما يجري من تحركات ديبلوماسية لا يعدو كونه محاولات للضغط على الادارة الاميركية لتعديل هذا الاتفاق، ولكن هذه المحاولات ستبقى محاولات بدون نتائج، وان الوضع اللبناني مجمد حتى اشعار آخر، لأن هذه التطورات الاقليمية الأخيرة ولا سيما إعلان الدولة الفلسطينية، طغت على الازمة اللبنانية، وتعدت موضوع الانتخابات المقبلة". وأشار الى تحركات البطريرك صفير في الفاتيكان ومحادثات المفتي خالد في السعودية فوصفها: "بالمناورات التي قد لا تكون لها أي فائدة على صعيد حلحلة الاوضاع المتأزمة في لبنان". (17)

ثم أوعزت دمشق الى حلفائها في لبنان لفتح النار على مبادرة البطريرك صفير، فكانت منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان السبّاقة في هذا المجال، فأصدرت بياناً بتاريخ 1988/11/29 جاء فيه:

". جاء تحرك البطريرك صفير الأخير ليُعيد الى الاذهان دور البطريرك حويك الذي حمل لواء العداء للعروبة والدعوة الى الارتباط بالغرب ممثلاً بفرنسا، الأم الحنون. وما الزيارات المتعددة للغرب وآخرها للفاتيكان سوى محاولة لاستجداء الحل، وتكريس الهيمنة المارونية السياسية التي كانت السبب الرئيس في اشعال نيران الحرب في لبنان.

. ان الدور الذي يقوم به البطريرك صفير هو بمثابة تسويق للمشروع التآمري الذي وضع أسسه محور عون-جعجع وفي حال عدم نجاحه فإن إحياء صيغة 1943 تكون الوجه الآخر للمشروع.

ان مهمة المطران خليل ابي نادر (أوفده البطريرك صفير لمناقشة المشروع مع الفاعليات في المنطقة الغربية) هي لعبة مكشوفة. فالحديث عن اسماء تم اختيارها في الصرح البطريركي هي ملهاة جديدة، وهي ترك لجوهر المشكلة والتمسك بالقشور.

فالجميع يعلمون أن حل مأساة لبنان لا يكمن في اختيار هذا المرشح أو ذاك بل في المعالجة الجذرية لعوامل الانقسام والاقتتال بين اللبنانيين، وذلك عبر تحقيق الاصلاح السياسي أولاً وأخيراً". (18)

ونشرت صحيفة اللواء، التي تُعبّر عادة عن آراء الطائفة السنيّة تحليلاً سياسياً جاء فيه:

"... وهذا التأييد الاميركي- الاوروبي وعدم الرفض السوري والاسلامي لتحرك البطريرك أفسحا المجال أمامه لأخذ زمام المبادرة والتحرك بحرية في اتجاه المساعدة على ايجاد المخرج، لكنّ البطريرك صفير "قزّم" المشكلة اللبنانية، وحصرها عن قصد أو غير قصد بلائحة مرشحين... وقد وصلت اللائحة الى العاصمة السورية وربما الى القيادات الاسلامية... ووصول اللائحة بدون الافكار الاصلاحية التي تتضمّن ما يقبله الموارنة على الصعيد الاصلاحي، قد لا يُلزم سوريا وحلفاءها في تعديل الاتفاق السوري- الاميركي". (19)

ورداً على موقف سوريا وموقف حلفائها، "خيّر مصدر في الحكومة العسكرية سوريا والقيادات الحليفة في الغربية بين أن يتم الاتفاق على انتخاب رئيس للجمهورية يتولى، مع أول حكومة يؤلفها، وضع برنامج اصلاحي، وبين أن يتم الاتفاق على برنامج اصلاحي قبل انتخاب الرئيس، وينبغي عندئذٍ أن يتضمن هذا البرنامج، الى جانب الاصلاحات السياسية، خطة لانسحاب القوات السورية، وهو انسحاب لا علاقة له باحتلال اسرائيل جزءاً من الجنوب". (20)



وعلّت صحيفة "الديار" الرفض السوري لمبادرة البطريرك صفير بما يأتي: "اعتبرت القيادة السورية اللائحة التي أرسلها البطريرك صفير، التي تضم خمسة اسماء: ريمون اده، ميشال عون، بيار حلو، بطرس حرب، فؤاد نفاع، لائحة من اسم واحد مقبول واسم نصف مقبول، فيما بقية الاسماء تعتبرها دمشق مرفوضة وهي تستغرب كيف أن البطريرك الماروني يرسل لائحة من اسماء وشخصيات لم يزر واحد منهم دمشق منذ اكثر من سنة وهو ليس على علاقة وطيدة معها... وسوريا بعد الاتصالات التي قامت بها المملكة السعودية وواشنطن ودول أخرى، وافقت على البحث مجدّداً في موضوع انتخابات الرئاسة على اساس اختيار مرشح لديه تصوّر اصلاحي أفضل من النائب مخايل الضاهر أو يُشكّل ضمانة وطنية مثل التي يُشكّلها الرئيس فرنجية". (21)

صحيح أن ما أوردته صحيفة الديار هو أحد أسباب رفض سوريا مبادرة البطريرك ومهاجمتها بحملة شعواء، لكنه ليس السبب الرئيسي الذي قد يكون تطرق المبادرة الى موضوع انسحاب الجيش السوري من بيروت الغربية وتسليم بيروت الكبرى للجيش اللبناني، ثم متابعة الانسحاب حتى البقاع.

تفشيـل مبـادرة البطـريـرك

هكذا عُطّلت مبادرة البطريرك صفير و "صُلِّي عليها" في مجلس الأمن الدولي باعلان جاء فيه:

"ان اعضاء مجلس الأمن الدولي يُعربون عن قلقهم ازاء الوضع الحالي في لبنان، وهم يؤكّدون مجدّداً وجوب احترام سيادة لبنان واستقلاله وسلامة اراضيه ووحدته ويشيرون الى ضرورة الانجاز السليم والسريع للعملية الدستورية الطبيعية وخصوصاً انتخاب رئيس للجمهورية، الأمر الذي يُشكّل خطوة أساسية على طريق المصالحة الوطنية. ويُشجّع الاعضاء المحاولات الجارية حالياً في هذا الاتجاه ويعلنون أنهم مُستمرّون في دعم العملية الدستورية". (22)

واكتفى القائم بالأعمال الاميركي، بعد مقابلة مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية، السفير صلاح ستيتية، "بوضع اكليل على المبادرة"، بقوله:

"ان البطريرك يقوم بجهد وهناك من يسعى الى تعطيل هذا المسعى المشكور والذي سيؤدي الى نتائج ايجابية." (23) وفي تصريح لاحق أضاف: "ما زلنا لا نرى بديلاً من مبادرة البطريرك صفير، التي بدأها فور عودته من حاضرة الفاتيكان. كما نعتقد أنه لا بديل أيضاً من استمرار المساعي السعودية- السورية للوصول الى النتيجة المنشودة لبنانياً، وذلك بالافراج عن هذه الانتخابات". (24)

وكانت القوات اللبنانية اكثر وضوحاً عندما حمّلت سوريا مسؤولية تفشيل المبادرة، وذلك في بيان أصدرته بتاريخ 1988/12/13:

"تعتبر القوات اللبنانية الموقف السوري الأخير من مبادرة بكركي حلقة في الاستراتيجية السورية الثابتة حيال لبنان، والتي تهدف في استمرار قضم اجزائه الواحد تلو الآخر، وضرب مؤسساته الواحدة تلو الأخرى. فالقوات السورية تتصرف في لبنان تماماً كما يتصرف المحتل مع دولة غزا أرضها ويحاول السيطرة على ارادة شعبها". (25)

وزاد بيانها وضوحاً كلامُ قائدها، الدكتور سمير جعجع:

"وليست المرة الأولى تكون دمشق مقبرة المبادرات اللبنانية، ومنذ ذلك التاريخ لم يعد أحد يسمع شيئاً عن مبادرة البطريرك ولقد حاول الملك فهد أن يلعب دوراً مع دمشق ولكنه لم يستطع". (26)

وتبقى الاسئلة المطروحة:

لماذا فشلت مبادرة البطريرك صفير، وقد لاقت دعماً كبيراً من الولايات المتحدة الاميركية والدول الأوروبية والفاتيكان والدول العربية ومعظم القيادات اللبنانية ؟

هل أن سوريا أقوى من كل هؤلاء ؟

هل أن أميركا، الدولة العظمى، أضعف من أن تتمكن من "اقناع" سوريا بالوسائل المتوافرة لديها، أم انها لم تكن جادة في دعمها للمبادرة ؟ أم أن سياستها تجاه لبنان والشرق الاوسط منقسمة، برغم ما أكّده سفيرها في بيروت لقيادات سياسية مسيحية عندما قال: "عليكم ألاّ تفشّوا أنفسكم بالحديث عن أن دانيال سمبسون (القائم بالأعمال الاميركي) كان يمثل تيّاراً في الادارة الاميركية حين دعا الى تأييد النائب مخايل الضاهر كمرشح توافقي. لقد كان يمثل الادارة وتعليماتها من واشنطن، والادارة ما زالت ملتزمة بالاتفاق مع دمشق". (27)

هل صحيح أن عظمة اميركا تتمثل بنقل تأييدها من مبادرة الى مبادرة، علّ واحدة تنجح من دون أن يكون لها الدور الفعّال في هذا النجاح، كما فعلت بعد فشلها في تأييد مبادرة البطريرك، بنقل دعمها الى مبادرة جامعة الدول العربية، وفقاً لما صرّح به السفير الاميركي بعد زيارته لأمين عام الخارجية:

"هذا هو أحد أسباب اجتماعي بالأمين العام لوزارة الخارجية لأبلغ اليه دعمنا الكامل لمبادرة الجامعة. وقد أُعطيت تعليمات واضحة لسفاراتنا لدى دول الجامعة لابلاغ المسؤولين فيها دعمنا الكامل لما يقومون به من تحرّك. وفي نظرنا ان حصول الانتخابات الرئاسية يبقى المفتاح الأساسي في لبنان والمانع الوحيد للتقسيم. ونعتقد أنه يجب اجراء الانتخابات في سرعة، وتليها اصلاحات ذات دلالة. هذا هو موقفنا الذي أبلغناه الى الدول الاعضاء في الجامعة. وأكرّر دعمنا الكامل لهذه المبادرة". (28)

وهل صحيح أننا اذ تذكرنا كيف كانت نتيجة المبادرة العربية لَقُلنا "نيال من لا تدعمه اميركا؟"

وهل صحيح، أخيراً، أن الولايات المتحدة الاميركية اقترحت على السوريين "فكرة اعتماد نظام اللامركزية العسكرية، بمعنى ان تكون لكل منطقة قوتها العسكرية من الجيش اللبناني مع رديف من القوى المسلحة من الميليشيات، تُلحق بها في كل منطقة، وان واشنطن تعتبر أن هذا الاقتراح عملي ومقبول ومنطقي، من منطلق ان المسيحيين يطلبون ضمانات، ولا بأس اذا كان ذلك ضرورياً في البداية، من أجل اعادة الثقة والاطمئنان الى اللبنانيين، وان سوريا استاءت واعتبرت ان طرح اللامركزية، خصوصاً العسكرية، هو في رايها بمثابة خط أحمر لا تقبل به؟" (29)

II - مبادرة جامعة الدول العربية

التحضير لاطلاق المبادرة العربية

بعد أن ترك العرب لبنان لسنوات طويلة، محمية سورية، تذكّروا أنه عضو في الجامعة وعضو مؤسس لها. وكان الشيخ زايد، رئيس دولة الامارات العربية، السبّاق في هذا المجال،

فدعا القادة العرب الى تحرك فوري لعقد قمة عربية تعنى بشأن الأزمة السياسية في لبنان وانقاذه منها. بعده دعا السودان وزراء الخارجية العرب الى اجتماع يُعقد من أجل لبنان. وتلاه الرئيس المصري، حسني مبارك، فحثّ "جميع الزعماء العرب على عقد قمة طارئة وعاجلة لمناقشة أزمة لبنان واتخاذ القرار الضروري"، وقال لهم: "ان مشكلة لبنان ليست مسألة اظهار مجاملة لسوريا أو أي بلد آخر بل مسألة دولة عربية تواجه التقسيم بعدما خدعتها التدخلات الاجنبية... وعلى الذين يرغبون في السيطرة على لبنان ويستغلون مأساته لتحقيق مصالحهم الخاصة أن يدركوا أن تقسيم لبنان سيؤدي بهم الى نتائج معاكسة عاجلاً أم آجلاً". (30)

وتوالت دعوات باقي الدول العربية. فوجّه العراق مذكرة الى الجامعة العربية أشار فيها الى "الضرورة العاجلة لقيام عمل عربي ملموس لمساعدة لبنان على الخروج من الأزمة التي تهدد وجوده وتأمين انتخاب رئيس للجمهورية". (31) وقال الملك الاردني حسين: "ان المشاكل في لبنان وصلت الى درجة خطيرة بحيث مكّنت وتمكّن جهات كثيرة خارج لبنان بالذات وخارج الوطن العربي من التأثير بشكل أو بآخر على الوضع في هذا البلد". وشدّد على ان الوضع في لبنان "لا بد أن يُبحث بغضّ النظر عن عقد القمة أو عدم عقدها وذلك في مجال الاتصالات الدائرة على أعلى المستويات في العالم العربي". (32)

أما سوريا المتربّصة بفريستها أو "الصالية لها"، الساديّة التصرف، توهمها بتركها، لتحاول الهرب، فتنقضّ عليها، لتميتها فزعاً، قد انتفضت وتحضّرت للهجوم. كيف يسمح هؤلاء العرب لأنفسهم بالتطلع الى الفريسة؟ كيف يجرؤون على المطالبة بالتدخل في موضوع لبنان؟ لذلك وزّعت مبعوثيها في كل الاتجاهات حاملين الرسائل والتهديدات "للقوطبة" على التحرك العربي وخنقه في المهد: فزار عبد الحليم خدّام، نائب الرئيس السوري ليبيا، ثم الاردن حيث سلّم الملك حسين رسالة من الرئيس الأسد، عقب الاجتماع الذي عُقد في العقبة بتاريخ 1988/10/22 بين ملك الاردن والرئيس المصري والرئيس الفلسطيني. لكن الاردن شدّد على موقفه السابق الرّافض للطرح السوري بلسان أحد مسؤوليه: "ان الاردن يعتبر أنه من الضروري الدعوة الى عقد قمة عربية تخصص للبحث في قضية لبنان. كما أن عمان ترى ان التدخل المكشوف لبلد أجنبي في اختيار رئيس لبلد عربي هو سابقة خطيرة لا يمكن قبولها". كما اعتبر "ان بغداد بامكانها استقبال هذه القمة بسبب الدور الكبير للعراق في العالم العربي". (33) وزار وزير الخارجية السوري، فاروق الشرع، الكويت ودولة الامارات العربية والبحرين وسلّم رؤساءها رسائل من الرئيس حافظ الأسد تتعلق بالأزمة اللبنانية. وعُلم أن خطة سوريا لتعطيل القمة العربية تتركّز على نقطتين: مشكلة تمثيل لبنان الرسمي بوجود حكومتين واللعب على التناقضات العربية.

الشيخ زايد، رئيس دولة الامارات العربية، استقبل الأمين العام للجامعة العربية بتاريخ 1988/10/26 وكلفه "القيام بجولة عربية واجراء اتصالات مع القادة العرب حول الدعوة لعقد القمة". (34)

الملك السعودي، فهد، أعلن من جهته "ان الدول العربية عليها واجب كبير للمساهمة في حل المشكلة اللبنانية... وطالب بعدم التدخل في شؤون لبنان الداخلية". (35)

سلطان عمان، قابوس، ناشد الدول العربية أن "تساعد من خلال الجامعة العربية على بدء الحوار بين اللبنانيين لمعالجة الأزمة اللبنانية بعيداً عن التدخلات الأجنبية". (36)

الرئيس العراقي، صدام حسين، شنّ هجوماً على الوجود السوري في لبنان واعتبره السبب الرئيسي للأزمة اللبنانية، ودعا العرب الى مصارحة سوريا بذلك، وقال: "قلّة هم العرب الذين يقولون ل (الرئيس) حافظ الأسد أن ينسحب من لبنان... لو قال العرب له إرحل عن لبنان لفعل مباشرة". واعتبر "ان ليس من مصلحة العرب أن تنتهك العروبة في لبنان عن طريق جيش عربي". وأشار الى أن "العراق حذّر من أي تدخل مسلح في لبنان في مناسبتين، عامي 1978 و 1980". وأضاف: "الذي حصل عندما احتل الجيش السوري لبنان، جاءت اسرائيل واحتلت أيضاً جزءاً من لبنان. ولم يستطع الجيش السوري أن يزيح اسرائيل عن الاراضي التي احتلتها... ليرحل الجيش السوري عن لبنان كي يتوحّد أبناء لبنان بعد ذلك ويطردوا الاسرائيليين بالبنادق". وشدّد على أن "العراق سيقدم العون بكل انواعه الى كل من يريد أن يطرد المحتل، أكان هذا المحتل قادماً من سوريا أو قادماً من اسرائيل، أو لا سمح الله حتى لو كان قادماً من العراق". (37)

هذه المواقف اضطّرت الرئيس حافظ الأسد الى القيام بزيارة السعودية لاجراء محادثات حول نقاط ثلاث هي: علاقات سورية بمصر والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية، القضية اللبنانية، عقد القمة العربية. وتمكن من احراز نجاح في النقطتين الثانية والثالثة تجسّد بتعديل موقف المملكة السعودية منهما. لكننا لا ندري ما هي التنازلات التي قدّمها لتعلن هذه المملكة: "أنها تخشى أن تتحول القمة الاستثنائية وسيلة ادانة لسوريا". فأبلغت الى الرؤساء العرب المطالبين بقمة استثنائية "انها مع قمة عادية لأن القمة الاستثنائية في رأيها ليست السبيل الناجح لمعالجة الحالة السورية في لبنان، بل قد تكون تفجيرية. أما القمة العادية فتعني الاتفاق المسبق على مخارج معينة تُكرّس في القمة". (38)

وهكذا استعيض عن عقد القمة باجتماع وزراء الخارجية العرب. وعندما حُدّد موعد عقد هذا الاجتماع نجحت سوريا، ثانية، في اثارة مشكلة تمثيل لبنان. جسّدت هذه المشكلة مذكرة أرسلها الدكتور سليم الحص الى مجلس الجامعة العربية "ضمّنها رؤياه لحل الأزمة واعتبر ان مكمن الفساد في النظام الطائفي، ولا بدّ من معالجته جذرياً، وفي الغاء الطائفية

السياسية ". (39)

عند تعذّر الاتفاق على تمثيل لبنان قررت الحكومة العسكرية: " عدم مشاركة لبنان في اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب في تونس بتاريخ 1989/1/11. بسبب الطريقة غير الموضوعية التي سادت مرحلة الاعداد له، بحيث أن جولة أمين عام الجامعة العربية استثنت السلطة الشرعية اللبنانية، الجهة الوحيدة الصالحة لتحديد المشكلة الحقيقية الواجب بحثها لكي يأتي الطرح والمعالجة مجدياً. "(40) واكتفت الحكومة بارسال مذكرة الى الأمانة العامة للجامعة تشرح موقف الحكومة وتتضمن عرضاً وثائقياً للمشكلة اللبنانية يؤكد أن وجود القوى غير اللبنانية على أرض لبنان كان ولا يزال أصل المشكلة وسبب تفاقمها والحائل دون تلاقي اللبنانيين ووفاقهم وحل مشكلاتهم الداخلية. (41)

لكنّ الدكتور سليم الحص بعث ببرقية الى الأمين العام لجامعة الدول العربية، جاء فيها:

" . لقد سبق للحكومة اللبنانية (حكومة الدكتور الحص) أن اتخذت قرار الاشتراك في الاجتماع ولم يطرأ أي تعديل على هذا الموقف.

. ان تغيّب ممثل لبنان عن الاجتماع بسبب الظروف الشاذة التي نمرّ فيها يجب ألاّ يُفسّر على انه مقاطعة للجامعة العربية أو رفضاً للاشتراك في الاجتماع ". (42)

اجتماع وزراء الخارجية العرب وتشكيل اللجنة السداسية

عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاً على مستوى وزراء الخارجية، يوم 1989/1/12. وأول عمل قام به، كان محاولة حل موضوع تمثيل لبنان. فأجرى وزيرا خارجية الكويت والعراق اتصالاً بالعماد عون والدكتور الحص مُتمنّين تكليف مندوب لبنان لدى الجامعة العربية، سليمان فرح، تمثيل لبنان.

نزولاً عند هذا التمني، كلف العماد عون أمين عام الخارجية، فاروق ابي اللمع، الاتصال بالدكتور الحص. وتم الاتفاق على إرسال برقية الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية هذا نصّها:

"نزولاً عند تمنيات بعض الأخوة العرب وإلحاحهم، تقرّر أن يحضر لبنان مؤتمر وزراء الخارجية العرب ممثلاً بمندوب لبنان الدائم لدى مجلس جامعة الدول العربية بصفة مستمع ". (43)

ثم أصدر مجلس الجامعة بياناً مقتضباً قرر فيه:

" 1 - تشكيل لجنة برئاسة معالي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية الكويت وعضوية نائب رئيس الوزراء وزير خارجية الاردن ووزراء خارجية دولة الامارات العربية

المتحدة والجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية والجمهورية التونسية وجمهورية السودان والأمين العام للجامعة، مهمتها الاتصال بكل الاطراف اللبنانية قصد معرفة ارائها واقتراحاتها بخصوص حل الازمة اللبنانية، وبذل المساعي الحميدة مع تلك الاطراف من أجل تحقيق الوفاق الوطني.

مناشدة جميع الاطراف اللبنانية التعاون مع اللجنة من أجل انجاح المهمة المكلفة بها من قبل المجلس.

أن تقدم اللجنة تقريرها وتوصياتها الى المجلس في أسرع وقت ممكن وتبقى الدورة مفتوحة لهذه الغاية ". (44)

أمران ملفتان في تشكيل اللجنـة:

الأول: غياب سوريا عنها، وهذه هي المرة الأولى التي تغيب فيها سوريا عن مثل هذه اللجان، كأن العرب قرروا سحب الملف اللبناني من يدها نهائياً. ولكن السبب الرئيسي لغيابها هو ان العراق أصّر على أن يكون عضواً في اللجنة اذا ضمت سوريا. وهذا ما ألمح اليه وزير خارجية العراق طارق عزيز عشية انعقاد المؤتمر عندما قال: "ان العراق مصرّ على تعريب الدور السوري في لبنان، ولا مانع لديه من المشاركة في عضوية لجنة المتابعة اذا تأمن تعريب الدور السوري". وأضاف: "لقد أبلغت زميلي السعودي بأنه خير لنا أن نعرّب الوضع اللبناني من أن نلبنن الوضع العربي". وأعلن: "ان العراق مستعد ويطالب بارسال قوات عراقية الى لبنان تشارك في مهمات حفظ الأمن بانتظار استعادة لبنان سيادته عبر انتشار جيشه وهو لن يقبل باستفراد الدور السوري بالساحة اللبنانية". (45) تجاه هذا الوضع ارتأى الوزراء العرب استبعاد سوريا والعراق لتلافي صراعهما داخل اللجنة وشلّ اعمالها.

الثاني: غياب السعودية عن اللجنة وبالتالي عن رئاستها، وهي عرّابة الاجتماع وعرّابة القرار الذي صدر عنه، علماً بأن مصادر الوفد السعودي أوردت، قبل الاجتماع، ان السعودية ستطلب تشكيل لجنة خماسية تضمها والكويت والجزائر وتونس والاردن وأمين عام الجامعة. ولكنها اعتذرت لاحقاً لأنها تفضل على حد قول وفدها، متابعة مساعيها بعيداً عن الاضواء وعلى نحو غير رسمي يترك لها حرية الحركة. ولا ندري اذا كان هذا هو السبب الحقيقي أو انها توجّست شرّ الموقف السوري المتصلّب، فخافت الاخفاق وفضّلت البقاء خارج اللجنة.

المرحلة الأولى من تحرّك اللجنة العربيـة

العمل الأول الذي قامت به اللجنة هو توجيه الدعوة الى العماد ميشال عون والدكتور سليم الحص والسيد حسين الحسيني للاجتماع بهم أو بمن يمثلهم في تونس، في 30 و1989/1/31؛ ولقد كُلِّفَ سفيرا الكويت لدى الجامعة العربية وسوريا بنقل الدعوات التي عنونت كما يلي: "

حضرة الأخ العماد ميشال عون المحترم– معالي الأخ الدكتور سليم الحص المحترم– حضرة الأخ الرئيس حسين الحسيني المحترم ". (46)

أما نص الدعوة فهو التالي:

"لعلّنا نتفق وإيّاكم على ان القضية اللبنانية اصبحت قضية عربية بقدر كونها مأساة وطنية، وقد ألقت بأبعادها على علاقات الدول العربية في صورة واضحة وجعلت جميع المسؤولين في عالمنا العربي يرون في حلّها مخرجاً للأزمة العربية القائمة. وشعوراً من أمتنا بهذه المسؤولية، تنادت الجامعة العربية الى عقد اجتماعها الطارىء للتشاور في موضوع الأزمة اللبنانية ايماناً منا جميعاً بأن لبنان يجب أن يعود الى احضان أمته، سعياً وراء دعم يساعد الاشقاء في التوصل الى ما يصبون اليه من وفاق وطني يفتح المجال أمام الحل الاشمل الذي يُرضي جميع الأطراف.

وكما تعلمون، ان مجلس الجامعة العربية قد اتخذ في جلسته غير العادية على مستوى وزراء الخارجية القرار رقم 4863 تاريخ 1989/1/12، ونصّ على تأليف لجنة عربية من وزراء خارجية كل من: الاردن، الجزائر، السودان، تونس، الامارات العربية، الكويت، اضافة الى الأمين العام للجامعة، ويُشرفني أن أكلّف رئاسة هذه اللجنة. ولقد حدّد المجلس مهمة اللجنـة بالاتصال بالاطراف اللبنانيين قصد معرفة آرائهم واقتراحاتهم في خصوص الأزمة اللبنانية وبذل المساعي الحميدة مع هؤلاء الاطراف من أجل الوفاق الوطني.

واستجابة لدواعي هذا القرار، فانه يُسعدني أن أقدّم اليكم كلاً من مندوبنا الدائم لدى الجامعة العربية السيد عبد المحسن الجيعان وسفيرنا لدى الجمهورية العربية السورية السيد أحمد الجاسم ليحملا دعوتي هذه الى دولتكم للاجتماع في مقر الجامعة العربية في تونس يوم 1989/1/30 لسماع تحليلكم ومنظوركم حيال هذه القضية.

اننا على ثقة جميعاً بأن آراءكم السديدة ومساهمتكم الايجابية ستُعين هذه اللجنة على تقديم تصور شامل لأبعاد هذه القضية الى مجلس الجامعة العربية، لايماننا التام بأن لبنان هو قضيتكم في الدرجة الأولى وأنتم الأقدر على تقديم افضل تصوّر لعلاجها. فدوركم هو الفاعل ودورنا هو المساند.

آملين في أن يكون هذا المسعى بارقة أمل تنير الطريق أمام مستقبل لبنان الذي ضحّى من بنيه ومن قدراته وطاقاته الكثير خلال السنوات الاربع عشرة الماضية.

وختاماً، أيها الاخ العزيز، أرجو أن تتقبلوا خالص ودّي وتقديري لدوركم السامي.

مع أطيب التمنيات ". (47)

لبّى الرؤساء اللبنانيون الثلاثة الدعوة، وقابلوا اللجنة العربية، وعرضوا عليها وجهات نظرهم التي اتفقت على بعض النقاط واختلفت على البعض الآخر، كإلغاء الطائفية السياسية،

والعلاقات المميزة مع سوريا وبرمجة انسحاب جيشها من لبنان. ولم تُفلح الجهود التي بذلتها اللجنة، خاصة رئيسها، في تقريب وجهات النظر لشدّة تمسك كل واحد بموقفه، فالرئيسان، الحص والحسيني، رفضا حتى دعوة رئيس اللجنة الى العشاء مع العماد عون.

إنّنا نجهل القوة التي منعت الرئيسين الحص والحسيني من تلبية مثل هذه الدعوة، وهما المعروفان باللياقة وحسن التصرف، لكننا لا نظن ان الضغط السوري بعيد عن هذا الرفض. فالسبب الذي برّر به الرئيس الحص رفضه ضعيف وغير متماسك: " اذا التقيت مع ميشال عون في تونس فما الذي يمنع أن ألتقي به في بيروت. أنا لم أعترف به وبحكومته، فكيف يمكن أن نلتقي دون اتفاق سياسي شامل. ان مثل هذا اللقاء يُكرّس اعترافاً من قبلي بحكومة أخرى، أي بالتقسيم ". ثم زاد: " في العمق، اللقاء مع ميشال عون هو انتخاب له... وربما اراد البعض هذا الهدف ". (48)

رغم هذا الاختلاف استخلصت اللجنة مشروع ورقة عمل تتضمن ست نقاط تُشكل قواسم مشتركة، تصلح لأن تكون حلاً سياسياً وأمنياً في لبنان، عنوانها: "مبادىء واجراءات لحل الأزمة اللبنانية" وهذا نصها:

"انطلاقاً من وحدة لبنان وعيش ابنائه المشترك في مجتمع ديمقراطي تسوده العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، وانطلاقاً من ضرورة العمل على اخراج لبنان من المحنة التي يتخبط فيها، ومن أجل الوصول الى تسوية متكاملة، من الضروري تزامن اقرار المبادىء العامة للاصلاحات السياسية والدستورية وانتخاب رئيس للجمهورية. لذلك تم الاتفاق على:

التركيز في موضوع الاصلاحات السياسية والدستورية على رفع الغبن والخوف وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص للجميع. وذلك عبر المؤسسات الشرعية.

في المجال الاجرائي، من الضروري اختيار بقعة أمنية محايدة في العاصمة، وتحديداً بيروت الادارية، التي يجب أن تكون تحت سيطرة القوات الشرعية اللبنانية المشكلة من ألوية الجيش الموجودة في الشرقية والغربية باشراف مراقبين من الدول العربية اعضاء اللجنة، على أن تكون حدود هذه البقعة الأمنية من الكرنتينا الى المدينة الرياضية.

في ضوء الاتفاق على الاصلاحات الضرورية يدعى مجلس النواب الى انتخاب رئيس للجمهورية.

يتم تشكيل حكومة وفاق وطني موسعة، تستند الى بيان وزاري يتضمن أسس الاصلاحات السياسية الدستورية المتفق عليها.

يقوم مجلس النواب بتشكيل لجنة من داخل المجلس وخارجه، تتولى عملية صياغة واعداد الاصلاحات الدستورية حسب البيان الوزاري على أن ترفع هذه الدراسات الى المجلس

النيابي.

العمل على تحقيق الانسحاب الاسرائيلي من لبنان. وللحكومة بعد ذلك القيام بالاجراءات اللازمة لممارسة سيادتها الكاملة على كل الاراضي اللبنانية". (49)

وسلّمت اللجنة نسخة عن هذا المشروع الى كلٍّ من العماد ميشال عون والدكتور سليم الحص والسيد حسين الحسيني لابداء الملاحظات عليه. في حين لم تكن ملاحظات الدكتور الحص والسيد الحسيني مهمة، تركّزت ملاحظات العماد عون على:

- ضرورة العمل على انهاء الاحتلال الاسرائيلي؛
- ضرورة العمل على انهاء كل وجود مسلح غير شرعي.
- بحث موضوع الوجود السوري وجدولة الانسحاب.
- ضرورة التأكيد على مبادىء عامة للاصلاح والعلمنة وتزامن الشقّين السياسي والأمني.
- وجوب اجراء الانتخابات ضمن سيادة الدولة الشرعية وتوسيع المنطقة الأمنية لتمتد من الدامور الى نهر الكلب.

تشكيل القوة الأمنية من الجيش اللبناني ومن كل الاطراف على أن تخضع لإمرة واحدة هي قيادة الجيش في اليرزة". (50)

بعد الملاحظات التي أوردها العماد عون، حاولت اللجنة صياغة ورقة عمل جديدة تشتمل التعديلات التالية:

"**الاصلاح السياسي:** الاتفاق على مبادىء عامة ترمي الى تطوير النظام السياسي بهدف بناء دولة قادرة وعادلة وإلغاء الشعور بالغبن والخوف والحرمان، وحل القضايا المتعلقة بالمشاركة في الحكم، والتوصل الى الغاء الطائفية السياسية مع المحافظة على خصوصيات كل طائفة بما يكفل وحدة لبنان وهويته العربية، واتخاذ الاجراءات اللازمة لاقرار الاصلاحات من خلال المؤسسات الدستورية.

الانسحاب الاسرائيلي: العمل على تحقيق الانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية من الاراضي اللبنانية بتطبيق القرارات الدولية، ودعم المقاومة الوطنية اللبنانية، وتأمين الدعم العربي والدولي سياسياً وديبلوماسياً بغية الوصول الى هذا الهدف.

عملية احياء المؤسسات الدستورية: في المجال الاجرائي المتعلق بعودة الحياة الدستورية، تحدد بقعة محايدة في محيط مجلس النواب، تخضع لسلطة المجلس بمشاركة مراقبين عسكريين تابعين للدول الأعضاء في اللجنة. وفي ضوء اتفاق الاطراف اللبنانيين على المبادىء الآيلة للاصلاح السياسي. ينعقد مجلس النواب لاستكمال هيئة مكتبه واقرار المبادىء الأساسية للاصلاح وانتخاب رئيس للجمهورية، وتؤلف بعد ذلك حكومة وفاق

وطني موسعة ثم يصدر عن هذه الحكومة بيان وزاري يكون بمثابة برنامج لتنفيذ المبادىء الأساسية المطروحة.

العلاقات اللبنانية – السورية: التأكيد على أن بين سوريا ولبنان علاقات جوار ومصالح مشتركة تقوم على مبادىء السيادة والاستقلال والاحترام المتبادل. وتتفق الحكومتان اللبنانية والسورية على جدول زمني لانسحاب القوات السورية حتى يتم الاتفاق والوفاق بين اللبنانيين". (51)

ثم طلبت اللجنة أن يُوقع ورقة العمل هذه رئيس اللجنة، أمين عام الجامعة والرؤساء الثلاثة.

وفيما ابدى العماد عون استعداده للتوقيع اذا ما أخذ في الاعتبار الملاحظات التي قدّمها الى اللجنة، رفض الدكتور الحص والسيد الحسيني مبدأ التوقيع. وبعد أخذ ورد، وافق الدكتور الحص على التوقيع "كلٌ بصفته الشخصية، لكن بشرط ان تتضمن الورقة الموقعة ما نوافق عليه نحن (الحص والحسيني)، بل وأكثر من ذلك، ما نطمح اليه اذا وافق ميشال عون على ما نريد". (52) وبعد مسعى "آخر لحظة" قام به السيّد حمّادي الصيد، عضو لجنة الصياغة، "أظهر الحص، مرونة واستعداداً لتجاوز كل الشكليات والتوقيع اذا ما تم التوصل الى صيغة مقبولة يوافق عليها الحسيني. لكن الحسيني استمر في موقفه المبدئي الرافض للتوقيع". (53) واوضح سبب عدم موافقته على توقيع أي اعلان مشترك مع العماد ميشال عون بقوله: "ان الرفض هو في الأساس والجوهر وليس من حيث الشكل". وتساءل "بأي صفة ومن يمثل عون؟ انني لو وافقت لكنت أعطيته اعترافاً وكأنه موكل من المسيحيين، وهذا الأمر مخالف للواقع والحقيقة. ان معارضتي هي بنيوية وليست شكلية. انطلاقاً من موقفي المبدئي الرافض لأي محاولة من أي فريق، خصوصاً المتطرفين لخطف القرار المسيحي، وكذلك خطف القرار المسلم. ذلك أنه ينبغي اعادة البلاد الى أهلها الحقيقيين، وأن يجرى الحوار مع ممثليهم الحقيقيين أيضاً". (53)

نظراً لهذا الموقف المتشدِّد، "تراجع رئيس اللجنة عن الاقتراح كله، حتى أنه لم يعرض على الشخصيات الثلاث ورقة النقاط العشر واكتفى باطلاعهم على البيان الختامي" (54) التالي نصه:

"ان اللجنة الوزارية العربية، التي ألّفها مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية على مستوى وزراء الخارجية في تاريخ 1989/1/12 والتي أوكل اليها مهمة الاتصال بكل الاطراف اللبنانيين قصد معرفة آرائهم واقتراحاتهم في خصوص حل الأزمة اللبنانية وبذل المساعي الحميدة مع هؤلاء الاطراف من أجل تحقيق الوفاق الوطني.

انطلاقاً من الايمان الراسخ بلبنان الواحد السيد المستقل، وتأكيداً للعزم على اخراج لبنان

من محنته الطويلة القاسية، وتمكينه من استعادة سيادته ووحدته وسلامة أراضيه، وازالة الاسباب المعطّلة لمؤسساته الدستورية، ووضع حد لعوامل الفرقة والانقسام وما جرّت من مآسٍ وويلات على الوطن والمواطن.

وتجسيداً لارادة جميع اللبنانيين في العيش المشترك في ظل مجتمع ديمقراطي حرّ تسوده العدالة والمساواة ضمن اسرته العربية.

وحرصاً على ايجاد تسوية متكاملة تقوم على الوفاق الوطني، وتعبّر عن آمال كل اللبنانيين وتأخذ في الاعتبار مطالب جميع الاطراف وتطلعاتهم الى الاستقرار، وتقوم على اقرار المبادىء العامة للاصلاحات وانتخاب رئيس للجمهورية.

عقدت اللجنة يوم 1989/1/29 جلسة عمل في مقر جامعة الدول العربية برئاسة معالي الشيخ صباح الأحمد الصباح، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية الكويت، وحضور اعضائها والأمين العام للجامعة، حددت خلالها منهج عملها وبرنامج تحركها في هذه المرحلة مسجلة بارتياح استجابة كل من السادة: حسين الحسيني والدكتور سليم الحص والعماد ميشال عون دعوة رئيسها الى الاجتماع بها في مقر الجامعة في تونس وتعاونهم معها بروح ايجابية.

واستمعت اللجنة، خلال يومي 30 و1989/1/31، الى المسؤولين اللبنانيين، وسجلت وجهة نظر كل منهم في الأزمة اللبنانية وتصوّره لحلها ؛ وقوّمت اللجنة، في جلسة عملها في تاريخ 1989/2/1، حصيلة تحركها في هذه المرحلة وقررت استكمال الاتصالات اللازمة مع بقية الاطراف اللبنانيين للتوصل الى صيغة توفيقية لحل الازمة اللبنانية القائمة.

واذ تؤكد اللجنة مجدداً وقوف الدول العربية الى جانب لبنان، وتعبّر عن تفاؤلها بالمساعي الرامية الى اخراجه من محنته، فإنها تناشد مختلف الجهات الامتناع عن اتخاذ أية اجراءات أو تدابير من شأنها توتير الاجواء السياسية أو المساس ببنية المؤسسات والادارة العامة أو عرقلة الحركة الاقتصادية والتموينية، وذلك حتى تتوافر للجنة أفضل الاجواء لاستكمال اتصالاتها ومساعيها التوفيقية ".[55]

بعد انتهاء الاجتماع ردّ وزير خارجية الكويت على اسئلة الصحافيين اللبنانيين وخاصة على ما يتعلق بالوجود السوري في لبنان، قال:" القوات السورية ليست أجنبية أولاً، وثانياً اذا انتهى الإشكال في لبنان، فاول من سيخرج هم اخوتكم السوريون، لأن وجودهم ليس احتلالاً، وموضوع الانسحاب السوري أحيل على قمة فاس واتفق على أن يتخذ القرار بين الحكومة اللبنانية والحكومة السورية آنذاك ".[56] أثار هذا القول ردّات فعل مستهجنة، ومستغربة ومتهمة رئيس اللجنة بالانحياز. وأعنفها كان ردّة فعل عراقية سجّلتها افتتاحية جريدة "الجمهورية" الحكومية:

"ان العراق قد يتفهم أحياناً ظروف بعض الناس، ولكن ما لا يفهمه ولا يستطيع فهمه

هو ظروف من يلزم الصمت حيال عمل شرير... اذا كان السكوت على احتلال (الرئيس) حافظ الأسد للبنان من ذهب، فمن المؤكد أن انتحال الاعذار له والتغاضي عن نياته في الاحتلال ليس من فضة... ان العراق لم يكن يتوقع من الشيخ صباح النزول بالتعبيرات الديبلوماسية الى مستوى "الاتيكيت" على حساب الحق وعلى حساب الذين يستحقون ذلك الحق ".[57]

المرحلة الثانية من تحرك اللجنة العربية

في المرحلة الثانية وجّهت اللجنة الدعوة الى رؤساء الطوائف في لبنان للاجتماع بهم في الكويت بتاريخ 1989/2/20. ونقل الدعوة سفير الكويت في دمشق. فلبّاها كل من: البطريرك نصرالله صفير، المفتي حسن خالد، الشيخ محمد مهدي شمس الدين، البطريرك اغناطيوس هزيم، البطريرك مكسيموس حكيم، الشيخ مرسل نصر ممثلاً شيخ العقل محمد ابو شقرا.

كان الاتفاق شبه تام على معظم النقاط التي نوقشت في هذا الاجتماع، باستثناء قضية التزامن بين الانتخاب والإصلاح التي عارضها البطريرك صفير لأنه:" يحمل موقفاً مسيحياً واحداً للنواب الذين التقوا في بكركي وللقيادات المسيحية، وكلهم شدد أولاً على ضرورة انتخاب رئيس للجمهورية للحفاظ على الجمهورية ".

لم يصدر أي مشروع حل عن المجتمعين. واكتفى رئيس اللجنة بقراءة بيان بقي في اطار العموميات والتمنيات. لكن تردّد أن اللجنة الوزارية وضعت وثيقة سياسية، لم تعرضها على الرؤساء الروحيين، وأهم المبادىء التي نصت عليها:

". انهاء الاحتلال الاسرائيلي للجنوب والبقاع الغربي على قاعدة تطبيق القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، لا سيّما القرار 425. والطلب الى المجتمع الدولي وأميركا الضغط على اسرائيل.

- رفض التقسيم بكل اشكاله .
- تحقيق المشاركة في السلطة التنفيذية .
- ضرورة استقرار الوضع الأمني لضمان انجاز الاستحقاق الدستوري وعلى مبدأ توفير بقعة أمنية يتولى حمايتها الجيش اللبناني وتحت رعاية اللجنة العربية.
- مبدأ الغاء الطائفية السياسية.
- تشكيل حكومة مركزية واعادة توحيد وتأهيل الجيش اللبناني.
- تتولى الحكومة المركزية برمجة الوجود العسكري السوري في لبنان، إضافة الى تنظيم

العلاقات بين لبنان وسوريا" .[58]

لعلّ المكسب الذي حقّقته هذه الجولة من المحادثات هو عقد قمة روحية حضرها جميع رؤساء الطوائف، وأصدروا على أثرها بياناً شكروا فيه اللجنة الوزارية العربية، وجددوا ثقتهم بها، وأهابوا بجميع القيادات اللبنانية الى أن تتجاوب مع مساعي اللجنة، وأن تسود بينهم روح التضامن والودّ والتفاهم التي سادت لقاءاتهم التي عقدوها في ما بينهم أو مع اللجنة العربية.

وحدّدت اللجنة العربية 17 آذار موعداً لبدء المرحلة الثالثة من تحركها بلقاء القيادات السياسية اللبنانية. مع الاعلان عن الموعد بدأت العراقيل تذر قرونها: فسوريا التي عجزت عن عرقلة تأليف اللجنة العربية وبدء مشاوراتها واتصالاتها، خافت أن تُكلّل مساعيها بالنجاح، فقرّرت تكثيف العوائق أمامها و"انتظرتها على الكوع". فاعترضت على لائحة المدعوين الى الجلسة الثالثة، مما استدعى قيام رئيس اللجنة بزيارة دمشق لحلحلة الموضوع. ورغم التصريح المتفائل الذي أدلى به بعد مقابلته للرئيس الأسد: "ان الرئيس الأسد وعد بتقديم كل عون سوري لجهود اللجنة العربية"،[59] ذكر مسؤولون سوريون: "أن المحادثات لم تؤدِ الى اتفاق حول لائحة المدعوين الى الجولة الثالثة وأبدوا دهشتهم حيال اللائحة التي حملها اليهم وزير الخارجية الكويتي، معتبرين أنها لا تمثل الفاعليات السياسية في لبنان في شكل متوازن، لا بل صيغت بطريقة تهدف الى استبعاد بعض الفرقاء وابراز الآخرين ".[60] واختيرت على اساس طائفي صرف، أي ممثلين عن الطوائف الرئيسية الست.

هذا الموقف السوري هاجمه العماد عون في مقابلة مع وكالة "رويتر" بقوله: "ان سوريا غير مسرورة من النتائج التي توصلت اليها اللجنة، وتحاول أن تبطىء من اعمالها"، واعتبر " ان سوريا لا تريد النجاح لهذه اللجنة لأنها تريد أن تبقى الجهة الوحيدة المسيطرة على لبنان، ولا تريد أن تشارك أية جهة أخرى لحل الأزمة" .[61]

بعد أيام، تعدّت الضغوط السورية على اللجنة لائحة المدعوين " الى خلاف حول عمل اللجنة والمسار الذي تنهجه"، وذكرت مصادر سورية ان دمشق "باتت ترى ان اللجنة تأخذ منحى معادياً لسوريا من خلال ما حصل وما قد يحصل من استغلال عمل اللجنة لتشويه الدور السوري عبر تدخلات تقوم بها بعض الجهات العربية في هذا الاتجاه وتضغط على اللجنة أيضاً". ونعت هذه المصادر اللجنة لأنها "أوصلت عملها الى الطريق المسدود وباتت بحاجة الى عملية انقاذ بدل أن تكون لجنة انقاذ ".[62]

ولم تتوقف الضغوط السورية عند هذا الحد، بل تعدّته الى المجال العسكري على الساحة اللبنانية، بغية تعطيل عمل اللجنة، مما استدعى تدخل الاميركيين لمنع أي تصعيد

عسكري.

هذه الضغوط، حملت رئيس اللجنة العربية على تأجيل الجولة الثالثة من المحادثات الى موعد لاحق من أجل "مواصلة المشاورات مع الاطراف المعنيين بالازمة اللبنانية". وتلا ذلك تعديل لائحة المدعوين لتقتصر على رؤساء الجمهورية والمجلس والحكومة السابقين، وقام سفير الكويت في دمشق بتسليم الدعوات الى اصحابها بتاريخ 1989/3/20، لعقد المشاورات بتاريخ 1989/3/26 في تونس.

المراجع

(1) النهار، 1989/9/27
(2) السفير، 1989/9/28
(3) النهار، 1988/9/28
(4) النهار، 1988/9/29
(5) النهار، 1988/10/14
(6) النهار، 1988/10/13
(7) السفير، 1988/10/17
(8) النهار، 1988/10/17
(9) ابريل غلاسبي هي مبعوثة اميركية اجرت محادثات مع الرئيس امين الجميل للاتفاق على مشروع اصلاحات دستورية. لكن المشروع لم ينل الموافقة. الملحق رقم 2 يبين تفاصيل مشروع الاصلاحات
(10) وكالة انباء بيروت، 1988/10/22
(11) الأنوار، 1988/10/21
(12) الديار، 1988/10/21
(13) الديار، 1988/10/21
(14) الأنوار، 1988/10/23
(15) النهار، 1988/11/3
(16) وكالة انباء بيروت، 1988/11/8
(17) وكالة انباء بيروت، 1988/11/16
(18) النهار، 1988/11/30
(19) اللواء، 1988/11/30
(20) النهار، 1988/11/29
(21) الديار، 1988/12/6
(22) النهار، 1988/12/7
(23) النهار، 1989/1/7
(24) الأنوار، 1989/1/15
(25) العمل، 1988/12/15
(26) الأنوار، 1989/1/16
(27) السفير، 1989/10/17



(28) النهار، 1989/2/25
(29) الديار، 1989/3/9
(30) النهار، 1988/10/20
(31) الديار، 1988/10/27
(32) المرجع نفسه.
(33) الديار، 1988/10/26
(34) السفير، 1988/10/29
(35) الديار، 1988/11/1
(36) الأنوار، 1988/11/19
(37) النهار، 1988/11/18
(38) البيرق، 1988/11/27
(39) وكالة الانباء المركزية، 1989/1/6
(40) وكالة انباء بيروت، 1989/1/10
(41) راجع في الملحق رقم 3 نص المذكرة التي ارسلتها الحكومة العسكرية الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
(42) النهار، 1989/1/11
(43) النهار، 1989/1/13
(44) الديار، 1989/1/13
(45) الديار، 1989/1/12
(46) السفير، 1989/1/21
(47) النهار، 1989/1/21
(48) السفير، 1989/2/3
(49) السفير، 1989/2/1
(50) المرجع نفسه.
(51) النهار، 1989/2/2
(52) السفير، 1989/2/2
(53) النهار، 1989/2/2
(54) السفير، 1989/2/2
(55) السفير، 1989/2/2
(56) النهار، 1989/2/2
(57) النهار، 1989/2/6
(58) السفير، 1989/2/24
(59) السفير، 1989/3/6
(60) الديار، 1989/3/7
(61) السفير، 1989/3/10
(62) الديار، 1989/3/11

الفصل الرابع

التقييم العام لأعمال الحكومة العسكرية

شكّلت الحكومة العسكرية قيادة سياسية للوطن وقيادة عسكرية للجيش، مما يفرض تقييم أعمالها كقيادة سياسية ثم كقيادة عسكرية خلال هذه المرحلة.

I - الحكومة العسكرية كقيادة سياسية

مصيبة الحكومة العسكرية أنها تسلّمت الحكم والمشاكل متراكمة ومعقّدة في شتّى المجالات السياسية والأمنية والحياتية. فالحكومة السابقة كانت غائبة، رأسها كالنعامة في الأرض، لا ترى ما يجري. واذا ما تحركّت فلتسيير الأمور، وتلافي الانهيار الكامل، وتمضية الوقت بانتظار حدث جديد قد يغيّر المعادلات ويحسّن الاوضاع. من هنا لم تكن الحكومة العسكرية في وضع تُحسد عليه، فمفروض عليها أن تبدأ من الصفر على كل صعيد. ولقد زاد شبه استحالة مهمتها، لحاجة المواطنين وتوقهم الى تحسين الاوضاع بسرعة، يدفعهم الى ذلك حبهم لجيشهم وثقتهم به واعتقادهم بأنه قادر على كل شيء في كل الظروف، وبامكانه ان ينسيهم اوضاع البلاد التي أفرزتها حوادث السنوات الثلاث عشرة، والحكومات الضعيفة التي توالت على الحكم، والاخطار المحدقة بالوطن من الخارج، والضغوط التي تمارسها جيوش الاحتلال في الداخل.

رغم كل ذلك قامت الحكومة، خلال هذه المرحلة القصيرة نسبياً- ستة اشهر تقريباً- بأعمال ايجابية كثيرة لمس المواطن بنتيجتها تغييراً وتبدلاً. لكن أعمالاً سلبية حدثت أيضاً، من جراء أخطاء ارتكبتها الحكومة بفعل تأثير خارجي أو قوة قاهرة أو وجود حكومة أمر واقع في مناطق الاحتلال.

الأعمال الايجابية للحكومة

في المجال الحياتي: خفّفت الحكومة من الازمات الحياتية: فأمّنت الكهرباء والمياه والمحروقات والخبز، وتوصّلت بعد فترة قصيرة، الى الغاء تقنين التيار الكهربائي وتأمين توزيع المياه الى جميع المستفيدين، واذا ما اضطرت في بعض الاوقات، الى اتباع سياسة

تقنين ظرفية، فإنها كانت تعتمد العدل والمساواة، وتوصّلت كذلك الى الغاء صفوف المنتظرين أمام الأفران ومحطات المحروقات، وأمّنت هذه المواد مدعومة كليّاً أو جزئيّاً بشكل جيد، وفي بعض الاحيان بشكل ممتاز،رغم أعمال التهريب الى الخارج على يد الميليشيات وبعض المافيات.

ونظّمت كذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية، التي كانت ادارتها توصف أيام الحكومة السابقة "بمغارة علي بابا"، فكوّنت ادارة جديدة، كفوءة ونزيهة، وأمّنت للمواطن اللبناني، ضمن الامكانات الضئيلة المتوافرة لديها، تسيير أعماله دون تكبيده الرسوم الاضافية و"الخوّات" التي كانت تُفرض في السابق. كما حسّنت جباية الرسوم القانونية، واستوفت جميع الاشتراكات والرسوم التي لم تكن تُدفع في السابق الاّ لبعض "المافيات"، خاصة رسوم التخابر الدولي، وأعادت في فترة قصيرة ربط لبنان بالعالم، وأحيت الثقة بالادارة داخليّاً وخارجيّاً.

في المجال الاداري: تم تفعيل الادارات الرسمية في المناطق المحررة فعاد الموظفون الى اداراتهم يزاولون وظائفهم ويلبّون حاجات المواطن ضمن حدود القوانين. وخفّ، ان لم نقل توقّف، تقاضي العمولات والسمسرات و"الخوّات". وشعر المواطنون بأن شيئاً قد تغيّر في الادارات. وحاولت الحكومة ضبط الادارات وزيادة فعاليتها وانتاجها بتعيين عدد من الضباط للمساعدة والمراقبة والتنظيم مع ابقاء المسؤوليات الادارية منوطة بالموظفين المدنيين الأساسيين. كما قامت باجراء بعض التشكيلات الضرورية لابعاد بعض الموظفين المهملين أو الفاسدين أو غير المنتجين، ضمن حدود ضيّقة وفي ادارات معدودة.

في المجـال الأمنـي: اعادت الحكومة الى أجهزة الأمن الداخلي والأمن العام سلطتها وهيبتها ومكّنتها من القيام بمهماتها، ممّا ساعد في حفظ الأمن والنظام بشكل جيد. فخفّت حوادث التعدي والسرقة والقتل وعمّت الطمأنينة وشعر المواطنون بالأمان.

في مجال الحريات العامة: احترمت الحكومة الحريات العامة وخاصة حرية التعبير وابداء الرأي والحرية الاعلامية في جميع الوسائل المكتوبة والمقرؤة والمرئية ولم يتم توقيف اي شخص بسبب ممارسته لهذه الحريات.

في المجال الوطني والسياسي: شعر المواطن باستعادة كرامته وفخره بالهوية اللبنانية وبانتمائه الى لبنان وشعبه. وتغيّرت نظرة العالم الخارجي الى اللبناني، أقلّه، الى من يغادره من المناطق المحررة. فلم يعد ينظر اليه كارهابي أو مهرّب أو عنصر فاسد تفرض مراقبته وملاحقته والتحقيق بجميع الأعمال والنشاطات التي يقوم بها. ولم يعد يُفرد في اماكن خاصة داخل المطارات لتفتيشه والتحقق منه .

على الصعيـد الدولـي: حطّمت القضية اللبنانية القيود وخرجت من السجن السوري،

وغزت المحافل الدولية، وأصبحت حاضرة في كل مجمع واجتماع، وعظُم اهتمام العالم العربي والدولي بها، وكثُرت الوفود وزاد عدد المبعوثين الذين جاءوا الى لبنان للاطلاع على أوضاعه واعادة النظر في قضيته. بالاختصار قامت القضية اللبنانية من قبرها وعادت لتحيا من جديد في ضمير كل لبناني وكل عربي وكل انسان محب للحضارة والحريّة والقيم العالية. ففتحت جامعة الدول العربية، والمجموعة الاوروبية، والأمم المتحدة الملف اللبناني من جديد وعاودت دراسته ومناقشته ولم تُبقه حكراً على سوريا وحدها.

الأعمـال السلبيـة للحكومـة

اهتمام الحكومة الزائد في ايصال رئيسها الى سدة الرئاسة:

في أول تصريح له، بصفته رئيس حكومة، حدد العماد عون برنامج حكومته بأنه: "برنامج أمني، ونحن ندعو في أسرع وقت ممكن الى انتخاب رئيس للجمهورية. إننا لم نأت لنحكم لبنان حكماً عسكريّاً، انما جئنا لنؤمّن انتخاباً سليماً". ووصف قائد القوات اللبنانية الحكومة بأنها: "حكومة استقلال وأهم".

بين هذين الوصفين المتباعدين كيف قامت الحكومة بمهماتها وكيف تحمّلت مسؤولياتها؟

نظرة الى الوراء تُظهر أن الحكومة عملت كحكومة انتقالية هدفها تأمين انتخابات الرئاسة الأولى، وشدّدت على أن يكون رئيسها هو الرئيس العتيد للجمهورية. حاولت في الوقت نفسه أن تعمل كحكومة استقلال شرط أن لا يعيق هذا العمل تحقيق الهدف الأول. وهذا من حقها ومن واجبها في آن لأن هدفها الأول هو تحقيق برنامجها أي ايجاد حل لأزمة لبنان. وهنا كان الخطأ الكبير الذي ارتكبته هذه الحكومة. أما كانت ترى ان وصول العماد عون الى الرئاسة عن طريق الانتخاب، في مجلس النواب، أمر صعب إن لم يكن مستحيلاً؟ ومن رافق عملية الانتخاب قبل 22 أيلول، وعايش الاتفاق الاميركي – السوري وتحلّى ببُعد النظر الكافي يعرف تماماً ان الانتخاب لن يجري الاّ لتنفيذ هذا الاتفاق أو تأمين مكاسب لسوريا أفضل من التي كان سيؤمنها الاتفاق.

أما كانت هذه الحكومة تدري أن مهمتها هي أكبر من ايصال رئيس الى سدة الرئاسة بالطريقة التقليدية التي يحب البعض أن يسمّيها دستورية، حتى ولو كان هذا الرئيس هو العماد عون نفسه ؟

أما كانت تدري أن مهمتها هي استعادة سيادة الوطن وتحرير المواطن وبناء الدولة التي تليق بلبنان وشعبه ؟

أما كانت تدري أن الشعب هو الذي سيختار "القائد" للدولة التي يطمح اليها ولقد اختار العماد عون، ولن يترك لهؤلاء النواب، الذين يدّعون تمثيله، أمر اختيار رئيس لجمهوريتهم

البالية والمهلهلة ؟

ألم تثبت الاحداث التي توالت خلال ما يقارب السنتين صحة كل ذلك ؟

قلة عدد الوزراء:

ينص الدستور على أن يتولى الوزراء ادارة مصالح الدولة ويناط بهم تطبيق الانظمة والقوانين كل بما يتعلق بالأمور العائدة الى ادارته وبما خصّ به. وقسمت القوانين مصالح الدولة الى ثماني عشرة وزارة، تُسند كل واحدة، عادة، الى وزير ليتمكن من ادارتها بشكل صحيح، كاف. فهل يُعقل، في ظروف الحكومة العسكرية، أن تُسند الى كل وزير خمس وزارات أو ستّ ؟

الوزير اللواء عصام أبو جمرة شكا من هذا الوضع في مقابلة مع مجلة المسيرة، ورد على سؤال: كيف تستطيع تقسيم العمل بين الوزارات الست التي تتولاها ؟ قائلاً: "ليُصبح لدينا دولة محترمة، تستطيع تنظيم أمور المواطنين، يجب أن يكون عندنا 18 وزيراً، أقلّهم نشاطاً وحركة في مثل نشاطي. فالوضع في الوزارات، ولنكن صريحين، يحتاج الى عمل في العمق، تعديل في الوظائف، دورات تدريبية، وحسب مفهومنا العسكري، يلزم الموظفين تأهيل، فقلّة منهم تقوم بالواجبات المطلوبة منها ". (1)

بعد هذا الكلام لأحد اعضائها، هل يجوز أن تبقى الحكومة مقتصرة على ثلاثة وزراء فقط ؟ واذا كانت الحكومة قد عمدت للاستعانة ببعض الضباط لمساعدة الوزراء، فهي لم تحلّ بتدبيرها المشكلة، لأن الضابط شكّل "صلة وصل" فقط. وهذا ما أكده الوزير ابو جمرة: " لا يمكنني أن أكون في اكثر من وزارتين يومياً، مما يستوجب وجود "صلة وصل" في الوزارات التي أتولاها. باستثناء وزارة العدل، يوجد ضابط في مكتب الوزير يؤمن الاتصال اللازم عند الضرورة. وهو لا يلعب دور المستشار، بل يستلم البريد ويتلقى شكاوى المواطنين والمراجعات ويكون "صلة وصل" مع الموظفين ". (1)

أثّر هذا الوضع سلباً على حسن سير الادارات وتلبية طلبات المواطنين وحاجاتهم وأدّى الى الحد من الانتاجية.

تضييق حلقة صانعي القرار

ان حصر صانعي القرار، على مستوى الدولة، بثلاثة فقط، ومن مؤسسة الجيش دون سواها، أشعر فاعليات ومؤسسات كثيرة بأنها خارج اللعبة، كالنواب، والاحزاب، ورجال السياسة، ورجال الدين، وبخاصة القوات اللبنانية، التي تعتبر نفسها شريك الجيش الفعّال في منع وصول رئيس جمهورية تعيّنه الولايات المتحدة الاميركية وسوريا، وفي تشكيل الحكومة العسكرية. أضف الى ذلك أن قائدها كان مطمئناً الى مشاركته في أي حكومة مدنية ستؤلف. فعدم اشراكها في صنع القرار عن طريق توسيع الحكومة أو تشكيل مرجعية

قرار أو سياسة، وقد طالبت بذلك مراراً، يُشكّل تجاهلاً لها وتنكّراً لدورها وخطوة أولى على طريق الغائها وازالتها، في وقت تقدم نفسها للبنانيين كنواة المقاومة من خمس عشرة سنة ورأس الحربة ضد الوجود الاحتلالي السوري في لبنان. وهذا ما عبّرت عنه مجلة "المسيرة" الناطقة باسمها، ومنذ اليوم الأول لتسلّم الحكومة العسكرية السلطة وفي إحدى افتتاحياتها: " الحكومة الجديدة هي حكومة الاستقلال التي دعا اليها قائد القوات اللبنانية منذ نحو عام وستكون نواة التحرير الذي دعا اليه قائد الجيش عبر اطلاقه "مبدأ الافغنة" (اي سلطة تتألف من السلطة الرسمية والميليشيات) "، وسيكون حلف عون- جعجع في أساس التركيبة السياسية –العسكرية الجديدة في الشرقية". (2)

في وقت لاحق عبّر قائد القوات اللبنانية صراحة عن هذا التوجّه في حديث نشرته صحيفة "الشرق الاوسط" السعودية، بتاريخ 1988/12/18: " انطلاقاً من حرصنا على ألاّ يلزمنا أحد باجراء انتخابات غير متكافئة، وبعد السلبية السورية في التعامل مع مبادرة البطريرك صفير، نرى ضرورة توسيع حكومة العماد عون الشرعية لتثبيت الوضع السياسي وادارة شؤون المواطنين. وهذا يساعد على تقريب الانتخابات ". وبعده أعلن "أنه لمس التطلّع نفسه لدى العماد ميشال عون وتوقّع منه أن يُجري توسيع الحكومة قريباً". (3) (وكأنه بذلك يحث على تنفيذ هذه الخطوة). وفي حديث لصحيفة الديار أكّد: "أن علاقته برئيس الحكومة العماد ميشال عون ممتازة جداً، أحببناه أم لم نحبه، أيّدناه أم لا، معه أم ضده، على الأقل أصبح لدينا بعد 15 سنة من التقاتل مسؤول في مركز شرعي ودستوري تجرّأ وطرح أسباب الأزمة اللبنانية كما هي، وهو اذا لم يفعل الاّ هذا فهو وحده كاف للقضية ولحل الأزمة. واذا لم نحسب للعماد عون أي خطوات ايجابية إلاّ هذه، بالنسبة اليّ فهذه وحدها كافية لتكون علاقتنا به ممتازة. ومن الممكن أن تُترجم هذه العلاقة الى توسيع حكومة العماد عون في المدى القريب وليس بعيداً، علماً أن ليس هناك قراراً نهائياً، لكن البحث جار في موضوع توسيع الحكومة". (4)

وتطرق العماد عون، من جهته، الى موضوع توسيع الحكومة من زاوية مختلفة في مؤتمر صحافي عقده بتاريخ 1988/12/30. قال: "... توسيع الحكومة مثل كل موضوع سياسي له سلبيات وله ايجابيات، بالنسبة الينا المعالم التي ننطلق منها لاتخاذ قراراتنا هي المحافظة على الوضع السليم للقرار السياسي، انطلاقاً من هنا أنا مستعد لتوسيع حكومتي مع ما تبقّى من الحكومة المستقيلة أو مع تعديلات أخرى. فهذا الموضوع، أهلاً وسهلاً فيه، لكن مع الاعتراف بأن الحكومة الشرعية هي حكومة العماد عون وهي التي توسع حالها طبقاً لنصوص الدستور ". (5)

ولم تَوسّع الحكومة ! فما هي الاسباب التي حالت دون ذلك ؟ وما هي خلفيات قرار الابقاء

على الحكومة باعضائها الثلاثة فقط، رغم اقتناع العماد عون وتصريحه بأنه "لا يجوز أن تبقى الوزارات في عهدة ثلاثة وزراء، في حين أن حاجة البلاد اليوم تقتضي أن يكون لكل حقيبة وزير، وليس وزير لست حقائب وزارية ". (6)

أ- إن الدول المهتمة بالوضع اللبناني والمؤثّرة على ساحته عارضت توسيع الحكومة. الولايات المتحدة الاميركية حذّرت من مغبّة التوسيع وأوضحت موقفها منه، على لسان الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية: " ان الولايات المتحدة تنظر بقلق عميق الى تصاعد التوتر في لبنان. ان التنافس المتزايد بين الحكومتين المتنافستين يعزز عدم الاستقرار الخطير في لبنان... إننا نطالب حكومتي العماد عون والدكتور الحص بأن توقف فوراً أي عمل يزيد من اضعاف مؤسسات الدولة بما فيها المصرف المركزي... وهي تعتقد بوجوب اتخاذ اجراءات فورية لإعادة وحدة الحكومة وسلطتها ". (7) ومن ثم وعلى لسان القائم بأعمال سفارتها في لبنان: " ان الوضع الحالي غير قابل للضبط وهناك قيادات في البلد تبذل كل ما في وسعها كي تؤمن الانتخابات في أسرع وقت ممكن ونحن من هذا المنطلق نقول أن الموقف ليس واضحاً، وفي الوقت نفسه لا ننصح بمشروع توسيع الحكومات الذي من شأنه أن يوجد وزارات جديدة وأصحاب سعادة جداً، وهذا يؤدي بدوره الى زيادة الفرقة والتباعد بين اللبنانيين ". (8)

أمّا فرنسا "فأبلغت الى من يعنيهم الأمر في لبنان، أنها لا تُؤيد توسيع الحكومتين ". (9)

ب- قد يكون موقف اميركا وفرنسا سبباً لعدم التوسيع، ولكنه ليس السبب الرئيسي، فهناك أسباب اخرى اقوى وأفعل:

. ان توسيع الحكومة وفقاً للعرف والعادة، يفترض تعيين وزراء مسلمين، عسكريين أو مدنيين، وهذا أمر صعب التحقيق، لأن الاوضاع التي فرضت على الوزراء العسكريين المسلمين الاعتذار وبخاصة موقف رؤساء الطوائف الاسلامية الذين حرّموا على ابنائهم المسلمين المشاركة في هذه الحكومة، لا تزال قائمة.

. التوسيع، في حال اقراره، سيقضي اذن بتعيين وزراء مسيحيين فقط. فاذا اختير هؤلاء من بين العسكريين، ستزداد نقمة النواب ورجال السياسة والاحزاب، وبخاصة القوات اللبنانية. وفي حال اختيارهم من المدنيين الحزبيين أو "القوّاتيين" أو المتعاطفين معهم، ستفقد الحكومة الانسجام والتجانس وسيُفتح الباب أمام الخلافات، لأن الحكومة سترفض جمع الشرعي وغير الشرعي تحت سقف واحد وستضطر لمطالبة غير الشرعي بالتخلي عن جميع امتيازاته وبالتوقف عن ممارسة سلطاته غير الشرعية وبالدخول في اطار الدولة الشرعي، وهذا أمر لن ترتضيه الميليشيات والاحزاب وقد أوضحته القوات اللبنانية بقولها: "إن البعض يريد تطبيق مفهوم صيغوي تذويبي على أرض غير صيغوية بل تعددية، ندرك أن فكرة توسيع

الحكومة غير ممكنة اليوم بحسب ما تنطلق منه... وأيضاً لأن البعض ما زال يبحث عن موضوع "الشرعي واللاشرعي" ويتحدث عن ازدواجية بين المقاومة المسلحة (أمسيحية كانت أو مسلمة) والشرعية المتمثلة بالحكومة (المسيحية أو المسلمة) نجد أننا ما زلنا بعيدين كل البعد عن وضع الإصبع على الجرح في معالجة أسباب المشكلة الداخلية في لبنان... فالقوات اذاً لا تذوب في الجيش، بل تتوحد معه على أساس صيغة اتحادية جديدة تُعيد الوحدة الى لبنان والتعايش الى مجموعتيه ". (10)

. ان توسيع الحكومة سيستغله اعداؤها فيتهمونها بالعمل على تقسيم لبنان وقبرصته. وقد هدّد الدكتور سليم الحص بتوسيع حكومته وضم زعماء الميليشيات والاحزاب المتطرفة اليها – كأن حكومته لا تضم مثل هؤلاء وفيها السيدان وليد جنبلاط ونبيه بري –

. ان توسيع الحكومة مهما كان شكله سيعرقل اتخاذ القرارات ويحد من سلطة العماد عون الذي يحكم بمفرده، تقريباً، من خلال الحكومة الحالية، كما ان التوسيع سيقضي على كل أمل باجراء الانتخابات الرئاسية.

. ان اللجنة العربية السداسية تمنّت على العماد عون والدكتور الحص تحاشي القيام بما من شأنه زيادة الانقسام في لبنان ومؤسساته ونالت وعداً منهما بالتجاوب مع هذا التمني.

ما هي نتائج عدم توسيع الحكومـة ؟

ان عدم توسيع الحكومة، وعدم اشراك فاعليات أخرى، وبخاصة القوات اللبنانية، في صنع القرار كان السبب الرئيسي لاندلاع المعارك بين الجيش والقوات اللبنانية في 14 شباط 1989. فهل أن الاسباب التي حالت دون توسيع الحكومة تستأهل هذه المعارك؟ ألم يكن من الأفضل، في سبيل الحفاظ على وحدة الصف في المناطق المحررة، الإقدام على توسيع الحكومة واشراك القوات بالقرار السياسي وتحمّل نتائج هذا العمل مهما عظُمت ؟ ألم تُظهر الأحداث اللاحقة لهذه المعارك صحة هذا الاعتقاد وهذه الدعوة ؟ لقد كان قرار عدم توسيع الحكومة واستبعاد القوات اللبنانية وجميع الميليشيات قراراً صائباً ومؤاتياً، يفرض علينا وعلى الجميع قبوله وتأييده، لو أن الحكومة كانت قادرة على استيعاب القوات اللبنانية سلمياً في صفوف الجيش، أو لو انها، عند اندلاع المعارك في 14 شباط 1989. تمكّنت من الانتصار عليها عسكريّاً وتجريدها من أسلحتها واخضاع قيادتها وعناصرها لسلطة القانون.

إن قرار القيادة السياسية بعدم توسيع الحكومة قرار خاطىء كلّف لبنان والمناطق المحررة ثمناً باهظاً. فمِمّ كانت تخاف الحكومة اذا وسّعت نفسها ؟ من اتهامها بالتقسيم أو القبرصة ؟ من إضعاف مؤسسات أرادت أن تحافظ على وحدتها ؟ أية مؤسسة رسميّة بقيت موحّدة بعد أن تم تقسيم الجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام ووزارة الخارجية ووزارة الاعلام ؟ على أية مؤسسة كانت لا تزال تخاف والمصرف المركزي لا يأتمر بأوامرها ؟ أكانت تخاف

من التحذير الاميركي ؟ لو أن الولايات المتحدة الاميركية كانت جادة في تحذيرها من توسيع الحكومة، لمنعت تقسيم الجيش، وهي تعلم فداحة الضربة، التي شكلها تقسيمه، لوحدة لبنان ومدى الصعوبة التي خلقها في وجه اعادة التوحيد وتأمين سيادة الدولة واستقلالها وبسط سلطتها على جميع اراضيها.

واذا كانت الحكومة العسكرية قد اقتنعت بجدية هذا التحذير، واحجمت عمّا كان مفروضاً عليها القيام به، تكون قد أخطأت التقدير والتصرف. فالأيام اثبتت ان التحذير الاميركي كان "من باب رفع العتب". وكل عمل تقسيمي كان يمكن أن ينفّذ ويمر بسلام، وكل عمل توحيدي كانت الضغوط العسكرية جاهزة لاجهاضه. فبعد أن وضعت الحكومة العسكرية يدها على المرافىء غير الشرعية في المنطقة الشرقية وحاولت أن تفرض سلطتها على المرافىء غير الشرعية في المناطق الأخرى، اندلعت الحرب، لأن هذا العمل التوحيدي ممنوع ولأن كل قسم من لبنان له حكومته التي تديره كما يحلو لها، وله جيشه وقواه الداخلية وأمنه العام، وحتى قوانينه الجمركية.

التنازل عن بعض مسؤولياتها الأمنية

بعد مرور أحد عشر يوماً فقط على تشكيل الحكومة العسكرية قامت القوات اللبنانية، ليل 3-4 تشرين الأول 1989. بعملية عسكرية في المتن الشمالي واحتلت المراكز العسكرية والحزبية التابعة للرئيس السابق أمين الجميّل ونشرت وحداتها وفرضت "توحيد" القوى العسكرية والأمنية والإعلامية والسياسية والمالية على الشكل التالي:

- إلحاق عناصر الحماية المعروفة بأمن الرئيس وثكناتها بالقوّات اللبنانية وإبقاء مجموعة خاصة لحماية منزل الرئيس السابق الشيخ أمين الجميّل.
- دمج جهاز أمن المتن بجهاز الأمن في القوات اللبنانية
- إلحاق مؤسسة ال"أزو" (المكلفة بجمع الرسوم غير الشرعية بالاضافة الى الخوّات) بالصندوق الوطني.
- تسلّم الدائرة الإعلامية في القوات اللبنانية "إذاعة صوت الحق".
- منع الظهور المسلح ومنع فتح أية مراكز مسلحة يقوم به تنظيم حزبي الاّ بأمر من هيئة الاركان في القوات اللبنانية.
- تُسيِّر القوات اللبنانية دوريات أمنية للمحافظة على الأمن في كل المناطق المحرّرة.(11)

أن يتم كل ذلك بوجود حكومة عسكرية يُعلِّق المواطنون عليها آمالهم، وعمرها أحد عشر يوماً، وفي وقت ينتظرون منها بسط سلطتها الشرعية على كافة المناطق وخاصة الواقعة تحت الاحتلالين الاسرائيلي والسوري، وتأتي ميليشيا لتسيطر على ميليشيا أخرى فتتصرّف كأنها

السلطة الوحيدة، ولا تحرّك هذه الحكومة ساكناً، وبرنامجها، كما حدّده رئيسها، "برنامج أمني"، لهو أمر لا يقبله منطق ولا يرضاه عقل ولا يصدقه إنسان. فإمّا أن تكون الحكومة موافقة على ما حدث فتكون قد تنازلت عن شرعيتها وخضعت لسلطة قوات أمر واقع، أو أن تكون عاجزة وهذا ما يُفقد طروحاتها الصدقية. مهما تكن الاسباب، فإن سكوت الحكومة عن افعال القوات ضربة قاسية لهيبتها وهيبة الجيش. ألم يكن حريّاً بها، في حال أخذت قرارها بحل ميليشيا الرئيس أمين الجميّل أو بالموافقة عليه، أن تقوم قواها الشرعية بهذا العمل، فتسيطر على المتن الشمالي، وتضع يدها على المؤسسات العلمية والاعلامية فيه، وخاصة "بيت المستقبل"، الذي يُعتبر مؤسسة فريدة من نوعها في الشرق بفعل بنك المعلومات الذي تحويه، والدراسات والمجلات والنشرات التي تصدرها، والنشاطات الثقافية والعلمية التي تقوم بها، ثم متابعة العمل فيها بعد الحاقها بالدولة وتحويلها الى مؤسسة عامة أو ذات منفعة عامة بدلاً من أن تضع القوات اللبنانية يدها عليها وتشل نشاطها وتوقف العمل فيها وتُفقد لبنان مؤسسة من هذا النوع وبهذا الحجم ؟

ألم يكن حريّاً بالحكومة، والاذاعة اللبنانية الرسمية خارجة عن سلطتها، أن تتسلم هي "اذاعة صوت الحق" وتحوّلها الى اذاعة رسمية تنطق باسمها بدلاً من أن تبقى تحت رحمة محطتي اذاعة القوات (لبنان الحر) وحزب الكتائب (صوت لبنان) اللتين تبثان الاخبار التي تُرضي قيادتيهما فقط ؟

ألم يكن حريّاً بالحكومة، ومن ورائها الجيش، أن تستغل هذه الفرصة التاريخية لتحجيم الميليشيات والمسلحين وقوات الأمر الواقع وايقافهم عند الحدود التي تراها ضرورية في هذه المرحلة، بانتظار الحل النهائي الذي ستقرّره هي وتحديد كيفية استيعاب جميع الميليشيات ؟

التقصيـر الإعلامـي

اذا كان نجاح الحكومة يتطلب سياسة حكيمة واعية وادارة منظمة فاعلة وجيشاً قوياً قادراً على تنفيذ القرارات وفرض النظام والأمن، فالمهم أيضاً وجود إعلام قادر، متزن، ذكي يستعمل وسائل مقرؤة ومحكية ومرئية متقنة، قادرة على نقل الخبر والصورة والرأي الى المواطنين والى العالم الخارجي.

الجهاز الاعلامي الرسمي الذي ورثته الحكومة من العهد السابق كان السوس ينخره وكان شبه معطّل، بسبب قلة الكفاءة والارتباط بجهات حزبية أو ميليشيوية أو إحتلالية أو مخابراتية خارجية. وعلى رغم علم الحكومة بذلك أبقت عليه واكتفت فقط بتعيين ضابط للاشراف والتنظم والتفعيل. ولكن المحاولة هذه لم تعط النتائج المنتظرة من حيث التوجيه الاعلامي وخلق البرامج ووضع السياسة الاعلامية، فظلّ التلفزيون (القناة 5) مهلهلاً، يكاد

يُغطّي منطقة بيروت، والاذاعة الرسمية مفقودة، والوكالة الوطنية للانباء هزيلة، والصحافة التي تنطق باسم الحكومة مقتصرة على مجلة الجيش الشهرية التي كانت تحاول سد جزء من الفراغ. وهكذا بات الاعلام الخاص أو الحزبي أو الميليشيوي مسيطراً. فانحصرت الاذاعات بصوت لبنان الكتائبي ولبنان الحر القوّاتي وصوت الجبل الاشتراكي وصوت الشعب الشيوعي وصوت الوطن المقاصدي... واقتصر التلفزيون على المؤسسة اللبنانية للارسال التابعة للقوات اللبنانية والتي تعتبر أقوى المحطات وأقدرها تقنيّاً وإعلاميّاً، وما عسى التلفزيون الرسمي (القنوات 5-7-9) يكون وبثّه لا يتجاوز منطقة بيروت. وبقيت الصحافة على توجهاتها وارتباطاتها.

العجب كيف لم تبادر الحكومة، وهي العليمة بفعالية الاعلام وضرورته، ومنذ اليوم الأول لتسلمها السلطة، الى انشاء محطة اذاعة رسمية تغطي لبنان والبلاد المجاورة، وتطال بلدان الاغتراب، والى تأمين الجهاز البشري الفعّال، الكفوء والموثوق به ؟

وكيف لم "تنفض" مؤسسة التلفزيون بشريّاً وتقنياً فتجددها، أو قل كيف لم تستبدلها ؟ وكيف وثقت بالإعلام الخاص واعتمدت عليه ؟

لقد دفعت الحكومة ثمن هذا التقصير غالياً يوم وقعت الاشتباكات بين الجيش والقوات اللبنانية وصَحَت لتجد نفسها معزولة ضمن حدود ضيّقة مغلقة، ومقطوعة عن الشعب اللبناني في الوطن والمهجر، وعن الرأي العام العربي والدولي.

عدم تأميـن المواصلات الجويـة

مطار بيروت الدولي، الذي كنا في حينه نتمنى جميعاً أن يعود دولياً لكل اللبنانيين، خاضعاً لسلطة الدولة الشرعية، محرراً من ممارسات الميليشيات وضغوط مخابرات الاحتلال وتدخلاتها، بقي على حاله بعد تسلّم الحكومة العسكرية السلطة وظلّ استخدامه محرّماً على قسم كبير من اللبنانيين الذين أرغموا على تجشّم أهوال الابحار على بواخر رثّة، غير مريحة، تقلّهم من جونية الى لارنكا في رحلة تستغرق حوالى اثنتي عشرة ساعة. وأخضعوا لجشع المستغلين من قوات الأمر الواقع فدفعوا، للوصول الى قبرص، مبلغاً من المال يعادل في بعض الاحيان كلفة السفر الى اوروبا لو تسنّى لهم ركوب الطائرة من مطار بيروت. وهكذا تحمّلوا الأعباء مضاعفة، ناهيك عن الذل والاهانة والانتظار في مطار لارنكا والاضطرار غالباً الى تمضية اكثر من يوم هناك لتوفير وسيلة جوية تؤمن الوصول الى اوروبا أو غيرها من القارات.

مطار حالات، لم يكن مهيئاً ليحلّ محلّ مطار بيروت ولكنه كان صالحاً ليحلّ المشكلة ويؤمّن للبنانيين وسيلة سفر جوية لائقة، مريحة تُقلّهم الى اوروبا أو غيرها. لكنّ مشكلة هذا المطار كانت الحصول على التراخيص اللازمة للاستثمار. ففي عهد الرئيس الجميّل حالت

انقسامات الحكومة، وتمنّع وزير الاشغال عن التوقيع، دون الحصول على هذه التراخيص.

ولا ندري ما هو السبب الذي منع الحكومة العسكرية من القيام بالاتصالات اللازمة للحصول على التراخيص الضرورية ؟ أكان إهمالاً أم خوفاً من الاتهام بالتقسيم ؟ أكان من الافضل أن يتجشّم اللبناني كل هذه الصعاب وأن يتكبّد كل هذه المصاريف لكي تنجو الحكومة من الاتهام بالتقسيم؟ ألم يكن من السهل الردّ على مثل هذا الاتهام بأن من يُشيع الخوف ويُهدِّد بالخطف والاحتجاز والقتل على طريق مطار بيروت أو داخله هو الذي عمل للتقسيم ونفذّه ؟

العجز عن توقيف استيفاء الرسوم غير الشرعيـة نهائيـاً

بقيت القوات اللبنانية تفرض الرسوم غير الشرعية وتستوفيها من المواطنين. ولم تترك شيئاً إلاّ وتقاضت عنه الضرائب والرسوم والخوّات، حتى قيل: لم يبق للبناني شيء معفى من الضرائب سوى الهواء. ولم تُحرّك الحكومة ساكناً لحل هذه المشكلة وتحرير المواطن من تسلط الميليشيات عليه وعلى ممتلكاته وعلى دخله وحتى على معاملاته الرسمية التي تنجزها دوائر الدولة.

II - الحكومة العسكرية قيادة عسكرية

بعد تشكيل الحكومة العسكرية تابع رئيسها العماد ميشال عون والوزير اللواء عصام ابو جمرة ممارسة وظيفتيهما العسكريتين، الأول كقائد جيش والثاني كمفتش عام، خلافاً لنص المادة 49 من قانون الدفاع الوطني التي تمنع الجمع بين الوظيفة العسكرية وأي منصب وزاري. وهذا ما يجعل جميع الأعمال التي قاما بها في مجال وظيفتيهما العسكريتين مخالفة للقانون وعرضة للإبطال.

كيف وفّقت الحكومة بين كونها حكومة شرعية ودستورية ومخالفتها النص القانوني الصريح الواضح الذي لا يقبل أي تفسير أو اجتهاد (المادة 49 من قانون الدفاع) ؟ لقد سقط حق العماد عون واللواء ابو جمرة بممارسة الوظيفة العسكرية لحظة البدء بممارسة المسؤولية الوزارية. هذه المخالفة تعتبر الخطأ القانوني الكبير الذي ارتُكب. وكان على هذه الحكومة، منذ اليوم الأول لتسلمها السلطة السياسية في 23 أيلول 1988. أن تجتمع وتُعيِّن مجلساً عسكرياً جديداً (قائد جيش، رئيس اركان، مدير عام ادارة، أمين عام مجلس دفاع أعلى، مفتش عام، عضو متفرغ) أو على الأقل قائد جيش، وفي أسوأ الحالات رئيس اركان ليتولى مهمات قائد الجيش طيلة فترة وجوده في رئاسة الحكومة (المادة 21 من قانون الدفاع الوطني). أما أن يستمر أعضاء الحكومة، وبخاصة رئيسها، في ممارسة الوظيفة العسكرية، والقول بأن هذه الحكومة دستورية خاضعة للقوانين المرعية الاجراء، فهذا أمر



مستهجن. الاّ اذا أقدمت على تعليق بعض احكام الدستور وتعديل بعض النصوص القانونية، وبخاصة المادة 49 من قانون الدفاع الوطني، أو إعلان نفسها مجلس قيادة ثورة واصدار البلاغ رقم واحد.

بصرف النظر عن الخطأ القانوني الذي ارتكبته الحكومة، واذا سلّمنا جدلاً بقانونية ما قام به بعض اعضائها في مجال الوظيفة العسكرية، لا بد من تقييم هذه الأعمال وتحديد ما هو إيجابي منها وما هو سلبي.

الأعمال الإيجابية

إن دمج القيادتين السياسية والعسكرية في مؤسسة واحدة، اختصر المسافة بين الجيش وقيادته السياسية، وقوّى الصلة بينهما، ورفع معنويات العسكريين، وزاد ثقتهم بنفسهم، وأشعرهم بعِظَم المسؤولية التي يتحمّلونها تجاه الوطن والشعب، وحثّهم على مضاعفة العمل والتفاني لكي تنجح الحكومة في اعمالها لأن نجاحها هو نجاحهم، ولأن الفرصة قد أُتيحت لهم سلمياً للمساهمة في حل أزمة الوطن المتمادية منذ أكثر من ثلاث عشرة سنة.

كما ان اختصار سلسلة القيادة، وبخاصة على الصعيد الاداري، وجمعها في شخص واحد، اثناء الظروف الاستثنائية التي تمر فيها البلاد، سهّل تلبية الحاجات وسرّع اتخاذ القرارات وتنفيذها. كل هذا بدا واضحاً عند تأمين بعض الحاجات الحياتية، كالتغذية، وعند تحقيق المشتروات الضرورية التي كانت مجمّدة أو عالقة في الروتين الاداري والحكومي، وعند إقرار ترقية الضباط، التي كانت متوقفة منذ أول عام 1986. وعند اقرار مكافآت العسكريين على أعمال حربية قاموا بها منذ سنوات، مكافآت أرجىء البتّ بها بسبب الخلافات بين أعضاء المجلس العسكري أو بين قيادة الجيش ووزارة الدفاع الوطني أو بين أعضاء الحكومة.

الأعمال السلبية

1 - على صعيد القيادة

حصر العماد ميشال عون بشخصه مسؤوليات رئاسة أركان الجيش (نظراً الى عدم تعيين رئيس اركان)، وقيادة الجيش، والمجلس العسكري (نظراً لعدم وجود مجلس عسكري)، ووزارة الدفاع، بالاضافة الى رئاسة الحكومة، والى رئاسة الجمهورية (من خلال مجلس الوزراء مجتمعاً).

أدّى هذا الحصر الى ما يلي:

يُخضع التنظيم الاداري اتخاذ القرارات والتدابير للمرور في رعال عدة بقصد المراقبة والتأكد من صحتها ومدى مطابقتها للقوانين ومناسبتها للاوضاع. فإذا اتخذ رئيس الاركان تدبيراً ووجده قائد الجيش غير مناسب، أوقفه أو ناقشه معه لتغييره أو تعديله لأن له سلطة

الرقابة على من هو أدنى منه. لكنّ الوضع الشاذ الذي مُورست فيه القيادة نفى الرقابة. فالشخص نفسه يُشغل كامل الوظائف التراتبية ويُقرِّر على مستوى كل الرعال. هكذا كانت القرارات تتخذ على مستوى الرعيل الأعلى من دون إتّباع الطريق التراتبي. فرئيس الحكومة يتّصل بأحد أجهزة الجيش طالباً منه تنظيم مرسوم أو قرار بقضية معيّنة ووفق شروط معينة، قاطعاً على الرعال الواقعة بين الجهاز ووزير الدفاع أو رئيس الحكومة طريق درس الموضوع ومناقشته لأن هذا القرار اتّخذه الرعيل الأعلى سلفاً. مثلاً على ذلك، هناك قضايا أناط القانون معالجتها بالمديرية العامة للادارة على أن ترفعها، بعد أخذ رأي قيادة الجيش (الاركان المختّصة) وموافقة المجلس العسكري الى قرار وزير الدفاع الوطني. في الاحوال العادية كانت هذه الشكليات تحترم بدقة، أما مع الحكومة العسكرية فكان المدير العام للادارة يعالج القضية ويوقّعها، مباشرة، رئيس الحكومة وزير الدفاع بحجّة أن وزير الدفاع هو نفسه رئيس المجلس العسكري وقائد الجيش. وغالباً ما كانت تعتور مثل هذه القرارات شوائب كثيرة لأن لدى اركان قيادة الجيش معطيات تفرض أن يتخذ وزير الدفاع قراراً آخر فيما لو عُرضت عليه هذه المعطيات المتوافرة.

ان وظيفة قائد جيش تتطلّب ممن يُشغلها تفرغاً كاملاً وعملاً قد يتواصل 24 ساعة في اليوم. كما تتطلّب، في بعض الظروف، حضوراً دائماً في مركز القيادة لعقد الاجتماعات مع الاركان وقادة الوحدات الكبرى (مناطق، ألوية)، وتقبّل مراجعاتهم والبتّ بمطالبهم وحلّ مشاكلهم. فكيف يتمكن قائد جيش يُشغل منصب رئيس حكومة ويضطلع بمسؤوليات خمس وزارات مهمة وحسّاسة (الخارجية، الداخلية، الدفاع، الإعلام، التربية) من إيفاء هذه الوزارات وقيادة الجيش كامل حقوقها ؟

هذا الوضع أدّى الى فرط انتظام آلية الجيش. فانصرف نوّاب رئيس الاركان، لعدم وجود رئيس لهم، الى العمل كلٌّ باتجاهه، والى أخذ القرار الذي يراه مناسباً. ففُقد التنسيق بينهم، وانحلّ الرباط بين الاركان وقائد جيش لا يسمح له وقته بتقبّل مراجعاتهم ودرس مشاغلهم، وقت يكاد لا يتّسع لتوقيع بريد قيادة الجيش ومناقشة المواضيع الأهمّ مع الاركان، ونائب رئيس الاركان الذي، نادراً ما كان يتسنّى له مواجهة القائد أو الاتصال به هاتفياً لحلّ اخطر الأمور، كان يتحاشى عرض مشاكل عاديّة أو ضرورية أحياناً، لشعوره بأن لدى القائد قضايا أكبر تعود الى رئاسة الحكومة أو الى وزاراته الخمس. وهكذا ضعفت سلطة القيادة والاركان على الألوية والوحدات، فاستقلّ كل قائد لواء بتصّرفه وقلّما عاد الى الاركان لأخذ التعليمات، وغالباً ما إتّصل بالقائد مباشرة وتلقى منه أوامر وحلولاً لم يدرِ بها هؤلاء الاركان، فاستشرت البلبلة وساد التضعضع في صفوف الجيش.

2 - على صعيد تحضير الجيش ورفع نسبة استعداده

عندما تسلّمت الحكومة العسكرية السلطة كانت تعلم علم اليقين أن ادوات التنفيذ السليمة والفاعلة والمتوافرة لديها معقدة، في وقت كانت التهديدات والصعوبات التي تواجهها كثيرة، وضرورات العمل السريع لمواجهة متطلبات البلاد والشعب عديدة وملحة على جميع الاصعدة المدنية والحياتية والسياسية وخاصة الأمنية، وهي تقتصر على مؤسسة الجيش دون سواها من مؤسسات باتت مفككّة بالية. من هنا كان عليها أن توجّه الاهتمام الكافي، الفوري لتفعيل دور الجيش بتحضيره ورفع نسبة استعداده.

قد يُقال ان المرحلة التي نقيّم فيها أعمال الحكومة قصيرة، تكاد لا تبلغ ستة أشهر. فماذا يمكن أن ينفّذ على صعيد جيش خلال ستة أشهر ؟ وجواباً نقول: ان الجيش الذي حارب قوات عسكرية كبيرة داخلية وخارجية عام 1983 وتصّدى لها، وشهد الجميع، من لبنانيين واجانب، لما حقّقه وصنعه في سوق الغرب وغيرها من الجبهات قد تمّ بناؤه خلال ستة أشهر فقط خلال العام 1983.(12)

فاذا كانت فترة ستة أشهر كافية لإعادة بناء جيش، فهي اكثر من كافية لتحضير جيش ورفع نسبة استعداده، في وقت وصل فيه هذا الجيش الى السلطة وأصبحت مقاليد الحكم بيده والشعب يقف وراءه ويدعمه ويصفّق له.

أ- في مجال العديد والأفراد:

لم تعتمد أركان الجيش للعديد سياسة عديد واضحة، صارمة بغية تأمين حاجة الجيش الكافية كمّا ونوعيّة، وبخاصة حاجة الألوية والوحدات المقاتلة من الضباط والرتباء والأفراد، فبقيت العيوب والشوائب كما كانت عليه في السابق:

- بقي التطوع متعثراً والنقص العام في عديد الجيش يتزايد، بسبب الإحالة على التقاعد والتسريح والفرار والإعاقة والتعطيل الصحي، فيما كان ممكناً تنفيذ حملة توعية الشباب اللبناني وتشجيعهم على الانخراط في الجيش كمتطوعين أو كأنصار، سيّما والظروف مؤاتية والشعب بدأ يشعر بأن الجيش هو الخلاص والحل لأزمة الوطن.

- بقي عدد كبير من العسكريين وبينهم الكثير من الشباب "يتلطّى" في الوحدات غير المقاتلة، ويحتمي كمرافق أو سائق أو حاجب أو حتى "زلمة" لهذا الضابط أو ذاك. ولم تقدم اركان الجيش للعديد ولا مديرية الأفراد على اجراء مسح عام لجميع العسكريين وعلى تحديد مؤهلاتهم الجسدية والصحية والعمرية، وعلى تقسيمهم الى فئات، تبعاً الى المهمات والأعمال التي يمكنهم القيام بها في الحياة العسكرية، وعلى إلحاق العدد الكافي منهم بالوحدات الميدانية لرفع نسبة استعدادها، فلا تقل الوحدة عن 70% من عديدها، وهذا الحد المقبول عالمياً لاعتبار الوحدة جاهزة للقتال. كما ان هذه الاركان لم تقمع مخالفات الضباط المتمادية باستعمال العسكريين في مهمات غير عسكرية أو بدون وجه حق.

- وكان من الممكن الغاء بعض الوحدات، أو تجميد نشاطها، أو تحجيمها لأن عملها، في الظروف التي يمر بها الجيش، غير مهم أو غير ضروري قياساً بالمهمات المطلوبة، أو تحويل عديدها الى الوحدات الأخرى لرفع نسبة استعدادها. ان شيئاً من هذا لم يُنفّذ.

- رُقّي كثير من الضباط الى رتب عليا، وبخاصة رتبة عميد (ضابط عام)، فتجاوز عديدهم الحدّ وأصبح في الجيش اكثر من تسعين ضابط عام لا يحتاجهم سوى جيش يفوق عديده المئة الف. وأُبقي عدد كبير من هؤلاء الضباط العامّين من دون وظائف، مما أفقد هذه الرتبة هيبتها.

- بَقيت التراتبية ممتهنة. فمعظم الضباط العامين والقادة، من رتبة عقيد ومقدم، عُيّنوا في وظائف ثانوية أو جانبية لا تليق بالرتبة التي يحملونها (مساعد، معاون، رئيس لجنة، مستشار...) أو وُضعوا بتصرف القيادة. بينما أُنيط بالضباط الأعوان (نقيب، ملازم أول، ملازم) وبعض الضباط القادة وبخاصة من رتبة رائد ومقدم، الوظائف القيادية المهمة أو الفاعلة، خلافاً لكل نصّ أو تنظيم أو جدول عديد أو حتى عُرف، مما أوجد نقمة لدى الضباط العامّين والقادة، وأثار زهواً وتعالياً وإستكباراً عند الضباط الأعوان، فتأثرت المعنويات وضعف الانضباط وانعدمت الخبرة التي يكتسبها الضابط مع تزايد سنوات خدمته.

- إقتصرت تشكيلات الضباط على استبدال بعضهم في مراكز حسّاسة (مدير المخابرات، رئيس فرع الأمن العسكري في مديرية المخبرات، قائد لواء الحرس الجمهوري...)، وتُرك الباقي على حاله، وكأن تغيير شاغلي بعض المراكز يكفي لتفعيل الجيش وزيادة نسبة استعداده واعادة هيبته وكرامته ومصداقيته. قد يكون السبب في ذلك أن العماد عون لا يحب تغيير الاشخاص، بخاصة الذين سبق لهم أن عملوا تحت إمرته كقائد فوج أو لواء، أو سبق له أن تعامل معهم أو تعرف عليهم في مناسبات معينة. وسيظهر أن بعض هؤلاء الاشخاص الحائزين على ثقته كانوا سبب الاخطاء التي ارتكبت والمشاكل التي حدثت والاخفاق والفشل اللذين اصابا الجيش في بعض المراحل.

- نشأت طبقية مستحدثة عن كون عدد من العسكريين، وبخاصة من الضباط، قد أفاد من ظروف الحرب والفوضى بطرق شرعية أو غير شرعية (تجارة، تقديم خدمات، اجراء اتصالات، اجتماعيات...) واستغلّ مكانته ومركزه ليحقق مكاسب مادية كبيرة، ظهرت بامتلاك السيارات الفخمة وإتّباع نمط حياة مترفة لا ينسجم وحياة التقشف والبساطة العسكرية، مما أوجد خللاً في هيكلية الجيش وتماسكه، وأثّر على مسيرته وقيامه بالمهمات.

- بقيت المظاهر الميليشيوية سائدة، من إرسال لشعر الرأس واللحية، الى ارتداء ثياب خارجة على المألوف، الى تصرّف خارج القواعد العسكرية بركوب الأليات ورفع الأعلام

والبيارق فوقها وكتابة الشعارات عليها، الى اصطحاب الكثير من المرافقين والحراس "بقصد الظهور" — على طريقة زعماء الميليشيات. وبحجة الحماية والدفاع عن النفس ظاهراً وضمناً لفرض الهيبة والاحترام وربّما للافادة المادية بطريقة "التشبيح" وفرض الخوّات.

- بقي مبدأ الثواب والعقاب مختلاً، وقل كثر الثواب وأُهمل العقاب. فلا محاسبة على الاخطاء والمخالفات. واذا ما اتخذ أحد الرؤساء تدبيراً تأديبياً بحق أحد مرؤسيه، استهجنه كثيرون واعتبروه من باب "كثرة الغَلَبَة" أو "حمل السلّم بالعرض"، فأثّر هذا التصرف كثيراً على الانضباط وقرّب الجيش من الميليشيا.

ب. في المجال العملاني والتدريبي:

- بقيت لامركزية القرار العملاني سائدة وربما زادت تفكّكاً. فاعتبر قائد كل لواء نفسه قائد جيش وراح يتصرف على هواه. وعند الضرورة يتّصل مباشرة بقائد الجيش، رئيس الحكومة، المقيم في القصر الجمهوري، فيفيده عن اوضاعه، ويحلّ مشاكله العملانية معه من دون أن يُفيد غرفة عمليات القيادة عمّا تم تنفيذه أو عمّا تلقاه من اوامر مباشرة من القائد وكيف سينفذها، وهذا ما زاد في إضعاف سلطة القيادة والاركان.

- لم تُعِد اركان الجيش للعمليات النظر بوضع الألوية والوحدات المقاتلة العملاني بغية تبديل تنظيمها وتشكيلها عملانياً بشكل يتناسب والعديد المحقق والعتاد الجاهز والمهمات الجديدة التي ستنفذ على الصّعُد الأمنية والحياتية والاجتماعية.

- بقيت الميليشياوية العملانية متفشّية بين العسكريين ولم يتغيّر تصرفهم عن السابق.

- زادت بدعة الحراسات والمواكبات بشكل ظاهر و"مُفرِف" في بعض الأحيان، فخسر الجيش ربع عديده وفعاليته تقريباً في هذه المهمات غير العسكرية وغير الضرورية.

- لم يُستأنف التدريب التقني والعملاني والمدني والخُلُقي، الذي كان مشلولاً، مهملاً خلال الفترة السابقة، رغم الضرورة والحاجة الماسة لإعادة تأهيل العسكريين والوحدات وتفعيل انتاجيّتهم وتحضيرهم للقيام بالمهمات الجديدة، على الصعيد الانساني الوطني والأمني الداخلي والخارجي الهادف الى بسط السلطة الشرعية على كامل الارض والغاء الميليشيات وقوات الأمر الواقع واجبار الجيوش المحتلة على الانسحاب.

ج. في المجال المخابراتي والأمني العسكري والاستعلامي:

بقيت أجهزة المخابرات الأمنية والاستعلامية ضعيفة الفعالية والانتاجية. فلم تتمكن من مراقبة نشاطات العسكريين داخل الجيش ومن مكافحة العملاء المحليين والخارجيين داخل الجيش وبين المواطنين. وصرفت جهدها في أغلب الاحيان الى مراقبة الأمور العادية، البسيطة، والى ضبط المخالفات الصغيرة، التافهة، كعدم التقيّد بتوقيت العمل، أو

التحدث بأمور سياسية في بعض الاماكن والمجتمعات، أو القيام ببعض الزيارات الاجتماعية التي تعتبرها ماسّة بالأمن العسكري. أما الاستعلام عن الاعداء الداخليين والخارجيين، وما أفعلهم، فبقي معدوماً، بحيث لم تتمكن الاجهزة المختصة في الجيش من التسلل الى صفوف الميليشيات والاحزاب وجيوش الاحتلال لمعرفة اوضاعها وكشف نواياها وتحضيراتها واستعداداتها. وقد ظهر هذا النقص فاضحاً عندما نشبت المعارك بين الجيش والقوات اللبنانية في 14 شباط 1989.

د. في المجال اللوجستي

زادت المشاكل اللوجستية بسبب ندرة مصادر التموين، وتدني الاعتمادات، وتقادم العتاد والتجهيزات، والضغط السياسي، وفقدان العنصر البشري الفنّي والاختصاصي، الناتج عن التسريح، أو الإحالة على التقاعد، وعن عدم تطويع عناصر جديدة، وتوقّف التدريب التقني داخل الجيش وخارجه، فضلاً عن تراخي مراقبة الرؤساء لمرؤوسيهم وضعف الضمير المهني عند العسكريين.

3. على صعيد التنفيذ العملاني على الأرض

خلال هذه المرحلة قام الجيش بالمهمات الروتينية على خطوط التماس التي بقيت هادئة ولم تعرف سوى بعض المناوشات البسيطة. أما في مجال الأمن الداخلي وبسط سلطة القانون على المنطقة الحرة، فقد شارك الجيش في عمليات عسكرية ضد القوات اللبنانية بتاريخ 14و15 شباط 1989. فكان لهذه العمليات، رغم قِصَرها (18 ساعة فقط)، تأثير كبير على مجريات الأمور سياسيّاً وعسكريّاً وحكوميّاً ووطنيّاً، ولا بد من تقييم هذه الأمور وتحديد المسؤوليات.

نحن نعلم ان المعركة العسكرية تحتاج الى قرار سياسي وقرار عسكري وإدارة للمعركة وتنفيذ على الارض.

أ. القرار السياسي:

في المطلق، على الحكومة، لتتمكن من العمل بحرية وفاعلية، أن تجعل الجيش اللبناني القوة العسكرية الوحيدة على أرض الوطن، أو على الأقل على أرض المنطقة الحرة التي تخضع لسلطتها. وكلنا مع الحكومة في اتخاذ هذا القرار لأننا نعلم أن نجاحها في مهمتها يتوقف على هذا القرار. وكلنا يريد نجاح الحكومة في مهمتها ويتمّناه لأنه نجاح لكل اللبنانيين.

وحيث لا يوجد في المنطقة الحرة سوى القوات اللبنانية وجب اتخاذ قرار الغاء هذه القوات عن طريق استيعابها سلميّاً في صفوف الجيش أو عن طريق ضربها وشل معارضتها عسكريّاً.

وحيث أن الاستيعاب لم يتم لسبب أو لآخر لم يبق أمام الحكومة سوى الطريق العسكري.

وهذا القرار اتخذته الحكومة ككل أو كان من المفروض أن تتخذه ليتمكن الجيش وحده من

بسط سيادة القانون.

ب ـ القرار العسكري

ان اتخاذ القرار السياسي بإلغاء القوات اللبنانية أو شلّها أو حتى تحجيمها واخضاعها للسلطة السياسية يتبعه قرار عسكري يكون نتيجة دراسة مُعَمَّقة، دقيقة تقوم بها اركان قيادة الجيش، تُعرف في العلم العسكري ب"تقدير الموقف". وتقدير الموقف يشمل دراسة جميع النقاط التي تؤثر في اتخاذ القرار واختيار الحل الأفضل لتنفيذ المهمة. هذه النقاط هي:

ـ المحيط ويشمل الأرض التي ستجري عليها المعركة، والشعب الذي يقطن هذه الارض، وميوله صديقاً كان أم عدواً أم محايداً.

ـ العدو (القوات اللبنانية) وقوته لجهة العناصر والعتاد والتدريب والتنظيم والمعنويات.

ـ الصديق، (الجيش اللبناني) قوته لجهة العناصر والعتاد والتدريب والتنظيم والمعنويات.

على ضوء هذه الدراسة تختار هذه الاركان الحلول الممكنة وتقدمها للقائد ليختار الحل الأمثل بنظره ويُقرّر كيفية تنفيذه، فتقوم الاركان بتعميم هذا القرار على الوحدات المعنيّة، لتنفيذه على الارض، وتتابع مراقبة التنفيذ.

ان القرار العسكري قد اتخذته السلطة عينها التي اتخذت القرار السياسي، نظراً الى وحدة السلطتين السياسية والعسكرية (الحكومة، أو على الأقل رئيس الحكومة وزير الدفاع وقائد الجيش).

ج ـ ادارة المعركـة:

قامت بها اركان الجيش للعمليات تعاونها بقية الاركان وبخاصة مديرية المخابرات.

د ـ التنفيذ على الارض:

قامت به كل الوحدات المقاتلة في الجيش اللبناني، وأسفر عن النتيجة التالية: لم يخسر الجيش المعركة ولكنه لم ينتصر فيها، فلم يحقق الهدف الذي من أجله خاضها ممّا افقده كثيراً من هيبته وسطوته ووقاره وعدداً من عناصره وقسماً من عتاده، وأدى الى تدمير بنيات تحتية كثيرة أثّرت على حياة المواطن وكبّدت الخزينة والمواطنين مبالغ طائلة.

تجاه هذه النتيجة لا بد من تحديد المسؤولية:

ـ على صعيد التنفيذ على الأرض، قامت الألوية والوحدات المقاتلة بواجبها على أكمل وجه يثبت ذلك تنويه قائد الجيش بأعمالها.[13] والوحدات والألوية هي:

اللواء الخامس، اللواء السابع، اللواء الثامن، اللواء التاسع، اللواء العاشر، لواء المدفعية، فوج المغاوير، شرطة الجيش، فوج الهندسة، فوج الاشارة، الفوج المضاد للدروع، مجموعة المراكب في قاعدة جونية البحرية، فرع المكافحة في مديرية المخابرات، باختصار جميع

الوحدات المقاتلة في الجيش اللبناني الخاضع لسلطة الحكومة العسكرية، وحدّد الأمر العام سبب التنويه كما يلي:

"خلال الفترة ما بين 1989/2/14 و 1989/3/14 قام (كل لواء أو وحدة مذكور أعلاه) بعمليات حربية مباشرة وحفظ أمن في عدة مواقع وجبهات بكفاءة عالية وشجاعة فائقة ونكران ذات، كما نفذ المهمات التي كلف بها فاستحق من أجلها التقدير".

ومنحت هذه الألوية والوحدات وسام الحرب للسبب نفسه.[14]

ـ على صعيد ادارة المعركة، قامت الاركان المعنية بادارة المعركة على أكمل وجه. يثبت ذلك تنويه قائد الجيش بأعمال ضباط أركان الجيش للعمليات ومديرية المخابرات[15] للسبب التالي:

"خلال شهر شباط 1989 قام (كل من ضباط العمليات والمخابرات) بتنفيذ المهمة الموكولة اليه بكل شجاعة واندفاع، مما ساعد على إحباط اهداف المسلحين الرامية الى احتلال المراكز العسكرية فاستحق من أجلها التقدير".

اذا كانت الوحدات العملانية قد قامت بواجباتها على أكمل وجه واستحقت التنويه والتقدير واذا كانت ادارة العمليات على مستوى العمليات والمخابرات قد قامت بواجباتها على اكمل وجه واستحق ضباطها التنويه والاوسمة.

فعلى من تقع مسؤولية عدم نجاح المعركة إذن؟

بسرعة واختصار: من اتخذ القرارين السياسي والعسكري أي الحكومة العسكرية يتحمّل مسؤولية فشل العملية، وبالتالي مغبّة النتائج التي أسفرت عنها.

المراجع

(1) المسيـرة. 1988/10/24
(2) المسيرة. 1988/9/26
(3) البيـرق. 1988/12/19
(4) محفوظات مكتب الاعلام في مديرية المخابرات في قيادة الجيش. 1988/12/21
(5) صوت الأحرار. 1988/12/31
(6) الصـياد. 1989/1/6
(7) النهـار. 1988/12/12
(8) النهـار. 1988/12/21
(9) الأنوار. 1989/1/5
(10) المسيـرة. 1989/1/14
(11) الديـار. 1988/10/4
(12) راجع كتاب ويبقى الجيش هو الحل. العميد الركن فؤاد عون. ص 154-155
(13) أمر عام رقم 189. تاريخ 1990/3/10
(14) قرار وزير الدفاع الوطني رقم 93. تاريخ 1990/3/9
(15) أمر عام رقم 192 تاريخ 1990/5/15

ملحق رقم 1

في أمر اليوم الى العسكريين: ربحتم الرهان وهزمتم المراهنين

ايها العسكريون،

ان المهمة التي نفذتم منذ ايام هي من اشد المهام صعوبة وشجاعة ودقة وانتصاراً على الذات، قبل الانتصار على من هم في الخندق الاخر. لقد كنتم ذلك الجرّاح الذي طالما دعوتكم لان تعملوا بذهنيته ومناقبه التي تميز الجرّاح عن الجزّار. ذلك ان الجرّاح الذي يقدم على استئصال عضو تالف من جسم مريض يحتاج من القوة والشجاعة والدقة اضعافاً مضاعفة مما يحتاج اليه الجزارون. بل انكم كنتم جرّاحاً مريضاً وجد نفسه مضطراً ليستأصل من جسده – وبيده- بعض الاورام والدمامل التي باتت تهدد الجسم اللبناني بالوهن، فيما هو بحاجة ماسة الى كامل صحته وكل قواه الصمودية الحية. واذا كان من الظلم الشديد محاسبة الميليشيات المسلحة بالمقياس اياه الذي تحاسب بموجبه الجيوش النظامية الشرعية، فان في التغاضي عن استفحال الداء واستشراء انعكاساته، مقامرة بالوطن ومؤامرة على الشعب، لقمة عيش ونظافة اخلاق، وحقاً بالحرية والكرامة.

لذلك ايضاً، لا يجوز القول ان الجيش مع المقاومة، بل المقاومة في كنفه او الى جانبه، لأن الجيش هو المقاومة النظيفة الوحيدة القادرة على تطهير نفسها بنفسها، وبتر اعضائها الفاسدة بيدها مهما يكن الم الجراحة مكلفاً.

من هنا أؤكد للجميع ان في كنف الجيش متسعاً لكل مقاومة وطنية شريفة نظيفة، ولكنه يضيق بالاورام الخبيثة والطحالب التعيشية الفاسدة. فالجيش لن يسمح لاحد باتخاذه غطاء للارهاب، ولن يقبل بان يكون شاهد زور على الاتجار بالمخدرات والاخلاقيات والمقدسات وافساد شبابنا وفتياننا وتشويه سمعة وطننا وهويتنا. ولعل ما عثرت عليه اجهزتنا المختصة في بعض الاوكار، مما كشف عنه وما هو برسم الكشف، هو قليل قليل من كثير وفير على الارض اللبنانية، وفيه ما يكفي لتدمير مجتمع برمته وافساد شعب بكامله. بل ان ذلك كان كافياً لافساد المقاومة نفسها التي تأويه وتحميه.

من هنا اتوجه الى اهالي بلدات دير الاحمر وبشري وغيرهما من قرانا التي اعتبرها مقالع للرجولة والكرامة لاطمئنهم الى ان ما نفعله من اجل بعض شبابهم، لا يتعدى كونه فعل

الاب الحريص على انقاذ ابنائه المضللين وحمايتهم، لأن طابخ السم آكله وتاجر الموت رابحه. ولسنا مستعدين بعد للتضحية بأفلاذ اكبادنا على مذبح رغبات البعض بالسلطة او شهواتهم للتسلط والثروة والسيطرة.

ايها العسكريون،

مرة اخرى ربحتم الرهان على وحدتكم، وهزمتم المراهنين على انقسامكم وضعفكم، وصفعتم من بنى حساباته على ترددكم وتقاعسكم. وقد اكدتم بذلك ان من يقدم على تطهير ارضه من كل جسم خارجي غريب، لن يتوانى عن ازالة كل من وما يعترض طريقه الى تحرير الارض واسترداد السيادة وتوحيد الشعب.

ايها العسكريون،

صحيح ان شعبكم هو لحمكم ودمكم، ولكن الصحيح ايضاً هو ان ارضكم هي جسدكم، وعليكم اعداد انفسكم لليوم العظيم الذي تبدأون فيه مسيرة تحرير هذا الجسد وتطهيره من كل احتلال واعتداء.

واعلموا انكم لن تكونوا وحدكم في معركة استرداد الوطن لأن شعبكم كله سيكون معكم لانقاذ لبنان.

عاش الجيش

عاش لبنان

اليرزة في 1989/2/19

العماد عون قائد الجيش

ملحق رقم 2

مشروع الاصلاحات
المعروف بورقة عمل غلاسبي

(كما نشرته مجلة المستقبل في العدد 605 الصادر بتاريخ 1988/9/24)

1. السلطة التنفيذية

يتولاها مجلس الوزراء اللبناني الذي سيكون هو السلطة التنفيذية العليا ويرأس مجلس الوزراء رئيس الوزراء ويكون المجلس هيئة مستقلة . ويكون لرئيس الجمهورية حق حضور اجتماع هذا المجلس . وحين يحضر هذا الاجتماع، يحق لرئيس الجمهورية أن يرأسه لكن لا يحق له التصويت فيه.

2. القرارات المتخذة في مجلس الوزراء يجب أن تقبل وتنفذ في كل الظروف باستثناء ما يتعلق بالأمر الآتي : يحق لرئيس الجمهورية أن يعيد الى مجلس الوزراء المراسيم التي يصدرها، وذلك خلال مهلة زمنية محددة . لكن اذا أصر مجلس الوزراء عليها فان هذه المراسيم تصبح نافذة المفعول .

3. رئاسة الجمهورية

هي رمز الوحدة الوطنية في لبنان . رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويمارس المهام الآتية :

- الرئيس يرسل القوانين الى مجلس النواب بالتفاهم مع مجلس الوزراء، لاعادة النظر في هذه القوانين . واذا أصر مجلس النواب على تنفيذ هذه القوانين، فانها تصبح نافذة المفعول .
- ينقل مشاريع القوانين من مجلس الوزراء الى مجلس النواب .
- يصدر الرئيس مرسوم تعيين رئيس الوزراء بعد اجراءات مشاورات نيابية ملزمة بمشاركة رئيس مجلس النواب .
- يصدر الرئيس بالاتفاق مع رئيس الوزراء المكلف مرسوم تعيين الحكومة التي يرفع تشكيلتها اليه رئيس الوزراء، واذا حدث خلاف بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء حول تشكيلة الحكومة، تحال المسألة الى مجلس النواب، واذا وافق مجلس النواب على تشكيلة الحكومة المعروضة عليه، حينذاك يصدر رئيس الجمهورية مرسوماً بتأليف هذه الحكومة.

- يصدر رئيس الجمهورية مراسيم قبول استقالة الحكومة أو أحد الوزراء فيها، بعد ان يعرض عليه هذه الاستقالة أو تلك رئيس الوزراء .
- رئيس الجمهورية هو القائد الاعلى للجيش اللبناني والجيش مرتبط ادارياً بوزارة الدفاع وخاضع لسلطة مجلس الوزراء .
- رئيس الجمهورية يرأس مجلس الدفاع الأعلى، ويعين السفراء ويمنح الاوسمة، ويمكنه أن يصدر عفواً خاصاً .
- رئيس الجمهورية يخضع للمحاسبة في حال الخيانة العظمى أو مخالفة الدستور.

4. الطائفية السياسية

- يقوم مجلس الوزراء اللبناني بتأليف لجنة لاتخاذ الاجراءات المتعلقة بالغاء الطائفية السياسية على أساس أن ينتهي عمل هذه اللجنة خلال عام .
- تجري الانتخابات النيابية المقبلة على أساس توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين . ويتخذ مجلس النواب الجديد الاجراءات اللازمة لتنفيذ وتطبيق عملية الغاء الطائفية السياسية بصورة نهائية .
- الغاء التوزيع الطائفي للوظائف وعدم حصر وظيفة معينة بطائفة محددة . وهذا يشمل جميع موظفي الدولة اللبنانية، مدنيين وعسكريين، ما عدا موظفي الفئة الأولى الذين يتم اختيارهم على اساس المساواة بين المسلمين والمسيحيين ويتوقف العمل بهذا الاستثناء بعد انتخاب أول مجلس نواب على أساس توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين .

ملاحظة : وضع هذا المشروع من قبل السلطات الاميركية وكلّفت السفيرة ابريل غلاسبي تقديمه الى الافرقاء اللبنانيين وعلى رأسهم الرئيس أمين الجميل



ملحق رقم 3

الجمهورية اللبنانية

وزارة الخارجية والمغتربين
بيروت في 1989/1/10

سعادة الامين العام لجامعة الدول العربية
السيد الشاذلي القليبي المحترم

بعد التحية ،

تلقينا باهتمام مذكرتكم المتضمنة الافادة عن الدعوة لاجتماع غير عادي لمجلس جامعة الدول العربية يعقد في تونس للبحث في الوضع الراهن في لبنان بناء على اقتراح جمهورية السودان الشقيق .

مرة أخرى، نؤكد لسيادتكم ترحيبنا بعقد الاجتماع المشار اليه انطلاقاً من ثقتنا بكل عمل عربي جماعي يساعد في معالجة الازمة اللبنانية .

الا اننا، بعد ان تابعنا اتصالاتكم التمهيدية والمتعددة بالدول الاعضاء، واستثنائكم من يجب، وهو لبنان صاحب القضية، لتحديد المشكلة واسبابها كي يأتي الطرح والمعالجة بشكل سليم، نعتذر عن حضور اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب .

نأمل ان يؤدي الاجتماع المذكور الى استكمال ملف الازمة اللبنانية، مع من يعنيهم الامر، بجوهرها ومسبباتها التي سبق واحطناكم علماً بنقاطها الاساسية بمذكرتنا المرسلة اليكم تحت رقم 17/ 88/ و بتاريخ 1988/11/8 كي تتم معالجتها في اجتماع لاحق على مستوى القمة يعقد بمشاركتنا .

هذا مع الاشارة الى اننا سنرسل لسيادتكم لاحقاً مذكرة تتعلق بواقع الازمة موضوع البحث .

اغتنم هذه المناسبة لأعرب لسيادتكم عن اصدق مشاعر الاخوة العربية .

العماد ميشال عون

رئيس مجلس الوزراء

وزير الخارجية والمغتربين بالوكالة

الجمهورية اللبنانية

رقم : 20/ و
تاريخ : 1989/1/10

وزارة الخارجية والمغتربين
بيروت في 1989/1/10

مذكرة الحكومة اللبنانية الى اجتماع وزراء الخارجية العرب
الذي سيعقد في تونس بتاريخ 1989/1/11

تهدي وزارة الخارجية والمغتربين في لبنان اطيب تحياتها الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

والحاقاً بمذكرتها رقم 88/17/ و والمرسلة بتاريخ 1988/11/8،

وحيال الظروف المأساوية التي يعيشها لبنان وما يصيب شعبه من قتل وتدمير وخطر تقسيم .

وانطلاقاً من ان مشكلة لبنان هي متعددةالاوجه في مصدرها وجوهرها مما يخشى معه ان تنعكس سلباً على جميع الدول العربية والشرق الاوسط باسره.

وبما ان الوضع في لبنان يعود الى وجود قوات مسلحة غير لبنانية على اراضيه.

وحفاظاً على وحدة لبنان ارضاً وشعباً ومؤسسات وعلى سيادته.

وتحقيقاً لانسحاب جميع القوات المسلحة غير اللبنانية.

وفي سبيل مساعدة الدولة اللبنانية على استعادة سيادتها كاملة على اراضيها بواسطة قواتها الشرعية ،

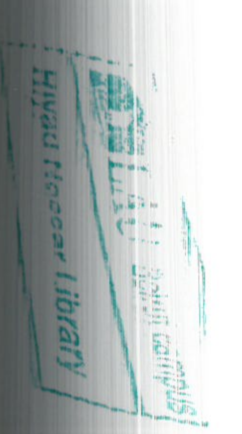
وفي اطار طرح الوضع اللبناني على وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم المنعقد في تونس ابتداء من 11 الجاري ،

ترى الحكومة اللبنانية ما يلي :

أولاً – ضرورة اعلان الدول العربية تضامنها مع لبنان في مأساته واستعدادها لتقديم اية مساعدة يطلبها في سبيل معالجة هذه المأساة ووضع حدّ لها .

ثانياً – ادانة العدوان الاسرائيلي المتكرر على لبنان والاحتلال المستمر لقسم من الاراضي اللبنانية من قبل القوات الاسرائيلية ولفت الرأي العام العربي والدولي الى خطورة استمرار هذا العدوان ونتائجه على الاستقرار والامن والسلام في المنطقة .

ثالثاً – دعم لبنان في كل ما يؤول الى تنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي ولا سيما القرار رقم 425 والقرارات اللاحقة والقاضية بانسحاب اسرائيل التام من الاراضي اللبنانية حتى الحدود الدولية المعترف بها بحيث يخضع الجنوب لسلطة الدولة اللبنانية وحدها، ولهذه



الغاية مساعدة لبنان في المحافل الدولية وممارسة جميع الضغوط على الدول القادرة على تنفيذ هذه المقررات .

رابعاً – التاكيد على وجوب تنفيذ قرارات السلطة اللبنانية وضرورة انسحاب جميع القوات المسلحة غير اللبنانية من لبنان استناداً الى قرار مجلس الوزراء اللبناني المتخذ في 1982/7/14 والقاضي بسحب جميع القوات المسلحة غير اللبنانية من الاراضي اللبنانية ورسالة وزير الخارجية اللبنانية الى الامين العام لجامعة الدول العربية بتاريخ 1983/9/1 ورسالة رئيس الجمهورية اللبنانية الى رئيس الجمهورية العربية السورية بنفس التاريخ بالاضافة الى تحديد تاريخ وبرمجة انسحاب الجيش السوري وعدم ربط الانسحابات فيما بينها .

خامساً – تقديم كل عون للسلطات اللبنانية الشرعية لممارسة سلطاتها وسيادتها على جميع الاراضي اللبنانية دون استثناء بواسطة القوات المسلحة اللبنانية الشرعية.

وبهذه المناسبة تشير وزارة الخارجية والمغتربين الى ان الحكومة اللبنانية تعتبر ان اجراء الاصلاحات الداخلية اللازمة هو امر بديهي . الا ان ذلك يجب ان يتم بحوار يقتصر على اللبنانيين انفسهم وبمعزل عن جميع التدخلات الخارجية، على ان يصار الى العودة الى الاشقاء العرب اذا اقتضت الضرورة .

كما انها ترفق ربطاً دراسة حول وضع القوات السورية في لبنان من حيث دخولها اليه وانتهاء مهامها ووضعها القانوني .

تنتهز وزارة الخارجية والمغتربين هذه الفرصة لتعرب للامانة العامة لجامعة الدول العربية عن فائق تقديرها .

العماد ميشال عون

رئيس مجلس الوزراء

وزير الخارجية والمغتربين بالوكالة

الجمهورية اللبنانية

وزارة الخارجية والمغتربين

بيروت في 1989/1/10

مـــرفـــق

رقم : 20/ و

القوات السورية في لبنان

أولاً – دخول الجيش السوري وانشاء "قوات الامن العربية الرمزية" :

. كانت سوريا قبل ادخال جيشها الى لبنان تتدخل بنوع خاص بواسطة جيش التحرير الفلسطيني . ففي خطاب القاه الرئيس حافظ الاسد في 1976/7/20 في اجتماع اعضاء مجلس المحافظات في مدرج جامعة دمشق ورد ما يلي :

"…. واجتمعنا هنا في دمشق، اجتمعت مع بعض اخواننا في القيادة وفكرنا فيما يمكن ان نعمله لانقاذ الموقف، جهد سياسي بذلنا، سلاح اعطينا، ذخائر اعطينا، كل هذا موجود هناك ومتراكم، ولم يستطع ان ينقذ الموقف، اذن ليس امامنا الا ان نتدخل بشكل مباشر .

" وقررنا ان نتدخل تحت عنوان :" جيش التحرير الفلسطيني" وبدأ جيش التحرير الفلسطيني بالدخول الى لبنان ولا احد يعرف هذا ابداً .

"… لم نأخذ رأيهم ولم نأخذ رأي الاحزاب الوطنية، وبطبيعة الحال لم يكن احد منهم مستعداً لمناقشتنا في اي اجراء .."



. في 1976/5/31 دخل الجيش السوري الى لبنان بصفته جيشاً سورياً فقط وتوقف عند ظهر البيدر .

.وفي 1976/6/7 طالب السيد ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، بعقد مؤتمر قمة "لايقاف سوريا عن تكرار عملية الملك حسين في ايلول 1970".

. وفي نفس اليوم (1976/6/7) الفت الاحزاب التقدمية وجيش لبنان العربي والمنظمات الفلسطينية "قيادة مشتركة" .

. في اليوم التالي (1976/6/8) قامت ليبيا والجزائر بوساطة بين سوريا وجبهة الاحزاب التقدمية والفلسطينيين في لبنان وقدمت مشروعاً لوقف اطلاق النار من اربع نقاط قبلته جبهة القيادة المشتركة المذكورة ورفضته سوريا .

. وابتداءاً من اليوم الذي تلاه، في 1976/6/8، اجتمع مجلس جامعة الدول العربية في

القاهرة على مستوى وزراء الخارجية، في دور انعقاده غير العادي الخاص بتدهور الاوضاع في لبنان وقرر انشاء "قوة امنية عربية رمزية" وضعت تحت اشراف الامين العام لجامعة الدول العربية، مهمتها "الحفاظ على الامن والاستقرار في لبنان ويتم تحريك هذه القوات فوراً لمباشرة عملها وتحل محل القوات السورية، وتنتهي مهمتها بناء على طلب فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية المنتخب" (قرار رقم 3456) .

ـ في 1976/6/9 ارسل الرئيس فرنجية الى الامين العام لجامعة الدول العربية برقية يتحفظ فيها على المبادرة العربية الجماعية بسبب عدم دعوة لبنان للمشاركة في اعمال الاجتماع الذي اقر انشاءها، واشترط ان يتم التنسيق مع المبادرة السورية .

ـ في 1976/6/10 قرر مجلس جامعة الدول العربية المنعقد ما يأتي (قرار رقم 3457):

"1ـ ان يكون عمل قوات الامن العربية الرمزية ... في اطار السيادة اللبنانية . وان يحدد الامين العام حجم هذه القوات وفق الحاجة وبالاتفاق مع الدول المشاركة ومنظمة التحرير الفلسطينية".

ـ وفي 1976/6/11 قرر المجلس تكوين هذه القوة من فرق جزائرية وسودانية وليبية وسعودية، بالاضافة الى فرق سورية وفلسطينية . وقد وصلت طلائع هذه القوة الى مطار بيروت في 1976/6/22 وكانت مؤلفة من الف جندي معظمهم من ليبيا وسوريا، وقد رفضت الجزائر الاشتراك بها . وكان قد صدر في 1976/6/15 بلاغ عن رئاسة الجهورية اللبنانية بالموافقة على المبادرة .

ـ في 1976/6/23 قرر المجلس الذي كان ما يزال منعقداً ما يلي (قرار رقم 3458):

"1ـ ....

"2ـ ....

"3ـ ....

"4ـ تخصيص مبلغ اثني عشر مليون دولار لمواجهة نفقات قوة الامن العربية . وان تبادر الدول الاعضاء لسداد انصبتها في هذا الاعتماد طبقاً لنسبة مساهمتها في موازنة الامانة العامة".

ثانياً – انشاء قوات الردع العربيـة

ازاء فشل "قوات الامن العربية الرمزية"، كما هو معروف، في اعادة السلام الى لبنان، اقترحت اللجنة الثلاثية العربية الممثلة لجامعة الدول العربية، والتي كانت اوفدت آنذاك الى لبنان، اقترحت في تقريرها المؤرخ في 1976/7/12 عقد اجتماع قمة لرؤساء الدول العربية لاتخاذ القرارات اللازمة، بعد ان "لاحظت ... ان قوة الامن العربية بتكوينها الحالي لا تشكل القوة المناسبة لتقديم الضمانات المطلوبة".

ـ وفي رسالة بعث بها رئيس مجلس النواب اللبناني آنذاك الى رؤساء الوفود المشاركة في اجتماع مجلس الجامعة العربية المنعقد في القاهرة بتاريخ 1976/7/12 اقترح رئيس المجلس "انشاء قوة عسكرية رادعة لان القوات الرمزية التي ارسلتها الجامعة العربية لمراقبة وقف اطلاق النار كانت بمثابة من يراقب احتضار الوطن بدل محاولة انقاذه".

ـ وبجلسته المنعقدة في 1976/9/4 اوصى مجلس وزراء الخارجية العرب بعقد مؤتمر القمة العربية في الاسبوع الثالث من تشرين الاول 1976 .

ـ في 1976/9/23 تسلّم الرئيس سركيس منصب رئاسة الجمهورية .

ـ في 1976/9/26 اقترح الرئيس انور السادات عقد مؤتمر قمة سداسي يضم رؤساء كل من لبنان، مصر، سوريا، الكويت، السعودية، ومنظمة التحرير الفلسطينية .

ـ من 16 / الى 1976/10/18 انعقد المؤتمر السداسي بالرياض وقرر :

" 1ـ وقف اطلاق النار وانهاء الاقتتال في كافة الاراضي اللبنانية .

"2ـ تعزيز قوات الامن العربية الحالية لتصبح قوة ردع تعمل داخل لبنان بامرة رئيس الجمهورية اللبنانية شخصياً، على ان تكون في حدود الثلاثين الف جندي ويكون من مهامها الاساسية :



أ ـ فرض الالتزام بوقف اطلاق النار .

ب ـ تطبيق اتفاقية القاهرة وملحقاتها .

ج ـ حفظ الامن الداخلي .

د ـ الاشراف على سحب المسلحين الى الاماكن التي كانوا فيها قبل تاريخ 1975/4/13.

هـ ـ الاشراف على جمع الاسلحة الثقيلة .

و ـ مساعدة السلطة اللبنانية عند الاقتضاء لاستلام المرافق والمؤسسات العامة".

وقد أوصى مجلس الجامعة برفع هذه المقررات الى مؤتمر القمة العربي، وقد اوصى بعقده في 1976/10/25 .

ـ انعقد مؤتمر القمة العربي الاول في القاهرة في 1976/10/25 وصدق على قرارات المؤتمر السداسي بما في ذلك تحويل "قوات الامن العربية الرمزية" الى "قوات ردع عربية".

وكان مؤتمر الرياض قد لحظ ان عدد هذه القوات سيكون بحدود الثلاثين الف جندي لكنه لم يشر الى جنسيتها او الى الدول التي ستساهم بعديدها . وفي اعقاب مؤتمر القاهرة اعلن الامين العام للجامعة العربية بان الدول التي ستساهم في عديد هذه القوات هي : سوريا، اليمن الشمالية، اليمن الجنوبية، الامارات العربية المتحدة، السعودية، ليبيا، ومنظمة التحرير الفلسطينية .

وضعت الجبهة اللبنانية فيتو على مشاركة ليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية في هذه القوات

كما ان جبهة "الاحزاب والقوى التقدمية" طلبت بتخفيض عدد الجنود السوريين بنسبة الثلثين . وبتاريخ 3 تشرين الثاني 1976 اعلن مبعوث الجامعة العربية في لبنان الدكتور حسن صبري الخولي ان الدول التي ستشارك في قوات الردع العربية هي : السعودية، سوريا، اليمن الشمالية، اليمن الجنوبية، ليبيا والسودان .

أما بشأن التمويل فقد قرر مؤتمر القمة العربي الاول في القاهرة ما يلي :

1. انشاء صندوق خاص للانفاق على متطلبات قوات الامن العربية في لبنان .
2. تساهم كل دولة من الدول الاعضاء في الجامعة العربية في الصندوق بنسبة مئوية تحددها كل دولة حسب طاقاتها.
3. يشرف رئيس الجمهورية اللبنانية على الصندوق . ويضع بالتشاور مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية والدول المساهمة بنسبة 10 % على الاقل نظاماً عاماً للصندوق يوضح طريقة الانفاق منه، وتصفيته عند انتهاء مدته، ويعمل بالنظام الحالي لقوات الامن العربية الى ان يتم وضع نظام جديد لها .
4. تحدد مدة الصندوق بفترة ستة اشهر قابلة للتجديد بقرار من مجلس الجامعة الذي ينعقد بطلب من رئيس الجمهورية اللبنانية .

وقد تعهدت بتمويل الصندوق كل من السعودية بحدود 117 مليون دولار، الكويت 117 مليون دولار، دولة الامارات العربية المتحدة 87,750 مليون دولار، قطر 58,500 مليون دولار اي بما مجموعه 380,250 مليون دولار.

ثالثاً - عدم التجديد لقوات الردع العربية

تنفيذاً لقرار مؤتمر القمة في دورته الاستثنائية الاولى، تم من تاريخه تجديد مدة قوات الامن العربية (9) تسع مرات، احداهن فقط لمدة (3) ثلاثة اشهر وذلك بموجب القرار 3799 بتاريخ 1979/3/25 والثمانية الاخرى كانت مدة التجديد فيها ستة (6) اشهر .

ولم تصدر كل هذه القرارات في صيغة واحدة، فقد كان الاول منها وهو المؤرخ في 1977/3/29 يوصي بالموافقة على تجديد مدة قوات الامن العربية بلبنان، ومدة الصندوق الخاص بتمويلها لمدة (6) ستة اشهر اخرى ... والخمسة قرارات التالية توافق فقط على تجديد مدة القوات دون اية اشارة اخرى . اما القرارات الثلاثة التي آخرها الصادر في 1981/1/20 ، فانها تأخذ صيغة مخالفة قليلاً لسابقتها اذ تنص على "اعادة تجديد فترة قوات الردع العربية في لبنان . وذلك اعتباراً من .... وطبقاً لنص القرار "ثالثاً" من قرارات مؤتمر القمة الاستثنائي في القاهرة بتاريخ 1976/10/26 .

عمدت عدة دول عربية مشاركة في هذه القوات الى سحب جنودها منها ولم يبق من بين هذه الدول سوى سوريا حيث اصبحت في عام 1979 الدولة الوحيدة المساهمة في عديد

هذه القوات بحدود ثلاثين الف جندي وكان آخر طلب تقدمت به الحكومة اللبنانية للتجديد لهذه القوات مؤرخ في 1982/1/27 ولغاية 1982/7/27 .

- لم تتقدم الحكومة اللبنانية بتاريخ 1982/7/27 بطلب تجديد مهمة قوات الردع العربية الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية، فيمكن اعتبار هذا الامتناع عن طلب التجديد لهذه القوات كتعبير لارادة الدولة اللبنانية بعدم التجديد لهذه القوات التي انتهت مهامها كقوات شرعية موضوعة بتصرف السلطات اللبنانية بتاريخ 1982/7/27.

- بالطبع، هناك الفكرة القائلة بان طلب التجديد انما هو طلب تجديد "التمويل" اذ ان قرار انشاء القوات ليس بحاجة الى تجديد دوري .

- بتاريخ 1982/7/14 اتخذ مجلس الوزراء اللبناني قراراً يقضي بسحب جميع القوات المسلحة غير اللبنانية من الاراضي اللبنانية . ويعبر هذا القرار المبدئي العام عن عزم الدولة اللبنانية على استعادة كل قطعة من اراضيها في اطار ممارسة سيادتها المطلقة على جميع انحاء الوطن. ومن الواضح ان هذا القرار يشمل ايضاً قوات الردع العربية التي لم يعد وجودها شرعياً بعد 1982/7/27 .

- وفي اجتماع وزراء الخارجية العرب المنعقد في المحمدية (المغرب) بتاريخ 29/ و30 آب 1982 لتحضير قمة فاس الثانية تقدم لبنان بورقة عمل جاء فيها:

"**رابعاً: أخذ العلم بقرارات السلطة اللبنانية بضرورة انسحاب جميع القوات المسلحة غير اللبنانية من لبنان** ومن اجل ذلك :

- الاعلان عن انتهاء مهمة قوات الردع العربية في لبنان".

- من6/ الى 1982/9/9 انعقد في فاس مؤتمر القمة العربية . وتقدم لبنان بورقة عمل تنص حرفياً على "الاعلان عن انتهاء مهام قوات الردع العربية في لبنان وتوضع الترتيبات بشأن اجراءات التنفيذ بين الحكومتين اللبنانية والسورية.

وقد تمسك الوفد اللبناني الى مؤتمر القمة في فاس بهذا النص الواضح والذي يعلن بشكل صريح انتهاء مهام قوات الردع العربية في لبنان وينزع عنها اية صفة شرعية .

لكن مؤتمر القمة في فاس لم يتجاوب مع مضمون ورقة العمل اللبنانية وقد ورد في بيانه الختامي الفقرة 3 ما يلي:

"**وقد احيط المؤتمر علماً بقرار الحكومة اللبنانية بانهاء مهام قوات الردع العربية في لبنان، على ان يجري التفاوض بين الحكومتين اللبنانية والسورية لوضع الترتيبات في ضوء الانسحاب الاسرائيلي من لبنان**".

وقد تحفظ الوفد اللبناني على كل ما ورد في مداولات المؤتمر ويتعارض مع مضون ورقة العمل اللبنانية كما تحفظ على البيان الختامي حول انسحاب قوات الردع العربية واكد تمسكه



بالنص الوارد في ورقة العمل اللبنانية وهو على الشكل التالي :

" الاعلان عن انتهاء مهام قوات الردع العربية في لبنان وتوضع الترتيبات بشأن اجراءات التنفيذ بين الحكومتين اللبنانية والسورية ".

- لا بد من الاشارة اذن الى ان البيان الختامي المذكور لقمة فاس ينص على " التفاوض بين الحكومتين اللبنانية والسورية لوضع الترتيبات، ويربط ذلك، ايضاً بالانسحاب الاسرائيلي . وهذا ما يتناقض مع مبدأ السيادة الوطنية . فصدور قرار انشاء قوات الردع عن جامعة الدول العربية لا يتبعه ضرورة صدور قرار معاكس عن نفس المرجع بالغاء هذه القوات، أو ضرورة التفاوض على مبدأ وجودها لان لبنان يبقى دولة ذات سيادة تقرر بنفسها اذا كان من ضرورة لبقاء تلك القوات ام لا، لا سيما انها وضعت بامرة رئيس الجمهورية اللبنانية . والحكومة اللبنانية قررت واعلنت "انتهاء مهام قوات الردع العربية من لبنان " ويفترض ان ينفذ هذا القرار كما صدر .

- وفي 1983/3/5 قررت الحكومة اللبنانية حل قيادة قوات الردع العربية اعتباراً من 1983/3/31 الساعة 24 وكلفت قيادة الجيش اللبناني تسلّم تجهيزات هذه القيادة والامكنة التي كانت تشغلها .

- وفي 1983/4/27 اتخذ مجلس النواب اللبناني توصية اعرب فيها عن تضامنه مع توجه رئيس الجمهورية ومطالبة الحكومة اللبنانية بالعمل حتى تحقيق انسحاب جميع القوات غير اللبنانية من جميع الاراضي اللبنانية .

- وفي 1983/5/9 اكد مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد ان المسلمين قوة اساسية في المعركة السياسية لتحقيق جلاء القوات الاسرائيلية وكل القوات الاخرى.

- وفي 1 ايلول 1983 ارسل نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والمغتربين آنذاك، الى الامين العام لجامعة الدول العربية بكتاب يؤكد فيه تحفظات الحكومة اللبنانية تجاه ما ورد في البيان الختامي لقمة فاس المذكور. ويطلب توزيع نسخ عن الكتاب على الدول العربية وذلك عشية الانسحاب الاسرائيلي من بعض الاراضي اللبنانية دون تنسيق مع السلطات اللبنانية .

وفي نفس اليوم ارسل رئيس الجمهورية اللبنانية رسالة الى رئيس الجمهورية السورية يطلب منه سحب القوات السورية من لبنان .

بالنتيجــة

يتبيّن ان قوات الردع العربية قد انتهت مهماتها في لبنان بتاريخ 1982/7/27 حين رفض لبنان طلب التجديد لهذه القوات بعد ان اتخذ مجلس الوزراء اللبناني قراراً في 1982/7/14

بسحب جميع القوات المسلحة غير اللبنانية من الاراضي اللبنانية .

هذا ويعتبر وجود القوات السورية حالياً اعتداء على لبنان استناداً الى تعريف الاعتداء الوارد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3314 تاريخ 1974/11/14 (الحالة الرابعة) حيث جاء : " يشكل اعتداء : استعمال القوات المسلّحة التابعة لدولة والمتمركزة على اراضي دولة أخرى، بموافقة الدولة المضيفة، بشكل يخالف الشروط المدرجة في الاتفاق او كل اطالة لوجودها على الاراضي المذكورة بعد انتهاء الاتفاق ".

ومما يؤكد صفة الاحتلال هذه هو ان القوات السورية لا تكتفي حالياً بالتواجد على الاراضي اللبنانية بل تمعن تدخلاً في مختلف مؤسسات الدولة ومرافقها العامة والحياتية، مما أدى الى شل عمل هذه المؤسسات والمرافق وافراغها (رئاسة الجمهورية، رئاسة مجلس النواب) ومنع بعض اعضاء الحكومة المتواجدين في مناطق احتلالها من الانضمام الى مجلس الوزراء وممارسة صلاحياتهم، كما أدى الى تقسيم مؤسسات الجيش والامن الداخلي والامن العام وغيرها من الادارات العامة وفرض الوصاية على مصرف الدولة المركزي .

القسم الرابع
حرب التحرير
14 **آذار** 1989 - 22 **أيلول** 1989

الفصل الأول

أحقيّة حرب التحرير وكيفية تنفيذها

I - أسباب اعلان حرب التحرير

في السادس من شهر تشرين الثاني 1988 أعلن العماد ميشال عون: «لن اقوم بمغامرة عسكرية وأتعهد بضمان أمن سوريا السياسي والإعلامي».[1] وفي الخامس عشر من آذار 1989 خاطب العسكريين قائلاً:... والسيوف إيّاها بكل ما فيها من بطولة ونظافة وشموخ، قد بدأت اليوم معركة تحرير لبنان بكل ما في معارك التحرير من أمل ووعد وعهد».[2]

ماذا حدث بين هذين التاريخين ليُغيّر رئيس الحكومة العماد ميشال عون مواقفه، وما هي الأسباب التي حملته على إعلان حرب التحرير وإخراج القوات السورية من لبنان ؟

الأسبـاب الظاهـرة

اقفال معبر المتحف – البربير

بتاريخ 1988/12/2 اتخذت قيادة الجيش في اليرزة اجراءاً قضى باقفال معبر المتحف- البربير (المعبر الوحيد بين شطري العاصمة بيروت)، وبرّر مصدر عسكري هذا الإجراء بما يلي:

«منذ اسابيع يتعرض العسكريون والعاملون في المنطقة الشرقية من رسميين واداريين ورجال قانون لمضايقات لدى عبورهم حاجز العجّة (حاجز التفتيش من الجهة الغربية للمعبر)، ثم تطور الأمر الى حد منعهم كليّاً حيناً وجزئياً احيانا، كما ان كبار المسؤولين مُنعوا من العبور، ووُجِّهت اليهم تهديدات، ما أدّى الى شلّ عمل الادارات والمؤسسات الرسمية، وجاء منع العسكريين من ضباط ورتباء وافراد ليزيد في دقة الموقف وسلبية الممارسات، فكان لا بد من اتخاذ إجراء المنع حتى تستقيم الاوضاع وتعود الحرية كاملة الى المعبر».[3]

رداً على هذا الاجراء صرّح الدكتور سليم الحص بما يلي:

«هذا العمل أقل ما يُقال فيه أنه تخريبي وغير مسؤول... في بداية هذه المرحلة الشاذة والتي كان سببها مرسوم فاجر، صدر عن رئيس لا مسؤول، ارسلت للعماد عون أحذّره، عن

طريق اصدقاء مشتركين وديبلوماسيين أجانب، من أن أية محاولة للتضييق على معيشة الناس ستكون بمثابة اعلان للحرب ».[4] (ان اهراءات القمح تقع في المنطقة الشرقية وتموين المنطقة الغربية بالقمح يتم عبر ممر المتحف- البربير).

ثم بدأت تظهر أسباب أخرى لاقفال المعبر تتعلّق بتمنّع مصرف لبنان (الموجود في بيروت الغربية) عن صرف اعتمادات لقيادة الجيش في اليرزة، بينما صُرِفت مبالغ لقيادة العميد سامي الخطيب أو حُوِّلت بعض الاعتمادات التي طلبتها قيادة الجيش في اليرزة الى العميد سامي الخطيب. مثلاً على ذلك: وقّع العماد عون، بصفته قائدا للجيش، شيكاً بقيمة 3750000 ليرة كنفقات سرية لمديرية المخابرات وأرسله الى مصرف لبنان، فوافق عليه المصرف ولكنّه سلّم المبلغ الى العميد الخطيب بدلاً من ارساله الى قيادة الجيش. وفي الوقت نفسه دفع مصرف لبنان مبلغ ثلاثين مليون ليرة للعميد الخطيب لشراء أثاث ومكاتب، بينما تمنّع عن صرف اعتمادات مماثلة لقيادة الجيش في اليرزة. فاعتبرت الحكومة العسكرية ان حاكم مصرف لبنان يتعرض الى ضغوط للقيام بهذه الأعمال، ما حمل الدكتور ادمون نعيم حاكم المصرف الى اصدار بيان اوضح فيه موقفه:

«ان حاكم مصرف لبنان لم يتعرض لأي ضغوط وهو يسدِّد ويستمر في تسديد كل الاعتمادات المطلوبة من أي من الحكومتين للغايات الضرورية والحاجات المعيشية في كل المناطق. واذا كان لأية ادارة مراجعة، فمصرف لبنان وحاكم مصرف لبنان مستعدان لمناقشة الموضوع بكل تفهّم وضمن قاعدة واحدة لكل المناطق والادارات».[5]

مصدر رسمي في الحكومة العسكرية علّق على هذا البيان قائلاً:

«لا قيمة للتصريحات التي يُدلي بها الدكتور نعيم لاعتبارات عدة، لعل أبرزها أنه يعيش حيث هو كرهينة... ولو كان حراً لاستطاع الخروج من حيث هو والمجيء الى مجلس الوزراء في بعبدا وتقديم جردة بما له وما عليه».[6]

وصرّح الدكتور سليم الحص بما يلي:

«ان مصرف لبنان لم يخضع لأية ضغوط من أي نوع، وكل ما يُقال في هذا الصدد هو افتراء أو من باب ذرّ الرماد في العيون. فنحن نعتبر أن مصرف لبنان يُشكّل خطّاً أحمر لم نسمح لأي مرجع أو أية جهة بتجاوزه أو حتى المس به... ونقدِّر موقف حاكم المصرف في مواجهة أية محاولة للتأثير عليه من أيّة جهة أتت».[7]

(لا بدّ لنا، ونحن نكتب هذه الصفحات في شهر آذار 1990، من تذكير الدكتور سليم الحص بموقفه تجاه ما فعله السيد الياس الخازن، المسمّى وزير داخلية في حكومته، بحاكم مصرف لبنان، إيّاه، الدكتور ادمون نعيم: ضابط وعناصر من قوى الأمن الداخلي هاجموا الحاكم في مكتبه داخل المصرف وحاولوا اقتياده للمثول أمام السيد الياس الخازن، بعد

أن أوسعوه ضرباً ولكماً وركلاً كونه رفض مرافقتهم. ثم لُفلفت القضية وكأن المعتدى عليه أحد الزعران وليس حاكم مصرف لبنان ؟ ولعلّ الدكتور الحص بالذات يتعرض للضغوط لأنه قَبِلَ بما حدث بعدما ثار وهدّد بالثبور وعظائم الأمور اذا لم يستقل السيد الخازن ويعاقب مرتكبو هذا الجرم. لا بد من الاعتراف بأن الدكتور ادمون نعيم قد شرح للعميد فؤاد عون الذي زاره في بيته بعد انتهاء الاحداث تفاصيل هذا الحادث وهي كالتالي: بعد ان حاول عناصر قوى الأمن الداخلي اقتياد الدكتور نعيم بالقوة، قاومهم وانبطح على الارض لمنعهم من اقتياده فما كان منهم الا أن قاموا بجره لادخاله المصعد، فوضع رجليه على جوانب الباب ليحول دون ادخاله الى المصعد فما كان من عناصر قوى الأمن الداخلي الا تعنيفه وركله ومحاولة جره الى داخل المصعد، وكان يصرخ بأعلى صوته ويطلب النجدة ولولا تدخل حرس المصرف لكان عناصر قوى الأمن الداخلي قد قضوا عليه أو جروه على الدرج لاقتياده.)

وتعليقاً على استمرار أزمة التموين والتمويل بين المنطقتين قال مصدر رفيع في الحكومة العسكرية:

«ان التموين والتمويل وحدة لا تتجزأ، لأن قطع التمويل يوازي من حيث خطورته انقطاع التموين... ان الثروة الوطنية ليست ملكاً لأحد كي يتصرف بها، فكيف اذا كان خارج المسؤولية ؟... اننا سنجلب المال من حيث هو».(8)

بسبب استمرار هذه الأزمة قررت قيادة الجيش في اليرزة إحياء غرفة العمليات الجوية والبحرية لضبط حركة الملاحة البحرية واستيفاء الرسوم الجمركية. ثم عُقد اجتماع في قاعدة جونية البحرية بتاريخ 1988/12/13 لاستكمال التحضيرات بغية البدء بعمل الغرفة هذه.

على أثر هذا القرار نجحت الاتصالات والوساطات فارسل مصرف لبنان، بتاريخ 1988/12/15، ستة مليارات ليرة من مركزه الأساسي الى فرعه في جونيه لتأمين احتياجات الفرع من السيولة وعبره احتياجات المصارف لدفع رواتب الموظفين وأجورهم. وعلّق الدكتور سليم الحص على هذا الحدث بقوله:

«ما كنا لنعلّق على هذه العملية العادية لولا الظروف الشاذة، لا بل القذرة التي تعيشها البلاد. ويهمّنا أن يفهم القاصي والداني أنّنا لن نهبط ولن نسقط الى المستوى الذي يريد أدعياء الحكم في بعبدا هذه الأيام أن يستدرجونا اليه. نريد من الجميع أن يعرفوا ما كان يجب أن يكون معروفاً، وهو أننا لا نفرّق بين منطقة ومنطقة من الوطن الواحد، اننا لا نرد على منع الطحين بمنع المال... اننا لا نحجب عن المواطن أجره، أو راتبه في المناطق التي يتسلّطون عليها، ولو أنهم لا يتورعون عن حجب لقمة الخبز عن فم الفقير الذي يقيم في

سائر المناطق».(9)

(وهنا نسأل الدكتور سليم الحص، ونحن ننقّح هذه الكتابات في شهر حزيران 1990، لماذا قُطعت رواتب المواطنين والموظفين المتواجدين في المنطقة الشرقية منذ أكثر من ستة أشهر؟).

وفي النهار الذي وصلت فيه المليارات الستة الى فرع مصرف لبنان في جونية، صدر عن رئاسة الحكومة العسكرية البيان التالي:

«بعد ما تأكّد فشل محاولات إيصال الطحين والمواد التموينية الأساسية الضرورية الى المواطن في غرب العاصمة على رغم اقدام مصرف لبنان المركزي على صرف الاعتمادات اللازمة لهذا الغرض.

وبعد ما أساء البعض، عن قصد، فهم الهدف الحقيقي لاقفال معبر المتحف الذي تمّ لإفهام من يجب أن يفهم ويفترض فيه الحرص على لقمة الشعب أن موضوع التمويل والتموين سلاح ذو حدّين وخط أحمر لا يجوز العبث به.

وبعدما تصرّف مسؤولون سياسيون حيال الموضوع باستخفاف واستغلال فيما عالجه بعض وسائل الإعلام بلا مسؤولية وفقاً لدوافع خارجية غايتها تعميق الانقسام لتكريس التقسيم، وهكذا تحوّل هذا الأمر الحيوي الى وسيلة مبارزة ومزايدة واستغلال وبالتالي ذريعة لمهاجمة الحكومة واتهامها، بتجويع شعبنا في غرب العاصمة، بينما كان الهدف الأوحد تأمين الرغيف لجميع المناطق اللبنانية من دون استثناء، عبر توفير التمويل والتموين اللذين لا ينفصلان بعضهما عن البعض لأن الرغيف لا ينفصل عن ثمنه.



وبعد ما ثبت فشل الحل الجزئي وتفاقم الأمر فبلغ حد الأزمة بسبب عدم وعي قيادات مسؤولة حقيقة المشكلة وأبعادها وانعكاساتها الخطيرة على حياة المواطن، فبات بعض شعبنا مهدداً في لقمة عيشه تهديداً جدّياً.

ولأن الحكومة لن تسمح لأحد في الداخل او الخارج بتجويع الشعب اللبناني كله أو بعضه، لذلك أوعز رئيس مجلس الوزراء العماد ميشال عون الى القيادات العسكرية المعنية بفتح معبر المتحف- البربير أمام التموين اعتباراً من ساعة اعلان هذا البيان، على رغم استمرار البعض في اصراره على إبقاء المشكلة قائمة، بحيث يبقى شبح القلق مخيّماً فوق رأس المواطن ورغيفه أسير السعاة الى تحقيق مكاسب آنية على حساب حاجات شعبهم ومصلحة وطنهم».(10)

هكذا انتهت مشكلة معبر المتحف- البربير. لكنها تركت آثاراً سيئة على الاوضاع العامة ودفعت الأمور باتجاه التصعيد وعرض العضلات والتحدّي.

اقفال المرافىء غير الشرعيـة

في جلستها المنعقدة بتاريخ 1989/2/24 قررت الحكومة العسكرية إقفال المرافىء غير الشرعية وأصدرت البيان التالي:

«قرر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها قبل ظهر اليوم إقفال المرافىء غير الشرعية وتنظيم الملاحة في المياه الاقليمية اللبنانية، وأوعز الى مديرية الجمارك بمعاودة عملها الرقابي على كل المرافىء غير الشرعية، تحت طائلة المسؤولية والعقوبات التي تنص عليها القوانين.

كذلك قرر المجلس فتح معبر المرفأ اعتباراً من صباح الاثنين المقبل (1989/2/27) تسهيلاً للعمل المرفأي والتمويني، وللتخفيف من الازدحام على معبر المتحف.

وفي هذا الصدد، أبدى المجلس ارتياحه الى إقفال الحوض الخامس (في مرفأ بيروت، وكانت تسيطر عليه القوات اللبنانية) وإعلان الاستعداد لتسليم مرفأ سلعاتا (تسيطر عليه ميليشيا المردة التابعة للرئيس فرنجية) الى الدولة، متمنياً على الافرقاء الآخرين المعنيين القيام بمبادرات ايجابية مماثلة، تسهيلاً لعودة السلطة الشرعية الى مختلف المرافىء والمرافق العامة. وأوعز الى الاجهزة المختصة بتعميم الترتيبات اللازمة في شأن التدابير المتخذة في هذا المجال.»(11)

على أثر ذلك صدر عن وزير المال والاشغال العامة اللواء ادغار معلوف البيان التنفيذي التالي:

«تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته المنعقدة اليوم والقاضي باقفال المرافىء غير الشرعية، تطبق التدابير الآتية:

1 - اقفال كل المرافىء غير الشرعية

2 - حصر العمل في المرافىء الشرعية وهي: بيروت، طرابلس، صيدا، صور، جونية، أما مرافىء شكا وسلعاتا والزهراني فيقتصر العمل فيها على البضائع المرخص لها باستقبالها.

3- إبلاغ جميع أصحاب السفن ومجهزيها وربابنتها ووكلائها، والمعنيين بها التعليمات الآتية:

- تدخل كل السفن المياه الاقليمية على مستوى مرفأ بيروت (الخاضع لسلطة الحكومة العسكرية) وتتوجّه الزاماً الى مياه هذا المرفأ.

- تتوقف في مياه مرفأ بيروت حيث تخضع لمراقبة السلطات الجمركية والمرفأية وتقديم «المانيفست» الأصلي في حمولتها لأخذ تأشيرة الجمارك عليه وإبقاء نسخة عنه لدى جمارك بيروت.

- تتابع بعد ذلك مباشرة الى مرفأ المقصد.

- تُعلم رئاسة مرفأ بيروت ومرفأ المقصد سلفاً، خطيّاً أو برقيّاً بمجيئها خلال الدوام الرسمي وقبل 24 ساعة من دخولها المياه الإقليمية اللبنانية المحددة باثني عشر ميلاً بحريّاً، مع المعلومات اللازمة للرحلة.

- تغادر مرفأ المقصد للخروج من المياه الاقليمية على مستوى المرفأ المذكور

- على كل سفينة موجودة داخل المياه الاقليمية الإتصال بغرفة العمليات البحرية ورئاسة أقرب مرفأ شرعي في حال تعرّضها لأي حادث.

- كل مخالفة لهذه التعليمات تعرّض السفينة والمخالفين للملاحقة القمعية والقانونية، فضلاً عن تحميلها نفقات المصادرة.

- يعمل بهذه التعليمات اعتباراً من يوم الاثنين 6 آذار المقبل ».(12)

الدكتور الحص كان أول المرحبين بقرار اقفال المرافىء غير الشرعية وفتح معبر المرفأ وأعلن:

«رحّبنا بالخطوة المتخذة باستعادة مرفأ بيروت الشرعي. نحن كنا دوماً نطالب ونُلحّ المطالبة باسترداد المرافىء وسائر المرافق العامة الى سلطة الدولة بعد ما وضعت الميليشيات اليد عليها في بداية الاحداث، لذلك، فإن اي خطوة تتخذ في سبيل تصحيح هذا الوضع سنعمل على مقابلتها بخطوات. وقد أعطينا التعليمات لاعادة تنشيط الاجهزة الجمركية في كل المرافىء الشرعية على طول الشاطىء اللبناني بما يضمن انتظام العمل فيها واستعادة حقوق الدولة المالية كاملة. أما المرافىء غير الشرعية فنحن أمام احتمالين في شأنها: فإما أن نعمد الى اقفالها فوراً أو نلجأ الى تدبير انتقالي موقت واستحداث نقاط جمركية موقتة فيها ».(13)

(هنا لا بدّ من سؤال الدكتور الحص: لماذا كان يُطالب باقفال الحوض الخامس واسترداده بينما يستحدث نقاط جمركية في المرافىء غير الشرعية الأخرى ؟ فاذا كان قد برّر هذا التدبير «بالخوف من احتمال تكرار تجربة قاسية مررنا بها عندما لجأ سوانا فجأة الى اقفال المعبر بين شطري العاصمة»، فنسأله: لماذا لايستعمل، عند هذا الاحتمال، المرافىء الشرعية في طرابلس وصيدا وصور وكلها واقعة في منطقة نفوذه ؟ ولماذا لم يستعملها خلال فترة اقفال معبر المتحف ؟ ولماذا تم الاستيراد عن طريق المرافىء غير الشرعية عندما أقفل المعبر؟ أليس صحيحاً أن حكومة الدكتور الحص لم تستورد بل الميليشيات ؟).

وعن فتح معبر المرفأ اضاف الدكتور الحص قائلاً:

«فلقد طلبت من العميد سامي الخطيب في اجتماعي معه، منذ ثلاثة ايام، العمل على فتحه، ليس فقط أمام البضائع وإنّما أيضاً امام الناس، وخصوصاً عمّال المرفأ الذين يجب

أن يعودوا الى عملهم بشكل طبيعي، اذا ما تحققت خطوة استعادة هذا المرفق الحيوي على الوجه الصحيح،فأكّد لي العميد الخطيب ان المشكلة لم تكن من جانبنا ولن تكون»[13]

وفجأة ظهر المتضرّرون وكان أولهم الاستاذ نبيه بري الذي طرح أموراً وتساؤلات عدة بشأن فتح معبر المرفأ وموضوع المرفأ تتعلّق بعودة العائدات المالية الى الخزينة وحماية العمّال الذين يعملون في المرفأ وضمانة سلامتهم، وعودة بعض شركات التفريغ وغيرها في المرفأ الى عملها واستعادة حقوقها. ورأى أن هذه الاسئلة يلزمها مناقشة ودرس في مجلس الوزراء. ثم زاد أنه مستعد للبحث في موضوع المرافىء غير الشرعية، شرط أن يُبحث في الوقت عينه موضوع المرافىء غير الشرعية في الشرقية. وحول طروح الاستاذ نبيه برّي تساءلت مصادر قريبة من الدكتور الحص: «هل أُقفل معبر المرفأ أو سواه من المعابر بقرار من مجلس الوزراء حتى يتم فتحه بقرار مماثل»؟.[14]

لم يُفتح المعبر من الجهة الغربية في الموعد الذي حدّده العميد سامي الخطيب – صباح 1989/2/28 – والسبب، بحسب أوساط سياسية « الى أن الخلاف الظاهر بين الوزيرين نبيه بري ووليد جنبلاط من جهة والرئيس الحص واللواء الخطيب من جهة ثانية، بشأن موضوع المرفأ مرتبط بموضوع سياسي أكثر عمقاً، وهوملامح انفتاح الرئيس الحص والوزير الراسي على العماد عون، بعد الموقف الإيجابي الذي وقفه فرنجية بخصوص تسليم مرفأ سلعاتا الى الشرعية «.[14] وهذا ما أشار اليه المكتب السياسي للحزب التقدمي الاشتراكي عندما استغرب «صدور مواقف من جهات وطنية تعطي لجيش العماد عون صفة الشرعية»، وطالب «بتوسيع حكومة الدكتور الحص وإقرار خطط يجري الالتزام بها، منعاً لتجاوز بعض اعضاء هذه الحكومة الموقف الوطني المحدد وتقديم تنازلات مجّانية «.[14]

في هذا الاطار جاءت زيارة العميد الخطيب الى دمشق وكانت نتيجتها صدور قرار عن اجتماع حكومة الدكتور الحص «يؤكد قراراته السابقة بفتح كل المعابر لكل المواطنين، من دون أية عوائق، ويؤكد التعليمات المعطاة لقيادة الجيش وقوى الأمن الداخلي بتسهيل فتح معبر المرفأ، وإعادة تنشيط الاجهزة الجمركية والأمن العام في جميع المرافىء. استحداث نقاط جمركية ومراكز للأمن العام في صورة انتقالية، في المرافىء غير النظامية لتأمين حقوق الخزينة كاملة وتنفيذ الانظمة والقوانين تمهيداً لمنعها وإلغائها. اعطاء التعليمات للدوائر المالية والجمركية لضمان تحصيل كل العائدات وتسديدها لمصلحة الخزينة. اتخاذ التدابير وكل الاجراءات التي تؤمن عودة العمّال وشركات التفريغ واصحاب الحقوق الى عملهم في مرفأ بيروت بحرية وأمان وضمن اطار القوانين «.[15] وهكذا تمّ فتح معبر المرفأ في الاتجاهين اعتباراً من بعد ظهر 1989/2/28.

هالت موجة فرح اللبنانيين في المنطقتين بفتح المعابر وإلغاء الحواجز والخوّات وتسهيل

الدورة الاقتصادية في لبنان المتضررين الخارجيين والداخليين وأرهبهم تحسن سعر صرف الليرة بالنسبة الى الدولار (انخفض سعر الدولار من 500 الى 400 ليرة)، فعمدوا الى اقفال معبر المرفأ من الجهة الغربية على يد عناصر الجيش المتمركزين هناك تحت غطاء قرار أصدره العميد الخطيب، حفظاً لماء الوجه، من دون العودة الى الدكتور الحص، ممّا يؤكد ان الاقفال تمّ بدون علمه، وهذا ما فضحه اللقاء الاسلامي[16] في بيان أصدره إثر اجتماعه بتاريخ 1989/3/8:

«.... وقد زاد في قلق المجتمعين ما استتبع تلك الاهتزازات وهذه الضبابية من اجراءات أدّت الى إغلاق معبر المرفأ في وقت كان ينتظر جميع اللبنانيين اعادة فتح كل المعابر والطرق وخاصة الطرق الدولية والغاء خطوط التماس بصورة نهائية، ومتابعة استعادة كل المرافىء الشرعية وإلغاء كل ما هو غير شرعي، وإنهاء كل المظاهر غير الشرعية، وخاصة في حقل الجبايات والخوّات وسائر ضروب الهيمنة «.[17]



اعتباراً من 1989/3/6 باشرت غرفة العمليات البحرية والجوّية عملها بمراقبة إقفال المرافىء غير الشرعية وتنظيم الملاحة في المياه الاقليمية، فقامت طائرات سلاح الجو اللبناني بطلعات استكشافية على طول الشاطىء كما قامت خافرات السواحل بدوريّات استكشافية في المياه الاقليمية، فمنعت بتاريخ 1989/3/6 إحدى البواخر المحمّلة بالمازوت من التوجه الى مرفأ الجية، مما حمل، الحزب التقدمي الاشتراكي على تحريك جبهة سوق الغرب وعاليه، والعميد الخطيب، في اليوم نفسه، على اقفال معبر المرفأ واصدار قيادته البيان التالي:

«تسهيلاً منها لمعالجة مسألة المرافىء بروية وحكمة، وبناء على تعليمات مجلس الوزراء، قررت قيادة الجيش في بيروت إعادة فتح معبر المرفأ منذ أيام. وصباحاً قامت قيادة اليرزة، بواسطة غرفة عملياتها البحرية والجويّة، بأعمال استفزازية على طول الشاطىء، مما أدّى الى ارباكات تموينية وسياسية في البلاد.

ان قيادة الجيش، اذ تعتبر أن مسألة جميع المرافىء تُحل بقرار سياسي واحد، تحذّر من اللجوء الى الخفّة والتسرّع في معالجة القضايا العامة، وترى نفسها مضطرة الى إقفال معبر المرفأ، اعتباراً من تاريخ اليوم 1989/3/6 الساعة التاسعة مساء، وحتى عودة الأمور الى طبيعتها «.[18]

أعربت مصادر في حكومة الدكتور الحص عن تخوفها من التصادم بقولها: «قد يبدأ الأمر باطلاق نار على طائرة تابعة للجيش كما حصل أمس، وينتهي الأمر الى تبادل قصف». واعتبرت هذه المصادر قرار العماد عون «متسرّعاً»، واشارت الى أنه «جرت عدة اتصالات غير مباشرة معه للعدول عن قراره والاستعاضة عنه موقتاً بوضع مراكز جمركية في المرافىء

غير الشرعية، لكن كانت من دون نتيجة». وأضافت: «على العماد عون ان يتحمل نتيجة هذا القرار».(19)

لكن الحكومة العسكرية طمأنت المواطنين الى «ان اقفال معبر المرفأ سيعرقل السير، لكنه لن يعرقل قوافل التموين أو يقف في وجه مسيرة الدولة لاستعادة دورها، وخصوصاً قرارها وقف التهريب والقرصنة عبر المرافىء غير الشرعية الذي سيبقى ساري المفعول».(20)

هذه التدابير راحت توتّر الجو الأمني شيئاً فشيئاً على جبهة سوق الغرب وفي مرفأ بيروت الذي استهدفته بعض القذائف. ورغم ذلك تابعت غرفة العمليات المشتركة مراقبة الشاطىء وتنفيذ التدابير بحق البواخر المخالفة. وردّاً على قصف مرفأ بيروت أعلنت الحكومة العسكرية اقفال مطار بيروت بصورة موقتة، اعتباراً من 1989/3/11، «للحفاظ على سلامة المطار والمسافرين منه واليه وعلى سلامة منشآته وتداركاً لاستغلال أي حادث يحصل ويُشكّل خطراً على السلامة.»(21) (يقع مطار بيروت في المنطقة التابعة جغرافيا لحكومة الدكتور الحص).

على اقتراح حكومة الدكتور الحص بتركيز نقاط جمركية في المرافىء غير الشرعية.

ردّت مصادر العماد عون:

«إنّ المطلوب اليوم هو ترسيخ شرعية ما هو شرعي وليس تفتيت ما تبقّى من الشرعية وتوزيعها على كل ما هو غير شرعي، ذلك ان العمل الأشد خطورة وخطراً والذي يمكن أن تُقدم عليه الشرعية هو شرعنة الواقع اللاشرعي... وما رأي هؤلاء الذين أقاموا القيامة ولم يقعدوها بعد على مطالبة البعض بشرعنة مدرج حالات، اذا ما قبلنا بشرعنة أشباه المطارات والمدارج ؟».(22)

اعترضت مصادر الدكتور الحص على هذا الردّ قائلة:

«لم ينص قرار مجلس الوزراء على شرعنة المرافىء غير الشرعية، وانما قرّر استحداث نقاط للجمارك والأمن العام بصورة انتقالية في المرافىء غير النظامية، تمهيداً لإلغائها في ما بعد، عندما تسمح الظروف بذلك... ألم يتعايش العماد عون طيلة الأشهر الستة الماضية مع كل ما يقول اليوم انه يعمل على الغائه ؟ لماذا يا ترى يرضى بفترة انتقالية لنفسه لتصحيح الاوضاع ولا يرضى بمثلها لسواه؟»(23)

ثم عممت حكومة الدكتور الحص بياناً على سفراء الدول العربية والاجنبية شرحت فيه موقفها من المرافىء وطالبت في نهايته، بشكل عاجل، «ببذل كل جهد ممكن لمنع أي تدهور في الوضع العام، وتجنيب الشعب اللبناني ما قد يترتّب على الحصار الذي أعلنه العماد عون من عواقب مأساوية».(23) وتزامن مع بيان الحكومة بيان صدر عن قيادة العميد الخطيب يحذّر قيادة الجيش في اليرزة ويحمّلها مسؤولية ما قد يحدث:

«... على الرغم من ذلك تستمر قيادة اليرزة بفرض حصارها البحري على طول الشاطىء اللبناني دونما حق شرعي أو مالي حيث أصبح حصاراً عسكرياً وتموينياً ليس الاّ. ازاء هذا الوضع الخطير طلب مجلس الوزراء من قيادة الجيش اتخاذ التدابير الكفيلة بتأمين حرية الملاحة على طول الشاطىء... ان قيادة الجيش اذ تحذّر من الاستمرار في استخدام هذا الاسلوب الاستفزازي، تحمّل المسؤولين عنه مغبّة الوصول بالوضع برمته الى ما لا تحمد عقباه وبما يمكن أن يكون له من سلبيات قاسية على حركة جميع المرافىء في لبنان».(23)

الأسبـاب الخفيّـة

1. اسباب العماد ميشال عون

في اجتماعات تونس مع اللجنة الوزارية العربية أدرك العماد عون أنه أحرز نجاحاً على الصعيد الشخصي واللبناني، وقد شعر بارتياح الوزراء العرب الى آرائه وطروحاته ذات المنطلق اللبناني المعتدل والمنطلق العربي المنفتح والعقلاني. فرأى ضرورة تثبيت هذا النجاح على الساحة المسيحية، فكانت المعركة مع القوات، معركة، وان لم ينتصر فيها بشكل حاسم ويثبّت سلطته المطلقة على المنطقة المحررة، مكّنته من انتزاع تنازلات كثيرة، ولو الى حين، من القوات اللبنانية، سجّلها في خانة الأرباح: تسلّم الحوض الخامس في مرفأ بيروت، الغاء حاجز الخوّات في البربارة وبقية الحواجز المالية، استلام مؤسسات الدولة التي كانت تضع اليد عليها كالدوائر العقارية. وأهمها إقرار القوات بسلطة الحكومة العسكرية. وهذا الإقرار اكّده العماد عون في حديث الى صحيفة «الأنباء» الكويتية عندما قال: «ان القوّات اللبنانية اعطتني تفويضاً كاملاً وان النقاط التي كانت حولها شبهات والتي تسبب في المشاكل قد زالت».(24)

بعد الساحة المسيحية اختار العماد عون الساحة اللبنانية، فكان موضوع إقفال المرافىء غير الشرعية وقد توخّى منه:

- اقناع العرب بأن سلطته لا تقتصر على المناطق المحرّرة وحسب، بل تمتدّ الى بقية المناطق، وانه القادر على ضبط الأوضاع في لبنان.
- استقطاب الرأي العام اللبناني بتخليصه من الخوّات والضرائب غير الشرعية وتسهيل الدورة الاقتصادية وما ينتج عن ذلك من تحسن لسعر صرف الليرة وانخفاض في اسعار المواد الاستهلاكية.
- دغدغة الرأي العام العالمي بمنع التهريب وتوقيف تجارة المخدرات وتصدير الارهاب عن طريق المرافىء غير الشرعية.
- إقناع القوات اللبنانية بأن اقفال المرافىء غير الشرعية لن يقتصر على الحوض الخامس،

وبأن توقيف الخوّات لن يقتصر على القوّات اللبنانية وحدها.

وكان العماد عون يعلم أن سوريا، وان لم تدعمه في معركته ضد القوات اللبنانية، تحبّذ، على الأقل، تحجيم هذه القوات، وتتغاضى عن تقوية سلطته في المنطقة الخارجة عن سيطرتها هي. لكنّه نسي أنّه اذا تقدم خطوة الى مناطق تواجدها هي، عن طريق اقفال المرافىء غير الشرعية أو ما شابه، عليه أن يعلم أنها معنيّة مباشرة بهذا الموضوع ولن تسمح له بتجاهل وجودها. والبرهان، أنها وجّهت اليه رسائل تحذيرية عدة، بتصريحات السيدين نبيه برّي ووليد جنبلاط وهجوماتهما، وبتدابير العميد سامي الخطيب باقفال معبر المرفأ ثم بتسخين جبهة سوق الغرب وعاليه. فما كان بعد هذه الرسائل، أمام العماد عون أمّا التراجع عن خطوته وفقدان كل ما كسبه على صعيد المناطق المحرّرة ولبنان والعالم العربي، أو متابعة التنفيذ المتمثل بتصعيد أمني ربما كان كبيراً وهذا أمر تعوّد عليه، خلال السنوات الماضية التي قضاها في قيادة الجيش، وتحمّل نتائجه.

في اعتقادنا أن العماد عون لم يكن يتصوّر أن سوريا ستتدخل مباشرة في عملية التصعيد الأمني ظنّاً منه ان الظروف العربية والدولية لا تسمح لها بذلك، ومن هنا اختار التحدّي والإقدام وكانت حرب التحرير.

2. أسباب سوريا

اذا كانت أسباب العماد عون الخفيّة شخصية ولبنانية، فإن اسباب سوريا لبنانية وسوريّة وعربية واقليمية. فسوريا تعتبر العماد عون نصف مسؤول عن فشل انتخاب سليمان فرنجية ومسؤولاً كاملاً عن تفشيل انتخاب مخايل الضاهر، كما تعتبر تعيينه رئيساً للحكومة تحدّياً لها، وقد أبلغت الرئيس الجميّل في حينه: «إما مخايل الضاهر وإما حكومة الدكتور الحص». لذلك لم تنفع التصريحات المتعقّلة التي اطلقها العماد عون، في الأيام الأولى لتوليه رئاسة الحكومة، في التخفيف من حقد سوريا عليه. واذا ما ارتضت سوريا على مضض، وجود العماد عون، مرحلياً، في رئاسة الحكومة فلأن الظروف كانت غير مناسبة للقيام بأي عمل عسكري ضده، فاكتفت بمضايقته على أمل أن يُقدم على خطوات ناقصة، فيسقط وترتاح منه بسهولة. وتمثّلت هذه المضايقات بتكليف العميد سامي الخطيب بقيادة الجيش، وبما تبع ذلك من مضايقات للعسكريين على حواجز العجّة والمدفون وغيرها، وبتصرف العميد الخطيب اعلامياً كقائد جيش. ولما قابل العماد عون كل هذا بهدوء وبرودة أعصاب، رفعت سوريا درجة المضايقة «فرضة» أخرى بالضغط على مصرف لبنان لتوقيف صرف اعتمادات الحكومة العسكرية. ممّا حمل الجيش على استلام الحوض الخامس، وفتح معبر المرفأ، واذ أعطى هذا الاستلام نتائج ايجابية، ولقي تجاوباً لدى معظم اللبنانيين فطالبوا بفتح جميع

المعابر وبالغاء خطوط التماس، وبدأت صورة العماد عون تتحسّن لدى جميع اللبنانيين في مناطق الاحتلال السوري، وجدت سوريا الظرف مناسباً للتصدّي له وإيقافه عند حدّه، خوفاً من أن يتابع مسيرته التصاعدية.

لقد ارتكب العماد عون خطيئته المميتة الأولى تجاه سوريا عندما أثار موضوع وجود الجيش السوري أمام وزراء الخارجية العرب في تونس، وطالب بجدولة انسحابه من لبنان. وهذه هي المرة الأولى، منذ العام 1983، تاريخ انتهاء مهمة قوات الردع العربية، التي يتجرأ فيها مسؤول لبناني على اثارة هذا الموضوع وعلى هذا المستوى. ولم يكتف العماد عون بذلك بل اعتبر في أحد تصريحاته: «ان إعادة الوحدة الى بيروت ووضعها في يد الشرعية، مرحلة أولى تعيد اجراءتوحيد الوطن»، وأشار الى أنه «طرح بيروت الكبرى نقطة انطلاق لاجراء الانتخابات الرئاسية وبرمجة الانسحابات».[25] وفي وقت لاحق زاد من مطالبته قائلاً: «ان الحد الأدنى الذي أقبل به هو بيروت الكبرى. فبيروت الادارية هي محافظة بيروت». ثم أوضح: «ان منطقة النفوذ التي أتطلّع اليها هي قطعة الارض التي يحدها من الجنوب نهر الدامور ومن الشمال نهر الكلب والتي تمتد الى مرتفعات بكفيا وبرمانا مروراً بعاليه وبيصور والشحّار الغربي». وأشار الى «ان هذا المستطيل هو الذي يصلح لأن يكون بالفعل السوبر بيروت الكبرى التي تثبّت السلطة المركزية وتصالح اللبنانيين مع بعضهم البعض وتعمل على دمجهم في بوتقة واحدة».[26] هكذا وضح أن أقل ما تهدف اليه نوايا العماد عون هو اخراج الجيش السوري من منطقة بيروت الكبرى وهذا ما لا ترتضيه سوريا مهما كلّف الأمر.

ثم ارتكب الخطيئة المميتة الثانية حين بدأ يوطّد علاقاته بالعراق، الذي تعتبره سوريا عدوّها الأول. ففي أحد مؤتمراته الصحافية أكّد العماد عون: «بالنسبة الى العراق، العلاقات ممتازة وتتصّف بالاخوة، والعراقيون يريدون ان نكون مع سوريا على علاقات طيبة، وهم يساعدوننا فقط لاستعادة سيادتنا واستقلالنا».[27] ثم أعلن ميله الى الانضمام الى مجلس التعاون العربي، الذي يضم العراق ومصر والاردن واليمن الشمالية، امعاناً في توطيد هذه العلاقات حين قال: «بانتظار أن تتبلور المبادىء التي يقوم عليها المجلس وتتضح الاهداف المحدّدة له، يمكنني التأكيد ان لبنان، انطلاقاً من انتمائه الى محيطه العربي، هو مع كل صيغة من صيغ التعاون والتكامل الاقتصادي». ثم أبدى احتمال انضمام لبنان الى المجلس، اذا وُجّهت له الدعوة: «وعندما نتلقّى الدعوة ندرس الموضوع».[28]

ولم يكتف العماد عون بهذا القدر، بل اجتمع الى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية خلال زيارته لتونس، والعلاقات على أسوأ ما تكون بين المنظمة وسوريا. وصرّح ياسر عرفات بعد الاجتماع «أنه يضع البندقية الفلسطينية بتصرّف العماد عون».

كل هذه الوقائع جعلت سوريا تشعر بأن القضية اللبنانية ستعرّب عبر اللجنة الوزارية

السداسية وبعدها عبر مؤتمر القمة العربية وقد تدوّل عبر مجلس الأمن الدولي. كل ذلك بسبب تحرّك العماد عون يدعمه العراق ومجلس التعاون العربي ومنظمة التحرير الفلسطينية وفرنسا والفاتيكان وأوروبا الغربيّة، فلم تجد سوريا بدّاً والحالة هذه، من ايقافه عند حدّه وتحجيمه ثم إزالته. فكانت حرب التدمير. (اذا كان المتعارف عليه تسمية هذه الحرب بحرب التحرير بالنسبة للعماد عون فهي بالتأكيد حرب التدمير بالنسبة لسوريا، ونحن سنبقي على تسميتها حرب التحرير مع لفت القارىء الى أنها حرب تحرير وتدمير في وقت واحد).

II - اندلاع حرب التحرير والتدمير

بدء المعارك

أراد العماد ميشال عون «حشر» سوريا معتقداً أنها لا تتجرأ على التدخل مباشرة. وأرادت سوريا «حشر» العماد عون، معتقدة أن في إمكانها التدخل، ولن يجرؤ العماد عون على اتهامها تسمية وعلى السير في تحديه حتى النهاية، لكن حسابات الحقل لم تطابق حسابات البيدر بالنسبة للفريقين.

عند إعلان الحكومة العسكرية إقفال مطار بيروت حدث انفجار أمني واسع جرى خلاله قصف عشوائي على مرفأ بيروت ومناطق أخرى، وذلك بتاريخ 1989/3/11. ثم جرت اتصالات أدّت الى فتح المطار وعودة النشاط الى مرفأ بيروت وجونية بتاريخ 1989/3/13. لكنّ المتضرّرين من الانفراج حرّكوا الوضع الأمني على خطوط التماس في وسط العاصمة وقرب مرفأ بيروت ليل 1989/3/13، فسقطت القذائف صباح 1989/3/14 على مرفأي بيروت وجونية والمناطق السكنية في بيروت الغربية (منطقة الاونيسكو وفردان...)، نتج عنها اصابات كثيرة ثم تلا قصف على المناطق الشرقية، ما حدا بالحكومة العسكرية الى إعلان إقفال المدارس واعادة الطلاب الى منازلهم. وحوالى الساعة العاشرة صباحاً ردّت مدفعية الجيش على المرابض التي قامت بالقصف الصباحي والمتواجدة في مناطق المرامل وخلدة وعرمون. وعند الساعة الثالثة عشرة، بينما كان العسكريون، في وزارة الدفاع الوطني، يتناولون طعام الغداء، انهمرت قذائف المدفعية على مبنى هذه الوزارة وعلى القصر الجمهوري فأدّت الى سقوط عدد كبير من الاصابات، واستهدفت عدة قذائف مكتب قائد الجيش، فاستقرّت إحداها في الكرسي الذي يجلس عليه عادة. ولقد حُدِّدت مصادر الاطلاق من منطقة عرمون وخلدة والدوحة. بعد ذلك عم القصف جميع المناطق اللبنانية وصولاً الى البقاع.

هكذا لم يَصْدُق ظن العماد عون. فسوريا تدخلت مباشرة وقصفت وزارة الدفاع الوطني والقصر الجمهوري وإستهدفت مكتبه بالذات محاوِلة اغتياله، وخاب ظن سوريا حين عقد العماد عون، خلال القصف، مؤتمراً صحافيّاً شرح فيه الانفجار العسكري وهاجم سوريا

واتهمها بافتعاله وبقصف مبنى وزارة الدفاع والمناطق السكنية. قال: «لقد قرّر مجلس الوزراء اتخاذ جميع التدابير لسحب القوات السورية فوراً من لبنان... ان المعركة من أجل تحرير الأرض من السوريين قد بدأت... ان الاحتلال السوري هو الأسوأ في التاريخ... نحن ملتزمون بتحرير أرضنا ولا نستطيع البقاء، بعد الآن، تحت رحمة المدفع السوري... المدفع السوري له محل واحد... فليتفضّل الى هضبة الجولان السورية المحتلّة».(29)

ثمّ وجّهت الحكومة في التاريخ عينه برقية الى الأمين العام لجامعة الدول العربية وأخرى الى وزير خارجية الكويت بصفته رئيس لجنة المساعي الحميدة العربية جاء فيها:

«فيما تبذل الحكومة اللبنانية برئاسة العماد ميشال عون أقصى جهودها لبسط سلطة الدولة وتطبيق أحكام القانون، وفي الوقت الذي تتابع فيه اللجنة السداسية العربية، مشكورة، مساعيها الحميدة لمساعدة لبنان واخراجه من محنته، عمدت القوات السورية الموجودة في لبنان مع ادواتها العسكرية الى تفجير الوضع الأمني... ان الحكومة اللبنانية تهيب بجامعة الدول العربية التدخل العاجل لوضع حد سريع لهذه الاعتداءات والتجاوزات والممارسات والعمل على سحب القوات السورية فوراً من لبنان».

تضاربت البيانات حول بدء المعركة. فنفى مصدر عسكري، في قيادة الجيش في اليرزة، أن يكون الجيش قد قصف احياء سكنية في بيروت الغربية، وأوضح أن أقرب المراكز في بيروت التي قصفها كان الرمل العالي قرب المطار، ورجّح أن يكون قصف الأحياء السكنية في بيروت الغربية قد جاء من الجبل أو من مراكز غير تابعة للجيش لزيادة البلبلة في صفوف المواطنين.

ثم اصدرت قيادة الجيش البيان التالي:

«بعد فشل المحاولات السورية المتكررة لجر اللبنانيين الى الاقتتال في ما بينهم، عمد الجيش السوري الى التدخل العسكري السافر، مظهراً نيّاته الحقيقية تجاه الشعب اللبناني. ومنذ الأولى بعد الظهر، تقوم مرابض مدفعيته وصواريخه بقصفٍ مركّز على وزارة الدفاع الوطني ومحيطها وعلى بقية المراكز العسكرية. كما تتعرض كل القرى والاحياء السكنية في شرق العاصمة لقصف عشوائي متواصل، مما سبّب خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات. تمكّنت قوى الجيش من تحديد مصادر نيران العدو وهي تقوم بمعالجتها بالأسلحة المناسبة لاسكاتها».(30)

وأصدرت قيادة العميد سامي الخطيب من جهتها بياناً، كأنه نيابة عن الجيش السوري، اتهمت فيه قيادة الجيش في اليرزة بقصف المناطق السكنية في بيروت الغربية «الخالية- حسب زعمها- من أي مربض مدفعي أو مرفأ غير شرعي» وأعلنت أنها «لن تستدرج الى قصف أهلنا في المناطق الشرقية، لكنها تعرف، في الوقت المناسب، كيف تقطع اليد المجرمة

التي طاولت أهلنا في المناطق الوطنية».[30]

واتّهمت حركة «أمل»، بدورها، قيادة الجيش في اليرزة بقصف الأماكن السكنية في بيروت الغربية، وجاء في بيانها:

«... وتغطية للمجزرة التي ارتكبها جيش اليرزة في حق الأبرياء، دأبت هذه الوسائل الإعلامية على التحريض والادّعاء، ان حركة أمل بادرت الى قصف المناطق الشرقية. ان حركة أمل تؤكّد عدم صحة هذه المزاعم».[30]

هل الحرب التي أعلنت كانت حرب تحرير؟

تستهدف حروب التحرير، عادة، عدواً يتمثل بجيش غريب محتل أو بسلطة فرضها الاجنبي، وتقوم بها قوّات وطنيّة شعبية تشترك فيها معظم طبقات الشعب، وقد تكون قوات نظامية تدعمها مجموعات شعبية غير نظامية. وغالباً ما يُلجأ في هذه الحرب الى أساليب ووسائل غير كلاسيكية لتكبيد العدو أكبر قدر من الخسائر المادية وإحباط معنوياته باثارة قلقه الدّائم.

وحرب التحرير التي أعلنها العماد عون قام بها الجيش النظامي اللبناني الخاضع لسلطة الحكومة الشرعية والمتواجد في المناطق المحرّرة، تدعمه كل فئات الشعب المقيم في هذه المناطق واستعمل الأساليب والوسائل الكلاسيكية ضد الجيش السوري، المحتل قسماً كبيراً من الأرض والغاصب إرادة كثير من اللبنانيين.

لن نناقش الآن اعتماد الجيش النظامي الوسائل والأساليب الكلاسيكية ولا الهدف الذي تحقق، تاركين ذلك للفصل الثالث. لكن سنتطرق الى وضع الجيش السوري الذي يُصرّ على شرعية وجوده في لبنان. لذلك سنستعرض حيثيات دخوله الى لبنان كقوات أمر واقع، ثم انضواءه تحت علم الجامعة العربية كقوات أمن عربية، ثم تحوّله الى جيش احتلال.

هدف التدخل السوري في لبنان منذ البدء، الى السيطرة على القرار اللبناني والاستئثار به، والى محاربة كل مشاركة يسعى اليها طرف دولي أو اقليمي أو عربي ومنعها بأي ثمن.

ولقد تمت خطة التدخل على خمس مراحل:

1. مرحلة زعزعة الاستقرار في لبنان واضعاف سلطة الدولة فيه

امتدت هذه المرحلة منذ مطلع الاستقلال وحتى 19 كانون الثاني 1976، وقد عمدت سوريا خلالها الى التدخل في الشؤون الداخلية بتوجيه تهديدات كثيرة وتنفيذ ضغوطات اقتصادية وسياسيّة وحتى عسكرية بقصد ارباك الدولة اللبنانية وإثارة المشاكل والصعوبات أمامها لإجبارها على التخلّي عن بعض المواقف أو اتخاذ قرارات تتوافق والمصلحة السورية، وغالباً

ما تتعارض والمصلحة اللبنانية، وفي بعض الأحيان، المصلحة العربية. ولم تفوّت فرصة أو سانحة إلّا واستغلّتها للتسلل الى الساحة اللبنانية، كما جعلت من القضية الفلسطينية وحماية مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الحجّة الدائمة لهذا التدخل.

2. مرحلة التدخل بواسطة قوّات أمر واقع عسكرية:

بتاريخ 19 كانون الثاني 1976 أخذ التدخل السوري وجهاً عسكريّاً تمثّل بدخول جيش التحرير الفلسطيني الى لبنان دون موافقة أي طرف لبناني وهذا ما أكّده الرئيس السوري حافظ الأسد في خطابه بتاريخ 20 تموز 1976 حين قال: «وقررنا أن ندخل تحت عنوان «جيش التحرير الفلسطيني»، وبدأ جيش التحرير الفلسطيني بالدخول الى لبنان ولا أحد يعرف هذا ابداً... لم نأخذ رأيهم (رأي الاحزاب والفاعليات المسيحية) ولم نأخذ رأي الاحزاب الوطنية». أمّا حجة الدخول فلقد حدّدها بقوله ان الرئيس سليمان فرنجية اتصل به هاتفياً، «محتجاً على دخول قوات سورية الى لبنان» فأجابه:» ان الأمر خطير وأرجو يا أخي الرئيس أن يفهمنا كل العرب. اننا بالنسبة الى الفلسطينين لنا موقف ثابت وان هناك خطأ أحمر بالنسبة الى الفلسطينيين لا نسمح لأحد بتجاوزه اطلاقاً».(يمكن الاطلاع على كامل الخطاب في ملاحق القسم الثاني).

وبتاريخ أول حزيران 1976 أخذ التدخل السوري وجهاً جديداً تمثّل بدخول وحدات من الجيش النظامي السوري.



3. مرحلة انشاء قوات الأمن العربية الرمزية

بتاريخ 2 حزيران 1976 عمّم الأمين العام لجامعة الدول العربية على الدول الأعضاء في الجامعة نص الرسّالة التي تلقّاها من فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية والتي يطلب فيها توجيه الدعوة العاجلة لعقد مؤتمر لوزراء خارجية الدول العربية في أسرع وقت ممكن. وجاء في الرسالة:

«ورغم اشارتنا أكثر من مرة لمخاطر التدخلات العسكرية الخارجية، فانه بات مؤكداً ان المبادرة السورية لم تكن قادرة على إحلال السلام في لبنان. وقد اقترنت مؤخراً باجراءات خطيرة قامت بها السلطات السورية على الصعيد العسكري حين دفعت بقواتها العسكرية المدرعة بكثافة تفوق كل التقديرات والتدبيرات وتدفع بوضوح باتجاه إحتمالات الصدام الخطير مع الثورة الفلسطينية، مما يستوجب ضرورة تحرك عربي جماعي سريع».[31]

بتاريخ 8و9 حزيران 1976 اجتمع مجلس جامعة الدول العربية في القاهرة على مستوى وزراء الخارجية في غياب وزيري خارجية سوريا ولبنان، وأصدر القرار رقم 3456 الذي أنشأ

بموجبه «قوة أمن عربية رمزية تحت إشراف الأمين العام لجامعة الدول العربية للحفاظ على الأمن والاستقرار في لبنان. ويتم تحريك هذه القوات فوراً لمباشرة عملها، وتحلّ محل القوات السورية، وتنتهي مهمتها بناء على طلب فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية المنتخب».[32]

بتاريخ 9 حزيران 1976 أرسل الرئيس سليمان فرنجيه الى الأمين العام لجامعة الدول العربية برقية يحذّر فيها من اتخاذ أي قرار يتعلق بلبنان من دون موافقته، لأنه يكون باطلاً غير قابل للتنفيذ؛ وسيضطر، في حال اتخاذه، الى التصدي له بكل الوسائل الوطنية والدولية.

بتاريخ 10 حزيران 1976 عقد مجلس الجامعة اجتماعاً حضره وزير خارجية سوريا، عبد الحليم خدام، وأصدر القرار رقم 3457 الذي جاء فيه: «ان يكون عمل قوات الأمن العربية الرمزية... في اطار السيادة اللبنانية، وان يحدّد الأمين العام حجم هذه القوات وفقاً للحاجة وبالاتفاق مع الدول المشاركة ومنظمة التحرير الفلسطينية».[33]

وتكونت هذه القوات من وحدات سورية وسودانية وليبية وسعودية وفلسطينية.

وبتاريخ 15 حزيران 1976 وافق لبنان على قرارات مجلس الجامعة، بموجب بلاغ صدر عن رئاسة الجمهورية اللبنانية.

لكن قوات الأمن العربية الرمزية أخفقت في تنفيذ مهمتها لأسباب عديدة كان أهمها معارضة سوريا تعريب الأزمة في لبنان.

4. مرحلة قوات الردع العربية

بعد فشل قوات الأمن العربية الرمزية عملت سوريا على اكتساب صفة شرعية عربية ولبنانية تمكّنها من التدخل في لبنان. وكان لها ما ارادت في مؤتمر القمة السداسي في الرياض، ومؤتمر القمة العربية في القاهرة، حيث تقرر «تعزيز قوات الأمن العربية الحالية لتصبح قوة ردع تعمل داخل لبنان بإمرة رئيس الجمهورية اللبنانية شخصياً، على أن تكون في حدود الثلاثين ألف جندي.»[34]

ولم ترغب الجامعة في ترك الموضوع اللبناني برمّته لسوريا وحدها، فعمدت الى:

- تشكيل لجنة تضم ممثلين عن السعودية ومصر وسوريا والكويت. ومهمتها التنسيق مع رئيس الجمهورية اللبنانية في ما يتعلق بتنفيذ اتفاق القاهرة وملاحقه، ومدة عملها تسعون يوماً من تاريخ اعلان وقف اطلاق النار.
- انشاء صندوق خاص للانفاق على متطلبات قوات الأمن العربية في لبنان، على أن تساهم كل دولة من دول الجامعة العربية الاعضاء بتمويل هذا الصندوق بنسبة تحددها كل دولة حسب طاقتها، وعلى أن يُشرف رئيس الجمهورية اللبنانية على الصندوق، وعلى أن تحدّد مدة الصندوق بفترة ستة اشهر قابلة للتجديد بقرار من مجلس الجامعة الذي ينعقد بناء

على طلب من رئيس الجمهورية اللبنانية.

- تطعيم القوة الرادعة بوحدات من جيوش بعض الدول العربية، بلغ مجموع عديدها حوالى الخمسة آلاف جندي، مقابل خمسة وعشرين الف جندي سوري.

لكن سوريا دأبت على التخلّص من المشاركة العربية في السيطرة على القرار اللبناني. وكان لها ما ارادت. فتعطّلت أعمال اللجنة العربية الرباعية. وسحبت الدول العربية المشاركة وحداتها، فأصبحت قوات الردع العربية بتاريخ نيسان 1979 سورية فقط.

5. مرحلة انتهاء مهمة قوات الردع العربية وبقاء القوات السورية في لبنان كقوات احتلال

ان الاتفاق على انشاء قوات الردع العربية كان تعبيراً عن حلٍّ عربي جماعي اعتمدته دول الجامعة العربية لتُظهر تضامنها مع لبنان وتتحمّل مسؤولية حل مشكلته. فانسحاب الدول المشاركة وبقاء سوريا وحدها، إنّما يُفرغ الاتفاق من مضمونه ويغاير هدفه الأساسي. أضف الى ذلك ان هذا الانسحاب يعني، ضمنيّاً على الاقل، ان الدول العربية المنسحبة نقضت الاتفاق الأساسي وارادت التملص منه ومن نتائجه، أي التملص من مسؤولية عدم إتيانه أيّة نتيجة.

بتاريخ 1982/7/14 اتخذ مجلس الوزراء اللبناني قراراً يقضي بسحب جميع القوات غير اللبنانية من الاراضي اللبنانية.

ان ما عُرف بالتجديد لقوات الردع العربية لم يكن تجديداً لمهمة هذه القوات بل لمدة عمل صندوق الانفاق، فمدة عمل هذه القوّات مرتبطة بقرار رئيس الجمهورية اللبنانية. ورغم ذلك فان آخر مرة طلب فيها لبنان تجديد مدة عمل صندوق الإنفاق، ووافقت الجامعة العربية على طلبه، كان بتاريخ 1982/1/27، ولمدة 6 أشهر أي حتى 1982/7/27. وبعد هذا التاريخ لم تجدد مدة عمل صندوق الانفاق.

في اجتماع وزراء الخارجية العرب المنعقد في المحمدية (المغرب) بتاريخ 29 و30 آب 1982 لتحضير قمة فاس الثانية تقدم لبنان بورقة عمل تنص في البند الرابع على ما يلي: «أخذ العلم بقرارات السلطة اللبنانية بضرورة انسحاب جميع القوّات المسلحة غير اللبنانية من لبنان ومن أجل ذلك: الاعلان عن انتهاء مهمة قوات الردع العربية في لبنان».

من 6 الى 9 أيلول 1982 انعقد في فاس مؤتمر القمة العربية الذي ضمّن بيانه الختامي النص التالي: « وقد أحيط المؤتمر علماً بقرار الحكومة اللبنانية بإنهاء مهام قوات الردع العربية في لبنان، على أن يجري التفاوض بين الحكومتين اللبنانية والسورية لوضع الترتيبات في ضؤ الانسحاب الاسرائيلي من لبنان». ولقد تحفّظ لبنان على البيان لأنه يتناقض ومبدأ

السيادة الوطنية.

بتاريخ 1983/3/5 قررت الحكومة اللبنانية حل قيادة قوات الردع العربية اعتباراً من 1983/3/31 وتكليف قيادة الجيش اللبناني تسلّم تجهيزات هذه القيادة والأمكنة التي كانت تشغلها.

بتاريخ 1983/4/27 اجتمع مجلس النواب اللبناني وقرر دعم موقف رئيس الجمهورية والحكومة اللبنانية واتخذ توصية تضامن فيها مع «توجّه رئيس الجمهورية، من خلال المبادىء والمواقف الوطنية الصريحة التي اعتمدها وأعلنها»، وطالب الحكومة «بالاستمرار في التمسك بها حتى تحقيق انسحاب جميع القوات غير اللبنانية من جميع الاراضي اللبنانية».

في أول ايلول 1983 وجّه وزير الخارجية اللبنانية رسالة الى الأمين العام لجامعة الدول العربية أكد فيها ورقة العمل اللبنانية التي قُدّمت الى مؤتمر فاس وعلى تحفّظ لبنان على قرار القمة، وجدّد فيها مطالبة سوريا بسحب قوّاتها من لبنان بعدما انتهت مهمة قوات الردع العربية. وفي التاريخ نفسه وجّه رئيس الجمهورية اللبنانية رسالة الى رئيس الجمهورية السورية يطلب فيها سحب القوات السورية من لبنان. (يمكن الاطلاع على تفاصيل قوات الردع العربية في كتاب العميد فؤاد عون: قوات الردع العربية في لبنان- الوضع القانوني والسياسي والعسكري الصادر بتاريخ 14 آذار 1989).

6. النتيجــة :

بعد أن انتهت مدة عمل صندوق الانفاق على قوات الردع العربية بتاريخ 1982/7/27 وطلب لبنان رسمياً من مؤتمر القمة المنعقد في فاس بين 6-9 أيلول 1982 إنهاء مهمة هذه القوات، اصبحت القوات السورية الموجودة على الاراضي اللبنانية قوات معتدية، بحسب تعريف الاعتداء والمعتدي، كما جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3314، تاريخ 14 تشرين الثاني 1974، الذي نص على ما يلي:

«الاعتداء هو إستعمال القوة المسلّحة من قبل دولة ضد سيادة دولة أخرى أو سلامة أرضها أو استقلالها السياسي، أو بأي شكل آخر لا يتوافق وميثاق الأمم المتحدة.

يُشكل اعتداء: استعمال القوات المسلحة التابعة لدولة والمتمركزة على اراضي دولة أخرى بموافقة الدولة المضيفة، بشكل يخالف الشروط المدرجة في الاتفاق، أو كل إطالة لوجودها على الاراضي المذكورة بعد انتهاء الاتفاق».

7. ان حرب التحرير التي اعلنها العماد عون محقّة ومراعية لميثاق الأمم المتحدة

لأن حكومة لبنان الشرعية، التي يدعمها الجيش والشعب، أعلنتها ضد جيش غريب، محتل، معتد، وفقاً لتحديد الاعتداء والمعتدي الذي أشرنا اليه وبعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 520 في 17 أيلول 1982 القاضي بما يلي:

«ان مجلس الأمن الدولي... يطلب مجدّداً الاحترام الدقيق لسيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي، في ظل سلطة الحكومة اللبنانية وحدها من دون سواها، التي تجري ممارستها عبر بسط الجيش اللبناني على كامل الاراضي اللبنانية».

III - كيف نُفِّذت حرب التحرير والتدمير

كيف نفّذ الجيــش اللبنــاني حرب التحرير

تصرّف الجيش اللبناني في ظل قيادته السياسية العسكرية، على أساس أنه يخوض حرب تحرير الوطن من جيش غريب محتل. ولهذا كانت جهوده موجّهة الى هذا الجيش فقط، والى مراكز قيادته ومخابراته ومرابض مدفعيته وقوافل تموينه وتجمعاته، وحريصة أشدّ الحرص في الرمي على هذه الأهداف، لحصر الاصابات والأضرار بها. ولعلّ الخسائر الكبيرة في الأرواح والعتاد التي لحقت بالجيش السوري الدليل الواضح على هذا السلوك. وغالباً ما كانت النداءات توجّه الى المواطنين الموجودين في المناطق المحتلّة للابتعاد عن مراكز الجيش السوري، أو لدعوة هذا الجيش الى نقل مراكزه ومرابضه من داخل الاماكن الآهلة. وكم مرة تحمّل الجيش اللبناني القصف السوري وتكبّد الخسائر الفادحة بالأرواح والعتاد من دون الرد على مصادر النيران واسكاتها لأنها مركّزة في مناطق آهلة أو قرب ثكنات للجيش اللبناني المتواجد في مناطق الاحتلال، حفاظاً على هؤلاء المواطنين وممتلكاتهم وعلى رفاق السلاح وثكناتهم.

فبديهي القول ان الجيش اللبناني لم يقصف أي منشأة أو بنية أو مشروع صناعي أو اقتصادي في مناطق الاحتلال، لأنها لبنانية، ولأن بقاءها يعود بالخير على الوطن ولأنها تشكّل جزءاً من الرأسمال الوطني اللبناني. وهذا ما اثبتته يوميات الحرب واعترفت به وسائل الاعلام. فلم يقصف مثلاً مطار بيروت أو أي محطة تحويل كهرباء، أو أي مستودع وقود، أو حتى المرافىء غير الشرعية، التي قررت الحكومة اقفالها، رغم متابعتها العمل كالمعتاد.

كيف نفّذ الجيش السـوري حرب التدميـر

خاض الجيش السوري معركة تدميرية في لبنان خلال الأشهر الستة التي استغرقتها حرب التدمير ووضع لحربه هدفين: الأول، إنهاك السلطة السياسية الشرعية والجيش اللبناني، والثاني، تدمير بنية الوطن التحتية والحاق أكبر قدر من الخسائر البشرية والعتادية بالشعب

اللبناني.

فالأسلحة الضخمة والحديثة المتوفرة لدى الجيش السوري، وبخاصة الهواوين من عياري 160 مم و240 مم والمدافع البعيدة المدى من عيار 180 مم، التي حصل عليها وعلى غيرها لتحقيق التوازن مع اسرائيل والدفاع عن الاراضي السورية وحتى اللبنانية ضد الاطماع الاسرائيلية استعملها. ولكن ليس لاستعادة الجولان المحتل منذ العام 1967، أو لحماية الجنوب اللبناني من الاجتياح الاسرائيلي العام 1982، بل لتدمير القصر الجمهوري في بعبدا ووزارة الدفاع الوطني في اليرزة. ولو سُمح له باستعمال الصواريخ أرض – أرض وسلاح الجو، لما كان تردّد لحظة. وكل ذلك لأن الحكومة اللبنانية تجّرأت وأعلنت ان الجيش السوري هو جيش محتل وعليه الانسحاب من لبنان، كما سمّت الجرائم التي ارتكبها النظام السوري ولا يزال يرتكبها ضد الشعب اللبناني، بعد أن تمكّن من إخافة السلطة اللبنانية قبل 23 أيلول 1988 واجبارها على كيل المديح له بعد كل جريمة يرتكبها بحقِ لبنان وشعبه.

قصف الجيش السوري المنشآت الحيوية والاقتصادية بقصد تدمير بنية الدولة التحتية، فدمّر معمل الذوق الحراري لانتاج الطاقة الكهربائية، والذي يؤمن اكثر من نصف حاجة لبنان، والمحطّات الرئيسية لتحويل الكهرباء في الجمهور والدكوانة والحازمية وجونية... وشبكات نقل التوتر العالي والمنخفض مما أدّى الى قطع التيار الكهربائي عن معظم المناطق اللبنانية وعن محطة ضخ المياه في ضبيه التي تغذي بيروت وضواحيها. ودمّر مستودعات البترول فأشعل معظمها في منطقة نهر الموت وانطلياس وأتلف كميات تقدّر قيمتها بعشرات الملايين من الدولارات، ومن بينها خزّان للغاز كان يحوي حوالى ألف ومائتي طن، انفجر بتاريخ 1989/4/1 ودمّر منطقة دائرية يزيد قطرها على ألف متر. وكذلك صوّب نيران المدافع الى مراكز الاتصال السلكي واللاسلكي ودمّر محطة الاتصالات الدولية في جورة البلوط، بقصد عزل لبنان عن العالم الخارجي، ومحطّات الاتصال المركزية في مبنى وزارة الاتصالات في منطقة العدلية بقصد قطع الاتصالات الهاتفية بين المناطق.

استعمل الجيش السوري لقصفه اكثر من ثلاثمئة مدفع ميدان وعدداً ضخماً من راجمات الصواريخ ذات الاربعين فوّهة، التي صبّت نار حممها ليل نهار على المناطق الآهلة والمستشفيات والمدارس التي تحوّلت الى ملاجىء ومآوٍ لمن فقدوا مأواهم. ولم يكتف بقصف المناطق المحرّرة، بل كان يوّزع من وقت لآخر بعض هطلات القذائف على الأحياء السكنية في مناطق الاحتلال لحمل سكانها على الاعتقاد أن الجيش اللبناني المتواجد في المناطق المحرّرة هو الذي يقصفهم.

ولم يرتوِ السوريون... فعمدوا الى فرض حصار بري وبحري على المناطق المحرّرة، فأقفلوا جميع المعابر البريّة وعطّلوا الملاحة على طول الشاطىء بقصف كل باخرة تحاول

الاقتراب. ولمّا لم ينجحوا في فرض الحصار المحكم، ركّزوا شبكة رادارات برية – بحرية توجّه المدافع لتُحكم القصف على كل هدف بحري يتجرأ على دخول المياه الاقليمية اللبنانية. حجّتهم ان الحصار هو لمنع وصول الأسلحة والذخائر القادمة من العراق أو غيره من البلدان. لكنّهم لم يفرّقوا بين باخرة سلاح وباخرة مواد تموينية وباخرة بترول، وأصابوا بواخر عدة احترق بعضها (ناقلة بترول بتاريخ 1989/7/11) واستُشهد طاقم أخرى مؤلف من اثني عشر ملاّحاً (ناقلة بترول بتاريخ 1989/7/25). ولم يوفّروا بواخر الركاب التي كانت تقوم برحلة الموت كل مرّة تقطع فيها الكيلومترات العشرين قرب الشاطىء. ولا نظن أن روحي الطفلتين رولا (4 اعوام) ومايا (عامان) عازار اللتين غرقتا بتاريخ 1989/8/6 في خليج جونيه، على أثر تعرّض الباخرة «سانتا ماريّا» للقصف ستغفران لهم.

ولمّا تمكّن اللبنانيون، بشجاعتهم وجرأتهم، من تحدّي الحصار السوري وتحدّي نيران مدفعيته، استقدم السوريون بحريتهم للقيام بالدوريات قبالة الشاطىء اللبناني وتنفيذ أعمال القرصنة وخطف البواخر وناقلات الركاب والنفط وغيرها.

أعمال القرصنة هذه منعت وصول «الفيول» الى معمل الذوق الحراري لتوليد الكهرباء وحتى «الفيول» الذي قدّمته السوق الاوروبية المشتركة (الناقلة الايطالية «أيرولا أزورا» والناقلة الفرنسية «بنهور» مُنعتا من الوصول).

حرب التحرير والتدمير، التي بدأت في 14 آذار 1989، انتهت في 22 أيلول 1989.

المراجع

(1) الأنوار، 1988/11/7
(2) أمر اليوم، بتاريخ 1989/3/15
(3) النهار، 1988/12/3
(4) السفير، 1988/12/5
(5) النهار، 1988/12/5
(6) المرجع نفسه.
(7) النهار، 1988/12/7
(8) النهار، 1988/12/9
(9) النهار، 1988/12/16
(10) النهار، 1988/12/17
(11) النهار، 1989/2/25
(12) المرجع نفسه.
(13) الانوار، 1989/2/27
(14) الديار، 1989/2/28
(15) النهار، 1989/3/1
(16) يضم اللقاء الاسلامي برئاسة مفتي الجمهورية معظم الشخصيات والفاعليات السنيّة ويعقد اجتماعاته في دار الافتاء.
(17) السفير، 1989/3/9
(18) النهار، 1989/3/7
(19) الديار، 1989/3/7
(20) الأنوار، 1989/3/8
(21) الأنوار، 1989/3/12
(22) الديار، 1989/3/11
(23) الأنوار، 1989/3/12
(24) الديار، 1989/3/8
(25) النهار، 1989/3/2
(26) الديار، 1989/3/8
(27) صوت الاحرار، 1988/12/31
(28) الديار، 1989/3/8
(29) وكالة رويتر، 1989/3/14
(30) النهار، 1989/3/15
(31) مضابط ووثائق احداث لبنان في المدة من اكتوبر 1975 الى اكتوبر 1976، الصادر عن ادارة شؤون مجلس الجامعة العربية ص 42.
(32) المرجع نفسه، ص 399
(33) المرجع نفسه، ص 389
(34) المرجع نفسه، ص 655

الفصل الثاني

المبـادرات ومعـالجات الأزمــة خلال حــرب التحـريــر

I - مبادرة اللجنة العربية الوزارية السداسية

متابعة اللجنة مهمتها الأساسية

تابعت اللجنة العربية تحرّكها الذي بدأته في تونس، في اواخر كانون الثاني، والهادف الى تحضير الجولة الثالثة من المحادثات مع الزعماء اللبنانيين. لكن اندلاع حرب التحرير في 14 آذار، ودعوة سوريا لاسقاط العماد عون بكل الوسائل، والضغط على مندوبَيّ حركة «أمل» والحزب التقدمي الاشتراكي في اللجنة الأمنية الرباعية لقطع اتصالاتهما بمندوب الجيش في اللجنة[1]، وردّ العماد عون بدعوة سوريا لسحب جيشها من لبنان ودعوة الرئيس حافظ الأسد للتخلّي عن السلطة، ثم إلغاء اللجنة الأمنية الرباعية، أمورٌ عرقلت جهود اللجنة وأعادتها الى نقطة الصفر.



تجاه هذه التطورات عملت اللجنة العربية على خطّين: خطّ روتيني تمثّل بمتابعة الدعوات الموجّهة الى رؤساء الجمهورية والمجلس والحكومة السابقين للاجتماع بهم ومناقشة طروحاتهم لحل الأزمة اللبنانية، وخطّ ثانٍ سريع واستثنائي تمثل بإيفاد سفير الكويت في دمشق، أحمد عبد العزيز الجاسم، الى بيروت حاملاً مشروع حلٍّ أمني لقضية المرافىء وتوقيف إطلاق النار. لكنّ زيارة اللواء عصام أبو جمرة وزير الاقتصاد اللبناني الى بغداد، على رأس وفد اقتصادي لتعديل الاتفاق التجاري بين لبنان والعراق، أثارت حفيظة السوريين، فصّعدوا قصفهم المجنون للمناطق المحرّرة بحيث قُدّر عدد القذائف التي سقطت، خلال يوم 22 آذار 1989، بثلاثة آلاف قذيفة مدفعية من مختلف العيارات. وتنفيذاً لتهديدها باسقاط العماد عون، قامت سوريا، في تاريخ 1989/3/27 بشن أعنف معركة ضد المناطق المحررة، تمّت على شكلين:

محاولة تقدم، بالتنسيق مع الحزب التقدمي الاشتراكي، على محور سوق الغرب، هي الأولى منذ العام 1983 تمكّن الجيش من صدّها.

وقصف مدفعي وصاروخي كثيف للبنية التحتية من كهرباء ومحروقات وخزانات غاز، فكانت ضحايا القصف العشوائي بين المدنيين كبيرة والخسائر المادية جسيمة. وردّاً على

فشل تقدمه على جبهة سوق الغرب حرّك الجيش السوري ولأول مرة منذ العام 1979 جبهة الشمال.

في هذه الأجواء فشل السفير الجاسم في تسويق حلّه الأمني. وقد يكون سبب فشله كونه ناقشه وحاول معالجته مع الفريق غير الفاعل في المنطقة الغربية، (الدكتور سليم الحص)، في وقت كان عليه أن يناقشه مع الجانب السوري والعماد عون فقط.

عند هذا الحد أيقنت اللجنة العربية ان المشكلة ليست في بيروت بل في دمشق، لذلك توجّه رئيسها الشيخ الصباح والأمين العام للجامعة العربية الى دمشق في أول نيسان 1989 للاجتماع بالرئيس الأسد ومناقشة بعض المقترحات التي تمّ التداول بها في اجتماعات تونس وكان قد تحفّظ عليها في حينه وزير خارجية سوريا والمقترحات هي:

– وقف شامل للنار بين الجيشين اللبناني والسوري وربطه بضمانات مؤكّدة من الفريقين بالتزامه تماماً والحيلولة دون خرقه.

إيفاد مراقبين عسكريين من الدول الست التي تتألف منها اللجنة العربية للمساعي الحميدة بهدف الاشراف على تثبيت الهدنة الأمنية ومراقبتها.

. مباشرة البحث في الملف السياسي لحل الأزمة بعيداً عن الضغوط العسكرية والتفجير الأمني بقصف المناطق السكنية»[2].

لكن سوريا هيّأت للجنة خطّة مضادة، فاستدعت الى دمشق مجموعة انصارها في لبنان (السادة: وليد جنبلاط، رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي- نبيه بري، رئيس حركة أمل- جورج حاوي، الأمين العام للحزب الشيوعي – عاصم قانصوه، الأمين القطري لمنظمة حزب البعث في لبنان) وأوعزت اليهم أن يوهموا اللجنة خلال اجتماعهم بها، في نطاق الجولة الرابعة للاتصالات، أن المشكلة هي لبنانية – لبنانية ولا دخل لسوريا بها. هكذا فشلت مهمة الشيخ الصباح والسيد القليبي، فلم يتابعا طريقهما الى بيروت واكتفيا باطلاق نداء من دمشق، بتاريخ 1989/4/5، لوقف اطلاق النار، لبّته دمشق بقصف عنيف استمر حوالى عشرين ساعة. وتغطية لذلك عملت اللجنة العربية على استكمال مهمتها الروتينية بالتحاور مع الافرقاء اللبنانيين، فالتقت وفد «الجبهة اللبنانية» في الكويت واستمعت الى طروحاته التي لا تختلف كثيراً في جوهرها عن طروحات العماد عون. وكانت نتيجة هذا اللقاء توجيه نداءً آخر باسم اللجنة العربية لوقف اطلاق النار، بتاريخ 1989/4/13، جاء فيه:

«ان اللجنة، اذ تواصل مساعيها وجهودها المكثّفة من اجل وضع حد لمعاناة الشعب اللبناني الشقيق، فإنها تسجل، بكل أسى وأسف، عدم التزام الاطراف المتقاتلة في لبنان لتعهداتها بتثبيت وقف اطلاق النار والاحتكام الى الحوار الذي تقوم به هذه اللجنة، انطلاقاً من مسؤولياتها القومية والتاريخية، ولذا فان اللجنة تأمل أن يستجيب كل الاطراف لهذا

النداء والإعلان الفوري بالتزام وقف اطلاق النار».(3)

ولم تتجاوب سوريا، فطلبت دولة الكويت عقد مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية، فانعقد وأصدر قراراً ينص على وقف اطلاق النار ورفع الحصارات وارسال مراقبين. وفيما يلي نص القرار، نورده كاملاً نظراً الى أهميته:

«ان مجلس الجامعة المنعقد يوم 1989/4/26 في جلسة مستأنفة من دورته غير العادية المنعقدة يوم 1989/1/12 لبحث الأزمة اللبنانية. التزاماً بالحفاظ على وحدة لبنان أرضاً وشعباً ومؤسسات، واستقلاله وسيادته وعروبته، وتأكيداً للواجب الوطني والقومي العاجل في تحقيق وقف فوري للاقتتال بين الاطراف اللبنانية، وحقناً للدماء بوقف فوري ودائم لاطلاق النار في لبنان، وإفساحاً في المجال أمام اللجنة الوزارية العربية لمتابعة المهمة التي كلّفها بها مجلس الجامعة من أجل تحقيق الوفاق الوطني في لبنان، يقرِّر:

أولاً، وبشكل مترابط:

1ـ وقف اطلاق النار وقفاً نهائيّاً، اعتباراً من الساعة 12 (الثانية عشرة ظهراً) بتوقيت لبنان يوم الجمعة 1989/4/28.

2ـ رفع الحصارات المفروضة على جميع المرافق البحرية والبرية والجوّية وفتح كافة المعابر، ولمدة ثلاثة أشهر وتكليف ممثل رئيس اللجنة وممثل الأمين العام بايجاد حل ثابت ونهائي لهذه المسألة بالتعاون مع الاطراف اللبنانية المعنية.

3ـ تشكيل فريق من الدول الاعضاء لمراقبة وقف اطلاق النار في لبنان، يرتبط مباشرة بالأمين العام، ويعمل تحت علم جامعة الدول العربية، ومهمته التمركز على طول خطوط التماس ومراقبة وقف اطلاق النار ورفع الحصار عن المرافق في لبنان وعن المعابر بين شطري العاصمة اللبنانية لمنع اقفالها، وتحديد الجهة المسؤولة عن أي خرق لذلك، على أن تصل افواج المراقبين وجوباً من دون تأخير للقيام بمهماتها حتى تتعزّز فرص تثبيت وقف اطلاق النار.

4ـ الموافقة على مقترحات اللجنة السداسية بخصوص تركيب فريق المراقبين.

5ـ يُعيّن كل من رئيس اللجنة والأمين العام ممثلاً شخصياً للاشراف معاً على تنفيذ وقف اطلاق النار ويخوّلان الصلاحيات اللازمة لتنفيذ مهمتهما.

6ـ يُعيّن للفريق قائد من الدولة التي ترأس اللجنة الوزارية العربية للاتصال والمساعي الحميدة المكلفة بمعالجة الأزمة اللبنانية.

7ـ يُصدر الأمين العام القرارات والتعليمات الاجرائية لتنفيذ هذا القرار.

8ـ تحدد فترة مهمة فريق المراقبة بثلاثة أشهر.

9ـ تتحمل الدول الاعضاء النفقات المترتبة على تشكيل هذا الفريق، وتسدد وفق انصبتها

في موازنة الجامعة، على أن تُسدّد في موعد لا يتجاوز 1989/5/10، وينشأ حساب خاص تودع فيه الأموال المخصّصة لهذا الغرض يُدار وفق نظام مالي خاص يضعه الأمين العام.

10ـ يُرصد اعتماد مبدئي قدره ثلاثة ملايين دولار لتغطية نفقات الفريق لمدة ثلاثة أشهر على ان يُصرف هذا المبلغ حسب موازنة يتفق عليها قائد الفريق مع الممثلين الشخصيين لرئيس اللجنة العربية والأمين العام.

ثانياً: يدعو مجلس الجامعة مجلس الأمن الدولي وخاصة الدول الدائمة العضوية فيه الى تحمّل المسؤولية الملقاة على عاتق مجلس الأمن في تنفيذ القرار رقم 425، الخاص بانسحاب القوات الاسرائيلية من التراب اللبناني.

ثالثاً: يسجل المجلس بكل ارتياح الجهود المبذولة من طرف اللجنة السداسية ضمن المهمة التي أُسندت اليها ويحثها على تكثيف الجهود والمساعي من أجل توظيف واستثمار فترة وقف اطلاق النار بهدف المساهمة الناجحة في حل الأزمة البنانية.

رابعاً: يسجل المجلس بارتياح كل انواع التأييد الواسع الذي حظيت به جهود جامعة الدول العربية من خلال اللجنة المنبثقة عنها ويعتبر ذلك تكريساً دولياً لمساعي جامعة الدول العربية بوصفها الاطار الطبيعي لمعالجة الأزمة اللبنانية.

خامساً: يدعو المجلس الاطراف اللبنانية الى التعاون الكامل مع فريق المراقبة العربية الذي أقرّه مجلس الجامعة في جلسته الطارئة في كل ما يساعد على تحقيق مهمته من أجل وقف دائم لاطلاق النار يمكّن اللجنة من متابعة تنفيذ المهمة التي كلفها بها مجلس الجامعة».[4]

وذكرت مصادر صحافية أن فريق المراقبين سيضم 321 ضابطٍ ورتيباً وجندياً موزعين على الشكل التالي:

من الاردن : 28 ضابطاً – 9 رتباء – 11 جندياً

من تونس : 29 ضابطاً – 9 رتباء – 23 جندياً

من الجزائر: 29 ضابطاً – 12 رتيباً – 13 جندياً

من السودان: 26 ضابطاً – 10 رتباء – 12 جندياً

من الكويت: 29 ضابطاً – 8 رتباء – 18 جندياً

من اليمن : 28 ضابطاً – 7 رتباء – 20 جندياً

ويقود هذه القوة اللواء علي المؤمن من الجيش الكويتي[5].

وأما نقاط تمركز هؤلاء المراقبين فستكون:

مرفأ خلدة، مرفأ الاوزاعي، مرفأ بيروت، مرفأ جونيه، برج المر، برج رزق، بناية فتّال، المحكمة العسكرية في بيروت، المطار، ضهور الكحالة، ضهور المنصورية، ضهور بحمدون،

ضهور العبادية، المونتيفردي، عرمون[6].

تمّ التوصّل الى هذا القرار بعد مناقشات حادة خلال الجلسات بين الوفدين العراقي والسوري: «فالوفد العراقي أصّر على تسمية «الاطراف المتقاتلين في لبنان» (وردت هذه العبارة في المشروع الأولي الذي أعدته اللجنة) وذلك في إشارة مباشرة الى الافرقاء اللبنانيين وغير اللبنانيين، وتحديداً سوريا. وقد عارض رئيس الوفد السوري ورفض هذه العبارة، معتبراً أن سوريا ليست فريقاً في النزاع القائم في لبنان، وهي غير معنيّة بالقتال الدائر فيه، ومطالباً بابدال العبارة بأخرى وهي «الاطراف اللبنانيين المتقاتلين»، لكن الوفد العراقي أكّد على الدور العسكري السوري في لبنان ومشاركته مباشرة في أعمال القصف والعنف. ورد رئيس الوفد السوري معتبراً ان اشتراك الجيش السوري، اذا كان صحيحاً، جاء محدوداً واقتصر على حق الرد عندما تتعرض مواقعه للقصف».[7] وبعد تدخل الوفدين الكويتي والجزائري لايجاد تسوية وحل وسط بصيغة متوازنة اعتمدت الصيغة التالية: «بين الاطراف اللبنانيين »، على ان تعتبر جملة «حقن الدماء ووقف النار وقفاً نهائيّاً» دعوة غير مباشرة الى الجيش السوري لالتزام وقف النار هوأيضاً. وقبل الوفد العراقي بهذه التسوية خوفاً من خروج الوفد السوري من الاجتماع وتعطيل أعمال المجلس وبالتالي توقف المبادرة العربية وإبقاء الوضع اللبناني في قبضة سوريا وحدها.

ردود الفعل على مقررات مجلس الجامعة العربية

فور صدور المقررات اجتمعت الحكومة العسكرية واذاعت البيان الآتي:

اولاً: ان لبنان معني جداً بإنقاذ التضامن العربي، لكنه معني اكثر بإنقاذ نفسه وتحرير أرضه من الاحتلالين السوري والاسرائيلي. ومن أولى موجبات ميثاق الجامعة العربية عدم السماح لأي من اعضائها بخرق هذا الميثاق احتلالاً للارض أو تعديلاً للنظام أو تدخلاً في الشؤون الداخلية لدولة عضو.

ثانياً: ان القتال لم يكن يوماً قتالاً لبنانياً- لبنانياً، خصوصاً القتال الأخير الذي كان وراء تأليف لجنة المساعي العربية، ولن يكون يوماً إقتتالاً بين اللبنانيين. ولو لم يكن قتالاً بين اللبنانيين والسوريين، لما عُقد مجلس وزراء خارجية الدول العربية لمعالجته.

ثالثاً: يأمل مجلس الوزراء من الجامعة العربية إكمال جهودها لحل المشكلة الأساس، التي هي الوجود السوري الاحتلالي في لبنان، ويعتبر إرسال مراقبين عرباً خطوة خجولة في الاتجاه الصحيح نحو رفع الهيمنة السورية عن لبنان.

رابعاً: ان تحقيق الاصلاح الداخلي والوفاق الوطني سيكون نتيجة حتمية لانهاء الاحتلال السوري والاسرائيلي، وهو في أي حال لن يأتي قبل ذلك.

خامساً: ترحّب الحكومة برفع الحصار عن المرافىء الشرعية التي تحاصرها القوات السورية، وتدعو شركات الملاحة الى توجيه بواخرها الى المرافىء الشرعية في طرابلس وجونية وبيروت وصيدا وصور، على أن تتقيد بالانظمة والقوانين الدولية واللبنانية تحت طائلة المسؤولية. كما تعلن فتح مطار بيروت الدولي اعتباراً من الساعة الثانية عشرة ظهر غد الجمعة.

سادساً: رحّب مجلس الوزراء بدعوة وزراء الخارجية العرب مجلس الأمن الى تنفيذ القرار 425، وكلف وزير الخارجية بالوكالة العماد عون، اتخاذ الخطوات اللازمة لدعوة مجلس الأمن الى عقد جلسة يُقرّ فيها الآلية اللازمة لتنفيذ هذا القرار والقرارات الأخرى الداعية الى جلاء كل الجيوش غير اللبنانية عن أرض لبنان.

سابعاً: يرحّب المجلس بارسال مراقبين عرباً للاشراف على وقف النار بين الجيشين اللبناني والسوري». (8)

فور صدور بيان الحكومة العسكرية سارع الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي ووجّه رسالة الى الدكتور سليم الحص والعماد ميشال عون أوضح فيها مقررات مجلس الجامعة لجهة المرافىء والمرافق:

«نلفت نظركم الى أن الفقرة الثانية من القرار الصادر عن مجلس الجامعة بتاريخ 1989/4/27، قد نصّت حرفيّاً على «رفع الحصارات المفروضة على جميع المرافق البحرية والجوية وفتح المعابر كافة ولمدة ثلاثة أشهر». ورفعاً لأي التباس فإننا نوّد التأكيد ان مجلس الجامعة قد قصد من هذه العبارة، كما تؤكد مداولاته المثبتة في المحاضر، رفع الحصارات المفروضة على جميع المرافق البحرية والجوية العاملة اليوم في لبنان بدون استثناء، أيّاً كان وضعها وفي أيّة منطقة وُجدت ولمدة ثلاثة اشهر، وتكليف ممثل رئيس اللجنة وممثل الأمين العام ايجاد حل ثابت ونهائي لهذه المسألة بالتعاون مع الاطراف اللبنانية المعنيّة». (9)

ردّ العماد عون على الأمين العام للجامعة ببرقية جاء فيها:

أولاً: نلفت نظركم الى ان التدابير التي تنفذها الحكومة على الشاطىء اللبناني إنما هي لا تتعدى كونها تطبيقاً للقوانين اللبنانية العادية المرعية الاجراء، ولا يمكن بالتالي وصفها بالحصارات المفروضة، كما ورد في برقيتكم.

ثانياً: اذا كنتم تعنون بكلمة المرافق ما اصطلح على تسميتها مرافىء غير شرعية، فان اعتبار كل ثغرة في الشاطىء اللبناني مرفأ شرعيّاً هو مخالفة للقوانين المحلية والدولية، ويُرتّب على الدولة اللبنانية مسؤوليات معنوية ومادية، كون المرافىء الشرعية محددة بمراسيم وقوانين صادرة عن الحكومات اللبنانية.

ورفعاً لأي التباس، فان المراسيم والقوانين هي وحدها المرجع الصالح لتحديد ما هو

شرعي وما هو غير شرعي، كما نلفتكم الى ان لبنان إنّما استجار بجامعة الدول العربية لمساعدته في تطبيق القوانين وبسط سلطة الدولة على أرضه وليس لاعطاء صفة الشرعية اللبنانية معزّزة بغطاء عربي لاوضاع غير شرعية وحالات خارجة عن القانون المحلي والدولي» (10)

بعد اذاعة برقية العماد عون وجّه الدكتور سليم الحص برقية الى الأمين العام للجامعة العربية شدّد فيها على شرعية حكومته هو وعدم شرعية حكومة العماد عون، وان بعض المرافىء غير المرافىء الشرعية الخمسة، عندها تراخيص للقيام ببعض المهمات المحددة كتفريغ المحروقات وشحن الأسمدة والكيماويات والاسمنت. ثم هاجم العماد عون واتهمه بأنه عايش المرافىء غير الشرعية في منطقته مدة تزيد على خمسة أشهر، فضلاً عن التعايش الحالي مع ثكنات ومحطات تلفزيون واذاعة غير شرعية وكذلك جبايات غير شرعية. وانهى برقيته بقوله:

«بناء على ما تقدم، فاننا نؤيد قرار مجلس الجامعة كما جاء ونتمّنى أن يتقيّد الجميع بتنفيذه في حرفيته، ضماناً لتجاوز كل الاشكالات وتجنباً لوقوع قرار مجلس الجامعة في متاهات الاجتهادات المتعارضة وتحقيقاً للحل المنشود للأزمة القائمة في أسرع وقت». (10)



وزير خارجية سوريا الذي تمكّن من تلافي إتّهام بلاده وحتى ورود ذكرها في قرار مجلس الجامعة، شعر بأنه حقّق انتصاراً على العماد عون وعلى العراق فصرّح في تونس لجريدة النهار: «ان سياسة عون انتحارية تلحق ضرراً فادحاً بالمسيحيين قبل المسلمين، وهو الآن معزول وفاشل حتى ضمن المجموعة التي كان يعتقد بأنها تناصره، اذن هو معزول الان في لبنان، اسلاميّاً ومسيحيّاً، وليس معه إلاّ حفنة قليلة، وهذه الحفنة لا تمثّل غالبية الموارنة». وزاد على ذلك: «الوجود السوري ما زال حتى هذه اللحظة وجوداً شرعياً، وأنا اوضحت ذلك أمام مجلس الجامعة ولم يعترض عليه أحد، باستثناء الوفد العراقي الذي بدا معزولاً عندما أراد ان يناقش خلافاً لرأي غالبية الدول العربية». (11)

ردّ العماد عون على هذه التهجمات في مؤتمر صحافي قال:

«اعتقد ان سوريا، انطلاقاً من المعركة التي حصلت بيننا وبينها، أصبحت أعجز من أن تسلّم بالاهداف. من هنا فشلت مهمتها، حجمها كان كبيراً وان شاء الله يبقى كبيراً في سوريا. انما في لبنان لم يبقَ لها حجم في تحقيق الأهداف النهائية، حتى لو كانت لا تزال موجودة. فبمجرد أن اصبحت سورياً احتلالاً ودورها مرفوض واعترفت الدول بفشل مهمتها ويجب مراقبتها انتهى الدور. الآن نريد أن نرى مراسم التكريم قبل الخروج». (12)

شنّ السيد وليد جنبلاط أعنف هجوم على قرار مجلس الجامعة بارسال مراقبين عرباً،

فوجّه اليهم تهديداً مباشراً، قائلاً: «ان اعضاء فريق المراقبين سيعودون الى بلادهم في الأكفان»[13]. ولا بدّ من التساؤل عمّن هو حقيقة وراء هذا التهديد؟

إنفاذاً لقرار مجلس الجامعة وصل الى بيروت السيد الأخضر الابراهيمي، ممثل الأمين العام للجامعة، والسفير احمد الجاسم، ممثل رئيس اللجنة، واجتمعا بالدكتور سليم الحص والعماد ميشال عون وأوضحا لهما خلفيات قرار مجلس الجامعة وحصلا على موافقتيهما.

وصرّح الاخضر الابراهيمي بعد مقابلة العماد عون:

«... وتكرّم سيادة العماد وأبلغ الينا موافقته على تنفيذ قرار مجلس جامعة الدول العربية الذي يطلب رفع الحصارات المفروضة على جميع المرافق البرية والبحرية والجوية وفتح كل المعابر لمدة ثلاثة أشهر والتعاون مع الممثل الشخصي لرئيس اللجنة السداسية العربية وممثل الأمين العام لتثبيت وقف النار هذا ومراقبته. ونحن نشكر سيادة العماد على موافقته هذه، واعتقد شخصياً، انه بعد موافقته الصريحة على هذا الطلب وبعد موافقة الأخ الدكتور سليم الحص الذي أكّد لنا هذه الموافقة قبل مجيئنا الى هنا فليس هنالك مبرر بعد الآن لإطلاق طلقة واحدة في لبنان»[14].

لم تكن سوريا تنتظر موافقة العماد عون على مقررات مجلس الجامعة، فتابعت حملتها عليه بقصد إثارته، وهاجمه الرئيس الأسد من دون أن يسميه، في خطاب ألقاه في مأدبة افطار: «وفجأة... رفع شعار التحرير، تحرير لبنان من السوريين... ان رافع هذا الشعار أو رافعيه إنما هم اعداء لبنان. ومن يطرحون مثل هذا الشعار لا يمثلون إلاّ زمرة صغيرة في اقلية ضمن مساحة من الارض تقل عن عشرة في المئة من مساحة لبنان»[15] كما انها لم تكن تنتظر أن يتجرأ السفير الجاسم ويقول الحقيقة عن الخروقات المستمرة لوقف النار: «ان ما تمّ التوصل اليه من اتفاق على وقف النار ليس عصا سحرية توضع في فوهة كل مدفع لاسكاته... على كل حال الاتصالات مستمرة وسنعود الى بيروت الغربية للقاء بعض القيادات ومنها الرئيس الحص لنسأل عن أسباب عدم التزام وقف النار، وسنزور بعد ذلك دمشق لمعرفة أسباب تصريحات السيد وليد جنبلاط وخلفياتها، ونأمل في أن نلتقيه هناك... القصف على ساحل جبيل وكسروان سيتوقف بعد أخذ موافقة أطراف الغربية»[16] مسكين السفير الجاسم لقد أُجبر فور عودته الى دمشق على نفي ما قاله في بيروت وعلى اصدار بيان جاء فيه: «ان مراقبي وقف النار وحدهم يستطيعون تقرير مثل هذه الأمور»[17] لم يبق أمام سوريا سوى تفجير الوضع الأمني لتعطيل القرار العربي، فقصفت براً وبحراً وأوقعت خسائر فادحة بالارواح، كان أبرزها خسارة الشيخ حسن خالد مفتي الجمهورية اللبنانية الذي قضى إغتيالاً من جراء تفجير سيارة مفخخة بتاريخ 1989/5/16، ولم يتوقف القصف رغم إعلان الوفد العربي توصّله الى عقد اتفاق بين المتحاربين يستثني قضية المرافىء ويوقف النار

بعد جهود يائسة عاودها خوفاً من أن يسجل على نفسه فشلاً تاماً في مساعيه.

ولما تأكدت اللجنة من أن هناك عراقيل وصعوبات تحول دون نجاح مهمتها، صرّح رئيسها أنها ستعقد اجتماعاً على هامش الاجتماع الوزاري التحضيري المقرر في 20 و21 أيار للقمة العربية الطارئة في الدار البيضاء، وأضاف ان اللجنة ستعرض ما تمّ في شأن وقف النار وستطلع وزراء الخارجية العرب على جهودها من أجل ايجاد حل للأزمة اللبنانية. كما أشار الى وجود صعوبة في ارسال مراقبين الى لبنان وسط الظروف التي يعيشها «كي لا يتعرضوا للاغتيالات والقصف العشوائي». وكرّر أن هؤلاء المراقبين «ليسوا قوة ردع، انما سيقومون بمهمة مراقبي سلام».[18] هكذا قدّمت اللجنة تقريرها النهائي أثناء مؤتمر القمة وحلّت نفسها بعد ذلك.

المواقف اللبنانية والعربية والدولية خلال تحرك اللجنة العربية السداسية

المواقف اللبنانية (في الجانب المسيحي)

تحركت بكركي شأنها في الآونة الأخيرة، بعد اندلاع الحرب التدميرية السورية في لبنان، فدعت الى إجتماع بتاريخ 1989/3/17 حضره أربعة وعشرون نائباً مسيحيّاً وممثلون عن الجبهة اللبنانية والاحزاب (الوطنيون الاحرار، التنظيم، الرابطة المارونية، الكتلة الوطنية، الكتائب) وقائد القوات اللبنانية والرئيس العام للرهبانية اللبنانية المارونية وأصدروا بياناً ختامياً أكّدوا فيه توقهم الى السيادة وأولوية انتخاب الرئيس وتطبيق القرارات الدولية لانسحاب اسرائيل وتفاوض الحكومتين اللبنانية والسورية لانسحاب الجيش السوري، وقد جاء فيه:

« 1- استنكارهم كل أعمال العنف من قصف وتدمير وتفجير في جميع الأراضي اللبنانية... وإدانتهم استهداف السلطة الشرعية اللبنانية من خلال قصف مراكزها الرسمية.

2- اعتبارهم ان الفراغ الحاصل على صعيد بعض المؤسسات الدستورية ساهم في إيصال البلاد الى الحال التي بلغتها، وان وسيلة مواجهة ما يجري وتفادي تعاظمه هي في السعي الحثيث الى اجراء انتخابات رئاسية وتوفير الأجواء الديمقراطية الحرة لذلك، وهو ما يسهّل تأليف حكومة اتحاد وطني واستعادة الحياة البرلمانية وما يعيد هيكلية الدولة ويوحدها ويسمح بسلوك طريق الوفاق وتحقيق الاصلاحات الدستورية.

3- يرحّب المجتمعون بكل يد كريمة تمتد للمساعدة، خصوصاً مبادرة جامعة الدول العربية واللجنة السداسية المنبثقة عنها.

4- يؤكد المجتمعون توقهم وتصميمهم على استعادة السيادة الوطنية على كل الاراضي

اللبنانية، من خلال التحرير من الاحتلال الاسرائيلي وتطبيق المقررات الدولية، ولا سيما القرارين الرقم 425 والرقم 520 الصادرين عن مجلس الأمن.

5ـ كذلك يؤكدون تنفيذ مقررات مؤتمر فاس والبند المتعلق منها بالتفاوض بين الحكومتين اللبنانية والسورية على انسحاب القوات السورية ونشر قوات الجيش اللبناني وفرض سلطة القانون على كل شبر من لبنان».(19)

يظهر من قراءة البيان أن المجتمعين اختاروا طريق التسوية والتهدئة ولم يكونوا على مستوى الاحداث التي وقعت في الأيام الثلاثة التي سبقت اجتماعهم، فلم يشيروا، لا من قريب ولا من بعيد، الى التورط السوري.

بعد أن اشتدت حرب التدمير السورية، وفشلت جميع المبادرات العربية والعالمية في إطفائها، تحرّك النواب من جديد ولبّى 23 نائباً منهم دعوة البطريرك صفير وعقدوا اجتماعاً في بكركي، بتاريخ 1989/4/18 برئاسة البطريرك، إستمر خمس ساعات ونصف الساعة، أصدروا على أثره بيانهم الشهير الذي تلاه النائب ادمون رزق نورده بحرفيته، نظراً الى أهميته وردود الفعل السلبية عليه والنتائج التي ترتبت على صدوره:

«تلبية لدعوة صاحب الغبطة البطريرك مار نصرالله بطرس صفير الكلي الطوبى، عُقد في بكركي عند الساعة التاسعة من صباح الثلاثاء الواقع فيه 18 نيسان 1989 اجتماع حضره 23 نائباً (20) عرضوا في خلاله ما آلت اليه حال البلاد وتداولوا ما توافر لهم من وقائع ومعلومات، واستمعوا الى تقرير لرئيس الجبهة اللبنانية، النائب جورج سعاده، عن اجتماع وفدها مع اللجنة السداسية في الكويت، وقد هالهم ما يهدد وجود الوطن والدولة وحياة الشعب من اخطار، وهم إذ يؤكّدون مضمون البيانات الصادرة عن اجتماعات بكركي السابقة، وخصوصاً عن اجتماع 17 آذار الماضي يعلنون ما يأتي:

- يدينون القصف الهمجي الذي طاول الأهداف المدنية وحصد الأبرياء العزّل، ولم ينجُ منه انسان في أي منطقة، ولم يوفّر نائباً عن الأمة، ولا سفيراً رئيس بعثة ديبلوماسية، ولا رجل فكر وأدب،(21) وشمل المستشفيات والمدارس ودور العبادة والمقامات الدينية والمؤسسات الرسمية، وهدم البنى التحتية والمنشآت الاقتصادية والمرافق الحياتية.

- يدعون الى وقف فوري عام وشامل لاطلاق النار والعودة الى لغة العقل والحوار على أن يلتزم بوقف اطلاق النار جميع الافرقاء، ويكون الجيش اللبناني مسؤولاً عن تنفيذه في أماكن وجوده ضمن نطاق سيطرته، ويكون الجيش السوري مسؤولاً عن تنفيذه في أماكن وجود قواته وضمن نطاق سيطرتها.

- يتوجهون الى جامعة الدول العربية والمجموعة الاوروبية ومنظمة الامم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والدول ذات العضوية الدائمة فيه تخصيصاً بنداء عاجل للتدخل السريع بكل

الوسائل الفاعلة لوقف المجازر الجماعية وعمليات التهديم والتخريب البربرية التي يتعرض لها لبنان وشعبه.

- يقدرون جهود اللجنة السداسية للاتصال والمساعي الحميدة، ملّحين عليها لتكثيف أعمالها وتسريع قراراتها.

- يشكرون الدول الشقيقة والصديقة التي تحسّست بالوضع في لبنان وبادرت الى مساندة قضيته ومساعدة شعبه، وينوّهون بالمبادرة الفرنسية الانسانية.

- يهيبون بزملائهم النواب اينما كانوا للتشبّث بوحدة المؤسسة الاشتراعية ومتابعة النضال لتمكينها من اداء دورها الأساسي في اعادة بناء هيكلية الدولة الموحّدة، السيدة، الحرة، المستقلّة.

- يتمنون على وسائل الاعلام مجانبة التصعيد والحملات التي غالباً ما تترجم تكثيفاً للقصف وايقاع المزيد من القتل والتدمير.

- يؤكدون ايمانهم الثابت بأن العيش المشترك هو قدر اللبنانيين ورسالتهم الحضارية، وان لغة الحوار والتفاهم هي خيارهم الأوحد، وعليهم جميعاً أن يرفضوا الاحتكام الى المدفع الغاشم والسلاح الأعمى، لأن العنف لن يورث البلاد غير الدمار ولن يخلّف للشعب غير المآسي والنكبات.

- يعلن المجتمعون أخيراً متابعة الاتصالات بالمراجع والجهات المعنية لاحلال السلام والأمن في لبنان ومشاركتهم الشعب، المشاركة حتى الموت، في معاناته والعمل من أجل خلاص الوطن». (22)

بعد قراءة البيان، دار بين النائب ادمون رزق والصحافيين حوار، ردّ فيه على قول (ان البيان خجول جداً):

«هذا بيان مسؤول وليس بياناً خجولاً... نحن مسؤولون، فلا يزايدنّ أحد على أحد، لا في الشجاعة ولا في الوطنية ولا في الايمان»، ورداً على سؤال (هل ما تقومون به سيؤدي الى الانسحاب السوري) قال: «نحن نقوم بما نستطيعه من اجل لبنان ونعتمد الأساليب والوسائل المتاحة لنا... ونحن نمثل الشعب اللبناني الذي يضع أمله في المستقبل، ولا يجوز أن نزجّه في أي مغامرة من أجل ان نحقق لانفسنا المكاسب... إنما أقول ان من ينعت مواقف النواب بأنها خجولة، يجب أن يعرف ان هذه المواقف هي مسؤولة وتمثّل ذروة المسؤولية في لبنان». (22)

يبدو أن الشعب أحس سلفاً بما سيصدر عن اجتماع بكركي، فنظّم الجامعيون اللبنانيون تظاهرة كبيرة وصلت الى بكركي خلال الاجتماع ووزّعت رسالة موجّهة الى النواب دعتهم فيها الى:

«خرق جدار الصمت والاعلان للملأ ان النظام السوري يمارس حرب إبادة جماعية ضد شعبنا... ان زمن العمالة والمناورة واستجداء الكراسي ولّى، وهذا زمن التحرير ينادي ضمائركم ووطنيتكم، قولوا لا لمجزرة شعب انتم مسؤولون عنه، وهو يذبح أمام صمتكم المتواطىء، واعلموا أن الشعب اللبناني اسقط الاقنعة عن الدور السوري، فان خذلتم شعبكم خذلكم».(22)

أثار بيان بكركي نقمة كبيرة في صفوف الشعب في المناطق المحرّرة فتوالت التظاهرات المعادية للنواب وحصلت بعض الاعتداءات على منازل بعضهم وعلت تصريحات.

فالنائب ريمون اده عميد حزب الكتلة الوطنية قال:

«... ولكن الذي لا يمكن أن أقبله في بيان بكركي، هو المساواة بين الجيش السوري والجيش اللبناني بطلب وقف النار... ان العماد عون وجيشه الذي لا يقتصر أفراده على المسيحيين فقط. يدافع في قتاله عن استقلال لبنان ضد الجيش السوري الذي يريد توسيع احتلاله ليشمل كل لبنان، ما عدا الجنوب طبعاً لأنه لا يريد مواجهة الجيش الاسرائيلي».(23)

العماد عون، عندما سئل: هل رحّب ببيان النواب في بكركي، أجاب:

«كلا، لأنهم تجاهلوا ما يحدث، عليهم أن يقولوا الحقيقة لشعبهم. وترون اليوم التظاهرات ضد الممثلين، لأنهم لا يقولون الحقيقة، انهم يتقبلون الاستسلام للواقع السوري، أنا أرفض ذلك. هذه هي المؤامرة».(23)

تجاه المواقف الرافضة للبيان والمشككة بمن أصدره وبمن رعى الاجتماع، حاول النواب وبكركي تبييض ساحتهم:

- فأمام احدى التظاهرات الشعبية، التي أمّت بكركي استنكاراً للبيان وللمواقف، ألقى غبطة البطريرك كلمة جاء فيها:

«... والسيادة كذلك لها معناها وهي ألاّ يشاركنا في قراراتنا لا جار ولا صديق، انما نحن أسياد قرارنا، والاستقلال له معناه وهو أن نكون مستقلين على ارضنا فلا حواجز ومعابر مقفلة وما سوى ذلك مما يمنع اللبنانيين من التواصل. ونزيد بأن قواتنا الشرعية هي السيدة فقط على أرضنا لا سواها... ان كل اللبنانيين من دون استثناءهم مع التحرير وهم يريدون تحرير لبنان من كل وجود غريب على أرض لبنان».(24)

- وأصدر المركز الكاثوليكي للإعلام بياناً أوضح فيه مواقف بكركي الثابتة حول «حرية لبنان وسيادته واستقلاله ووحدة أراضيه وسلامتها ونظامه الديمقراطي في وطن قائم على العيش المشترك بين جميع ابنائه بالعدل والمساواة»، كما ذكر أن البيان الذي صدر عن اجتماع النواب في بكركي «أكّد وجوب تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي وانسحاب

القوات السورية ونشر قوات الجيش اللبناني».(25)

- النواب الموارنة المستقلّون سارعوا الى توضيح موقفهم وقالوا: «البيان لم يساوِ بين القوات السورية والجيش اللبناني، بل أكّد موقف السلطة الشرعية المطالبة بتشكيل لجنة أمنية لبنانية سورية». وأشاروا الى أن ردة الفعل على بيان بكركي «تعاكس المساعي الرامية الى توحيد الصف واستعادة السيادة». وأكّدوا «أن الموقف الأساسي للنواب هو المطالبة بانسحاب الجيش السوري من لبنان وجدولة انسحابه».(26)

الترحيب القوي بالبيان جاء من واشنطن، عندما صرّح الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية قائلاً:

«إننا نرحب بالبيان الذي أصدره 23 نائباً لبنانياً مسيحياً في 18 نيسان والذي يدعو الجيش السوري والقوات المسلحة اللبنانية الى تحقيق وقف للنار والتزامه... إننا ندعم بحزم نداءهم الى الحوار السياسي وتسليمهم بأن أزمة لبنان لا يمكن حلّها الاّ عن طريق التشاور والمصالحة... ان نداء النواب يمثل في رأينا رغبة غالبية كبيرة من اللبنانيين على جانبي خطوط التماس في ايجاد حل سلمي للمشاكل السياسية في لبنان... إنه يظهر الأهمية القصوى للبرلمان اللبناني كمؤسسة تمثيلية شرعية والدور الأساسي الذي يجب أن يقوموا به في اقامة حكومة مركزية في لبنان... من اللافت أن عدداً كبيراً من اللبنانيين أعرب عن دعمه لموقف النواب. وندعو الجميع بمن فيهم سوريا والعماد عون الى قبول هذا النداء الى وقف النار والى البحث عن سبل معاودة الحوار السياسي».(27)



سوريا أشادت بالبيان وتذرّعت به لشن حملة عنيفة على العماد عون، فجاء في تعليق لاذاعتها: «لقد ظهر بوضوح دون لبس أو غموض أن اليد التي أشعلت النار وأحرقت لبنان لا تحظى بتأييد العقلاء حتى في المناطق التي تغتصب فيها السلطة والكلمة والحرية. ولعلّ الأصوات التي صدرت مؤخراً في بيان مجموعة من النواب اللبنانيين في تلك المناطق، برغم القمع والارهاب والتسلط والاستيلاء على السلطة، تعبّر عن مدى التململ والمعارضة للمغامرة المجرمة المجنونة... ان الصغير الذي حسب نفسه نابوليون أو ديغول لبنان، كما أشاعت أبواقه، ليس أكثر من مغامر مهووس، قصير النظر قليل الحيلة، تلّوثت يداه بدماء اللبنانيين... كما ان القوى والشخصيات التي أدركت أين تؤدّي المغامرة المجنونة تتحمل مسؤولية كبيرة تقضي بالتحرّك لوضع حدّ للمغامر المجنون».(28)

...ورداً على دعوة زملائهم النواب، الذين أصدروا بيان بكركي، حول وحدة المؤسسة الاشتراعية، اجتمع في منزل السيد حسين الحسيني، بتاريخ 1989/4/24، خمسة عشر نائباً(29)، من الذين يقطنون المنطقة الغربية، وأصدروا بياناً بعيداً عن روح بيان بكركي وفيه كثير من التهجم على الحكومة العسكرية والعماد عون:

«التقى خمسة عشر نائباً في منزل رئيس مجلس النواب وبدعوة منه للتباحث في ما آلت اليه اوضاع البلاد من جرّاء موجة العنف الرهيبة التي بدأت في الرابع عشر من شهر آذار الماضي، وفي ما يتهدد لبنان من اخطار متفاقمة تستهدف وحدته وعيش ابنائه المشترك ونظامه الديمقراطي، وبالتالي كيانه المستقل بفعل مغامرة عسكرية تحمل في أساسها شهوة جامحة للسلطة، هادفة الى انقلاب عسكري ضد النظام الجمهوري الديمقراطي البرلماني، والحريات العامة التي كانت على الدوام سبباً ومبّرراً لاستمرارية وجود لبنان وبقائه». وانهوا بيانهم بالتشديد على «اعتماد التصور الذي يرتكز على تنظيم العلاقات اللبنانية – السورية المميزة على اساس الروابط الوثيقة بين البلدين الشقيقين».(29)

بيان بكركي هو الطعنة الأولى في ظهر التحرك الذي قادته الحكومة العسكرية لإحياء القضية اللبنانية واعادتها الى المحافل الدولية. ويتحمّل من أصدر هذا البيان ورعى الاجتماع مسؤولية كبيرة عما أصاب لبنان وشعبه من مآسٍ خلال عامي 1989 و1990. فضلاً عن ذلك فان البيان أحرج موقف الدول العربية الصديقة للبنان، وقوّى موقف سوريا التي تسلحّت به للتأثير على الوزراء العرب خلال الاجتماع الذي عقد في تونس بتاريخ 1989/4/26 والذي صدرت عنه مقررات خجولة تجاهلت ما فعلته سوريا خلال حربها التدميرية في لبنان. وهذا ما أكّده العماد عون في المؤتمر الصحافي الذي عقده بتاريخ 1989/5/2 وهو يُجيب على سؤال: ما هي معلوماتكم عن مسؤولية أميركا عن بيان النواب في بكركي ؟ وقال:

«من المؤكد أن التأييد السريع لأي موقف استنتاج يدل أنهم على اطلاع عليه. اذ لا يمكن أن يكون هناك تأييد سريع لموضوع معيّن إن لم يدل على رغبة مسبقة أو اطلاع مسبق ؛ ولا شك في أن هذا البيان سبّب لنا أذى كبيراً لدى المؤسسات الدولية والجامعة العربية، لأنه كان من الممكن أن يكون سقف مستوى كثير من المقررات أعلى مما هو، وهذا البيان خفّض كثيراً من علوّ سقف المقررات العربية والدولية».(30)

لعلّ ما نشرته مجلة «النهار العربي والدولي» ينير بعض خلفيات البيان:»... وأخطر ما في هذه النفقات السرية بحسب التقرير المعلومات التي أوردها عن أن بيان النواب في بكركي يخفي وراءه صفقة عقدها بعض نواب المنطقة الشرقية ثمناً لمواقفهم المعلنة في هذا البيان بلغت ستة ملايين و800 ألف دولار. ووراء هذه الصفقة اجهزة استخبارات دولة غربية كبرى. واذا كان بعض النواب وقّع على بيان بكركي عن حسن نية، والبعض عن اقتناع حقيقي، والبعض انسجاماً مع التيار عن حكمة، حتى لا يقال أن بين النواب المسيحيين خلافاً نيابياً، فان الذين أجروا الصفقة وقبضوا الثمن هم فئة محدودة يُسمّيها التقرير باسمائها».(31) كما ان تهديد بعض النواب باقامة دعوى على المجلة ثم تناسيهم ذلك يزيد في فضح الخلفيات وصحة قول المجلة.

المواقف اللبنانية (في الجانب الاسلامي)

إن مواقف الفاعليات في الجانب الاسلامي لم تخرج عمّا ألفته من دعم طروحات سوريا والمزايدة عليها في معظم الأحيان. ومن تجرأ على هذا الموقف كان مصيره معروفاً. وليس اغتيال سماحة مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد بتاريخ 16 أيار 1989 بسيارة مفخّخة لدى خروجه من دار الافتاء سوى انذار لكل من تسوّل له نفسه الميل عن «الصراط المستقيم». وهذا الاغتيال لم يُجرَ فيه أي تحقيق، وكأن الميت من عامة الشعب وليس رئيس طائفة كبيرة كالطائفة السنيّة. وما زال اللبنانيون ينتظرون نتيجة إدّعاء العميد سامي الخطيب الذي عينته حكومة الأمر الواقع قائداً للجيش: «أنه وبمساعدة القوات العربية السورية تم منذ 15 يوماً وضع اليد على شبكة تفجير كبيرة، ومن المتوقّع أن ترشد الى الذين نفذّوا وخطّطوا لجريمة اغتيال المفتي الشيخ حسن خالد».(32)

المواقف العربية

موقف السعودية



جَدّد الملك فهد موقف السعودية «الداعم لتحرك لجنة المساعي العربية الحميدة حول لبنان». ودعا «جميع الاطراف اللبنانيين (متناسياً الوجود السوري وتدخّله) للاستجابة الى نداءات الهدوء لإفشال مؤامرة العدو الصهيوني». وأبدى أسفه لاراقة الدماء في لبنان قائلاً: «انه سيواصل جهوده من أجل انهاء الازمة اللبنانية».(33) وفي وقت لاحق قال «انه يشعر بألم بالغ وبمفاجأة مروعة حيال إراقة الدماء في لبنان، لأن الشعب الوحيد الذي يتألم هو الشعب اللبناني»، ورأى «أن رجال لبنان قادرون على حل المسألة، اذا أظهروا تصميماً على ذلك بروح الأخوة والتسامح والشعور بأهمية بقاء لبنان موحّداً»، وأضاف «ان مصلحة البلاد تقضي بوقف فوري للقتال وليس بتصعيده».(34)

موقف مصر

أكّد الرئيس المصري حسني مبارك «ان استمرار الوضع الراهن في لبنان على هذا النحو الذي يزداد تردّياً كل يوم هو مسؤولية العرب الذين استمروا على صمتهم العاجز ولم يحرّكوا ساكنا». وأضاف قائلاً: «ان معلوماتنا تفيد ان ايران بعثت فعلاً بتعزيزات بشرية الى لبنان».(35) وفي وقت لاحق ارتأى «ان المخرج الوحيد هو انسحاب القوات الاجنبية من لبنان وترك الشعب اللبناني يقرر بحريته وبملء ارادته المسار الذي يراه يحقق اهدافه وآماله».(36)

موقف العراق

العراق هو الدولة الوحيدة التي حدّدت أسباب الازمة اللبنانية بوضوح واقترحت حلاً لها. فوكيل وزارة الخارجية العراقية، نزار حمدون، قال: «... ان العراق سيقدم كل شيء يستطيع تقديمه للقوات المناهضة لسوريا في لبنان بدءاً بالدعم السياسي... ان العراق يعرف أن اغلب العالم العربي، حكومات ومسؤولين وشعوباً، يعارض التدخل السوري في لبنان».(37) وقالت صحيفة البعث العراقية: «ان الوضع بات يتطلب قراراً عربياً على مستوى قمّة، يُعيد الى لبنان استقلاله وسيادته ويجبر سوريا على التراجع عن طموحاتها».(37) ودان وزير الثقافة والإعلام العراقي، لطيف نصيف جاسم، «بشدّة مؤامرة سوريا الدنيئة على لبنان»، ودعا كل رجال الارادة الطيبة في العالم «الى مواجهة نظام حافظ الأسد واستخدام كل وسائل الضغط المادية والنفسية لطرد الجيش السوري من لبنان»، وأضاف «ان مساعدة حكومة العماد عون هي قضية قومية وليست فقط قضية وطنية».(38)

وعلى أثر زيارة الرئيس المصري، حسني مبارك، بغداد، صدر بيان مشترك، عن رئيسي البلدين، جاء فيه: «ان الوجود الأجنبي في لبنان... وبالتحديد الاحتلال الاسرائيلي والوجود العسكري السوري ووجود وحدات مسلحة ايرانية، هو وضع يُهدّد سيادة لبنان، كقطر عربي شقيق عضو في الجامعة العربية، ووحدته الوطنية والاقليمية»، وشدّدا على «ضرورة إعادة الأمن والاستقرار الى ربوعه، بما يمكّن الشعب اللبناني من حلّ مشاكله الداخلية بحريّة ومن دون وصاية أو تدخل خارجي»، وطالبا القمة العربية المقبلة بـ «مساعدة الشعب اللبناني على التخلّص من القوات الاجنبية وممارسة حقوقه في وطنه».(39)

المواقف الدوليـة

الموقف الفرنسي

كل مرة تتأزم فيها الاوضاع في لبنان تتحرك فرنسا وتحاول تقديم المساعدة، لأنها تشعر بأن شيئاً ما يربطها بهذا البلد وهذا الشعب، وتعتبر نفسها معنيّة بسلامه وبقائه واستقلاله، لاعتقادها ان استقلال لبنان الحديث انما هو من صنع الحكومة الفرنسية. ولا عجب، فالعلاقات بين الشعبين والدولتين متينة ومترابطة ولا يمكن نكران تأثير الثقافة والحضارة الفرنسيتين على جميع اللبنانيين.

ويبدأ التحرك الفرنسي عادة، على صعيد الفاعليات والاحزاب والصحافة ليشمل القسم الأكبر من الشعب، فترى الحكومة نفسها مضطرة الى التحرك بتأثير هذه الضغوط.

في هذه الأثناء، قام وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع، بزيارة باريس وعند انتهاء الزيارة عقد مؤتمراً صحافيّاً في باريس تهجّم فيه على العماد عون ولم تتحرك الحكومة الفرنسية أو تحتج على هذا التصرف غير اللائق الذي تنكره العادات الديبلوماسية. فكيف يسمح وزير

خارجية دولة بتوجيه اهانات الى رئيس حكومة دولة أخرى على أرض دولة صديقة للاثنين إثر زيارة رسمية لها بقوله:

«...الاحداث الأخيرة يتحمّل مسؤوليتها الجنرال الصغير عون. هذا الصغير لديه طروحات قاتلة. يريد أن يصبح رئيساً للبنان بأي ثمن، حتى ولو كلّف ذلك عشرات الألوف من الضحايا».(40)

لكنّ صحيفة «الفيفارو» الفرنسية، نشرت مقالاً عن لبنان جاء فيه ما يشبه الردّ على تصريح وزير الخارجية السورية:

«... ففي 14 آذار، ولأول مرة حدّد الحكم الشرعي اللبناني، المجسّد اليوم بالعماد عون، السوري كمحتلّ، وأكثر من ذلك فان العماد عون انتفض ضد الهيمنة السورية وأعلن أنه يرفض أي حوار في ظل المدافع، ودعا مواطنيه الى حرب تحرّر حقيقية من السوريين... ولكن لماذا لا ننتهز المناسبة لنعلن بالصوت العالي رفض اخضاع لبنان واحتلاله من قِبَل عسكريتاريا خارجية. ولماذا لا نعلن بوضوح ادانتنا لسوريا؟».(41)



وبعد ذلك كتب فرنسوا ليوتار، رئيس الحزب الجمهوري، مقالاً نشر في الصفحة الأولى من «جريدة الموند» عنوانه:

«لبنان، فرنسا وكرامتها»، أخذ فيه على حكومة بلاده «عدم تضامنها مع أحد أقدم البلدان الفرنكفونية وعدم ادانتها الاحتلال السوري»، واعتبر أنه «من المشين أن تقيم فرنسا حواراً مع أكثر الديكتاتوريين دموية في المنطقة»، وتساءل عن «كرامة فرنسا في عدم لامبالاتها حيال ما يجري في لبنان».(42) وانتقدت مجلة «لونوفيل أوبسرفاتور»، في افتتاحيتها، وبعبارات قاسية، موقف فرنسا، خصوصاً «تعاملها مع النظام السوري على حساب لبنان».(42)

وأوردت صحيفة «الفيفارو»، في افتتاحيتها، بتاريخ 1989/4/3:

«ان عزلة المأساة اللبنانية تعود الى تعنّت الرئيس السوري، حافظ الأسد، الذي لا يسمح لأي مسعى عربي بأن ينجح خصوصاً أنه يعتبر السوريين هم في بلدهم، في لبنان، ولذلك يتصرفون ويقصفون على هواهم».

واعتبرت صحيفة «ليبراسيون» «معركة سوق الغرب كمعركة «فردان» بالنسبة الى جيش العماد عون».

ورافقت هذه الحملات الاعلامية تظاهرة ضمّت نحو 800 فرنسي تتقدمهم 60 شخصية فرنسية (وزراء سابقون،نواب، رجال فكر وأدب، اطباء، صحافيون، فنّانون...) وصلوا الى السفارة اللبنانية في باريس للتعبير عن تضامنهم مع لبنان في محنته، وقدّموا طلبات للحصول على الجنسية اللبنانية، «عربون تمسك باستقلال لبنان وبقائه».(42)

تحت الضغط الشعبي والاعلامي تحركّت الحكومة الفرنسية وأجرت اتصالات مع الولايات

المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي وسوريا واللجنة العربية السداسية «ودعت الاطراف المتناحرين الى احترام وقف النار والى العمل على تحقيق تسوية النزاع اللبناني».[43] ووجّه الرئيس فرانسوا ميتران نداء الى الضمير العالمي قال فيه:

«ولكن لا جدال ان الطريقة الديبلوماسية التي تفرض نفسها تبدو اليوم غير قادرة على تعطيل ارادة الذين يريدون دمار لبنان. اذاً، هناك ضرورة قصوى لأن يتحرك الرأي العام الدولي وأن يمسك بزمام الأمور، خصوصاً اولئك الذين يشعرون أنهم مسؤولون في شكل أو في آخر عن مصير أقليات لا يمكن أن تترك للافراط في القوة. ان هناك مشكلة صعبة جداً للحلّ، والديبلوماسية لا تزال قادرة على تقديم بعض الفرص، شرط أن يستيقظ الضمير العالمي، لو كان الأمر يتعلق بأقلية في نقطة أخرى من العالم كافغانستان أو جنوب أفريقيا، ربما كانت هناك ردة فعل عملية أكثر».[44]

ثم كلّف الرئيس ميتران نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية جان فرنسوا دونيو التوجّه فوراً الى لبنان وتسليم رسائل شخصية الى الذين سيلتقيهم.

وصل دونيو لبنان بتاريخ 1989/4/5، فتعرضت السفارة الفرنسية في الحازمية وتعرّض منزل السفير الفرنسي في بعبدا، ليلة وصوله، الى قصف عنيف، وصفه دونيو «بمثابة الترحيب بوجوده هنا. وقد يكون القصف من سوريين أو دروز، فأنا لست خبيراً عسكرياً، لكنني أشك في ان يكون لدى الميليشيات أسلحة من عيار 240 ملم، فهذه الأسلحة يملكها جيش نظامي».[45]

ونسبت وكالة «رويتر» الى دونيو قوله: «ان القوات السورية أمرت بقصف السفارة الفرنسية في بيروت، لمنعه من الاجتماع الى العماد عون». كما أبلغ الاذاعة الفرنسية «ان طاقم السفارة الفرنسية تتبع مخابرة هاتفية لضابط سوري يأمر بقصف مقر السفير الفرنسي حيث كان هو موجوداً».[46] لكنه رغم ذلك التقى العماد ميشال عون والدكتور سليم الحص وصرّح بعد ذلك: «لا يجوز ارغام اللبنانيين على الخيار بين المنفى أو الخضوع أو الموت».

ثم عاد دونيو الى باريس في 1989/4/6 لاطلاع وزير الخارجية على مهمته، التي «عُلم من مصدر ديبلوماسي فرنسي أنها كانت تهدف الى تهيئة الاجواء لعقد لقاء بين العماد عون والدكتور الحص». ويبدو، حسب المصدر، «ان العماد عون وافق على هذا الاجتماع في حين رفض الدكتور الحص، إذ لم يكن في وسعه الاستجابة». وبرغم ذلك طلب وزير الخارجية الفرنسي من دونيو «البقاء على اتصال مع جميع الافرقاء المعنيين بالصراع اللبناني».[47]

وكان دونيو ولدى عودته الى باريس صرّح «ان سوريا لم تعترف يوماً بوجود لبنان، لذلك من الضروري اعطاء اطار دولي للقضية اللبنانية». وأدان اعمال القصف التي تهدف الى «تحطيم البنية الأساسية للبنان»، وشدّد على أنه « لا يمكن الغاء بلد من الخريطة»[47]. وفي وقت لاحق لام دونيو الولايات المتحدة الاميركية على موقفها من لبنان بقوله: «يعلم الاميركيون أن سهل

البقاع في لبنان يأوي حقول الخشخاش، التي تؤمن الثراء لسوريا والميليشيات، ومعسكرات تدريب الارهابيين... بينما تدين الولايات المتحدة المخدرات والارهاب في جميع انحاء العالم، يجعل الاميركيون من لبنان استثناء لمصلحة سوريا». وأعاد كل ذلك الى نظرية هنري كيسنجر المجنونة والخطرة اخلاقياً والتي تقوم على «استخدام لبنان في المفاوضات بين الفلسطينيين واسرائيل، حتى تلتزم سوريا الحياد بالنسبة الى القضية الفلسطينية».[48] وردّ كيسنجر على دونيو بقوله: «من الأفضل ان نلزم الصمت اذا لم نكن على استعداد لدعم ارائنا. أنا أفضّل لبنان موحّداً». وزاد، عن الرئيس حافظ الأسد: «ليسامحني الله. أني أحبه لشخصه ولتحليله البارد للمصالح الوطنية السورية».[49]

ورفعت فرنسا وتيرة تحركها واتصلت بالدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، من أجل الاعداد لوضع اجراءات تكفل دعوة هذا المجلس الى الانعقاد. وأوفدت وزير خارجيتها الى واشنطن للقاء الرئيس بوش والوزير بيكر، كما أوفدت أمين سر الدولة المكلف بالعمل الانساني، برنار كوشنر، الى لبنان تواكبه سفينتان تحملان مساعدات انسانية الى جميع اللبنانيين. مشكلة فرنسا عند تدخلها في لبنان هي هي: معارضة سوريا وتحفّظ الولايات المتحدة الاميركية. فسوريا، من منطلق معارضتها أية مشاركة لها في لبنان، حتى ولو كانت عربية، لا تسمح لأية دولة بأن تتدخل في شؤون محميتها (لبنان). لذلك جيّشت جميع الاحزاب والفاعليات والشخصيات الخاضعين لسيطرتها ودفعتهم باتجاه فرنسا يهاجمونها من كل جانب ويخبطون خبط عشواء دون تفريق بين عمل حربي أو عمل انساني، همّهم تنفيذ الأوامر وهي مهاجمة فرنسا ولو تكسّرت النصال على النصال، فبلغ بهم الأمر الى رفض تسلّم المساعدات الانسانية الفرنسية. وبرغم تصريحات وزير خارجية فرنسا «أن فرنسا، انطلاقاً من واجبها للاغاثة المعنوية، تحركت لهدف انساني وبطريقة متوازنة، وجهدت لئلا تتخذ موقفاً مع طائفة ضد أخرى، أو يُفسّر هذا الموقف على أنه استعمار جديد».[50] وبرغم اعترافه أمام النواب الفرنسيين: «أننا نستطيع أن نفهم حرص سوريا على أمنها وأننا واعون دورها وثقلها في المنطقة ونعرف أيضاً ان سوريا يجب أن تشارك بالضرورة في تسوية سلمية شاملة في الشرق الاوسط، ولكنّنا نعتقد ان هذه المصالح وهذه الاهداف يمكن خدمتها على نحو أفضل، عبر تعايش سوريا مع لبنان موحّد سيد مستقل، حر من كل وجود غير لبناني... ان الجامعة العربية تسعى في هذا الاتجاه ونحن مرتاحون الى عملها ونتمنّى لها النجاح في جهودها».[51] برغم كل هذه التصريحات لم تسهّل سوريا التحرك الفرنسي بل ابتزّته، فاعلنت الوكالة العربية السورية (سانا) الرسمية للانباء أن وزير خارجية فرنسا « أعرب عن تقدير بلاده للدور السوري في لبنان «في رسالة بعث بها الى نظيره السوري فاروق الشرع.[52] مما حمل فرنسا، على لسان الناطق باسم خارجيتها،

على «نفي إرسال الرسالة أو تأييد دور سوريا في لبنان» والى التأكيد «على وجود خلاف معها في وجهات النظر حول الموضوع اللبناني».[52]

وأميركا، من جهتها، تتحفظ على كل من يحاول التدخل في قضية الشرق الاوسط، وخاصة اذا كانت فرنسا، التي لا تزال تعتبر نفسها الأقرب الى لبنان ولها علاقات تاريخية معه. وأميركا تريد أن تقطع هذه العلاقات نهائياً. من هنا راحت تضع العصي في دواليب التحرك الفرنسي. وبرغم قيام وزير خارجية فرنسا بزيارة الى واشنطن للتنسيق معها ومقابلة الرئيس الاميركي بوش ووزير خارجيته بيكر وتصريحه «أن وجهات نظر الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا متقاربة في شأن تعقّد مشكلة لبنان»، عاد واعترف أمام لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية الفرنسية «ان الولايات المتحدة غير راغبة في أن تماشي فرنسا في موقفها حيال لبنان، حتى على صعيد العمل الانساني وانها غير مستعدة لأي عمل مباشر في لبنان».[50]

لكن فرنسا، برغم التحفظ الاميركي على محاولتها تدويل موضوع لبنان، تمكّنت من أن تحقق إنتصاراً ديبلوماسياً تمثّل باصدار بيان عن مجلس الأمن «يعهد بموجبه الى الأمين العام للأمم المتحدة مهمة اجراء اتصالات تعالج شأن الأزمة اللبنانية بالتنسيق مع الجامعة العربية».[53] وقال الرئيس ميتران في معرض دغدغة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية: «ان الكبار في العالم وفي مقدمهم الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي باتوا يعتبرون أن وجود لبنان ووحدته وسيادته يجب أن تكون هدفاً دولياً ينبغي تحقيقه».[54] وخلال زيارته لواشنطن ناقش الأزمة اللبنانية مع الرئيس بوش، الذي أيّد ما سبق وصرح به ميتران: «أن لبنان يستدعي تحركاً دولياً وخطوات يمكن أن نلجأ اليها».[55]

الموقف الاميركي

ما يهم الولايات المتحدة الاميركية هو المحافظة على «الستاتيكو» بأي شكل من الاشكال. فقبل 14 آذار 1989 تعاملت مع الحكومتين في لبنان وجهدت للمحافظة على هذا الوضع. وبعد إعلان حرب التحرير، أصبح همّها العودة الى الحالة السابقة، أو أقلّه الى إيقاف العنف والقصف بأية طريقة لا تضطرها إلى اتخاذ موقف ضد العماد عون أو ضد سوريا. وعند الضرورة كانت تتبع المثل اللبناني: «ضربة على الحافر وضربة على المسمار».

في اليوم التالي لبدء العنف صرّح نائب وزير الخارجية الاميركي المعيّن، لورانس ايغلبرغر، في شهادة تثبيته أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي أنه «متشائم جداً حول مستقبل لبنان، ولا يرى أي أمل بتحقيق تغيير حقيقي في البلاد أو حل الأزمة الدستورية في الوقت الراهن». وفي اشارته الى القوات السورية قال: «في الحقيقة أكره الاعتراف بذلك: ولكن إذا انسحب السوريون فإنني اعتقد أن الوضع سيكون أسوأ وليس أفضل، لأنهم يفرضون

بعض القيود على الاطراف المتحاربة».[56] وصدر في اليوم التالي بيان أميركي «يُعرب عن قلق الحكومة الاميركية من العنف المكثّف ضد الأحياء المدنية، ويدعو الدكتور سليم الحص والعماد ميشال عون الى التعاون والتنسيق بينهما... لأن القتال الأخير يهدّد بتدمير مبادرة الجامعة العربية حول لبنان.»[57] وفي وقت لاحق اشارت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الاميركية، ولكن بلطف، الى الدور السوري في القصف، قالت: «ان عمليات القصف في لبنان يجب أن تتوقف ويجب أن يرفع الحصار البري والبحري وعلى جميع الاطراف المشاركين في المعارك أن يتفاوضوا لتسوية خلافاتهم».[58] وأعلنت السفارة الاميركية في بيروت، بصورة أدق، «ان منزل السفير الاميركي في اليرزة قد أصيب بقذيفة سورية».[58]

برغم انتقاد بعض الشيوخ والنواب في الكونغرس، بقيت الادارة الاميركية على مواقفها المتأرجحة يثبت ذلك التصاريح التي كان يدلى بها سفيرها في بيروت. فبعد لقائه البطريرك صفير بتاريخ 1989/4/13، وقبل اجتماع بكركي الذي صدر على أثره بيان النواب الشهير بتاريخ 1989/4/18 قال السفير: «نحن مع لبنان حرّ وموحّد ومستقلّ، ومع خروج كل القوات غير اللبنانية في أقرب وقت، ونعمل حتى نجد الوسائل المجدية لتحقيق ذلك». ثم أضاف: «إننا سنعمل دائماً ما يمكن عمله مع سوريا لدعم المعتدلين الذين يتفقون معنا لنصل الى مواقف معتدلة».[59]

بعد يومين، صدر عن الخارجية الاميركية البيان التالي:

«نحن ندين القصف الوحشي الذي حصل في بيروت نهار الخميس. هذا القصف يُشكّل تذكيراً يستحق الشجب. ان 14 عاماً من الصراع المسلح أخفقت في حل مشاكل لبنان. اننا نؤنب جميع الذين اشتركوا في القتال نهار الخميس الماضي، لبنانيين وغير لبنانيين. ندعو كل المتقاتلين بمن فيهم القوات المسلحة اللبنانية والميليشيات المختلفة والجيش السوري الى وقف النار والتعاون كلياً مع لجنة جامعة الدول العربية الخاصة بلبنان.

اننا نحضّ العماد عون على متابعة التزامه العلني الأخير للعمل من أجل المشاركة في الحكم. الاصلاحات والمشاركة في النظام السياسي على قدم المساواة بين جميع اللبنانيين مسلمين ومسيحيين، هذه الخطوة مهمة في الاتجاه الصحيح.

نحضّ أيضاً الدكتور الحص وكل اللبنانيين الباقين على قبول اقتراح حوار مفتوح، صادق وحرّ بين اللبنانيين حول طاولة مستديرة. إن احداً يجب ألاّ يحاول أن يعرقل مثل هذا الحوار. القوة لا توحّد اللبنانيين ولن تجعل القوات الغريبة تنسحب.

ان انتخاب رئيس إجماع واصلاحات دستورية هي الخطوات الأولى الضرورية لاعادة وحدة لبنان وسيادته وسلامة أراضيه من أجل تحقيق هذه الأهداف. ان الولايات المتحدة تدعم كلياً جهود اللجنة العربية لوقف القتال الجاري لأجل حل قضية الحصارات الجوّية والبريّة

والبحرية ولمساعدة اللبنانيين للخروج من المأزق السياسي».[60]

وعلى أثر مقتل سفير اسبانيا وبعض افراد عائلته ومساعديه من جراء القصف، وكذلك النائب لويس أبو شرف والأديب السفير توفيق يوسف عواد (كلهم يقطنون في المنطقة الشرقية)، صرّح الناطق باسم الخارجية الاميركية «ان الولايات المتحدة تدين هذه الأعمال التي تُظهر استخفافاً بالقيم الانسانية وبحياة المدنيين الأبرياء». ودعا «جميع الاطراف، بمن فيهم سوريا، وهي أحد المشاركين مباشرة في تبادل القصف المدفعي الى وقف القتال واحترام نداء الجامعة العربية لوقف فوري للنار».[61] وهذه هي المرة الأولى التي تسمّي الولايات المتحدة سوريا بأنها طرف في القتال والقصف. ولكن الرئيس بوش أذهل العالم عندما قال: «ان واشنطن محبطة حيال ما يجري في لبنان وليست هناك خطة كبيرة يمكن أن تحمل السلام اليه».[62]

بعد هذا الاحباط الرئاسي الاميركي قدّم 14 شيخاً اميركياً مشروع قرار يتعلق بلبنان ويدعو الى «وقف فوري لإطلاق النار واخراج جميع القوى الغريبة منه وحلّ الميليشيات وإدانة كل طرف غير مستعد للتجاوب مع هذه الدعوة». وحض المشروع الرئيس بوش «على الاتصال بالرئيس الأسد لوقف النار».[63] كما وجّهت الصحف الاميركية، وخاصة «الواشنطن بوست»، نقداً قويّاً الى الادارة الاميركية على موقفها من لبنان.

لم ينفع مشروع القرار ولا النقد الصحافي في تغيير موقف الادارة الاميركية فقد صرّح مدير قسم التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الاميركية، دنيس روس، بما يلي: «ان مشكلة لبنان ليست مجرد وجود قوات أجنبية بل استخدام هذه القوات من قبل جماعات (لبنانية) معيّنة لتحقيق أهدافها الخاصة والشخصية»؛ وزاد: «يمكن للمرء أن يركّز على وجود القوات الاجنبية وينظر اليها كمصدر للمشكلة، لكني أعتقد أن هذه القوات جزء من المشكلة وليست مصدرها».[64] فهل هناك تصاريح متناقضة أو فارغة أكثر من هذه التصاريح التي تصدر عن رئيس قسم التخطيط؟.

تجاهلت سوريا التصريحات الاميركية وتسميتها طرفاً مباشراً في القتال، ونجحت في التأثير عليها للتخفيف من لهجتها ثم الادلاء بتصريح جديد « ينفي تحميل دمشق مسؤولية تجدد القتال في لبنان».[65]

موقف الاتحاد السوفياتي

جاء تحرّك الاتحاد السوفياتي تجاوباً مع الاتصالات التي أجرتها فرنسا معه. فبناء على طلبه، قابل السفير الفرنسي في موسكو نائب وزير الخارجية السوفياتي. بعد المقابلة، قالت وكالة «تاس» أن الاتحاد السوفياتي وفرنسا يعتبران أنه «من الضروري وقف المواجهات المسلحة في لبنان» ودعيا «الاطراف المتورطين في النزاع الى التزام أقصى درجات ضبط

النفس بما يُتيح بقاء هذا البلد دولة موحّدة مستقلة وذات سيادة».[66] وعلى أثر المحادثات التي أجراها وزيرا خارجية الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية صدر بيان سوفياتي - اميركي مشترك وزّعته وكالة «تاس» يدعو «كل الاطراف الى وقف نار يكون خطوة أولى مهمة لإنهاء الحرب الأهلية في هذا البلد» ويُعرب «عن تأييد موسكو وواشنطن لمساعي جامعة الدول العربية من أجل تثبيت وقف النار» ويُعلن «ان الدولتين مستعدتان لبذل مساعيهما الحميدة للمساهمة مع دول أخرى في تسوية سياسية لمشكلة لبنان تأخذ في الاعتبار مصالح كل الأطراف» ويؤكد تأييد الجانبين «لسيادة لبنان واستقلاله ووحدة أراضيه».[67]

موقف بريطانيا

تلخّص موقف بريطانيا بدعم المبادرة العربية وبالتحفظ حيال التحرك الفرنسي. فعلى أثر المحادثات التي أجراها الزعيم السوفياتي غورباتشيف مع رئيسة الحكومة البريطانية تاتشر في لندن، قال المتحدث الرسمي في وزارة الخارجية البريطانية: «ان حكومة بلاده تتمّسك بجهود الجامعة العربية لتهدئة الاوضاع وايجاد حلّ للازمة اللبنانية. وانها قلقة جداً إزاء ما يجري في لبنان الآن. وهي تعتقد أن ما تقوم به اللجنة السداسية التابعة للجامعة العربية يوفّر أفضل سبيل لتثبيت وقف إطلاق النار والتوطئة لعملية الوفاق الوطني بين اللبنانيين»، وأوضح أنه «ما لم يتوصل اللبنانيون أنفسهم الى طريقة لقبول حلّ يضع حدّاً للخلافات في ما بينهم، فانه ليس في استطاعة أية قوة خارجية ايجاد أو فرض حلّ على اللبنانيين.»[68] وفي ما يتعلق بالتحرك الفرنسي قال وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية وليم وولد غريف، بتاريخ 1989/4/19: «ان الوضع الخطير في لبنان يُحتم قيام الجامعة العربية والمجموعة الاوروبية والأمم المتحدة بتحرّك مشترك»، وأعرب عن «ارتياح حكومة بلاده ازاء قيام فرنسا بتصحيح سياستها الخاطئة في لبنان». وحول الخطوات التي يمكن بريطانيا أن تتخذها تجاه أزمة لبنان، قال سفيرها في بيروت: «أعتقد أنه يمكننا التحرك فقط في المجال الدولي. فليس لنا وسائل ضغط وتدخّل لدى دمشق. والقرار يجب أن يتخذ مثلاً في نطاق المجموعة الاوربية وعلى مستوى محافل دولية أخرى. وسنرى ما يمكن أن نفعله. فحكومتي لا ترى مبرّراً لاستمرار هذا الحصار على الاطلاق».[69]

موقف الأمم المتحدة

أصدر مجلس الأمن الدولي البيان التالي حول لبنان:

«يُعرب اعضاء مجلس الأمن عن قلقهم العميق بسبب التدهور الذي حدث في الآونة الأخيرة للوضع في لبنان والذي أدّى الى سقوط ضحايا كثيرين بين السكان المدنيين وسبّب أضراراً مادية جسيمة.

ونظراً الى الخطر الذي يمثله هذا الوضع على السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، فهم يعربون عن تأييدهم ومساندتهم لكل الجهود المبذولة لايجاد حل سلمي للأزمة اللبنانية، ولا سيّما تلك التي تبذلها اللجنة الوزارية لجامعة الدول العربية برئاسة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وزير خارجية الكويت ؛

ويحثون كل الاطراف على وضع نهاية فورية للاشتباكات والاستجابة للنداءات التي دعت الى وقف فعّال لاطلاق النار وتجنّب أي عمل قد يؤدي الى زيادة التوتر ؟

ويؤكدون تأييدهم لسيادة لبنان الكاملة واستقلاله ووحدة أراضيه ووحدته الوطنية ؛

ويؤكد أعضاء مجلس الأمن أيضاً أهمية دور قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ويشدّدون على تصميمهم على مواصلة متابعة تطور الموقف في لبنان عن كثب».(70)

وفي 1989/4/21 وجّه الأمين العام للأمم المتحدة نداء من أجل تأمين مساعدة دوليّة عاجلة للبنان تبلغ قيمتها 92 مليون دولار. كما وافق مجلس الأمن على انتداب الأمين العام لمعالجة الأزمة اللبنانية بالاتصال مع الجامعة العربية.

موقف المجموعة الأوروبية

كان للمجموعة الأوروبية موقف واضح من التدخل الأجنبي في لبنان، فدعت الى «وقف النار في لبنان وتأكيد سيادة لبنان وسلامة أراضيه، وانسحاب جميع القوات الأجنبية منه».(70) كما دعت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في ستراسبورغ الى «الانسحاب العاجل للقوات الاجنبية السورية والاسرائيلية من لبنان»، وطالبت «بوقف فوري للتدخل العسكري السوري في لبنان».(71)

موقف الفاتيكان

لم يتوقّف تحرّك الفاتيكان للمساعدة على حل الأزمة اللبنانية، لكّنه كان ينفّذ بعيداً عن الأضواء والإعلام. وما ظهر من هذا التحرّك كان إيفاد رئيس وزراء الفاتيكان، الكاردينال أوغستينو كازارولي، الى الرئيس الاميركي جورج بوش حاملاً رسالة من قداسة البابا «يطالبه فيها بانقاذ سريع للبنان: «(72) وتوجيه قداسته رسالة الى البطريرك صفير يقول فيها: «ستقولون غبطتكم للجميع كم نحن قريبين منهم في هذه الظروف الخانقة وتؤكدون لهم صلواتنا التي ترتفع كل يوم الى الرب من أجل اختصار جلجلتهم وإطلالة يوم السلام واعادة بناء البلاد المرتقب منذ مدة طويلة. وفي الوقت عينه نريد أن نعلمكم بأن الكرسي الرسولي لا يدّخر جهداً لمطالبة الاسرة الدولية بالعمل على تسهيل وقف النار فوراً وبطريقة دائمة».(73)

ولما شعر قداسة البابا بأن الوضع في لبنان يزداد سوءاً وبأن العالم متواطىء أو عاجز عن ايقاف المجزرة في لبنان، وجّه رسالة الى الأمين العام للأمم المتحدة والى عدد كبير

من رؤساء الدول من بينها اسرائيل يحذّر فيها من تدمير لبنان. وهذا نص الرسالة:

«تدور أمام انظار العالم بأسره عملية تضع مسؤولية المجتمع الدولي بكامله على المحكّ. انها العملية التي تؤدي الى تدمير لبنان الذي تستمر أزمته منذ سنوات، هذه الأزمة التي تتعلق بتدخل القوات المسلحة التابعة للدول المجاورة.

ان الوجود اللبناني نفسه هو في خطر، أي ان لبنان الذي شكّل في خلال سنوات عدّة مثالاً للتعايش السلمي بين مواطنيه، مسيحيين كانوا أو مسلمين، على أساس المساواة في الحقوق واحترام مبادىء التعايش الديمقراطي وتشهد على عملية تدمير لبنان الاعتداءات العسكرية الكبيرة والدموية التي تكثّفت على بيروت في الآونة الأخيرة وهي تتكرّر باستمرار. ومنذ أشهر عدّة حالت عوائق دون حصول الانتخابات الرئاسية في شكل عادي، وهذا ما تتحمّله الهيئات السياسية ورؤساء الدول والمنظمات الدولية.

في الواقع، نجد أنفسنا اليوم أمام تهديد يُحدق بالنظام الكامل للحياة الدولية والقيم الأخلاقية. فالبلد الضعيف لبنان يخضع لعنف البلدان الأقوى، وهذه البلدان مذنبة أمام الله وأمام عدالة التاريخ والانسانية.



ألفت انتباهكم الى هذه المشكلة الأليمة وأوجّه نداءاً حارّاً لاتخاذ خطوات ملّحة وضرورية لتجّنب الدمار الذي يهدّد لبنان. وفي الوقت امنحكم بركاتي.

الفاتيكان في 1989/5/15

البابا يوحنا بولس الثاني (74)

تجدر الاشارة الى ان جميع رؤساء الدول أرسلوا ردوداً على هذه الرسالة باستثناء رئيس الجمهورية السورية،(74) في وقت هاجم المحسوبون على سوريا في لبنان الرسالة والبابا والفاتيكان لأنه وجّه الرسالة الى اسرائيل أيضاً.

وجاء في ردّ الرئيس الاسرائيلي، حاييم هرتزوغ: «إننا مذهولون أمام موجة العنف التي تجتاح لبنان مجدّداً. في حين ان المدفعية السورية تقصف تجمعات السكان المسيحيين... من المؤسف ألاّ يكون العالم المتحضّر قد اتخذ حتى الآن أي تدبير ملموس لوضع حدّ لحمام الدم هذا».(75)

II - مبادرة القمة العربية

انعقاد القمة العربية وتشكيل اللجنة الثلاثية

المشاكل التي كانت تنتظر القمة

بعد أن اقتنعت اللجنة الوزارية السداسية باستحالة متابعة مهمتها لحل الأزمة اللبنانية، من دون أن تتجرأ على تحديد الجهة التي عرقلت جهودها، اكتفت بالاعلان أنها وصلت الى

طريق مسدود، لكن الجامعة العربية أبت على نفسها الإقرار بالعجز، فارتأت رفع المعالجة الى مستوى الملوك والرؤساء وعقد القمة العربية غير العادية في مدينة الدار البيضاء من 23 أيار الى 26 منه 1989، بمبادرة من جلالة الملك الحسن الثاني، ملك المغرب.

صحيح ان المشكلة اللبنانية هي الأساس الذي استدعى عقد القمة غير العادية ولكن مشاكل كثيرة كانت تنتظرها وتتطلب معالجة كمدخل لمعالجة المشكلة اللبنانية.

المشكلة الأولى كانت عودة مصر الى الجامعة، بعد أن خرجت أو أخرجت منها إثر توقيع اتفاقية كمب ديفيد وزيارة الرئيس المصري، أنور السادات الى اسرائيل.

عودة مصر الى الجامعة تعني عودتها مع اتفاقية كمب ديفيد ووجود سفارة لاسرائيل في القاهرة. وبرغم أن معظم الدول العربية تناست كمب ديفيد وأيدت عودة مصر الى الجامعة، بقيت سوريا وليبيا رافضتين. من هنا كان على مصر استرضاؤهما.

المشكلة الثانية هي القضية الفلسطينية ومبادرة ياسر عرفات السلمية، التي تحظى بتأييد بعض الدول العربية ولامبالاة البعض ومعارضة البعض الآخر وبخاصة سوريا. من هنا كان على ياسر عرفات تلافي إثارة المشاكل ومحاولة استرضاء سوريا.

المشكلة الثالثة هي تسوية إفرازات حرب العراق وايران، فالعراق يطمح الى تأييد عربي شامل قوي يدعم مواقفه في المفاوضات للتوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لهذا الموضوع، والانتقال من حال وقف النار الى اقامة السلم وترسيخ الأمن والاستقرار. وبرغم دعم الدول العربية العراق في مواقفه، بعضها عن اقتناع والبعض الآخر عن خوف ومسايرة، ظلّت سوريا تدعم الموقف الإيراني. وكون العراق خرج منتصراً قويّاً من الحرب، فلن يحاول استرضاء سوريا. من هنا كان على الدول العربية العمل على تخفيف حدة الصراع بين العراق وسوريا بارضاء الأول وعدم مخاصمة الثانية.

المشكلة الرابعة هي كيفية التوفيق بين التحالفات داخل الجامعة، عنيت التوفيق بين المجالس العربية الثلاثة:

- مجلس التعاون الخليجي، الذي يضم السعودية، الكويت، الامارات العربية المتحدة، عُمان، ابو ظبي، البحرين.
- مجلس التعاون العربي، الذي يضم العراق، مصر، الاردن، اليمن الشمالي.
- اتحاد المغرب العربي، الذي يضم الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا.

المشكلة الخامسة وهي الأهم: الحدّ من تعاظم دور العراق وكبح جماح انطلاقته نحو زعامة العالم العربي. فالعراق خرج منتصراً من حرب دامت ثماني سنوات، على عدو العرب التقليدي (الفرس قديماً وإيران حديثاً)، الذي يهدد التوازنات في العالم العربي عن طريق تصدير ثورته الاسلامية الشيعية الى البلدان العربية، وبخاصة البلدان التي تضم اكثرية أو

اقلية شيعية (العراق، دول الخليج العربي، لبنان) أو التي تزدهر فيها الحركات الاسلامية الأصولية. وانتصار العراق هذا أمّن له ولرئيسه صدّام حسين احتراماً ورهبة. فلأول مرة ينتصر العرب في معركة منذ صلاح الدين الأيوبي.

لقد حقّق العراق، اضافة الى الانتصار العسكري، انتصارات تكنولوجية كثيرة تؤهله للدخول في نادي الدول المتقدمة صناعياً. والعراق بلد غني وهبه الله ثروة الماء (دجلة والفرات) وثروة البترول (ثاني احتياط نفط في العالم بعد السعودية).

والعراق يتمتع بحكم ثابت وقوي يرئسه قائد، صارم، تمكن من تجاوز المشكلة المذهبية التي حاولت ايران خلقها له. قائد يتحلّى بتطلعات وطموح جامح للخروج من دائرة بلدان العالم الثالث، فلم يوقف مشاريعه العمرانية، خلال سنوات الحرب الثماني، بل جعل بغداد تضاهي أحدث المدن وأعرقها عمراناً وازدهاراً، قائد أثبت للعالم جدّيته في اتخاذ القرارات وتنفيذها فأعاد بناء مدينة البصرة، التي دمّرتها الحرب، في ثلاثة أشهر، وبنى مدينة جديدة في الفاو في أربعة أشهر.

والعراق تمكّن من الحفاظ على حرية قراراته واستقلاليتها، برغم ضرورات الحرب ومتطلباتها، ولم يرتبط بأي من المعسكرين الشرقي أو الغربي.

هذه المشاكل، كان على القمة العربية أن تواجهها وأن تجد لها الحلول أو مشاريع الحلول قبل أن تنعقد أو خلال انعقادها، وفي الحالتين قبل طرح المشكلة اللبنانية وقبل إنهاء أعمالها.

المصالحات وحلول المشاكل المعترضة

قبل حلّ المشكلات كان لا بدّ من تأمين حضور جميع الرؤساء. فالرئيس الليبي معمّر القذافي أعلن امتناعه عن الحضور بسبب دعوة مصر الى الاجتماع. فتطوّع الرئيس السوري حافظ الأسد لحل هذه العقدة، وعرّج على طرابلس الغرب في طريقه الى الدار البيضاء، واجتمع مع الرئيس الليبي. والى هناك وافاه الرئيسان الجزائري والتونسي، وعُقدت قمة رباعيّة تُوّجت بقبول الرئيس الليبي المشاركة، بعد أن اقنعه الرؤساء الثلاثة بأهمية «توجيه رسالة واضحة الى واشنطن مفادها ان العالم العربي بأسره يساند القضية الفلسطينية، الموضوع الرئيسي أمام القمة».[76] هكذا تكون سوريا قد سلّفت مصر موقفاً ستقبض ثمنه، لاحقاً، من رصيدها في المسألة اللبنانية بحمل مصر على التراجع عن موقفها السابق المحدد في البيان المشترك الذي صدر في بغداد بعد المحادثات التي أجراها الرئيسان المصري والعراقي والذي جاء فيه: «ان الوجود الاجنبي في لبنان... وبالتحديد الاحتلال الاسرائيلي والوجود العسكري السوري ووجود وحدات مسلّحة ايرانية هو وضع يهدِّد سيادة لبنان وأمنه

ويُشكل تهديداً خطيراً لوحدته ويعرقل مساعي الوفاق الوطني فيه».[78] والتراجع المصري ظهر لأول مرة في تصريح مدير مكتب الرئيس مبارك، فور وصوله الى الدار البيضاء، أعلن فيه: «ان مصر لا تريد جوّ تصادم مع سوريا وليبيا في المؤتمر... لا نريد أن ندين أي طرف في أي قضية من القضايا. نحن نريد وفاقاً وتضامناً». ثم استدرك قائلاً: «لن تتنازل مصر عن مطلبها الخاص بانسحاب جميع القوات الاجنبية من لبنان».[77] وتدخّل وزير الخارجية المصرية، بهدف تبديد الشكوك حول تبدّل موقف بلاده، قال: «لا بد أن يتم اتفاق للمحافظة على وحدة لبنان وسيادته ووقف التدخلات في شؤونه»، ونفى «ان يكون ثمة اتفاق على أن تسحب مصر دعوتها الى انسحاب القوات السورية من لبنان في مقابل موافقة سوريا على عودة مصر الى الجامعة العربية».[78] لكن مناقشات مؤتمر القمة وما صدر عنه تثبت أن مثل هذا الاتفاق كان قائماً.

وحصلت ليبيا من جهتها على مصالحة مع مصر في اجتماع عُقد في مقر الرئيس الجزائري ضمّه والرئيسين المصري والليبي ودام أكثر من ساعتين. هذا مع العلم ان الرئيسين المصري والليبي كانا قد التقيا بحضور الرئيس السوري ولكن دون مصالحة رسمية.

قام ياسر عرفات، برعاية الرئيس الجزائري وبرفقته، بزيارة الرئيس السوري في مقر اقامته واجتمع به وتصالحا بعد أن انضم الى الاجتماع الرئيس الليبي. فحصل عرفات على قبول الرئيس السوري مبادرة السلام الفلسطينية لقاء تنازله عن رصيده في المسألة اللبنانية.

وبقيت المصالحة الأصعب بين الرئيسين العراقي والسوري. حاول الملك الحسن الثاني تحقيقها فجمع الرؤساء المصري والسوري والليبي في مقر الرئيس الجزائري وذهب لاقناع الرئيس العراقي بالانضمام الى الاجتماع. لكن الرئيس صدام حسين رفض ففشل المسعى المغربي.

هكذا دفع لبنان جوائز الترضية للمصالحة المصرية- السورية – الليبية والمصالحة السورية – الفلسطينية. ولم يبق على مواقفه من المسألة اللبنانية سوى العراق يحالفه الاردن واليمن الشمالي، فقام بوجهه حلف سوري- جزائري- ليبي. وتراجعت مصر وفسلطين عن مواقفهما وحافظت دول عديدة على الحياد، وحاولت السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي تلافي أخذ مواقف محدّدة من المسألة اللبنانية، وسعت الى الحفاظ على التوازن بين العراق وسوريا عن طريق دعم كامل للأول في صراعه مع ايران وعدم إدانة الثانية واضعافها لقاء سكوتها عن دعم العراق. أما المغرب وهو مضيف القمة والداعي الى عقدها، فحاول أن يلعب الدور التوفيقي بين جميع التيّارات.

جائزة مصر كانت الكبرى، فمؤتمر القمّة رحّب بعودتها «وعبّر عن اقتناعه بأن وجود

جمهورية مصر العربية في مكانها الطبيعي بين شقيقاتها العربية سيساهم في تعزيز العمل العربي المشترك ودعم مسيرة التضامن ووحدة الصف العربي لما فيه خير الأمة العربية وعزتها وازدهارها».[79]

جائزة ياسر عرفات حلّت ثانية فقد «رحّب المؤتمر بقرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني وأكّد دعمه لمبادرة السلام الفلسطينية المستندة الى خطة السلام العربية والى الشرعية الدولية... ودعم المؤتمر الموقف الفلسطيني في موضوع الانتخابات بأن تتم بعد الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي الفلسطينية المحتلة وبإشراف دولي وفي اطار عملية السلام الشاملة».[79]

وحاول المجتمعون ارضاء العراق بتلبية كل ما يريد في صراعه مع ايران لتخفيف هجومه على سوريا بسبب موقفها منه خلال حرب الخليج ومن تدخلها في لبنان. «فدعا (المؤتمر) الى بذل الجهود وتكثيف المفاوضات المباشرة تحت رعاية الامين العام للأمم المتحدة، بقصد إقامة السلام على أساس تطبيق قرار مجلس الأمن 598 لسنة 1987 باعتباره خطة سلام، وبما يضمن حقوق العراق وسيادته على اراضيه ومياهه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وضمان أمن الخليج وحريّة الملاحة في مياهه الدولية وعبر مضيق هرمز لكافة السفن من دون إعاقة... وأكّد المؤتمر تضامنه الكامل مع العراق في الحفاظ على وحدة وسلامة أراضيه وحقوقه التاريخية في سيادته على شط العرب... ودعا المؤتمر الأمم المتحدة وسائر المنظمات والهيئات الدولية الى اتخاذ ما في وسعها من اجراءات من اجل اطلاق سراح أسرى الحرب واعادتهم الى اوطانهم من دون ابطاء وانهاء لمعاناتهم ومعاناة أسرهم».[79]



وحده لبنان الضحيّة! غُيِّب عن المؤتمر فلم تُوجّه اليه الدعوة لحضوره، كأن الموضوع لا يهمّه، أو كأن الحاضرين لم يشعروا بالحاجة الى وجوده، أو كأنه قاصر أو محجور عليه، ورؤساء العرب وملوكهم يعتبرون أنفسهم أوصياء عليه فقرّروا تغيّيبه وأقاموا صلاة الغائب عن روحه وتحسّروا على وضعه، وذرفوا الدموع على مصيره، وقالوا في رثائه ما لم تقله الخنساء في رثاء أخيها صخر. «وعبّر المؤتمر عن قلقه البالغ لما يجري في لبنان، الدولة العضو المؤسس في جامعة الدول العربية الذي شارك على الدوام في تعزيز العمل العربي المشترك والدفاع عن القضايا العربية وساهم باشعاعه الحضاري وعطائه الفكري والثقافي في إثراء الثقافة العربية والعالمية».[79] ووصفوا الدواء الناجح لأزمته، فرفعوا مستوى لجنة المساعي الحميدة من مستوى وزراء الخارجية الى مستوى الملوك والرؤساء وانقصوا عدد اعضائها الى النصف فأصبح ثلاثة، وخوّلوها «الصلاحيات الشاملة والكاملة لتحقيق الأهداف التي أقرها المؤتمر لحل الأزمة اللبنانية».[80] لكن تشخيص المرض لم يلحظ

سوى الاحتلال الاسرائيلي وتناسى الضرر الأكبر، الاحتلالين السوري والايراني. مع أن وقائع المؤتمر تدلّ على ان المناقشات تركزت حول هذين الاحتلالين السوري والايراني، ما حمل الرئيس العراقي صدام حسين على مغادرة الدار البيضاء قبل انتهاء المؤتمر احتجاجاً على موقف الدول العربية المنحاز ضد لبنان والمؤيد للطروحات السورية والذي تمثّل باجراء التعديلات التالية على مشروع القرار:

- تعديل بند «مطالبة كافة الأطراف في المشكلة باحترام وقف النار» ليصبح «مطالبة كافة الاطراف اللبنانية باحترام وقف النار».
- شطب فقرة «الاشراف على اخلاء بيروت الكبرى (أو تحديد منطقة آمنة في بيروت الكبرى) من جميع القوات العسكرية أو أية تشكيلات أو ميليشيات غير شرعية. وتمكين الجيش اللبناني من السيطرة عليها».
- تحديد اعضاء اللجنة واستبعاد دول مجلس التعاون العربي عنها، بينما ضمّت اللجنة عضوين من اتحاد المغرب العربي (المغرب والجزائر) وعضواً من مجلس التعاون الخليجي (السعودية).
- تمديد المهلة المعطاة للجنة من ثلاثة أشهر الى ستة أشهر .[80]

مراجعة معمّقة للبند المتعلق بلبنان في البيان الختامي تظهر أنه مقابل قبول سوريا مشاركة «عربية» لها في الموضوع اللبناني أُعطيت التنازلات التالية:

- تبرئتها من كل ما فعلته في لبنان من شل السلطة الشرعية وتقسيم المؤسسات، وتعطيل القرار والحرية وامتهان السيادة والكرامة، وتمريغ الاستقلال وتدمير الاقتصاد والبنية التحتية، وقتل الناس وتشريدهم وتهجيرهم الى داخل لبنان أو الى خارجه.
- تشريع احتلال سوريا للبنان بإغفال ذكر وجود جيشها الاحتلالي وضرورة انسحابه ولو من بقعة امنية كبيروت الكبرى لإجراء الانتخابات، وحتى، إغفال ذكر وجوب خروج القوات الاجنبية الأخرى الخاضعة للسيطرة السورية أو المتعاونة معها كالقوات الإيرانية. وخاصة برفض مشروع ارسال قوات عربية أخرى الى لبنان كما اقترح الملك الاردني.
- تقديم الإصلاحات الدستورية على عملية انتخاب رئيس للجمهورية، مراعاة لرغبة سوريا وخلافاً لنصوص الدستور اللبناني التي تجعل من مجلس النواب بعد فراغ سدة الرئاسة هيئة انتخابية، وتمنع عليه القيام بأي عمل قبل انتخاب رئيس الجمهورية.

خطة عمل اللجنة الثلاثية

بعد انتهاء المؤتمر عقدت اللجنة الثلاثية (الملك الحسن الثاني، الملك فهد، الرئيس بن جديد) اجتماعاً في الدار البيضاء وضعت خلاله خطة عمل يتابعها وزراء خارجيتها، بعد أن

ينضم اليهم الأخضر الابراهيمي الأمين العام المساعد. وهذه الخطة لحظت ما يلي:

«على المستوى الأمني: الدعوة الى وقف فوري لكل أعمال العنف وتفادي كل الاجراءات التي من شأنها أن تزيد من حدة الانقسامات بين اللبنانيين.

على المستوى السياسي: وضع منظور لحل الازمة اللبنانية، يكون متوازناً وعادلاً وشاملاً، بشكل وثيقة وفاق وطني تتضمن:

- المبادىء العامة للاصلاحات وكيفية اعادة إحياء المؤسسات الدستورية اللبنانية ؛
- بسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل التراب اللبناني بقواتها الذاتية ؛
- تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي ؛
- مستقبل العلاقات السورية – اللبنانية».[81]

بعد اجتماع اللجنة عقد الملك الحسن الثاني مؤتمراً صحافياً استهله بمخاطبة الصحافيين ليباشروا بتوعية اللبنانيين « لأن الشعب اللبناني، اليوم، أحوج ما يكون الى أن يكون على بيّنة تامة بما يخطط له أشقاؤه العرب لا لينوبوا عنه في تقرير مصيره، ولا في تخطيط خطته للحياة، بل ليأخذوا بيده حتى يقف على قدميه، بعد مدة من التطاحن والتحارب الطويلة».[82] فبدا استهلاله الكلام شبيهاً باعتذار عن الخطأ الذي ارتُكب بتغييب لبنان عن القمة. وأضاف في ما يتعلق بانسحاب القوات السورية من لبنان: «لقد طالبنا بانسحاب جميع القوات، بشكل شامل (ان البيان الختامي لمؤتمر القمة وبيان اللجنة الثلاثية لا يذكران شيئاً عن هذا الموضوع، بل حصر الانسحاب بالجيش الاسرائيلي) ذلك أنه في حسباننا ومن باب اخلاقنا، لا يعقل أن نضع القوات الاسرائيلية والقوات السورية الموجودة هناك على قدم المساواة ونتعامل معها التعامل نفسه. فلا بد أن تنسحب القوات الاسرائيلية من لبنان. أما القوات السورية فينبغي عليها، في مرحلة أولى، أن تتحمل بعض المسؤوليات، لأنه اذا ما انسحبت هذه القوات بين عشية وضحاها، فسنعيش كارثة أسوأ من التي نعيشها حالياً. لأن انسحاب القوات السورية ينبغي أن يتم في إطار الأخوة والتفاهم ويواكب تمكّن الدولة اللبنانية، سواء على صعيد السيادة السياسية أو السيادة الترابية، من الاضطلاع بمسؤولية بلدها على مستوى المؤسسات الديمقراطية، وسير وعمل هذه المؤسسات واحترامها على مستوى أمن التراب اللبناني».[82] (وهنا لا بدّ من سؤال الملك الحسن الثاني لماذا رفض المؤتمر إرسال قوات عربية لتحل مكان القوات السورية أو لتشاركها المسؤوليات كما اقترح ملك الاردن؟).

وتنبّه الملك الحسن الثاني الى وجود قوات أخرى غير الاسرائيلية والسورية فقال: «أما قضية الفرَق ولا أقول الجيش، الايرانية التي هي متواجدة في لبنان، فلم تدخل بمحض ارادتها، ولذا لم نسمّها، وعلى من أدخلها اذن أن يُخرجها».[82]



ولمّا حُشر بسؤال حول نجاح اللجنة أو فشلها قال: «ان اللجنة وضعت كشرط للدخول في هذه العملية المشاركة، والتي سيباركها فيها الله سبحانه وتعالى، لكي ندخل في هذه المشكلة، أن يكون لنا الحق لوضع النقاط على الحروف، والمسؤولية على رأس من عرقل خطتنا بكل صراحة ووضوح، دون مضض، وفي جوّ من الإخاء».[82]

وما ان انتهى المؤتمر وعاد كل رئيس الى بلده حتى بدأت التعليقات والتبريرات:

الملك فهد «تمنى على القادة اللبنانيين التعاون مع الجهود العربية لحل الأزمة اللبنانية (بقي متناسياً سوريا ودورها الرئيسي بعرقلة جميع الجهود). وأوضح: «أن البيان الختامي للقمة أعلن بوضوح أنه يجب دعم دولي لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي، كما ذكر البيان بوضوح دعم القمة للبنان في بسط سيادته التامة على أرضه لحماية أمنه واستقراره بواسطة قوّاته الذاتية».[83] (وكأنه يلمّح الى الانسحاب السوري ولكن بحياء وخفر وربما بخوف).

الرئيس حسني مبارك قال: « ان موقف مصر لم ولن يتغيّر وان لبنان لن يستقر الا بعد خروج كل القوات الاجنبية منه».[84] (لم يكن موقف مصر هكذا خلال المؤتمر). ثم أكّد: « ان اللجنة الثلاثية العليا ستبذل جهدها لمساعدة لبنان على استعادة وحدته الوطنية والإقليمية، وممارسة سيادته وتحقيق إنسحاب القوات الاجنبية عربية كانت أم غير عربية من الاراضي اللبنانية».[85]

مجلس قيادة الثورة العراقي اجتمع برئاسة الرئيس صدام حسين وأصدر بياناً شدّد فيه على ضرورة إنسحاب كل القوى الاجنبية من لبنان، قال: «ان انسحاب القوات السورية من لبنان أمر لا مفرّ منه، مقدمة لحل النزاع في هذا البلد العربي... كان باستطاعة العراق أن يعبّر عن تحفّظاته حيال القرار لكن العراق أراد إعطاء إخوتنا فرصة أخرى لتسوية الأزمة اللبنانية»، وعلى زعماء العرب «اتخاذ تدابير فورية لانهاء الوضع الشاذ في لبنان».[84]

الملك حسين، قال في الأزمة اللبنانية أنها «مأساة انسانية، لا يمكن السكوت أو الصبر عليها.. أن هذه المشكلة طالت أكثر مما يجب، وكان لا بد من ايجاد حل لها منذ أمد طويل». لكنه أشار الى أنه «يُعلّق آمالاً كبيرة على اللجنة الثلاثية».[86]

سوريا، عبّرت عن فرحتها بتحقيق انتصار في القمة. فصحيفة «البعث» قالت: «ان الذين حاولوا أن يجعلوا من مؤتمر القمة مصيدة لسوريا ومحكمة لادانتها، أو ظنّوا أن حديثهم عن استقلال لبنان يجرح سوريا كانوا واهمين». أما صحيفة «سيريان تايمز» فوصفت قرارات القمة بأنها «تُشكل انتصاراً لسياسات سوريا خصوصاً في لبنان».[84]

تحرّك اللجنة لتنفيذ خطّتها

كلّفت اللجنة العليا وزراء الخارجية والأمين العام المساعد، الاخضر الإبراهيمي اجراء الاتصالات اللازمة على مختلف الأصعدة اللبنانية والعربية والدولية لكسب التأييد والمؤازرة للخطة، فكُلِّف الاخضر الابراهيمي بالاتصالات اللبنانية وكأن اصحاب القضية لا يستأهلون زيارة أحد وزراء الخارجية.

الاتصالات اللبنانية

أ. تركّزت اتصالات الأخضر الابراهيمي بشكل أساسي على الشق الأمني، لكن اتصالاته مع المسؤولين السوريين لم تحقق النجاح المطلوب، فبقي الوضع الأمني يراوح بين التفجير الكبير والاعتداءات العنيفة أو المحدودة على طول الشاطىء المحاذي للمناطق المحررة بما فيها الأحياء السكنية والبنى التحتية، والشق الأمني لحظ نقطتين:

.وقف النار

.رفع الحصار البري والبحري والجوي (فتح المعابر، تحرير المرافىء البحرية، فتح مطار بيروت). فمنعاً لرفع الحصار زادت سوريا وحلفاؤها في لبنان قضية مراقبة المرافىء بحجة منع وصول الأسلحة والذخائر الى المناطق المحرّرة.



عزت مصادر اللجنة ومصادر أخرى أسباب فشل الابراهيمي الى:

.ضرورة ايجاد آلية أو مرجعية أمنية للاشراف على الموضوع الأمني. فاقترح الابراهيمي، تجاوباً مع الرغبة السورية، تشكيل لجنة أمنية تضم ضباطاً من الجيش اللبناني يختارون من الألوية المتمركزة في المناطق المحررة ومن الألوية المتمركزة في مناطق الاحتلال السوري. وهذا ما رفضه العماد عون بشكل قاطع، معتبراً ذلك تقسيماً للمؤسسة العسكرية، فضلاً عن ان المشكلة ليست داخل الجيش اللبناني، وليست بين اللبنانيين، وليست إسلامية ومسيحية، بل بين الجيش اللبناني والجيش السوري وبين لبنان وسوريا. ومن هنا أصّر على تشكيل لجنة أمنية لبنانية –سورية «وحتى لو كان الضباط اللبنانيون جميعاً مسلمين، وهو مستعد لالتزام أي تدبير تتخذه هذه اللجنة، لأن أي ضابط في الجيش، مسلماً كان أو مسيحيّاً، يمثل هذا الجيش ويعبّر عن وحدته». وأبلغ العماد عون الابراهيمي «تعاونه مع اللجنة العربية الى أقصى الحدود لحل الأزمة التي ليست لبنانية- لبنانية».[87]

.رفض سوريا تشكيل لجنة لبنانية –سورية وابلاغ ذلك إلى الاخضر الابراهيمي، وهذا ما أكّده وزير الخارجية السوري لمراسل جريدة «النهار» في باريس: «ان مطالبة عون بتأليف لجنة لبنانية–سورية أمر غير وارد، وسوريا متمسكة بقيام لجنة أمنية لبنانية –لبنانية لمراقبة تنفيذ وقف النار»، وأكّد له «ان المعرقل هو عون. وان المشكلة في لبنان لا تزال

قائمة نتيجة رفض عون تأليف اللجنة الأمنية للاشراف على وقف النار وتفتيش السفن ومنع وصول السلاح الى أي طرف».(88)

.رفض العماد عون من الناحية المبدئية تفتيش السفن لأن ذلك يمس كرامة الدولة اللبنانية المتمثلة بحكومته الشرعية وكرامة الجيش اللبناني الشرعي، ولأن للدولة وللجيش الحق المطلق بتوفير العتاد والسلاح والذخيرة للدفاع عن الشعب اللبناني ضد الجيش السوري المعتدي ولأنهما يتمتعان بالحرية التامة في ادخال كل ما يريدان الى الأراضي اللبنانية من دون حسيب أو رقيب. وتُضيف مصادر العماد عون انه اذا سُلِّم جدلاً بحياد الجيش السوري المتواجد في لبنان فان مراقبة السفن والموانىء ستمنع وصول السلاح والذخيرة الى الجيش اللبناني وميليشيا القوات اللبنانية ؛ ولكنّها ستُبقي الفرص متاحة أمام بقية الميليشيات المتواجدة في مناطق الاحتلال السوري لايصال ما تريد. واذا توقفت سوريا عن إمداد هذه الأخيرة ومنعت وصول العتاد اليها عبر المناطق التي تسيطر عليها، فمن يمنع تموينها عبر مرافىء صيدا وصور والزهراني أو عبر الطرق البريّة من جهتي الجنوب والبقاع الغربي؟ هذا ما لم يتعهد السوريون بمنعه لأنه، كما يعلم الجميع، خارج عن قدرتهم وسلطتهم. وهذا ما أشار اليه وزير الخارجية السورية: «إن عمل اللجنة العربية تجاه لبنان منصّب على تنفيذ الشق الأمني من خطط اللجنة، أي وقف النار وفتح المعابر ومراقبة السفن لمنع دخول السلاح الى الاطراف المتقاتلين في لبنان»، موضحاً « ان سوريا قررت عدم امداد الميليشيات في بيروت الغربية بالأسلحة وانها ملتزمة احترام قرارات قمة الدار البيضاء».(89)

هكذا لم ينجح الأخضر الابراهيمي برفع الحصار البري والبحري، وقد أثبت ذلك تقرير اللجنة:

. «تأخّرَ فتح المعابر بين المنطقة الشرقية للعاصمة وبين المناطق المجاورة لها لفترة طويلة.

.لم يتم فك الحصار البحري المضروب على مرافىء بيروت الشرقية لأن الاحزاب والقوى الوطنية كانت تصرّ على إحداث آلية تقوم بتفتيش البواخر ولا تسمح بدخول السفن التي تحمل السلاح والذخائر، في حين ان الطرف الآخر يطالب برفع الحصار من دون قيد أو شرط».(90)

أما مطار بيروت فلقد أبقي مقفلاً وردّت اللجنة السبب الى:

«رفض سيادة العماد ميشال عون ومن معه السماح بفتح مطار بيروت الدولي الواقع في المنطقة الغربية قبل رفع الحصار البحري المضروب على مرافىء المنطقة الشرقية».(90)

وهكذا لم تتمكن اللجنة من تثبيت وقف اطلاق النار وفتح المعابر ورفع الحصارات على

جميع المرافىء، حسبما نصّت عليه قرارات القمة العربية، «ولم يكن في الامكان تخطي الوضع الأمني الى العمل في المجال السياسي».(90)

الاتصالات العربية

فور انتهاء مؤتمر القمة وفور تحديد اللجنة الثلاثية خطة عملها، قام وزراء خارجية دول اللجنة بزيارة دمشق وبغداد لاجراء الاتصالات مع الرئيسين السوري والعراقي.

الاتصالات بسوريا

قابل الوزراء الثلاثة الرئيس حافظ الأسد بتاريخ 1989/6/8 وعرضوا عليه خطة عمل اللجنة في شقّيها الأمني والسياسي، وكانت نتائج المقابلة كما يلي:

. بالنسبة الى وقف اطلاق النار ورفع الحصارات وفتح المعابر، «أبدى الرئيس السوري الاستعداد للمساعدة على وقف النار وفتح المعابر بدون شروط، أما في ما يتعلّق بفك الحصارات فقد اشترط آلية للمراقبة على ذلك»، وأدى هذا الاشتراط الى الفشل في المجال الأمني.

. بالنسبة الى المبادىء العامة للاصلاحات وكيفية إعادة احياء المؤسسات الدستورية اللبنانية، «لم يُبد الرئيس السوري أي ملاحظات رئيسية، واكتفى بالقول ان هذا الموضوع هو شأن لبناني».

. بالنسبة الى مستقبل العلاقات السورية- اللبنانية، طرح الوزراء تصّورهم حول العلاقات السورية- اللبنانية، «لكن الرئيس السوري انتقد التصوّر، لأنه لم يضع لسوريا في علاقاتها بلبنان أية خصوصية على الاطلاق». وبرغم طلب الوزراء من الرئيس السوري اعطاءهم «توجهات سوريا نحو هذا الموضوع»، فانه تردد كثيراً في اعطائهم «رأياً سورياً حول هذه النقطة، مصرّاً على ضرورة استطلاع رأي اللبنانيين في ذلك». ولما ألّح الوزراء بطلبهم أحالهم الى وزير الخارجية السوري، فاروق الشرع، الذي اقترح الصياغة التالية:

«انطلاقاً من الروابط القومية والمصالح الاستراتيجية ووحدة التاريخ والمصير التي تربط جميعها بين سوريا ولبنان، تقوم الحكومة اللبنانية المنبثقة عن الوفاق الوطني والحكومة السورية بتنظيم العلاقات الخاصة والمميزة بينهما في اتفاقات طويلة الأمد، تجسّد ما بينهما وتعزّزه وتضمن مصالحهما المشتركة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها».(90)

. بالنسبة الى بسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل التراب اللبناني بقواتها الذاتية، بعد أن عرض الوزراء طرحهم، أجابهم الرئيس السوري بأنه «لا يجوز الاشارة في الوثيقة الى

موضوع انسحاب القوات السورية»، وأنه يجب لذلك «تغيير مثل هذه الصياغة، لأن سوريا لا تريد أن تبدو وكأنها دولة تحتل أراضي الغير، وان هناك جهة تضغط عليها للانسحاب». واقترح الجانب السوري الصياغة التالية:

« ان هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل التراب اللبناني بواسطة قواتها الذاتية، المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي ؛ وتقوم الحكومة اللبنانية المنبثقة عن الوفاق الوطني بالاتفاق مع الحكومة السورية للحصول على مساعدتها في تمكين قوى الأمن اللبنانية من تولّي المهام الأمنية التي تقوم بها القوات السورية في فترة زمنية يتم الاتفاق عليها بين الحكومتين».[90]

.من هنا استنتجت اللجنة العربية ان السوريين يريدون تأجيل البتّ بهاتين النقطتين الى ما بعد قيام حكومة الاتحاد الوطني، «وانهم لا يريدون أي دور للجنة في ذلك ؛ وهذا يُشكل خروجاً على منظور اللجنة الذي يستهدف تناول اجزاء وثيقة الوفاق ككل متكامل ومترابط، كأفضل سبيل لضمان تحقيق حل متوازن يوافق عليه جميع اللبنانيين».[90]

الاتصالات بالعراق

زار الوزراء الثلاثة بغداد بعد دمشق، وقابلوا الرئيس العراقي صدّام حسين بتاريخ 1989/6/10، وعرضوا عليه تصور اللجنة. «وقد تركّز الحديث على ما يمكن أن تسهم به العراق في الجانب الأمني، خصوصاً في ما يتعلق بامدادات الأسلحة التي تقدمها العراق الى اللبنانيين في المنطقة الشرقية». فكان جواب الرئيس العراقي بأنه «في الوقت الذي يتم التوصل فيه الى اتفاق حول وقف النار وفك الحصار فان العراق سيوقف فوراً شحن المعدات العسكرية، وانه يعتبر أن هذا الالتزام من جانبه هو شيء طبيعي، لأنه أعطى كل ثقته للجنة الثلاثية».[90]

الاتصالات الدولية

أيدت فرنسا مساعي اللجنة ووعد المسؤولون الفرنسيون بالمساهمة في العمل على وقف إطلاق النار من خلال اجراء اتصالات بالاطراف التي تربطها صلة بفرنسا، وفي مقدمهم العماد عون. كما أيّد الفرنسيون ضرورة اجراء إصلاحات سياسية في ظل الديمقراطية والعدل بين اللبنانيين.

أبدى المسؤولون في الفاتيكان استعدادهم للمساهمة بكل ما يستطيعون في التخفيف من آلام الناس ودفعهم نحو الوئام، على أن تراعي اللجنة حقوق كل المجموعات المتواجدة في لبنان ومصالحها.



أعرب الرئيس الاميركي عن تقديره لما تقوم به اللجنة، وعبّر عن استعداد بلاده للتعاون معها في ما يتعلق بالازمة اللبنانية. لكنه أشار الى مدى الترابط بين الوجودين الاسرائيلي والسوري في لبنان. كما أشار الى ان الاسرائيليين يعلمون موقف الولايات المتحدة من تطبيق القرار 425 ومن موضوع انسحاب جميع القوات، وأكّد أن النتائج ستكون ممتازة اذا تم هذا الانسحاب وتم رفع الحصارات.

أيدت بريطانيا اللجنة وأعربت عن استعدادها لتقديم أية مساعدة ممكنة في سبيل تحقيق هذه اللجنة اهدافها.

وجدت اللجنة تجاوباً كاملاً من الاتحاد السوفياتي والصين، في ما يتعلق بانهاء الاحتلال الاسرائيلي لاجزاء من لبنان وبضرورة تطبيق قرارات الأمم المتحدة في هذا المجال.

اتصالات اللجنة في المجال السياسي

اجتماع اللجنة العليا في وهران

بعد جولة اتصالاتها الأولى تأكدت اللجنة الوزارية ان الجميع يؤيدون مساعيها ويسهّلون عملها، باستثناء سوريا التي أصّرت على موقفها المعرقل من بندي العلاقات اللبنانية-السورية ومن بسط سيادة الدولة مما حمل الوزراء على التهديد بالعودة الى اللجنة العليا لعرض الموضوع عليها.

خوفاً من أن تنفذ اللجنة الوزارية تهديدها بتحديد الجهة المعرقلة، كما سبق أن أعلن العاهل المغربي في مؤتمره الصحافي بعد قمة الدار البيضاء، أوفدت سوريا وزير خارجيتها لمقابلة اعضاء اللجنة قبل اجتماعهم بالرؤساء لإطلاعهم على موقف سوريا حيال الوضع في لبنان، ثم مقابلة رئيسي ليبيا وتونس طلباً للمساعدة في هذا المجال.

عقدت اللجنة العليا اجتماعها بتاريخ 1989/6/27 في وهران في الجزائر، واطّلعت على التقرير الذي رفعه اليها وزراء الخارجية وناقشت نتائج اتصالاتهم وأصدرت بياناً أهم ما جاء فيه:

«... ان النواب اللبنانيين سيدعون الى الاجتماع خارج لبنان، في المكان الذي يختارونه وذلك لمناقشة وإعداد وثيقة الوفاق الوطني. وهذا يقتضي في صورة خاصة وقف النار ورفع الحصار وفتح المعابر قبل اجتماع النواب خارج لبنان الذي سيعد لاجتماع مجلس النواب اللبناني داخل البلاد». وأعربت اللجنة عن «تصميمها على متابعة العمل حتى يستطيع لبنان أن يستعيد وحدته وسيادته وسلامة أراضيه ويبدأ مرحلة من العدالة والسلام لمصلحة جميع بنيه».[91]

وبعد الاجتماع صرّح وزير خارجية الجزائر ان اللجنة الوزارية ستزور مرة ثانية دمشق وبغداد لمباشرة المرحلة السياسية لحل الازمة اللبنانية.

زيارة اللجنة الوزارية سوريا للمرة الثانية

بعد انتهاء قمة وهران توجّه الوزراء الى دمشق، لمحاولة حل العقدة التي استعصت عليهم خلال زيارتهم الأولى، حاملين رسالة الى الرئيس السوري وقّعها العاهلان المغربي والسعودي والرئيس الجزائري. «وقد كان محور الزيارة ايجاد مخرج من المأزق الذي واجهته اللجنة مع سوريا، في ما يتعلق بموضوعي بسط السيادة والعلاقات السورية – اللبنانية». وقابلوا الرئيس السوري بتاريخ 1989/7/2 وسلّموه الرسالة التي عالجت الموضوعين على الشكل الآتي:

- بسط السيادة

حددت الرسالة الصيغة التي تقترحها اللجنة لموضوع بسط السيادة كما يلي:

«ان هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل التراب اللبناني، بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي. ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في جميع الاماكن حيث تتواجد القوات السورية، في فترة زمنية (...) تتجمّع خلالها القوات السورية وتتمركز في منطقة البقاع».(90)

ثم عرضت الرسالة الخطوط العريضة للخطة الأمنية الشاملة، فأيّد الرئيس السوري خطوطها العريضة، لكنه اعترض على تحديد منطقة البقاع كمكان تتجمع وتتمركز فيه القوات السورية، واقترح الصيغة التالية:

«تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في جميع الأماكن حيث تتواجد القوات السورية في فترة زمنية أقصاها (....) تتجمع خلالها القوات السورية وتتمركز في مناطق يتم الاتفاق عليها بين الحكومتين السورية واللبنانية».(90)

- العلاقات السورية – اللبنانية

حددت الرسالة الاطر التي تقترحها اللجنة لموضوع العلاقات السورية- اللبنانية كما يلي:

«ان لبنان الذي هو عربي الانتماء والهوية تربطه علاقة أخوية صادقة بجميع الدول العربية وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الاستراتيجية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما، حيث تدعو الحاجة، وبما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين. استناداً الى ذلك، ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فانه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال.

وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممرّاً أو مستقراً لأية قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا، وان سوريا الحريصة على أمن لبنان ووحدته ووفاق ابنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته. وبناء على ما تقدم يتم التوقيع على اتفاق أمني بين الحكومتين السورية واللبنانية وبرعاية اللجنة الثلاثية العربية العليا، كذلك يتم التوقيع على اتفاق يتم بموجبه تحديد مراكز وحجم ومدة تواجد القوات السورية في البقاع بين الحكومتين السورية واللبنانية وبرعاية اللجنة الثلاثية العربية العليا».(90)

واعترض الرئيس السوري على رعاية اللجنة العربية العليا توقيع الاتفاقات بين الحكومتين السورية واللبنانية مشيراً الى أنه يفضّل استبدال النص بالنص الذي اقترحته سوريا اثناء زيارة اللجنة الثلاثية الأولى لها، وأضاف: «ان السوريين يفضّلون عدم وجود هذه الفقرة بكاملها على أن توجد بالشكل الذي تقترحه اللجنة».

زيارة اللجنة الوزارية العراق للمرة الثانية

بعد دمشق انتقل الوزراء الى بغداد وقابلوا، بتاريخ 1989/7/3، الرئيس صدام حسين وسلموه رسالة خطية من اللجنة العليا، لكنّ العراق كان قد استبق الأمور وأصدر بياناً قبل وصول اللجنة يلتزم فيه التوقف عن تزويد القطاع الشرقي من بيروت بالسلاح، وأعلن الرئيس العراقي «ان العراق ليس فقط يلتزم فورياً بل ويدعو كافة الاشقاء لمعاونة اللجنة انطلاقاً من روحية قرارات قمة الدار البيضاء». فلم يبق للوزراء إلا التعبير عن تقديرهم لهذا الموقف العراقي.

قضية الصواريخ «فروغ»

في هذه الاثناء عاد الوضع الأمني يتأزم وبقيت المعابر مقفلة، واستمر الحصار البحري مفروضاً بالنار وبدوريات البحرية السورية التي بدأت تعترض سبيل جميع السفن المتوجهة الى مرافىء المنطقة الشرقية، بما فيها بواخر نقل الركاب. وعاودت سوريا هجوماً أعنف على العراق. فاثارت قضية صواريخ «فروغ» أو «لونا7» واتهمت العراق بشحن بعضها الى الجيش اللبناني والى القوات اللبنانية. وجاراها في هذا المجال الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل وغيرهما من الدول، مما حمل العماد عون على التصريح بأن قضية الصواريخ «خدعة سوريّة لتضليل الرأي العام»، وهذا ما اثبتته الأيام بعد هذا التاريخ، وعلى ابلاغ الاخضر الابراهيمي «موافقته على المقررات العربية من دون شروط، ورفضه الشروط السورية، واستعداده للقبول بمراقبة دخول السلاح الى الشرقية مقابل انسحاب سوري فوري».(92)

زيارة اللجنة الوزارية سوريا للمرة الثالثة

وسط هذه الأجواء قام وزراء خارجية اللجنة بزيارة ثالثة لدمشق لاجراء محاولة أخيرة قد تزيل العرقلة السورية بالنسبة لموضوعي السيادة والعلاقات السورية اللبنانية وتمكّنهم من الوفاء بوعد فتح المعابر ورفع الحصار البحري، «الذي من شأنه تأخير دعوة اللبنانيين للاجتماع».

قابل الوزراء الرئيس السوري بتاريخ 1989/7/12 ونقلوا اليه رسالة شفوية من اللجنة العليا تجدّد مواقفها السابقة من نقطتي الخلاف بينها وبين سوريا «وتحدّد الفترة الزمنية التي ستتجمع خلالها القوات السورية في منطقة البقاع بستة أشهر، كحد أقصى من تاريخ بداية مهمة اللجنة الثلاثية». كما طالبوه الوفاء بتعهداته التي قطعها للجنة في مؤتمر الدار البيضاء «لجهة موافقته على مقررات القمة، وتسهيل مهمة اللجنة، وعلى ما سبق وأكّده من الحرص على التعاون الكامل والبنّاء مع اللجنة». وختموا الرسالة بالقول: «ان نجاح اللجنة في مهمتها أصبح منوطاً اكثر من ذي قبل بموقف فخامتكم من هذه الوثيقة (وثيقة الوفاق الوطني) ووقف القتال ورفع الحصار الذي سيقرر اذا كان في استطاعة اللجنة المضي في مساعيها أو التوقف عن بذل المزيد من الجهود».(90)

بعد فراغ الوزراء من تقديم الرسالة الشفوية لم يرد الرئيس السوري الخوض اكثر في هذا الموضوع وأحالهم الى وزير الخارجية الذي أصر على مواقف سوريا الرافضة لرعاية اللجنة العربية للاتفاقات التي ستعقد بين الحكومتين السورية واللبنانية، والرافضة لتحديد فترة زمنية لتجميع القوى السورية في منطقة البقاع، وحتى لفكرة تجميع القوى بحد ذاتها، والرافضة لرفع الحصار إلا بوجود لجنة أمنية تقوم بمهمة تفتيش السفن.

اذاعة تقرير اللجنة

نتج عن فشل الزيارة الثالثة الى دمشق تصعيد في الوضع الأمني، وتشديد الحصار، مما حمل اللجنة الى عقد اجتماع في الرباط بتاريخ 1989/7/29 لوضع التقرير النهائي الذي أُذيع من الرياض بتاريخ أول آب 1989 والذي ختمته اللجنة بالقول:

«وفي رأينا ان اختلاف المنظور الذي طرحته اللجنة عن المنظور الذي طرحته سوريا حول مسألة بسط السيادة يُشكل أهم عقبة واجهتها اللجنة. ذلك ان المنظور السوري من شأنه تعطيل امكان تحقيق الاجزاء الأخرى التي احتوتها وثيقة الوفاق المفترضة على النحو المتكامل والمترابط الذي صيغت به هذه الوثيقة، فلا يمكن –على سبيل المثال – لموضوع الاصلاحات أن يتقدم بمعزل عن معالجة مسألة بسط السيادة، وكذلك الحال بالنسبة الى الجانب الأمني، على ضوء ما أسفرت عنه الاتصالات مع اللبنانيين. وهذا التصور هو الذي حدا باللجنة أن تعلن في بيانها اننا وجدنا أنفسنا في الجانب السياسي أمام طريق مسدود، كما اننا وجدنا أنفسنا في الجانب الأمني أمام طريق مسدود».(90)

ردود الفعل على تقرير اللجنة

تفجير الوضع الأمني

الهجوم على سوق الغرب وتشديد الحصار البحري.

- فور اعلان تقرير اللجنة الثلاثية الذي أدان سوريا واتهمها بعرقلة مهمتها وبإيصالها الى الطريق المسدود وبتوقيف مساعيها الحميدة، جُنّ جنون السوريين، ففجّروا الوضع الأمني بشكل لم يسبق له مثيل وصبّوا حمم مدافعهم وراجماتهم على المناطق المحررة ما أدى الى وقوع مجازر جماعية كمجزرة الفياضية التي ذهب ضحيتها اكثر من عشرة شهداء سقطوا تحت انقاض ملجأ سقط عليه أربع قذائف عيار 240 ملم دفعة واحدة.

بتاريخ 1989/8/10 بدأ السوريون قصفاً عنيفاً بجميع أسلحتهم على المناطق المحررة كافة وعلى جميع الجبهات وبخاصة جبهة سوق الغرب، دام حتى صباح 1989/8/13 حين بدأوا هجوماً، بالتنسيق مع ميليشيا الحزب التقدمي الاشتراكي، محاولين اختراق هذه الجبهة وتهديد القصر الجمهوري في بعبدا وقيادة الجيش في اليرزة. فتمكّنوا من احتلال أحد المراكز المتقدمة في القلعة، تحت ستار كثيف من الدعم المدفعي. لكن وحدات اللواء العاشر، المدافعة عن الجبهة، تمكّنت من استيعاب الهجوم وتوقيفه، بانتظار وحدات الاحتياط من اللواء الثامن والمغاوير الذين قاموا بهجوم ردّي وتمكنوا من دحر المهاجمين وردّهم على اعقابهم واستعادة المركز وتكبيد العدو خسائر فادحة في الأرواح والعتاد، خسائر قُدّرت، في صفوف ميليشيا الحزب التقدمي الاشتراكي فقط، باكثر من 62 قتيلاً. وفي الوقت الذي كان الهجوم مركزاً فيه على سوق الغرب، قام السوريون، بالتنسيق مع ميليشيا بعض الاحزاب، بهجوم على خطوط التماس التقليدية في وسط مدينة بيروت، فتمكّنت وحدات اللواء التاسع المتمركزة هناك من صدّهم وتكبيدهم خسائر كبيرة في الارواح والعتاد. بعد فشل الهجومين أعلن السوريون أنهم لم يشاركوا في المعارك إلا بتقديم دعم ناري مدفعي فقط للمسلحين اللبنانيين الذين قاموا بالهجومين.

- من جهة ثانية شدّد السوريون حصارهم البحري بتكثيف القصف على كل هدف يظهر في المياه الاقليمية دون التفريق بين باخرة تنقل ركاباً وأخرى بضائع وثالثة ذخائر. أما السفن الحربية السورية فكانت ترصد في عرض البحر كل باخرة تمرّ فتصطادها وتقتادها الى مرافىء الشمال أو الى عرض البحر وتُخضعها للتفتيش والقرصنة. ولكن برغم تشديد الحصار البحري وتكثيف القصف بقيت بعض البواخر تتحدّى وتؤمن تموين المناطق المحررة بما تحتاجه، وتنقل من يتجرأ على الحضور الى مرفأ جونيه للسفر.

نتائج تفجير الوضع الأمني ومعركة سوق الغرب.

ـ سقطت مقولة الخطوط الحمر التي رسمتها القوى الدولية والاقليمية حول المناطق المحررة لمنع اختراقها، وظهر زيف هذا الزعم، وتثّبت اللبنانيون من ان الخطوط الحمر التي تحميهم من الاجتياح انما وضعها وثبّتها جيشهم يدعمه الشعب، وهذا ما رفع معنويات الشعب وأشعره بالعزة والكرامة والافتخار بجيشه على رغم كل التهديم والدمار الذي يُلحقه الجيش السوري به.

تناقلت أخبار صحافية ومخابراتية عن ان الهجوم على سوق الغرب كان بتشجيع من السفير الاميركي في بيروت جون مكارثي أو على الأقل «بغضّ نظره» عنه وربما بتشجيع حكومته للتأثير على مواقف الحكومة اللبنانية وإجبار العماد عون على التراجع عن طروحاته التحريرية ودفعه الى تقديم تنازلات وقبول التفاوض مع السوريين واللجنة العربية للعودة بالوضع الى ما كان عليه قبل 14 آذار 1989. يؤيد هذه الاخبار اختفاء السفير الاميركي طيلة نهار 1989/8/13 وعجز قصر بعبدا وقيادة الجيش عن الاتصال به، فتعمّد السفير الاميركي التصريح بأن سوريا متورطة بالصدامات دفعاً لهذه الشبهات عنه.

ـ أصيب وليد جنبلاط والحزب التقدمي الاشتراكي بالاحباط نتيجة خسارة المعركة التي كان يُهدّد بخوضها منذ العام 1983، ونتيجة تكبّده خسائر بشرية كبيرة لا يمكنه أن يتحمل وزرها تجاه محازبيه، مما اضطره لعقد لقاء في بيت الدين ضمّ جميع الفاعليات الدرزية وإعلان التعبئة العامة، وتهديده بالثبور وعظائم الأمور وبأنه سيرفع أعلام العروبة فوق قصر بعبدا، واضطراره كذلك الى زيارة معظم القرى والعائلات التي سقط منها قتلى في معركة سوق الغرب والى تقديم التعازي وتخفيف النقمة عليه وطلب المساعدة والدعم والالتفاف حوله ومحاولته اقناع الدروز بأنهم في خطر وبأن عليهم أن «يعضوا على الجراح» ويتهيئوا للدفاع عن أنفسهم.

ـ اجتمع مجلس الأمن الدولي- استناداً الى المادة 99 من ميثاقه التي تنص على أن «للأمين العام أن ينبّه مجلس الأمن الى أية مسألة يرى أنها تهدّد حفظ السلم والأمن الدولي» وأصدر نداءاً عن رئيس المجلس بتاريخ 1989/8/16 «لوقف إطلاق النار ورفع الحصارات ودعم مهمة اللجنة العربية». ولقد حظي هذا النداء بتأييد معظم الدول، على رغم عدم ذكره سوريا بشكل صريح، بصفتها المعرقل لجهود اللجنة العربية.

ـ تحركت اللجنة العربية وأصدرت بياناً مشتركاً في كل من الرباط والجزائر والرياض جاء فيه:

«ونحن حين نعبّر عن بالغ استنكارنا واستهجاننا لهذا الوضع المأساوي الذي يمر فيه لبنان الشقيق، نناشد جميع الاطراف المعنيين أن يتجاوزوا كل الاعتبارات والغايات التي يمكن أن

تقف حائلاً دون وضع حد لهذا التدهور الأمني بالوقف الفوري والشامل لاطلاق النار، وأن تتضافر كل جهودهم وغاياتهم في اتجاه واحد مشترك، يهدف الى انقاذ أنفسهم وبلادهم من مصير يهددهم جميعاً ومن دون استثناء».(93)

ـ طالب العراق والاردن وفلسطين بعقد قمة عربية طارئة تعالج شأن لبنان، عقب القمة المصغّرة التي عقدها الرئيس صدام حسين والملك حسين والسيد ياسر عرفات في بغداد بتاريخ 1989/8/18، والتي جاء في نهايتها على لسان السيد عرفات: «لا حلّ للأزمة اللبنانية الاّ بتشكيل قوة سلام عربية تفرض قراراً بوقف اطلاق النار وإحلال السلام... ان قوة حفظ السلام العربية يمكنها كذلك المساعدة في عقد اجتماع للبرلمان اللبناني لانتخاب رئيس جديد للبلاد».(94)

ـ تمنّى الرئيس المصري خلال مؤتمر صحافي عقده والملك حسين، إثر اجتماع لهما في القاهرة، «أن يتعاون اخواننا في سوريا مع اللجنة الثلاثية لكي نتفادى المشاكل ولا نصل الى طريق مسدود». واعتبر أن اللجنة الثلاثية، في حال فشلها، «ستضطر القمة العربية الى البحث عن اجراءات لضرورة المحافظة على المهمات التي كلفت القيام بها».(95)

ـ تحرّكت فرنسا وكانت صاحبة النشاط الأهم. فلقد أرسلت بعض قطع اسطولها الى عرض السواحل اللبنانية (الفرقاطة دوكين بتاريخ 1989/8/15، وحاملة الطائرات فوش بتاريخ 1989/8/18) بمهمة، ظاهرها نقل الرعايا الفرنسيين المقيمين في لبنان واجلاء بعض سكان العاصمة اللبنانية عند الضرورة. ومهما تكن حقيقة مهمتها، فلا يمكن أن ننكر على فرنسا اهتمامها الجدي هذا. أما الوزير السابق جان- فرنسوا دونيو فصرّح بأن «الكلمات لم تعد كافية وينبغي اللجوء الى فرض عقوبات على سوريا».(96) وأوفدت الحكومة الفرنسية مبعوثاً خاصاً هو الوزير ألان دوكو، حاملاً مشروعاً لحل الازمة اللبنانية، وطلبت فرنسا من المجموعة الاوروبية عقد اجتماع طارىء.



ـ أكّد السفير البريطاني آلان جون رامسي، بعد زيارة البطريرك صفير، «أن سوريا لم تحترم بعد نداء مجلس الأمن الدولي وقف النار في لبنان».(97)

ـ صرّح البابا يوحنا بولس الثاني أمام مئات الألوف من الناس، الذين حضروا قداساً أقامه في شمال غربي اسبانيا.

«يبدو أنه قد عقد العزم على تدمير مدينة بيروت وبصفة خاصة المناطق المسيحية... باسم الله أُجدّد دعوة ملحة لكافة السلطات المسؤولة من أجل الوفاق ووقف إطلاق النار على الفور، لبدء حوار يفضي الى التوصل الى اتفاقية تأخذ في الاعتبار كافة الحقوق التاريخية والدينية المشروعة ومنح الشعب كله بلا تمييز الأمل في العيش بسلام واحترام متبادل».(98)

تأزيم الوضع السياسي

ابتزاز الولايات المتحدة الاميركية

فور اجتماع وزراء خارجية اللجنة الثلاثية لوضع تقريرهم، وجّهت سوريا الى الولايات المتحدة الاميركية، باعتبارها مشجّعة على إصدار هذا التقرير، أو على الأقل راضية عنه، ضربة محكمة أصابت منها مقتلاً. فهدّدت منظمة العدالة الثورية باعدام الرهينة الأميركية العقيد هيغنز. بعد ذلك أعلنت تنفيذ الحكم به بتاريخ 1989/7/31 ردّاً على عملية خطف اسرائيل إمام جبشيت، عبد الكريم عبيد. ثم هدّدت باعدام الرهينة الاميركية الثانية سيسيبيو. فبدا أن واشنطن فهمت الرسالتين وتصرّفت على أساسهما. فتمّ تجميد إعدام سيسيبيو، وتبين في ما بعد ان اعدام هيغنز ليس مؤكداً. وقد يكون تفّهم الولايات المتحدة الاميركية للموقف السوري هو الذي أدّى الى تغاضيها عن محاولة اختراق جبهة سوق الغرب ان لم يكن الى تشجيعها ومن ثم الى الضغط على اللجنة الثلاثية لمعاودة عملها وتغيير مواقفها الاتهامية لسوريا.

ابتزاز اللجنة الثلاثية

ـ قامت سوريا بحملة اعلامية ضد اللجنة الثلاثية إتهمتها فيها بالخروج عن مقررات الدار البيضاء، للنيل من سوريا وتشويه صورتها في العالم. كما وجّه وزير الخارجية السورية رسالة الى وزراء خارجية دول اللجنة الثلاثية يدافع فيها عن موقف سوريا الذي اعتبره ايجابياً ومساعداً ومسهّلاً لأعمال اللجنة، ويهاجم موقف الحكومة العسكرية اللبنانية، ويتهّم اللجنة بالانحياز الى «الزمرة الانعزالية العسكرية»، ويتجاهل القوى الوطنية والاسلامية. ويضرب على أشد أوتار الأزمة اللبنانية حساسية، مكمّلاً:

«لقد حدّدت اللجنة الثلاثية في تقريرها كيفية تحقيق الأمن في مناطق تواجد القوات السورية، وذلك عن طريق استخدام هذه القوات خلال مدة محددة، ولكنها أغفلت الاشارة الى كيفية تحقيق الأمن وبسط السيادة في المناطق التي لا تتواجد فيها القوات السورية. ألا يعني ذلك استخدام القوات السورية لنزع أسلحة القوى الوطنية والاسلامية واخضاعها، في سبيل قيام الدولة الموحّدة، في حين لم تحدّد من هي القوات التي ستنزع أسلحة القوى الانعزالية في شرق بيروت وجيش لبنان الجنوبي العميل لاسرائيل وتخضعها لسلطة الدولة اللبنانية؟ أليس من حق القوى الوطنية والاسلامية أن تشعر بالقلق على مصيرها ومصير مطالبها السياسية العادلة، إذا نزعت اسلحتها في غياب آلية واجراءات لنزع أسلحة الاطراف الأخرى؟ ألا يرمي هذا الأمر – كما ورد في تقريركم- الى ترك الوطنيين والمسلمين في لبنان تحت رحمة الزمرة العسكرية الانعزالية في شرق بيروت واسرائيل وعملائها في الجنوب».(99)

ـ قال وزير الدفاع السوري، في ردّ على بيان اللجنة الثلاثية:

«ان الجيش السوري سيبقى في لبنان وسيتصدى لمشاريع العماد عون، ولمواصلة مهمته القومية والدفاع عن شرف وكرامة الشعب اللبناني». وقال في مجال آخر: «ان الجيش السوري سيقاتل بضراوة للدفاع عن الوطنيين اللبنانيين حلفاء سوريا في لبنان، وغالبيتهم من المسلمين».(100)

ـ هاجمت وسائل الاعلام السورية اللجنة، فكتبت صحيفة «الثورة»:

«ان اللجنة الثلاثية لم تهمل القوى الوطنية فقط، في اثناء تحركاتها، ولم تكتفِ بكيل المديح لنظام بغداد، بل سعت الى تحميل سوريا مسؤولية منع الحل في لبنان، بدل أن تدين الاطراف الانعزالية التي رفضت مقررات مؤتمر الدار البيضاء».(100)

وبثّت الاذاعة السورية في تعليقها «ان بيان وزراء خارجية اللجنة الثلاثية العربية حول الجهود التي بذلتها اللجنة لحل الأزمة اللبنانية أثار حملة من ردود الفعل اتّسمت بالدهشة، لما تضمّنه البيان من مغالطات سياسية، ولما فيه من تجاهل لمواقف الزمرة الانعزالية.» وأضافت «ان ما ورد في بيان اللجنة عن القوات العربية السورية والدور الذي تؤديه في لبنان فيه من التجنّي ما يحمل ابعاداً أقل ما فيها معاداة شعب لبنان ومحاربة تطلعاته. ولا بد من التساؤل هنا: هل المطلوب ترك القوى الوطنية والاسلامية اللبنانية مكشوفة الظهر أمام اسرائيل وأدواتها؟».(100)



تحريك الاطراف اللبنانيين الخاضعين لسوريا وإهاجتهم

ـ أول المهاجمين كان السيد حسين الحسيني. فبعد اجتماع مع البطريرك صفير في الديمان أجاب على تعليق جاء فيه: يبدو أن اللجنة الوزارية قد فشلت في مهمتها كما سمعنا بالأمس:

«ان أسفنا شديد على ما سمعنا، خصوصاً وان اللجنة لم تبدأ عملها بعد حتى تقول ما قالت. كنا ننتظر مجيئها لنتباحث معها، وكنا نعمل وما زلنا من أجل انجاح مهمتها وفي الحقيقة هي نجاحنا جميعاً، وخروجنا من محنتنا بمؤازرة هذه اللجنة».(101)

ـ جريدة السفير المعروفة بميولها كتبت حول تقرير اللجنة، نقلاً عن مصدر عربي في بيروت:

« كما أن اللجنة، يقول المصدر، لم تستطع الحصول على أية ضمانات عن مصير المسلمين والوطنيين في لبنان، في حال انسحاب القوات السورية وفي ظل الاختلال الحاصل في موازين القوى بعد الأسلحة التي تسلمها رئيس الحكومة العسكرية العماد ميشال عون من العراق مؤخراً، وهي لم تتوصل بالتالي الى صيغة اصلاحية مقبولة من الجميع تؤمن حصول الانتخابات الرئاسية على قاعدة وفاق وطني مضمون التحقيق... ويرى المصدر

ان اللجنةالعربية أرادت ربما عن قصد وربما عن غير قصد، من خلال طرحها الانسحاب السوري قبل الوصول الى تسوية سياسية شاملة في لبنان أن تسلّم رأس المسلمين لميشال عون... ويشير المصدر الى ان طرح الوحدة مع سوريا من قبل بعض المسلمين ليس من قبيل المناورة، بل نتيجة خوف حقيقي عند المسلمين من تطور الأمور في حال انسحاب سوريا، وهو خوف لم يأخذه العرب على محمل الجد».(102)

- جريدة «النداء»، الناطقة باسم الحزب الشيوعي اللبناني، قالت:

«بالاضافة الى مخالفته لقرارات قمة الدار البيضاء وأولوياتها، هناك مآخذ على بيان اللجنة العربية ابرزها تجاهل الاحتلال الاسرائيلي والدور الاميركي وتصعيد عون واخلال العراق بتعهده والتركيز على تجميع القوات السورية».(103)

- الدكتور سليم الحص، وجّه كتاباً الى اعضاء اللجنة العربية العليا جاء فيه:

«ولا نكتمكم أن تقرير اللجنة الوزارية العربية الكريمة... فبعضه كان في رأينا غير منصف أو غير عادل، وبعضه غير دقيق أو غير واف بالغرض، مما أتاح لفريق في النزاع، وبناء على اعتبارات لا علاقة لها بجوهر الصراع الناشب في لبنان منذ خمسة عشر عاماً، أن يقرأ في مضمون التقرير تغليباً له على الفريق الآخر، الذي تنضوي تحت لوائه كثرة من اللبنانيين من شتى الفئات والطوائف. هم اولئك الذين يرون قضيتهم في ضمان حقوق الانسان في وطنه، أي في تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين ابناء الشعب الواحد، وفي ممارسة ديمقراطية فاعلة في كنف دولة قادرة وعادلة، فضلاً عن تحرير الارض من ربقة الاحتلال الاسرائيلي».(104)

- رؤساء الطوائف الاسلامية (مفتي الجمهورية ونائب رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى وشيخ عقل الطائفة الدرزية) أصدروا بياناً جاء فيه:

«إلا أن البيان الذي صدر عن اللجنة الوزارية في 1989/7/31 صدمنا بشدة. ذلك أنه بدا لنا كأنه يُنهي أعمال اللجنة العليا بعد شهرين فقط من مساعيها الحميدة، على رغم أن القمة العربية أعطتها مهلة ستة أشهر لانجاز مهمتها، ونحن على ثقة بأن قراءة صحيحة لهذه المقررات، التي لا نزال نؤيدها ونتمسك بها، سوف تؤدي الى اعادة فتح الطريق لمعالجة المشكلة اللبنانية من جذورها بالتنفيذ الكامل لما صدر عن الملوك والرؤساء العرب بعد قمة الدار البيضاء».(105)

ابتزاز السعودية

حمل التصعيد العسكري سكان بيروت، وبخاصة سكان القسم الغربي منها، وأكثريتهم من المسلمين السنة، على الهرب الى مناطق اكثر اماناً، كصيدا واقليم الخروب. ونظراً الى عدم وجود مساكن لايوائهم، اضطروا الى العيش تحت الخيم أو في العراء وفي ظروف

حياتية صعبة، ما دفعهم الى رفع الصوت منادين بتوقيف المعارك للعودة الى منازلهم، وبطلب المساعدات المادية والسياسية من الدول العربية، وبخاصة من السعودية.

- السيد مصطفى سعد، رئيس التنظيم الشعبي الناصري في صيدا، وجّه نداء الى جميع المؤسسات المحلية والدولية والانسانية والقادرين «من أجل مساعدة النازحين عن منازلهم تحت وطأة القصف العشوائي»، مذكراً بأن «بيروت فتحت صدرها واسعاً أمام المواطنين خلال الاجتياح الاسرائيلي، وحمت صمودنا الوطني والقومي»، داعياً الى «احباط مخطط تفريغ العاصمة وتوزيعها على عواصم المناطق».(106)

- الدكتور سليم الحص قال في الرسالة التي وجّهها الى اعضاء اللجنة العربية العليا:

«ان بيروت، عاصمة الكرامة العربية، وكذلك ضواحيها والجبل، تكاد تقفر إلا من قلة صامدة تعاند الموت، بعدما نزح عنها عشرات الالوف من أهلها الصابرين الأباة، إلى سائر مناطق الوطن الصغير، حيث افترشوا العراء على جنبات الطرق العامة، أو لجأوا الى مباني المدارس والمعاهد المقفلة، أو حلّوا في زوايا المباني المهجورة أو غير المكتملة، تفادياً لقذائف الابادة العشوائية التي تنهمر يومياً فوق رؤوس الآمنين في مدينة الاشعاع والنور، التي كتب لها أن تحترق مسكناً بعد مسكن، وتتفتّت حجراً فوق حجر».(107)

- رؤساء الطوائف الاسلامية، أدانوا في البيان الصادر عنهم:

«أعمال القصف التدميري الهمجي التي تعرّضت وتتعرّض لها مناطق متعددة من لبنان، ولا سيما منها بيروت الغربية والضاحية الجنوبية والجبل، والتي أدّت الى مقتل مئات الابرياء وتهجير مئات الألوف وتدمير الممتلكات العامة والخاصة».(108)

- سوريا، أحيت الجبهة الموحّدة للاحزاب والميليشيات في بيروت الغربية وحركّتها بحجة التصدي لما سمّته المشروع العسكري الفاشي. فمهّدت بذلك لإعادة سلطة الميليشيات الى بيروت الغربية وهذا ما يعارضه سكان بيروت الاصليون، وبخاصة السنة. كما شجّعت عقد اجتماع في طهران برئاسة وزير خارجية ايران، علي اكبر ولايتي، ضم عدداً من الحزبيين والاصوليين اللبنانيين للبحث في الشؤون الداخلية اللبنانية، وهدفها إعادة الصراع المذهبي السني-الشيعي وتسهيل سيطرة فئة على أخرى في بيروت الغربية.

شجّعت سوريا كل هذه الأعمال أو حركتها بقصد الضغط على السعودية وحملها على تغيير موقفها الذي اتخذته مع المغرب والجزائر من خلال بيان اللجنة الثلاثية.

ابتزاز فرنسا

ما إن تحركت بعض قطع الاسطول الفرنسي باتجاه الشواطىء اللبنانية في مهمة وقائية حتى حرّكت سوريا جميع المحسوبين عليها لمهاجمة هذا التحرك، فرأى رؤساء الطوائف الاسلامية في بيانهم، «في تحرّك الاسطول الفرنسي أو أية مبادرة عسكرية أو سياسية

تصدر عن أية جهة دولية وتطرح بديلاً من مساعي اللجنة العربية العليا ومقررات قمة الدار البيضاء، هي مبادرة مرفوضة بشدة. فكيف اذا كان وراء هذه المبادرة عرض للقوة العسكرية أو تهديد باستعمالها انتصاراً لفريق لبناني على فريق آخر... من أجل ذلك، على فرنسا أن تمتنع عن ادخال قطع اسطولها الحربي الى مياه لبنان الاقليمية، وأن تمتنع عن أي تهديد أو تلويح باستعمال القوة العسكرية في لبنان سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة لأن ذلك لا يرهب أحداً ولن يؤدي الى أي حل للمشكلة اللبنانية بل يزيدها تعقيداً... ونتوجه بالمناشدة الى قادة الأمة العربية والاسلامية للتدخل لدى فرنسا لسحب قواتها البحرية فوراً».(108)

ابتزاز الفاتيكان والدول الغربية

ابتزاز الفاتيكان وبعض الدول الغربية تمّ بطرق عدة:

- التهويل بتهديد مستقبل المسيحيين في لبنان. تكفّل بهذه الطريقة السيد وليد جنبلاط وبعض الاحزاب والمنظمات المتطرفة.
- التأثير على المسؤولين عن الكنيسة، وبخاصة المارونية، وتخويفهم مما دفعهم الى الاستسلام والاستغاثة بالفاتيكان وبالدول الغربية مما ضعضع مواقفهم.
- التعرض لقداسة البابا بالتصريحات، عندما أعلن أنه سيزور لبنان للمساعدة في ايجاد حل للأزمة، فقامت الأبواق السورية تصوّر هذه الزيارة كأنها انحياز للمسيحيين ضد المسلمين، حتى ان بعض الزعماء السوريين تمادوا حتى القول: «على البابا أن يزور لبنان عن طريق دمشق».
- إثارة خوف النواب والزعماء السياسيين من فقدان امتيازاتهم في حال نجاح حرب التحرير وتوصل الحكومة العسكرية الى تحقيق اهدافها. ما حمل هؤلاء على الدس والتخريب. فصوّروا الوضع في لبنان مأساوياً وبخاصة على المسيحيين، وأعلنوا ان ما تقوم به الحكومة العسكرية مضر بالمسيحيين وخَطِر على مستقبلهم.

نتائج التحركات ضد اللجنة وتقريرها

أثمرت التحركات فأدت الى النتائج التالية:

- مطالبة جميع الأطراف المحليين والاقليميين والدوليين اللجنة العربية بمعاودة نشاطها ومتابعة تنفيذ المهمة التي كلفها بها مؤتمر القمة العربية.
- تبدّل في مواقف أعضاء اللجنة أنفسهم.
- تغيير ظاهري في الموقف السوري. فالمسؤولون السوريون بادروا الى تسهيل أعمال اللجنة تخفيفاً للصدمة التي أثارها تقريرها بتحميل سوريا مسؤولية إفشال مهمتها، ومجاملةً للدول التي اتصلت بها لتليين موقفها، وبخاصة الاتحاد السوفياتي، الذي أوفد نائب وزير خارجيته،

غينادي تاراسوف، في جولة شملت سوريا ولبنان والاردن والعراق.

النتيجة الأهم كانت التغيير الكبير في موقف الولايات المتحدة الاميركية، الذي ظهر منحازاً الى سوريا، كأن التهديد باعدام الرهائن قد أعطى النتائج المتوخاة. وهذا ما أدى الى الفرقة والتباعد بين الولايات المتحدة الاميركية والعماد عون، الذي بدأ بشن الهجوم تلو الآخر على سياستها في لبنان:

- ففي 1989/8/31 اتهم العماد عون الولايات المتحدة الاميركية بتقديم مبررات للوجود السوري في لبنان وباعتبار سوريا قوة استراتيجية في المنطقة، وأعاد السبب في ذلك الى وجود الرهائن: « يجب ألاّ تصاب قوة عظمى مثل الولايات المتحدة بالشلل، لأن لها تسع أو عشر رهائن، فنحن يمكن أن يكون لدينا عدد أكبر اذا كنا نريد الحصول على رهائن».(109)

ثم اتهمها «باعطاء السوريين الوقت اللازم لتحقيق اهدافهم في لبنان»، وبأنها «تضغط على فرنسا لمنعها من المساعدة باسطولها».(110) يثبت ذلك الحديث الذي دار بين وزيري خارجية الولايات المتحدة الاميركية والسعودية والذي نشرته جريدة «الديار» بتاريخ 1990/1/31، وفيه يقول السيد جيمس بيكر:

«لقد أخبرنا الحكومة الفرنسية وأمين عام الأمم المتحدة أنهما يعطيان اللبنانيين، أي عون وشعبه، تشجيعاً مفرطاً. فطلبنا منهما التخفيف من ذلك، كما طلبنا من الفرنسيين إعادة الاسطول الفرنسي الى طولون بأسرع وقت ممكن (يقهقه عالياً) ولم نعد نسمع أي شيء من جانب عزيزنا دو كويلار (الأمين العام للأمم المتحدة). لقد بدأ صاحبنا يأخذ حجماً أكبر مما يحق له». (يبين الملحق رقم 4 تفاصيل محضر اللقاء بين الوزيرين).

- وفي 1989/9/3 صعّد العماد عون وتيرة نقمته على الولايات المتحدة الاميركية فاتهمها ببيع لبنان لسوريا وبتآمرها عليه سياسياً، وشن عليها أعنف هجوم في مؤتمر صحافي عقده في القصر الجمهوري جاء فيه:

«في الواقع اميركا ليست مهتمة بلبنان، بل هي باعته، والسياسة الاميركية المعلنة منذ 15 سنة تقول بالسيادة والاستقلال، بينما السياسة الواقعية تدعم وجود سوريا في لبنان، وسوريا لا تعترف بسيادة لبنان، اذاً اميركا متناقضة مع نفسها، وعندما يتكلم المسؤولون الاميركيون عن سياستهم تجاه لبنان ويدعمون سوريا في الوقت نفسه، هذه هي المؤامرة... هذه هي المؤامرة الاميركية أن تترك لسوريا الفرصة لتضرب لبنان عسكرياً من دون استنكار أي جريمة ترتكب في لبنان، الاّ في محاولة لامتصاص نقمة الرأي العام، هذا بكاء تماسيح، ليس صحيحاً ان الاميركي غير موافق على ما يقوم به السوري. ستة اشهر من الحصار البحري، ومنع وصول الطاقة، والاميركي يعرف ما معنى ذلك، لماذا سمح بذلك ؟ فهل كان في استطاعة الزوارق السورية أن تتوجه جنوب النهر الكبير ؟ هذه هي المؤامرة. السياسة

الاميركية هي إخافة اللبنانيين للرضوخ لسوريا. ما هذه البراغماتية الاميركية غير الاخلاقية السياسية؟ أين هو هدف نشؤ الأمم المتحدة؟ والقوانين الدولية، هل أقرّت ليبقى القوي يأكل الضعيف؟... اذاً هم يبحثون عن حل للقضية على حساب أحد، هو لبنان. وهذا هو التعاون الاسرائيلي – السوري –الاميركي... ان السياسة الاميركية مثل السياسة السورية، هذا ثنائي منذ 15 سنة ونحن كشفناه ونحاول أن نغيّر فيه ايجاباً. اميركا أول من أسهم في الانشقاقات الداخلية مع سوريا، وما زال الإعلام الاميركي يتجاهل الجيش السوري ودوره في لبنان. هذا إجرام في الإعلام. اما هذا جهل أو تعمّد للخطأ، مع ان الجميع يعرف في اميركا ان العماد ميشال عون طبّق القوانين الدولية في المياه الاقليمية ومنع تهريب المخدرات والأسلحة وتصدير الارهاب، وترك المرافىء الشرعية مفتوحة، وكل ما قمنا به هو محاربة ما ادّعى الرئيس الاميركي بالذات محاربته، وهو تجارة المخدرات».(111)

ترافق هجوم العماد عون على الولايات المتحدة الاميركية مع قيام تظاهرة امام السفارة الاميركية في عوكر.

«فلقد نظمت حركة دعم التحرير» تظاهرة حاشدة امام مقر سفارة الولايات المتحدة الاميركية في عوكر بتاريخ 1989/9/5، ورفع المتظاهرون الذين جاؤوا من مناطق عدة يافطات ابرز ما جاء فيها: تمثال الحرية برسم البيع – المدفع سوري والقرار أميركي – العجز الاميركي يذبح اطفال لبنان- كما أنشدوا الأناشيد الوطنية وحملوا صوراً لتمثال الحرية وفي يده علماً سورياً بدلاً من مشعل الحرية اضافة الى مجسم آخر لتمثال الحرية يقول: أنا خجول أن أكون اميركياً.

وأعلن المنسق العام في «الحركة» السيد جبران تويني ان «عملية مايا ورولا (الطفلتان اللتان غرقتا في مرفأ جونية بعد غرق الباخرة التي كانت تقلهما من جراء القصف) هي حصار السفارة الاميركية سلمياً أولاً، هذا الحصار يبدأ اليوم ثم يتصاعد يوماً بعد يوم في حال لم تتجاوب الادارة الاميركية مع مطالبنا، ولن ينتهي الا بعد تنفيذ كل المطالب وهي:

. تقديم السفير جون مكارثي اوراق اعتماده الى الشرعية اللبنانية.

. اعتراف رسمي من الادارة الاميركية بالشرعية اللبنانية وتوقيف تسمية الشرعية المسيحية أو القوى المسيحية في لبنان.

. ارسال موفد رسمي من الادارة الاميركية في حال لم يقدم السفير مكارثي اوراق اعتماده كالسوفيات والفرنسيين ليرى حقيقة الوضع على الارض اللبنانية واشار الى أن ذلك يترافق خاصة مع فك الحصار نهائياً عن المنطقة الشرقية، والانسحاب السوري من لبنان وسيصدر كل يوم بيان عن الحصار المضروب».(112)

. بدا أن السفير الاميركي كان ينتظر مثل هذه التظاهرة أو كان يحضر لها (نقلت أخبار

صحافية ومخابراتية ان بعض منظّمي التظاهرة كانوا على اتصال أو تنسيق مسبق مع بعض أجهزة السفارة الاميركية) ليكيل ضربة قاسية للعماد عون وحكومته والمناطق المحررة. فبناء على معلومات خاطئة، مغلوطة، مضخّمة تقول بأن السفارة محاصرة وبأن طاقمها مهدّد وممنوع عليه الخروج منها، نقلها السفير مكارثي الى ادارته في واشنطن، فأحيا عندها – ربّما – ذكريات وكوابيس حادثة السفارة الاميركية في طهران واحتجاز عناصرها، صدرت الأوامر باخلاء السفارة الاميركية في عوكر بأسرع وقت، كأن بعض الجامعيين اللبنانيين الذين اعتصموا أمام السفارة هم من حراس الثورة الايرانية الذين حاصروا السفارة الاميركية في طهران.

هكذا، في صباح 1989/9/6 هبطت طوافات أميركية عدة في ساحة السفارة، استقلّها السفير مكارثي وكافة الديبلوماسيين والموظفين الاميركيين، وعددهم 29، الى قبرص ومنها الى المانيا فالولايات المتحدة الاميركية. وقام موظف لبناني في السفارة (السيد غابي عكر) بزيارة وزارة الخارجية اللبنانية لابلاغها قرار اقفال السفارة الاميركية في لبنان. وأصدرت الخارجية الاميركية بياناً اتهمت فيه الشرعية اللبنانية والعماد عون، تسميةً، بأنه هدّد أعضاء السفارة. لكنّ المراجع الديبلوماسية اللبنانية والغربية اعتبرت هذا الحدث متسرعاً، غير مبرر، ورأت ان الادارة الاميركية قد اتخذته استناداً الى معلومات خاطئة، غير دقيقة، زوّرها السفير. فأحدٌ لم يهدد السفارة ولم يجتز حتى الشريط الشائك المنصوب حولها. ويرجّح أن يكون السفير مكارثي قد تعمّد إثارة هذا الحدث أو أن يكون ضعيف الأعصاب أو جباناً أرعبه بعض الشباب الجامعي الأعزل من السلاح، المتظاهر بشكل سلمي وحضاري، طالباً مساعدة الحكومة الاميركية لتخليصه من الدمار والاحتلال والحصار والتجويع.

. عقد العماد عون مؤتمراً صحافياً، بتاريخ 1989/9/7، شرح فيه ملابسات انسحاب اعضاء السفارة الاميركية وخلفياته، قال:

«من المؤسف جداً أن تصل العلاقات اللبنانية – الاميركية الى هذا الحد من التدهور، نتيجة لتعنّت السفارة الاميركية في بيروت، المدعومة بسياسة خارجية منحازة وقصيرة النظر. ويصبح أسفنا أشد وأعمق عندما نرى الخارجية الاميركية تسند قرار سحب أعضاء سفارتها في بيروت الى شائعات وفرضيات خاطئة وأسباب غير مقنعة، لكي تبرر أمام الرأي العام الاميركي انسحابها وبالتالي لكي لا تُسأل في ما بعد أو تحاسب على ازدواجيتها وهروبها من مواجهة العدوان على الضحية الى جعل الضحية نفسها سبب التهرب أو الهروب». ثم زاد «لا أريد أن أسأل كم قتيل سقط في المناطق الحرة أو كم رهينة خطفت، لأن لا ضحايا ولا رهائن قطعاً في هذه المناطق منذ بدء الاحداث، وليس هناك أميركي تمزق سرواله بشريط شائك. لكنني أسأل بأي مودة ومحبة وأخوة كان الاميركيون يُستقبلون في بيوت اللبنانيين

في هذه المنطقة».(113)

معاودة اللجنة العربية مهمتها

اجتماع اللجنة واصدار بيان جديد

في هذه الأجواء ونزولاً عند طلب الجميع قررت اللجنة معاودة نشاطها. لكن سوريا استبقت اجتماعاً قررته هذه اللجنة فأسلفتها موقفاً ايجابي المظهر في مذكرة وجهتها الى مجلس الجامعة العربية المنعقد في تونس، أكدت فيها «ان وجود القوات العسكرية السورية في لبنان جاء بقرار عربي، وأعلنت استعدادها للخروج من لبنان اذا توصل الاطراف اللبنانيون الى اتفاق على برنامج للاصلاح السياسي في البلاد».(114)

وعقدت اللجنة العربية في جده اجتماعاً بتاريخ 1989/9/13 حضره، اضافة الى الوزراء الثلاثة، موفد اللجنة الاخضر الابراهيمي. وبتاريخ 1989/9/16 انهت هذه اللجنة اجتماعاتها وأصدرت بياناً مرفقاً بمشروع وثيقة الوفاق الوطني.(115)

البيان ومشروع وثيقة الوفاق الوطني.

اشتمل البيان على سبعة بنود هي:

- وقف اطلاق النار ؛
- تأليف لجنة أمنية لبنانية للاشراف على وقف اطلاق النار ومراقبة السفن ؛
- فك الحصار البحري وفتح مطار بيروت الدولي ؛
- التوقف الفوري عن استقدام السلاح، وكذلك وقف الحملات الاعلامية ؛
- دعوة جميع الدول لوقف أي إمداد بالسلاح لأي كان في لبنان ؛
- دعوة أعضاء مجلس النواب اللبناني للاجتماع لاعداد ومناقشة وثيقة الوفاق الوطني بتاريخ 1989/9/30.
- ايفاد الأخضر الابراهيمي لوضع هذا القرار موضع التنفيذ.

مشروع وثيقة الوفاق الوطني ويشمل:

- **البند الأول:** المبادىء العامة والإصلاحات: من دون تعديل عن المشروع الذي أرفق بالتقرير الأول.
- **البند الثاني:** بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل التراب اللبناني. أُدخلت عليه التعديلات والتحديدات الآتية:

حُدِّدت مدة الخطة الأمنية بسنة.

حُدِّدت مدة حل الميليشيات اللبنانية بستة اشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني وإقرار الاصلاحات السياسية بصورة دستورية.

عُدِّلت الفترة الزمنية التي تقوم خلالها القوات السورية بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية، فاصبحت سنتين بدلاً من ستة أشهر، تبدأ مع فترة حل الميليشيات، بدلاً من تاريخ بداية مهمة اللجنة الثلاثية.

عُدِّلت كيفية التجمع بعد فترة السنتين كما يلي: في نهاية هذه الفترة تقرر الحكومة السورية بالاتفاق مع حكومة الوفاق الوطني اللبنانية إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا-المديرج- عين داره وفي نقاط أخرى (بدلاً من تتجمع خلالها... وتتمركز في منطقة البقاع). يتم التوقيع على اتفاق يجري بموجبه تحديد حجم وزمن تواجد القوات السورية في هذه المناطق. واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول الى هذا الاتفاق اذا رغبتا في ذلك (بدلاً من:يتم التوقيع على اتفاق يتم بموجبه تحديد مراكز وحجم ومدة تواجد القوات السورية في البقاع بين الحكومتين السورية واللبنانية وبرعاية اللجنة الثلاثية العربية العليا).

- البند الثالث: تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي: من دون تعديل عن المشروع الذي أرفق بالتقرير الأول.
- البند الرابع: العلاقات اللبنانية — السورية: شُطبت من هذا البند الجملة المتعلقة برعاية اللجنة العربية العليا لتوقيع الاتفاق الأمني بين الحكومتين السورية واللبنانية.

ملاحظات حول البيان ومشروع وثيقة الوفاق الوطني

- لبّى البيان المطلب السوري الأساسي وألف لجنة أمنية لبنانية تشرف على وقف اطلاق النار ومراقبة السفن بدلاً من لجنة أمنية لبنانية —سورية تشرف على وقف اطلاق النار وتدرس شكليات انسحاب القوات السورية من لبنان.
- أما مشروع الوثيقة فقد يظن القارىء ان التعديلات التي أُدخلت عليه بسيطة. لكنّه اذا تعمّق في قراءتها وجد ان اللجنة أعطت سوريا كل ما سبق لها أن طلبته وكانت اللجنة قد اعتبرته في تقريرها الأول سبباً لايصالها الى الطريق المسدود في الشقين السياسي والأمني:

فبدء فترة السنتين غير محدد ولا يمكن تحديده لأنه مرتبط باقرار الاصلاحات السياسية بصورة دستورية وهذا أمر قد يطول كثيراً (116)

كما ان المنطقة التي تتجمع فيها القوات السورية قد وُسّعت كثيراً لتشمل قسماً كبيراً ومهماً واستراتيجياً من منطقة جبل لبنان، وهو ممر ضهر البيدر، وعقدة طرق المديرج وأعالي

جبل لبنان الغربية، فضلاً عن ان القرار في هذا المجال قد أُبقي في يد سوريا وليس في يد لبنان.(117)

أما الرعاية العربية فقد استُبعدت وأعيد القرار بالموضوع اللبناني الى الهيمنة السورية. فمهمة اللجنة العربية ومعها رعاية جامعة الدول العربية تتوقفان بعد انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني.

ان الملفت للنظر هو أن الوزراء أو الملكين والرئيس لم يوقّعوا البيان والتقرير، بينما وقع التقرير الأول كل من الملك الحسن الثاني والملك فهد والرئيس بن جديد.

ما هي الاسباب الحقيقية أو الخفيّة التي حملت اللجنة على تعديل مواقفها والخضوع للمطالب السورية ؟

تغيير موقف الولايات المتحدة الاميركية

بعد أن كان موقف الولايات المتحدة حيادياً أو «بين بين»، و «ضربة على الحافر وضربة على المسمار»، مال كلياً نحو سوريا وضد الحكومة العسكرية، وبالاخص ضد العماد عون. هذا التغيير نجم عن التهديد باعدام الرهائن الاميركيين وعن إعلان اعدام العقيد هيغنز، وعن الحملة القاسية التي شنّها العماد عون على أميركا وسياستها وأدّت الى اقفال السفارة الاميركية ومغادرة السفير وجميع الديبلوماسيين والموظفين الاميركيين لبنان وتحميل الخارجية الاميركية العماد عون مسؤولية ما جرى.

تغيير موقف السعودية

بعد أن كان موقف السعودية عادلاً ومنصفاً باعتباره سوريا مسؤولة عن وصول اللجنة الى الطريق المسدود، تبدّل هذا الموقف وماشى موقف سوريا وخضع لضغوطها وابتزازها. وقد جاء هذا التبدل نتيجة تأثير نداءات الاستغاثة التي أطلقها سكان بيروت الغربية، ومعظمهم من السنّة، بعد أن أجبروا على مغادرة منازلهم، كما جاء ايضاً خوفاً من عودة الميليشيات الى التحكّم ببيروت الغربية، مما يؤدي الى تغيير وجهها السني التقليدي. وليس لدى السنّة ميليشيا خاصة بهم.

زيادة انحراف موقف الجزائر

زاد انحراف الموقف الجزائري نحو سوريا نتيجة الاحداث الجزائرية الداخلية وضغوطات الحركات الاسلامية الاصولية التي تعتبر سوريا المدافع الأول عن المسلمين في لبنان ضد اطماع اسرائيل، ومناشدة بعض المقامات المسيحية الحكومة الجزائرية لكي تعاود اللجنة العربية عملها وأهمها مناشدة البطريرك صفير الرئيس الجزائري برسالة سأله فيها «متابعة عمله في اطار اللجنة الثلاثية العليا من أجل السلام في لبنان وانقاذ وحدته واستقلاله وسلامة أراضيه».(118)

ارباك الموقف الفرنسي

بعد الحملة العنيفة التي تعرضت لها، على أثر ارسال بعض قطع اسطولها الى المياه الاقليمية اللبنانية، شعرت فرنسا بالحاجة الى الخروج من هذا المأزق مع حفظ ماء وجهها، وجاءت الدعاية الخاطئة، المغرضة التي روّجها النواب والسياسيون اللبنانيون في باريس والتي تنذر بقرب انهيار المسيحيين في لبنان مما يستدعي وبصورة فورية توقيف الحرب ضدّهم، لتحمل فرنسا على تعديل موقفها أو على الاقل تليينه، ما دفع اللجنة لاصدار بيانها الجديد.

حشر موقف الفاتيكان

حُشر موقف الفاتيكان بعد أن حرّكت سوريا التهديدات ضد المسيحيين في لبنان ونقل رؤساء الكنائس المارونية والكاثوليكية صورة مأساوية خاطئة عن وضع هؤلاء المسيحيين، تُظهرهم في خطر وعلى شفير الانهيار وضد حرب التحرير التي يطالبون بايقافها. وجاء موقف رؤساء الكنائس هذا نتيجة شعورهم بابتعاد رعيتهم عنهم ومعارضتها لمواقفهم المتخاذلة وطنياً ومسيحياً، وتفضيلها التحلّق حول الحكومة الشرعية والعماد عون.

ثبات موقف المغرب

بقي المغرب على موقفه رغم اشتراك وزير خارجيته باجتماع اللجنة الثلاثية على مستوى الوزراء، وعبّر عن استيائه الشديد من تراجع اللجنة عن تقريرها الأول واعتبر هذا التراجع تخاذلاً. لكنه فضّل مجاراة السعودية والجزائر حفاظاً على الشكليات والتضامن العربي

مواقف الاطراف من بيان اللجنة ومشروع وثيقة الوفاق الوطني

الجميع رحبّوا :

. سوريا هلّلت لأنها سجلت انتصاراً على لبنان وعلى اللجنة وأجبرت اعضاءها على «لحس تواقيعهم».

. الدول الكبرى والاوروبية والعربية رحّبت ايضاً لأنها تحّررت من «عقدة ذنب» تجاه شعب وبلد مهددين بالتهديم والتدمير والفناء.

. الاطراف اللبنانيون الموالون لسوريا تقيدوا كعادتهم بالموقف السوري وربما عن غير اقتناع.

. الاطراف اللبنانيون المسيحيون لزموا الصمت أو حاولوا إخفاء فرحتهم أو قل تآمرهم.

. الحكومة العسكرية تطلّب أخذ موقفها بعض الوقت لاجراء مشاورات مع النواب والفاعليات في المنطقة المحررة. وفي 22 أيلول 1989 أعلن العماد عون موافقته على النقاط السبع الواردة في بيان اللجنة، وأبلغ ذلك الى ممثلها الأخضر الابراهيمي.

هكذا تكون حرب التحرير التي بدأت في 14 آذار 1989 قد توقفت في 22 أيلول 1989.

المراجع

(1) شكلت اللجنة الامنية الرباعية في اوائل العام 1984 من ممثل عن الجيش وممثل عن كل من الميلشيات التابعة للقوات اللبنانية وحركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي.
(2) الأنوار، 1989/4/2
(3) السفير، 1989/4/14
(4) السفير، 1989/4/28
(5) النهار، 1989/5/5
(6) الديار، 1989/4/29
(7) النهار، 1989/4/28
(8) النهار، 1989/4/28
(9) السفير، 1989/4/29
(10) السفير، 1989/4/29
(11) النهار، 1989/4/28
(12) البيرق، 1989/5/3
(13) الديار 1989/5/10
(14) الديار، 1989/5/4
(15) السفير، 1989/5/5
(16) النهار، 1989/5/5
(17) النهار، 1989/5/6
(18) الديار، 1989/5/10
(19) النهار، 1989/3/18 حتى هذا التاريخ عُقد في بكركي 12 اجتماعاً في التواريخ التالية: (7 خلال العام 1988) 8/31 – 9/20 – 9/21 - 9/22 - 10/4 - 10/10-12/25 - (5 خلال العام 1989) 2/14 - 2/18 - 2/27-3/17.
(20) النواب: بطرس حرب، الياس الهراوي، اميل روحانا صقر، فؤاد نفاع، بيار حلو، الياس الخازن، جورج سعاده، ميشال ساسين، ملكون ابلغتيان، خاتشيك بابكيان، حبيب كيروز، انترانيك مانوكيان، جبران طوق، بيار دكاش، اوغست باخوس، شفيق بدر، ادمون رزق، نديم سالم، رينيه معوض، فؤاد الطحيني، موريس فاضل، البير مخيبر، راشد الخوري – (جريدة الديار، 1989/4/19).
(21) المقصود هنا: السفير الاسباني النائب لويس ابو شرف، الكاتب توفيق يوسف عواد، والثلاثة قتلوا في المنطقة الشرقية من جرّاء القصف السوري.
(22) الديار، 1989/4/19
(23) النهار، 1989/4/21
(24) الأنوار، 1989/4/21
(25) النهار، 1989/4/21
(26) الديار، 1989/4/22
(27) النهار، 1989/4/21
(28) الشرق، 1989/4/21.
(29) النواب: حسين الحسيني، نجاح واكيم، هاشم الحسيني، حسن الرفاعي، يوسف حمود، حسين منصور، عبدالله الراسي، رشيد الصلح، جميل كبي، زكي مزبودي، ناظم القادري، سورين خان اميركان، زاهر الخطيب، نزيه البزري، عبد اللطيف الزين. (اللواء، 1989/4/25).
(30) البيرق، 1989/5/3
(31) النهار العربي والدولي، العدد 625، 8-1989/5/14
(32) الشرق، 1989/7/10
(33) السفير، 1989/4/21
(34) السفير، 1989/4/21
(35) النهار،1989/4/20
(36) النهار، 1989/5/3
(37) السفير، 1989/4/12
(38) الأنوار، 1989/4/18
(39) النهار، 1989/5/10
(40) الأنوار، 1989/3/24
(41) الديار، 1989/3/25
(42) النهار، 1989/4/4
(43) السفير، 1989/4/4
(44) النهار، 1989/4/6
(45) النهار، 1989/4/6
(46) الأنوار، 1989/4/6

(47) النهار، 1989/4/8
(48) الأنوار، 1989/4/10
(49) السفير، 1989/4/11
(50) النهار، 1989/4/14
(51) النهار، 1989/4/12
(52) السفير، 1989/4/15
(53) النهار، 1989/4/24
(54) النهار، 1989/5/19
(55) النهار، 1989/5/23
(56) السفير، 1989/3/16
(57) السفير، 1989/3/17
(58) الديار، 1989/3/30
(59) الديار، 1989/4/14
(60) الأنوار، 1989/4/16
(61) النهار، 1989/4/18
(62) النهار، 1989/4/21
(63) الأنوار، 1989/4/22
(64) السفير، 1989/4/27
(65) اللواء، 1989/5/15
(66) السفير، 1989/4/4
(67) النهار، 1989/5/12
(68) السفير، 1989/4/12
(69) الديار، 1989/5/24
(70) الأنوار، 1989/4/2
(71) الأنوار، 1989/5/12
(72) الأنوار، 1989/4/2
(73) النهار، 1989/4/22
(74) الديار، 1989/5/24
(75) السفير، 1989/5/30
(76) الانوار، 1989/5/23
(77) النهار، 1989/5/10
(78) النهار، 1989/5/23
(79) البيان الختامي للمؤتمر، السفير، 1989/5/27 ملحق رقم 1
(80) راجع نص القرار الصادر عن القمة في الملحق رقم 2
(81) السفير، 1989/6/5
(82) السفير، 1989/6/6
(83) النهار، 1989/5/30
(84) النهار، 1989/5/29
(85) الديار، 1989/5/31
(86) السفير، 1989/6/1
(87) النهار، 1989/6/12
(88) النهار، 1989/6/16
(89) الديار، 1989/6/21
(90) راجع تقرير اللجنة العربية الثلاثية في الملحق رقم 3
(91) النهار، 1989/6/28
(92) العمل، 1989/7/11
(93) النهار، 1989/8/17
(94) السفير، 1989/8/21
(95) النهار، 1989/8/28
(96) الديار، 1989/8/18
(97) الديار، 1989/8/19
(98) السفير، 1989/8/21
(99) السفير، 1989/8/7
(100) الأنوار، 1989/8/9
(101) السفير، 1989/8/2
(102) السفير، 1989/8/3
(103) النداء، 1989/8/3
(104) السفير، 1989/8/9
(105) النهار، 1989/8/26
(106) السفير، 1989/8/8
(107) السفير، 1989/8/9
(108) النهار، 1989/8/26
(109) الأنوار، 1989/9/1
(110) النداء، 1989/9/2
(111) البيرق، 1989/9/4
(112) الديار، 1989/9/6
(113) الأنوار، 1989/9/8
(114) السفير، 1989/9/12 – للوقوف على صحة ما جاء في المذكرة حول وجود القوات السورية في لبنان. يراجع كتاب قوات الردع العربية في لبنان للعميد فؤاد عون.
(115) يراجع البيان ومشروع وثيقة الوفاق الوطني في الملحق رقم 5
(116) امتد هذا الأمر سحابة سنة تقريباً، لأن الاصلاحات قد أقرّت بتاريخ 23 أيلول 1990
(117) فقد هذا الموضوع اهميته وخطورته بعد توقيع معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق بين لبنان وسوريا والتي اعطت سوريا اكثر بكثير مما جاء في مشروع الوثيقة.
(118) النهار، 1989/9/14

الفصل الثالث

تقييم عمل الحكومة العسكرية خلال حرب التحرير ونتائج هذه الحرب

I - تقدير الموقف قبل اتخاذ قرار اعلان الحرب

حتى 14 آذار 1989 كان قد مر على الازمة اللبنانية أربع عشرة سنة ولبنان يعيش حروب الاخرين على أرضه ، والدول الكبرى وبخاصة الولايات المتحدة الاميركية ومجلس الامن بالذات والدول العربية ومجلس الجامعة العربية لا تترك مناسبة أو ظرفاً الا وتعلن تمسكها باستقلال لبنان وسيادته وحقه بالحياة كبلد حر وذي قرار حر . أما اسرائيل وسوريا العدوان اللدودان في الظاهر فمتفقان في الخفاء على ابقاء لبنان رهينة وساحة تجاذب وقتال فضلاً عن منعه من ايجاد حل لوضعه بالاتفاق مع احدهما او الاقتراب منه ، وذلك بانتظار توصلهما الى حل يرضيهما معاً وعلى حساب لبنان الذي سيكون جائزة الترضية .

فعندما وُضع لبنان بعد العام 1976 وبقرار عربي مدعوم دولياً وبخاصة اميركياً تحت الوصاية السورية المتمثلة بقوات الردع العربية، عملت اسرائيل على زعزعة هذا الوضع وكانت حربها على لبنان عام 1982 بقصد اخراج السوريين من بيروت ومن قسم كبير من لبنان واخراج منظمة التحرير الفلسطينية من كل لبنان ، وجاءت القوة المتعددة الجنسيات للاشراف على التنفيذ والتمركز بين الاسرائيليين والسوريين بانتظار انسحابهما الكامل من لبنان .

وعندما وقّع لبنان مع اسرائيل اتفاق 17 أيار 1983 قامت سوريا بتعطيل هذا الاتفاق واعادت سيطرتها على لبنان بعد انسحاب القوة المتعددة الجنسيات متخلية عن لبنان وعن وعودها بنقله الى بر الأمان والحرية والاستقلال.

من هنا كان من واجب حكومة العماد عون أن تُخرج لبنان من هذه الحلقة المفرغة أو هذا الثلاثي المتحكم بالقضية اللبنانية أي الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل وسوريا وأن تختبر نوايا الجميع للوقوف على حقيقة مواقفهم والتأكد من صدقية وعودهم ومعرفة ما اذا كان مسموحاً للبنان بأن يكون دولة سيدة مستقلة وذات قرار حر في ظل حكومة قوية وجيش قوي.

قَبِل العماد عون وحكومته التحدي والتجربة ودخل حرب التحرير رغماً عنه علّ الدول الفاعلة في العالم تعود الى ضميرها وتدعم لبنان في الوصول الى السيادة والحرية .

لكن ويا للأسف تبين أن وعود الدول الكبرى والدول العربية والمنظمات الدولية والاقليمية هي وعود كاذبة القصد منها تخدير اللبنانيين وتعويدهم على القبول بالأمر الواقع والبقاء على هذه الحال الى ما شاء الله او ما شاء الاسرائيليون والسوريون معاً .

لو كان العماد عون وحكومته حرّين في اتخاذ قرار الحرب بعد دراسة التفاصيل والامكانات وتقدير الحلول والنتائج لكانا قاما بتقدير للموقف الذي تقوم به السلطات السياسية والعسكرية قبل الاقدام على اتخاذ مثل هذا القرار .

يبين الملحق رقم 6 سيناريو تقدير للموقف الذي كان مفترضاً القيام به مع التأكيد على ان المعلومات الواردة فيه هي صحيحة وحقيقية وثابتة .

II - أخطاء القيادة السياسية والعسكرية

تحرير لبنان من قوات الاحتلال الاسرائيلية والسورية والايرانية والفلسطينية ومن الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، هو أمل كل لبناني شريف ومخلص. ولا يمكن لأحد أن ينكر على اللبناني هذا المطلب المحق. ولكن طريق التحرير يجب أن تكون مدروسة ومنظّمة ولها حظ مرتفع من النجاح.

ما هي الاخطاء التي ارتكبت على الصعيدين السياسي والعسكري.

الاخطاء على الصعيد السياسي

الحكومة ككل تتحمل المسؤولية

قد يكون العماد ميشال عون هو المسؤول عن الاخطاء التي ارتكبت على الصعيد السياسي لأنه استأثر بصنع القرار، كونه رئيس حكومة ووزير دفاع وخارجية وداخلية، كما استأثر بالاعلام والتوجيه واحتكر لنفسه المؤتمرات الصحافية والتلفزيونية والتصاريح، كونه وزير اعلام. ولكن هذا الاستئثار لا يُبرىء الوزيرين اللواء عصام ابو جمرة واللواء ادغار معلوف من تبعات تخلّيهما عن مسؤوليتهما. فسياسة الدولة الخارجية والدفاعية والاعلامية انما يضعها مجلس الوزراء، وهذا عندما يكون رأس السلطة التنفيذية موجوداً، فكيف تكون الحال وسدة الرئاسة خالية وصلاحيات الرئيس منوطة بمجلس الوزراء مجتمعاً ؟ من هنا، اذا أردنا توزيع مسؤولية قيادة البلاد السياسية، نرى من العدل تحميل نصفها الى العماد عون والنصف الثاني بالتساوي للوزيرين ابو جمرة ومعلوف. وعندما نقول لاحقاً ان العماد

عون قد ارتكب خطأ، فلا بد من توزيع مسؤولية هذا الخطأ وفقاً لهذه النسبة.

التقدير الخاطىء للمواقف الدولية والاقليمية

. عند اعلانها حرب التحرير اخطأت الحكومة في قراءة المواقف الدولية والاقليمية وتحليلها وهذا ما أشارت اليه الصحف ووكالات الأنباء :

«اخطأ العماد عون في تقدير حجم المتغيّرات السياسية التي طرأت على أزمة المنطقة... الموضوع غير ناضج.... اسرائيل وسوريا ليستا مستعدتين للتنازل عن مكاسبهما في لبنان قبل ضمان دور فاعل لهما في عملية السلام... التضامن العربي مفقود بسبب المحاور... اميركا تميل لتثبيت التعايش بين الحكومتين».(1)

«العماد عون اخطأ في قراءة الموقف الدولي. معلومات عن الموقف الاميركي ضلّلته وهو يعتبر أن التراجع هزيمة».(2)

«ان العماد عون لن ينجح في حربه، لأن الجميع وبخاصة العرب يميلون الى سوريا ضده وحتى ضد العراق، ويعتبرون وجودها في لبنان حقاً، طالما ان اسرائيل موجودة.... العماد عون يقوم بلعبة معقدة وبرهان كبير، فهو لم يتفهّم جيداً الموقف الاميركي، رغم الرسالة الشفهية التي نقلها اليه السفير الاميركي عن حذر حكومته الشديد حيال التصعيد العسكري ووجوب التنسيق مع الرئيس الحص لتسهيل الأمور الاقتصادية والسياسية العالقة».(3)

«اميركا فوجئت بسرعة التطورات السياسية والعسكرية في لبنان ولم تكن بعد جاهزة لفتح الملف اللبناني، ولكنها اتخذت التدابير لاحتواء هذه الحادثة وعدم وصولها الى دول الشرق الاوسط، فنصحت بعدم الاتكال على الدول الاوروبية الغربية».(4)

. ان الحديث الذي دار بين وزيري خارجية الولايات المتحدة الاميركية والمملكة العربية السعودية والذي نشرته جريدة «الديار» بتاريخ 1990/1/31 (ملحق رقم4)، يوضح الموقف الاميركي، بخاصة عندما قال الوزير السعودي :

«عون يطالب بخروج الجميع من لبنان بمن فيهم الاسرائيليين، وهو يخلق نوعاً من الشعور الوطني اللبناني لم نعهده من قبل. وفي الواقع، عندما التقينا به في تونس وكان سليم الحص موجوداً هناك أيضاً، فضّلنا جميعنا عون. لم يكن يتكلم كمسيحي بل كلبناني وكعربي. إلا ان الدكتور الحص كان يستميل تعاطفنا مع المسلمين. نحن نعتقد أنه يجب على المسلمين اللبنانيين أن يشاركوا أكثر في الحكم، إلا أننا نفضل أن يحظوا بهذه المشاركة بالاتفاق مع المسيحيين، لا عن طريق اللجوء الى الجيش السوري لاجبار المسيحيين على القيام بتنازلات».

وأجابه الوزير الاميركي :

«يبدو هذا الأمر في غاية الحكمة بالنسبة اليّ، الا انني أودّ أن تفهموا موقفنا. لقد قلب

عون هذا كل خططنا رأساً على عقب. لقد كنا نعتمد على تحريك الفلسطينيين والاسرائيليين لتسوية مشاكلهم وشجّعنا الانتفاضة عن طريق دعمها الى أقصى الحدود في وسائل الاعلام، وبدأنا بإعلام الاسرائيليين بأن عليهم أن يوجدوا خطة واضحة للمستقبل حول الانتخابات أو أي شيء آخر، ثم فجّر عون الوضع في لبنان وبدأ الجميع يتحدث عن أمور كثيرة تجري هناك، دافعاً بذلك الفلسطينيين وانتفاضتهم خارج الاعلام العالمي. ما نريده هو ازاحة لبنان عن ظهرنا واعطاءنا بعض الوقت».

معادلة الجميع

هاجم العماد عون سوريا مهاجمة شرسة تمادى فيها وتخطّى ما تعتبره سوريا خطّاً أحمر ترفض تجاوزه، وهو مهاجمة النظام السوري والتعرض لشخص الرئيس الأسد، بقوله: «سأكسّر رأس حافظ الأسد» أو بقوله : «حرب التحرير انطلقت والهزيمة للمحتل... لا أخشى ارهاب الأسد والشرع وخدام وزمرهم».(5) وهذا الخط الأحمر كانت الولايات المتحدة الاميركية تحترمه، وتنصح اصدقاءها، وبخاصة المسؤولين اللبنانيين، عدم تجاوزه.

«اذا كانت صحبة اميركا لا تنفع فان عداوتها تضر». هذه المقولة يعرفها معظم المسؤولين في العالم ويتذكرونها دائماً عندما يتعاملون مع الولايات المتحدة الاميركية. ومن المؤكّد ان العماد عون كان يعرف هذ المقولة. كيف لا وسبق له أن اختبرها في مناسبات عديدة. فلماذا تراه نسيها أو تناساها خلال حرب التحرير وشنّ على الادارة الاميركية اعنف هجوم، يمكن أن يشنّه رئيس دولة مثل لبنان أو يسمح لنفسه بشنّه : «الشعب الاميركي عظيم أما الادارة فهي «مهرهرة»، لا تلتزم المبادىء انما المصالح... أطلب من الاميركيين فتح ملف «ليبان غيت» مثل «ايران غيت» و «وترغيت».(6) «صمت اميركا وادعاؤها عدم امكان عمل شيء، هذه هي المؤامرة، صمتها يعني الصمت والسكوت عن تنفيذ الجريمة ؛ قولوا للولايات المتحدة الاميركية اننا واعون ولا يمكن لبيلاطس العصر الحديث أن يغسل يديه من جريمة صلب لبنان».(7) ولم يكتف العماد عون بهذا القدر من العنف والتحدي، فطرد القائم بالأعمال الاميركي دانيال سمبسون، وبدا أنه نسي الثمن الذي دفعه لبنان والرئيس سليمان فرنجية لمجرد أنه لم يدع سفير الولايات المتحدة الاميركية في مطلع عام 1975 مع بقية السفراء الى الحفلة السنوية التي تقام في القصر الجمهوري في مثل هذا التاريخ من كل عام، ولمجرّد اعتباره شخصاً غير مرغوب فيه. وبعد صدور بيان اللجنة الثلاثية العربية في أول آب 1989 الذي اعتُبر موجّهاً ضد سوريا، وبعد قيام الجيش السوري واعوانه بالهجوم على سوق الغرب، وبعد تسرّب انباء عن ان اميركا «غضّت النظر» عن الهجوم، أمعن العماد عون في هجومه واتهامه، قال : «اميركا باعت لبنان لسوريا وتتآمر عليه سياسياً».(8) ثم كان حادث السفارة الذي أدّى الى اقفالها وسحب جميع الديبلوماسيين. فعلّق عليه «باتهامها بالضغط على

العراق لمنعه من ارسال ذخائر للجيش اللبناني».[9]

وجّه العماد عون لوماً شديداً الى الدول العربية متناسياً حساسية بعض رؤساء هذه الدول تجاه أي لوم، وامكانية استغلال سوريا هذه الحساسية ضده وضد طروحاته: «الدول العربية أصبحت تملك نوعاً من الوعي للمشكلة اللبنانية، وباتت تشعر بالذنب لأنها تركت لبنان يدفع ثمن الاخطاء التي ارتكبتها وان الخطأ الأكبر هو ترك سوريا تنفرد بلبنان».[10]

داخلياً، ارتكب العماد عون بعض الاخطاء، أولها المعركة التي خاضها ضد القوات اللبنانية، مباشرة قبل اعلان حرب التحرير، ولم يتمكن من حسمها. وثانيها تجاهله جميع الفاعليات السياسية والحزبية والدينية في المنطقة المحررة كالنواب ورؤساء الاحزاب والبطريركية المارونية. وثالثها مهاجمة الفاعليات في مناطق الاحتلال وبخاصة الدكتور سليم الحص ووصفه «عاجز ويبرّر عجزه بالهجوم بدل التزام الصمت».[11]

... وهكذا توصّل العماد عون الى معاداة الجميع، وانفرد باتخاذ القرارات وفرضها على الجميع طالباً منهم التقيّد بها، ووضع نفسه في موضع المتحدي للجميع، داخلياً واقليمياً ودولياً، و «لم يترك له صاحباً» غير الشعب اللبناني.

من كل ما تقدّم، يمكننا الاستنتاج ان القرار السياسي باعلان حرب التحرير كان خاطئاً من حيث التوقيت والطريقة التي أعلن بها، فقرار بمثل هذه الأهمية، كان يفترض أن يدرس بتعمق في مجلس الوزراء وان يصار الى «تقدير للموقف» السياسي الداخلي والاقليمي والدولي، فلا يجوز الارتجال والخفة في اتخاذ قرارات مصيرية.

الاخطاء على الصعيد العسكري

بالنسبة لاتخاذ القرار ونوع العمل العسكري

لو ان العماد عون اتّبع تقنية عمل الاركان التي تعلّمها في مدرسة الحرب العليا الفرنسية وطلب الى اركانه القيام «بتقدير الموقف»، لكانوا قدّموا له تقديراً مماثلاً للتقدير المفصّل في الملحق رقم 6. ولو أنه قام منفرداً بتقدير الموقف، لما كان توصل الى اتخاذ القرار باعتماد التقاصف المدفعي لتنفيذ القرار السياسي القاضي بتحرير الارض اللبنانية من جيش الاحتلال السوري. وقد يكون اعتماد العماد عون هذا النوع من القرارات العسكرية كونه ضابطاً مدفعياً ناجحاً، أمضى معظم سنوات خدمته العسكرية في سلاح المدفعية واشترك في جميع المعارك التي خاضها الجيش اللبناني منذ العام 1975 كضابط مدفعي، وتدرج من آمر سرية الى قائد كتيبة الى قائد سلاح الى منسق نيران الجيش في سلاح المدفعية، فلا عجب أن يكون ذلك قد ولّد لديه اقتناعاً بأن المدفع هو السلاح الأساسي في الحرب وهو الذي يحسم المعركة.

القصف المدفعي يحضّر المعركة ويدعمها ويُسكت مدفعية العدو، لكنه لا يربح معركة

تحرير أرض الوطن من جيش محتل، بخاصة اذا كان هذا الجيش المحتل يملك اضعافاً مضاعفة من المدافع.

اختار العماد عون نوع المعركة التي لا يمكن أن تؤدي الى تنفيذ المهمة وتحقيق الهدف، وكأنه حكم مسبقاً على حربه بالفشل عسكريّاً.

ان الخطأ في كيفية اتخاذ القرار العسكري ونوعية تنفيذه سببه، كون من اتخذ القرار العسكري هو نفسه الذي اتخذ القرار السياسي. فلو ان قيادة الجيش كانت مستقلة عن رئاسة الحكومة لكانت قامت بعملها بحرية وبدون افكار مسبقة، ولكانت لفتت القيادة السياسية الى صعوبات تنفيذ القرار السياسي وحاولت اقناعها بتبديل القرار او بتأخير تنفيذه الى أن يتم استكمال إعداد الجيش تدريباً وتسليحاً وتمويناً.

بالنسبة الى إدارة المعركة

اذا كان العماد عون قد تجاوز اركانه عند اتخاذ القرار العسكري وتحديد نوعيته، كونه رأس القيادة السياسية والعسكرية وكون القرار العسكري يخضع حتماً للقرار السياسي، فانه تجاوزهم وأهملهم كذلك في ادارة المعركة وفي مراقبتها خلال الأشهر الستة التي استغرقتها حرب التحرير. وزاد من هذين التجاوز والاهمال اضطراره الى البقاء بصورة دائمة في القصر الجمهوري في بعبدا، واضطرار اركانه الى البقاء في وزارة الدفاع الوطني في اليرزة. فانقطعت الصلة الشخصية والمباشرة بين القائد واركانه ونتج عن ذلك:

ضياع السلطة داخل الاركان بسبب غياب قائد الجيش وشغور مركز رئيس الاركان وتمنّع العماد عون عن تكليف أحد الضباط، أو أحد نواب رئيس الاركان، القيام بهذه الوظيفة.

فقدان التنسيق والاتصال بين نواب رئيس الاركان ومدير المخابرات ومدير التوجيه، فتحوّلت الاركان الى هيئة اعضاؤها متساوون في المسؤولية والأهمية، لا سلطة لواحد على الآخر سوى سلطة «الصحبة» و «اللياقة». وتوقفت الاجتماعات التقويمية في غرفة العمليات لتقدير المواقف عند كل موضوع مستجد.

توقف اجتماعات الاركان برئاسة قائد الجيش والاستعاضة عنها باجتماعات ثنائية يعقدها قائد الجيش مع كل نائب رئيس اركان أو مدير المخابرات أو مدير التوجيه.

شعور كل نائب رئيس اركان عندما تعرض عليه القطع المقاتلة بعض الصعوبات بأن عليه أن يتصل بقائد الجيش ويتشاور معه بشأن هذه الصعوبات العسكرية ويناقشها على هاتف غالباً ما يكون مراقباً، أو أن يتصرف على بداهته. وفي الحالتين قد يأتي تصرفه غير منسجم مع فكرة القائد أو مع تصرفات بقية نواب رئيس الاركان.

فتح خط اتصال مباشر بين قائد الجيش وقادة الوحدات المقاتلة على الارض وأحياناً بينه وبين آمري الفصائل لاستقاء المعلومات واعطاء التوجيهات والأوامر، ما ساعد على

تغييب الاركان عن العمليات وعن تطور الأحداث على الارض، وخلق لديها شعوراً بمحاولة احباطها وعدم الاكتراث بها، كما خلق شعوراً لدى الوحدات بعدم ضرورة الاتصال بالاركان طالما ان بامكانهم الاتصال مباشرة بقائد الجيش ومعالجة المواضيع معه. وكون المعركة تعتمد القصف المدفعي وحده، اقتصرت سلسلة القيادة في معظم الأحيان على قائد الجيش ومنسق نيران المدفعية وآمري سرايا المدفعية.

خلق اركان أمر واقع قرب قائد الجيش في القصر الجمهوري، تمثّلت ببعض الضباط المرافقين وضباط لواء الحرس الجمهوري ومعظمهم من الضباط الأعوان (نقيب وما دون) وبعض الضباط الموضوعين في تصرف القائد للقيام بمهمات غير عسكرية أو غير عملانية.

تعيين ضباط في الاركان، وبخاصة في العمليات، تنقصهم الخبرة والمعرفة والكفاءة، حتى أن مدير العمليات بالذات، وهو المسؤول المباشر عن غرفة العمليات، عُيّن من بين الضباط الذين لم يتابعوا دورة اركان (لا يحمل لقب ركن).

بالنسبة الى تنفيذ المعركة

خلال الأشهر الستة التي استغرقتها حرب التحرير بقي القصف المدفعي العمل العسكري الوحيد تقريباً الذي يقوم به الجيش اللبناني. فبدا كأنه يلعب لعبة جيش الاحتلال السوري وينفذّ ما يريح هذا الجيش الذي أبقى جنوده عرضة لأقل خطر ضمن تحصيناتهم وقرب مرابض مدفعيتهم. فلا هجوم من قبلهم ولا صد هجوم قام به الجيش اللبناني، ناهيك عن ان المبادرة في فتح النار وفي اختيار الأهداف المقصوفة أو المراد شلّها أو تدميرها كانت دوماً بيدهم.

اقتصرت أعمال الجيش اللبناني الهجومية على عمليات مغاوير عدة : الأولى بحرية على مرابض مدفعية الجيش السوري قرب الحمام العسكري في بيروت الغربية، والثانية على حاجز لهذا الجيش قرب بلدة قرطاضة في المتن والثالثة على أحد مراكز قيادته في ضهور الشوير والرابعة على مخزن ذخيرة في نفق شكا. أوقعت هذه العمليات خسائر كبيرة بشرية ومادية ومعنوية في صفوف العدو. والسؤال المطروح : لماذا لم يكثف الجيش اللبناني مثل هذه العمليات مع علم قيادته بفعاليتها ؟ قد يكون السبب عدم كفاءة في تحضير مثل هذه العمليات، مردّها الى :

. فقدان الاستعلام الصحيح، الدقيق، اليومي عن العدو، مراكزه وتحركاته، وعدم خلق متعاونين للجيش اللبناني في مناطق الاحتلال السوري يزودونه بالمعلومات عن العدو ويدعمون العمليات التي قد ينفّذها المغاوير. سبب هذه الثغرة، شلّ نشاط مديرية الاستعلام التكتي في اركان الجيش للعمليات واناطة هذا النشاط بمديرية المخابرات التي أظهرت

عجزاً في هذا المجال المهمّ، أثّر كثيراً في عدم فعالية القصف المدفعي الذي كانت تنفذه مدفعية الجيش على مرابض العدو ومراكزه، لأنها لم تزوّد منسقية النيران بالاحداثيات الدقيقة لهذه المراكز والمرابض. وكم كان من السهل على مديرية المخابرات أن تحصل على هذه الاحداثيات لو أنها احسنت الاتصال بالمواطنين الموجودين في مناطق الاحتلال والذين كانوا يرغبون في المساعدة والتعامل معها بسخاء واخلاص.

. فقدان التخطيط والتحضير العملاني لعمليات المغاوير. والسبب عدم فعالية اركان الجيش للعمليات كون قائد الجيش، وحتى قادة الوحدات المقاتلة على الارض، تجاهلوها وتجاوزوها.

. فقدان السريّة الضرورية في مثل هذه العمليات، فبعض المنفذين تجاوزوا حدّ المعلومات والتوجيهات والأوامر التي يُسمح الاطلاع عليها، وسهّلوا بلا مبالاتهم التسريب والافشاء.

– العمل القتالي الوحيد الذي قام به الجيش اللبناني كان في سوق الغرب. حاول الجيش السوري اختراق جهازه الدفاعي فقام بهجوم ردّي لاستعادة الموقع الذي سقط بيد الجيش السوري. لكنه توقّف عند ذلك. والسؤال : لماذا لم يتابع التقدم ودحر الجيش السوري والميليشيات الخاضعة له كالحزب التقدمي الاشتراكي، وكان ذلك ممكناً، نتيجة الاحباط الذي اصاب العدو من جرّاء الخسائر التي مني بها، والتدهور الذي اصاب معنوياته. والسبب الحقيقي لهذا التوقف قد يكون في عودة القيادة بالذاكرة الى احتلال الجيش عيتات وكيفون وحتى بيصور بتاريخ 1983/9/17 وانسحابه الى مواقعه دون ضغط عسكري، فاحجمت عن خرق جبهة العدو خوفاً من أن يكون من فرض على الجيش اللبناني التراجع عام 1983 لا يزال هو هو عام 1989 ؟

عدم التمكن من اشراك القوات اللبنانية جدياً في مجالي الدعم الناري المدفعي والاستخباراتي – الاستعلامي ما سمح لهذه القوات ليس فقط بالحفاظ على قوتها العسكرية بل بتعزيزها عن طريق استكمال خطة التسلح والتموين التي كانت قد بدأتها قبل اندلاع الحرب، وبالاستفادة من الاخطاء التي ارتكبها الجيش في حربه، فاستغلت امتعاض بعض اللبنانيين في المناطق الحرة من الخسائر التي اصيبوا بها، وصوّرت لهم ان هذه الخسائر وليدة الاخطاء التي ارتكبها العماد عون والجيش باعلانهم حرب التحرير.

III - نتائج حرب التحرير

النتائج السلبية

عسكريّاً

. لم تحقق حرب التحرير هدفها. فلم تُخرج الجيش السوري من لبنان ولا حتى من أحد

مراكزه.

- استفاد الجيش السوري من الحرب لتعزيز وجوده، وزيادة قواه، عديداً وعتاداً، وادخاله لأول مرة، قوّاته الجوية الى الاراضي اللبنانية (سربان من الطوافات الى مطار قليعات) وبعض قطعه البحرية الى المياه الاقليمية اللبنانية، بعد ان كانت اسرائيل تحظّر عليه هذا الأمر.

- استنزاف الجيش اللبناني وفقدانه كثيراً من مخزون ذخيرته.

- توقف العراق عن امداد الجيش اللبناني بالعتاد والذخيرة وقبول العماد عون وحكومته بمبدأ عدم استيراد العتاد الحربي ولو مرحلياً.

- احتفاظ القوات اللبنانية بقوتها التي كانت لديها قبل بدء الحرب وزيادتها عن طريق استيراد واستلام اعتدة وذخائر جديدة، مما حسّن وضعها القتالي فساوى وضع الجيش ان لم يفقه.

- تدمير بعض المؤسسات والمنشآت العسكرية كالتحصينات والثكنات وخاصة مبنى وزارة الدفاع الوطني.

مدنيّـاً

- تدمير البنية التحتية الاقتصادية في المنطقة المحررة تدميراً كبيراً.

- تدمير ممتلكات المواطنين الخاصة في سائر المناطق.

- شلّ أعمال قسم كبير من المصانع والشركات والمؤسسات، فأقفل بعضها وانتقل البعض الآخر الى خارج المنطقة المحررة، وحتى الى خارج لبنان.

- اقفال الجامعات والمعاهد والمدارس واضاعة عام دراسي على الطلاب.

- وقوع خسائر بشرية كبيرة بين المواطنين.

- هجرة عدد كبير من اللبنانيين الى خارج المنطقة المحرّرة أو الى خارج لبنان واخراج قسم مهم من مدخّراتهم في المصارف.

- اصابة قسم من اللبنانيين بخيبة أمل وفقدان الثقة بالمستقبل اعتقاداً منهم بحتمية بقاء الاحتلال السوري للبنان.

- ظهور اعتقاد لدى قسم من المواطنين وبخاصة في مناطق الاحتلال ان الجيش اللبناني مسؤول عن التدمير الذي أصابهم.

سياسيّـاً

- تراجع العماد عون وحكومته عن طروحاتهم السابقة وقبولهم بما كانوا يرفضونه قبل اندلاع الحرب : استمرار المرافىء غير الشرعية في العمل، تشكيل لجنة أمنية لبنانية

لبنانية بدلاً من لبنانية - سورية.

- احياء دور النواب، ووضعهم من جديد في الواجهة، وتكليفهم ايجاد الحل للأزمة اللبنانية ولو على حساب الحكومة الشرعية والعماد عون والجيش وحتى الشعب.

- توتر العلاقة بين العماد وحكومته مع الادارة الاميركية، توتراً أضرّ ويُضرّ بالمصلحة اللبنانية.

- منح العالم والعرب سوريا ليس فقط شهادة براءة ذمة من كل المصائب التي أوقعتها بلبنان وشعبه، بل «وسام تقدير» ووثيقة تشريع عربية لوجود جيشها في لبنان، واعتراف بدورها في حل الأزمة اللبنانية.

النتائج الايجابيـة

عسكريّـاً

- اكتساب الجيش اللبناني خبرة جديدة في القتال وثقة بالنفس، فقد تبدّد وهمه من قوة الجيش السوري ومن قوة حلفائه بخاصة بعد معركة سوق الغرب، ونال تقدير الخبراء العسكريين العرب والاجانب واحترامهم.

- فشل سوريا وحلفائها المحليين في اقناع أية وحدة من وحدات الجيش اللبناني المتمركزة في مناطق الاحتلال بالتدخل ضد بقية الوحدات في المناطق المحررة، وازدياد التعاطف بين ألوية الجيش المتواجدة في المنطقتين، ما أظهر أن قيادة العميد سامي الخطيب، للألوية الموجودة في مناطق الاحتلال، قيادة شكلية لا قوة لها ولا قرار.

- ظهور بوادر احباط وخوف عند قسم كبير من العسكريين السوريين وفرار اعداد منهم.

مدنيّـاً

- شعور معظم اللبنانيين في جميع المناطق باستعادة الكرامة، وتوقهم الى الحرية والاستقلال، والى التخلص من جميع الاحتلالات، والى الحق بتقرير المصير من دون تدخل أو ضغط خارجيين.

- التفاف معظم اللبنانيين في المنطقة المحررة حول الحكومة العسكرية والجيش وتطوّعهم في صفوفه واعتباره المنقذ لهم، وابتعادهم عن الميليشيات، وقبولهم التضحية بشرياً ومادياً في سبيل دعم الجيش.

- ظهور حركة واعية بين العديد من المواطنين في مناطق الاحتلال تؤيد مواقف الحكومة العسكرية والجيش ولو ضمنياً، وتعتبرهما الحكومة الشرعية والجيش الشرعي.

سياسيّاً

ـ سحب الملف اللبناني من الهيمنة السورية ووضعه في أيدي الجامعة العربية ممثلة باللجنة العربية الثلاثية، وظهور تيّار عربي قوي يدعم استقلال لبنان ووحدته وحريته.

ـ اقرار مبدأ وجوب انسحاب الجيش السوري، ان لم يكن من كل الاراضي اللبنانية فمن معظمها، وبخاصة من العاصمة بيروت، واخضاع الوجود السوري في لبنان، مستقبلاً، لاتفاق بين الحكومتين السورية واللبنانية، يحدّد مكان التواجد وزمنه ومهمته.

ـ ظهور تيّار عالمي قوي يهتم بالقضية اللبنانية ويدعم توجهات الشعب اللبناني وحكومته الشرعية، ويطالب بانسحاب جميع الجيوش الغريبة منه، وبترك اللبنانيين يقرّرون مصيرهم بعيداً من كل التدخلات والضغوط الخارجية.

المراجع

(1) الشراع، 1989/3/18
(2) السفير، 1989/4/4
(3) مراسل محطة الاذاعة البريطانية في الشرق الاوسط. الديار، 1989/3/19
(4) الأنوار، 1989/3/16
(5) النهار، 1989/4/5
(6) النهار، 1989/4/15
(7) الأنوار، 1989/4/15
(8) البيرق، 1989/9/4
(9) الديار، 1989/9/21
(10) الديار، 1989/5/15
(11) الديار، 1989/3/30

ملحق رقم 1

البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الطارئ

في ما يأتي نص البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الطارىء الذي انعقد في الدار البيضاء، وقد اذاعه الامين العام لجامعة الدول العربية السيد الشاذلي القليبي في الجلسة الختامية:

«بمبادرة من صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية، وبدعوة من جلالته، انعقد مؤتمر القمة العربي غير العادي في مدينة الدار البيضاء في الفترة من 23 أيار 1989 الى 26 ايار 1989 ميلادية.

ورحب المؤتمر في جلسته الافتتاحية بوفد جمهورية مصر العربية برئاسة فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية باستئناف مصر عضويتها في جامعة الدول العربية وفي المنظمات والمؤسسات والمجالس التابعة لها. وعبر عن اقتناعه بان وجود جمهورية مصر العربية في مكانها الطبيعي بين شقيقاتها العربية سيساهم في تعزيز العمل المشترك ودعم مسيرة التضامن ووحدة الصف العربي لما فيه خير الامة العربية وعزتها وازدهارها.

واعرب المؤتمر عن تقديره للكلمة التوجيهية التي القاها جلالة الملك الحسن الثاني في الجلسة الافتتاحية، والتي اكد فيها المعاني القومية النبيلة التي ينطوي عليها انعقاد المؤتمر، ورسم فيها آفاق المستقبل العملي العربي المشترك وتعزيز مؤسساته وتطويرها. كما رحب بالبيان الذي القاه فخامة الرئيس محمد حسني مبارك وقرر اعتبار الخطابين وثيقتين من وثائق المؤتمر.

ونتيجة للاتصالات التي تمت بين اصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك الدول العربية ورؤسائها، واستجابة لمبادرة من صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية، رئيس المؤتمر، تمكن القادة من ازالة الخلافات التي تعكر العلاقات بين بعض الدول العربية مما اسبغ على اشغال المؤتمر جواً من المصالحة والوفاق والاخوة والتضامن.

وبروح من المسؤولية القومية، وشعوراً منهم بدقة المرحلة التي تجتازها الامة العربية،

درس المؤتمر اهم القضايا والتحديات التي تواجهها الامة العربية.

فحيا المؤتمر انتفاضة الشعب الفلسطيني المباركة وعبر عن اكباره واعزازه لابطالها الصامدين وترحم على شهدائها الابرار الذين رووا بدمائهم الذكية ارض فلسطين المباركة، وقرر الاستمرار في تقديم كل انواع الدعم والمساندة لها حتى يتمكن الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد من الاستمرار في المقاومة وتصعيد انتفاضته الباسلة ضد الاحتلال الاسرائيلي.

ودان المؤتمر جرائم الاحتلال الاسرائيلي وممارساته ضد الشعب العربي في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، ودعا مجلس الامن الى تحمل مسؤولياته تجاه تلك الجرائم والممارسات بما في ذلك امكان فرض العقوبات على اسرائيل.

وحيا المؤتمر نضال المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل ونضال المقاومة الوطنية اللبنانية في جنوب لبنان ضد الاحتلال الاسرائيلي.

واكد المؤتمر الاسس التي قامت عليها خطة السلام العربية التي اقرها مؤتمر القمة العربي الثاني عشر في فاس، واكدها مؤتمر القمة العربي الطارىء في الجزائر، وهي الاسس التي تهدف الى تحرير الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ 1967 من الاحتلال الاسرائيلي وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة بعاصمتها القدس بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد، وحشد الطاقات العربية في مختلف المجالات تحقيقاً للتوازن الاستراتيجي الشامل لمواجهة المخططات الاسرائيلية العدوانية ولصون الحقوق العربية.

ورحب المؤتمر بقرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني واكد دعمه لمبادرة السلام الفلسطينية المستندة الى خطة السلام العربية والى الشرعية الدولية.

واشاد بالتجاوب الدولي الايجابي معها. وبارك المؤتمر قيام الدولة الفلسطينية المستقلة واعرب عن عزمه على توفير كل مقومات الدعم والمساندة لها وعبر عن تقديره للدول الصديقة التي اعترفت بها رسمياً وناشد بقية دول العالم الاعتراف الكامل بالدولة الفلسطينية وتمكينها من ممارسة سيادتها على ترابها الوطني. وأيد المؤتمر عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط بمشاركة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن وجميع اطراف الصراع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بهدف التوصل الى تسوية شاملة وعادلة للصراع العربي- الاسرائيلي على اساس قراري مجلس الامن الدولي الرقم 242 و338 وكل قرارات الامم المتحدة ذات الصلة، وكذلك الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني والاتفاق على ضمانات امنية لجميع دول المنطقة،

بما فيها دولة فلسطين، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العمومية للامم المتحدة الرقم 194 واعتبار جميع قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ما زالت توفر شروطاً للشرعية الدولية تتضمن حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة.

واقر المؤتمر تأليف لجنة عليا برئاسة جلالة الملك الحسن الثاني للتحرك واجراء الاتصالات الدولية المناسبة باسم جامعة الدول العربية بغية تنشيط عملية السلام والمشاركة في الاعداد للمؤتمر الدولي.

ودعم المؤتمر الموقف الفلسطيني في موضوع الانتخابات على ان تتم بعد الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي الفلسطينية المحتلة وباشراف دولي وفي اطار عملية السلام الشاملة، اذ ان المخطط الاسرائيلي يهدف الى ضرب الانتفاضة وتجاوز منظمة التحرير الفلسطينية والحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

وأكد المؤتمر ضرورة التمسك بانهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ووضع الاراضي الفلسطينية المحتلة تحت اشراف الامم المتحدة لفترة موقتة لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير.

وعبر المؤتمر عن قلقه البالغ لما يجري في لبنان، الدولة العضو المؤسس في جامعة الدول العربية الذي شارك على الدوام في تعزيز العمل العربي المشترك والدفاع عن القضايا العربية وساهم باشعاعه الحضاري وعطائه الفكري والثقافي في اثراء الثقافة العربية والعالمية.

ودرس المؤتمر باهتمام كبير الوضع المأساوي الذي يعيشه لبنان ومضاعفاته واثاره على الوحدة اللبنانية وعلى الامن القومي للامة العربية، واكد ضرورة مواصلة العمل العربي من اجل الوصول الى حل يعيد الى لبنان استقراره وامنه ويحفظ عروبته وسيادته ووحدته الترابية.



واكد المؤتمر مجدداً القرارات العربية المتعلقة بالتضامن القومي مع لبنان من اجل مساعدته على الخروج من محنته وانهاء معاناته الطويلة واعادة الاوضاع الطبيعية اليه وتحقيق الوفاق الوطني بين ابنائه ومساندة الشرعية اللبنانية القائمة على الوفاق.

وقرر المؤتمر تأليف لجنة مكونة من جلالة الملك الحسن الثاني عاهل المملكة المغربية وحضرة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية وفخامة الرئيس الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وخولها الصلاحيات الشاملة والكاملة لتحقيق الاهداف التي اقرها المؤتمر لحل الازمة اللبنانية. وتتولى هذه اللجنة القيام بالاتصالات والاجراءات التي تراها مناسبة بهدف توفير المناخ الملائم لدعوة اعضاء مجلس النواب لمناقشة وثيقة الاصلاحات السياسية واجراء الانتخابات الخاصة برئاسة الجمهورية وتأليف حكومة الوفاق الوطني، على ان يتم ذلك في

غضون فترة اقصاها ستة اشهر. كما اعلن المؤتمر استعداده للانعقاد عقب هذه الفترة للنظر في ما تم تنفيذه وفي التطورات التالية اذا ما تطلب الامر ذلك.

وقرر المؤتمر دعم الجهود اللبنانية دولياً في سعيها الى انهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي اللبنانية ودعم بسط سيادة الدولة اللبنانية كاملة على كل التراب اللبناني بهدف حماية امنها واستقرارها بقواتها الذاتية.

واكد المؤتمر رفض الاحتلال الاسرائيلي للاراضي اللبنانية ودان الاعتداءات الاسرائيلية المستمرة على ارض لبنان وسيادته وشعبه، ودعا مجلس الامن الى العمل على تنفيذ قراراته 425 و508 و509 القاضية بالانسحاب الفوري الكامل غير المشروط لقوات الاحتلال الاسرائيلي من الاراضي اللبنانية.

وعرض المؤتمر التطورات التي طرأت على الوضع بين العراق وايران منذ دورته الاخيرة في الجزائر، واعرب عن ارتياحه العميق الى توقف القتال وبدء المفاوضات في رعاية الامين العام للامم المتحدة من اجل التوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لهذا النزاع.

وايماناً من المؤتمر بأن وقف النار يجب أن يكون نقطة انطلاق للوصول الى اقامة السلام الشامل والدائم والعادل بين العراق وايران، واستقرار الامن والسلم في المنطقة، فقد اعرب المؤتمر عن امله في الاسراع بالانتقال من حال وقف النار الى مرحلة اقامة السلم وترسيخ الامن والاستقرار. ودعا الى بذل الجهود الدولية والاقليمية من اجل تنشيط المفاوضات المباشرة تحت رعاية الامين العام للامم المتحدة وتكثيفها بقصد اقامة السلام على اساس تطبيق قرار مجلس الامن 598 سنة 1989 باعتباره خطة سلام وبما يضمن حقوق العراق وسيادته على اراضيه ومياهه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية وضمان امن الخليج العربي وحرية الملاحة في المياه الدولية وعبر مضيق هرمز لكل السفن من دون اعاقة ووفقاً لاتفاق قانون البحار المعقود في اطار الامم المتحدة.

وشدد المؤتمر على ضرورة التصدي لكل المحاولات الرامية الى عرقلة تطبيق قرار مجلس الامن 598 او تأخيره على حساب الحقوق الوطنية والقومية العربية.

وأكد المؤتمر تضامنه الكامل مع العراق في الحفاظ على وحدة اراضيه وسلامتها وحقوقه التاريخية في سيادته على شط العرب، وايد الدعوة الى تكليف الامم المتحدة تطهير شط العرب وجعله صالحاً وآمناً للملاحة.

ولاحظ المؤتمر بقلق بقاء مأساة اسرى الحرب وعدم مباشرة اطلاقهم وتبادلهم على رغم توقف العمليات الحربية الفعالة منذ 88/8/20 خلافاً لاحكام قرار مجلس الامن 598 لعام 1987 واتفاق جنيف السادس لعام 1949 الخاص بأسرى الحرب.

ودعا المؤتمر الامم المتحدة وسائر المنظمات والهيئات الدولية الى اتخاذ ما في وسعها

من اجراءات من اجل اطلاق اسرى الحرب واعادتهم الى اوطانهم من دون ابطاء انهاء لمعاناتهم ومعاناة اسرهم.

واشاد المؤتمر بالجهود التي يبذلها الامين العام للامم المتحدة، واعلن تأييده لمساعيه الهادفة الى تحقيق تسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع تؤدي الى استتباب السلم والامن في منطقة الخليج العربي.

واولى المؤتمر موضوع تنقية الاجواء العربية اهتمامه وعنايته الكاملين، وجدد ايمانه بضرورة التضامن بين الدول العربية ونبذ الخلافات واكد ان العمل المشترك هو السبيل الوحيد لمواجهة المخاطر والتحديات المحدقة بالامة العربية، وفي هذا السياق رحب المؤتمر بقيام مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي الى جانب مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ورأى ان هذه التجمعات الجبهوية جاءت لتحقيق احلام الاجيال الماضية ولتأخذ بايدي الاجيال المقبلة في معركة النمو والازدهار مسلحة باختباراتها وتصميماتها.

وأكد المؤتمر تمسك الدول الاعضاء بجامعة الدول العربية اطاراً مؤسسياً شاملاً للعمل العربي المشترك، عملت هذه الدول فيه وستظل عاملة فيه متشبثة بروح ميثاق الجامعة واهدافه ومقوماته الاساسية. وعبر المؤتمر عن ثقته بأن المؤسسات القومية الام وهذه التجمعات سوف يكمل بعضها بعضاً، وان اي تجمع يجب أن يكون حافزاً على الاتصال والترابط وتعزيز العمل المشترك. ومن اجل مسايرة التطورات التي يشهدها الوطن العربي، رأى المؤتمر ضرورة تطوير التنظيم الاداري والهيكلي للجامعة واعادة النظر في مشروع تعديل ميثاقها حتى يأتي التعديل مستشرفاً آفاقاً جديدة ومرسخاً شمولية دور الجامعة في العمل العربي المشترك ودفع مسيرته.

واكد المؤتمر ضرورة التزام وسائل الاعلام العربية المقاييس الاخلاقية والقومية وابتعادها عن المهاترات وتأجيج الخلافات تطبيقاً لميثاق الشرف الاعلامي العربي.

واكد المؤتمر قراره بادانة العدوان الاميركي على الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ومساندته لها في وجه التهديدات المتواصلة ضد امنها وسلامتها، وعبر عن دعمه وتأييده لسيادة ليبيا على خليج سرت طبقاً للمواثيق الدولية.

وعبر المؤتمر عن ارتياحه الى انتصار شعب ناميبيا وبدء مسيرة حصوله على استقلاله الوطني. واكد المؤتمر تضامنه الكامل مع شعوب الجنوب الافريقي وادانته لسياسة التمييز العنصري وللتحالف بين الكيان الصهيوني ونظام بريتوريا العنصري.

وجدد المؤتمر استنكاره للارهاب بكل انواعه واشكاله ومصادره، واكد على ضرورة الاعتماد على الوسائل المشروعة التي اقرتها المواثيق الدولية والتمسك بمبادىء الحق والعدل والشرعية الدولية على سبيل الدفاع عن المصالح الوطنية وتحقيق الاهداف النبيلة.

وطالب المؤتمر الاطراف اللبنانيين كافة باحترام وقف النار في صورة فورية ودائمة وكاملة، وذلك وفق قرار مجلس الجامعة الصادر في 89/4/27. واشاد المؤتمر بجهود اللجنة السداسية العربية وحث جميع الاطراف اللبنانيين على التعاون في سبيل الوصول الى المصالحة الوطنية الشاملة وتحقيق الوفاق الوطني الذي يمهد لحل نهائي للازمة اللبنانية بمختلف جوانبها. وعبر عن التزامه المحافظة على وحدة لبنان وعروبته وصون امنه واستقلاله وسيادته ورفض اية محاولة لتقسيمه، وجدد التزامه تقديم الدعم لاعمار لبنان ومساعدته على اعادة بناء اقتصاده الوطني.

وفي مناسبة انعقاد مؤتمر القمة تلقى جلالة الملك الحسن الثاني رئيس المؤتمر رسائل من كل من قداسة البابا بولس الثاني وفخامة الرئيس جورج بوش وفخامة الرئيس ميخائيل غورباتشوف وفخامة الرئيس فرنسوا ميتران ومعالي السيد فيليب غونزاليس رئيس الحكومة الاسبانية ومن الامين العام لهيئة الامم المتحدة السيد خافيير بيريز ديكويار، يعبرون فيها عن تمنياتهم ان تكلل اعمال المؤتمر بالنجاح في حل المشاكل التي يواجهها العالم العربي.

وسجل المؤتمر بارتياح تنامي سياسة الوفاق الدولي وعبر عن امله في ان يساعد هذا التطور الايجابي على اشاعة الامن والسلام وتحقيق الرفاه والازدهار في مختلف ارجاء العالم.

وعبر المؤتمر عن تقديره الكبير لمبادرة جلالة الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية الى الدعوة لعقد هذا المؤتمر للجهود التي بذلها جلالته لتوفير فرص نجاحه واشاد بالحكمة والتبصر اللذين ادار بهما اعمال المؤتمر واللذين اديا الى انجاح هذا المؤتمر والى صدور قراراته التاريخية التي ستعزز التضامن العربي وتدعم مسيرة العمل العربي المشترك وتساهم في تحقيق ما تصبو اليه الامة العربية من تقدم ومنعة.

وتوجه المؤتمر بالشكر والتقدير والاكبار للشعب المغربي الشقيق لما احاط به الوفود من حفاوة وتكريم».

ملاحظة : اخذ النص من جريدة النهار الصادرة بتاريخ 1989/5/27.

ملحق رقم 2

قرار «الأزمة اللبنانية» الذي اتخذه مؤتمر القمة العربية غير العادي في مدينة الدار البيضاء بتاريخ 23-25 أيار 1989

«ان مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في مدينة الدار البيضاء (المملكة المغربية) ايام 17-19 شوال 1409 هـ الموافق 23-25 /1989/5 م.

- بعدما تدارس الازمة اللبنانية بروح المسؤولية العربية الجماعية التاريخية وناقش مضاعفاتها ونتائجها واثارها على لبنان والامة العربية.
- واذ يعبر عن قلقه العميق لتواصل الازمة، وما نجم عنها من غياب للامن في لبنان واراقة الدماء، وتدمير للمؤسسات والممتلكات، وعجز في اجهزة الدولة، وشلل في مرافق المجتمع، وترد في الاوضاع الاقتصادية والمعيشية للشعب اللبناني.
- واذ يعبر عن بالغ انشغاله بالتصعيد الخطير الذي تشهده الساحة اللبنانية وما ادى اليه من خلو سدة رئاسة الجمهورية، وتعطل السلطة الاشتراعية وانقسام السلطة التنفيذية، ثم تجدد الاقتتال الدموي على الارض اللبنانية
- واذ يشدد على ان استمرار الازمة اللبنانية وتطوراتها المستحدثة والتدخلات الخارجية فيها يضع لبنان في منعرج مصيري يهدد بتمزيق وحدة كيانه الوطني، ارضاً وشعباً ومجتمعاً، اضافة الى التهديد الاسرائيلي المستمر لسيادته وسلامة اراضيه، ويعرض امنه واستقلاله وسيادته وعروبته لمخاطر التجزئة والتقسيم ويمس بالامن القومي للامة العربية.
- واذ يؤكد مجدداً القرارات العربية المتعلقة بالتضامن القومي مع لبنان من اجل مساعدته على الخروج من محنته وانهاء معاناته الطويلة واعادة الاوضاع الطبيعية اليه وتحقيق الوفاق الوطني بين ابنائه ومساندة الشرعية اللبنانية القائمة على الوفاق وتعزيز جهود الدولة اللبنانية لانهاء الاحتلال الاسرائيلي – الاجنبي وبسط سيادة الدولة وسلطتها الفعلية ومؤسساتها المركزية على كل التراب اللبناني، تمهيداً لاعادة اعمار لبنان وتمكينه من استئناف دوره الطبيعي ضمن الاسرة العربية.
- وبعد اطلاعه على التقرير الذي قدمته اللجنة الوزارية الخاصة بالازمة اللبنانية عن نتائج اعمالها واتصالاتها مع الاطراف اللبنانيين، وعلى توصياتها من اجل تحقيق الوفاق الوطني يقرر :

1ـ التأكيد على عروبة لبنان ووحدة اراضيه واستقلاله، وان اي حل لا يتم في اطار الحفاظ على هذه العناصر الرئيسية لا يمكن ان يمثل حلاً حقيقياً للمشكلة اللبنانية. وان الاطار العربي هو الاطار الطبيعي لحل الازمة اللبنانية.

2ـ التأكيد على المسؤولية العربية العامة عن الوضع في لبنان والتزام الدول العربية جميعاً المشاركة الايجابية في مناقشة المقترحات اللازمة للحل ودراستها وتقديمها. وكذلك العون المادي والسياسي المطلوب.

3ـ مطالبة كل الاطراف اللبنانيين باحترام وقف النار وفق قرار مجلس الجامعة العربية الصادر في 27 ابريل (نيسان) 1989.

4ـ تأليف لجنة من جلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب وخادم الحرمين الشريفين عاهل المملكة العربية السعودية وفخامة الرئيس الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وتخويلها الصلاحيات الشاملة والكاملة لتحقيق الاهداف التي اقرها المؤتمر لحل الازمة اللبنانية وتكون مهمتها على النحو الآتي:

أ. القيام بالاتصالات اللازمة مع جميع الاطراف المعنيين بهدف توفير المناخ الملائم لدعوة اعضاء مجلس النواب اللبناني- حتى خارج لبنان عند الضرورة- لمناقشة وثيقة الاصلاحات السياسية لعرضها على كل الاطراف اللبنانيين، والتي يمكن ان تعتبر اساساً للوفاق الوطني، يقرها مجلس النواب اللبناني في اول اجتماع له.

ب. دعوة مجلس النواب اللبناني الى الانعقاد في العاصمة اللبنانية بيروت للمصادقة على وثيقة الاصلاحات السياسية.

ج. بعد المصادقة على وثيقة الاصلاحات السياسية ينتخب مجلس النواب رئيس الجمهورية الذي يؤلف حكومة وفاق وطني تلتزم بوثيقة الاصلاحات السياسية وتبدأ على الفور في اتخاذ الاجراءات الدستورية لوضع هذه الوثيقة موضع التنفيذ يعدل على اساسها باعتبارها وثيقة دستورية النظام السياسي اللبناني بما يحقق سيادته الوطنية ويؤكد وحدته وهويته العربية ويرسي مبادىء الحرية والعدل والمساواة.

د. دعم الحكومة اللبنانية المنبثقة من الوفاق الوطني في اتخاذ الاجراءات التي تراها ضرورية لممارسة سيادتها الكاملة على الاراضي اللبنانية.

هـ. يقرر المؤتمر تنفيذ الاجراءات السابقة في غضون فترة اقصاها ستة اشهر، واستعداده للانعقاد عقب هذه الفترة للنظر في ما تم تنفيذه وفي التطورات التالية اذا ما تطلب الامر غير ذلك بناء على ما يجريه جلالة رئيس اللجنة من اتصالات في هذا الشأن.

5 ادانة الاعتداءات الاسرائيلية على اراضي لبنان وسيادته وضرورة تطبيق قرارات مجلس الامن خصوصاً القرار الرقم 425(1978) في شأن انسحاب القوات الاسرائيلية الى الحدود

الدولية للبنان ودعم الجهود اللبنانية في العمل على تنفيذ قرارات الامم المتحدة الخاصة بالانسحاب الاسرائيلي.

6 - الاعراب عن التقدير الكبير لما قامت به اللجنة السداسية من جهود والاشادة بما تضمنه تقريرها من اقتراحات وتوصيات».

ملاحظة: اخذ النص كما نشرته جريدة النهار الصادرة بتاريخ 1989/5/21.

التعديلات

التعديلات التي ادخلت على مشروع قرار مؤتمر القمة العربي في شأن الازمة اللبنانية كما نشرته «النهار»، كان ابرز ما فيها، ابدال عبارة «الاطراف في المشكلة اللبنانية» المطلوب منهم وقف النار بعبارة «الاطراف اللبنانيين».

والغيت الفقرة التي تتناول تحديد «منطقة آمنة في بيروت الكبرى».

أما مهلة الاشهر الثلاثة لتنفيذ الاجراءات التي نص عليها القرار، فقد اضيفت اليها ثلاثة اشهر اخرى فاصبحت 6 اشهر.

ومعظم هذه التعديلات جاء بناء على طلب الوفد السوري الذي اصر على عدم ورود عبارة خروج القوات الاجنبية وحتى الايرانية.

وما يسترعي الانتباه ان سوريا لم تذكر ولا مرة في القرار.

واشار مصدر شارك في مناقشة القرار وصوغه الى انه عندما كانت تذكر ضرورة ممارسة الحكومة اللبنانية سيادتها الكاملة على الاراضي اللبنانية، كان ذلك يستتبع «خروج كل القوات غير اللبنانية».

وعن سبب غياب الفقرة المتعلقة بالمنطقة الامنية في بيروت الكبرى، اوضح المصدر ان ذلك يعود الى صعوبة تحديد هذه المنطقة، كما ان موضوع ارسال اي قوات او اي مراقبين، او اتخاذ اي ترتيبات امنية، ترك للجنة الثلاثية ان تبنته لذلك اضيفت عبارة «تخويل اللجنة الصلاحيات الشاملة والكاملة لتحقيق الاهداف التي اقرها المؤتمر» ما يعني ان هذه التدابير مع غيرها عائدة الى اللجنة لتتخذ ما تراه مناسباً وضرورياً.

وبذلك تكون صلاحيات اللجنة الثلاثية اوسع واشمل من صلاحيات اللجنة الوزارية السابقة.

ملحق رقم 3

تقرير اللجنة الثلاثية العربية العليا
حول الازمة اللبنانية الموجه الى القادة العرب

بسم الله الرحمن الرحيم

اولاً : مقدمة

منذ أن تم التوصل الى القرار الذي اتخذه مؤتمر القمة العربي غير العادي الذي انعقد في مدينة الدار البيضاء بالمملكة المغربية في الفترة من 17-1409/10/20 هـ الموافق 23-1989/5/26 م والقاضي بتشكيل لجنتنا وتخويلها الصلاحيات الشاملة والكاملة لتحقيق الاهداف التي اقرها المؤتمر لحل الازمة اللبنانية، عكفنا، فور انتهاء اعمال المؤتمر على التشاور والتنسيق بيننا لوضع قرار القمة موضع التنفيذ.

ومن منطلق ان لجنتنا ليست لجنة متابعة، كما انها ليست لجنة وساطة وانما هي لجنة عليا مهمتها العمل على اعادة احياء الدولة اللبنانية بكافة مؤسساتها الدستورية والامنية للحفاظ على وحدة لبنان واستقلاله وسيادته وسلامة اراضيه وعروبته. وفي نطاق مساعينا لتحقيق ذلك، فقد اجرينا اتصالات ومشاورات شملت سوريا والعراق والدول الدائمة العضوية في مجلس الامن الدولي ومع المجموعة الاقتصادية الاوروبية، والامين العام للامم المتحدة والفاتيكان اضافة الى الاتصالات التي اجراها مندوبنا الى لبنان مع الاطراف اللبنانية.

وقد تخلل كل ذلك اجتماعات واتصالات بيننا وكذلك تمت اجتماعات مكثفة بين وزرائنا للشؤون الخارجية بتوجيه منا تم في غضونها تدارس الازمة اللبنانية من كافة جوانبها، والاطلاع على المشاريع والحلول السياسية المطروحة وعلى المحادثات التي تمت في الماضي سواءاً بين اللبنانيين او بين مختلف الاطراف الاخرى بهدف ايجاد حل للازمة، كما تمت دارسة التقرير المقدم من اللجنة السداسية الى مؤتمر القمة العربي غير العادي والمتضمن عرضاً تفصيلياً للاتصالات التي قامت بها اللجنة مع الاطراف المعنية.

وقد استعرضنا بكل عناية المداولات التي تمت بين القادة العرب في المؤتمر والقرار الصادر عنهم وتدارسنا الازمة اللبنانية بروح من المسؤولية مما اعطانا تصوراً شاملاً وكاملاً لكافة ابعاد الازمة واسس الحل المنشود، ولقد كانت لجنتنا على ادراك تام بأن الازمة اللبنانية التي بقيت اربعة عشر عاماً بدون حل اصبحت تشكل مصدر خطر عظيم على العالم العربي بسبب تزايد احتمالات التقسيم والتجزئة في لبنان.

ولكي لا تقود الخلافات المستمرة بين اللبنانيين الى ما نخشاه جميعا فقد ارتأت اللجنة انه في غياب امكانية التوفيق بين الاطراف المختلفة فليس امامها الا أن تسهم بمنظورها لحل الازمة والمشتمل على مقترحات تشكل حلاً وسطاً يتم عرضه على البرلمانيين ليتحقق من خلاله التوازن المطلوب بين مختلف الاهواء والغايات. وبالفعل قامت اللجنة بأعداد مشروع وثيقة للوفاق الوطني روعي فيها ان تأتي منسجمة مع ما نص عليه قرار قمة الدار البيضاء، وأن توفر القدر الضروري من التوازن الذي لا بد منه لوضع قرار القمة موضع التنفيذ.

وانسجاماً مع هذا المنظور فقد عملت اللجنة على طرح الوثيقة ككل متكامل وشكل هذا التوجيه الاساس الذي بنت عليه اللجنة اتصالاتها ومشاوراتها مع مختلف الاطراف المعنية والدولية.

وكانت مساعي اللجنة السياسية تسير جنباً الى جنب مع جهودها لتوفير افضل الظروف الامنية لتحقيق الوفاق والسلام في لبنان.

وبناء عليه فقد اصبحت وثيقة الوفاق المقترحة بمثابة ركيزة لعمل اللجنة وجوهرا للاتصالات التي اجرتها.

وكان هدفنا ان نعرض الوثيقة على المجلس النيابي اللبناني لمناقشتها تمهيداً لتحقيق الاهداف التي اقرها مؤتمر الدار البيضاء لحل الازمة اللبنانية وفي مقدمتها تحقيق الوفاق بين اللبنانيين المبني على اقرار الاصلاحات الدستورية واجراء الانتخابات الرئاسية، وتشكيل حكومة وفاق وطني للحفاظ على وحدة لبنان واستقلاله وعروبته وبسط سلطة الدولة اللبنانية على كافة التراب اللبناني بهدف حماية امنها واستقرارها بقواتها الذاتية طبقاً لقرار قمة الدار البيضاء غير العادية، واعادة احياء الدولة اللبنانية كاملة بكافة مؤسساتها الدستورية والعمل على تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي وتنفيذ القرار 425 والقرارات الدولية القاضية ازالة الاحتلال الاسرائيلي وكذلك تأمين جلاء القوات غير العربية الاخرى.

ثانياً : اسس تحرك لجنتنا

في الاجتماع الاول الذي عقدناه في الرباط بتاريخ 1409/10/30 هـ الموافق 1989/6/4 م تم تبني خطة عمل شاملة على النحو التالي :

أ. على المستوى الامني دعونا الى وقف فوري لكل اعمال العنف وتفادي كل الاجراءات التي من شأنها أن تزيد من حدة الانقسامات بين اللبنانيين ايماناً منا بأن تحقيق اي تقدم في تحركاتنا السياسية يتوقف على توفير الظروف الامنية الملائمة.

ب. على المستوى السياسي، توصلنا الى وضع منظور لحل الازمة اللبنانية، توخينا فيه ان يكون متوازناً وعادلاً وشاملاً في شكل وثيقة للوفاق الوطني تتضمن العناصر التالية :

1- المبادىء العامة للاصلاحات وكيفية اعادة احياء المؤسسات الدستورية اللبنانية.

2ـ بسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل التراب اللبناني بقواتها الذاتية.

3ـ تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي.

4ـ مستقبل العلاقات السورية — اللبنانية.

ج ـ وعلى مستوى تنفيذ خطة عملنا، تقرر تكليف وزراء خارجيتنا ومبعوث لجنتنا في لبنان باجراء الاتصالات اللازمة على مختلف الاصعدة اللبنانية والعربية والدولية بهدف كسب التأييد والمؤازرة لخطة عملنا.

ثالثاً : اتصالات لجنتنا

أ. الاتصالات مع الاطراف اللبنانية :

قام مبعوثنا السيد الاخضر الابراهيمي بعدة زيارات الى لبنان التقى خلالها بالزعماء الروحيين للطوائف المختلفة كما أجرى مباحثات مع كل من دولة الدكتور سليم الحص وسيادة العماد ميشيل عون ودولة السيد حسين الحسيني وعدد من اعضاء مجلس النواب وقادة الاحزاب والتنظيمات السياسية والعسكرية وفعاليات اخرى، كذلك قابل مبعوث لجنتنا الى لبنان عدداً من الشخصيات والنواب والفعاليات اللبنانية خارج لبنان.

وفي الاتصالات المذكورة مع الاطراف اللبنانية عبر الجميع عن ترحيبهم بقرار قمة الدار البيضاء واعلنوا عن تأييدهم للجنة العربية العليا وعن استعدادهم للتعاون معها وتسهيل مهمتها.

ولقد استخلصنا من هذه الاتصالات والمشاورات ما يلي:

1ـ يطمح المواطن اللبناني العادي ايا كان مذهبه الديني او اتجاهه السياسي الى نهاية المحنة التي اصابت بلاده، والى عودة السلم الى ارضه. وهو يتطلع الى العيش المشترك مع جميع اشقائه في وطن واحد وفي ظل نظام ديمقراطي مستقر وسلطة حكومة واحدة وفي اطار الامة العربية التي ينتمي اليها ويلتزم بأهدافها.

2ـ جميع اللبنانيين يطالبون بوضع حد سريع وبدون قيد او شرط للاحتلال الاسرائيلي المفروض على جزء من اراضيهم وبعضهم لا يزال يقاوم هذا الاحتلال باستبسال يستحق التحية والتقدير من قبل الامة العربية، ومن قبل كل الشعوب المحبة للحرية والسلام.

3ـ الاغلبية الساحقة من اللبنانيين توافق على مبدأ الاصلاح السياسي وهي توافق ايضاً على مبدأ احياء المؤسسات الدستورية وخاصة انتخاب رئيس الجمهورية، الا ان انعدام الثقة بين الاطراف وفشل المساعي التوفيقية العديدة السابقة جعلت كل طرف يصر على تحقيق الاهداف التي يوليها اهمية خاصة كشرط مسبق للموافقة على تنفيذ البنود الاخرى المكونة للوفاق الوطني اللبناني.

4ـ الاغلبية الساحقة في لبنان تؤيد قيام علاقات اخوية قوية ووثيقة مع سوريا في اطار

تكافؤ المصالح والاحترام المتبادل لاستقلال كل طرف وسيادته وحقه في ممارسة سلطته الوطنية فوق كامل اراضيه.

5ـ ان الاصوات الشاذة التي تدعو الى مواقف وممارسات متضاربة مع ما اشير اليه في البنود السابقة لا تمثل الا مجموعات محدودة جداً ومصالح ذاتية خاصة لا صلة لها بالصالح العام وبتطلعات الشعب اللبناني.

6ـ وعلى مستوى الاقتراحات العملية المحددة التي عرضها مبعوث اللجنة في هذه المرحلة تمهيداً لتنفيذ قرار قمة الدار البيضاء نلاحظ ما يلي :

أ. تأخر فتح المعابر بين المنطقة الشرقية للعاصمة اللبنانية وبين المناطق المجاورة لها لفترة طويلة.

ب ـ لم يتم فك الحصار البحري المضروب على موانىء بيروت الشرقية لأن الاحزاب والقوى الوطنية كانت تصر على احداث آلية تقوم بتفتيش البواخر ولا تسمح بدخول السفن التي تحمل السلاح والذخائر، في حين ان الطرف الآخر يطالب برفع الحصار دون قيد او شرط.

ج ـ رفض سيادة العماد ميشيل عون ومن معه السماح بفتح مطار بيروت الدولي الواقع في المنطقة الغربية قبل رفع الحصار البحري المضروب على موانىء المنطقة الشرقية.

7ـ فلم يمكن والحالة هذه تثبيت وقف اطلاق النار وفتح المعابر ورفع الحصارات على جميع المرافىء حسبما نصت عليه قرارات القمة العربية، ولم يكن في الامكان تخطي الوضع الامني الى العمل في المجال السياسي.

8ـ الا ان الاتصالات اثبتت ان قرار قمة الدار البيضاء واقتراحات اللجنة تحظى بقبول وتأييد واسعين جداً في جميع الاوساط اللبنانية.

9ـ وبالاخص فان معظم اعضاء المجلس النيابي يوافق على عقد اجتماع لهم خارج لبنان تمهيداً لاجتماع مجلسهم في مقره الرسمي في بيروت، الا أن كل المقيمين منهم في المنطقة الشرقية يؤكدون على ضرورة رفع الحصار قبل الدعوة لاجتماع النواب خارج أو داخل لبنان.

ب ـ الاتصالات مع سوريا :

قام وزراء خارجية لجنتنا باجراء ثلاث جولات من الاتصالات مع فخامة الرئيس حافظ الاسد ومع مسؤولين سوريين آخرين. وقد تناولت هذه الاتصالات الجانبين السياسي والامني للازمة اللبنانية.

1ـ وقائع الزيارة الاولى لدمشق :

بناءاً على تكليف منا، اجتمع وزراء خارجية اللجنة بفخامة الرئيس حافظ الاسد يوم

الخميس 1409/11/5 هـ الموافق 1989/6/8 م حيث عرضوا على فخامته اهداف اللجنة الثلاثية وخطة عملها وقدموا له شرحاً مفصلاً لمبادئها الاربعة وفي سياق الشرح الذي قدمه وزراء اللجنة لفخامة الرئيس السوري حول تصورهم الكامل للحل، عبر الوزراء لفخامته عن رغبة اللجنة الثلاثية في الحصول على مساعدة سوريا لتحقيق الحل المنشود وذلك باستخدام نفوذها مع الاطراف اللبنانية لكي تتعامل بجدية مع خطة العمل وكذلك مساعدتها بالنسبة لانهاء الحرب والاقتتال في لبنان وفك الحصارات وفتح المعابر حيث انهم يعتقدون انه لا يمكن ان تتم اية خطوة بدون هذه العناصر، وكذلك التكفل بالتواجد الايراني في لبنان. وقد انتهت نتائج الزيارة الاولى الى ما يلي :

- بالنسبة لطلب اللجنة من سوريا المساعدة على وقف اطلاق النار ورفع الحصارات وفتح المعابر فقد ابدى فخامة الرئيس حافظ الاسد استعداد سوريا للمساعدة على وقف اطلاق النار وفتح المعابر بدون شرط، اما فيما يتعلق بفك الحصارات فقد اشترط فخامته آلية للمراقبة على ذلك.

- بالنسبة لوثيقة الوفاق الوطني فان فخامته لم يبد – بعد قراءته المتمعنة لها- اي ملاحظات رئيسية مكتفياً في النهاية بالقول بأن موضوع الوفاق الوطني هو شأن لبناني وكرر ذلك اكثر من مرة.

- بالنسبة للجزء الخاص بتنظيم العلاقات السورية- اللبنانية الوارد في وثيقة الوفاق الوطني فان فخامته تطرق لهذا الموضوع بحماس وشدة وتحدث باستفاضة وتوسع عن خصوصية العلاقة بين سوريا ولبنان وعن العلاقات التاريخية والانسانية بين البلدين وترابط المصالح بينهما خاصة في الجوانب الامنية.

وخلص من ذلك كله الى اعتقاده بأن الفقرة الواردة في الوثيقة (حسب صياغتها الاولى) حول تنظيم العلاقات السورية- اللبنانية لم تضع لسوريا في علاقاتها اية خصوصية على الاطلاق وقد شرح الوزراء لفخامته في هذا الصدد ان اللجنة كانت حريصة على معرفة توجهات سورية نحو هذا الموضوع لكي تتمكن من تقييمها ولهذا فقد رغبت ان تكون نقطة انطلاق عملها هي سوريا لأنها تريد ان تعرف من فخامته كيف تتعامل مع هذا الموضوع. كما تم اخبار فخامته انه اذا كانت المواد التي تضمنتها الوثيقة عن الوفاق الوطني قد تم استخلاصها من افكار توافق عليها اللبنانيون في محادثاتهم السابقة وكانت تلك المعلومات متوفرة للجنة فان الصورة كانت مختلفة بشأن المواد التي تضمنتها الوثيقة حول العلاقات السورية اللبنانية، حيث انه لا يوجد طرف لبناني تستطيع اللجنة ان تتحدث معه في هذا الشأن لعدم وجود حكومة لبنانية تمثل الجميع ولذلك فان اللجنة توصلت الى صيغة عامة لتتمكن على ضوئها من تلمس الافكار السورية حول هذا الموضوع وحتى يتسنى لها في

النهاية التوصل الى الصياغة المحددة المطلوبة والتي تستطيع من ثم ان تعرضها على الاطراف اللبنانية. وقد تردد فخامته كثيراً في اعطائنا رأياً سورياً حول هذه النقطة مصراً على ضرورة ان نستطلع رأي اللبنانيين في ذلك، وبعد الحاح من الوزراء طلب فخامته بحث الموضوع مع فاروق الشرع وزير خارجية سوريا.

وفي لقاء الوزراء مع الوزير الشرع اقترح الاشقاء السوريون الصياغة التالية لموضوع العلاقات السورية اللبنانية :

(انطلاقاً من الروابط القومية والمصالح الاستراتيجية ووحدة التاريخ والمصير التي تربط جميعها بين سوريا ولبنان تقوم الحكومة اللبنانية المنبثقة عن الوفاق الوطني والحكومة السورية بتنظيم العلاقات الخاصة والمميزة بينهما في اتفاقات طويلة الامد تجسد ما بينهما وتعززه وتضمن مصالحهما المشتركة في شتى المجالات السياسية والامنية والاقتصادية وغيرها...)

- بالنسبة للجزء الخاص ببسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل التراب اللبناني والوارد في وثيقة الوفاق الوطني المطروحة. فان فخامة الرئيس لم يتطرق الى هذا الموضوع بأي نوع من التسلسل سوى ذكره أنه لا يجوز الاشارة في الوثيقة الى موضوع انسحاب القوات السورية وانه يجب – لذلك- تغيير مثل هذه الصياغة لأن سوريا لا تريد ان تبدو وكأنها دولة تحتل اراضي الغير وأن هناك جهة تضغط عليها للانسحاب.

وبناء عليه تقدم الاشقاء السوريون باقتراح بديل للصياغة الخاصة بموضوع بسط السيادة وفحواه :

(ان هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل التراب اللبناني بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الاولى بقوى الامن الداخلي، وتقوم الحكومة اللبنانية المنبثقة عن الوفاق الوطني بالاتفاق مع الحكومة السورية للحصول على مساعداتها في تمكين قوى الامن اللبنانية من تولي المهام الامنية التي تقوم بها القوات السورية في فترة زمنية يتم الاتفاق عليها بين الحكومتين).

وبدراسة اللجنة للاقتراحين السوريين حول موضوع العلاقات ومسألة بسط السيادة اتضح لها الآتي :

فيما يتعلق بالعلاقات فان الاخوة السوريين يهدفون من النص الذي تقدموا به الى تأجيل التوصل الى اتفاق بين الحكومتين السورية واللبنانية يحدد طبيعة العلاقات بين البلدين الى ما بعد قيام حكومة الوفاق الوطني، ويمكن قول الشيء نفسه بالنسبة لاقتراحهم الخاص بمسألة بسط السيادة، الملاحظ ان السوريين لا يريدون دوراً للجنة في الاتفاق المذكور وهذا التوجه فيه خروج عن المنظور الذي طرحته اللجنة والذي يستهدف تناول اجزاء

وثيقة الوفاق ككل متكامل ومترابط كأفضل سبيل لضمان تحقيق حل متوازن يوافق عليه جميع اللبنانيين.

ونتيجة لهذا الموقف السوري فقد وجدت اللجنة نفسها امام معادلة صعبة ودقيقة فأن هي استجابت للاخوة السوريين فسوف يؤثر ذلك سلبياً على امكانيات الوفاق اللبناني، كما انه في حالة اصرار اللجنة على منظورها الذي طرحته بشأن بسط سلطة الدولة اللبنانية فان معنى ذلك حتمية اصطدامها بموقف سوري معارض، وعليه فقد عاد الوزراء الى قادتهم للتشاور حول هذا الموضوع تمهيداً لمحاولة اخرى مع سوريا.

2) وقائع الزيارة الثانية الى دمشق

وبناءاً على تكليف جديد عاد الوزراء الى دمشق يوم الاحد 1409/11/29 هـ الموافق 1989/7/2م ناقلين لفخامة الرئيس رسالة موقعة منا في اعقاب مؤتمر قمة وهران الثلاثي المنعقد في 1409/11/24 هـ الموافق 1989/6/27م وقد كان محور الزيارة الثانية محاولة ايجاد مخرج من المأزق الذي واجهته اللجنة مع سوريا فيما يتعلق بموضوعي (بسط السيادة) (والعلاقات السورية اللبنانية) وقد تضمنت رسالتنا الاتي :

بسم الله الرحمن الرحيم

فخامة الرئيس حافظ الاسد

رئيس الجمهورية العربية السورية

بعد التحية،

يسرنا افادة فخامتكم أن اللجنة الثلاثية العربية العليا المشكلة بناء على قرار قمة الدار البيضاء لحل الازمة اللبنانية قد اجتمعت في مدينة وهران بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بتاريخ 1409/11/24 هـ الموافق 1989/6/27 م حيث تدارست جميع جوانب الازمة واطلعت على التقارير التي قدمها وزراء خارجية الدول الاعضاء في اللجنة والمبنية على الاتصالات العربية التي اجروها، كما اطلعت على الرسالة التي حملها معالي الاستاذ فاروق الشرع وزير خارجية سوريا من فخامتكم.

فخامة الرئيس،

ان قرارنا بالموافقة على تشكيل اللجنة والانضمام الى عضويتها كان مبنياً على حرصنا الشديد على كل ما من شأنه تحقيق المصلحة العربية العليا وعلى ثقتنا التامة في بعد نظركم وتأكيدكم لنا بالتعاون الكامل والبناء مع اللجنة لايجاد الحل النهائي لهذه المأساة الاليمة التي عانى ولا يزال يعاني منها الشعب اللبناني والتي كان لها انعكاساتها السلبية ليس على السمعة العربية والمصداقية العربية فحسب بل على المصلحة العربية العليا، وفي هذا الاطار

فان فخامتكم كنتم قد ابديتم استعداد سوريا لمساعدة اللجنة على انهاء الازمة اللبنانية نهائياً وفي غضون مدة لا تتجاوز الستة شهور، وهذا يعني ان المدة الزمنية المتاحة للجنة للانتهاء من اعمالها لضمان ذلك محدودة جداً، وعليه فاننا نرجو مخلصين ان نلقى التعاون المنشود من قبل جميع الاطراف المعنية بحيث نتمكن من التوصل الى النتائج المنشودة قبل انقضاء المدة المحددة ان شاء الله ولا شك ان تعاونكم الفعال معنا في هذا الصدد سيكون له اكبر الاثر في تحقيق هذا الهدف.

أما بخصوص ما ذكره معالي الاستاذ فاروق الشرع في الرسالة التي حملها الينا من فخامتكم حول ضمان عدم وصول الاسلحة الى الاطراف اللبنانية فاننا نود في هذا الصدد ان نؤكد لفخامتكم ان العراق قد التزم امام اللجنة التزاماً تاماً وواضحاً وبشكل تضمن اللجنة فيه عدم امكانية وصول اي سلاح الى لبنان من هذا المصدر وبالاضافة الى ان الاطراف الدولية المعنية قد ابدت استعدادها للتعاون على وقف امداد السلاح للاطراف اللبنانية، ولا يخفى على فخامتكم ان الضمان الرئيسي في الواقع انما يكمن في سعي اللجنة الثلاثية السريع والحثيث نحو وضع خطوات الوفاق الوطني موضع التنفيذ بما في ذلك تشكيل الحكومة الشرعية المنبثقة عن الوفاق الوطني والتي تمثل صمام الامان القوي والمحكم للاوضاع السياسية المستقبلية في لبنان.

فخامة الرئيس.

كنا قد قررنا كخطوة اساسية واولية في طريق الوصول الى الحل المنشود ان نوفد وزراء خارجية دولنا لكي يطرحوا على اسماعكم ويضعوا تحت اعينكم المنظور الذي توصلنا اليه في مؤتمر القمة الثلاثي الذي عقدناه في الرباط بتاريخ 1 ذي القعدة 1409 هـ الموافق 4 يونيو 1989م بكامل تفاصيله وفي هذا الاطار لايسعنا سوى تقديم الشكر والتقدير لفخامتكم على اعطائكم جزءاً كبيراً من وقتكم الثمين لوزراء الخارجية للاستماع الى منظورنا للحل، وعلى الروح الايجابية والتفهم الذي ابداه فخامتكم للقضايا التي طرحها الوزراء.

من جهة اخرى فقد عرض علينا وزراء الخارجية نتائج المباحثات المطولة التي اجروها مع فخامتكم ومع المسؤولين في حكومتكم حول وثيقة الوفاق الوطني التي اعدتها اللجنة لتكون الركيزة الاساسية للحل السياسي المنشود وخاصة بالنسبة للفقرتين الخاصتين ببسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل التراب الوطني اللبناني وتنظيم العلاقات اللبنانية السورية، ولقد امعنا النظر في هذا الموضوع الهام وتدارسنا جميع جوانبه على ضوء وجهات النظر التي ابداها فخامتكم ومن منطلق ان التوصل الى معادلة متوازنة يستند عليها ويبني على اساسها الوفاق الوطني اللبناني هو الركيزة واللبنة الرئيسية لايجاد الحل المنشود للازمة اللبنانية لا سيما وان هذا كان هو المنظور الاساسي الذي طرحه فخامتكم في مؤتمر قمة

الدار البيضاء والتي وضعت القمة على اساسه تصورها لحل الازمة اللبنانية بما يحافظ على وحدة لبنان وسيادته وعروبته وعلاقته المتميزة بالشقيقة سوريا والذي وجدنا بالتالي انه يشكل افضل الاسس واكثرها موضوعية وفاعلية وتحقيقاً لمصلحة الاطراف جميعها وبعد تفكير طويل في هذه النقطة الحساسة وتداول الرأي حولها وانطلاقاً من تقديرنا الكامل للتضحيات الكبيرة التي قدمتها سوريا في سبيل التوصل الى الوفاق المنشود ومن حرصنا على ان تكون العلاقات بين سوريا ولبنان قوية واخوية ومميزة بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين، فاننا نضع بين انظار فخامتكم التصور النهائي الذي توصلنا اليه بشأن موضوعي بسط سلطة الدولة اللبنانية على كافة التراب اللبناني وتنظيم العلاقات السورية اللبنانية والذي غدونا مقتنعين اقتناعاً كاملاً وراسخاً بأنه يعد افضل الاساليب واكثرها توازناً للوصول الى المعادلة المنشودة كما انه اضمن الطرق واشدها رسوخاً للمحافظة على مصالح البلدين الشقيقين سوريا ولبنان ومراعاة علاقاتهما الاخوية المميزة.

وبناءاً عليه فان الصيغة التي نطرحها على انظار فخامتكم بالنسبة للفقرة الثانية من المبادىء الاساسية التي تضمنتها وثيقة الوفاق الوطني المتبناة من قبل اللجنة هي التالية:

(ان هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل التراب اللبناني بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الاولى بقوى الامن الداخلي ومن واقع العلاقات الاخوية التي تربط سوريا بلبنان تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في جميع الاماكن حيث تتواجد القوات السورية في فترة زمنية اقصاها ( ) تتجمع خلالها القوات السورية وتتمركز في منطقة البقاع.

وبما أنه تم الاتفاق بين الاطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على اساس الوفاق الوطني مما يستدعي وضع خطة امنية شاملة لكل لبنان تتسم خطوطها العريضة بالاتي :

1. الاعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم اسلحتها للدولة خلال مدة زمنية محدودة.

2. تعزيز قوى الامن الداخلي من خلال :

أ. فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزياً ثم توزيعهم على الوحدات بالمحافظات مع اتباعهم لدورات تدريبية ومنظمة.

ب ـ تعزيز جهاز الامن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الاشخاص من والى خارج الحدود براً وبحراً وجواً.

3 ـ تعزيز القوات المسلحة :

أ ـ ان المهمة الاساسية للقوات المسلحة الدفاع عن الوطن وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الامن الداخلي وحدها على معالجته.

ب ـ تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الامن الداخلي للمحافظة على الامن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء.

ج ـ يجرى اعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمل مسؤوليتها الوطنية في مواجهة العدوان (اسرائيل).

د ـ عندما تصبح قوات الامن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها الامنية تعود القوات المسلحة الى ثكناتها.

هـ ـ يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الاغراض العسكرية دون سواها.

4 ـ حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذرياً واقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام 1975 م للعودة الى المكان الذي هجر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة باعادة التعمير.

كما ان الصياغة التي نطرحها على انظار فخامتكم بالنسبة للفقرة الرابعة من المبادىء الاساسية التي تضمنتها وثيقة الوفاق الوطني هي التالية :

(ان لبنان الذي هو عربي الانتماء والهوية تربطه علاقة اخوية صادقة بجميع الدول العربية وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الاستراتيجية المشتركة وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين. وسوف تجسده اتفاقات بينهما حيث تدعو الحاجة وبما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين. استناداً الى ذلك ولان تثبيت قواعد الامن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة فانه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لامن سوريا وسوريا لامن لبنان في اي حال من الاحوال، وعليه فان لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً او مستقراً لاية قوة او دولة او تنظيم يستهدف المساس بأمنه او امن سوريا، وان سوريا الحريصة على امن لبنان ووحدته ووفاق ابنائه لا تسمح باي عمل يهدد امنه واستقلاله وسيادته، وبناء على ما تقدم يتم التوقيع على اتفاق امني بين الحكومتين السورية واللبنانية وبرعاية اللجنة الثلاثية العربية العليا.

كذلك يتم التوقيع على اتفاق يتم بموجبه تحديد مراكز وحجم ومدة تواجد القوات السورية في البقاع بين الحكومتين السورية واللبنانية وبرعاية اللجنة الثلاثية العربية العليا.

ختاماً يا فخامة الرئيس فان هذا هو منظور اللجنة لتحقيق الوفاق الوطني اللبناني بالشكل المنشود ولوضع هذا المنظور موضع التنفيذ وانطلاقاً مما سبق الاتفاق عليه في مؤتمر قمة الرباط الثلاثي فان اللجنة العربية العليا ستكلف مندوبها السيد الاخضر الابراهيمي باجراء الاتصالات اللازمة لترتيب دعوة البرلمانيين اللبنانيين للاجتماع خارج لبنان وفي هذا

الاطار فان اللجنة ترى انه بمجرد توجيه الدعوة للبرلمانيين فلا بد من وقف القتال ورفع الحصارات وفتح المعابر لتهيئة الاجواء المناسبة لانجاح هذه الخطوة الهامة، كما ان اللجنة تثق تمام الثقة بان قبول فخامتكم للصيغتين المذكورتين اعلاه والخاصتين بموضوعي بسط السيادة اللبنانية على كامل التراب اللبناني وتنظيم العلاقات السورية اللبنانية وتبنيهما من قبلكم كجزء لا يتجزء من الوفاق الوطني المنشود يشكل خطوة مباركة سيسطرها التاريخ العربي لكم في صفحاته وستذكرها لكم الاجيال السورية واللبنانية القادمة باعتبارها احدى الخطوات الاساسية التي انهت مأساة دامت اربعة عشر عاماً واعادت في النفوس الامل بمستقبل مشرق زاهر يعمه الرخاء ويظلله الاستقرار ويكتنفه الامن والسلام والطمأنينة.

وتفضلوا يا فخامة الاخ بقبول اطيب تحياتنا وتمنياتنا لفخامتكم بموفور الصحة والسعادة والهناء وللشعب السوري الشقيق بدوام الرخاء والرفاه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...»

وفي معرض تعليق فخامته على مضمون رسالتنا اشار الى الفقرة الخاصة ببسط سلطة الدولة اللبنانية مبدياً وجهة نظر سوريا حول الموضوع. وهنا ايد بشكل واضح الخطوط العريضة للخطة الامنية الشاملة من الوفاق الوطني والتي تضمنتها الفقرة المذكورة، خاصة فيما يتعلق بموضوعي حل الميليشيات وحل مشكلة المهجرين اللبنانيين. غير أنه اعترض على تحديد منطقة البقاع كمكان تتجمع وتتمركز فيه القوات السورية خلال قيامها بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في الاماكن التي تتواجد فيها القوات السورية. وبدلاً عن ذلك اقترح الصيغة التالية :

(تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في جميع الاماكن حيث تتواجد القوات السورية في فترة زمنية اقصاها ( ) تتجمع خلالها القوات السورية وتتمركز في مناطق يتم الاتفاق عليها بين الحكومتين السورية واللبنانية).

وفيما يتعلق بالفقرة الخاصة بتنظيم العلاقات اللبنانية السورية فلقد تركز اعتراض الرئيس على موضوع قيام اللجنة الثلاثية العربية العليا برعاية الاتفاق الامني الذي سيتم توقيعه بين الحكومتين السورية واللبنانية وكذلك الاتفاق الذي سيتم بموجبه تحديد مراكز وحجم ومدة تواجد القوات السورية في البقاع.

واشار فخامة الرئيس في هذا الصدد الى انه يفضل استبدال كامل الفقرة المقترحة من قبل اللجنة الثلاثية بالفقرة التي سبق ان اقترحها الجانب السوري اثناء جولة المفاوضات الاولى.

وقد ركز فخامة الرئيس كثيراً على هذه النقطة وكرر الحديث عنها عدة مرات... الى الحد

الذي قال فيه ان السوريين يفضلون عدم وجود هذه الفقرة بكاملها على أن توجد بالشكل الذي طرحته اللجنة.

3. وقائع الزيارة الثالثة الى دمشق :

كان لا بد من اجراء جولة ثالثة من المفاوضات مع دمشق بعد التشاور فيما بيننا لفك العقدة المتمثلة في عدم التوافق بين المفهوم السوري والمنظور الذي طرحته اللجنة فيما يتعلق بمسألتي بسط السيادة وتنظيم العلاقات السورية اللبنانية كما انه بالنسبة للجانب الامني، وبالرغم من وعد السوريين لنا للعمل على فتح المعابر الا ان شيئاً من ذلك لم يتم بالاضافة الى استمرار الحصار البحري وتزايد اعمال العنف. وكان منظور اللجنة ولا يزال هو ان وقف القتال وفك الحصار البحري سيفتح الطريق امام دعوة البرلمانيين اللبنانيين للاجتماع لاعداد وثيقة الوفاق وانتخاب رئيس للجمهورية وقيام حكومة الوفاق الوطني... وهو ما يشكل افضل ضمان امني وسياسي.

وفي الزيارة الثالثة التي قام بها الوزراء الى دمشق يوم 1409/12/9 هـ حملوا معهم رسالة شفهية منا الى فخامة الرئيس الاسد ورد فيها الاتي :

نقاط الرسالة الشفهية الموجهة لفخامة الرئيس حافظ الاسد :

- ان قادة اللجنة يقدرون لفخامتكم الروح الايجابية والتفهم الذي يبديه فخامتكم نحو القضايا التي طرحها الوزراء.
- ان قادتنا يشيرون الى التأكيدات التي ابداها فخامتكم للوزراء حول استعداد سوريا للاسهام في انجاح المهمة الموكلة الى اللجنة العليا والتي ترمي الى وضع حل نهائي للمشكلة اللبنانية وفقاً لمقررات قمة الدار البيضاء وفي غضون المدة التي حددتها هذه المقررات (ستة اشهر) والتي يفترض ان يتم خلالها :
- اجراء الاصلاحات السياسية.
- احياء المؤسسات الدستورية.
- قيام حكومة الوفاق الوطني.
- بسط سلطة الدولة على كامل التراب الوطني اللبناني.
- انهاء الاحتلال الاسرائيلي واخراج القوات الايرانية المتواجدة في لبنان.
- الموافقة على منظور فخامة الرئيس الاسد حول عدم ضرورة تحديد العلاقات السورية اللبنانية وبترك الامور لحكومتي البلدين لتحديدها خصوصاً وان قرار القمة اكد على ضرورة قيام الدولة اللبنانية القوية القادرة، وبالتالي فعندما تقوم هذه الدولة تستطيع ان تدخل من منطلق السيادة والاستقلال في اي اتفاق تشاء ان تدخل فيه مع الشقيقة سوريا، دون النص

عليه في وثيقة الوفاق ودون اشراك طرف ثالث في هذ الاتفاق، ولقيام هذه الدولة القوية والمستقلة ذات السيادة الكاملة والغير منقوصة فقد اكد مؤتمر القمة على ضرورة بسط سيادة الدولة اللبنانية على كافة التراب اللبناني بهدف حماية امنها واستقرارها بقواتها الذاتية وبسط سيادة الدولة وسلطتها الفعلية ومؤسساتها المركزية.

- يعني هذا أن الفقرة المتعلقة ببسط السيادة اللبنانية ستكون على النحو التالي :

(ان هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل التراب اللبناني بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الاولى بقوى الأمن الداخلي، ومن واقع العلاقات الاخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في جميع الاماكن حيث تتواجد القوات السورية في فترة زمنية محددة اقصاها ستة اشهر من تاريخ بداية مهمة اللجنة الثلاثية تتجمع خلالها القوات السورية وتتمركز في منطقة البقاع، وفي اطار الهدف ذاته يتم التوقيع على اتفاق يحدد بموجبه مراكز وحجم ومدة تواجد القوات السورية في البقاع بين الحكومتين السورية واللبنانية وبرعاية اللجنة الثلاثية العربية العليا).

- كما ان قادة اللجنة يؤكدون على ان موضوع بسط سيادة الدولة اللبنانية بشكل كامل على كافة التراب اللبناني يشكل مبدءاً رئيسياً وغير قابل للتعديل لأن هناك التزاماً عربياً جماعياً تم التوصل اليه في مؤتمر قمة الدار البيضاء وبمباركة من فخامتكم شخصياً على هذا المبدأ وان تنفيذ ذلك يقع في اطار برنامج عمل اللجنة العربية العليا.

- ان قادة اللجنة يتطلعون الىموافقة فخامة الرئيس على البند الثاني في وثيقة الوفاق الوطني التي اعدتها اللجنة والخاص ببسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل التراب الوطني اللبناني في ضوء التعديل الذي ادخل عليه والذي ينسجم مع هذه الروحية ويتمشى مع نص مقررات الدار البيضاء الصادرة بالاجماع.

- يرى قادة اللجنة الثلاثية ان لجنتهم قد وصلت الىنهاية المطاف بعد الجهود المتصلة التي بذلتها والمشاورات المكثفة التي اجرتها.

- انه بعد موافقة فخامتكم المأمولة والمتوقعة على البند الثاني ستبادر اللجنة الى توجيه الدعوة الى عقد اجتماع للبرلمانيين اللبنانيين من اجل وضع وثيقة الوفاق الوطني واقرارها ومن ثم عرضها على البرلمان اللبناني للمصادقة عليها.

- غير ان اللجنة ستجد نفسها امام طريق مسدود اذا لم يتم تهيئة الاجواء الامنية المناسبة من وقف للقتال ورفع الحصارات قبل اجتماع البرلمانيين وعلى النحو الذي يمكنها من اداء مهمتها.

- وان اللجنة الثلاثية حين تطلب من فخامة الرئيس الموافقة على الصيغة الاخيرة للوثيقة

تعتمد في ذلك على ما سبق وابداه قادة اللجنة حول ثقتهم التامة في بعد نظر فخامتكم وما سبق واكد عليه من الحرص على التعاون الكامل والبناء مع اللجنة الثلاثية.

ان اللجنة اذ تتوجه الى فخامتكم من اجل تحقيق هذا التحرك. تعتقد بأن المنظور السياسي الذي تقدمت به يخدم مصلحة سوريا ولبنان، وانه لا قدر الله اذا فشل هذا المجهود فاننا لا نرى الا عواقب ضارة للبلدين لبنان وسوريا.

- ان نجاح اللجنة في مهمتها اصبح منوطاً اكثر من ذي قبل في موقف فخامتكم من هذه الوثيقة ووقف القتال ورفع الحصار الذي سيقرر ما اذا كان في استطاعة اللجنة المضي في مساعيها او التوقف عن بذل المزيد من الجهود.

وبعد فراغ الوزراء من تقديم الرسالة الشفوية بدى ان فخامة الرئيس الاسد لم يرد الخوض اكثر في هذا الموضوع واحال الامر الى معالي الوزير فاروق الشرع. وخلال هذا الاجتماع ذكر الوزير السوري ان بلاده لا يمكن ان تقبل بالطريقة التي عالجت بها اللجنة موضوع (العلاقات) واضاف ان اعتراضهم في السابق كان منصباً على فكرة اشراف اللجنة او رعايتها للاتفاق بين الحكومتين السورية واللبنانية اما ان تزال كل فقرة (العلاقات) فهذا ما لا يستطيعون قبوله. ودعا معاليه الى الاخذ بالصياغة السورية التي اقترحوها في هذا الشأن والتي تنص على الآتي :

(انطلاقاً من الروابط القومية والمصالح الاستراتيجية ووحدة التاريخ والمصير التي تربط جميعها بين سوريا ولبنان تقوم الحكومة اللبنانية المنبثقة عن الوفاق الوطني والحكومة السورية بتنظيم العلاقات الخاصة والمميزة في اتفاقات طويلة الامد تجسد ما بينها وتعززه وتضمن مصالحهم المشتركة في شتى المجالات السياسية والامنية والاقتصادية وغيرها).

وفيما يتعلق بالبند الخاص ببسط السلطة اظهر الاخوة السوريون تمسكهم بموقفهم السابق ورفضهم لاي اشارة حول فترة زمنية يتم خلالها تمكين قوى الامن اللبنانية من تولي المهام الامنية التي يضطلع بها الجيش السوري وكذلك اي اشارة تتعلق بفكرة تجميع القوات السورية وتمركزها في البقاع، كما هو وارد في ورقة الوفاق.

وخلاصة القول ان الاشقاء السوريين استمروا على موقفهم السابق من الموضوعين الآنفي الذكر، والذي يهدف الى تأجيل البت فيهما الى ما بعد قيام حكومة الوفاق الوطني.

وفي الجانب الامني استمر موقفهم على عدم رفع الحصار الا بوجود لجنة امنية تقوم بمهمة التفتيش على السفن.

ج- الاتصالات مع العراق

قام الوزراء بزيارتين الى بغداد قابلوا فيهما فخامة الرئيس العراقي صدام حسين، وفي لقائهم الاول بفخامته يوم 1409/11/7 هـ الموافق 1989/6/10م عرض الوزراء على فخامته اهداف اللجنة الثلاثية وخطة عملها، وقد اعرب الرئيس العراقي عن ترحيبه ومساندته لجهود اللجنة واستعداده للاسهام في نجاحها، وقد تركز حديث وزراء اللجنة مع فخامته على ما يمكن ان تسهم به العراق في الجانب الامني خصوصاً فيما يتعلق بامدادات الاسلحة التي تقدمها العراق الى اللبنانيين في المنطقة الشرقية، وقد ابدى الرئيس العراقي انه في الوقت الذي يتم التوصل فيه الى اتفاق حول وقف النار وفك الحصار فان العراق سيوقف فوراً شحن المعدات العسكرية وانه يعتبر ان هذا الالتزام من جانبه هو شيء طبيعي لأنه اعطى كل ثقته للجنة الثلاثية وانه لن يتوانى لذلك عن تقديم اي شيء تطلبه اللجنة منه.

وعشية الزيارة الثانية التي قام بها الوزراء لبغداد يوم الاثنين 1409/11/30 هـ الموافق 7/3/ 1989م بادرت العراق بأصدار بيان التزمت فيه بالتوقف عن تزويد القطاع الشرقي من بيروت بالسلاح، وقد كلفنا الوزراء بنقل رسالة خطية الى فخامته والتي ورد فيها الاتي :

بسم الله الرحمن الرحيم

فخامة الرئيس صدام حسين

رئيس الجمهورية العراقية

بعد التحية :

يسرنا افادة فخامتكم ان اللجنة الثلاثية العربية العليا المشكلة بناء على قرار قمة الدار البيضاء لحل الازمة اللبنانية قد اجتمعت في مدينة وهران في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بتاريخ 1409/11/24هـ الموافق 1989/6/27م حيث تدارست جميع جوانب الازمة اللبنانية واطلعت على جميع التقارير التي قدمها وزراء خارجية الدول الاعضاء في اللجنة والمبنية على الاتصالات العربية والدولية التي اجروها ومن بينها تشرفهم بمقابلة فخامتكم في بغداد بتاريخ 1409/11/7هـ الموافق 1989/6/10م.

وفي الوقت الذي نوجه فيه لفخامتكم الشكر والتقدير على اعطائكم جزءاً كبيراً من وقتكم الثمين لوزراء الخارجية للاستماع الى منظورنا لحل الازمة وعلى الروح الايجابية والتفهم الذي ابداه فخامتكم للقضايا التي طرحها الوزراء وبناءاً على ما سبق ان نقله لكم وزراء الخارجية من حرصنا على اطلاعكم اولاً باول على تفاصيل التحرك الذي تقوم به اللجنة في اطار مساعيها لايجاد الحل الشامل للازمة اللبنانية، فاننا نرجو ان يتسع وقت فخامتكم لاستقبال وزراء الخارجية الذين سيطلعونكم على تطورات الازمة اللبنانية والخطوات التي

تم تنفيذها حتى الآن في برنامج عمل اللجنة الثلاثية.

لقد ابديتم مشكورين اثناء استقبالكم لوزراء الخارجية في بغداد التزامكم بأنه في الوقت الذي يتم فيه التوصل الى اتفاق لوقف اطلاق النار وفك الحصارات فان العراق سيوقف فوراً شحن المعدات العسكرية واعتباركم ان هذا الالتزام من جانبكم هو شيء طبيعي باعتبار الثقة المطلقة التي ابديتموها تجاه اللجنة الثلاثية وتجاه قادة الدول الاعضاء فيها.

واننا في الوقت الذي نشيد فيه بهذا الموقف النبيل من جانب فخامتكم وبهذه الروح الايجابية والموضوعية فاننا لعلى ثقة تامة في ان العراق الشقيق تحت قيادة فخامتكم الرشيدة سيبذل كل ما في وسعه لانجاح مهمة اللجنة والتعاون معها والالتزام الكامل بالتعهدات التي تفضلتم بابدائها من منطلق الثقة المتبادلة بينكم وبين اخوانكم قادة الدول الاعضاء في اللجنة.

وتفضلوا يا فخامة الاخ بقبول اطيب تحياتنا وتمنياتنا لفخامتكم بوفور الصحة والسعادة والهناء وللشعب العراقي الشقيق بدوام التقدم والرخاء والرفاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته «.

وخلال هذا الاجتماع ذكر الرئيس العراقي ان العراق ليس فقط يلتزم فورياً بل ويدعو كافة الاشقاء لمعاونة اللجنة انطلاقاً من روحية قرارات قمة الدار البيضاء، وقد عبر الوزراء لفخامته عن تقديرهم للموقف العراقي.

د. الاتصالات الدولية :

انصبت جهود لجنتنا – على صعيد اتصالاتها الدولية – على طلب تأييد هذه الجهات لمنظور الحل المطروح والاستفادة من اي تأثير يمكن ان تمارسه بعض الاطراف الدولية في اتجاه الوفاق المنشود وما يمكن ان تسهم به في تهيئة الاجواء الامنية الضرورية، وقد استقرت هذه الاتصالات عن الآتي :

الاتصالات مع فرنسا :

ايدت فرنسا مساعي اللجنة واعرب المسؤولون فيها عن سعادتهم باهتمام القادة العرب بموضوع لبنان بالقدر المطلوب والعناية المرجوة واضافوا انه بات من الضروري التفكير في اصلاحات سياسية في لبنان بما طرأ على المجتمع اللبناني من متغيرات تدعو الى التصحيح على ضوء هذا التطور وفي ظل الديمقراطية والعدل بين ابنائه.

وعد الفرنسيون بالمساهمة في العمل على وقف اطلاق النار من خلال اجراء اتصالات مع الاطراف التي تربطها صلة بفرنسا، كما اعطى فخامة الرئيس ميتران تعليمات لوزير خارجيته للاتصال بالعماد عون والاطراف الاخرى لحثهم على التعاون مع اللجنة فيما يصدر عنها.

الاتصالات مع الفاتيكان :

عبر المسؤولون في الفاتيكان عن ان قدرتهم في التأثير على مجريات الامور في لبنان محدودة، ولكنهم اعربوا عن استعدادهم في الاسهام بكل ما يستطيعون للتخفيف من آلام الناس ودفعهم نحو الوئام. واشاد المسؤولون هناك باهداف اللجنة الثلاثية وعبروا عن اطمئنانهم الى ان لجنتنا لا بد وان تراعي حقوق ومصالح كل المجموعات المتواجدة في لبنان.

الاتصالات مع بريطانيا :

عبرت رئيسة الوزراء عن تأييدها المطلق ومؤازرتها القوية للجنة معربة عن استعداد بريطانيا لتقديم اية مساعدة ممكنة في سبيل تحقيق اللجنة لاهدافها. وذكرت رئيسة الوزراء ان انشاء اللجنة هو قرار صائب الى حد كبير لان هناك اخطاراً تهدد سلامة لبنان ووحدته.

الاتصالات مع الامين العام للامم المتحدة :

اشار الامين العام الى ان اهداف اللجنة وبرنامج عملها يتصف بالحكمة والموضوعية. واضاف ان ممثلي الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن قد اجمعوا على تأييد اهداف اللجنة وبرنامج عملها وانهم على استعداد لبذل ما يمكن من جهود لانجاح تحركاتها سواء على المستوى الانفرادي لكل دولة او على المستوى الجماعي بالاضافة الى استعداده شخصياً كأمين عام للمساعدة والمؤازرة اللازمة.

الاتصالات مع الولايات المتحدة الاميركية :

في اتصالات اللجنة الثلاثية مع امريكا تم عرض اهداف اللجنة الثلاثية على فخامة الرئيس الاميركي وخطة عملها بما في ذلك وثيقة الوفاق الوطني. وقد اعرب فخامته عن تقديره لما تقوم به اللجنة كما عبر عن استعداد الولايات المتحدة التعاون معها فيما يتعلق بالازمة اللبنانية. وقد حرصت لجنتنا عند اشارة الرئيس الاميركي الى مدى الترابط بين الوجودين الاسرائيلي والسوري في لبنان ان تؤكد لفخامته ان اللجنة انطلقت من منظور محدد بالنسبة لهذا الموضوع وانها رأت انه اذا اريد للحل ان ينجح فان كل الاطراف الفاعلة او المؤثرة في لبنان عليها واجبات محدودة يجب ان تقوم بها وانه لا فائدة تجنى من ربط الامور ببعضها وبالتالي فليس من المهم او المفيد عمل المقارنة حول من هو الاكثر او الاقل تأثيراً او بروزاً ولكن المهم ان كل طرف يقوم بواجبه وان كل جهة تلتزم بها ثم شرحنا للرئيس الاميركي منظور لجنتنا فيما يتعلق بمسألة بسط سيادة الدولة اللبنانية وفقاً لما نص عليه قرار قمة الدار البيضاء.

وفيما يتعلق بالاحتلال الاسرائيلي، جرى تذكير الولايات المتحدة الاميركية بقرار الامم

المتحدة رقم 425 وكذلك اتفاقية الهدنة لعام 1949 م وكيف ان مسألة انهاء الاحتلال الاسرائيلي بناء على القرارات الدولية يشكل بنداً هاماً لا يمكن تجاهله او فصله من اجزاء وثيقة الوفاق الوطني المطروحة لحل الازمة اللبنانية.

وفي ختام اللقاء مع الرئيس الاميركي اعرب فخامته عن تقدير بلاده لمهمة لجنتنا. واشار الى ان الاسرائيليين يعلمون موقف الولايات المتحدة بالنسبة لموضوع انسحاب جميع القوات وانه اذا تم ذلك وتم رفع الحصارات فان النتائج ستكون ممتازة.

الاتصالات مع الاتحاد السوفياتي والصين :

جرى تذكير الدولتين بمسؤوليتهما كأعضاء دائمين في مجلس الامن فيما يتعلق بانهاء الاحتلال الاسرائيلي لاجزاء من لبنان وما يستدعيه ذلك من جدية في تنفيذ القرارات الدولية الصادرة في هذا الشأن وكذلك حثهما على الاسهام في مساندة جهود اللجنة على الصعيدين السياسي والامني. ووجدت اللجنة منهما تجاوباً كاملاً.

تقييم النتائج:

يتضح مما سبق ان لجنتنا قد وضعت منظوراً شاملاً ومتواصلاً ومترابطاً لحل الازمة اللبنانية ينطلق اساساً من الاصلاحات السياسية لقيام الدولة اللبنانية القادرة والقوية... والمعادلة الرئيسية فيه ان تسخر العوامل الخارجية لتصب في اطار الوفاق الوطني اللبناني ومن هذا المنطلق اشتملت عناصر الوفاق الوطني اللبناني على ضرورة خروج القوات الاسرائيلية من لبنان وبسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل التراب اللبناني وتنظيم العلاقات السورية اللبنانية ليتسنى عندها امكانية الوصول الى الاصلاحات السياسية اللبنانية المطلوبة.



وكان هذا المنظور كما ذكرنا انفاً يشكل حجر الزاوية في اتصالات اللجنة مع الاطراف المعنية والدولية. وفي حين استطاعت لجنتنا ان تحصل على تأييد شبه كامل لجهودها على الصعيدين العربي والدولي الا ان الجهود التي بذلتها اللجنة مع الاطراف اللبنانية من خلال مبعوثها الى لبنان واتصالات وزراء اللجنة بالمسؤولين في سوريا اصطدمت بعقبات على المستويين الامني والسياسي.

وفي رأينا ان اختلاف المنظور الذي طرحته اللجنة عن المنظور الذي طرحته سوريا حول مسألة (بسط السيادة) يشكل اهم عقبة واجهتها اللجنة ذلك ان المنظور السوري- الذي جرى شرحه انفاً – من شأنه تعطيل امكانية تحقيق الاجزاء الاخرى التي احتوتها وثيقة الوفاق المقترحة على النحو المتكامل والمترابط الذي صيغت به هذه الوثيقة، فلا يمكن- على سبيل المثال- لموضوع الاصلاحات ان يتقدم بمعزل عن معالجة مسألة (بسط السيادة) وكذلك

الحال بالنسبة للجانب الامني، على ضوء ما اسفرت عنه الاتصالات مع اللبنانيين وهذا التصور هو الذي حدا باللجنة ان تعلن في بيانها اننا وجدنا انفسنا في الجانب السياسي امام طريق مسدود، كما اننا وجدنا انفسنا في الجانب الامني امام طريق مسدود.

الحسن الثاني
ملك المملكة المغربية

فهد بن عبدالعزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية

الشاذلي بن جديد
رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ملحق رقم 4

محضر لقاء بايكر – سُعود الفيصل

(تم الاجتماع خلال شهر آب 1989 بعد صدور تقرير اللجنة العربية العليا الأول وقبل صدور التقرير الثاني الذي تراجعت فيه اللجنة عن اتهاماتها لسوريا التي ضمنتها تقريرها الأول)

محضر محادثات جرت في واشنطن بين وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية جيمس بايكر ووزير خارجية المملكة العربية السعودية الامير سعود الفيصل وذلك في الفترة التي اعقبت التقرير الاول الذي أصدرته اللجنة الثلاثية العربية العليا والذي أثار انزعاج سوريا وغضبها.

بايكر : اهلاً بسموكم في واشنطن، اعتقد ان جلالة الملك فهد في صحة جيدة.

سعود : نعم، الحمدالله، وكيف هو فخامة الرئيس هذه الايام.

بايكر : انه بصحة جيدة، شكراً لكم والآن يا سمو الامير، هلا تكلمنا عن المشكلة اللبنانية. اعتقد ان هذا هو سبب طلبكم لرؤيتي، لقد درسنا التقرير الذي وضعه سموكم مع وزيري الخارجية الجزائري والمغربي الذي قدمتموه لرؤساء الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية، وقد انزعجنا من نشره في الصحف : ويبدو ان هذا التقرير يشير باصبع الاتهام الى الحكومة السورية بانها وراء الوصول الى الطريق المسدود.

سعود : في الواقع لم نكن نود نشره الا ان صديقنا الفلسطيني الرئيس عرفات بنفسه عمل على تسريبه الى صحافي فلسطيني، وقد انزعج جلالة الملك فهد من هذا الامر للغاية.

بايكر : نحن هنا في واشنطن قلقون للغاية حول امكانية جامعة الدول العربية في الاستمرار في مهمتها. آمل ان تعيدوا النظر في موقفكم وان تبدأوا بالتفاوض مجدداً مع مختلف الاطراف. هل يمكنكم اعطاء تقدير شخصي للموقف السوري ؟

سعود : ان الرئيس الاسد في الواقع مهتم للغاية بالوضع اللبناني، وهو يشعر ان جامعة الدول العربية تتدخل في لبنان ضد المصالح السورية فيه، لا بل يعتقد ان بعض الحكومات العربية متعاطفة وهدف العماد عون في احراج سورية كما يقول ان حكومتكم لا تقدم له المساعدة بما فيه الكفاية.

بايكر : ماذا يتوقع منا ان نقدم له ؟

سعود : انه يعتقد انكم بدوركم تدعمون العماد عون. فعلى سبيل المثال عندما كان السيد مورفي متوجهاً الى دمشق وبيروت كانت علاقاته جيدة مع السوريين وخاصة مع السيد خدام. وقد اتفقا على التغييرات الواجب اجراؤها في لبنان كما اتفقا على هوية الرئيس المقبل.

وعند ذلك الوقت ابدى المسيحيون اللبنانيون اعتراضهم فتراجع مورفي عن موقفه لا بل أقر بانه ارتكب خطأ باختياره الضاهر لمنصب الرئاسة. وبعد ذلك ارسلتم سفيراً جديداً هو السيد مكارثي على ما اعتقد وصرح بأنه على القوات السورية ان تنسحب من لبنان.

بايكر : لم نقل له قط ان يقول ذلك، الا انكم تعلمون ان مكارثي يتفوه في بعض الاحيان باي شيء يخطر على باله، ونحن من جهتنا سنعلمه بأن يشدد موقفه تجاه عون، وعلى فكرة ما هو رأيكم بعون هذا ؟

سعود : اصدقاؤنا في لبنان يخبروننا انه يحظى بشعبية واسعة حتى داخل الطائفة الشيعية نفسها لا مع نبيه بري بالطبع ولا مع حزب الله الا انكم تعلمون رأينا بهما. عون يطالب بخروج الجميع من لبنان بمن فيهم الاسرائيليين وهو يخلق نوعاً من الشعور الوطني اللبناني لم نعهده من قبل. وفي الواقع عندما التقينا به في تونس وكان سليم الحص موجوداً هناك ايضاً فضلنا جميعنا عون. لم يكن يتكلم كمسيحي بل كلبناني وكعربي الا ان الدكتور حص كان يستميل تعاطفنا مع المسلمين، نحن نعتقد انه يجب على المسلمين اللبنانيين ان يشاركوا اكثر في الحكم الا اننا نفضل ان يحظوا بهذه المشاركة بالاتفاق مع المسيحيين، لا عن طريق اللجؤ الى الجيش السوري لاجبار المسيحيين على القيام بتنازلات.

بايكر : يبدو هذا الامر في غاية الحكمة بالنسبة الي، الا انني اود ان تفهموا موقفنا. لقد قلب عون هذا كل خططنا رأساً على عقب، لقد كنا نعتمد على تحريك الفلسطينيين والاسرائيليين لتسوية مشاكلهم وشجعنا الانتفاضة عن طريق دعمها الى اقصى الحدود في وسائل الاعلام، وبدأنا باعلام الاسرائيليين بأن عليهم ان يوجدوا خطة ما للمستقبل حول الانتخابات او اي شيء آخر ثم فجر عون الوضع في لبنان وبدأ الجميع يتحدث عن امور كثيرة تجري هناك رافعاً بذلك الفلسطينيين وانتفاضتهم خارج الاعلام الدولي. ما نريده هو ازاحة لبنان عن ظهرنا واعطائنا بعض الوقت.

سعود : لماذا تحتاجون الى الوقت حضرة الوزير.

بايكر: في الواقع يا سمو الامير، أنه امر لم يعد خافياً على احد ولكن عليكم ان تفهموا ان الرئيس بوش ليس بالرجل الذي يحب «سلق» الامور على عجل، هو دائماً يقول لنا في البيت الابيض امهلوني بعض الوقت ايها السادة، لذا فنحن نعطيه ما يطلب مع اننا لسنا متأكدين عما ينوي القيام به، اما في الوقت الحاضر فهو لا يريد التحدث عن لبنان أو حتى عن الفلسطينيين، فهو يصب اهتمامه حالياً لكسب معركة المخدرات مع الاميركيين الجنوبيين.

سعود : اذا ما فهمت تماماً فانتم تودون ان تعمل جامعة الدول العربية على تسوية المشكلة اللبنانية وابقائها خارج الامم المتحدة حيث يتعين على حكومتكم ان تتخذ موقفاً بهذا الشأن.

بايكر : بالضبط، لقد اخبرنا الحكومة الفرنسية وامين عام الامم المتحدة انهما يدعمان اللبنانيين اي عون وشعبه تشجيعاً مفرطاً فطلبنا منهما التخفيف من ذلك كما طلبنا من الفرنسيين اعادة الاسطول الفرنسي الى طولون باسرع وقت (يقهقه عالياً) ولم نعد نسمع اي شيء من جانب عزيزنا دوكويلار. لقد بدأ صاحبنا يأخذ حجماً اكبر مما يحق له.

سعود : مشكلتنا يا حضرة الوزير هي ان السوريين يعلنون انهم لن يقوموا باي تنازلات في لبنان طالما ان الجنرال عون يحاربهم وفي الواقع يبدو ان هدفهم الرئيسي هو التخلص من عون مهما كلف الامر وقد قال لنا خدام انه اذا ذهب عون قد يتعاونون مع المسيحيين.

بايكر : وماذا سيفعلون بوليد جنبلاط ؟ معلوماتنا من بيروت تقول انه يريد ازاحة الموارنة من الحكم.

سعود :لا اعتقد ان جنبلاط قد يشكل عائقاً امام السوريين، وفي الواقع علمت انهم سئموا منه. وكذلك هو الامر بالنسبة الى عدد من الحكومات العربية، انه الآن يتلقى اموالاً من الايرانيين لأن القذافي لم يعد يدفع له.

بايكر : على فكرة وعلى سيرة الايرانيين، ما رأيكم ورأي نظيركم الجزائري والمغربي في شأن الايرانيين ؟

سعود : لا نحبهم، تعلمون المشاكل التي عانتها بلادنا مع الايرانيين، لقد اخبرنا الرئيس الاسد انه ربما عليه ان يسيطر على الايرانيين بشكل اكبر في لبنان الا انه لا يستطيع لأنه بحاجة الى اموال الايرانيين ونفطهم.

بايكر : اننا اليوم نساعد السوريين في التنقيب عن النفط واستخراجه بحيث لا يعتمدون بعد الآن على الايرانيين.

سعود : مشكلتهم انهم شبه مفلسين ولا يمكنهم الانتظار اذا قطعنا عنهم الاموال لئلا ينهاروا.

بايكر : آمل الا تكون حكومتكم تفكر في هذا الامر، لا اعتقد ان الكونغرس يريد مساعدتنا لسوريا، فكما تعلمون لدينا بعض الشيوخ ورجال الكونغرس الذين يتكلمون دوماً عن تورط سوريا في الارهاب وتهريب المخدرات. نحاول اسكاتهم كما جرى في قضية «لوكيربي» الا انه ليس بوسعنا السيطرة عليهم دائماً.

سعود : في الواقع لقد قال لنا السوريون انهم قد ينسحبون من بيروت لفترة وجيزة على الاقل اذا ما اعطيناهم ما يكفي من المال.

بايكر : ما هو المبلغ الذي طلبوه ؟

سعود : ملياري دولار، الا اننا قلنا لهم انه ليس باستطاعتنا دفع المبلغ كله مرة واحدة، ولكن على فترة اربع او خمس سنوات.

بايكر : انصحكم بالا تدفعوا لهم حتى يخرجوا من بيروت فمعلوماتنا في بيروت تقول ان

وحدات الجيش اللبناني في الشطر الغربي من العاصمة قد ينضمون الى الجنرال عون في حال انسحاب السوريين مما يضعنا جميعاً في وضع محرج.

سعود : ان احدى الاعتراضات السورية على مقترحاتنا كانت في الواقع فكرة ضرورة انسحابهم من بيروت ليتسلم الجيش اللبناني مكانهم فهذا آخر ما يتمنونه.

بايكر : اننا نأمل ان تتمكنوا من اقناع السوريين بأن يبدوا مرونة اكثر. لقد اخبرهم سفيرنا في دمشق اننا قد ننظر الى موقفهم بشكل ايجابي اكثر اذا ابدوا مرونة وليونة في مواقفهم، اعني اننا لن نلح عليهم للخروج من لبنان ما لم يريدوا هم الخروج.

سعود : وماذا بشأن الاسرائيليين ؟ هل ستلحون عليهم لمغادرة جنوب لبنان ؟

بايكر : نقوم بهذا اذا ما طلب منا السوريون ذلك فقط. فعندما اجتمع سفيرنا مع خدام بهذا الشأن منذ بضعة اسابيع، قال له خدام ان حكومته ليست قلقة الى هذا الحد بشأن مغادرة الاسرايليين لجنوب لبنان. وذلك لسبب واحد وهو انهم لا يحبون فكرة ان يستلم انصار عرفات دور الاسرائيليين، ولدينا شك، مجرد شك، انهم مرتاحون لوجود الاسرائيليين هذه الايام. فطالما ان الاسرائيليين في لبنان، لديهم هم ايضاً ذريعة للبقاء في لبنان، وفي مطلق الاحوال لدينا انطباع ان السوريين قلقون الآن بشأن العراقيين اكثر مما هم قلقون بشأن الاسرائيليين.

سعود : انكم تعرفون شعورنا تجاه العراقيين ؟

بايكر : هل يمكننا ان نلخص حديثنا اليوم :

نريد منكم اعادة احياء مهمة جامعة الدول العربية فنحن نعتمد عليكم شخصياً لتوجيهها. فنحن لسنا متأكدين تماماً من الاخضر الابراهيمي. لقد خدمنا الجزائريون بشكل جيد ولا نريد منه ان يعلمهم اكثر من اللازم. فنحن نقترح عليكم ان تضعوا خطة سلام جديدة وان تلغوا البنود التي اغاظت الرئيس الاسد، اي في ما يتعلق بالانسحاب من بيروت، وحول السيادة اللبنانية. فاذا ما تمكنتم من ايقاف القتال بشكل لا يعود يحتل لبنان معه صدارة الاحداث بعد الآن. ولا يعود يصيح السيناتور ميتشل والسيناتور هلمز تباً (عذراً الكلمة سمو الامير) واذا ما نجحتم في ازاحة عون وجعل هؤلاء النواب اللبنانيين ينتخبون رئيساً أياً كان، الا عون، فنحن نكون شاكرين لكم ولحكومتكم.

سعود : سأقوم بكل ما بوسعي، الا انني اشعر ان السيطرة على الشعب اللبناني لم تعد سهلة كما كانت بالماضي، يبدو ان العماد عون يحظى باجماع الشعب اللبناني، والكل يدعم دعوته للتحرير، الا انني سأقوم بكل ما بوسعي.

بايكر : شكراً يا سمو الامير، ارسل لنا تحياتنا الحارة الى جلالة الملك فهد، ونأمل ان نراه هنا في واشنطن في وقت قريب.

ملاحظة : اخذ هذا النص من جريدة الديار الصادرة بتاريخ 31 كانون الثاني 1990.

ملحق رقم 5

بيان من اللجنة الثلاثية العربية العليا

صفر 1410 هـ / ايلول 1989 م

بسم الله الرحمن الرحيم

ان اللجنة الثلاثية العربية العليا تنفيذاً لقرار مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في الدار البيضاء في الفترة من 17 الى 20 شوال 1409 هـ الموافق من 23 الى 26 مايو 1989 م لحل الازمة اللبنانية.

وحقنا للدماء وحرصاً على اشاعة الاجواء الممهدة لعودة الامن والاستقرار وتوفير المناخ الملائم للوفاق الوطني. حيث انه لا حل للازمة اللبنانية بالوسائل العسكرية.

وعطفاً على الاتصالات التي سبق لها ان اجرتها مع كل الاطراف الدولية والاقليمية من اجل وقف تزويد الاطراف اللبنانية بالسلاح والذخيرة.

تقـرر :

أولاً : وقف اطلاق النار بشكل فوري وشامل في كل انحاء لبنان.

ثانياً : تأليف لجنة امنية لبنانية برئاسة السيد الاخضر الابراهيمي مندوب اللجنة الثلاثية العربية العليا الى لبنان لتتولى اللجنةالامنية المذكورة الاشراف على وقف اطلاق النار ووضعه موضع التنفيذ. ومراقبة السفن التي يرد الى اللجنة الامنية اللبنانية معلومات انها تحمل اسلحة وذخائر الى اي طرف كان.

ثالثاً : فك الحصار البحري وفتح مطار بيروت الدولي فور بدء اللجنة الامنية اللبنانية ممارسة مهامها.

رابعاً : الطلب من جميع الفرقاء في لبنان التوقف الفوري عن استقدام السلاح بكل انواعه ومن اي جهة كانت. وكذلك وقف الحملات الاعلامية.

خامساً : دعوة جميع الدول المعنية وتلك التي ايدت اللجنة الثلاثية في مهمتها لحل الازمة اللبنانية العمل بكافة امكاناتها لوقف اي امداد بالسلاح لأي كان في لبنان. وقد قامت اللجنة الثلاثية العربية العليا باجراء الاتصالات اللازمة ولقيت تجاوباً كاملاً لتحقيق ذلك.

سادساً : توجيه الدعوة لاعضاء مجلس النواب اللبناني للاجتماع لاعداد ومناقشة وثيقة الوفاق الوطني بتاريخ 1410/3/1 هـ الموافق في 1989/9/30م بعد تثبيت وقف اطلاق النار وفك

الحصار البحري وفتح مطار بيروت الدولي وسيتم الاعلان عن مكان اجتماع البرلمانيين بعد المشاورات التي سيجريها السيد الاخضر الابراهيمي بهذا الشأن.

سابعاً : تقرر أن يتوجه السيد الاخضر الابراهيمي الى لبنان يوم الاحد 1410/2/17هـ الموافق في 1989/9/17م لوضع هذا القرار موضع التنفيذ.

مشـروع

وثيقة الوفاق الوطني

قامت اللجنة الثلاثية العربية العليا باعداد مشروع وثيقة الوفاق الوطني لعرضها على اعضاء المجلس النيابي اللبناني لمناقشتها بحرية تامة – خارج لبنان- واجراء ما يرونه من تعديلات تمهيداً للتصديق عليها من قبل المجلس النيابي اللبناني في لبنان.

بسم الله الرحمن الرحيم

مشـروع وثيقـة الوفاق الوطني

اولا : المبادىء العامة والاصلاحات

1. المبادىء العامة

أ. هويـة لبنان

لبنان وطن سيد حر مستقل وواحد ارضاً وشعباً ومؤسسات ضمن حدوده المنصوص عليها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً. وهو عربي الانتماء والهوية وعضو عامل ومؤسس في جامعة الدول العربية وملتزم بكافة مواثيقها. وهو عضو في هيئة الامم المتحدة وملتزم بميثاقها. وهو كذلك عضو في حركة عدم الانحياز. وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ب. النظام السياسي

لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة والخاصة ، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد ، وعلى مبدأ فصل السلطات وتوازنها وتعاونها وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز او تفضيل بينهم ، وعلى نظام اقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والخاصة.

2 . الاصلاحات

أ. رئيس الجمهورية

ان رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة وبمثابة الرمز لوحدة الوطن ويتولى السهر على احترام

الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة اراضيه ، وهو القائد الاعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء ويمارس الصلاحيات الاتية :

1. يرأس مجلس الدفاع الاعلى.
2. يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون ان يصوت.
3. يدعو رئيس الجمهورية مجلس الوزراء للانعقاد استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً.
4. يصدر المراسيم المرفوعة اليه من مجلس الوزراء وله حق رد اي مرسوم خلال فترة ثلاثين يوماً ، فإذا اصر مجلس الوزراء على المرسوم فانه يعتبر نافذاً.
5. يعيد القوانين الى المجلس النيابي بناء على قرار مجلس الوزراء لاعادة النظر فيها. واذا اصر المجلس النيابي عليها تعتبر نافذة حكماً.
6. يحيل مشاريع القوانين من مجلس الوزراء الى مجلس النواب.
7. يسمي رئيس مجلس الوزراء – بالتشاور مع رئيس مجلس النواب- استناداً الى استشارات سياسية عامة ونيابية ملزمة على ان تصبح نيابية ملزمة فقط بعد اجراء اول انتخابات نيابية.
8. يصدر رئيس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس الوزارة المكلف مرسوم تشكيل الوزارة.
9. يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة او استقالة الوزراء بصورة افرادية والتي ترفع اليه من رئيس الوزراء.
10. يعتمد السفراء ويمنح اوسمة الدولة.
11. لا يتحمل مسؤولية ممارسة سلطاته الا في الحالات المنصوص عنها في الدستور (خيانة عظمى) ويتحمل مسؤولية مخالفة الدستور.
12. يمنح العفو الخاص ويقترح ويصدر قانون العفو العام.

ب. رئيس مجلس الوزراء

يترأس مجلس الوزراء ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ويتابع اعمال الوزارات والمؤسسات وينسّق بين الوزارات ويعطي التوجيهات اللازمة لضمان حسن سير العمل.

يجري استشارات سياسية عامة ونيابية لتأليف الحكومة بالاتفاق مع رئيس الجمهورية.

يوقع مرسوم تشكيل الحكومة مع رئيس الجمهورية.

يضع جدول اعمال مجلس الوزراء.

يطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على جدول الاعمال وجميع المواضيع التي ستبحث في جلسة مجلس الوزراء.

يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الاعلى للدفاع.

يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة.

يكلف أمين عام رئاسة الحكومة بتنظيم محضر اصولي لجلسات مجلس الوزراء.

يطرح سياسة الحكومة العامة امام مجلس النواب.

ج. مجلس الوزراء

تناط السلطة الاجرائية بمجلس الوزراء. ومن الصلاحيات التي يمارسها مجلس الوزراء ما يلي :

وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ، وكذلك مشاريع القوانين والمراسيم اللازمة لتطبيقها والسهر على تنفيذها.

قيادة عمل كل اجهزة الدولة من وزارات وادارات ومؤسسات عامة تابعة لها بما في ذلك العسكرية منها.

تعيين موظفي الدولة واقالتهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

رد القوانين الى مجلس النواب لاعادة النظر فيها خلال فترة ثلاثين يوماً ، فاذا أصر عليها مجلس النواب فانها تعتبر نافذة.

دعوة المجلس النيابي لعقد دورات استثنائية وحله عند الضرورة.

تتم اجتماعات مجلس الوزراء في مقر خاص بمجلس الوزراء. ويكون النصاب القانوني لانعقاده هو اكثرية ثلثي اعضائه. ويتخذ قراراته توافقياً. فاذا تعذر ذلك فبالتصويت. وتؤخذ القرارات باكثرية الحضور فيما عدا المواضيع الاساسية فانها تحتاج الى موافقة اكثرية ثلثي اعضاء مجلس الوزراء. وتعتبر بمثابة مواضيع اساسية ما يلي :

اقرار حالة الطوارىء والغاؤها ، الحرب والسلم والتعبئة العامة ، وابرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والموازنة العامة للدولة والخطط الانمائية الشاملة والطويلة المدى، وتعيين موظفي الفئة الاولى وما يعادلها واعادة التوزيع الاداري للمحافظات ، حل المجلس النيابي ، وقانون الانتخابات وقانون الجنسية والاحوال الشخصية ، واقالة الوزراء.

6. تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية :

- عند تسلم رئيس الجمهورية المنتخب لسلطاته.
- اذا استقال رئيسها أو توفي لا سمح الله.
- اذا استقال ثلث اعضائها.
- اذا حجب المجلس النيابي الثقة عنها.

الوزير

تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية ولا يقال من منصبه الا بقرار من مجلس الوزراء.

د. المجلس النيابي

1. يوسع المجلس النيابي الى 128 نائباً مناصفة بين المسيحيين والمسلمين. وحتى يصبح ممكناً اجراء انتخابات، يتم تعيين النواب لملء المراكز الشاغرة والمستحدثة من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها. ويستمر العمل بذلك الى ان تتوفر الظروف لاجراء انتخابات نيابية جديدة على ان يجري ملء الشواغر التي قد تقع في المجلس الموسع بالتعيين.

2. انتخاب رئيس المجلس واعضاء مكتبه لمدة سنتين قابلة للتجديد.

هـ. في الغاء الطائفية السياسية

ان الغاء الطائفية السياسية يتم وفق خطة مرحلية تؤدي الى اللاطائفية ويترك للمجلس النيابي المنتخب على اساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الاجراءات الملائمة لانجاز هذا الهدف. ويتم في المرحلة الانتقالية ما يلي :

أ. في الوظائف العامة

الغاء قاعدة التمثيل الطائفي في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والامنية باستثناء وظائف الفئة الاولى وما يعادلها في الادارات والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص اية وظيفة لاية طائفة.

ب. في الانتخابات

بعد تقسيم المحافظات على اساس مختلط ، تجري الانتخابات للمجلس النيابي على اساس المحافظة.

و. اللامركزية

اعتماد اللامركزية ، تسهيلاً لحياة المواطنين وتعزيزاً لوحدة الارض والشعب والمؤسسات ، بزيادة عدد المحافظات وبتعزيز المجالس المحلية والاتحادات البلدية ومجالس المحافظات وبتوسيع صلاحيات المحافظين وبتحويل اكبر عدد من المهام والمسؤوليات من السلطة المركزية الى السلطة المحلية. كل ذلك في اطار وحدة الارض والشعب والمؤسسات.

ز. المحاكم

تقوية وزيادة فعالية المحاكم المدنية والعسكرية كل ضمن اختصاصاتها كما يصار الى تأليف المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء المنصوص عنه في المادة 80 من الدستور الحالي. وتنشأ محكمة دستورية لمراقبة دستورية القوانين والبت في كل النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية ، ويعين رئيس المحكمة بناء على اقتراح مجلس الوزراء وموافقة مجلس النواب.

ح ـ انشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية

تتمثل في المجلس المذكور الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والنقابية على ان يحدد القانون مجال اختصاصه وتكوينه وارتباطه وطريقة عمله.

ط ـ التربية والتعليم

العمل على توفير العلم للجميع مع التأكيد على حرية التعليم وحماية التعليم الخاص وتوحيد البرنامج التعليمي في المدارس الرسمية. وكذلك توحيد كتابي التاريخ والتنشئة المدنية في جميع المدارس رسمية كانت أم خاصة. ودعم التعليم الرسمي والمهني والتقني واعطاء الجامعة اللبنانية الدعم اللازم وخاصة في كلياتها التطبيقية.

ي ـ الاعلام

ان معالجة الاعلام في لبنان وجعله ذي حريات مسؤولة من واجب الدولة اللبنانية القادرة. وعليه يجب اعادة تنظيم جميع وسائل الاعلام السمعية والمرئية في ظل القانون وفي اطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وانهاء حالة الحرب.

ثانياً : بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل التراب اللبناني

بما أنه تم الاتفاق بين الاطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على اساس الوفاق الوطني. تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مدتها سنة تتسم خطوطها العريضة بالآتي :

1ـ الاعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم اسلحتها الى الدولة اللبنانية خلال ستة اشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني. واقرار الاصلاحات السياسية بصورة دستورية.

2ـ تعزيز قوى الامن الدخلي من خلال :

أ ـ فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين ، دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزياً ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع اتباعهم لدورات تدريبية دورية ومنظمة.

ب ـ تعزيز جهاز الامن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الاشخاص من والى خارج الحدود براً وبحراً وجواً.

3ـ تعزيز القوات المسلحة :

أ ـ ان المهمة الاساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الامن الداخلي وحدها على معالجته.

ب ـ تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الامن الداخلي للمحافظة على الامن في

الظروف التي يقررها مجلس الوزراء.

ج ـ يجري توحيد واعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان «الاسرائيلي».

د ـ عندما تصبح قوى الامن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها الامنية تعود القوات المسلحة الى ثكناتها.

هـ ـ يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الاغراض العسكرية دون سواها.

4ـ حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذرياً واقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام 1975 م بالعودة الى المكان الذي هجر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة باعادة التعمير.

وحيث ان هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل التراب اللبناني بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الاولى بقوى الامن الداخلي. ومن واقع العلاقات الاخوية التي تربط سوريا بلبنان ، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة اقصاها سنتين تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني ، واقرار الاصلاحات السياسية بصورة دستورية، في نهاية هذه الفترة تقرر الحكومة السورية بالاتفاق مع حكومة الوفاق الوطني اللبنانية اعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا المديرج عين دارة وفي نقاط اخرى. ويتم التوقيع على اتفاق يجري بموجبه تحديد حجم وزمن تواجد القوات السورية في هذه المناطق. واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول الى هذا الاتفاق اذا رغبتا في ذلك.

ثالثاً : تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود الدولية مع اسرائيل تتطلب الاتي :

أ ـ العمل على تنفيذ القرار 425 وسائر قرارات مجلس الامن الدولي القاضية بازالة الاحتلال الاسرائيلي ازالة شاملة.

ب ـ التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في 23 أيار 1949م.

ج ـ اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتحرير جميع الاراضي اللبنانية من الاحتلال الاسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع اراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود مع اسرائيل والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارىء الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الاسرائيلي ولاتاحة الفرصة لعودة الامن والاستقرار الى منطقة الحدود.

رابعاً : العلاقات اللبنانية السورية

ان لبنان، الذي هو عربي الانتماء والهوية ، تربطه علاقات اخوية صادقة بجميع الدول العربية ، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الاستراتيجية المشتركة ، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات ، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين. استناداً الى ذلك ، ولأن تثبيت قواعد الامن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فانه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لامن سوريا وسوريا لأمن لبنان في اي حال من الاحوال. وعليه فان لبنان لا يسمح بان يكون ممراً او مستقراً لاي قوة او دولة او تنظيم يستهدف المساس بأمنه او امن سوريا. وان سوريا الحريصة على امن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق ابنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.

ملحق رقم 6

سيناريو تقدير الموقف
قبل اتخاذ قرار اعلان حرب التحرير

قبل البدء بالتقدير لا بد من التعريف بالاشخاص الذين كان يفترض بهم القيام بالعمل مع تحديد وظائفهم ومستواهم العلمي والعسكري.

- **العماد ميشال عون:** رئيس الحكومة
  وزير لعدة وزارات منها وزارة الدفاع الوطني – رئيس المجلس العسكري – قائد الجيش.
- **قائد الجيش:** تابع دورة اركان في مدرسة الحرب العليا في فرنسا.
  نائب رئيس الحكومة
- **اللواء عصام ابو جمرة:** وزير لعدة وزارات – المفتش العام في وزارة الدفاع – تابع دورة اركان في مدرسة الاركان والقيادة الاميركية.
- **اللواء ادغار معلوف:** وزير لعدة وزارات
  عضو المجلس العسكري. تابع دورة اركان في مدرسة الحرب البلجيكية
- **اللواء عبدالله خوري:** نائب رئيس الاركان للعديد
  تابع دورة قوامة في مدرسة القوامة العليا البلجيكية
- **العميد فؤاد عون:** نائب رئيس الاركان للتجهيز
  تابع دورة اركان في كلية القيادة والاركان اللبنانية.
- **العميد جان فرح:** نائب رئيس الاركان للعمليات
  تابع دورة اركان في مدرسة الحرب البلجيكية
- **العميد الياس خليل :** نائب رئيس الاركان للتخطيط
  تابع دورة اركان في مدرسة الاركان والقيادة الاميركية
- **العقيد عامر شهاب:** مدير المخابرات
  تابع دورة اركان في كلية القيادة والاركان اللبنانية.
- **المقدم عزت الحداد:** مدير التوجيه
  تابع دورة اركان في مدرسة الحرب الايطالية.

القرار السياسي وتحديد المهمة العامة

اجتمعت الحكومة العسكرية في قصر بعبدا وتدارست الوضع واتخذت القرار بتكليف الجيش تحرير الارض اللبنانية من جيش الاحتلال السوري وبسط سلطة الشرعية وسيادة القانون بواسطة القوات الذاتية اللبنانية.

تحليل الاركان للتكليف

فور تلقي تكليف الحكومة ، اجتمعت الاركان وابتدأت بتحليل المهمة وبالتعرف الى الواجبات المحددة والواجبات الضمنية :

ـ طرد الجيش السوري خارج الاراضي اللبنانية وتكبيده اكبر قدر من الخسائر البشرية والمادية ؛

ـ كشف المتعاملين معه والقضاء عليهم ، وتخريب شبكات مخابراته ، خاصة في المنطقة المحررة ؛

ـ التنسيق مع القوى المسلحة المتواجدة في المنطقة المحررة واشراكها في العمليات العسكرية بقدر امكاناتها؛

ـ المحافظة ، ما أمكن ، على البنية التحتية والممتلكات العامة والخاصة ؛

ـ نقل العمليات ، ما أمكن ، الى المناطق المحتلة ؛

ـ تقوية المناصرين لنا في المناطق المحتلة وتغذيتهم وتأمين الاتصال معهم لتزويدهم بالمعلومات والوسائل والمحافظة على سرية تحركهم وعملهم ؛

ـ حماية جميع المواطنين من نتائج العمليات العسكرية ومن ردات فعل جيش الاحتلال ؛

بعد هذه المرحلة قام كل نائب رئيس اركان بتقدير الموقف في الجانب المسؤول عنه.

التقدير الاستعلامي (الشعبة الثانية)

قام مدير المخابرات بتقدير اولي لمنطقة العمليات وحالة العدو ، ثم حلّل مميزات منطقة العمليات وحالة العدو فوصل الى تحديد قدرات العدو ، وفي النهاية الى انجاز التقدير الاستعلامي وتبيّن له :

أولاً : العدو (جميع المعلومات الواردة في هذا التقرير صحيحة ومثبتة بوثائق موجودة في قيادة الجيش)

أ ـ في بيروت الغربية والضاحية الجنوبية والطريق الساحلي الجنوبي حتى مقطع نهر الأولي :

1 ـ القوات السورية

خمسة أفواج وحدات خاصة : (يتألف الفوج من ثلاث كتائب ويكون مع كل كتيبة ستة هواوين 120 ملم وست راجمات 107 ملم - يبلغ العديد الاجمالي للفوج 1500 عنصر تقريباً) ؛

لواء مدرع واحد : (يتألف اللواء المدرع من ثلاث كتائب دبابات (95 دبابة) ؛ كتيبة مشاة ميكانيكية ؛ كتيبة مدفعية 122 ملم. كتيبة دفاع جوي (صواريخ سام 6و7 ومدافع 57 ملم و23 ملم) ؛ سرية هندسة ؛ سرية اشارة؛ كتيبة لوجستية) ؛

كتيبة مدفعية ميدان واحدة ؛

كتيبة دفاع جوي واحدة ؛

كتيبة أسلحة مضادة للدروع واحدة (صواريخ ميلان ، مدافع) ؛

وحدات مخابرات.

2 ـ القوى المتحالفة مع القوات السورية والقوى التابعة لها :

حركة أمل : غير محددة الحجم.

الحزب التقدمي الاشتراكي : سرية مشاة عدد 2 ؛ فصيلة دبابات؛ ثلاثة مرابض هاون 120 ملم.

القوات الفلسطينية (جماعة ابو موسى) : غير محددة الحجم وتتواجد في مخيمات بيروت وفي بعض القرى الساحلية في اقليم الخروب.

3 ـ قوى أخرى:

حزب الله : كتيبة مشاة عدد 2 ، مدعومة بعدد من الدبابات والهواوين والراجمات والأسلحة المضادة للطائرات. يمكن أن يزداد حجم هذه القوى عند الضرورة نظراً الى تمركزها في الضاحية الجنوبية.

ب ـ في الجبل : من الشويفات الى المتن وفي منطقتي عيون السيمان والعاقورة :

1 ـ القوات السورية :

لواء ميكانيكي واحد (يتألف من ثلاث كتائب ميكانيكية (108 ملالات) ؛ كتيبة مدرعات (40 دبابة) ؛ كتيبة مدفعية 122 ملم (18 مدفع) ؛ سرية دفاع جوي (صواريخ سام 6و7 ومدافع 57 ملم و23 ملم) ؛ سرية استطلاع ؛ سرية أسلحة مضادة للدروع 9 قواعد صواريخ ميلان ؛ سرية هندسة ؛ سرية اشارة ؛ كتيبة لوجستية) ؛

ثلاث كتائب وحدات خاصة؛

فوج مدفعية واحد؛

كتيبة دفاع جوي عدد 2 ؛

2 ـ **القوى المتحالفة مع القوات السورية والقوى التابعة لها**

الحزب التقدمي الاشتراكي : كتيبة مدرعات عدد 2؛ لواء مشاة معزز ومؤلف من سبع كتائب؛ لواء مدفعية مؤلف من 15 سرية (مدافع 122 ملم ، 130 ملم ، راجمات صواريخ).

القوات الفلسطينية (جماعة ابو موسى) : كتيبة مشاة واحدة.

الصاعقة : سرية مشاة واحدة.

الحزب القومي السوري : سرية واحدة معززة بعدد من الدبابات والهواوين وناقلات الجند.

ج ـ في البقاع :

1 ـ **القوات السورية :**

لواء مدرع + كتيبة مدرعة ؛

لواء ميكانيكي واحد ؛

فوج أسلحة مضادة للطائرات واحد ؛

كتيبة مدفعية واحدة ؛

2 ـ **القوى المتحالفة مع القوات السورية والقوى التابعة لها :**

القوات الفلسطينية (جماعة ابو موسى) : كتيبة واحدة من جيش التحرير الفلسطيني + قوى أخرى غير محددة الحجم ؛

حركة أمل : كتيبة مشاة واحدة + سرية مدفعية (122 ملم ، 130 ملم) ؛

جماعة ايلي حبيقة : كتيبة واحدة مجهزة باسلحة ثقيلة.

الحزب القومي السوري : كتيبة واحدة.

3 ـ **قوى أخرى**

حزب الله : كتيبة مشاة عدد2 ؛

د ـ في الشمال :

1 ـ **القوات السورية**

فوج وحدات خاصة عدد 2 ؛

فوج مميز (الفوج 95) مع سرب مروحيات ؛

كتيبة مدفعية واحدة ؛

اسلحة مضادة للطائرات (مدافع وصواريخ) ؛

2 ـ **القوى المتحالفة مع القوات السورية والقوى التابعة لها :**

الحزب القومي السوري : مجموعات عديدها حوالى 1500 عنصر .

الحزب الشيوعي : مجموعات عديدها حوالى 800 عنصر .

حزب البعث العربي الاشتراكي : مجموعات عديدها حوالى 200 عنصر.

الحزب العربي الديمقراطي : مجموعات عديدها حوالى 200 عنصر.

المردة : مجموعات مجهزة بمختلف انواع الأسلحة.

الحزب التقدمي الاشتراكي : مجموعات عديدها حوالى 200 عنصر.

منظمة العمل الشيوعي : مجموعات عديدها حوالى 75 عنصراً .

حركة التوحيد الاسلامية : مجموعات سريّة

جماعة ايلي حبيقة : مجموعات عديدها حوالى 220 عنصراً .

هـ ـ التعزيزات :

امكانية تعزيز هذه القوّات لدى العدو سهلة نظراً لانتشاره في جميع المناطق اللبنانية ولسيطرته على مناطق الحدود اللبنانية – السورية ، مما يسمح له بادخال القوى التي يحتاج اليها لتنفيذ خطته. ولقد اثبتت الحالات السابقة ان الجيش السوري تمكن بسهولة ومن دون تعديل جهازه الدفاعي الداخلي وعلى الحدود مع تركيا والعراق والاردن واسرائيل ، من تعزيز قواته الموجودة في لبنان حتى بلغت المستوى التالي :

ثمانية افواج خاصة + فوج مميّز (الفوج 95) ؛

ثلاثة ألوية ميكانيكية

ثلاثة ألوية مدرعة أي ما يعادل فرقتين ؛

ثلاثة ألوية مدفعية

ثلاثة ألوية دفاع جوي ؛

كتيبة أسلحة كيمائية واحدة ؛

كتيبة شرطة عسكرية واحدة ؛

كتيبة أسلحة مضادة للدروع عدد 2 ؛

سرب طوافات غازيل (15 طوافة) ؛

سرب طوافات مي 24 (4 طوافات) ؛

زوارق حربية «اوزا» و «كومار» مجهزة بصواريخ بحر- بحر (4 زوارق) ؛

كتيبة مدفعية ساحلية مع راداراتها ؛

امكانية استعمال سلاح الجو على كل الجبهات.

ثانياً : منطقة العمليات :

منطقة جبلية فيها مسالك عديدة تسمح بتقدم القوات وتحركها. أهمها ، من الشمال الى الجنوب :

الطريق الساحلي طرابلس – بيروت.

طريق تنورين- دوما- جبيل.
طريق تنورين- اللقلوق- مارشربل- جبيل.
طريق تنورين-قرطبا-نهر ابراهيم.
طريق عيون السيمان-فاريا-ميروبا- بقعاتا-عشقوت-بزمار-حريصا- جونيه.
طريق عيون السيمان- فاريا-عجلتون- نهر الكلب.
طريق زحلة-ترشيش-ضهر البيدر-بكفيا – انطلياس(او بكفيا –ضهر الصوان- برمانا- بيت مري- بيروت).
طريق ضهر البيدر-حمانا- مونتفردي-بيروت ، طريق ضهر البيدر-عاليه- الكحاله- اليرزة-بيروت (أو ضهر البيدر- بحمدون- الكرامه- خلده- بيروت) .
الطريق الساحلي صيدا- بيروت.
جميع هذه الطرق تنحدر من أعلى الى أسفل نحو المنطقة المحررة باستثناء الطرق الساحلية.
العدو يسيطر على مطارات لبنان الثلاثة : بيروت ،رياق ، القليعات ، كما يسيطر على مرافىء طرابلس وصيدا ويشلّ بسهولة مرفأ بيروت ويزعج الملاحة في مرفأ جونيه.
العدو يسيطر على جميع النقاط المهمة التي تسهّل تحركه المحتمل في منطقة العمليات وتعيق تحركات الصديق.

ثالثاً : المحيط البشري

مرور 15 سنة على وجود القوات السورية في لبنان مكّن مخابراتها من التغلغل في كل طبقات الشعب. فأقامت شبكات تتعامل معها ، إمّا عن اقتناع (الاحزاب المتطرفة) وإمّا بهدف الاستفادة المادية والمعنوية وإمّا عن خوف. فلم يعد أحد من أهالي المناطق المحتلة ، ومعظمهم يكرهون السوريين ، يجرؤ على الكلام أو المعارضة خوفاً من الانتقام.
أمّا أهالي المناطق المحررة فكانوا يؤيدون الجيش بنسب كبيرة ، تدنّت إثر المعارك التي وقعت بين القوات اللبنانية وبين هذا الجيش في 14 و15 شباط 1989 ، فتعاطف قسم من هؤلاء الأهالي مع القوات وقام بعضهم بأعمال عدائية محدودة ضد الجيش.

رابعاً : قدرات العدو

يتمتع العدو بقدرات كافية للمهاجمة على جبهة واحدة أو أكثر أو للمدافعة عن مراكزه مع امكانية استعمال الطيران والبحرية والاسلحة الكيمائية عند الحاجة.

خامساً : أعمال العدو المحتملة

1 ـ محاصرة المنطقة المحرّرة بشكل مُحكم ، براً وجواً وبحراً والضغط عليها اقتصادياً وحياتياً وبشرياً.

2ـ قصف المنطقة المحرّرة بقصد شلّ الحياة فيها، وتدمير البنية التحتية ، والحاق اكبر قدر من الخسائر بشرياً ومادياً ، واجبار معظم السكان على النزوح باتجاه المناطق اللبنانية الأخرى أو الهجرة الى خارج لبنان عن طريق البحر.
3ـ محاولة اختراق جبهة واحدة أو اكثر من جبهات المنطقة المحررة ، واكثر المحاولات احتمالاً هجوم على محور ضهر البيدر –بحمدون- عاليه-الكحالة- اليرزة-بعبدا ، على أن يقابله هجوم ثانوي على المحور المعاكس بيروت(طريق مارمخايل- غاليري سمعان) –الحازمية-بعبدا- اليرزة.
4ـ تنفيذ الاحتمالات الثلاثة الأولى أو اثنين منها مجتمعة.

التقدير العديدي (الشعبة الأولى)

قام نائب رئيس الاركان للعديد بتقدير وضع العديد في الجيش وقدم الاستنتاجات والتوصيات التالية :

1ـ **إن ضيق مساحة المنطقة المحررة** (حوالى1200 كلم^2) الذي يجعل كل نقطة منها عرضة للقصف المدفعي العدو ، واكتظاظها بالسكان (حوالى مليون نسمة) ، وارتفاع كلفة الحياة فيها ، وتعذّر الحصول على مساكن بأسعار تأجيرية مقبولة ، اضطر قسم كبير من العسكريين الى اسكان عائلاتهم في قراهم خارج المنطقة المحررة ، خاصة في قضاء عكّار، فأصبح ذوو معظم العسكريين في مناطق الاحتلال وتحت سيطرة الجيش السوري والقوات المتحالفة معه أو التابعة له ، ووضع كهذا يؤدي في حال نشوب معارك الى :
. قلق العسكري على عائلته اذا كانت قاطنة في المنطقة المحررة فهي عرضة للقصف والحصار الاقتصادي والمعيشي؛
. تعذر زيارة العائلات خارج المنطقة المحررة ، اذا أقدم الجيش السوري على اقفال المعابر والطرقات ؛
.خوف العسكري على عائلته الموجودة خارج المنطقة المحررة من مضايقات المخابرات السورية او العناصر التابعة للتنظيمات والاحزاب المتحالفة معها ووقوعه تحت ضغوط نفسية في حال هدّدت عائلته اذا لم يفرّ من الجيش؛
.تعرّض العسكري لاغراءات مادية أهمها الالتحاق بقريته أو بأحد ألوية الجيش المتمركزة خارج المنطقة المحررة ، على أن يستمر في تقاضي الراتب وجميع التعويضات دون ان يطلب منه القيام بأي عمل سوى الفرار من الجيش ؛
2ـ **إن القدرة على محاصرة المنطقة المحررة** وقصف جميع النقاط داخلها سيؤثر كثيراً على الخدمات الضرورية للعسكريين من تأمين الاخلاء الصحي الى الخدمات الصحية

والحياتية لهم ولعائلاتهم.

3 ـ **ان ضعف الانضباط** ، وعدم احترام التراتبية ، وكثرة المحسوبيات ، ووجود مراكز قوة تتمتع بها بعض الوحدات ضمن الجيش ، وتفشّي ظاهرة الثواب الجماعية لمن يستحق أو لا يستحق وغياب مبدأ العقاب والحساب على الاخطاء سيؤثر كثيراً على معنويات العسكريين واندفاعهم.

4ـ **ان النقص في العديد بشكل اجمالي** وصعوبة التطويع لسد هذا النقص والافتقار الى حوافز مادية ومعنوية ، أمور تحدّ كثيراً من فعالية الجيش ، أضف الى هذه الأمور الاغراءات التي عرضتها التنظيمات وبخاصة القوات اللبنانية على الشباب فانخرط العديد منهم في صفوف الميليشيات ، التي تؤمن لهم امتيازات مادية أوفر وامتيازات معنوية أرفع بين افراد الشعب ، في الاحياء والشوارع والقرى، امتيازات يستحيل على العسكري الحصول عليها وأضف الى ذلك سفر كثير من الشباب الى الخارج سعياً وراء الدراسة أو العمل أو الاقامة الدائمة.

5 ـ **إن العديد المتدني في القطع المقاتلة** (أدنى من 50%) يجعلها غير جاهزة للقتال ، وهذا النقص متأت : من النقص في العديد بوجه عام– من تشكيل عدد كثير من العسكريين ، وبخاصة الشبابٍ منهم ، الى الوحدات القيادية والادارية واللوجستية – من استعمال عدد كثير يقدر بحوالى 1500 عنصر للمهمات غير العسكرية كسائقين لسيارات الضباط الخاصة أو مرافقين ومواكبين لهم أو حرس لمنازلهم.

6 ـ **الاستنتاجات والتوصيات**

من الافضل تأخير العملية أقلّه لمدة ثلاثة أشهر على أن يصار خلالها الى :

ـ معالجة وضع العسكريين الحياتي ، بزيادة الرواتب والمخصصات ورفع المعنويات ؛

ـ خلق حوافز تحمل الشباب على التطوع في الجيش ؛

ـ تعديل سياسة العديد داخل الجيش فيخفض عدد العسكريين العاملين في المجالات الادارية واللوجستية ووحدات القيادة ويتخذ تدبير بنقل جميع العسكريين الذين تقل اعمارهم عن اربعين سنة مثلاً الى الوحدات المقاتلة،، على ألاّ يستثنى من هذا التدبير سوى المعاقين او الذين يمنعهم وضعهم الصحي الآكيد ، المثبت من القتال.

ـ منع استعمال العسكريين كسائقين ومرافقين وحرس للضباط واعادة الجميع الى وظائفهم الأساسية في الوحدات المقاتلة ؛

ـ اعادة تطبيق خدمة العلم واستدعاء الاحتياطيين واخضاعهم لدورات تدريب مكثّفة ؛

ـ ايجاد مجال للإفادة من المتطوعين الاجانب أو القاطنين في لبنان والذين هم في وضع «جنسية قيد الدرس» ويرغبون في الخدمة الى جانب الجيش اللبناني بانشاء الفرقة الاجنبية

(Légion Etrangère).

التقديـر اللوجستـي (الشعبـة الرابعة)

قام نائب رئيس الاركان للتجهيز بتقدير الموقف اللوجستي فتوصل الى الاستنتاجات والتوصيات :

ان المنطقة المحرّرة صغيرة نسبياً ، فبامكان العدو أن يفرض الحصار عليها براً وجواً وبحراً ، كما بامكانه أن يشل الحركة والحياة فيها بالقصف المدفعي فيؤثر على الوضع اللوجستي ويحدّ من امكانات الدعم للعمليات العسكرية. أما الوضع اللوجستي للجيش فهو كالآتي :

أ. تعهد العتاد : ان العتاد المتوافر حالياً في وحدات الجيش يتمتع بنسبة جهوز مرتفعة تصل في بعض الأحيان الى 80 أو85%. واذا ما تمكّنت الوحدات اللوجستية من تعهد وتصليح العتاد بشكل جيد في اوقات الهدؤ أو المعارك الصغيرة المحدودة ، فان الوضع يختلف خلال معارك قاسية وفي ظروف صعبة. فنسبة تعطيل العتاد وتدميره ستزداد بسبب كثرة استعماله وقلة تعهّده. أضف الى ذلك أن الوحدات اللوجستية ستتعرض لقصف يؤدي الى فقدان التيّار الكهربائي ، واضطرار بعض العاملين في هذا المجال، وبخاصة المدنيين ، الى التغيّب عن مراكز عملهم بسبب الوضع الأمني وصعوبة التنقل أو الضغوط التي قد تمارس عليهم من قبل جيش الاحتلال أو قوات الأمر الواقع أو الميليشيات ، في حال كانت عائلاتهم تقطن خارج المنطقة المحرّرة.

ب. التموين : يتم تأمين معظم مواد التموين عن طريق البحر أو البرّ ، عبر المناطق التي يحتلها الجيش السوري. ففي حال أقدم هذا الجيش على فرض حصار بري وبحري ستتعرقل عمليات التموين بشكل أساسي ، وبخاصة في مجال :

1ـ **المحروقات والزيوت والشحوم :** ان المستودعات والمخازن المتوفرة في المناطق المحررة قد تكون كافية لتأمين الحاجات لمدة ثلاثة أشهر في حال تعبئتها قبل اندلاع المعارك وفرض الحصار. لكن المشكلة تبقى قائمة في كيفية تأمين الحماية لهذه المستودعات والدفاع عنها وهي معرّضة للقصف ولأعمال التخريب. لذلك يقتضي التفكير بإيجاد مستودعات خاصة بالجيش تكون مطمورة ، محمية، تكفي حاجاته لمدة ثلاثة أشهر على الأقل.

2ـ **قطع الغيار**

كون معظم عتاد الجيش اميركي المصدر ، فان قطع الغيار تستورد من الولايات المتحدة الاميركية بموجب اتفاقات غب الطلب معقودة لهذه الغاية ، والصعوبة في تأمين هذه الحاجات ستزداد لسببين :

- فرض الحصار البحري وتعذّر وصول البواخر الى الشواطىء اللبنانية ، وتمنّع بعض الدول، وبخاصة التي تربطها علاقات جيدة بسوريا ، عن استقبال المشحونات العائدة للجيش اللبناني ، وانزالها لتشحن في ما بعد الى لبنان في بواخر صغيرة أو وسائل أخرى.

- امكانية تعمّد الولايات المتحدة الاميركية توقيف التسليم والشحن بحجة البقاء على الحياد وتلافي التورط في الحرب.

3 - الذخيرة

ان مخزون الذخيرة لدى الجيش اللبناني محدود ، وضرورة التمون تصبح ملّحة ، بعد اندلاع المعارك بوقت قصير نسبياً. لذلك بدأت اركان الجيش للتجهيز تأمين مخزون يكفي لمدة تقارب ثلاثة أشهر وهي مدركة أن عمليات التوضيب والشحن الى المرافىء اللبنانية والتنزيل ثم الخزن في أماكن ومستودعات مناسبة ومحمية ، قد يستغرق من ثلاثة اشهر الى ستة إن بقيت حركة الملاحة البحرية حرة والاوضاع الأمنية هادئة.

4 - العتاد

وضعت اركان الجيش للتجهيز خطة تسدّ النقص في الوحدات المقاتلة ، وبدأت عمليات شحن هذا العتاد (دبابات، مدافع، هواوين ، راجمات، طوافات مسلحة ، طائرات ، خافرات بحرية...). وانهاء هذه الخطة يتطلب وقتاً يمتد من ثلاثة أشهر الى ستة، وظروفاً أمنية ملائمة وحركة ملاحة بحرية حرّة.

ج- التغذية

تعتمد تغذية العسكريين طريق التلزيم والتسليم ويتعهّدها مدنيون ، على أن تحتفظ الوحدات العسكرية بكمية احتياط من المعلبات والحبوب والمواد التي لا تفسد بسرعة ، لمدة شهر تقريباً. ففي حال نشوب المعارك ستصاب عملية التغذية بنكسات متأتية من صعوبة متابعة المتعهدين المدنيين الوفاء بالتزاماتهم وتقديم المواد التي يحتاجها الجيش.

د- الطبابة والاستشفاء

تقتصر المؤسسات الطبية العسكرية على المستشفى العسكري المركزي ، وتتم معظم عمليات الطبابة والاستشفاء في المؤسسات الطبية الحكومية أو الخاصة. وفي حال اندلعت المعارك ستتأثر هذه المؤسسات وستصاب أعمالها بالشلل ، كما ستتأثر عملية تأمين الأدوية والمستحضرات الطبية.

هـ- النقل

صعوبات تأمين وسائل النقل كبيرة. فآلات نقل العتاد الثقيل وبخاصة الدبابات والجرافات وعتاد الهندسة غير متوفرة لدى الجيش وهو مضطر لاستئجارها من القطاع المدني الخاص وهي غير متوفرة بالعدد الكافي.

و- اليد العاملة

نظراً الى قلة اليد العاملة العسكرية المتخصصة في الحقل اللوجستي عمدت اركان الجيش للتجهيز الى الاستعانة بالمشاغل والمصانع المدنية وباليد العاملة المدنية. هذه الاستعانة تبقى ممكنة في الظروف العادية ولكنها تلاقي صعوبات أثناء الحرب.

ز- المنشآت والاشغال

نظراً الى وجود معامل الترابة وبعض مصانع الحديد خارج المنطقة المحررة هناك صعوبات في مجال تأمين الانشاءات والاشغال العامة بخاصة اذا ما فرض حصار برّي وبحري.

ح- مختلف

1- الطاقة الكهربائية : في حال تعطيل معامل توليد الكهرباء وبخاصة معمل الذوق الحراري ، ستضطر وحدات الجيش الى استعمال المولدات الكهربائية. لكن عدد هذه المولدات غير كاف. فيجب تأمين المزيد منها. والمولدات هذه تستهلك كميّة كبرى من احتياطي المازوت مما يزيد حاجة الجيش الى تخزينه.

2- الأموال : ان وجود مصرف لبنان خارج المنطقة المحررة قد يدفع جيش الاحتلال الى الضغط على حاكميته لمنعها من صرف الاعتمادات التي تقررها الحكومة العسكرية ، ودفع رواتب الموظفين والعسكريين وعدم تأمين السيولة لفرع مصرف لبنان في جونية وللمصارف الخاصة الموجودة في المنطقة المحررة ، ويفرض الحاجة الى تنظيم عملية جمع الرسوم والضرائب وايداعها في وزارة المالية أو فرع مصرف لبنان في جونية وعدم تحويلها الى المصرف المركزي. كما يفرض العمل على تأمين الأموال الضرورية من مصادر أخرى.

ط- الاستنتاجات والتوصيات

ان لوجستية الجيش بوضعها الحالي تسمح بتأمين الدعم اللوجستي لعمليات محدودة ومحصورة. ففي حال الدخول في معارك كبيرة وطويلة ، تحتاج اركان الجيش للتجهيز الى فترة ستة أشهر ، أو على الاقل ثلاثة أشهر لتأمين حاجات إضافية وخزنها ، بعد تأمين الأموال اللازمة لها. كما ان برنامج التسليح والتموين بالذخائر الذي هو قيد الاعداد والتنفيذ يحتاج الى هذه المهلة لتنفيذه أو تنفيذ القسم الأكبر منه.

التقدير الإعلامي والتوجيهي (الشعبة الخامسة)

قام مدير التوجيه بتقدير الموقف الاعلامي والتوجيهي فيما يتعلق بالاوضاع المدنية والحكومية توصلاً الى الاستنتاجات والتوصيات.

أ- الأعمال الحكومية

حكومة الأمر الواقع القائمة في مناطق الاحتلال السوري تدّعي لنفسها الشرعية وتعمل

جاهدة على تعطيل كل مبادرة أو عمل ايجابي تقوم به الحكومة الشرعية لتحسين أوضاع المواطنين وتسهيل امورهم الحياتية وتفعيل الدورة الاقتصادية في البلاد بفتح المعابر والطرقات ، واقفال المرافىء غير الشرعية التي تبتز المواطنين وتحرم الدولة حقوقها المالية ، ومنع أعمال التهريب التي تنفذ عبر هذه المرافىء. كل ذلك أدّى ويؤدّي الى عرقلة الأعمال الحكومية في جميع المجالات : الصحة العامة، التعليم ، الدفاع المدني، الاشغال العامة ، الموارد المائية والكهربائية. والى تعطيل أهم المرافق العامة ، وهو مرفق الأمن ، بتقسيم قوى الأمن الداخلي والأمن العام والجيش وحتى القضاء.

ب. الأعمال الاقتصادية

ان الحصار البري المفروض على المنطقة المحررة ، والذي قد يزداد حدة ، بقطع التواصل بين مختلف المناطق اللبنانية أثّر كثيراً على اقتصاد المدنيين وتجارتهم ووضعهم التمويني. فعلى سبيل المثال نذكر أن انتاج البقاع من الخضار والفاكهة ، وانتاج الجنوب من الحمضيات ، اصيبا بضربة قاسية من جراء قطع الطرق بين المناطق ، مما اضطر المزارعين الى ترك انتاجهم يبور في أرضه أو الى بيعه بأسعار قد لا تساوي أسعار الكلفة ، بينما ارتفعت أسعار مثل هذه المنتجات في المناطق المحررة ، ارتفاعاً جنونياً. وزاد من طين الوضع الحياتي بلة تهريب الخبز والمحروقات، ذات الاسعار المدعومة من الدولة ، الى خارج المنطقة المحررة ، وحتى الى خارج لبنان.

ج. أعمال المنشآت العامة

ان الوضع الحكومي الذي قسم البلاد الى بلادين أثّر على أوضاع المؤسسات ذات النفع العام ، وبخاصة الاتصالات السلكية واللاسلكية والاتصالات الدولية ووسائل النقل العام.

د. الاوضاع المدنية الخاصة

اندلاع المعارك يؤدي حتماً الى اقفال الجامعات والمدارس والى أزمة اسكان يخلقها التهجير.

فقدان الوسائل الرسمية المناسبة للاعلام والتوجيه خلق مشكلة كبرى. فلا اذاعة ولا تلفزيون ولا صحف ولا مجلات تتقيد بسياسة الحكومة وتنقل توجيهاتها الى المواطنين.

هـ ـ الاستنتاجات والتوصيات

لا بد من معالجة الاوضاع الحكومية والاقتصادية بشكل سريع وتأمين وسائل اعلام مناسبة قبل المضي بأي عمل عسكري واسع.

التقدير العملاني (الشعبة الثالثة)

قام نائب رئيس الاركان للعمليات بتقدير الموقف العملاني وصولاً الى تحديد الأعمال

الممكنة التي يقوم بها الصديق، اي الجيش اللبناني، وقدم توصيته في هذا المجال الى قائد الجيش ليختار العمل الذي يعتبره الأفضل والانسب.

أ. الصديق (الجيش اللبناني والقوى التابعة له)

1ـ وحدات المناورة

ـ تتألف وحدات الجيش المقاتلة المتمركزة في المنطقة المحررة من :

ثلاثة ألوية مشاة (يتألف لواء المشاة من 3 كتائب مشاة مؤللة ، كتيبة مدرعات واحدة، كتيبة مدفعية واحدة، كتيبة لوجستية واحدة، سرية هندسة واحدة، سرية قيادة وخدمة واحدة) (الخامس ، الثامن، العاشر) بمستوى قتالي جيدجداً (تدريب ، تجهيز، معنويات) ولكنها تشكو من نقص في العديد (50% تقريباً) ؛

لواءي مشاة (السابع، التاسع) بمستوى قتالي جيد (تدريب ، معنويات) ، لكنهما يشكوان من نقص في التجهيز (مدرعات، مدفعية) وفي العديد (50% تقريباً).

فوجين خاصّين (المغاوير، المكافحة) بمستوى قتالي جيدجداً (الفوج 500 عنصر تقريباً)

فوج شرطة الجيش ، مجهز بناقلات جند ومصفحات، بمستوى قتالي جيدجداً (الفوج 500 عنصر تقريباً).

ـ تقوم هذه الوحدات بمهمة الدفاع عن حدود المنطقة المحررة. لذلك تعتبر «مزجوجة في القتال» ولا يبقى منها في الاحتياط سوى كتيبة من لواء وافواج المغاوير والمكافحة وشرطة الجيش ، وحتى هذا القسم مكلّف ببعض المهمات الأمنية داخل المنطقة المحررة.

2 ـ وحدات الدعم العام

ـ لا مدفعية للدعم العام تزيد عمّا هو متوافر في الألوية للدعم المباشر.

ـ الدعم الهندسي يؤمنه فوج واحد غير مكتمل التجهيز والعديد والتدريب ولكن يمكن الاستعانة عند الحاجة بما هو متوافر في القطاع الخاص أو الحكومي.

ـ فوج أسلحة مضادة للدروع مجهز بصواريخ «ميلان» و«تو» متوافر ، لكنه موزع فصائل او سرايا للدعم المباشر في الألوية.

ـ لا سلاح ضد الطائرات متوافر غير الاسلحة التقليدية من رشاشات 12.7 ملم و14.5 ملم و23 ملم موجودة مع الألوية لاستعمالها ضد اهداف ارضية.

3 ـ القوات الجويّة

ـ خمس طائرات من نوع هوكرهنتر جاثمة في مدرج حالات ولا يمكن استعمالها لأكثر من طلعة واحدة ، لأن المدرج عرضة للتعطيل بقصف العدو وحلفائه.

ـ أربع طوافات من نوع «غازيل» يمكن تسليحها بصواريخ أو رشاشات.

ـ عشر طوافات من نوع «بوما» و«بل» للنقل العسكري ، لكن مهابط الطوافات معرّضة لقصف العدّو.

ـ لا جهاز رادار أرضي أو جوي أو بحري للمراقبة.

4 ـ القوات البحرية

ـ مركبا انزال لا يمكن قيامهما بالدوريات نظراً الى بطء تحرّكهما.

ـ قنّاص مسلح بمدافع عيار 40 ملم ورشاشات ، لكن حالته الميكانيكية ضعيفة.

ـ خافرة صغيرة مسلحة برشاش خفيف واحد.

5 ـ التدريب

لا بدّ من الاهتمام بوضع التدريب في الجيش. فمنذ العام 1983 توقّف التدريب الفعّال ولم يخضع العسكريون، كأفراد وكوحدات ، منذ ذلك الوقت لأي تدريب عنيف أو تنفيذ مناورة أو حتى تمرين ملاك. لكن طبيعة المهمات التي قامت بها الوحدات المقاتلة اكسبتها خبرة واسعة في قتال الشوارع والمناطق الآهلة ، لكنها أكسبتها ، في الوقت ذاته، عقلية الميليشيات وعاداتها. أما الوحدات الادارية فسيطرت عليها عقلية المكاتب والتكنات وعادات الموظفين. فلا بد والحالة هذه من اخضاع جميع العسكريين افرادياً وجماعياً ، لفترة تدريب عنيف ، مكثّف على غرار ما نفّذ العام 1983 وأدّى الى تنظيم وإعادة تأهيل الألوية التي أظهرت في حينه كفاءة قتالية عالية على جبهات القتال وبخاصة على جبهة سوق الغرب.

6ـ قوى مسلحة يمكن اعتبارها صديقة

ـ تتواجد في المنطقة المحررة القوات اللبنانية وتقدّر قوتها بلواءين معززين بقوة نار مدفعية جيدة تعادل كتيبتين. ويتوافر لديها في البحر زورقان متوسطان من نوع «دبورا» سريعان مسلحان وبعض الزوارق الصغيرة المسلحة برشاشات. ومراكز هذه القوات وثكناتها موزّعة على معظم القرى واحياء المدن ، واتصالها قريب بفئات الشعب، وبخاصة على خطوط التماس في بيروت بسبب تجنيد سكان هذه الأماكن في ما يسمّى «الجيش الشعبي».

ـ موقف القوات اللبنانية يمكن أن يتدرج من المشترك في المعركة أو الداعم لها الى الحيادي ، وربما الى المعادي، بشكل خفي أو ظاهر. وموقفها هذا تأثر بنتائج المعركة التي وقعت بينها وبين الجيش بتاريخ 14 شباط 1989 ، ولو كانت قيادة القوات اعتبرت ان الخلاف قد طُوي ، فغالباً ما تخالف النوايا ما يقال. ويصعب محو هذه النتائج بسرعة وسهولة وبساطة.

ـ وضع هذه القوات يستوجب معالجة قبل بدء المعارك. فاذا ساندت القوات وشاركت في المعارك يقوى وضع الصديق بشكل محسوس ، فعّال. واذا كانت حيادية تضعف امكانات الصديق. أما اذا كانت معادية فيصبح فعل الصديق مستحيلاً.

ـ وضع القوات اللبنانية يؤثر على توازن القوة بين الصديق والعدو :

فاذا اعتبرت القوات اللبانية مشاركة الجيش ، تكون نسبة توازن الصديق للعدو بمعدل واحد الى ثلاثة ؛ واذا اعتبرت حيادية تكون النسبة بمعدل واحد الى أربعة ؛ أما اذا اعتبرت معادية فتكون النسبة بمعدل واحد الى ستة.

ب ـ الوضع الدولي والاقليمي

1ـ ان الوضع الدولي والاقليمي يؤثر كثيراً على الأعمال التي يمكن أن يقوم بها الصديق، بخاصة في معركة مماثلة للمعركة الحالية ، معركة تحرير لبنان من الاحتلال السوري. فالواضح ان الوجود السوري الاحتلالي بعد انتهاء مهمة قوات الردع العربية ، تعتبره سوريا نتيجة احتلال اسرائيل قسماً من الاراضي اللبنانية معروفاً بالحزام الأمني ، وهذه المعادلة الاحتلالية موضوع مسلّم به دولياً ، بحجة أنه لا يمكن مطالبة سوريا بالانسحاب من كامل الاراضي اللبنانية بدون مطالبة اسرائيل بالشيء نفسه. فالانسحاب يجب أن تبدأه اسرائيل أو على الأقل أن يتزامن الانسحابان.

2 ـ الولايات المتحدة الاميركية ، صاحبة القرار الحاسم في الشرق الاوسط ، راضية عن الوضع الاحتلالي القائم. فعدم تأييدها الضغط على اسرائيل لكي تنسحب ، وعدم تمكنها من الضغط على سوريا نفسها يكشفان انها تفضّل المحافظة على «الستاتيكو» في لبنان، عنيت بقاء الجيش السوري حيث هو والجيش اللبناني حيث هو. وهذا ما يحملنا على استنتاج عدم مساندتها حرب التحرير ان لم يكن معارضتها.

3 ـ اوروبا الغربية ، باستثناء فرنسا ، تؤيد تحرير لبنان عاطفيّاً ، لكنها لا تأخذ موقفاً حاسماً ضد سوريا. أما فرنسا فقد تقوم بعمل ايجابي اذا سمح لها الوضع الدولي بذلك.

4 ـ اسرائيل تلتزم الحياد وتميل الى اضعاف الموقف السوري الى حد لا يجبر سوريا على الانسحاب مما يؤدي الى اجبارها دوليّاً على الانسحاب بدورها.

5 ـ الدول العربية ، باستثناء العراق ، لا تأخذ موقفاً واضحاً ضد سوريا رغم دعمها الضمني للبنان.

6 ـ العراق يأخذ مواقف واضحة وايجابية ضد الوجود السوري. لكن الشك يبقى في ما اذا كان العراق سيتدخل فعليّاً وعسكرياً ضد الوجود السوري، أم أنه سيكتفي بتقديم الدعم السياسي والمادي والمعنوي للجيش اللبناني.

7 ـ الفاتيكان موقفه واضح ومعروف من الوجود السوري في لبنان. لكنه لا يعمل بشكل مكشوف ، مباشر ضد هذا الوجود ، وانما يسلك الطرق الديبلوماسية الخفية ويجري اتصالات كثيفة وحثيثة مع القوى الفاعلة.

ج. أعمال الصديق (الجيش اللبناني) الممكنة

على ضوء المعلومات التي قدمها مدير المخابرات عن العدو، ونائب رئيس الاركان للعديد عن وضع العديد في الجيش، ونائب رئيس الاركان للتجهيز عن الوضع اللوجستي في الجيش، ومدير التوجيه عن الاوضاع المدنية، تبادل نائب رئيس الاركان للعمليات الاراء وإيّاهم وحدد أعمال الصديق الممكنة.

1. العمل الممكن الأول

الاكتفاء بالعمل السياسي والديبلوماسي والاعلامي ضد الاحتلال السوري، ومحاولة كسب الرأي العام الداخلي والعربي والعالمي لتأييد الموقف اللبناني، وبالتالي لبرمجة انسحاب الجيش السوري من لبنان. يتطلب هذا العمل:

تحركاً دبلوماسياً نشيطاً وذكياً لدى عواصم القرار، تقوم به السفارات اللبنانية أو مندوبون ومبعوثون وهيئات خاصة تكلف بذلك.

تنشيط أعمال وزارة الخارجية في لبنان لتكثيف اتصالاتها بالسفراء المعتمدين في بيروت وشرح مواقف الحكومة اللبنانية وقضية لبنان من جميع وجوهها.

تحريك المغتربين والجاليات اللبنانية وتزويدهم بشكل دائم بالمعلومات، والطلب اليهم تشكيل «لوبي» في كل بلد يتواجدون على ارضه للضغط على حكومته لكي تقف الى جانب القضية اللبنانية.

ايفاد مبعوثين لبنانيين قادرين وعلى علاقة طيبة بالمسؤولين في البلدان العربية، لشرح القضية اللبنانية والعمل على كسب تأييدهم وفضح أكاذيب سوريا وأضاليلها التي توهمهم بها (ان الاحداث في لبنان هي صراع بين المسلمين والمسيحيين، وان الوجود السوري في لبنان هو لحماية المسلمين وللدفاع عن حقوقهم التي يغتصبها المسيحيون).

ايجاد جهاز اعلامي فعّال، ناشط، يقوم به اشخاص أذكياء، وتأمين وسائل اعلامية سمعية وبصرية ومقروءة مميزة، يمكنها أن تنقل وجهة نظر لبنان وحكومته الشرعية الى كل اللبنانيين في الداخل والى كل اللبنانيين والشعوب الصديقة في العالم.

من مساوىء هذا العمل أنه لا يُوصل الى النتائج في وقت قصير، لأنه من النوع الذي يتطلب جهداً كبيراً ووقتاً طويلاً وتغيّراً في الاوضاع الاقليمية والدولية.

2. العمل الممكن الثاني

القيام بأعمال عسكرية محدودة وسريّة في مناطق الاحتلال ضد مراكز الجيش السوري عامة، وخاصة ضد مراكز القيادات والاستخبارات وتجمعات الجنود ومرابض المدفعية وطرق التموين والامدادات والتنقلات الجماعية والفردية، لاشعار العدو بعدم الأمان، واجباره على تجميع عناصره ومراكزه، وبث شعور الخوف عند افراده، وقتل روح المبادرة

والقتال فيهم علّهم يلوذون بالفرار. يتطلب هذا العمل:

- جهاز مخابرات قوياً وذكيّاً وفعالاً، وبخاصة في مناطق الاحتلال السوري، يعزّز روح العداء للسوريين لدى المواطنين، ويشجعهم على القيام بأعمال عسكرية ضد الجيش السوري، ويساعدهم على التمسك بسريّة التحرك، ويغذيهم بما يحتاجون اليه من معلومات وعتاد وذخيرة وأموال، ويمكّنهم من تشكيل مجموعات تعمل دوماً في تلك المناطق.
- جهاز اعلام قوياً وذكياً وفعالاً، يوعّي اللبنانيين في مناطق الاحتلال، ويشجّعهم على التجاوب مع دعوات التحرير وعلى فضح أعمال الجيش السوري المحتل، كما يقوم بحملة إعلام وتوجيه لعناصر الجيش السوري، ويشرح لهم موقفهم العدائي ضد إخوانهم اللبنانيين، ويبث روح الخوف والاحباط لديهم، يُشعرهم بأنهم مكروهون وغير مرغوب فيهم وبأنهم فعلاً في خطر.
- اجراء اتصالات مع اعداء النظام السوري داخل سوريا (الاخوان المسلمون، المعارضة السورية...) وخارجها (الفلسطينيون العرفاتيون) وتنسيق أعمال المقاومة العسكرية معهم وتبادل المساعدات داخل لبنان وخارجه.
- مجموعات مغاوير ممتازة التدريب والتجهيز، يمكنها التسلل الى مناطق الاحتلال والقيام بعمليات ضد المراكز السورية، والعودة من دون افتضاح أمرها أو وقوعها في الأسر.
- خلق حركات مقاومة تحمل اسماء وهمية تغطّي أعمال التخريب والمهاجمة التي يقوم بها سكان المناطق المحتلة أو المتسللون اليها.
- تحسين العلاقات مع القوات اللبنانية وتجنيدها للقيام بعمليات ضد الوجود السوري، فلديها جهاز مخابرات قوياً في الداخل والخارج، وعناصر سريّة مدسوسة خارج المناطق المحررة، ومبالغ ضخمة يمكن أن تصرفها في هذا الاتجاه.
- القيام بحملات ديبلوماسية واعلامية ضد الوجود السوري تؤكد رفض الشعب لهذا الوجود وتحاول اقناع الرأي العام العربي والدولي بذلك.
- من مساوىء هذا العمل:

ردّات الفعل التي قد تقوم بها القوات السورية ضد اللبنانيين في مناطق الاحتلال كالانتقام منهم أو من ممتلكاتهم ببعض الأعمال العسكرية (سيارات مفخخة، قصف عشوائي...)

طول المدة التي يحتاجها هذا العمل لاعطاء نتائج ملموسة، بخاصة ان النظام السوري لا يُعير الناحية الاخلاقية اهتماماً، ولا يتأثر بمواقف الرأي العام، هو الذي يخنق الرأي العام داخل سوريا ويُلغي الحريات منها ويمنع شعبها عن ابداء رأيه.

3. العمل الممكن الثالث

القيام بعمل عسكري هجومي محدود في العمق والاتساع والوقت لاحتلال هدف حساس

وهام كالمصرف المركزي أو مطار بيروت الدولي ، يؤثر على الوضع الداخلي وينال من هيبة الجيش السوري ويحرّك الرأي العام العربي والدولي ويحثّه على التدخل سياسياً ، تفتيشاً عن حلّ للوضع قد يكون برمجة الانسحاب السوري من بعض المناطق اللبنانية.

يتطلب هذا العمل :

. تحضيراً دقيقاً للمهمة ، من حيث المعلومات حول الهدف والقوى التي تحرسه او الموجودة بين نقطة الهجوم على خطوط التماس وبينه ، ومن حيث تدريب القوة التي ستنفذّه واختيارها من بين الوحدات المختلطة (عناصرها مسلمون ومسيحيون) للقيام بالعملية بشكل مفاجىء وسريع وحاسم.

. تحضير بعض المجموعات المساندة والداعمة للعملية داخل مناطق الاحتلال. ومن الأفضل ان تكون هذه المجموعات من وحدات الجيش اللبناني المتواجدة هناك، والاّ من التنظيمات الحزبية المسلحة الرافضة للوجود السوري (الفلسطينيون العرفاتيون ، الاخوان المسلمون ، المرابطون...)

. مرافقة العملية بحملة اعلامية توعّي اللبنانيين الموجودين في منطقة الهدف المختار وتوجههم وتدعوهم الى الالتفاف حول جيشهم والالتحاق به وتشدّد على ان العملية هي في سبيل توحيد العاصمة ولبننة الأمن فيها.

. تلافي ايقاع اصابات بين المدنيين أو الحاق الضرر بممتلكاتهم قدر المستطاع.

. تقوية الجهاز الدفاعي على طول خطوط التماس ، لمنع الجيش السوري من محاولة اختراقها.

. تحضير العملية على أساس ان الجيش السوري هو بادىء الهجوم على خط التماس الذي ستنطلق منه العملية الهجومية ، وان هذه العملية جاءت رداً على عملية الجيش السوري.

. الاستفادة من جميع الصداقات العربية والدولية وحثّها على الاسراع الى التدخل لوقف النار وايجاد حل للوضع فور احتلال الهدف.

. تحسين العلاقة مع القوات اللبنانية ، وتكليفها مهمات دفاعية على الجبهات الأخرى ، وتلافي اشراكها في عملية الهجوم على الهدف المحدد ، منعاً للحساسيات التي قد يثيرها هذا الاشتراك.

. من مساوىء هذا العمـل :

تحريك الجيش السوري حلفاءه لفتح المعركة على غير جبهة وحمله على قصف الاماكن السكنية قصفاً عشوائياً في شطري بيروت بقصد اثارة مشاعر سكان الشطر الغربي فيمتنعون عن التجاوب مع نداء الجيش اللبناني ويقاومون دخوله ويقومون بأعمال ضدّه.

قد يتأخر التدخل العربي والدولي وينفجر الوضع على طول الجبهات ، وقد ينجح الجيش

السوري باختراق احداها ، وبخاصة جبهة ضهر الوحش ، باتجاه القصر الجمهوري ووزارة الدفاع الوطني.

4. العمل الممكـن الرابـع

إشعال حرب التقاصف المدفعي كما كان يحدث في السنوات السابقة ، وليس لهذا العمل من حسنات سوى تحريك الرأي العام العالمي، تقوم بذلك بعض الدول نظريّاً وكلامياً لدوافع انسانية فقط. أما مساوىء هذا العمل فهي:

. نظراً الى امتلاك الجيش السوري والقوات التابعة له من وسائل القصف والتدمير أضعاف ما يمتلكه الجيش اللبناني والقوات اللبنانية (هذا اذا اشتركت هذه القوات الى جانب الجيش اللبناني) ، ونظراً الى ضيق مساحة المنطقة المحررة وكثافة السكان فيها ومحاصرة كافة جبهاتها ، فلا نقطة فيها آمنة بعيدة عن القصف ، فان التدمير سينال من عزيمة الجيش اللبناني ومن صمود الشعب ومن ديمومة الحياة.

. ان قصف الجيش اللبناني المراكز السورية سيلحق الضرر بارواح المواطنين المقيمين قرب هذه المراكز وممتلكاتهم، وسيثير نقمة من يبقى حياً على الجيش اللبناني. فضلاً عن ذلك ، ان كل ما سيتهدم هو لبناني ولا يجوز ان يكون الجيش هو سبب تهديمه. بينما الجيش السوري يقصف أرضاً غير أرضه ولا يهمّه من يموت وما يُدمّر ، كل شيء على الاراضي اللبنانية غريب بالنسبة له ، أكانت اراضي محتلة أو اراضي محرّرة.

. ان التقاصف من بعيد يسمح للجيش السوري بانكار مشاركته فيه ، والتستر بالميليشيات اللبنانية الموجودة في مناطقه والتي يحرّكها كما يريد. واذا لم يكن الرأي العام العربي والدولي مع سوريا ، فهو يتجنّب اتهامها مباشرة. وهكذا يقوم الجيش السوري بكل ما يريد من دون أن نستطيع اثبات ضلوعه في العملية.

. سيعمد الجيش السوري الى فرض الحصار البري والبحري والجوي على المنطقة المحررة ويقطع بالتالي طرق التموين العسكري والمدني.

. قد يعمد الجيش السوري الى اختراق احدى الجبهات.

د. التوصيـة

1. **عدم البدء** بأي عمل عسكري قبل مرور فترة ستة اشهر أو ثلاثة على الأقل ، ينفذ خلالها العمل الممكن الأول.

2. **البدء بعد هذه الفترة** ، بتنفيذ العمل الممكن الثاني والتحضير لتنفيذ العمل الممكن الثالث ، في حال توفرت الظروف وتأمّنت شروط النجاح الكلّي له ، بخاصة على الصعيد الدولي.

القسم الخامس
الطائف ونتائجه

الفصل الأول

اتفاق الطائف
أو دستور الجمهورية اللبنانية الفخرية

I - لقاء الطائف

التحضير للقاء

بعد موافقة العماد ميشال عون على مشروع اللجنة العربية العليا الثلاثية، توقفت حرب التحرير وابتدأت مرحلة السلام العربي، ترعاه السعودية والمغرب والجزائر، بالتحضير للقاء الذي سيعقده النواب اللبنانيون في الطائف.

اتجهت الانظار الى هؤلاء النواب الذين أُعيد دورهم الى الحياة وأُوكلت اليهم مهمة ايجاد الحل أو الموافقة على الحل الذي وضعته اللجنة العربية. وكان أول المهتمين بهذا الدور العماد عون، الذي أجرى مشاورات مكثفة مع جميع فاعليات المنطقة الشرقية، وعقد بتاريخ 1989/9/27 اجتماعاً في قصر بعبدا حضره 24 نائباً من أصل 30 يقطنون المنطقة الشرقية وهم:

البير مخيبر، انترانيك مانوكيان، ملكون ابلغتيان، اميل روحانا صقر، راشد الخوري، ميشال ساسين، خاتشيك ببكيان، عبدو عويدات، ادوار حنين، طارق حبشي، نديم سالم، موريس فاضل، بيار دكاش، اوغست باخوس، جورج سعاده، شفيق بدر، صبحي ياغي، عثمان الدنا، بطرس حرب، حبيب كيروز، الياس الخازن، جبران طوق، رينيه معوّض، الياس الهراوي، (تغيب كل من: كامل الأسعد، رائف سماره، نصري المعلوف، رفيق شاهين، فؤاد الطحيني، كاظم الخليل).

خصص الاجتماع لدرس بنود وثيقة الوفاق العربية، وعلى رأسها بند الاصلاحات الدستورية، وبند السيادة المتمثل ببرمجة الانسحاب السوري وجميع القوات العسكرية الغريبة، وبند تحديد العلاقات بين سوريا ولبنان. ولقد أُعطيت الأولوية لتأمين السيادة فأقر المجتمعون مبدأ انسحاب جميع القوات السورية من جميع الاراضي اللبنانية، ومبدأ الاتفاق على فترة انتقالية تحدد خلالها مهمة القوات السورية ومكان تواجدها وبرنامج انسحابها، مع التشديد على تأمين ضمانة عربية تُلزم سوريا بتحقيق تعهداتها، وفي طليعتها الانسحاب من بيروت قبل تحقيق الانتخابات. أما الاصلاحات فتكون الموافقة عليها مبدئية شرط اجراء بعض

التعديلات الضرورية. وأما تنفيذها فيتم بعد انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة وفاق وطني، شرط ألا يبحث أمر الانتخابات الرئاسية أثناء اللقاء في الطائف بل يترك هذا الأمر للمجلس النيابي عندما يعود النواب ويجتمعون في لبنان. ولما شدّد العماد عون على ضرورة اعطاء الأولوية لبند السيادة وتقديمه على ما عداه، ثار بعض النواب الحاضرين وقالوا له: لا نقبل بأن يزايد علينا أحد في الوطنية والمحافظة على السيادة. فأجابهم العماد عون: «الله يبارك فيكم» ؛ وتمنى لهم سفراً ميموناً وقد اطمأن الى تعهداتهم. ويا ليته لم يفعل فما تم في الطائف أظهر زيف هذه التعهدات «وكان الذي خاف منه العماد أن يكون».

ارادت سوريا، التي حققت انتصاراً بحمل اللجنة العربية الثلاثية على التراجع عن تقريرها الأول، أن تقطع الطريق على لقاء الطائف وعلى أي تصدٍّ يقوم به النواب للمشكلة الأساسية، المتمثلة بضرورة برمجة انسحاب جيشها من بيروت وتنفيذه قبل الانتخابات الرئاسية، فأعلنت موقفاً متشدداً حيال هذا الموضوع، وربطت انسحابها بشروط صعبة التحقيق، وذلك على لسان نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام: «لن يترك جندي سوري موقعه قبل أن تتحقق مشاريع الاصلاح ويتسلّم القادة الوطنيون مواقعهم في حكومة الاتحاد الوطني المقبلة».(1)

ردّ العماد عون على الموقف السوري الجديد بموقف واضح من لقاء الطائف ومن المهمة الموكولة الى النواب هناك، وشدّد على أولوية الانسحاب السوري، واعتبر تصريح السيد خدام «بمثابة اغتيال للمبادرة العربية على الطريق، بين بيروت والطائف، ورسالة تهديد واضحة الى كل النواب اللبنانيين، ولا سيما في المناطق الواقعة تحت الاحتلال السوري». وزاد على ذلك: «يجب أن يكون واضحاً ان البرلمانيين مدعوون الى اعداد ومناقشة مشروع وفاق، وليسوا مدعوين الى التصويت على وثيقة معدّة سلفاً... ان الاصلاح لا يتحقق في ظل الاحتلال... وان لا أولوية تتقدم على برمجة الانسحاب السوري».(2)

رحّبت جميع الدول المهتمة بالازمة اللبنانية باللقاء الذي سيتم في الطائف، وحذّرت من يعرقله أو يمنع ايصاله الى نتائج مرجوّة.

وفي بيان مشترك، على أثر محادثات جرت بين وزيري خارجية البلدين، أكدت الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي من جديد «دعوتهما الملحّة لاتخاذ كافة الاجراءات الضرورية لانهاء معاناة الشعب اللبناني». ودعتا «كل الاطراف المعنية بالمشكلة اللبنانية الى التجاوب مع الجهود والقيام بأقصى ما يمكنهم لمساندة عمل اللجنة الثلاثية».(3)

كما رأى الاتحاد السوفياتي أن لقاء النواب اللبنانيين في السعودية «يمكن أن يكون بداية تسوية الأزمة اللبنانية». ودعا جميع الاطراف المعنيين «الى ضبط النفس للسماح بنجاح الحوار اللبناني –اللبناني». وحذّر من أن «أي عمل طائش، وكذلك أي تحريض يمكن أن

يضع النار في الرماد مجدداً».[4]

صحيفة «الفاينشال تايمز» البريطانية نشرت مقالاً افتتاحياً عن الازمة اللبنانية دعت فيه «القوى الخارجية التي مارست ضغطاً قويّاً لتحقيق وقف اطلاق النار أن تبذل جهداً مماثلاً للمحافظة على الحوار بين الأطراف».[4]

شجّع البطريرك الماروني من بون، خلال زيارته لألمانيا الغربية، لقاء النواب اللبنانيين في الطائف وقال: «اننا نشجّع الجميع على الالتقاء والبحث والمصارحة وابداء الرأي في جو من الحرية كي يتمكّنوا من الوصول الى وفاق يرضون عنه ويرضى عنه الشعب اللبناني». واعتبر أنه في حال عدم نجاح النواب في التوصّل الى حلّ، «فان ذلك لن يكون في مصلحة لبنان أو جامعة الدول العربية او المجتمع الدولي».[5]

وصول النواب الى الطائف

بتاريخ انعقاد اللقاء كان عدد النواب الأحياء ثلاثة وسبعون، وصل منهم الى الطائف ثلاثة وستون هم، حسب وصولهم:

عادل عسيران، رشيد الصلح، بطرس حرب، نصري المعلوف، علي الخليل، حسن الرفاعي، شفيق بدر، توفيق عساف، انترانيك مانوكيان، خاتشيك بابكيان، عبد المولى أمهز، نزيه البزري، محمد يوسف بيضون، الياس الهراوي، هاشم الحسيني، صالح الخير، نجاح واكيم، منيف الخطيب، انور الصباح، حسين الحسيني، عبدالله الراسي، رفيق شاهين، حسين منصور، جميل كبي، رينيه معوّض، فريد سرحال، زكي مزبودي، مخايل الضاهر، طلال المرعبي، الياس الخازن، موريس فاضل، ملكون ابلغتيان، زاهر الخطيب، نديم سالم، علي العبدالله، جورج سعاده، طارق حبشي، ميشال معلولي، جبران طوق، اوغست باخوس، صبحي ياغي، ادوار حنين، بيار دكاش، عثمان الدنا، حبيب كيروز، ميشال ساسين، صائب سلام، امين الحافظ، جوزيف السكاف، كاظم الخليل، فريد جبران، البير منصور، يوسف حمود، عبد اللطيف الزين، فؤاد نفّاع، بيار حلو، ادمون رزق، أحمد اسبر، حميد دكروب، عبد المجيد الرافعي، سالم عبد النور، سورين خان اميريان، محمود عمّار.

... وتغيّب عن اللقاء النواب:

ريمون اده، اميل روحانا صقر، البير مخيبر، باخوس حكيم، فؤاد الطحيني، راشد الخوري، عبدو عويدات، كامل الاسعد، رائف سماره، ارا يراونيان.

جلسات اللقاء ومناقشاته

افتتحت جلسات اللقاء بتاريخ 1989/9/30، والذين حضروها شخصياً كالنواب ووزراء

خارجية اللجنة العربية الثلاثية، أو بالتمثيل كالفاعليات اللبنانية من سياسية وحزبية وميليشاوية ودينية، أو بالانابة كالولايات المتحدة الاميركية وسوريا، كان يجمعهم الحضور وتفرّقهم الأهداف. فلكل منهم غاية يعمل على تحقيقها وهدف يسعى اليه. لكن مصيبة واحدة استقطبت هممهم: «العماد ميشال عون». نعم، العماد كان مصيبة كل واحد منهم. فهو الذي يقف حاجزاً منيعاً في وجه تحقيق أي هدف. فاذا نالوا منه، ومن القوة التي تدعمه والتي يعتبرها الشعب حلاً وحيداً لازمته، عنيت بها الجيش اللبناني، ستتحقق كل الأهداف وينال كلُ غايته. هكذا عُقد لقاء الطائف تحت شعار كبير واحد هو: «الانتقام من العماد ميشال عون وازاحته عن قصر بعبدا».

أن تجتمع كل هذه القوى الدولية والاقليمية واللبنانية في لقاء سرق كل الأضواء، وتعلّقت به كل الآمال، ورُفعت من اجله الصلوات والأدعية، من اجل ازاحة شخص عادي، خرج من صفوف مؤسسة الجيش، عُيِّن رئيساً لحكومة عسكرية بمرسوم وقّعه رئيس الجمهورية قبل انتهاء ولايته بربع ساعة، وليس بموجب بلاغ رقم واحد، ولم تعترف بشرعيته سوريا وفاعليات لبنانية عديدة، واعترفت بها على مضض دول وفاعليات أخرى، أن تجتمع كل هذه القوى، شخصياً أو بالواسطة، من أجل تحقيق هذا الهدف لأمر مُشين ومعيب. وخوفاً من أن يفتضح أمرهم جميعاً فيزدريهم الشعب ويثور عليهم و «يسقطون من عيون العالم»، تفتّقت عبقريتهم فابتدعوا للقائهم عنواناً شريفاً، محبّباً لدى جميع اللبنانيين، هو «الوفاق الوطني اللبناني». نعم انه لقاء وفاق، ولكن ليس وفاقاً وطنيّاً لبنانياً، بل وفاقاً ضد العماد ميشال عون ومن يمثّل من الشعب اللبناني، وما يمثّل من القيم اللبنانية وطموحات شعب لبنان.

مسكين لبنان، ومساكين اللبنانيون إن هم انتظروا ممن عُيِّنوا بشكل انتخاب ممثلين لهم عام 1972، أن يحلّوا أزمتهم، ويُعيدوا الوطن الى شاطىء الأمان. اذا كان هؤلاء النواب «الممثِّلون» يصلحون لحل مشاكل الشعب والوطن العادية عام 1972، فهل تراهم اليوم، وبعد مرور سبع عشرة سنة على اختيارهم وخمس عشرة سنة على انفجار أزمة لبنان، يصلحون هم أنفسهم لحل المشاكل الكبيرة التي كان لهم اليد الطولى في احداثها ؟ أيجوز أن يُكلف الشخص إيّاه الذي عجز قبل خمس عشرة سنة عن منع حصول الأزمة، بحلّها الآن ؟

هكذا بدأ النواب اللبنانيون اجتماعاتهم مزودين ببركة رؤساء الطوائف المسيحية والاسلامية، مع غفران مسبق لخطاياهم التي قد يرتكبونها بحق الوطن والشعب، وبدعم قادة الميليشيات الشرقية والغربية لتجاوز عقدة الخوف من العماد ميشال عون. فهو كما جاء الى قصر بعبدا بمرسوم، سيذهب منه بمرسوم كما قال احد رؤساء الميليشيات. والقوة الفعلية، الدائمة على الارض، والتي تحمي أو تهدد هي قوة الميليشيات والقبضايات والأزلام. كما زُوّد النواب بوسائل الترهيب والترغيب الاقليمية والدولية، وخُيِّروا بين ما أصاب زميلهم

النائب المرحوم ناظم القادري وبين الفنادق الفخمة و «المحفظات الخلابة التي تختلف محتوياتها بحسب الأهمية السياسية الفاعلة التي يتمتع بها كل منهم... من دون أن نحسب، طبعاً، مئات الساعات الرولكس - رجالية ونسائية - والقدّاحات وعلب السجائر وحاملات المفاتيح والتذكارات المختلفة، وكلّها من الذهب الخالص، الموضوعة بلباقة تحت تصرف الضيوف، في سلسلة من المنصّات المصنوعة خصيصاً من قبل البيت الملكي، والموضوعة في صالات كل الفنادق المعدّة لهم» كما جاء في الجريدة الايطالية MONDO (يمكن مراجعة كامل النص بالإيطالية والعربية في ملحق رقم 1).

افتُتح اللقاء بكلمة للملك فهد القاها باسم اللجنة الثلاثية العليا الأمير سعود الفيصل وزير خارجية السعودية، عرض فيها لمراحل الأزمة اللبنانية والجهود التي بذلتها اللجنة الثلاثية، وحدّد ما هو مطلوب من النواب اللبنانيين، وشدّد على أن «الفشل ممنوع»، وأعرب فيها حتى عن قبوله بتعديل مشروع وثيقة الوفاق الوطني: «ان وثيقة الوفاق الوطني التي وضعتها اللجنة أمامكم هي من الطروحات القابلة للتبديل بعيداً عن اجواء العنف والتقتيل والتدمير، فاذا ارتأيتم أن تبدلوا أو تعدلوا القواعد والاجراءات في جوّ من الاهتمام والوئام، فان أفضل النتائج وأبعدها أثراً وتأثيراً هو ما يأتي بالاتفاق والوفاق. ومن شأن ذلك أن يقطع الطريق على الذين لا يريدون عودة السلام الى لبنان والذين لن تكون لديهم القدرة ولا الشرعية للتصدّي لما تتفقون عليه»[7]. وربما صدّق النواب ما أضافه الأمير سعود الفيصل: «ان الأمر الآن بين أيديكم، ولم يبق الاّ أن تحزموا أمركم وتقرّروا أن تتولّوا بأنفسكم شؤون قضيتكم، وتُثبتوا للعالم أجمع، أنكم القادرون على تحقيق السلام وبناء مستقبل وطنكم والسير في ركب الحضارة الجديد». بعد ذلك القى الرئيس حسين الحسيني كلمة حدد فيها المطلوب من زملائه النواب.وأهم ما جاء فيها:

«...لسنا هنا لنأخذ من فئة ونعطي فئة. نحن هنا لنأخذ من كل الفئات لنعطي دولة واحدة لكل البنانيين. لسنا هنا لنرضى بأن تكون فئة من اللبنانيين مظلومة، وفئة اخرى ظالمة، فئة محرومة وفئة حارمة، فئة حاكمة وفئة محكومة، فئة خائفة وفئة مخيفة.»

بعد ذلك ألقى الرئيس صائب سلام كلمة تشرح وجهة نظره. وأهم ما جاء فيها: « وبعد هذا أتوجه الى اخواني النواب واردد على مسامعهم ما اعلنته دائماً في ثقة واطمئنان من انه لو رُفعت البندقية، واليوم اقول المدفع والصاروخ، من فوق روؤس اللبنانيين، مسلمين ومسيحيين، لخفت عليهم من الاختناق من كثرة العناق... لنعترف صراحة ان الانسحاب السوري اليوم يؤدي الى مخاطر عدة لا يمكن لأحد آن يحمل مسؤوليتها واوزارها مهما كانت نظرة البعض الى سوريا وتذمره من وجودها في لبنان... واذا وجهت كلامي الى اخواني الموارنة في صورة خاصة، فما ذلك إلا لأنني اعرف مالي عندهم من ثقة ومالهم في قلبي

من محبة الاخ لأخيه، وقد ثبت في ما وجدوه عندي منذ عهد الاستقلال من تفهم وتقدير وادراك لما عندهم من مخاوف وهواجس، مستندًا أيضًا الى ما لديهم من وعي وضمير ومن اصالة لبنانية عربية اثبتوها يوم نبذوا الاجنبي الغريب، وكانوا كما يشهد تاريخهم المجيد في مقدمة من عمل على تعزيز هذه الاصالة واحياء تراثهم» (يمكن مراجعة النص الكامل للكلمات الثلاث في جريدة الديار الصادرة بتاريخ 1989/10/1)

كما ظنّ النواب أن في امكانهم أن يصيبوا عصافير عدّة بحجر واحد: الوصول الى الهدف المشترك بازاحة العماد ميشال عون وتأمين اهدافهم الخاصة وتحقيق وفاق وطني حقيقي وبناء مستقبل لبنان، فيُرضون الشعب وضميرهم «ومعلميهم» ويحفظون رؤوسهم.

لكنّ عرابي اللقاء توزّعوا الأدوار والمواقف والتصاريح. ففي الوقت الذي كان فيه الأمير سعود الفيصل يعطي النواب وإن من باب المجاملة والتشجيع، الضؤ الأخضر بامكانية تعديل مشروع الوثيقة، وصل الى الطائف موفد أميركي هو المستشار الأول في سفارة الولايات المتحدة الاميركية في بيروت، دايفيد سترفيلد، «وسلّم السيد حسين الحسيني رسالة من الادارة الاميركية»[8]. كما نقلت الصحافة ان سترفيلد أبلغ احد النوب الشرقيين» ان وثيقة الوفاق الوطني التي قدّمتها اللجنة العربية هي أقصى ما يمكن الحصول عليه وفق الواقع على الساحة اللبنانية... وقد حث سترفيلد بعض النواب على الموافقة على الوثيقة والتجاوب مع اللجنة العربية».[9]

يبدو أن النواب لم يفهموا حقيقة كلام الأمير سعود الفيصل ولم يحملوا رسالة السيد سترفيلد على محمل الجد، فتناسوا توجيهات ذوي الشأن والذين شاركوا في تحضير مشروع وثيقة الوفاق وحاول بعضهم، وبخاصة المسيحيين منهم، وعلى رأسهم رئيس الجبهة اللبنانية الدكتور جورج سعادة مناقشة مضمون الوثيقة، من باب المزايدة والعرض الاعلامي، لادخال بعض التعديلات في بند الاصلاحات المتعلقة بصلاحيات رئيس الجمهورية وعدد اعضاء المجلس النيابي، وبند السيادة لجهة برمجة الانسحاب السوري من لبنان. لكنهم اصطدموا برفض بعض النواب المسلمين المحسوبين على سوريا. فبدلاً من أن يثبتوا على موقفهم باعطاء الأفضلية لتأمين السيادة بِرّاً بالوعد الذي قطعوه للعماد عون قبل مغادرتهم لبنان، أو على الأقل بالتشديد على التزامن بين الاتفاق على الاصلاحات وبرمجة الانسحاب السوري، ارتضوا أن يدرس بند الاصلاحات قبل بند السيادة وقدّموا التنازلات التي طلبت منهم ووافقوا على كل ما جاء في مشروع الوثيقة في هذا المجال باستثناء عدد اعضاء المجلس النيابي الذي اصبح 108 بدلاً من 128. ولمّا جوبهوا برفض مطاليبهم في ما يتعلّق ببرمجة الانسحاب السوري، لم ينتفضوا ولم يثوروا ولم يتراجعوا عن موافقتهم على الاصلاحات بل أخذوا يترجّون اللجنة للحصول على بعض التعديلات الطفيفة والشكلية أو

على ضمانات وتعهدات لتنفيذ ما نص عليه مشروع الوثيقة في مجال الانسحاب السوري. ولا ندري ما هو الدافع لتخاذل النواب هذا، أهو تهديد ووعيد أم ترغيب بزيادة موجودات «المحفظات» التي تكلمت عنها الجريدة الايطالية، أم وعود بحصص واسهم في السلطة التي ستنبثق عن الاتفاق؟

وبدلاً من أن يوقف النواب الاجتماعات ويعودوا الى لبنان، نزلوا عند رغبة الأمير سعود الفيصل الذي «ابلغهم ان التعديلات يجب أن لا تمس الجوهر»[10]، وقدموا له لائحة تضم عشرة أفكار شكلية ليحملها الى دمشق ويناقشها مع المسؤولين السوريين وهذه الافكار هي:

- في فقرة بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الاراضي اللبنانية:

1 - **تعديل عبارة:** تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة امنية مدتها سنة تتسم خطوطها العريضة بالاتي:

لتصبح: تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة امنية مفصلة مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الاراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية وتتسم خطوطها العريضة بالاتي (للتدليل على برمجة الانسحاب السوري ولقد وافقت سوريا على ذلك).

2 - **تعديل عبارة:** وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومة السورية بالاتفاق مع حكومة الوفاق الوطني اللبنانية اعادة تمركز القوات السورية.

لتصبح: وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية اعادة تمركز القوات السورية... (وافقت سوريا على ذلك).

3 - **شطب عبارة:** في ضهر البيدر حتى خط حمانا المديرج عين دارة وفي نقاط اخرى (لم توافق سوريا بل زادت عبارة جديدة لتصبح: في ضهر البيدر حتى خط حمانا المديرج عين دارة، واذا دعت الضرورة في نقاط اخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سوريا مشتركة).

4 – تحديد فترة زمنية محددة لبقاء القوات السورية في البقاع تتوقف على الضرورة التي تقدرها الحكومتان بالاشتراك (لم توافق سوريا على ذلك).

5 - **تعديل عبارة:** ويتم التوقيع على اتفاق يجري بموجبه...

لتصبح: كما يتم الاتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه (وافقت سوريا على ذلك).

6 - **شطب عبارة:** وزمن تواجد القوات السورية في هذه المناطق.

لتصبح: ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة اعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في اماكن تواجدها (وافقت سوريا على ذلك).

7 - **تعديل عبارة:** واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول الى هذا الاتفاق اذا رغبتا بذلك.

لتصبح: واللجنة الثلاثية العربية العليا تبقى على استعداد لمساعدة الدولتين على الاتفاق (لم توافق سوريا على ذلك).

في فقرة العلاقات اللبنانية السورية:

8 - شطب كلمة «استراتيجية» من عبارة: المصالح الاستراتيجية المشتركة.

وافقت سوريا على عبارة: المصالح الاخوية المشتركة

9 - استبدال عبارة في «شتى المجالات بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين».

لتصبح: اما في المجالات او في شتى المجالات التي تحقق مصلحة البلدين (لم توافق سوريا على ذلك).

10 - اضافة عبارة: في اطار سيادة واستقلال كل منهما (وافقت سوريا على ذلك)[11]

حتى هذه التعديلات الشكلية والبسيطة لم توافق سوريا على المهم فيها، ورضي النواب بذلك. هذا الموقف التخاذلي أظهر حاجة النواب الى تغطية الذين اتفقوا معهم سابقاً أو دفعوهم الى السير في اتجاه اعتماد مشروع وثيقة الوفاق كما هو دون تعديل، فبدأت الفاعليات اللبنانية تكشف اوراقها تباعاً:

عقد المكتب السياسي لحزب الكتائب اجتماعاً، أعلن في نهايته موقفه من لقاء الطائف:

«اجتماع الطائف فرصة لا يجب تفويتها ويجب الافادة منها لكن ليس بأي ثمن. فللمرة الأولى يطرح على بساط البحث مشروع معتدل ومتوازن ومقبول كوثيقة عمل، ولكن يلزمه بعض التعديلات. وكنا في الماضي نتلقّى مشاريع اصلاحية تمس الجوهر وغير مقبولة. أما اليوم فالمشروع جدّي، عربي الوجه، ومسنود دوليّاً».[11]

أعلن النائب البطريركي الماروني العام، المطران بشاره الراعي، وكأنه يعبّر عن موقف بكركي:

«نحن نعلم أيها الاخوة أن لبنان خرج من محنته منتصراً انتصاراً سياسياً تجّلى في وثيقة الوفاق الوطني التي جاءت بعد خمسة عشر عاماً من الحرب والمؤامرة، لتؤكد أن هوية لبنان هي هي، ونظامه السياسي هو هو».[12]

وقال البطريرك صفير، خلال زيارته لروما، في مشروع وثيقة الوفاق الوطني:

«انه يتمنّى ان ينجح هذا المشروع، لأن الشعب اللبناني عانى الكثير ولا يريد بعد الآن أن يعاني اكثر من الحرب بل يريد نهايتها، والعالم كله عانى من الوضع في لبنان ويريد نهاية

هذا الوضع... وأتمنى من كل قلبي أن ينجح هذا المشروع ولكن للأسف، الكثير ما زال غير مستعد لتحقيق هذا المشروع وتنفيذه. هناك مجموعات تعتقد ان تحقيق هذا المشروع يعني انها الخاسرة وليست الرابحة... ان الترحيب بالمشروع العربي وهو مشروع ايجابي، ولا يعني أننا تغاضينا عن المطلب المبدئي بانسحاب السوريين من لبنان الذي لا بد أن يتم يوماً ما. ونأمل أن يكون هذا اليوم قريباً جداً».(13)

وفي وقت لاحق صرح البطريرك لجريدة «الحياة» الصادرة في لندن: « اذا فشلت دول الثلاثية المدعومة عربياً ودولياً، يصبح من الصعب التكهن بمصير الحل ووضع البلد».(14)

هذه المواقف الرمادية إضافة الى مواقف اقليمية ودولية، خاصة من الأمير سعود الفيصل الذي قال لنواب الشرقية: «نتحاشى حواراً جديداً مع سوريا، لأن اللجنة أخذت منها ما تستطيع أخذه في بيانها».(15) هذه المواقف شجّعت النواب على المضي في موقفهم التخاذلي وعلى تبنّي مشروع الوثيقة مع بعض التعديلات الشكلية الطفيفة.

وهكذا أقرّ 58 نائباً وثيقة الوفاق الوطني بتاريخ 1989/10/22 (يمكن الاطلاع على الوثيقة في الملحق رقم 2 بعد ادخال التعديلات الطفيفة التي اجريت عليها)، وانتقلوا بعد ذلك الى جدّة حيث استقبلهم الملك فهد بتاريخ 1989/10/24 في «قصر السلام الملكي وصافحهم وقبّلهم فرداً فرداً (شكراً على هذه الحفاوة الزائدة)»! وألقى فيهم كلمة ارتجالية أكّد فيها: « ان السعودية احترمت قرار النواب ولم تتدخل، وتم التوصل الى النتيجة من دون ضغط.»(16) وكأن سحب جوازات سفر النواب لمنعهم من مغادرة السعودية، كما اعترف بذلك أحد النواب المشاركين في المؤتمر، ليست تدخّلاً ولا ضغطاً ؟ (يبين الملحق رقم 3 النص الكامل لكلمة الملك فهد).

II - ردود الفعل على اتفاق الطائف

ردة فعل النواب المقيمين في المنطقة الشرقية

بعد موافقتهم على مشروع وثيقة الوفاق الوطني وقبل الجلسة الاحتفالية التي ستعقد برئاسة الملك فهد، قد يكون استفاق ضمير النواب المقيمين في المنطقة الشرقية وتبيّنوا ما جنت ايديهم وخافوا من نقمة الشعب عليهم بعد افتضاح تخاذلهم في تأمين سيادة الوطن الذي يدّعون تمثيله، وشعروا بالحاجة الى تبرير فعلتهم علّ ذلك يخفّف من الحساب، فاجتمعوا في جدّة بتاريخ 1989/10/23 برئاسة النائب كاظم الخليل وقرروا إصدار بيان يوضح اسباب موافقتهم، فكلّفوا النائبين نصري المعلوف وبطرس حرب صياغة البيان

واعلانه. هذا البيان رأينا من الافضل ايراده بحرفيته كي يعود اللبنانيون اليه كلما تذكروا ما فعله هؤلاء النواب:

«عقد النواب المقيمون في المنطقة الشرقية اجتماعاً في مدينة جدّة، تداولوا خلاله في اوضاع لبنان وردود الفعل الدولية والمحلية على مشروع الوفاق الوطني الذي أقرّوه باجماعهم أو بما يشبه الاجماع في مدينة الطائف في 1989/10/23. وتحقيقاً لهدفهم الأسمى الذي هو إعادة لبنان الى الحياة الطبيعية رأوا أن يُطلعوا مواطنيهم على حقيقة ما تم، فاصدروا البيان التالي:

أولاً: لا يجهل أحد في لبنان وخارجه ان حال التردّي التي عرفتها البلاد خلال أربع عشرة سنة من الأحداث المؤلمة والتي ابتلي بها جميع اللبنانيين في ارواحهم واموالهم وكرامتهم واطفالهم واعمالهم وفي افتقادهم اسباب الطمأنينة والاستقرار، فانتهت بهم الى ان يتحولوا الى مهجّرين في داخل وطنهم، والى أن يصبح القسم الآخر مشرذمين في بلاد الله سعياً وراء الرزق وابتغاء للحياة الكريمة، وتوفيراً لمستقبل آمن لابنائهم، ذلك فضلاً عما نشهده كل يوم من نزف مميت لقدرات الوطن الانتاجية وما نقاسيه من تدني المستوى الحياتي وانهيار النقد الوطني نتيجة الركود الاقتصادي مما جعل الشعب اللبناني الذي كان ينعم بالحياة الكريمة أن يتحوّل الى مجموعة من المعوزّين المفتقدين الى الحاجات الأولية من محروقات وخبز وكهرباء وعلم وسكن وغيرها.

هذا البلد الذي كان منارة علم ومعرفة ومدنية بات بؤرة تعبث فيها أيادي الشر والخارجين على القانون من زمرات الارهابيين والمهربين والمرتزقين حتى الفوضى وعلى حساب المواطنين الشرفاء.

ان هذه الحال المؤلمة التي دفعت باللبنانيين الى حافة اليأس والقنوط، كانت هي الدافع الذي حتّم على المخلصين المسؤولين أن يفتشوا عن حل يضع حداً للمعاناة واليأس ويعيد الى الناس الأمل بانفسهم وبوطنهم:

وتحقيقاً لهذا الواجب الوطني الخطير، لبّى النواب اللبنانيون الدعوة الكريمة التي وجّهتها اليهم اللجنة العربية العليا للاجتماع في الطائف وبعد أن خابت كل المساعي والمحاولات الأخرى، يحدوهم الأمل في أن يكون من وراء هذا الاجتماع الذي رعته اثنتان وعشرون دولة عربية، ما يفتح أمامهم باب الانقاذ للوصول الى حل الازمة المستعصية قبل فوات الأوان.

ثانياً: بعد فشل كل المحاولات الانقاذية ودخول البلاد في دوّامة من العنف والانهيار، مما بات يهدد الوطن في وجوده، لم يتردد نواب الأمة في تحمّل مسؤولياتهم الوطنية والتجاوب مع المبادرة العربية الكريمة، برغم تحفّظ الكثيرين، فأقبلوا الى اجتماع الطائف مصمّمين على استعادة السيادة الكاملة على الارض واعادة بناء مؤسسات الدولة، وهم مؤمنون ان وحدة

الصف الوطني التي يحققها الوفاق والميثاق هي الشرط الأول لبلوغ هذين الهدفين.

وانطلاقاً من ايمانهم هذا ومن تصميمهم الأكيد على تذليل كل الصعاب في سبيل هذا الانجاز الكبير، توالت جهودهم أياماً وليالي، مستوحين في كل ذلك ضميرهم الوطني وتحسّسهم بالمسؤولية ومدركين ان الأجواء الدولية والعربية أصبحت مؤاتية لحل قضيتهم، وانه من الجريمة في مكان تفويت هذه الفرصة التي قد لا تعود ثانية. فشاءت العناية الالهية ان لا تخذلهم في مسيرتهم فتحقق الحدث التاريخي الذي كان في توهّم الكثيرين أنه بات في حكم المستحيل وتم الوفاق وانعقد الميثاق.

ثالثاً: ان الوفاق الذي توّصل اليه النواب اللبنانيون، كان لا بدّ منه، للتمكّن من وضع خطة عملية لاستعادة سيادة الوطن، وبعدما أفسح في المجال أمام كل المحاولات وفي فترة زمنيّة محدّدة وبصورة تدريجية وبالتزام الحكومة السورية بها أمام الرأي العام الدولي والعربي وبضمانات طالما تمنّاها اللبنانيون ولم تتوافر سابقاً. وكان لا بدّ من هذا الوفاق أيضاً لتحقيق الاجماع الوطني حول العمل على استعادة السيادة واعادة بناء مؤسسات الدولة العادلة والقادرة والقابلة للحياة.

والأمر المهم أيضاً ان الوفاق وقيام الدولة القادرة هما الوسيلة الفعّالة لتحقيق تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي الذي أصبح موضع اجماع والتزام دوليين وهو ما يضع حداً نهائياً لأزمة لبنان.

رابعاً: ان هذا الخيار الذي اعتمدناه وارتضاه ضميرنا الوطني وادراكنا لخطورة نتائجه هو خيار بين استمرار الحرب المدمّرة والأمل بالسلام، وهو خيار وضعنا على طريق السلام الطويلة وهو ما يجب متابعة التضحية والعمل لاستكماله. وهو في اقتناعنا وفي تقدير كل عاقل مدرك، الخيار الحكيم والعظيم اذا ما قورن بخيارات الرفض السلبية الأخرى التي دفع لبنان وشعبه ثمنها في الماضي والتي ستؤدي حتماً الى ضياع الفرصة المتوافرة اليوم وبالتالي سقوط لبنان لا سمح الله.

هذا ما أردنا توضيحه بصورة عامة، داعين اللبنانيين الى التبصّر في جميع هذه الحقائق ودعم التوّجه الذي قرّرناه والذي يضع حداً لآلامهم، ويفتح أمامهم باب الأمل بغد مشرق، واننا وفي وقت قريب سنضع تحت أعين مواطنينا عرضاً مفصّلاً لما تم انجازه معزّزاً بالنصوص والشروح».(17)

ردّة فعل اللجنة الثلاثية العربية

بعد اختتام لقاء الطائف، وفي مساء 1989/10/24، اذاع الأمير سعود الفيصل وزير خارجية السعودية بياناً صادراً عن اللجنة الثلاثية في حضور السيد حسين الحسيني ووزيري خارجية

الجزائر والمغرب وموفد اللجنة العربية السيد الأخضر الابراهيمي، شرح فيه ما قامت به اللجنة وما قام به النواب اللبنانيون وحدّد موعداً لجلسة نيابية قبل 7 تشرين الثاني يجري فيه الانتخاب والمصادقة على الوثيقة. وفي ما يلي نص البيان:

«تابعت اللجنة الثلاثية العربية العليا باهتمام بالغ الاجتماعات التي عقدها النواب اللبنانيون في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية، في الفترة من 1410/3/1 هـ الموافق 1989/9/30 م الى 1410/3/23 هـ الموافق 1989/10/22م، قياماً بالواجب الوطني وتلبية للدعوة التي وجّهتها اليهم اللجنة الثلاثية. ويسرّ اللجنة أن تعبّر عن تقديرها الكبير للانجاز التاريخي الضخم الذي توصّل اليه النواب اللبنانيون والذي أكد وحدتهم واثبت حرصهم على قيام الدولة على أساس الوفاق الوطني، وأن تشيد بالمجهودات الكبيرة التي بذلها السادة النواب أثناء مناقشة وثيقة الوفاق الوطني وبما تميّز به عملهم من شعور بالمسؤولية التاريخية وتفانٍ في اداء الواجب، تطّلعاً نحو تحقيق المصلحة اللبنانية العليا (شكراً لهم). كما يسرّها أن تزف التهاني، في المقام الأول الى الشعب اللبناني الشقيق الذي ضحّى وقاسى الكثير، وتبتهل الى الله العلي القدير أن يكون ذلك مدعاة لاستتباب الأمن والاستقرار في ربوع لبنان وترسيخ السلام والعيش المشترك والوئام والصفاء والاخاء بين أهله.

ان الاتفاق الذي توصّل اليه النواب اللبنانيون في الطائف يؤكد أن الحل الوحيد للازمة اللبنانية هو النابع من صميم الشرعية اللبنانية، وان قضية السلام واحياء المؤسسات الدستورية للحفاظ على وحدة لبنان وسيادته واستقلاله هي الطريق الوحيد لتحقيق ذلك الحل. كما ان الاتفاق يشكل خطوة أساسية في سلسلة الخطوات التي ستعقبه والتي تتطلّب انعقاد المجلس النيابي للمصادقة على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتأليف حكومة وفاق وطني تلتزم الوثيقة وتبدأ على الفور باتخاذ الاجراءات الدستورية لوضعها موضع التنفيذ. وان اللجنة الثلاثية العربية العليا لن تتوانى عن بذل كل ما في وسعها لتهيئة الاجواء والمساعدة على تحقيق هذه الخطوات.

ان اللجنة الثلاثية العربية العليا على اقتناع تام بان الاتفاق الذي تم التوصّل اليه يُشكل اطاراً عادلاً ومتوازناً يحقق التطلعات اللبنانية في السيادة والاستقلال والوحدة والمساواة.

ان ادخال الاصلاحات على النظام السياسي اللبناني من شأنه تحقيق المشاركة الحقيقية في القرار وانشاء دولة المؤسسات. ان هذه الاصلاحات بشقيها السياسي والاداري، سواء في ما يتعلق بصلاحيات رئيس الجمهورية وصلاحيات رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء وتوسيع عضوية المجلس النيابي، او في ما يتعلق بالغاء الطائفية السياسية وباللامركزية والتربية والتعليم والاعلام والجوانب الاقتصادية والاجتماعية، من شأنها كلها تلبية تطلعات اللبنانيين الى العيش المشترك في ظل نظام حر يحقق تكافؤ الفرص أمام المواطنين في

جو من الرخاء والأمن والازدهار، وفي ظل وضع تسوده العدالة والسلم والمصالحة وذلك لكي يتسنّى للأخوة اللبنانيين بفضل التآنس والتضامن بينهم، تشييد مستقبل تسوده الوحدة والاستقلال والاشعاع الحضاري ضمن العائلة العربية والأسرة الدولية.

وبالنسبة الى تنفيذ القرارات الدولية القاضية بازالة الاحتلال الاسرائيلي من لبنان ازالة تامة، ان اللجنة الثلاثية، اذ تشيد بالمقاومة البطولية التي يقوم بها الشعب اللبناني في الجنوب ضد الاحتلال الاسرائيلي، تدعو مجدّداً الأطراف الدوليين المعنيين، وبخاصة مجلس الأمن والدول الدائمة العضوية فيه، الى تحمّل مسؤولياتها وذلك بالعمل بكل الوسائل لتنفيذ القرار الرقم 425 وبقية قرارات مجلس الأمن القاضية بازالة الاحتلال الاسرائيلي ازالة شاملة مع التمسك باتفاق الهدنة الموقّع عام 1949م.

وبالنسبة الى تنظيم العلاقات السورية – اللبنانية على اساس السيادة والاستقلال، ان من شأن ذلك تأكيد العلاقات الأخوية بين البلدين وترسيخها في اطار تكافؤ المصالح والاحترام المتبادل لاستقلال كل منهما وسيادته وحقه في ممارسة سلطته الوطنية فوق كامل أراضيه.

ولقد أكّدت الجمهورية العربية السورية مشكورة استعدادها لمساعدة الدولة اللبنانية على بسط سلطتها على الاراضي اللبنانية، كما ان قمة الدار البيضاء أكّدت وقوف الدول العربية جميعها مع الحكومة اللبنانية في كل اجراء تتخذه لبسط سلطتها على كامل ترابها الوطني بقواتها الذاتية.

وفي ما يتعلق بالمهمات الأمنية والدفاعية التي تقوم بها القوات السورية في لبنان، توصّلت اللجنة الثلاثية العربية العليا الى اتفاق كامل وتفاهم تام مع الشقيقة سوريا تُنهي بموجبه القوات السورية الموجودة في لبنان مهماتها الأمنية في مدة اقصاها سنتان، كما ورد في وثيقة الوفاق الوطني حيث تتسلم قوات الشرعية اللبنانية خلال تلك المدة مسؤولية الأمن كاملة من القوات السورية التي تقوم آنذاك باعادة تمركزها في المناطق المذكورة في وثيقة الوفاق الوطني. كما ان مدة بقاء القوات السورية في هذه المناطق تحدّد في اتفاق يُعقد بين الحكومتين السورية واللبنانية وستكون القمة العربية معنية بابرام هذا الاتفاق وتنفيذه.

وانطلاقاً من المعطيات المشار اليها، ان اللجنة الثلاثية العربية العليا، يسعدها أن تجدّد تأكيد ما تضمّنه قرار مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء من التصميم على مساعدة لبنان على الخروج من محنته وانهاء معاناته واعادة الاوضاع الطبيعية اليه وبسط سيادة الدولة وسلطتها الفعلية على كامل التراب الوطني اللبناني والبدء باعادة اعمار لبنان وتمكينه من استئناف دوره الطبيعي ضمن الاسرة العربية. وفي هذا الاطار ان اللجنة تؤكّد في وجه خاص على ما يأتي:

1ـ ان الحل الحقيقي للأزمة اللبنانية هو الذي يتم في اطار الحفاظ على استقلال لبنان وسيادته على اراضيه وان الخيار العربي هو الاطار الطبيعي لحل الأزمة اللبنانية.

2ـ ان المسؤولية العربية العامة عن الوضع في لبنان والتزام الدول العربية جميعاً تحقيق الأهداف التي أقرّها مؤتمر قمة الدار البيضاء هو التزام قائم ومستمر منبثق من صميم الواجب القومي الأصيل ومن مواثيق جامعة الدول العربية.

3ـ ان مؤتمر قمة الدار البيضاء قد أعلن حرصه على مواكبة تنفيذ قراره الخاص بالازمة اللبنانية وان اللجنة الثلاثية ستعمل على اطلاع القمة على جميع مراحل التنفيذ، كما ان الدول العربية لن تتوانى عن القيام بواجبها في ما تحتاج اليه مسيرة السلام في لبنان حتى يتم بعون الله استعادة لبنان وحدته وسيادته الكاملة.

4ـ ان أي مشكلة تعترض طريق حكومة الوفاق الوطني اللبناني ستلقى كامل العناية والاهتمام والمتابعة من جانب اللجنة الثلاثية العربية العليا ومن جانب القمة العربية، وان اللجنة، ومن ورائها القمة العربية، لن تتردد في دعم حكومة الوفاق الوطني لتذليل أي عقبات تعترض سبيلها.

5ـ ان اللجنة الثلاثية العربية العليا تؤكّد التزام الدول العربية وتصميمها على مساعدة الدولة اللبنانية للمحافظة على وحدة لبنان واستقلاله وسيادته، وعلى مساعدتها على تنفيذ القرارات الدولية القاضية بازالة الاحتلال الاسرائيلي ازالة تامة وعلى تعزيز كل مؤسساتها الشرعية الدستورية والأمنية والعسكرية وعلى مساعدتها على اعادة إعمار لبنان بالتعاون مع بقية دول العالم.

وأخيراً ان اللجنة الثلاثية العربية العليا اذ تعبّر عن تقديرها الكامل للتعاون المثمر الذي أبدته الشقيقة سوريا للوصول الى هذه المرحلة المهمّة، فانها تقدّر، خصوصاً تأكيد الشقيقة سوريا استعدادها للاسهام الجاد في وضع وثيقة الوفاق الوطني موضع التنفيذ. وان اللجنة الثلاثية، في الوقت الذي تناشد كل الأطراف التعاون المخلص مع الجهود المبذولة لتسهيل الاجواء الملائمة لاستكمال الخطوات التي ستعقب الاتفاق الذي تم التوصّل اليه في الطائف تقرّر ما يأتي:

أولاً: الطلب من رئاسة مجلس النواب اللبناني الدعوة الى انعقاد المجلس في تاريخ أقصاه يوم الثلاثاء 1410/4/9 هـ الموافق 1989/11/7 لانتخاب رئيس المجلس النيابي ونائبه واعضاء المكتب والمصادقة على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس للجمهورية، وذلك بناء على قرار القمة.

ثانياً: تأمين مكان عقد اجتماع مجلس النواب وذلك بالتنسيق بين مكتب رئاسة المجلس وممثل اللجنة الثلاثية في لبنان السيد الأخضر الابراهيمي والجهات المعنيّة الأخرى.

ثالثاً: قيام ممثل اللجنة الثلاثية في لبنان بوضع البرنامج الأمني الخاص بتوفير الحماية اللازمة لمكان عقد الاجتماع وتأمين وصول السادة النواب الى مقر الاجتماع وذلك بالتنسيق مع الاطراف المعنيين.

رابعاً: سيقوم السيد الأخضر الابراهيمي فوراً باتخاذ الاجراءات اللازمة لوضع هذه الخطوات موضع التنفيذ. سائلين الله العلي القدير التوفيق والسداد لكل ما فيه الخير للبنان الشقيق ولامتنا العربية المجيدة». (18)

قبل التطرق الى ردات الفعل من قبل العماد ميشال عون والشعب اللبناني والفاعليات اللبنانية في المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية نرى من المفيد ايراد عيّنة عن مواقف النواب المشاركين في مؤتمر الطائف. فلقد أدلى النائب أوغست باخوس بتصريح قال فيه:

«ذهبت اللجنة العربية في ضماناتها الى أكثر مما نتصور منها، وبالفعل صح ما كان الأمير الفيصل يعدنا به من أننا سنصل الى نتيجة لا تتصورونها. وان الطرح الصادر في بيان اللجنة الثلاثية كان مفعماً وواضحاً لا لبس فيه ولا ابهام. هذا التصور هو امنية كل لبناني، خصوصاً ان كلام الملك فهد توج هذه الطتمينات، بعبارات التشجيع والمحبة وحسن الاستعداد. وأكد الملك في كلمته ان خدمة لبنان امانة في عنق كل السعوديين ملكاً وشعباً.

ومثل هذا الكلام الذي صدر عن خادم الحرمين الشريفين جعل الدموع تترقرق في اعيننا وجعلتنا ننسى المصائب التي حلّت بنا ونتطلع الى مستقبل باهر بإذن الله، ونقوم بكل ما عندنا من امكانيات لنلفظ عنا غبار الشقاء والعذاب.

وفي المناسبة كنت أتمنى على دولة العماد ميشال عون ان يلبي الدعوة التي وُجّهت اليه ويحضر ما بيننا لنشارك معاً في جو الألفة والتآخي الذي نعيشه في رحاب السعودية الشقيقة ونتمنى على العماد عون أن يتروّى قبل ان ينتفض على النواب، لأنني على ما اعتقد يحملون في قلوبهم مثله روح المسؤولية وروح الحفاظ على حقوق الوطن.

وفي مطلق الأحوال، ومهما بدر منه من تعريض بكرامتنا، فسنقابله بروح المحبة الأخوية لإننا لا نزال نؤمن بأن نظافة كفه وروحه الطيبة ستجعلانه في القريب العاجل يعيد حساباته ويتجاوب معنا في تطلعاتنا وآمالنا.

وإذا ضربنا العماد عون فإننا سنعتبر اننا ضُربنا من بيت ابينا وان «ضرب الحبيب زبيب»، وأطلب منه ان يعود الى ضميره، وضميره حي على ما أعلم، فيعتبر كما اعتبر العالم والبلدان العربية برمتها بأننا قمنا بواجبنا على الوجه الأكمل وأن الأيام المقبلة ستحكم لمصلحتنا، فنعود الى لبنان لنلتقيه، ويعمد هو بدوره الى مد يد الأخوة الينا لنبقى متعاونين في سبيل لبنان». (أخذ التصريح من جريدة الديار تاريخ 1989/10/25).

بعد قراءة هذا التصريح لا بد لنا من القول: إما أن يكون النائب أوغست باخوس لم

يطلع على بيان اللجنة وعلى كلمة الملك فهد وإما انه يستخف بعقول اللبنانيين ويحسبهم بسطاء ومغفلّين.

ردة فعل العماد عون

عندما شعر العماد عون بأن النواب قد يتراجعون، خلال انعقاد لقاء الطائف، عن تعهداتهم بالنسبة لبند السيادة، حاول تذكيرهم بموقفهم الرافض للمزايدة على وطنيتهم. فألقى كلمة في مسيرة من موظفي المصارف زارت بعبدا قال فيها:

«إن ما يقومون به هو خطأ برعاية خاطئة لأهداف خاطئة وليست لبنانية. والمطلوب الآن، قبل فوات الاوان، أن يتذكّروا أن اجتماع الطائف هو لاسترداد الحق المسلوب وليس للمفاوضة على السيادة... فليفهم السادة النواب وليفهم من يرعى هذا الاجتماع أن السيادة والاستقلال ليستا للمفاوضة ولا للمساومة. فإمّا أن يكونا وإما لا يكونا». (19) وقال في وقت لاحق: « ليس مقبولاً القبول بما هو أقل سوءاً تحت شعار الخوف من الأسوأ. فالسيء موجود، وكل ما هو أقل منه سيكون اكثر سوءاً بكثير». (20)

ولما تأكّد العماد عون أن النواب اختاروا فعلاً طريق التخاذل دعاهم الى لبنان للتشاور: «بات واجباً على النواب المجتمعين في الطائف تعليق المحادثات موقتاً والعودة الى بيروت للتشاور مع القاعدة الشعبية بعدما بات الفارق شاسعاً جداً بين ما تقبل به القاعدة الشعبية والمستوى المتدني لما هو مطروح للمناقشات في الوقت الحاضر في شأن لبنان». (21)

وأعلن العماد عون أن النواب المسيحيين يتعرضون لضغوط في السعودية: «ان النواب المسيحيين خضعوا لضغوط في السعودية ونكثوا تعهداً بأنهم سيسعون الى ضمان الانسحاب السوري قبل أن يبحثوا في الاصلاحات... يجب ألاّ يضيّع المسيحيون جميع التضحيات التي بذلوها حتى الآن مقابل توقيع على قطعة ورق تسليم لبنان الى سوريا».(22)

بعد أن تمكّنت من استيعاب النواب ومن ضمانة موافقتهم على مشروع الوثيقة، وإمعاناً في الاستهتار واللامبالاة. أوفدت اللجنة الثلاثية الأخضر الابراهيمي الى لبنان ليطلع العماد عون والدكتور الحص على ما تم الاتفاق عليه في الطائف وليدعوهما الى حضور الجلسة الختامية التي ستعقد في السعودية. لكن العماد عون رفض المشاركة في «مراسيم دفن السيادة اللبنانية».

وبعد أن صادق النواب على مشروع الوثيقة، عقد العماد عون مؤتمراً صحافياً رفض فيه ما تم في الطائف وشرح تعهدات النواب له قبل سفرهم، واتهمهم بخرق الدستور وارتكاب جريمة التخلّي عن السيادة والاستقلال وأحالهم الى محكمة الشعب الذي يحق له أن يحاسبهم: « ان هذا الاتفاق لا يلائمنا في ما يتعلق بالسيادة الوطنية، انه يشرّع جريمة الوجود السوري

في لبنان... أما الإصلاحات السياسية التي يقترحها الاتفاق فانها بدعة تهدف فقط الى نقل القرار السياسي من المنطقة الحرة الشرقية الى المنطقة المحتلّة، التي ينتشر فيها الجيش السوري. ان قبولي الاتفاق هو جريمة ثلاثية (لأني مواطن وعسكري ورئيس حكومة)، وقراري منوط بالشعب». ثم خاطب الشعب وطالبه بتحديد خياره بينه بين النواب ودعاه الى التعبير عن رأيه وعن خياره، بالتظاهر: «فاذا كنتم معي سأواجه بصدري، واذا كنتم مع النواب الذين خانوا الدستور، فاني سأرفض القيادة ودعوا غيري يقودكم». وفي ما يتعلّق بالنواب قال: «هناك قوانين وهناك الدستور ويتضمن نصوصاً علينا أن نطبقها على كل واحد يتخلّى عن السيادة وعن الاستقلال... المجرم سيحال الى القضاء، القضاء يبتّ بأمره... اني اترك امرهم (أي النواب) للذين يمثلونهم».(23)

وبدا أن النواب كانوا ينتظرون مناسبة أو سبباً كي لا يعودوا الى لبنان ويؤدّوا الحساب أمام الشعب، فاعتبروا كلام العماد تهديداً وظلّوا في الخارج ليُكملوا الصفقة التي بدأوها في الطائف ويسدّدوا ما عليهم تجاه شركاء الصفقة «فتلقطّوا» بما قاله العماد عون واعتبروه تهديداً. لكن العماد عون دعاهم مجدّداً الى لبنان لمناقشة ما وافقوا عليه في الطائف مع الحكومة والشعب، وضمن لهم سلامتهم وأمنهم وكرامتهم: «ليعودوا، فأنا أدعوهم جميعاً الى هنا وأضمن أمنهم... أرحّب بهم لأنهم ما زالوا يستطيعون التراجع، فوثيقة الطائف لم يصادق عليها بعد، وليقنعونا ويقنعوا أنفسهم واذا كانوا مقتنعين فلعلّنا نتفق معهم»(24) وجدّد الدعوة في وقت لاحق «للتكلّم عن مشروع الاتفاق والتفاهم على الانتخابات الرئاسية»(25) وكأنه لا يزال يعتقد أن الانتخابات الرئاسية بقيت خارج الصفقة ولم يقبض النواب ثمنها.

هنا لا بدّ من لوم العماد عون على خطأين كبيرين كان لهما الدور الفعّال في ما حصل:

الأول: ثقته بالنواب، خصوصاً القاطنين في المنطقة الشرقية، وتسهيل سفرهم الى الخارج للاشتراك في لقاء الطائف، هو الذي خبرهم خلال تولّيه قيادة الجيش وتأكّد، خلال رئاسته للحكومة العسكرية، من أنهم كانوا يمنّون النفس بالتخلص منه مهما علا الثمن وغلت التضحية.

الثاني: تهديدهم بمحكمة الشعب واعطاؤهم ذريعة لعدم العودة الى لبنان، فأقاموا خارجه الى حين اقتيدوا الى الاجتماع في القليعات وأنهوا مسرحية الطائف.

ودعماً لموقفه الرافض اتفاق الطائف، وبخاصة ما يتعلّق بالسيادة الوطنية والاحتلالات، وجّه العماد عون، بصفته وزيراً للخارجية، كتاباً الى الأمين العام للأمم المتحدة يتضمن شكوى الى مجلس الأمن ضد الاحتلالات ختمه بقوله: «وعليه نرجو اعتبار كتابنا هذا، شكوى ضد الاحتلالات الاجنبية الاسرائيلية والسورية للاراضي اللبنانية وبالتالي توزيع هذا الكتاب

على اعضاء مجلس الأمن كوثيقة رسمية مع احتفاظ لبنان بمطلق الأحوال بحق طلب انعقاد مجلس الأمن».(26)

ردّة فعل الشعب اللبناني

جاءت ردة فعل الشعب اللبناني في المنطقة الشرقية صرخة بوجه العالم: ان الشعب اللبناني يرفض اتفاق الطائف ويؤيد العماد ميشال عون ويسير وراءه. وهذا ما أكّدته الجماهير الغفيرة التي زارت قصر بعبدا والتي قُدِّرت بمئات الألوف.

ردود فعل الفاعليات المسيحية في لبنان

البطريركية المارونية

مواقف البطريرك صفير، التي كانت رمادية خلال اجتماعات الطائف، بدأت تتوضح في نهاية اللقاء، وراحت تتقشع رويداً رويداً حتى ظهرت على حقيقتها المؤيدة له. ذلك لا يعني أنها لم تكن مؤيدة منذ بدء التحضير لهذا الاتفاق، فلقاءات البطريرك صفير والسيد حسين الحسيني خير دليل على ذلك:

قبل أن يوّقع النواب على الوثيقة، اتصل بعض القاطنين منهم في الشرقية بالبطريرك، الذي كان حينذاك يزور روما، طالبين الدعم فلبّى وأصدر بيانا غنيّاً بالتوريات أعرب فيه عن «يقينه بأن النواب اللبنانيين المجتمعين في الطائف سيحكّمون ضميرهم الوطني في الموقف الذي سيتخذونه، وسيقدّمون المصلحة الوطنية على كل مصلحة أخرى»، واعتبر ان النواب « يعرفون حق المعرفة ما سيترتب على هذا الموقف من مسؤوليات خطيرة وما سيكون له من نتائج ايجابية وسلبية، وسيوازنون بينها ويرون ما يرجح منها، وسيحرصون قبل كل شيء على تلافي الانقسام والتفسخ في الرأي».(27)

وبعد موافقة النواب على الوثيقة قال البطريرك في روما: «إن تسوية الطائف هي أهون الشرور، وهي لا ترضي الجميع، لكن يبدو أنه لا يمكننا الذهاب أبعد منها». واعتبر أن «الذين يرفضون الاتفاق، حرصاً على السيادة، هم على حق في المطلق، لكن الذين وقعوا الاتفاق على حق ايضاً في الواقع».(28)

وفور عودته من روما، حاول تبرير موقفه وموقف النواب بوجود ارادة دولية فرضت ذلك: «الموافقون على ما كان، رأوا ان ارادة دولية تمنع عليهم القفز فوق الحد المرسوم، فلم يقفزوا في المجهول، والمعارضون يطمحون الى حلول جذرية وسيادة ناجزة لا يشوبها أدنى انتقاص، وهذا على ما تبدّى من المواقف الدولية غير ميسور في الظروف الراهنة».(29)

ولما سأله الصحافيون في المطار عن موقفه من مقررات الطائف أجاب: « الموقف أعلناه

في الصحف وقد أصبح معروفاً ولا حاجة كما أظن الى تكراره»[30] كما أمل أن تحصل الانتخابات الرئاسية في موعدها وألاّ تكون هناك عرقلة لتنفيذ الاتفاق وأن تسير الأمور في مجراها الطبيعي.

وقال في عظة الأحد: «كم نتمنّى ان يكون لنا سلام في ما يقال ونسمع حولنا وتحت سمائنا ولا يقال، ويا للأسف العميق، الا ما ينذر بشر مستطير ولا نسمع الاّ وعيداً وتهديداً لا يقيمان أي وزن لدستور وقانون»[31] فجاء قوله وكأنه رد على العماد عون الذي دعا النواب مجدداً الى العودة محذّراً أنها «آخر رسالة» يوجهها اليهم وبعدها «يصبح كل أمر في خط اللا تراجع» ملمحاً بذلك الى امكانية حل المجلس النيابي.

كما عقد المطارنة الموارنة والآباء العامون للرهبانيات المارونية، بتاريخ 1989/10/31، اجتماعاً برئاسة البطريرك صفير في بكركي، أصدروا على أثره بياناً بقي في العموميات ويُشتم منه ان المجتمعين لم يوافقوا على الموقف الذي سبق واتخذه البطريرك صفير من اتفاق الطائف.

جاء في هذا البيان:

«1- ما من شك في أن هذه الوثيقة (اتفاق الطائف) قسمت اللبنانيين الى مؤيدين ورافضين، ولكل فئة حجتها وتحفّظاتها ومخاوفها. غير أن الفئتين تلتقيان على خط واحد وهو المطالبة بالسيادة الكاملة الناجزة غير المنقوصة للدولة اللبنانية على كامل اراضيها. وهذا مطلب لبناني عام. (هل صحيح ان من وافق على اتفاق الطائف يطالب بالسيادة الكاملة الناجزة غير المنقوصة للدولة اللبنانية على كامل اراضيها؟ سؤال يحتاج الى اجابة من قبل من أصدر البيان).

2- ان هذا الانقسام في الرأي له محاذيره واخطاره الكبرى التي ان لم تتدارك قد تقود البلاد الى التقسيم الذي تعمل له منذ زمن بعيد جهات معروفة. واذا وقع لا يلبث أن يقضي على لبنان. ولا نريد أن نتصوّر ان هناك مسؤولاً لبنانياً يجرؤ على تحمّل مثل هذه المسؤولية التاريخية الخطيرة.

3- ولئن كان للمتخصّصين في الدستور والقانون والسياسة أن يعطوا رأيهم تقنياً في ما جاء في الوثيقة من اصلاحات دستورية، يشدّد المجتمعون على أن يبقى للبنان طابعه الحضاري المميّز ونظامه الديمقراطي الحر والمتوازن القائم في توزيع السلطات بين ممثلي معظم العائلات الروحية اللبنانية بما يحفظ لها خصائصها وتراثها وتقاليدها. (ان الوثيقة لا تحفظ هذا التوازن اطلاقاً، وكان عليهم أن يقرأوها بتعمّق ويأخذوا موقفاً واضحاً منها، لا بد أن يتعارض مع موقف البطريرك صفير المؤيد لها).

4- بما ان الوثيقة نصّت على اجراء انتخابات رئاسية وتدعو الى اجرائها بعد أيام، يهمّ

المجتمعين ان يذكّروا بما سبق لهم أن أعلنوه عما ينبغي ان يقدمه المرشحون للمنصب الرئاسي الكبير من صفات وكفايات وضمانات اخلاقية، أخصّها مخافة الله وعفة الكف واللسان والاخلاص للوطن، وتغليب المصلحة العامة على كل مصلحة خصوصية، وسلامة المسلك على الصعيدين العائلي والاجتماعي للبنان أسوة في هذا المجال بما جرى من هذا القبيل في غير بلدان. ومن لا يحسن تدبير بيته، على ما يقول بولس الرسول، لن يحسن تدبير شؤون الناس.

5- انهم يناشدون ابناءهم واخوانهم اللبنانيين، وخصوصاً المسيحيين، أن يقدّروا الظرف الخطير الذي تمر فيه البلاد، وأن يبذلوا غاية الجهد لتقليل التوتر القائم، ويدعون الى متابعة العمل مع كل المخلصين لاشاعة جو التفاهم الذي يكون سبيلاً للخروج من الأزمة الحاضرة. هذا ويسألون الله بشفاعة سيدة لبنان وجميع القديسين، أن يهدي الجميع الى ما فيه توحيد الكلمة ورصّ الصفوف واخراج لبنان من المحنة، وأن يشمل جميع اللبنانيين برضاه وبركاته».[32]

وأرسلت بكركي وفداً للقاء العماد عون ووضعه في اجواء الاجتماع ودرس السبل الكفيلة بالوصول الى نوع من التوفيق بين مواقف بعبدا وبكركي والنواب. وتم الاتفاق على ضرورة عودة النواب أو وفد عنهم الى لبنان لمناقشة الاوضاع. وتعهّد العماد عون لبكركي بتأمين سلامة الوفد وحريته في التنقل والبقاء والعودة. وظن الجميع ان النواب يملكون حرية القرار، أقلّه تلبية دعوة البطريرك صفير ومجلس المطارنة. لكن النواب لم يأتوا وأرادوا أن يعقد الاجتماع على الهاتف بينهم وبين العماد عون وبكركي، وتذرّعوا بأن العماد عون رفض مثل هذا الاجتماع ليموّهوا ما حدث بالفعل وهو أن «معلّمهم» الاقليمي وربّما الدولي منعهم من المجيء وذكّرهم ان الحساب لم يسدد بعد.

الأحزاب والقوات اللبنانية والسياسيون

حزب الكتائب، كان أول المؤيدين لوثيقة الطائف. ولا عجب، فرئيسه الدكتور جورج سعادة كان نجم كل اللقاءات في الطائف والناطق باسم المسيحيين. وفي اجتماع للمكتب السياسي وهيئة الشورى والمجلس المركزي للحزب برئاسة نائب الرئيس المحامي منير الحاج، بتاريخ 1989/10/23، وجّه المجتمعون «تحية الى الدكتور سعادة على المواقف الشجاعة التي بدّلت مسار لقاء الطائف في وثيقة الوفاق من ضمن الحدود المعقولة... ولقد جاءت التعديلات بناء على طلب النواب الشرقيين واصرارهم، خصوصاً نواب الجبهة اللبنانية وعلى رأسهم الدكتور جورج سعادة... وعلى أن تصدر اللجنة الثلاثية العليا التطمينات المطلوبة».[33]

تعليقاً على هذا البيان نقول: إمّا ان يكون المجتمعون غير عارفين بالتعديلات الشكلية

والتافهة التي توصل اليها رئيسهم ومعه النواب الشرقيون، واما أن يكونوا عارفين وأرادوا ذَرّ الرماد في عيون محازبيهم خاصة، والشعب اللبناني عامّة. ولما ذاب الثلج وافتضحت مواقف النواب والدكتور جورج سعادة وتبين للملأ أن لا تعديلات ولا تطمينات، أصدر المكتب السياسي للحزب بياناً يشرح فيه الاوضاع ويحاول تبرير مواقف رئيسه خوفاً من نقمة القاعدة الكتائبية على قيادتها التي غشّتها وغرّرت بها، وتلافياً لثورة الشعب ضد هذا الحزب. لكن التبرير «زاد الطين بلّة»، فلم يُقنع الكتائبيين ولا بقية المواطنين، نظراً الى ما جاء فيه من تورية وتستّر على الحقيقة وتلاعب بالالفاظ وتهرّب من الواقع ومن الاعتراف بالاخطاء وجاء في البيان: «ان اتفاق الطائف ككل اتفاق تسوية... لا يمكن ان يرضي جميع الافرقاء» ولكنه «من الناحية الواقعية فرصة مهمة لا يجوز اهمالها لبدء مسيرة السلام... وطبعاً هو ليس سلاماً بأي ثمن، بل بالثمن الممكن الذي لا يمس الجوهر ولا يشكّل تنازلاً غير جائز» واعلن أنه ايد الاتفاق «تلافياً لخطر العودة الى الحرب وويلاتها ودرءاً للتقوقع على بقعة ضيقة من الارض» واكد ان في وثيقة الوفاق الوطني «التزاماً سوريّاً صريحاً هو الأول من نوعه تجاه الجامعة العربية واللجنة العربية الثلاثية العليا والعالم للانسحاب تدريجياً». ودعا الى «تحويل مناسبة الاتفاق الى فرصة حقيقية للانقاذ»، وأهاب بالجميع «الحفاظ على وحدة الصف وتنسيق المواقف» وشدد على ان «مسيرة السلام تتسع لجميع المسؤولين والقادة»[34] (يمكن الإطلاع على كامل النص في الملحق رقم 4).

الجبهة اللبنانية والقوات اللبنانية وحزب الوطنيين الأحرار

عقدت الجبهة اللبنانية اجتماعاً، بتاريخ 1989/10/25. برئاسة رئيس حزب الوطنيين الأحرار السيد داني شمعون وأصدرت بياناً يُستشف منه تأكيد مواقفها السابقة المؤيدة لاتفاق الطائف، لكن مع بعض التورية. وأهم ما جاء فيه:

«ثمّنت الجبهة الدور الذي قام به رئيسها الدكتور جورج سعادة ومواقف نوابها في مؤتمر الطائف، التي جاءت استمراراً لموقفها الثابت من مقاومة الاحتلالات واستعادة السيادة الوطنية. كما ثمّنت جهود اللجنة الثلاثية العربية من أجل وقف الاقتتال واعادة الاستقرار واحياء الوفاق اللبناني، تمهيداً لقيام الدولة القوية والعادلة والسيدة على كامل الاراضي اللبنانية (هذا الكلام الذي جاء بعد اعلان كل شيء في الطائف يعتبر تعامياً عن الحقيقة وذرّاً للرماد في عيون الشعب واستهتاراً بالقاعدة الشعبية للأحزاب التي تؤلف الجبهة).

تؤكد الجبهة حرصها على وحدة الموقف المسيحي في مواجهة التطورات والتحديات مهما كانت، وتعتبران هذه الوحدة شرط أساسي من شروط انجاح كل الحلول والجهود المبذولة. وتوقّفت الجبهة مليّاً أمام مواقف كل الأفرقاء وهي تناشد كل المسؤولين والقيادات التعاطي

في مرونة مع القرارات العربية والدولية، بغية تثمير ايجابياتها والتخفيف من سلبياتها لانهاء كل الاحتلالات ووقف الاستفراد السوري بالمصير اللبناني وتأمين كل الضمانات لمسيرة التحرير والوفاق والسلام».[35]

لم يختلف موقف القوات اللبنانية وحزب الوطنيين الأحرار عن موقف الجبهة اللبنانية، كون قائد القوات اللبنانية السيد سمير جعجع ونائبه السيد كريم بقرادوني ورئيس حزب الوطنيين الأحرار السيد داني شمعون كانوا موجودين في اجتماع الجبهة اللبنانية وشاركوا في صنع الموقف وإصدار البيان.

ردود فعل الفاعليات الاسلامية في لبنان

رحّبت الفاعليات بغالبيتها باتفاق الطائف وعارضه البعض:

الحركات الاسلامية المتطرّفة عارضته، لأنها لا تريد أي حل لا يتوافق وافكارها.

حزب الله عارضه عن اقتناع، لأنه لا يتوافق واهدافه البعيدة، التي تنادي بانشاء جمهورية اسلامية في لبنان، وجاهر بهذه المعارضة.

الحزب التقدمي الاشتراكي عارضه عن اقتناع، لأنه لم يعطِ الدروز حصة جديدة في الحكم، لكن الحزب لم يجاهر بهذه الاسباب، بل أعلن أنه يعارض الاتفاق لأنه ثبّت روحية ميثاق 1943 ولم يبن الدولة الحديثة.

حركة «امل» وبعض المقامات الدينية الشيعية عارضته عن اقتناع، لأنه لم يلغ الطائفية السياسية فوراً، مما حال دون وصول الطائفة الشيعية، التي تعتبر نفسها الأكثر عدداً، الى رأس السلطة.

ردود الفعل الإقليمية

سوريا رحّبت بما تم في الطائف «وأيدت ما ورد في وثيقة الوفاق الوطني، سواء منها ما يتعلّق بالعلاقات المميّزة بين البلدين، لأن في تنظيم هذه العلاقات مصلحة للبنان كما لسوريا، أو بمساعدة سوريا حكومة الوفاق الوطني».[36]

وزارة الخارجية المصرية أصدرت بياناً جاء فيه: «يحدونا الأمل في أن يكلّل الاجتماع (اجتماع مجلس النواب) بالتوفيق في اختيار رئيس للجمهورية ورئيس لمجلس النواب تلتف حولهما الارادة الشعبية... ان مصر تضم صوتها الى كل الأصوات التي ساندت اتفاق الطائف وتمنّت له النجاح باعتباره فاتحة خير».[36]

العراق عارض الشق المتعلّق بالوجود السوري في لبنان ولم يتخذ أي موقف من الاصلاحات الدستورية باعتبارها قضية داخلية لبنانية.

في اسرائيل شكّك اوري لوبراني، منسّق الانشطة الاسرائيلية في لبنان، في فرص نجاح

اتفاق الطائف وقال: «أنه قضيّة تعني اللبنانيين في المقام الأول، ولن يكون عندنا شيء نقوله في هذا الموضوع. لكن ليس هناك أي شك في أن عدداً منهم يعتبران هذا الاتفاق بمثابة عودة الى الوراء... هذا الاتفاق يصادق في الواقع على التوزيع الطائفي للسلطات في لبنان ولا يُعيد النظر في الوجود العسكري السوري في هذا البلد ،لأنه ما دام آلاف الجنود السوريين يتمركزون في بيروت فان السيادة اللبنانية ستبقى كلمة بلا معنى.»(37)

ردود الفعل العالمية

باستثناء الولايات المتحدة الاميركية، عرّابة لقاء الطائف والاتفاق الذي أوصلت النواب اللبنانيين اليه «بملء ارادتهم» – على حد قولها – فان جميع الدول، وبخاصة الاوروبية، شعرت براحة ضمير وانتهت من مشكلة تزعجها وتشغلها، مشكلة شعب يُذبح، ووطن يدمَّر على يد جيرانه، يشجعهم على ذلك سكوت دولي متواطىء. ففور اعلان الاتفاق الذي توصّل اليه النواب ممثلو هذا الشعب وهذا الوطن، سارعت جميع الدول الى تأييده ولا فرق لديها ان كان هذا الاتفاق عادلاً أم لا، فمسؤوليته تقع على النواب وطالما أن هؤلاء ارتضوه لشعبهم فلماذا يكونون أشّد تمسكاً بالملكية من الملك ؟

الولايات المتحدة الاميركية، رحّبت باتفاق الطائف، على لسان الناطقة باسم وزارة الخارجية، قالت: « ان أمام لبنان فرصة فريدة للتحرك نحو انهاء العذاب والعنف اللذين استمرا سنوات»، وان ادارة الرئيس بوش «ترحب بحرارة بالاتفاق الذي توصّل اليه النواب اللبنانيون... بات للبنان الآن اتفاق يؤمّن تحقيق الوحدة الوطنية، اتفاق تمّ التوصل اليه بعد محادثات جرت بعناية، وبعد مناقشات وحلول وسط من مجلس النواب الذي لا شك في شرعيته. على المجموعة الدولية أن تتخذ التدابير الملائمة لاظهار تأييدها للنواب وما حقّقوه»، وشدّدت على ضرورة «السماح للنواب بمتابعة عملهم في لبنان، في جو خال من التهديدات والإكراه».(38)

وبعد دعوة النواب للاجتماع ومتابعة تنفيذ اتفاق الطائف وتهديد العماد عون بحل المجلس النيابي، دعت الولايات المتحدة الاميركية «للسماح للبرلمان اللبناني بالاجتماع في جلسة رسمية...ان العنف والتهديدات والتصريحات السلبية لا تساهم في الجهود المبذولة وتساهم في اطالة معاناة لبنان... نحن ندعو جميع الأطراف لدعم قرارات النواب وتشجيع جهودهم للتوصل الى الوفاق السياسي، بدءاً بانتخاب رئيس في 7 تشرين الثاني. لقد انتظر الشعب اللبناني طويلاً لاستعادة النظام في بلاده».(39)

الاتحاد السوفياتي، قال على لسان سفيره في لبنان بعد زيارته لبكركي: « نقلت موقف الاتحاد السوفياتي من الاتفاق الذي تمّ في الطائف على الوثيقة الاصلاحية، وعبّرت عن

دعمنا لهذا الاتفاق ولمساعي اللجنة العربية الثلاثية، وأكّدت ان الموقف السوفياتي مع ايجاد الحل السياسي السريع في لبنان ومع احياء المؤسسات الدستورية لهذا البلد والانتقال الى السلم والاستقرار».(40)

فرنسا، بقي موقفها غامضاً ولم تفصح عنه بشكل صريح. لكنها كانت ضد الشق المتعلق بالسيادة والوجود السوري: «اذا كانت باريس لم تعبّر عن فرحها بعد اتفاق الطائف، فلأن هذه الوثيقة لا تحل مشكلة انسحاب القوات السورية. ان الطائف أفضل من لا شيء. واذا كان يتعيّن الانطلاق من هنا لإعادة بناء البلاد فمرحباً بالطائف». إلا أن كل شيء يجب أن يتم على نحو يجعل دمشق تدرك أنها «ما زالت تحت رقابة المجتمع الدولي».(41)

الدول الخمس الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن تبّنت بياناً مشتركاً جاء فيه: «ان الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن يرحبون بالاتفاق الذي أبرم في الطائف في رعاية اللجنة الثلاثية المنبثقة من جامعة الدول العربية لاحلال السلام والوفاق الوطني»، ودعا البيان جميع اللبنانيين الى توحيد جهودهم من أجل تنفيذ الاتفاق، وأكد تصميم الدول الخمس على «دعم بسط السيادة التامة للبنان على كل اراضيه، نتيجة نهائية لعملية السلام». وأشاد البيان باللجنة الثلاثية وأعلن مواصلة دعم الدول الكبرى لها لتحقيق «وحدة لبنان وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه في كنف السلام والوفاق التام مع جيرانه».(41)

المجموعة الاوروبية، أعلنت بلسان سفير المانيا الاتحادية للصحافيين بعد مقابلة العماد عون: «تعلمون ان اعضاء المجموعة الاثني عشر أعلنوا موقفاً مؤيداً على أثر اجتماع الطائف. وفي رأينا اتفاق الطائف يشكل مرحلة أولى مهمة على طريق المصالحة والسلام في لبنان. وتعلمون أن حكومتي ساهمت ودعمت في كل الأحيان جهود الدول العربية. وتقبلنا بارتياح اتفاق النواب حول مبادىء الوفاق».(42)

بريطانيا أيدت اتفاق الطائف على لسان سفيرها في لبنان بعد اجتماعه بمدير الشؤون السياسية في الخارجية اللبنانية: «حكومة بلادي تدعم اتفاق الطائف ويجب أن يعمل الجميع لتنفيذ هذه الاتفاقية... سنواصل مع الدول الأخرى دعم هذه الاتفاقية ودعم عمل اللجنة الثلاثية العربية حتى حل الأزمة اللبنانية».(43)

III - تقييم وثيقة الوفاق الوطني أو اتفاق الطائف

توخّى واضعو اتفاق الطائف هدفين:

الأول: تقوية دور الطائفة السنيّة، وتعزيز مكانتها في تركيبة السلطة في لبنان على حساب باقي الطوائف، وخصوصًا الطائفة المسيحية.

الثاني: تلبية تطلعات سوريا الهادفة الى استعادة لبنان، أو على الأقل إعطاءها دورًا

فاعلاً وقويًا في الهيمنة على لبنان، بحيث يتعذّر على السلطة في لبنان أن تعمل من دون الوصاية السورية.

انطلاقًا من تحقيق هذين الهدفين، جاء «اتفاق الطائف» ليحصر السلطة التنفيذية في مجلس الوزراء، على أن يكون رئيسه من الطائفة السنية، وعلى أن تكون السلطة التنفيذية منوطة ظاهريًا بمجلس الوزراء وضمنيًا برئيس مجلس الوزراء، وحصّن الإتفاق رئاسة مجلس الوزراء بصلاحيات كثيرة، بحيث يُصبح رئيس مجلس الوزراء هو القابض على السلطة التنفيذية، يمارسها كيفما يريد ومن دون ضوابط فعّالة.

في المقابل، نزع «اتفاق الطائف» من رئاسة الجمهورية جميع الصلاحيات التي كانت تتمتع بها في ظل الدستور اللبناني، وعرّى رئيس الجمهورية، وأبقى له بعض المظاهر البروتوكولية، وأغدق عليه ألقابًا كثيرة فخرية وفضفاضة: فهو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن، يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه.

يرئس المجلس الأعلى للدفاع، وهو القائد الأعلى للقوات المسلّحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء. يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء من دون أن يشارك في التصويت. يسمّي رئيس الحكومة المكلّف، بالتشاور مع رئيس مجلس النواب، استنادًا الى استشارات ملزمة. يرئس الحفلات الرسمية، ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم. يُصدر المراسيم ويطلب نشرها. وله حق الطلب الى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال مهلة خمسة عشر يومًا من تاريخ ايداعه رئاسة الجمهورية. واذا أصرّ مجلس الوزراء على القرار المتخذ، او انقضت المهلة من دون إصدار المرسوم او إعادته، يُعتبر القرار أو المرسوم نافذًا حكمًا ووجب نشره.

مع كل هذه الصلاحيات «الكبيرة» المتروكة لرئيس الجمهورية، ضَمِنَ «اتفاق الطائف»، رئاسة الجمهورية للطائفة المارونية. ولتغطية هذا «التشليح» الفاضح لصلاحيات رئيس الجمهورية، نص «اتفاق الطائف» على أن المواضيع المهمة في حياة الوطن لا تتخذ القرارات بشأنها إلا بأغلبية الثلثين، على اعتبار ان المسيحيين يكون عندهم في مجلس الوزراء على الأقل الثلث الضامن، وهكذا يكون ما خسره المسيحيون في رئاسة الجمهورية، استعاضوا عنه بالثلث الضامن في مجلس الوزراء.

كما أرضوا المسيحيين باعتماد المناصفة في عدد النواب بين المسيحيين والمسلمين، واعتماد المثالثة للطوائف الكبرى المارونية والسنيّة والشيعيّة. ولكنهم جعلوا الدوائر الإنتخابية على مستوى المحافظة مما يعني أن نصف النواب المسيحيين سينتخبهم

المسلمون في معظم المحافظات (الجنوب - الشمال - البقاع - بيروت) وسيكونون مرتهنين لمن أمّن انتخابهم أي للناخب المسلم أو الزعيم المسلم.

ولإرضاء الطائفة الشيعية، نصّ إتفاق الطائف على ان تكون ولاية رئيس مجلس النواب (الشيعي) لمدة ولاية المجلس، وليس كما كانت في السابق سنوية.

في المقابل نص «اتفاق الطائف» على أمور تعجيزية لا يمكن تجاوزها، حتى في حال نشوب الأزمات السياسية الكبرى في الوطن.

فالحكومة لا يمكن لرئيس الجمهورية إقالتها إطلاقًا، وان الحالات التي تُعتبر فيها مستقيلة محدّدة في الدستور:

. اذا استقال رئيسها.

. اذا فقدت أكثر من ثلث أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها.

. بوفاة رئيسها.

. عند بدء ولاية رئيس الجمهورية.

. عند بدء ولاية مجلس النواب.

. عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي.

أما حل مجلس النواب – الذي يعتبر ضروريًا عند ظهور الحاجة للعودة الى الناخبين لحل الأزمات – فأمر صعب جدًا ان لم يكن مستحيلاً، فمجلس الوزراء يمكنه حل مجلس النواب بطلب من رئيس الجمهورية، اذا امتنع مجلس النواب، لغير أسباب قاهرة، عن الإجتماع طوال عقد عادي، أو طوال عقدين استثنائيين متواليين، لا تقل مدة كل منهما عن الشهر أو في حال ردّه الموازنة برمتها بقصد شلّ يد الحكومة عن العمل. ولا تجوز ممارسة هذا الحق مرة ثانية للأسباب نفسها التي دعت الى حل المجلس في المرة الأولى.

ان «اتفاق الطائف» والدستور الذي نتج عنه، جعل السلطة في لبنان بثلاثة رؤوس، وثلاثة رؤساء، أضعفهم رئيس الجمهورية، في وقت بقي رئيس مجلس النواب أكثر ضعفًا من رئيس مجلس الوزراء، والمقصود من كل ذلك اثبات الحاجة لوصي وحكم بين الثلاثة. كما انه حوّل لبنان من جمهورية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة كاملة الى جمهورية منقوصة السيادة والاستقلال والحرية، فاستحقت تسمية «جمهورية فخرية» مرتبطة بدولة سوريا أو بدولة أخرى أو أكثر.

المراجع

(1) الديار . 1989/9/28
(2) النهار . 1989/9/28
(3) السفير . 1989/9/25
(4) السفير . 1989/9/29
(5) النهار . 1989/9/30
(6) جريدة Mondo الايطالية . 1990/3/15 النص بالايطالية والترجمة العربية في الملحق رقم 1(الجزء السادس)
(7) الديار . 1989/10/1
(8) الأنوار . 1989/10/4
(9) الديار . 1989/10/1
(10) الديار . 1989/10/15
(11) الديار . 1989/10/24
(12) الأنوار . 1989/10/3
(13) الأنوار . 1989/10/9
(14) البيرق . 1989/10/16
(15) الأنوار . 1989/10/18
(16) الديار . 1989/10/25
(17) السفير . 1989/10/24
(18) النهار . 1989/10/25
(19) النهار . 1989/10/13
(20) الديار . 1989/10/15
(21) الأنوار . 1989/10/20
(22) النداء . 1989/10/21
(23) الأنوار . 1989/10/24
(24) النهار . 1989/10/26
(25) النهار . 1989/10/28
(26) اللواء . 1989/11/1
(27) الديار . 1989/10/22
(28) السفير . 1989/10/25
(29) الديار. 1989/10/27
(30) النهار . 1989/10/27
(31) النهار . 1989/10/30
(32) الأنوار . 1989/11/1
(33) النهار . 1989/10/24
(34) يراجع نص البيان في الملحق رقم 4 النهار 1989/10/28
(35) الأنوار . 1989/10/26
(36) النهار . 1989/10/27
(37) النهار . 1989/10/27
(38) النهار . 1989/10/24
(39) السفير . 1989/11/4
(40) النهار . 1989/10/30
(41) النهار . 1989/11/2
(42) اللواء . 1989/11/1
(43) الديار . 1989/11/2

الفصل الثاني

المحاولة الأولى لتثبيت جمهورية الطائف

I - مأساة القليعات

رحلة النواب الاستجمامية

بعد الخلوة المضنية طوال أربعة أسابيع في أفخم فنادق المملكة العربية السعودية وقصورها، وبعد «المرجلة» التي أبداها النواب، وبخاصة القاطنون منهم في المنطقة الشرقية، وبعد تلويث أباهمهم «للبصم» على وثيقة الطائف، استحق هؤلاء النواب المنهكون رحلة استجمام على حساب «المضيف»، «فهو كريم وهم يستأهلون». هكذا أمّن السيد حسين الحسيني لحوالى عشرين منهم رحلةً – زيارةً الى الجزائر قابلوا خلالها رئيس البلاد الشاذلي بن جديد وشكروه على الجهود التي بذلها من خلال اللجنة الثلاثية، ثم الى المغرب حيث استقبلهم الملك الحسن الثاني بتاريخ 1989/10/30 وتحدّث اليهم ووجّه الشكر الى الملك فهد الذي بذل «الجهد الكبير أو الأكبر» لنجاح لقاء الطائف. وأبدى بعض التحفظ، لما سئل عن حظوظ نجاح اتفاق الطائف، بسبب الشك في موقف الشعب اللبناني من الاتفاق ومن النواب الذين يعتبرون انفسهم ممثلين له، قال: «الضمان الحقيقي ليس فقط ارادة النواب اللبنانيين بل على القاعدة الشعبية سواء أكانت مسيّسة أو غير مسيّسة من الشعب اللبناني أن تدعم جهود هؤلاء النواب لأنهم ليسوا الاّ 60 أو 80 رجلاً والشعب اللبناني يُعدّ بالملايين. اذا لم يكونوا حائزين الثقة والسند والتعاضد والتضامن من الشعب الذي يمثلون، ليس لهذه الوثيقة أي حظ من النجاح. ولكن اذا كانت الكلمة اللبنانية كلمة واحدة وكانت القاعدة تستجيب تماماً للقمة، يقيني ان المسائل وديناميكية التاريخ التي أومن بها شخصياً ستحل الأزمة».[1]

بعد الجزائر والمغرب حط النواب رحالهم في باريس في فندق «رويال مونصو». هناك أقاموا ينتظرون التعليمات والأوامر، فملأوا فراغهم بالاجتماعات والمناقشات والاتصالات بالفاعليات اللبنانية ليسوّقوا ما اقترفت أياديهم في الطائف ويعرضوا استعدادهم لدراسة المخارج وايجاد الحلول، وكأنهم لا يزالون أحراراً في اتخاذ المواقف التي يريدون. فهل تراهم نسوا أنهم قد بصموا على كل شيء وتنازلوا عن حرية الخيار والقرار، وحتى حرية

المجيء الى لبنان للاجتماع برئيس الحكومة العماد عون، كما أكّد ذلك العماد عون في مؤتمره الصحافي الذي عقده بتاريخ 1989/11/3 بعدما سأله الصحافيون: « برأيكم لماذا عدل النائب جورج سعادة والنائب كاظم الخليل عن المجيء الى لبنان، علماً أنهما أكّدا لكم وللرئيس حلو مجيئهم ؟ » فأجاب: « تدخّل خدام، تدخّل ومنعهم من المجيء، يلزمهم اذن. وهناك بعض النواب في الغربية، غادرت عائلاتهم الى مكان وجودهم في الخارج وطلبت منهم المجيء، لكنّهم رفضوا فالمشكلة وصلت الى حد المشكلة الشخصية ضمن العائلة الواحدة».(2) ولما سئل النائب جورج سعادة عن الموضوع اكتفى بالقول: « لا أظن أن أحداً من اللبنانيين يمكن أن يصدّق هذا الزعم، ثم انني لا أحب المهاترات».(3)

الموفد العربي يهيّىء للانتخابات

بعد انتهاء لقاء الطائف وصل الموفد العربي، الأخضر الابراهيمي، الى لبنان ليجري بعض الاتصالات العاجلة ويحضّر مكان اجتماع المجلس النيابي، كأن كل شيء قد انجز ولم يبق سوى المصادقة الدستورية على ما كتب في الطائف، وكأن الذين رفضوا ذلك لا قيمة لرأيهم ولا حاجة حتى للقائهم أو التشاور معهم، وكأنه يكفي الاجتماع بأعضاء اللجنة الأمنية، (شُكّلت بعد 22 أيلول 1989 في اعقاب صدور بيان اللجنة الثلاثية العربية) والاتفاق معهم على التدابير الأمنية الواجب اتخاذها في البقعة التي سيجتمع فيها المجلس النيابي. ولمّا ابلغه مندوب قيادة الجيش في اللجنة ضرورة تأجيل البت بهذا الموضوع الى ما بعد لقاء النواب القادمين من باريس مع العماد عون، صدر عن اللجنة الأمنية بيان اعتبر ان قصر منصور لم يعد صالحاً كمكان لاجتماع المجلس النيابي. فلم يكلّف الأخضر الابراهيمي نفسه عناء الاتصال بالعماد عون، واكتفى بزيارة بكركي والاجتماع الى البطريرك صفير، وبالتصريح بعد الاجتماع قائلاً: « نحن لا نزال نؤمن في أن انتخاب رئيس هو خير مطلق لمصلحة الشعب اللبناني، وان في توّجه المشروع العربي فرصة ذهبية، اعتقادنا أن الشعب اللبناني لن يتركها تفوت، وان شاء الله تتم كما يجب».(4)

وبعد بكركي زار الابراهيمي السيد حسين الحسيني وأدلى بتصريح برّر فيه صدور بيان اللجنة الأمنية والتقاه الحسيني: «في البيان الذي صدر عن اللجنة الأمنية استعملنا العبارات نفسها التي ذكرت لنا من قبل الأخوة المسؤولين عن الأمن في المنطقة الشرقية، والتي مفادها ان لديهم تعليمات في توقيف العمل على انجاز البقعة الأمنية الى أن يأتي النواب وتتم مقابلة بينهم وبين سيادة العماد ميشال عون، وذكرنا العبارات التي قالوها لنا حرفياً، فنحن نحاول ان نكون لطيفين ولا نقول اشياء باسم الآخرين». وعن لقائه الحسيني قال: «هذا اللقاء بطبيعة الحال معناه أن نتفاهم مع الرئيس حسين الحسيني، وأعتقد أنه طبعاً يعرف،

وهذه الأخبار دوماً تسبق الناس الذين يعملون الأخبار، وسيجري مشاورات مع زملائه من اجل تحديد مكان آخر للاجتماع».(4) وبعد الحسيني زار الابراهيمي الدكتور الحص.

تحديد مواعيد الجلسات

بينما كانت المشاورات والاتصالات والاجتماعات على أشدها لتقريب وجهات النظر بين النواب وبين العماد عون ولايجاد مخرج للوضع الناتج عن لقاء الطائف، خاف عرّابو الصفقة من أن «يفلت النواب من الشبكة» ويتحرّروا من معتقلهم في فندق «رويال مونصو» فأوعزوا الى السيد حسين الحسيني استعجال تحديد مواعيد جلسات اجتماع المجلس النيابي. ففاجأ الجميع بتاريخ 1989/11/1 ووجّه دعوة برقية الى النواب لعقد ثلاث جلسات نيابية يوم السبت بتاريخ 1989/11/4 هذا نصّها:

الدعوة الأولى

«عملاً باحكام المادة 44 من الدستور والمواد 1و2 و3 و 4 و11 و12 من النظام الداخلي، يجتمع مجلس النواب عند الساعة العاشرة من قبل ظهر يوم السبت الواقع فيه 4 تشرين الثاني 1989 وذلك لانتخاب هيئة مكتب المجلس».(5)

الدعوة الثانية

«يجتمع مجلس النواب عند الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم السبت الواقع فيه 4 تشرين الثاني 1989، وذلك للمصادقة على وثيقة الطائف».(5)

الدعوة الثالثة

«عملاً باحكام المادة 49 من الدستور والمادتين 11و12 من النظام الداخلي، يجتمع مجلس النواب عند الساعة الثانية عشرة ظهر يوم السبت الواقع فيه 4 تشرين الثاني 1989، وذلك لانتخاب رئيس للجمهورية».(5)

ملاحظات لا بدّ من إيرادها حول توجيه الدعوات الى انعقاد المجلس النيابي:

. هل يحق للسيد حسين الحسيني أن يوجّه الدعوة وولايته كرئيس للمجلس انتهت منذ اكثر من سنة وعلماً بأن ترؤسه للاجتماعات التي عقدت في الطائف غير قانوني، وهو من باب الأمر الواقع الذي فرضه عرّابو الصفقة ؟

لقد سبق أن ناقشنا موضوع رئاسة مجلس النواب بعد 18 تشرين الأول 1989 في القسم الثاني — الفصل الأول.

. هل يُعقل أن تُعقد ثلاث جلسات بهذه الأهمية وفي مثل هذه الظروف الصعبة، المعقّدة خلال يوم واحد: انتخاب رئيس واعضاء مكتب المجلس بعد شغور دام أكثر من سنة، ومصادقة على وثيقة دستورية تقلب النظام اللبناني رأساً على عقب، وانتخاب رئيس جمهورية بعد شغور

لسدّة الرئاسة دام أكثر من سنة. وأن تُعطى كل جلسة نصف ساعة أو ساعة من الوقت فقط؟
ألا يعني ذلك أن كل شيء محضّر سلفاً وما على النواب سوى المصادقة بصماً ؟

. لماذا تخالف نصوص الدستور لجهة ترتيب الجلسات، فيؤخر موضوع انتخاب رئيس الجمهورية الى ما بعد تكريس رئاسة المجلس للسيد حسين الحسيني وتكريس وثيقة الطائف، هذا مع العلم ان المفروض ألاّ يقوم المجلس النيابي بأي عمل قبل انتخاب رئيس الجمهورية، كون الدستور يعتبره هيئة انتخابية لا هيئة اشتراعية، قبل انتخاب رئيس الجمهورية؟[6] فهل أن المعنيين بالأمر فضّلوا «ابقاء الطعم على صنّارة رئاسة الجمهورية» أمام عيون النواب المسترئسين الى ما بعد التصديق على الوثيقة ؟

ردة فعل العماد عون وحل مجلس النواب

نظراً الى تشبّث النواب بمواقفهم وتمنّع نواب المنطقة الشرقية عن العودة الى لبنان لمواجهة قاعدتهم الشعبية والوقوف على رغباتها أو اقناعها بالاسباب التي حملتهم على اعتماد وثيقة الطائف، واصرارهم على متابعة تحدّي الارادة الشعبية والحكومة الشرعية، هدّدت الحكومة بحل مجلس النواب. وجاء هذا التهديد على لسان العماد عون في مقابلة صحافية مع مراسل الاذاعة البريطانية، في رد على سؤال عن كيفية مواجهة عقد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية: « نلجأ الى النصوص الدستورية، والحكومة تستطيع أن تحل مجلس النواب في حال نشوب خلافات دستورية بينها وبين مجلس النواب».[7]

أثار هذا التهديد تعليقات كثيرة مؤيدة ومندّدة، مما حمل البطريرك صفير الى الاسراع بزيارة قصر بعبدا للاجتماع بالعماد عون والتشاور معه. وبعد الاجتماع أعلن: «اننا متفاهمون دوماً مع دولة الرئيس وان شاء الله يتم التفاهم بين جميع اللبنانيين لينقذوا نفوسهم وينقذوا الوطن». وعن الانتخابات الرئاسية قال: « هذا عائد لاصحاب الشأن ولا دخل لنا فيه».[8] ونقلت مصادر العماد عون انه خلال اللقاء، سأل العماد البطريركَ صفير: من هو الرئيس الذي سينتخب بعد 48 ساعة ؟ ولما نفى البطريرك علمه ، استغرب العماد وقال له: هل يُعقل أن يُنتخب رئيس جمهورية للبنان ماروني والبطريرك الماروني لا يعرف من هو، أو لم يُستمزج رأيه بذلك ؟ ولما لم يُفصح البطريرك عن نواياه تأكد العماد من أن البطريرك داخل في لعبة الطائف منذ البداية وحتى النهاية. وشعر بجسامة المسؤولية الملقاة عليه وعلى حكومته، فقرّر مواجهة المؤامرة ومنع تمرير صفقة الطائف باضفاء الشرعية الدستورية عليها من خلال جمع النواب للمصادقة عليها. فلم يبقَ امامه وأمام حكومته سوى الاقدام على اتخاذ القرار التاريخي: حل مجلس النواب.

لكن العماد عون، قبل استعمال «المبضع»، عقد مؤتمراً صحافيّاً، بتاريخ 1989/11/3، وجّه

خلاله دعوة أخيرة الى النواب لكي لا يرتكبوا الخطأ الجسيم الكبير قال: « تعالوا نتفاوض، لأن هناك أزمة مصيرية لا يجوز أن تصل الى نقطة اللارجوع، لا في تصرفهم في محاولة انتخاب رئيس للجمهورية، ولا يضعونا نحن أمام هذا الخيار الذي تحضّرنا له. أمام كافة وسائل الاعلام نقول لهم أن لا يرتكبوا الخطأ الجسيم الكبير. وأطلب منهم أن لا يأتوا الى جلسة مجلس النواب، وأن يأخذوا وقتهم حتى نتفاهم على المرحلة المقبلة. لا يجوز اختطاف وطن كرهينة، يصبح وطناً جوّالاً معهم في طائرة، ساعة في رويال مونصو، ساعة في الاتوبيس في جدّة، ساعة في سكة الحديد في الجزائر. هذا عار تاريخي على كل لبناني، اذا كان مواطناً وقبل به واذا كان نائباً وساهم في هذا الاجراء وأيّده... العار التاريخي الأكبر أن يساهم النواب في هذه العملية، لأن الظروف الغامضة المحيطة بعملهم ستزول وتسجل الصفحة التاريخية بوقائعها المزرية التي جرت في الطائف وما تبع الطائف».[9] كما ناشد العالم والدول الكبرى، بخاصة الولايات المتحدة الاميركية والشعب الأميركي، لايقاف مؤامرة محو وطن عن الخريطة وسحق ارادة شعب من الحياة: « أناشد جميع رؤساء العالم وحكوماته الاّ يعترفوا بالطائف أو يدعموه، والذين سبق أن دعموا الطائف أن يُعيدوا القراءة مرة أخرى، ويدركوا أن ما يفعلونه هو محو وطن عن الخريطة وسحق ارادة شعب من الحياة. أناشد الولايات المتحدة الاميركية بالدرجة الأولى والشعب الاميركي وجميع الدول الأوروبية، التي تعرف معنى الحرية ومعنى الديمقراطية ومعنى الارادة الحرة، ومعنى القيم الانسانية، أن لا تستعجل القرار. أعرف أن هناك مصالح لهذه الدول ولكن للمصالح حدوداً عندما تنقض كلياً حقوق الانسان في وطن معذّب كالوطن اللبناني».[9] ثم طلب من الشعب التعبير عن موقفه علّ النواب يرعوون، وعلّ حكام دول العالم يبصرون فيناصروا الحق: «مطلوب من الشعب اللبناني، أكرر وبقوّة اكثر، اليوم ان يعود الى التعبير عن موقفه لأن مصير لبنان يُلعب به... فيجب أن نعبّر اليوم لنؤكد أن مصيرنا لا يُلعب بهذه الخفّة وعلى يد كائن من كان. لبنان يستحق في هذا المفترق المصيري موقفاً واضحاً ونزيهاً. واليوم يجب أن يُتخذ موقف متوافق مع القناعات وليس مع الخوف من النتائج. نحن نتحمّل النتائج، واذا رسبنا نعود الى الوقوع في اتفاق الطائف. هذه هي الخسارة الكبيرة».[9] وأخيراً حذّر النواب من عقد الجلسة لأنه سيحلّ مجلس النواب: «فقبل أن تنعقد الجلسة، واذا كانوا مصمّمين وأعطوا مؤشرات ثابتة تقضي بعقدها، سيُحلّ مجلس النواب».[9]

عندما تأكد من أن الجلسة ستعقد بتاريخ 1989/11/4، ومن أن النواب الموجودين في الخارج، بخاصة في باريس قرّروا المجيء الى لبنان للاشتراك في جلسة المجلس النيابي، ومن ان السيد حسين الحسيني سافر الى باريس ليأتي بهم مخفورين، قرّرت الحكومة العسكرية حل مجلس النواب وأعلن العماد عون شخصياً، صباح 1989/11/4 عبر وسائل

الاعلام مرسوم الحل الذي حمل الرقم 420، تاريخ 1989/11/4 (ملحق رقم 5)، والذي أثار ردود فعل كثيرة شعبية وسياسية وقانونية.(10)

ردود الفعل الشعبية

لبّى الشعب اللبناني في المناطق الحرة نداء العماد عون بالتظاهر وعبّر عن تأييده لمواقفه، وبخاصة تأييد قرار حل المجلس النيابي، وذلك بتاريخ 1989/11/4. فوصلت الى قصر بعبدا تظاهرة ضمّت اكثر من مئتي الف متظاهر يحملون يافطات كثيرة تعبّر عن حقيقة الارادة الشعبية: « لا لنواب المؤامرة، نعم للقرار الحر – لا مكان بيننا للتجار والخونة – خلفك يا قائد التحرير نناضل حتى الموت للبنان الموحد والسيّد – الشعب هو صاحب القرار وقرارنا التحرير– نعم لقرار البطل – لا لقرارات الطائف السورية، نعم للرأي الحر – ما رفضناه بالدم قبلوه بالحبر – استفاق الشعب يا جنرال، فهو يناديك، إبق معه وكن قائده وليتحرر لبنان».(11) فألقى العماد عون كلمة في المتظاهرين قال فيها:

« اليوم في مطار القليعات في عكّار يحاولون تحت رعاية الاحتلال السوري، انتخاب عميل يكون طربوشاً لمذبحة لبنان. استحلف الضمير العالمي وما تبقّى من ضمائر هؤلاء النواب الذين يدّعون تمثيلكم أن يقلعوا ويرفضوا أن يكونوا اداة لهذه الجريمة. نقول للذين يوجّهون النداءات والنصائح والانتقادات اننا لا نريد لانفسنا أن نكون كائنات حية حيوانية في هذه المنطقة. لا نريد أن ننقذ حياتنا البيولوجية، انما نريد أن نكون بشراً أحراراً، نريد أن نكون أحراراً في وطن حر يتمتع بكل السيادة الوطنية، لا وطناً ملحقاً، لا محافظة سورية ولا أي شيء آخر. ونذكر بأن لا قوة في العالم تستطيع أن تقهر ارادتنا. وان الذين عجزوا عن ايصال طن من الفيول الى شواطئنا (يذكّر بعجز المجموعة الاوروبية عن ايصال باخرة فيول الى معمل الذوق الحراري خلال حرب التحرير وخلال الحصار الذي فرضه الجيش السوري على شواطىء المنطقة الحرة) لا يستطيعون أن يكونوا المدافعين عن الديمقراطية، فأنتم اليوم المدافعون الأول عن الحرية والديمقراطية في العالم، وانتم النموذج والمثل الأعلى الذي على أميركا وأوروبا أن تقتدي به».(11)

ردود الفعل السياسية

الولايات المتحدة الاميركية، اعتبرت على لسان الناطقة باسم وزارة الخارجية، ان قرار العماد عون هو:

«محاولة واضحة لعرقلة تنفيذ اتفاق الطائف ولضرب جهود جامعة الدول العربية، الهادفة الى التمهيد لقيام سلام دائم في لبنان... ان هذا القرار يسيء الى فرص لبنان في وضع حدّ

لاربع عشرة سنة من الحرب ونحن نأسف له... وقرار عون يضرب احدى أخر المؤسسات التي ما زالت موجودة في لبنان، اي الشرعية الدستورية. ان القرار يسيء الى الدولة والى الشعب الذي يدّعي حمايته... ان للبرلمان الحق في عقد اجتماع له في لبنان لمتابعة عملية المصالحة الوطنية».(12)

فرنسا أعلنت في بيان صادر عن وزارة الخارجية أنها:

«اذ تأسف لمناخ التوتر وعدم التفاهم الذي منع حتى الآن إقامة حوار حقيقي بين مسؤولي البلاد، توجّه نداء رسمياً الى جميع اللبنانيين لتوحيد جهودهم من أجل إتاحة معاودة العملية السياسة التي لا بديل منها في الظروف الراهنة... ان السلطات الفرنسية التي تعتبر أن الأولوية في لبنان بالنسبة اليها هي حماية وقف النار وتعزيزه، ترى أن عملية المصالحة والسلام التي بدأت في الطائف يجب أن توضع موضع التنفيذ... ان الآفاق التي تفتحها هذه العملية تقدم الى جميع اللبنانيين اسباباً للأمل. ان انتخاب رئيس للجمهورية يمثل المرحلة الأولى لاقامة المؤسسات المتجدّدة وبسط السيادة اللبنانية».(12)

الاتحاد السوفياتي طلب، بواسطة وزارة خارجيته، «من جميع القوى السياسية في لبنان المساعدة على عقد جلسة مجلس النواب»، وزاد أنه «مهتم جداً برؤية عملية السلام التي بدأت تتكون في لبنان تكتسب طابعاً صلباً غير قابل للعودة الى الوراء. والأمل يكمن في افادة النواب من هذه الفرصة للقيام بواجبهم الوطني».(12)

الجزائر أعربت، على لسان وزير خارجيتها: « اننا في لحظة تاريخية يتعين استغلالها ايجاباً، لأنه اذا نقصنا الحزم أو حاولنا ممارسة تأثيرات سلبية على عون المعزول بالنسبة الى الفريق المسيحي تحمّلنا مسؤولية السماح باعادة ديناميكية الحرب»، ولاحظت «أنه يُشار الآن الى عون في المنطقة والمجتمع الدولي بأسره على انه العقبة أمام تطبيق خطة السلام العربية» وأنه «يجب عدم تشجيعه في مواقفه السلبية».(12)

سوريا أعلنت موقفها عبر صحيفة الثورة ورأت:

«ان لبنان مقبل على خياره الوحيد، خيار الوفاق الوطني والاصلاح السياسي... لا بد أن يُدرك (العماد عون) بدقة ان البديل من انعقاد المجلس النيابي وانتخاب رئيس الجمهورية... هو الحرب التي لن تكون لمصلحته عسكرياً أو سياسياً... لأن ميزان القوى العسكري يميل الى غير مصلحته... في الخيار الديمقراطي هو خارج المعركة، بحكم الموازنة البشرية والسياسيّة القائمة».(12)

ردود الفعل القانونية

كثرت النظريات وتزايد الطلب على الاستشارات من اساتذة القانون في لبنان والخارج، فجاء

بعضها منتقداً قرار الحكومة والبعض الآخر مؤيداً له.

الآراء المنتقدة

أهم ما صدر في هذا الاتجاه كانت الاستشارة التي قدمها عميد الشرف لكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية في باريس الاستاذ جورج فيدل بتاريخ 1989/10/31 (قبل صدور قرار حل المجلس النيابي) بناء على سؤال وطلب وجههما اليه السيد حسين الحسيني وجاء في الاستشارة:

أولاً: السؤال

«على اثر انتهاء ولاية السيد امين الجميل رئيس الجمهورية اللبنانية، من دون انتخاب خلف له حتى الآن، انيطت السلطة التنفيذية استناداً الى المادة 62 من الدستور اللبناني وكالة بمجلس الوزراء ومجلس النواب هو بصدد عقد اجتماع قريب من اجل انتخاب رئيس للجمهورية. هل يحق لمجلس وزراء الجمهورية اللبنانية، الذي يمارس وكالة السلطة التنفيذية، اللجؤ الى حل مجلس النواب، وهي السلطة المعترف بها لرئيس الجمهورية وفقاً للمادة 55 من الدستور، من دون التوقف عند مسألة شرعية أو عدم شرعية الحكومة.

ثانياً: ما جاء في الاستشارة

أورد الاستاذ فيديل الحجج التي قد تؤيد حق مجلس الوزراء الذي يؤمّن مؤقتاً اعمال رئاسة الجمهورية في حل مجلس النواب ورد عليها:

قد يقول مؤيدو الحق انه « استناداً لنصوص الدستور اللبناني، عندما تناط السلطة الاجرائية، وكالة، بمجلس الوزراء في حال خلو سدة الرئاسة، فان ممارسة هذه السلطة تنطوي على حق الممارسة المحتملة لحق حل مجلس النواب، فضلاً عن ذلك فان من المتفق عليه، في حقيقة الامر، وعلى الاقل في القضاء الاداري الفرنسي، ان للسلطة الموكلة نفس صلاحيات السلطة الاصيلة، كما ان الدستور اللبناني لم يمنع ممارسة حق الحل عند خلو سدة رئاسة الجمهورية كما فعل الدستور الفرنسي لسنة 1958، وسكوته عن هذا الامر يثبت انه لم يشأ منع مجلس الوزراء الذي تناط به السلطة الاجرائية، في هذه الحالة، من ممارسة حق حل مجلس النواب».

رداً على هذه الحجة يقول الاستاذ فيديل «ان الفقه الفرنسي يؤكد ان الوكالة هي بطبيعتها حلاً موقتاً، هدفها الاساسي والوحيد هو السماح بممارسة صلاحيات السلطة التي شغرت، لحين انتهاء هذا الشغور. الا انه ليس للوكيل السلطة بأن يحدد بنفسه بدء تاريخ ممارسته

لهذه الوظيفة ولا تحديد مدة ممارسته لها، فالسلطة الأساسية (رئيس الجمهورية) نفسها لا تملك هذا الحق وان حل مجلس النواب من قبل مجلس الوزراء سيكون من مفاعيله بالضرورة تأخير انتخاب رئيس الجمهورية ومن ثم تحديد مدة الوكالة».

ثم يذهب الاستاذ فيديل الى أبعد مفترضاً أن يواجه هذا المنطق اعتراض يقول: «اذا كان للمشترع امكانية تحديد وكالة المجلس الى ما بعد التاريخ المحدد لانتهاء وكالته الطبيعية ألا يثبت ذلك ان لكل سلطة على سبيل القياس الحق في ان تحدد سلطاتها الخاصة؟» ولكنه يرد بقوله: «ان الدستور لا يعين مدة وكالة مجلس النواب ويترك امر ذلك للقانون العادي. والمجلس اذن هو صاحب الاختصاص في تحديد سلطاته الذاتية عند الضرورة... ولكن ليس بوسع رئيس الجمهورية حسب الدستور أن يؤجل بنفسه موعد افتتاح الوكالة، وبحجة أولى، أن يؤجل انهاءها».

ثم يزيد ليقول: «اذا كان المجلس لم ينجح حتى الآن في انتخاب رئيس الدولة، وعليه لا يجوز القول ان سلطاته وواجباته لم تستنفد فقط بل يجب القول ايضاً ان ممارستها يجب أن تستمر في كل وقت. وان اي قرار بحل المجلس في وقت يمكنه فيه عقد جلسة لانتخاب رئيس الجمهورية من شأنه ليس فقط ان يسمح لمجلس الوزراء، بقرار ينفرد فيه، ان يحدد سلطة الوكالة التي يمارسها، والتي لا تخضع لمشيئته ولكن ايضاً ان يؤخر نهاية حالة الشغور التي اراد الدستور ان يضع لها حداً في اسرع وقت ممكن».

«كما ينص الدستور اللبناني ان ليس بوسع رئيس الجمهورية حل مجلس النواب دون موافقة مجلس الوزراء، وهذا يعني ان المشترع الدستوري اراد ان يحيط الحل بضمانة جوهرية تتبلور عن طريق توافق وجهات النظر بين رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وفي الحالة التي نحن بصددها فان قرار الحل سيكون مأخوذاً من قبل مرجع واحد لأن مجلس الوزراء سيجمع حينئذٍ وبنفس الوقت بين مسؤولية اقتراح الحل وبين اعطاء الموافقة.

واذا كان بيد رئيس الجمهورية سلطة تقدير واسعة للاسباب التي يتذرع بها لحل المجلس فيجب ان يؤدي ذلك الى الاسراع في انتخاب النواب الجدد، واذا اخذنا بعين الاعتبار الوضع السائد اليوم في لبنان، فانه ليس بالمستطاع ان يصار الى اجراء انتخابات ضمن المهل الدستورية والقانونية ولا حتى بعد انتهائها.

كما ان حل المجلس سيكون من نتيجته ان يغيّب ولمدة زمنية غير محددة السلطة التشريعية وان يمدّد لمدة غير محدودة بالزمن، خلو سدة الرئاسة، والعضو الوحيد، من بين السلطات العامة، سيكون مجلس الوزراء في وضع المحتكر للسلطة خلافاً للاحكام الدستورية ولمبدأ الفصل بين السلطات».

وينهي الاستاذ فيديل باعطاء الرأي الدستوري الاتي:

ـ «من جهة أولى، اذا كان مجلس الوزراء الذي يمارس، وكالة، وفقاً للمادة 62 من الدستور السلطة التنفيذية المنوطة، بصورة عادية برئيس الجمهورية، يتمتع بصلاحيات ترتبط بهذه الوظيفة، فان صفته كوكيل تمنع عليه ان يلجأ الى حل هذه السلطة التي لا يمكن ان تعود للسلطة الوكيلة.

ـ ومن جهة ثانية، وفي الظروف الحالية، ان حل مجلس النواب، من نتيجته ان يلغي السلطة التشريعية، ومع الاخذ بعين الاعتبار خلو منصب رئاسة الجمهورية، ان تؤول مجموعة السلطات الدستورية، الى مجلس الوزراء وحيداً، مع ما في ذلك من نكران لمبدأ الفصل بين السلطات»(13).

لا بد من ابداء الملاحظات التالية حول دراسة الاستاذ جورج فيديل:

أ ـ هل كان الاستاذ فيديل قبل وضع دراسته على علم:

ـ بأن مجلس النواب الذي كان موضع دراسته قد انتخب عام 1972 ولمدة أربع سنوات فقط وان هذا المجلس قد مدّد ولايته سبع مرات ؟

ـ بأن عدد اعضاء المجلس في الأساس كان 99 نائباً والعدد المتبقي يوم وُضعت الدراسة هو 73 فقط، عنيت ان المجلس قد خسر أكثر من ربع عدده –26 نائباً- وبذلك يكون ربع الذين انتخبوا النواب عام 1972 لم يعودوا ممثلين ؟

ـ بأن اللبنانيين الذين تقل اعمارهم عن 38 سنة عند وضع الدراسة لم يشاركوا في اختيار هؤلاء النواب ؟

ـ بأن المجلس النيابي مكون، توازناً وتناسباً، من نواب تابعين لكل طائفة من الطوائف اللبنانية، استناداً الى المادة 95 من الدستور اللبناني، وبأن التوازن الطائفي داخل هذا المجلس اختل بسبب الوفيات فلم يبق لطائفة الدروز مثلاً سوى نائب واحد من أصل ستة؟

ب ـ ان الدراسة تمّت قبل حل المجلس وبالتالي قبل الاطلاع على مرسوم الحل والاسباب الموجبة للحل التي ارتكز عليها مجلس الوزراء. فلسنا ندري اذا كان الاستاذ فيديل سيتمسّك برأيه بعد اطلاعه على هذا المرسوم بخاصة اذا علم ان هذا المجلس النيابي عجز عن القيام بأولى مهماته الأساسية وهي اقرار الموازنة العامة منذ العام 1986 وحتى تاريخ حلّه، وان النواب اجتمعوا خارج الاراضي اللبنانية، وصوّتوا علانية، ووافقوا على وثيقة تمس استقلال لبنان وسيادته ووحدة أراضيه، وأضفوا صفة الشرعية على الاحتلال السوري ؟

الآراء المؤيـدة

أهمها الدراسة التي قدمها رولان دراغو الاستاذ في جامعة باريس للحقوق والعلوم الاقتصادية والاجتماعية بتاريخ 1989/11/12 (بعد صدور قرار حل المجلس النيابي).

اشتملت الدراسة على عدة نقاط هي:

أولاً: صحة دستورية حل مجلس نواب الجمهورية اللبنانية الحاصل في 4 تشرين الثاني 1989.

اثبتت الدراسة صحة دستورية مرسوم الحل بالاجابة على الاسئلة الآتية:

ـ اجابت بالايجاب على اختصاص السلطة التي اقرت الحل وعلى مراعاة القواعد الشكلية وعلى مراعاة الشروط الدستورية المتعلقة بالأساس.

ـ اجابت بالنفي على امكانية الادلاء بأن مرسوم الحل مشوب بعيب تحوير الأصول.

ثانياً: المسائل الاستطرادية.

ـ وضع مجلس النواب القانوني قبل صدور مرسوم الحل وبعده:

قبل صدور مرسوم الحل اعتبرت الدراسة ان الوضع القانوني لمجلس النواب كان مشوباً بالعيوب من جراء تجاوزه حد السلطة بالنسبة الى مبدأ التمثيل الوطني عندما مدد ولايته سبع مرات ومن اهمية عدد النواب المتوفين وارتفاع نسبة عدد السكان الذين بلغوا سن الاهلية الانتخابية منذ 1976 ولم يشاركوا في الاقتراع، اضف الى ذلك ارتكابه بصورة مباشرة مساساً لسيادة الدولة عندما تبنى 58 من اعضائه في حضور سلطات اجنبية وخارج الاراضي اللبنانية وثيقة الطائف.

ان مرسوم الحل قد هدف الى اعادة توطيد السيادة الوطنية وممارستها على نحو كامل وبعد صدوره لم يكن يستطيع المجلس في اي حال ان ينعقد.

ـ وضع السيد رينيه معوض القانوني بعد انتخابه في 5 تشرين الثاني 1989:

اثبتت الدراسة انعدام وجود انتخاب بالمعنى الصحيح وان لا مفعول لاعتراف الحكومات الاجنبية، في معنى او في آخر، بالنسبة الى السيد معوض ولا مفعول قانونياً لهذا الاعتراف حول فقدان المشروعية الدستورية لوضعه.

ثالثاً: صلاحيات الحكومة التي يرأسها العماد عون.

تستطيع هذه الحكومة اتخاذ المراسيم في المواضيع كافة التي تعود عادة الى نطاق القانون عند وجود ظروف خطيرة يجب تمييزها عن حالة الاستعجال البسيط، وان تكون السلطة في وضع استحالة مطلقة يمنعها من التصرف في ظروف طبيعية لبلوغ الهدف المنشود، ولا تكون هذه التدابير الاستثنائية قانونية الا بقدر ما تدوم الظروف التي بررت اتخاذها، على ان تكون التدابير متوازنة مع الهدف المقصود.

تتوقف هذه الصلاحية التشريعية فور انتخاب مجلس النواب، واذا حالت قوة قاهرة (وجود جيوش احتلال اجنبية) دون تنظيم انتخابات حرة على مجمل اراضي الدولة، تحتفظ اي حكومة انتقالية بالصلاحية التشريعية بحسب اجتهاد مجلس شورى الدولة الفرنسي، ومن

باب أولى تحتفظ بهذه الصلاحية الحكومة الشرعية اللبنانية التي لا تستطيع اجراء انتخابات في قسم من الاراضي اللبنانية بفعل احتلالها من قبل جيوش اجنبية [14].

- اهمية هذه الدراسة أنها وضعت بعد حل مجلس النواب وبعد الاطلاع على مرسوم الحل وبعد الاخذ بعين الاعتبار وضع مجلس النواب والوضع الاحتلالي لبعض اقسام الاراضي اللبنانية.

II - لوحات المسرحية في أزمنتها وأماكنها

السبت 4 تشرين الثاني 1989

قصر بعبدا

يربض قصر رئاسة الجمهورية على احدى تلال بلدة بعبدا – مركز متصرفية جبل لبنان من العام 1860 الى العام 1914 -، ويطل على مدينة بيروت وضواحيها ومطارها ومرفإها، ويشرف على الشاطىء من الضبية شمالاً الى الدوحة جنوباً، وعلى الجبل من سوق الغرب الى بيت مري ورومية. وُضع حجر أساسه في عهد الرئيس كميل شمعون، ولم يكن قد أكمل عندما تسلم الرئيس اللواء فؤاد شهاب سدة الرئاسة، ففضّل البقاء في الذوق قرب جونية، مما أدى الى تأخير العمل في القصر. ولما تسلّم الرئيس شارل حلو الحكم اعطيت الأوامر بانهاء الأعمال والتجهيز وانتقل اليه مع دوائر الرئاسة خلال العام 1967. أضفى بعده الرئيس سليمان فرنجية على قصر الرئاسة طابعاً زغرتاوياً خاصاً تميّز بكرم الضيافة والاستقبال. لكن الاحداث التي انفجرت عام 1975 عرّضت القصر لقصف مدفعي مركّز قام به المسلحون والميليشيات الخاضعة للسيطرة الفلسطينية، فاضطر الرئيس فرنجيه الى ترك القصر والانتقال الى القصر البلدي في زوق مكايل. غير ان الرئيس الياس سركيس، فور تسلمه الحكم، دخل القصر ورممّه واقام فيه طيلة فترة رئاسته رغم تعرضه لقصف مدفعي أعنف من ذي قبل في فترات عديدة. وفي 23 أيلول 1982 دخله الرئيس أمين الجميّل «لينفضه» ويجدد فيه كل شيء. لكن الاحداث التي وقعت، صيف 1983 وما بعده، الحقت به أضراراً كثيرة كانت تُزال سراعاً. وعندما شكّلت الحكومة العسكرية كان العماد عون يرتاده نهاراً لتسيير أعمال الدولة ولم يسكنه ولم يُدخل عليه أي تعديل أو ترميم، لعلمه أن وضعه مؤقت ومرحلّي. ولكن بعد 14 آذار 1989، تاريخ اندلاع حرب التحرير، أصبح التنقل بين القصر الجمهوري ووزارة الدفاع ومنزله في الرابية صعباً وخطراً، فاضطر العماد عون الى البقاء بصورة دائمة في قصر بعبدا برغم القصف المستمر بمدافع من عيار 180 ملم وبراجمات وهواوين من عيار 240 ملم دمّرت كل ما هو فوق الارض من القصر وحوّلت قاعاته وغرفه الى اطلال.

الخامسة صباحاً: ظهر العماد عون على شاشة تلفزيون لبنان – القناة الأولى – وتلا بنفسه المرسوم الرقم 420 القاضي بحل مجلس النواب ودعوة الهيئات الانتخابية.

الحادية عشرة صباحاً: الجماهير الشعبية تسير نحو قصر بعبدا تعلن الدعم لمواقف رئيس الحكومة العماد عون. زحف لعلّ أفضل وصف له ما جاء في الصحافة اللبنانية:

جريدة الديار التي تصدر في المنطقة الشرقية، صدّرت صفحتها الأولى بالعنوان الكبير «بحر بشري زحف الى بعبدا دعماً لعون»، وفصّلت «اذا أخذنا الواقع على الارض في المنطقة الشرقية شعبياً، وحتى خارجها، لوجدنا ان العماد عون هو الأكثر شعبية في لبنان لا بل انه فرّغ قيادات كثيرة من قواعدها الشعبية وبات كالعاصفة يحرق كل شيء أمامه فيحرك القلوب ويحرك الجماهير كما لو أنه عبد الناصر أيام زمان او الخميني في ايران أو أي زعيم شعبي من الطراز الأول».[15]

جريدة النهار التي تصدر في المنطقة الغربية والتي تتوخّى عادة حرية القول مع مراعاة جانب جيش الاحتلال السوري والميليشيات المسيطرة، كتبت في الصفحة الثانية تحت عنوان «تظاهرة حاشدة الى بعبدا تأييداً له...»، عون ناشد الضمير العالمي وضمائر النواب أن يرفضوا ان يكونوا اداة لهذه الجريمة»، وفصّلت:

«انطلقت قبل ظهر أمس تظاهرة حاشدة ضمت عشرات الآلاف الى قصر بعبدا مؤيدة العماد عون ومندّدة بالنواب... وما ان اطلّ العماد عون والى جانبه الوزيران اللواء الركن ادغار معلوف والعميد الركن عصام ابو جمرا حتى تعالت الهتافات والاهازيج والأغاني الحماسية... وألقى العماد عون كلمة بالمتظاهرين قوطعت بهتافات بالروح بالدم نفديك يا عماد».[16]

جريدة السفير التي تصدر في المنطقة الغربية والتي تُعرف بمعاداتها للعماد عون وحكومته كتبت في الصفحة الثانية تحت عناوين: « استئناف تنظيم التظاهرات ضد النواب في الشرقية – عون يتحدث عن سوابق لدول مقسّمة – النواب أدوات لمؤامرة معدة في الخارج»، وأفصحت:

«استؤنف أمس تنظيم تظاهرات في عدد من احياء المنطقة الشرقية تأييداً لقرار العماد عون حل المجلس النيابي ورفضاً لوثيقة الطائف وتنديداً بالنواب الذين وافقوا على هذه الوثيقة وذلك وسط اضراب ترافق مع دوريات وحواجز للشرطة العسكرية في اليرزة للاشراف على الاضراب... وفيما أعلنت وسائل اعلام الحكومة العسكرية ان عدد المتظاهرين تراوح بين مئتين وثلاثمئة الف شخص، أكدت مصادر في المنطقة الشرقية ان العدد لم يتجاوز ثمانية آلاف متظاهر»[17]

مطار القليعات

قاعدة جوية عسكرية تقع قرب الشاطىء اللبناني الشمالي وتبعد بضعة كيلومترات عن الحدود السورية. بناها الجيش اللبناني في الستينات تنفيذاً لخطة القيادة العربية الموحدة التي تعهدت بدفع كل التكاليف وبتأمين أحدث التجهيزات من بنية تحتية وطائرات. ولقد تمّ بالفعل شراء سرب طائرات ميراج 3 الفرنسية التي كانت تعتبر في حينه أحدث الطائرات المعترضة. والقاعدة في حد ذاتها كانت من أفضل القواعد الجوية في العالم العربي. لكن القيادة العربية الموحدة لم تف بكامل التزاماتها المالية، فلم تسدد للحكومة اللبنانية الا جزءاً من المستحقات مما أدّى الى نقص في تعهد المطار والطائرات. بعد ذلك حلّت احداث السنتين 1975-1976 فأوقفت النشاط الجوي كلياً في القاعدة وبقيت الطائرات جاثمة في مرائبها تحت حراسة الجيش السوري. فاصابتها اعطال تمنع اقلاعها قبل اجراء تصليحات وتعديلات كثيرة عليها. ومنذ ذلك الحين بات المطار تحت السيطرة السورية الكاملة

صباح 4 تشرين الثاني 1989 خلعت قاعدة القليعات الجوية حلتها السورية، وتجلببت رداءها الوطني، ورفعت على ابنيتها ومداخلها الأعلام اللبنانية، وأعيد الأمن، داخلها، الى جنودها الاصليين اللبنانيين واستُقدمت عناصر من لواء المشاة الثاني من طرابلس، وعُهدت اليها حماية مداخل القاعدة وسورها. هكذا بين ليلة وضحاها تحولت القاعدة الى واحة أمن لبنانية في صحراء الاحتلال السوري لكي يُقال ان الانتخاب لن يتم بحراسة حراب الاحتلال وضغطه، بل في جو من الحرية والديمقراطية وفي ظل بندقية الجيش اللبناني.

مسكينة بندقية الجيش اللبناني كم من المعاصي والآثام ارتكبت باسمها !

نواب المنطقة الغربية بدأوا رحلتهم نحو مطار القليعات من منزل السيد حسين الحسيني في بيروت الغربية عند الساعة الخامسة من صباح 1989/11/4 فسلك بعضهم طريق بيروت- الدامور- دير القمر – المديرج- البقاع- الجوسية في سوريا – العريضة – القليعات واختار البعض، تمويهاً للتحرر من الضغوط السورية، بعد البقاع، طريق الهرمل – القبيات – القليعات. وبعد مسيرة دامت اكثر من خمس ساعات وصلوا حسب الترتيب التالي: عادل عسيران، رشيد الصلح، زكي مزبودي، جميل كبي، طلال المرعبي، انور الصباح، عبد المولى امهز، يوسف حمود، محمد يوسف بيضون، علي الخليل، رفيق شاهين، نجاح واكيم، توفيق عساف، حسن الرفاعي، نزيه البزري، علي العبدالله، منيف الخطيب، انترانيك مانوكيان، هاشم الحسيني، رائف سماره، حسين منصور، مخايل الضاهر، زاهر الخطيب، باخوس حكيم، عبد اللطيف الزين، فريد سرحال. ووافاهم الى هناك الرئيس السابق سليمان فرنجية والسيد عمر كرامي والدكتور عبدالله الراسي وعدد كبير من الصحافيين. ولما لم يكتمل النصاب بسبب عدم وصول نواب فندق «رويال مونصو» من باريس، غادر النواب السبعة

والعشرون القاعدة حوالى الساعة الثالثة عشرة والنصف، بانتظار تعليمات جديدة.

فندق رويال مونصو في باريس

بعد ظهر 1989/11/4 وصل الى باريس على متن طائرة خاصة السيد حسين الحسيني يرافقه النائبان ملكون ابلغتيان وصالح الخير. وانتقلوا مباشرة الى فندق رويال مونصو حيث توالت الاجتماعات مع النواب الموجودين هناك حتى ساعة متأخرة من الليل وفيها اعطيت الأوامر بوجوب السفر في صباح اليوم التالي الى لبنان. أما النواب الذين كانوا في باريس وشاركوا في الاجتماعات فهم: رينيه معوّض، حميد دكروب، حبيب كيروز، خاتشيك بابكيان، سورين خان اميريان، فريد جبران، امين الحافظ، بطرس حرب، بيار حلو، طارق حبشي، الياس الخازن، اوغست باخوس، موريس فاضل، عثمان الدنا، ميشال ساسين، البير منصور، كاظم الخليل، جورج سعاده، نديم سالم، ميشال معلولي، ادمون رزق، صبحي ياغي، أحمد اسبر، فؤاد نفاع، نصري المعلوف، محمود عمّار، الياس الهراوي، شفيق بدر.

الأحد 5 تشرين الثاني 1989

فندق رويال مونصو في باريس.

نهض النواب باكراً، ومنهم من لم ينم مخافة ان تسبقه الطائرة، وغادروا الفندق باتجاه مطار باريس بقيادة السيد حسين الحسيني واستقلّوا طائرتين باتجاه مطار القليعات.

مطار القليعات

الديكور: ديكور اليوم السابق نفسه.

الحضور: ممثل ديبلوماسي أو أكثر لكل من: مصر، اليمن الشمالية، اليمن الجنوبية، الصين، رومانيا، الاتحاد السوفياتي، يوغوسلافيا، الجزائر، الولايات المتحدة الاميركية، ليبيا، المانيا الشرقية، المانيا الغربية، تركيا، ايطاليا (لوحظ غياب فرنسا، بريطانيا، الفاتيكان).

ممثل اللجنة العربية الثلاثية الاخضر الابراهيمي، يرافقه ضابطان جزائريان.

حشد من الصحافيين ومصوري التلفزيون المحلي (القناة 7، المشرق، اهدن، المؤسسة اللبنانية للارسال) والاجنبي (الفرنسي، الياباني، الالماني، العالمي، WTN، السوري).

الممثلون (58 نائباً سابقاً) هم: حسين الحسيني، صائب سلام، رينيه معوض، حبيب كيروز، جورج سعاده، بطرس حرب، باخوس حكيم، امين الحافظ، يوسف حمود، نديم سالم، نزيه البزري، منيف الخطيب، كاظم الخليل، فريد سرحال، علي العبدالله، علي الخليل، عبد

اللطيف الزين، عادل عسيران، رفيق شاهين، رائف سماره، حميد دكروب، انور الصباح، ادمون رزق، محمود عمّار، فؤاد نفاع، شفيق بدر، عبدالله الراسي، ميشال معلولي، طارق حبشي، صبحي ياغي، حسين منصور، حسن الرفاعي، البير منصور، الياس الهراوي، هاشم الحسيني، مخايل الضاهر، عبد المولى امهز، طلال المرعبي، انترانيك مانوكيان، جميل كبي، خاتشيك بابكيان، رشيد الصلح، زكي مزبودي، سورين خان اميريان، عثمان الدنا، فريد جبران، محمد يوسف بيضون، ميشال ساسين، ملكون ابلغتيان، نجاح واكيم، نصري المعلوف، أحمد اسبر، اوغست باخوس، الياس الخازن، بيار حلو، توفيق عساف، زاهر الخطيب، صالح الخير.[18]

المُخرج: السيد الاخضر الابراهيمي

مدير المسرح: السيد حسين الحسيني

المشهد الأول:

في الساعة الخامسة عشرة والدقيقة الخامسة عشرة، شاهدنا على شاشة التلفزيون السيد كاظم الخليل (بصفته رئيس السن للنواب السابقين) محاطاً بالسيدين طلال المرعبي ونجاح واكيم (بصفتهما الأصغر سناً) يرفع مطرقة الرئاسة ويهوي بها على الطاولة فتُحدث صوتاً قوياً أوقف الضجيج في القاعة ويعلن افتتاح الجلسة الأولى، ويطلب من الجميع الوقوف دقيقة صمت حداداً على النواب الذين غيّبهم الموت منذ آخر جلسة عقدها مجلس النواب وهم: بشير الأعور، لويس ابو شرف، ناظم القادري، ثم يطلب من السيد احسان ابو خليل، الأمين العام للمجلس، تلاوة المواد الدستورية والقانونية المتعلقة بانتخاب هيئة مكتب المجلس وانتخاب رئيس الجمهورية. يلبّي الأمين العام. بعد التلاوة وتوخياً للسرعة، يعلن السيد كاظم الخليل أنه لن يلقي الخطاب التقليدي الذي يلقيه عادة رئيس السن مبرراً ذلك بقوله: « الظرف دقيق والوقت لا يسمح، اضافة الى ان الرئيسين العتيدين لا بد وانهما سيفعلان ذلك».[19] ثم أعلن بدء عملية انتخاب رئيس المجلس. وفي بضع دقائق وُزعت اوراق التصويت وبدأت مناداة النواب باسمائهم، فيضع كلٌّ ورقته في صندوق الاقتراع. تلت ذلك عملية فرز الاصوات وأعلن فوز السيد حسين الحسيني باكثرية 52 صوتاً (وُجدت اربع اوراق بيض، والسيد صائب سلام لم يكن قد وصل بعد).

تسلّم السيد حسين الحسيني فوراً رئاسة الجلسة ووجّه الى زملائه النواب السابقين الكلمة المختصرة التالية، وكأنه في سباق مع الزمن: «ايها الأخوة الزملاء انني اذ اشكركم على هذه الثقة، فانني اعلن بحق فخري بكم، لما قمتم به، ولما ستقومون به في سبيل هذا الوطن، في هذه اللحظات التاريخية. ونزولاً عند رغبة رئيس السن فاننا نقول ان الوقت وقت عمل لأن ما صنعتموه هو أبلغ من كل كلام».[19] ثم أعلن متابعة انتخاب اعضاء مكتب المجلس،

فجرت عملية انتخاب نائب الرئيس وفاز الدكتور البير مخيبر، تلتها عملية انتخاب اميني السر ففاز السيدان صالح الخير وطارق حبشي، وتبعتهما عملية انتخاب المفوضين ففاز السادة صبحي ياغي وملكون ابلغتيان ورائف سمارة.

ثم تلي محضر الجلسة وصُدِّق ورفعت الجلسة عند الساعة السادسة عشرة الاّ ثمان دقائق. هكذا، في سرعة قياسية، سبع وثلاثين دقيقة فقط، اكتمل المشهد الأول في هذه اللوحة.

المشهد الثاني:

فور انتهاء المشهد الأول، من دون استراحة، ابتدأ المشهد الثاني دون أن يتغيّر شيء في الديكور او الحضور أو الممثلين. أعلن رئيس الجلسة السيد حسين الحسيني افتتاح الجلسة الثانية، طالباً تلاوة وثيقة الوفاق الوطني التي تمت الموافقة عليها في الطائف. لكن السيد عادل عسيران اقترح عدم التلاوة مبرراً ذلك بقوله: « لقد تمت الموافقة على هذه الوثيقة، وتلاوتها اكثر من مرة من قبل الزملاء النواب، فلنوفّر التلاوة ولنطرح الوثيقة ككل».[19]

وجرت مداخلات بعض النواب السابقين، وطالب السادة جورج سعادة وبطرس حرب ونصري المعلوف ومن قبيل «رفع العتب»، بضرورة التصويت على الوثيقة وعلى بيان اللجنة الثلاثية الذي صدر بعدها واعتبارهما كلاًّ متكاملاً – البيان يحوي بعض الضمانات- فلم يأخذ السيد حسين الحسيني بطلبهم، مبرّراً رفضه بأنه لا يجوز المصادقة على بيان الملوك والرؤساء. وطرح الوثيقة وحدها على التصويت بالمناداة على النواب باسمائهم، فوافقوا جميعهم مع تسجيل بعض التحفظات أبداها السادة منيف الخطيب، انور الصباح، زاهر الخطيب، فريد جبران، توفيق عساف، علي الخليل، حسن الرفاعي وليس سعادة وحرب والمعلوف،الذين لزموا الصمت ووافقوا على الأمر الواقع، لأن السيف قد سبق العزل. ولأن من بصم في الطائف لا يحق له أن يغيّر رأيه، ولو من باب المزايدة ورفع العتب.

هكذا، خلال بضع دقائق، وفي جو ملهاة، تمّت الموافقة الدستورية الدراماتيكية على أخطر وثيقة في تاريخ لبنان الحديث، وثيقة ستكون، بعد اتفاق القاهرة، المحور الذي تدور حوله جميع أحداث لبنان لسنوات طويلة مقبلة، هذا اذا بقي لبنان موحداً، مستقلاً، سيّداً كما عرفناه. أما الحكم على النواب أو لهم فنتركه للتاريخ الذي لا يرحم.

المشهد الثالث:

فور انتهاء المشهد الثاني، عند الساعة السادسة عشرة، ابتدأ المشهد الثالث، دون استراحة ايضاً، باعلان انتخاب رئيس الجمهورية. فطلب بعض النواب رفع الجلسة للتشاور فاحتج رئيس الجلسة لأن «أصحاب السعادة السفراء تكبّدوا متاعب السفر وهم مضطرون الى المغادرة عند الساعة السادسة عشرة والنصف»[19]. أصّر النواب. فرفعت الجلسة لمدة ربع ساعة. ولما استؤنفت، عند الساعة السادسة عشرة والربع، طلب الدكتور فريد سرحال:

« نريد أن نعرف من هم المرشحون». – فأعلن السادة الياس الهراوي وجورج سعادة ورينيه معوض ترشيح أنفسهم.

اجريت دورة الاقتراع الأولى فنال رينيه معوض 36 صوتاً وجورج سعاده 16 صوتاً والياس الهراوي 5 أصوات. فأعلن الياس الهراوي انسحابه، وتبعه جورج سعادة بعد مشاورات واتصالات داخل القاعة. ثم اجريت دورة الاقتراع الثانية، ففاز السيد رينيه معوض باكثرية 52 صوتاً ووجدت ست أوراق بيض. أعلن رئيس الجلسة فوز السيد رينيه معوض. ثم تلي محضر الجلسة وصدّق عليه. ورفعت الجلسة عند الساعة السادسة عشرة والدقيقة الخمسين وسط عاصفة من التصفيق.

هكذا، خلال ثلاثين دقيقة فقط، وُلد للبنانيين رئيس جمهورية !

توخياً للسرعة أو خوفاً من طارىء، استعجل السيد حسين الحسيني الطلب الى السيد رينيه معوض قسم اليمين الدستورية. فلبّى والقى بُعيد القسم كلمة بالمناسبة ضمّنها تصوره للمستقبل.[20]

وهكذا، خلال خمس وسبعين دقيقة فقط لا غير، عُقدت أهم جلسات نيابية ثلاث أنهت أزمة عمرها حوالى خمس عشرة سنة.

بعد الانتخاب المسرحية توجه السيد رينيه معوض الى زغرتا في موكب رافقه فيه العميدان السوريان غازي كنعان، رئيس جهاز الأمن والاستطلاع في قوات الاحتلال السورية في لبنان، وسليمان الحسن قائد هذه القوات في الشمال. فور وصول الموكب الى مدخل زغرتا استقبله السيد سليمان طوني فرنجية وتوجه الجميع الى قصر الرئيس سليمان فرنجية، حيث ألقى السيد معوض كلمة قال فيها: «من قصر زغرتا، وبوجود الرئيس سليمان فرنجية، هذا القصر الذي هو رمز الوطنية ووحدة اللبنانيين، وهو دائماً ناضل ويناضل في سبيل توحيد لبنان واستقلال لبنان. من هنا لا بد لي في هذه المناسبة من ان أوجّه كلمة سريعة الى اللبنانيين، كفانا دماراً، كفانا قتالاً، كفانا عنفاً، وأطلب من الجميع أن يسيروا مع الحكم في سبيل السلام وفي سبيل اصلاح لبنان واعمار لبنان».[21] وقال الرئيس فرنجية: «ان هذا اليوم هو أحلى يوم في عمري لأن الصديق والأخ رينيه معوض وصل الى سدة الرئاسة».[21]

ثم انتقل السيد معوض الى منزله واستقبل المهنئين والى جانبه سليمان طوني فرنجية وتلقى اتصالات تهنئة ابرزها من البطريرك صفير، ونائب رئيس حزب الكتائب منير الحاج، ونائب قائد القوات اللبنانية كريم بقرادوني.

قصر بعبدا والمناطق الشرقية

منذ الصباح دبّت الحركة في قصر بعبدا. ففي مكتب العماد عون تمّ اجتماع بينه وبين

الوزيرين عصام ابو جمرة وادغار معلوف وكبار ضباط قيادة الجيش وأمين عام وزارة الخارجية الأمير فاروق ابي اللمع ورئيس الرابطة المارونية المحامي شاكر ابو سليمان ورئيس حزب الوطنيين الأحرار المهندس داني شمعون. وانهمرت اتصالات هاتفية من داخل لبنان وخارجه فأجاب عليها العماد بذاته، كما أجاب هاتفياً على اسئلة بعض المراسلين الأجانب.

واستقبل سفير فرنسا الذي صرح بعد انتهاء الزيارة بموقف فرنسا مما يجري، قال: «ان وحدة لبنان مهددة ربما اليوم اكثر من أي وقت مضى. هناك عملية وفاق وطني انجزت في الطائف تبعث الآمال ويجب تطبيقها. ان انتخاب رئيس الجمهورية ضروري، ونأسف ألا تجري الانتخابات في اجواء هادئة وفي ظل مصالحة وطنية وبتوافق ممكن... الانتخاب ضروري ويفترض أن تكون الوحدة مصونة والسيادة مضمونة».[22] وعن عدم حضوره جلسة الانتخاب قال: «طُلب مني اليوم ركوب طائرة الى الشمال في وقت لم يكن مناسباً لي ولم يكن موعد الجلسة قد حُدِّد بعد، ولم استطع أن ابدّل جدول مواعيدي. فالحدث يخص الشعب اللبناني وأرى وجودي في بيروت أكثر فائدة».[22]

المهندس داني شمعون وكمن قطع الأمل من الوصول الى سدة رئاسة الجمهورية، صرح للصحافيين: « عليكم أن تفهموا أن سيادة لبنان تنبثق من هنا ومن هنا فقط، لا من القليعات ولا من أي مكان آخر».[22]

المحامي شاكر أبو سليمان حدّد ثلاث مسلّمات هي: «وحدة الصف التي أكدناها الآن وكانت مؤكدة سابقاً – وحدة الموقف الدستوري- وحدة الموقف الشعبي الذي شاهده العالم بأسره، وهذه هي ظاهرة فريدة في لبنان شاهدتموها جميعاً البارحة».[22] ولما أحرجه الصحافيون لتحديد موقفه مما يجري في القليعات، قال: « موقفنا مما يجري في القليعات عبّرت عنه في صورة غير مباشرة من ضمن هذه المسلمات التي انطلقنا منها».[22] فلم يفهم أحد اذا كان موافقاً أم معارضاً لما يجري.

عند الساعة الثالثة عشرة والربع استقبل العماد عون قائد القوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع يرافقه رئيس حزب التنظيم المحامي جورج عدوان، وعقدوا اجتماعاً امتد حتى الساعة السادسة عشرة والربع. ولم يدل أحد بتصريح بعد الاجتماع.

بعد اعلان نتائج اجتماعات القليعات ادلى العماد عون أمام الصحافيين بما يلي:

«الناس تنتظر معرفة الموقف، وموقفنا ليس في حاجة الى أن يحزره أحد، انه ينطلق من شرعيتنا الدستورية ومن شرعية شعبية جارفة عارمة ومن وحدة الصف والقوى التي تمثل الشعب اللبناني في المناطق الحرة. من هذه المنطلقات نعتبر ان كل ما يجري الآن في القليعات عمل مناف للدستور وساقط في حد ذاته كأنه لم يوجد. ونقول للشعب اللبناني اننا ما زلنا واياه مصممين على اسقاط المؤامرات التي تحاك لاسقاط ما تبقى من السيادة

واسقاط ما تبقى من الارض. وقلنا أمس كيف ستجري الأمور وكنا على علم بها. لا أحد يعتبر اننا في مواجهة مع رئيس منتخب، ما زلنا في مواجهة مع الاحتلال السوري الذي يتلاعب بالناس بواسطة الدمى، ونحن ما زلنا في موقع الحفاظ على المبادىء الأساسية التي قامت عليها حكومتنا الدستورية».[22]

استنكاراً لما تم في القليعات قامت تظاهرات شعبية في المناطق الشرقية. توّجهت إحداها عند الساعة الثالثة والعشرين الى بكركي. لكن باب الساحة الخارجية كان مقفلاً، حاول المتظاهرون القفز فوقه، فحاول عناصر الجيش الذين يقومون بالحراسة منعهم فلم يفلحوا. فتدفقوا على الساحة الخارجية وأكملوا زحفهم الى الساحة الداخلية وطلبوا مقابلة البطريرك. فرفض. فاقتحموا القاعات الداخلية وكسروا بعض الأثاث ووجّهوا كلاماً نابياً الى البطريرك وحاولوا الاعتداء عليه، وقال البعض أنهم ضربوه وأهانوه وأجبروه على تقبيل صورة العماد عون...

عجباً ! كيف تلاقت بعض وسائل الاعلام والاجهزة والفاعليات اللبنانية، وبشكل مدروس، منظم، سريع على تحميل مسؤولية ما حدث في بكركي الى انصار العماد عون، وكيف ذهبت بعض المراجع المشبوهة الى اتهام العماد عون شخصياً بالتحريض على ذلك ؟! والأعجب كيف بث تلفزيون المؤسسة اللبنانية للارسال (LBC) فيلماً مصوراً ولو مجتزءاً عن الحادث؟! وبعد ذلك بقليل توالت الاستنكارات الدولية لما حدث. ولم يكتف بعضها بشجب الاعتداء على البطريرك بل ذهب الى حد تحميل العماد عون شخصياً مسؤولية الحادث.

ولما وصلت أخبار الحادث الى العماد عون أمر بفتح تحقيق سريع لمعرفة الفاعلين والمحرضين. وأصدر بياناً دعا فيه المواطنين الى التعبير عن رأيهم بشكل حضاري:

«يطلب العماد عون من جميع المواطنين الذين خرجوا للتعبير عن استيائهم ورفضهم لما حصل أمس في القليعات، ان تبقى ردات فعلهم في الاطارين الحضاري والأخلاقي، وعدم ارتكاب اعتداءات على الأفراد والممتلكات او الاساءة الى السلامة العامة. ويحذّر العماد عون المواطنين من اندساس عناصر مشبوهة في صفوفهم بهدف تشويه معالم التعبير الصادق والعفوي».[22]

الاسئلة التي تفرض الاجابة هي: كيف كان مصوّر المؤسسة اللبنانية للارسال جاهزاً ساعة وصول التظاهرة في هذا الوقت المتأخر من الليل ؟ وكيف تمكن من تصوير المشاهد في زحمة الناس وغضبهم وثورتهم ؟ لماذا لم يكن هناك مصور آخر ؟ أهي المصادفة أم هو فن الاعداد والتدبير؟

التحقيق الذي أمر العماد عون باجرائه توصل الى معرفة العناصر التي اندست بين المتظاهرين وأقدمت على أعمال الشغب في بكركي وعلى توجيه الاهانات للبطريرك

والاعتداء عليه. ونظراً الى كونها تنتمي الى ميليشيا القوات اللبنانية تعذّر القاء القبض عليها وتقديمها الى القضاء، ولم تنفع في حينه اذاعة نتائج التحقيق لعدم توفر الادلة الحسية. بقي الموضوع غامضاً بين أخذ ورد حتى تمكّنت اجهزة الجيش من ضبط الفيلم الأصلي الذي صوّر وقائع ما تم في بكركي عندما احتلت بعض ثكنات القوات في ضبية. أظهر الفيلم صورة الأشخاص الذين قاموا بالاعتداء وتوضّحت صورة الشخص الذي اعتدى على البطريرك وحاول رفعه ورميه أرضاً. وتبين أنه الشخص نفسه الذي توصل التحقيق الى كشفه ويدعى فادي معلوف، وهو أحد عناصر جهاز الأمن التابع للقوات اللبنانية. وقام تلفزيون لبنان، القناة 11، بعرض الفيلم ليتأكد اللبنانيون وغير اللبنانيين من شخصية الفاعل ومن الجهة التي خططت للعملية وحرضت على تنفيذها.

أكدت هذه الحقائق الجريدة الرسمية نصف الاسبوعية لأبرشية مار مارون في الولايات المتحدة الاميركية «التحدي»، والتي يصدرها باللغة الانكليزية المطران فرنسيس الزايك، راعي الابرشية المارونية في الولايات المتحدة الاميركية، تقول الصحيفة:

«استناداً الى الدكتور الياس سعادة، عضو فريق العمل الاميركي حول لبنان، فان التحقيق الذي أجري حول أحداث السادس من تشرين الثاني الماضي والتي هاجم خلالها متظاهرون مسيحيون مقر البطريرك الماروني نصر الله صفير في لبنان، توصل الى كشف هوية بعض الاشخاص الذين اشتركوا في التظاهرة.

ولقد عرض التلفزيون اللبناني الرسمي خلال كانون الثاني فيلماً مصوراً للاحداث التي وقعت في مقر البطريرك في بكركي والتي أدت الى اهانة البطريرك الماروني كان قد صودر من معسكر في ضبية تابع للعناصر المسلحة في لبنان وسبق للمؤسسة اللبنانية للارسال ان اذاعته.

في المشهد الذي يظهر الاعتداء الجسدي على صاحب الغبطة من قبل احد المتظاهرين، ثبتت هوية الفاعل انه فادي معلوف، أحد عناصر جهاز الأمن التابع لسمير جعجع، كما يثبت أن خمسة عناصر آخرين كانوا يحيطون بالبطريرك يتبعون لجهاز الأمن نفسه. كل ذلك استناداً الى التقرير الذي قدمه الدكتور سعادة».[23]

بعد هذه التحقيقات وانكشاف الحقائق حول من خطط للعملية ومن نفذّها، هل سيبقى على موقعه من استنكر الاعتداء على البطريرك صفير واتهم العماد عون بالتحريض عليه؟ أم انه سيتراجع ويعتذر الى العماد عون ؟

حادث الاعتداء على البطريرك صفير كان له بعض المضاعفات. ففي صباح 6 تشرين الثاني 1989 غادر البطريرك صفير مقره الدائم في بكركي الى المقر الصيفي في الديمان، القرية الواقعة قرب بشري في الشمال، وصدر عن أمانه سر البطريركية بيان يوضح أسباب

هذا الانتقال: «انتهاك المتظاهرين ليل الأحد حرمة الكرسي البطريركي، وتمزيقهم صورة البطريرك، وتعليق صور العماد عون مكانها وعلى بقية الجدران، امتهان كرامة السيد البطريرك في شخصه». ويضيف ان البطريرك «قرّر ان ينتقل الى الديمان للاقامة فيه ريثما يعود الأمن الى المنطقة» واعتبر «ان السلطات الأمنية لا يمكن أن تحميه من مثل هذه الاعتداءات السافرة».(24) وفور وصوله الى الديمان زاره السادة رينيه معوض وحسين الحسيني وسليم الحص وجميع النواب السابقين الموجودين في الشمال وعلى رأسهم الرئيس السابق سليمان فرنجية.

العماد عون «استنكر كل تطاول او اعتداء على غبطة البطريرك». وصرّح لاحقاً «ان البطريرك اختار منفاه بعدما أصيب بصدمة من جراء تدافع الجمهور». ورأى أن «اي شعب في ثورة يمكن أن يقوم بأي شيء، لكن على البطريرك الاّ يخالف تقاليد البطريركية». وأضاف «أتمنى للبطريرك العودة والمصالحة مع رعيته والمؤمنين، فمصير البطريرك هو مصير الشعب وعليه الاختيار بين المصالحة مع مؤمنيه وبين قناعاته المضادة لقناعة رعيته، واني استنكر كل عمل ضد بكركي».(24) وقال في وقت آخر: «اذا كانت اقتناعاته متعارضة مع اقتناعات شعبه، فعليه في هذه الحال أن يستقيل. يجب ألا يرفضها ابداً وقد رفضها وهذه مواجهة بينه وبين الشعب».(25)

في مطلق الأحوال، ان رئيس الطائفة المارونية لا يحتاج الى رجال أمن لحمايته من ابناء رعيته، وان ما يحميه فعلاً هو مكانته وهيبته وصحة قيادته لطائفته والتعبير عن أماني افرادها ورغباتها وخياراتها. ولا بد لنا من التذكير هنا بما كتبه السائح الفرنسي دارفيو، الذي زار دير قنوبين مركز البطريركية سنة 1660:

«... كما ذهب بعض الرهبان يُعلمون البطريرك بوصولنا، لأنه كان مختبئاً في مغارة على مسافة قريبة من الدير، في مكان سري، مخّفي، وصعب المنال، كان يذهب اليه باكراً كل صباح ولا يرجع الى مقرّه الا بعد غياب الشمس، لأن سكان تلك الجبال كانوا في حالة حرب مع باشا طرابلس الذي طلب منهم مبلغاً باهظاً من المال، وقد رفضوا تأديته له. لذلك كان الباشا يرسل جيشه التركي بطريقة متواصلة لكي يخطف البطريرك ويقوده اليه، يقيناً منه ان الموارنة، عندما يصبح بطريركهم في حوزته، يبيعون كل شيء حتى الثوب الذين يستترون به ليخلّصوه من السجن».(26)

هكذا كان تعلق الموارنة ببطريركهم ولم يتغيّروا اليوم ولكن.......

III - ولاية الرئيس الفخري الأول لجمهورية الطائف

ردود الفعل على الانتخاب – التعيين

على الصعيد العربي

الملك السعودي فهد، فور انتهاء اجتماعات القليعات، أصدر بياناً باسم اللجنة الثلاثية العربية العليا رحّب فيه بما تم وجاء فيه: « لقد استقبلت بترحيب بالغ الانباء الواردة حول ما تم التوصل اليه في الجلسة التي عقدها مجلس النواب اللبناني عصر اليوم من اقرار لوثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس جديد للجمهورية اللبنانية ورئيس للمجلس النيابي... ويسرنا أن نعلن تأييدنا التام لفخامة الرئيس المنتخب السيد رينيه معوض ورئيس المجلس النيابي السيد حسين الحسيني». وأهاب «بجميع افراد الشعب اللبناني وكل فئاته، وخصوصاً جيشه، الالتفاف حول الرئيس الجديد والوقوف صفاً واحداً وقوياً متماسكاً من اجل لبنان ووحدته».(27)

ملك المغرب، الحسن الثاني، وجّه رسالة الى السيد معوّض جاء فيها: « اننا مغتبطون لهذه الخطوة المباركة، ليس فقط بصفتنا ملك المغرب، البلد المتضامن مع لبنان في افراحه واتراحه، بل بصفتنا عضواً في اللجنة الثلاثية العربية... ان انتخابكم يضع الشرعية اللبنانية على طريق التسوية ويملأ الفراغ».(27)

الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، وجّه رسالة الى السيد معوض أبدى فيها ارتياحه واطمئنانه وسروره للانتخاب، وقال: « يسرني في هذه المناسبة أن ابعث اليكم باسم الشعب الجزائري وباسمي شخصياً بأصدق تهاني الحارة وأعمق تمنياتي الخالصة.. كما انني واثق من ان حنكتكم ومساعدة المخلصين من ابناء شعبكم ومؤازرة اخوتكم العرب والاصدقاء كافة ستذلل كل عقبة قد تعترض طريقكم لتحقيق ما يصبو اليه الشعب اللبناني الشقيق في العيش المشترك والكرامة المصونة وتكافؤ الفرص للجميع، مؤكداً لكم ان الجزائر ستبقى – كما كانت دوماً – بجانب شقيقها لبنان».(27)

الرئيس السوري حافظ الأسد، بعث برقية للسيد معوض، أهم ما جاء فيها: «اننا نرجو أن يكون العهد الذي بدأ بانتخابكم رئيساً للجمهورية عهد خير للشعب الشقيق وان تسوده روح الاخاء والحرص الأكيد على انجاح مسيرة الوفاق. وانني اذ اتمنى لكم في هذه المناسبة كل النجاح في مسؤولياتكم، أؤكد مجدداً أن سوريا التي انفردت في البذل من اجل لبنان وفي تقديم تضحيات كثيرة يعرفها ويدرك كنهها وأبعادها جميع اللبنانيين المخلصين، ستستمر في دعمها لمسيرة الوفاق الوطني اللبناني بالقوة والزخم نفسهما. وسنقدم اليكم والى الحكومة اللبنانية المقبلة الدعم والمساندة لأن ما قدمته سوريا في السنين الماضية من تضحيات في سبيل انقاذ لبنان لم ينطلق من ظروف عابرة، بل كان الدافع اليه وشائج القربى واواصر الاخوة والتاريخ المشترك ووحدة المصير بين البلدين. لكم مني أصدق تمنيات الصحة والتوفيق ولشعب لبنان الشقيق أماني الخير في مسيرة نثق أنها ستعيد الى

لبنان عافيته ومكانته وتحرر أرضه من العدوان الاسرائيلي.»(27)

نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الاردني، مروان القاسم، رأى ان انتخاب رئيس للبنان هو «بداية الطريق التي ستعيد لبنان الى وضعه الطبيعي والى ممارسة سيادته على كل اراضيه». وقال إنه أضحى من البديهي تنفيذ الاصلاحات من خلال انتخاب رئيس للجمهورية وذلك في اطار الحل العربي في مساعدة لبنان على تخطي أزمته... وهذا الجهد العربي أدى الى الاتفاق على وثيقة الاصلاحات في الطائف والتي جرى بموجبها اجتماع النواب اللبنانيين». وأعرب عن «تمنياته للرئيس الجديد بالنجاح في خدمة الشعب اللبناني الشقيق وبناء مؤسسات الدولة الدستورية ليعود لبنان الى وضعه الطبيعي عربياً حراً سيداً مستقلاً».(27)

الأمين العام للجامعة العربية، الشاذلي القليبي، اعتبر أن «رئيساً جديداً في هذه الظروف الدقيقة يعكس وحدة الشعب اللبناني بكل فئاته وان الرئيس الجديد المعروف بوطنيته هو اليوم رجل المصالحة اللبنانية الداخلية.»(27)

على الصعيد الدولي

الولايات المتحدة الاميركية، رأت، في بيان صادر عن وزارة الخارجية، «أنه الآن وقد جرى انتخاب دستوري، فانه يتعين على كل الاطراف اللبنانيين القبول بالرئيس معوض رئيساً للدولة اللبنانية». وأضافت « نطلب من كل الاطراف الامتناع عن العنف والترهيب ومساعدة الرئيس معوض على توحيد لبنان». وقالت عن العماد عون انه «بتكتيك المواجهة الذي يتبعه وتهديده بالتقسيم يقدم خدمة سيئة للدولة وللشعب الذي يدّعي حمايته... ان انتخاب الرئيس معوض والتصديق على اتفاق الطائف هما أول خطوتين نحو تحقيق هذه الأهداف وكذلك انسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان». وضمّنت البيان نداء الى «العماد عون والى القوات المسلحة لاحترام نتائج أعمال البرلمان».(28)

فرنسا، أصدرت بياناً جاء فيه: « ان انتخاب رئيس الجمهورية في لبنان يسجل مرحلة أساسية على طريق اعادة بناء الدولة اللبنانية... ان فرنسا مبتهجة لهذه الانتخابات وتدعو جميع الأطراف اللبنانية للوحدة، ليخطّوا سوياً هذه الصفحة الجديدة من تاريخهم».(28) وأرسل الرئيس ميتران رسالة تهنئة الى السيد معوض جاء فيها: «يمكنكم الاعتماد على تأييد فرنسا». وأكّد «أن فرنسا ستسانده في الطريق الصعب الذي ينتظره في محاولة اعادة السلام الى لبنان، ولن تقصّر أبداً في صداقتها للبنان».(29)

بريطانيا، قالت على لسان ناطق باسم وزارة الخارجية: «نحن نرحّب باقرار البرلمان اللبناني اتفاق الطائف ونهنىء السيد معوض على انتخابه». وأضافت: «هذه الخطوات الدستورية الجديدة تفتح الطريق أمام الشعب اللبناني لاستعادة السلام واعادة بناء بلده

موحّداً ذا سيادة، خالياً من كل القوى الاجنبية». ودعت كل الفرقاء في لبنان «لدعمه في هذه المهمة العاجلة».(29)

الاتحاد السوفياتي، أوضح انه «سيواصل العمل بقوة على تقديم المساعدة من اجل التوصل الى حل سياسي وتحقيق الوفاق الوطني في لبنان، وهو يدعم في الوقت نفسه وحدة لبنان وسيادته وسلامة اراضيه». أما وزير خارجية الاتحاد السوفياتي فصرّح أن «هؤلاء الذين سيحاولون تدمير التسوية التاريخية التي تحققت على التوّ، من خلال عمليات مقصودة وغير عقلانية سيتحملون مسؤولية جدية عن النتائج التي لا يمكن تجنبها».(29)

الأمين العام للأمم المتحدة، أشاد بما تم واعتبره «خطوة مهمة في عملية اعادة بناء المؤسسات الشرعية في الدولة اللبنانية»، وأعرب عن أمله في أن «يتمكن الشعب اللبناني بذلك من ايجاد السلام والطمأنينة والحياة الطبيعية اليومية».(29)

مجلس الأمن الدولي، أصدر بياناً تلاه رئيسه، المندوب الصيني في جلسة علنية بتاريخ 1989/11/7، هذا نصّه:

«ان اعضاء المجلس اذ يذكّرون ببيانيهم الصادرين في 15 آب و20 أيلول من العام 1989 حيث أنهم عبّروا عن تأييدهم الكامل للجنة العربية العليا لرؤساء الدول العربية في عملهم لايجاد خطة توافقية للأزمة اللبنانية بكل مظاهرها وبتأمين كامل السيادة والاستقلال ووحدة الاراضي اللبنانية والوحدة الوطنية بين ابناء شعبه. من هذا المنطلق فان اعضاء مجلس الأمن يرحبون بانتخاب رئيس للجمهورية والتصديق على اتفاقية الطائف من قبل البرلمان اللبناني وانهم اذ يعبرون ويحييون الاحساس العالي بالمسؤولية وشجاعة اعضاء المجلس النيابي، فان مرحلة اساسية تمت على طريق اعادة بناء الدولة اللبنانية وانعاش المؤسسات الدستورية المجددة، وفي تأييدهم لهذا الانتخاب الدستوري فان اعضاء مجلس الأمن يطالبون جميع اللبنانيين لكي يقفوا بعزم حول رئيسهم بغية توحيد جميع مآرب الشعب اللبناني لانهاء مسيرة السلام والكرامة والتوافق في هذه المرحلة التاريخية. ان اعضاء مجلس الأمن يحثون جميع فئات الشعب اللبناني ومنها القوات المسلحة، لكي يؤيدوا رئيسهم، من أجل الوصول الى اهداف الشعب اللبناني وهي اعادة الوحدة والاستقلال وسيادة لبنان على كامل أراضيه، لكي يستعيد دوره كمركز رائد للحضاره وللثقافة في العالم العربي وفي العالم».(30)

المجموعة الاوروبية، رحّبت بانتخاب السيد معوض واعتبرت أنه «أعطى لبنان الفرصة لبداية جديدة»، وأوضحت في بيانها «ان الدول الاثني عشرة تشعر بسعادة غامرة لهذا التطور وتأمل ان يتمكن لبنان تماماً من استعادة مكانه في المنطقة والمجتمع الدولي ككل وان يحل فيه السلام والوفاق الوطني والعدل». وأشارت الى استعدادها « للوقوف الى جانب

لبنان في اعادة بنائه»[29]

على الصعيد اللبناني

المؤيـدون

جميع الذين أيدوا صراحة ما تمّ في الطائف رحبوا بما تم في القليعات. لكن الجديد في المواقف هو ان الذين كانوا مؤيدين للطائف، ولم يجرؤوا على إعلان تأييدهم، استقووا وأفصحوا عن ترحيبهم وتأييدهم لما تم في القليعات.

البطريركية المارونية

عقد المطارنة الموارنة اجتماعاً برئاسة البطريرك صفير في الديمان بتاريخ 1989/11/8 أصدروا على أثره بياناً استنكروا فيه ما حدث في بكركي بتاريخ 1989/11/5: «ان الآباء المجتمعين يستنكرون باسمهم واسم ابناء ابرشياتهم أشد الاستنكار الاعتداء السافر الذي تعرض له الصرح البطريركي في بكركي من تكسير وتحطيم وما رافقه من امتهان لكرامة السيد البطريرك الكلي الطوبى بسبب المواقف الوطنية التي اتخذها حفاظاً على وحدة لبنان التي تضمن لجميع اللبنانيين كرامة في وطن ديمقراطي، حر، سيد، مستقل، في ظل مؤسسات دستورية تعمل بانتظام وانسجام». ورحبّوا بما تم في القليعات: «ان مسيرة السلام بدأت في لبنان ومن واجب جميع اللبنانيين دون استثناء ان يواكبوا هذه المسيرة.. ان الآباء المجتمعين اذ يهنئون فخامة رئيس الجمهورية الاستاذ رينيه معوض، يتمنون عليه ان يعمل بما عرف عنه من روح وطنية وبالتفاهم مع دولة الرئيس ميشال عون الذي ينشد سيادة لبنان غير منقوصة».[31]

في 1989/11/17 وزّعت أمانة سر البطريركية المارونية بياناً يشرح بالتفصيل مواقف البطريرك التي رافقت الأحداث منذ اجتماعات الطائف الى اجتماعات القليعات. وإمعاناً في توضيح موقف البطريرك من اتفاق الطائف، نرى من المفيد ايراد البيان بحرفيته وترك الحكم للقارىء على ضوء ما احتواه، وعلى ضوء القناعة التي يولّدها لديه أو الشك الذي لا يستطيع أن يزيله:

«حيال اللغط القائم حول موقف السيد البطريرك مارنصرالله بطرس صفير من وثيقة الطائف، وما تسبب فيه من انقسام في الرأي بين اللبنانيين مما حمل بعضهم على الظن ان السيد البطريرك في جانب هذا الفريق من دون ذلك. وبعد ما حدث في بكركي ليل الأحد – الاثنين ويوم الاثنين السادس من تشرين الثاني الجاري[32]، مما استدعى الاسف والاستنكار الشديدين وحمل السيد البطريرك على الانتقال الى مقره الصيفي في الديمان.

وتنويراً للأذهان وتوضيحاً لحقيقة الموقف وتبديداً للاشاعات التي يطلقها اصحاب الغايات والأغراض وقطعاً لدابر الشكوك، رأت امانة سر البطريركية المارونية أن تضع أمام الرأي العام في لبنان وخارجه الحقائق الآتية:

1- سبق للسيد البطريرك أن أدلى قبل ان يوافق النواب اللبنانيون المجتمعون في الطائف على الوثيقة المعروفة، بتصريح نشرته وسائل الاعلام المحلية والأجنبية وقد جاء فيه: ان غبطته قال للنواب الذين سألوه في أمر الموافقة أو عدمها، ان عليهم أن يروا في الوثيقة من ايجابيات وسلبيات ويوازنوا ما بينها ليروا كفة ايها ارجح في نظرهم وليختاروا ما يرونه مناسباً وهو يدعم في النهاية خيارهم في ضوء المصلحة اللبنانية العامة، وهذا ما حدث في الواقع.

2- يوم عودة غبطته من روما في السادس والعشرين من تشرين الأول الفائت، أعلن في كلمة القاها في معبد الكرسي البطريركي في بكركي: ان محادثات الطائف في امكانها ان تكون سبيل خلاص مثلما في امكانها ان تكون سبيل انقسام وتفتت وهلاك. والمهم في هذا المجال المحافظة على وحدة الكلمة والصف. وأضاف غبطته: وهذا ما أعلناه قبل اعلان النتائج واتخاذ المواقف وهذا ما نردده بمزيد من الالحاح اليوم. وتابع قائلاً: الموافقون على ما كانوا رأوا ان ارادة دولية تمنع عليهم القفز فوق الحد المرسوم، فلم يقفزوا في المجهول، والمعارضون يطمحون الى حلول جذرية وسيادة ناجزة لا يشوبها أدنى انتقاص، وهذا على ما تبّدى من المواقف الدولية غير ميسور في الظروف الراهنة. وهذا يعني ان غبطته وصف الواقع ليس الاّ، وترك لكل مسؤول ان يتحمل مسؤوليته تجاه ضميره ووطنه والتاريخ.

3- ان صاحب الغبطة لا يرى أيّ تعارض أو تناقض بين موقف الموافقين والمعارضين ما دام الهدف واحداً وهو بلوغ السيادة كاملة غير منقوصة على جميع الاراضي اللبنانية وقد سبق له ان صرّح، يوم كان لا يزال في روما ان الموافقين هم على حق في الواقع، والمعارضين هم على حق في المطلق، فلماذا لا يتضافرون للسير معاً في اتجاه واحد للمطالبة بالسيادة الكاملة غير المنقوصة؟

4- لقد سبق أيضاً لصاحب الغبطة ان صرّح مراراً انه مع الاصلاحات المطلوبة لكنه لا يستطيع الدخول في التفصيل لأن هذا شأن الاختصاصيين من أهل القانون والسياسة والاختصاص في الشؤون الدستورية الذين في امكانهم أن يأتوا باصلاحات متوازنة ترضي الجميع. أما السيادة الناجزة فهو من طلابها مع وحدة الوطن واستقلاله التام وهذا ما دار عليه البحث في الوثيقة المشار اليها.

5- ان صاحب الغبطة بصفته راعياً يعتبر الجميع ابناء له وأخوة، واذا كان له من بينهم اصدقاء فليس له من بينهم اعداء، وان رسالته تقوم على توحيد الكلمة والصفوف وهذا ما

سعى ويسعى اليه وهو ليس مع الاشخاص بقدر ما هو مع المبادىء والقيم، ويرى من واجبه ان ينادي بالمبادىء الدينية والأخلاقية ويدافع عنهما لخير جميع المواطنين. ومن هذه المبادىء ما تعلمه الكنيسة من مثل احترام حقوق الانسان والحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة وكل القيم الروحية والانسانية.

6ـ ان صاحب الغبطة يدعو جميع اللبنانيين خصوصاً المسيحيين من بينهم الى أن يقدروا الظرف الخطير الذي يمرون به وان يعوا مسؤولياتهم تجاه وطنهم الذي قد يفقدونه فيما هم يزعمون انهم يحافظون عليه اذا استمروا في هذا الانقسام المريع. وهو يسأل الله بشفاعة سيدة لبنان أن يلهم الجميع خصوصاً المسؤولين على كل صعيد العمل على ما فيه خير لبنان وعزة اللبنانيين وكرامتهم.

7ـ ان صاحب الغبطة يعاهد اللبنانيين هو واخوانه اصحاب الغبطة والسيادة على ان الكنيسة، مثلها في ما مضى، ستبقى الى جانبهم في هذه المحنة الطويلة، وتضع في خدمتهم كل ما تملك من امكانات وتستحلفهم ان ينبذوا ما بينهم من خلاف ويبادروا بعضهم بعضاً بالمصالحة، فهي وحدها تساعد على اعادة بناء الوطن، ويوثقوا في ما بينهم روابط المحبة وهي الألف والياء في الدين المسيحي.

8ـ ان صاحب الغبطة يتمنى ان يوضع حد نهائي لهذا اللغط الدائر حول موقفه، وان يكف الذين يزجون اسمه في هذا الصراع القائم عن زجه فيه، مكّرراً تأكيده ان موقعه ورسالته يفرضان عليه ان يكون للجميع وليس لفريق من دون فريق، وان السياسة بالمعنى التقليدي ليست شأن رجال الدين وبالتالي ليست شأنه، وان كان يرى ان الواجب يقضي عليه باتخاذ الموقف الوطني الذي يمليه عليه الوضع الراهن في ضوء المبادىء الوطنية والقيم الانسانية التي يستهدي بها.

9ـ ان صاحب الغبطة اذ يكّرر انه يغفر لمن اساؤوا الى مقامه واليه في بكركي، يجدد شكره الخاص لجميع من أعربوا عن مشاعرهم، سائلاً الله ان يجود على اللبنانيين بصفاء بصيرة ووضوح رؤية وسلامة قصد ووعي قلب وصلابة ارادة وسعة صدر وشجاعة وحكمة ليواجهوا المحنة ويعملوا على الخروج منها بما يضمن لبنان وسيادته التامة على جميع اراضيه.

10ـ ليس من يجهل ان صاحب الغبطة هو ابن هذا الشعب ومنه وله، وما من سبيل للمزايدة عليه في الحرص على لبنان وطنّا للحريات والايمان بالله والسماح والقيم الانسانية. وهو يتبع خطة رسمها له اسلافه العظام ولن يحيد عنها. وهو اذ يشكر جميع الذين ابدوا رغبة في تنظيم تظاهرات تأييدية له، يعتذر عن عدم موافقته على هذه الفكرة، يقيناً منه ان الظروف الحاضرة تقضي بمعالجة الأمور بالهدوء والروية، فضلاً عن أنه لا يريد في كل حال ان يكون سبباً للخلاف: وآية للخصام (لو 2:34) بل عامل توحيد وتجميع الصفوف. وهو يسأل لله أن

يحمي لبنان واللبنانيين ويعيد اليهم الطمأنينة والأمن والسلام.

الديمان في 1989/11/17». [33]

ونغتنمها فرصة لنا فنبدي عتبنا على البيان وعلى من أصدره.

عتبنا ان البيان اقر بأن بكركي قالت للنواب فقط قبل اجتماع الطائف: « اختاروا ما ترونه مناسباً والبطريرك يدعم في النهاية خياركم في ضؤ المصلحة اللبنانية العليا». وكلنا يعلم كيف كانت اوضاع هؤلاء النواب في تلك المرحلة وهل كانوا موضع ثقة لكي تترك بكركي لهم الخيار في قضية تمس جوهر لبنان وتتعلق بديمومة المسيحيين وبقائهم فيه؟

عتبنا ان البيان يبرر موقف الموافقين على وثيقة الطائف ويضعهم على قدم المساواة مع الرافضين لها وأن البطريرك ترك لكل مسؤول ان يتحمل مسؤوليته تجاه ضميره ووطنه والتاريخ. فهل دور بكركي هو الوقوف على الحياد في وقت يتقرر فيه مصير لبنان والمسيحيين؟

عتبنا على البيان أنه لا يرى أي تعارض أو تناقض بين موقف الموافقين (على وثيقة الطائف) والمعترضين (لهذه الوثيقة) ما دام الهدف واحد، وهو بلوغ السيادة الكاملة غير منقوصة على جميع الأراضي اللبنانية – بربّكم يا رجال المنطق كيف يكون الهدف واحداً لفريق يُشرِّع الاحتلال السوري وفريق يرفض ذلك ؟

عتبنا على البيان أنه يذكّرنا بما حدث عام 1978 عندما اختلف بشير الجميل وطوني فرنجية – رحمهما الله– ولم تحسم البطريركية الخلاف بينهما وبقيت على الحياد، فكان ما كان من مآسٍ ودمار عجزت الايام والسنون عن محو آثارها.

عتبنا على البيان، انه لم يشرح ماهية «الوثيقة السرية حول الطائف» الموقعة مع السيد حسين الحسيني، والتي لا تزال سرية حتى اليوم والتي صرح بصددها السيد حسين الحسيني بما يأتي:

« وأماط الرئيس الحسيني اللثام عن انه يملك «وثيقة تاريخية» يحتفظ بنسخة عنها، ويحمل البطريرك صفير نسخة ثانية عنها، وهي عبارة عن ورقة مكتوبة للاتفاق الذي تم بينه وبين رأس الكنيسة المارونية... عرف الاميركان بالوثيقة فطلبوها... وجاءني القائم بالاعمال الاميركي يومئذ دانيال سمبسون محاولاً الحصول عليها، لكنني رفضت.... لأن عدم نشرها كان ضمانة لعدم تعطيل الاتفاق... في حين أن تسرب وقائعها يؤدي الى ضربه». [34]

والسؤال الذي لا بد منه لماذا لا تزال هذه الوثيقة سرية بعد ان مرّ اكثر من سبع عشرة سنة على اتفاق الطائف ؟ ألا يعني ذلك أنها تحوي مواضيع يُخشى من ردة فعل الرعية عليها اذا ما عرفوا بها ؟

وأنا اكتب هذه الاسطر كنت اقرأ كتاب مختصر تاريخ الكنيسة المارونية للأب يوسف

(المطران) محفوظ ولفتني ما كتبه عن البطريرك الماروني يوسف (السابع) التيّان (1796–1820) الذي «كان يرغب في حياة النسك والاستحباس وقد صعب عليه حل مشاكل الطائفة ولا سيّما الزمنية منها، بالرغم من أنه كان لاهوتياً بليغاً وعالماً كبيراً؛ فتنازل عن البطريركية سنة 1809 وقضى بقية حياته في المحبسة الى أن توفاه الله في 20 شباط سنة 1820 في دير سيدة قنوبين ودفن فيه. ولا يزال جثمانه غير بال».(35)

عتبنا، اخيراً، على البيان أنه كان يمكن أن يصدر عن أي مرجع أو مقام، وأنه يستحيل برأينا، أن يصدر عن دير الديمان او بكركي وريثي دير مار مارون ودير مار يوحنا مارون ودير سيدة يانوح ودير سيدة ايليج ودير سيدة قنوبين.(36)

وهنا لا بد من الاشارة الى أن «عرابي» المؤامرة على لبنان قد لعبوا دوراً تآمرياً جديداً على لبنان تمثّل بتحريض بكركي والبطريرك صفير والزعماء اللبنانيين التقليديين وبخاصة المسيحيين منهم واصحاب الامتيازات على العماد ميشال عون فلفقوا معلومات اطلقوا عليها اسم «وثيقة التقسيم كما أقرها الجنرال» وادعوا ان فريق عمل العماد عون المؤلف من العميد فؤاد عون والمحامي وليد فارس والسيد روجيه عزام قد وضع هذه الوثيقة بناء على تكليف شخصي من العماد عون بتاريخ 1989/10/11 ولقد رفع فريق العمل الوثيقة الى العماد عون بتاريخ 1989/10/18 ولمعرفة جدية هذه التلفيقات والوثيقة ومدى ارتباط من لفقها بالمتآمرين لا بد من الملاحظات الآتية:

- في ذلك الوقت الذي يقال ان الوثيقة قد وضعت خلاله لم أكن أنا العميد فؤاد عون (مؤلف هذا الكتاب) بالتأكيد أعرف المحامي وليد فارس وكانت معرفتي بالسيد روجيه عزام سطحية جداً بحيث يستحيل تشكيل فريق عمل من هؤلاء الثلاثة لكي يضعوا مجتمعين مثل هذه الوثيقة.
- لم تُنشر هذه الوثيقة الا من قبل «مجلة الشراع» المعروفة بعدائها المستحكم والعميق للعماد عون ولحكومته وللجيش الذي يقوده.
- ارتكاز الوثيقة على مبادىء وقواعد متناقضة لا يمكن تطبيقها بأي شكل ولا نظن ان العماد عون الرجل المثقف والبعيد النظر واعضاء فريق العمل المثقفين والبعيدي النظر ايضاً يقومون بمثل هذا العمل البعيد عن المنطق والمتعذر التنفيذ.
- ان المبادىء التي أومن بها والتي وضعتها في كتابي «ويبقى الجيش هو الحل» واضحة وصريحة ولا تتلاقى اطلاقاً مع الافكار التي وردت في الوثيقة.
- في مطلق الاحوال يمكن الاطلاع على النص الكامل للوثيقة وما كتب معها في الملحق رقم 10.

القوات اللبنانية

بقي موقف القوات اللبنانية لغزاً محيّراً عجزت عن كشفه أشهر قارئات الفناجين وكاشفات الغيب، فهو معروف وغير معروف. هو مع اتفاق الطائف وما تم في القليعات وضدهما. ومن يسمح لنفسه بالسؤال عن موقف القوات، يأتيه الجواب من الدكتور جعجع قائد القوات: «وهل تُسأل القوات عن موقفها؟»

وأثبتت الأيام أن القوات اللبنانية كانت غارقة في اللعبة «حتى اذنيها» ومنذ ما قبل اجتماع الطائف بشهور!

المعارضون

المعارضون لما تم في القليعات اقتصروا على العماد عون وحكومته وعميد حزب الكتلة الوطنية ريمون اده.

اعتبر السيد ريمون اده ان انتخاب النائب رينيه معوض رئيساً للجمهورية «هو غير دستوري وقد كرّس لبنان مستعمرة سورية». وأعرب عن «تخوّفه من ان يؤدي الوضع الجديد الذي لا سابق له في تاريخ لبنان الحديث الى القبرصة». وعن جلسة القليعات قال: «من الناحية الدستورية هناك مخالفتان ارتكبتا في جلسة اليوم. المخالفة الأولى: ان بيروت هي مركز مجلس النواب بموجب المادة 26 من الدستور اللبناني، واذا قيل ان هناك اكثر من سابقة – **الأولى:** عندما انتُخب الياس سركيس في بيروت وأقسم اليمين الدستورية بأمر من الجيش السوري في شتورا.

- **الثانية والثالثة:** عندما انتُخب بشير ثم امين الجميل بأمر من الجيش الاسرائيلي المحتل في ضاحية بيروت في ثكنة الفياضية. فان ذلك لا يشكل عذراً ولا مبرراً ليجتمع المجلس هذه المرة في القليعات وفي قاعدة عسكرية غير بعيدة عن الحدود السورية وفي حماية الجيش السوري.

أما المخالفة الثانية فهي: أنه بعد انتخاب رئيس المجلس طلب من هذا المجلس أن يصادق على وثيقة الطائف في وقت لم يستعد بعد سلطته الاشتراعية. وكان يفترض ان ينتخب رئيس الجمهورية ثم بعد تأليف الحكومة، تطلب هذه في بيانها الوزاري المصادقة على وثيقة الطائف وتتعهد ان ترسل الى المجلس مشاريع القوانين التي يتعلق بعضها بتعديل الدستور والبعض الآخر بتعديل قوانين او اقرار قوانين عادية». وانتهى الى القول: « ان الرئيس الجديد عيّنته هذه المرة الولايات المتحدة الاميركية وسوريا والسعودية وأنا لم افاجأ بذلك. فبحسب العرف الذي استثني منه انتخاب الرئيس سليمان فرنجية، الذي فاز بصوت واحد في معركة ديمقراطية، ان رئيس الجمهورية تعيّنه دائماً القوى الأجنبية. وفي السنوات الأخيرة سوريا

أتت بالرئيس سركيس واسرائيل ببشير وأمين الجميل».(37)

العماد عون وحكومته ومعظم معاونيه هم المعارضة الوحيدة الفعّالة لما تم في القليعات.

ففي مؤتمر صحافي عقده بتاريخ 1989/11/7، ردّ على سؤال يتعلق بالرئيس المنتخب، قال: «أولاً أريد أن أصحح شيئاً، الرئيس ليس رئيساً منتخباً. ومجلس النواب حُلّ قبل عملية الانتخاب. ومن هذا المنطلق الاستاذ رينيه معوض هو نائب سابق بالنسبة الينا فقط. كان زعيماً شمالياً، والآن صار زعيم «التكتل». ولما سئل: ألا تعترف به رئيساً للجمهورية؟ أجاب: «لا ليس رئيساً للجمهورية بالنسبة الينا، وهذا شيء واضح».

«هناك اذا أردت، يوجد حكومة فيشي وحكومة فرنسا الحرة، وتستطيع أن تقول أيضاً بابراكرميل» (رئيس افغانستان الذي عينته قوات الاحتلال السوفياتية).(38) وفي مؤتمر آخر عقد بتاريخ 1989/11/14 قال: « لا يمكن ل 30 شخصاً من الغربية و30 شخصاً من الشرقية ان يكونوا في «كونتينور» ويأخذوهم الى الطائف، وفي الطائف ساعة في السيارة، وساعة في الطيّارة، وساعة الى باريس ومن باريس الى القليعات. ليس لهم الصفة التمثيلية ولا الفاعلية ومتجاهلين كل التوجهات الشعبية، متجاهلين كل التوجهات السياسية الاستراتيجية في المنطقة. قالوا هذا حل وامشوا فيه. هذه «زعبرة وتهريبة». فكل هذه الحلول ستفشل لأنها لا تنبع من واقع حقيقي».(39) وفي مؤتمر صحافي عقده عشية عيد الاستقلال في 1989/11/21 قال العماد عون:

«ماذا يملك رئيس الجمهورية ما دام استند في مرسوم التكليف الى اتفاق الطائف؟... يقولون لي تفاوض مع الاستاذ رينيه معوض. ماذا يمكنه أن يعطي؟ ماذا بقي له؟ هو شارك في اتفاق الطائف. ماذا بقي لرئيس الجمهورية؟ ماذا يستطيع أن يضمن لي؟ هل يضمن لي أمني من هنا حتى أصل الى البيت؟ هل لدى رئيس الجمهورية بعد الصلاحيات التي تضمن أمن فرد؟ هل لديه بعد الصلاحية لاعطاء أمر لدركي؟ هل هو رأس السلطة الاجرائية؟ ماذا لديه بعد، وماذا يملك من صلاحيات في الدستور؟ انه علبة بريد وباشكاتب يصدر القوانين التي يرسلونها اليه». ولما سئل: هل نفهم انك على استعداد للتفاوض معه؟ أجاب: «أنا لا أقول انني مستعد للتفاوض مع اشخاص. أنا أريد أن اتفاوض مع الأصيل وهو السوري الذي هو وراء اتفاق الطائف. أريد أن أفاوضه على ازالة الاحتلال وعلى علاقات معه. وأنا لست عدواً للسوري».(40)

وفي رسالة الاستقلال خاطب اللبنانيين قائلاً:

«كذلك ان ما يعتبرونه انجازاً في الطائف لا اسم له سوى الخيانة والفشل. انه خيانة كاملة وفشل لبناني في حمل النظام السوري على الاعتراف بلبنان، وبالتالي الاقرار الصريح بوجوب الانسحاب من كل الاراضي اللبنانية المعترف بها عربياً ودولياً. اما الذين ذهبوا الى

الطائف لانتزاع هذا الاعتراف وذاك القرار، فقد عادوا من هناك بعد ما وقّعوا لدمشق وثيقة مُذّلة تخولها حق تعيين الرئاسة والوزارة، وتمحضها حق تقرير ابقاء قواتها في لبنان الى متى تشاء وحيثما شاءت، اضافة الى انهم شرعوا لها حق التدخل في كل الشؤون اللبنانية السياسية والأمنية الداخلية. أما هؤلاء الذين تنازلوا عن البقاع والشمال والجنوب فليعلموا أن أي جزء من أرض لبنان لن يكون هدية لأحد لأن أحداً لا يملك حق التصرف بذرة من ترابه».(40)

تصرف السيد رينيه معوض

شعر السيد معوض بأن انتخابه من قبل مجلس نواب محلول وفي قاعدة عسكرية يسيطر عليها جيش احتلال هو عيب أساسي، فاراد تغطيته بتصرف ذكي هادىء. ولا عجب فلقد اشتهر بالحنكة والانفتاح والحوار وبعد النظر والمحافظة على «شعرة معاوية» حتى مع ألدّ خصومه. انطلاقاً من هذا الواقع عرف كيف يحافظ على اصدقائه ويربح خصومه.

ففي خطاب القسم توجّه الى معارضي انتخابه وخاطبهم بلغة لطيفة، رقيقة ضارباً على الوتر الحساس عندهم: «لقد كنت دائماً وعرفتموني، في حياتي ومسلكي، رجل وفاق وتوفيق، أعمل لجمع الكلمة وتوحيد الصف، وأرفض التفريق. واعتبر اليوم أن رهان عمري هو انجاز المصالحة بين اللبنانيين، على اختلاف المشارب والاتجاهات. فالمصلحة الوطنية لا تستثني احداً، حتى ولا اولئك الذين يصرّون على استثناء انفسهم منها. المصالحة ملك الجميع، وتتسع للجميع. انني أوجه دعوة حارة ملحة الى كل اللبنانيين اينما كانوا للانضمام الى مسيرة السلام والبناء تحت شعار الوفاق وتكافؤ الفرص والعدالة والمساواة. أدعو جميع القادة والزعماء والفاعليات واصحاب المواقع والمواقف، لأن يستوحوا مصلحة الوطن العليا، ويستلهموا ضمائرهم، فيضعوا ايديهم في يدي، واكتافهم الى كتفي لأن الحصاد كثير، والفعلة قليلون مهما كثروا، وأبتهل من الاعماق الى رب الحصاد لكي يرسل فعلة لحصاده. وليعلم كل واحد منا أنه سيظل ناقصاً، اذا أصر على البقاء وحده، ورفض أخاه، وتنكّر له، وأنكر عليه دوره في الخدمة. ففي صدر الوطن واحضانه مكان للجميع، ونحن اليوم أحوج ما نكون الى دفء الوطن وفيئه في صقيع الزمن وصحراء التجربة».(41)

وعلم السيد رينيه معوض أن أول خطوة في مسيرته يجب أن تكون تدبير الأمور الداخلية للبيت الزغرتاوي، فكانت أول زيارة له بعد انتخابه الى قصر الرئيس سليمان فرنجية. أضف الى رهافته هذه دهاء تجلّى بتلافي الحساسية التي قد يثيرها قدوم المهنئين ومظاهر الابتهاج في مجتمع حسّاس كالمجتمع الزغرتاوي، فانتقل الى اهدن، مصيف أهالي زغرتا، رغم انتهاء فصل الصيف منذ اكثر من شهر، وبقي هناك عدة ايام يستقبل المهنئين.

بعد ان اطمأن الى الشؤون الزغرتاوية، انتقل السيد معوض الى بيروت الغربية وتركز، مؤقتاً، في قصر خاص، بانتظار الفرج للوصول الى قصر الرئاسة في بعبدا. ولم يكن على عجلة من امره لقطع هذه المسافة القصيرة التي لا تزيد على بضعة كيلومترات، فقرّر السير بتأن وحذر لتلافي أية «دعسة ناقصة».

في 1989/11/13 استقبل في القصر الحكومي في بيروت الغربية، محاطاً بالسيد حسين الحسيني والدكتور سليم الحص، أعضاء السلك الديبلوماسي الذين بلغ عددهم ثلاثة وثلاثين وألقى كلمة رحّب بهم وشكرهم وحكوماتهم وشعوبهم والمؤسسات الدولية والاقليمية وخص بالشكر أعضاء اللجنة العربية الثلاثية وسوريا وحدّد مفهومه لوثيقة الطائف على الشكل التالي:

«اننا نعتبر وثيقة الوفاق الوطني مدخلاً الى السلام ومنطلقاً لجمهورية جديدة، تقوم على المؤسسات والمشاركة المتكافئة في المسؤولية، حيث يتأكد فيها الانتماء العربي والولاء للوطن، وتتحقق وحدة الشعب وسيادة الدولة وسلطتها الشرعية بقواها الذاتية على كامل الاراضي اللبنانية».(42) ثم توجّه الى اللبنانيين وخاصة معارضيه منهم ودعاهم مجدداً للتعاون معه: «انطلاقاً من التأييد والدعم العربي والدولي الذي لقيه انتخابي، وانطلاقاً من روح وثيقة الوفاق الوطني، أكرّر بحضوركم ما قلته في خطاب القسم، فأدعو مجدداً وبالحاح واخلاص كل اللبنانيين، اينما كانوا ولا أستثني أحداً، أدعوهم للانضمام الى مسيرة السلام لنبني لبنان معاً بتوحيده شعباً وأرضاً ومؤسسات».(42)

وفي الاتجاه ذاته جاءت كلمة عميد السلك الديبلوماسي السفير البابوي:

«اننا على ثقة بأن جميع اللبنانيين قادرون على كتابة صفحة جديدة من تاريخهم، وهو يعود الى آلاف السنين بصورة تنتصر فيها القيم الديمقراطية والتنوع التي تشرّف تراثهم الفني. وهكذا يكافأ الذين ضحّوا بحياتهم وكرّسوا جهودهم لبقاء لبنان السيد المشّع».(42)

ورغم ان اللجنة الثلاثية كانت قد اتخذت، قبل الاعلان عن خطتها بتاريخ 1989/9/16، قرارات بقيت سرية الى حين، عُرف بعده أنها تحدد من سيكون رئيس الجمهورية ورئيس المجلس ورئيس الحكومة وحتى من سيكون وزيراً في «حكومة الوفاق الوطني»، فان السيد معوض «أخذ وقته» وأجرى مشاورات واتصالات مع مؤيديه ومعارضيه تخفيفاً من النقمة والمعارضة ومحاولة تجميل صورة ما تم في الطائف والقليعات و«تبليعه» للمعارضين، قبل ان يكلف الدكتور سليم الحص تشكيل الحكومة بتاريخ 1989/11/13. كما انه لم يستعجل تشكيل الحكومة بل تابع الاتصالات والمشاورات علّه يذلّل العقبات، ولكنه استشهد اغتيالاً قبل تشكيل الحكومة.

استشهاد السيد رينيه معوض

من يستعيد بامعان شريط الأيام الثمانية عشرة التي عاشها السيد معوض منذ يوم «انتخابه» وحتى يوم استشهاده، يتضح له ان السيد معوض نسي أمرين مهمين.

الأمر الأول: استناداً الى اتفاق الطائف، أصبح رئيس الجمهورية «رئيساً فخرياً» ولم يعد رئيساً للسلطة الاجرائية كما ينص عليه الدستور اللبناني. والسيد معوض أراد أن يتصرف على أساس انه رئيس الجمهورية الذي طمح الى أن يكونه. يثبت هذا التصرف ما جاء في خطاب القسم نفسه:

«لقد أدّيت يمين المسؤولية، وسأودّي واجبي نحو وطني وشعبي ولن تثنيني صعوبات عن متابعة مسيرة الخلاص. واني اعاهدكم على أن لا أخلد الى الراحة الا وقد قامت الجمهورية الجديدة مكتملة الشروط والمواصفات، منيعة الجوانب، ثابتة الاركان، محاطة بدعم عربي اجماعي، ودعم دولي كامل، يجب أن نكمله بتعاوننا وتفاهمنا. أعاهدكم بأنني لن أسمح لنفسي بلحظة راحة الا وقد استتب الأمن اللبناني الشرعي في آخر بقعة من أرضنا، إلا وقد جمعت آخر قطعة سلاح خارج القوات المسلحة الشرعية، وتوقف أي تجاوز، وقمع أي ارتكاب، وأعيد كل حق الى نصابه، ورد كل ملك الى اصحابه».(42)

وفي رسالته الى الأمة، عشية الاستقلال، تجاوز السيد معوض الحدود المرسومة له عن غير علمه ربّما، وأعلن عن تصميم الدولة على انهاء الدويلات:

«ان ارتقائي سدة الرئاسة في هذا الظرف بالذات يحمّلني مسؤولية وطنية خطيرة. ولقد نذرت نفسي، منذ اللحظة الأولى لانتخابي رئيساً، للتعاطي مع هذه المسؤولية بوعي وادراك لدقة المرحلة التي نمرّ بها... انني أدعوكم الى مواكبة مسيرة الشرعية المصممة على انهاء الدويلات، وبسط سيادة القانون على كل الاراضي وعلى جميع المواطنين، دون مساومة أو مهادنة. انني ادعوكم الى الانضمام الى موكب التحرير، من اجل استعادة ارضنا المحتلة في الجنوب والبقاع الغربي وتطبيق القرارات الدولية المتعلقة بتحريرها».(44)

الأمر الثاني: نسي أن عرّابي الطائف اختاروه ليكون رئيساً فخريّاً لجمهورية الطائف وغطاء أو واجهة لما سينفذ في لبنان باسم الشرعية والشعب، وأن عليه أن يوافق على كل قرار يتخذ باسمه، وعلى كل تصريح يذاع نيابة عنه.

وأول تجربة لطواعية السيد معوض وطاعته نفّذتها جريدة «الثورة» السورية. نشرت هذه بتاريخ 1989/11/7 حديثاً، ادّعت انها اجرته معه، ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية مقتطفات منه، وفيه يؤكد أنه «سيعمل على انضاج العلاقة بين لبنان وسوريا الى المستوى الذي يفرضه الواقع والحقيقة والتي لا يمكن أحد ان ينكرها». ويضيف « ان الواقع يؤكد ان تاريخ العلاقات مع سوريا يقوم على أساس متميّز يفرضه الكثير من الحقائق والمعطيات، وان

المميز لهذه العلاقات أن لها أسساً علمية وموضوعية وتاريخية وجغرافية وحدوداً مشتركة وأواصر قربى ونضالاً مشتركاً. وعندما أقول علاقات مميزة بين لبنان وسوريا، فهذا يعني ان الواقع يفرضها لأنني لا أستطيع القول ان علاقة لبنان بدولة أخرى متميّزة لكني استطيع أن اقول ان العلاقة مع هذه الدولة او تلك حسنة او سيئة». ثم يكمل: «ان وثيقة الطائف التي وقّعها النواب جاءت في هذا السياق وافية من زاوية التأكيد ان مصلحة لبنان الاستراتيجية تقتضي ألا يكون ممرّاً او مستقرّاً لأية قوة أو اية دولة أو أي تنظيم يهدّد أمن لبنان وأمن سوريا، وان لبنان وسوريا، وان كانا دولتين فهما شعب واحد من أمة عربية بكل اقاليمها التي جزأها الاستعمار «[45].

لكن السيد رينيه معوض رفض هذا الابتزاز، وأصدر مكتب الاعلام في رئاسة الجمهورية في اليوم التالي بياناً نفى فيه أن يكون قد أدلى بأي تصريح: «لم يسبق لفخامة رئيس الجمهورية السيد رينيه معوض أن أدلى بأي تصريح أو حديث الى أي صحيفة أو وسيلة اعلامية أخرى وكل ما يذاع أو ينشر لا يعبّر عن رأي فخامته ما لم يكن صادراً عنه شخصياً أو بواسطة مكتب الاعلام في رئاسة الجمهورية».[46]

لم يُقنع الجواب العرّابين ولم يعجبهم، فثنّوا تجربتهم ولكن على لسان عقيلته هذه المرة. فنسبت جريدة «الثورة» السورية تصريحاً الى السيدة نايلة عقيلة السيد رينيه معوض جاء فيه كلام على العلاقات المميزة، نقله مراسل اذاعة مونتي كارلو في دمشق. فصدر نفي رسمي لذلك[47]. واستنتجت جريدة الديار من هذين الحديثين وهذين النفيين «ان الرئيس معوض مصر على تحديد موقفه بوضوح في بداية مسيرته وما النفي الرسمي الذي صدر الا تأكيد على هذا الاتجاه».[47]

والتجربة الثالثة أجريت قبل اغتياله بثمان واربعين ساعة فقط. لقد دعته جريدة «تشرين» السورية الى انهاء التمرد في الشرقية قائلة: «اذا استعرضنا واقع الأمر في لبنان نجد لبنان كله في جانب والجنرال المتمرد عون في جانب آخر ولا يمر يوم واحد دون أن يطلق هذا الأخير تصريحات استفزازية وتهديدات للنواب فيما ينشر قوات اضافية لتأمين حمايته الشخصية». وخلصت تشرين الى القول: «ان الحكم اللبناني الجديد مدعو الى توظيف كل الدعم المتوفر له وهو دعم هائل سواء على الصعيد الداخلي او العربي او الدولي للسيطرة على مقدرات الأمور وانهاء التمرد الارعن في الشرقية واعادة الأمور الى نصابها. فحكومة الوفاق المقبلة لن تتمكن من انجاز مهامها الا في اطار استعادة الشرقية وتوحيد الجيش وبدء الاصلاحات المنشودة وهذا يتطلب وضع حد لعبث عون المدمّر».[48]

لا ندري اذا كان السيد معوض قد اتخذ موقفاً من هذه الدعوة أم أن يد المجرم كانت اسرع باغتياله.

ودفع الثمن غالياً جداً. فبعد تقبله التهاني بمناسبة عيد الاستقلال في القصر الحكومي، بتاريخ 1989/11/22، غادره في موكب رسمي الى مقر الرئاسة الوقتي. وما كاد يبعد مئات الأمتار حتى دوّى انفجار قيل أنه وقع خلف سور على جانب الطريق، كما قيل ان الانفجار وقع داخل السيارة المصفحة التي كان يستقلّها، وقيل وقد يكون وقع انفجاران، واحد خلف السور وواحد في السيارة. فقتل هو ومرافقوه السبعة اللبنانيون (ثلاثة عسكريين واربعة مدنيين).[49] وسقط خمسة قتلى تمّ التعرف على جثة سيدة (نايفة ريّا) تقطن في المحلّة. أما الاربعة الآخرون فلم يُعرفوا «لأن بين القتلى من لم يُحمل الى أحد برادات المستشفيات بل الى ذويه فوراً.»[50] وهل الأمر معقول؟ أم ان هناك نية لاخفاء بعض القتلى؟.

هكذا رفض السيد معوض ضمناً أمرين أساسيين:

الأول: ان يكون رئيساً فخرياً، كما ينص على ذلك اتفاق الطائف، واراد أن يتصرف كرئيس فعلي للسلطة التنفيذية.

الثاني: أن يكون غطاء وواجهة لما سينفذ في لبنان باسم الشرعية والحكم.

مسكين رينيه معوض كيف نسي مأساة بشير الجميل الذي انتخب في 23 آب 1982 في ظروف مماثلة لينفّذ خطة وضعها الغرباء تشبه الى حد بعيد خطة الطائف، ولما حاول الخروج عليها، ليتصرف كرئيس جمهورية حرّاً مستقلاً، اغتيل في 14 أيلول 1982 في عقر داره، في بيت كتائب الاشرفية بالذات، كما اغتيل هو بين حرّاسه ومرافقيه اللبنانيين وغير اللبنانيين وفي منطقة يفترض أن يكون الأمن فيها مضبوطاً والطريق الذي سيسلكه الموكب مراقباً بشكل دقيق. لعل ما كتبته مندوبة جريدة السفير، ناجية الحصري، في وصف وقائع الجريمة وصفاً حسيّاً وعفويّاً، كما شاهدها شاهد عيان، قد يُجيب على كثير من التساؤلات:

«كل ترتيبات الأمن كانت متخذة لحماية احتفال عيد الاستقلال في القصر الحكومي. فالطرق المؤدية الى القصر أُقفلت منذ الصباح، طريق فردان وطريق عائشة بكّار والطرقات الفرعية، وفي الاتجاهين. كل السيارات منعت من الوقوف على جانبي الطريقين، والمرور كان مسموحاً فقط لسيارات الرؤساء الثلاثة:رينيه معوض، حسين الحسيني، سليم الحص، وسيارات الشخصيات السياسية والديبلوماسية وسيارات المدعوين الى احتفال عيد الاستقلال. كل جسم مشبوه ظاهر للعيان أخضع للتفتيش، لكن ما وراء الأسوار لم يحسب حسابه، ذلك ان اجهزة الأمن تعودت على نمط السيارات المفخّخة وليس النفايات أو الجدران المفخّخة. سور مبنى ثانوية رمل الظريف الرسمية للبنين ازدان كعادته أمس، بصور رئيس الجمهورية اللبنانية الاستاذ رينيه معوض، خلاف سور الارض البور الملاصقة للثانوية حائط رملي جامد تتراءى خلفه الاعشاب النامية على النسيان، وفي محاذاة السور من الداخل زرعت عبوة الموت التي كانت تنتظر الرئيس معوض. سلوك طريق عائشة بكّار

وليس طريق فردان، خيار تقرّر في الدقائق الأخيرة قبل موعد انطلاق موكب الرئيس معوض من القصر الحكومي في اتجاه منزله في محلة سبينس. موكب الرئيس معوض كان الموكب الأول الذي استبق بانطلاقته موكبي الرئيسين الحسيني والحص، وكانت الساعة قد قاربت الثانية الا عشر دقائق. من القصر الحكومي انعطف الموكب عند تقاطع صيدلية بسترس في اتجاه محلة الظريف. في المقدمة سارت الرانج روفر لقوى الأمن الداخلي وجهاز الأمن السوري، ثم سيارة الرئيس معوض المصفحة والمميزة (مرسيدس زرقاء اللون)، يقودها السائق أسعد معوض والى جانبه المقدم في الجيش اللبناني جوزيف رميا والرئيس معوض في المقعد الخلفي، وخلفها باقي سيارات الأمن. لكن العبوة لم تنفجر لا عند مرور السيارة الأولى، ولا عند مرور السيارة الثانية، بل عند مرور السيارة الزرقاء المميزة انفجرت العبوة، وكان الانفجار كبيراً، كأنه الزلزال... سيارة الرانج روفر الأولى تحطمت عند نهاية سور ثانوية الظريف، والثانية تحوّلت الى انقاض عند مدخل الثانوية. وعند السور المفخخ لم يبق شيء سوى حفرة عميقة احدثتها العبوة في المكان الذي وضعت به، وسيارة الرئاسة الأولى انشطرت الى جزئين وقذفها ضغط الانفجار الى بعد عشرات الامتار... فعناصر الدفاع المدني نقلوا جثة من دون رأس ومعظم الأطراف، والتعرف الى صاحبها تمّ من خلال ما تبقى من القميص الازرق الفاتح وربطة العنق الكحلية المنقّطة بالابيض ومن حبة «بون بون» وُجدت في جيب البذلة، كانت السيدة نايلة معوض قدّمتها لزوجها الرئيس قبل مغادرته المنزل في اتجاه القصر الحكومي. التشويه لم يطل جثمان الرئيس معوض فقط بل امتد الى آخرين ومنهم المقدم رميا الذي لم يتمكن أحد من التعرف الى اشلاء جثته. وأفاد الطبيب الشرعي، الدكتور أحمد حاراتي، في تقريره ان جثة الرئيس معوض أصيبت بتفجير في الرأس والقسم الأيمن من الوجه وبتر اليد اليمنى وتفجير النصف الأسفل من الجسم مع خروج الاحشاء وبتر الاطراف السفلى وحروق نارية، وتم التعرف الى الجثة من قسم من صدره والقسم الأيسر في الرأس والوجه... وأفادت مصادر أمنية للسفير بالمعلومات الآتية: بلغت زنة العبوة 250 كلغ من مادة ت — ان- ت وقد وضعت خلف سور لحديقة مهجورة، وغطيت اما بالنفايات أو باغصان الاشجار، وهي من النوع الذي يتم تفجيره لاسلكياً، وقد تكون موضوعة منذ أيام لأنها في وضعية يمكن لصاحبها تفجيرها في أي توقيت. وقد أحدثت العبوة حفرة بعمق مترين ونصف المتر، وطول ثمانية امتار وعرض ستة امتار، وأدى انفجار العبوة الى انشطار سيارة الرئيس الى قسمين وقذف القسم الخلفي من السيارة على بعد 30 متراً، فيما قذف الانفجار محرك السيارة على بعد 60 متراً، وأحدث دماراً واضراراً في مساحة قطرها تجاوز ال 1500 متر».[50]

فور وقوع الجريمة سارعت بعض الجهات لتوجيه الاتهام الى العماد عون. فوزير الدفاع

السوري؛ العماد مصطفى طلاس، قال في حفل تخريج أقيم في أكاديمية السلاح الجوي في حلب: « ان اليد التي اغتالت الرئيس اللبناني رينيه معوض سنقطعها، وان غداً لناظره قريب... ان مؤامرة الثالوث الذي يضم العماد ميشال عون، رئيس حكومة العسكريين، واسرائيل والنظام العراقي لتقسيم لبنان لن تمرّ مطلقاً».[51] أما جريدة «البعث» السورية فقالت: «ان هذه الجريمة جاءت بعد سلسلة من التهديدات أطلقها عون ونفذ بعضها واستكملها يوم أمس بتدبير هذه العملية الاجرامية بتخطيط من اسرائيل ودعم من النظام العراقي».[51] رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، وليد جنبلاط، أجاب، عندما سئل اذا كان يتهم العماد عون: «عون ليس سوى أداة في يد العراق واسرائيل في آن واحد».[50] كما أصدر حزبه بياناً اتهم فيه العماد عون: « ان زمرة ميشال عون العسكرية... تُهدّد، من خلال اغتيال الرئيس معوض الأمن الوطني اللبناني، والأمن القومي بمشاريعها التقسيمية المرتبطة باسرائيل وبعض قوى الغرب الاستعماري».[50] رئيس حركة أمل،نبيه بري، قال من جهته: «ان الذي اغتال الرئيس معوض هو النظام اللبناني كله، وبذات اليد التي اغتالت رشيد كرامي، وهي جيش اليرزة، جيش ميشال عون».[51]

تساؤلات وعلامات استفهام كبيرة تبادر الى ذهن كل من عاش الازمة اللبنانية وقرأ وصف وقائع هذه الجريمة والاتهامات التي اطلقت بعد تنفيذها:

طالما «ان هذه الجريمة جاءت بعد سلسلة من التهديدات» وسبقتها محاولتان، الأولى «جرى تنفيذها بواسطة عسكري لبناني ضبط في منطقة اهدن» والثانية «تم كشفها يوم الأحد الماضي في اهدن أيضاً، ونتيجة لهاتين المحاولتين، عدّل الرئيس خط سيره الى مطار القليعات».[50] على حد قول جريدة السفير؟ فلماذا لم تتخذ الاجهزة الأمنية المختصة من لبنانية وغير لبنانية الاجراءات الكافية لحراسته وحمايته؟ فهذه الاجهزة اذن هي امّا متخاذلة، غير كفوءة وإمّا متواطئة.

طالما ان كل جسم مشبوه ظاهر للعيان أخضع للتفتيش؛ فلماذا لم يُفتش سور الارض البور الملاصقة للثانوية وما وراؤه؟ وهل يُعقل أن تكتفي اجهزة الأمن المكلفة بحراسة السيد رينيه معوض بالاهتمام بالسيارات المفخّخة وتترك النفايات والجدران وما وراءها؟

طالما ان سلوك طريق عائشة بكار وليس طريق فردان، خيار تقرر في الدقائق الأخيرة قبل موعد انطلاق موكب السيد معوض، فمن الذي قرر الخيار؟

اذا كانت العبوة موضوعة وراء السور وعلى بعد بضعة امتار عن مكان مرور سيارة الرئاسة وهي مصفحة، فكيف شطرت السيارة الى شطرين وكيف قذف محركها الى مسافة 60 متراً؟ وكيف شوّهت جثتي السيد معوض والمقدم رميا حتى أصبح التعرف عليهما صعباً ان لم يكن مستحيلاً؟

كيف يجوز في حادث اغتيال رئيس جمهورية أن تبقى هوية أربعة قتلى من ضحايا الانفجار مجهولة بحجة انها سلمت مباشرة الى ذويها بعد الحادث ؟

كيف تُوجّه الاتهامات فوراً وقبل بدء التحقيق ؟

لماذا لم يتابع التحقيق الذي بوشر به ؟ ولماذا رُفض طلب العماد عون الى أمين عام الامم المتحدة «تشكيل لجنة تحقيق دولية تعمل باشراف الامم المتحدة للتحقيق في جريمة اغتيال المغفور له الاستاذ رينيه معوض وفي مسلسل الاغتيالات الذي استهدف القيادات اللبنانية أخيراً»، واستعداده «لوضع كل امكانات الحكومة في تصرف اللجنة الدولية لكشف الفاعل أو الفاعلين المسؤولين عن هذه الجرائم»، واشارته الى ان «معظم هذه الجرائم وقع في دائرة شعاعها لا يتعدى 300 متر، في الجزء الغربي من العاصمة بيروت».[51]

اغتيل رينيه معوض بعد ثمانية عشر يوماً فقط من انتخابه كما اغتيل بشير الجميل بعد واحد وعشرين يوماً. تُرى هل خاف «العرّابون» ان ينجح رينيه معوض في رأب الصدع الكبير الذي أحدثته اجتماعات الطائف والقليعات، فتتعثر الخطة ويفشل المتآمرون وينجو لبنان ؟

رحم الله رينيه معوض ! لقد انضم الى قافلة الشهداء الكبار في لبنان من كمال جنبلاط الى طوني فرنجية الى الإمام موسى الصدر الى بشير الجميل الى صبحي الصالح الى رشيد كرامي الى المفتي حسن خالد الى ناظم القادري. وهذه القافلة لن تقف عند هذا الحد طالما المؤامرة تتمادى، وطالما في لبنان رؤوس كبار !

الملفت للنظر في استشهاد هؤلاء ان التحقيقات وقفت عند حد. وحفظت القضايا. وفرض على المطالبين بمتابعتها أو المفروض فيهم المطالبة ليس السكوت وحسب، بل ربما توجيه الشكر للفاعل الأساسي.

المراجع

(1) النهار, 1989/10/31
(2) الديار, 1989/11/4
(3) النهار, 1989/11/5
(4) الأنوار, 1989/11/4
(5) النهار, 189/11/2
(6) تنص المادة 75 من الدستور اللبناني: «ان المجلس الملتئم لانتخاب رئيس الجمهورية يعتبر هيئة انتخابية لا هيئة اشتراعية ويترتب عليه الشروع حالاً في انتخاب رئيس الدولة دون مناقشة أو أي عمل آخر».
(7) النهار, 1989/11/2
(8) الديار, 1989/11/3
(9) الديار, 1989/11/4
(10) يراجع نص المرسوم في الملحق رقم 5
(11) الأنوار, 1989/11/5
(12) النهار, 1989/11/5
(13) نشر هذا التعريب للاستشارة في السفير, 3 تشرين الثاني 1989. يمكن الاطلاع على النص الكامل في الملحق رقم 6
(14) يمكن الاطلاع على النص الكامل في الملحق رقم 7
(15) الديار, 1989/11/5
(16) النهار, 1989/11/5
(17) السفير, 1989/11/5
(18) تغيّب عن الاجتماع بارادتهم 15 نائباً سابقاً هم: كامل الاسعد, راشد الخوري, بيار دكاش, عبدو عويدات. البير مخيبر, اميل روحانا صقر, فؤاد الطحيني, ادوار حنين, ريمون اده, موريس فاضل, عبد المجيد الرافعي. آرا يراونيان, جبران طوق, جوزيف سكاف, سالم عبد النور.
فقد مقعده بسبب انتخابه رئيساً للجمهورية: امين الجميل.
تغيب بارادة الله تعالى 25 نائباً سابقاً هم: ناظم القادري, رشيد كرامي, مرشد الصمد, سليمان العلي, حسن زهمول الميس, كمال جنبلاط, بهيج تقي الدين, مجيد ارسلان, سليم الداود, بشير الاعور, جوزيف شادر, صبري حماده, عبد اللطيف بيضون, فؤاد غصن, منير ابو فاضل, سليم المعلوف, بيار الجميل, طوني فرنجية, عزيز عون, موريس زوين, نديم نعيم, كميل شمعون, فؤاد لحود, سمعان الدويهي, لويس ابو شرف.
(19) السفير, 1989/11/6
(20) يراجع نص الخطاب في الملحق رقم 7
(21) السفير, 1989/11/6
(22) النهار, 1989/11/6
(23) النص الحرفي باللغة الانكليزية لما ورد في جريدة التحدي – ملحق رقم 9
(24) الديار, 1989/11/7
(25) النهار, 1989/11/7
(26) الأب يوسف محفوظ, مختصر تاريخ الكنيسة المارونية, ص 59
(27) النهار, 1989/11/6

(28) السفير, 1989/11/6
(29) الديار, 1989/11/7
(30) الأنوار, 1989/11/9
(31) النهار, 1989/11/9
(32) شهدت بكركي بتاريخ 1989/11/6 تظاهرة صاخبة, مارست الضبط الذاتي وبقيت تصرفاتها ضمن حدود القانون, لكنها اطلقت بعض الشعارات التي تستنكر مواقف البطريرك.
(33) النهار, 1989/11/18
(34) الأنوار, 1989/10/7
(35) الأب يوسف محفوظ, مرجع سابق, ص 49
(36) مراكز البطريركية المارونية: دير مار مارون على ضفاف العاصي في أيام القديس مارون, دير مار يوحنا كفرحي سكنه البطاركة في اوقات مختلفة, دير سيدة يانوح حتى عام 1120 وسكن فيه 21 بطريركا – دير سيدة ايليج في ميفوق حتى عام 1440 وسكن فيه 20 بطريركا, دير سيدة قنوبين حتى منتصف القرن التاسع عشر, دير سيدة بكركي منذ اواخر القرن الماضي حتى الآن.
(37) النهار, 1989/11/6
(38) السفير, 1989/11/8
(39) اللواء, 1989/11/15
(40) النهار, 1989/11/22
(41) الصحف اللبنانية الصادرة في 1989/11/6 ونص الخطاب في الملحق رقم 8
(42) السفير, 1989/11/14
(43) الصحف اللبنانية الصادرة بتاريخ 1989/11/6
(44) الصحف اللبنانية الصادرة بتاريخ 1989/11/22
(45) النهار, 1989/11/8
(46) الأنوار, 1989/11/9
(47) الديار, 1989/11/13
(48) السفير, 1989/11/21
(49) المقدم جوزيف رميا, العريف سايد مورا, العريف جورج خوند, رينيه اميل كعدو معوض, أسعد انور معوض, يوسف انطوان الباشا, يوسف السقّال معوض.
(50) السفير, 1989/11/23
(51) السفير, 1989/11/24

الفصل الثالث

جمهورية الطائف الثانية

I - مسرحية شتورا

الياس الهراوي رئيس جمهورية الطائف الثانية

سقط المرحوم رينيه معوض «شهيد الوحدة والوفاق». سقط «الرجل الذي كان منتدباً لتوحيد اللبنانيين في حياته مثلما وحّدهم الحزن الشامل عليه في مماته».

سقط «الذي كان محط آمال اللبنانيين في الوحدة والعيش المشترك والسلام وانقذنا من أتون الفتنة والتآمر وحفظ لبنان».

سقط «الرجل الذي كنا جميعاً نعلّق كل الآمال عليه ليعطي بلدنا ويُعيد اليه وحدته وسلامته».

سقط الذي» سيكون استشهاده قرباناً من القرابين التي قدمت ذاتها على مذبح الوطن وسكبت دمها كي يحيا لبنان».

بهذه العبارات والحسرات وصفه بعض النواب السابقين. أما السيد حسين الحسيني الذي سبق وانتُخب رئيساً لتجمعهم فوصفه بأنه «شهيد الشعب الواحد والدولة الواحدة»، ودعا الى «التمسك بالقيم والمبادىء التي يجسدها الراحل الكبير لانقاذ لبنان»، وقال: «كل منّا رينيه معوض، وكل منا عليه واجب اكمال المسيرة حتى الانقاذ الكامل، مهما كان حجم التآمر». أما الدكتور سليم الحص، الذي كلفه المرحوم رينيه معوّض تأليف الحكومة، قبل استشهاده بساعات، فلقّبه بالشهيد، «شهيد وحدة لبنان وشهيد عروبته، وشهيد القيم الوطنية والانسانية. شهيد السلام والمحبة والأمل. شهيد الوعد بمستقبل أفضل». وأعلن الحداد الرسمي وتنكيس الأعلام لمدة سبعة أيام على الدوائر الرسمية كافة، اعتباراً من 1989/11/22، وتعديل البرامج العادية في محطات الاذاعة والتفزيون بما يتوافق مع المناسبة، على أن يُقام للفقيد الكبير في زغرتا مأتم وطني نهار السبت 1989/11/25, تقفل فيه جميع الادارات والمؤسسات العامة والبلديات حداداً.

عند هذا الحد اعتبر النواب السابقون ورئيسهم ورئيس حكومتهم المكلف أن مهمتم قد انتهت. فجثمان الفقيد في براد مستشفى الجامعة الاميركية بين مرافقيه. القتلى، وعائلته في القصر الرئاسي الوقتي، في بيروت الغربية، تستقبل المعزّين وتتدبر أمرها وأمر فقيدها

لوحدها. لكن انظارهم شخصت نحو مطار القليعات أو فندق بالميرا في بعلبك أو بارك اوتيل في شتورا، وراحوا يترقبون الأوامر والتعليمات ليجتمعوا فيوافقوا على «الشخص» الذي سيختاره «العرابون» خلفاً للشهيد الراحل رينيه معوض. وقد وصلت قلة اللياقة والاحترام بمعظمهم الى حد التخلّف عن حضور مراسم التشييع أو الى تعيين ممثلين عنهم، وهم الذين تهافتوا الى زغرتا واهدن قبل عشرين يوماً فقط ليقدموا الولاء. فالنائب السابق الياس الخازن مثّل السيد الياس الهراوي، الذي اختير خلفاً للسيد معوض. والنائب السابق امين الحافظ مثل السيد حسين الحسيني الذي اختير رئيساً لتجمع النواب السابقين. والنائب السابق عبدالله الراسي مثّل الدكتور سليم الحص الذي عُيِّن رئيساً للحكومة. عفواً، حضرت المأتم زوجة السيد الياس الهراوي وزوجة السيد حسين الحسيني. أما النواب السابقون الذين حضروا مراسم التشييع فلم يتجاوز عددهم العشرين وهم: جورج سعادة، البير مخيبر، صالح الخير، مخايل الضاهر، ادوار حنين، هاشم الحسيني، بطرس حرب، رفيق شاهين، عبد اللطيف الزين، خاتشيك بابكيان، نصري المعلوف، حسين منصور، محمود عمّار، بيار حلو، شفيق بدر، باخوس حكيم، طلال المرعبي، حميد دكروب، حبيب كيروز، انور الصباح.

أمّا الرئيس السوري فقد مثّله وفد مهمّ، كبير، ضمّ نائب الرئيس، زهير مشارقة، ووزير الخارجية، فاروق الشرع، ووزير شؤون رئاسة الجمهورية، وهيب الفاضل، ورئيس جهاز الأمن في لبنان، العميد غازي كنعان، وقائد القوات السورية في الشمال، العميد سليمان الحسن.

والرئيس الفرنسي ورئيس حكومته تمثّلا بوفد مؤلف من وزير العلاقات الثقافية العالمية ومديرة في وزارة الخارجية والسفير الفرنسي في لبنان.

وهكذا شُيِّع الشهيد رينيه معوض الى مثواه الأخير في غياب من سُمّوا رؤساء للجمهورية ومجلس النواب والحكومة. أتراه لا يستحق شرف حضورهم ؟ أم هم لا يستحقون السير في وداع الشهداء ؟!

بموت رينيه معوض ماتت جمهورية الطائف الأولى وماتت معها الوصاية الاميركية – السعودية، وخلفتها جمهورية الطائف الثانية بوصاية سورية كانت على عجلة من أمرها. فاستدعت السيد حسين الحسيني مساء اليوم الذي اغتيل فيه السيد معوض لاعطائه التوجيهات والأوامر لينقلها الى النواب السابقين. فعاد ليلاً من دمشق الى بعلبك، وانتظر في فندق بالميرا وصول النواب السابقين الذين وُجّهت اليهم الأوامر لملاقاته الى هناك. فوصل صباح اليوم التالي تسعة وثلاثون نائباً [1] وعقدوا اجتماعاً في فندق بالميرا. ويبدو ان المناخ لم يطب لهم، فانتقلوا الى شتورا بارك اوتيل.

يجدر بنا ألا نغفل حدثاً هاماً ثانياً جرى في اليوم الذي تلى اغتيال السيد رينيه معوض: عودة البطريرك صفير الى بكركي. ومن غريب الصدف أن يكون قد غادرها في اليوم الثاني لانتخاب معوّض وعاد اليها في اليوم الثاني لاغتياله.

أما في اليوم الثالث، فقرت عين رينيه معوض وارتاحت روحه في عليائها قبل مواراته الثرى. فلقد وُفِّق النواب السابقون واختاروا من بينهم خلفاً له هو السيد الياس الهراوي. فطوال ذلك النهار، بدل أن يشارك في تشييع جثمان رئيسه، كان هم السيد حسين الحسيني لملمة الشمل وتجميع النواب السابقين لتأمين النصاب. فعدد النواب الموجودين في شتورا منذ اليوم السابق كان أربعين فقط، وعند الظهر أطّل النائب السابق فريد سرحال يخفره كما في المرة السابقة السيد انطوان الأشقر، عضو المكتب السياسي للحزب التقدمي الاشتراكي، وكان قد أجبر على تمضية الليل في «ضيافة قصر المختارة». وبعده وصل السيدان هاشم الحسيني وباخوس حكيم، مما رفع العدد الى 43. لكن النصاب لا يتم إلا بحضور 48 نائباً ! فمن أين سيؤمن السيد الحسيني خمسة نواب آخرين ؟ هكذا بقي الجميع ينتظرون الغيث من باريس. وصدق التوقع. وصل عند الساعة الثامنة عشرة «موكب باريسي» يضم السادة: ميشال ساسين، أحمد إسبر، اوغست باخوس، عثمان الدنا، ميشال معلولي، محمود عمار، صائب سلام، حميد دكروب، نصري المعلوف، كاظم الخليل. فانفرجت أسارير السيد الحسيني وقد أصبح العدد 53 نائباً ! ولعلّ افضل وصف له في تلك اللحظة كان ما كتبته جريدة السفير:

«كل الحركات في الداخل والخارج كانت محكومة من غرفة عمليات واحدة يقودها الرئيس الحسيني، الذي اقرّ له الجميع بقوة شباب ساعدته على وصل الليل بالنهار والنهار بالليل، وهو يجتمع، ويصعد، وينزل، ويطبّق، ويُسرّ في الاذن من دون أن يسمح بانحراف، ولو قليل، من اتجاهات البوصلة». [2]

... وبدأت المسرحية المهزلة

الساعة التاسعة عشرة والدقيقة الخامسة والعشرون، دُقَّ الجرس ايذاناً ببدء الجلسة الأولى وأعلن السيد الحسيني الوقوف ثلاث دقائق صمتاً، حداداً على «الرئيس الشهيد» رينيه معوض (يا طيب نيّته ! لقد خالفوا العرف كرمى له ووقفوا ثلاث دقائق بدلاً من دقيقة).

الساعة التاسعة عشرة والدقيقة الثمانية والاربعون تليت مواد الدستور المتعلقة بالانتخاب.

وبعد دورتين من الاقتراع السريع نال السيد الياس الهراوي 47 صوتاً. ووجدت خمس اوراق بيض. ولم يشترك السيد ميشال ساسين بالاقتراع.

الساعة العشرون وخمس دقائق أعلن السيد الحسيني «فوز زميله الياس الهراوي برئاسة الجمهورية اللبنانية». فتبع ذلك «تصفيق ضعيف»، دُعي بعده السيد الهراوي لاداء القسم. فأدّاه وألقى خطاباً توجه فيه الى النواب قائلاً:

«.... لقد هبّ مجلسكم بشجاعته المعهودة يواجه أيادي الغدر ويرد على القتلة الجبناء... وانطلاقاً من هذا الايمان الراسخ، التأم مجلسكم فوراً ليفوّت فرصة القضاء على لبنان الواحد، ولينقذ مسيرة الخلاص مقدماً بذلك الى الرئيس الراحل الكبير اكليل عرفان ووفاء وتعزية منتخباً من يتابع الرسالة الوطنية عنه، ومن يحمل الراية التي هوت معه فيكتمل الجهاد من اجل انقاذ الوطن... والى الرئيس الشهيد وعدي بأن التزم مبادئه وأن أحقق الأهداف التي أعلنها والتي من أجلها سقط، فترتاح روحه القلقة على لبنان وقد استعاد كامل وحدته وسيادته».(3)

أيعقل أن من قال هذا الكلام وأخذ على نفسه العهد باكمال المسيرة، والتضحية بكل شيء في سبيل اتمام رسالة المرحوم رينيه معوض، لا يحضر مراسم دفنه ؟ مسكين، ثانية، رينيه معوض ومسكين لبنان !

وبعد أن مدّ يده للجميع، وجّه السيد الهراوي التحذير العنتري الشهير: «ان يدي ممدودة بكل محبة واخلاص للجميع من أجل التعاون الصادق لانقاذ الوطن، وأملي أن تمتد الأيادي المترددة لملاقاتها خدمة للبنان، مؤكداً ان مسيرتنا لن تتوقف مهما عظمت الصعاب، وهي تستدعي تضافر جهود الجميع، كما هي قادرة على سحق كل من سيقف في وجهها، لأن مصلحة لبنان وشعبه هي أكبر وأهم من كل الاعتبارات والاشخاص والمصالح».(3)

ولم ينس الشقيقة سوريا فخصّها بأفضل ما عنده من قول: « وخيار اللبنانيين بين أن نبقي صفحة سوء التفاهم بين لبنان والشقيقة سوريا مفتوحة مع ما ينتج عنها من أضرار للبلدين عرّضت شعبنا للكثير من المآسي، وبين أن نطوي هذه الصفحة نهائيّاً ونفتح صفحة جديدة مشبعة بروح التعاون الصادق الكفيل بخلق اجواء الثقة المتبادلة، وبناء علاقات أخوية تحقّق مصلحة البلدين والشعبين في اطار سيادة واستقلال كل منهما. وقد اخترنا باسم اللبنانيين التوجه الأخير، خصوصاً وان اعلان الشقيقة سوريا وموافقتها على مشروع وثيقة الوفاق الوطني مع ما احتوته من تأكيد على سيادة واستقلال لبنان، وعلى كونه وطناً نهائياً لابنائه، اسقط هواجس البعض ومخاوفهم».(3)

وأبى النواب السابقون الكرام ان يتفرقوا قبل أن يغنموا الحصّة من قالب الحلوى. فمدّدوا ولايتهم ثلاث سنوات تنتهي في 1993/12/21 موعد «يوبيل» نيابتهم الفضّي. ولقد برّر رئيسهم السيد الحسيني قبولهم بهذه «التضحية» خلال الجلسة بقوله: «حضرات النواب. ليكن واضحاً أن رغبة جميع الزملاء هي الجهد الدؤوب من أجل انقاذ لبنان. ونتمنى أن تجري

الانتخابات النيابية بأسرع وقت، ولكن هذا الاجراء هو من قبيل ازالة حلم أي متضرر من الشرعية اللبنانية، والهادف الى الغاء لبنان. وسنعمل جاهدين الى أن نصل الى تنفيذ وفاقنا الوطني واجراء انتخابات نيابية بأسرع وقت ممكن».(3)

نشكر لهم هذه «التضحية» في سبيل انقاذ لبنان. ولكن كيف يبررون تمديد نيابتهم بحجة اجراء الانتخاب ؟ لماذا لم ينتظروا الحكومة التي سيشكلونها كي تتقدم بمشروع قانون بهذا الشأن فتكون حجتهم قانونية ؟ أتراهم خافوا من أن يصحو ضمير اعضاء الحكومة المقبلة ؟

ولم يقف اندفاع النواب السابقين عند هذا الحد، فتابعوا السهرة لتأليف حكومة. وقبل أن يدهمهم الصباح أصدروا مراسيم تشكيل ما سموها «حكومة الوفاق الوطني»:

سليم الحص: رئيساً للحكومة ووزيراً للخارجية والمغتربين.
ميشال ساسين : نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للعمل.
البير منصور : وزيراً للدفاع.
عمر كرامي: وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة.
وليد جنبلاط : وزيراً للأشغال العامة والنقل.
جورج سعادة : وزيراً للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.
علي الخليل : وزيراً للمالية.
الياس الخازن : وزيراً للداخلية.
عبدالله الراسي: وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية والسياحة.
ادمون رزق: وزيراً للعدل والإعلام.
نبيه برّي: وزيراً للموارد المائية والكهربائية.
نزيه البزري: وزيراً للاقتصاد والتجارة.
سورين خان اميريان: وزيراً للصناعة والنفط.
محسن دلول: وزيراً للزراعة.

لا بدّ هنا من التساؤل عن سبب هذه العجلة في انتخاب خلف لرينيه معوض وتشكيل حكومة جديدة قبل أن تجف دماء الراحل عن طريق القصر الحكومي، وقبل أن يوارى جثمانه الثرى! ظن الكثيرون في حينه أن السبب هو تكريم رينيه معوض باقامة مأتم كبير تشارك فيه جمهورية الطائف الثانية بجميع رموزها (رئيس الجمهورية، رئيس مجلس النواب، رئيس الحكومة وجميع اعضائها) اعترافاً بمزاياه، وبما مثل، خصوصاً وأنهم أقسموا على اتمام المسيرة التي بدأها هو. لكن سرعان ما خاب هذا الظن ! فبعد اعتلائهم كراسي الحكم والسلطة لم يحضر المأتم واحد منهم. فبرّروا العجلة برد التحدي وتكملة مشيئة رينيه

معوض وملء الفراغ.

الواقع ان الوصاية السورية كانت على عجلة من أمرها لتقنص الوصاية الاميركية-السعودية على حين غفلة، فتضع البلدين أمام الأمر الواقع. أما النواب السابقون فظنّوا أنهم سيقبضون مرة ثانية، والمستوزرون الموعودون منهم كانوا أيضاً على عجلة لنقد الجبنة قبل أن يغيّر العرابون رأيهم.

هكذا تُرك رينيه معوض لأهلٍ يدفنونه وانصرف النواب السابقون الى اشباع رغباتهم. ولقد برّر الدكتور سليم الحص هذه العجلة في أول تصريح له بعد تشكيل الحكومة:

«.... لقد جاءت سرعة الاقدام على هذه الخطوة بمثابة التعبير عن الوفاء لروح الرئيس الراحل، ذلك انه لم يكن هناك ردّ على الجريمة النكراء أبلغ من احباط الهدف المقصود منها، وهو إعادة البلاد الى أجواء الفراغ في السلطة... ان الطريق التي ستسلكها هذه الحكومة انما هي الطريق التي رسمتها وثيقة الوفاق الوطني، وان الهمّ الأول الذي لا بد أن تتصدّى له هو العمل على ازالة الحالة الانقسامية القائمة في البلاد، وكذلك ازالة كل آثار الحرب ورواسبها وافرازاتها ومعالجة نتائجها على شتى الصعد الاجتماعية والانسانية والاقتصادية وخلافها».[4]

مرحلة المرجلة والعنتريات

بقيت السرعة شعار المرحلة. فالدكتور سليم الحص كان مستعجلاً للمثول أمام المجلس النيابي لنيل ثقته. ففي اليوم التالي لتشكيلها، عقدت الحكومة جلستها الأولى، برئاسة السيد الياس الهراوي، عند الساعة الحادية عشرة، وأقرّت البيان الوزاري. وبعد ساعة تقريباً عقد المجلس النيابي جلسة استمع خلالها الى البيان الوزاري، الذي تلاه الدكتور الحص متبنياً فيه الانفتاح والوفاق والسلام تيّمناً بمبادىء المرحوم رينيه معوض وبمبادىء السيد الياس الهراوي خليفته: قال « لقد أكّد الرئيس الشهيد رينيه معوض، فور انتخابه، ان المصلحة الوطنية يجب أن تكون شاملة، وان مسيرة السلام لا تستثني أحداً، وسقط شهيداً للانفتاح والوفاق والسلام. وقد جدّد فخامة الاستاذ الياس الهراوي أمس الدعوة الى الوفاق والسلام. ان حكومة الوفاق الوطني اذ تعلن تبنيها هذه الدعوة»(وهنا يبدو أنه تذكر ان رينيه معوض سقط شهيد هذه المبادىء وتذكّر ان المطلوب منه هو عكس ذلك، فتبرأ فوراً مما قاله ووجّه تهديداً الى حكومة العماد عون الشرعية) «ان حكومة الوفاق الوطني... لن تسمح لأية مغامرة تهدّد المصير الوطني بالاستمرار، وهي تتعهد تعبئة كل الامكانات والطاقات في العمل من أجل ازالة الحالة الانقسامية القائمة وكل ما يحوط بها من مظاهر الخروج على القانون والشرعية».[5] وبعد أن تكلّم بعض النواب السابقين، نالت «حكومة الوفاق الوطني» ثقة جميع الحاضرين منهم وعددهم ثلاثة واربعون فقط من أصل سبعين لا يزالون أحياء.

ثم جاء دور السيد الياس الهراوي، الذي وجّه انذاراً للعماد عون «ليرحل خلال 48 ساعة والاّ سينهيه بعملية عسكرية تستغرق ساعات». ورد هذا الكلام في حديث الى الصحافة الأجنبية أوضح خلاله أنه «يعطي فرصة للعماد عون للرحيل عن قصر بعبدا، والا فإنه سيفصل من منصبه خلال 48 ساعة. واذا أصّر على موقفه فانه، بكل أسف، سيتحمل نتائج ذلك»، وتمنى عليه «ان يأخذ قراره كرجل سلطة والا فان المنطقة الشرقية ستعاني وتتعرض لاحداث عنيفة»، وزاد على ذلك «ان عون لا يزال قائداً للجيش حتى الآن، إلا أنه، خلال 48 ساعة، عندما يصدر القرار بعزله يصبح ضابطاً متمرداً». ثم قال: «انه لن يسمح بوجود حكومتين في لبنان، مهماكلف ذلك من ثمن... سأعود الى قصر بعبدا حتى ولو لم يبق منه سوى غرفة واحدة لأنه سيكون مقر اقامتي، فاقامتي ستكون في بعبدا وليس في أي مكان آخر». ثم تابع «أنا هنا لا لأبدأ حرباً جديدة، ولكن في حال حصول أية عملية عسكرية جديدة، فسأكون مستعداً لأنهائها خلال ساعات قليلة، وذلك تمهيداً لانهاء الحالة الشاذة التي تتمثل بأشخاص لا يتمتعون بالشرعية».[6]

ثم حان دور النائب السابق ادمون رزق، المعين وزيراً للعدل والاعلام في حكومة الطائف. ادمون رزق الذي رفض ابناء بلدته جزين، بخاصة ناخبوه السابقون، مواقفه المتخاذلة وخروجه عن ارادتهم واعتدوا على منزله في جزين وحذّروه من القدوم اليها. لكنه تحدّاهم. فجمع حوله بعض الازلام من خارج منطقة جزين وبعض رجال قوى الأمن الداخلي وتوجّه اليها مصطحباً مصوري التلفزيون وبعض مراسلي الصحف ودخل البلدة وقت كان الأهالي يشيّعون أحد ابنائها. فما أبه لحرمة موت وقرّر ان يصل الى منزله «بطبل وزمر»، مما أثار حفيظة الأهالي. فهاجموا منزله واعتدوا عليه بالضرب، وهدّدوه بالقتل. فما كان منه إلا أن اتصل بقائد جيش لبنان الجنوبي، اللواء انطوان لحد، طالباً الحماية. فأفهمه هذا الأخير أنه لا يمكنه حمايته من ابناء بلدته وعليه أن يسحب اسلحة مرافقيه ويخفيها ويغادر جزين بعد تناول الغداء.

ولما وصل ادمون رزق مساء الى بيروت عقد مؤتمراً صحافياً في فندق السمرلند وجّه الاتهامات يميناً وشمالاً: «ان المحرّض على نسف بيتي اسمه ميشال عون والمنفذ هو رائد في مخابرات عون يدعى الرائد نقولا مزهر وعناصر مدسوسة من خارج جزين على تجمع الجيش اللبناني في جزين»، وأكّد «ان أحداً من جزين لا يمكن أن يسمح لنفسه على الاطلاق بالقيام بممارسات ارهابية او يرتكب جرائم بحق انسان ناضل وضحّى من أجل جزين وهو ممثلهم الشرعي منذ 22 عاماً. وأنا أحمّل الجنرال عون والرائد مزهر بالذات مسؤولية أي حادث يقع في جزين لأنه منذ مدة «يحركش» في جزين، منذ 18 نيسان (عندما قرأ ادمون رزق البيان الذي صدر عن اجتماع النواب في بكركي) وحاول اكثر من مرة، أن يفتعل مشاكل

فيها، ولكن كنا نتدارك الأمور بحكمة. وأنا احذّر ميشال عون ونقولا مزهر من القيام بأي عمل يستهدف أمن جزين أو أمن عائلتي، واعتبر ميشال عون محرضاً مباشراً والباقون الذين نفّذوا».(7)

فلا بد من أن نسأل السيد ادمون رزق: لماذا لم ينتصر له أحد من الأهالي في جزين؟ لماذا لم يستنكر أو يحتج على الأقل بعض من يمثلهم السيد رزق، الموجودون في منطقة جزين أو خارجها؟

ألا يكفيه أنه قبض ثمن «تضحياته» في سبيل جزين وأهلها ولبنان وشعبه مركزاً وزارياً في حكومة الطائف؟

ردود الفعل

الردود المؤيدة

لم تتغيّر مواقف الفاعليات والجهات التي أيّدت في السابق ما تم في القليعات. الولايات المتحدة الاميركية واللجنة العربية الثلاثية رضخا للأمر الواقع الذي فرضته سوريا عليهما، فأيّدت الولايات المتحدة الاميركية، ولو على مضض، ما نتج عن مسرحية شتورا، على أمل ان تحين الفرص للدخول على خط الوصاية من جديد وحمّلت العماد عون وحكومته مسؤولية ما قد يحدث.

الحكومة الاميركية، جدّدت دعوتها جميع اللبنانيين، وبخاصة القوات المسلحة، للوقوف وراء السيد الهراوي ورددت ما سبق وقاله الرئيس بوش، من أن «اولئك الذين لا يدعمون عملية الوفاق يقومون بعزل أنفسهم اكثر عن الشعب اللبناني والمجتمع الدولي». وقالت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية: «لقد صوّت البرلمان اللبناني مرتين وأوضح أنه ملتزم بدفع عملية الوفاق الى الأمام. ونحن نعتقد أنه من المهم جداً أن تتقدم هذه العملية والاّ لن يكون هناك سلام في لبنان». وزادت بعض المصادر الأميركية أنها «لا تتوقع أي تحرك سوري عسكري، الاّ اذا تقدم الهراوي، بطلب ذلك رسمياً وعلنياً». وبعد أن أشارت الى انها تعتقد ان الهراوي يسير في هذا الاتجاه، أضافت «ان الرئيس الجديد سيبرّر طلبه مساعدة سوريا، انطلاقاً من حقه كرئيس شرعي واستناداً الى بنود اتفاقية الطائف». وقالت مصادر أخرى: «انه أصبح هناك شبه اجماع اقليمي ودولي على أن عون هو العقبة الأساسية الآن امام اعادة توحيد لبنان وان رحيله عن المسرح السياسي ضروري وان كان بالقوة».(8)

المملكة العربية السعودية، جدّدت التهاني «لما حقّقه المجلس النيابي من انجازات موفقة أدّت الى انتخاب الرئيس الياس الهراوي، ومن ثم الى تشكيل الحكومة الوطنية، وما صدر عنه من قرارات من شأنها أن تساعد على اعادة الأمن والاستقرار الى ربوع لبنان». ولكنها

دعت الى التعقل في حل المشاكل و«ضرورة معالجة الأمور بالحكمة والروية والاعتماد على الحوار والتفاهم كقاعدة أساسية لحل المشكلات القائمة وتذليل العقبات الراهنة وصولاً الى ضمان وحدة لبنان أرضاً وشعباً وتكريس حريته وسيادته وتوفير الأجواء الآمنة له».(8)

الجزائر، انتقدت على لسان وزير خارجيتها موقف العماد عون، «لأنه سدّ كل الطرق التي كانت تسمح له بالمشاركة في الحل النهائي عن طريق الوفاق الوطني». وزاد قائلاً: «ان استمرار عون في الرفض يعرّض لبنان للعودة الى العنف والحرب الأهلية».(8)

المغرب لم يأخذ موقفاً منفرداً، بل انضم الى موقف اللجنة الثلاثية التي أصدرت من الرباط بياناً، جاء فيه ان اللجنة «تلقّت بارتياح وتفاؤل اعلان تأليف حكومة الوفاق الوطني» واعتبرت ان «تأليف هذه الحكومة يؤكد قدرة الشعب اللبناني الشقيق على تثبيت وحدة لبنان وعلى اعادة مؤسساته واستئناف دوره داخل الأسرة العربية والمجتمع الدولي». كما أن اللجنة «تؤكّد دعمها التام للحكومة اللبنانية الجديدة وتُعرب عن ثقتها بقدرة هذه الحكومة على قيادة لبنان نحو الوحدة والأمن والاستقرار كي تتمكن من اعادة بناء ما دمّرته الحرب ومواصلة مسيرتها المباركة في الوفاق والأخوة والالفة».(9)

المجموعة الاوروبية، شجّعت المصالحة الوطنية وبسط السيادة على بلد حر من اي وجود مسلح غير لبناني ودعا بيان وزراء خارجيتها «جميع اللبنانيين الى التجمع حول هذه الأهداف».

اسرائيل، أعلنت في بيان أعده وزير الدفاع اسحق رابين، أنها «تراقب عن كثب هذه التطورات، خصوصاً مناورات الجيش السوري ونية سوريا القيام بعرض للقوة». وأضافت «ان سياسة اسرائيل الثابتة تدعو الى تجنّب التدخل العسكري في الأزمة اللبنانية، لكننا نحتفظ لأنفسنا بحرية التحرك والردّ، اذا تعرّضت مصالحنا الحيوية للخطر».(10)

البطريرك صفير وفي عظة بعد انجيل الأحد، في كنيسة بكركي قال:

«الجوّ ملبّد، هذا ما نعرفه جميعاً، وكل شيء ينذر بالعاصفة. اننا نعرف في الوقت عينه ان السيد المسيح بكلمة منه تمكّن من اسكات العاصفة، وقال للبحر اسكت، أصمت، فسكت البحر وصمت. والمسيح هو على ما يقول بولس الرسول في الأمس واليوم وغداً، وليس على الله أمر عسير. لذلك علينا، والجو على ما تعرفونه ونعرف، أن نعود الى الله والى ضمائرنا والى الحس الوطني لكي نسأله أن يوحّد صفوفنا وكلمتنا. واذا ما توّحدت الجماعة توحّد الوطن ولا يتوحد الوطن الا بالجماعة. نوحّد صفوفنا ونجدّد ايماننا بالله ونسأله ان يضع سلامه في القلوب وفي الربوع. ولنتذكّر مهما اشتدت الصعوبات وتلبّد الجو بالغيوم وزمجرت العاصفة انه ليس على الله أمر عسير».(11)

قيادة «القوات اللبنانية» بقيت «تلعب على الحبلين»، محاولة ابقاء «رجل في البور ورجل

في الفلاحة». فهي ضمناً موافقة على اتفاق الطائف وكل ما سينتج عنه، وعلناً لا تجرؤ على التصريح بذلك، لأن قاعدتها لا توافقها على هذا الموقف الذي يتناسى مقاومة الخمس عشرة سنة ويتنكّر لدماء جميع شهداء المقاومة. ففي مؤتمر صحافي عقده قائدها الدكتور سمير جعجع، والى جانبه رئيس اركانه (الرائد المتقاعد في الجيش واللواء في القوات) فؤاد مالك، افتتح كلامه بالقول: «شخصياً مضت فترة طويلة لم أتكلم فيها. كنت ساكتاً لأننا نعتبر أنفسنا، كقوات لبنانية، «أم الصبي»، ولأننا كذلك سنحكي اليوم. في الاسبوعين الماضيين سمع الجميع عن حشود عسكرية، فتوتّرت الأجواء، وتبودلت التهديدات، وطرح مصير المنطقة الشرقية على بساط البحث. وفي غمرة الأحداث، تساءل البعض عن موقف القوات اللبنانية، أنا أرفض قطعاً أن يسأل أحد عن موقف القوات اللبنانية، واذا كان البعض لا يعرف موقفها في مرحلة كهذه وظرف كهذا، فمعنى ذلك انهم لا يعرفون ما هي القوات اللبنانية وما هي المنطقة الشرقية ولا السياسة التي تحصل»، ثم انتقل الى المرجلة والمزايدة على الجميع: «المنطقة الشرقية هي القوات اللبنانية. وعندما كانت القوات تصنع المنطقة الشرقية لم يكن هناك منطقة شرقية. في حرب السنتين فرطت مؤسسات الدولة، ووجد بعض الشبان الذين أخذوا على عاتقهم الدفاع بما تيّسر، عن المنطقة الشرقية وعن حرية وكرامة وسيادة واستقلال لبنان. وبعد حرب السنتين، وعندما كان الجميع يهلل للسوريين، وقعت معهم أولى المعارك في الاشرفية وفي بلاّ. ولنتذكّر ان اول معركة جدّية وقعت مع السوريين كانت العام 1977 في بلاّ، وفي العام 1978 في الاشرفية، اخرج بشير الجميل ورفاقه السوريين من الاشرفية. وفي العام 1983 صلبونا وتركونا في الجبل، وفي بحمدون بالذات، وبقينا ندافع عنها حتى آخر لحظة. الاتفاق الثلاثي نحن اسقطناه. سليمان فرنجية ومخايل الضاهر نحن الذين منعناهما من الوصول الى رئاسة الجمهورية. لا نقبل بأن تهدد المناطق الشرقية بأي شكل من الاشكال، ونحن كقوات لبنانية مسؤولون عن كل مواطن وبيت في هذه المنطقة، عن كل مؤسسة وأم وطفل ومزارع. نحن ندافع عن هذه المنطقة حتى آخر رمق من حياتنا، ولا نقبل بأن تهدّد من قبل أي كان... اعتبر نفسي مسؤولاً عن كل عسكري في الجيش اللبناني، وعن كل ضابط ومساء البارحة استدعيت الاركان العامة في القوات اللبنانية واعطيتهم الأوامر الكاملة كي يحضّروا انفسهم ليكونوا الى جانب رفاقهم في الجيش اللبناني للدفاع عن المنطقة الشرقية».[12] ولكنه تذكّر أن موقفه الضمني والحقيقي هو غير ما أعلنه، فاستدرك وتوجه الى السيد الياس الهراوي معترفاً علناً برئاسته ومناقضاً ما سبق وقاله ومستثيراً عاطفته: «وفي هذا الاطار بالذات أقول ان الرئيس الهراوي هو ابن المنطقة الشرقية، وأقول ان المنطقة الشرقية هي في عقل الرئيس الهراوي وفي قلبه. وبقدر ما نحن متكلون على قوتنا الذاتية، نتكّل على الياس الهراوي بالذات ليدافع عن المنطقة الشرقية

ويحافظ عليها».[12] ثم سأله أحد الصحافيين: «التهديد الحالي هو نتيجة اتفاق الطائف، والقوات لم تحدّد موقفاً واضحاً من هذا الاتفاق، وعندما تنادي الرئيس الهراوي بالرئيس فهذا يعني انك تعترف بنتيجة اتفاق الطائف. فما هو موقف القوات من هذا الاتفاق؟ كعادته، تهرّب الدكتور جعجع من الجواب وهرب الى الأمام: «أنا قلت لا أريد الدخول بكل المعمعة السياسية، كل هذه المعمعة، وكل نتائجها وكل خلفياتها. نحن الآن كقوات نعرف وضعنا، لا أريد دخول المعمعة السياسية. هناك تهديد عسكري على حدود المنطقة الشرقية، علينا كلنا أن نركض ونقف ولا ندع أي شيء يحصل على المنطقة، نقطة على السطر، وبعد ذلك نتباحث في كل الأمور».[12] ولما حشره الصحافي وسأله: «يلاحظ في الوضع الراهن، ان المخرج واحد من اثنين: هناك الطائف وهناك بعبدا. اذا خُيّرت بين اسقاط الطائف واسقاط بعبدا أيهما تختار؟ «أجاب: «أنا أرى ان اكثرية الاسئلة لن تكون وطنية ولذلك سأوقفها عند هذه الحدود».[12]

حركة التضامن التي يرأسها المحامي اميل رحمة التابعة للقوات اللبنانية قالت ما لم يقله الدكتور سمير جعجع، قائد هذه القوات، فأكّدت: «ان أغلبية أعضاء المكتب يعتبرون أن الانتخابات الرئاسية التي حصلت في القليعات وأدّت الى انتخاب المغفور له الرئيس رينيه معوّض، وانتخابات شتورا التي أدّت الى انتخاب الرئيس الياس الهراوي، هي من الناحية القانونية دستورية، وانما كان هناك انزعاج شبه تام وشامل من الشكل والأمكنة حيث كانت الحركة بأغلبيتها تتمنى أن تحصل في قصر منصور».[13] لكن هذه الحركة خفّفت من هذا الاندفاع تجاه نتائج مسرحية شتورا باعتبارها «حكومة الدكتور الحص الجديدة غير متوازنة، مما أدّى الى نقل الغبن من مجموعة الى أخرى».[13]

الردود المعارضة

اثنان كانا منذ البدء ولا يزالان ضد اتفاق الطائف وافرازاته، وبخاصة افرازات مسرحية شتورا، هما العماد عون والشعب اللبناني.

العماد عون، وفي رد أولي على الانذار الذي وجّهه اليه السيد الياس الهراوي واعطاه فيه مهلة 48 ساعة لمغادرة قصر بعبدا، قال مازحاً: «كيف أتمكن من توضيب حقائبي خلال 48 ساعة؟ ولوّ ليعطيني 72 ساعة». ثم تحدّث عن «تحركات جيوش وتعزيز للمواقع السورية»، وأعلن: «نحن مستعدون للدفاع عن أنفسنا ضد أي جريمة اجتياح للمناطق الحرة.. سيحاولون فرض اتفاق الطائف اذا هُزمنا عسكريّاً. لكننا لن نوقّعه لأنه صك استسلام لسوريا». وقال أيضاً: «لقد قرّرنا نحن المقاومة أيّاً تكن النتائج، وعلى أي حال الاجتياح ليس سهلاً».[14]

ثم عقد العماد عون مؤتمراً صحافيّاً بتاريخ 1989/11/28 افتتحه بقراءة وثيقة صادرة عن

وزارة الاعلام السورية بتاريخ 1989/2/5 تطلب من الأجهزة المختصة في سوريا تصحيح حدود سوريا من الغرب لتصبح البحر الابيض المتوسط بدلاً من لبنان والبحر المتوسط، مما يؤكّد ان سوريا ضمّت لبنان الى اراضيها. وتوجّه عبر الصحافة الى الشعب قائلاً: « تجاه هذه الحقيقة، حقيقة اعتراف سوريا بموجب هذه الوثيقة، نطلب من كل اللبنانيين موقفاً من الكيان، وهذا الموقف نطلبه من كل القيادات، سواء كانت روحية أو سياسية أو مسيحية أو اسلامية، حتى نستطيع تحديد موقفنا».[15] ثم طلب من الدول العربية، وبخاصة دول اللجنة الثلاثية ودول العالم والأمم المتحدة «اعطاءنا رأيهم في هذه الحقيقة قبل ان يوجّهوا الينا النصح بالقبول او بالعدول أو بالتفاوض».[15] وزاد قائلاً: « ان طبيعة عملي هي طبيعة قيادية، وعند الخيارات الكبرى لا يصوّت الناس، اذا هناك خيار قيادي يمشي فيه الانسان ويخوض معركته بمن حضر».[15] ثم توجّه الى الجيش السوري في لبنان وسأل «كل فرد من الجيش السوري، وكل قائد في الجيش السوري، لماذا يقاتل في لبنان ؟ ولماذا يقتل اللبنانيين ؟» وقال: « لن أعطيه الجواب، فليسأل بنفسه وليجاوب نفسه. واذّكره بأن أرضه المحتلة ليست عندنا، انما أرضه المحتلة هي في الجولان».[15] وفي افرازات شتورا قال: « واذكّر الحكومة المزعومة والرئيس المزعوم الذي انتخب في مهزلة تدنّت عن المستوى المضحك... كونها قناعاً لسوريا، والوزراء المعينون عليهم ان يتركوا فوراً المراكز التي عيّنوا فيها ويلتحقوا فوراً بشعبهم، لأنه في النتيجة ما من عميل تعامل ضد شعبه وكانت آخرته مليحة، بل كانت آخرته بشعة، وهؤلاء مصيرهم أسود».[15] ثم دعا الشعب، وبخاصة الشباب، الى الدفاع عن الوطن والى الالتحاق بالجيش: « الجيش (يقصد الجيش السوري) الذي عجز عن قتل شعبنا في باب التبانة (في طرابلس) لن ينجح في قتل شعبنا في بعبدا... الشعب اللبناني مدعو أينما وُجد الى المقاومة للدفاع عن قيمه وعن المبادىء الأساسية. نحن ندافع عن حقنا في تقرير المصير بمعزل عن الضغوط والتهديد والقتل التي تمارس علينا وعلى قيادينا وعلى شعبنا... وأقول للشباب الذين يريدون المساهمة في معركة الدفاع، ان كل ثكن الجيش مفتوحة للتطوع استعداداً لمعركة الدفاع النهائية».[15] ودعا الشعب اللبناني الى التحرك «اينما وجد على الارض اللبنانية ضد الاحتلال، لأن مؤتمر الطائف انتهى الى تثبيت هذا الاحتلال بدل ازالته».[15] واتهم الاجهزة السورية باغتيال السيد رينيه معوض «لأننا تأكدنا من وجود انفجارين، انفجار في السيارة وأخر قربها وهذان الانفجاران لا يمكن تنسيقهما من الداخل ومن الخارج الا بجهاز موجود في الداخل والخارج وفي منطقة يسيطرون عليها. على الأقل هذه قرينة كافية».[15] وعن القوات التي قد تقوم بالهجوم على المنطقة الشرقية وقصر بعبدا، قال: « اذا وقع هجوم، لن يكون هناك جيش لبناني بل قوات سورية».[15]

الشعب اللبناني استجاب لنداء العماد عون، عاطفيّاً وسرّاً في مناطق الاحتلال السوري،

كما استجاب فعلاً وعلانية ملفتين في المناطق المحرّرة، وقرّر حماية قصر بعبدا بالتجمع فيه وحوله. هكذا بدأ «مكتب التنسيق الوطني»[16] مساء 1989/11/27 اعتصاماً في القصر الجمهوري تحت شعار «ان القصر الجمهوري هو بيت الشعب، وأي تهديد له هو تهديد للشعب كله». ودعا الجميع الى مشاركته في هذا الاعتصام، على أن يؤمن كل معتصم بطانيّة وسندويشات وماء ومصباحاً. كما دعا الجميع الى اضراب عام في المنطقة الشرقية بتاريخ 1989/11/28 استنكاراً للتهديدات. هكذا، وبرغم الاخطار المحدقة بالقصر الجمهوري من تعرضّه للقصف المدفعي او الهجوم الجوي أو البري، احتشدت جموع غفيرة في محيط القصر واعتصمت داخله وحوله معلنة انها ستحمي القصر والعماد عون باجسادها ودون أي سلاح.

وكأن السيد الياس الهراوي قد استفاق و«ذهبت السكرة وجاءت الفكرة»، فأراد أن يتنصّل من التهديدات والمراجل التي أطلقها، أو على الأقل أن يحسّن صورته لدى الشعب، وبخاصة شعب المنطقة الشرقية التي هدّد بسحقها. فصدر عنه التصريح التوضيحي التالي:

«سمع اللبنانيون أمس عبر الاذاعات، ما قاله العماد عون ردّاً على كلام منسوب الى فخامة رئيس الجمهورية، عن تطورات سريعة مرتقبة. وفي المناسبة، ان الرئاسة حريصة على أن توضح لجميع اللبنانيين، خصوصاً لابنائها في المنطقة الشرقية، وأعزّهم لديها الذين هم في صفوف الجيش اللبناني الباسل كله، وتحديداً من هم على جبهات قتال مصطنعة بين المواطنين والأخوة في الوطن الواحد، وهي جبهات في غير محلها، فرضتها علينا جميعاً ظروف المؤامرة، ان الرئاسة حريصة على ايضاح ما يأتي:

أولاً: في لبنان الآن شرعية دستورية واحدة على رأسها رئيس للجمهورية وحكومة واحدة ومجلس نواب ومؤسسات تابعة لها، معترف بها دولياً، ومعترف بها محليّاً من جميع اللبنانيين باستثناء من وقعوا حتى الآن ضحية التضليل أو الارهاب والتهديد والتفجير والاغتيال (وكأن السيد الهراوي يعتبر مئات الآلاف الذين أمّوا القصر الجمهوري في مناسبات عدة لدعم مواقف العماد عون هم ضحايا)، وهم يعرفون ما مورس عليهم حتى اليوم من اهانة لمقاماتهم الروحية، وتطاول على ممثليهم الشرعيين، وتهديد مباشر لوسائل اعلامهم، وغيرها من الاساليب التي لا يقرها دستور أو اعراف أو ديمقراطية (كأن ما تم في شتورا هو الديمقراطية بعينها)، والتي تتعارض مع اصالة شعبنا وتمسكه بالحرية.

ثانياً: لم تبقَ دولة صغرى أو كبرى، صديقة أو شقيقة، الا وتدخّلت لدى العماد عون، منذ ايلول 1988 حتى اليوم، لكي يكف عن عرقلة قيام المجلس النيابي بواجباته، ولكي يساهم في وضع لبنان على طريق الوحدة والسيادة والخلاص، فكان دائماً صاحب خيار عسكري مدمّر وغير مسؤول، ألبسه شعارات السيادة والاستقلال والتوحيد، وعبأ له بعضاً من خيرة

ابنائنا الذين نعوّل عليهم في بناء المستقبل الوطني، كما تعامى عن رؤية الواقع الجديد محلياً واقليمياً ودولياً، والذي سهّل فتح آفاق السلام والانقاذ في لبنان، فلجأ الى المدفع والارهاب وأوشك بهذا الاسلوب أن يسقط السيادة والاستقلال والوحدة، كما تلمسون اليوم.

ثالثاً: ان العماد عون يضع اللبنانيين أمام خيار مستحيل ومدمّر وغير محدود، يقودهم فيه من الملجأ تحت طبقات الارض، في حين ان الرئاسة، بما تمثله من شرعية دستورية، قرّرت ان تقودهم الى السيادة والوحدة من موقع النور والضياء، حيث يواكبونها في مسيرتها الى السلام، لا في مسيرة الى الملاجىء والموت. ان مسيرة الضياء والنور، قد كلّفت الرئيس الشهيد رينيه معوض حياته، لأنه رفض، كما ترفض الرئاسة اليوم، قيادة شعبها من الملجأ، والتضحية به في المنازل والشوارع والمصالح، وفي الجبهات الداخلية حيث تهدر عبثاً دماء جيشنا الباسل (وكأن السيد الهراوي يجهل لماذا وكيف اغتيل السيد رينيه معوض أو من اغتاله)، والرئاسة، انطلاقاً من ايمانها المطلق بلبنان السيد الحر المستقل النهائي، تقود مسيرة اعادة بناء الوحدة الوطنية واستعادة السيادة كاملة غير منقوصة، وفي ظل الدعم الاقليمي والدولي، من غير أن تكلف شعب لبنان المزيد من التضحيات، ومن غير أن تدفع بجيشها الى مغامرة انتحارية تؤدي الى فقدان الأمل نهائياً في استعادة السيادة والاستقلال، وهي تتجّنب بذلك استدراج الجيش من بعض القيمين عليه الى موقع يفقدنا قدراتنا في حماية مقدساتنا الوطنية.

رابعاً: تدعو رئاسة الجمهورية، في شكل خاص، جميع القيادات الروحية والسياسية والحزبية، ولا سيّما منها الموجودة داخل ما أفرزته مؤامرة التقسيم من تسمية لبيروت شرقية أو غربية، الى الوقوف وقفة مسؤولة بعيدة عن الخوف والترهيب اللذين يمارسان عليها اليوم أكثر من أي وقت مضى. وهي اذ تخاطبهم، تذكّر بأن وحدة البلاد تتم من خلال وحدة طوائفها جميعاً، وانه ما من طائفة تتجسّد وحدتها على الساحة اللبنانية، في أية بقعة مستقلة أو معزولة، فلكل طائفة امتداداتها، والرئاسة معنية بالجزء والكل على حد سواء. وهي تدعو الجيش الى اليقظة والوعي والى الاختيار بين تسلّط يقوده الى الهلاك، وشرعية تقوده ليكون عنوان وحدة واستقلال وسيادة.

خامساً: ان رئاسة الجمهورية تأمل، كما عبرت عنه سابقاً، في ان تكون لغة المحبة هي الجامعة لكل اللبنانيين، بحيث لا تصبح لغة المدفع هي المستعملة في مواجهة العصيان والتمرد. ولكي يكون ذلك ممكناً، يجب أن يتغّلب الوعي والتعقل، وكذلك الانضباط والولاء للشرعية، في صورة فورية ومعلنة، لدى جميع الذين اوكلت اليهم السلطات الشرعية المتعاقبة مسؤولية رعاية مؤسساتها، وبذلك وحده تتجسّد فعلاً لا قولاً مفاهيم الوحدة والسيادة والاستقلال والحرية والمساواة والكرامة. ومن حق الحكومة الشرعية أن تستعمل كل الوسائل

والامكانات لاسترجاع ما اغتصب منها، والقيام بواجبها الدستوري في اخراج البلاد من الظلمة والموت والدمار الى النور والحياة والسلام».[17]

ولما تأكد السيد الهراوي من ان التصريح التوضيحي، بدلاً من أن يقنع الشعب بصحة ما ورد فيه، دفعه لمزيد من الالتفاف حول العماد عون ولمزيد من التمسك باعتصامه في قصر بعبدا ولمزيد من الابتعاد عن رموز الطائف وطروحاتهم، اضطّر الى عقد مؤتمر صحافي يشرح فيه موقفه، علّه يتمكن من الوصول الى عقل الشعب أو قلبه. بدأ مؤتمره بالاعتذار عن مخالفته لنصوص اتفاق الطائف التي جعلت منه رمزاً للبلاد فقط ومنعته من التدخل في سياسة البلاد: «بروتوكولياً رئيس الجمهورية لا يعقد مؤتمرات صحافية بعد القسم. رئيس الجمهورية بعد القسم له كلمة واضحة يخطط فيها لسياسة الدولة ويوكل الى حكومة تؤلف، وبعد أن تنال ثقة المجلس النيابي، بأن تقوم بتنفيذ هذه الخطة. رئيس الجمهورية يوّجه رسائل في بعض المناسبات الى الشعب اللبناني. رئيس الجمهورية، وبحكم وجوده على رأس السلطة، بعد أن تؤلف الحكومة يصبح رمز البلاد وحكماً بين ابناء الوطن الواحد في كثير من الأمور السياسية».[18] وبعد أن شرح مراحل الازمة وشرعية وجود الجيش السوري خلال فترة عمل قوات الردع العربية، جهد لمدّ هذه الشرعية لكي تغطي الوجود الحالي للجيش السوري علّه يتمكن ويخفّف من صفته الاحتلالية: «لقد اضطرت الدولة اللبنانية منذ عهد الرئيس سليمان فرنجية الى عهد الرئيس سركيس الى عهد الرئيس الشيخ امين الجميّل أن تكون هناك مهمات لجيش شقيق على الارض اللبنانية لوضع حدّ للفلتان وللمآسي التي كانت تحصل. أُعطي مثلاً بسيطاً ما حصل في بيروت الغربية في عهد الرئيس الجميل، وما حصل من فلتان وقتل وذبح ونهب واعتداء على عرض البشر، كان جيشنا موحداً، وكان قائد الجيش القائد نفسه حتى قبل يومين. وطلب منه من قبل الكثير من المسؤولين في المنطقة الغربية، تفضّل ضع حداً لما يجري في بيروت الغربية، فكانت النتيجة، ليس بامكاني استنجدوا بجيش من الشقيقة سوريا حتى تضع حدّاً لما يجري».[18]

هنا لا بد لنا من أن نوضح بعض النقاط المتعلّقة بوضع الجيش السوري خلال فترة عمل قوات الردع العربية، نرجع الى كتابنا «قوات الردع العربية في لبنان – الوضع القانوني والسياسي والعسكري». وفي ما يتعلّق بدخول الجيش السوري الى بيروت الغربية في شباط 1987، بعد الحوادث التي وقعت فيها، نودّ أن نذكّر بأن اجتماعات الحكومة كانت متوقفة منذ مدة، بسبب مقاطعة رئيسها وبعض الوزراء لرئيس الجمهورية ولقصر بعبدا، وبأن الجيش الذي قُسّم بعد 6 شباط 1984 لم يوحّد كما يجب وبقيت الألوية المتمركزة في مناطق الاحتلال السوري خاضعة إمّا لزعماء الميليشيات وإما لممثلي الميليشيات في الحكومة، وكان ارتباطها بقيادة الجيش في اليرزة ارتباطاً لوجستياً وادارياً وليس عملانياً وقيادياً، فكيف تتمكن قيادة

الجيش من التدخل بواسطته في المنطقة الغربية ؟

بعد ذلك توجّه السيد الهراوي الى قلب الشعب، وبخاصة في المنطقة الشرقية:».... لأنه كان هناك الحاح شعبي في المنطقة الشرقية، ولأنهم لم يعودوا قادرين على تحمل المعاناة. أنا من القاطنين في الشرقية. ان قلبي على كل مواطن هُدم بيته أو قتل ولده والأم الثكلى... وأعتبر بعد انتخابي أني أب لجميع اللبنانيين، أخ لكل اللبنانيين، ومسؤول عن كل اللبنانيين ومسؤول عن كل فرد في العائلة اللبنانية اينما وُجد.»[18] ثم أراد أن يسوّق اتفاقية الطائف علّه يقنع بعض اللبنانيين بها:»... ان اتفاقية الطائف والبرنامج الموضوع فيها هو الذي سيوفي بالمطلوب، وليس ما يجري اليوم في الشرقية هو الذي سيضع لبنان على طريق السلام. نحن في عجلة لتنفيذ اتفاقية الطائف لتبدأ المهل لبسط السيادة اللبنانية على كل الاراضي اللبنانية، وما يجري اليوم في الشرقية هو عائق في سبيل تنفيذ الاتفاق، كأنما نريد أن نقول لهذه الجيوش بأن لا تنسحب»[18] ثم وجّه نداء الى العسكريين يذكّرهم فيه بأنهم اقسموا يمين الولاء للوطن والشرعية والدستور:»... لذلك أحب أن أذكّر العسكريين، الذين هم بأجمعهم ابناؤنا، بأنهم أقسموا يمين الولاء للوطن وليس للاشخاص. آن الأوان أن لا يكونوا رهائن عند شخص، أو أن يكونوا سبباً لحرب داخلية لمصلحة شخص أو سبباً تتعثّر فيه مسيرة السلام، لأنهم أقسموا الولاء للبنان وللدفاع عن حدود لبنان وللدفاع عن علمهم وعن الشرعية والدستور.»[18] (وهنا لا بد من التذكير الى أن جميع العسكريين هم أوفياء لقسمهم وللشرعية والدستور، وهم يعرفون تمام المعرفة أين هي الشرعية ومن هو حامي الدستور ومن هم بائعو السيادة). وأنهى حديثه بالتوجه الى العماد عون من دون أن يسمّيه وبدعوته الى اعادة الأمانة الى أصحابها على حد قوله: «... عليهم أن يتذكّروا كيف تسلّموا الأمانة من غيرهم والمفروض أن يسلّموها اليوم الى غيرهم... لا أتصور موظفاً مهما علت رتبته، من قائد جيش الى مدير عام الى أمين عام للخارجية، أن يتصلّب بموقفه وأن يقول لموظفيه: أعذروني، لا أريد أن أترك هذا المكان. فهذا يعتبر عصياناً وخروجاً على القانون، وهذا يعتبر وقوفاً في وجه مسيرة السلام، ويعتبر حالة تقسيمية لا نرضى بها بأي شكل من الاشكال... آسف أن أقول – لكن سأقول في سبيل لبنان – لن أرضى بأي شكل أن يبقوا في مراكزهم، لأن يوم الحساب آتٍ وسيكون قريباً جداً.... عندي كل الوسائل لاستعمالها. سأستعملها في سبيل لبنان واحياء لبنان ووحدة لبنان واستقلاله».[18]

II - باكورة أعمال حكومة الطائف

تعيين قائد للجيش

في أول جلسة عقدتها حكومة الطائف اختارت التحدّي والمجابهة السياسية المكشوفة مع الحكومة العسكرية الشرعية ومع العماد عون شخصيّاً. وأول عمل قامت به كان تعيين قائد للجيش مكان العماد عون، ومن دون أن تنسّق معه ولو بطريقة غير مباشرة، أو على الاقل أن تختار ضابطاً يرتاح اليه ولا يضمر له العداء ؛ فاختارت العميد اميل لحود الذي تولّى رئاسة الغرفة العسكرية في وزارة الدفاع الوطني أثناء ولاية الوزير عادل عسيران، واُتّهم في حينه بتوتير الاجواء بين الوزير عسيران وقائد الجيش العماد عون. وبرغم ذلك، ومن باب ابقاء القديم على قدمه، ابقاه العماد عون في وظيفته سنة كاملة حتى 12 أيلول 1989 حين استبدله بعد تفاقم الخلاف بينهما. فبدا عمل حكومة الطائف الأول هذا، ولغاية في نفس يعقوب، دفع العماد عون الى ردّ التحدي. وكانت تتوقع هذا الردّ لعلمها مدى تعلق العماد عون بقيادة الجيش، التي يعتبرها القوة الأساس في دعم موقفه، قيادة، رفض التنازل عنها عندما عُيّن رئيساً للحكومة مخالفاً بذلك قانون الدفاع الوطني الذي لا يجيز الجمع بين الوظيفة العسكرية وأي منصب وزاري. هكذا بدأت حكومة الطائف حياتها السياسية بخطوة ناقصة برّرتها بحرصها على الاسراع في توحيد الجيش وجمعه تحت قيادة واحدة خاضعة لسلطتها السياسية، لكي يكون الاداة في تنفيذ مشاريع الوفاق وبسط السيادة. لكن الأيام أثبتت أن هذا التدبير الاستفزازي أصاب الوطن بكثير من المآسي وأحدث ردود فعل عكسية عديدة.

طبيعي أن يكون ردّ فعل العماد عون قاسياً فيطال حكومة الطائف والداعمين لها وبخاصة الدول التي قدّم سفراؤها اوراق اعتمادهم لها وخافوا ان يبقوا في المنطقة التي تسيطر عليها فعادوا الى المنطقة التي تُشرف عليها الحكومة العسكرية. فلهؤلاء قال العماد عون: « كيف يعترفون بدولة يخافون الذهاب اليها، وحمايتهم تقضي ان يكونوا خارج نطاق مسؤوليتها... وكيف يدّعون أنهم ضد الارهاب والمخدرات ويدعمون دولة تتاجر بالمخدرات وتصدّر الارهاب وتحتضنه وترعاه ؟ لا نريد أن يبرروا لنا، بل أن يبرّروا لشعوبهم، نحن اصدقاء مع كل اوروبا الغربية. وأهلاً وسهلاً بشعبهم وسفاراتهم اذا ارادوا البقاء في مناطقنا على رغم أنهم يعترفون بشرعية الآخرين».[19] وللنواب السابقين الذين فرّطوا بثقة الشعب وتنازلوا عن السيادة بحجة الخوف قال: «... ففي بداية الأزمة كان هناك اجتماع في بكركي وأصدروا بياناً هناك. وبعد أن اعطيناهم الحق في الذهاب الى الطائف والتفاوض تنازلوا عنّا هناك وعادوا. أرأيتم كيف تأتينا الضربة من الداخل... رأيتم كيف كان لبنان ممثلاً خلال كل هذه الحقبة، على ماذا يمكن أن نحصل أفضل من التعتير الذي حصلنا عليه طالما أن هذا هو مستواهم السياسي والوطني ومستوى تفكيرهم ؟... ويعودون ليقولوا أخافونا. العالم كله

قائم على التخويف، اذا رأى أحدكم شخصاً يحمل عليه بارودة هل يسحب مسدسه ويقتل نفسه؟»[19] وعن وضع النواب بعد ما قاموا به من اعمال تجاه الشعب والوطن قال: « طلبوا مني اعادة اعتبار النواب، فكان جوابي أنه ليس علي أنا أن أردّ لهم اعتبارهم بل عليهم أن يأخذوا مواقف ترد لهم اعتبارهم. أنا لا أنافسهم ولا أريد أن أكون نائباً ولا أريد حقيبة في الوزارة ؛ اذاً هم وحدهم يسترجعون موقفهم».[19] وعن الحكومة واعضائها تساءل: «ماذا يجمع بين الشيخ للّو (الياس الخازن) ومحسن دلّول لكي يضعوهما وزيرين مع بعضهما ؟ كيف سيأخذان قرارات مشتركة ؟»[19] وطلب من الاحزاب اعادة النظر بقياداتها. وانتهى معلناً أن الثورة قد بدأت: «... أما مرحلة القرار فهي نهاية المرحلة السابقة للثورة، القسم الدموي والتخريبي والعنفي هو نهاية العهد السابق للثورة ؛ فالثورة تبدأ مع البناء والمرحلة السلبية التي مرت علينا في نهاية العهود السابقة، أما البداية اليوم فهي ما يعبّر عنه هذا الشعب وبشكل حضاري عنده أماني وتوجهات. فالثورة بدأت الآن».[19]

عندما اختارت حكومة الطائف العميد اميل لحود وعيّنته قائداً للجيش، انطلقت من أساس أنه ابن ضابط معروف ترّفع الى رتبة عماد وسليل عائلة شهيرة متجذّرة في المتن الشمالي. وهو الى ذلك نظيف الكف ويُقيم علاقات جيدة مع جميع الضباط وصداقات حميمة مع كثيرين منهم. وهذه الصفات قد تساعده على استقطاب العديد من الضباط والرتباء والأفراد، إما بالتحاقهم بألوية المنطقة الغربية ووحداتها وإما ببقائهم في الويتهم ووحداتهم في المنطقة الشرقية ليشكلوا عامل ضغط على غيرهم أو على القيادة.

الملفت للنظر أن تقديرات حكومة الطائف والنداءات التي أطلقها السيد الياس الهراوي والسيد البير منصور المعيّن وزيراً للدفاع في هذه الحكومة والدعوات التي وجّهتها الدول، وبخاصة الولايات المتحدة الاميركية، أعطت مفعولاً عكسياً. فلقد زاد التفاف العسكريين من جميع الرتب حول قيادتهم الشرعية في اليرزة وحول العماد عون شخصياً. حتى ان الذين كان ولاؤهم فاتراً اشتد وقوي، ولم يلتحق بالعميد لحود سوى ضابط واحد، كان يمضي اوقاته في لعب الميسر وبثّ الاشاعات الكاذبة، المغرضة ضد الجيش وقيادته. فاراح التحاقه القيادة الشرعية من عبئه.

واذا كان رد فعل الألوية المتواجدة في المنطقة الشرقية طبيعياً، فغير طبيعي ردّ فعل الألوية المتواجدة في المناطق الخاضعة لسلطة حكومة الطائف. فعسكريّو هذه الألوية زادوا تعلقاً بقيادتهم الشرعية في اليرزة وبالعماد عون، وبرغم الضغوط التي كانوا يتعرضون لها من قبل زعماء الميليشيات وفاعليات الطائف والمخابرات السورية، عبّروا عن آرائهم ومشاعرهم. فكم مرة صحا العسكريون صباحاً ليجدوا صور العماد عون ملصقة على جدران الثكنات وابوابها ! وكم مرّة اتصلوا برفاقهم في المنطقة الشرقية ليعبّروا لهم عن شوقهم

الى ثكناتهم الأصلية للعيش في جوّ الحرية والكرامة والسيادة ! وكم مرّة تحمّس البعض منهم في الاجتماعات العائلية أو الاجتماعية وحيّا العماد عون و «شرب كأسه»، أو أنشد الأغاني التي كان ينشدها المواطنون في القصر الجمهوري في بعبدا تحيّة للجيش وللعماد عون !

وردّة الفعل العظيمة المدهشة كانت ردة فعل الشعب اللبناني ! لقد حوّل قصر بعبدا الى مزار ومحجّ ! وأطلق عليه اسم «قصر الشعب». وراح الناس يتقاطرون اليه سيراً على الأقدام، زرافات ووحداناً، رجالاً ونساءً، شيوخاً وأطفالاً، شباباً وشابات، أغنياء وفقراء، جامعيين وأصحاب مهن حرة وعمّالاً ! وفي أية ساعة من اليوم كانت طريق القصر أشبه بنهر من الناس، وباحات القصر أشبه ببحر منهم ! هادر على هدوء. فهنا وهناك وهنالك، حلقات الرقص والدبكة، جوقات الاغاني والزغاريد، فرق الموسيقى والألحان. الجميع، في عرس الحرية والكرامة والسيادة ! الفرحة تعلو الوجوه، والأمل يشّع من العيون، والرقي والحضارة يميّزان كل حركة وفعل أو نشاط ! فلا ضجّة ولا شغب ولا حتى جدال ! فالكل أخوة ! والكل عائلة واحدة هي عائلة العماد عون! الأعلام اللبنانية وحدها ترتفع في كل يد وفوق كل رأس! واليافطات تلوح في الهواء وكلّها تعلن الولاء للبنان والعماد عون !... ولعلّ أفضل وصف لهذه الظاهرة التي لم يعرفها تاريخ لبنان ما قاله النائب الفرنسي فرنسوا دونيو، عندما وصل الى القصر مع مجموعة من النواب الفرنسيين: «هذا المشهد يذّكرني بيوم تحرير باريس». واذا ما أطلّ العماد عون من على احدى شرفات القصر، الذي هدّمه الجيش السوري، ليحيّي الجماهير ويُلقي فيهم كلمة، كانت الهتافات تتعالى «بالروح، بالدم نفديك يا عماد». وكانت الساحة تموج وترتفع الأيادي ويتردد صدى الفرح والعزّة والإباء في الصدور.

واذا كانت الحواجز والضغوط قد منعت الكثيرين من اللبنانيين المقيمين في مناطق الاحتلال السوري من الحضور الى قصر بعبدا لمشاركة اخوتهم بالتعبير عن فرحتهم وتقديم ولائهم للبنان المتجسّد ببعبدا، فان الرسائل والاتصالات كانت تتوالى بأعداد كبيرة وكلّها تنتظر يوم الفرج، يوم التحرير، يوم ينكسر قيد الاحتلال وتلتقي ارادة اللبنانيين لتقول كلمة الفصل بما يحدث في لبنان !...

وشارك هذا الشعب الثائر للكرامة، الطامح الى الحريّة، شعوب صديقة. فالشعب الفرنسي ونوابه أعربوا عن تأييدهم العارم للشعب اللبناني وللعماد عون. فزار ثلاثون نائباً فرنسياً لبنان، وشاركوا الجماهير اعتصامها، وأعلنوا تأييدهم والشعب الفرنسي لحريّة لبنان واستقلاله وسيادته وقائد مسيرته العماد عون. لكن زيارتهم أثارت موجة من الاحتجاج لدى الدول المؤيدة للطائف، واحراجاً للحكومة الفرنسية التي اعترفت بحكومة الطائف، ما حمل رئيس الحكومة الفرنسية، ميشال روكار، على انتقاد زيارة النواب الفرنسيين لبنان ومقابلتهم العماد عون من دون غيره من القيادات، فأكّد ان سياسة فرنسا هي الانفتاح على

كل الطوائف في لبنان. شارك الرئيس الفرنسي وزير خارجيته بالسخط على هذه الزيارة وباستنكارها، قال: «ان سبب سخط الوزير دوما، الذي اشاركه في هذا الموقف، هو أنه للمرة الأولى يذهب برلمانيون فرنسيون الى لبنان ولا يلتقون الا طائفة واحدة. ولم يحدث أبداً ان سمحت السلطات الرسمية لنفسها أو للممثلين للسلطة الاشتراعية في فرنسا بالذهاب الى أي مكان للتعبير عن التعاطف مع طائفة واحدة ودعمها. وان النواب الفرنسيين بفعلهم هذا لم يحصلوا على موافقة السلطة التنفيذية في الجمهورية الفرنسية، وذهبوا بصفتهم الشخصية لا بصفتهم الرسمية ويجب أن يكون ذلك واضحاً».[19]

مقابل ردود الفعل العارمة، برز موقف محيّر للنائبين السابقين جورج سعادة وميشال ساسين، المعينين وزيرين في حكومة الطائف. فلقد أيّدا بشدة اتفاق الطائف وحضرا جلسات القليعات وشتورا واشتركا بعمليات التصديق والانتخاب وقبلا التعيين في الوزارة؛ وبعد كل ذلك خطر لهما أن يتدلّلا، فأعلنا أنه يصعب عليهما الاشتراك في الحكومة. وقال السيد ميشال ساسين أنه يتقيد بالقرار الذي يتخّذه زميله السيد جورج سعادة. وزميله عمد، بعد تأليف الحكومة، الى جمع أعضاء المكتب السياسي لحزب الكتائب وتدارسوا موضوع «تعليق مشاركة الحزب في الحكومة من غير أن يعني الامتناع عن المشاركة رفضاً لها».[20] فهل هناك تلاعب على الكلام اكثر من ذلك؟ وهل لعالم منطق أن يفهم هذا الموقف المحيّر ويشرحه؟ ومع ذلك خاف الدكتور سعادة من مواجهة الشعب اللبناني، وبخاصة القاعدة الكتائبية، فسافر الى باريس، وكان قد سبقه اليها زميله السيد ميشال ساسين، بحجة القيام باتصالات مع المسؤولين الفرنسيين ومشاورات مع زملائه النواب السابقين. ومن هناك قام برحلة سياحية الى بعض العواصم العربية والأوروبية، شاء خلالها أن يخفّف من نقمة الشعب عليه، فرمى المسؤولية على الآخرين قائلاً: «أعتبر، بعد كل المبادرات التي قمنا بها في الماضي، والتي لم توصلنا الى نتيجة اطلاقاً، ان اتفاق الطائف من شأنه، كما ذكرت دائماً، ان يوصلنا الى الحل في أقرب وقت وبأقل ثمن ممكن. ولذلك، أنا أتمسّك بالطائف، ومثلما قلت اكثر من مرة، الطائف لا يعبّر عن طموحاتي وطموحات الفئات الشعبية التي أمثّلها، لكنه مخرج وبارقة أمل، لو عرفنا أن نتعامل معها كلنا سوية، ونتكاتف ونتعاضد من أجل تنفيذها في الشكل الذي نفهمه بها، وأعتقد بأن اتفاقية الطائف كانت قد أعطت نتيجة أهم بكثير من النتائج التي نراها حالياً».[21]

وأوضح السيد منير الحاج، نائب رئيس حزب الكتائب، موقف الحزب قائلاً: «ان اتفاق الطائف هدفه أن تنسحب سوريا من لبنان من دون أي شرط (كأني به لم يقرأ اتفاق الطائف، أو أنه لا يعتبر البقاع وضهر البيدر وغيرها من المناطق التي ستبقى فيها سوريا، بموجب اتفاق الطائف، تابعة للبنان)، وان السلام في لبنان لا يبنى الا على ثقة متبادلة في الداخل،

وثقة متبادلة مع جيراننا. ان الكتائب مع الشرعية الموحّدة، ومع السلطات التي ينص عليها القانون اللبناني، وانها ضد الحسم العسكري».[22] وفي وقت لاحق صرح السيد جورج سعادة لصحيفة الوطن الكويتية «ان حكومةالرئيس الدكتور سليم الحص هي الحكومة الشرعية في لبنان، وانه مع الشرعية يساندها عندما تحسن ويعارضها عندما تخطىء. ان قرار عدم مشاركته في الحكومة يعود الى الرغبة في التريث والانصراف الى معالجة القرارات الأخرى الأساسية والجوهرية، وان الحزب لم يتخذ قراراً بعدم المشاركة».[23] فهل لنا أن نعرف ما هو موقفه الحقيقي؟؟

قطع رواتب العسكريين

عندما تأكدت حكومة الطائف من أن تعيين قائد للجيش وتوجيه الدعوات والنداءات لم تنفع في ابعاد العسكريين من مختلف الرتب عن قيادتهم الشرعية، أرادت أن تلقّنهم درساً قاسياً، فقرّرت أن تقطع الرواتب عنهم وعن عائلاتهم، بعد أن كانت قد أوقفت صرف جميع الاعتمادات الضرورية للادامة. وشجّعها على ارتكاب هذه الجريمة الجديدة وضع يدها على المصرف المركزي الموجود في المنطقة الغربية من بيروت. وأصدر السيد البير منصور المعيّن وزيراً للدفاع في هذه الحكومة قراراً تحت رقم 307/ود تاريخ 1989/12/14, ربط بموجبه صرف الرواتب والمساعدات للعسكريين والمدنيين التابعين للجيش بموافقة قائد الجيش الذي عيّنته حكومة الطائف وبمدير عام الادارة وهذا نص القرار:

«ان وزير الدفاع الوطني؛

بناء على المرسوم رقم 2 تاريخ 1989/11/25 (تشكيل الحكومة)؛

بناء على المرسوم رقم 83/102 وتعديلاته (قانون الدفاع الوطني)؛

بناء على مقتضيات الخدمة؛

بعد التنسيق مع وزارة المال ومجلس الوزراء؛

يقرر ما يأتي:

مادة أولى: اعتباراً من تاريخه وحتى اشعار آخر، لا تصرف أية حوالة مالية متعلقة برواتب عناصر مؤسسات وزارة الدفاع الوطني إلا بعد توقيع العماد اميل لحود قائد الجيش والعميد لطفي جابر المدير العام للادارة كل في ما خصّه.

مادة ثانية: يتقدم معتمدو القبض المبينة اسماؤهم في الملحق المرفق ربطاً، من العماد لحود قائد الجيش، في مهلة اقصاها خمسة أيام من تاريخه، مزودين بجداول رواتب العناصر التابعة لهم، وذلك للمصادقة عليها قبل احالتها الى الدوائر المالية المختصة.

مادة ثالثة: يعمل بهذا القرار فور صدوره، وكل من يتخلّف عن تنفيذ المادة الثانية، يعتبر

مسؤولاً عن تأخير دفع رواتب العناصر التابعة له».[24]

لكن الجيش الذي أقسم يمين الولاء للوطن وللعلم، وخاض أعنف المعارك في سبيل سيادة لبنان، وزاده الشعب قوة واندفاعاً يوم صمد الى جانبه في حرب التحرير وتحمّل معه الدمار والخراب والموت، وتحدّى التهديدات بالسحق والقصف والاحتلال والحصار دفاعاً عن الكرامة وحرية القرار، هذا الجيش لم ولن تؤثر فيه تهديدات من هذا النوع! هذا الجيش الذي سطّر الملاحم في سوق الغرب وقدم مئات الشهداء وآلاف الجرحى والمعاقين لم ولن يطأطىء الرأس أمام من يهدّده بقطع رواتبه وحتى بتجويع عائلته، بل سيجيبه ان يوم الحساب لقريب!

محاولة تشويه سمعة العماد عون

ولما فشلت حكومة الطائف في محاولاتها زعزعة ثقة الشعب والجيش بالعماد عون وحكومته الشرعية وبابعادهم عنه وباستمالتهم اليها، جرّبت، من باب الافتراء، تشويه صورة القائد، فراحت تروّج الأخبار عن ان الحكومة العسكرية تستوفي الرسوم والضرائب وتضعها في حسابات خاصة بأعضائها بدلاً من ايداعها مصرف لبنان أو خزينة الدولة. ولما أوضحت الحكومة الأمر، واثبتت ان الأموال تودع لدى وزارة المال وتصرف بالطرق القانونية لتأمين حاجات الدولة والادارات الرسمية، بعد أن أوقف مصرف لبنان دفع الاعتمادات، انفضحت أكاذيب الحكومة، وبان زيف ادعائها. فوجّهت محاولاتها الى تشويه آخر، فقامت بالتنسيق مع أجهزة مخابرات أجنبية ورجال أعمال عرب يهمهم النيل من العماد عون ببث أخبار عن وجود حسابات مصرفية في باريس باسم العماد عون وزوجته تبلغ خمسة عشر مليون دولار. فأوضح العماد عون ببساطة حقيقة هذا المأخذ الجديد، وصرّح بأن هناك عدة حسابات مصرفية مفتوحة لدى مصارف في لبنان وفي الخارج لتلقّي التبرعات والمساهمات تأميناً لاستمرارية الدولة ودعم صمود الجيش، وبأن ارقام هذه الحسابات يعرفها الجميع ليتمكن من يريد التبرع من ايداع تبرّعه فيها، وبأن وضعها باسم العماد عون وزوجته، وليس باسم قائد الجيش، هو من قبيل الحفاظ عليها ومنع من قد تعيّنه حكومة الطائف قائد جيش من الادعاء وسحب هذه الأموال لمصلحته أو لمصلحة تلك الحكومة.

وكان لهذه الافتراءات بدورها مفعول عكسي لدى الشعب. فبدلاً من أن تنفّره من العماد عون، دفعته الى القيام بأعمال مذهلة. فالشعب اللبناني الذي يتهرّب عادة من دفع الضرائب والرسوم لفقده الثقة بالحكومة والمسؤولين وليقينه أن الأموال التي تجنيها الدولة تصرف في غير وجهها القانوني ويذهب معظمها الى جيوب المسؤولين والمحاسيب، هذا الشعب نفسه تهافت بعضه على قصر بعبدا حاملاً مدّخراته وحلاه ومقتناه الثمين ووضعها بين

يدي العماد عون ليتصرف بها كما يشاء، وقصد البعض الآخر المصارف وأودع ما شاء في حسابات دعم الجيش. نعم! هذا الشعب الذي لم يثق بالدولة، وضع كل ثقته بالعماد عون وفضح اكاذيب حكومة الطائف!

III - العماد عون في مواجهة العالم

في مواجهة الولايات المتحدة الاميركية

بعد «عنتريات» السيد الياس الهراوي و «مرجلات» اعضاء حكومة الطائف وردّ فعل الشعب اللبناني واعتصامه في قصر بعبدا، خافت الولايات المتحدة أن تستغل سوريا الموقف ثانية وتفجّر الوضع الأمني لصالحها. فأبلغت الحكومة السورية والسيد الهراوي معارضتها الاجراءات العسكرية، وصرّحت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية: «نصحنا كل المعنيين بالأمر بعدم استخدام القوة واتصلنا بالحكومة اللبنانية والحلفاء في أوروبا والأصدقاء العرب والاتحاد السوفياتي وسوريا واسرائيل».[25] وفي وقت لاحق نصحت الولايات المتحدة الاميركية السيد الياس الهراوي «بممارسة سلطاته الدستورية في المناطق الخاضعة له والتي تبلغ 85 بالمئة من الاراضي اللبنانية، وحتى لو كان ذلك شكلياً، على ان يتابع في نفس الوقت الضغوط السياسية على العماد ميشال عون لعزله واضعافه».[26] ولما شعرت بأن الاطاحة بالعماد عون تتجاوز قدرات السيد الياس الهراوي صرّحت مصادر اميركية بأنه «اذا لم يتم اقناع عون خلال فترة قصيرة من الزمن بالتنحي بالطرق السلمية عندها قد يصبح العنف حتمياً... لا أحد يستطيع أن يضمن عدم اللجوء الى العنف اذا لم يتنح عون».[27] وصرّح مستشار الأمن القومي الاميركي مؤكداً أنه «يجب على العماد عون التنحّي عن السلطة في المنطقة الشرقية ومغادرة قصر بعبدا لأنه العقبة الأساسية في وجه قيام حكومة لبنانية مركزية وفعّالة، قادرة على حل الأزمة اللبنانية». ثم اعترف ان واشنطن «ضغطت على فرنسا وغيرها من الدول المعنية لاعتماد سياسة بنّاءة في لبنان، ووقف مساعداتها العسكرية والسياسية لعون». وأضاف ان حكومته «ضغطت بشدة على فرنسا لتعديل سياستها اللبنانية».[28] ولما تأكّدت الولايات المتحدة الاميركية من ان العماد عون لن يقدّم تنازلات ولن يتنحّى، بعد الدعم الشعبي العارم الذي لقيه، ومن أن حكومة الطائف لا تملك القدرة على القيام بعمل عسكري ضده، ومن أن الرأي العالمي لا يسمح للقوات السورية بالتدخل المباشر لاجتياح المنطقة المحرّرة، قرّرت السير في اتجاه آخر، وهو ضرب المنطقة الشرقية من الداخل على أن تكون القوات اللبنانية هي الأداة لتنفيذ ذلك.

في مواجهة تخاذل فرنسا

فرنسا حدّدت موقفها من اتفاق الطائف وما نتج عنه على لسان رئيس جمهوريتها: «نحن ندعم هذه الاتفاقات التي انتخب النواب على أثرها السيد معوض رئيساً، وقد ارسلنا سفيرنا اليه واعترفنا به للحال وهنأناه على انتخابه وحين اغتيل، ارسلنا عضواً من الحكومة الفرنسية لحضور مراسم الدفن. أقول كل ذلك لأبرز الى أي حد اعترفنا بشرعيته... ومن ثم انتخب النواب ذاتهم الرئيس الهراوي وقد بدأ ولايته بتصريحات تتسم بالحزم وبدت تهديدية... وفي مطلق الأحوال تدخلنا مجدداً لدى الرئيس الهراوي الذي اعترفنا به والذي هو الرئيس الشرعي والذي نرسل اليه سفيرنا... اننا اعترفنا بشرعية الهراوي وشرحت لعون موقف فرنسا وقلنا له ان الشرعية ملك الرئيس والحكومة المنبثقين عن اختيار البرلمان طبقاً لاتفاقات الطائف. لكن هذا لا يخولنا، كما قلت للرئيس الهراوي، تسوية هذه المشكلة بالعنف بمساعدة جيش غريب».[29] ثم ارسلت فرنسا مندوباً عنها، هو النائب جيرار بابت، فتشاور مع المسؤولين في لبنان حول مشروع يرمي الى تحسين اتفاق الطائف. لكن هذا المشروع، رغم سطحيته، لم توافق عليه سوريا وحكومة الطائف. ومصادر العماد عون قالت بعد لقائه النائب الفرنسي: « ان جمع لبنان تحت الاحتلالات هو أمر اصطناعي... ان المناطق الحرة تسعى لتقرير مصيرها بحرية، وعندما يتحرر كل لبنان يجلس اللبنانيون الى طاولة مفاوضات ويقرّرون نظامهم السياسي مع بعضهم البعض».[30]

وعندما اجتمع الرئيسان الفرنسي والاميركي في جزيرة سان مارتان في المحيط الاطلسي كرّر الرئيس ميتران ما سبق وأعلنه عن موقف بلاده من لبنان، «قلت اننا نؤيد اتفاق الطائف، كما نعترف بعناصر تطبيق هذا الاتفاق... وهذا الوضع هو وضع شرعي، وبالتالي يجب أن يكون هناك حوار وسلام بين اللبنانيين وهذا يتطلب استبعاد أي تدخل أجنبي».[31]

في مواجهة الاتحاد السوفياتي

الاتحاد السوفياتي جدد تأييده لاتفاق الطائف وافرازاته في تصريح للناطق باسم وزارة خارجيته أكّد فيه ان بلاده «تشاطر اللجنة الثلاثية العربية قلقها من اوساط سياسة – عسكرية في لبنان لا ترغب في سماع صوت غالبية اللبنانيين وتحاول التشكيك في شرعية السلطات اللبنانية التي تم احياؤها وعرقلة مسيرتها في تحقيق الاصلاحات التي نصت عليها وثيقة الوفاق والوحدة الوطنيين والتي من شأنها في الظروف الراهنة تأمين السلام والاستقرار للشعب اللبناني بأسره، ويجب أن يكون واضحاً ان هذا التصرف هو لعب بالنار وتقع تبعته على عاتق من يدفع لبنان مجدداً الى لجّة الحرب الأهلية».[32] ثم باشر السفير السوفياتي في لبنان تحركاً، بدأه بزيارة قد تكون مستهجنة، زيارة الدكتور سمير جعجع

قائد القوات اللبنانية، هو الذي يمتنع عن زيارة العماد عون في قصر بعبدا. ورداً على أحد اسئلة الصحافيين: كيف ترى موسكو الخروج من الوضع الراهن في لبنان ؟ أجاب: « الخروج في تصورنا هو التعاطي بايجابية مع الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين النواب في الطائف. هذا هو في تقديرنا القاسم المشترك بين القوى السياسية المختلفة في لبنان التي تشكل المجتمع اللبناني وهو مجال للتلاقي بين ما يمكن الاتفاق عليه في الظرف الراهن ومرحلة للانتقال الى الوفاق الوطني بين اللبنانيين. أعتقد أن الخروج من هذا الوضع الصعب، والخروج يكون في التعاطي بايجابية مع اتفاق الطائف والاسراع في تطبيق البنود التي وردت في هذا الاتفاق». ولما سئل كيف يعالج الاتحاد السوفياتي المأزق الذي نجم عن هذا الاتفاق، أجاب: «بتحرك سياسي وديبلوماسي وباقناع الاطراف اللبنانيين بالتعاطي بايجابية مع هذا الاتفاق».[33] ثم زار السيد الياس الهراوي في أبلح. وبعد الزيارة أجاب على سؤال وجّهه اليه أحد الصحافيين حول موقف الاتحاد السوفياتي من دعوة السيد الهراوي سوريا لبسط سيادة الدولة على الاراضي اللبنانية: «هذا من حق الشرعية اللبنانية». وحول موقف بلاده من تعديل اتفاق الطائف أجاب: « ان الأمر غير وارد لأن الاتفاق هو الجزء من الكل الذي لا يتجزأ. فاذا كان هناك اصرار على تغيير بند، فقد يكون هناك طروحات بتغيير بنود أخرى في اتفاق الطائف. وهذا لا يُرجع فقط الأمر الى ما كان عليه، انما الى أسوأ».[34]

في مواجهة اللجنة الثلاثية العربية

بعد اغتيال السيد رينيه معوض أسرعت سوريا لأخذ المبادرة بتعيين السيد الياس الهراوي مكانه. واستبقت بذلك اللجنة الثلاثية العربية وفرضت نفسها الفريق الأقوى لحل الأزمة أو تعقيدها. فتعثّر تنفيذ اتفاق الطائف، رغم تأييد جميع دول العالم له، في مواجهة معارض واحد فقط هو العماد عون مدعوماً من الشعب اللبناني في المناطق الحرة. عندئذٍ استفاقت اللجنة الثلاثية وقرّرت العمل في جميع الاتجاهات لتطبيق الاتفاق وتحجيم دور سوريا في ذلك. وعقدت اجتماعاً في الرياض على مستوى وزراء الخارجية بتاريخ 3 و4 /1989/12، حضر جانباً منه السيد جورج سعادة، وقوّمت «المراحل التي تم انجازها بالنسبة الى تحقيق الأهداف التي أقّرها مؤتمر الدار البيضاء لحل الازمة اللبنانية. وأكّدت مجدداً «تأييدها التام للحكومة وللخطوات التي اتخذتها للبدء بتنفيذ اتفاق الطائف وترسيخ الأمن والاستقرار وتثبيت دعائم السلم في لبنان». ولاحظت «أن رفض العماد ميشال عون لاتفاق الطائف وعدم اعترافه بالشرعية يشكّل العقبة الرئيسية في مسيرة الوفاق الوطني ويعتبر السبب الأساسي وراء التعقيدات الخطيرة التي شهدتها الساحة اللبنانية في الآونة الأخيرة». وأكّدت أيضاً « ان مواقف الرفض والمعارضة المستمرة والعاملة خارج اطارها يمكن احتواؤها والتعبير

عنها عبر المؤسسات الدستورية، بعد استكمال انشائها، وفي اطار الشرعية، والا فانها تعتبر تمرداً على الشرعية من شأنه تعطيل مسيرة البلاد نحو الوحدة والوئام والسلام والزج بها في دوامة التقسيم والتمزق والتشرذم، وهو أمر لا يمكن التسليم به أو قبوله أو السكوت عنه.»[35]

وقرّرت اللجنة القيام بجولة على عواصم القرار المؤثرة في المسألة اللبنانية محاولة من جديد تسويق مشروع الطائف وطلب الدعم له. وهنا لا بد من التساؤل: كيف يُعقل أن تشكر اللجنة هذه العواصم على دعمها للطائف وافرازاته وبعد ذلك تزورها اللجنة طالبة دعمها؟ أفعلام شكرتها اذن؟ هناك شيء غير واضح فإما ان يكون للعواصم موقفان علني وضمني، وإمّا ان اللجنة الثلاثية لم تسبر حقيقة موقف هذه العواصم؟

وبدأت اللجنة الجولة بزيارة العاصمة التي تبدأ فيها العقد، دمشق. فقابلت الرئيس حافظ الأسد وسلمته رسالة من قادة دول اللجنة، وصرّح وزير خارجية السعودية بعدها أن «الهدف من هذه الجولة هو دعم الدولة اللبنانية والتعبير عن وقوف الأمة العربية وممثلتها في هذه القضية اللجنة الثلاثية مع الدولة اللبنانية لتثبيت السلطة وتقوية دعائم الشرعية في لبنان... وفي هذا الاطار لقينا كل التجاوب والترحاب من الرئيس حافظ الأسد ونحن فريق واحد لمساعدة الدولة اللبنانية كما هو الحال بالنسبة للأمة العربية كلها»، وأعرب عن الأمل في أن «تسفر نتائج هذه الاتصالات والجهود عن انهاء أية عقبات تعترض تنفيذ اتفاقية الطائف تنفيذاً كاملاً».[36] والواقع ان تصريح الأمير سعود الفيصل وبقاءه في دائرة الأمل يوضح حقيقة الموقف السوري من تنفيذ اتفاقية الطائف ومن رعاية اللجنة العربية الثلاثية لذلك التنفيذ.

بعد دمشق انتقلت اللجنة الى بغداد وقابلت الرئيس العراقي صدام حسين. ونقلت المصادر ان اللجنة طلبت من الرئيس العراقي، بحكم صداقته مع العماد عون، الضغط عليه لتسهيل مهمتها وتنفيذ اتفاقية الطائف. وكان جواب الرئيس العراقي ما معناه: سبق لكم وزرتم بغداد قبل اصدار مشروع وثيقة الوفاق الوطني وأبلغناكم رأينا في الموضوع، كما سبق وزرتم العماد عون في قصر بعبدا وأبدى لكم رأيه بالموضوع ولكنكم تجاهلتم رأينا ورأي العماد عون والآن وصلتم الى الحائط المسدود. فلا يمكننا مساعدتكم لأننا لا نتمكن من الضغط على العماد عون بل يمكننا أن نتمنى عليه تسهيل مهمتكم، وعلى كل حال ليس أمامكم سوى الذهاب الى لبنان ومعالجة الموضوع مع العماد عون شخصياً، وبالفعل بعث العراق برسالة الى العماد عون بهذا الخصوص.

بعد بغداد انتقلت اللجنة الى باريس. ثم زار أحد اعضائها، وزير خارجية الجزائر، الأمم المتحدة وواشنطن. وتعثّر لقاء اللجنة مع قداسة البابا في الفاتيكان لأسباب قيل انها شكلية، أو كما أوضحها موفدها الأخضر الابراهيمي: «ان قداسة البابا لا يستقبل يوم

الثلاثاء، وهو تقليد معمول به، اضافة الى ان الفترة الحالية هي فترة أعياد، ولديه التزامات مختلفة».[37]

مواجهة موقف الفاتيكان

ان عدم استقبال قداسة البابا للجنة الثلاثية بتاريخ 1989/12/12 لم يكن لأسباب شكلية كما أوضحها السيد الأخضر الابراهيمي، بل لأسباب عميقة وجوهرية وهي عدم موافقة الفاتيكان على ما جرى في الطائف وعلى جميع بنود الاتفاق الذي تم هناك برعاية عربية – سعودية ودولية – اميركية وتقول بعض المصادر ان عدم الموافقة هي الوجه الظاهر لأزمة خفيّة بين الفاتيكان وواشنطن، تتعلّق بدور البابا يوحنا بولس الثاني في انعتاق اوروبا الشرقية ومساهمته في بناء أوروبا موحدة تضم الاتحاد السوفياتي ودول اوروبا الشرقية ودول اوروبا الغربية، أوروبا التي ستكون القوة العظمى في نهاية هذا القرن. فجاء موقف واشنطن خلال الازمة اللبنانية مغايراً لتمنيات الفاتيكان في كيفية ايجاد الحل لهذه الأزمة.

موقف الفاتيكان هذا أثار ردود فعل عديدة داخل لبنان أتت على يد الزعماء والفاعليات الاسلامية: النائب السابق زكي مزبودي قال: «كان وما زال اللبنانيون يتطلعون بأمل نحو الكرسي الرسولي، غير أن حادث الأمس اذهلهم لا سيما ان كفة الميزان، التي رجّحت ارتباطات ومواعيد الأعياد على مصير لبنان الواقف على منزلق خطير، كانت مفاجئة وغير منتظرة».[38] ونائب رئيس حركة أمل، العقيد عاكف حيدر، قال: « كنا الى وقت قريب نحاول إيهام انفسنا بأن الفاتيكان، وعلى رأسه السيد البابا، يشكل موقعاً انسانياً ودار سلام ليس للمسيحيين فحسب بل للعالم أجمع، وحين رأينا السيد البابا ينحاز سياسيّاً في خطاب انفعالي، كأنه جنرال حرب، الى فئة لبنانية على حساب الوفاق الوطني، قدّرنا انه واقع في خطأ سياسي لا بد ان يعود عنه. ولكن يبدو أن الأمر خلاف ذلك، وان سيد الفاتيكان غير راغب في الاستماع الى الطرف الآخر في المسألة اللبنانية. فبعد رفضه الاجتماع بممثل الرئيس الياس الهراوي، يعتذر اليوم عن مقابلة ممثلي ثلاث دول عربية لها وزنها العربي والعالمي، عملت على انجاح وثيقة الطائف وما تزال جاهدة من اجل الوفاق والسلام في لبنان».[38] مفتي جبل لبنان، الشيخ محمد علي الجوزو، رأى في احدى خطبه «ان البابا بذلك، يحرّض على الحرب الطائفية، والاقتتال الطائفي، ويحرض على تقسيم لبنان. كما انه يقطع آخر أمل للبنانيين به، ويؤكد انه ضد لقاء اللبنانيين، وضد المصالحة في ما بينهم، وانه يعلن حرباً صليبية جديدة».[39] والنائب السابق حسين منصور «استغرب هذا التصرف غير المألوف».[39]

نتيجة لاتصالات بعيدة عن الاضواء، استقبل قداسة البابا أعضاء اللجنة العربية وموفدها

الاخضر الابراهيمي بتاريخ 1989/12/23 وعلى مدى اربعين دقيقة، أوضح بعدها الناطق باسم الفاتيكان ان الوزراء الثلاثة «اطلعوا البابا على عملهم من أجل سلام في لبنان سيد ومستقل، وأعربوا عن قلقهم حيال الوضع الحالي في هذا البلد». وأضاف: « أن البابا أشار الى الاهمية الخاصة التي يوليها للمحافظة على حرية لبنان واستقلاله، اضافة الى قيمة هذا البلد الخاصة كبلد للتعددية»، كما تمنى «ان تتمكن اللجنة، بالاتفاق مع الدول العربية والمجتمع الدولي، من التوصل الى انجاز فعلي لمثل هذا الهدف»، وأعرب البابا «عن اهتمامه بجميع اللبنانيين، اضافة الى مستقبل الطوائف المسيحية».(40) وكان الملفت للنظر غياب أي ذكر في التصريحات لاتفاق الطائف وما نتج عنه. وكشفت مصادر ديبلوماسية «ان اللجنة الوزارية خرجت من اجتماعها مع البابا مرتاحة ارتياحاً كبيراً وانه على رغم النقاش الذي سادته عدة تساؤلات طرحها البابا على اللجنة وتوضيحات وتفسيرات، كانت نهاية اللقاء ايجابية جداً».(40)

أما النتيجة التي أسفر عنها اللقاء فكانت تقديم السفير البابوي بتاريخ 1990/1/6 اوراق اعتماده الى السيد الياس الهراوي ما يؤكد اعتراف الفاتيكان بما تم في شتورا. مع عدم الموافقة على اتفاق الطائف. ولقد أثارت برقية الفاتيكان، التي اذاعها السفير البابوي خلال تقديم اوراق اعتماده وتصريحه بعدها، انتقادات قيادات سياسية ودينية، بخاصة هذه الجملة التي نوردها بحرفيتها الفرنسية: «Dialogue sincère et légal entre toutes les parties» فالمجلس الاسلامي الشيعي الأعلى اعتبر أنها «تكشف عن نظرة الى حالة التمرد على انها حالة شرعية ودستورية، وإلا فما معنى طلب الحوار القانوني معها. وهذا يعني، في حال صحته، أحد موقفين: إما عدم الاعتراف الحقيقي بالشرعية الجديدة، شرعية كل لبنان، وإما الاعتراف بشرعيتين، وهذا يعني وضع الأساس لتكريس التقسيم الفعلي».(41) هذا الاعتبار حمل الناطق باسم الفاتيكان على التأكيد أن الفاتيكان «اعترف بالرئيس اللبناني الياس الهراوي ليتمكن من العمل من أجل لبنان عبر الحوار مع جميع اللبنانيين»، وقال: «ان تقديم اوراق الاعتماد سيمكّن ممثل الحبر الأعظم من القيام بمهمته كاملة. وعمل السفير البابوي في مرحلة شديدة الدقة بالنسبة الى لبنان سيشجّع على اجراء حوار صادق وشريف بين جميع الاطراف مع الاهتمام بصورة خاصة بأولئك الذين هم في الوضع الأضعف والذين يخشون على مصيرهم وعلى مصير بلدهم»، وأضاف «ان الحبر الأعظم مقتنع بأنه سيكون من الصعب بالنسبة الى لبنان في غياب حوار حقيقي أن يستعيد وحدته واستقلاله وسيادته على جميع اراضيه. وان تكون له مؤسسات شرعية قادرة على العمل لمصلحة اعادة بناء البلاد وخيرها».(42) ودار الافتاء رحّبت بخطوة تقديم اوراق اعتماد السفير البابوي ولكنها انتقدت ما جاء في تصريح الناطق باسم الفاتيكان لأنه يُشكل «خطراً كبيراً على وحدة البلاد وعلى

مسيرة السلام فيها، لأنه يتجاهل تجاهلاً كاملاً اتفاق الطائف والحوار الحقيقي الصادق الذي جرى بين ممثلي الشعب توصلاً الى انجاز هذا الاتفاق».(42) أما حكومة الطائف فوجّهت مذكرة الى السفير البابوي تطالب فيها الفاتيكان «تبنّي مسيرة السلام التي أطلقها اتفاق الطائف». وبعد أن شرحت موقفها من العماد عون قالت: « بناء على ما تقدم، فان الحكومة اللبنانية تصرّ على الدول الصديقة في العالم، والفاتيكان بالذات، عند مخاطبة السلطة الشرعية اللبنانية بضرورة التزام السبل السياسية السلمية في سعيّها لحل المشكلة في لبنان، ان تطالب المتمرد في المقابل وفي الان نفسه بانهاء تمرده، وتطالب الخارج على القانون بالاذعان لحكم القانون والدستور والشرعية، وإلا فما معنى دعم الشرعية اذا لم يكن ذلك في وجه خصومها؟ وما معنى التزام وحدة لبنان اذا لم يكن ذلك في مواجهة من ينفّذ مشروعاً لتقسيمه».(42)

IV - محاولة تجاوز المأزق

بعد انتخاب رئيس جمهورية وتشكيل حكومة بدأ تنفيذ اتفاق الطائف يتعثّر وكأن ما تحقق حتى الآن أصبح كافياً أما الباقي فيترك للظروف والوقت. وهذا ما دفع بالسادة الياس الهراوي وحسين الحسيني وسليم الحص الى زيارة دمشق سوية وطلب النجدة منها، خوفاً من التيار الشعبي العارم الزاحف نحو قصر بعبدا المؤيد مواقف العماد عون. وأمضى الثلاثة ثلاثة أيام عقدوا خلالها اربع جولات من المحادثات، صرّح في نهايتها السيد الياس الهراوي «أن بيروت ستكون واحة سلام والشرعية ستستعمل ما تشاء لمنع التقسيم». وحمّلهم الرئيس الأسد وعداً «بالتزام اتفاق الطائف والاستعداد للاستجابة الى كل ما تطلبه الشرعية اللبنانية».(43)

بكركي بدورها، وبلسان مدير المركز الكاثوليكي للإعلام، بدأت بتغيير موقفها من الطائف، قالت: « أما بالنسبة لاتفاق الطائف فنحن نؤكد اننا مع السيادة، وبقدر ما الطائف يؤمن السيادة للبنان، فأهلاً وسهلاً به، انما اذا وُجد فيه أي نقص للسيادة أو غموض، فحتماً ما من أحد معه، لا البطريرك ولا غيره».(44)

مجلس الأمن الدولي، تجاوباً مع رغبة اميركية، أصدر بياناً، بعد مشاورات استمرت اكثر من اسبوع، قال فيه: « ان اعضاء مجلس الأمن يؤكدون الحاجة الى مواصلة عملية المصالحة الوطنية والاصلاح السياسي اللذين يضمنهما اتفاق الطائف، ويبدون قلقهم العميق من العوامل التي أخّرت احراز تقدم في تحقيق هذه الأهداف».(45)

وسرّبت مصادر اميركية وعربية أخباراً عن تقرير لجريدة «الواشنطن بوست»، نقلته عنها جريدة «القبس» الكويتية يتضمن «اتفاقاً سرياً سعودياً - سورياً يُلزم دمشق بسحب قواتها من لبنان على مرحلتين: في المرحلة الأولى تنسحب من بيروت والجبل الى منطقة البقاع بعد

أن تتمكن حكومة الوفاق الوطني اللبناني من فرض سلطتها الشرعية، وفي المرحلة الثانية تتفاوض الحكومة السورية مع الحكومة اللبنانية بهدف التوصل الى اتفاق على جدول زمني لانسحاب القوات السورية من الاراضي اللبنانية».[46]

اللجنة العربية الثلاثية عقدت، على مستوى وزراء الخارجية، اجتماعاً في الجزائر أصدرت على أثره بياناً حمّلت فيه العماد عون مسؤولية تعثر تنفيذ اتفاق الطائف»... واليوم وبعد ما ظهرت هذه العقبات الجديدة وفي مقدمتها الموقف الرافض المتمرد والمؤسف الذي يتميّز به موقف العماد عون فانني ألفت نظر تلك الجهات التي أشرت لها من قبل لبنانية وعربية ودولية الى ما في هذا الوضع من خطورة بالغة وأدعوها الى القيام بما يتضمنّه هذا الوضع من جهد من أجل ازاحة العراقيل وتمكين المسيرة من استئناف تقدمها».[47] وأمام الحائط المسدود الذي وصلت اليه مهمة اللجنة لم يبقَ لها سوى العمل على عقد قمة عربية طارئة خلال شهر لعرض الصعوبات التي اعترضت اللجنة والطلب الى هذه القمة اتخاذ القرارات الملائمة.

الحدث الأخير في هذه السلسلة كان تقديم السيد جورج سعاده استقالته من حكومة الطائف بناء على قرار المكتب السياسي لحزب الكتائب. وعن هذا القرار قال الأمين العام للحزب، المهندس روجيه ديب: «الموقف الذي اتخذ بالأمس كان واضحاً، حيث لا يمكن الاشتراك الفعلي في الحكومة وتحمّل المسؤولية في الوقت الحاضر. ولا معنى لهذا الموقف سوى القول أنه بادرة حسن نية باتجاه توحيد الصف المسيحي الداخلي». وعمّا اذا كانت الحكومة لا تزال حكومة وفاق وطني قال: « اننا نعتبر أن أية حكومة اتحاد وطني يجب أن يكون فيها توازن، وحتى تصبح الظروف مؤاتية لهذا التوازن، من خلال مشاركة مسيحية أوسع، لا يمكن أن نعتبر أن هذه الحكومة هي حكومة وفاق وطني، بل هي حكومة لتسيير الأمور، وحتى يمكننا الخوض في عملية الوفاق يجب أن يكون فيها توازن».[48]

هكذا عجز المتآمرون عن تنفيذ ما اتفقوا عليه في الطائف برغم الدعم الداخلي والاقليمي والدولي، وما اتفقوا عليه كان الاطاحة بالعماد عون الذي زاد قوة ليصبح رمز لبنان الحرية والسيادة والاستقلال. عند هذا الحد، وتلافياً للفشل الكبير والإفلاس قرر المتآمرون بدعم من «يوداصيو» الداخل تدمير الجيش والشعب الوطن والعماد عون وتطبيق اتفاق الطائف ولو على الاطلال والانقاض والاشباح، وأشعلوا حرب إلغاء الوطن.

المراجع

(1) صالح الخير،علي العبدالله، نزيه البزري، انور الصباح، منيف الخطيب، البير منصور، عادل عسيران، عبدالله الراسي، امين الحافظ، بيار حلو، عبد اللطيف الزين، رفيق شاهين، فريد جبران، ادمون رزق، مخايل الضاهر، ملكون ابلغتيان، صبحي ياغي، خاتشيك بابكيان، انترانيك مانوكيان، سورين خان اميريان، بطرس حرب، رشيد الصلح، يوسف حمود، الياس الهراوي، حبيب كيروز، الياس الخازن، طلال المرعبي، عبد المولى أمهز، توفيق عساف، نجاح واكيم، جميل كبي، محمد يوسف بيضون، زكي مزبودي، حسين منصور، شفيق بدر، رائف سماره، زاهر الخطيب، علي الخليل، حسن الرفاعي.

(2) السفير، 1989/11/25
(3) الصحف اللبنانية في 1989/11/25
(4) النهار، 1989/11/26
(5) النهار، 1989/11/27
(6) الديار، 1989/11/27
(7) الديار، 1989/12/3
(8) السفير، 1989/11/28
(9) النهار، 1989/11/29
(10) النهار، 1989/12/1
(11) كتاب عظة الأحد – خواطر روحية ومواقف وطنية للبطريرك نصرالله بطرس صفير الصادر عن دار الفلسفة الجزء الثاني 1989 ص 256-257.
(12)الديار، 1989/11/30
(13)الديار، 1989/12/1
(14) النهار، 1989/11/27
(15) النهار، 1989/11/28
(16) مكتب التنسيق الوطني هو هيئة تضم حوالى عشرين حركة شبابية تهتم بالتحرير والثقافة، والأدب، والفن..
(17) النهار، 1989/11/28
(18) السفير، 1989/12/1
(19) الأنوار، 1989/12/4
(20) النهار، 1989/11/27
(21) السفير، 1989/12/11
(22) البيرق، 1989/12/11
(23) النهار، 1989/12/15
(24) السفير، 1989/12/15
(25) النهار، 1989/12/1
(26) السفير، 1989/12/9
(27) السفير، 1989/12/12
(28) السفير، 1989/12/15
(29) الديار، 1989/12/12
(30) الديار، 1989/12/17
(31) السفير، 1989/12/18
(32) النهار، 1989/12/14
(33) الأنوار، 1989/12/24
(34) السفير، 1990/1/1
(35) النهار، 1989/12/5
(36) السفير، 1989/12/11
(37) النهار، 1989/12/15
(38) السفير، 1989/12/15
(39) السفير، 1989/12/16
(40) الديار، 1989/12/24
(41) السفير، 1990/1/8
(42) السفير، 1990/1/9
(43) اللواء، 1989/12/25
(44) الديار، 1989/12/27
(45) النهار، 1989/12/28
(46) الأنوار، 1990/1/12
(47) السفير، 1990/1/16
(48) الديار، 1990/1/21

ملحق رقم 1

MONDO Avvenire الخميس 15 آذار 1990

الطائف فضيحة لبنانية

اتفاق تشرين الاول يتمّ بفضل هدايا فاخرة للنوّاب الملك فهد يدفع ملياري دولار للوصول الى وفاق

(البرتو ب. ماريانتوني)

لا يُصدّق، ولكنه صحيح: حسب مراجع عربية مرموقة، رصد البيت الملكي السعودي ملياري دولار ليحقق، في 22 تشرين الاول الفائت الاجتماع والاتفاقات ما بين لبنانيي الطائف، في المملكة العربية السعودية، وبالتحديد، ليضع بروتوكولاً لتسويات تقاضية سياسية بين عدة زعماء لبنانيين من الطبقات التقليدية. يهدف هذا البروتوكول الى محاولة اعادة التساوي في السلطة التنفيذية والعلاقات بين المسيحيين والمسلمين اللبنانيين والى اعادة تنظيم العلاقات الديبلوماسية بين بيروت ودمشق كما ولوضع حدّ نهائي للحرب في لبنان.

بالرغم من ادعائهم هذا، فان هذه الاتفاقات، ولدوافع عديدة، لا تزال ولغاية الان، مرفوضة ان من حكومة الجنرال المسيحي ميشال عون، وان من ادارة حزب الله (خط ايراني) وان من الزعيم الشيعي (خط سوري) نبيه بري، وكذلك من الزعيم الدرزي وليد جنبلاط، وهم الفاعلون الاساسيون في هذا الصراع، وبحسب المرجع عينه من اجل هذه الاتفاقات، فان المسؤولين السعوديين — وتحت ضغوط دولية- لم يتأخروا في استغلال الضعف السوري تجاه الاتحاد السوفياتي (مليار و300 مليون دولارتقريباً) كما لم يتأخروا في رشوة مجموع النواب اللبنانيين المدعوين الى الطائف من اجل الغايات المرسومة.

في الواقع، ما عدا اثنين من النواب: السني عبدو عويدات (نائب اقليم الخروب) والروم الارثوذكسي نجاح واكيم (نائب بيروت الثالثة) اللذين رفضا اية مكافآة شخصية، والنواب السبعة الذين رفضوا في حينها الاشتراك في هذا الاجتماع، باقي النواب اللبنانيين (58 من اصل 73 لا يزالون في المنصب) حظوا على مجموعة «المحفظات» الشخصية الخلابة التي تختلف محتوياتها بحسب الاهمية السياسية الفاعلة التي يتمتع بها كل منهم. على سبيل المثال الشيعي....، حصل على اربعة ملايين دولارا الماروني...، قبض ثلاثة ملايين دولارا السنّي... مليونين، وقبض باقي النواب، غالباً، نسبة الى ثقلهم السياسي المحدد، مبالغ تتراوح ما بين المليون دولاراً والمئتي الف دولار.

دون ان نحسب طبعاً، مئات ساعات الرولكس (رجالية ونسائية)، قداحات، علب للسجائر، حاملات مفاتيح وتذكارات مختلفة (من الذهب الخالص) موضوعة بلباقة تحت تصرف الضيوف، في سلسلة من المنصات الخاصة المصنوعة خصيصاً من قبل البيت الملكي والموضوعة في صالات كل الفنادق المخصصة لهم.

«تصرف فاضح وغير لائق حقاً بنواب بلد سيد»، هذا ما اكّده لنا ضابط من الحرس الملكي السعودي الذي كان مكلفاً بأمن النواب اللبنانيين خلال اقامتهم في الطائف.

«كان عليك ان تراهم- اشار الضابط- عندما كانوا يتحلقون حول منصات وواجهات تعرض هدايا الملك فهد التي وضعها بتصرفهم بين غمزات ونقرات، وغير مكتفين بالمبالغ المقبوضة، فان معظم النواب الحاضرين طاولت ايديهم كل شيء ذهبي موضوع في محلات الفنادق».

عدا ذلك، وكأن كل شيء لم يكف حتى ان عدة نواب ادعوا امكانية نقل سيارات المرسيدس الموضوعة في تصرفهم خلال الاحتفال المهيب في اقامتهم في السعودية، الى اوروبا.

هذه «التفاصيل» مهما كانت اهميتها، لا يمكنها الا ان توضح قطعاً روح ونص الاتفاقات ما بين الطوائف في الطائف.

اتفاقات تحققت بسرعة كلية، بواسطة المسؤولين السعوديين من اجل دعم مشروع «بايكر-ايغلبرغر» بالطريقة الفضلى، المشروع الاميركي السرّي للسلام في الشرق الاوسط، مشروع احتسب ويحتسب ضمن خطوطه العامة:

- انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية من بين «الطقم التقليدي لهذا البلد»
- تهدئة «النفوس المشحونة» لسوريا من خلال تسديد ديونها الكاملة للاتحاد السوفياتي
- وفي مرحلة ثانية، الوعد بضم قسم من سهل البقاع اللبناني وعكار عوضاً عن الجولان السوري المحتل منذ 1973 من قبل الاسرائيليين.
- والاحسان لتل ابيب بالسماح لها بغارات ضد الفلسطينيين والشيعة في جنوب لبنان، بالاضافة الى الاستغلال الصناعي لمياه الليطاني، بعد شلّ القوى العسكرية المتعددة في المنطقة.
- محاولة حلّ الصراع اللبناني المزمن.
- وقضية الرهائن الاجانب المحتجزين في لبنان.
- والقضية الفلسطينية من خلال سلسلة اتفاقات سياسية وديبلوماسية ان كان على الصعيد الاقليمي او العالمي.

من الصعب حالياً، التنبؤ اذا كان «مشروع السلام» هذا، ممكن ان يتحقق يوماً ام لا... ما يمكن تأكيده الآن، هو ان اتفاقات الطائف (فصل من المخطط الاميركي) – بقطع النظر

عن طبيعتهم وعن الاسباب الضمنية التي دفعت المتآمرين اللبنانيين لتوقيعها عنوة – برهنوا لغاية الآن عدم قدرتهم على حلّ الصراع المتواصل في لبنان منذ حوالى خمسة عشر سنة. وبالاكثر يمكننا ان نزيد دون شك بان هذه الاتفاقات، في النهاية، ساهمت بالاكثر على تعقيده. لا يجب ان ننسى، واقعياً انه وبفضل الخدعة السياسية التي تحققت في الطائف، تجددت دورة العنف في لبنان، في الاشهر الاخيرة، ليس فقط بين مسيحيين ومسلمين او بين مسيحيين وسوريين: هذه المرة حتى داخل المارونية، بين مسيحيين من اقسام متناقضة (القوات اللبنانية لسمير جعجع والجيش النظامي للجنرال عون).

وهذا، يمكن القول، انه الحد الاقصى، الذي يمكن ان تنتجه هذه المعاهدات على صعيد الخلاف بين اللبنانيين في هذا البلد.

10 Avvenire Giovedì 15 marzo 1990 **MONDO**

L'accordo di ottobre ottenuto grazie a lussuose regalie ai deputati

Taïf, scandalo libanese

Re Fahd d'Arabia ha sborsato due miliardi di dollari perché si trovasse un'intesa

di Alberto B. Mariantoni

Incredibile, ma vero: secondo fonti arabe attendibili, la casa reale saudita avrebbe sborsato all'incirca due miliardi di dollari per realizzare, il 22 ottobre scorso, la riunione e gli accordi inter-libanesi di Taif, in Arabia Saudita. In particolare, per mettere a punto un protocollo di compromessi politici tra i diversi esponenti della vecchia classe dirigente libanese. Protocollo che aveva come scopo di tentare di riequilibrare il potere esecutivo ed i rapporti di forza tra i cristiani ed i musulmani libanesi; riorganizzare le relazioni diplomatiche tra Beirut e Damasco; e mettere un termine definitivo alla guerra del Libano. Nonostante questa loro pretesa, questi accordi, per motivi diversi, continuano, tuttora, ad essere respinti sia dal governo del Generale cristiano Michel Aoun, sia dalla direzione dell'Hezbollah (il partito di Dio) filo-iraniano, sia dal capo sciita filo-siriano Nabih Berri che da quello druso Walid Joumblatt, i principali «attori» di questo conflitto.

Sempre secondo le stesse fonti, per poter mettere a punto questi accordi, i responsabili sauditi — dietro pressione statunitense — non avrebbero affatto esitato ad azzerare il debito siriano nei confronti dell'Unione Sovietica (un miliardo e 300 milioni di dollari circa); né tanto meno a corrompere letteralmente la quasi totalità dei deputati libanesi che erano stati convocati a Taif per questa finalità.

Esclusi, infatti, due deputati — il sunnita Abdo Oueidat (deputato di el-Qlim Kharrob) ed il greco-ortodosso Nagiah Wakim (deputato di Beirut III) — che hanno platealmente respinto qualsiasi compenso personale; e i sette parlamentari che all'epoca avevano rifiutato di partecipare a questa riunione; il resto dei deputati libanesi (58 su 73 ancora in carica) avrebbero ricevuto una serie di favolose «bustarelle» personali, pecuniarmente proporzionate all'effettiva importanza politica di ciascuno di loro. A titolo di esempio, il presidente della camera, lo sciita Hussein Husseini, avrebbe ricevuto quattro milioni di dollari; il cristiano maronita George Saade (capo della Falange libanese) avrebbe intascato tre milioni di dollari; il sunnita Zaher al-Khatib (deputato di Chaim, nel sud dello Chouf), due milioni; e gli altri parlamentari — sempre proporzionalmente al loro peso politico specifico — avrebbero incassato somme variabili tra il milione di dollari ed i duecentomila dollari circa, pro-capite. Senza contare, naturalmente, le centinaia di orologi Rolex (per uomo e per donna), accendini, porta sigarette, porta chiavi e souvenirs vari (tutti in oro massiccio) messi gentilmente a disposizione degli ospiti, in una serie di speciali «stand» fatti appositamente allestire dalla casa reale saudita, nelle rispettive hall degli alberghi a loro riservati.

«Un comportamento davvero scandaloso e veramente indegno per dei parlamentari di un paese sovrano», ci ha confermato un ufficiale della guardia reale saudita che era stato incaricato della sicurezza dei deputati libanesi durante il loro soggiorno a Taif. «Avreste dovuto vederli — ci ha sottolineato l'ufficiale — mentre si accalcavano intorno ai banconi ed alle vetrine che esponevano i regali che il re Fahd aveva loro messo a disposizione. Tra spintoni e gomitate, e non contentandosi affatto delle ingenti somme già ricevute, la maggior parte dei deputati libanesi presenti hanno praticamente fatto man bassa di qualsiasi oggetto d'oro che era esposto nelle diverse boutique dei loro hotel. Inoltre, come se tutto ciò non fosse bastato, ci sono stati addirittura diversi deputati che hanno persino preteso di poter trasferire in Europa le Mercedes del nostro cerimoniale che erano state loro messe a disposizione durante il loro soggiorno in Arabia Saudita!».

Questi «dettagli» qualora ce ne fosse ancora bisogno, non possono che chiarire in maniera definitiva lo spirito e la lettera degli accordi inter-confessionali di Taif. Accordi realizzati in tutta fretta dai responsabili sauditi per meglio tentare di appoggiare il «piano Baker-Eagleburger», il piano segreto di pace americano per il Medioriente. Un piano che, nelle sue linee generali prevedeva (e prevede), di eleggere un Presidente della repubblica libanese tra i membri della vecchia classe dirigente di questo paese; calmare i «bollenti spiriti» della Siria attraverso il rimborso integrale del suo debito con l'Urss, e la promessa di poter annettere, in un secondo momento, una parte della valle libanese della Bekaa e dell'Akkar, in cambio del Golan siriano occupato nel 1973 dagli Israeliani; imbonire Tel Aviv concedendo a quest'ultima il diritto di rappresaglia anti-palestinese ed anti-sciita nel sud del Libano, nonché lo sfruttamento industriale delle acque del fiume libanese Litani; e, dopo aver neutralizzato le diverse forze guerrafondaie della regione, tentare di risolvere l'annoso conflitto libanese, il problema degli ostaggi occidentali detenuti nel Libano e la questione palestinese attraverso una serie di accordi politici e diplomatici, sia a livello regionale che internazionale.

Difficile, per il momento, prevedere se questo «piano di pace» potrà o no, un giorno, realizzarsi... Quello che per ora si può senz'altro affermare, è che gli accordi di Taif (un capitolo del piano americano) — indipendentemente dalla loro natura e dalle motivazioni intrinseche che hanno spinto i compilatori libanesi a controfirmarli — hanno fino ad ora largamente dimostrato di essere insufficienti a risolvere il conflitto che dura nel Libano da circa quindici anni. Anzi, possiamo senz'altro aggiungere che, questi accordi, in definitiva, hanno addirittura contribuito a complicarlo ulteriormente. Non dimentichiamoci, infatti, che è grazie all'imbroglio politico realizzato a Taif che la violenza si è di nuovo scatenata nel Libano, negli ultimi mesi: non solo tra cristiani e musulmani o tra cristiani e siriani; questa volta, anche all'interno del Marunistan, tra cristiani di opposte fazioni (le Forze libanesi di Samir Geagea e le truppe regolari del Generale Aoun). E questo, per così dire, è il massimo che, in materia di discordia tra libanesi, questi accordi potessero riuscire a produrre in questo Paese.

نشرت جريدة MONDO الايطالية في عددها الصادر بتاريخ الخامس عشر من آذار عام 1990 بعض القضايا التي رافقت انعقاد المؤتمر وأوردت بعض الأسباب التي أدت الى الموافقة على ما سمي اتفاق الطائف ومن بين هذه الأسباب الهدايا التي وزّعت على المشاركين ونحن نورد المقال على ذمة الصحيفة وكاتب المقال مصوراً باللغة الإيطالية مع الترجمة بالعربية.

ملحق رقم 2

وثيقة الوفاق الوطني
التي اقرها النواب خلال مؤتمر الطائف

أولاً: المبادىء العامة والاصلاحات

1. المبادىء العامة

أ. لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع ابنائه، واحد ارضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً .

ب. لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الامم المتحدة وملتزم بميثاقها . وهو عضو في حركة عدم الانحياز . وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات دون استثناء .

ج. لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز او تفضيل .

د. الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية .

هـ. النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها .

و. النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة .

ز. الانماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن اساسي من اركان وحدة الدولة واستقرار النظام .

ح. العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الاصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي .

ط. ارض لبنان ارض واحدة لكل اللبنانيين . فلكل لبناني الحق في الاقامة على اي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على اساس اي انتماء كان . ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين .

ي. لا شرعية لاي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

2. الاصلاحات السياسية

أ. مجلس النواب

مجلس النواب هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة واعمالها:

1. ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس .

2. للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي اول جلسة يعقدها ان يسحب الثقة من رئيسه او نائبه باكثرية الثلثين من مجموع اعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الاقل . وعلى المجلس في هذه الحالة ان يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر .

3. كل مشروع قانون يحيله مجلس الوزراء الى مجلس النواب، بصفة المعجل، لا يجوز اصداره الا بعد ادراجه في جدول اعمال جلسة عامة وتلاوته فيها، ومضي المهلة المنصوص عنها في الدستور دون ان يبت به، وبعد موافقة مجلس الوزراء .

4. الدائرة الانتخابية هي المحافظة .

5. الى ان يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

أ. بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين .

ب. نسبياً بين طوائف كل من الفئتين .

ج. نسبياً بين المناطق .

6. يزاد عدد اعضاء مجلس النواب الى (108) مناصفة بين المسيحيين والمسلمين . اما المراكز المستحدثة، على اساس هذه الوثيقة، والمراكز التي شغرت قبل اعلانها، فتملأ بصورة استثنائية ولمرة واحدة بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها .

7. مع انتخاب اول مجلس نواب على اساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية .

ب. رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن . يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة اراضيه وفقاً لأحكام الدستور . وهو القائد الاعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء ويمارس الصلاحيات الآتية:

1. يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون ان يصوت .

2. يرئس المجلس الاعلى للدفاع .

3. يصدر المراسيم ويطلب نشرها . وله حق الطلب الى مجلس الوزراء اعادة النظر في

اي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ايداعه رئاسة الجمهورية . فاذا اصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ او انقضت المهلة دون اصدار المرسوم او اعادته يعتبر المرسوم او القرار نافذاً حكماً ووجب نشره .

4ـ يصدر القوانين وفق المهل المحددة في الدستور ويطلب نشرها بعد اقرارها في مجلس النواب، كما يحق له بعد اطلاع مجلس الوزراء طلب اعادة النظر في القوانين ضمن المهل المحددة في الدستور ووفقاً لاحكامه، وفي حال انقضاء المهل دون اصدارها او اعادتها تعتبر القوانين نافذة حكماً ووجب نشرها .

5ـ يحيل مشاريع القوانين، التي ترفع اليه من مجلس الوزراء، الى مجلس النواب.

6ـ يسمي رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً الى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها .

7ـ يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً .

8ـ يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة .

9ـ يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة او استقالة الوزراء او اقالتهم .

10 ـ يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم . ويمنح اوسمة الدولة بمرسوم .

11 ـ يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وابرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح نافذة الا بعد موافقة مجلس الوزراء . وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة . اما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن ابرامها الا بعد موافقة مجلس النواب .

12ـ يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل الى مجلس النواب .

13 - يدعو مجلس النواب بالاتفاق مع رئيس الحكومة الى عقد دورات استثنائية بمرسوم.

14ـ لرئيس الجمهورية حق عرض اي امر من الامور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الاعمال .

15 - يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة .

16ـ يمنح العفو الخاص بمرسوم .

17ـ لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته الا عند خرقه الدستور او في حال الخيانة العظمى .

ج ـ رئيس مجلس الوزراء

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها، ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء . يمارس الصلاحيات الآتية:

1ـ يرئس مجلس الوزراء

2ـ يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. وعلى الحكومة ان تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوماً. ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها ولا اعتبارها مستقيلة الا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال .

3ـ يطرح سياسة الحكومة العامة امام مجلس النواب .

4ـ يوقع جميع المراسيم، ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة او اعتبارها مستقيلة .

5ـ يوقع مرسوم الدعوة الى فتح دورة استثنائية ومراسيم اصدار القوانين، وطلب اعادة النظر فيها .

6ـ يدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول اعماله، ويطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها، وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث، ويوقع المحضر الاصولي للجلسات .

7ـ يتابع اعمال الادارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء، ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل .

8ـ يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص .

9ـ يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الاعلى للدفاع .

د ـ مجلس الوزراء

تناط السلطة الاجرائية بمجلس الوزراء، ومن الصلاحيات التي يمارسها:

1ـ وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها .

2ـ السهر على تنفيذ القوانين والانظمة والاشراف على اعمال كل اجهزة الدولة من ادارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وامنية بلا استثناء .

3ـ ان مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة .

4ـ تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون .

5ـ الحق بحل مجلس النواب بناء على طلب رئيس الجمهورية، اذا امتنع مجلس النواب

عن الاجتماع طوال عقد عادي او استثنائي لا تقل مدته عن الشهر بالرغم من دعوته مرتين متواليتين او في حال رده الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل . ولا يجوز ممارسة هذا الحق للاسباب نفسها التي دعت الى حل المجلس في المرة الأولى .

6ـ عندما يحضر رئيس الجمهورية يترأس جلسات مجلس الوزراء .

مجلس الوزراء يجتمع دورياً في مقر خاص . ويكون النصاب القانوني لانعقاده هو اكثرية ثلثي اعضائه . ويتخذ قراراته توافقياً، فاذا تعذر ذلك فبالتصويت . تتخذ القرارات باكثرية الحضور، اما المواضيع الاساسية فانها تحتاج الى موافقة ثلثي اعضاء مجلس الوزراء . ويعتبر مواضيع اساسية ما يأتي:

حالة الطوارىء والغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الانمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الاولى وما يعادلها، اعادة النظر بالتقسيم الاداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الاحوال الشخصية، اقالة الوزراء .

هـ . الوزير

تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية ولا يقال من منصبه الا بقرار من مجلس الوزراء، او بنزع الثقة منه افرادياً في مجلس النواب .

و . استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة واقالة الوزراء

1ـ تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

أ . اذا استقال رئيسها

ب . اذا فقدت اكثر من ثلث عدد اعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها

ج . بوفاة رئيسها

د . عند بدء ولاية رئيس الجمهورية

هـ . عند بدء ولاية مجلس النواب .

و . عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه او بناء على طرحها الثقة .

2ـ تكون اقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة مجلس الوزراء .

3ـ عند استقالة الحكومة او اعتبارها مستقيلة يعتبر مجلس النواب حكماً في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة .

ز . الغاء الطائفية السياسية

الغاء الطائفية السياسية هدف وطني اساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على اساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الاجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالاضافة الى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية . مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بالغاء الطائفية وتقديمها الى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية . ويتم في المرحلة الانتقالية ما يلي:

أ . الغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والامنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الاولى فيها وفي ما يعادل الفئة الاولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص اية وظيفة لاية طائفة .

ب . الغاء ذكر الطائفة في بطاقة الهوية .

3. الاصلاحات الأخرى

أ . اللامركزية الادارية

1ـ الدولة اللبنانية دولة واحدة موحدة ذات سلطة مركزية قوية .

2ـ توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع ادارات الدولة في المناطق الادارية على اعلى مستوى ممكن تسهيلاً لخدمة المواطنين وتلبية لحاجاتهم محلياً .

3ـ اعادة النظر في التقسيم الاداري بما يؤمن الانصهار الوطني وضمن الحفاظ على العيش المشترك ووحدة الارض والشعب والمؤسسات .

4ـ اعتماد اللامركزية الادارية الموسعة على مستوى الوحدات الادارية الصغرى (القضاء وما دون) عن طريق انتخاب مجلس لكل قضاء يرئسه القائمقام، تأميناً للمشاركة المحلية.

5ـ اعتماد خطة انمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً، وتعزيز موارد البلديات والبلديات الموحدة والاتحادات البلدية بالامكانات المالية اللازمة .

ب . المحاكم

أ . ضماناً لخضوع المسؤولين والمواطنين جميعاً لسيادة القانون وتأميناً لتوافق عمل

السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلمات العيش المشترك وحقوق اللبنانيين الاساسية المنصوص عنها في الدستور:

1ـ يشكل المجلس الاعلى المنصوص عنه في الدستور ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء. ويسن قانون خاص باصول المحاكمات لديه .

2ـ ينشأ مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية .

3ـ للجهات الآتي ذكرها حق مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين:

أ ـ رئيس الجمهورية

ب ـ رئيس مجلس النواب

جـ ـ رئيس مجلس الوزراء

د ـ نسبة معينة من اعضاء مجلس النواب

ب ـ تأميناً لمبدأ الانسجام بين الدين والدولة يحق لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بـ:

1ـ الاحوال الشخصية

2ـ حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية

3ـ حرية التعليم الديني

ج ـ تدعيماً لاستقلال القضاء: ينتخب عدد معين من اعضاء مجلس القضاء الاعلى من قبل الجسم القضائي .

ج ـ قانون الانتخابات النيابية

تجري الانتخابات النيابية وفقاً لقانون انتخاب جديد على اساس المحافظة، يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب واجياله وفعالية ذلك التمثيل، بعد اعادة النظر في التقسيم الاداري في اطار وحدة الارض والشعب والمؤسسات .

د ـ انشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية

ينشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تأميناً لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق تقديم المشورة والاقتراحات .

هـ ـ التربية والتعليم

1ـ توفير العلم للجميع وجعله الزامياً في المرحلة الابتدائية على الاقل .

2ـ التأكيد على حرية التعليم وفقاً للقانون والانظمة العامة

3ـ حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب الرسمي

4ـ اصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتعزيزه وتطويره بما يلبي ويلائم حاجات البلاد الانمائية والاعمارية . واصلاح اوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية .

5ـ اعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية .

و ـ الاعلام

اعادة تنظيم جميع وسائل الاعلام في ظل القانون وفي اطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وانهاء حالة الحرب .

ثانياً: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الاراضي اللبنانية

بما انه تم الاتفاق بين الاطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على اساس الوفاق الوطني . تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة امنية مفصلة مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الاراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية، وتتسم خطوطها العريضة بالآتي:

1ـ الاعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم اسلحتها الى الدولة اللبنانية خلال ستة اشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني . واقرار الاصلاحات السياسية بصورة دستورية.

2ـ تعزيز قوى الامن الداخلي من خلال:

أ ـ فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين، دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزياً ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع اتباعهم لدورات تدريبية دورية ومنظمة .

ب ـ تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الاشخاص من والى خارج الحدود براً وبحراً وجواً.

3ـ تعزيز القوات المسلحة:

أ ـ ان المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الامن الداخلي وحدها على معالجته .

ب ـ تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الامن الداخلي للمحافظة على الامن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء .

ج ـ يجري توحيد واعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الاسرائيلي

د ـ عندما تصبح قوى الامن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها الامنية تعود القوات المسلحة الى ثكناتها

هـ ـ يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الاغراض العسكرية دون سواها .

4ـ حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذرياً واقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام 1975 م بالعودة الى المكان الذي هجر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة باعادة التعمير .

وحيث ان هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الاراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الاولى بقوى الامن الداخلي . ومن واقع العلاقات الاخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة اقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، واقرار الاصلاحات السياسية بصورة دستورية، وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية اعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا المديرج عين داره، واذا دعت الضرورة في نقاط اخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة . كما يتم الاتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة اعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في اماكن تواجدها . واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول الى هذا الاتفاق اذا رغبتا في ذلك .

ثالثاً: تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً تتطلب الاتي:

أ ـ العمل على تنفيذ القرار 425 وسائر قرارات مجلس الامن الدولي القاضية بازالة الاحتلال الاسرائيلي ازالة شاملة

ب ـ التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في 23 أيار 1949م.

ج ـ اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتحرير جميع الاراضي اللبنانية من الاحتلال الاسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع اراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارىء الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الاسرائيلي ولاتاحة الفرصة لعودة الامن والاستقرار الى منطقة الحدود.

رابعاً: العلاقات اللبنانية السورية

ان لبنان، الذي هو عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات اخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الاخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في اطار سيادة واستقلال كل منهما، استناداً الى ذلك، ولأن تثبيت قواعد الامن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فانه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في اي حال من الاحوال . وعليه فان لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً او مستقراً لاي قوة او دولة او تنظيم يستهدف المساس بأمنه او امن سوريا . وان سوريا الحريصة على امن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق ابنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته .

ملحق رقم 3

كلمة الملك فهد بن عبد العزيز في الجلسة النهائية لمؤتمر الطائف

بتاريخ 1989/10/4 استقبل العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز النواب اللبنانيين برئاسة الرئيس حسين الحسيني في القاعة الكبرى في قصر السلام في جدة في حضور ولي العهد السعودي ونائب رئيس الوزراء ورئيس الحرس الوطني الأمير عبد الله بن عبد العزيز ووزيري الخارجية والاعلام الأمير سعود الفيصل والفريق علي الشاعر وعدد من الامراء والوزراء السعوديين والمستشارين في الديوان الملكي. وحضر أيضاً وزيرا خارجية المغرب والجزائر الدكتور عبد اللطيف الفيلالي والسيد أحمد الغزالي وموفد اللجنة العربية السيد الأخضر الإبراهيمي.

جلس الرئس الحسيني الى يمين الملك فهد والى جانبه الأمير عبدالله ووزيرا خارجية المغرب والجزائر والسيد الإبراهيمي والأمير سعود الفيصل. والى يسار الملك جلس الرئيس عادل عسيرن فالرئيس صائب سلام والرئيسان رشيد الصلح وأمين الحافظ وتوزع سائر النواب اللبنانيين والامراء والوزراء السعوديين على المقاعد التي وضعت على جانبي القاعة ثم القى الملك فهد الكلمة الآتية:

(اخذ النص من جريدة النهار تاريخ 1989/10/1)

«بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين على هذا اليوم المبارك الذي نجتمع فيه في مدينة جدة بعدما اكمل الأخوة الاعزاء اجتماعاتهم التاريخية التي سيسجلها التاريخ لمن حضر هذه الاجتماعات في مدينة الطائف. وفي هذا اليوم المبارك الذي نلتقي فيه في مدينة جدة لا استطيع ان اعبر عما في نفس صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني وفخامة الرئيس الشاذلي بن جديد وأخيكم الموجود أمامكم الآن.

لقد كنا نهنىء بعضنا البعض بنجاح مؤتمركم وتجمعكم المحترم في بلدكم الثاني. ان كثيراً من الكلمات يمكن ان تدور في ذهن الإنسان قبل أن يأتي الى هذا الاجتماع او للالتقاء بأحب الناس الينا في المملكة العربية السعودية ولا أقول هذا الكلام مجاملة لأن جميع أعضاء المجلس النيابي ومن حضر من أخواننا في لبنان اعرفهم معرفة جيدة، إذ كانت علاقتي بلبنان قائمة منذ سنة 1951م. وكانت علاقة متصلة دائماً. وانني اشكر الله على ما وفقنا اليه

بادئاً بالانطلاقة الأولى وهي انطلاقة ما تقرر في مؤتمر الدار البيضاء من بذل اقصى ما يمكن من مجهود في ما يتعلق بالوضع في لبنان. لقد كان جميع الاخوة رؤساء الدول العربية المجتمعين اولوا في اكثر اجتماعاتهم الوضع اللبناني عناية تامة، ثم انتهى الأمر بعد ذلك الى انه تقرر ان يتولى ثلاثة من الأخوة متابعة القضية اللبنانية واجراء الاتصالات مع النواب ومع الجهات المسؤولة في لبنان ومع جهات اخرى لها علاقة بالوضع اللبناني.

ولقد كان اخوكم الذي امامكم الآن، أحد الثلاثة الأخوة الذين تقرر بالإجماع ان توكل إليهم مجهودات في إطار القضية اللبنانية لعل وعسى ان نجد المخرج المشرف لجميع اللبنانيين في الدرجة الأولى والمخرج المريح للشعب اللبناني والشعوب العربية قاطبة. ولقد بذلت المجهودات بقدر الإمكان فكانت الجولة الأولى ولم يكن بالغريب علينا ان تعترض الطريق بعض الامور الناتجة من عدم الإدراك ومن دون قصد أو رغبة في التحكم في شكل أو في آخر ويكون انعكاسها على الشعب اللبناني. ومن الطبيعي ان النواب اللبنانيين بالأخص عليهم ولهم مسؤولية كبرى واثبت الشعب اللبناني انه علي مستوى الأحداث بالنسبة الى النواب الموجودين الآن هنا والغائبين لأسباب مرضية ولأسباب أخرى.

ان الشعب اللبناني الشقيق يدرك ادراكاً متكاملاً مصلحة لبنان بالذات ومصلحة الأمة العربية، لكن الظروف دائماً تأتي بأشياء لا تخطر على بال أي شعب من الشعوب أو قائد من قادة هذا الشعب أو ذاك، ولذلك بذلت في ما سبق، وأنا أعرف ذلك، مجهودات لم تكلل بالنجاح لأسباب عدة ليس من بينها بالطبع عدم الرغبة في ان تنتهي اي مشكلة في لبنان أو في أي بلد عربي آخر.

ولكن كما هو معروف ان المشكلات إذا وجدت وظلت باقية فإنها تستفحل في شكل أو في آخر، ومن ثم يبدأ مفهوم أي فرد أو مجموعة بعيدين عنها يأخذ مفهوماً آخر، خصوصاً إذا لم تكن هناك لقاءات متواصلة او جدّت ظروف لم تكن في الحسبان. ولعل من حسن الطالع انه منذ استقلال لبنان حتى اليوم لا اذكر أبداً أن المملكة العربية السعودية قامت بأي عمل يسيء الى أي فرد لبناني أو أي قيادي لبناني في موقع ما من مواقع لبنان او من عامة الشعب اللبناني، بل ان المملكة العربية السعودية اذاً لم تكن قدمت اموراً خيرة على قدر امكاناتها فانها لم تسع ولن تسعى الى امور يمكن ان تحمل اساءة الى اي لبناني سواء كان موجوداً في لبنان أو في أي بلد عربي أو خارج البلاد العربية ومهما قيل عن المملكة العربية السعودية من انها لم تعمل كذا او اساءت بكذا فلا اعتقد ان هذا اذاً صدر عن اي لبناني انه مبني على كره، لكن الظروف تجعل الانسان في وضع يتأثر بما يسمع من اعداء الامة العربية. ان الانسان بشر وقد تتكرر على مسامعه امور معينة تتعلق بالمملكة العربية السعودية وتلصق بالمملكة العربية السعودية، فربما يخطر في ذهنه نتيجة زيادة كمية هذه

المعلومات ان 10 في المئة منها صحيح. واذا سمحتم لي ان اقول بصراحة لا يستطيع احد ان يدين المملكة العربية السعودية في امر ما بالنسبة الى لبنان أو زعماء لبنان ان كانوا رؤساء جمهوريات او كانوا رؤساء وزارات ورؤساء برلمانات او اعضاء برلمان أو اعضاء في الحكومة او في اطار الشعب اللبناني.

ونحن لا نكن للشعب اللبناني الا المحبة والصداقة كما انه ليس من المستحسن ولا اعتقد انه من عادة المملكة العربية السعودية، ان تأتي وتقول لقد اعلنت كذا وعملت كذا لان هذا الأمر يصبح منة، ومنة على من؟ على الشعب اللبناني وهو والشعب السعودي شعب واحد حتى إذا كان الشعب اللبناني في خير وفي بحبوحة من العيش انعكس ذلك على المملكة العربية السعودية كما ان العكس صحيح.

التاريخ سيسجل لكم

ولقد اخبرني جلالة الملك الحسن الثاني وفخامة الرئيس الشاذلي بن جديد بعدما انتهيتم الى ما انتهيتم اليه اخيراً انهما الآن وجدا الارتياح التام وان الغمة بدأت تنقشع وان التفكير السليم بدأ، واظن اننا كلنا نشترك في شيء واحد هو ان وضعا كهذا استمر لسنوات عدة وله تداخلات عدة من اي جهة كانت، فربما يتطلب بعض الوقت، ولكن الشيء الذي توصلتم اليه اعتبر شيئاً تاريخياً وسيسجله التاريخ لجميع من ساهموا في هذا العمل الذي اتفقتم عليه. وليس من العيب ابداً بطبيعة الحال من اي عضو من اعضاء البرلمان اللبناني ان يكون له رأي معين أو تعديلات معينة، ولا اعتقد انها تنبع الا من اخلاص ومحبة حتى يكون الامر متكاملاً، وفي نظري ان هذا الأمر هو واجب واجتهادمحبب الى النفس. وكلنا يعرف طريقة الاجتماعات البرلمانية في اوروبا وفي بلدان العالم اذ لولا المناقشة ولولا التوقف عند جملة معينة لما امكن الامور ان تنضبط ، كما انتم وافقتم عليها ورأيتم الشيء الذي حصل الآن من التنظيم الذي هو بداية، ولا شك في ان التاريخ سيسجل لكم وللشعب اللبناني عموماً مآثر. كما سمعت في الاخبار ان الشعب اللبناني كان يقبل بعضه البعض بصرف النظر عن المذاهب او الانتماءات واجمالاً فقد سرهم ما حدث وفرحوا فرحاً كبيراً ونجد انه حدث انفراج نفسي منذ عشرين يوماً حتى الآن في لبنان وتمت اللقاءات بين افراد الشعب اللبناني بغض النظر عن المذاهب، بل حتى اولئك تجدهم مندمجين بعضهم مع البعض ويقبل كل منهم الآخر. وهذا الانفراج لم يوجد الا بعدما لمسوا ان ممثليهم في بلدهم الثاني قد احترم رغبتهم ولم يتدخل في اي امر من الأمور لأننا لا نرى اكثر ما يراه قادة الرأي في لبنان من الذين اعرفهم من قديم والذين اعرفهم الآن.

الحمد لله، فلبنان غني برجاله وغني بمقدرتهم وغني بمعرفتهم وغني ببعد نظرهم، رجال

اثبتوا مقدرتهم العربية وغير العربية، فاللبناني محترم في كل مكان في العالم.

ليس من يضمه اجتماعنا هذا من لم تمر عليه تجارب في الحياة يعتقد انها الأصلح ومن ثم يجد ان هناك اصلح منها. اعود مرة اخرى فأقول ان جلالة الملك الحسن الثاني وفخامة الرئيس الشاذلي بن جديد اعربا عن ارتياحهما الى الوصول الى تلك النتائج والذي حصلنا عليه هناك من يرى أن فيه بعض الثغرات أوانه يرى ان هناك جملاً افضل من الآخرى، وانه لو اتخذت في طريقة او في اخرى لكان الأفضل. هذا كله يمكن ان يتحقق ويمكن الوصول اليه، ومن هنا فلا يسعني الا ان اقدم الشكر الجزيل لدولة الرئيس بصفته رئيس الدورة البرلمانية الى الآن والشكر الجزيل لجميع من ساهموا في هذا التجمع وفي الوصول الى هذه النتيجة المشرفة. ويجب ان ندرك انه لا بد من أن تأتينا من خارج وطننا العربي اقتراحات او اخرى، بيد اننا لن نلتفت اليها في اي حال من الأحوال ولكن المهم كيف نجعل الشعب اللبناني ينطلق الآن ولا بد من ان اتصالاتكم الهاتفية او من يأتون من لبنان شرحوا لكم الوضع في البلد والذي عانى الامرين، ولا أظن الا كل واحد منا يتألم عندما تشتد الأمور بطريقة لا ارادية ويبتدئ القتال وتنطلق القنابل والمتفجرات لا اعتقد ان في استطاعة اي انسان يوجه قذيفة أو اخرى الى شخص معين يريد ان تصل اليه او الى مجموعة معينة ولكن تصل من حيث تنتهي وتقع على مجاميع كبيرة من الآباء والامهات والاطفال.

لو قمنا بإجراء عملية حسابية لاتضح لنا كم شخصاً قتل في لبنان ليست له علاقة بأي موضوع وكم أماً اصبحت ثكلى وكم طفلاً اصبح مشوهاً، فالذي فقد حياته ربما يكون اسعد اذ فقد حياته وانتهى، وأنا متأكد كل التأكيد من أن لا أحد منكم موجوداً هنا أو من اخوانكم في المملكة العربية السعودية حكومة وشعباً الا ويتطلع الى اقرب فرصة يؤمل ان يرى فيها لبنان كما كان قبل سنوات. بطبيعة الحال كانت الأمور تسير بطريقة تدريجية وتشتد في اوقات معينة، ثم اشتدت في الوقت الأخير وقادت الى أوضاع نحن كلنا نعلمها. ونحن لن نتخلى عن لبنان وسنكون دائماً تحت امرة نواب لبنان وقادة لبنان وشعب لبنان بما يعود على لبنان بالخير، لأن الوضع الآن ليس مجرد مهمة اديناها وانتهينا منها، فقد يجوز ان تكون هناك بعض الأمور إذا رغب في ان نساعد ونساهم فيها كدول ثلاث فأنني لا أجد أي مانع يمنعنا عن ان نساعد في عمل الخير وهذا ليس انتقاصاً من حق قادة لبنان وشعب لبنان ولكن عندما يكون واضحاً لإخواننا المجتمعين هنا الآن ان اللجنة الثلاثية ستبقى على اتصال دائم بجميع المسؤولين في لبنان فأننا نأمل في ان يتم في اسرع وقت انتخاب رئيس واحد للبنان وحكومة موحدة.

سنذلل الصعوبات

وتنظيماتكم التي سمعتها في البيان الذي تفضل به اخي رئيس مجلس النواب واوضحها للجميع كما استمعت الى الملاحظات التي ابداها بعض اخواني النواب، اعتقد انها تصب في مصب واحد هو ان نحكم الوضع الذي نحن فيه في لبنان في الاطار الذي يحفظ للبنان كرامته ويجعله يعود كما كانت تعهده الأمة العربية وغير الأمة العربية.ربما من أفضل الظروف في بعض الأحيان تلك التي لم يهيئها الإنسان ولكن هي تهيئ نفسها. لا استطيع ان أقول انها كانت مشكلة مستعصية ولكن من أفضل الأمور التي حدثت الآن ان اعضاء المجلس النيابي كان لقاؤهم مع اخوانهم العرب فحسب، وليس هناك ايد اخرى كان لها اي علاقة بالموضوع، فالاخوان عرب في بلد عربي اختاروه لأن يكون ملتقى لهم فكان ذلك من الامور التي اسعدت جميع سكان المملكة العربية السعودية، وأنا واحد ممن اسعدهم هذا الامر كما اسعد حكومة المملكة العربية السعودية وشعبها عندما تقرر ان يعقد اللقاء في المملكة العربية السعودية.

وفي النهاية الامور تعود بالحكمة والعقل والتبصر ويجب ان يكون واضحاً انه لا بد ان تطرأ بعض الامور ولكن إذا وجد التصميم فانه ينبغي ان يعالج اي امر يطرأ بالطريقة المحببة الى النفوس ومن ثم فان من المؤكد الوصول الى النتيجة التي كنا نريد ان نصل اليها منذ عشرات السنين ووصلتم اليها الآن ولله الحمد وبالطريقة المحببة ومن دون اي ضغط بل بوفاق واقتناع تام. ولقد اتصل بي الكثير من رؤساء الدول العربية وغير العربية وانني انقل اليكم تهنئتهم ومباركتهم لما اتفقتم عليه، وانني اشكر كذلك فخامة الرئيس حافظ الأسد والزعماء العرب الآخرين الذين ساهموا في دفع عجلة السلام في لبنان الى الأمام وتأكدوا ايها الأخوة ان أي مشكلة لا بد لها من رواسب، والذي اريد اننا نحن الدول الثلاث سنتابع متابعة تامة تذليل الكثير من الامور التي من الممكن ان نجدها في نفسية كل واحد من المجتمعين الآن، او ان نرى انها كبيرة ويصعب تذليلها في المستقبل، وليس ثمة شك في انه لا يوجد شيء فيه صعوبة تامة ولكن إذا احكمنا البداية فمن المؤكد ان بقية الأمور ستحل، ان شاء الله. ولذلك عندما قلنا اننا نحن كلجنة ثلاثية سنبقى في شكل جيد جداً نتابع الامور معكم انتم وليس خارج نطاق اعضاء المجلس النيابي ونحن على اتم الاستعداد عندما يطلب منا ذلك ان نبذل المجهود الخير ولا شك في ان الدول العربية تشاركني في هذا الرأي وإذا كنت لم استشرهم في شيء وسنبذل ما نستطيع من مجهود للمساهمة في بناء لبنان لانه من يعرف حجم الدمار والخراب الذي حصل في لبنان يدرك ان الشعب اللبناني لا يستطيع وحده تعمير لبنان وسنساهم في ما نستطيع كما انني مقتنع بأن الدول المحبة للسلام في اوروبا وفي اميركا وفي أي مكان آخر من المؤكد انها ستساهم في ما

تستطيع من الأمور الخيرة حتى يعود لبنان كما كان وافضل. وأنامتأكد بمعرفتي الأكيدة للاريحية اللبنانية انها ستكون اصدق مما يتصوره انسان حتى يعود كما كان ويعمر لبنان في الشكل المرغوب فيه.

واود ان اضيف فأقول انه عندما ذهبت اللجنة الثلاثية لمقابلة فخامة الرئيس صدام حسين وجدت عنده التجاوب الكامل في المساهمة في اي امر يجعل لبنان يعود الى وضعه الطبيعي ولم يكن لدى فخامته اي نوع من التمسك بأمر ما، بل بالعكس كان يتطلع الى لبنان المفيد والبناء، لأن فخامته يعرف هذا تماماً كما انني اعرف عن الرجل صدقه في كلمته اذ عندما يلتزم يلتزم بجد واخلاص وهذا واجب اي قائد عربي. ولكن ربما بعض الأمور كانت تتطلق في ما سبق ان تذهب لجنة وزراء الخارجية في الدول الثلاث تطرق باسم قادة الدول الثلاث جميع الأبواب وتطلب من الزعماء العرب امكان دفع اللقاء اللبناني والابتعاد عن بعض الأمور التي ربما تعكس بعض ا و كل ما يراد من سلام واستقرار، وارجو ان اؤكد مرة اخرى سرور اللجنة الثلاثية والتزامها ان تواصل العمل معكم في اي لحظة ترغبون في ان نؤدي فيها اي مجهود كان، ونحن لن نؤدي مجهوداً لفئة دون اخرى وليست لنا رغبة معينة في اي حال من الأحوال .

كيف يمكن ان يعود لبنان كما كان واسرائيل موجودة في الأراضي اللبنانية؟ ان هذا الأمر يهم اللجنة الثلاثية في الدرجة الأولى. يجب ان تخرج اسرائيل من لبنان تماماً ويصبح الشعب اللبناني حراً في ارضه من شماله الى جنوبه ومن شرقه الى غربه استطيع ان اؤكد ان الشعب اللبناني من ارقى شعوب العالم، إذ ليس بين القادة او النواب او عامة الشعب الا من يؤدي اعمالاً مفيدة وبناءة للبنان.

اقول هذا الكلام لمعرفتي بلبنان منذ عام 1951، وعندما اقول ذلك فأنني اقوله بإخلاص ومحبة وبصداقة للشعب اللبناني عموماً. طبعاً نسمع من وقت الى آخر من ينتقد المملكة العربية السعودية في شكل ليس مبنياً على اشياء صحيحة ولكن نقول انه لو تم الإطلاع على الحقائق، لما جاء اي نوع من الإساءة الى المملكة العربية السعودية، وعندما اقول هذا الكلام فانني اقوله لشعب حبيب الى نفوسنا وعلى هذا الأساس لن نتأثر بأي شيء بل على العكس فإننا متأكدون من أن اي واحد يحاول انتقاد المملكة العربية السعودية او يلصق بها اي شيء غير صحيح، لا بد في النهاية من ان يعرف الحقائق ويكون من اصدق الأصدقاء للمملكة العربية السعودية.

لقد جبلنا على ان تكون علاقاتنا وصداقاتنا مع لبنان علاقة محبة واخوة، ولذلك لم نسمع في يوم من الأيام ان الإعلام الرسمي الحكومي او الصحف والمجلات السعودية تعرضت لأي رد أو دفاع عما يطاول المملكة العربية السعودية، لأنني اعتقد شخصياً ان ما تتعرض

له المملكة ليس مبنياً على كره للملكة العربية السعودية ولكن كما يقال: «وما آفة الأخبار الا رواتها» ليت من يحاول ان يقول عن المملكة العربية السعودية شيئاً ان يأتي ويناقشنا فالنقاش شيء محبب الى النفوس، ولكن كما يقول المثل العامي «في الفخ أكبر من العصفور».

وليس المهم ان يشتم احد المملكة العربية السعودية او يدينها بإدانات او اتهامات هذه كلها لا تعنينا في شيء ولا تهمنا تماماً، لانه في النهاية سنعود محبين واصدقاء بعضنا البعض كما كنا سابقاً ولكن المهم ان تكون الحصيلة التي حصلت عليها تمت بطريقة خالية من آية اغراض او دوافع او ضغط خارجي او داخلي فارجو ان نحافظ عليها بما تستطيع ان بلدكم المملكة العربية السعودية ستكون دائماً معكم في كل الأمور الخارجة عن أعمالك اللجنة الثلاثية بما تستطيع المملكة العربية السعودية ان تؤديه ولا شك في اللجنة الثلاثية بما سمعته الليلة البارحة من جلالة الملك الحسن الثاني ومن فخامة الرئيس الشاذلي بن جديد هي معكم في كل وقت وفي كل لحظة من اللحظات.

لقد حاولت ان اختصر الامور في شكل او في آخر، وكلها تنحصر بالترحيب باعضاء المجلس النيابي، ومن حضر من اللبنانيين الى بلده الثاني وانا اعتبره فخراً للمملكة العربية السعودية وثقة من أحبائنا في لبنان عموماً لأنهم اختاروا إقامتهم ومناقشتهم في المملكة العربية السعودية فأكرمتمونا بهذا الأمر وطوقتمونا بطوق كبير جداً بحيث لا نعرف كيف نستطيع ان نرد هذا الكرم اللبناني والثقة اللبنانية ببلدهم الثاني المملكة العربية السعودية ونأمل في أن يوفقنا ربنا لكي نستطيع ان نعمل ما يمكن عمله بالنسبة الى لبنان واتمنى ان شاء الله ان اجد نفسي في أقرب فرصة بين أخواني واصدقائي الذين اعرفهم في لبنان وشكراً لكم وأهلاً وسهلاً بكم.

ملحق رقم 4

بيان المكتب السياسي لحزب الكتائب حول اتفاق الطائف

بتاريخ 1989/10/27 عقد المكتب السياسي لحزب الكتائب اجتماعاً برئاسة نائب الرئيس الاستاذ منير الحاج وأصدر على أثره بياناً حاول تبرير موقف الحزب ورئيسه الدكتور جورج سعاده بعد موافقة هذا الأخير على اتفاق الطائف وهذا نص البيان.

«الكتائب اللبنانية نشأت حركة مقاومة وتطورت الى ان اصبحت حزباً سياسياً .

ومن طبيعة نشأتها استلهمت منهجية تقوم على علاقة جدلية بين العمل المقاوم والسياسي في الحقل الوطني .

ومنذ 1975 كانت السباقة في الدفاع عن السيادة وتنظيم المقاومة اللبنانية حفاظاً عليها وعلى الشرعية والهوية ووحدة الارض والشعب وقدمت في سبيل ذلك الوف الشهداء وكانت في الوقت نفسه تسعى الى انهاء حرب الآخرين على ارضنا فلم تترك مناسبة او حواراً او لقاء يمكن ان يؤدي الى انهاء الحرب صوناً لحياة اللبنانيين الا اغتنمتها من دون تفريط بالقيم الاساسية التي يقوم عليها لبنان .

وفي ازمة لبنان الاخيرة اعتمدت الكتائب هذه المنهجية فبذلت الى اقصى حدود البذل في خط العمل المقاوم وسعت في آن الى توظيف هذا العمل في الاطار السياسي نشدانا للسلام على انه هو الهدف الاخير والمبتغى الوطني .

وبعد اعلان حرب التحرير التي دعمتها الكتائب بكل امكاناتها، تكثف تحرك العالم العربي والاجنبي وتم تنسيق بين الاثنين، كلفت بموجبه اللجنة العربية الثلاثية العليا حل الازمة اللبنانية، مدعومة من جامعة الدول العربية ومنظمة الامم المتحدة ومن كل الدول ذات الفاعلية .

منذ البداية رحبت الكتائب بكل المبادرات . وكانت تقول خصوصاً بمبادرة لبنانية ترتكز على قرار لبنان بالانقاذ في حجم استقلال جديد . وعندما لم يتوفر لهذه المبادرة اللبنانية سبل النجاح رحبت الكتائب بالمبادرة العربية وتعاملت وحلفاؤها معها باقصى الايجابية وبالتنسيق الكامل مع الحكومة الشرعية برئاسة العماد ميشال عون .

بعدما مرت اللجنة العربية العليا بمراحل عدة وتوقفت عن العمل للاسباب المعروفة وبعدما تجدد القتال في لبنان وصدر نداء عن رئيس مجلس الامن بوقف النار ودعوة اللجنة

العربية العليا الى استئناف مهمتها وبعد كل النداءات لهذه اللجنة والدعم العربي والدولي عادت هذه اللجنة الى استئناف نشاطها واصدرت في 1989/9/17 قرارها القاضي بوقف النار ورفع الحصارات وفتح المطار وتأليف لجنة امنية برئاسة السيد الاخضر الابراهيمي ودعوة النواب الى اجتماع يعقد خارج لبنان في 30 ايلول 1989 لاعداد وثيقة الوفاق الوطني ومناقشتها .

توقفت النار ورفع الحصار وذهب السادة النواب الى الطائف بموافقة الجميع وانكبوا على مناقشة وثيقة وضعتها اللجنة العربية الثلاثية، هذه الوثيقة بدت للجميع مقبولة كاساس للبحث، غير ان تعديلات كثيرة كانت ضرورية لتقريبها من خط التوازن الوطني بين ما نصبو اليه من سيادة في المطلق وما هو متوفر عملياً لتحقيق هذه السيادة.

وبعدها واكب الحزب تحرك رئيسه الدكتور جورج سعاده وقام بناء على توجيهاته بحركة مشاورات واسعة مع القيادات والفاعليات المختلفة لمشاركتها الاراء والقرار وذلك تجسيداً لالتزام الحزب الديمقراطية والتعددية، قرر المكتب السياسي ان يفوض الى رئيسه اتخاذ الموقف المناسب في ضوء المعطيات .

بعد كل هذا انجزت وثيقة الطائف وقد ربط رئيس الكتائب موافقته بتحقيق اربعة تحفظات:

1ـ تقديم تطمينات من اللجنة العربية الثلاثية تضمن امرين اساسيين : اخذ ملاحظات النواب الشرقيين التي لم يؤخذ بها في الاعتبار، كما تضمن حسن تنفيذ ما نصت عليه الوثيقة معدلة، خصوصاً ما يتعلق بالشق الذي يتناول السيادة .

2ـ موافقة غبطة البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير .

3ـ موافقة الجبهة اللبنانية باعتبار ان الدكتور جورج سعادة رئيسها وملتزم لموقفها.

4ـ عرض الاتفاق قبل اقراره على دولة الرئيس ميشال عون ودعوته مع الرئيس الكتور سليم الحص الى حضور الاجتماع النهائي وذلك انطلاقاً من الحرص على ان يعقد الاتفاق في جو مصالحة وطنية من دون تفرد او استفراد احد .

ايضاحات

بعدما تحققت مطالب رئيس الحزب وزملائه وانجز الاتفاق ولقي مباركة عربية ودولية عز نظيرها ترى الكتائب ازاء التباين في الرأي حول ما جرى ايضاح الامور الاساسية الاتية :

أولاً : ليس امراً غير طبيعي ان تختلف الاراء ازاء اي طرح وطني بهذه الاهمية . ولكن علينا ان نواجه ظاهرة اختلاف الرأي بالاسلوب الديمقراطي والموضوعية والمسؤولية وهذا الاسلوب يستند الى احترام اراء الاخرين وضرورة الاستفادة منها في نشدان الافضل .

ثانياً : ان اتفاق الطائف ككل اتفاق تسوية، وفي ظل الاحتلالات والتعقيدات المعروفة، لا يمكن ان يرضي جميع الافرقاء او يحقق طموحاتهم، لكن الاتفاق من الناحية الواقعية فرصة مهمة لا يجوز اهمالها لبدء مسيرة السلام وهو السلام الذي طالما تاق اليه اللبنانيون، وطبعاً هو ليس سلاماً باي ثمن، بل بالثمن الممكن الذي لا يمس الجوهر ولا يشكل تنازلاً غير جائز وطنياً . وتؤكد الكتائب في هذا المجال ان هذه التسوية لا تشكل عملية الاصلاح الحقيقي لكنها مدخل سياسي ضروري اليه .

لقد جاء خيار الكتائب نتيجة موازنة عملية دقيقة ومسؤولة بين خيارين :

الاول – مثالي غير عملي .

والثاني – عملي لا يتمتع بالمثالية الكاملة .

وبين القبول والرفض اجرت الكتائب موازنة دقيقة بين ايجابياتهما وسلبياتهما معا، فاستقرت عند موقفها في ضوء مسؤوليتها الشعبية والوطنية، اي انها اختارت طريق السلام والعقل والامل والمستقبل، تلافياً لخطر العودة الى الحرب وويلاتها ودرءاً للتقوقع على بقعة ضيقة من الارض لا تتسع لابنائها الاساسيين فكيف بها باحلام المهجرين وحقهم في العودة الى مناطقهم موفوري الكرامة والحقوق، وكيف بها لدورة الحياة الوطنية وبرسالتنا الحضارية لبنانياً وعربياً ودولياً ؟

ثالثاً : تعتبر الكتائب ان ايجابيات الاتفاق وسلبياته يمكن ان تتغير بتغير المنهجية التي نتعاطى من خلالها مع مراحل التنفيذ بدءاً بانتخاب رئيس للجمهورية ومروراً بتأليف حكومة الاتحاد الوطني وترجمتها نصوصاً دستورية .

وعند الكتائب ان هذه المنهجية يجب ان تستند الى ركيزتين :

ـ الحكمة والمرونة والحذر والصلابة تجب في كل من مراحل التنفيذ .

ـ وحدة الصف المسيحي في مواكبة هذه المراحل، المنفتحة على الاخرين والملتزمة مصلحة الوطن العليا .

رابعاً : تشاطر الكتائب القادة والمواطنين هواجسهم والقلق في موضوع السيادة الوطنية، اذ لا مستقبل حراً وكريماً للبنان الا بتحرير أرضه كاملة من كل الجيوش الاجنبية من دون استثناء ولهذا يلاحظ الحزب ان وثيقة الوفاق الوطني تشكل تقدماً واضحاً على الوضع السيادي وذلك للاسباب الاتية :

أ ـ في الوثيقة نص على تحرير الجنوب من الاحتلال الاسرائيلي وقد تعهدت اللجنة العربية العليا دعم هذا الهدف عربياً ودولياً لتنفيذ القرار رقم 425 وبقية قرارات مجلس الامن، تحقيقاً لهذا الهدف الوطني العظيم .

ب ـ في الوثيقة التزام سوري صريح هو الاول من نوعه تجاه الجامعة العربية واللجنة العربية

الثلاثية العليا والعالم للانسحاب تدريجاً في مدة اقصاها سنتان من البقاع .

ج - في الوثيقة نص على ان تحدد الحكومة اللبنانية والحكومة السورية بموجب اتفاق مكان تمركز القوات السورية في البقاع وحجمها ومدة التمركز والمهمات الموكولة اليها وعلاقتها بالسلطة اللبنانية كما نصت على انشاء لجنة عسكرية لبنانية سورية لهذا الغرض وعلى اشراف اللجنة العربية العليا على ابرام الاتفاق .

د - صدر عن اللجنة العربية العليا ضمانات لتنفيذ الوثيقة.

طبعاً تعرف الكتائب ان هذا لا يشكل ضمانات حتمية وهي غير موجودة في السياسة والعلاقات الدولية . لكنها ترى ايضاً ان سهر اللجنة العربية العليا على حسن التنفيذ، مضافاً الى النصوص المستجدة يشكل تقدماً واضحاً على الوضع السابق وعلى اي وضع اخر لا تتوافر في مثل هذه النصوص ومثل الضمانات العربية المعطاة والدعم الدولي بالتنفيذ .

طبعاً لا شيء ولا احد يستطيع ان يمنع اللبنانيين من بناء قوتهم الذاتية والنضال والعمل على تعجيل الانسحابات بالوسائل الملائمة وفي الظروف المناسبة وهذا يطاول كل الجيوش الاجنبية من كل الاراضي اللبنانية .

ان الكتائب اللبنانية اذ تشكر للجنة العربية العليا جميع الجهود كما تشكر المساعي التي بذلها اشقاء لبنان واصدقاؤه تطلب من اللجنة العليا ومن هؤلاء الاشقاء والاصدقاء اتمام جهودهم والمساعي لتمكين الدولة اللبنانية من بسط سيادتها الكاملة على الاراضي اللبنانية كاملة .

خامساً : تهيب الكتائب بالجميع الحفاظ على وحدة الصف وتنسيق المواقف من اجل تحويل مناسبة الاتفاق الى فرصة حقيقية للانقاذ وتحقيق الاهداف الوطنية العليا بعيداً عن اية اعتبارات اخرى . وتشدد الكتائب على القيم اللبنانية والقواعد الديمقراطية في تعاطي الشأن العام والامور المصيرية بعيداً عن العنف والسلبيات لان لبنان الذي يريده اللبنانيون هو لبنان الحريات وحقوق الانسان والصراع السياسي والديمقراطي الشريف اذ ان العنف يكاد يجهز على كل شيء .

سادساً : اذ تشير الكتائب الى الايجابيات التي خرج بها لقاء الطائف، ترى من العدل ان تحيي الذين بصمودهم وببطولاتهم وفي طليعتهم الجيش اللبناني وقيادته الشجاعة والمقاومة اللبنانية والشعب اللبناني الابي الصامد قد اتاحوا جميعاً لفرصة الطائف ان تكون مدخلاً للسلام والعودة الى الحياة الطبيعية . كما تؤكد الكتائب ان مسيرة السلام وبناء لبنان الجديد تتسع لجميع المسؤولين والقادة بل هي تحتاج الى الجميع .

سابعاً : تدعو الكتائب جميع القادة والفاعليات والسادة النواب وكل الشعب اللبناني الى اعتبار مناسبة انتخاب رئيس الجمهورية فرصة تاريخية لاستعادة الامل في الحياة وفي

المستقبل ولتجديد المؤسسات الدستورية وتطوير النظام بما يتلاءم وطموحاتهم وبما ينقل البلاد من ثورة العنف والدم الى ثورة الدستورية والثقافية .

بناء عليه، تصر الكتائب كسائر اللبنانيين على ان ينتخب رجل دولة للمرحلة التاريخية وللتحديات المصيرية والوطنية وهو رجل القيادة والريادة والمسؤولية والتطور غير مرتهن لاحد وغير مرتبط باحد الا بضمير الشعب اللبناني ومصالحه العليا وآماله واحلامه بالقيامة الوطنية على كل صعيد .

ثامناً : تعاهد الكتائب مؤيديها وحلفاءها والشعب اللبناني عموماً على ان تعتبر اتفاق الطائف بداية جديدة وليس نهاية لمسيرة سلام وطني وتدعو الاصدقاء والحلفاء الى تكثيف النضال ورص الصفوف تحقيقاً للاهداف الوطنية بالانقاذ الشامل واسترداد السيادة الكاملة والكرامة الوطنية غير المنقوصة وبناء الدولة القادرة والعادلة على اسس الحرية والتعددية الايجابية المبدعة والموحدة وحل الازمات الضخمة الناتجة عن الحرب والمتعلقة بالمهجرين والهجرة والمتشعبة امنياً واجتماعياً واقتصادياً ونقدياً وتربوياً الخ ... بما يليق بآمال اللبنانيين وطموحاتهم وبدماء الشهداء والضحايا وبما يبني وطناً ونظاماً لا تزعزعه العواصف والمطامع لأنه محصن بالعدل والمساواة والحرية والكرامة والقوة الذاتية وبالمؤسسات الديمقراطية الملائمة والثابتة.

بهذا تجدد الكتائب اللبنانية ايمانها، انها كتائب الشعب، المنفتحة على الجميع، كتائب المنعطفات التاريخية والقوة الديمقراطية للمقاومة والسلام في آن، كتائب العقلانية والاستمرار والتطوير والمستقبل من اجل هذا الذي لا اجل له، لبنان .

يحيا لبنان».

ملاحظة : نشر في جريدة النهار الصادرة بتاريخ 1989/10/28 .

ملحق رقم 5

حلّ مجلس النواب
ودعوة الهيئات الانتخابية

عندما تأكد عقد جلسة للنواب بتاريخ 1989/11/4 في مطار القليعات للمصادقة على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس للجمهورية، قررت الحكومة العسكرية حل مجلس النواب وأعلن العماد عون شخصياً، صباح 1989/11/4 عبر وسائل الإعلام مرسوم. الحل الذي حمل الرقم 420 تاريخ 1989/11/4 الآتي نصه.

ان مجلس الوزراء،

بناء على الدستور، لا سيما المواد 55،50،25،24،2،1 و62 منه،

بناء على المرسوم رقم 5387 تاريخ 1988/9/22 (تعيين العماد ميشال عون رئيساً لمجلس الوزراء)

بناء على المرسوم رقم 5388 تاريخ 1988/9/22 (تشكيل الوزارة)

بناء على المرسوم رقم 4 تاريخ 1988/10/4 (تعيين وزراء بالوكالة).

بناء على المرسوم رقم 196 تاريخ 6 آذار 1989 (اعتبار وزراء مستقيلين من الوزارة).

بناء على احكام قانون انتخاب اعضاء المجلس النيابي الصادر بتاريخ 1960/4/26.

بناء على المرسوم رقم 2909 تاريخ 1972/3/8 (دعوة الهيئات الانتخابية لانتخاب اعضاء مجلس النواب).

بناء على القانون رقم 76/1 تاريخ 1976/3/13 (تمديد ولاية مجلس النواب لغاية 1978/6/30).

بناء على القانون رقم 78/3 تاريخ 1978/2/20 (تمديد لاية مجلس النواب لغاية 1980/6/30)

بناء على القانون رقم 80/14 تاريخ 1980/6/2 (تمديد ولاية مجلس النواب لغاية 1983/6/30)

بناء على القانون رقم 83/9 تاريخ 1983/5/21 (تمديد ولاية مجلس النواب لغاية 1984/12/31)

بناء على القانون رقم 84/3 تاريخ 1984/6/22 (تمديد ولاية مجلس النواب لغاية 1986/12/31)

بناء على القانون رقم 86/11 تاريخ 1986/2/11 (تمديد ولاية مجلس النواب لغاية 1988/12/31)

بناء على القانون رقم 87/52 تاريخ 1987/12/22 (تمديد ولاية مجلس النواب لغاية 1990/12/31)

وبما ان مجلس النواب قد انتخب سنة 1972 ومدد لنفسه بصورة استثنائية سبع مرات متتالية، ويكون قد مضى على انتخابه اكثر من 17 سنة وعلى انتهاء ولايته الاساسية اكثر من 13 سنة، وبالتالي يكون المجلس قد فقد صفته التمثيلية سيما وان اللبنانيين من مواليد سنة 1952 حتى سنة 1968 لم يشاركوا في انتخاب اعضائه وهم يؤلفون اكثرية اللبنانيين الذين يتمتعون بحق الانتخاب،

وبما ان مجلس النواب قد اثبت عجزه عن تأدية مهامه الاساسية ومنها عدم اقراره الموازنة العامة

اعتباراً من عام 1986،

وبما ان ما وافق عليه اعضاء المجلس النيابي خارج الاراضي اللبنانية والتزموا به بالتصويت العلني بتاريخ 1989/10/22 في وثيقة، يمس استقلال وسيادة لبنان ووحدة اراضيه، باضفائه، على الاحتلال السوري صفة الشرعية مما يعتبر مساً بالسيادة وخرقاً لاحكام الدستور لا سيما المادتين الاولى والثانية منه،

وبما انه يقتضي لسلامة الامن اجراء الانتخابات النيابية على مراحل، بناء على المرسوم الاشتراعي رقم 9 تاريخ 1939/11/21 (تعيين الموعد الذي تصبح فيه القوانين والمراسيم نافذة).

وبناء على اقتراح وزير الداخلية،

وبعد موافقة مجلس الوزراء بقراره رقم 1 تاريخ 1989/11/3

يرسم ما يأتي:

المادة الاولى: حل مجلس النواب اعتباراً من تاريخ صدور هذا المرسوم.

المادة الثانية: تدعى الهيئات الانتخابية لانتخاب اعضاء مجلس النواب في الدوائر الانتخابية وبالمواعيد التالية:

- الدوائر الانتخابية في محافظتي بيروت والشمال يوم الاحد في 1990/1/7
- الدوائر الانتخابية في محافظة جبل لبنان يوم الاحد في 1990/1/14
- الدوائر الانتخابية في محافظتي البقاع والجنوب يوم الاحد في 1990/1/21

المادة الثالثة: ينشر هذا المرسوم لصقاً على مدخل مقر رئاسة الحكومة ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره.

بعبدا في 4 تشرين الثاني 1989
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء: ميشال عون

صدر عن مجلس الوزراء	وزير	وزير
رئيس مجلس الوزراء	الامضاء: عصام ابو جمره	الامضاء: ادغار معلوف
الامضاء: ميشال عون		
نائب رئيس مجلس الوزراء		

ملحق رقم 6

الاستشارة التي اعطاها الأستاذ جورج فيدل حول صلاحية حل مجلس النواب في لبنان

بناء لطلب من السيد حسين الحسيني حول صلاحية حل مجلس النواب في لبنان قدم عميد الشرف لكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية في باريس الاستاذ جورج فيدل بتاريخ 1989/10/31 وقبل صدور المرسوم رقم 420 باريخ 1989/11/4 الذي قضى بحل المجلس النيابي الاستشارة الآتية (وهذه ترجمتها عن الفرنسية).

أنا الموقع أدناه جورج فيديل، عميد شرف لكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية في باريس، استشرت من قبل السيد حسين الحسيني، النائب اللبناني، واعطيت الاستشارة التالية :

في الوقائع والسؤال المطروح :

1ـ على أثر انتهاء ولاية السيد أمين الجميّل، رئيس الجمهورية اللبنانية، من دون انتخاب خلف له حتى الآن، انيطت السلطة التنفيذية، استناداً الى المادة 62 من الدستور اللبناني، وكالة، بمجلس الوزراء، ومجلس النواب هو بصدد عقد اجتماع قريب من اجل انتخاب رئيس للجمهورية .

السؤال المطروح على موقّع هذه الاستشارة هو التالي :

هل يحق لمجلس وزراء الجمهورية اللبنانية، الذي يمارس وكالة السلطة التنفيذية، اللجوء الى حل مجلس النواب، وهي السلطة المعترف بها لرئيس الجمهورية وفقاً للمادة 55 من الدستور، من دون التوقف عند مسألة شرعية أو عدم شرعية الحكومة ؟

مناقشة

2ـ في الباب الثاني (السلطات) من الدستور اللبناني، في الفصل الأول منه المتعلّق بالاحكام العامة، نصّت المادة 17 على ما يلي :

«تناط السلطة الاجرائية برئيس الجمهورية وهو يتولاها بمعاونة الوزراء وفقاً لاحكام الدستور».

ومن المواد التي يتضمنّها الفصل الرابع من الدستور (السلطة الاجرائية) المادة 55 التي تتعلق بحق الحلّ والمادة 62 المتعلّقة باناطة السلطة الاجرائية وكالة بمجلس الوزراء في حال

خلو سدة الرئاسة . فالمادة 55 من الدستور اللبناني تنص على ما يلي :

«يحق لرئيس الجمهورية أن يتخذ قراراً معلّلاً بموافقة مجلس الوزراء بحل مجلس النواب قبل انتهاء عهد النيابة».

وتنص المادة 62 من الدستور على ما يلي :

« في حال خلو سدة الرئاسة لأية علة كانت تناط السلطة الاجرائية وكالة بمجلس الوزراء»

فهل يمكن من خلال دمج هذه النصوص بعضها مع البعض الآخر، اعتبار ان رئاسة الجمهورية اللبنانية هي حالياً شاغرة، وأنه يعود بالتالي لمجلس الوزراء الذي يؤمن موقتاً أعمالها أن يحل مجلس النواب ؟

3ـ ان الحجج المؤيدة لهذا الرأي هي التالية :

بادىء ذي بدء، ان الاجابة التي تؤيد هذا الرأي تستخلص من نصوص الدستور المتعلقة بالسلطة الاجرائية والمنصوص عليها من المادة 49 حتى 72 منه . فالمادة 55 السابقة الذكر والخاصة بحق الحل تنص على هذا الامتياز للسلطة الاجرائية، والذي يمارس عادة من قبل رئيس الجهورية ونتيجة لذلك . فعندما تناط السلطة الاجرائية وكالة بمجلس الوزراء في حال خلو سدة الرئاسة، فان ممارسة هذه السلطة تنطوي على حق الممارسة المحتملة لحق حل مجلس النواب .

وسنداً لهذا الرأي يعتبر البعض أن واقعة كون مجلس الوزراء لا يتمتع بالسلطة الاجرائية إلا عن طريق الوكالة ليس من شأنه أن يحدّ من صلاحيات هذا المجلس، ذلك أنه من المتفق عليه، في حقيقة الأمر، وعلى الاقل في القضاء الاداري الفرنسي، ان للسلطة الموكلّة نفس صلاحيات السلطة الأصلية .

وفي نهاية الأمر، وحسب هذا الرأي، لا يمكن الرد على هذه الاحكام بالقول أن بعض الدساتير وخاصة الدستور الفرنسي لسنة 1958 (المادة 7) يمنع ممارسة حق الحل عند خلو سدة رئاسة الجمهورية . فمما لا شك فيه، أنه يمكن لأي دستور، في أي بلد من البلدان، أن يحد من صلاحيات السلطة المولجة بممارسة صلاحيات رئيس الجمهورية عن طريق الوكالة . ولكن حقيقة الأمر ان الدستور اللبناني لم يأت باحكام مماثلة وسكوته عن هذا الأمر يثبت أنه لم يشأ منع مجلس الوزراء الذي تناط به السلطة الاجرائية، في هذه الحالة، من ممارسة حق حل مجلس النواب .

4ـ وبالرغم من ذلك، فان دراسة متفحّصة للسؤال المطروح، تقودنا الى اعتبار الحجة

التي نحن بصدد تحليلها، هي في غير محلها وأن نجيب على هذا السؤال سلباً .

وبالفعل فان تفسير الاحكام والنصوص التي تتمتع بقيمة دستورية يخضع لقواعد خاصة تختلف عن تفسير الاحكام والنصوص التي ترعى فروع القانون الأخرى . وأحد أسباب هذا الاختلاف يعود الى ان غاية القواعد الدستورية والتي هي تنظيم وتسيير السلطات العامة لا تختص بالحقوق الذاتية ولكن بالصلاحيات الموضوعية . ففي حين ان ممارسة الحق الذاتي هو حر وهدفه يحدد بصروة استنسابية من قبل من يتولاه بشرط واحد أن لا يكون هذا الهدف منافياً للأخلاق أو غير شرعي، فان ممارسة أية صلاحية من قبل صاحبها ترتبط بملاحقته هدفاً قد حدد تقريباً بصورة صريحة من قبل القاعدة التي أولت تلك الصلاحية .

وسبب آخر لهذه الخاصة التي يتميّز بها تفسير القانون الدستوري، بصورة عامة، ان النصوص تكتب عادة لكي ترعى افتراضات محتملة الوقوع، اما لمواجهة ظروف عادية واما لمواجهة ازمات من نوع معين، وعندما تخرج الواقعة التاريخية عن هذا الاطار فان التفسير يجب أن يأخذ بعين الاعتبار هذه الظروف، فالدساتير تحدد بنياناً معيناً، أي مجموعة من القواعد المرتبطة بعضها بالبعض الآخر، وليس بالمستطاع التفكير بتفسير بعض النصوص بمعزل عن النصوص الدستورية الأخرى التي تكشف عن جوهر وغاية المؤسسات الدستورية .

واذا كنا مخلصين لمبادىء التفسير هذه، نستخلص ان الطرح الذي يقوم على فكرة ان مجلس الوزراء الموكل بممارسة الوظيفة الرئاسية، يمكنه أن يحل مجلس النواب، يصطدم باعتراضين اساسيين كلا منهما لوحده يعتبر حاسماً .

5ـ الاعتراض الأول «يقوم على مبدأ ان صلاحيات السلطة الوكيلة هي نفس صلاحيات السلطة التي استوجب شغورها تحريك مسألة الوكالة .

صحيح أنه في القانون الفرنسي، اعتبر القضاء الاداري أن الوكيل لا يقتصر عمله فقط على تصريف الأعمال بانتظار انتهاء حالة الشغور، انما يتمتع بسلطة القرار في شؤون أخرى . ولكن يقتضي ربط هذا التأكيد بتأكيد آخر، لا يقل ثباتاً عن الأول في الفقه الفرنسي وهو ان الوكالة هي بطبيعتها حلاً مؤقتاً، هدفها الأساسي والوحيد هو السماح بممارسة صلاحيات السلطة التي شغرت لحين انتهاء هذا الشغور، الا أنه ليس للوكيل السلطة بأن يحدد بنفسه بدء تاريخ ممارسته لهذه الوظيفة، ولا تحديد مدة ممارسته لوظائفه .

. في ما يعود الى تاريخ بدء ممارسة الوظيفة الرئاسية، فان هذا التاريخ يحدّد في وقت حصول الشغور وعند تعيين الوكيل، وفي الحالة التي تشغلنا، فان تاريخ ممارسة مجلس الوزراء مهمته بصفته وكيلاً للسلطة الاجرائية هو حاصل في اللحظة التي انتهت فيها ولاية رئيس

الجمهورية، بفعل عدم انتخاب خلف له، وتنتهي الوكالة في اللحظة التي يتوقف فيها شغور منصب رئاسة الجمهورية، أي في اللحظة التي يحلف فيها رئيس الجمهورية المنتخب أمام مجلس النواب، يمين الاخلاص للأمة اللبنانية وللدستور، والمشار اليه في المادة 50 منه.

وكما ان السلطة الوكيلة لا تستطيع أن تتدخل من أجل تحديد الوقت الذي تنتهي فيه هذه الوكالة، وبمعنى آخر، ان هذه السلطة ليس لها صلاحية تخولّها تحديد شروط ممارستها صلاحياتها الذاتية . وهذا ما يسهل فهمه لأن هناك أساسين لهذه القاعدة :

الأساس الأول قائم على كون تحديد صلاحيات السلطات العامة (وهو ما يعبّر عنه في الفقه الالماني بكلمة كومبتز COMPTENZ) يعود لاختصاص الهيئة التأسيسية وحدها، وهي النتيجة المباشرة لمبدأ سمو الدستور .

والأساس الثاني والأكثر يقيناً، هو ان رئيس الجمهورية والذي يمارس مجلس الوزراء صلاحياته وكالة، ليس له تعيين مدة وكالته التي تنتهي تلقائياً عند انتخاب وحلف اليمين من رئيس الجمهورية الجديد، وبالتالي، وعلى فرض ان السلطة الوكيلة تمارس بصورة كاملة الصلاحيات المناطة برئيس الجمهورية، فهناك صلاحية واحدة تستعصي عليه لأنها غريبة عن صلاحيات رئيس الجمهورية، وهي تلك المتعلقة بتحديد مدة الوكالة .

كما رأينا، وكما سنبرهن في ما بعد، فان حل مجلس النواب سيكون من مفاعيله بالضرورة تأخير انتخاب رئيس الجمهورية، ومن ثم تحديد مدة الوكالة .

6ـ ولكن ألا يواجه هذا المنطق اعتراض ما ؟ ألا يمكن أن يؤثر فيه منطق آخر على سبيل القياس ؟ المشترع له امكانية تحديد وكالة المجلس الى ما بعد التاريخ المحدد لانتهاء وكالته الطبيعية، ألا يثبت ذلك أن لكل سلطة الحق في أن تحدد سلطاتها الخاصة ؟

يمكننا الاستنتاج فوراً أن مثل هذا الاعتراض لا يستقيم، وبالفعل فان الدستور لا يعين مدة وكالة مجلس النواب ويترك أمر ذلك للقانون العادي . والمجلس اذن هو صاحب الاختصاص في تحديد سلطاته الذاتية عند الضرورة . فهو ليس بأية حال من الأحوال سلطة وكيلة لأن له الاختصاص لتجنّب أي فراغ من شأنه أن يفتح مجالاً لأي وكالة . أما مسألة وكالة رئيس الجمهورية فهي مختلفة كل الاختلاف، أنه ليس بوسع رئيس الجمهورية، حسب الدستور، أن يؤجل بنفسه موعد افتتاح الوكالة، أو بحجة أولى، ان يؤجل انتهاءها . ومن الواضح ان حل مجلس النواب من شأنه أن يمدد زمن سلطات الهيئة الوكيلة، وحتى في ظروف مختلفة عن الظروف التي يمر بها لبنان . وهذا ما يمكن ملاحظته ببساطة من الوقائع . فاذا ما حصل وحل مجلس النواب فيجب أن يتبع قرار الحل قرار آخر بدعوة الهيئات الانتخابية وفتح الحملات الانتخابية وعمليات الاقتراع واجتماع المجلس الجديد، وعلى افتراض أن آلية

هذه العمليات، خلافاً للمعقول، قد تمّت بصورة طبيعية، فان تحقيقه يستوجب مدة زمنية طويلة . وهذا ما يتعارض كلياً مع حرفية نص وروح الدستور اللبناني الذي يعطي لانتخاب رئيس الجمهورية في حال شغور منصبه أولوية مطلقة على كل المهام الأخرى التي تسأل عنها السلطات العامة وهو ما يستنتج منه سلسلة الأحكام الدستورية .

فالمادة 74 تنص : «اذا خلت سدة الرئاسة بسبب وفاة الرئيس أو استقالته أو سبب آخر فلأجل انتخاب الخلف يجتمع المجلس فوراً بحكم القانون ». هذا النص ينطوي أولاً على وجوب التئام المجلس حتى ولو لم يكن في دورة انعقاد . وان اجتماعه يجب أن يحصل دون الحاجة الى أية دعوة . وفي جميع الأحوال، فان الحكومة لا تلعب أي دور في عملية الانتخاب وبالتالي لا يمكن تأخيره على الاطلاق . وأكثر من ذلك، وحتى في اطار الأعمال البرلمانية، فان الانتخابات الرئاسية لها الافضلية على أي عمل آخر وهي تحصل دون أي نقاش، وهذا هو معنى المادة 75 : «ان المجلس الملتئم لانتخاب رئيس الجمهورية يعتبر هيئة انتخابية لا هيئة اشتراعية ويترتب عليه الشروع حالاً في انتخاب رئيس الدولة دون مناقشة أو أي عمل آخر».

والواقع ان المجلس لم ينجح حتى الآن في انتخاب رئيس الدولة، وعليه لا يجوز القول ان سلطاته وواجباته لم تستنفد فقط، بل يجب القول أيضاً ان ممارستها يجب أن تستمر في كل وقت . وهذا ما يدعو الى القول أنه في اللحظة التي يمكن فيها عقد جلسة لانتخاب رئيس الجمهورية فان أي قرار يأتي لحل المجلس من شأنه، ليس فقط ان يسمح لمجلس الوزراء، بقرار ينفرد فيه، أن يمدّد سلطة الوكالة التي يمارسها والتي لا تخضع لمشيئته، ولكن ايضاً أن يؤخر، مخالفاً بذلك صراحة احكام المادة 74 والمادة 75 من الدستور، نهاية حالة الشغور التي اراد الدستور أن يضع لها حداً في أسرع وقت ممكن .

وما يثير الانتباه ان الحالة الوحيدة التي لحظ فيها الدستور امكانية التوفيق بين حالة شغور منصب رئاسة الجمهورية وحل المجلس هي الحالة التي يسبق فيها حل المجلس شغور منصب الرئاسة : فالفقرة الثانية من المادة 74 (والتي سبق النص على الفقرة الأولى منها آنفاً) تنص على ما يلي : «... واذا اتفق حصول خلاء الرئاسة حال وجود مجلس النواب منحلاً تدعى الهيئات الانتخابية دون ابطاء ويجتمع المجلس الكريم بحكم القانون حال الفراغ من الأعمال الانتخابية ». هذا النص له أهمية قصوى، فهو يثبت فعلاً ان المشترع الدستوري قد لحظ امكانية التعاقب بين حل المجلس وشغور منصب رئاسة الجمهورية، ولكن في الحالة الوحيدة فقط التي يسبق فيها الأول الثاني . ولم يرد في ذهنه، وهذا امر أكيد، ان خلاف ذلك يمكن ان يحصل، أي أن يلفظ الحل بعد حصول الشغور وقبل انتخاب الرئيس الجديد . وهذا سبب اضافي وحقيقي لا يمكن اغفاله في مواجهة الاعتراف لمجلس الوزراء الذي

يمارس وكالة مهام رئاسة الجمهورية بحقه في حل مجلس النواب .

ومؤشر آخر حاسم، وبمعنى آخر استطرادي لنية المشترع الدستوري، نجده في واقعة انه لم يقصد أن يترك قرار الحل لارادة رئيس الجمهورية، لأن هذا القرار لا يمكن ان يحصل الا بعد موافقة مجلس الوزراء (المادة 55) وضرورة هذه الموافقة تعني انه ليس بوسع رئيس الجمهورية حل مجلس النواب دون موافقة مجلس الوزراء، فالمشترع الدستوري اراد اذن أن يُحيط الحل بضمانة جوهرية تتبلور عن طريق توافق وجهات النظر بين رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء . فاذا قبلنا بطرح من يقول ان مجلس الوزراء بصفته وكيلاً له حق الحل، فان قرار الحل يكون في هذه الحالة مأخوذاً من قبل مرجع واحد لأن مجلس الوزراء سيجمع حينئذ وبنفس الوقت بين مسؤوليته في اقتراح حل المجلس وبين اعطاء الموافقة .

وعلى اساس هذا المنطق يصبح باطلاً القول ان ازدواجية عملية الحل لم تنتهك لأن رئيس مجلس الوزراء الذي يوقع مرسوم الحل يصبح مرتهناً لموافقة مجلس الوزراء . وفي الحقيقة ان رئيس مجلس الوزراء ليس السلطة المخوّلة ممارسة صلاحيات رئيس الجمهورية وكالة، فهذه الوظيفة وفقاً للمادة 62 من الدستور تقع على عاتق مجلس الوزراء، الذي يعتبر سلطة جماعية، فالاعتراض الذي أشرنا اليه آنفاً يحتفظ بكل قوته . ان الاعتراف للسلطة الوكيلة بحق حل مجلس النواب من شأنه أن يلغي احدى الضمانات الأساسية التي اراد المشترع الدستوري أن يحيط حق الحل بها، ومآلها موافقة كل من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء كل بالاستقلال عن الآخر .

7- ولكن وبمواجهة الطرح نفسه الذي يعطي للسلطة الوكيلة حق الحل، توجد مجموعة من الحجج مستخرجة من الغاية من الحل . بصورة عامة ان اسباب الحل يمكن أن تتنوّع حسب الدساتير ووفقاً للظروف السياسية، فالمادة 55 من الدستور اللبناني توجب أن يكون مرسوم الحل معلّلاً . وهذا يعني وجوب ذكر اسباب الحل في المرسوم ذاته، من دون تحديد طبيعة الاسباب التي يمكن التذرع بها . فاذا كان بيد رئيس الجمهورية سلطة تقدير واسعة للاسباب التي يتذرّع بها، فيجب أن يؤدي ذلك الى الاسراع في انتخاب النواب الجدد، لأنه لا يجوز أن يصبح حق الحل وسيلة بيد رئيس الجمهورية لالغاء المجلس النيابي لزمن غير محدد، وهذا الالتزام يصبح أكثر الحاحاً في دولة كلبنان لا يوجد فيها الا مجلس واحد . ومن الأكيد واخذاً بعين الاعتبار الوضع السائد اليوم في لبنان، فانه ليس بالمستطاع أن يصار الى اجراء انتخابات ضمن المهل الدستورية والقانونية ولا حتى بعد انتهائها . ولا خوف من خداع انفسنا اذا ما قلنا أن حل مجلس النواب سيكون من نتيجته أن يحرم الجمهورية اللبنانية في نفس الوقت، من امكانية وجود رئيس للجمهورية ومن وجود تمثيل نيابي، أي من السلطة التشريعية

. والجسم الوحيد الذي يبقى قائماً في هذه الحالة هو مجلس الوزراء، والمستفيد، اذا جاز القول، من وضع احتكار السلطة الذي خلقه بنفسه . ويقوّي من هذه الاعتبارات ما سبق أن اشرنا اليه، وهو انه بحسب المادة 75 المنصوص عليها أعلاه، والتي تضع على مجلس النواب مسؤولية وضع حد لحالة الشغور الحاصلة في منصب رئاسة الجمهورية، يعتبر هذا المجلس هيئة انتخابية وليس هيئة تقريرية، والنتيجة التي تترتب على حله في الظروف العادية، تحويل تركيبة هذه الهيئة الانتخابية، وفي الظروف التي يشهدها لبنان اليوم فان من شأنه انهاء هذه الهيئة . ومن البديهي ان هذا الأمر، لا يتوافق بالنتيجة لا مع روح الدستور ولا مع نصّه، والامتثال لهذه الأهداف من شأنه أن يضع الدولة ودستورها واجهزتها ليس حتى في أيدي السلطة التنفيذية بالمعنى الواسع لهذه الكلمة، ولكن في ايدي سلطة تنفيذية مبتورة .

ان هذا التحليل لا يستدعي فقط ملاحظات سياسية تخرج عن اختصاص موقع هذه الاستشارة ولكن نتائج قانونية يعود اليه أن يرفعها . وبالفعل، ومن دون أن يذكرها صراحة، فان الدستور اللبناني يعتمد من بين الاسس التي يقوم عليها، مبدأ الفصل بين السلطات المعترف به، وان بانماط مختلفة، من قبل جميع الدول الديمقراطية، وهذا ما يمكن استنتاجه من الفقرة «أ» من الفصل الثالث من الدستور المتعلق بالسلطات والذي يشير الى وجوب وجود عدة سلطات . فالمواد من 16 الى 20 تنص على هذه السلطات الثلاث بشكلها التقليدي : التشريعية، التنفيذية، القضائية . فالسلطة التنفيذية، وكما نعلم، منوطة برئيس الجهورية الذي يمارسها بمعاونة الوزراء (المادة 17) .

ان حل مجلس النواب سيكون من نتيجته، كما رأينا، أن يغيّب ولمدة زمنية غير محددة، السلطة التشريعية وان يمدّد لمدة غير محدودة بالزمن، خلو سدة الرئاسة، والعضو الوحيد من بين السلطات العامة سيكون مجلس الوزراء في وضع المحتكر للسلطة خلافاً للاحكام الدستورية ولمبدأ الفصل بين السلطات .

ان استعمال حق الحل، والمخالف للدستور، لتجاوزه صلاحيات السلطة الوكيلة، هو بنفس الوقت مخالف للدستور، لأنه يحرم الدولة اللبنانية من العضو الذي يمارس السلطة التشريعية، ولأنه يحقق لمصلحة مجلس الوزراء، وهو لا يخرج عن كونه عضواً أو وكيلاً، احتكار السلطة السياسية بكاملها .

8- يهم موقّع هذه الاستشارة، في الوقت الذي يلخّص فيه هذه الملاحظات ويقرر رأيه النهائي فيها أن يسترعي الانتباه ان هذه الاستشارة لا تتضمن أي تقييم سياسي وكل تقييم من هذا النوع يخرج عن اختصاصه، لاستشارته بوصفه رجل قانون، وليس له، كونه أيضاً غير لبناني، أية صفة لمعرفة الجدل السياسي القائم في لبنان . وعلى صعيد القانون الدستوري

فهو يخرج بالرأي التالي :

- من جهة أولى، اذا كان مجلس الوزراء الذي يمارس، وكالة، ووفقاً للمادة 62 من الدستور السلطة التنفيذية المنوطة، بصورة عادية برئيس الجمهورية، يتمتع بصلاحيات ترتبط بهذه الوظيفة، فان صفته كوكيل تمنع عليه ان يلجأ الى حل هذه السلطة التي لا يمكن ان تعود للسلطة الوكيلة .

- ومن جهة ثانية، وفي ظل الظروف الحالية، ان حل مجلس النواب، من نتيجته أن يلغي السلطة التشريعية، ومع الأخذ بعين الاعتبار خلو منصب رئاسة الجمهورية، أن تؤول مجموعة السلطات الدستورية الى مجلس الوزراء وحيداً، مع ما في ذلك من نكران واضح لمبدأ الفصل بين السلطات .

النتيجـة

9- ان الموقع ادناه يجيب برأيه سلباً على السؤال المطروح.

باريس 31 تشرين الأول 1989

جورج فيديل».

ملحق رقم 7

الاستشارة التي اعطاها الأستاذ رولان دراغو حول صلاحية حل مجلس النواب في لبنان.

بعد صدور المرسوم رقم 420 تاريخ 1989/11/4 الذي قضى بحل مجلس النواب في لبنان ودعا الهيئات الانتخابية اعطى رولان دراغو الاستاذ في جامعة باريس للحقوق والعلوم الاقتصادية والإجتماعية بتاريخ 1989/11/12 الاستشارة الآتية: (وهذه ترجمتها عن الفرنسية).

«تتضمن هذه الدراسة ثلاثة اقسام :

أولاً : مسألة رئيسية وهي :

صحة دستورية حل مجلس نواب الجمهورية اللبنانية الحاصل في 4 تشرين الثاني 1989.

ثانياً : مسائل استطرادية :

1. وضع مجلس النواب القانوني قبل حصول مرسوم الحل وبعده
2. وضع السيد رينيه معوض القانوني بعد انتخابات 5 تشرين الثاني 1989.

ثالثاً : صلاحيات الحكومة التي يرأسها العماد ميشال عون خلال فترة حل مجلس النواب.

أولاً : صحة دستورية حل مجلس نواب الجمهورية اللبنانية الحاصل في 4 تشرين الثاني 1989.

تم الحل بموجب مرسوم معلّل يحمل الرقم 420 مؤرخ في 4 تشرين الثاني 1989 وقعه في بعبدا وأصدره رئيس مجلس الوزراء العماد عون، كما وقّعه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية.

ثمة أربعة اسئلة تثار حول صحة دستورية هذا المرسوم:

1ـ اختصاص السلطة التي أقّرت الحل.

2ـ مراعاة القواعد الشكلية.

3ـ مراعاة الشروط الدستورية المتعلقة بالأساس.

4ـ هل يمكن الادلاء بأن مرسوم الحل هو مشوب بعيب تحوير الأصول (Détournement de procédure) ؟

1. اختصاص السلطة التي أقرت الحل .

عملاً بالمادة 55، فقرة أولى، من الدستور، «يحق لرئيس الجمهورية أن يتخذ قراراً معلّلاً بموافقة مجلس الوزراء بحل مجلس النواب قبل انتهاء ولايته «.

في ما يتعلق بقواعد حل مجلس النواب في لبنان، (انظر:
P. LAUVAUX , ``La dissolution des assemblées parlementaires ``, Economica - 1983,p. 96.,
- R. SAYEGH ,``Le parlementarisme libanais ``, Beyrouth,1974, p. 85 et s). .

ولما كانت سدة رئاسة الجمهورية شاغرة منذ انتهاء ولاية السيد أمين الجميل في 23 أيلول 1988، وقد عجز مجلس النواب عن انتخاب خلف له ضمن الأجل الذي لحظته المادة 73 من الدستور[1]، فان صلاحيات رئيس الجمهورية تمارس في الوقت الحاضر، وفاقاً للشروط التي نصّت عليها المادة 62 من الدستور :

« في حال خلو سدة الرئاسة لأي علة كانت، تناط السلطة الاجرائية، وكالة، بمجلس الوزراء».

ان مجلس الوزراء هو، حالياً، برئاسة العماد ميشال عون استناداً الى المرسوم الرقم 5387 المؤرخ في 22 أيلول 1988 الموقع من الرئيس الجميل والمتخذ وفاقاً لاحكام المادتين 53 و54 من الدستور[2]. والحكومة، من جهتها، فقد شكّلت وفاقاً للأصول بموجب المرسومين رقم 4 تاريخ 4 تشرين الأول 1988 القاضي بتعيين وزراء بالوكالة ورقم 196 تاريخ 6 آذار 1989 القاضي باعتبار وزراء مستقيلين من الحكومة . يضاف الى ذلك، ان المرسوم المنوه به المؤرخ في 22 أيلول 1988 يضع نهاية لمهام الحكومة التي يرأسها السيد سليم الحص رئيس مجلس الوزراء، بالوكالة، المستقيل . وتالياً، فان مجلس الوزراء الذي يرأسه العماد عون كان، بمقتضى المادة 62، صالحاً للاقدام على حل مجلس النواب على اساس المادة 55 من الدستور .

2. مراعاة القواعد الشكلية :

في هذه القضية، ان القواعد الشكلية تستمد من المادة 62 معطوفة على المادة 55 من الدستور، أي قرار مجلس الوزراء (المادة 62) المتخذ بناء على موافقة مجلس الوزراء (المادة 55، فقرة 1) . فمرسوم الحل المؤرخ في 4 تشرين الثاني 1989 يطابق جيداً هذا الشرط المزدوج : فمن جهة، ان توقيع العماد عون بوصفه رئيساً لمجلس الوزراء يهدف الى

التصديق على القرار الجماعي المزدوج. ومن جهة أخرى، فان اسباب المرسوم المؤرخ في 4 تشرين الثاني 1989 تشير الى موافقة مجلس الوزراء المؤرخة في 3 تشرين الثاني 1989 .

علاوة على ذلك، وكما تفرض المادة 55، فقرة 2 من الدستور، لقد دُعيت الهيئات الانتخابية خلال المدة التي لحظتها المادة 25 من الدستور[3] (المادة 2 من مرسوم الحل) .

وقد يقال طبعاً انه، بحسب القاعدة المتّبعة عادة في الحل، لا يستطيع رئيس الجمهورية ان يقرر الحل الا بناء على موافقة مجلس الوزراء بمعنى ان الحل يفترض اتفاق السلطتين . والحال في القضية الحاضرة فان مجلس الوزراء بصفته رئيساً للجمهورية بالوكالة، يكون قد أعطى الموافقة نفسه .

الا ان هذا التعليل يعني ان الرئيس الوكيل سيكون، في أي وقت وأي حال، عاجزاً عن حل المجلس . في حين ان حق حل المجلس يشكل اختصاصاً جوهرياً للغاية . حتى ان المشترع الدستوري لم يلحظ، في هذه الحالة، أي حظر صريح، كما فعل المشترع الدستوري الفرنسي، كما سيتضح لاحقاً .

وبالنتيجة، يقتضي منطقياً اعتبار حل المجلس أمراً ممكناً، طالما أن الدستور لم يمنعه بنص صريح، ومن شأن كل تفسير مخالف أن يؤدي الى اضافة نص الى الدستور لا وجود له فيه .

3ـ مراعاة الشروط الدستورية المتعلقة بالأساس :

ان السؤال الوحيد الذي قد يطرح هو معرفة ما اذا كان مجلس الوزراء بصفته يمارس، وكالة، صلاحيات رئيس الجمهورية، يستطيع ان يقرر حل مجلس النواب .

اذا اجرينا مقارنة مع الدستور الفرنسي لسنة 1958، يتضح ان المادة 7 تنص على ان الرئيس الوكيل الذي هو، عادة، رئيس مجلس الشيوخ، وعند وجود مانع بالنسبة الى رئيس الحكومة، يمارس صلاحيات رئيس الجمهورية كافة، باستثناء تلك المنصوص عليها في المادتين 11 و12 من الدستور . فالمادة 11 تتعلق بطرح مشروع قانون على الاستفتاء . أما المادة 12 فتتعلق بحل الجمعية الوطنية .

اذاً، يتبين في التشريع الفرنسي، ان الرئيس بالوكالة لا يستطيع ان يقرّر حل الجمعية الوطنية . وهذا الحظر ناتج عن نص صريح في الدستور .

هل الأمر كذلك في لبنان ؟

ان النص الوحيد الذي قد يجعلنا نفكّر في ذلك انما هو نص المادة 74 من الدستور اللبناني وهو التالي :

« اذا خلت سدة الرئاسة بسبب وفاة الرئيس او استقالته أو سبب آخر، فلأجل انتخاب

الخلف يجتمع المجلس فوراً بحكم القانون، واذا اتفق خلاء الرئاسة حال وجود مجلس النواب منحلاً، تدعى الهيئات الانتخابية دون ابطاء ويجتمع المجلس بحكم القانون حال الفراغ من الأعمال الانتخابية».

يتبين من هذا النص انه ليس محظراً، في أي حال، على الرئيس بالوكالة أن يحل مجلس النواب وان الاوضاع التي تشير اليها المادة 74 لا تنطبق على الوضع الذي نبحثه هنا . وبصورة عامة، يعتبر الفقه ان الرئيس بالوكالة (او الحكومة التي تمارس صلاحيات الرئيس) يمتلك صلاحيات رئيس الدولة دون استثناء، ما خلا تلك التي استثناها الدستور بنص صريح (انظر مثلاً :
C. DEBBASCH et autres ,`` Droit constitutionnel et institutions politiques ``, 2 e .(édition, 1986, Economica , p. 575

وهكذا، مثلاً بالنسبة الى فرنسا، فان الرئيس بوهير (POHER)، بصفته رئيساً بالوكالة، قد قام بايداع وثائق التصديق على المعاهدة الاوروبية لحقوق الانسان ممارساً بذلك اختصاصات الرئاسة كاملة

(انظر في هذه النقاط: C. LETOUZE ,``L`intérim de la présidence de la république en: France``Thèse ,Paris II , 1979, Charles DEBBASCH et autres ,``Droit constitutionnel et institutions politiques``, précité , p.576 G. BERLIA ,``L`intérim presidentiel``,R. D.P.1969,p. 451 ,spécialement p.457, J.M. AUBY et R .(DRAGO ,`` Traité de contentieux administratif ``, 3e éd.,1984 ,L.G.D.J,n° 1158

4ـ هل يمكن الادلاء بأن مرسوم حل مجلس النواب هو مشوب بعيب تحوير الأصول؟

من المسلم به في احكام النظام البرلماني، ان حق حل مجلس النواب الذي يمتلكه رئيس الدولة يؤلف سلطاناً استنسابياً . وما من شك في ان ممارسة هذا السلطان تتوافق مع وضع سياسي معين . لكن حل المجلس يتوافق، من الوجهة القانونية، مع صلاحية مختصة برئيس الدولة . وهذه الصلاحية الاستنسابية (مع مراعاة الشروط الشكلية أو شرط موافقة مجلس الوزراء التي يفرضها الدستور) لا يتحتم على صاحب الحق في ممارستها أن يقدم أي مبررات غير المبرر السياسي .

يضاف الى ذلك، ان المادة 55 من الدستور اللبناني الآنفة الذكر تستوجب مرسوماً معللاً . وان صيغة التعليل في مرسوم 4 تشرين الثاني 1989 تشير، بصورة كاملة، الى الاسباب التي من أجلها تم الحل . ويمكن الاستشهاد هنا بالتعامل الفرنسي في ظل الجمهورية الخامسة وبالحلول التي لفظها كل من الجنرال ديغول عامي 1962 و1968، والسيد ميتران عامي 1981 و1988 (انظر :
Philippe LAUVAUX `La dissolution des assemblées parlementaires`,1983, Economica

(p.165 et s.)

وهكذا، عبّر السيد ميتران خلال المناقشة المتلفزة التي سبقت انتخابات 1981 بقوله :
``Le président de la république peut dissoudre quand il veut et je dissoudrai quand je le déciderai``.
(Ph. LAUVAUX , op. eit., p. 179).

وقد يمكن الادعاء بأن حل المجلس الذي قام به العماد عون هو مشوب بعيب تحوير الأصول . ان تحوير الاصول، كما هو معلوم، هو قيام احدى السلطات باستخدام اجراء ما من أجل تحقيق هدف غير الهدف الذي من اجله انشىء هذا الاجراء .

J.M. AUBY et R. DRAGO ,``Traité de contentieux administratif``,précité,n°1303 .

ان البحث في الظروف الواقعية التي سبقت حل المجلس يظهر عدم امكانية التذرع بتحوير الأصول . ذلك ان اجتماع البرلمان على أرض أجنبية والاستحالة التي وجد العماد عون نفسه أمامها في حصول التئام المجلس على ارض لبنانية وتبعية هذا المجلس لسلطات اجنبية، كل هذا يظهر بوضوح ان حل مجلس النواب قد بني على اسباب تتعلق بالمصلحة العامة وترمي الى الحفاظ على سيادة الدولة اللبنانية . وتالياً، فان الحكومة في ممارستها صلاحياتها الدستورية (راجع أعلاه القسم الأول – عدد 1) كان في استطاعتها أن تقرر حل مجلس النواب بحسب ما ورد في اسباب المرسوم المؤرخ في 4 تشرين الثاني 1989 .

فضلاً عن ذلك، سنبين لاحقاً (راجع القسم2، العدد1) ان الوضع الدستوري لمجلس النواب يفترض انه لم يعد في استطاعته ان يمارس صلاحياته بصورة دستورية .

وطبعاً يمكن الادعاء بأن الحكومة اللبنانية التي يرأسها العماد عون، باقدامها على حل المجلس، مع ادراكها صعوبة اجراء انتخابات حرة، تكون قد مددت بنفسها لوجودها، في حين ان من ميزات السلطة الوكيلة ان يكون اختصاصها محدوداً في الزمن . فمن هذه الوجهة، قد يتبدى، ثمة، شكل جديد من اشكال تحوير الأصول .

الا انه يرّد على ذلك بأنه لو كانت هذه هي نية الحكومة، لكان في وسعها أن تقدم على هذا التدبير في أي وقت منذ أيلول 1988 . واذا ما كانت قد أقدمت عليه في 4 تشرين الثاني 1989، فانما يعود ذلك الى اسباب مستمدة من المصلحة العامة ومتصلة بسلوك مجلس النواب في فترة اجتماعه في الطائف . وان تخلّي مجلس النواب عن السيادة، كما سنثبت في القسم اللاحق (انظر الجزء 2، العدد1،ب) هو الذي كان السبب القانوني الجوهري لحل المجلس. واننا، هنا، في مجال يؤلف فيه وضع واقعي سبباً بالمعنى القانوني للكلمة .

وفي النهاية، ان حل مجلس النواب هو منطبق على الدستور .

فمنذ ان دخل مرسوم حل المجلس حيّز التنفيذ، لم يعد في استطاعة مجلس النواب أن

يلتئم وبحجة أولى أن ينتخب رئيساً للجمهورية .

وتالياً، لا مجال لدراسة المسائل الأخرى الا بصورة استطرادية .

ثانياً : المسائل الاستطرادية

1. وضع مجلس النواب القانوني قبل صدور مرسوم الحل وبعده .

لقد ذكر مرسوم الحل في اسبابه التمديدات المتعاقبة التي أقرها مجلس النواب بنفسه منذ العام 1976، وهو تاريخ ولايته الشرعية منذ انتخابه في العام 1972. ثم، أدى اجتماع المجلس خارج الاراضي اللبنانية الى تبنّي وثيقة تتضمن مساساً بسيادة الدولة اللبنانية .

سنتناول، تباعاً، هاتين النقطتين :

أ. تمديد ولاية مجلس النواب

هل يحق لمجلس تشريعي أن يمدد لنفسه ولايته الذاتية؟

قد يمكن اعتبار ان المجلس، بصفته السلطة التشريعية، . علماً بأن مدة ولايته محددة بقانون، هو، في القضية الحاضرة، قانون انتخاب مجلس النواب المؤرخ في 26 نيسان 1960، يستطيع أن يمدد ولايته لنفسه بالاستناد الى ظروف تتسم بطابع القوة القاهرة . انما يجب القول بأن الفقه غالباً ما يدين تمديد الولاية .

J. BARTHELEMY et P. DUEZ, ``Traité de droit constitutionnel``, 1933, réédition Economica, 1985 , p. 487.

«Il est évident qu`un assemblée , en allongeant le mandet , ne peut s`appliquer à elle-même le bénifice de cette prolongation . Une chambre élue pour une durée determinée et qui se prolonge elle-même commet un abus de pouvoir envers la constitution et un abus de confiance envers le peuple ``.

حتى ولو سلمنا بمبدأ جواز التمديد، لا بد من التنبيه الى ان اعتبار التمديدات المتلاحقة والتي بلغ عددها السبعة، في القضية الحاضرة، قد أدت الى تمديد ولاية المجلس ثلاثة عشر عاماً حتى اليوم . الأمر الذي يؤلف تجاوزاً لحد السلطة بالنسبة الى مبدأ التمثيل الوطني، كما يشير اليه مرسوم حل المجلس في أسبابه .

وان أهمية عدد النواب المتوفين وكون نسبة عدد السكان الذين بلغوا سن الأهلية الانتخابية منذ سنة 1976 قد ارتفع، وان هذا القسم من السكان تعذّر عليه الافصاح عن حقه المشروع في الاقتراع، تشدد بالاكثر على الحالة الشاذة التي يتخبط فيها البرلمان اللبناني في الوقت الحاضر .

ب. المساس بسيادة الدولة اللبنانية

أكّدت الصحافة كلها الظروف التي انعقد في ظلها اجتماع 22 تشرين الأول 1989 في

المملكة العربية السعودية .

يتألف مجلس النواب عادة من 99 عضواً، وهو يضم، اليوم، 73 عضواً على قيد الحياة، وعند الاجتماع بتاريخ 22 تشرين الأول 1989 في الطائف كان عدد الحضور 62 نائباً. وان 58 منهم فقط قد تبنوا، في حضرة سلطات أجنبية، القرار الذي نقلته الصحافة . وهي واقعات واضحة لا جدال فيها على الملأ . وهكذا يكون مجلس النواب قد ارتكب، بصورة مباشرة، مساساً بسيادة الدولة . ويمكن الاستشهاد، في هذا الصدد، بالسابقة الحاصلة في الجمعية الوطنية الفرنسية في تموز 1940. ففي اعلان برازافيل المؤرخ في 27 تشرين الأول 1940، كان الجنرال ديغول قد صرّح بالتالي :

La France traverse la plus terrible crise de son histoire. Ses frontières, son empire, son indépendance et jusqu`à son âme , sont menacés de destruction. Cédant à une panique inexcusable , des dirigeants de rencontre ont accepté et subissent la loi de l`ennemi . Cependant , d`innombrables preuves montrent que le peuple et l`empire n`acceptent pas l`horrible servitude . Des millions de français ou de sujets français ont décidé de .continuer la guerre jusqu`à la libération

Des millions et des millions d`autres n`attendent pour le faire que de trouver des .chefs dignes de ce nom

Or , il n`existe plus de gouvernement proprement français . En effet , l`organisme sis à Vichy , et qui prétend porter ce nom , est inconstitutionnel et soumis à l`envahisseur . Dans son état de servitude , cet organisme ne peut être , et n`est en effet , qu`un instrument utilisé par les ennemis de la France contre l`honneur et l`intérêt du pays » .(C. Ch. de . (GAULLE ,``Mémoires de guerre, t,1. l`appel. P.303

وانسجاماً مع نتيجة هذا التصريح، كان ان اعلنت حكومة الجنرال ديغول، بموجب المرسوم المؤرخ في 9 آب 1944، ان جميع الأعمال الدستورية والتشريعية المتخذة لاحقاً لتاريخ 16 حزيران 1940 هي لغو ومجردة من كل مفعول .

G. BERLIA , La loi constitutionnelle du 10 juillet 1940 , R.D.P. 1944 p. 45 et s, G.) ,BERLIA

Commentaire De l`ordonnance du 9 août 1944 , R.D.P. ,1944, p. 319 et s , et le texte .(de cette ordonnance in R.D.P., 1944 , p. 315

ومن جهة أخرى، فالتاريخ القديم والحديث يذخر بالعديد من الأمثلة على هيئات دستورية نظامية تداولت، تحت ضغط الجيوش الأجنبية ووسمت قراراتها بظاهر شرعية انكرها عليها الجميع في ما بعد، (دول البلطيق عام 1940 والنمساسنة 1938 ويغوسلافيا عام 1941 وتشكوسلوفاكيا 1947 الخ ...) فبمنطق مماثل، لا مندوحة من القول بأنه قبل مرسوم الحل لم يكن المجلس النيابي الا مجلساً واقعياً وان مرسوم الحل بالنسبة اليه كان له المفعول عينه

الذي كان للمرسوم الفرنسي المؤرخ في 9 آب 1944 تجاه الجمعية الوطنية السابق انعقادها في مدينة «فيشي» في تموز 1940. ويكون، تالياً، لسطان الحل مفعول شامل في اعادة ترسيخ الشرعية الدستورية كاملة . وان مرسوم الحل، في لحظة اجراء انتخابات جديدة، قد هدف الى اعادة توطيد السيادة الوطنية وممارستها على نحو كامل . ويتضح، مما سبق عرضه، ان المجلس لم يكن يستطيع، في أي حال، ان ينعقد بعد صدور المرسوم القاضي بحله .

2. وضع السيد رينه معوض القانوني بعد انتخاب 5 تشرين الثاني 1989 .

لا بد من البحث في مسألتين : من جهة، انعدام وجود انتخاب بالمعنى الصحيح، ومن جهة أخرى، موقف الحكومات الأجنبية .

أ . انعدام وجود انتخاب بالمعنى الصحيح

سبق لنا واثبتنا ان المجلس النيابي الذي حل وفاقاً للأصول لا يستطيع انتخاب رئيس للجمهورية . وبالاضافة كما ذكرت الصحافة، ان اجتماع المجلس (ولو اعتبرنا انه اجتمع حكماً بصورة قانونية) قد حصل في الاراضي اللبنانية بكل تأكيد ولكن في مطار القليعات العسكري الخاضع لرقابة قوات عسكرية اجنبية والمستخدم منها .

ومن ناحية أخرى، ان الحضور في القليعات قد اقتصر على 58 نائباً من أصل 73 عضواً ما زالوا يؤلفون المجلس النيابي. وقد تم الاقتراع في الدورة الثانية محققاً للسيد معوض 52 أو 53 صوتاً . واستناداً الى التعليل المبين أعلاه لا توجد، ثمة، ضرورة للبحث في ما اذا كان تأمن نصاب الجلسة أو كان مكتب المجلس قد مارس وظائفه بصورة قانونية، طالما انه يجب اعتبار الانتخاب – كما حصل وفي أي شكل قد حصل – كأنه لم يكن . الأمر الذي يعيدنا الى طابع الباطل والعديم المفعول الذي أشير اليه في المرسوم الفرنسي المؤرخ في 9 آب 1944 المتعلق بحكومة «فيشي» وبالمقررات الصادرة عن الجمعية الوطنية الفرنسية في تموز 1940 .

ب . موقف الحكومات الأجنبية

يبدو ان غالبية الحكومات الأجنبية تتخذ، في الوقت الحاضر، موقفاً مؤيداً للسيد معوض وللحكومة التي سيتمكن من تأليفها . ونلتقي، هنا، النظرية التقليدية المتعلقة «بالاعتراف بالحكومات» كما هي معروفة في الحق الدولي العام . وقبل أي شيء، يجدر بنا ألاّ نتطرق الى هذه المسألة الا بصورة اكثر استطراداً، وذلك بالقدر الذي يستحيل معه اخضاع مسألة من مسائل القانون العام الداخلي لمواقف الحكومات الأجنبية . ان مثال حكومة «فيشي»، التي اعترفت بها حكومتا الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، هو ماثل أمامنا

لنبيّن ان ليس لهذا الاعتراف من مدلول قانوني دقيق . انما ينبغي، بخاصة، أن نذكّر بأن «الاعتراف الدولي بالحكومات»، وخلافاً لما هو، «الاعتراف بالدول» لا يستتبع الا نتائج واقعية، (Conséquences de fait) ولا يؤدي الى أي تجديد (novation) في العلاقات القانونية الدولية . وعليه، فان سلوك الحكومات الفرنسية تجاه هذه المسألة هو وطيد للغاية وقد أفضى الى اعتبار الاعتراف بالحكومة الذي يمكن ان يكون ضمنياً – كما يبدو في القضية الحاضرة – لا حاجة الى حصوله . وفي كل حال، نشدّد على ان لا مفعول للاعتراف، في معنى أو في آخر، بالنسبة الى السيد معوض ولا مفعول قانونياً لهذا الاعتراف حول فقدان المشروعية الدستورية لوضعه.

ثالثاً : صلاحيات الحكومة التي يرأسها العماد عون

يتعلق الأمر بتحديد الصلاحيات التي تملكها الحكومة التي يرأسها العماد عون بوصفه رئيساً للجمهورية بالوكالة. ان التنسيق بين المواد 62 و55 و25 من الدستور يجعل الحكومة تتمتع بصلاحياتها حتى انتخاب رئيس للجمهورية. والمجلس الجديد الذي يفترض انتخابه في14,7و21 كانون الثاني 1990 سيلتئم حكماً بحسب احكام المادة 74، المقطع الثاني «حال الانتهاء» من الأعمال الانتخابية . فينتخب مكتب المجلس وفاقاً لاحكام المادة 44 ويعمد، من ثم، الى انتخاب رئيس الجمهورية تطبيقاً للمادتين 79 و75 من الدستور .

وحتى تاريخ هذا الانتخاب، فان الحكومة التي يرأسها العماد عون تتمتع بسلطات رئيس الدولة بحسب المبادىء المبينة أعلاه (انظر سابقاً العدد 1) .

والسؤال الوحيد الذي طرح نفسه هو معرفة ما اذا كانت الحكومة تستطيع، في حال غياب مجلس النواب، ان تمارس السلطة التشريعية . ولكي نحلل هذا الوضع، يجدر بنا أن نعتمد التمييز بين الحالتين التاليتين :

1) في فترة انحلال الهيئة التشريعية، لا توجد ممارسة للسلطة التشريعية : لأن الحكومة لا تستطيع، طبعاً، ان تحل محل البرلمان الذي يتمتع وحده بصلاحية التشريع. وان هذا الوضع هو في غاية الوضوح، حيث لا موجب لتأكيده . وبالفعل، فان الوضع القانوني لأي حكومة في فترة انحلالها، لا يمكن خلطه وتشبيهه بوضع أي حكومة في فترة شغور السلطة، كمثل الحكومة المؤقتة . وفي هذه الحال، فان الحكومة ترى ذاتها مضطرة ان تنظم بمرسوم المواضيع التي هي، عادة، تشريعية ويكون لمراسيمها قوة القانون . وهو الموقف الذي اعتمده الاجتهاد الفرنسي في هذا الشأن : V. AUBY et DRAGO , `` Traité de contentieux) .(administratif``, précité, n°75 et infra 3

2) وبالعكس، فان الظروف الاستثنائية التي يجتازها لبنان حالياً تقودنا الى اعتبار حالة الفراغ التشريعي غير قابلة للتصور. ولقد حل مجلس شورى الدولة الفرنسي هذه المسألة منذ أمد بعيد اذ قضى، في حال الظروف الاستثنائية (فترة الحرب مثلاً)، بأنه يعود الى الحكومة المسؤولة عن استمرار المرافق العامة سلطة اتخاذ اجراءات هي، عادة، من اختصاص التشريع .

انه الحل الذي اعتمده مجلس الشورى في قرار «ايرياس» (HEYRIES) الشهير المؤرخ في 28 حزيران 1918 (سيراي، 1922، جزء 3، صفحة 49، تعليق «هوريو» «HAURIOU») . وهذه الحالة يرعاها اليوم نص المادة 16 من الدستور الفرنسي لعام 1958[4]. على أن هذا الحل ينبع من مبادىء القانون العامة ولا يستوجب تكريساً صريحاً في نص الدستور.

ان الطابع الاستثنائي للوظيفة التشريعية التي تضطلع بها الحكومة على هذا النحو يجعل هذا الاختصاص مقيداً بعدد من شروط وضعها الاجتهاد لهذه الغاية (V. AUBY et DRAGO , op. cit, n° 1227) فلا بد من ظروف خطيرة يجب تمييزها عن حالة الاستعجال البسيط . ويقتضي ان تكون السلطة في وضع استحالة مطلقة يمنعها عن التصرف في ظروف طبيعية لبلوغ الهدف المنشود . ولا تكون التدابير الاستثنائية قانونية الا بقدر ما تدوم الظروف التي بررت اتخاذها . ويجب أن تكون تلك التدابير متوازنة مع الهدف المقصود، بحيث تمسي غير قانونية كلما كان موضوعها مغايراً لذاك الهدف .

وبشرط احترام هذه المبادىء، فان الحكومة التي يرأسها العماد عون تستطيع اتخاذ المراسيم في المواضيع كافة التي تعود عادة، الى نطاق القانون .

ولا بد من ان نضيف، هنا، انه يمكن اعتماد التعليل بطريقة القياس مع بعض احكام الدستور اللبناني : المادة 58 (مشروع قانون معجل ونافذ بمرسوم في حال عدم اقراره من قبل المجلس بعد مضي 40 يوماً من طرحه عليه)، المادة 85 (فتح اعتمادات استثنائية بمرسوم في حال ظروف غير متوقعة تجعل النفقات المستعجلة واجبة)، المادة 86 (اقرار الموازنة بمرسوم اذا لم يبت مجلس النواب في شأنها ضمن المهل الدستورية) . وهكذا، اذا عملت الحكومة، استناداً الىالصلاحيات الاستثنائية في حالات الازمة (Pouvoirs de crise)، من اجل تأمين «الدفاع المشروع عن الدولة «– الذي عناه هوريو–، ففي استطاعة هذه الحكومة أن تشرّع بمراسيم طالما دامت حالة الأزمة .

3) من المؤكد ان هذه الصلاحية يجب أن تتوقف، بصورة طبيعية، حالما يتم انتخاب مجلس النواب . بل يجب التساؤل عما اذا كان اجراء هذا الانتخاب ممكناً في المناطق الخاضعة لاحتلال القوات الاجنبية .

ان الحالات التي أجرينا تحليلها في القسم الثاني من هذه الدراسة أظهرت الضغوطات التي يمكن ان تمارس آنذاك. فيتحتم والحال هذه، ان ثمة، حالة تتسم بطابع القوة القاهرة ستنشأ، تؤدي الى نتائج قانونية جديدة.

والحكومة التي يرأسها العماد عون، بممارستها بالوكالة سلطات رئيس الجمهورية ضمن الشروط المحددة في القسم الأول من هذه الدراسة، سوف تجد نفسها مضطرة الى ممارسة كامل صلاحيات الدولة الأساسية في سبيل تأمين استمرارية الحياة الوطنية. وتكون حالها مشابهة لتلك التي وجد فيها البلجيك وحكومة بلجيكا في الفترة الممتدة من سنة 1914 حتى عام 1918. وبفضل اقامتهم في قسم من الاراضي غير المحتلة من قبل الجيوش الألمانية، كان الملك وحكومته، بداهة، في حالة عجز عن تنظيم انتخابات حرة على مجمل اراضي الدولة.

وان نظرية القوة القاهرة التي أشرنا اليها هنا، تمنح، بحسب اجتهاد مجلس شورى الدولة الفرنسي الآنف الذكر، (AUBY et DRAGO, op. ct., nº 75) أي حكومة انتقالية الصلاحية التشريعية طالما دامت حال انعدام القدرة على تنظيم انتخابات.

ومن باب أولى، يكون الأمر كذلك بالنسبة الى حكومة شرعية لا تستطيع اجراء انتخابات في قسم من الاراضي اللبنانية بفعل احتلالها من قبل الجيوش الاجنبية.

في 12 تشرين الثاني 1989

رولان دراغو»

المراجع

(1) المادة 73 من الدستور :

قبل موعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية بمدة شهر على الاقل أو شهرين على الاكثر يلتئم المجلس بناء على دعوة من رئيسه لانتخاب الرئيس الجديد.

واذا لم يدع المجلس لهذا الغرض فانه يجتمع حكماً في اليوم العاشر الذي يسبق أجل انتهاء ولاية الرئيس.

(2) المادة 53 من الدستور :

رئيس الجمهورية يعين الوزراء ويسمّي منهم رئيساً ويقيلهم ويولي الموظفين مناصب الدولة ما خلا التي يحدد القانون شكل التعيين لها على وجه آخر ويرئس الحفلات الرسمية.

المادة 54 من الدستور :

مقررات رئيس الجمهورية يجب أن يشترك معه في التوقيع عليها الوزير أو الوزراء المختصون ما خلا تولية الوزراء واقالتهم قانوناً.

(3) المادة 25 من الدستور :

اذا حل مجلس النواب وجب أن يشتمل قرار الحل على دعوة لاجراء انتخابات جديدة وهذه الانتخابات تجري وفقاً للمادة 24 وتنتهي في مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر.

(4) المادة 16 من الدستور الفرنسي :

عندما تكون مؤسسات الجمهورية واستقلال الأمة, وسلامة اراضيها أو القيام بتعهداتها الدولية مهددة بشكل خطير ومباشر بحيث يتوقف عمل السلطات العامة الدستورية, يتخذ رئيس الجمهورية التدابير التي تقتضيها هذه الظروف, ذلك بعد استشارات رسمية يجريها مع رئيس الوزراء ورؤساء مجلس النواب والشيوخ والمجلس الدستوري.

على ان يعلم الأمة بذلك بموجب رسالة

يجب ان تستوحى هذه التدابير من ارادة تأمين الوسائل للسلطات العامة الدستورية لاتمام مهامها في أقصر مهل.

يجتمع البرلمان حكماً

لا يمكن حل الجمعية الوطنية خلال فترة السلطات الاستثنائية هذه.

ملحق رقم 8

خطاب القسم الذي القاه الرئيس رينيه معوض بتاريخ 1989/11/5

دولة الرئيس،

حضرة النواب المحترمين :

الحمدلله على نعمة الوطن الذي وهبنا، وعلى منّة اللقاء الذي اتاح لنا، وما أسبغ علينا من وفاق هو أساس البنيان، وجوهر الكيان، وعهد مقدس امام الشعب والتاريخ .

والتحية الى شعبنا الحبيب الذي عانى أشد الالم، وتكبد افدح الخسائر، وظل صامداً عالي الجبهة ابياً، متمسكاً بارضه وتراث اجداده مدافعاً عن حريته وسيادته .

انني أنحني بخشوع أمام تضحيات شهداء الوطن الابرار، ومن كل منطقة، ومن اي انتماء، وقد ادوا ضريبة الدم، وتركوا في القلوب جراحاً لا تندمل، وفي المآقي دموعاً لا تجف . اذكرهم اليوم جميعاً واشعر بمقدار الخسارة التي مني بها لبنان في طاقاته البشرية، وأشارك في الحزن الذي اصاب كل بيت وعائلة .

ثم أتوجه بالشكر اليكم، أيها الاخوة النواب، على ثقة منحتموني، وأمانة أوكلتم اليّ، وما كنت اجدر بها منكم، وقد شرفتني رفقتكم اعواماً واعزتني صداقتكم ولن أنسى زمالة بيننا، وتضحيات جساماً قدمتموها، وشهادات اديتم، فكنتم على امتداد المأساة، طليعة موكب الفداء، وجزءاً لا يتجزأ من ملحمة الصمود والبقاء .

والشكر العميق للاخوة العرب، ملوكاً ورؤساء، دولاً وشعوباً، وقد تحسسوا الامنا وحدبوا على قضيتنا، وأطلقوا المبادرات وبذلوا المساعي التي توجتها اللجنة الثلاثية العليا، في رعاية اجتماعات الطائف، وما تحقق لنا بفضلها من وفاق جسدته وثيقة سياسية متكاملة نعتبرها مدخلاً الى السلام الوطني، وارساءً لقواعد الجمهورية الجديدة، جمهورية المؤسسات، والمشاركة المتكافئة في المسؤوليات واصالة الانتماء العربي، وتأكيد الولاء للوطن الموحد القوي، والعزم على توطيد السيادة، وبسط سلطة الدولة الشرعية بقواتها الذاتية على كل ذرة من ترابها، او قطرة من مياهها، وعلى أي مدى من اجوائها، وذلك موقف اساسي غير قابل للجدل أو الشك .

اننا نعلن التزامنا بنود هذه الوثيقة التاريخية، وحرصنا على تنفيذها تحقيقاً لعهد من المحبة والوئام والتقدم الاجتماعي، والانصهار الوطني والانفتاح الانساني . ونشكر من

الصميم جميع الدول الصديقة، وفي طليعتها ذات العضوية الدائمة في مجلس الامن الدولي، التي تفهمت واقعنا، وتعاطفت مع دعواتنا، وعبرت في شتى المناسبات عن دعمها لوحدة لبنان واستقلاله وحريته وسيادته وسلامة اراضيه، ضمن حدوده المعترف بها دولياً .

ونسجل بعرفان وتقدير، ما اعلنه الاخوة والاصدقاء، من استعداد لمساعدة لبنان في عهد السلام الآتي، على اعادة الاعمار، وتنفيذ مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتغلب على آثار المحنة، واطلاق مخططات النهضة .

حضرة النواب المحترمين،

لقد كنت دائماً وعرفتموني، في حياتي ومسلكي، رجل وفاق وتوفيق،، اعمل لجمع الكلمة وتوحيد الصف، وأرفض التفريق . واعتبر اليوم أن رهان عمري هو انجاز المصالحة بين اللبنانيين، على اختلاف المشارب والاتجاهات . فالمصالحة الوطنية لا تستثني احداً، حتى ولا اولئك الذين يصرون على استثناء انفسهم منها . المصالحة ملك الجميع، وتتسع للجميع .

انني اوجه دعوة حارة ملحة الى كل اللبنانيين اينما كانوا للانضمام الى مسيرة السلام والبناء، تحت شعار الوفاق وتكافؤ الفرص والعدالة والمساواة .

أدعو جميع القادة والزعماء والفاعليات واصحاب المواقع والمواقف، لأن يستوحوا مصلحة الوطن العليا، ويستلهموا ضمائرهم، فيضعوا ايديهم في يدي، واكتافهم الى كتفي لأن الحصاد كثير، والفعلة قليلون مهما كثروا، وابتهل من الاعماق الى رب الحصاد لكي يرسل فعلة لحصاده .

وليعلم كل واحد منا أنه سيظل ناقصاً، اذا اصر على البقاء وحده، ورفض اخاه، وتنكر له، وانكر عليه دوره في الخدمة . ففي صدر الوطن واحضانه مكان للجميع، ونحن اليوم احوج ما نكون الى دفء الوطن وفيئه في صقيع الزمن وصحراء التجربة .

ان الوطن بحاجة الينا . فلنضع حداً نهائياً للعنف والاقتتال . وليكف الجميع عن الاحتكام الى السلاح . ولنعد الى الكلمة السواء . فمن حق شعبنا ان يستعيد فرح الحياة . ومن حق اطفالنا ان يولدوا في اجواء الامن والحرية والسلام . وان نعيش كلنا في هناء وصفاء .

ايها السادة النواب،

ان دور المؤسسات الدستورية والوطنية يأخذ ابعاداً متجددة في جمهوريتنا، وضمن اطار نظامنا الديمقراطي البرلماني الحر، الذي يلائم طبيعتنا، وينسجم مع الشخصية اللبنانية. وها نحن بعد خمسة عشر عاماً من القتل والتدمير، بحاجة الى التقاط انفاسنا وجمع طاقاتنا، لفتح صفحة المستقبل . وسنعمد الى تأليف حكومة الوفاق الوطني التي تضم العائلة اللبنانية، فتعيد وصل ما انقطع وتوحيد ما تقسم .

واذ أشدد على أهمية الدور الذي ستضطلع به مؤسساتنا الأمنية من جيش وقوى أمن داخلي وأمن عام فاني استجيب لعاطفة متأصلة في نفسي، واعلن ثقتي الكاملة بجيشنا اللبناني، مدرسة الشهامة والمناقب، المدافع عن الحق، والملتزم واجبه الوطني.

وبصفتي القائد الاعلى للقوات المسلحة، اوجه اليها جميعاً، قادة وضباطاً ورتباء وافراداً، والى جميع الجنود الذين أقسموا يمين الولاء للوطن، والتقيد بامرة السلطة الشرعية، أن يحافظوا على قداسة القسم وشرف الجندية . فهم حماة النظام ومسؤولون عن السلامة العامة ومشاركون اساسيون في صنع السلام .

ان القضايا المطروحة علينا كثيرة، والملفات متراكمة امامنا . ونحن سنواجهها بما تقتضيه من تصميم وحزم، ونستعين عليها بفريق الحكم، واهل الخبرة والاختصاص، معولين على اجيالنا الجديدة التي اصابها من اذى الحرب ما يتجاوز حدود الاحتمال، ونريد جميع ابنائنا ان يعرفوا مدى حاجة لبنان الى سواعدهم وعقولهم، فهم عدة الوطن للمستقبل، وليعلموا اننا اقرب اليهم مما يظنون، لأن تواصل الابوة والبنوة هي سنة الحياة . ومن الخطأ النظر الى علاقة الاباء والبنين على انها صراع وجود يحتمه اختلاف الاجيال .

ان الهموم اللبنانية اكثر من ان تحصى، واني لست بصدد تعدادها . لكن ثمة اولويات لا بد من التركيز عليها . فالمسألة الاساسية هي جمع اجزاء الوطن، جزءاً جزءاً، واستعادة السيادة عليها، واحلال السلام فيها . واكثر ما يلح علينا في هذه المرحلة، ازالة الاحتلال عن الجنوب، بتنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي، لأن الامعان في العدوان على حق الشعوب بالسيادة على ارضها، يتعارض مع ابسط قواعد القانون الدولي، ويتحدى المجتمع الانساني باسره .

وفي هذا السياق، نحرص على توجيه الشكر والامتنان الى قوات الطوارىء الدولية التي تتولى مهمة حفظ السلام في الجنوب . ونعبر عن وفائنا للدول الصديقة المشاركة فيها، وتقديرنا لما تبذله الامانة العامة من جهود، تخفيفاً لوطأة الاحتلال، ومؤاساة لشعبنا الصامد على أرضه .

دولة الرئيس، حضرة النواب الكرام،

في عهد الوفاق الوطني المطل علينا، لنا موعد اكيد مع التضامن والتكافل الاجتماعي، القائم عى الانماء والاصلاح تحقيقاً للمساواة بين المناطق، وضماناً لمستوى لائق في تقديمات الدولة وخدماتها .

ايها السادة،

ان علاقات لبنان الخارجية يجب أن تعود الى سابق صفائها . يجب ان تزول الاسباب التي عكرت بعضها، وأدت الى انقطاع بعضها . ويجب ان تعود بيروت مركزاً للمؤسسات الاقليمية

والدولية، وللبعثات الديبلوماسية والممثليات العالمية .

ولا شك في ان تحسين العلاقات يبدأ بالاقربين عنيت الاشقاء العرب، وخصوصاً الجمهورية العربية السورية، التي نؤمن ان بيننا وبينها من المصالح والاواصر ما يحتم تنظيم علاقاتنا المميزة، على اساس توطيد الثقة، والتعاون الصادق الواضح في شتى المجالات، وضمن اطار الحرص المتبادل على الكرامة والسيادة . واني على يقين ان حسن النية، ونبل القصد، سيمكننا من بناء الغد الأفضل .

ايها السادة النواب،

لقد اديت يمين المسؤولية وسأؤدي واجبي كاملاً نحو وطني وشعبي ولن تثنيني صعوبات عن متابعة مسيرة الخلاص . واني اعاهدكم على ان لا أخلد الى الراحة، الا وقد قامت الجمهورية الجديدة، مكتملة الشروط والمواصفات، منيعة الجوانب، ثابتة الاركان، محاطة بدعم عربي اجماعي، ودعم دولي كامل، يجب ان نكمله بتعاوننا وتفاهمنا .

اعاهدكم بأنني لن اسمح بلحظة راحة الا وقد استتب الامن اللبناني الشرعي في آخر بقعة من ارضنا، الا وقد جمعت آخر قطعة سلاح خارج القوات المسلحة الشرعية، وتوقف اي تجاوز وقمع اي ارتكاب، واعيد كل حق الى نصابه، ورد كل ملك الى اصحابه .

لن ارتاح الا وقد تم اعمار ما تهدم، واسكان من هجر، واعادة من هاجر تحت وطأة الحاجة والضغط، التماساً لنجاة من خطر، او طلباً لرزق وراء البحار . لأن اذا كان الانتشار الطوعي ميزة لبنانية وطابعاً حاضرياً واغناء تراثياً، فان الهجرة القسرية، الى خارج الوطن، كالتهجير في داخله اهدار للطاقة واذلال للآباء، وتسبب بالاعاقة في المضمار الانساني .

ان عهدي على نفسي ان اتعاون مع كل مخلص، دون تصنيف، لاجل ان ترتفع راية الارز فوق كل القمم، ويسلم حق المواطن وكرامة الانسان، فتعود البسمة الى جميع الشفاه، ويملأ الفرح كل القلوب، وتعم البركة سائر العيال .

عند ذاك، وعند ذاك فقط، نشعر براحة الوجدان، ونستحق الثقة، وشرف لبنان .

عاش لبنان
حراً مستقلاً سيّداً
لجميع أهله
الى الابد

ملحق رقم 9

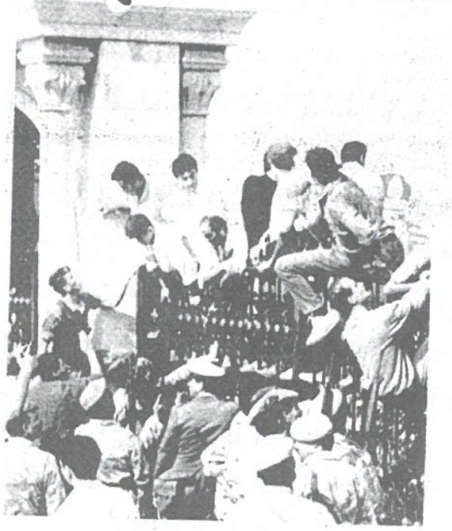
التحقيق الذي نشرته جريدة التحدي The Challenge الاميركية حول التعرض لغبطة البطريرك صفير بتاريخ 1989/11/4 خلال التظاهرة الشعبية الى بكركي في عددها الصادر بتاريخ 1990/3/25.



The Challenge
Diocese of Saint Maron - U.S.A.

VOLUME XII | MARCH 25, 1990 | NUMBER 6

Report identifies Christian attackers



Special to The Challenge

An investigation into the events of last Nov. 6 in which Christian demonstrators attacked the headquarters of Lebanon's Maronite Patriarch Nasrallah Sfeir has identified some of those involved in the protest, according to Dr. Elias Saadi, member of the American Task Force for Lebanon.

In a Lebanese government television broadcast in January a video taped sequence of the events at the Patriarchal Residence in Bkerke revealed the entire filmed assault which led to the humiliation of the Maronite patriarch. The video was expropriated from the armed elements Centre Barracks in Dbayeh, Lebanon and was broadcast by the Lebanese Broadcasting Corporation.

The scene where His Beatitude Patriarch Sfeir was bodily aggressed by one of the demonstrators ascertained the identity of Fady Maalouf, a member of Samir Geagea's security service unit. Five other activists surrounding the patriarch were also identified as belonging to the same security service, according to the report submitted by Dr. Saadi.

March 25, 1990 - The Challenge - Page 3

ملحق رقم 10

نشرت مجلة الشراع الصادرة بتاريخ 18 كانون الاول 1989 وثيقة ملفقّة ومركبّة ومليئة بالمغالطات كان القصد منها الاساءة الى العماد ميشال عون والى الذين نسبت اليهم هذه الوثيقة وهم العميد فؤاد عون والمحامي وليد فارس والسيد روجيه عزام وعنونت الوثيقة كما يأتي:

وثيقة تقسيم لبنان كما أقرها الجنرال ميشال عون

سري جداً

وثيقة التقسيم كما اقرها الجنرال!!

تعليق المجلة

تحت عنوان «سري جداً» وضعت «وثيقة» تقسيم لبنان.

الوثيقة رفعت الى العماد ميشال عون من قبل فريق عمله الخاص في 1989/10/18 للرد على وثيقة النواب اللبنانيين في الطائف التي كان يجرى في ذلك الوقت الاتفاق عليها في ما بينهم تمهيداً لاعلانها.

الجنرال أقر «الوثيقة» التقسيمية على الفور. وبدأ العمل جدياً لترجمتها على الأرض ووضع بنودها الخطيرة موضع التطبيق، منذ الإعلان عن اتفاق البرلمانيين اللبنانيين برعاية اللجنة العربية الثلاثية العليا في جدة في 22 تشرين الأول / اكتوبر الماضي.

وإذا كانت «الوثيقة» الخطيرة المشار اليها تشكل حصيلة المرحلة الانقلابية التي يشهدها لبنان منذ 22 ايلول / سبتمبر 1988 وحتى اعلان اتفاق الطائف والتي تولى خلالها العماد السيطرة على القرار في قصر بعبدا وشن حربه التدميرية في 14/ آذار /. مارس الماضي، فإنها (الوثيقة) ايضاً تؤسس لمرحلة أصعب وأخطر. مرحلة تنذر بحروب لا نهاية لها وتوقع لبنان في محظور نجح في تجنبه على مدى الأعوام الخمسة عشر الماضية، وهو محظور التقسيم.

كل بند، لا بل كل كلمة في الوثيقة، نسقت وصيغت ورتبت لخدمة «الدويلة المسيحية» بعد تأكيد الطلاق مع المجموعة الإسلامية بحجة «ان هناك تناقضاً عميقاً في التطلعات السياسية والخيارات الأساسية بين المجموعتين الإسلامية والمسيحية».

ومهما يكن من امر ما سيقال حول الوثيقة باعتبارها مشروعاً انفصالياً انتحارياً. فإن ذلك لا ينفي حقيقة انها خطة يعمل الفريق المتمرد والانفصالي على تنفيذها، بنداً بنداً لتمزيق لبنان وتحويل الجمهورية الى انقاض.

وقد تحقق الكثير من بنود هذه «الوثيقة» التآمرية، في ما تبدو اجراءات العماد ميشال

عون وتحركاته الراهنة وكأنها في سباق مع الوقت.لتنفيذ ما تبقى خلال فترة زمنية قصيرة، وصولاً الى إقامة ما تسميه الوثيقة «دولة لبنان الحر».

وفي نظرة الى ما تحتويه الوثيقة فأول ما يتبادر الى الذهن ما شهده لبنان على مدى الشهرين الماضيين نتيجة سلوك عون وتصرفاته ومواقفه، الى درجة يتضح معها ان ما جرى كان بمثابة تشخيص وتصوير دقيق وحي لسيناريو مكتوب.

ولعل هذا هو ما يعطي الوثيقة اهمية مضاعفة، لأنها لم تعد مجرد افكار او اقتراحات مكتوبة على ورق و محفوظة في الخزائن أو الأدراج، بل اصبحت افعالاً ملموسة وواقعاً مفروضاً من جراء الحالة الانفصالية القائمة في المنطقة الشرقية الناتجة عن تمرد العماد ميشال عون على السلطة الشرعية الدستورية الممثلة برئيس الجمهورية الياس الهراوي ومجلس الوزراء برئاسة الرئيس سليم الحص بالإضافة الىمجلس النواب.

فالوثيقة حددت وجهة التطورات الماضية قبل حدوثها، وتحدد في السياق نفسه وجهة تطورات يسعى الجنرال ومن معه لحصولها، مع كل ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر وتهديدات ستحملها الأيام والأسابيع والشهور المقبلة.

وبقدر ما تكشف الوثيقة ملامح وطبيعة الإجراءات والتدابير التي سيعتمدها الفريق التقسيمي في المنطقة الشرقية لتنفيذ خطته الجهنمية، يعطي بعض بنودها فكرة وافية عن خلفيات ما جرى خلال الشهرين الماضيين بعد الإعلان عن اتفاق الطائف، ويوضح حقائق وخفايا بقيت طي الكتمان ولم تظهر الى العلن، بسبب كبت الحريات القائم في المنطقة الشرقية.

وإذا اردنا اجراء جردة لابرز ما تحقق من بنود الوثيقة فيمكن ملاحظة ما يلي:

اولاً: تمرد الجنرال على السلطة الشرعية وتشبثه بالبقاء في قصر بعبدا. وفقاً لما نصت عليه الوثيقة التي اكدت «ضرورة بقاء عون على رأس السلطة الشرعية مهما كلف الأمر».

ثانياً: تحويل مواطني المنطقة الشرقية الى متاريس لحماية العماد عبر الاعتصامات في قصر بعبدا، وهو ما شدّدت عليه الوثيقة «بضرورة تلازم مصير بقاء عون في قصر بعبدا مع مصير المناطق المحررة في شكل يصبح اي تهديد بعمل عسكري ضد العماد تهديداً للمسيحيين».

ثالثاً: «حل» المجلس النيابي، «بحيث تصبح اعماله - كما تنص الوثيقة - بما فيها انتخاب رئيس الجمهورية باطلة ولاغية من الناحية الدستورية، وبالتالي تبقى الحكومة التي يرئسها عون الحكومة الشرعية والوحيدة».

رابعاً: تطويع البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير بعدما تعرض له من اعتداء سافر في بكركي، وهو اعتداء جاء نتيجة «لخطوات عملية تصعيدية» نصّت عليها الوثيقة.

خامساً: فرط عقد «الجبهة اللبنانية» التي ترى الوثيقة «انه من الخطر بمكان ابقاؤها مجتمعة لذلك ينبغي العمل على شل نشاطها واستفراد كل حزب على حدة تمهيداً لاستيعابه او ضربه».

سادساً: زعزعة وحدة حزب الكتائب بعد «تغذية وتقوية التيارات المناهضة للقيادة الحزبية الحالية».

سابعاً: اجبار رئيس حزب الاحرار داني شمعون على التراجع عن تأييد اتفاق الطائف، بعد ان اقترحت الوثيقة «خطة لضرب الحزب من الداخل تكون جاهزة لاستعمالها عند اللزوم».

وثمة جانب من جوانب الوثيقة يعطي لسعي التقسيميين الى تنفيذ مشروعهم بعده الاقليمي والدولي، فهي تشير صراحة الى العلاقة مع «اسرائيل» والوعود التي اعطتها الأخيرة «لتقديم اشكال الدعم كافة من اجل عدم المسّ بالتوازن الخارجي القائم حول المناطق الشرقية».

وليست «اسرائيل» وحدها الجهة التي يعتمد عليها التقسيميون «للحفاظ على الستاتيكو القائم في لبنان»، فهناك ايضاً فرنسا والفاتيكان اللتان «تتقاطع مصالحهما عند ثابتة باتت معروفة ومؤداها منع أي عمل عسكري سوري ضد المناطق المحررة يكون من شأنه اخضاع المسيحيين للمشيئة السورية».

وفي ضوء ذلك الى أين يسير لبنان.

من الواضح ان هذه الوثيقة التقسيمية تزيد من اعباء وتحديات القوى التوحيدية، وتضعهم أمام امتحان صعب يفرض اتخاذ إجراءات وخطوات عاجلة في مستوى خطورة التوجهات التقسيمية التي ينتهجها عون وفريقه.

واذا كان هدف واضعي «وثيقة» التقسيم اجهاض اتفاق الطائف في هذه المرحلة، فإن مواجهتهم لإسقاط مشروع التقسيم الانتحاري تكون بالاصرار على تنفيذ اتفاق النواب اللبنانيين بإعتباره تسوية تاريخية ترعاها المجموعة العربية وتؤيدها المجموعة الدولية وتتيح في هذه الظروف انقاذ وحدة لبنان ووضعه على سكة الخلاص.

زين حمود

وثيقة التقسيم سري جداً

بناء على تكليف شخصي من دولة رئيس مجلس الوزراء العماد ميشال عون في 89/10/11 الى فريق عمله الخاص، المشكل من العميد الركن فؤاد عون والمحامي وليد فارس والسيد روجيه عزام، لدرس افاق المرحلة المقبلة من خلال المناقشات الدائرة بين النواب في الطائف والخطوات الواجب اتخاذها لمواجهة الاحتمالات كافة وبعد سلسلة اجتماعات عقدها الفريق الخاص وشارك في بعض منها المحامي كارلوس كيروز بالنيابة عن المحامي وليد فارس واستناداً الى التقارير الواردة من الطائف الى الامانة العامة لوزارة الخارجية والمغتربين ومديرية المخابرات في الجيش . والمعطيات المتوافرة عن الاتجاهات الاقليمية والدولية في هذه المرحلة، وبعد المناقشة وتبادل الرأي وغربلة الافكار، يرفع فريق العمل الخاص الى دولة رئيس مجلس الوزراء التقرير الاتي :

ان مؤتمر البرلمانيين اللبنانيين المنعقد في الطائف والذي يمثل احدى حلقات الخطة العربية ذات البنود السبعة، يشكل النقطة المحورية في سياق الخطة الاميركية- السورية لضرب حرب التحرير المعلنة، وتحقيق ما عجزت عن تحقيقه مدافع قوات الاحتلال السوري واجهزة استخبارات النظام السوري، وهو ازالة العماد ميشال عون من موقعه الدستوري في رأس السلطة الشرعية في لبنان .

ان العملية السياسية الدائرة الآن في الطائف لا تعدو كونها تمثيلية مدروسة بدقة واحكام للوصول الى اتفاق على وثيقة سياسية تمهد لاجراء انتخابات رئاسية . ومن المؤكد وفق المعطيات المحلية والاقليمية والدولية الراهنة ان هذه الانتخابات في حال اجرائها ستنتج رئيساً للجمهورية تتقاطع في شخصه المصالح الاميركية والسورية . وستعمل المملكة العربية السعودية على تظهير صورة هذا الرئيس في لقاءات الطائف . مما يعني عملياً ان كل هذه التمثيلية هي لتحقيق هدف واحد فقط هو اخراج العماد ميشال عون من القصر الجمهوري وانهاء سلطته الشرعية على المناطق المحررة وبالتالي وضع حد لحرب التحرير الهادفة الى نشر السيادة الوطنية على كل الاراضي اللبنانية .

ومن هذا المنطلق ينبه فريق العمل الخاص مما يجري في الطائف من صفقات على حساب حرب التحرير وقائدها دولة الرئيس العماد ميشال عون ويرى ان من الضروري وضع خطة عاجلة يعمل بها عند الحاجة لمواجهة اي طارىء من اي نوع كان .

وقد توصل فريق العمل الخاص بعد مناقشة طويلة ومستفيضة لكل التطورات والاحتمالات

الى قناعة بان معاكسة غالبية المسلمين اللبنانيين لحرب التحرير في وقت يفترض بهؤلاء ان يكونوا في طليعة القوى المناهضة للاحتلالات ولا سيما السوري منها، لكونهم المتضررين الاساسيين منها، اظهرت عمق التناقض في التطلعات السياسية والخيارات الاساسية بين المجموعتين المسيحية والاسلامية، مما يفقد الامل في اي رهان مستقبلي على عمل مشترك ضد الاحتلالات ويلقي عبء التصدي لها على المجموعة المسيحية من دون سواها وسنفصل تباعاً في هذا التقرير المبررات الدستورية والسياسية لقيام دولة لبنان الحر وآلية التنفيذ .

أولاً : مبررات قيام دولة لبنان الحر

1. المبررات الدستورية :

يعتبر فريق العمل الخاص ان الحكومة التي يرئسها دولة الرئيس العماد عون هي الحكومة الشرعية الوحيدة المشكلة وفقاً لنصوص الدستور اللبناني . وبالتالي يجب الحفاظ على هذا الوضع المتقدم وعدم التفريط به لأنه يضفي الطابع الشرعي على القرارات التي يمكن ان تتخذ وعلى هذا الاساس وقطعاً للطريق على احتمال اجراء انتخابات رئاسية بعد عودة النواب من الطائف نقترح حل المجلس النيابي بحيث تصبح اعماله بما فيها انتخاب رئيس للجمهورية باطلة ولاغية من الناحية الدستورية . وبالتالي تبقى الحكومة التي يرئسها دولة الرئيس عون الحكومة الشرعية والوحيدة من دون منافس والمخولة التعاطي مع الحكومات والدول بما يؤمن لها لاحقاً فرص تعزيز مكانتها وتفعيل دورها .

2. المبررات السياسية :

يلاحظ فريق العمل الخاص ان دولاً عدة تناهز المئة نشأت بعد قيام منظمة الامم المتحدة من خلال انفصالها عن دول اخرى كانت قائمة مما يعزز امكانات قيام دولة لبنان الحر على انقاض الجمهورية اللبنانية . ومن دون ان يحدث ذلك ضجة عالمية على اعتبار ان هناك سوابق عدة في هذا المجال . ان الثوابت في السياسة الدولية حيال لبنان هي المهمة لأنها تعلو على كل الاعتبارات ايا كانت وهذه الثوابت اصبحت في حكم المؤكدة بعد خمسة عشر عاماً من الحرب . وفي مقدمها الحفاظ على ستاتيكو يضمن في حد ذاته امن المسيحيين وحريتهم في لبنان . وان المواقف المعلنة للدول الكبرى من مثل حرصها على استقلال لبنان وسيادته ووحدة اراضيه وسلامتها ليست سوى مواقف كلامية للاستهلاك الاعلامي .

واننا نستند في قراءتنا هذه لواقع السياسة الدولية الى ثلاث قوى، اقليمية ودولية، هي اسرائيل فرنسا والفاتيكان التي تتقاطع مصالحها عند ثابتة باتت معروفة ومؤداها : منع اي عمل عسكري سوري ضد المناطق المحررة يكون من شأنه اخضاع المسيحيين للمشيئة

السورية، ودائماً في اطار الحفاظ على «الستاتيكو» القائم في لبنان .

لذا نرى من الضروري بمكان ان يبقى دولة رئيس مجلس الوزراء العماد ميشال عون على رأس السلطة الشرعية في لبنان مهما كلف الامر بحيث يتلازم مصير هذا البقاء مع مصير المناطق المحررة في شكل يصبح اي تهديد بعمل عسكري من الخارج ضد دولة الرئيس تهديداً للمناطق المحررة وللمسيحيين بالذات . وهذا الامر غير مسموح به دولياً كما بينا آنفاً، وكما اكد السيد اسحاق ليور، مستشار رئيس الحكومة الاسرائيلي اسحاق شامير والخبير في الشؤون اللبنانية واحد اركان «الموساد» للمحامي وليد فارس في باريس اخيراً واعداً اياه بتقديم اشكال الدعم كافة للحكومة اللبنانية لعدم المس بالتوازن الخارجي القائم حول المناطق المحررة .

ثانياً : آلية التنفيذ

1. الوحدة الداخلية :

يرى فريق العمل الخاص ضرورة فرز القوى الموجودة في المناطق المحررة بحيث يعمل على عزل المعارض منها ومحاولة التفاهم معه او ضربه، تمهيداً للخروج بقرار سياسي واحد.

وتنقسم هذه القوى ثلاث فئات :

أ ـ البطريرك الماروني مار نصرالله صفير: اننا نعتقد ان البطريرك صفير سيعارض هذه الخطة لاسباب تتعلق بسياسة الفاتيكان الذي يحرص على استمرار العيش المسيحي ـ الاسلامي بمقدار ما يحرص على بقاء الوجود المسيحي في لبنان آمناً وحراً .

لذا نقترح القيام بمحاولة اخيرة معه بغية اقناعه عن طريق بعض المقربين في بكركي امثال المطران رولان ابو جوده. وفي حال فشل هذه المحاولة اتخاذ خطوات عملية تصعيدية تؤدي الى :

ـ اجبار البطريرك على تبني مشروعنا.

ـ والا ترحيله عن المناطق المحررة، يمكن ان يستتبع هذه الخطوة ضغط على المطارنة لانتخاب مجلس بطريركي او ما شابه يكون ممثلاً لطموحات المسيحيين الحقيقية .

ب ـ القوات اللبنانية : من المنتظر ان تعارض قيادة القوات هذه الخطة لاسباب تتعلق بالصراع على السلطة في المناطق المحررة على اساس ان ميزان القوى في دولة لبنان الحر لن يكون لمصلحتها .

ولكن من الممكن التفاهم مع قيادة القوات اللبنانية على السير في مشروع استراتيجي كهذا، لأنه لا يتناقض من حيث الشكل والجوهر مع مشروعها السياسي، على ان نحضر خطة

مستقبلية لتذويب القوات اللبنانية في تركيبة «لبنان الحر».

في اقصى الاحتمالات يمكن العمل على تحييد القوات وبالتالي الغاء تأثيرها المباشر على كافة الاحزاب في المنطقة المحررة .

ج ـ الجبهة اللبنانية : بما ان الجبهة اللبنانية هي القوة السياسية الاساسية في المنطقة المحررة وبما ان لا امكانية لاستقطابها ككتلة موحدة عدا انه من الخطر بمكان ابقاؤها مجتمعة، لذا نقترح العمل على شل نشاط الجبهة اللبنانية واستفراد كل حزب على حدة تمهيداً لاستيعابه او ضربه ... والاحزاب التي تؤلف الجبهة اللبنانية .

ـ القوات اللبنانية : استيعابها او تحييدها كما ذكرنا آنفاً.

ـ حزب الكتائب اللبنانية : يرتبط موقفه بموقف رئيسه الدكتور جورج سعاده الذي يشارك في لقاءات الطائف . ويبدو انه يماشي العملية السياسية الجارية هناك . وبما انه لا امكانية لضبط مسار الحزب بسبب مواقف رئيسه . نقترح العمل على ضرب الحزب من الداخل عبر العمل على تغذية وتقوية التيارات المناهضة للقيادة الحزبية الحالية، (مثلاً جماعات الرئيس السابق امين الجميل).

ـ حزب الوطنيين الاحرار : يتأرجح موقفه بين القبول والرفض . نظراً الى تذبذب مواقف رئيسه المهندس داني شمعون وطموحاته المعروفة في الوصول الى سدة الرئاسة الاولى وعلى غرار حزب الكتائب نقترح تحضير خطة لضرب الوطنيين الاحرار من الداخل تكون جاهزة لاستعمالها عند اللزوم . هذه الخطة تعتمد بشكل اساسي على المتضررين من سياسة داني شمعون امثال السيد نهاد شلحط .

2. حل المجلس النيابي :

هذا الخيار يمثل الخطوة الفاعلة لتأمين المبررات الدستورية لاستمرار الحكومة الشرعية برئاسة العماد عون (مذكورة آنفاً) على ان يستتبعها ولو نظرياً الدعوة الى انتخابات عامة

3. توسيع الحكومة :

لاضفاء طابع التمثيل الشامل عليها ولتعزيز الوحدة الداخلية وتكريسها .

4. اعلان حالة الطوارىء :

بحيث تتسلم القوات المسلحة السلطة على الارض .

5. تشكيل هيئة تأسيسية :

تضم ممثلين عن القوى في المناطق المحررة لوضع دستور جديد ولسن القوانين الضرورية، وفي هذا المجال نقترح ان يكون المكتب المركزي للتنسيق الوطني النواة الاساسية لهذه الهيئة. يكون من مهمات هذه الهيئة ايضاً التحضير لاجراء انتخابات ممثلي الشعب في المناطق المحررة تحت ستار الاعلان عن اجراء انتخابات عامة بعد حل مجلس النواب.

ثالثاً : المقومات الاقتصادية لدولة لبنان الحر

لم يتناول فريق العمل الخاص هذه الناحية المهمة بالدرس العميق مفضلاً ان تترك للخبراء المتخصصين في هذا الشأن.

لكنه يلفت الى امكان اللجوء الى جملة تدابير لتعزيز هذه المقومات ومنها :

1ـ خلق مجالس شعبية للاهتمام بالمشاكل الاقتصادية وايجاد حل لها .

2ـ خلق حركة مالية جديدة شعبية ترتكز على المساواة بين الشعب .

3ـ تاميم املاك الاوقاف المسيحية .

4ـ تأميم الشركات الاميركية .

5ـ تأميم المصانع والمعامل وحل مجالس اداراتها واستبدالها بمجالس عامة من العمال

6ـ وضع اليد على المصارف لمنع تهريب الاموال التي لديها الى الخارج

7ـ مصادرة املاك المهجرين والهاربين من المناطق المحررة واستثمارها لصالح خزينة دولة لبنان الحر .

8ـ خلق تعاونيات غذائية وزراعية لتوفير حاجات المواطنين.

9ـ فرض ضرائب كبيرة على رؤوس الاموال في الداخل والخارج .

ملحق رقم 1

التنظيم الاداري لدولة لبنان الحر : نقترح قيام اربع محافظات في المناطق المحررة على الشكل الاتي :

1ـ محافظة جبيل، وتشمل قضاء جبيل وجرد البترون وبعض قرى الوسط.

2ـ محافظة كسروان- الفتوح.

3ـ محافظة «بيروت الشرقية «وتشمل الاشرفية وضواحيها في ساحلي المتن الشمالي والمتن الجنوبي.

4ـ محافظة المتن الاعلى وتشمل وسط المتنين الشمالي والجنوبي والجزء المحرر من قضاء عاليه .

ملاحظة : عاجل جداً وفوري

يرفع الى دولة رئيس مجلس الوزراء العماد ميشال عون

التوقيع

السيد روجيه عزام　　المحامي وليد فارس　　العميد الركن فؤاد عون

من هم واضعو الوثيقة ؟

الروايات كثيرة حول شخصية كل من الاعضاء الثلاثة لفريق العمل الخاص التابع للعماد ميشال عون رغم كونهم من غير المعروفين الا حديثاً . لكن يشوب هذه الروايات التناقض ويغلب عليها طابع الاتهام لكل هؤلاء الاعضاء وهم العميد الركن فؤاد عون والمحامي وليد فارس وروجيه عزام .

الا انه يمكن من ضمن هذه الروايات اعطاء فكرة سريعة عن الاشخاص الثلاثة تحتوي على قدر كبير من الدقة وتعطي بشكل عام صورة عن دور كل منهم بعيداً عن الغوص في اوحال الاتهامات غير المؤكدة، وذلك على الشكل التالي :

ـ العميد الركن فؤاد عون برز اسمه بشكل واسع بعد ان الف كتاب ويبقى الجيش هو الحل الذي يشكل الخلفية النظرية لظاهرة العماد المتمرد الذي أمسك بالسلطة فاستساغ طعمها واستمر في اعتقالها، مسقطاً الكثير من الاوهام التي رافقت صعود ظاهرته والتي كانت تصوره على هيئة فؤاد شهاب ثان، لكن اللواء شهاب اخطأ في تجربة 18 ايلول/ سبتمبر 1952 عندما تسلم السلطة واعاد تسليمها بعد خمسة ايام الى من انتخب رئيساً للجمهورية، اما العماد عون فرجل لا يقع في مثل هذا الخطأ الوطني !!

بين العميد فؤاد عون والعماد ميشال عون علاقة نسب اسمية، فالاول من بلدة المكنونية قضاء جزين، والثاني من حارة حريك في الضاحية الجنوبية، لكن الاثنين يجمعهما رابط متين للغاية، هو التوق الى اعتقال السلطة . فالعميد فؤاد برز قبل نسيبه ميشال، عندما تولى عام 1983 منصب ضابط الارتباط بين قائد الجيش آنذاك العماد ابراهيم طنوس وقيادة القوات الاميركية الموجودة في لبنان . وكان واضحاً ان فؤاد يطمح ليخلف طنوس في قيادة الجيش . غير ان الاختيار وقع لاحقاً على العقيد ميشال عون الذي قوم الاميركيون مواهبه خلال قيادته للواء الثامن ذي التدريب والعتاد الاميركي بما أمن له افضلية تسيّد اليرزة . ودفعة واحدة رقي من رتبة عقيد الى عماد . ترقية لا بد منها حسب ما اتضح لاحقاً في ربع الساعة الاخير لولاية الرئيس السابق امين الجميل .

العميد فؤاد عون قنع بـ «قسمة السلطة» التي اوصلت نسيبه الى قصر بعبدا تحت اسم «رئيس حكومة عسكرية» قبل ان يتحول ضابطاً متمرداً على الشرعية يتخذ من رمز الشرعية –بعبدا- رهينة في وجهها . واكتفى العميد عون بان يكون من رجال العماد الخلّص متولياً منصب نائب رئيس الاركان للتجهيز اضافة الى دوره التوجيهي لتمكين العماد من ارساء المارونية العسكرية على انقاض المارونية السياسية، ودوره ايضاً كأمين سر العماد في الكثير من الصفقات، السياسية والعسكرية والمالية التي لن يطول الوقت بعد ازاحة العماد من قصر بعبدا قبل نبش الغبار عنها .

ـ اما الرجل الثاني الذي شارك في وضع وثيقة التقسيم فهو المحامي وليد فارس رئيس اتحاد الاقليات المسيحية ورئيس الحزب الديمقراطي الاشتراكي المسيحي . معروف بعلاقاته مع الاسرائيليين وهو ما تشير اليه وثيقة التقسيم ويحاول تقديم نفسه بصورة منظر لسبل حماية المسيحيين في الشرق .

ـ وفي ما يتعلق بروجيه عزام فهو احد قياديي حزب التنظيم الذي يرئسه المحامي جورج عدوان المقرب من العماد ميشال عون، كما يعتبر من ابرز مسؤولي المكتب المركزي للتنسيق الوطني الذي يتولى تنظيم الاعتصامات الشعبية في قصر بعبدا .

القسم السادس
حرب إلغاء الوطن

الفصل الأول

الصراع العسكري الثاني بين الجيش والقوات اللبنانية

I - أسباب اندلاع الصراع

بعد تأليف الحكومة العسكرية وفشل اشراك القوات اللبنانية في الحكم أو في صنع القرار اللبناني وحتى المسيحي، وظهور العماد ميشال عون محاوراً وحيداً عن المسيحيين خلال اجتماع اللجنة العربية السداسية في تونس، خافت القوات اللبنانية من بدء أفول نجمها السياسي. ففي الواحد والثلاثين من كانون الثاني 1989، واثناء وجود العماد عون رئيس الحكومة العسكرية في تونس، نُفِّذت في محلة التحويطة في بيروت محاولة لاغتيال نائب رئيس الحكومة العميد عصام أبو جمرة، وكان المقصود منها الغاء الشرعية والاستيلاء على السلطة في المنطقة المحررة. نجا نائب رئيس الحكومة، ونجت الشرعية والحكومة وعاد العماد عون أقوى منه قبل الذهاب الى تونس، ثم وقع الصراع العسكري الأول بين القوات اللبنانية والجيش في 14 شباط 1989 ولكنه توقف في اليوم الثاني على «دغل» بعد تسجيل شبه انتصار للجيش.

قبلت قيادة القوات اللبنانية النتائج على مضض وأعلن قائدها الدكتور سمير جعجع وضع قواته بتصرف الحكومة العسكرية، وشدّد على استحالة وقوع قتال جديد بين القوات والجيش طالما بقي هو قائداً لهذه القوات. في المقابل عقدت قيادة القوات خلوة قيّمت خلالها نتائج الصراع العسكري واتخذت قراراً سرياً يقضي بالتحضير والاستعداد والعمل للتخلّص من العماد عون واخضاع الجيش لسلطة القوات، أو على الأقل اضعاف هذا الجيش، على أن يتم ذلك بوسائل غير عسكرية، وعن طريق استغلال الخطوات الناقصة التي قد يقوم بها العماد عون وحكومته أو عن طريق استدراجه لتنفيذ مثل هذه الخطوات وايقاعه في ورطات يصعب عليه الخروج منها الا بتقديم تنازلات، وكل ذلك بقصد اضعافه على الساحة المسيحية وتشويه صورته على الساحة اللبنانية.

صبيحة الرابع عشر من شهر آذار 1989 وقبل أن يقصف السوريون مبنى وزارة الدفاع الوطني والقصر الجمهوري ومحيطهما، وقبل أن يأمر العماد عون بالرد على المواقع السورية واعلان حرب التحرير، تساقطت على المنطقة الغربية من بيروت قذائف المدفعية

والصواريخ التي اوقعت عدداً من الضحايا بين المدنيين ولم يُعرف مصدر هذه القذائف وهذه الصواريخ، وتأكد في حينه ان مرابض الجيش اللبناني في المنطقة المحررة لم تطلق أية قذيفة في ذلك النهار قبل الرد على المواقع السورية، مما يلقي الشبهة على فريق ثالث بقصد افتعال حادث واستدراج العماد عون للوقوع في ورطة، وهذا ما حدث بالفعل.

خلال حرب التحرير، وحفاظاً على بعض مصداقيتها تجاه قاعدتها، شاركت القوات اللبنانية رمزيّاً بالمعركة الى جانب الجيش حيث كانت تساند ببعض مدفعيتها المركزة في شمال شرق قضائي كسروان وجبيل بقصف مواقع السوريين في عمق منطقة البقاع، ومقابل هذه المشاركة الرمزية تابعت القوات اللبنانية تحضير وحداتها وتجهيزها متجنبة الخسائر بالارواح والعتاد، في وقت كان الجيش يقدم الشهداء والجرحى والمعاقين ويستهلك عتاده ومخزونه من الذخائر.

ولما أصدرت اللجنة العربية الثلاثية مشروع وثيقة الوفاق الوطني، وتوقف اطلاق النار وبُعثت الحياة في المجلس النيابي واعتُبر السلطة الوحيدة الموكول اليها درس المشروع واقراره، وجدت القوات اللبنانية الفرصة سانحة لتحقيق أهدافها فلم تأبه لمضمون المشروع ولم تكلّف نفسها حتى عناء درسه وتقييم الحلول التي يطرحها، ومدى تأثيرها على حرية لبنان واستقلاله وسيادته ونظامه السياسي وتوازن السلطات فيه والحفاظ على حقوق العائلات الروحية اللبنانية. فالمهم بالنسبة للقوات ان هذا المشروع هو الوسيلة المثلى للتخلص من العماد ميشال عون دون الاضطرار للمجابهة العسكرية مع الجيش التي قد لا تكون لصالح القوات.

وهكذا جمعت النوابَ والقواتِ اللبنانيةَ مصلحةٌ واحدة هي التخلص من العماد عون.

ولما تهيّب النواب تحدي العماد عون والشعب الرافض لمشروع اللجنة العربية اقنعتهم القوات بقولها: جاء العماد عون الى السلطة بمرسوم ويذهب بمرسوم، أما الشعب فهو كقطيع غنم يتبع من يتسلّم السلطة ويملك القوة، والقوات اللبنانية هي القوة التي ستبقى على الساحة وهي التي تحمي وتهدّد.

ولما تخاذل النواب في الطائف ووافقوا على مشروع اللجنة العربية كما هو، ظن العماد عون أن القوات لا تزال تؤمن بالشعارات المقاوماتية التي رفعتها منذ العام1975، فعرض عليها تشكيل جبهة واحدة ضد ما يحاك للبنان في الطائف، وعرض عليها توسيع الحكومة العسكرية واشراك الدكتور سمير جعجع فيها. وخلال اجتماع ضم اعضاء الحكومة والدكتور جعجع وافق هذا الأخير على عرض العماد عون وعلى تسلمه اربع حقائب وزارية من بينها الخارجية والداخلية وعانق الوزراء على اساس انه الوزير الرابع وان المراسيم ستصدر في اليوم التالي. وروى فؤاد دعبول في وقت لاحق الحادث في جريدة الأنوار على الشكل الآتي:

«تقول اوساط حكومة العماد عون ان الدكتور جعجع غادر بعبدا ليلاً وزيراً، ولكنه لم يعد في اليوم التالي... وربما لأنه وجد حساب المستقبل عنده في الطائف، افضل من دخول حكومة تواجهه وتعمل على اسقاطه وهو في المهد. الا ان اوساط القوات تقول ان العماد عون رفض عرضها المشاركة في حكومته يوم طلبته، وانه وافق على هذا العرض، عندما كان مطلوباً منها أن تنتشله مع حكومته من الغرق، فاذا كان الخوف من التقسيم وارداً قبل ثمانية أشهر ،فقد أصبح دخول القوات الحكومة بعدها معبراً الى التقسيم الفعلي ».(1)

أما قائد القوات اللبنانية فبرّر رفضه بأن القوات تفضّل البقاء خارج الحكومة لكي تبقى حرة في تصرفها وكل ذلك لمصلحة لبنان والمسيحيين والمنطقة الشرقية. وهكذا تكون القوات قد افصحت بكل وضوح عن سيرها في طريق الطائف على أمل ان حكومة العماد عون الى زوال، والبقاء هو لافرازات الطائف وهي تمنّي النفس ان تكون واحدة منها أقله على الساحة المسيحية.

ردّ العماد عون باستنفار الشعب اللبناني متسلحاً بطروحاته اللبنانية الصادقة ومجسّداً آمال اللبنانيين وطموحاتهم لأي طائفة او منطقة انتموا، ولبّى الشعب النداء وتدفق على قصر بعبدا مؤيداً وموافقاً وحامياً بصدره سيد القصر.

بعد استنفار الشعب قرر العماد عون تحدّي القوات اللبنانية وتعريتها أمام الشعب، وحتى امام مناصريها وقاعدتها. ففي أحد المؤتمرات الصحافية رفع العماد عون كراس «نحن والقضية» (سبق لقيادة القوات أن نشرته على أنه يحوي شعاراتها التي تؤمن بها وناضلت من أجلها خلال اربع عشرة سنة) وتحدّى قيادة القوات ان تعلن موقفها بصراحة من بعض القضايا كاتفاق الطائف والسلطة التي انبثقت عنه اذا كانت تؤمن بما جاء في هذا الكراس:

1 - يتساءل الكراس: من هم الخونة ؟ ويجيب:

«كل خارج على القضية اللبنانية من ابنائها، وكل متخاذل أو مشكك أو منتفع، وكل متواطىء مع العدو، يأتمر بأوامره، أو يتعامل معه أو يقدم له الدعم المادي أو المعنوي، أو يسهّل له تنفيذ مخططاته، أو يسهم في انجاح هذه المخططات، هو خائن».

2 - ثم يتساءل عن واجب السلطة ؟ ويجيب:

«واجبها أن تكون في خط المقاومة اللبنانية وفي خدمة القضية، وتكون خائنة، بقدر ما يثبت أنها مرتهنة الارادة، أو عميلة، أو متواطئة».

3 - ثم يتساءل بمن تتجسد الاخطار اليوم ؟ ويجيب:

«بالسوريين الذين يحتلون أرضنا ويطمعون بها ويرفضون كياننا المستقل. وبالفلسطينيين الذين يحتلون ارضنا ويطمعون بها ليقيموا عليها أو على بعضها وطناً لهم، بعد أن باعوا

وطنهم وهجروه. وبالمتواطئين مع هؤلاء جميعاً أو مع أي منهم، أياً يكن الدافع لتواطئهم، وسواء أعملوا من داخل لبنان أو من خارجه، بهؤلاء جميعاً تتجسد الاخطار اليوم».

بعدما أحرجها العماد عون بهذا الشكل قررت القوات اللبنانية أن تتحرك وترد على التحدي بتجميع القوى الشعبية المتعاطفة معها وحملها على زيارة مقر قيادتها في الكرنتينا على غرار ما يتم في قصر بعبدا. كما قررت تنظيم يوم للمقاومة تحشد فيه قواها الشعبية والعسكرية، وتعرض عضلاتها، وحدّدت التاسع من كانون الأول 1989 موعدا لهذا اليوم.

عرّابو اتفاق الطائف، الذين عجزوا عن تركيع الشعب اللبناني وفرض الاتفاق عليه بالقوة بعد أن ثار سلمياً ليحمي رمز الشرعية والسيادة في قصر بعبدا، اغتنموا الفرصة وبدأوا العمل على خطين:

خط إعلامي اتّبعوه لبذر الشقاق في صفوف ابناء المناطق المحررة وتثبيط عزائمهم وهذا ما عبّرت عنه جريدة السفير عندما كتبت تحت عنوان: حرب التظاهرات في الشرقية: «مخاوف من اصطدام بين الجيش والقوات خصوصاً وان الأخيرة تستعد وحزب الكتائب الى اقامة مهرجان خطابي شعبي ضخم يوم السبت المقبل في المجلس الكتائبي هدفه الرد على العماد عون شعبيّاً واعلامياً وسياسيّاً بصورة مباشرة، بحيث يكون المهرجان أول ظاهرة سياسية شعبية مؤيدة للجناح القابل باتفاق الطائف».(2)

وخط عسكري تمثّل بتحويل يوم المقاومة الى يوم التخلّص من العماد عون، فاتفق العرابون مع القوات اللبنانية للقيام بعمل عسكري تشترك فيه القوات اللبنانية ووحدات الجيش اللبناني المتواجدة في منطقة الشمال، ويهدف الى الاستيلاء على قضائي جبيل وكسروان ثم دعوة العميد اميل لحود، المعيّن قائداً للجيش من قبل حكومة الطائف، للانتقال الى القاعدة البحرية في جونية او الى ثكنة صربا لتركيز قيادته فيها وقتياً بانتظار حسم الموضوع مع العماد عون والانتقال الى اليرزة.

تنفيذاً لهذا العمل العسكري عمدت القوات اللبنانية الى سحب وحداتها المنتشرة على الجبهات الشمالية للمنطقة الشرقية في كسروان وجبيل، وحشدتها في الداخل وقرب النقاط الحساسة بحجة حفظ الأمن والنظام بمناسبة يوم المقاومة. وفي الوقت نفسه قامت قيادة العميد اميل لحود بتجميع قواها المتواجدة في منطقة الشمال وجهزّتها لتنفيذ العمل العسكري بالتنسيق مع القوات اللبنانية. وتمكّنت اجهزة مخابرات قيادة الجيش في اليرزة من الحصول على احدى نسخ أمر العمليات فور تعميمه وقبل تنفيذ العملية. من مراجعة هذا الأمر تظهر الأمور التالية:

«**المهمة:** الانتشار على المحور الساحلي بين البترون والمدفون والبقاء على استعداد لتنفيذ مهمة هجومية باتجاه الجنوب على المحور الساحلي.

العدو: قد تتواجد في هذه المناطق بعض القوى التي تعترض عملية بسط نفوذ الشرعية على كافة الاراضي اللبنانية وقد تكون عبارة عن بعض الاوكار.

الصديق: كافة القوى العسكرية شمالي المدفون وبعض القوى التابعة للجيش جنوبي المدفون وبعض القوى المسلحة التابعة لبعض الميليشيات جنوب المدفون».[3]

قبل الموعد المحدد ليوم المقاومة (9 كانون الأول 1989) بدأت القوات اللبنانية حملة اعلامية لتوضيح مواقفها المتمايزة عن مواقف العماد عون بقصد استقطاب الجماهير، فحاول قائدها انتقاد مواقف العماد عون وتحميله مسؤولية ما أصاب لبنان، وقال: «انه من الخطأ القاء تبعات الازمة اللبنانية على الخارج، وان لبنان بحاجة الى ارادة وطنية وليس الى تمنيات، وبحاجة الى معرفة حقيقية باللعبة الدولية، والى تحضير المجتمع للمقاومة. وان كل شيء خاضع للحسابات ما عدا مستقبل لبنان»، ورفض « مقولة ان الاميركيين يأتون برئيس للجمهورية»، ودعا الى «تحديد اهداف مرحلية للقضية المعقدة وتنفيذها بانتظار الظروف الخارجية الملائمة للأهداف البعيدة».[4] ولم تكتف القوات اللبنانية بالحملة الاعلامية بل قامت بأعمال استفزازية تمثّلت بانزال صور العماد عون من بعض الشوارع ورفع صور الدكتور جعجع مكانها. ثم خطت خطوة جديدة برفع وتيرة التحدي عندما افصحت عن اهداف يوم المقاومة: «ان الهدف من مهرجان السبت أفهام العماد عون وغيره بأننا موجودون ولنا حضورنا السياسي والشعبي والتنظيمي والمؤسساتي».[4]

عندما انكشفت اهداف يوم المقاومة، اتخذ العماد عون قرار منع الاحتفال بيوم المقاومة في هذه الاجواء، ونشر قوات اضافية في قضاء جبيل وفي بعض النقاط الحساسة، ثم فاتح قيادة القوات اللبنانية بتفاصيل الخطة التي ستنفذها مع حكومة الطائف، فأنكرت قيادة القوات وعمدت الى تأجيل الاحتفال بيوم المقاومة في اللحظات الأخيرة من ليل 8-9 كانون الأول 1989 بحجة الأحوال الجوية غير الملائمة. لكن الصحافة اللبنانية ردّت اسباب التأجيل الى:

«جنرال المطر يعطّل مهرجان القوات... عون يحذّر من يخرج عن الصف»[5].

«عون أجّل مهرجان القوات وعوامل المواجهة العسكرية تتجمّع »[6].

«انصار عون عطّلوا يوم المقاومة واحتكاكات مسلحة بين اتباع عون وجعجع. معلومات ان مسلحي القوات بناء لتعليمات مباشرة من مكتب جعجع ينفّذون خطة في محاولة لفرض وجودهم من جديد على الشارع المسيحي ووقف التآكل الذي أصاب بنيتهم التنظيمية. ان الممارسات المحمومة والتحركات العسكرية التي يقوم بها انصار جعجع قوبلت بكثير من الاستياء الشعبي. القوات اللبنانية تعتمد اساليب الترهيب والترغيب في رد اعتبارها واستعادة ولاء الكوادر التنظيمية التي انسحبت أو انضمّت الى ثكنات الجيش».[7]

«القوات اللبنانية الغت مهرجانها يوم السبت الماضي نتيجة للضغوط التي مارسها عليها العماد عون عندما شعر بأن البساط بدأ ينسحب من تحت قدميه وهو يتخوف حالياً من خطر مواجهة عسكرية داخل الشرقية».[8]

ان تأجيل يوم المقاومة في آخر لحظة وفي الظروف التي رافقته والتفسيرات والتأويلات التي برزت، بالاضافة الى السياسة الباطنية التي تتبعها، أحرجت قيادة القوات اللبنانية فحاول قائدها التخفيف من وقعها. وأوعز الى انصاره كي يؤلفوا الوفود أو يضغطوا على بعض الفاعليات لتأليف وفود تقوم بزيارة الدكتور جعجع لتقديم الولاء والتأييد، فاستغل قائد القوات هذه المناسبات لتوضيح مواقفه ومواقف قواته وشدّد على تبرير أي اشاعة أو التباس بشأن موقف القوات اللبنانية وأسباب تأجيل مهرجان يوم المقاومة، واعتبر ان موقف القوات تحدّد منذ أن حمل أي شاب مقاوم بندقية في وجه أول غريب نزل على أرض لبنان، ولم ينس التأكيد على وحدة الصف في المنطقة الشرقية نافياً كافة المزاعم والاشاعات. ثم أفصح عن موقف القوات من اتفاق الطائف: «يجب استكشاف امكان الحل السياسي فاذا كانت المواجهة محتّمة فلن نتوانى عن خوضها». وهاجم العماد عون دون أن يسمّيه: «يجب وضع خطة حكيمة وواعية لمواجهة كل التطورات. وان الاوطان لا تبنى بالشعارات الرنّانة» وزاد قائلاً: «لا خلاص لأي مذهب بمفرده، وانه لا يمكن لأية فئة كانت معالجة أي قضية بمفردها الا في اطار وحدتها واتحادها... لا يمكننا ان نطلب من السوريين الاعتراف بحقوقنا اذا كنا نتنكّر لحقوق بعضنا، ولا نستطيع ان نطالب الدول الأجنبية بتحقيق حريتنا وكرامتنا، اذا كنا نحن لا نحافظ على حرية وكرامة بعضنا» ودعا الى تشكيل مقاومة جامعة وشاملة انطلاقاً من طبيعة الخطر الذي يستهدفنا. ولكن العاملين للايقاع بين الجيش والقوات، لم تعجبهم مواقف القوات الرمادية، فاعلنوا عدم ثقتهم بها: «ان مواقف القوات لا يركن لها، لأنها لا تريد الا قبض الثمن المتجسد في إبعاد العماد عون واسترداد الراية التي استلبها العماد عون خلال الفترة السابقة».[9]

إرضاء للذين اتفق معهم وخيّب آمالهم عندما أجّل يوم المقاومة وسعياً لاثبات الوجود من جديد اعلن الدكتور سمير جعجع السادس والعشرين من كانون الأول موعداً جديداً للاحتفال بيوم المقاومة. ففي 1989/12/19 أعلن امام احد الوفود التي زارته: «وفي الخامس والعشرين سيكون عيد الميلاد واليوم الذي يليه نتمناه يوم قيامة لبنان، يوم ميلاد لبنان الجديد... يجب أن يفهم العالم ان في المنطقة الشرقية شعباً يريد المقاومة للوصول الى وطن حر مسالم، واذا شاء الله نأمل بداية جديدة لمقاومة جديدة في اتجاه لبنان جديد». ثم حدد شكل المقاومة الجديدة التي يفكر فيها: «المقاومة ليست عملية اطلاق نار وعمليات عسكرية متواصلة، واستمرارية المقاومة تفرض اللجوء الى كل الوسائل العسكرية والديبلوماسية

والسياسية. والقائد الذكي هو الذي يتمكن من انجاح مهمته من دون عمل عسكري احياناً الا أن ذلك يتبّدل وفق الظروف التي تعيشها الشعوب والدول». وشدّد على أهمية الحفاظ على علاقات خارجية مع الدول الصديقة وزاد: «اننا نقاوم عدواً يمتلك اسلوب النفس الطويل وعلينا مواجهته بكل الوسائل». ثم دعا الى توحيد الصفوف: «اننا اذا بقينا نفكّر في ان يواجه كل منا بمفرده فان النتائج لن تكون كما نتمناها او كما نطلبها... ان كثيرين همهم أن يروا ألا تأخذ القوات حجمها».(10)

أثار الاعلان عن اقامة مهرجان يوم المقاومة من جديد المخاوف من حدوث صدامات مسلحة بين الجيش والقوات خاصة في فترة الأعياد. لكن الوسطاء نجحوا في ترتيب زيارة قام بها الدكتور جعجع الى قصر بعبدا بتاريخ 1989/12/22 حيث عقد اجتماعاً مع العماد عون حُدّدت خلاله الأطر والشكليات لمهرجان يوم المقاومة، وخرج الدكتور جعجع من الاجتماع ليصرح: «بأنه ما دام على رأس القوات اللبنانية فالصدام مع الجيش أو أي فريق آخر في الشرقية ممنوع» وطمأن الجميع «الى انهم باستطاعتهم النوم مرتاحي البال» ودعاهم «الى الاحتفال بالأعياد وبالهم مطمئن».

وهكذا تخلّت القوات اللبنانية، ولو الى حين، عن القيام بعمل عسكري مشترك مع بعض وحدات الجيش الخاضعة لقيادة العميد اميل لحود، وأقامت مهرجان يوم المقاومة في مقر قيادتها في الكرنتينا وألقى الدكتور جعجع خلال المهرجان خطاباً ركّز فيه على النقاط الآتية:

- وحدة المنطقة الشرقية: «الشرقية واحدة وستبقى واحدة. الشرقية حرة وستبقى حرة. الشرقية صامدة وستبقى صامدة. الشرقية قوية لأنكم أقوياء».
- العلاقة مع الجيش: «لرفاقنا في الجيش اللبناني نقول: نحن على العهد، جنباً الى جنب في خندق المقاومة الواحدة سنصمد. من خندق المقاومة الواحد سنحرّر، في خندق الصمود الواحد سنبقى، ومعاً نستمر لنبقى».
- موقف القوات من اتفاق الطائف: «ويسألون عن موقف القوات، ويسألون هل هي مع الطائف ؟ هل هي ضد الطائف ؟ ولماذا هي لا تنقضّ على الطائف وتمزقّه نتفاً نتفاً. فتأمّلوا ! والله انه لعار وذل وقلة وفاء ونكران للذات، وللتاريخ، والقيم والمبادىء أن تُسأل القوات عن موقفها، وهذا تاريخ نضالها الطويل يدل عليها، ويشهد لها، وهذه دماء شهدائها، وهذه شظايا اجسادهم والأوصال على كل الجبهات الحبيبة من لبنان، كل هذا يدفعنا نحن لنسألهم».
- وحدة المسيحيين: «من هنا، من بيت المقاومة، وباسمكم جميعاً، أدعو، بالصوت الصارخ كل المسيحيين، الى وحدة الصف والموقف». وأقول لهم جميعاً: «اتحدوا لأن في اتحادكم قوة لا تقهر»، وأقول لهم: «دعوا كل خلافاتكم جانباً، فكل شيء يرخص في سبيل

الأحب والأغلى، في سبيل لبنان». وأقول للجميع: «ان الاتفاق المسيحي هو السبيل الوحيد الى الوفاق اللبناني. واني، على هذا الأساس، وقبل فوات الأوان، أدعو الى لقاء مسيحي عام، يضم كل القوى والفاعليات الروحية والسياسية والحزبية والعسكرية، علّنا نتوصّل معاً الى تفاهم يرضي الوطن والضمير، ويكون ملزماً للجميع ويكون أساساً ومنطلقاً للخروج من الأزمة الراهنة».

- وحدة اللبنانيين: «فاننا نحن اللبنانيين، مدعوون الى قرارين متلازمين للوطن وللتاريخ: الأول: ازاحة كل العقبات والحواجز لنبني بالحوار الحر والسلام النظام الجديد، نظام الوحدة التعددية، من أجل تأمين الحرية للجميع، والكرامة للجميع والأمن للجميع. الثاني: ان يكون تحرير الارض، واسترداد السيادة والكرامة غاية الغايات وقدس الاقداس».(11)

وهكذا مرّ «قطوع» يوم المقاومة بسلام بحيث «فرّجت القوات اللبنانية عن كربتها» و«فشّت خلقها» دون أن تتعدى ولو جهاراً حدود الاتفاق مع العماد عون والحكومة العسكرية، ولكن النار بقيت تحت الرماد تنتظر أول هبوب ريح لتندلع.

بعدما فشلت خطتها بمناسبة يوم المقاومة، عمدت قيادة القوات اللبنانية، وبتحريض من حكومة الطائف ومن يقف وراءها، الى القيام بأعمال من شأنها زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة الشرقية للنيل من هيبة الحكومة العسكرية وارهاب الشعب الذي يساند هذه الحكومة. تمثلت هذه الأعمال بالاتي:

1- القيام بحملات اعلامية تشكّك بأعمال العماد عون وحكومته العسكرية وتُظهر عبثية الأهداف التي يعمل للوصول اليها وخطأ الوسيلة التي اعتمدت حتى الآن، يُثبت ذلك تخلّي دول العالم عنه وعن حكومته ونقل التأييد والدعم لحكومة الطائف. ومن هناك دعت القوات لمؤتمر مسيحي عام يصحّح الأخطاء التي ارتكبت ويحدّد اهدافاً جديدة وسبلاً جديدة لتحقيق هذه الاهداف، ولم تتوقف القوات عند هذا الحد بل عمدت لاعطاء حكومة الطائف الأولوية في وسائل الاعلام الخاضعة لها، واخذت تروّج لتسويق ما يقوم به أعضاء هذه الحكومة.

2- القيام بأعمال مخلّة بالأمن من سرقات وتعديات وتجاوزات واعتداءات على المواطنين لبث الخوف والرعب وإشعار السكان بعدم الأمان، ورافق هذه الأعمال اشاعات كاذبة ومضخّمة بحيث أصبح المواطنون يحاذرون التجول ليلاً أو حتى سلوك بعض الطرقات الفرعية نهاراً، وامتنعت السيدات عن لبس الحلى الحقيقية أو المرتفعة الثمن خوفاً من السرقة والتعدّي، وهكذا تحولّت المنطقة الشرقية التي نعمت بالأمن والهدوء والنظام في ظل الحكومة العسكرية الى منطقة يسيطر عليها الخوف والتهويل وعدم الاطمئنان. كل ذلك بقصد اظهار السلطة عاجزة عن حماية المواطنين والدفاع عن ارواحهم وحقوقهم وممتلكاتهم.

3ـ تهديد جميع الرافضين للقوات وتصرّفاتها أو المؤيدين للعماد عون وطروحاته وخاصة الذين يشاركون في اعتصامات قصر بعبدا او في المسيرات والتظاهرات المؤيدة لذلك، ولقد حمل هذا العمل الكثير من الشبان على مغادرة مناطق نفوذ القوات والالتجاء الى مناطق تواجد الجيش أو حتى البقاء في حرم قصر بعبدا هرباً من التعدّي والتطاول والاستفزاز. وحدثت بعض الاغتيالات والتصفيات؛ فعلى سبيل المثال اغتال مسلحون المواطن غابي جورج متى ليل 1990/1/8 قرب ساحة ساسين وهو صاحب محطة بنزين ولم تعرف الاسباب ولم يعتقل الفاعلون، كما اغتيل المسؤول السابق في القوات اللبنانية الطبيب الياس طانيوس الزايك في منطقة الاشرفية بتاريخ 1990/1/19 لأنه مقرب من الدكتور فؤاد ابو ناضر القائد السابق للقوات، وجرت محاولات لاغتيال رئيس منطقة الاشرفية في حزب الكتائب المهندس الفرد ماضي، واغتيال عنصر آخر في القوات هو ايلي نصّار في الجعيتاوي.

ولعلّ أفضل وصف لهذه الحالة ما كتبته بعض الصحف: كتبت جريدة البيرق: «تواجه المناطق الشرقية هذه الأيام موجة سلب ونهب ترافقها عمليات اجرام وقتل واغتصاب ومحاولات خطف تقوم بها عصابات تضم شباناً ورجالاً منحرفين ومن شذاذ الآفاق تتجول بسيارات قديمة وأحياناً حديثة تحت أجنحة الظلام متعقبة الناس في اثناء عودتهم الى منازلهم من سهراتهم. وقد تعرّض عدد من المواطنين والمواطنات للسلب والنهب والاعتداء والاهانات من قبل شبّان يتربصون في الليالي للمواطنين على طرقات الجبل وفي الشوارع المظلمة وسلبهم بقوة السلاح. كما ان عدداً منهم لم يتردد عن القيام بعمليات اقتحام للمنازل والمصاعد الكهربائية متعقبين الناس لسلبهم ناهيك بعدد من عمليات الاغتصاب التي تعرّضت لها فتيات عائدات الى منازل ذويهن. وتخشى الاوساط الحزبية والشعبية في المناطق الشرقية من تفاقم هذه الظاهرة الجديدة وتطالب المسؤولين على اختلاف مستوياتهم بتسيير دوريات من الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي لتعقّب العصابات».(12)

أما جريدة السفير فكتبت:

«لاحظت المصادر الأمنية، في الفترة الأخيرة، تزايداً كبيراً في الحوادث الأمنية في المنطقة الشرقية، وتصاعد شكوى المواطنين من حالة الفلتان التي يرزحون تحت وطأتها في تلك المنطقة، حيث لا يخلو يوم من حادث سلب أو عملية سطو مسلح على متجر أو منزل أو مصرف، أو من المصادرات المسلحة في أكثر من منطقة أو محلة أو شارع، ومحاولات وعمليات الاغتيال، فضلاً عن الاعتداءات بالضرب والاهانة التي تطال الكثيرين من المواطنين».(13)

4ـ التعدي على عناصر الجيش وقوى الأمن الداخلي بقصد الانتقام أو التخويف فلقد هاجم

مسلحون منزل المقدم عادل ساسين قائد شرطة الجيش في بيت مري وأدّى الهجوم الى سقوط عدة قتلى بين عناصر الجيش المتواجدين هناك. كما أقدم احد المسلحين التابعين للقوات اللبنانية على قتل عنصر من الجيش في عين الرمانة وأطلق آخرون النار على جندي آخر، وأقدم مسلحون على الاعتداء على شرطي سير في الاشرفية مما أدّى الى كسر في يده؛ وبينما كانت تمر سيارة جيب تابعة للجيش تعطّلت قرب مركز للقوات اللبنانية، وبدلاً من أن يقدّم عناصر المركز المساعدة لسائق الجيب والضابط الذي كان بجانبه، تهجّموا عليهما وحاولوا الاعتداء عليهما، فوقعت مشادة وتضارب بالأيدي تدخلت على أثرها قوة من شرطة الجيش وشرطة القوات لحل الإشكال.

5ـ معاودة جباية الضرائب وفرض الخوّات بالقوة بقصد تحدّي تدابير الحكومة في وقت عمدت الدوائر المختصة في الوزارات الى ضبط جباية الرسوم القانونية لتأمين الدعم المالي للحكومة، والوقوف بوجه الحصار المالي الذي تفرضه حكومة الطائف على المنطقة الشرقية، وتمنّع مصرف لبنان عن صرف أي اعتماد حتى رواتب الموظفين والعسكريين الموجودين في المنطقة الشرقية.

تجاه هذه الأعمال والتحديات حاول العماد عون وحكومته حلّها بالطرق التفاوضية والسياسية والسلمية مع قيادة القوات اللبنانية، فعقد عدة اجتماعات مع الدكتور جعجع كانت تنتهي بالتوافق الكلامي فقط دون أي تنفيذ على الارض. فعلى أثر أحد الاجتماعات قال الدكتور جعجع: «هناك عدة مواضيع مطروحة خصوصاً بما يتعلّق بالوضع العام، وكل يوم هناك شيء جديد، نكمّل محادثاتنا لنرى كيف ستعالج وتواجه الوضعية. لا شيء محدد الآن لكن نعالج الوضع العام ككل». وأكّد «ان هناك تقارباً بينه وبين العماد عون خاصة في وحدة السلاح ووحدة الشهادة ووحدة الدم وهذا هو الحاصل وسيبقى يحصل». ولمناسبة ذكرى 15 كانون (الانتفاضة بتاريخ 1986/1/15 على الاتفاق الثلاثي الذي وقّع في دمشق بين القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي وحركة أمل) شدّد على ان القوات اللبنانية والجيش اللبناني هما «حدّان لسيف واحد شهره التاريخ في وجه الاحتلال وفي وجه عدو واحد من أجل وطن واحد».

ولما لم تنفع المعالجة التفاوضية مع القوات وبقيت الحال على ما هي زادت الأمور تعقيداً عندما تابعت القوات اللبنانية تحضيراتها العسكرية وحشد قواها داخل المنطقة الشرقية وليس على حدودها في مواجهة قوى الاحتلال السورية، تحركّت الحكومة العسكرية واتخذت تدابير عملية على الارض:

1ـ رفع نسبة الجهوز في ألوية الجيش والوحدات المقاتلة والبقاء على الاستعداد للتدخل عند تلقي الاوامر أو وقوع حوادث مخلّة بالأمن وتهدد سلطة الدولة من اجل القيام بواجبها

نحو المواطنين.

2ـ تعزيز دوريات الجيش وقوى الأمن الداخلي وتركيز مخافر ثابتة في بعض النقاط الهامة لتوقيف المخلّين بالأمن واحالتهم الى القضاء المختص.

3ـ تذكير وسائل الاعلام المقروءة والمحكية والمرئية وخاصة الصادرة في المنطقة الشرقية أو الباثّة منها للتقيّد بالتعليمات الصادرة عن وزارة الاعلام والتي تتلّخص بتقديم أخبار الحكومة العسكرية الشرعية على ما عداها وعدم اضفاء صفة الشرعية والألقاب الرسمية على السيد الياس الهراوي وحكومة الطائف، والتوقف عن الدس والتحريض والاثارة.

أحدث هذا التدبير ردود فعل متعددة. تقيّدت بعض الوسائل كجريدة الأنوار، وتوقفت وسائل الاعلام التابعة للقوات اللبنانية عن بث نشرات الأخبار، وتحدّته وسائل أخرى كجريدة الديار التي صدرت وعلى صفحتها الأولى عنوان كبير يقول: «بكل احترام، نحن لا نلتزم» كتب تحته رئيس تحريرها شارل أيوب: «لطالما سمعنا الرئيس عون يقول عبارته الشهيرة: فخر العالم أن يقف جنرال بلباس عسكري يدعو للحرية... فأطمأنينا. ولطالما سمعنا الرئيسين الهراوي والحص يتحدثان عن الديمقراطية. فما بالهم جميعاً يحدّدون تفاصيل كتابة الخبر ونوعية الاخبار المسموحة وغير المسموحة»؛ وأضاف «قررنا ألا نلتزم بكل البلاغات، بكل احترام لأنه يعز علينا أن نطلّق حريتنا»(14). على الاثر صدر قرار بتوقيف جريدة الديار عن الصدور لمدة اسبوع.

كانت ردود الفعل عنيفة في المناطق التي تسيطر عليها حكومة الطائف التي أصدرت بلاغاً مضاداً للتعليمات التي اتخذتها الحكومة العسكرية وطلبت من وسائل الاعلام التقيّد به. أما نقيب الصحافة محمد البعلبكي فقد شن هجوماً على العماد عون وحكومته، وكذلك فعلت الصحف المعروفة بعدائها للعماد عون ؛ كتبت جريدة السفير: «عون يضع الحريات الاعلامية في الاقامة الجبرية». وقالت جريدة الشرق: «ان جريمة كبت الحريات وتعطيلها في المنطقة الشرقية أدخلت رجال الاعلام في صميم معركة التوحيديين ضد التقسيميين والانفصاليين». واعتبرت جريدة النداء «القرار تقسيمياً وتوقّعت أن يُستكمل بقرارات أخرى تطال قطاعات مختلفة تمهيداً لفرض ديكتاتورية عسكرية على الشرقية». وأعلنت نقابة الصحافة يوم السبت 20 كانون الثاني 1990 يوماً للدفاع عن الحريّات في لبنان، وشكّلت لجنة متابعة لاجراء الاتصالات ورفع التوصيات، وأبقت الاجتماعات النقابية مفتوحة.

بعد مرور أسبوع، تم الاتفاق بين العماد عون بوصفه وزيراً للاعلام ورجال الاعلام على حل وسط صدرت على أثره وسائل الاعلام متقيدة بالتعليمات، لكن اعلام القوات اللبنانية قبل الحل على مضض.

4ـ تجميد الجبايات التي تقوم بها القوات اللبنانية وتحرير كازينو لبنان من هيمنة القوات وتسييره واستثماره لمصلحة الدولة بعد أن كان أحد أزلام القوات يستثمره لصالحها. كان هذا التدبير بمثابة ثالثة الأثافي واعتبرته القوات اللبنانية الضربة القاضية التي لا يمكن السكوت عنها لأنه يحرمها قسماً كبيراً من مواردها المادية التي تؤمّن لها استقلالية القرار والقدرة في التأثير على مجرى الاحداث واستقطاب المؤيدين والانصار والازلام.

5ـ في هذه الاثناء جاءت استقالة الدكتور جورج سعادة من حكومة الطائف لتثبت للقوات ان العماد عون قد أحكم قبضته على المنطقة الشرقية وقد يتوصّل قريباً لاستيعاب القوات وفرض سلطته عليها بضمّها وتذويبها في الجيش، مما يفرض عليها التحرّك بسرعة لكسر الطوق الذي بدأ يلف عنقها والتصدّي عسكرياً لهذه الهجمة السلطوية الشرعية مهما تكن النتائج التي ستسفر عنها المعركة العسكرية على المنطقة الشرقية وعلى المسيحيين واللبنانيين.

ترافقت تدابير الحكومة العسكرية مع حملة اعلامية قادها العماد عون من خلال كلماته التي كان يلقيها أمام الوفود الشعبية التي تزور قصر بعبدا. ففي 1990/1/26 قال: «ممنوع على الجميع اثبات الوجود خارج اطار الرأي. ان كل وسيلة مخالفة ستقمع. جميع الذين اتخذوا خياراً مخالفاً لخيارنا في أي موقع كانوا مدعوون مجدداً لا لإثبات الوجود بوسائل مغايرة للديمقراطية، بل ندعوهم للالتحاق بالاكثرية بكل محبة. الأكثرية لم تعد صامتة ولا ساكتة. فلقد اتخذت موقفاً»(15).

بتاريخ 1990/1/30 انكشفت نوايا القوات اللبنانية عندما قررت الحكومة العسكرية اعادة تأهيل احدى المدارس الرسمية في تحويطة فرن الشباك – مدرسة قمر – والتي كانت اخلتها منذ عدة شهور عناصر تابعة للقوات اللبنانية بعد أن كانت تستعملها مركزاً لها ؛ تلافياً لما قد يصادفه الموظفون المكلفون باعادة التأهيل رافقتهم دورية عسكرية. بعد دخول الموظفين الى المدرسة حدث ما خافت الحكومة حدوثه، فلقد هاجم بعض مسلحي القوات المدرسة واطلقوا النار على الموظفين والعسكريين المرافقين لهم، ما حمل الدورية العسكرية على الرد بالمثل وقطع الطرقات في محيط المدرسة واستقدام بعض التعزيزات. اتصلت الاجهزة المختصة في الجيش بقيادة القوات للاستفسار عن الاسباب فاحتجت هذه الأخيرة بأن المدرسة لا تزال تستعمل من وقت لآخر من قبل «قوات الدفاع الشعبي» التابعة لها.

أيقنت الحكومة العسكرية ان القوات ستنتقل من مرحلة التصدي المستتر لأعمال الحكومة الى مرحلة التصدي العسكري العلني فلا بد من تحذيرها والتحوّط للأمر ؛ وهذا ما عبّر عنه العماد عون مستغلاً مناسبة زيارته بعد الحادث من قبل أحد وفود الجامعات، فبعد ان شرح للوفود وقائع حادث مدرسة قمر قال:

«... فوجئنا بالبندقية تريد اخراجنا من المدرسة عوض أن تكون على خط الدفاع. لذلك حصل الحادث. اليوم أكرر الدعوة الى جميع الذين يحملون السلاح عن حس وطني ويريدون الدفاع عن وطنهم بالفعل، كل ثكن الجيش والقوى المسلحة من قوى الأمن مفتوحة لهم ؛ لكل واحد بما يستحق. الذي يستحق ان يكون رتيباً في الجيش يكون رتيباً في الجيش، والذي يستحق أن يكون ضابطاً أهلاً وسهلاً به، انما لم يعد في امكان أحد ان يفتح جيشاً على حسابه، وكلما «زعل» يحمل بندقيته وينزل الى الشارع. المدرسة ستعود مدرسة والثكنة ستعود ثكنة وخط الدفاع عن الوطن هو خط فتح النار. النار لا تفتح على الطرقات. لم تعد هناك هويات عسكرية الا هوية الجيش اللبناني وهو لكل الشعب اللبناني بما فيه العناصر المسلحة التي هي خارج اطار الجيش. أهلاً وسهلاً بالجميع لحمل البندقية معنا ولممارسة القيادة وفقاً للمقاييس والمعايير التي يستحقونها وهذه معايير ومقاييس دولية. من هنا، هذا هو الشيء الايجابي الذي أقدّمه. لكن الشيء السلبي هو أننا لن نسمح ببندقية خارج هذا الاطار».[16]

حادث مدرسة قمر وكلام العماد عون بعده رفضتهما قيادة القوات اللبنانية واعتبرتهما تحدّياً لها وتهديداً لوجودها، فقررت مجابهتهما بالقوة واستنفرت جميع عناصرها وثكناتها واتخذت تدابير الاستعداد للمعركة، فقابل الجيش ذلك باستنفار بعض وحداته. أما اللبنانيون فامضوا ليل 30-31 كانون الثاني على اعتبار ان الحادث قد سُوِيَ كغيره من الحوادث السابقة، واستفاقوا صباحاً وذهبوا الى اعمالهم وارسلوا اولادهم الى المدارس فلقد اعتادوا على مثل هذه «الاشكالات» ؛ ولكن هذا «الاشكال» كان «غير شكل» وكان الشرارة التي أشعلت نار حرب الغاء الوطن.

II - كيف دارت المعارك العسكرية؟

الجولة الأولى

بعد ان وصلت الاستنفارات السياسية والاعلامية والعسكرية الى أوجها، عمد الجيش اعتباراً من صباح 90/1/31 الى احتلال بعض النقاط الحساسة او الاشراف عليها بالنار او بالنظر وذلك بهدف السيطرة على الوضع وتثبيت الأمن ومنع عناصر ميليشيا القوات اللبنانية من احداث الفوضى وشل حركة المواطنين وتنقلات الجيش، فاحتلت وحدة عسكرية مبنى «بيت المستقبل» في عوكر للسيطرة على الطريق الساحلي بين ضبيه ونهر الموت، ووسّعت وحدة ثانية متمركزة في أدما فوق كازينو لبنان جهاز تمركزها وسيطرت على الطريق الساحلي الذي يربط جبيل بجونية وقامت وحدة ثالثة بمسك مفارق نهر ابراهيم ومداخل جبيل.

أما القوات اللبنانية فنشرت مسلّحيها في احياء الاشرفية للسيطرة على مداخلها لجهة

فرن الشباك والتحويطة والجسر الواطي، وفي منطقة الفنار والدكوانة والجديدة وكذلك في جونية وعمشيت.

أدت التحركات العسكرية الى احتكاك بين الوحدات المتقاربة أو المتواجهة، ما دفعها الى الاحتكام الى السلاح. وكأن كل فريق كان « واقفاً على سلاحه» ومتهيئاً للانقضاض على خصمه، اندلعت المعارك بشكل عنيف واستُعملت فيها جميع انواع الاسلحة وبكثافة مذهلة مذّكرة الناس بالقصف السوري خلال حرب التحرير. وهكذا وخلال ساعات عمّت الاشتباكات جميع المدن والقرى في المنطقة الشرقية من عمشيت الى بيروت ومن عيون السيمان في أعالي كسروان الى شاطىء البحر.

دامت الجولة الأولى ثلاثة أيام فقط من 31 كانون الثاني الى 2 شباط 1990 وتميّزت بالعنف والحقد والتدمير وتخللتها بعض الانفراجات الظرفية التي توصل اليها بعض الفاعليات المسيحية: البطريرك الماروني نصر الله صفير، السفير البابوي بوابلو بوانتي، مطران بيروت للموارنة خليل ابي نادر، الأباتي بولس نعمان، رئيس الرابطة المارونية شاكر ابو سليمان. ولكن جهودهم كانت بمثابة حبة اسبيرين لمريض مصاب بالسرطان. اضافة الى القتلى الذين زاد عددهم على المئة، والجرحى على الخمسمئة، والدمار والخراب الذي أصاب الأملاك العامة والخاصة والبنية التحتية، رُسمت خريطة جديدة للمناطق المحررة، فأحكم الجيش سيطرته على المتنين الجنوبي والشمالي – باستثناء عين الرمانة وفرن الشباك وسن الفيل والنبعة وبرج حمود وضبية – واحتفظ بمعقل أدما ورأس جسر قرب القليعات في كسروان. أما باقي المناطق من الاشرفية الى كسروان وجبيل فوقعت تحت سيطرة ميليشيا القوات اللبنانية.

خسر الجيش خلال هذه الجولة الثكنات والمراكز الآتية:

- ثكنة اللواء السابع في عمشيت ومراكز هذا اللواء في قضاء جبيل: لم تشارك وحدات هذا اللواء في القتال ولم تدافع عن مراكزها وكان بامكانها فعل ذلك بسهولة. وفضّلت التفاوض مع ميليشيا القوات اللبنانية والاستسلام لها وقد دارت الشبهات حول موقف قيادة اللواء، ونظراً لأهمية سقوط اللواء السابع، وما رافق ذلك من اتهامات، نرى من المفيد العودة الى مذكرات قائد اللواء العميد الركن سامي ريحانا:

يقول في مذكراته حول ما جرى خلال هذه الجولة من المعارك والتي نشرتها مجلة المسيرة التابعة لقيادة القوات اللبنانية في العددين الصادرين بتاريخ 4/9 و1990/4/22:

«بتاريخ 1990/2/1 وعند الساعة 16.30 اوقف اللواء السابع المعارك في منطقة جبيل – عمشيت بعد ان تم الاتفاق بين قائد اللواء والاستاذ بهيج عبود وارسل الرائدين نسيم اندراوس وسركيس نعوم مع الاستاذ بهيج عبود وقد واجها اسعد سعيد حيث تم الاتفاق على

ان تبقى اعتدة اللواء السابع في اماكنها ومراكزها وثكناتها بعد ان وضع العميد الركن ريحانا قائد اللواء السابع هذه الشروط لتوقيف العمليات في هذه المنطقة.

اثر الاتفاق بين قائد اللواء السابع العميد الركن سامي ريحانا والمقدم اسعد سعيد من القوات اللبنانية لتوقيف المعارك حول ثكنة عمشيت طلب العميد ريحانا ان توضع قوة من القوات اللبنانية بقيادة صديقه ميلاد العلماوي والسيد طوني ابي يونس مفوض جبيل (قائد موقع جبيل في الدفاع الشعبي) لمنع التعديات على العسكريين او الثكنة. وسبب هذا الطلب ان منطقة جبيل هي منطقة حيث تسيطر القوات اللبنانية، وقد قدمت قوات كبيرة معززة بالدبابات والمدفعية والاليات القتالية من جرود البترون وجبيل وحتى بلاد بشري ويمكن البقاع الشرقي (علقت مجلة المسيرة على ذلك بالقول لا صحة للمعلومات عن قدوم قوات من البقاع الشرقي وبشري) قد تقاطرت على جبيل وترغب الانتقام بسبب مقتل انسباء عناصرها لذلك تقرر ان يكون ميلاد العلماوي مع فرقته مسؤولاً عن امن الثكنة بتمركزه على مدخلها.

النقطة الثانية التي عولجت كانت استدعاء السريتين 741 و743 من تلة عمشيت وثكنة الدبابات الى ثكنة عمشيت فاحضرت مع عتاد عناصرها واسلحتهم وفكت القوات اللبنانية استنفارها وجمعت عناصرها ووجهتها وجهة اخرى.

النقطة الثالثة كانت جمع اسلحة الجند والذخيرة ووضعها في مخزن مقفل بهدف عدم السماح بافتعال مشاكل بين عناصر اللواء السابع وعناصر القوات اللبنانية المتمركزة على المدخل او التي تمر على الطرق المجاورة. وقد احصيت الاسلحة والذخيرة ووقعت ايصالات بها ووضعت في شاحنات وضع عليها حرس من عناصر ميلاد العلماوي، وبعد عدة ايام نقلت الى احدى ثكنات القوات اللبنانية».

(يمكن الاطلاع على كامل المذكرات في الملحق رقم 2).

- **قاعدة حالات الجوية:** لم تشارك في القتال ولم تدافع عن مراكزها وكان بامكانها ذلك بسهولة، خصوصاً وان بعض الطائرات كانت جاهزة للتدخل. ولقد فضّل قائدها المقدم الطيّار خليل مطر التفاوض مع القوات اللبنانية والاستسلام لها وتسليم الطائرات، ولقد ثبت فيما بعد تواطؤه لأنه التحق بقيادة الضابط العقيد بولس فارس الذي شكل قيادة مستقلة أطلق عليها اسم «قيادة الجيش المحايد» والتي حاولت ترغيب العسكريين الموجودين في منطقة سيطرة القوات وترهيبهم للالتحاق بميليشيا القوات اللبنانية.

- **مراكز وحدات اللواء الثامن في قضاء جبيل:** أرسلت هذه الوحدات سابقاً لتعزيز اللواء السابع، وبعد اندلاع المعارك قاتلت هذه الوحدات بشكل ممتاز واستبسلت في الدفاع عن مراكزها، ولكن استسلام اللواء السابع سمح لميليشيا القوات اللبنانية بمحاصرتها فتمكنت

مجموعة منها من تنفيذ قتال تراجعي والالتحاق بمعقل أدما، أما المراكز الأخرى فوقعت في الأسر وتمت تصفية معظم عناصرها على أيدي ميليشيا القوات اللبنانية.

- **ثكنة صربا:** لم تقاوم بل استسلمت الى القوات بفعل ارتباط قائدها المقدم رفيق رحمه بالقوات اللبنانية.

- **القاعدة البحرية في جونية:** قاومت بقيادة العميد منير رحيم بشكل ممتاز وتمكّنت من تخليص المراكب باخراجها من القاعدة الى عرض البحر وبقي عناصرها يقاومون حتى تمكنت مدفعية القوات المباشرة وغير المباشرة من تدمير ابنية القاعدة ومحاصرة العناصر مما اضطرهم الى الاستسلام؛ ولو قامت ثكنة صربا بواجبها لما سقطت القاعدة البحرية.

- **مهبط الطوافات في أدما:** لم يسقط المهبط بحد ذاته ولكن مدفعية القوات اللبنانية المباشرة وغير المباشرة تمكنت من تدمير الطوافات وهي لاتزال جاثمة على الارض، مما طرح علامات استفهام كثيرة حول موقف قيادة المهبط وقيادة القوات الجوية اللتين لم تتخذا أي تدبير لنقل الطوافات من المهبط وتوزيعها على بقع ونقاط متفرقة بقصد حمايتها من التدمير الجماعي.

- **مشاغل تصليح الطوافات في الملعب البلدي في جونية:** فضل المسؤول عن هذه المشاغل التفاوض مع القوات اللبنانية والاستسلام لها دون التدخل في القتال أو حتى محاولة الدفاع عن المراكز.

- **كتيبة مشاة من اللواء التاسع:** كانت منتشرة في منطقة مرفأ بيروت وعلى خطوط التماس في الاسواق التجارية، حاصرتها ميليشيا القوات اللبنانية من الجهة الشرقية وقطعت عليها كل طرق الامداد والتموين. فضّل قائدها وعناصره اجتياز خطوط التماس باتجاه المنطقة الغربية والانضمام الى وحدات الجيش المتمركزة هناك، حيث استقبلوا بالترحاب من قبل رفاق السلاح وقدمت لهم كل التسهيلات، مما يثبت مرة أخرى ان الجيش هو واحد موحد، وان السياسيين هم المقسّمون والمقسِّمون وهم الذين يحتاجون للتأهيل ومعهم الميليشيات التي تحميهم.

جميع مخافر ومراكز قوى الأمن الداخلي لم تشارك في القتال ولم تدافع عن نفسها، واذا كان ممكناً قبول اعذار عناصر المخافر المعزولة والقليلة العناصر، فهذا العذر مرفوض بالنسبة للمركز الرئيس للمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، الواقع على مدخل الاشرفية الجنوبي، الذي يتمركز فيه اكثر من خمسمئة عنصر؛ ولقد دارت الشبهات حول موقف بعض الضباط القادة الموجودين في هذه القيادة.

خسرت القوات اللبنانية جميع ثكنها ومراكزها الواقعة في المنطقة التي أحكم الجيش

سيطرته عليها، ولقد قاتلت بعض هذه المراكز بشكل ممتاز، ولكن ضغط وحدات الجيش أجبرها على الاستسلام أو الانسحاب.

روى مصدر عسكري في قيادة الجيش تفاصيل ما حدث على الشكل الآتي:

«بعد مرور 48 ساعة على أحداث المنطقة الشرقية تبين أنه كان هناك خطة مبيّتة ومعدة مسبقاً، تهدف الى انتشار القوات اللبنانية في المناطق المحررة كافة، في اطار تسهيل تنفيذ اتفاق الطائف ميدانياً. وقد سبق هذه الخطة حملة ترويج شائعات وأعمال شغب واخلال بالأمن، واجتماعات سرية قامت بها اجهزة مختلفة، وكان مقرّراً أن تنفذ هذه الخطة بين السابع والرابع عشر من شهر شباط الجاري، غير أن حادثة مدرسة قمر في تحويطة فرن الشباك، اضطرت المدبرّين الى تسريع التنفيذ، فسحبوا كل وجود لهم عن الجبهات الى الداخل... ونظراً الى وجود جهوزية كافة ألوية الجيش من عديد وعتاد ولا سيما المدفعية الموّجهة الى الجبهات، في اتجاه العدو السوري، أصدرت قيادة الجيش الأوامر لبعض وحداتها الاحتياطية لتقوم بعملية عزل وفصل بين مراكز وخطوط امدادات المسلحين في المناطق المحررة،... وقد عثرت وحدا ت الجيش في مراكز المسلحين على وثائق وكميات من المخدرات ووسائل التعذيب».(17)

العماد ميشال عون والدكتور سمير جعجع اتهم كل منهما الآخر بالبدء بالقتال وبتبرير نفسه وذلك في تصريحين الى اذاعة مونت كارلو بتاريخ 1990/2/1.

قال العماد عون في تصريحه:

«نبّهنا وحذّرنا مرات عدة وبطريقة أبوية وأخوية كلها محبة، وقلنا اننا نريد أن نبني دولة، دولة القانون والدولة القوية للمحافظة على حرية المواطنين وحقوقهم وعملنا على هذا الأساس، لكن مع الأسف استمر البعض في الاعتقاد أنه غير معني بما نقول، وأكمل مسيرة شاذة... قلنا ان تهديد الاشخاص ممنوع، فاستمروا في تهديد الاشخاص، طوّلنا بالنا، حتى توقف الناس عن التصديق اننا نعني ما نقوله. قلنا البندقية هي للدفاع وليس للعبور في الشارع ولا للسلب ولا للنهب، كذلك لم يصدّقوا، قلنا ان الحرية ليست بالتطاول على كرامة الناس ولا التطاول على الأهداف الوطنية. حرية الكلمة هي للانتقاد، للتصحيح، لعرض ما هو أفضل فاعتقد البعض أن الحرية هي حرية الشتيمة والسباب. قلنا البندقية للدفاع، للمقاتل وليست للقاتل، استمر البعض يقتل... وهذه الدعوة كانت الى شبابنا الذي يريد ان يدافع عن وطنه، ثكناتنا مفتوحة... أهلاً وسهلاً بهم، لكن ليس للتسكع في الشوارع ولا لتسكير الطرق على الناس ولا للخطف».(17)

الدكتور جعجع ردّ على العماد عون قائلاً:

«غريب منطق العماد عون، يتكلم ويمارس السلطة وكأن الحرب قد انتهت، وخرجت كل الجيوش من لبنان، واستتب الأمن على كل الاراضي اللبنانية، وحلّت أزمة الشرق الاوسط ولم يبق سوى مشكلة واحدة في لبنان، وهي مشكلة القوات اللبنانية... فبدلاً من أن يبادر العماد عون الى توحيد كل القوى الفاعلة، من روحية وسياسية وعسكرية في اطار المشاركة في القرار، عمل على تهميشها وفتح النار في كل الاتجاهات، دفعة واحدة. ولو أنني كنت مكان العماد عون ولم تكن القوات اللبنانية موجودة لعملت على ايجادها وليس على ضربها وانهائها بالقوة العسكرية، والتي عوضاً من أن يستعملها لأغراض التحرير والدفاع عن الوطن، وظّفها لتدمير مجتمعنا ونسف بناه التحتية وضرب العمود الفقري لمقاومته من جيش وقوات عدا الخسائر الجسيمة في الارواح والممتلكات التي طاولت أهلنا في الشرقية».(17)

الجولة الثانية

انتهت الجولة الأولى ولم يحقق الجيش انتصاراً على القوات، ولا حتى سيطرة على منطقة معينة يمكنه الدفاع عنها بسهولة وتسمح لوحداته حرية الحركة أو تسهّل عمليات مستقبلية للوصول الى معقله المحاصر في أدما لدعمه وتعزيزه والانطلاق منه لتوسيع انتشاره، أو على الاقل منع سقوط هذا المعقل في أيدي ميليشيا القوات. لذلك قررت قيادة الجيش القيام بعمل هجومي على الطريق الساحلي باتجاه الشمال بهدف احتلال مرتفعات ضبية في مرحلة أولى، والوصول الى معقل أدما في مرحلة ثانية.

ابتدأت هذه الجولة بتاريخ 4 شباط واستمرت ثلاثة ايام تمكن الجيش في نهايتها من احتلال مبنى الصندوق الوطني التابع للقوات،(18) وجميع الثكنات والمراكز الموجودة على تلال ضبية والوصول الى مشارف مقطع نهر الكلب وتحرير الطريق الساحلي بين نهر الموت ونهر الكلب والغاء كل وجود للقوات اللبنانية جنوبي مجرى نهر الكلب، في قضاء المتن.

كثرت خلال هذه الجولة المبادرات الدولية والمحلية لوقف اطلاق النار، والاتفاق على حل سياسي للمشكلة بين الجيش والقوات اللبنانية:

الحكومة الفرنسية وجّهت «نداءاً الى كل المقاتلين والى الذين يقودون هذه العملية الانتحارية من أجل وقف فوري لاطلاق النار»، وزادت: «لقد حان الوقت لتتغلب الارادة في انقاذ المستقبل. وهذا يقتضي التفاف كل القوى حول السلطات الشرعية للبدء أخيراً بعملية المصالحة الوطنية ولاعادة بناء الدولة تمهيداً لبناء لبنان السيد الموحّد».(19)

السيد الياس الهراوي، رئيس جمهورية الطائف وحكومتها أعلنا عن موقفهما الداعم للميليشيا ضد الجيش اللبناني، ولقد وجّه السيد الهراوي «نداءاً الى ضباط الجيش وافراده في المنطقة الشرقية لأن يمتثلوا لأوامر السلطة الشرعية والولاء للوطن وليس لفرد من

الافراد أراد أن ينصّب نفسه أميراً عليهم».[19]

أما حكومة الطائف فبدلاً من أن تقوم بأي عمل لتخفيف المأساة ودعم الجيش ومساندته ضد الميليشيا اجتمعت وقررت:

«احالة جرائم الاعتداء على أمن الدولة الناجمة عن اغتصاب سلطة سياسية ومدنية من قبل الضباط العامين: ميشال عون، وادغار معلوف وعصام ابو جمرة واغتصاب إمرة عسكرية من قبل الضابط العام ميشال عون، على المجلس العدلي بما في ذلك اختلاس اموال الدولة والاستيلاء على المرافق العامة والمؤسسات الرسمية واثارة الحرب الأهلية والتسبب بالقتل الجماعي والتخريب».[19]

السفير البابوي حث الفريقين على ضرورة بدء المفاوضات فوراً على أساس:

- وقف شامل للنار.
- احياء عمل اللجنة المنوط بها مراقبة وقف النار (شُكلت اللجنة من الجيش والقوا ت خلال الجولة الأولى).
- تأليف لجنة ذات مستوى عال لحل القضايا السياسية.[20]

بتاريخ 1990/2/7 عقد اجتماع ثلاثي بين الجيش والقوات اللبنانية ولجنة الوساطة ؛ مثّل الجيش العميد الركن الياس خليل والمقدم ميشال الرحباني والرائد ميشال عواد، ومثل القوات الرائد المتقاعد فؤاد مالك والسيدان جورج عدوان وريمون سعادة، وحضر عن لجنة الوساطة المطران خليل ابي نادر والأباتي بولس نعمان والمحامي شاكر ابو سليمان. توصل المجتمعون الى مشروع اتفاق يقضي بوقف النار وفتح الطرق واعادة الحياة الى طبيعتها في المنطقة الشرقية ومعالجة القضايا الميدانية العالقة بين الطرفين المتنازعين. ثم زار وفد عن المجتمعين العماد عون والدكتور جعجع لعرض المشروع عليهما. قالت مصادر العماد عون أنه أبلغ الوفد المواقف — الشروط الآتية لانهاء النزاع:

«ان القوات اللبنانية هي قوات دفاعية لا هجومية ولا بوليسية ؛ وان وجودها هو على حدود المنطقة الشرقية حيث تكون تحت قيادة موحدة يرأسها الجيش اللبناني ؛ وعلى أن تنسحب من كل الثكن والمخافر وان تعيد كل المعدات الى الجيش وقوى الأمن الداخلي وبقية اجهزة الدولة، يقابل ذلك عدم الغاء القوات اللبنانية سياسياً على أن تأخذ موقفاً واضحاً من اتفاق الطائف».[21]

من جهته وضع الدكتور جعجع الشروط الآتية قبل أي اتفاق:

«العودة عن قرار الغاء القوات اللبنانية والقبول بوجود التعددية السياسية داخل المنطقة الشرقية وعدم الاشارة صراحة الى معارضة اتفاق الطائف أو الى معارضة السلطات الشرعية اللبنانية».[22]

بعد اجتماعات متعددة مع فريقي النزاع اذاعت لجنة الوساطة اتفاقاً يحوي ست نقاط هي الاتية:

«- تثبيت وقف اطلاق النار واتخاذ الاجراءات لاعادة الحياة الى طبيعتها.
- التأكيد على عدم وجود أي قرار أو نية بالغاء القوات اللبنانية وتوحيد البندقية والجهد العسكري وحصر مهمة القوات في قضايا الوطن الدفاعية دون القضايا الأمنية الداخلية.
- المحافظة على كيان الوطن والسيادة والتأكيد على الحريات العامة والتعددية السياسية وعدم الاحتكام الى السلاح لبت الخلافات السياسية.
- مقاومة دخول أي جيش أو قوى عسكرية الى المناطق الحرة.
- معارضة كل اتفاق يتنافى مع سيادة لبنان وتكوين مجتمعه التعددي وتوازن المؤسسات فيه.
- تأليف مرجعية وطنية برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء العماد ميشال عون تبحث في اطارها القضايا الوطنية الأساسية ».[22]

بعد أن اذاعت لجنة الوساطة الاتفاق ذا النقاط الست عقد الدكتور جعجع مؤتمراً صحافياً، بثه اذاعة صوت لبنان الخاضعة للقوات اللبنانية، شنّ خلاله هجوماً عنيفاً على العماد عون اعتبر أنه تعبير عن رفض القوات لبنود الاتفاق الذي اذاعته لجنة الوساطة.

بعد العماد عون والدكتور جعجع زارت اللجنة بكركي واجتمعت الى البطريرك صفير، ثم زارت حريصا واجتمعت بالسفير البابوي وأعلنت عن توافق لفتح بعض الطرق وتنفيذ بعض الاجراءات الميدانية، ولكن هذا الاعلان لم يمنع القوات اللبنانية من متابعة تنفيذ التحصينات على حدود الاشرفية ونهر الكلب حيث قامت باقفال نفق نهر الكلب بالسواتر الترابيّة وحفر الاوتوستراد ثم زرع الألغام على جميع المعابر بين منطقة سيطرتها ومنطقة سيطرة الجيش.

الجولـة الثالثـة

نظراً لعدم صفاء النوايا ومتابعة أعمال التحصين وحشد القوى وضعف المعالجات السياسية وعدم قدرتها على لجم الجموح العسكري انفجر الوضع من جديد وبشكل عنيف على جبهة القليعات في كسروان بتاريخ 1990/2/10. وقام الجيش بشن هجوم لتثبيت مواقعه التي تمكن من الاحتفاظ بها على هذه الجبهة بعد الجولة الأولى ثم تقدم حتى ريفون وقطع طريق جعيتا- عجلتون- عيون السيمان لتهديد مراكز القوات في جونية، وتأمين الاتصال مع معقل أدما أو على الاقل تخفيف الضغط عنه. وجرت معارك عنيفة بين الطرفين لم يتمكن الجيش في نهايتها من الثبات في مواقعه الجديدة في ريفون وعجلتون ودا ريا واضطر للتراجع

الى مواقعه الأساسية في القليعات.

في هذه الأثناء أعلن بعض الضباط المرتبطين بقيادة القوات اللبنانية، وعلى رأسهم الضابط الفار العقيد بولس فارس، انشاء «قيادة عسكرية محايدة للجيش تضم العسكريين الذين يرفضون السير وراء قيادة العماد عون». واذاع الضابط فارس من احدى ثكنات القوات اللبنانية ومن تلفزيون القوات (المؤسسة اللبنانية للارسال LBC) بياناً تهجم فيه على العماد عون لا بد من ايراد بعض ما جاء فيه:

«لم ننشىء الجيش لتقتيل العسكر ولقتل شعبنا ولندمّر بيوتنا، أدعوكم الآن فوراً كي تخرجوا من هذه اللعبة الوسخة التي يلعبها الجنرال عون، أرفضوا أوامره والتحقوا فوراً بصفوفنا، أقول لكل ضابط ورتيب وجندي، أنه حان الوقت ليقف كل واحد وقفة ضمير بينه وبين نفسه ويأخذ القرار بعدم الاستمرار في القتل وفي هذا الاجرام، كل واحد يختار ويتحمل نتيجة اختياره، اتركوا الجنرال عون قبل فوات الأوان. وللجنرال عون أقول، انت جنرال مجرم، مجرم بحق شعبك ومسؤول عن كل المذابح التي تحصل، وأقل شيء تستحقه هو الإعدام رمياً بالرصاص».[23]

ولتنوير الرأي العام حول نوعية الضابط الفار بولس فارس وزعت قيادة الجيش نبذة عن ملفه العسكري جاء فيها:

«انه فار من الجيش وهناك مذكرة تحرٍ واعتقال بحقه، وان سجله العسكري يحتوي على عقوبات عديدة بسبب الإهمال والتخلّف والتلكؤ والتغيّب ومحاولة ضرب معنويات الجيش والقطع التي أمرها. انتسب الى حزب الكتائب عام 1959، وما سمي «جيش لبنان» الذي أنشأه فؤاد مالك العام 1976، ثم انقلب عليه وتوافق مع مسلحي شرطة حزب الكتائب (اس- ك-اس S-K-S) وسلّمهم ثكنات ذلك الجيش وآلياته. عقد عدة اجتماعات عام 1982 مع ضباط المخابرات السورية في المتن وفي 1987/3/12 عقد اجتماعات مع قيادة المسلحين في المجلس الحربي، وطُلب اليه تشكيل شبكة معلومات عن ضباط الجيش ورتبائه، وعُوقب على سرقة اجهزة ومحتويات كلية العلوم ومنها خمسة اطنان من الالمنيوم. أُبعد عن قيادة اللواء الخامس في 1987/7/10 بسبب سوء تصرفه وخلافه مع الضباط فاحتج جعجع واعتبر ابعاد فارس موجهاً ضده شخصياً، وحاول فارس الاعتصام في ثكنة صربا، وراح يعقد الاجتماعات مع قادة الميليشيات، ومنهم بول عنداري، لاعداد خرائط ومعلومات عن مراكز الجيش وثكناته ومرابض مدفعيته، وحاول بيع أربع مصفحات لحسابه الشخصي، وعقد في 1989/12/11 اجتماعاً سرياً مع جعجع في القطارة للضغط على عدد من النواب للموافقة على اتفاق الطائف».[23]

وفي وقت بقي التقاصف المدفعي مستمراً بين الجيش والقوات عاودت لجنة الوساطة

مساعيها، ولما عجزت عن الحصول على موافقة صريحة وثابتة من الدكتور جعجع على البنود الستة للاتفاق الذي أعلنته سابقاً، خفّضت مستوى اهتمامها لمعالجة بعض القضايا الجزئية الأمنية. عند هذا الحد ابلغها العماد عون «ان المطلوب من القوات ان توافق على الاتفاق المطروح ليبدأ التنفيذ فور موافقتها، وليس المطلوب البحث في فتح طريق أو في تفاصيل أمنية تعالج تلقائياً بمجرد التوصل الى الاتفاق».[24]

الجولة الرابعة

بسبب اخفاق لجنة الوساطة وسقوط الهدنة الاعلامية وتوالي التصريحات والمؤتمرات الصحافية ووضع الشروط والشروط المضادة بين فريقي النزاع وحصول خروقات أمنية كثيرة ترافقت مع مواصلة التعزيزات وازدياد الضغط على بعض وحدات الجيش المحاصرة في عين الرمانة والمتحف، شن الجيش بتاريخ 1990/2/15 هجوماً على جبهة عين الرمانة- فرن الشباك توصل بعد 36 ساعة من السيطرة على منطقة عين الرمانة فرن الشباك والاتصال بمراكزه في منطقة المتحف والبرجاوي.

بررت قيادة الجيش تجدد الاشتباكات في بيانين اصدرتهما بتاريخ 1990/2/15 جاء فيهما:

«ان مسلحي القيادة المنحرفة فجّروا الوضع الأمني منذ الرابعة والنصف فجراً حين وجّهوا راجماتهم وصواريخهم الى الاحياء السكنية والمواقع العسكرية في عين الرمانة وفرن الشباك والتحويطة ومداخل الاشرفية والعدلية ومحيط بدارو وحرج تابت وجسر الباشا وساحل المتن الشمالي من مرابضهم المنصوبة في أعالي كسروان وعشقوت والاشرفية، وقد استخدموا في القصف مختلف أنواع الأسلحة الثقيلة، مما اضطر القوى المتمركزة الى الرد على مصادر النار ومراكزها باستعمال الأسلحة المناسبة تجنباً لايقاع الخسائر في صفوف المواطنين»[25]. وبعد ان حقق الجيش تقدماً باتجاه فرن الشباك صدر البيان الثاني:

«بعدما تمادى المسلحون في أعمال القنص على مراكز الجيش بين عين الرمانة والشياح امتداداً حتى المتحف وزرع الألغام على مداخل فرن الشباك – بدارو- العدلية- عين الرمانة مما تسبّب في استشهاد عدد كبير من المواطنين والعسكريين اضافة الى اقفال معبر المتحف، لذلك اضطر الجيش الى تأمين سلامة المرور على طريق الشفروليه – المتحف وتحقيق الاتصال بين قوّاته الموجودة على خط التماس بين الشياح وعين الرمانة. ان قيادة الجيش تأمل، بعد انتهاء هذه العملية المحدودة جداً، أن تظل هذه الطرق سالكة وآمنة لجميع المواطنين بعد منع القنص وازالة الالغام والعوائق والافخاخ التي زرعها المسلحون».[25]

انتهت الجولة الرابعة بتاريخ 1990/2/16 وأسفرت عن النتائج الآتية:

– سيطرة الجيش على منطقة عين الرمانة – فرن الشباك.

– تدمير كبير لمعظم احياء المنطقة ولعلّ أفضل وصف لذلك ما أوردته وكالة الصحافة الفرنسية نقلاً عن أحد مصوّريها زار المنطقة: «هناك دمار تام على مدى كيلومتر، فقد اختفى الطريق الذي حرثته القذائف وعلى الجانبين حطام السيارات المهشّمة والمحترقة. لم تنجُ بناية واحدة من القصف، واختفت المتاجر ولم يبق سوى أطلال جدران سوداء».(26)

– زيارة قام بها البطريرك نصر الله صفير ظهر 1990/2/16 الى قصر بعبدا واجتماعه مع العماد عون ثم تصريحه بعد عودته الى بكركي بما يأتي:

«ازاء الحالة المتدهورة يوماً بعد يوم، وتجاه استغاثات المواطنين التي تأتينا من كل جانب، رأينا ان نقوم بزيارة الرئيس العماد عون، للتباحث معه بهذا الوضع المأساوي، وعرضنا الأمور بالتفصيل وطلبنا منه ان يحترم الجيش وقف اطلاق النار ليتسنّى للجنة الوساطة أن تتابع عملها، ولكي تجد حلولاً لجميع المشاكل القائمة فوعدنا بأن الجيش سيحترم وقف اطلاق النار على شرط أن يحترم ذلك الفريق الآخر وهذا ما جعلنا نأمل خيراً، والحلول يمكن الاهتداء اليها، بعد التباحث وبسط الأمور كما يجب ان تبسط».(26)

– انسحاب مقاتلي القوات اللبنانية من عين الرمانة الى المنطقة الغربية عبر خطوط التماس حيث استقبلهم مسؤولون من حركة أمل بمباركة حكومة الطائف والمخابرات السورية ونقلوهم بشاحنات الحركة الى منطقة الفنادق بعد أن جرّدوهم من أسلحتهم ومن كل ما كانوا يحملونه من متاع ومسروقات. ومن هناك اجتازوا خطوط التماس بالاتجاه المعاكس وعادوا الى الاشرفية. وكالة الصحافة الفرنسية وصفت هذا الحادث كما يأتي: «... وكان آخر عناصر القوات اللبنانية – نحو مائتي عنصر – الذين حوصروا مساء الجمعة في عين الرمانة بين انقاض المنازل المواجهة لحي الشيّاح الشيعي، حيث تتواجد القوات السورية، عبروا ليلاً خط التماس ولجأوا الى اعداء الأمس، وواكبتهم شاحنات للجيش الموالي للهراوي حتى معبر المرفأ عند الطرف الشمالي لخطوط التماس، ومنه انتقلوا الى مقر قيادتهم في الكرنتينا».(27) أما الثمن الذي دفعته القوات اللبنانية فهو تسليم طائرات الجيش الموجودة في قاعدة حالات الى قاعدة القليعات الخاضعة لحكومة الطائف، ثم ألحقتها ببعض الطوافات التي كانت قيد التصليح في الملعب البلدي في جونية: «... وكانت القوات اللبنانية أعادت أمس الأول الى حكومة الهراوي ثلاث طائرات مطاردة – قاذفة من طراز هوكر هنتر، حسب ما ذكر مصدر عسكري في هذه الحكومة والذي أكّد ان الطائرات كانت في قاعدة حالات الجوية التي سقطت في أيدي القوات منذ الأيام الأولى للمعارك مع الجيش».(27)

– توجيه الدكتور سمير جعجع عند الساعة الحادية عشرة والنصف من ليل 1990/2/16 النداء الآتي:

«الى حكومات وشعوب جميع دول العالم، الى حكومات وشعوب الدول العربية، الى الرأي العام اللبناني، الى الرأي العام المسيحي.

ان السكوت على ما يجري جريمة، ان المواطن اللبناني لم يتعرّض يوماً على مر تاريخه لعمليات قتل ودمار وترهيب، كالتي يتعرّض لها اليوم. انه يتعرّض لأبشع وأشرس وأقسى هجمة لم يتعرّض لها من قبل، حتى على يد أعداء لبنان الأكثر همجية وحقداً، فالقرى تدك قرية قرية، والمدن تهاجم بالحديد والنار بشكل مبرمج، والأحياء السكنية تدمّر على رؤوس سكانها الأبرياء. ان السكوت على ما يجري جريمة، لا بل انه الامعان والتمادي في قتل الأبرياء وتشريدهم. هذه الحرب لم توفر أحداً، لقد بدأت بعملية الغاء للمقاومة اللبنانية، وما لبثت أن تحوّلت لعمليات إبادة شاملة للشعب اللبناني في المناطق الحرة. ان لبنان أضحى مهدداً بنهاية حتمية وفعلية في حال استمرت الحرب، التي يشنّها العماد عون على مدنه وقراه وشعبه. حربه هذه لن تنتهي على ما يبدو قبل نهاية آخر مواطن، آخر منزل وآخر قرية من لبنان. لذلك فان السكوت على ما يجري جريمة، انه جريمة بحق المواطن، انه جريمة بحق الوطن، انه جريمة بحق الانسانية، انه جريمة بحق كل القيم والأعراف والمبادىء. ان لبنان التراث والحضارة، لبنان القديم والمعاصر والمستقبل يدمّر اليوم تدميراً كاملاً شاملاً. ان المواطن الذي صمد طوال سني المحنة، وواجه أصعب الأيام وأحلكها، يقضي اليوم متأثراً بجراحه، مرمياً على طريق، يتطلع على بيته، على جنى عمره يندثر ويسحق على مرأى من عينه. انه يقف عاجزاً، مقيّداً أمام طفل يتضوّر جوعاً، وشيخ يئن تحت هول الكارثة، وامرأة مفجوعة تبكي ابناً أو زوجاً سقط من فعل الجنون الذي يلف مناطقنا اليوم. فأمام هول ما يحدث، وانطلاقاً من ايماني بلبنان وطناً أبدياً، حراً، مستقلاً، وانطلاقاً من عدم قدرتي على رؤية شعبنا يقتل ويشرّد ويذبح ويُهجّر، وانطلاقاً من المسؤولية التي أحملها تجاه وطني وشعبي، انني أدعو كل دول العالم، وجميع المسؤولين اللبنانيين، روحيين وزمنيين، وبالأخص الشرعيين منهم، الى تحمّل مسؤولياتهم كاملة، تجاه الله والوطن والمواطن، والى بذل كل الجهود الممكنة، بالسرعة اللازمة والحزم الكافي، وبكل الوسائل المتوفرة الى انقاذ لبنان من هذه المحنة المدمّرة. وانني بالمناسبة أعد الشعب اللبناني بأني لن آلو جهداً مهما كان الثمن، ومهما بلغت التضحيات، وبكل الطرق الممكنة والمتوفّرة لايقاف هذه المجزرة الجماعية، التي يتعرّض لها بأسرع وقت ممكن، ان لبنان باقٍ، فالآتي قريب. عاش الشعب اللبناني، عاش لبنان».(26)

– لم يتأخر الجواب على نداء الدكتور جعجع من قبل العماد عون، فلقد بثّت القناة الخامسة من تلفزيون لبنان الخاضعة للحكومة العسكرية عند الساعة الثانية عشرة والربع بعد منتصف ليل 16-1990/2/17 رداً جاء فيه:

«قائد المسلحين سمير جعجع، الذي كُلّف تنفيذ مؤامرة على الشعب اللبناني، وبدأ بتنفيذها في 31 كانون الثاني الماضي، بضرب ثكنات الجيش، من اجل تسليم لبنان الى الاحتلال، وجد نفسه مقصّراً عن تنفيذ المؤامرة التي وعد بتنفيذها فأطلق نداءً الى دول العالم ودول العرب والمسؤولين الروحيين والزمنيين ولا سيما من سماهم المسؤولين الشرعيين، دعاهم الى تحمّل مسؤولياتهم ووقف ما أسماه المجزرة الشاملة بحق الشعب اللبناني بكل الوسائل المتوفرة. وتناسى صاحب الأقدام التهجيرية سمير جعجع أنه هو الذي غدر بالجيش اللبناني، ظنّاً منه ان عنصر المفاجأة سيكون حاسماً، وتناسى أيضاً أنه صفى الضباط والجنود على الحيطان، وأطلق النار على جباههم العالية، لأنهم رفضوا الركوع ورفضوا السير في المؤامرة التي ينفذّ، وتناسى جعجع أيضاً كل الجرائم التي ارتكبها بحق الشعب اللبناني وبحق الجيش جنوداً وضباطاً، ولا سيّما منهم اولئك الذين لا تزال جثثهم الطاهرة على الارض تهترىء من دون أن يتمكن أحد من الاقتراب منها، لأن المسلحين يطلقون النار عليها وعلى كل من يقترب منها لسحبها، ونسي سمير جعجع أيضاً ان مسلحيه رموا الغاماً على الطرقات، وفخّخوا الممرات ومداخل المدن والاحياء والبيوت، محوّلين المواطنين الآمنين رهائن ومتاريس حيّة يحتمون وراءها، ويشبعونها أشدّ انواع التنكيل والارهاب والاذلال، كما نسي ان الشعب اللبناني مجّ كل الممارسات الارهابية التي ارتكبها جعجع ومسلحوه بحق الشعب اللبناني سارقي لقمته، مانعين عنه سبل العيش وآسرينه في سجن الخوف والذل والاستجداء والفقر. ان سمير جعجع قاد حرب الغاء على الدولة اللبنانية لتمرير مؤامرة الطائف، وحين قصّر عن مهمته، لأن الجيش اللبناني تمكّن من تلقّي الضربة الأولى، وردّ هجمات المسلحين، استنجد جعجع بمن كلفّوه تنفيذ المؤامرة علّهم يهبّون الى مساعدته، فيستعين بهم على أهله وأبناء وطنه، للاقتطاع لنفسه جزءاً من الغنيمة التي كان يحلم أن يستأثر بها مع مسلحيه. لقد ظنّ جعجع ان باستطاعة مجموعة من المسلحين، مشاركين في المؤامرة أو مأجورين أو مضلّلين، أن يقضي على حلم شعب كامل بالحرية والسيادة والاستقلال، فتكبّر وتجبّر، متشاوفاً بمسلحيه في ضبية، مؤكّداً ان لا أحد يستطيع أن يأخذها، ولا يمكنه هو أن يخسرها، وحين حلّ الجيش أهالي ضبيه من الكابوس، إدّعى ان خسارة ضبية لا تعني شيئاً، وحين تمادى جعجع ومسلّحوه ومرتزقته في الاعتداء على المواطنين ومراكز الجيش، في منطقة عين الرمانة، فرن الشباك، التحويطة، وتمادوا في خطف المدنيين والتنكيل بعائلات العسكريين، كان لا بد للجيش من تحرير عين الرمانة وفرن الشباك والتحويطة من كابوس المسلحين وارهابهم، ولاقى الشعب جيشه في فرن الشباك، عين الرمانة، التحويطة، لقاء البائس الذي يأتيه الأمل، ولقاء الغريق الذي تمتد اليه يد المخلص. وفي كل مآسي الشعب من جراء ممارسات المسلحين، كان سمير

جعجع هارباً الى المناطق البعيدة عن المعارك، يعطي الأوامر من بعيد، غير آبه بمصير المواطنين، ومتمادياً في الجريمة الى الآخر، وحين حرّر الجيش عين الرمانة من كابوس المسلحين والارهاب، وحلّ اليأس بجعجع الى حد الجهر بالخيانة، فأطلق نداء استغاثة وصرخة يأس، بعدما توالى استسلام عدد من مسلّحيه، وتوالى انضمام عدد آخر منهم الى الجيش، لكن صرخة اليأس هذه لن تمرّ على الشعب اللبناني، ولن تجعله يغفر لجعجع جرائمه التي امتنع اللبنانيون عن ارتكابها بحق مواطنيهم، فاستعان على تنفيذها بمزتزقة سوريين، يسحبهم من جبهة الى جبهة، ويسلّطهم على رقاب اللبنانيين ابناء وطنه، لكن الحكومة اللبنانية مصمّمة على القضاء على المؤامرة التي ينفّذها جعجع، وعلى احالة منفّذيها جميعاً الى القضاء فيأخذ القانون مجراه، وتنتعش العدالة ويكون مصير المتآمرين عبرة لمن يعتبر، فالجيش الساهر على حدود المنطقة الحرة على الجبهات، لن يتوانى عن وقف أطراف المؤامرة، وعن القضاء عليها، وسيبقى وفيّاً للقسم، وأميناً على الرسالة التي أدّى القسم من أجلها، وهي الدفاع عن علم البلاد، وذوداً عن الوطن لبنان».(26)

– رفعاً لمعنويات عناصرها المنهارة بعد سيطرة الجيش على عين الرمانة وفرن الشباك شنّت القوات اللبنانية هجوماً كبيراً على معقل الجيش في أدما المحاصر منذ اندلاع المعارك، ففي صباح 1990/2/17 هاجمت القوات المعقل على ثلاثة محاور هي: فتقا والبوار وطبرجا ودارت معارك عنيفة بين المهاجمين والمدافعين وصلت في بعض الأحيان الى السلاح الابيض ؛ ولم يتمكن المهاجمون من التقدم نحو المعقل لأن المغاوير استماتوا في الدفاع طيلة النهار حتى استشهد قائدهم النقيب بسام جرجي. ونشطت الوساطات والاتصالات لوقف اطلاق النار، وعند الساعة الثامنة والربع مساء صدر عن مكتب الاعلام لدى العماد عون البيان الآتي:

«استجابة الى رغبة البطريرك مار نصرالله بطرس صفير ولجنة الوساطة والنداءات المتعددة التي وجهتها جهات روحية ودولية تعلن الحكومة اللبنانية وقف اطلاق النار وقفاً شاملاً وتاماً ووقف العمليات العسكرية ووقف الحملات الاعلامية اعتباراً من لحظة اذاعة هذا البيان».(27)

بعد ساعة اصدرت الدائرة الاعلامية في القوات اللبنانية البيان الآتي:

«بناء على نداء غبطة البطريرك صفير، وبناء على مساعي لجنة الوساطة الثلاثية، تعلن قيادة القوات اللبنانية وقف اطلاق نار كاملاً وشاملاً ووقف الحملات الاعلامية ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من هذا المساء».(27)

بعد هذا الاتفاق سجّلت لجنة الوساطة أول عمل ايجابي وتنفيذي تمثل بانجاح عملية اخلاء جميع عناصر الجيش وعتادهم من معقل أدما عبر طريق القليعات الى بكفيا ومن

ثم الى ثكنات الجيش ومراكزه في المتنين وتمت العملية برعاية الصليب الأحمر ليل 17-1990/2/18.

.دخول الفلسطينيين على خط الوساطات بين الجيش والقوات اللبنانية، فلقد أعلن بسام ابو شريف مستشار السيد ياسر عرفات عن اتصالات اجراها رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ 1990/2/16 «مع الاطراف المعنية للتوصل الى وقف اطلاق النار بين قوات العماد عون والقوات اللبنانية».(28) ولقد زار وفد فلسطيني برئاسة زيد وهبي المسؤول السياسي لحركة فتح في الجنوب المنطقة الشرقية وبقي عدة أيام قابل خلالها العماد عون والدكتور جعجع والبطريرك صفير وغيرهم من فاعليات المنطقة ولكن حظ الوساطة الفلسطينية لم يكن أفضل من حظ باقي الوساطات.

الجولة الخامسة

بعد النجاح الذي حقّقته في عملية اخلاء عناصر الجيش من معقل أدما، عادت لجنة الوساطة لتراوح مكانها كما قال العماد عون في مؤتمر صحافي عقده بتاريخ 1990/2/22:

«ان اللجنة المحلية التي تتعاطى في هذا الشأن والتي كنا نريد تحويلها هيئة مرجعية سياسية، أي نكبّرها ونوسّعها، لا تزال تراوح مكانها. ما هو السبب ؟ السبب ان الدكتور جعجع يُعلن شيئاً ويعمل شيئاً آخر... طبعاً اللجنة نَفَسُها طويل وتحب أن تحقق نجاحاً ولكن أنا في التفاوض مع الدكتور جعجع لا أعطيها حظّاً كبيراً لأنه هو يعطيها كلاماً، بينما أنا أعطيها أعمالاً. نحاول أن نعطيها أعمالاً، تذهب وتأتي لنا بكلام، اذاً من هذا المنطلق أنا تاركهم حتى يضجروا».(29)

كي لا يظهر فشلها على الصعيد السياسي، حوّلت اللجنة مساعيها لفتح بعض الطرقات أو «الزواريب»، فنجحت بفتح طريق ضيّقة أو «زاورب» في ضبية بدلاً من فتح الاتوستراد والنفق الذي سدّته القوات اللبنانية. ولقد عبّر عن هذا الفشل عضو اللجنة الأباتي بولس نعمان: «نحن خجولون من ذاتنا، ويجب أن نستعد للندامة ولاثنين الرماد، ونعمل توبة كلنا عن خطايانا».(30)

بعد تعثر خطى اللجنة وفشلها عادت الحملات الاعلامية لتقوى وتشتّد والتعزيزات العسكرية والتحصينات لتزداد وترتفع بخاصة على حدود منطقة الأشرفية وضواحيها، وتبادل فريقا الصراع الاتهامات بالعرقلة. فاتهم مندوب الجيش في اللجنة، العميد الركن الياس خليل، القوات بالمماطلة حين قال عن فتح الطرق:

«...والطريق الأخرى التي فتحت هي طريق اوتوستراد النهر وقد أزيلت عنها الألغام والعوائق التي وضعتها القوات وأشدد على السواتر والألغام والعوائق والحواجز وضعتها فقط

القوات وليس الجيش. لذلك عليها أن تتولى هي فتحها. لكن هذه الطريق تتعرض من وقت الى آخر لأعمال قنص مصدره جهة «اوتيل ديو» وجوار المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي وحي السريان والأماكن المشرفة من الاشرفية».(31)

ورد عليه الرائد المتقاعد فؤاد مالك، ممثل القوات اللبنانية في لجنة الوساطة، فقال:

«وضعنا اليوم لا يختلف كثيراً عن وضعنا أمس لأن العراقيل نفسها ما زالت موضوعة في وجه اللجنة والشروط نفسها ما زالت توضع... أننا ما زلنا نقول نفتح الطرق واليوم وضعت طروحات جديدة هي فتح الطرق واعطاء ضمانات ألا تستعمل لأعمال حربية».(31)

نظراً لتردّي الاوضاع وتعثّر الوساطات وخوفاً من اندلاع العنف مجدداً عقد رؤساء الطوائف المسيحية بتاريخ 1990/2/28 اجتماعاً في بكركي أصدروا على أثره بياناً تضمن النقاط الآتية:

- وقف اطلاق النار نهائياً واحترام قدسية الحياة.
- سحب المقاتلين والأسلحة الى الثكنات.
- فتح الطرق والمعابر.
- وقف الحملات الاعلامية.
- اعادة دورة الحياة الاجتماعية للمواطنين.
- اعتماد الحوار بين المسؤولين في المنطقة الشرقية بانتظار حل القضية اللبنانية نهائياً.

وكان العماد عون قد وجّه الى المجتمعين رسالة جاء فيها:

«يا أصحاب الغبطة والسيادة، ليس المهم الى جانب من يكون الحق، بل أن نكون نحن الى جانب الحق صراحة وجهارة. المطلوب اليوم في هذه الفترة العصيبة التي يمر بها شعب لبنان، والتي هي محك وجود للجميع أن نقول كلمة حق لدعم الحق من دون النظر الى موقع هذا الحق او الجهة التي هو معها. المطلوب شهادة حق لا اكثر ولا أقل من دون زيادة ولا نقصان. وبعدها راحة ضمير، وشعور باداء الواجب أمام الله والناس والضمير».(32)

أما الدكتور جعجع فأصدر بياناً أعلن فيه باسم القوات اللبنانية « التزامه الكامل بما ورد في بيان اصحاب الغبطة البطاركة»، كما أعلن «استعداد القوات اللبنانية للتقيّد الفوري بما ورد في هذا البيان»(32)

ولكن لا بيان الرؤساء الروحيين ولا موافقة القوات اللبنانية عليه قد حالا دون تجدد الاشتباكات على خطوط التماس بين الاشرفية والتحويطة وفرن الشباك وسن الفيل، ما أدى الى انفجار الوضع بشكل عنيف صباح الأول من آذار، وصدر على أثره بيان عن قيادة الجيش جاء فيه:

«... منذ الخامسة صباحاً وحتى الآن يستمر المسلحون في قصف الأحياء السكنية ومراكز الجيش في العدلية والمحيط وحرج تابت في سن الفيل واطراف الدوره وعلى طول ساحل المتن الشمالي... وكانت مراكز الجيش في سن الفيل والصالومي استهدفت فجر اليوم بمحاولة تسلل نفذتها مجموعة من المسلحين تحت وابل من القصف الكثيف الذي بلغ القصر الجمهوري في بعبدا. وقد صدّ الجيش اللبناني محاولة التسلل وبدأ بتنفيذ تدابير حماية لمراكزه من خلال انتشار متقدم».(33)

قيادة القوات اللبنانية، أصدرت من جهتها بياناً جاء فيه:

«بينما كانت الاتصالات مستمرة بهدف الاتفاق على وقف ثابت لاطلاق النار وفتح الطرق... فوجئت المنطقة الشرقية صباحاً بعدد من الأعمال العسكرية من جماعة عون أهمها: اعتباراً من الساعة السادسة إلا ربعاً بدأ قصف مدفعي مركز على منطقة الاشرفية وسن الفيل والدورة وعلى كل المحاور بمختلف انواع القذائف ومدافع الميدان وقامت جماعة عون بمحاولات تقدم على محور سن الفيل — الحايك- الصالومي- مركز ميرنا الشالوحي واستمرت حتى التاسعة من غير أن تحقق أي تقدم. وعند الساعة العاشرة حاولت جماعة عون القيام بهجوم مدعوم بالدبابات وتحت غطاء مدفعي كثيف على منطقة سن الفيل من كل المحاور فلم تتمكن من تحقيق أي تقدم».(33)

لم تدم هذه الجولة طويلاً لأن القتال توقف عند الساعة الثالثة عشرة والنصف من النهار ذاته، تحت ضغط الكنيسة ومن هو وراءها. فبعد اتصال اجراه البطريرك صفير بالعماد عون والدكتور جعجع ابلغ خلاله التزامهما وقف النار والحملات الاعلامية، وجّه نداءاً حذّر فيه «كل من يأمر باطلاق النار ومن يأتمر به من الوقوع في عقوبة الحرم المحفوظ الحلّ منه لسطاننا البطريركي وبالتالي من فصلهم عن جسم الكنيسة ومنعهم من الأسرار المقدسة والدفنة البيعية».(34) وتدليلاً على حسن النية سحب الجيش عناصره من المراكز التي احتلها خلال هذه الجولة وأعادها الى مراكزها الأساسية.

أما المصادر القريبة من العماد عون فقالت:

«ان هذا الانسحاب تم بناء على رغبة القائم بأعمال السفارة البابوية وديبلوماسيين فرنسيين اتصل بهم الدكتور جعجع فجر أمس من جونية ؛ مع العلم ان الهجوم الذي شنّه الجيش في سن الفيل كان سيكتمل بمرحلة ثانية تفرضها طبيعة الوضع العسكري على الارض (تهديد مقر قيادة القوات في الكرنتينا)» وأعلنت المصادر ذاتها: «ان القائم بأعمال السفارة البابوية اتصل بالعماد عون وطلب منه التخلّي عن المرحلة الثانية من الهجوم وتعهّد شخصياً ان تقبل القوات الاتفاق المعلن بكل بنوده، فاستجاب عون الطلب».(34)

مع انتهاء الجولة الخامسة وتوقف عملية سن الفيل —النبعة وسحب الجيش وحداته الى

مراكزها الأساسية، رسمت الحدود أو خطوط التماس بين المنطقة التي يسيطر عليها الجيش والمنطقة التي تسيطر عليها القوات اللبنانية وفُتحت بوابات عبور بين المنطقتين في أوقات محددة، وتوقفت العمليات الهجومية باستثناء محاولة التقدم التي قامت بها القوات اللبنانية بتاريخ 1990/3/30 على جبهة القليعات والتي فشلت. واقتصرت بعدها العمليات على تبادل اطلاق النار من مختلف انواع الأسلحة كان يطول أو يقصر ويشتد أو يخفّ حسب الظروف ومزاجية العناصر الموجودة وراء كل سلاح. وغالباً ما استعمل القصف لاسكات وسائل الاعلام المرئية او المسموعة عندما كانت هذه الوسائل تتجاوز الخط الأحمر فتصيب من الخصم مقتلاً أو نقطة سريعة العطب كما حدث عندما بدأت القناة الخامسة في تلفزيون لبنان، الخاضعة لحكومة العماد عون، تنشر الفضائح المالية للقوات وتُظهر الرسوم والخوّات التي كانت تتقاضاها من المواطنين وكيف كانت توزعها أو تنفقها أو توظّفها في الخارج. لقد حصل الجيش على هذه المعلومات بعد سيطرته على مبنى الصندوق الوطني في ضبية والذي كان يعتبر المركز الأهم للشؤون المالية في القوات. لم تتحمل قيادة القوات نشر هذه الوقائع والحقائق والفضائح فركّزت قصفها خلال عدة ايام على مبنى التلفزيون في الحازمية وتمكّنت من تدمير البناء ولكنها لم تتمكن من اسكات الصوت وتوقيف الصورة وبالتالي نشر المعلومات. كما عمدت الاجهزة المخابراتية لدى الطرفين الى تنفيذ أعمال تخريب وتعطيل وتدمير ونسف وقتل وراء خطوط الخصم كعملية نسف مخازن الذخيرة التابعة للقوات في جعيتا وتدمير مربض للقوات على جبهة القليعات بسكنتا، وتفجير ناقلات جند للجيش في رومية ومربض مدفعية للجيش في الفنار.

لم تتوقف الوساطات خلال هذه الفترة حيث تمكّنت من التوصل الى اتفاق لوقف النار بتاريخ 1990/5/21 تبع جولة قصف مدمرة دامت عدة أيام. ومنذ ذلك التاريخ اقتصرت الأعمال الحربية على خروقات محدودة وظرفية لوقف النار على خطوط التماس بين المنطقتين.

III - على من تقع مسؤولية اندلاع المعارك؟

عندما كان المؤلف (العميد الركن فؤاد عون) ورئيس جهاز الاستخبارات في القوات اللبنانية (بيار زرق الملقب بأكرم) في بغداد خلال شهر أيار 1990 لمناقشة الأوضاع في لبنان مع القيادة العراقية في سبيل إيجاد حل للصراع العسكري بين الجيش والقوات، وبينما كانا يتناولان طعام الغداء منفردين في فندق الرشيد، أجريا جردة حساب للوضع في لبنان وخصوصاً في المنطقة المحررة منذ انتهاء ولاية الرئيس امين الجميل وتسلم العماد عون وحكومته السلطة، وحاولا تفسير الأحداث ومناقشة اسبابها وعندما وصل الحديث إلى الصراع الثاني بين الجيش والقوات اعترف السيد اكرم بأن جهاز المخابرات التابع لأحدى

الدول الكبرى، المهتمة بالوضع في لبنان وبتنفيذ اتفاق الطائف عرض على قيادة القوات اللبنانية خطة عسكرية - امنية مخابراتية - تهدف إلى شل الجيش وزعزعته والقضاء على العماد عون وحكومته، وطلب جهاز المخابرات هذا من القوات اللبنانية تنفيذ هذه الخطة بعد أن وعدها بتقديم المساعدة التقنية والاستعلامية والمخابراتية، وكان موعد البدء بتنفيذ هذه الخطة خلال الأسبوع الأول من شهر شباط 1990. صرّح السيد اكرم ان القوات اللبنانية رفضت الطلب، ثم زاد، عند ذلك عُدِّلت الخطة بحيث أصبح هدفها القضاء على القوات اللبنانية، وعرُض الموضوع من قبل بعض الوسطاء والعملاء على بعض المقربين من العماد عون الذين وافقوا على الخطة وتكفّلوا بإقناع العماد عون بتبنيها وتنفيذها وهذا ما حصل.

رواية السيد أكرم فيها كثير من الحقيقة، فهل أن العماد عون وحكومته كانا البادئين بالمعارك على حد زعم السيد أكرم أم أن القوات هي التي نفذّت الخطة وبعد أن اخفقت في تحقيق كامل اهدافها، حاولت التنصّل منها ورمي المسؤلية على العماد عون وحكومته؟.

للوصول الى معرفة الحقيقة، لا بد من استعراض وضع العماد عون وحكومته قبل اندلاع المعارك وكذلك وضع القوات اللبنانية .

وضع العماد عون وحكومته قبل اندلاع المعارك

خلال شهر كانون الثاني 1990 عشية اندلاع المعارك بين الجيش والقوات كان العماد عون وحكومته في أوج القوة.

على الصعيد الداخلي اللبناني

- استقطب العماد عون غالبية الشعب اللبناني ليس المسيحيين فقط بل معظم المسلمين المتواجدين في مناطق الإحتلال السوري و أصبح يمثل لهم الأمل لإنقاذ الوطن والشعب وتوحيدهما، وتخليصهما من هيمنة الغرباء والميليشيات وإعادة الإعتبار لهما اقليمياً ودولياً.

-كسف العماد عون جميع الزعماد التقليديين واجبرهم على الإنكفاء والسكوت، وأضعف الأحزاب وحرّك القاعدة فيها على القيادات حتى ظهرت الإنقسامات في داخلها وشلّ دورها (كحزب الكتائب) كما حجّم الميليشيات عندما ضغط على قيادة القوات اللبنانية فاضطرت لالغاء الاحتفال بيوم المقاومة في الساعة الأخيرة، ثم اقامته في تاريخ آخر بعد الإتفاق مع العماد عون على كيفية إقامته وحتى على الأفكار التي سيطرحها قائد القوات في كلمته أمام مؤيديه وأهاليهم الحاضرين.

- أفزع العماد عون السياسيين مؤيدي الطائف وافرازاته بشعبيته العارمة وطموحاته

الوطنية الصادقة وأجبرهم على معاودة حساباتهم وفحص ضميرهم لاختلاق الحجج والوسائل تخلصاً من المآزق التي وضعوا أنفسهم فيها:

فالسيد الياس الهراوي الذي توعّد العماد عون وهدّد بحسم أمره خلال 48 ساعة، ورفض الإنتقال من مركزه الوقتى في ثكنة أبلح في البقاع الأ الى قصر بعبدا، عاد وتراجع وانكر التهديد والوعيد، وانتقل الى المنطقة الغربية من بيروت وتركّز فيها بانتظار الفرج لكي يمّن الله عليه بالوصول الى قصر بعبدا.

والدكتور سليم الحص الذي وعد في بيان حكومته بحل كل مشاكل لبنان في وقت قريب، تقبّل الأمر الواقع ورضي بعجزه وعجز اعضاء حكومته وترك للسانه ولسانهم وخصوصاً السادة: ادمون رزق، الياس الخازن والبير منصور، العنان للتهجم على العماد عون وتهديده ليقبضوا ثمن هذه «البهورات» و«المراجل» تمتعاً بالراحة في فندق «سمرلاند».

ولم يتمكن السيدان الياس الهراوي وسليم الحص ومن معهما أو وراءهما من شد عزيمة السيدين جورج سعادة وميشال ساسين للإنضمام الى الحكومة، وبرغم كل الترغيبات قدّما استقالتهما رسمياً ووجّها الضربة القاضية الى حكومة الدكتور الحص.

أما النواب السابقون فتفرقوا أيدي سبأ، وعبثاً حاول رئيسهم السيد حسين الحسيني اقناعهم بالعودة إلى الوطن ليتابعوا «مسيرة خلاصه» على حد تعبيره. فكابوس العماد عون كان بالنسبة إليهم أقوى من دعوات السيد الحسيني، وهم يعلمون ان مشكلتهم ليست مع العماد عون فقط بل مع الشعب اللبناني الذي يدّعون تمثيله.

والجيش الذي عوّل تجمع الطائف على استجلاب ألويته المرتبطة بقيادتها الشرعية في اليرزة للأنضمام الى قيادة العميد اميل لحود الذي عيّنوه قائداً لجيشهم أو على الأقل ضعضعة هذه الألوية المتمركزة في المنطقة الشرقية، هذا الجيش خذلهم وأثبت ان الجيش هو واحد وسيبقى واحداً بالروح والإيمان بلبنان الواحد الموحّد ولن تقوى حبائل شياطين السياسة على زرع الفرقة بين ألويته ودفع بعضها لمقاتلة البعض الآخر.

على الصعيدين الأقليمي والعربي

حقق العماد عون تقدماً كبيراً تمثّل:

- بتفشيل الحسم ا لعسكري ضده وضد المنطقة المحررة، هذا الحسم الذي هدّد به السيد الياس الهراوي وحكومته بدعم من سوريا وجيشها، مما أضطرّ سوريا للتراجع بعد أن حشدت جيشها على حدود المنطقة المحرّرة وأعلنت الجهوز للهجوم لايصال السيد الياس الهراوي الى قصر بعبدا والعميد اميل لحود الى وزارة الدفاع الوطني في اليرزّة. وان تراجع سوريا ليس بالأمر السهل أو المعتاد، ولكنّ صمود العماد عون وجيشه وانتفاضة

الشعب اللبناني لكرامته وسيادته وحريته وتصميمه على الدفاع عن المنطقة المحررة وعن قصر بعبدا وسيده، كان السبب الحقيقي لهذا التراجع.

– بلجم اندفاع اللجنة العربية في تطبيق اتفاق الطائف. فصحت لترى أن كل ما قامت به وعملت له ودفعت الأموال الطائلة للوصول اليه قد تكسّر على صخرة بعبدا، وتراجع أمام هذا الحاجز الذي اعتبرته بسيطاً فتجاهلته قبل مؤتمر الطائف وخلاله وبعده.

لم يصدّق اعضاء اللجنة أن ضابطاً «متمرداً» على حد قول حكومة الدكتور الحص يمكنه أن يقف بوجه هذا التيّار العارم من التأييد العربي والدولي. لم يصدّقوا أن هذا «الجنرال الصغير» على حد قول وزير خارجية سوريا، يستحيل شراؤه، فكثيرون غيره تراكضوا ولا يزالون يلملمون الفتات من على موائد الطائف.

عجيب أمر هذا «الفخر الدين» الجديد الذي يخاصم الجميع، سياسيين ونواباً وزعماء ودولاً! من يقف وراءه، من يدعمه، من يموّله، من يعطيه هذا الزخم؟ تبّاً لهم أُصمّت آذانهم وكُفّت أعينهم وأغشى الله على بصيرتهم! ألم يسمعوا صوت الجماهير المحتشدة حول قصر بعبدا؟ ألم يُبصروا قوافل الشعب ومواكبه على طريق المزار – المحجّة وهي تهتف «بالروح، بالدم نفديك يا عماد»؟

نعم صدمهم الواقع فتبدّدت احلامهم وتساقطت تهديداتهم فيمّموا شطر بغداد يسألون سيّدها المساعدة والتدخل مع العماد عون لتليين مواقفه وتسهيل مهماتهم حفظاً لماء وجهم وليس انتشالاً للبنان من مأساته، فمركز المملكة العربية السعودية، عرابة اتفاق الطائف، سيتأثر ان أخفقت اللجنة ولم ينفّذ الاتفاق. وكم كان كبيراً الرئيس صدام حسين عندما قال لاعضاء اللجنة: «هذا ثمن تجاهلكم للعماد عون والشعب اللبناني، نصيحتي لكم أن تزوروا بعبدا وتناقشوا الأمور وجهاً لوجه مع العماد عون».

استعظموا الأمر وأبت كبرياؤهم الرضوخ لإرادة الشعب اللبناني فراحوا يفتّشون عن مخرج في واشنطن ونيويورك وباريس وروما والفاتيكان، علّ هذه العواصم تضغط على العماد عون والشعب اللبناني فينصاعان لمؤامرة الطائف وأوامر افرازاتها، أو علّ القيّمين على الأمور في هذه العواصم يُعملون اجهزة مخابراتهم فيفجّروا المنطقة المحرّرة من الداخل وكان لهم ما طلبوا.

على الصعيد العالمي

معظم الدول التي سبق لها ووافقت على اتفاق الطائف ودعمت ما تمّ في قاعدة القليعات وشتورا بدأت تُعيد حساباتها على ضوء الرفض الشعبي لما وافقت عليه ودعمته ووجدت نفسها في موقف حرج، فهي من جهة اعترفت بالطائف وبالشرعية التي نتجت عنه، ومن

جهة ثانية وتمشياً مع قناعاتها ومبادئها الديمقراطية فهي مضطرة لإحترام ارادة الشعب اللبناني الرافض للطائف. لذلك أخذت تفتّش عن المخارج التي تحفظ لها ماء الوجه تجاه شعوبها وتجاه الشعب اللبناني وتجاه حكومة الطائف. فأخذت تنصح هذه الحكومة بعدم استعمال القوة العسكرية بل سلوك طريق الحلول السلمية. ولما طالبتها حكومة الطائف بموقف صريح وواضح ودعم ثابت وأكيد كان جوابها: «ان اتفاق ا لطائف هو اتفاق سلام وليس اتفاق حرب ومن هنا لا يجوز فرضه بالقوة على الشعب الرافض له». كما حذّرت هذه الدول سوريا من مغبة شن هجوم عسكري على المنطقة الشرقية وقصر بعبدا لازاحة العماد عون. بعد التحذير أخذت هذه الدول تنصح حكومة الطائف بالتفاوض مع العماد عون لحل الاشكالات، ثم وصلت بنصائحها الى حد الاعتراف بأن لا حل للمشكلة اللبنانية بدون العماد عون ومن يُمثّل. وكان موقف الفاتيكان الدليل الأوضح لهذا التبدّل والاعتراف بصحة طروحات العماد عون وبقوة التيار الشعبي الذي يدعمه ويقف وراء.

بعد هذه الانتصارات التي حقّقها العماد عون والأهداف التي سجّلها في مرمى خصومه المحليين والإقليميين وحتى الدوليين، هل يُعقل أنه اتخذ قرار الدخول في صراع حربي عنيف مع القوات اللبنانية، مع علمه اليقين ان هذا الصراع سيُضعف درجة المقاومة داخل المنطقة المحررة وعلى حدودها مع جيش الاحتلال السوري، وقد يؤثر على وضعه ووضع حكومته في حال لم يتمكن من حسم الصراع لصالحه كما حدث في 14 شباط 1989؟

لماذا تراه يأخذ مثل هذا القرار وهو يعلم علم اليقين:

– ان خصومه كثيرون في الداخل وفي الخارج وهم يتربّصون به، وينتظرونه عند أول كوع أو أول هفوة أو تصدّع في جبهته الداخلية لينفذوا منها الى داخل جهازه.

– ان المنطقة المحررة التي خرجت لتّوها من حرب التحرير مثخنة بالتدمير والخراب، عضّت على جراحها وتجاوزت مصائبها وويلاتها في سبيل الحرية والسيادة. وهي لا تتحمل حرباً جديدة أكثر عنفاً ودماراً وحقداً تجري داخل جدرانها وبين حناياها ويقاتل فيها الأخ أخاه والأبن أباه والجار جاره، ومهما تكن نتائجها ستدفع هي ثمن النجاح والخسارة على حد سواء،

– إن الجماهير التي زحفت الى قصر بعبدا وأعلنت تأييدها لسيد القصر طالبة تخليصها من تجاوزات ميليشيا القوات اللبنانية وخواتها وضرائبها غير المشروعة، قد لا تقبل استعمال الحديد والنار لتحقيق أهدافها مع الميليشيا، بعدما نجحت سلمياً في حماية قصر بعبدا والشرعية.

– ان الجيش اللبناني، الذي خرج من حرب التحرير متعباً، لم يتمكن من تعويض الذخائر

التي استهلكها ومن تنفيذ التدريبات والتحضيرات الضرورية لخوض معركة داخل المدن يصعب عليه فيها التفريق بين الصديق والعدو الذي قد يكون أخاً، أباً، إبناً، جاراً أو صديقاً. وارض المعركة ستكون مدينته، قريته، حيّه، شارعه أو منزله. أما اهله وعائلته فقد يكونون في بقعة يسيطر عليها العدو فيصبحون هدفاً للتنكيل والانتقام.

– ان قسماً كبيراً من الجيش لا يزال متمركزاً على حدود المنطقة المحررة، يدافع عنها ويحمي سكانها، ومنهم عناصر القوات اللبنانية، من تهديدات جيش الاحتلال السوري والميليشيات الخاضعة له، فيصعب على هذا الجيش خوض حرب جديدة، وإذا ما فُرضت عليه فقد لا يتمكن من حسمها بسرعة وقد يكون النجاح فيها غير مؤكد.

هل من مصلحة العماد عون ومصلحة خطته التحررية أن يتخذ قرار المجابهة العسكرية مع القوات اللبنانية وهو يعرف تماماً وعن خبرة سابقة؟:

– إن القوات اللبنانية، التي انبثقت من توحيد البندقية التابعة لميليشيا الأحزاب المسيحية خلال العام 1980، وُجدت في الأصل لتسد الفراغ الذي احدثه تقاعس السلطة السياسية عن القيام بواجبها والذي أدّى الى شل الجيش وقوى الأمن الداخلي، ولكي تكون في مواجهة الميليشيات الأخرى التي تشكلّت في الجانب الآخر من البلاد ومنها: حركة أمل والحزب التقدمي الإشتراكي. وإذا كانت السلطة السياسية قد استعادت دورها في المنطقة المحرّرة وأعادت الى الجيش فعاليته ودوره في حفظ الأمن والنظام فيها والدفاع عن حدودها، فالسلطة السياسية لا تزال متقاعسة في بقية الوطن، والجيش لا يزال مغيّباً أو خاضعاً لهيمنة زعماء الميليشيات هناك. من هذا الواقع لا يجوز الغاء ميليشيا القوات اللبنانية، في وقت تعجز السلطة السياسية عن الغاء باقي الميليشيات، وذلك حفظاً للتوازن عند اقتراب الحل النهائي لأزمة الوطن. وإذا كان مبدأ خضوع الجيش لسلطة زعماء الميليشيات، كما هو الحال لدى الطرف الآخر، مرفوضاً بشكل قاطع فإن التنسيق معها، وحتى اشراكها في القرار السياسي وربما العسكري، كما حدث عندما طلب العماد عون من الدكتور جعجع الاشتراك في الحكومة، فوافق هذا الأخير ثم تراجع، مقبول ولو بصورة وقتية ومرحلية. وإذا ما ارتكبت ميليشيا القوات اللبنانية اخطاء وهفوات وتجاوزات فإن التفاوض معها يبقى أفضل من الصدام العسكري، وإن تجاوزات ميليشيا القوات اللبنانية وضررها وحتى خطرها تبقى أخف من تجاوزات وضرر وخطر القوات الغريبة المحتلة.

– أن هناك أكثر من عشرين ألف عائلة تؤمّن معيشتها من العمل مع القوات اللبنانية أو من التعامل معها، ومعظم هذه العائلات من الطبقة المعوزّة أو التي هُجّرت من قراها ومنازلها وتعيش في ظروف حياتية صعبة، فلا يجوز قطع رزق هذه العائلات بالغاء القوات قبل تأمين البديل المعيشي لها وهذا لم يكن محضّراً أو مؤمّناً.

– أن قسماً من المسيحيين لا يزال يؤمن بأن القوات اللبنانية هي «مؤسسة نحو المستقبل» وبأنها لا تزال تدافع عنه وعن «أمن المجتمع المسيحي» وهؤلاء اللبنانيون يرفضون الغاء القوات اللبنانية أو حتى اخضاعها لسلطة الحكومة والجيش وهم مستعدّون للقتال في سبيل ما يؤمنون به.

– ان الدول والشعوب المؤيدة لطروحات العماد عون وحكومته، ضمناً كأوروبا الغربية والفاتيكان وعلناً كالعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية. لا تقبل مبدأ الغاء القوات اللبنانية ولا حتى الصراع العسكري معها لإخضاعها في الظروف الراهنة، ولقد سبق لهذه الدول والشعوب أن حذّرت في مناسبات عديدة من الوصول الى حد التقاتل داخل المنطقة المحرّرة، وبخاصة بعد أحداث 14 شباط 1989، وغالباً ما كانت تحث الجيش والقوات على تشكيل قيادة مؤحّدة أو على الأقل مرجعية سياسية وعسكرية بإنتظار التوصّل الى الحلول النهائية للأزمة اللبنانية، والخوف من أن تغيّر هذه الدول والشعوب موقفها الداعم والمؤيد للعماد عون والقضية التي يدافع عنها.

– إن مقاتلي القوات اللبنانية يشكّلون مصدراً بشرياً للجيش اللبناني ومخزناً له قد يفتحه في أي وقت، فلا يجوز زرع الحقد على الجيش في قلوبهم ولا يجوز دفعهم للهجرة هرباً من انتقام الجيش أو طلباً للرزق، كما لا يجوز قتلهم أو جرحهم أو إعاقتهم خلال قتال مع الجيش. (وهذا ما حدث عندما طُلب من عناصر القوات الالتحاق بثكنات الجيش).

– أخيراً إذا كان العسكري قد أقسم على التضحية بنفسه «حفاظاً على علم بلاده وذوداً عن وطنه لبنان»، فلا يجوز أن تكون تضحيته في قتال مع أخ أو صديق أو جار يختلف معه في الرأي أو يتبع قيادة ضالة ومتهورة أو حتى خائنة.

يتبين مما تقدم أنه لا يمكن أن يكون العماد عون قد اتخذ المبادرة بالدخول في صراع عسكري مع القوات اللبنانية، فضلاً عن أن مصلحته كانت تقضي بالإبتعاد عن هذا الصراع لأنه كان على قاب قوسين أو أدنى من الإنتصار على فريق الطائف، أو على الأقل أن يكون في مركز قوة للتفاوض مع هذا الفريق ولفرض شروطه عليه، كما يتبين من مجريات المعارك أن هذا الصراع قد فُرض على العماد عون من قبل القوات اللبنانية وممن هو وراءها وممن دفعها للدخول في هذا الصراع، وكل ما قام به العماد عون هو احتواء هجوم القوات اللبنانية والحفاظ على الحد الأدنى من السيطرة على الأرض لتبقى مسيرته التحررية على قيد الحياة.

وإذا عدنا الى مجريات المعارك نسأل انفسنا ونقول:

هل كان العماد عون على علم بالخطة التي اعترف السيد اكرم بوجودها والتي ستنفذها القوات اللبنانية فطلب تحضير ا لجيش للتصدي لهذه الخطة أو على الأقل استيعاب نتائجها

فخاطب كبار الضباط خلال استقبالهم بمناسبة عيد رأس السنة 1990 وقال لهم.

«نحن كعسكر، مطلوب منا خلال شهر كانون الثاني جهوزية كاملة بعتادنا، بدنا نبلغ بتاريخ 31 كانون الثاني أفضل درجة جهوزية بتاريخ حياتنا العسكرية عتاداً وأفراداً ونفسية... لأن العدو المتربص بنا قد يلجأ الى أي شيء لخلق مشاكل وضغط ولازم نحن نكون دائماً مستعدين للدفاع. هذا الشيء لا يجب أن يُفهم على أنه في مشكل من الآن والى 31 من الشهر ولكن تعوّدنا نحكي بصراحة نحن عسكر لازم نكون جاهزين 24 ساعة على 24 ساعة»[35].

هل كان الجيش جاهزاً في 31 كانون الثاني 1990 لبدء الهجوم على القوات اللبنانية كما تدّعي قيادتها وتتّهم العماد عون بشن حرب لالغائها وهو بالكاد كان جاهزاً لاستيعاب هجوم القوات والمحافظة على بعض مواقعه والحد من الخسائر البشرية والعتادية في صفوفه؟.

لماذا لم يكن الجيش جاهزاً في التاريخ الذي حدّده العماد عون؟ من هو المقصّر أو المتخاذل؟ من هو المسؤول؟ هل اتخذت الإجراءات بحقه؟...

الجواب على هذه التساؤلات تعطيه العمليات العسكرية ونتائجها.

في الجولة الأولى:

هدفت هذه الجولة السيطرة على الأرض ومسك المحاور الرئيسة والنقاط المهمة وتثبيت مراكز القوات اللبنانية وثكناتها وتطويقها لاجبارها على الاستسلام؛ ولكن النتائج جاءت عكسية فالقوات اللبنانية سيطرت على الارض والمحاور الرئيسة وثكنات الجيش هي التي سقطت واستسلمت وبخاصة في قضائي كسروان وجبيل. لماذا ؟ ومن هو المسؤول ؟

في المجال العملاني:

لم توضع أية خطة عمليات مكتوبة (أمر عمليات) بدليل عدم تعميمها على اجهزة القيادة والاركان، واذا ما احتج المسؤول عن العمليات ان الخطة قد عممت شفهياً على المنفذين فقط حفاظاً على السرية، فأركان الجيش للتجهيز (كان المؤلف نائباً لرئيس الاركان للتجهيز) المسؤولة عن تأمين اللوجستية للجيش ولمنفذي الخطة (في حال وجود مثل هذه الخطة) هي أول من يجب أن يطّلع على تفاصيلها لتتمكن من تقديم الدعم اللوجستي، الا اذا اعتبر المسؤول عن العمليات ان اللوجستية غير مهمة وغير ضرورية في المعركة، وهذا منتهى الجهل والاستخفاف وفقدان الشعور بالمسؤولية. في مطلق الحال، اذا كانت هناك خطة أو لم تكن فالتقصير ثابت ويقع على عاتق المسؤولين عن العمليات في القيادة والاركان والمسؤولين عن القوات الجوية في القيادة وفي القواعد والمهابط، لأن التنفيذ العملاني كان فاشلاً وأدى الى خسارة المعركة وسقوط عدد من الثكنات ومستودعات الذخيرة في ايدي

ميليشيا القوات اللبنانية، فضلاً عن خسارة الطائرات في قاعدة حالات وتدمير الطوافات في مهبط أدما دون ان تشترك في المعركة.

في المجال الاستعلامي والمخابراتي

كانت الاخطاء هنا فادحة وحتى مميتة ؛ فالمعلومات التي وفرّتها مديرية المخابرات ومديرية الاستعلام للعماد عون، قبل اندلاعِ المعارك، كانت خاطئة كثيراً:

بالنسبة للقوات اللبنانية، فوجىء الجيش بالعدد المرتفع لمقاتلي القوات وبقوة النيران لديها وكثافتها وبمستوى التدريب العالي لعناصرها وبروح القتال لديهم وتصميمهم على الدفاع عن مراكزهم، وهذا ما يتناقض والمعلومات التي كانت متوفرة لدى الجيش. ففي اجتماع عقده العماد عون مع نواب رئيس الاركان الاربعة ومدير المخابرات ورئيس فرع الأمن العسكري في المديرية، ومدير التوجيه ورئيس مكتب القائد، لتقييم حصيلة المعارك الأولى مع القوات اللبنانية، وجّه العماد عون اللوم الى مدير المخابرات وضباطه على المعلومات الخاطئة التي نقلوها اليه عن القوات اللبنانية وبخاصة عديد المقاتلين، حيث ان المعلومات لديه كانت تقدر العدد بحوالى أربعة الاف مقاتل بينما أظهرت المعارك ان العدد يفوق العشرة الاف.

بالنسبة للاعداء الخارجيين المحتملين كالجيش السوري والميليشيات الخاضعة له كانت المعلومات غير دقيقة والتقديرات سطحية، فلم تحدّد امكانات هذه القوى أو اعمالها المحتملة لجهة تدخلها في المعركة أم بقائها على الحياد، وفقدان هذه المعلومات والتقديرات أجبر القيادة على ابقاء القسم الاكبر من وحدات الجيش متمركزاً على حدود المنطقة الشرقية في مواجهة العدو الخارجي، وابقاء معظم المدافع مصوباً نحو خارج المنطقة طيلة الأيام الثلاثة التي استغرقتها الجولة الأولى.

بالنسبة لأمن الجيش أو الأمن العسكري فلقد كان ضعيفاً بحيث تمكن جهاز مخابرات القوات اللبنانية من التغلغل في صفوف العسكريين والوصول لشراء بعض الضباط بقصد التعامل مع القوات او التزام الحياد وفرض هذا الحياد على مرؤسيهم، كما حدث في اللواء السابع وثكنة صربا وقاعدة حالات الجوية ما ساعد على تدمير باقي الوحدات التي قررت الصمود والتصدي للقوات.

في المقابل لم تتمكن مخابرات الجيش من اختراق وحدات القوات بقصد استمالة عناصرها لابقائها على الحياد كما عجزت حتى عن تجنيد بعض المخبرين لتزويدها بالمعلومات وهذا منتهى الضعف أو عدم الكفاءة.

وهكذا يتحمل المسؤولون عن المخابرات والاستعلام مسؤولية كبيرة عن خسارة الجولة

الأولى من المعارك لأنها رسمت مسار الجولات الآتية وحدّدت أبعاد النتائج النهائية للصراع.

الجولـة الثانيـة:

الخطأ الذي ارتُكب في هذه الجولة هو:

التوقف عند تلال ضبيه وعدم استغلال النصر الذي تحقّق ومتابعة التقدم لتأمين الاتصال مع معقل أدما أو على الأقل اجتياز مقطع نهر الكلب واحتلال رأس جسر على الجانب الشمالي لوادي النهر، والتمركز على تلة يسوع الملك وقطع طريق عجلتون والسيطرة بالنار على مدينة جونية ومرفئها، أو في أسوأ الحالات السيطرة على المخرج الشمالي لنفق نهر الكلب ومنع القوات اللبنانية من سدّه وتلغيمه وحفر الطريق.

هذا الاستغلال للنصر كان سهلاً لأن معنويات عناصر الميليشيا في جونية كانت محطّمة وهم على وشك القاء السلاح، وهذا ما أكّده لاحقاً شهود عيان من السكان. ولكن المسؤولين عن المخابرات والاستعلام لم ينقلوا هذا الواقع الى قائد الجيش، كما لم يستدرك المسؤول عن العمليات احتياط كافٍ من القوى وهذا ما حال دون متابعة التقدم باتجاه الشمال وما أضعف معنويات المدافعين عن معقل أدما وأشعرهم بخيبة أمل، وسهّل على القوات اللبنانية، في وقت لاحق، عملية الضغط عليهم واجبار قيادة الجيش على القبول بسحبهم.

الجولـة الثالثـة:

ان سبب تراجع الجيش عن المواقع التي احتلها، وتوصّله الى قطع طريق عجلتون – فاريا يعود الى اخطاء من قبل عمليات القيادة في ادارة المعركة ومن قبل قائدي المجموعتين المهاجمتين على محور القليعات – ريفون – مستديرة عشقوت ومحور داريّا – بلونة اللذين لم ينسّقا بين تقدمهما لأن همّ كل واحد منهما، وبدافع أناني، كان الوصول الى الهدف قبل الآخر، ما سمح لعناصر القوات اللبنانية بالتسلل بين المجموعتين وتهديد مجنبتهما. وهذا ما فرض اعطاء الأمر بالتراجع نحو القليعات وداريا.

اضعاف الجيش بتحقيق الهدف النهائي للعملية أثّر كثيراً على تطور العمليات في كسروان، وأعطى القوات اللبنانية الفرصة لتعزيز مواقعها، كما زاد في خيبة أمل المدافعين عن معقل أدما وفي احباطهم.

الجولـة الرابعـة:

خطأ قيادة الجيش تمثل بعدم استغلال النجاح ومتابعة التقدم نحو منطقة الاشرفية

للسيطرة عليها وانهاء وجود القوات اللبنانية جنوبي نهر الكلب، ما كان سيريح الوضع السياسي والأمني والمعيشي بشكل جيد.

المسؤول عن هذا الخطأ هو جهاز المخابرات والاستعلام الذي لم يُطلع القيادة على وضع عناصر القوات اللبنانية المنهار، والمسؤولون عن العمليات الذين لم يتخذوا التدابير لقطع طريق الهرب على مقاتلي القوات، ما سهّل لهم الانسحاب الى الاشرفية عبر منطقة العدلية- البويك وعبر خطوط التماس مع المنطقة الغربية، ومن ثم اعادة تنظيم وتحصين مواقعهم في الاشرفية وجوارها.

الجولـة الخامسـة:

لم ترتكب اخطاء خلال هذه الجولة لأن الجيش تمكن من صد هجمات القوات اللبنانية وحتى تحسين بعض مواقعه.

أما بعد هذه الجولة وحين تحوّلت المعارك الى حرب مواقع وقصف متبادل وتنفيذ عمليات مخابراتية وتخريبية ظهر ضعف جهاز مخابرات الجيش قياساً على جهاز مخابرات القوات الذي تمكن من تنفيذ عمليات تخريبية داخل ثكنات الجيش ومواقعه بواسطة بعض العسكريين العملاء، ولقد تمكن الجيش من كشف بعضهم، والقى القبض عليهم قبل فرارهم. وخطأ قيادة الجيش الكبير هو عدم محاكمتهم بسرعة من قبل محاكم ميدانية وانزال العقوبات الصارمة بحقهم ليكونوا عبرة، ما شجّع غيرهم وأشعره بأن قيادة الجيش لا تجرؤ على تنفيذ ذلك.

رغم الاخطاء التي ارتكبت والنتائج المأساوية التي حصدها الجيش والوطن، لم تتخذ الاجراءات بحق مرتكبي هذه الاخطاء، وبدلاً من معاقبتهم، أو على الأقل اعفائهم من مسؤولياتهم وتعيين آخرين مكانهم، بقوا في وظائفهم يرتكبون اخطاء جديدة، عن جهل أو عن قصد، وشكّلوا مراكز قوة داخل القيادة والاركان والألوية، وظهروا أنهم أقوى من القيادة، أو أن القيادة مرتبطة معهم باتفاق سري لا يمكنها نقضه؛ وهذا ما اثّر كثيراً على معنويات باقي الضباط، وأشعرهم بنوع من المرارة وخيبة الأمل، ما دفع بالكثير منهم الى اعتماد اللامبالاة.

IV - وضع القوات اللبنانية قبل اندلاع المعارك

لا بد من استعراض الأعمال والنشاطات التي قامت بها القوات اللبنانية قبل اندلاع المعارك.

– بعد انتهاء الصراع الأول بين الجيش والقوات بتاريخ 14 شباط 1989 قبلت القوات بالأمر الواقع وسلّمت بسيطرة الجيش الميدانية والعسكرية ولكنها اتخذت قراراً سرياً بالعمل على التخلص من العماد عون ومن سيطرة الجيش وبدأت فعلاً التحضير لذلك.

– خلال حرب التحرير التي نشبت بين الجيش اللبناني وجيش الإحتلال السور ي بتاريخ 14 آذار 1989 وتوقّفت بتاريخ 22 أيلول 1989، استغلّت قيادة القوات هذه الفترة لمتابعة تعزيز قواها العسكرية من حيث التدريب وزيادة العديد ومتابعة التمون بالعتاد والذخيرة؛ ولم تشارك بالمعارك الى جانب الجيش اللبناني الا بقدر يسير و «ورفعاً للعتب»، في وقت كان الجيش يقدم الشهداء والجرحى والمعوقين ويستهلك القسم الكبير من عتاده وذخيرته:

– خلال مؤتمر الطائف وبعده ظهرت قيادة القوات اللبنانية على حقيقتها وانكشفت نواياها وبان انحيازها إلى نتائج المؤتمر وكان تأييدها العلني والقوي للرئيس المنتخب رينيه معوض ومن بعده للرئيس الياس الهراوي، رغم التصريحات التي كان يطلقها قائدها الدكتور سمير جعجع للتعمية والتغطية. يؤيد انضمام قيادة القوات الي ما نتج عن اتفاق الطائف الاتصال الذي اجراه السفير الأميركي جون مكارثي بالدكتور جعجع فور عودته الى لبنان وبالتحديد بتاريخ 18 أيلول 1989 (كما جاء في جريدة السفير الصادرة بتاريخ 20 /11/ 1989) وتصريحه الشهير بتاريخ 19 أيلول 1989 بعد تقديم أوراق اعتماده الى الرئيس معوض في أهدن (وكان أول سفير يقدم أوراق اعتماده الى الرئيس معوض) الذي قال فيه : «أنا متفاجىء من صمت القوات اللبنانية ومن صمت الفعاليات في الشرقية، ولماذا لا يكون لهم انتقاد لمواقف العماد عون»[36]. مما يعني دعوة القوات اللبنانية بصراحة للإنتفاضة بوجه العماد عون وحكومته والبدء بالعمل جهاراً للتخلص منه، وكأن ذلك هو تحضير لتنفيذ الخطة التي تكلم عنها السيد أكرم.

– بعد ما اضطرت الى تأجيل الإحتفال بيوم المقاومة بتاريخ 9 كانون الأول 1989، والاتفاق مع العماد عون على كيفية الإحتفال به بتاريخ 26 كانون الأول 1989، بدأت قيادة القوات اللبنانية سحب عناصرها وعتادها من على خطوط التماس مع الجيش السوري الى داخل المنطقة المحررة بحجة الحفاظ على الأمن قبل الاحتفال وخلاله، وفي وقت كان المقصود تجميع القوى تحضيراً للبدء بالمعارك ومفاجأة الجيش بقصد زعزعته وشلّ تحركه ومنعه من الصمود في مراكزه. اللافت كان عدم استغلال الجيش السوري هذا الإنسحاب للتقدم نحو المنطقة المحررة أو حتى التسلل الى داخلها، ما يوحي بأن هناك نوعاً من التوافق بين القوات والجيش السوري على سحب عناصر القوات دون أن يتحرك الجيش السوري، وهذا التوافق يدخل ضمن ا لخطة التي كانت القوات تستعد لتنفيذها.

– قبل الاحتفال بيوم المقاومة الذي كان مقرراً بتاريخ 9 كانون الأول 1989، اتفقت قيادة

القوات مع قيادة العميد إميل لحود للقيام بهجوم مشترك، في التاريخ ذاته، من جهة الشمال نحو المنطقة المحررة للسيطرة على قضاء جبيل والوصول الى ثكنة صربا والقاعدة البحرية في جونية وذلك تحت غطاء الاحتفال بيوم المقاومة. يثبت ذلك أن أمر العمليات الذي وضعته قيادة العميد لحود لتنفيذ المهمة قد وقع بتاريخ 1989/12/6 أي قبل موعد الاحتفال بيوم المقاومة (يمكن الاطلاع على تفاصيل أمر العماليات في الملحق رقم 1).

– سبق لقيادة القوات أن قامت بأعمال الشغب وإثارة الفوضى في المنطقة المحررة كما افتعلت المشاكل مع الجيش وتعدّت على بعض مواقعه لاستفزازه واستدراجه الى المواجهة.

– بعدما أصبحت القوات جاهزة، وبعدما فشلت جميع الأعمال التي قامت بها لاستفزاز الجيش وبدء المعارك، أخذت تفتش عن أي سبب أو عذر لبدء المواجهة وهذا ما حدث بالفعل عندما كان بعض ا لعمال وبأمر من الحكومة يقومون بتأهيل مدرسة قمر في التحويطة لكي تعود مدرسة وتستقبل التلاميذ مجددا، فأفتعلت قيادة القوات حادثاً تمثّل بالتعدي على العمال. ولما حاول عناصر الجيش وقف التعدي على العمال، وكأنها كانت تنتظر أي إشكال للبدء بالهجوم، قامت قيادة القوات بتفجير الوضع الأمني مستعملة كافة أنواع الأسحلة وفي كل المواقع والمراكز بحيث شملت الإشتباكات المنطقة المحررة بكاملها.

– فور تفجير الوضع الأمني أصيبت شبكات الإتصال الراودي التابعة للجيش بالتشويش وصولاً إلى انقطاع جميع الإتصالات، مع العلم أن الإتصالات العسكرية كانت تؤمنها شبكة من نوع موتورولا وهي تعتبر من أحدث الأجهزة في حينه ولا يمكن تشويشها إلا من قبل اجهزة حديثة جداً ومتطورة واختصاصيين مهرة، وهذا ما لم يكن متوافراً لدى القوات اللبنانية، وهذا ما يؤكد تدخل اجهزة مخابرات خارجية لدعم القوات اللبنانية.

– أضف إلى ما تقدم الجهوزية التي كانت عليها وحدات القوات اللبنانية واستعدادها للمعركة حيث اسفرت الجولة الأولى من القتال عن تقدم بارز للقوات وسقوط ثكنات وقواعد كثيرة للجيش في أيديها فضلاً عن العنف والحقد والكراهية التي تميزت بها أعمال عناصر القوات.

– لقد ترافق كل ذلك مع خيانة بعض قادة الثكنات والتحاقهم بالقوات اللبنانية بعد تسليم ثكناتهم وعتادهم. كما حامت الشكوك حول مواقف بعض قادة الوحدات الكبرى تمثلت بامتناعهم عن القتال وحتى المدافعة عن مواقعهم وثكناتهم، وارتسام علامات استفهام حول تصرف بعض كبار الضباط الإعضاء في الأركان العامة، وهذا أمر مستهجن بالنسبة لهؤلاء الضباط الذين وثِق بهم العماد عون، ولا بد أن يكون موقفهم هذا وليد تجاوب مع ارادات وتعليمات من خارج حدود المنطقة المحررة (في كل مرة كان العميد فؤاد عون يزور العراق

كان المسؤولون العراقيون وخصوصاً السيد طارق عزيز وزير خارجية العراق يسألونه هل العماد عون أمين من إركانه وقادة وحداته. وكان العميد عون ينقل التساؤل الى العماد عون وحتى يسمي له بعض هؤلاء الأركان والقادة وكان العماد عون يرد عليه: ليس على هؤلاء أية شائبة وأنت لا تحبهم، ولا أدري إذا كان العماد عون قد بقي على موقفه من هؤلاء الأركان والقادة بعد 13 تشرين الأول 1990).

وهكذا يظهر بما لا يقبل الشك أن القوات اللبنانية هي التي تحضّرت وتجهّزت لتنفيذ الخطة التي اعترف السيد أكرم بوجودها، وقامت فعلاً بالتنفيذ ولما لم تحقّق كامل الأهداف المطلوب منها تحقيقها، أخذت تتبرأ منها وترمي المسؤولية علىالعماد عون وتتهمه بأنه شن حرب الغاء عليها.

وقبل ان ننهي نقاشنا لهذه المرحلة لا بد لنا من تقييم عام لأعمال القوات اللبنانية منذ 23 أيلول 1988 وحتى حرب الغاء الوطن فنتساءل ونقول:

لماذا نهتم بقيادة القوات اللبنانية فنقيّم أعمالها بعد أن دخلت في صراع عسكري مع الجيش الشرعي، وحاولت القيام بانقلاب ضد السلطة الشرعية القائمة ؟

على هذا التساؤل نجيب: لأن القوات اللبنانية الحالية تعتبر نفسها:

وريثة المقاومة اللبنانية التي انطلقت بعد حادث عين الرمانة بتاريخ 13 نيسان 1975؛ «تجسيداً لارادة الشعب في الصمود ولتشبثه بالوجود الحر الكريم في أرضه. وانها تتصرف من منطلق أنها البديل وانها حكم المستقبل، فتمارس مسؤولية التوعية والتعبئة والتخطيط وتبسط الأمن والعدل والنظام في المناطق المحررة».(37)

اكثر من معنية بالقضية اللبنانية ومستقبل الشعب اللبناني «وان أمن المجتمع المسيحي فوق كل اعتبار». وبأنها «مؤسسة نحو المستقبل».

هل كانت القوات اللبنانية وفيّة لهذه الشعارات ؟

بعد تشكيل الحكومة العسكرية ومنع نصف اعضائها من تسلّم المسؤولية، ومطالبة القوات اللبنانية بتوسيع الحكومة واشراكها في السلطة وفي القرار السياسي، تفّهم كثير من اللبنانيين، ونحن منهم، منطلق هذه المطالبة، ووجّهنا اللوم للحكومة رغم جميع الحجج التي أبدتها لعدم استجابة طلب القوات. ولما وقع الصدام الأول بين الجيش والقوات في 14 شباط 1989 جرّبنا أن نجد الأعذار للقوات وعتبنا على الحكومة لوقوع الصدام. وخلال حرب التحرير ورغم المشاركة الهزيلة للقوات في المعارك واقتصارها على بعض رمايات المدفعية، لم نُدِن بشدة تمنّع القوات عن الدخول فعلياً في المعركة نظراً لعدم مشاركتها في اتخاذ قرار اعلان حرب التحرير، ولعدم تشكيل قيادة مشتركة تدير العمليات وتشرف

عليها.

ولكن أن تشجّع القوات اللبنانية النواب على الموافقة على اتفاق الطائف لأنه، بنظرها، الوسيلة الأسهل والأسرع للتخلص من العماد عون، مع علم قيادتها ان هذا الاتفاق يناقض شعاراتها وطروحاتها ومعتقداتها ويسيء كل الاساءة الى سيادة لبنان وحرية شعبه وكرامته، ثم تأييدها لما تم في القليعات وشتورا، ثم مشاركتها في لعبة تلغيم المنطقة المحررة سياسياً واعلامياً وأمنياً وتحوّلها الى حصان طروادة في أيدي عرّابي الطائف وحكومته، ومحاولة استغلال أشرف شعار وأقدس يوم «يوم المقاومة» لاسقاط المنطقة المحرّرة عسكرياً بالتنسيق مع بعض الوحدات العسكرية الخاضعة لحكومة الطائف، لم نجد عذراً لكل هذه الأعمال والمواقف وبدأت علامات استفهام كبيرة وكثيرة ترتسم حول مصداقية طروحات القوات اللبنانية وشعاراتها.

حتى هذا الحد كان يمكن أن يغفر اللبنانيون، ونحن منهم، لقيادة القوات اللبنانية أعمالها ومواقفها لأن نتائجها كانت لا تزال بسيطة وقابلة للاصلاح، كما كان ممكناً تجاوزها ونسيان الماضي ومعاودة توحيد الجهود والانطلاق من جديد نحو الأهداف المشتركة التي تعمل الحكومة العسكرية لتحقيقها وتجاهر قيادة القوات بها، وهذا ما تجلّى عندما عرضت الحكومة العسكرية على قائد القوات اللبنانية المشاركة في الحكم واستلام مهام أربع حقائب وزارية من بينها الخارجية والداخلية.

ولكن ان تتمادى القوات اللبنانية في غيّها وتعاملها مع حكومة الطائف بحجة ازاحة العماد عون والقضاء عليه وعلى طروحاته، فتصل الى حد تفجير المنطقة المحررة من الداخل وتدمير بنيتها التحتية وتهديم حضارتها وعمرانها بالأسلحة والذخيرة التي دفع الشعب اللبناني ثمنها للقوات، بعد أن أوهمته انها للدفاع عنه وعن حريته وحضارته واستقلال رأيه، لأمر لا يمكن السكوت عنه ولا القبول به.

لماذا دُمِّرت عن سابق تصوّر وتصميم وزارة الهاتف والمواصلات السلكية واللاسلكية وموزعات سن الفيل والدكوانة والجديدة وفرن الشباك وعين الرمانة ؟

لماذا نُهبت وزارة الخارجية والمغتربين وافرغت من مستندات السياسة الخارجية للدولة وكأنها مركز مخابرات لجيش الاحتلال السوري ؟

لماذا دُمِّر مبنى تلفزيون لبنان-القنال5 — في الحازمية وكأنه مركز تجسس لجيش الاحتلال الاسرائيلي ؟

لماذا رُكِّز القصف المدفعي على المستشفى العسكري المركزي وكأنه قاعدة انطلاق لفدائيي المنظمات الفلسطينية ؟

لماذا نُهبت مصانع المواطنين اللبنانيين ومتاجرهم ثم أحرقت لتغطية أعمال السرقة؟

لماذا أُخضع الشعب اللبناني للذل والهوان على معابر نهر الكلب ونهر الموت والصالومي والبويك؟

لماذا سُجن سكان كسروان وجبيل في بيوتهم وقراهم وفُرض عليهم المرور من «ثقب الابرة» على معبر نهر الكلب؟

لو سلّمنا جدلاً مع القوات اللبنانية بأحقية معاداتها للعماد عون وضرورة ازاحته، فهل أعمال التدمير والتخريب والنهب هي الوسيلة لذلك ؟ هل الانجرار وراء جماعة الطائف ومساعدتهم لتطبيق هذا الاتفاق بالقوة العسكرية هو فقط لابعاد العماد عون عن قصر بعبدا؟ هل أن تصفية العسكريين، الذين خاضوا معارك سوق الغرب والدوّار والاسواق التجارية دفاعاً عن المنطقة الشرقية وسكانها وعناصر القوات اللبنانية من بينهم، باطلاق النار على جباههم العالية وبتحطيم رؤسهم بالفراعات، اذا ما وقعوا أسرى لدى القوات، هو بهدف التخلص من العماد عون ؟

للقوات اللبنانية نقول لم يكن سقوط العماد عون هو المقصود فقط، بل من ورائه الجيش اللبناني والشعب اللبناني والوطن، لأن منطق دولة القانون والنظام ونظافة الكف والنفس وحرية الشعب وسيادة الوطن لا يأتلف ومنطق الميليشيا، منطق «الرواس » و«الخوّات» والفوضى واستعباد المواطنين الشرفاء والأحرار.

المراجع

(1) الأنوار، 1990/2/19
(2) السفير، 1989/12/6
(3) يبين الملحق رقم 1 تفاصيل أمر العمليات .
(4) السفير، 1989/12/8
(5) السفير، 1989/12/11
(6) النداء، 1989/12/11
(7) اللواء، 1989/12/11
(8) الشرق، 1989/12/11
(9) السفير، 1989/12/13
(10) الصحف اللبنانية في 1989/12/20
(11) الديار، 1989/12/27
(12) البيرق، 1990/1/27
(13) السفير، 1990/1/29
(14) الديار، 1990/1/17
(15) السفير، 1990/1/27
(16) النهار، 1990/1/31
(17) الأنوار، 1990/2/2
(18) الصندوق الوطني هو السلطة المدنية والمالية في قيادة القوات اللبنانية، ويشمل بنك معلومات عن جميع فاعليات الدولة ومصادر الانتاج فيها وجميع الاجانب ويحدد الرسوم والضرائب التي تستوفيها القوات ويدير الأموال المستوفاة .
(19) السفير، 1990/2/5
(20) النهار، 1990/2/6
(21) النهار، 1990/2/8
(22) السفير، 1990/2/9
(23) السفير، 1990/2/12
(24) النهار، 1990/2/14
(25) النهار، 1990/2/16
(26) الأنوار، 1990/2/17
(27) الأنوار، 1990/2/18
(28) الأنوار، 1990/2/19
(29) النهار، 1990/2/23
(30) الأنوار، 1990/2/25. «اثنين الرماد» هو بدء الصوم عند المسيحيين، فيذهبون الى الكنائس ليضع لهم الخوري رماداً على جباههم قائلاً لهم: أذكر يا انسان انك تراب والى التراب تعود.
(31) النهار، 1990/2/28
(32) السفير، 1990/3/1
(33) النهار، 1990/3/2
(34) النهار، 1990/3/3
(35) من محفوظات مديرية التوجيه في الجيش - الديار، 1989/12/31
(36) السفير، 1989/11/20
(37) من كتاب «نحن والقضية» المنشور من قبل قيادة القوات اللبنانية.

الفصل الثاني

نتائج الصراع بين الجيش والقوات

الجيش اللبناني والقوات اللبنانية هما القوتان العسكريتان اللتان كان لهما الفضل الأكبر خلال السنوات الماضية، ولو بقدر متفاوت بين الاثنتين، في الدفاع عن المنطقة المحررة والحفاظ على حرية القرار اللبناني، ولو بشكل محدود في الزمان والمكان، والابقاء على أمل استعادة السيادة اللبنانية واجلاء جميع الجيوش والقوى الاجنبية عن لبنان. هاتان القوتان دخلتا في صراع عسكري مدمِّر ومُميت ليس لهما فقط بل للبنان كله شعباً وأرضاً ومؤسسات وحتى كيان.

ولتقدير مدى الضرر الذي أحدثه هذا الصراع لا بد من معالجة نتائجه على الصعيد العسكري والانساني والاقتصادي والسياسي.

I - النتائج على الصعيد العسكري

النتائج في صفوف الجيش اللبناني

الجيش القوي والقادر، الذي أعيد بناؤه عديداً وعتاداً وتدريباً ومعنويات في الأشهر الستة الأولى من العام 1983، خاض أعنف المعارك واقساها، وكان يخرج من كل واحدة قوياً ان لم يكن أقوى لأن النصر كان حليفه، والنصر أفضل حافز للمعنويات، وقوة الجيوش بمعنوياتها وأحقية الأهداف التي تقاتل من أجلها، حتى حرب التحرير، التي خاضها ضد جيش الاحتلال السوري الذي يفوقه عدة وعدداً، خرج الجيش اللبناني منها قوياً رغم عدم تمكنه من اجبار المحتل على الانسحاب ولو من أي بقعة، ورغم الخسائر المادية والانسانية التي مُني بها، خرج قوياً لأنه شعر لأول مرة بأنه يخوض معركته الحقيقية ضد عدّوه الحقيقي، معركة السيادة والحرية والاستقلال.

لماذا خرج الجيش ضعيفاً من صراعه مع القوات اللبنانية؟ أهي الخسائر المادية والانسانية التي لحقت به أم أن عجزه عن تحقيق اهداف الصراع هو الذي اخرجه ضعيفاً ؟

كلا، السبب هو «ظلم ذوي القربى وتنكّرهم لجوهر الأخوّة ورفقة السلاح ووحدة الاهداف» على الأقل التي يعلنونها.

فرغم بعض الحوادث التي كانت تقع بين العسكريين وعناصر القوات اللبنانية والتي وصلت

عام 1987 الى حد اغتيال قائد اللواء الخامس العقيد خليل كنعان من قبل بعض عناصر القوات، ورغم انفجار الصراع العسكري بين الجيش والقوات في 14 شباط 1989 وما تلاها من فقدان التعاطف لدى العسكريين تجاه عناصر القوات ومجّهم لتصرفاتهم التي كانت تتصف في بعض الاحيان بالاستعلاء المقيت والتبجّح المنفّر والعنتريات الفارغة الناتجة عن بحبوحة مادية وسط مجتمع فقير، ورغم دوس عناصر القوات القوانين والانظمة وتجاوز اداب السلوك وفقدان الحس الاجتماعي في وقت اشتاق اللبنانيون اليها وتمنوا عودتها، رغم كل ذلك وتيّمناً بشعارات القوات ومبادئها المعلنة بقي العسكريون يعتبرون عناصر القوات اللبنانية أخوة في المواطنية، ورفاق درب ومقاومة وحتى رفاق سلاح يعملون لتحقيق الأهداف ذاتها وهي التحرير والسيادة والاستقلال، ولم يقتنعوا، باستثناء قلة منهم، ان قتالاً حقيقياً وصراعاً مدمّراً ومميتاً يمكن أن يندلع بين الجيش والقوات، يعزز ذلك تداخل العسكريين وعناصر القوات حياتياً وسكنياً ورفقة بحيث كانت معظم العائلات تضم تحت سقف واحد عسكريين وقوّاتيين.

في هذه الأجواء دخل العسكريون المعركة في 31 كانون الثاني 1990، وهذا هو الدليل القاطع على ان قيادة الجيش لم تصل الى المعركة عن سابق تصوّر وتصميم، بل وجدت نفسها أمام الأمر الواقع، والاّ لكانت حضّرت العسكريين معنوياً وصوّرت لهم القوات وعناصرها اعداء وشحنتهم حقداً للقضاء عليهم.

في المقابل فوجىء العسكريون، ومنذ الدقيقة الأولى لاندلاع المعارك، بتصرف عناصر القوات الحاقد والضاغن ؛ فكأن العسكريين هم اعداؤهم الذين احتلوا أرضهم ومرّغوا كرامة شعبهم وداسوا سيادة وطنهم.

روى بعض العسكريين الذين وقعوا في الأسر لدى القوات وتمكنوا من الافلات كيف صدمتهم قساوة المعاملة وكثرة الاحتقار وشدة الحقد ولم يصدقوا ما رأت اعينهم من تصفية بعض رفاقهم الأسرى، وبخاصة عناصر اللواء الثامن، باطلاق النار على جباههم أو مؤخرة رؤوسهم أو بضربهم بالفؤوس.

لم يصدّقوا ان مقاتلي القوات، الذين درّبهم ضباط الجيش ورتباؤه وشكّل المتقاعدون منهم ملاك الامرة لهم لايصالهم الى المستوى القتالي الذي بلغوه، يُقدمون على مثل هذه الأعمال الهمجية والحاقدة ضد عناصر الجيش، وكأن الشاعر كان يقصدهم عندما قال :

أعلمه الرماية كل يوم
فلما أشتد ساعده رماني
وكم علمته نظم القوافي
فلما قال قافية هجاني.

نعم هكذا ردّ عناصر القوات الجميل الى العسكريين، وهكذا شحنت قيادة القوات عناصرها وصوّرت لهم أخوتهم في الجيش اعداء يجب التخلص منهم بأي وسيلة وحتى بالتصفية الجبانة للأسرى منهم.

أضف الى ما تقدم إحجام العسكريين عن توسّل التدمير والقصف العشوائي لتكبيد القوات أكبر قدر من الخسائر الممكنة وتحقيق النصر عليها، لاقتناعهم بأن عناصر القوات موجودون في قرى وشوارع وقرب مساكن مواطنين لبنانيين، ولا يجوز للجيش اللبناني أن يحمّل الشعب اللبناني ثمن اخطاء عناصر القوات وقيادتها، فضلاً عن ان تدمير مؤسسات الدولة سيكبد الشعب اللبناني كلفة اعادة بنائها. من هنا كان العسكريون يختارون اهدافهم بدقة متناهية وغالباً ما اضطروا لعدم الرد على اعتداءات عناصر القوات المتمركزين في محطة توليد كهرباء، أو محطة ضخ ماء، أو مركز هاتف أو مستودع محروقات أو غاز، ومن زار المناطق التي كان يتمركز فيها الجيش رأى بأم العين جسامة الخسائر وفداحة التدمير المتأتية من أعمال القوات وقصفهم بينما بقيت المناطق التي كان يتمركز فيها عناصر القوات سليمة الى حد كبير، وما جرى في بلدة القليعات هو الدليل الواضح، فمنطقة تمركز الجيش وهي القسم الجنوبي من البلدة مدمرة بشكل كامل وبقيت مهجورة لفترة طويلة، بينما القسم الشمالي الذي كانت عناصر القوات فيه بقي سليماً بحيث عاد اليه سكانه فور توقف المعارك. ان تصرف العسكريين واحجامهم عن مجاراة القوات طريقتها بالتدمير والتهديد كلّف الجيش خسائر كبيرة في الارواح والعتاد وحتى في عدم تحقيق الأهداف المعينة لكل معركة أو جولة قتال.

هذه هي الأسباب الرئيسة التي حالت دون تحقيق النصر، وخسارة بعض المعارك وبخاصة خلال الجولة الأولى من الصراع، وأدت بالتالي الى خروج الجيش ضعيفاً.

ضعف الجيش لم يكن نتيجة الخسائر في الارواح والتجهيزات والمواقع بل من خيبة الأمل التي أصابت العسكريين وأشعرتهم بأن قتالهم وتضحيتهم خلال سنوات للحفاظ على منطقة حرة في لبنان، تكون نواة لتحرير كل لبنان وللدفاع عن سكان هذه المنطقة، ومن بينهم قيادة القوات وعناصرها، غير جدير بالتضحية، فأصيبوا بالقنوط والاحباط والقرف.

ما هي نتائج هذا الصراع على العسكريين ؟

اضافة الى الخسائر التي اصابتهم كبقية المواطنين في عائلاتهم واملاكهم، فلقد دفع العسكريون ثمناً اضافياً لهذا الصراع نتج عن صفتهم العسكرية. فلقد حُرِّم عليهم دخول المنطقة التي سيطرت عليها القوات اللبنانية، ومن كانت عائلته تقطن تلك المنطقة فرض عليه الخيار الصعب التالي، إمّا أن يترك عائلته تحت رحمة المسلحين عرضة لمضايقاتهم

وإمّا أن يفر من مركزه ويلتحق بأحد التجمعات غير الشرعية أو الخارجة عن سلطة القيادة، وهذا يعني الحنث بالقسم العسكري والتنازل عن الكرامة والحرية وطأطأة الرأس، وإمّا أن يُخلي عائلته من مسكنها الى خارج منطقة سيطرة القوات، وهذا يعني التهجير وما يجره من مصائب وويلات، وترك المنزل، الذي هو «جنى العمر» وثمرة سنوات طويلة من التعب والكد، عرضة للسرقة والنهب والاحتلال وعدم العودة اليه، وبالمقابل ايجاد مسكن آخر للعائلة وهذا أمر صعب ان لم يكن مستحيلاً، أو الالتجاء الى الاقارب والتنقل من ضيافة قريب الى ضيافة آخر أو في النهاية ارسال العائلة الى القرية مع ما يفرضه ذلك من نفقات اضافية وعدم استقرار وانقطاع عنها لفترة قد تطول أشهراً.

سيحدث كل ذلك في وقت اصبحت المعيشة صعبة وتكاليفها تفوق قدرة العسكري، والدولة عاجزة عن تقديم الخدمات الاجتماعية ولو بحدها الأدنى، وقيادة الجيش متوقفة عن تقديم المساعدات الغذائية والمالية التي كانت تقدمها في السابق بسبب تعنّت مصرف لبنان واحجامه عن صرف الاعتمادات حتى الرواتب، وقلة مدخول الحكومة العسكرية وتوقف المؤسسات الخيرية عن تقديم المساعدات التي كانت تقدمها في السابق.

أثّر هذا الوضع المعيشي الصعب على انتاجية العسكريين ودفعهم للسعي لتأمين مصدر دخل آخر عن طريق القيام بعمل مأجور خارج الجيش أو التطلع الى خارج الوطن بقصد السفر أو الهجرة.

الصراع الطويل مع الميليشيا والفوضى التي نتجت عنه والظروف الميدانية والحياتية الصعبة التي عاشها العسكريون والمخاطر التي هددتهم في كل دقيقة من جراء القصف العشوائي والقنص المتعمد والتلغيم والتفخيخ التي كانت تقوم بها القوات اللبنانية، اوجدت لدى عدد من العسكريين عادات سيئة بعيدة عن الانضباط والتراتبية العسكرية، فعمد بعضهم الى التشبه بعناصر الميليشيات والتصرف على طريقتهم «بالتشبيح» تارة وبالتعدي على أملاك الغير وحتى السرقة تارة أخرى، فضلاً عن احتلال المساكن ومصادرة الشقق الفارغة بقصد ايواء عائلاتهم وفي بعض الاحيان بقصد الاتجار بها والاستفادة المادية غير المشروعة عن طريق اعادتها الى اصحابها أو مستأجريها، أو عن طريق تسليمها الى اشخاص آخرين لقاء قبض «خلّو رجل» Pas-de-porte. كما استغلّ بعض العسكريين لباسهم الرسمي وحقهم في حمل السلاح الشرعي فسمحوا لأنفسهم بالتصرف الخاطىء وغير اللائق تجاه المواطنين فتطاولوا على الكرامات إهانة وتهديداً وضرباً وخطفاً وتوقيفاً وحجز حرية، مدّعين لأنفسهم حقاً وصلاحية لا يملكونهما ومتجاوزين السلطات المدنية والعسكرية والقضائية الصالحة، ما خلق ردود فعل سلبية عند المواطنين الذين قاسوا كثيراً من تسلط عناصر الميليشيات وحمدوا الله الذي أنعم عليهم بالسلطة الشرعية، فجاء تصرف هؤلاء

العسكريين الشاذ ليصدمهم؛ ولكن حب اللبنانيين لجيشهم ساعدهم على تجاوز هذه التصرفات الفردية، وبخاصة بعد ان اتخذت قيادة الجيش التدابير الكفيلة للحد من تجاوز العسكريين للقوانين والانظمة.

ما هي نتائج هذا الصراع على معنويات الجيش؟

بعد الصراع الأول مع القوات اللبنانية في 14 شباط 1989 ظهرت «مراكز قوة» داخل الجيش أوجدها بعض قادة الألوية والأفواج والكتائب والسرايا وحتى الفصائل، وبعض الضباط المنفردين. بحجة أنهم قاتلوا القوات بشدّة وتصميم وحققوا الانتصارات ونفذّوا أوامر قائد الجيش أفضل من غيرهم. ثم استغلّ هؤلاء الضباط حرب التحرير ليزايدوا على رفاقهم ويدّعوا لأنفسهم صفة الضباط المختارين أو ضباط الوحدات المختارة عن طريق التقرّب من قائد الجيش ومحاولة اقناعه باخلاصهم له، وبأنهم ووحداتهم يحسمون المعركة عند الحاجة. أما باقي الوحدات والضباط فلا يمكن الاتكال عليهم عند «الحزّة». خلال الصراع الثاني مع القوات اللبنانية زاد هؤلاء الضباط من تبجحهم واستعلائهم الفارغ على غيرهم وتملّقهم لقائد الجيش لتغطية ما يقومون به من أعمال خارجة عن الانضباط والتراتبية، ووصل بهم الغرور الى حد رفض تنفيذ الأوامر الصادرة عن الاركان العامة والقيادة، وشجعّهم على التمادي في غيِّهم تساهل قائد الجيش معهم وتغاضيه عن اخطائهم وحتى ايجاد الاعذار لتصرفاتهم الشاذة، والتي تمثّلت بزيادة الحراسات على منازلهم وتنقّلهم في مواكب منفِّرة فيها الكثير من العقلية الميليشياوية وعاداتها، فضلاً عن مصادرة أملاك الغير، وبخاصة المساكن الفخمة والمفروشات والتحف والسيارات والأسلحة وغيرها، ما جعل من هؤلاء الضباط وعسكرييهم «انكشارية الجيش اللبناني». ولقد أثبتت الوقائع أن هؤلاء الضباط ووحداتهم قد أضّروا بالجيش أكثر مما أفادوه، كما أثّر وضعهم على معنويات باقي وحدات الجيش وعسكريّيه، وأوجد عندهم نوعاً من العتب على قائد الجيش وصل الى حد اتهامه بالتحيّز عندما منحت المكافآت من أوسمة وأقدميات وترقيات استثنائية حيث تبين ان حصة الأسد قد أعطيت لهذه الوحدات المحظوظة، وغالباً دون وجه حق. (يبين الملحق رقم 3 تفاصيل ذلك).

ان تكاثر أعمال التخريب داخل الجيش من قبل جهاز أمن القوات اللبنانية وسقوط عدد من الضحايا، وتمكن اجهزة الجيش من كشف الفاعلين، وهم في معظمهم من العسكريين، ثم القاء القبض على بعضهم والاكتفاء بتوقيفهم دون احالتهم أمام محاكم ميدانية وتنفيذ الاحكام الصارمة بحقهم، قد أوجد لدى العسكريين شعوراً بالقنوط من عجز القيادة عن حمايتهم والمدافعة عنهم والاقتصاص ممن يعتدون عليهم. فلو أقدمت قيادة الجيش على

اعدام بعض المتعاملين مع اجهزة القوات، أو بعض الذين نفذوا عمليات التخريب داخل الجيش، لكانت ردعت الكثيرين غيرهم ورفعت بالتالي معنويات الجيش. ان لعبة الحرب لا تحتمل التردد والشفقة وطيبة القلب.

ان فرض الحصار على المنطقة التي يسيطر عليها الجيش براً، واقفال المرافىء على شاطئها وفقدان الاتصال الجوي مع الخارج بسبب عدم وجود مطار، وتدمير جميع الطوافات أو وقوعها في أيدي القوات اللبنانية، أوجد نقصاً كبيراً في المؤن والعتاد والتجهيزات وبخاصة الذخيرة، ما أثّر على سير المعارك وأجبر قيادة الجيش والحكومة العسكرية على تقديم التنازلات لجيش الاحتلال السوري وللميليشيات والاحزاب المتعاملة معه، لفك الحصار من جهتها وتأمين ايصال التموين والسماح لسكان المنطقة والعسكريين بالانتقال الى المناطق الأخرى في بيروت والجنوب والبقاع والشمال، وحتى بالسفر الى الخارج عن طريق مطار بيروت.

النتائج في صفوف القوات اللبنانية

اذا كانت نتائج الصراع العسكري قاسية وصعبة في صفوف الجيش فهي في صفوف القوات اللبنانية مدمِّرة وقاضية ومميتة. فالجيش مؤسسة عامة ودائمة تستمد قوتها من الدولة وسبب بقائها من الحاجة لوجود قوة عسكرية تكون بتصرف السلطة الشرعية، لترعى المواطنين وتسيِّر أمورهم وتفرض القانون وتدافع عن الوطن عند ظهور التهديدات، واذا ما اصاب الوهنُ الجيش في فترة فالحاجة اليه تفرض اعادة بنائه وتقويته من جديد؛ أما القوات اللبنانية فهي ميليشيا خرجت من صفوف الشعب عندما جسّدت، في وقت من الاوقات، طموحاته وآماله، وعاهدته، في غياب الدولة وقواها المسلحة، على الدفاع عن خياراته وأمنه وحرية قراره،

وكل ذلك لقاء تقديم الشعب الدعم المادي والمعنوي والبشري لها. فاذا ما تبدلت هذه المعادلة بين الشعب والقوات فقدت هذه الأخيرة علة وجودها وتخلى الشعب عنها.

منذ 23 أيلول 1989 أثبتت الحكومة العسكرية وجودها كسلطة شرعية وأعادت للدولة هيبتها وقدرتها وحرية القرار، ولو داخل المنطقة المحررة من لبنان، كما ان قواتها المسلَّحة قد استعادت دورها وتصدت لجيش الاحتلال السوري، ما أفقد القوات اللبنانية الكثير من أسباب وجودها. وبقي دعم الشعب للقوات اللبنانية قائماً، بمقدار ما بقيت هي داعمة للدولة وجيشها.

أما وقد دخلت القوات اللبنانية في صراع عسكري مع الدولة لالغائها والحلول مكانها ومع الجيش لاضعافه واستيعابه، ثم انفضاح تواطئها مع حكومة الطائف المدعومة من الاحتلال

السوري ودوسها شعارات المقاومة بعد أن رفعتها خلال خمس عشرة سنة، وسقط في سبيل تحقيقها عشرات الالاف من اللبنانيين القتلى وبخاصة من عناصر القوات اللبنانية، فقد عرّى قيادتها أمام الشعب وأمام قاعدتها بالذات، وأظهر حقيقتها الارتزاقية واستعدادها للتخلي عن كل شيء في سبيل الوصول الى الحكم في تركيبة الطائف لأنها الوسيلة الوحيدة للتخلّص من العماد عون، رأس السلطة الشرعية، الذي أوصل البلاد، حسب زعمها، الى ما هي عليه من خراب ودمار.

ثم كانت سياسة الارض المحروقة التي اعتمدتها قيادة القوات من تدمير للبنية التحتية في المنطقة المحررة وتهديم للمؤسسات العامة واتلاف لمستنداتها أو نهبها واحتلال للثكنات العسكرية ولمخافر قوى الأمن الداخلي والاستيلاء على تجهيزاتها وتخريبها، وصولاً الى منع رفع العلم اللبناني واستبداله بعلم القوات لازالة آخر معلم للدولة واقامة «مؤسسة نحو المستقبل» على انقاضها.

ولم تكتف القوات بالتغرير بعناصرها اللبنانيين بعد أن شحنتهم ضد الجيش والشعب والدولة ليقوموا بهذا الدور القذر، بل استعانت بمرتزقة غير لبنانيين (مصريين وسوريين وعراقيين وهنود وسيرلنكيين...) فتطاولوا وتعدّوا ونهبوا وارتكبوا المحرمات والجرائم دون رادع من ضمير أو أخلاق أو مواطنية، فالارض ليست أرضهم والشعب ليس شعبهم والدولة ليست دولتهم وهم لم يتعبوا ببناء هذا المجتمع، ولم يساهموا في اقامة هذه الحضارة.

بعد أن احتل الجيش مباني الصندوق الوطني في ضبية، الذي يعتبر المركز الاداري الرئيسي للقوات اللبنانية، ووضع يده على جميع المستندات المالية، وكشف مصادر تمويل القوات واطّلع على قيمة الضرائب والرسوم التي كانت تتقاضاها من الشعب اللبناني عن كل عملية أو معاملة أو خدمة تقدمها، وكيف كانت تصرفها وتوزعها على اجهزتها الداخلية والخارجية، قامت اجهزة اعلام الدولة باطلاع الرأي العام اللبناني والاجنبي على تفاصيل هذه المعلومات. فصدمت الحقيقة الشعب اللبناني، عندما تأكد أن شعار «أمن المجتمع المسيحي فوق كل اعتبار» الذي رفعته القوات اللبنانية وجمعت في سبيله الأموال الطائلة ما كان الا واجهة لهدر الأموال على تنفيذ العمليات المشبوهة في الداخل والخارج، أو على توظيفها لصالح اعضاء هذه القيادة والمتنفذين فيها، أو لاستعمالها لشراء ولاء بعض الشعب وترهيب البعض الآخر، أو لتخصيصها لجهاز استخبارات القوات الذي كان ينفذ الصفقات في الخارج لصالح بعض رجال الأعمال أو اجهزة مخابرات دول آخرى لقاء عمولات وتسهيلات وفوائد شخصية لأعضاء القيادة.(1)

نفّرت هذه الحقائق الشعب اللبناني من القوات اللبنانية وابعدته عنها، فحقد عليها لأنها غرّرت به واستغلّت عاطفته لتصل الى مآربها الشخصية. وبدلاً من أن ترعوي قيادة القوات

وتعود الى الطريق المستقيم وتستغفر الشعب وتطلب عفوه، زادت اصراراً في غيّها وأخذت تنكّل بكل من يعاديها أو ينتقد مواقفها أو حتى يعبّر عن رأيه، فاتّسعت الهوة بين الشعب والقوات واشتدت نقمة المواطنين عليها نتيجة الكبت والضغوط النفسية والمادية التي مارسها عناصر القوات، والتي وصلت لدى بعضهم الى اكثر من التشفّي.

عند هذا الحد لم يجد المواطنون من مخرج لوضعهم سوى مغادرة المناطق التي تسيطر عليها القوات، رغم ما ينتظر الخارجين من خسارة لمنازلهم وممتلكاتهم ومن مذلة على حواجز القوات عند المعابر. وهكذا خلت الاشرفية وضواحيها وكسروان وجبيل من حوالى ثلاثة ارباع سكانها، فتوقفت الحياة في هذه المناطق وخف المدخول المالي للقوات وخفّت المخصصات التي كانت توزع على المقاتلين والمتنفذين، فعمدوا لفرض الخوات على هواهم وأقدموا على أعمال النهب والتعدي على املاك الغير وبخاصة الشركات والمحلات والمستودعات ومراكز الدولة ومؤسساتها العامة.

كان لكل ما تقدم تأثير سيء كبير على هيكلية القوات اللبنانية وعلى تماسك عناصرها واندفاعهم واقتناعهم بصحة ما يقاتلون من أجله، فتركوا مراكزهم وتخلفوا عن الالتحاق بها رغم التهديد والوعيد، وخوفاً من الانتقام فرّ كثير منهم الى خارج منطقة سيطرة القوات وتطوع قسم منهم في صفوف الجيش، وسافر الى خارج لبنان قسم آخر. ولسد العجز الناتج عن هذا الفرار بين المقاتلين واستحالة استمالة غيرهم من اللبنانيين كثّفت قيادة القوات جهودها باتجاه المرتزقة ليصبح عددهم مرتفعاً بحيث افقد القوات شكل المقاومة اللبنانية وظاهرها.

II - النتائج على الصعيدين الانساني والاقتصادي

تعتبر المنطقة التي دارت فيها المعارك العسكرية بين الجيش والقوات اللبنانية الأهم اقتصادياً في لبنان بعد أن انتقل اليها القسم الأكبر من المؤسسات التي كانت متمركزة في الأسواق التجارية من بيروت، ثم بقاء هذه المنطقة خارجة عن سلطة جميع الاحتلالات الغريبة، وبعيدة عن أعمال التخريب والفوضى التي تمارسها عادة الميليشيات، لأن القوات اللبنانية ورغم كونها ميليشيا تصرفت بوعي وبعد نظر حين تركت الحياة الاقتصادية تتابع سيرها دون اعاقة، مكتفية بالدخول اليها بقصد فتح مجالات خاصة بها الى جانب فرض الرسوم و«الخوّات» على مصادر الانتاج والاستهلاك، مقابل ترك الحرية لاصحابها في ادارتها وتطويرها.

نتيجة لذلك، انتعش الاقتصاد بحيث أصبحت المنطقة المحررة عشية 31 كانون الثاني 1990 مدينة صناعية وتجارية ومصرفية وخدماتية اضافة الى احتوائها المصدر الأول

للطاقة الكهربائية (معمل الذوق الحراري) والمصدر الأول للطاقة البترولية (مستودعات النفط ومشتقاته) والمصدر الأول للماء (محطة ضبيه لتكرير الماء وضخّه) والمستودع الوحيد للقمح (اهراءات المرفأ) والمرفأ الأكبر والافضل تجهيزاً (مرفأ بيروت) وأفضل المراكز للاتصالات السلكية واللاسلكية (وزارة الاتصالات قرب العدلية ومحطة جورة البلوط وكفرعقاب للاتصالات الدولية..) فضلاً عن أكبر مستودعات المواد الأولية والأدوات المصّنعة، ومعظم مراكز الترفيه والسياحة من فنادق ومطاعم وأماكن لهو ومسابح...

دمّرت المعارك القسم الأكبر من البنية التحتية في هذه المنطقة وأحرقت مستودعات النفط وأتلفت شبكات التيار الكهربائي ومحطات تحويله وخطوط الهاتف ومراكزه، كما دمّرت محطتي الاتصالات في جورة البلوط وكفرعقاب، وأوقفت عمل المصارف وقطعت طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية، فتوقفت عجلة الانتاج وقضي على رؤوس الأموال غير المنقولة وهُرِّبت المنقولة منها الى خارج لبنان، فعمّت البطالة وبدأ العوز يدق أبواب جميع العائلات ويهدّدها بالجوع.

جميع هذه الأسباب، مضافة الى تدهور الوضع الأمني بصورة دائمة، واقامة الحواجز والمعابر داخل المنطقة المحرّرة والحصار البحري وتدمير المساكن والممتلكات الخاصة وتوقف المدارس والجامعات، حملت الكثير من سكان هذه المنطقة الى تركها باتجاه مناطق أكثر اماناً داخل لبنان، أو الى السفر الى الخارج لتأمين التعليم لأولادهم والعمل لهم، أو طلباً للهجرة وبخاصة الى كندا واوستراليا واميركا وفرنسا، ما أفقد لبنان ثروة اقتصادية وفكريّة وانسانية يصعب تعويضها في وقت قصير، ولعلّ أفضل وصف لهذه النتائج ما أورده التقرير الذي أعدّه مكتب الدراسات والتوثيق في غرفة التجارة والصناعة في بيروت حول الحركة الاقتصادية في الفصل الأول من العام 1990.[2]

اذا كانت النتائج السلبية لهذه المعارك كبيرة فهناك بعض النتائج الايجابية تمثّلت بانفتاح المناطق على بعضها بعضاً وزوال عنصر التباغض والخوف الذي أوجدته جيوش الاحتلال وقوات الأمر الواقع خلال خمس عشرة سنة، فلقد عاد الى قراه قسم كبير من مهجّري الشمال والبقاع والجنوب وحتى بعض الجبل، كما التحق عدد من الطلاب بجامعات بيروت الغربية لمتابعة سنتهم الجامعية، وبخاصة طلاب فرعي الجامعة الاميركية وكلية بيروت الجامعية الموجودين في المنطقة المحررة.

III - النتائج السياسية

الصراع العسكري المدمِّر الذي اندلع في 31 كانون الثاني 1990، وجّه ضربة قاسية للقضية اللبنانية فداخلياً «كسر الجرّة» بين الفريقين المفترض فيهما الدفاع عنها وشجّع قيادة

القوات اللبنانية على المجاهرة بموقفها الداعم لاتفاق الطائف والسلطة التي انبثقت عنه، وخارجياً صدم اصدقاء القوات والجيش والحكومة العسكرية والقضية اللبنانية ووضعهم في موقف حرج وضعيف امام حكومة الطائف ومؤيديها، فخلت الساحة لهؤلاء الآخرين لتزوير ارادة الشعب عن طريق مجلس نواب محلول وفرض دستور جديد للوطن ادّعت انه منبثق عن ممثلي الشعب.

مجاهرة القوات اللبنانية بموقفها الداعم للطائف

اذا كانت قيادة القوات اللبنانية قد تمكنت حتى اوائل شهر شباط 1990 من ابقاء دعمها لما تم في الطائف، مموّها بالشعارات والتبجحات المقاوماتية، فإن اخفاقها في السيطرة التامة على المنطقة المحررة وازاحة العماد عون وحكومته والجيش، تنفيذاً للمخطط الذي تعهدت بتنفيذه، دفع عرّابي الطائف لحشرها في الزاوية وتضييق الخناق عليها واجبارها على الابتعاد عن المراوغة والمواقف الرمادية، والمجاهرة بدعم الطائف والوقوف في صف افرازاته من الرئيس الى الحكومة وبعض الجيش.

جاء الاتفاق الذي أعلنته لجنة الوساطة بين الجيش والقوات بتاريخ 1990/2/7 والذي ينص في بنده السادس :

«تأليف مرجعية وطنية برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء العماد ميشال عون، تُبحث في اطارها القضايا الوطنية الأساسية». ليضَع قائد القوات اللبنانية أمام الخيار الصعب، إما الوقوف الى جانب القضية الوطنية الكبرى والالتزام بهذا الاتفاق، وإما الاشتراك بالطائف. فاختار الطائف مبرراً ذلك بقوله :

«المرجعية، قد تكون خطوة وليست العلاج الكامل لكل المشاكل، فاذا شكّلنا المرجعية وتوقّفنا عند هذا الحد فمن أين تُؤّمن لنا المرجعية المعاشات وصيانة الطرقات والكهرباء وكيف نتعاطى مع فرنسا وأميركا وسائر الدول».[3]

ثم أعلن صراحة ارتباطه بالطائف وحكومته :

«ان النزاع مع العماد ميشال عون لا يمكن أن يُسوّى الا في اطار حل شامل في لبنان. ان استراتيجية العماد عون لن تؤدي الى شيء لسببين، الأول أن السيد الياس الهراوي الذي انتخب على قاعدة اتفاق الطائف يتمتع باعتراف دولي، والثاني ان المصرف المركزي يقع تحت سيطرته... أنا لا اقترح على العماد عون القبول باتفاق الطائف ولكن اجراء حوار مع الهراوي، لأنني لا أدري كيف يمكننا عسكرياً أن نعدّل أو نلغي الطائف او حتى تغيير الطائف، ويجب اجراء حوار مع الهراوي».[4]

وأخيراً سقطت ورقة التين عن عورة القوات عندما تخلّى قائدها عن المكابرة والاستعلاء

والانكار و«التقيّة»، «فبق البحصة» في حديث لاذاعة صوت الشعب وقال :

«ان الحل في لبنان يكون بالاعتراف بالرئيس الهراوي رئيساً للجمهورية وباعتبار اتفاق الطائف مدخلاً للحل مع ما للقوات من ملاحظات عليه وطلب لبعض التعديلات».[5]

وكأن العماد عون كان بالمرصاد فسارع لتوجيه ضربة قاسية للقوات وقائدها :

«أخيراً حدّدت القوات اللبنانية موقفها، فهل كان يجب أن تحصل كل هذه الحرب والقتلى والخراب والدماء كي تحدّد موقفها. كنت أسأل دائماً الدكتور جعجع عن موقفه من الطائف وكان يتهرّب ولم يكن يتخذ موقفاً. كنت أقول له : قل انت مع الطائف أو ضده، فأنت حرّ في هذا المجال، لكن قل موقفك. لماذا الحرب، لماذا تخرّب البلد ؟ فاذا به يشن حرباً ضخمة ليمشي بالنتيجة بالطائف».[5]

عند هذا الحد سقطت الاقنعة وظهر الخيط الابيض من الخيط الاسود، وتكشّفت حقيقة مواقف القوات وهي ازاحة العماد عون والقضاء على الجيش ليسهل تطبيق اتفاق الطائف، فتصمت الاصوات الرافضة له ولافرازاته وتُدّمر القوة التي ستسقطه ويتوحّد لبنان من جديد ؛ وهذا ما شجع الوزيرين المسيحيين جورج سعادة وميشال ساسين للعودة عن استقالتهما والعودة الى صفوف حكومة الطائف التي استفادت من هذا الدعم، ومن اضعاف العماد عون والجيش لتتمادى في تدابيرها المشبوهة.

دخول الفلسطينيين على الخط للعب دور المصلح

عام 1975 شكّل الفلسطينيون السبب الرئيس لاندلاع الازمة اللبنانية، وكان لهم الدور الفعّال ان لم يكن الأفعل في تدمير الدولة والمؤسسات والشعب، وايصال لبنان الى ما هو عليه الآن.

المضحك والمبكي في آن، أن هؤلاء الفلسطينيين وقيادتهم بالذات قد دخلوا على خط المصالحة والتسوية بين فريقي الصراع في المنطقة الشرقية، الجيش والقوات، واطلقوا مبادرة لوقف النار بينهما ثم الانطلاق لحل الازمة اللبنانية بكاملها.

كيف تحوّل اعداء الأمس الى اصدقاء لفريقي الصراع اليوم؟ كيف تمّت الأعجوبة لتصبح منظمة التحرير الفلسطينية صديقة لقيادة القوات اللبنانية ولقيادة الجيش اللبناني؟ وبمعنى آخر كيف أصبح ياسر عرفات صديقاً لسمير جعجع وميشال عون، لكي يعلن عن مبادرة سلام بينهما ؟

انطلاقاً من كون الأحداث في لبنان تؤثر على القضية الفلسطينية، وبخاصة تجاهل اتفاق الطائف للوجود الفلسطيني في لبنان، وانطلاقاً من العلاقة المخابراتية التي تربط القوات اللبنانية ومنظمة فتح الفلسطينية منذ عدة سنوات، والصداقة الجديدة التي نشأت بين

العماد ميشال عون والسيد ياسر عرفات بعد لقائهما في تونس في اواخر شهر كانون الثاني 1989، تلاقت مصالح منظمة التحرير الفلسطينية مع مصالح الحكومة العسكرية وقيادة القوات اللبنانية في التصدي للاحتلال السوري للبنان، ومن هنا قام المسؤول السياسي لحركة فتح في لبنان زيد وهبه، وبناء لتعليمات رئيسه السيد ياسر عرفات، بوساطة فلسطينية بين فريقي الصراع في المنطقة الشرقية، «فعقد بين 18 شباط و12 آذار 1990 حوالى اثنين وعشرين اجتماعاً ولقاءاً بينها خمسة لقاءات مع العماد ميشال عون وأربعة لقاءات مع سمير جعجع ومع البطريرك صفير ولجنة الوساطة وسفارة الفاتيكان والسفارات الغربية والعربية المتواجدة في المنطقة الشرقية وطرح مبادرة من ثمان نقاط».[6]

كانت نقاط المبادرة :

- وقف اطلاق النار.
- فتح المعابر الداخلية.
- تشكيل مرجعية سياسية بصورة مؤقتة.
- تشكيل لجنة عسكرية ميدانية مصغّرة لضبط الوضع الأمني وانهاء المظاهر المسلحة.
- الافراج عن المعتقلين لدى الطرفين.
- عودة المسلحين الى ثكناتهم وتسليم بيروت الى قوى الأمن الداخلي .
- تسليم المرافىء والمؤسسات للجيش اللبناني.
- استعداد منظمة التحرير الفلسطينية لتقديم كل امكاناتها السياسية واستخدام علاقاتها الاقليمية لتنفيذ هذه المبادرة، والعمل على مساعدة لبنان ووحدته ومنع تقسيمه.

لم تفشل المبادرة الفلسطينية فحسب بل أضرّت بالقضية التي كانت تحاول مساعدتها، بحيث دفعت خصوم منظمة التحرير الفلسطينية ومعارضي عودتها الى الساحة اللبنانية: اسرائيل وسوريا والولايات المتحدة الاميركية، الى تشديد الخناق على العماد عون وحكومته واذكاء نار الصراع بين الجيش والقوات اللبنانية بقصد تدمير الفريقين.

ولعل ما قاله السيد زيد وهبه يلقي الضؤ على سبب عدم نجاح المبادرة :

«المسألة كانت صعبة في البداية، خاصة انها زيارة تتم بعد 15 سنة وما رافقها من مآس وحروب وفواجع ولكن بعد الزيارة السرية التي قام بها منسق الاحتلال الاسرائيلي أوري لوبراني الى المنطقة الشرقية وتحذيره اطراف الشرقية، لمسنا خشية الطرفين من اعطاء الخطوة الفلسطينية دوراً بارزاً، وبدأ التعتيم الاعلامي على المبادرة الفلسطينية يظهر بشكل واضح».[6]

فتور في الموقف العراقي

تعود العلاقة الحميمة الجديدة بين العراق واطراف المنطقة الشرقية الى السنوات الأخيرة من ولاية الرئيس أمين الجميّل عندما بدأ بعض القياديين في الكتائب والقوات اللبنانية بزيارة العراق لاجراء الاتصالات مع كبار المسؤولين فيه، كما قام بعض المسؤولين العراقيين وبخاصة المسؤولين الامنيين والمخابراتيين بزيارة بيروت لتنسيق التعاون وتبادل المعلومات والخدمات وبخاصة المخابراتية منها، فتوطدت من جراء ذلك العلاقة بين جهاز المخابرات في العراق واجهزة المخابرات الرسمية في لبنان (الأمن العام ومديرية المخابرات في الجيش) وجهاز أمن المتن (ASU) التابع للرئيس امين الجميل، وجهاز المخابرت في القوات اللبنانية أي اجهزة القوى والفاعليات المناهضة للوجود السوري في لبنان.

بعد التنسيق السياسي والمخابراتي عرض العراق تقديم مساعدات عسكرية تتمثل بتجهيزات عسكرية وذخائر وامدادات حياتية لتقوية القدرة الدفاعية لدى القوى العسكرية اللبنانية، وبخاصة الجيش اللبناني والقوات اللبنانية، وطلب من المسؤولين تقديم لوائح تحدد الحاجات.

وفقاً لتوجيهات الرئيس امين الجميل طلب قائد الجيش العماد ميشال عون مني بصفتي نائب رئيس الاركان للتجهيز تحديد حاجات الجيش الانية، مع التشديد على الحاجات الحياتية والطبية والغذائية لأفراد الجيش وحاجات الادامة للتجهيزات والاعتدة، لأن الجيش كان يمر في مرحلة صعبة وقاسية من جراء حجب الاعتمادات عنه من قبل الحكومة ومصرف لبنان، بقصد اضعافه وتحجيمه وشطبه من معادلة القوى على الساحة اللبنانية، ومنعه بالتالي من المساهمة في انقاذ الوطن.

وَضعتُ لائحة الحاجات التي كانت بالفعل متواضعة لجهة الاسلحة والاعتدة العسكرية وقدمتها للرئيس امين الجميل الذي طلب الي مرافقة مدير الأمن العام الدكتور جميل نعمه لمقابلة احد الاشخاص الذي كان موجوداً في الطابق العلوي من القصر الجمهوري، والذي عرّفني مدير الأمن العام عليه بأنه الدكتور فاضل البراك مدير جهاز المخابرات العراقية، فسلمته لائحة الحاجات.

من جهة القوات اللبنانية التي كانت في بحبوحة حياتية ومعيشية ومالية بفعل الضرائب والخوات التي كانت تفرضها على اللبنانيين، قدمت لائحة حاجات اقتصرت على تجهيزات عسكرية واعتدة ثقيلة من دبابات وآليات مدرعة ومدافع وقاذفات صواريخ وكميات كبيرة من الذخائر الثقيلة قدرت قيمتها في حينه بعشرات ملايين الدولارات. استجابت القيادة العراقية وارسلت ما طلب منها، ولكن لم يصل الى الجيش اللبناني الا الجزء اليسير مما طلبه، وتبين فيما بعد ان ما طلبه الجيش، وعلى رغم تواضعه، قد سلّم الى الاجهزة الخاصة

التابعة الى الرئيس امين الجميل او الى جهات أخرى، أو كما ظهر لاحقاً، قد بيع إما داخل لبنان او خارجه وقبل وصوله الى لبنان، من قبل الاجهزة الخاصة التابعة للسلطة في حينه، والتي كُلّفت باستلامه من القيادة العراقية، وهذا ما استهجنته القيادة العراقية وما عزز شكوكها حول تصرفات اجهزة السلطة، وما جعلها تبتعد عنها وتميل الى التعامل مع قيادة القوات اللبنانية ؛ وهذا ما أثّر على المساعدات التي كان يمكن للجيش أن يستفيد منها ويتسلمها من العراق في وقت كانت عدة بواخر ترسو على شاطىء جونية من وقت لآخر ناقلة الأعتدة الثقيلة والتجهيزات الحديثة المقدمة من العراق الى القوات اللبنانية.

بعد انتهاء ولاية الرئيس امين الجميل وتشكيل الحكومة العسكرية رأت القيادة العراقية الفرصة مناسبة لمعاودة الاتصال بالسلطة الرسمية والشرعية في لبنان، ففتحت خط اتصال مع العماد عون واعضاء حكومته، كما أبقت خط اتصالها مفتوحاً مع قيادة القوات اللبنانية، وحاولت التنسيق بين الخطين انطلاقاً من امكانية لقائهما على محاربة الوجود السوري في لبنان والمطالبة بتحريره من جميع الجيوش الغريبة، وأخذت على عاتقها فتح خط ثالث مع بعض القيادات الاسلامية وبخاصة السنية منها، مستعينة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية والسيد ياسر عرفات شخصياً الذي لا يزال يتمتع بنفوذ واحترام في الشارع الاسلامي السني.

بقيت الاتصالات العراقية- اللبنانية عادية طيلة عدة أشهر لحين تحرك جامعة الدول العربية وتشكيل لجنة سداسية من وزراء الخارجية، وقرار هذه اللجنة عقد اجتماع في تونس في مقر الجامعة للقاء كل من العماد ميشال عون والدكتور سليم الحص والسيد حسين الحسيني في محاولة لايجاد حل للوضع المتأزم في لبنان.

قبل الاجتماع المقرر في 1989/1/30 كان لا بد من اجراء تنسيق للمواقف بين الحكومة العسكرية في لبنان والقيادة العراقية، وحيث كان يتعذر، لاسباب أمنية، على العماد عون السفر الى بغداد للاجتماع مع الرئيس صدام حسين ووزير خارجيته، تم الاتفاق على أن يزور بغداد ممثل شخصي للعماد عون لمناقشة مجمل القضايا المطروحة، ووقع الخيار عليّ (العميد فؤاد عون) للقيام بهذه المهمة، وكان هذا الخيار بداية لمسيرة طويلة من العلاقات بين العماد عون عبر ممثله الشخصي العميد فؤاد عون والقيادة العراقية.

هكذا توطدت العلاقة بين القيادة العراقية وبين الطرفين اللبنانيين المناهضين للوجود السوري في لبنان الحكومة العسكرية ومعها الجيش اللبناني والقوات اللبنانية، ومنذ البدء كانت السياسة العراقية في هذا المجال واضحة مرتكزة على الثوابت الاتية :

- الاعتراف بالحكومة العسكرية التي يرأسها العماد عون واعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة في لبنان، وان على جميع اللبنانيين بمن فيهم القوات اللبنانية الخضوع

لسلطتها.

– على حكومة العماد عون أن تعترف بدور القوات اللبنانية في هذه المرحلة بانتظار تحرير لبنان من جميع الجيوش والقوى الغريبة.

– ان العلاقة بين الجيش والقوات اللبنانية تنطلق من الاخوّة في السلاح ووحدة الهدف، ولا يسمح بوقوع أي صراع ونزاع مسلح بين الفريقين، ومن الأفضل تشكيل هيئة مشتركة لتنسيق العمل والاشراف على التنفيذ.

– لا يمكن للقيادة العراقية أن تتعاطى مع القوات اللبنانية الا ضمن اطار واحد يجمعها والجيش اللبناني كونها ميليشيا مسيحية لا يمكن للدولة العراقية أن تتعاطى مع ميليشيا مسيحية في لبنان، انطلاقاً من مبدأ الدولة الذي تحترم، وتلافياً لاتهامها بعدم نصرة الاسلام من قبل بعض الدول العربية والاسلامية التي تتحين الفرص للنيل من موقع العراق عربياً واقليمياً واسلامياً.

– توخّت القيادة العراقية من تعاملها مع القوات اللبنانية رغم علمها بارتباطها الخارجي جذبها الى المجال العربي وابعادها عن التطلع الى التعامل مع اسرائيل.

عند اندلاع الصراع الأول بين الجيش والقوات اللبنانية بتاريخ 14 شباط 1989 سارعت القيادة العراقية ووضعت ثقلها لوقف هذا الصراع وتوصلت مع بقية الوساطات لتوقيفه في ساعاته الأولى، ثم جهدت لردم الهوة التي أحدثها هذا الصراع مظهرة بعض الميل الى جانب الجيش.

تجسيداً للدعم العراقي قررت القيادة العراقية تقديم تجهيزات عسكرية ضخمة للجيش اللبناني والقوات اللبنانية.

فور الاتفاق على تحديد الحاجات بدأت القيادة العراقية تشحن الاعتدة على بواخر تملكها هي أو استأجرتها وكانت تدفع جميع التكاليف. ولقد شحن قسم كبير من هذه الاعتدة عن طريق بعض المرافىء العربية.

في مجال آخر رأت القيادة العراقية ضرورة الضغط على الجيش السوري لاجباره على الانسحاب من لبنان، فحاولت تشكيل لجنة معارضة ومقاومة لهذا الوجود تضم الجيش اللبناني والقوات اللبنانية والفلسطينيين والقوى السورية المعارضة لنظام الحكم السوري، على أن يقوم العراق بتقديم الأموال والتجهيزات اللازمة بالاضافة الى التدريب الضروري وتقوم اطراف الجبهة بتنفيذ عمليات ضد الجيش السوري في لبنان وضد النظام السوري داخل سوريا، وافقت جميع الاطراف على هذا الطرح باستثناء العماد ميشال عون وممثله في العراق اللذين رفضا المشاركة للاسباب الآتية:

– ان هدف الحكومة العسكرية والجيش اللبناني هو مقاومة الاحتلال السوري داخل لبنان

وليس محاربة النظام السوري داخل سوريا.

– ان التعاون مع الفلسطينيين والاحزاب السورية المعارضة، وبخاصة الاخوان المسلمين، يؤثر على صدقية الجيش اللبناني والحكومةالعسكرية مسيحياً ولبنانياً واقليمياً ودولياً.

– ان ردات الفعل التي سيقوم بها الجيش السوري ستقع كلها على المنطقة المحررة وهذا ما لا يمكنها تحمّله.

ان عدم موافقة العماد عون على المشاركة في هذه الجبهة قد أجهض عملية تأليفها، ولكنه بالمقابل قد أثر بعض الشيء على العلاقة بينه وبين القيادة العراقية ما أدى بالاضافة الى الضغط الذي مارسته اللجنة الثلاثية الى تخفيف الدعم العراقي لحكومة العماد عون.

ثم جاءت موافقة العماد عون للنواب المتواجدين في المنطقة الشرقية بالسفر الى الطائف، رغم نصيحة عراقية بعدم الموافقة على ذلك أو على الأقل عدم السماح بتشكيل نصاب قانوني لمجلس النواب خارج المنطقة المحررة، لتحمل القيادة العراقية على تبني الموقف الاتي من اتفاق الطائف: «عدم الموافقة العراقية على تشريع الوجود السوري في لبنان، واعتبار باقي مواد الاتفاق شأناً لبنانياً خاصة ما يتعلق بالاصلاحات الدستورية».

بقيت العلاقة مع العراق داخل هذا الاطار حتى انفجار ما سمي حرب الالغاء بين الجيش والقوات اللبنانية، فاعتبر العراق أن ما راهن عليه واعتمده في صوغ سياسته تجاه لبنان قد سقط أو اقترب من السقوط، فحليفاه على الساحة اللبنانية يتقاتلان ويدمران نفسيهما، وزاد من وقع ذلك اتهام العراق من قبل بعض الدول وبخاصة المؤيدة لسوريا بأنه سلّح فريقي الصراع في المنطقة الشرقية ليدمرا نفسيهما بالسلاح العراقي.

حاول العراق بكل وسائله أن يجد حلاً لهذا الصراع ولكن عرّابي اتفاق الطائف وخصوم العماد عون وقفوا حائلاً دون نجاح هذه الوساطة وذلك بصب الزيت على النار، وبدفع القوات اللبنانية لمتابعة القتال وهل من دليل أقوى من قول السفير الاميركي مكارثي «ماذا تنتظر القوات اللبنانية بعد؟»، مع العلم أنه كان يتعذر على القوات اللبنانية التجاوب مع المساعي العراقية بسبب ارتباطها بمشاريع ومخططات الطائف.

بعد أن استفحل الوضع في المنطقة الشرقية وشعرت القوات اللبنانية أنها لن تتمكن من ازالة العماد عون والسيطرة على الجيش وعلى المنطقة المحررة لتفي بتعهدها تجاه حكومة الطائف، استجابت للدعوة التي وجهتها القيادة العراقية لارسال مندوبين عن الحكومة العسكرية وقيادة القوات اللبنانية الى بغداد لمناقشة حل للازمة. وهكذا وخلال شهر أيار 1990 سافر العميد فؤاد عون ممثلاً للعماد عون وللحكومة العسكرية يرافقه السفير العراقي في لبنان عن طريق مرفأ جونية الخاضع لسيطرة القوات اللبنانية الى بغداد، وكان ممثل قيادة القوات اللبنانية السيد بيار رزق (أكرم) قد وصلها في الوقت نفسه.

ما هي الاسباب التي أملت القيام بهذه المفاوضات ؟ وكيف كان وضع الاطراف فيها ؟

. القيادة العراقية بحاجة الى التوصل لاتفاق مهما كان الثمن قبل مؤتمر القمة العربية الذي سيُعقد في بغداد في نهاية شهر أيار خوفاً من أن يتصاعد القتال بين طرفي النزاع في لبنان خلال المؤتمر فتستغله الدول المعارضة للتدخل العراقي في لبنان وبخاصة سوريا، بحيث يضعف موقف القيادة العراقية وهي الدولة المضيفة للمؤتمر ورئيسها هو رئيس المؤتمر ولديها مشاريع قرارات مهمة ترغب في الموافقة عليها من قبل القمة.

– العماد عون وحكومته بحاجة الى وقف لاطلاق النار ولحرية الملاحة في بعض المرافىء البحرية الصغيرة على الشاطىء الواقع بين نهر الموت وضبيه لتأمين التموين والتنقل لسكان المنطقة الخاضعة لسيطرة الجيش، ولكنه في الوقت نفسه يريد أن يتلافى ردة الفعل السورية على اتفاق ترعاه بغداد، فتُقدم القوات السورية على اقفال بعض طرق التموين البرية وكذلك طريق المطار للمسافرين.

. القوات اللبنانية بحاجة الى وقف لاطلاق النار بسبب وضعها الداخلي وبدء تسرب اليأس الى عناصرها وازدياد نقمة الشعب على تصرفاتها بعد الحملات الاعلامية التي شنتها عليها وسائل الاعلام التابعة للحكومة العسكرية وبخاصة ما عرف بالكتاب الأسود المتعلق بالفضائح المالية بعد استيلاء الجيش على مركز الصندوق الوطني التابع لقيادة القوات في ضبيه، فضلاً عن حاجة هذه القيادة لتأمين التواصل بين عناصرها في بيروت وعناصرها في كسروان وجبيل، ولكنها في الوقت نفسه تريد أن تتلافى ردة فعل الذين شجعوها على الدخول في هذه المعركة ضد الجيش والحكومة العسكرية في حال اوقفت القتال.

داخل هذا الاطار وهذه المواقف، وبعد اسبوعين من المحادثات والأخذ والرد والتجاذب، تم الاتفاق على حل عسكري وقتي بانتظار انتهاء مؤتمر القمة العربية للعودة الى مناقشة حل سياسي بين طرفي النزاع. ولقد شمل الاتفاق ثلاث نقاط هي :

. وقف شامل لاطلاق النار وللعمليات العسكرية (مطلب عراقي).

. وقف الحملات الاعلامية (مطلب قواتي).

. حرية الملاحة والحركة في المرافىء الواقعة على طول الشاطىء المحاذي للمنطقة الشرقية المحررة (مطلب الحكومة العسكرية).

ولما لم تتوصل القوات اللبنانية الى تأمين حرية المرور على الاتوستراد الساحلي بين نهر الموت وضبية (الذي يخرج عن مضمون الاتفاق) والذي أصرت عليه كثيراً لتأمين التنقل لعناصرها بين كسروان وبيروت حاولت عرقلة الاتفاق في مرحلته النهائية عندما طالبت بأن يذاع الاتفاق من بغداد وأن يشمل نصاً يوجه الشكر للقيادة العراقية وللرئيس صدام حسين شخصياً، وكانت ترمي من وراء ذلك اصابة عصفورين بحجر واحد : دغدغة العراقيين

والرئيس صدام حسين بتسجيل انتصار معنوي قبل مؤتمر القمة واحراج العماد عون وحكومته تجاه سوريا وتجاه بعض الاطراف المتعاطفين معها والذين بدأوا يمدون خطوطاً معه عن طريق تأمين بعض التموين.

ولكن العماد عون وممثله رفضا هذا الاقتراح وطالبا بأن يذاع الاتفاق في بيروت من قبل طرفي النزاع، وتمكن العميد عون من اقناع القيادة العراقية بوجهة نظره فوافقت قيادة القوات وتعهدت امام القيادة العراقية بتنفيذ الاتفاق والتقيد به بعد أن يذاع في بيروت.

رغم اذاعة الاتفاق في بيروت لم تتقيد به قيادة القوات اللبنانية وبخاصة فيما يتعلق بحرية الملاحة البحرية رغم تعهدها أمام القيادة العراقية، ما دفع هذه الأخيرة لقطع اتصالاتها بها، كما خفّفت من اتصالاتها بالعماد عون لأنه رفض اذاعة الاتفاق من بغداد، ما ترك شعوراً بالخيبة لدى القيادة العراقية وكان ذلك بدء انحسار العلاقة الحميمة التي كانت تربط العماد عون وحكومته بالقيادة العراقية.

اذا كان الصراع الذي نشب بين الجيش والقوات اللبنانية حليفي القيادة العراقية قد أدى الى صدمة سلبية لدى هذه القيادة ونوع من القرف وربما شعور بالذنب لأنها لم تتمكن من منع الصدام بينهما، فان هذه القيادة وخلال فترة دعمها للجانب اللبناني الذي يلتقي معها بمعاداة الوجود السوري في لبنان، لم تقدم الدعم الايجابي والقوي الذي كان العماد عون ينتظره منها وبخاصة في دوائر جامعة الدول العربية لاقناع هذه الدول بتشديد الضغط على سوريا لحملها على وقف حربها ضد المنطقة الشرقية المحررة، ولسحب قواتها من بعض المناطق اللبنانية، فاكتفت بتقديم العتاد والسلاح وبعض المال، دون أن تقوم بتشكيل ضغط عسكري على حدود سوريا الشرقية في وقت كان العراق في أوج مجده، وغداة انتصاره على ايران، وكان يحتل مركز القيادة في العالم العربي.

ولا بد من الاعتراف هنا بأن العماد عون وحكومته ورغم العلاقات الحميمة التي أوجداها مع العراق أبقيا على بعض التحفظات وبعض البعد عن القيادة العراقية حين رفضت مخابراته الاتصال بالمخابرات العراقية والتنسيق معها، حتى ان مدير المخابرات العقيد عامر شهاب رفض عدة مرات القيام بزيارة بغداد ولم يقم بزيارته اليتيمة لها الاّ بعد ضغوط كبيرة. كما ان العماد عون كان يفضل التعامل مع العراق عن بعد، وبواسطة ممثل شخصي للابقاء على شعرة معاوية مع سوريا. أضف الى ذلك ان العماد عون كغيره من الضباط كان يعرف أن التعامل مع العراق أو السفر اليها لاجراء محادثات كان خطيئة مميتة بالنسبة لسوريا ولاسرائيل وحتى للولايات المتحدة الاميركية.

فتور في الموقف الفاتيكاني والفرنسي

الفاتيكان وفرنسا هما الداعمان الدائمان للبنان، انطلاقاً من الروابط التاريخية والدينية والسياسية التي تربطهما بهذا البلد، والفاتيكان لم يؤيد اتفاق الطائف صراحة، ولكنه اعترف بالسلطة التي انبثقت عنه، أما فرنسا فلقد أيدت اتفاق الطائف والسلطة التي انبثقت عنه، ولقد حاولا بعد توقيع اتفاق الطائف ايجاد الحل السياسي للتوفيق بين السلطة التي اعترفا بها وبين الحكومة التي يرأسها العماد عون. الفاتيكان تجاهل اتفاق الطائف في بحثه عن الحل، أما فرنسا فحاولت ايجاد الحل في اطار تعديل الطائف.

بعد نشوب الصراع العسكري بين الجيش والقوات اللبنانية، حوّل الفاتيكان جهوده لحل المشكلة داخل الصف المسيحي، وذلك عن طريق الضغط على فريقي الصراع، ولما فشل رغم تجاوب العماد عون مع مسعاه وبخاصة عندما أوقف هجوم الجيش على مقر قيادة القوات في الكرنتينا، حاول الفاتيكان سلوك الحل عن طريق عقد قمة روحية مسيحية في بكركي، ولكن القمة فشلت في تحقيق اهدافها بسبب تغيّب بعض البطاركة عن القمة، عندها طرح الفاتيكان مبادرة حل جزئي تمثلت بالنقاط الآتية :

- اعتبار وقف النار الحالي هدنة دائمة (تم التوصل الى وقف النار هذا نتيجة المحادثات التي اجراها مندوبا الجيش والقوات في العراق).
- امكان اعادة فتح المدارس في ضوء الهدنة الأمنية .
- اطلاق كل أسرى الحرب بواسطة الصليب الأحمر الدولي.
- الطلب الى الاذاعات والتلفزيون ووسائل الاعلام الأخرى التوقف فوراً عن كل اشكال الحملات الاعلامية .
- تعليق كل العمليات العسكرية. (7)

حتى هذه المبادرة المتواضعة لم تحقق النجاح الكامل ولا ندري ما اذا كان من خطّط لهذا الصراع وقوّاه هو من سبّب الافشال، أم ان منفذي سياسة الفاتيكان في لبنان لم يكونوا على مستوى الحدث والمسؤولية، أم انهم لم يرغبوا فعلاً في توقيف هذا الصراع أو ايجاد الحل له لأنهم كانوا مرتبطين بقوى غير فاتيكانية، أم (أخيراً) ان فريقي الصراع أي العماد عون والدكتور جعجع كانا أسيري موقفيهما فرفضا التجاوب مع رغبة الفاتيكان ؟

فرنسا من جهتها حاولت تخطي الصراع في المنطقة الشرقية والقفز لايجاد تسوية شاملة للوضع السياسي في لبنان في اطار المبادرة الآتية :

- تسليم قصر بعبدا الى الرئيس الهراوي من قبل العماد عون.
- تسليم وزارة الدفاع الوطني للعماد اميل لحود من قبل العماد عون، وفي احتفال رسمي يتبادلان خلاله الخطب والكلمات .

- تعديل حكومة الرئيس الحص وضم وزيرين اليها، ولا بأس أن يكونا اللوائين ابو جمرا ومعلوف (عضوي حكومة العماد عون).
- اجراء بعض التعديلات على اتفاق الطائف من قبل النواب.
- العودة عن قرارات حكومة الرئيس الحص بحق العماد عون وعضوي حكومته.

حتى هذه المبادرة المتحيزة لفريق الطائف والتي تنال من العماد عون شخصيّاً تعثرت وفشلت، والسبب الظاهري كان رفض الرئيس الحص ادخال وزيرين عسكريين بالاضافة الى قرار حكومته قطع الرواتب عن الموظفين المتواجدين في المنطقة الشرقية.

على ضوء الهدنة، ولو الهشة، في المنطقة الشرقية انطلق الفاتيكان وفرنسا من جديد في مساعيهما لايجاد الحل بعد أن بذلا مساع لدى سوريا والولايات المتحدة الاميركية لتلافي اعتراضهما على ذلك. فقام السفير البابوي بوابلو بوانتي والبطريرك صفير بتاريخ 1990/6/12 بزيارة رموز السلطة المنبثقة عن الطائف أي السادة الياس الهراوي وحسين الحسيني وسليم الحص ليؤكدا لهم توجه الفاتيكان نحو الشرعية بمعزل عن الطائف. كما تابعا زياراتهما للمقامات الروحية الاسلامية ولبعض الفاعليات السياسية. كما حاولا التفاهم مع سوريا على أمل ايجاد نوع من التوافق على خطة جديدة طموحة للحل في لبنان ترتكز على :

- تسليم الاطراف اللبنانيين بادخال تعديلات على اتفاق الطائف ترضيهم وتشبع طموحاتهم في تحقيق صيغة حكم متطورة في لبنان.
- تسليم جميع الاطراف بشرعية الرئيس الهراوي من خلال دمج حكومتي الرئيسين عون والحص في حكومة واحدة، أو تأليف حكومة الوحدة الوطنية باشراك سائر الاطراف فيها ويكون العماد عون نائباً لرئيسها، وفيها ست وزراء دولة يوزعون بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.
- تتحول هذه الحكومة الى هيئة حوار تتولى ادخال التعديلات المناسبة على بنود اتفاق الطائف التي يجري تكريسها من خلال مجلس النواب، بعد وضعها بالصيغة الدستورية.
- سحب الميليشيات اللبنانية الى خارج نطاق بيروت الكبرى.
- تحقيق قيام بيروت الكبرى تحت سلطة الشرعية اللبنانية.
- تنحّي العماد عون وخروجه من قصر بعبدا وتسليمه للرئيس الهراوي.
- تنحّي العماد عون عن قيادة الجيش وتسليم وزارة الدفاع الوطني للعماد لحود.
- نزع السلاح من الميليشيات ودخولها في نطاق الاتفاق السياسي الشامل لحل الازمة الداخلية.
- المباشرة بانسحاب القوات السورية من بيروت حتى حمانا– المديرج.

- اجراء انتخابات نيابية عامة في غضون سنة من تاريخ تحقيق هذه النقاط ميدانياً، ولو من دون الخوض في ما اذا كانت ستسفر هذه الآلية في النهاية عن قيام شرعية جديدة.(8)

لم يحالف الحظ المبادرات الفاتيكانية والفرنسية رغم ان العماد عون، الذي اعتبره الجميع هو العقبة، لم يتوقف عن اعلان تأييده منذ البدء للمبادرة الفاتيكانية «وعرضه التنحي اذا طالبته بكركي وتحمّلت علناً اوزار قرارها ونتائجه»، (9) وقوله «ان من ينتقد الفاتيكان يرتكب عاراً تاريخياً»، (10) «وتحفظاتي تسقط أمام ارادة البابا»(11)، «والمبادرة البابوية تقبل من دون شروط أو لا تقبل»، (12) بعدما حاولت سلطة الطائف ومن وراءها وضع الشروط للقبول بالمبادرة الفاتيكانية. فرغم «النعم» الظاهرية اصطدمت المبادرات الفاتيكانية والفرنسية بثلاث لاءات:

- «لا» لبنانية من حكومة الطائف عبّر عنها السيد الهراوي بقوله: «لا يمكن اعطاء عون أي ترضية سياسية بصورة علنية». والدكتور الحص بقوله: «سقوط الطائف محتم اذا قبلنا بمجرد اعادة مناقشته».(13)
- «لا» سورية تمثلت بقول الرئيس الأسد للسيد الهراوي: «لا نستطيع الموافقة على تعديل اتفاق ترعاه المجموعتان العربية والدولية».(14)
- «لا» اميركية بقيت مستترة، وهي تحصيل حاصل، لكل مبادرة فرنسية وحتى فاتيكانية في لبنان.

تلافياً لاعلان فشلهما عدل الفاتيكان وفرنسا مسار تحركهما نحو اللجنة العربية الثلاثية للاتفاق على حل في لبنان، ولكن اللجنة بقيت أسيرة مواقفها، ليس عن اقتناع، بل عن خوف من المعارضين لأية تسوية في لبنان، فبقي تحركها ضمن اطار الطائف والشرعية المنبثقة عنه وهذا ما أكده الاخضر الابراهيمي بعد مغادرته بيروت بقوله: «لا حل خارج الشرعية».(15)

وهنا بدأ الفايكان وفرنسا قتالاً تراجعياً أمام التحرك العربي والرفض السوري- الاميركي لمبادراتهما وتدخلهما في لبنان حتى انهما بدءا يوجهان اللوم الى العماد عون لتحميله فشل وساطتهما، وهما عالمان تمام العلم: من كان سبب الافشال. ومع هذا الموقف الجديد ضعف دعم الفاتيكان وفرنسا للعماد عون وحكومته وبالتالي للبنان السيد المستقل المتوازن. كما بدءا يرضيان بالأمر الواقع ويسلمان بالطائف والسلطة المنبثقة عنه ويدعمانهما مكتفيين بمعارضة استعمال القوة ضد المنطقة الشرقية والعماد عون.

استقواء السلطة المنبثقة عن الطائف

رغم علمها اليقين بموافقتها الضمنية على اتفاق الطائف ورغم الاتصالات المباشرة وغير

المباشرة التي كانت تجريها مع قيادة القوات اللبنانية، بقيت السلطة المنبثقة عن الطائف تزداد ضعفاً وتفتتاً أمام صمود العماد عون وحكومته وتألّب الشعب اللبناني في المنطقة الشرقية حولهما. لكن انفجار الصراع بين الجيش والقوات اعطاها جرعة فيتامين وبعض ثقة بالنفس اخذت تتزايد مع استمرار الصراع، واعلان قيادة القوات صراحة دعمها لاتفاق الطائف وتوسّلها السلطة التي انبثقت عنه لكي تساعدها في حربها ضد الجيش.

عند هذا الحد بدأت حكومةالهراوي –الحص اتخاذ مواقف هجومية بعد ان كانت تقوم بقتال تراجعي وفي افضل الاحيان دفاعي، فرفضت مبادرة الفاتيكان والوساطة الفرنسية بعد ان كانت قد اوقفت رواتب الموظفين الموجودين في النطقة الشرقية، وفرضت على كل موظف منهم أن يوقع وثيقة ولاء لها لكي تدفع له رواتبه وحقوقه.

ثم كان انضمام جورج سعاده وميشال ساسين الى الحكومة الحصية بتاريخ 1990/6/5 حاملين معهما غطاء مسيحياً للحكومة ولو كان شفافاً وغير مدعوم شعبياً. فزادت الحكومة من استقوائها حتى اخذت تزايد على عرابي اتفاق الطائف وتتعنّت وترفض حتى مبادرات اللجنة العربية الثلاثية ووساطتها. هذه القوة ليست وليدة الاوضاع الداخلية اللبنانية فقط بل وليدة الارادات السورية والاميركية الرافضة لأي حل في لبنان يأتي عن يد الفاتيكان وفرنسا وحتى بعض الدول العربية ويحفظ كرامة العماد عون وحكومته.

وهكذا استبقت الحكومة الحصية مجيء الوسيط العربي الاخضر الابراهيمي المكلف من قبل اللجنة الثلاثية العربية ايجاد نوع من التسوية مع العماد عون. واصدرت بيانها الشهير بتاريخ 1990/7/11 تحت عنوان: «مسلمات تنفيذ الطائف وبيروت الادارية» ولا بد من ايراد هذا البيان حرفياً نظراً لنتائجه على مسار حل الازمة بين الحكومة الحصية التي اصدرته وحكومة العماد عون.(16)

لماذا هذا البيان وفي هذا الوقت بالذات؟

كان من المفترض بالوسيط العربي الأخضر الابراهيمي أن يصل الى لبنان خلال هذه الفترة مرسلاً من اللجنة الثلاثية العربية لمحاولة الاتفاق مع العماد عون على حل الازمة وذلك تحت ضغوط الفاتيكان وتشجيع فرنسا وتمنياتها. ولكن عرابي اتفاق الطائف أي الولايات المتحدة الاميركية وسوريا لا يرغبان بمثل هذه الوساطة، فضلاً عن ان السلطة اللبنانية المنبثقة عن الطائف ترفض مثل هذه الوساطة وتخاف منها في الوقت نفسه. وهذا ما أكّده الدكتور الحص:

«...وقد وضعت اللجنة العربية أول صيغة لتصور كان يجري الحديث حوله للمعالجة المطلوبة من باب المصالحة الوطنية. ونشطت اللجنة في اجراء اتصالاتها مع الدول الكبرى

والفاتيكان تمهيداً للخطوة. وعندما تسلمنا التصور المقترح في صيغة مكتوبة رسمياً كانت الفكرة قد اقترنت بدعم الدول العربية الثلاث وسوريا، كما كانت قد حظيت بتشجيع الدول الكبرى ولو بأشكال متفاوتة.

تناولنا المشروع أولاً بالدرس والمناقشة في اجتماعات تمهيدية جانبية داخل اوساط الحكم مع رئيس الجمهورية وبعض الوزراء. وتُوِّج هذا النشاط بعرض المشروع على مجلس الوزراء في جلسة عقدها بتاريخ 1990/7/11 انتهت بعد نقاش مستفيض باقرار الصيغة بعد ادخال تعديلات طفيفة على نصها لتعلن في بيان صدر عن مجلس الوزراء. وقد احتدم النقاش وحمي وطيسه عندما بلغ عبارة في المشروع تدعو العماد عون الى الانضمام لمسيرة الوفاق بكلمات وجد بعض الوزراء في حيادها طعناً لهم في كرامتهم وكبريائهم بعد كل الاذى الذي لحق بهم وأصاب البلاد والعباد من مواقفه وتصرفاته وتعنته. ولم يستطع مجلس الوزراء تجاوز هذا الاعتراض الا بتعديل نص العبارة من دعوة القائد السابق للجيش الى التزام مضمون البيان الذي وافق عليه مجلس الوزراء الى دعوته الى انهاء تمرده على الشرعية وخروجه على القانون والتزام مضمون هذا البيان».(17)

هذا ما قاله الدكتور الحص وما لم يفصح عنه هو من هم الوزراء الذين ارادوا الحفاظ على كرامتهم وكبريائهم. أهم الوزراء المسلمون ؟ لا نظن لأن ذلك لم يلحق بهم أي أذى. الحقيقة هم الوزراء المسيحيون أي جورج سعاده وادمون رزق والبير منصور وميشال ساسين والياس الخازن وعبد الله الراسي وسورين خان اميريان. خاف هؤلاء من موافقة العماد عون على وساطة اللجنة العربية ودخوله الحكم بقوة ما سيؤدي الى اخراجهم هم ليس من الحكومة بل وحتى من مجتمعهم ومحيطهم وتعريتهم أمام الشعب وبخاصة المسيحيين منه، فأرادوا أن يستفزوا العماد عون ليرفض التسوية. وهذا ما أكده الدكتور الحص في كتابه :

«هذه النعوت المضافة كانت الذريعة التي تذرع بها العماد عون لشن حملة مضادة يبرر فيها رفضه المبادرة، زاعماً أن القصد منها هو التنديد به واستفزازه، ولو أن الدعوة الموجهة اليه كانت جدية لصيغت بغير تلك العبارة، حسب زعمه».(18)

وهكذا فشّلت حكومة الدكتور الحص المبادرة العربية فأرضت عرابي اتفاق الطائف واغاظت اعضاءها المسيحيين واغتالت آخر فرصة للحل.

أول المدافعين عن بيان الحكومة الحصية داخلياً كان قائد القوات اللبنانية (سمير جعجع) والبطريرك الماروني (نصرالله صفير) وخارجياً سوريا والولايات المتحدة الاميركية واللجنة العربية الثلاثية وكذلك فرنسا، حتى الفاتيكان الذي حاول ممثله في لبنان اقناع العماد عون بالموافقة على البيان، ولما لم يتجاوب معه وجدها فرصة ليلومه ويحمّله مسؤولية فشل الحل.

وقبل أن ينهي الاخضر الابراهيمي مشاوراته مع العماد عون وكأن الحكومة الحصية خافت من أن ينجح المبعوث العربي في مسعاه فوجهت وبتحريض من اعضائها المسيحيين وعلى رأسهم وزير العدل فيها ادمون رزق ضربة استفزازية جديدة للعماد عون، فبناء على اقتراح ادمون رزق اصدرت تعيينات قضائية كسرت التقليد الطائفي المتبع منذ الاستقلال وعيّنت مسلماً سنياً رئيساً أولاً لمحكمة التمييز بدلاً من مسيحياً مارونياً، واسرعت حكومة العماد عون واعتبرت هذه التعيينات غير دستورية وهذا ما أشعر العماد عون ان الحكومة الحصيّة تمعن في تحديه واستفزازه ودفعه لرفض أي مبادرة سلام. ولكنه لم يقفل الباب أمام التسوية والحل، وكان رده الذي سلّمه للاخضر الابراهيمي هو الآتي:

- «ينص اتفاق الطائف على ان يتم اقرار الوثيقة من قبل حكومة الوفاق الوطني ونحن نعتبر ان هذه الحكومة (الحكومة الحصية) ليست حكومة اتحاد وطني.

. تقول وثيقة الطائف نفسها أن الشعب هو مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية وينص البند السادس على تعيين النواب الأمر الذي يتناقض مع المبدأ الأول، وخصوصاً في هذه المرحلة من التغييرات الدستورية. وكذلك هناك بند في المبادىء ينص على الفصل بين السلطات وعلى التوازن والتعاون بينها، ويتبين من الصلاحيات المعطاة في الوثيقة الى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بأن هناك عدم توازن بين سلطات رئيس الجمهورية وسلطات رئيس الحكومة وبين سلطات مجلس الوزراء وسلطات مجلس النواب وهذا على سبيل المثال لا الحصر، وعليه فاننا نقترح اما اعادة مشاريع التعديلات الدستورية للنظر فيها من قبل حكومة الاتحاد الوطني المقبلة، واما تجميد البت في هذه المشاريع الى حين انتخاب مجلس نواب جديد، علماً بأن حكومة الوفاق الوطني المقبلة تعطي الاسبقية من أجل العمل على حل الميليشيات واجراء انتخابات نيابية ونحن نطالب بأن تواصل اللجنة العربية الثلاثية العليا مساعيها من اجل مساعدة لبنان على تطبيق ما ورد في وثيقة الوفاق الوطني».(19)

ولكن الحكومة الحصية وبدلاً من أن تبادل ايجابيات العماد عون بمثلها عمدت الى السلبيات والسير قدماً في تدابيرها وتحدياتها.

فحمّلت العماد عون تبعة عرقلة جهود السلام، وشكّلت لجنة من عضويها البير منصور ومحسن دلول لمتابعة تطبيق التدابير المقررة في بيانها الشهير وتشديد الضغط على المنطقة الشرقية، كما ابلغت الديبلوماسيين بوقف الاتصالات مع العماد عون، وبدأت تنفيذ عملية حصار على المنطقة الشرقية كان اولها منع وصول المحروقات.

وبمناسبة عيد الجيش في أول آب طلب البير منصور وزير الدفاع في الحكومة الحصية من قائد جيشه اميل لحود :

«المباشرة فوراً بانهاء تمرد عون بكافة الوسائل ومحاذرة الاضرار بالمدنيين».[20]

بدورها لجنة الوزيرين توصلت الى النتائج الآتية :

«تشديد الحصار أو القيام بعمل عسكري ضد عون لتلافي نتائج خائبة واصراراً على انهاء المؤامرة قبل انهاء الناس بالحصارات».[21]

ثم بدأت الحكومة الحصية والسيد حسين الحسيني المناورات والتطبيقات للاسراع بالتصديق على الاصلاحات الدستورية، ولكن الجلسة الأولى للمجلس النيابي في 90/8/14 فشلت لعدم اكتمال النصاب كما تغيّب عنها عضوا الحكومة ميشال ساسين وجورج سعاده.

ولقد برر سعاده تغيبه بتصريح شديد اللهجة هاجم فيه السلطة والحكومة ورئيس الجمهورية. فعلى سؤال صحافي «لماذا العجلة والاصرار، والبعض يقول ان هناك نوعاً من التلازم بتنفيذ بنود البيان الحكومي الذي يتضمن انهاء الحالة الشاذة في الشرقية وتصديق الاصلاحات الدستورية» أجاب سعاده :

«الحالة الشاذة لا ترتبط بأي شيء اطلاقاً، وعندما وافقنا، يقول البعض اننا وافقنا لازالة ميشال عون... اذن عندما كنا نقرّ الطائف لم يكن لدينا هدف ازالة اشخاص أو ابقاء اشخاص، ولم نعمل طوال حياتنا لا لمصلحة اشخاص، ولم تكن مواقفنا تمليها علينا الظروف السياسية أو الحساسيات أو غيره. خلافنا مع ميشال عون نتج ما بعد الطائف، فليتذكر الجميع تلك الأمور، نحن ضد التمرد، ونحن طالبنا ونطالب بازالة التمرد، وتنازلنا عن امور كثيرة، واحياناً كثيرة على حساب كرامتنا لكي نوفّر على لبنان المزيد من المآسي... لمن تجرى الاصلاحات اليوم ولمن تعطى الصلاحيات ؟ اعطي الصلاحيات لرئيس الجمهورية الذي أكبر مشوار يعمله من الطابق السادس الى الطابق السابع في البناء الذي يسكنه، أعمل اصلاحات وصلاحيات للوزراء المكتوب عليهم أن يعيشوا في غرف في «السمرلاند» وينتقدوا ولا يستطيعون أن يذهبوا الى مكان آخر، نريد أن يعود الوضع الى طبيعته، ويأخذوا اصلاحات دستورية. ووقت اعترض على أي نص من النصوص، أنا اجابه كل الناس،لأني ملتزم بالشيء الذي صدر في الطائف، ولكني لا التزم بالآلية وبالطريقة وبالابتزاز الذي يحصل. اذا كانت قضية ازالة التمرد، والبيان الذي صدر عن مجلس الوزراء ودعا فيه كل الافرقاء وميشال عون في الطليعة، أن يسلموا الشرعية ويساهموا في العمل الذي يعمل من خلال الحكومة، الحكومة منصرفة اليوم الى درس كيفية ازالة التمرد الموجود اليوم. تطرح اموراً يعرفون مسبقاً أن عليها خلافاً».[22]

وعلى سؤال آخر: البعض فسّر موقفك بأنه تخل عن اتفاق الطائف، والبعض الآخر فسّره بأنه طعن للتضامن الحكومي فما هو رأيكم ؟ أجاب :

«التخلي هو عندما تترك لي الجرأة الكافية لأقول اني تخليت، وأنا عندما أجد انني خُدعت،

ولا تؤاخذوني، ولكنني حتى الان ما زلت أناضل اكثر من غيري لتنفيذ اتفاق الطائف. أما التضامن الحكومي فلينظروا متى كان هناك تضامن حكومي. ومتى تضامنت الحكومة ولكن واضحين وصريحين. حتى ان الوضع الحكومي برمته يجب أن يطرح على بساط البحث وننتهي من المهازل والاتهامات».[22]

وبعد مرور يومين على هذا التصريح العنيف وهذا الرفض لحضور جلسات مجلس النواب لاقرار التعديلات الدستورية عقدت جلسة ثانية بتاريخ 90/8/21 حضرها 51 نائباً هم : حسين الحسيني، فريد جبران، محمود عمار، علي العبدالله، مخايل الضاهر، صبحي ياغي، منيف الخطيب، نجاح واكيم، جبران طوق، رفيق شاهين، ملكون ابلغتيان، انترانيك مانوكيان، زكي مزبودي، صالح الخير، رشيد الصلح، عبد المولى امهز، توفيق عساف، حسين منصور، عثمان الدنا، يوسف حمود، فريد سرحال، باخوس حكيم، طلال المرعبي،ميشال معلولي، زاهر الخطيب، خاتشيك بابكيان، نصري المعلوف، نديم سالم، بطرس حرب، انور الصباح، عادل عسيران، امين الحافظ، حبيب كيروز، شفيق بدر، فؤاد الطحيني، هاشم الحسيني، عبد اللطيف الزين، صائب سلام، محمد يوسف بيضون، جميل كبي، رائف سماره، اوغست باخوس، بالاضافة الى تسعة وزراء نواب هم : علي الخليل، البير منصور، جورج سعاده، ميشال ساسين، نزيه البزري، الياس الخازن، ادمون رزق، سورين خان اميريان، عبدالله الراسي.

أما الحكومة فتمثلت بالاضافة الى الوزراء النواب بالوزراء: سليم الحص، محسن دلول، عمر كرامي[23].

أول الحاضرين في هذه الجلسة كان جورج سعاده بالذات ولا نعلم ما هو الدافع لهذا الحضور ولهذا التغيير المفاجيء في مواقفه، هل تحققت الشروط التي اثارها في تصريحه الذي ادلى به بعد الجلسة الأولى أي قبل يومين لكي يحضر هذه الجلسة أم أن هناك شيئاً آخر قد حدث ؟ لقد نقلت وسائل الاعلام في حينه ان المستشار السياسي للسفارة الاميركية في بيروت السيد ساترفيلد زار بيروت واجتمع ببعض النواب المسيحيين الذين قاطعوا في السابق، وقال البعض الآخر أن حقيبة شيكات كانت السبب وقد أرسلت مع أحد الشخصيات اللبنانية الذي حضر خصيصاً من الخارج لحضور جلسة المجلس النيابي وعاد حتى قبل انتهائها.

لقد حاول جورج سعاده تبرير موقفه فجاءت تبريراته ضعيفة ومتناقضة وفضحت مدى تلاعبه وابتزازه لعاطفة قسم من اللبنانيين وبخاصة قاعدة حزبه، ولم يخجل من مهاجمة ريمون اده الذي «اعتبر ما حدث في مجلس النواب مهزلة واقرار الاصلاحات معيباً»،[24] ورد سعاده على إده معتبراً مواقفه مثيرة للشفقة والسخرية وأكد أن كل الضمانات موجودة

لاستكمال تنفيذ اتفاق الطائف.

أول من رحب باقرار الاصلاحات الدستورية بعد سوريا والولايات المتحدة الاميركية وأهل العهد والطائف كان البطريرك صفير.

في 21 أيلول 1990 وقع السيد الياس الهراوي قانون التعديلات الدستورية ونشرها وأعلن في حفل ضمه والسيدين حسين الحسيني وسليم الحص ولادة الجمهورية الثانية أو جمهورية الطائف التي «جرّدت رئيس الجمهورية من صلاحياته وجعلته مجرد مدير بروتوكول وتشريفات» على حد قول العماد عون.

وهكذا وبصرف النظر عن عدم شرعية وقانونية المجلس النيابي المحلول منذ العام 1989 فلقد عُدِّل الدستور اللبناني باكثرية 48 صوتاً من أصل 99 نائباً الذين يتألف منهم المجلس النيابي خلافاً لنص المادة 77 من الدستور التي تفرض «أكثرية الثلثين من مجموع الاعضاء التي يتألف منها المجلس قانوناً»، وكان لأهل الطائف وعرابيه ما ارادوا فارسلوا دولة الاستقلال والسيادة في «سفر برلك» ولكنهم سيندمون، وبخاصة المسيحيين منهم

المراجع:

(1) يبين الملحق رقم 4 الذي نشرته وسائل الاعلام ومجلة الجيش العدد 67 – حزيران 1990 تحت عنوان «الكتاب الأسود» ملخصاً عن مجمل هذه العمليات.
(2) راجع التقرير في الملحق رقم 5
(3) البيرق. 1990/3/23
(4) النهار. 1990/3/29
(5) الديار. 1990/4/3
(6) السفير. 1990/3/13
(7) الأنوار. 1990/5/27
(8) الأنوار. 1990/6/15
(9) الأنوار. 1990/6/14
(10) الأنوار. 1990/5/30
(11) الأنوار. 1990/6/3
(12) الأنوار. 1990/6/18
(13) الأنوار. 1990/6/29
(14) الأنوار. 1990/6/23
(15) الأنوار. 1990/7/2
(16) يمكن مراجعة البيان في الملحق رقم 6
(17) الدكتور سليم الحص – عهد القرار والهوى ص 173
(18) المرجع نفسه ص 173
(19) الأنوار. 90/7/27
(20) الأنوار. 1990/8/3
(21) الأنوار. 1990/8/11
(22) الأنوار. 1990/8/20
(23) الأنوار. 1990/8/22
(24) الأنوار. 1990/8/25

ملحق رقم 1

بيان ترقيم وتوزيع امر عمليات اللواء السابع

النسخة	المرسل اليهم	ملاحظات
2-2	قيادة الجيش اركان الجيش العمليات	
3	قيادة الجيش – امانة الاركان	
4	قيادة الجيش – مديرية المخابرات	
5	قيادة منطقة الشمال	
6	الكتيبة 71	
7	الكتيبة 73	
9-8	سرايا الكتيبة 24 الملحقة باللواء السابع	
11-10	سرايا الكتيبة 25 الملحقة باللواء السابع	
12	الكتيبة 76	
13	السرية 701	
14	السرية 706	
15	اللواء الثاني	
19-18-17-16	الاقسام : 1-2-3-4	
22-21-20	احتياط	
24-23	محفظة – منسق	

الكشفية في 1989/12/6

المقدم الركن جرجس قائد اللواء السابع بالوكالة

أمر عمليات رقم (1)

المستند : خريطة البترون – خريطة بجه – خريطة جبيل

تفصيل القوى : سرية عدد 2 من الكتيبة 73

سرية عدد 2 (–) من الكتيبة 24

سرية عدد 2 (–) من الكتيبة 25

الكتيبة 71 (–)

تشكيل القوى :

لفيف تكتي (سمير)

- سرية عدد 2 من الكتيبة 73
- سرية عدد 2 (–) من الكتيبة 24

قائد اللفيف : قائد الكتيبة 73

احتياط القيادة : الكتيبة 71 (–)

س من الكتيبة 24

1 - الوضـع:

من المحتمل ان تسند الى اللواء السابع مهمات عسكرية باتجاه المناطق الشرقية بغية المساهمة في بسط سلطة الدولة على كافة المناطق اللبنانية وذلك بالتعاون مع بعض القوى المؤيدة في هذه المنطقة.

11 - العـدو:

قد تتواجد في هذه المناطق بعض القوى التي تعترض عملية بسط نفوذ الشرعية على كافة الاراضي اللبنانية وقد تكون عبارة عن بعض الاوكار.

12 - الصديق:

- كافة القوى المسلحة شمالي المدفون .
- بعض القوى التابعة للجيش جنوبي المدفون .
- بعض القوى المسلحة التابعة لبعض الميليشيات جنوبي المدفون .

13 - تعزيـز:

سرية عدد 2(–) من الكتيبة 25 بامرة قائد اللواء مباشرة.

14 - الاقتراحات:

- من المفترض ان تكون معظم القوى المتواجدة جنوبي المدفون مؤيدة كما انه من المفترض ان تظهر بعض القوى المعارضة.

2 - المهمـة :

- الانتشار على المحور الساحلي بين البترون والمدفون والبقاء على استعداد لتنفيذ مهمة هجومية باتجاه الجنوب على المحور الساحلي.

3 - التنفيـذ:

31 - فكرة المناورة :

- مناورة القوى : تتمركز في مرحلة اولى بين كفرعبيدا والمدفون سريتين مشاة من الكتيبة 73 .
- تتمركز في نفس المرحلة سرية دبابات (-) في قرية سمار جبيل كما تتمركز سرية دبابات (-) قرب حاجز الشرطة على المحور الساحلي.
- تبقى فصيلة من السرية الاولى احتياط اللفيف على طريق البترون – اده.
- تبقى فصيلة من السرية الثانية احتياط على خط الاوتستراد بين كفرعبيدا والبترون .
- تتمركز سرية مدفعية في البقعة ذات الاحداثيات : 148000 – 258000.
- تتمركز سرية مدفعية في البقعة ذات الاحداثيات : 148000 – 256200.
- مناورة النار (انظر الملحق أ المرفق) .

32 – تعليمات التنسيق: تشكل كافة القوى المتمركزة عناصر استعلام اساسية ويطلب اليها الافادة عن كل ما تراه على الارض .

- تقوم القوى بكافة اعمال الترصين والتمويه لتأمين الحماية الارضية والحماية الجوية من الطيران.
- ينتهي التمركز بتاريخ 1989/12/6 الساعة 10.00
- تعطى الساعة «س» للقيام بالعملية المرتقبة بموجب وثيقة اتصال في حينه.
- التعليمات المتعلقة بدخول قوى صديقة الى الجهاز وتأليف هذه القوى تعطى في حينه.

4 - الادارة اللوجستيـة :

41 - عموميات :

يتم الدعم اللوجستي للوحدات المشتركة بواسطة القسم الرابع في اللواء مباشرة.

42 - التموين والنقل :

421- التموين يتم التموين كما يلي :

- التغذية من مطبخ الكتيبة 76 .
- العتاد والذخيرة على عاتق القوى المشتركة وعند اللزوم تطلب من الكتيبة 76 بواسطة قيادة اللواء.
- المحروقات من محطة محروقات موقع البترون بواسطة قيادة اللواء القسم الرابع.

422- وسائل النقل :

الوسائل العضوية وعند الحاجة تطلب من قيادة اللواء.

423 - الاخلاء

- يتم اجلاء العتاد الى ثكنة المدينة الكشفية.
- يتم تصليح العتاد على عاتق الكتيبة 76 في مشغل اللواء وتسوى القيود فيما بعد بالطرق الادارية النافذة.
- اما بشأن دبابات ومدفعية اللواء الثاني فيتم تصليحها على عاتق اللواء الثاني على ان تعطى له التسهيلات الممكنة من اللواء السابع.

43 - الصحة

يتم اجلاء العسكريين الجرحى والمصابين الى مستوصف البترون العسكري او الى مستشفى البترون والمستشفيات المدينة الاخرى في منطقة الشمال.

44 - العمليات المدنية :

يجب التعامل مع السكان المدنيين على انهم موالون مع مراعاة مبادىء الحزم والانتباه الى كل عمل قد يعكر صفو الأمن

5 - القيادة والاتصالات :

51 - القيادة

- المركز الاساسي لقائد القوى في ثكنة المدينة الكشفية.
- المركز البديل يحدد في حينه.

52 - الاتصالات :

انظر امر الاشارة المرفق.

مناورة النـار

اعطاء الاوامر للمهمة المرتقبة ينفذ كما يلي :

1 - في مرحلة اولى المدفعية تقوم بقصف منطقة معتصم المدفون.

11 - المدفعية : تقوم بقصف معتصم المدفون على امر قائد القوى وتتوقف على امره .

12 - المدرعات : تقوم بقصف مباشر على مراكز معتصم المدفون على امر قائد اللفيف التكتي.

يتلقى الامر بذلك من قائد القوى مباشرة.

13 - المشاة : تنفذ الرمايات المنحنية والرمايات المباشرة على امر قائد اللفيف.

2 - **في مرحلة ثانية :**

21 - عندما تتوقف نيران المدفعية والدبابات تتقدم قوى المشاة بامرة قائدها لاحتلال معتصم المدفون بمساندة المدرعات.

22- القضاء على كل مقاومة تظهر خلال عملية الاقتحام.

3 - **في مرحلة ثالثة :**

31 - بعد احتلال معتصم المدفون تتم اعادة تجميع القوى على عاتق قائد اللفيف مع البقاء على استعداد التقدم باتجاه الجنوب.

32 - ملاحظة : في جميع مراحل القتال يراعى تجنب القتل قدر الامكان مع التذكير بان العناصر المقاومة هي من رفاقنا العسكريين الذين يمكن ان يكونوا قد ضللوا.

ملحق رقم 2

مذكرات العميد سامي ريحانا: من نسف التعايش بعد خمسة أعوام وكيف ؟

العميد الدكتور سامي ريحانا، قائد اللواء السابع في الجيش، أرخ الاحداث بحسب المعطيات المتوافرة لديه، وانطلاقاً من رؤيته وتقويمه للواقع العسكري ومعارك شباط 1990. «المسيرة» نشرت على حلقتين، اياماً تسعة، مكتوبة بخط ريحانا، من دون اي حذف، مكتفية بهوامش حفاظاً على صدقية النص والموضوعية.

1990/1/31 - 1990/2/2 - اشتباكات عنيفة بين الجيش والقوات اللبنانية :

بعد تعبئة نفسية منذ مدة طويلة بين الطرفين، وبعد توجيه التهم المتبادلة والكلام القاسي بين العماد عون والدكتور سمير جعجع، وبعد ان عقدنا اجتماعاً تنسيقياً في عمشيت حضره العميد جان فرح نائب رئيس الاركان للعمليات واللواء فؤاد مالك رئيس اركان القوات اللبنانية وقادة القطع ورؤساء اقسام اللواء السابع والكتيبة 82 وضباط القوات اللبنانية المتمركزة في منطقة جبيل.

وبتاريخ 1990/1/31 منذ الساعة 12 بدأت اشتباكات بين الجيش والقوات اللبنانية في كامل المنطقة الشرقية مع هجومات متبادلة من الطرفين لم اعرف بعد نتيجتها في بيروت وكسروان والمتن، انما في جبيل تعرضت جميع مراكزنا لهجومات مركزة ومحضرة سلفاً وكانت عناصر للقوات اللبنانية قد تمركزت في عدة اماكن من عمشيت وجبيل مقابل سرايا الجيش التي كانت متمركزة في عمشيت.

لماذا نسف التعايش بين الجيش والقوات اللبنانية الذي كان قائماً منذ خمس سنوات :

وقد تساءلت عن سبب نسف التعايش الذي كان قائماً في منطقة جبيل – عمشيت بين الجيش والقوات اللبنانية وساءت العلاقة بينهما مما ادى الى الاشتباكات الاخيرة. مع العلم ان اشتباكات 14 شباط 1989 لم تشهد اي اشتباك بين الجيش والقوات اللبنانية في هذه المنطقة. وبعد درس الاسباب والتحدث مع ضباطي وضباط وعناصر من القوات اللبنانية يمكن ارجاعها الى ما يلي :

أولاً : شحن النفوس الذي مورس منذ فترة في كل من الجيش اللبناني والقوات.

ثانياً : تعزيز الجيش في منطقة جبيل – عمشيت حيث كانت القوات اللبنانية تعتبر نفسها المسيطرة. (وقد كان هذا صحيحاً في الماضي اي قبل معركة التحرير التي اطلقها العماد عون).

ثالثاً : ارسال لفيف تكتي فرعي من اللواء الثامن الى منطقة عمشيت دون سؤال قائد اللواء السابع ومحاولة تركه بقيادة قائد اللواء الثامن، محاولة تصدى لها العميد الركن ريحانا قائد اللواء السابع وحصل جدال عنيف على الهاتف بينه وبين العميد شارل عيد مدير العمليات بته العميد الركن جان فرح بوضع اللفيف المذكور بقيادة قائد اللواء السابع. فيما بعد عزز هذا اللفيف دون طلب قائد اللواء السابع حيث اصبح لفيفاً تكتياً تمركز بالشكل التالي :

- سرية مشاة وفصيلة دبابات في عمشيت.
- فصيلة مشاة وفصيلة دبابات في مطار حالات.
- سرية مشاة وفصيلة دبابات في منطقة حبوب.
- قيادة الكتيبة 82 في دير سيدة البنات غربي بلدة حبوب.

لقد خلق انتشار هذه الكتيبة في منطقة جبيل جواً عدائياً واضحاً بين الجيش والقوات اللبنانية حيث راحت هذه الاخيرة تعزز تواجدها (تعليق المسيرة : القوات كانت منتشرة في المنطقة قبل الجيش وما حصل تعديل تمركز القوات في نقطة واحدة بعد احتجاج على موقع ثكنة القوات وعلى ضوء البروجكتور الشهير) في منطقته محاولة تطويقه، تدخل قائد اللواء السابع مرات عديدة لحل الاشكالات التي لا تنتهي حيث عقد اجتماعات بتاريخ... بينه وبين اللواء فؤاد مالك والعميد جان فرح تمت خلاله معالجة بعض الامور العالقة منها تمركز وحدات من القوات حوالى مركز الجيش. وتبين من الاجتماع ان الثقة قد فقدت بين الجيش والقوات في منطقة جبيل وان اي اشتباك بينهما سيمتد اليها بسرعة.

وقد سرت اشاعات كثيرة يوم ارسال لفيفاً من اللواء الثامن الى منطقة جبيل منها ما يقول ان عدم الثقة باللواء السابع وضباطه وقيادته هي التي ادت الى ارساله لمراقبتهم وعدم تركهم يتصرفون على هواهم بالنسبة للقوات اللبنانية في جبيل وعلاقتها مع الجيش. ومنها ما قال ان الشك بنوايا العميد الركن ريحانا الذي اراد الالتحاق مع قسم من عناصر لوائه في الشمال فوجه قسم من اللواء الثامن لمراقبته. انما مهما قيل وكتب فمن غير المشكوك فيه ان عملية ارسال هذه القوى الى منطقة جبيل دون اخذ رأي قائد المنطقة (العميد ريحانا) هي قضية يستحق التحقيق فيها فيما بعد والتاريخ سيظهر النوايا من ذلك. انما ينبغي التعقيب عليها من خلال اجتماع عقد في قيادة الجيش برئاسة العميد جان فرح حضره قادة الالوية السابع والثامن ومدير العمليات والمقدم فؤاد الاشقر والعقيد جلبوط

من التجهيز. خلال هذا الاجتماع الذي خصص لدرس الوضع في منطقة جبيل اقترح العقيد كلاس قائد اللواء الثامن من الحلول حلاً رفضه العميد جان فرح بحدة واثار حفيظة قائد اللواء السابع ويقضي بما يلي :

1- سحب الكتيبة 51 من اللواء الخامس من منطقة كفرشيما وتوجيهها الى منطقة جبيل وتبديلها بالكتيبة 72 من اللواء السابع وهذه الكتيبة (كما قال الكلاس تقاتل القوات) بينما من المشكوك ان يكون هناك تعاطف بين عناصر اللواء السابع والقوات.

ملاحظة : لقد اظهرت المعارك التي حصلت في منطقة عمشيت – جبيل عكس هذه الادعاءات اذ ان كتيبة 82 اوقفت القتال منذ ظهر الخميس في 1990/2/1 بينما بقيت عناصر اللواء السابع تقاتل حتى الجمعة في 1990/2/2 حتى الساعة 1800 رغم عدم تكافؤ الفرص والعدد والعتاد، كما لم يقبل قائد اللواء بوقف القتال رغم الاسباب التي ادت الى توقيفه (تعليق المسيرة : نسبة العديد كانت مرجحة لمصلحة الجيش)، الا بعد الاتفاق مع الاستاذ بهيج عبود والشيخ فريد حبيب (صديقاه) ببقاء كل شيء في الثكنة محله من الضباط والعسكريين والمكاتب والعتاد والآليات والاسلحة. وهذا ما حصل فعلاً.

رابعاً : تطويع انصار في منطقة جبيل فغالبيتهم من العناصر المعادية للقوات اللبنانية ان من الكتلة الوطنية او من حزب الوطنيين الاحرار واقدام القوات على استدعاء عناصر الدفاع الشعبي المقابل لهم من نفس المنطقة ونفس القرى وشحن كل فئة لانصارها ضد الآخرين مما خلق جواً مشحوناً بالكره والثأر والخلافات القروية والمناطقية والحزبية. اما الذي طبق هذه السياسة في الجيش فهو اللفيف التكتي الرابع الذي استقدم الى عمشيت دون اخذ رأي قائد اللواء وقام بتطويع جماعات كبيرة من المتطوعين الاختياريين (150 عنصراً بينما عدد اللفيف لا يتعدى الخمسين) دون اخذ رأي اللواء السابع بل الارتباط بهذه القضية بقيادة لوائه فقط وتنظيمها تنظيمات محلية في القرى مما خلق جواً ملائماً للمشاكل.

سير المعارك

بتاريخ 90/1/31 عند الساعة 11.30 افادت الكتيبة 72 ان القوات اللبنانية اقامت حاجزاً مسلحاً على طريق حالات بالقرب من محطة ضو القريبة من اوتيل For Seasons. تم الاتصال بالاستاذ بهيج عبود وتوجه لهناك حيث ازال الحاجز واحضر العسكريين الثلاثة التي كان الحاجز قد احتجزهم. بنفس الوقت تقريباً افاد كل من اللفيف التكتي الفرعي الرابع (اللواء الثامن) عن تقدم مسلحين في بلدة عمشيت باتجاه مراكزه وافادت السرية 741 بنفس الشيء فاعطي الامر بمنع التقدم باتجاه هذه المراكز فانتشرت السريتان وقامت سرية اللواء الثامن بمهاجمة واحتلال المراكز المسلحة التي سبق واقيمت مقابلها في بلدة عمشيت وتابعت

تقدمها باتجاه وسط البلدة حيث اصطدمت بمقاومة ووجهت الى قيادة اللواء السابع وثيقة عند الساعة 14.30 جاء فيها :

«مقاومة عنيفة في عمشيت – اعطي الامر بالتوقف لتحضير القوى ومتابعة التقدم».

وعند الساعة 14.25 من تاريخ 90/1/31 بدأت ثكنة اذاعة عمشيت تتعرض لقصف عنيف من الدبابات والهواوين وسجلت اشتباكات بينها وبين الدبابات في التخوم الغربية لبلدة جدايل وفي مسبح لاروشل قرب البربارة واصيب مبنى الاذاعة ومباني قيادة اللواء السابع باصابات مباشرة من الدبابات. قامت دبابة واحدة في الثكنة من طراز M48A لا تدور بالتصدي للدبابات المتمركزة في جدايل ولاروشل.

بنفس الوقت قامت مجموعات كبيرة معززة بالملالات ومساندة بالدبابات بالهجوم من اتجاه ثكنة معمل البيرة على مراكز السرية 741 في تلة عمشيت الكائنة غربي البلدة والتي تشكل الحماية الطبيعية لثكنة الاذاعة الموجودة في منخفض من الارض محاط من جميع الجهات بالتلال التي تتمركز عليها الدبابات والاسلحة المضادة والرشاشة. الا ان هذه السرية بعديدها الذي لا يتجاوز العشرين عنصراً بقيادة النقيب يوسف عيد والتي هوجمت من جهة الغرب وتعرضت لرمايات الدبابات من جهة الشمال الشرقي من تخوم بلدة جدايل تصدت للمهاجمين وردتهم على اعقابهم وانزلت بهم خسائر جسيمة بالارواح والعتاد وقتل قائد الهجوم وقائد ثكنة معمل البيرة صديقي وصديق جميع الضباط في عمشيت طوني رحمه المدعو «طوني الصغير» وكنا منذ ثلاثة ايام نتناول واياه مع اللواء مالك والعميد جان فرح وضباط اللوائين السابع والثامن والقوات اللبنانية طعام الغداء في مطعم غادة البحر (وللآن لم ندفع).

وعند الساعة 15.15 اصيب مخزن ذخيرة وامتعة الكتيبة 74 بقذائف دبابات مباشرة فاشتعلت النيران فيه. وعند الساعة 15.20 احترقت شاحنة من الكتيبة 74 ورانج روفر عائد لمعالي الوزير عصام ابو جمرة كان بوضع التدليك والتجأ الى الثكنة عند بدء الاشتباكات.

وعند الساعة 16.00 اصيب احد المراكز بقذيفة هاون 120 مم واصيب فيه عنصرين لم نتمكن من اخلائهما بصحية الا بعد مرور 24 ساعة.

وعند الساعة 17.30 تعرضت السرية 753 في حبالين لقصف مباشر ومباشرة هجوم من اتجاه بيت حباق فردت على النيران وتصدت للمهاجمين مستعملة دبابتين ت 55 ومدفع 130 مم ركز للرمي المباشر باتجاه بيت حباق.

وتتابعت العمليات العسكرية – واذا نقلناها عن سجل عمليات اللواء كانت كالاتي :

الساعة 20.00 : وردت معلومات ان ثكنة MMS في نهر ابراهيم تتحضر لمهاجمة كابلات لبنان بمهلة ساعة الى ساعة نصف كحد اقصى.

22.40 : تتساقط قذائف الهاون 120 مم بمعدل قذيفة كل عشر دقائق على ثكنة عمشيت.

2.30 : قصف مدفعي بعيد المدى على مربض حبالين.

تاريخ 1990/2/1 :

20.30 : تقرر وقف اطلاق النار وتبلغناه، لكن القوات لم تبلغه (كنا نستمع عليهم على التنصت) كما اعطى امر بعدم التقيد به في عمشيت والضغط على الثكنة المنهكة بقصد احتلالها.

4.55 : اشتباكات بالاسلحة الرشاشة والمضادة في محيط عمشيت.

6.30 : اخلت السرية 753 في حبالين مراكزها وتراجعت باتجاه عمشيت بعد تهدم المركز من جراء القصف.

ملاحظة : لم يكن لدينا أي مدفعية أو هواوين للرد على القصف. اما الدبابات التي كانت بدون ذخيرة فكانت دبابات القوات ترمي على مراكزنا من مسافة 2 كلم وليس لدينا اي سلاح يمكنه الوصول الى هذه المسافات. الاسلحة المتوفرة كانت البنادق الرشاشة والدوشكا والار.بي.جي.

اما ميزان القوى في منطقة جبيل فكان حسب تقديري بعد المعركة كالتالي :

العديد : 5 الى واحد لصالح القوات اللبنانية (تعليق المسيرة : نسبة العديد كانت مرجحة لمصلحة الجيش).

العتاد : 10 الى واحد لصالح القوات اللبنانية.

الدبابات والمدفعية : لا يتوفر لدينا منها (تعليق المسيرة : كان يتواجد في منطقتي جبيل وعمشيت 32 دبابة للجيش مقابل 14 دبابة للقوات على سبيل المثال لا الحصر).

8.10 : تدور اشتباكات في بلدة عمشيت بكافة انواع الاسلحة.

8.15 : قصف مدفعي على الثكنة بالهواوين مع محاولات للتقدم من اتجاه مفرق حصرايل ومعمل الحديد تتصدى لها قوات الجيش. رماية على ثكنة عمشيت مباشرة من تلة مارجرجس – عمشيت ومن اتجاه معمل البيرة.

9.10 : وقف اطلاق نار عن جديد.

9.40 : ما زالت السرية 741 تتعرض لنيران اسلحة رشاشة لعدم تقيد المسلحين بوقف اطلاق النار.

12.40 : قصف عنيف ومركز على ثكنة عمشيت من الجهة الجنوبية والشمالية.

. تتعرض السرية 741 لنيران من كافة انواع الاسلحة مع محاولات تقدم وهجوم على مراكزها.

13.10 : تتعرض ثكنة عمشيت لنيران الاسلحة الرشاشة مع محاولات تسلل من جهة حصرايل مع احتمال التحضير لعملية هجومية نظراً لتوقف القصف المدفعي على الثكنة.

13.56 : تعرضت تلة مار جرجس- عمشيت لرمايات قذائف الآر.بي.جي.

14.23 : تتعرض مراكز السرية 741 لنيران الاسلحة الرشاشة.

تاريخ 1990/2/2:

4.30 : تعرضت تلة مار جرجس لرمايات RPG .

فتحت نيران الاسلحة والار.بي.جي على تلة عمشيت فردت بالمثل.

6.00 : تجري اشتباكات بين ثكنة عمشيت والمسلحين.

6.10 : تتعرض السرية 741 في تلة عمشيت لنيران رشاشة وقذائف الآر.بي.جي تتعرض ثكنة عمشيت لقصف من الهواوين.

6.15 : حريق منزل في عمشيت نتيجة اصابته بالرمايات.

6.35 : تتعرض ثكنة عمشيت لرمايات مضاد للطائرات من حصرايل.

6.42 : امتدت الاشتباكات الى كامل بلدة عمشيت.

6.50 : رمايات مختلفة واشتباكات مع ثكنة عمشيت والتلة ومن جميع الاتجاهات.

7.00 : قذائف دبابات وب 10 على تلة عمشيت.

7.10 : قذائف دبابات وهواوين ومدفعية على ثكنة عمشيت.

7.40 : قذائف مدفعية ثقيلة على ثكنة عمشيت بمعدل 20 قذيفة في الدقيقة.

8.10 : رشقات غزيرة على ثكنة وتلة عمشيت.

وثيقة من العمليات الى اللواء السابع :

8.30 : ضمن امكانات المحافظة على المراكز، التصرف حسب الامكانات المتوفرة.

8.35 : تسلل مسلحين الى ثغرة بين اللفيف التكتي الثالث من اللواء الثامن والسرية 741 في تلة عمشيت.

10.55 : تتعرض ثكنة عمشيت لقذائف هواوين بمعدل قذيفة كل خمسة دقائق.

12.00 : اعطي الامر بتوقف رمايات المدفعية على ثكنة عمشيت من قبل القوات – من الممكن ان يكون لتحضير هجوم على الثكنة.

16.30 : اوقف اللواء السابع المعارك في منطقة جبيل- عمشيت بعد ان تم الاتفاق بين قائد اللواء والاستاذ بهيج عبود لجهة وارسل الرائدان نسيم اندراوس وسركيس نعوم مع الاستاذ بهيج عبود وقد واجها اسعد سعيد حيث تم الاتفاق على ان تبقى اعتدة اللواء في

اماكنها ومراكزها وثكناتها بعد ان وضع العميد الركن ريحانا قائد اللواء السابع هذه الشروط لتوقيف العمليات في هذه المنطقة.

الحياة في ثكنة عمشيت بعد توقيف المعارك:

اثر الاتفاق بين قائد اللواء السابع العميد الركن سامي ريحانا والمقدم اسعد سعيد من القوات اللبنانية لتوقيف المعارك حول ثكنة عمشيت طلب العميد ريحانا ان توضع قوة من القوات بقيادة صديقه ميلاد العلماوي والسيد طوني ابي يونس مفوض جبيل (قائد موقع جبيل في الدفاع الشعبي) لمنع التعديات على العسكريين او الثكنة. وسبب هذا الطلب ان منطقة جبيل هي منطقة بحيث تسيطر القوات اللبنانية وقد قدمت قوات كبيرة معززة بالدبابات والمدفعية والآليات القتالية من جرود البترون وجبيل وحتى من بلاد بشري ويمكن البقاع الشرقي (تعليق المسيرة : لا صحة للمعلومات عن قدوم قوات من البقاع الشرقي وبشري) قد تقاطرت على جبيل وترغب الانتقام بسبب مقتل انسباء عناصرها لذلك تقرر ان يكون ميلاد العلماوي مع فرقته مسؤولاً عن امن الثكنة بتمركزه على مدخلها.

النقطة الثانية التي عولجت كانت استدعاء السريتين 741 و743 من تلة عمشيت وثكنة الدبابات الى ثكنة عمشيت فاحضرت مع عتاد عناصرها واسلحتهم وفكت القوات اللبنانية استنفارها وجمعت عناصر ووجهتها وجهة اخرى.

النقطة الثالثة كانت جمع اسلحة الجند والذخيرة ووضعها في مخزن مقفل بهدف عدم السماح بافتعال مشاكل بين عناصر اللواء السابع وعناصر القوات اللبنانية، ان المتمركزة على المدخل او التي تمر على الطرق المجاورة. وقد احصيت الاسلحة والذخيرة ووقعت ايصالات بها ووضعت في شاحنات وضع عليها حرس من عناصر ميلاد العلماوي وبعد عدة ايام نقلت الى احدى ثكنات القوات اللبنانية.

بعد ذلك عمدت قيادة اللواء السابع الى احضار جميع ضباط اللواء الى ثكنة عمشيت مع اغراضهم الخاصة وخاصة الذين كانوا محتجزين بعد معارك نهر ابراهيم من القطع 72 و74 و76 وفتحت نادي الضباط واعادت الحياة الطبيعية للثكنة بتكليف سرية بالصيانة وسرية بالتغذية وسرية بالتنظيفات.

وان المسؤولين في القوات اللبنانية الذين ساهموا في عودة الحياة الطبيعية الى الثكنة وخلقوا جوا من الالفة والصراحة والصداقة هم السيد ميلاد العلماوي وشقيقاه جوزيف وجورج والسيد طوني ابي يونس مفوض منطقة جبيل وقائد موقع جبيل للدفاع الشعبي وعناصرهم جميعهم. لم يحصل اي مشكل او اي سوء تفاهم.

لكن المشكلة التي عرضت لقائد اللواء السابع فتتلخص بما يلي :

أولاً: اعادة اخذ عناصر اللواء باليد واعادة هيبة الانضباط والقانون في الوقت الذي لم

يعد هناك اي رادع للعسكري نظراً لعدم وجود عقوبات او مكافآت او غيرها.

ثانياً: تنظيم قضايا التغذية ونادي الضباط (وذلك على صعيد تجهيز المطبخ والنادي والحصول على المواد الغذائية الاولية). وقد وجدنا صعوبة في ذلك لأن القوات لديها مطبخ وقد احضرت لنا التغذية منه للجميع.

ثالثاً: الانارة لأن مولدات الكهرباء الكبيرة التي كانت تغذي الثكنة عطلت بالقصف (مولدان KVA 450)، وقد عملنا على تشغيل (مولد KVA 5) وكان علينا تأمين البنزين فامنته مجموعة القوات لنا.

رابعاً: المحافظة على العتاد: لقد دمر قسم بالقصف لا سيما مخزن معدات لكل من الكتيبتين 74 و76 وحضرت عناصر من السرايا التي كانت منتشرة على الارض دون البسة او عتاد منامة عملنا على تأمينها لها.

كما كان لزاماً على قائد اللواء ان يحافظ على باقي العتاد الموجود في الثكنة وهذا ما حصل فعلاً باستثناء عدة حوادث:

أ - استلام جهاز موتوريللا من قبل السيد الدربلي من حلبا (من امن القوات). لقد حضر لعند قائد اللواء ليأخذ واحداً فرفض قائد اللواء طالباً مراجعة السيد بهيج عبود فاحضر الدربلي ايصالاً موقعاً من بهيج عبود اصر العميد ريحانا على عدم التسليم بناء للاتفاق السابق وطلب اعادة توقيع الايصال مرة اخرى للتأكيد على ضرورة تسليمه رغم الاتفاقات السابقة فوقع السيد بهيج عبود مرة اخرى فلم يكن بد من تسليم الجهاز بتاريخ 1990/2/3.

ب - مصادرة اجهزة الاشارة: قدمت عناصر مسلحة ليل 3 – 1990/2/4 الى الموزع وايقظت المسؤول وطلبت منه فتح مخزن الاشارة. حاول ابلاغ الضباط فمنع من قبل المسلحين الذين صادروا اجهزة الاشارة من موتوريللا و46 و25.

ج - عاد الدربلي وطلب تسلم جهاز راديو تلفون فمنعه قائد اللواء – فاحضر عناصر مسلحة واستولى عليه. كما سأل عن مولد كهرباء KVA 5 جديد فمنعه النقيب سرحان من استلامه.

الحلقة الثانية

تتابع المسيرة نشر مذكرات العميد الدكتور سامي ريحانا، قائد اللواء السابع في الجيش اللبناني، في حلقة ثانية اخيرة. وتؤكد حرصها على عدم تحوير أو تغيير أو حذف اي فقرة من النص حسب بيان العميد ريحانا الاسبوع الماضي، وتأكيداً ارفقت المسيرة نص المذكرات بالصورة طبق الاصل عن النص كما ورد بخط العميد في الحلقة الماضية وفي هذه الحلقة

ايضاً، وكان للمجلة رد في الهوامش الجانبية على بعض النقاط التي تعتبرها القوات اللبنانية غير مطابقة للواقع.

زيارات الى الثكنة:

لم يفرغ مكتب قائد اللواء من الاصدقاء والاصحاب والاهل الذين توافدوا من كل حدب وصوب للسلام والتساير. لكن ما ايقظ فيه مشاعر التأثر هو قدوم والدته مع شقيقه نقولا مدير المدرسة من كوسبا واحضرا معهما الحلوى من عند محلات سالم. لقد برز هذا الحادث امام اعينه كأنه سجين يحضر اهله لعنده ويجلبون له الثياب والحلوى. لماذا ؟ لماذا حصل هذا ؟ تساءل العميد الركن الدكتور المؤرخ سامي ريحانا عن سبب ذلك بعد ان دافع عن بلده منذ ثلاثين سنة متدرجاً من ملازم الى رتبة عميد على جميع الجبهات والاراضي اللبنانية في خدمة هذا الوطن الذي آمن به بينما نكره كثيرون واعتبروه بقرة حلوب يخدمونها بقدر ما تدر لهم من حليب ولبن ويرذلونها عندما تصبح عقيماً. لماذا وصلنا الى هنا ؟ من هو العدو ؟ هو الذي تدرج من صيدا والقطاع الغربي الى القطاع الاوسط فالقطاع الشرقي على الحدود الجنوبية من 1963 الى 1971 (زهرة العمر) ومنها الى بعلبك (1971 - 1973) الى التدريب في المدرسة الحربية حيث سرح يومياً مع التلاميذ الذين يفوقهم عمراً بسبعة عشر عاماً ست ساعات يومياً في الحقول والتلال تحت الشتاء والبرد القارس والحر الشديد والعذاب والالم. منها الى قيادة كتيبة مشاة (الكتيبة 61) (1978 - 1981) على خطوط التماس وحارب الجميع (السوريون – القوات- المرابطون- الشيعة- الدروز) كله في سبيل لبنان- اي لبنان؟ في سبيل الوطن – اي وطن ؟ من هم القيمون عليه ؟

من هناك العودة الى اللجنة الامنية فخطوط القتال على جميع جبهات بيروت- الجبل (1983 - 1985) حيث تعرض لمئات الرمايات ومحاولات القتل. ومنها الى قيادة المنطقة العازلة في بيروت (1984) حيث دمج الاولوية الخامس والسادس واقام منطقة امنية بين البيروتين من المرفأ الى كفرشيما وفتح الطرق جميعها وازال المتاريس وتعرض لمحاولات القتل تكراراً- من اجل ماذا ؟ من اجل الاستقرار- اي استقرار واي أمن ؟ من اجل المسؤولين- من هم المسؤولون؟ وهل هم مسؤولون فعلاً ؟ هل هم مسؤولون فعلاً عن غير مصالحهم ؟

وتكر السبحة- يجب ارسال قائد اللواء السابع الذي ينتشر من نهر الموت الى صنين وعيون السيمان والعاقورة وعمشيت والمدفون والمدينة الكشفية والكورة وزغرتا ودير عشاش- ما شاءالله على هذا الوسع ! تدور الدائرة ولم تجد القيادة سوى العقيد الركن سامي ريحانا لاملاء هذا المركز ولحفظ مركز وكرامة الجيش في الشمال حيث تتمركز القوات السورية وحيث قام الرئيس فرنجية بطلب استبدال العقيد الركن انطوان صوان قائد اللواء السابع

(لتصرفاته الرعناء) ولم يمض على استلامه اللواء السنة.

اربع سنوات في قيادة اللواء من مركز قيادته في المدينة الكشفية بنجاح باهر- في الشمال تنسيق تام مع المردة والقوات السورية ومحاربتهما على جبهة المدفون والعاقورة وعيون السيمان وصنين بنفس الوقت – سنة بعد اعلان معركة التحرير وقيادة اللواء مهجرة الى عمشيت واتفاق تام مع القوات اللبنانية. وفجأة ترسل الكتيبة 82 دون استشارة قائد اللواء لتتمركز في عمشيت (مركز قيادته). لماذا ارسلت ؟ للشك بقدرات اللواء السابع ؟ للشك بولائه ؟ للشك بولاء قائده ؟ - من يعلم ! من هو أحق من هذا القائد في الثقة بالولاء والطاعة والوطنية والاخلاص واهمال عائلته في سبيل الجيش والدولة والدفع من صحته بمشاوير طويلة على الطرق لزيارة قطع لوائه ووحداته المنتشرة على مساحة نصف لبنان ؟ وهو الذي لم يقبل وزير الهاتف السيد ابو جمرة باستبدال رقم هاتف عادي في منزله برقم الكتروني رغم تدخل الجميع.

أبعد كل ذلك تصل الحالة الى هذا التدهور – الداخلي؟

لماذا لم يترك القرار بشأن المعركة لهذا القائد الخبير في منطقة جبيل حيث يرى ان التعايش مع القوات اللبنانية هو الحل ؟ - لماذا سلم قرار البدء بالمعركة الى احد امري سرايا الكتيبة 82 الذي تمركز في عمشيت ؟

1990/2/6

اليوم عيد مولدي التاسع والاربعون.

«عيد بأية حال عدت يا عيد بما مضى أم لأمر فيك تجديد اما الاحبة فالبيداء دونهم فليت دونك بيدا دونها بيد» كيف ستنتهي هذه الحرب ؟- من الرابح ؟ هل سقطت مراكز ضبيه ؟ لا احد يعلم.

اجل – عند الساعة 1200 علمنا ان مراكز ضبية احتلت من قبل الجيش واصبحت خريطة المراكز المتبادلة كالتالي ؟

- جميع مراكز الجيش في منطقة جبيل (انهت القتال).
- جميع مراكز الجيش في منطقة كسروان باستثناء ادما- صفرا (انهت القتال).
- جميع مراكز القوات اللبنانية من بيروت الى نهر الكلب باستثناء الكرنتينا – وبعض الجيوب في عين الرمانة والاشرفية :انهت القتال
- وقد اوقف اطلاق النار فعلاً بعد ظهر الثلاثاء في 1990/2/6 .

1990/2/7

La solitude du Chef

شعرت حقاً بالوحدة خلال هذا النهار لا سيما بعد ان استقبلت العديد من الضباط زائرين كانوا يمرون على مكتبي ويجلسون على سبيل المجاملة وسؤال الخاطر. كما ان الامور طالت وستطول كما يبدو – انما كيف ستنتهي ؟ علمنا اليوم ان النقيب طوني الحداد قد قتل في احد المنازل في عمشيت بطلق في رأسه كما ان قسماً من الضباط غير معروف مكانهم.

- علمنا ان اللجنة التي شكلت من قيادة الجيش والقوات اللبنانية قد اجتمعت في مكان ما لم يعلن عنه بهدف الامن لأنه تبين ان هناك فريق ثالث يعمل على ابقاء الوضع متفجراً.

1990/2/8

. اليوم عيد زواجي العشرون...

. امس قدم الى قيادة اللواء السابع السيد بيار عبيد المسؤول في امن القوات اللبنانية منطقة جبيل وطلب مني لائحة تظهر قياسات العناصر بما فيها الضباط مع الرتب لأن قيادتهم كما قال تريد اعطاءهم ثياباً عسكرية. وقد اظهرت معارضتي لارتداء عناصري لباساً عسكرياً غير لباس الجيش الذي انتمي اليه وجمعت الضباط فكانوا من نفس الرأي وانا اليوم بانتظار عودته لأنه كما قال ان القرار اتخذ في قيادته بهذا الشأن. وقد طلبت مواجهة بهيج عبود او الدكتور جعجع او توما او الجبيلي لأن الاتفاق على وقف القتال ينص عكس ذلك واذا رغبوا بخرقه فهم الاقوى.

عاد السيد عبيد عند الساعة 14،00 طالباً اللوائح فجمعت ضباطي وتكلمنا عن هذا الموضوع فوعد باستقدام مسؤول يمكنه التقرير بهذا الموضوع طالباً اللوائح فقط دون اي ارتباط.

في هذا الوقت تجتمع اللجنة المكلفة بدرس حل الموضوع والمؤلفة من اللواء مالك والدكتور الجبيلي وعنصر ثالث عن القوات اللبنانية والعميد الياس خليل والمقدمان ميشال الرحباني وميشال عواد عن الجيش باشراف اللجنة العليا المؤلفة من المطران ابي نادر والآباتي بولس نعمان ورئيس الرابطة المارونية المحامي شاكر ابو سليمان. ان شاء الله خيراً.

. الساعة 11،30 قدم لعندنا كل من العقيدين بولس فارس ووهبي قاطيشا والسيد ريشار داغر والرائد الياس صليبا وطلبوا مواجهة جميع الضباط وابلغوهم ان عليهم اخذ موقف مما يجري وانهم سيأتون ليتمركزوا في ثكنة عمشيت ويعلنون انهم ضد العماد عون والمطلوب من الضباط مجاراتهم في هذا الموضوع بهدف تنظيم الجيش في كسروان وجبيل – طلب العميد منهم الابتداء بصربا والبحرية حيث يجمعون العسكر المشتت فيساهمون بعودة

الجيش بدلاً من ثكنة عمشيت التي هي لا تزال منظمة. رفض العقيد فارس وقال انه سيعود في اليوم التالي. طلب العميد ريحانا ان يحضر معه الاستاذ بهيج عبود. وقد عاد ريشار داغر بتاريخ 1990/2/9 واعلم انهم راجعوا القيادات في حالات وصربا والبحرية فلم يوفقوا ايضاً فتوجه العقيد بولس فارس الى بيروت لمحاولة مقابلة اللواء اميل لحود.

1990/2/9 :

وبتاريخ 1990/2/9 حضر وفد من الرهبان الى ثكنة عمشيت اقاموا قداساً للعسكريين ووزعوا الاناجيل والشوكولا.

اسباب عدم متابعة المعارك بعد ظهر 90/2/2

الاسباب البعيدة

1ـ عدم تزويد اللواء السابع بقذائف للدبابات ت 55 رغم استلامها منذ عشرة اشهر. لقد اصبحت هذه الدبابات عالة على العناصر بدل ان تساعدهم. اما رحلات العميد فؤاد عون المكوكية الى العراق فقد قال عنها المقدم فؤاد الاشقر في احد الاجتماعات وهو رئيس جهاز الامن العسكري «لو ان العميد عون جلب معه قذيفة في كل مشوار الى العراق لاصبح عندنا مائتا قذيفة».

2ـ السياسة اللوجستية المتبعة في الجيش بصورة عامة. فامكانية تصليح الاليات القتالية والصيانة كانت شبه معدومة في اللواء السابع مثلاً بينما ظهر عند تعزيزه بالكتيبة 82 ان عتادها القتالي جاهز 100 % كذلك عتاد اللواء الخامس.

كما حاولنا مرات عدة فك طوق احتكار القرار اللوجستي من قبل اركان الجيش للتجهيز دون نتيجة. فالتجهيز بالنسبة للألوية والقطع هو الخصم والحكم. فعند الخلاف بينهما يكون التجهيز هو المرجعية. وقد اقفل التجهيز على كل شيء.

3ـ عدم وجود قائد جيش متفرغ للجيش فكل نائب رئيس اركان هو المرجع في اختصاصه اما التنسيق بينهم فقد كلف به العميد عبدالله خوري وهو غير اهل لذلك.

اما مراجعات قادة الالوية مع قائد الجيش فكانت شبه معدومة.

4ـ وقوف نائب رئيس الاركان للتجهيز حاجزاً بين الالوية والقطع وقائد الجيش لجهة تلبية حاجاتهم.

على سبيل المثال لا الحصر

أـ طلب قائد الجيش من قادة الالوية رفع لائحة باحتياجاتهم بغية اعادة ترميم الثكنات والمراكز العسكرية بعد حرب التحرير على ان تقدر التكاليف بالدولار. وقد نفذ قادة الالوية

ورفعت اللائحة الى العماد عون الذي عرضها على العميد فؤاد عون فقال له هذا الاخير: "انا احققها". وبالنتيجة ابلغت الالوية انه يمكنهم استعمال سلفة الصيانة لهذا الغرض. مع العلم ان هذا القرار يعود لقادة الالوية لكن اموال الصيانة (500 الف ل.ل. سنوياً) ليست مخصصة لذلك ولا يمكنها سد جزء من المطلوب (المطلوب يفوق العشرة الاف دولار).

ب ـ نفس الشيء بالنسبة للجهوز التام الذي طلبه العماد عون حتى نهاية شهر كانون الاول اذ ان اللوائح اخذت نفس الطريق.

ج ـ عند تحصين المدفون حصلنا على اكياس ترابة من الشاحنات المارة، عندما عرفت القيادة اعلمنا التجهيز ان نطلب ترابة قدر ما نرغب – طلبنا الترابة منذ ستة اشهر – انتهت الحرب ولم تأت الترابة.

د ـ نفس الموضوع بالنسبة لسخانات المياه للاستحمام اذ ابلغني العقيد جلبوط ان لا احققها في الصيانة اذ انها موجودة عندهم فرفعنا طلباً بذلك، ظل يذهب ويعود مدة شهرين وانتهت المعركة دون ان نعطى.

ملاحظة: اعتقد انه الان بعد انتهاء المعركة احس التجهيز براحة بال اذ انه لم يحقق لنا جميع ما ذكر في البند 4 اذ انها كانت ذهبت مع الغير بعد انتهاء المعركة وتوقيفها وغيرها وغيرها.

5ـ المحسوبيات في الجيش – تفصل لاحقاً.

6ـ توقيف جميع اموال التجهيز للجيش من قبل المصرف المركزي منذ سنة ونيف.

7ـ وقف الرواتب منذ شهرين.

8ـ اعتماد القوات اللبنانية نظاماً تجهيزياً غير متقيد بالشكليات وبالتعليمات المعقدة والتي تأخذ وقتاً كبيراً مما امن لها لوجتسية سريعة ومنظمة.

والذي يحير المراقب العسكري ان التعليمات اللوجستية المعقدة بقيت مطبقة حرفياً بالجيش رغم الاعتماد على الاموال الخاصة لتحقيقها وليس على اموال الخزينة وذلك باصرار من نائب رئيس الاركان للتجهيز ومدير عام الادارة (العميد الجبيلي) بسبب شكهما بجميع المسؤولين في الالوية والقطع ورغبتهما في الاحتفاظ بصلاحيات التجهيز لانفسهما... لماذا ؟

لذلك تعقدت الامور اللوجستية والتجهيزية في الجيش رغم اعتماد الاموال الخاصة بدلاً من ان تتسهل.

9ـ وقوع الجيش بين نارين وقتاله على جبهتين.

أ ـ الجبهة الخارجية ضد القوات السورية واليسارية على انواعها.

ب ـ الجبهة الداخلية ضد القوات اللبنانية.

والتاريخ العسكري شاهد على جيوش كثيرة خسرت حروبها بسبب قتالها على جبهتين او عدة جبهات.

10ـ قطع طريق الشمال على عسكريي الجيش الذين هم من الشمال مما منعهم من مشاهدة عائلاتهم منذ سنة ونيف.

11ـ بناء القوات اللبنانية لقواتها الذاتية وحشدها في جرود جبيل والبترون منذ سنة. لقد ظهر جلياً ان حجم القوى التي تدفقت من الجبال باتجاه جبيل الساحلية كبير جداً، لم يكن لدينا علم به من الدبابات والملالات والمضادات من اربع فوهات وغيرها (تعليق المسيرة : خطأ اذ ان القوات اللبنانية لم تحشد في المنطقة اي وحدة ولم يكن مكان تمركزها في الشمال منذ مدة).

الاسباب المباشرة :

1ـ وجود الثكنة في منطقة سيطرة القوات اللبنانية وفي منخفض من الارض مطوق بالتلال من جهات ثلاث تمركزت عليها (باستثناء تلة عمشيت) القوات اللبنانية بمختلف انواع الاسلحة من الدبابات والصواريخ والهواوين وباعداد كبيرة جداً استقدمت من بلاد جبيل والبترون العليا والوسطى والبربارة وربما من الشمال والبقاع (تعليق المسيرة : خطأ اذ بالاضافة للسابق لا يمكن ان تستقدم القوات اللبنانية قوى من البقاع والشمال).

بالمقابل لا يتوفر في الثكنة او بتصرفها اي سلاح يمكنه من الرد بالنار على مطلقيها. فالاسلحة الوحيدة المتوفرة هي :الاربي جي والدوشكا والاسلحة الافرادية ودبابة م 48 أ 1 واحدة مقابل عشرات الدبابات.

اما الدبابات الاخرى فكانت ت 55 دون ذخيرة.

2ـ عدم وجود اي اسناد مدفعي (مدفعية او هواوين) بينما دمرت الثكنة وزرعت بمئات القذائف من المدفعية (130 و155 مم) والهواوين الثقيلة التي لم يكن ممكناً الرد عليها. وقد راجعت القيادة خلال ايام 1/31 و1و 90/2/2 فكان الجواب انه لا توجد مدفعية يمكنها الرمي على هذه البقعة. الا انه وبتاريخ 1990/2/2 رميت بضعة قذائف 130 مم (وجه مدفعان باتجاه عمشيت) على البربارة (مع اننا طلبنا على لاروشل وعلى مرفأ جبيل) مع اننا طلبنا على غيره.

3ـ عدم الامكانية من التمركز في اطماث الثكنة المزروعة على جوانبها كونها معرضة لنيران الدبابات المباشرة نظراً لاتساع الثكنة الكبير.

4ـ التفوق العددي والسلاحي التام للقوات اللبنانية في منطقة عمشيت (تعليق المسيرة: غير صحيح اذ ان عديد القوات وعدد دباباتها كان اقل من عديد الجيش ودباباته في منطقة

عمشيت).

5ـ قرب انتهاء الذخيرة لا سيما قذائف الآر بي جي بعد ثلاثة ايام من المعارك المتتالية والهجومات على مراكز الجيش ليلاً نهاراً.

6ـ عدم وجود خط تموين لوجستي وبالذخيرة والاكل للثكنة او طريق للاخلاء الصحي. فالمجروح الذي ينزف يمكن لطبيب اللواء تضميد جراحه فقط. وقد طلبنا بتاريخ 90/1/31 سائق سيارة صحية لنقل الجرحى والقتلى فلم تتقدم من الثكنة الا مساء 90/2/1 بعد ان وضعت القوات شرطاً لاخلاء جرحاها وقتلاها ايضاً بنفس الصحيات.

7ـ تدمير للآليات (شاحنات- جيبات دواليب... الخ)

8ـ انتهاء مقاومة الكتيبة 82 وتسليمها للقوات بتاريخ 90/2/1 اي قبل 24 ساعة من انهاء اللواء السابع للقتال وهذه الكتيبة كانت قد ركزت في اماكن مسيطرة تكتياً ومرتفعة لمساندة ثكنة عمشيت ومنطقة جبيل وكلفت القيام بمهمات لم تنفذ اي منها.

9ـ الاقتناع لدى جميع الضباط وعلى رأسهم قائد اللواء بعدم جدوى هذا القتال الدائر.

10ـ فتح طرق امدادات للقوات اللبنانية من الشمال والبقاع وتدفق العناصر بغزارة (تعليق المسيرة : غير صحيح).

ملاحظة: (نشرت هذه المذكرات في عددي مجلة المسيرة الصادرين بتاريخ 4/9 و1990/4/23)

الجمهورية اللبنانية
وزارة الدفاع الوطن
قيادة الجيش
أركان الجيش للعديد
رقم 984/ع/د/أفراد

ملحق رقم 3

أمر عام رقم 186

بناء على أحكام المرسوم الاشتراعي رقم 102 تاريخ 1983/9/16 (الدفاع الوطني) وتعديلاته.

بناء على احكام المرسوم الاشتراعي رقم 122 تاريخ 1959/6/12 (نظام الأوسمة).

أولاً:

ينوه العماد قائد الجيش بأعمال الالوية والقطع والوحدات المبينة ادناه بقيادة كل من الضباط المبينة اسماؤهم ازاء كل لواء او قطعة او وحدة وذلك وفقاً للسبب التالي:

«خلال الفترة ما بين 1989/2/14 و 1989/3/14 قام بعمليات حربية مباشرة وحفظ امن في عدة مواقع وجبهات بكفاءة عالية وشجاعة فائقة ونكران ذات كما ونفذ كافة المهمات التي كلف بها فاستحق من اجلها التقدير.

- لواء المشاة الخامس بقيادة: العقيد الركن كمال كرم من 1989/2/14 ولغاية 1989/2/19 ضمناً.

العميد الركن شامل موزايا من 1989/2/20 ولغاية 1989/3/14.

- لواء المشاة السابع: بقيادة العميد الركن سامي ريحانا
- لواء المشاة الثامن بقيادة: العميد الركن سليم كلاس
- لواء المشاة التاسع بقيادة : العميد الركن غسان جد من 1989/2/14 ولغاية 1989/2/19 ضمناً.
- العميد شارل عيد من 1989/2/20 ولغاية 1989/3/14 ضمناً.
- اللواد العاشر المجوقل بقيادة العميد الركن فايز حرب
- لواء المدفعية بقيادة العميد الركن كبريال قرصوني
- فوج المغاوير بقيادة المقدم جهاد شاهين
- شرطة الجيش بقيادة المقدم عادل ساسين
- فوج الهندسة بقيادة المقدم الركن شارل طراف
- فوج الاشارة بقيادة العقيد فائق شهاب

- الفوج المضاد للدروع بقيادة الرائد نبيل غفري
- مجموعة المراكب في قاعدة جونيه البحرية بقيادة الرائد البحري بطرس ابي نصر
- فرع المكافحة في مديرية المخابرات بقيادة المقدم فايز كرم

ثانياً:

يدون هذا التنويه في اضباره كل من الضباط اصحاب العلاقة وفي سجل الوقائع الحربية العائد للألوية والقطع والوحدات المذكورة اعلاه.

ثالثاً:

يعمم هذا الأمر العام على جميع العسكريين في التقرير اليومي.

اليرزة في 1990/3/10
العماد عون قائد الجيش

المرسل اليهم:
- تعميم رقم اثنين (بمعدل نسخة واحدة)
- اقسام المديرية
- الرئائد/15/

منح وسام الحرب لبعض الالوية والقطع والوحدات في الجيش

الجمهورية اللبنانية

وزارة الدفاع الوطن

ان وزير الدفاع الوطني

بناء على المرسوم رقم 5388 تاريخ 1988/9/22 (تشكيل الوزارة)

بناء على المرسوم الاشتراعي رقم 102 تاريخ 1983/9/16 (الدفاع الوطني) وتعديلاته

بناء على المرسوم الاشتراعي رقم 122 تاريخ 1959/6/12 (نظام الأوسمة)

بناء على الأمر العام رقم 186 تاريخ 1990/3/9 (التنويه بأعمال الوية وقطع ووحدات في الجيش).

بناء على اقتراح قائد الجيش.

يقرر ما يأتي

المادة الأولى:

يمنح وسام الحرب للألوية والقطع والوحدات في الجيش المبينة ادناه بقيادة كل من الضباط المبينة اسماؤهم ازاء كل لواء أو قطعة أو وحدة للسبب التالي:

خلال الفترة ما بين 1989/2/14 و 1989/3/14 قام بعمليات حربية مباشرة وحفظ أمن في عدة مواقع وجبهات بكفاءة عالية وشجاعة فائقة ونكران ذات كما ونفذ كافة المهمات التي كلف بها فاستحق من أجلها التقدير.

- لواء المشاة الخامس : بقيادة العقيد الركن كمال كرم من 1989/2/14 ولغاية 1989/2/19 ضمناً .

العميد الركن شامل موزايا من 20/2 1989 ولغاية 1989/3/14.

لواء المشاة السابع: بقيادة العميد الركن سامي ريحانا،

لواء المشاة الثامن: بقيادة العميد الركن سليم كلاس

لواء المشاة التاسع: بقيادة العميد الركن غسان جد من 1989/2/14 ولغاية 1989/2/19 ضمناً

- العميد شارل عيد من 1989/2/20 ولغاية 1989/3/14.

اللواء العاشر المجوقل: بقيادة العميد الركن فايز حرب.

- لواء المدفعية بقيادة العميد الركن كبريال قرصوني.

- فوج المغاوير : بقيادة المقدم جهاد شاهين.

- شرطة الجيش: بقيادة المقدم عادل ساسين.

- فوج الهندسة: بقيادة المقدم الركن شارل طراف.

- فوج الإشارة : بقيادة العقيد فائق شهاب.

- فوج المضاد للدروع : بقيادة الرائد نبيل غفري

- مجموعة المراكب في قاعدة جونية البحرية: بقيادة الرائد البحري بطرس ابي نصر.

فرع المكافحة في مديرية المخابرات بقيادة المقدم فايز كرم

المادة الثانية: ينشر هذا القرار ويبلغ حيث تدعو الحاجة

اليرزة في 1990/3/9

وزير الدفاع الوطني

الامضاء : ميشال عون

ملحق رقم 4

الكتاب الاسود

ميليشيا توهمت انها صارت دولة فانفقت مليارات الشعب لتدمير الشعب

(كما نشرته مجلة الجيش العدد 67 – السنة السابعة – حزيران 1990)

في الحرب التي شنتها قيادة ميليشيا «القوات اللبنانية» على الدولة اثنان فوجئا :

. كل من كان ينظر الى «القوات اللبنانية» وكأنها مجرد مجموعة مسلحة تستمد قوتها من ذاتها فقط ولا ارتباطات اقليمية أو دولية تمدها بالدعم المادي والغطاء السياسي.

. وكل من اعتقد ان هذه الميليشيا ذات الخمسة عشر عاماً من عمرها تحتاج الى مدة زمنية مماثلة لكي يرفضها الشعب وينبذها، وتصبح بالتالي «تدرنا سرطانياً وجسماً غريباً في المجتمع اللبناني» كما قال العماد عون.

وكانت المفاجأة المزدوجة في انكشاف حقيقة «القوات» وافتضاح أمر ارتباطاتها الخارجية، وفي «الكتاب الاسود» الذي كشف حجم الثروات الطائلة التي جنتها البنادق غير الشرعية بصورة غير شرعية وغير مشروعة من عرق جبين الشعب وماله الحلال. هذه المفاجأة جاءت تبرر الشعور بالقوة والغطرسة، والتوهم بأن الميليشيا صارت دولة ولم يعد من عائق امامها لتعلن نفسها سوى الدولة. لذلك قررت «المؤسسة نحو المستقبل» ان تصبح الدولة، مطمئنة الى قدراتها المالية وارتباطاتها الخارجية، بحيث تفرض انظمتها على الشعب. ولعلّ انظمة «الخوات» التي تضمنها «الكتاب الاسود» الذي جمعت ارقامه وكلماته وصفحاته من مستندات «الصندوق الوطني» هي النموذج الافضل لهذه الانظمة القمعية.

نشير اولاً الى ان قرار المداخيل والرسوم يرجع الى شخص واحد اكتسب بفعله هذا صفتي الحكومة والمجلس النيابي.

ومجرد قرار من رئيس الصندوق الوطني يكفي لتحديد الرسوم وتنظيم الجبايات والقواعد والاصول التي ترعى شؤون تحققها وتحصيلها.

ويأتي القرار وفقاً لما يلي :

ان رئيس الصندوق الوطني بناء على احكام النظام المالي للقوات اللبنانية بناء على اقتراح مدير الواردات يقرر ما يلي :

يحدد هذا النظام المساهمات والرسوم التي تستوفيها مديرية الواردات في الصندوق الوطني في القوات اللبنانية، والقواعد والاصول التي ترعى شؤون تحققها وتحصيلها.

بالاضافة الى ذلك يعدّل رئيس الصندوق معدلات الرسوم والغرامات والقيم التخمينية ويمنح الاعفاءات واسترداد الرسوم وتقسيطها وبهذا يكون امبراطور الصندوق الوطني ضرب عرض الحائط كل المبادىء والنظم الديمقراطية التي ترعى عادة الجبايات بمفهوم الدولة.

وهذا فهرس يحدد انواع الرسوم لجبايات القوات.

رسم البنزيـن

كيف يتم تحصيل رسم البنزين ؟

. عند رسو الباخرة وبالاستناد الى مانيفست الباخرة للرسم الأول.

. عند خروج البضاعة من الكازخانة للرسم الثاني.

. يستوفى من اصحاب ومستثمري محطات البنزين رسم خاص على اساس المسحوبات من مادة البنزين.

ويحدد رسم البنزين وفقاً لما يلي :

10 دولار اميركي عن كل طن يباع الى خارج المناطق المحررة.

15 دولار اميركي عن كل طن يباع داخل المناطق المحررة.

19.5 ل.ل. عن كل ليتر يباع في المناطق المحررة.

وهكذا يدفع كل مواطن 550 ل.ل. هي بمثابة رسوم للقوات عن كل صفيحة بنزين يشتريها اي 20 % من سعرها الرسمي.

ونتيجة هذه الضريبة – المنشار ارتفاع جنوني في الاسعار بدءاً بالنقليات وانتهاءاً بكل السلع والمواد.

وما يدعو للسخرية وجوب الاستحصال على موافقة مسبقة بالاستيراد من الصندوق الوطني لكل من يرغب في استيراد مادة البنزين.

وان من يُدخل بنزين الى المنطقة الشرقية من دون علم القوات يعتبر مهرباً حتى ولو اتت هذه المادة من خارج مناطق سيطرة القوات.

وهذا مستند موقع من مدير الضابطة الموضوع : تهريب بنزين الى المنطقة الحرة من دون علم القوات.

كيف تحدد الرسوم على المواد الأخرى ؟

رسم الغاز

يحدد كما يلي :

1600 ل.ل. عن كل طن يباع داخل المناطق الحرة.

رسم الفيول

يحدد كما يلي :

20 دولار عن كل طن يدخل الى المناطق المحررة.

رسم الرمل والبحص

100 ل.ل. عن كل متر مكعب من الرمل الجبلي.

600 ل.ل. عن كل متر مكعب من الرمل النهري.

200 ل.ل. عن كل متر مكعب من البحص.

ويحدد رسم الرمل البحري الداخل الى المناطق المحررة ب 1500 ل.ل. عن كل متر مكعب.

رسم السينما

6 % من سعر بطاقات الدخول الى صالة السينما.

رسم المسرح

3 % من سعر بطاقات الدخول الى صالة المسرح.

رسم المطاعم

5 % من قيمة كل فاتورة تدفع من قبل رواد المطعم

1 % من قيمة كل فاتورة تدفع من قبل مستثمر المؤسسة

رسوم المواقف

25 ل.ل. رسم عبور .

750 ل.ل. رسم اشتراك شهري.

250 ل.ل. رسم بدل عن ضائع لبطاقة اشتراك.

ماذا في الفصول الأخرى ؟

رسوم على القطع الاثرية

رسم القطع الاثرية هو الرسم الذي يستوفى عن القيمة التخمينية للقطع الاثرية، عند تصديرها الى خارج المنطقة الحرة.

وهذا جدول يحدد الرسم :

5% عن القسم من القيمة الذي لا يزيد عن 50000 ل.ل.

10 % عن القسم من القيمة الذي يزيد عن 50000 ولا يتجاوز 200000 ل.ل.

15 % عن القسم من القيمة الذي يزيد عن 200000 ل.ل. ولا يتجاوز 500000 ل.ل.

20% عن القسم من القيمة الذي يزيد عن 500000 ل.ل.

وتتولى لجنة الحفاظ على الآثار تخمين قيمة القطع الاثرية.

رسم التبغ

.رسوم تبغ ادارة حصر التبغ والتنباك.

.رسوم التبغ غير المرخص.

.في استيراد التبغ.

.الرسم على السيكار.

تستوفي دائرة التبغ رسماً مقطوعاً قدره 3 دولارات اميركية عن كل علبة سيكار مهما كان نوعها.

.الرسم عن مناقصات ادارة حصر التبغ والتنباك تستوفي دائرة التبغ رسماً نسبياً قدره 5 % من القيمة النهائية التي تجريها ادارة حصر التبغ والتنباك.

المساهمات القطاعية

وهي المساهمات التي تستوفى من المؤسسات الكبرى ذات الطابع التجاري والصناعي والحرفي والخدماتي على مختلف انواعها. وبحسب المادة الثانية تحدد هذه الرسوم بالاتفاق – ونركز على كلمة بالاتفاق– بين مديرية الواردات وبين اصحاب المؤسسات المعنية.

المساهمات الشعبية

وهي المساهمات التي تستوفى من المؤسسات والمحلات ذات الطابع التجاري والحرفي والخدماتي على مختلف انواعها.

وتصادر ايضاً لصالح الصندوق الوطني بدلات ايجار جميع الابنية المصادرة في المنطقة الحرة.

رسوم للمرور الفردي للأجانب

وهذا جدول يحدد الرسوم:

كل شخص اجنبي يمرّ على الاراضي اللبنانية يدفع رسماً يتراوح بين 350 و80000 ل.ل.

بدل اجازات عمل الاجانب :

وتقسم بحسب نوع العمل فالطاهي يدفع سنوياً 16500 ل.ل.

وصاحب العمل 33000 ل.ل.

رسوم على بيع وشراء العقارات

من شقق الى فيلات : 520000 و1040000

الى شاليهات على الشواطىء 390000 وفي فقرا 260000 وفاريا 130000

وهناك رسوم اخرى تحدد على المؤسسات السياحية وهي بمثابة جبايات سنوية ويحدد الرسم وفقاً لما يلي :

فئة أولى : 550 ل.ل.

فئة ثانية : 300 ل.ل.

عن كل متر مربع سنوياً

والكابينات :

5000 ل.ل. سنوياً للفئة الاولى

و2500 ل.ل. للفئة الثانية

وبدعة البدع هي الرسم على الانتقال اي الرسم الذي يستوفى من قيمة جميع الاموال المنقولة وغير المنقولة التي تؤول الى الغير عن طريق الارث او الوصية او الهبة او الوقف فيجري تخمين هذه الأموال في مديرية الواردات بسعر يفوق اضعاف التخمين الرسمي للدولة.

كل هذه الانظمة والرسوم تبلغ الى :

- مديرية الواردات
- مديرية الشؤون المالية
- مديرية الجمارك
- مديرية الخدمات المرفئية
- المحفوظات

ايـرادات

بعد النظام الضريبي وفق وثائق الصندوق الوطني للقوات اللبنانية نعرض للأرقام والايرادات المدونة في مستندات الصندوق عن العام 1988 والشهر الأول من سنة 1990. نشير أولاً الى ان عدد السكان في المناطق الحرة في العام 1988 بلغ مليوناً ومئة الف نسمة وهم يشكلون مئتي وعشرين الف عائلة بمعدل عام هو خمسة اشخاص للعائلة الواحدة. وقد بلغت جبايات القوات في العام نفسه 34.524.400.020 ل.ل. ما مجموع 39.858.100 دولار و17.584.707.520 ل.ل. واذا قسمنا هذا الرقم، لبلغ مجموع ما دفعته العائلة الواحدة 156925 ل.ل. في السنة اي 13077 ل.ل. في الشهر اي 52% من الحد الادنى للأجور عن سنة 1988

وهو 25 الف ليرة لبنانية وفي عملية حسابية دقيقة، يمكن توزيع الاربعة والثلاثين ملياراً والنصف مليون على 115081 عائلة يمكنها هذا المبلغ من العيش على مدى سنة كاملة.

وفي شهر كانون الثاني من العام 1990 بلغ مدخول الصندوق الوطني للقوات من المحروقات 838.027.043 ل.ل. و10.802 دولار يطرح منها مبلغ 688.130.773 ل.ل. للبنزين فقط.

وهذا عرض شامل لايرادات القوات لسنة 1988 بحسب الجدول الآتي :

وهي في الواقع خوات على الشعب قسم يجبى بالدولار وقسم يجبى بالليرة اللبنانية والارقام نوردها بالليرة اللبنانية.

الايرادات العقارية من السجلات العقارية

فـي :

جونيه: 871,683,760 ل.ل.

جبيل : 157,359,600ل.ل.

المتن الجنوبي : 955,952,050ل.ل.

بيروت : 55,251,390ل.ل.

بعبدا : 258,308,940ل.ل.

القاضي : 9,270,590ل.ل.

ويأتي مجموعها : 2,253,825,330 ل.ل.

الايرادات على المحروقات

بنزين : 4,619,759,710ل.ل.

ديزل : 459,465,380ل.ل.

زيوت : 127,734,320 ل.ل.

غاز : 146,722,040ل.ل.

اسفلت : 67,660 ل.ل.

كيروزين اي وقود

الطائرات : 354,849,810ل.ل.

زيت الوقود : 196,603,000ل.ل.

المجموع : 5,905,201,920ل.ل.

الايرادات على المؤسسات السياحية

سينما : 29,259,160ل.ل.

مطاعم : 415,676,460ل.ل.

فنادق ومسابح : 23,886,810ل.ل.

بارات : 4,740,000ل.ل.

اجانب : 99,252,100ل.ل.

المجموع : 573,814,530ل.ل.

حاجز البربارة : 1,538,733,790 ل.ل.

المونت فردي : 264,241,150ل.ل.

عين التفاحة : 72,116,910 ل.ل.

المتحف : 1,237,250 ل.ل.

بسكنتا : 4,182,000 ل.ل.

وسورات اي المعبر الذي يصل

المناطق المحررة بمنطقة الشمال : 6011480 ل.ل.

المجموع : 1,886,521,580 ل.ل.

مساعدات وتبرعات

وهي بمثابة خوات مفروضة على المؤسسات والمحلات ذات الطابع التجاري والحرفي :

والمجموع : 104,067,010 ل.ل.

عمليات مصرفية وكامبيو وياناصيب من تسليفات وفوائد الى فوائد مصرفية 668735680 ل.ل.

كامبيو : 854,094,000 ل.ل.

مكتب الاستثمار : 21,722,750 ل.ل.

اليانصيب واللوتو : 57,59,680 ل.ل.

المجموع : 1610159110 ل.ل.

الايرادات على النشاطات البحرية

الحوض الخامس: 1,014,407,730 ل.ل.

مرفأ بيروت 1--: 439,096,050ل.ل.

الشحن البحري : 6,778,250ل.ل.

خدمات بحرية : 1,641,078,120 ل.ل.

مستوعبات : 41,316,000 ل.ل.

ساني بوت : 1,118,060,250 ل.ل.

مرفأ بيروت 2--: 205,822,450 ل.ل.

باورنيس ام : 1,027,624,500 ل.ل.

المجموع : 5,494,183,350 ل.ل.

ايرادات متفرقة

تبغ : 843,073,990 ل.ل.

قطع اثرية : 19,633,000ل.ل.

اجهزة لاسلكية واذاعات : 9,509,500ل.ل.

مواقف سيارات : 16,072,670 ل.ل.

ملكيات خاصة : 2,881,770 ل.ل.

رمل : 52,752,350 ل.ل.

حصى : 13,882,050 ل.ل.

معامل : 27,003,020 ل.ل.

هاتف : 4,810,560 ل.ل.

بذور : 16,648,670ل.ل.

نقل مشترك : 66,711,670ل.ل.

التضامن الاجتماعي : 162,839,750ل.ل.

حالات : 2,200,000ل.ل.

الخدمات الطارئة : 12,733,890ل.ل.

سوبر ماركت : 95,102,560ل.ل.

مشروع البوار : 10,200,000ل.ل.

سوق الزراعين : 353,500 ل.ل.

مجلة المسيرة : 42,905,540ل.ل.

تعاقدات : 11,990,750ل.ل.

المنظمات الوطنية : 117,304,800ل.ل.

تعاقدات متبادلة : 784,050 ل.ل.

المجموع : 1,333,752,890 ل.ل.

مداخيل اخرى غير مصرح عن مصدرها

15,085,733,100 ل.ل.

وتشكل هذه المداخيل نسبة 44% من ايرادات القوات اي 34 مليار ليرة.

امر آخر يجدر التوقف عنده وهو تنظيم تجارة المخدرات ضمن اطار الصندوق الوطني
مكتب الاتجار السري وهدفه تنظيم عمليات الاتجار بالمخدرات والاسلحة.

مكتب مكافحة الاتجار السري لملاحقة المهربين الذين لا يدفعون المتوجب عليهم ويدير هذين المكتبين جورج وسليم جعجع.

وهذه بعض الجداول لجهة تنظيم عمليات جباية الاموال من مروجي المخدرات والتجار بحسب المناطق والمردود يدخل في خانة المصاريف المدونة وغير المصرح عن مصدرها.

اي ال 15,085,733,100 ل.ل.

أما بالنسبة لايرادات الشهر الاول من سنة 1990 فبلغ مجموع الايرادات بالليرة اللبنانية 916,554,495 ل.ل. وبالدولار 691,497 والمجموع بالليرة اللبنانية 279,590,846،1ل.ل.

واقتصر هذا المجموع على الجبايات التي تشمل المؤسسات السياحية اي المطاعم والفنادق وعلى القطاعات الاستهلاكية اي المحروقات.

ارقام المصاريف

هنا نورد الارقام وهي موزعة على المصاريف العادية.

مكتب سمير جعجع وحده تقاضى في العام 1989 ما مجموعه :

549,149,020 ل.ل. في السنة

اي :45,762,418 ل.ل، في الشهر

اي : 1,525,414 ل.ل. في اليوم.

بينما جهازا التضامن الاجتماعي والمجلس الوطني للانماء المفترض ان يؤمنا خدمات اجتماعية. رصد لهما مبلغ 568,802,550 ل.ل.

أما في مشروع الموازنة لسنة 1990 رصد لمكتب جعجع 594,135,000ل.ل. اي بزيادة 8%.

وخصص للتضامن الاجتماعي والمجلس الوطني للانماء معاً مبلغ 339,153,900 ل.ل. بتخفيض 40,3 % اي 229648650ل.ل.

ماذا في المصاريف المسماة مصاريف عامة ؟

في الشهر العاشر من سنة 1989 كانت قيمة الرواتب 1,600,000 ل.ل. دولار والمصاريف العامة 4,024,073 دولار.

وكما نلاحظ فان المصاريف العامة تساوي مرتين ونصف المرة قيمة الرواتب وفي الشهر التاسع من العام نفسه كان مجموع الرواتب 1,900,000 دولار، بينما المصاريف بلغت 3,946,745 دولار.

كيف تنفق هذه الأموال ؟

مصاريف أخرى رصدت لأجهزة الاستخبارات والامن والتنصت.

جهاز الامن اي جهاز غسان توما كانت حصته في سنة 1989 788436648 ل.ل. و293000 دولار.

المجموع بالليرة اللبنانية : 729,611,648 ل.ل.

وكانت الحصة الشهرية للمصاريف السرية : 5,050,000 ل.ل. و5000 دولار.

اما جهاز الاستخبارات المعروف بجهاز اكرم فرصد له مبلغ 586,375,956 ل.ل. و1,417,120 دولار.

المجموع بالليرة اللبنانية : 1,259,507,956 ل.ل.

وجمعت المصاريف السرية الشهرية على الشكل التالي : 8,000,000 ل.ل. و67,000 دولار.

ورصد لهذا الجهاز لسنة 1990 وفي اطار المصاريف السرية : 9,000,000ل.ل. و76,000 دولار.

بالاضافة الى ذلك كانت حصة جهاز اكرم لجهة المصاريف المرصدة للسفريات 350,000 دولار في سنة 1989

فضلاً عن مبلغ 64,507,632 ل.ل.

كانت مخصصة للجهاز المعروف بجهاز (اوميغا) الذي كان يتولى مراقبة الخطوط الهاتفية والتنصت على كل ما يتفوه به انسان.

ويأتي مجموع المصاريف التي صرفت على اجهزة التجسس 2,251,627,436 ل.ل.

وهذا جدول للأجهزة التي تتقاضى مصاريفها من القوات اللبنانية وتشمل المصاريف التي تدفعها القوات لأجهزتها فضلاً عن الرواتب:

- مصاريف ادارية
- مصاريف سرية
- مساعدات شهرية
- معدات مدنية وعسكرية
- مصاريف سفريات
- .. مساعدات سنوية

وفي اطار المصاريف الادارية رصد لمكتب سمير جعجع 1040000 ل.ل. شهرياً للبنزين فقط اي ما يعادل تقريباً 507 صفيحة بنزين هذا اذا حسم جعجع على نفسه ضريبة ال 550 ل.ل. التي يجبيها من الشعب.

اما القوات اللبنانية فرصد لها للبنزين في الشهر الواحد مبلغ 56.113.409 ل.ل. اي ما يعادل تقريباً 27.378 دولار.

اما لجهة دفع الايجارات فقد صرفت القوات سنة 1989 مبلغ 1.307.000 ل.ل. بدل ايجارات عن كل الابنية والمنشآت التي كانت تشغلها.

واقتصرت اتعاب المحاماة على استشارة واحدة اعدت للصندوق الوطني وقيمتها 234.000 ل.ل. وكانت المصاريف الشهرية للتنظيفات في سنة 1989 : 10.383.046ل.ل.

وهذا جدول في المصاريف الادارية :

- بنزين
- مازوت
- زيوت
- صيانة اجهزة الاتصال
- صيانة الآليات
- صيانة بناء
- صيانة معدات
- تنقلات
- ادوات تنظيف
- قرطاسية
- مواد غذائية
- رواتب عمال
- ايجارات
- احتياط رئيس الصندوق الوطني
- تأمين
- ابحاث ودراسات
- علاقات عامة
- معدات مختلفة
- مصاريف سرية
- اتعاب محامين
- اتصالات دولية.

توظيفات

اما التوظيفات فهي بحق، ودائع ومداخيل، مستندات وجداول، مصارف ومصاريف،

عملات، فوائد وقروض، ايداعات وشيكات كلها باسم اشخاص وكلها من اموال الناس.

كيف توظّف القوات اللبنانية اموالها ؟

اين تذهب هذه الجبايات ؟

باسم من توضع الأموال ؟

لقد تحول همّ قيادة القوات من امن المجتمع المسيحي الى تنظيم كتلتها المالية والنقدية وهذا جدول بالمصاريف وارقام الحسابات بالليرة اللبنانية.

حسابان في بنك عودة في بيروت وآخر في سويسرا، حسابان في البنك اللبناني للتجارة في بيروت وفي فرع فرنسا، حساب في بنك بيبلوس فرع الدورة، حسابات في بنك الازدهار في جل الديب، حساب في بنك ليبانو فرانسيز فرع جونيه، حسابان في اليوني بنك في الرابية، حساب في بنك طعمة انطلياس وحساب في بنك الاعتماد اللبناني.

وبعملة العم سام (الدولار) حسابات في بنك عودة....

البنك اللبناني للتجارة

بنك بيبلوس

بنك الازدهار

يوني بنك

سارادار

طعمة

الاعتماد اللبناني

ALLIED BUSINESS

INLIECHTENSTEIN

INTER- LUXEMBUR

LFLTS – LUXEMBU

ومجموع هذه الحسابات 12.667.245 دولار.

حسابات الليرة الاسترلينية، بالمارك، بالفرنك الفرنسي....

وهذه لوائح بالشركات التابعة للقوات.

- الشركة اللبنانية للاستثمار والخدمات والنقل "ليست" : وتهتم هذه الشركة بالنشاطات البحرية مع الاشارة الى ان العمل فيها سيكون على مراحل محاولين في اقصر فترة من الزمن وضع شبكة الخدمات في المرفأ بشكل تمكن "ليست" من اتمام حلقة اعمال التفريغ والتحميل لتكون عملياً المسيطرة على المرفأ.
- الشركة اللبنانية للطباعة الفنية "سليا" : وتتعاطى الشركة اعمال النشر والتوزيع وطباعة

المجلات والجرائد وانواع المطبوعات والمنشورات التجارية كافة.

ـ شركة "سيكيوريتي اند سرفيسز" : موضوعها : نقل الاموال المنقولة كالبضائع والمجوهرات والاوراق النقدية والمستندات التجارية وغير التجارية.

ـ شركة لبنان والعالم : وتتعاطى الاعمال التجارية والاستيراد والتصدير في لبنان والخارج.

ـ شركة ستاريانا : وتتعاطى كافة الاعمال التجارية في استيراد وتصدير ونقل بري وبحري.

ـ الجمعية التعاونية الاستهلاكية : وتتعاطى بيع جميع المواد الغذائية ولوازم البيت.

ـ شركة كوبيتك : وتتعاطى الشركة كافة الاعمال والمشاريع التجارية في لبنان والخارج على الاخص الاعمال والمشاريع المتعلقة بتقديم الاستشارات واعداد الدراسات الهندسية والمراقبة والاشراف على تنفيذ المشاريع الانشائية العامة والخاصة.

ـ الشركة اللبنانية الوطنية للتجارة : وتتعاطى هذه الشركة كافة الاعمال والمشاريع التجارية بشكل مطلق دون قيد او شرط في لبنان والخارج.

ـ شركة المحاصيل الزراعية اللبنانية : وتقوم بجميع الاعمال التجارية والزراعية

ـ الشركة اللبنانية لصيد وجرف السمك : وموضوعها : اعمال الصيد البحري وامتلاك السفن العائدة له، وناقلات النفط وبيع وادارة السفن التجارية بالاضافة الى السفن العامة والاستيراد والتصدير والتمثيل التجاري وتصنيع جميع انواع السمك.

ـ شركة الخدمات البريدية الدولية.

ـ شركة الاسمر العقارية : ويشمل نشاط هذه الشركة كافة الاعمال والمشاريع العقارية والتجارية والسكنية والرياضية في لبنان وهذا تقرير حول انجازات الشركة لعام 1989.

شراء عقارات مبنية في البوشرية، جبيل، غبالة، انطلياس، وجل الديب، وهذه ارقامها وعقارات غير مبنية في العاقورة، عمشيت، لحفد، مار روكز، تنورين الفوقا، ذوق مصبح، بلاط، بسكنتا، عنايا، علمان.

وهناك عقارات مسجلة على غير اسم شركة الاسمر العقارية وهي مسجلة باسم مؤسسة حليم جعجع التجارية.

نقرأ لكم هذا المستند الموجه الى حضرة رئيس الصندوق الوطني المحترم.

نرفع لحضرتكم لائحة بالعقارت ملك القوات اللبنانية المسجلة على غير اسم شركة الاسمر العقارية.

عقارات في ذوق مصبح

جبيل

القليعات

البريج

عين كسور

تنورين التحتا

هذا جدول عام بالعقارات التي تمتلكها القوات بفضل الضرائب والخوات التي كانت تفرضها على الشعب، وسنتوقف عند اهمها:

منطقة ادما — دفنة

منطقة العاقورة : 51044 متر مربع

البوار : العقار رقم 712، 12814 متر مربع.

البريج : العقارين رقم 74 — 75، 1993 متر مربع

غرزوز : العقارات 380 –382 – 383 – 384– 385 — 387، 24000 متر مربع

حارة البلانة : العقار رقم 114، 25548 متر مربع

حراجل: العقارين رقم 2379 — 2382، 488640 متر مربع، والعقار رقم 2384، 400015 متر مربع.

ذوق الخراب : العقارين رقم 251– 253،12000 متر مربع، والعقارات رقم 318 — 324– 325، 25000 متر مربع.

وفي ذوق مصبح : سلسلة من العقارات

ونتوقف اخيراً عند الشركة المتحدة للانماء وهي شركة قابضة اي هولدينغ

موضوع الشركة :

1ـ تملك اسهم او حصص في شركات مغفلة او محدودة المسؤولية، لبنانية او اجنبية قائمة او الاشتراك في تأسيسها

2ـ ادارة الشركات التي تملك فيها حصص شراكة او مساهمة

3ـ اقراض الشركات التي تملك فيها حصص شراكة او مساهمة وكفالتها تجاه الغير.

4ـ تملك براءات الاختراع والاكتشافات والامتيازات والماركات المسجلة وسواها من الحقوق المحفوظة وتأجيرها لمؤسسات واقعة في لبنان والخارج.

5ـ تملك اموال منقولة او غير منقولة شرط ان تكون مخصصة لحاجات اعمالها فقط مع مراعاة احكام الحقوق العينية العقارية في لبنان. ولا يحق للشركة تعاطي اي نشاط غير النشاطات المحددة اعلاه.

وماذا بقي لتتعاطى فيه ؟

وهذه الشركة تعتبر الشركة الام وتضم كل الشركات التي مرت معنا وهكذا تكون الشركة تالياً قد غطت جميع المجالات الاقتصادية والحياتية.

ما هو وضع الشركة ؟

وضعها قانوني وتأسست بتاريخ 8 تشرين الثاني 1989

مركزها الرئيسي في جبل لبنان، ضبيه،

شكل الاسهم :

ان جميع اسهم الشركة هي لحامله....

ما هو رأس مال الشركة ؟

حدد رأسمالها بمليون دولار اميركي موزعة على مئة الف سهم.

من هم المؤسسون ؟

السيد ابراهيم اليازجي (وهو رئيس الصندوق الوطني)

نصري لبيب نخول (مكتب سمير جعجع)

موريس شلهوب شلهوب (مكتب سمير جعجع)

اسعد بشارة غفري (مكتب سمير جعجع)

خليل شكري الهندي (مكتب سمير جعجع)

عفيف يعقوب ملكون (المدير العام لاذاعة لبنان الحر)

فيفيان يوسف صليبا (رئيسة التحرير في مجلة المسيرة)

بيار يوسف الضاهر (رئيس مجلس ادارة المؤسسة اللبنانية للارسال)

وفي الواقع هذه الشركة ليست الا مؤسسة الصندوق الوطني التي تم تأسيسها اذا في 8 تشرين الثاني 1989 اي بعدما دعمت القوات اللبنانية ومنذ البداية اتفاق الطائف الذي استدرك حل الميليشيات، وبهذا تكون قيادة القوات قد انقذت الاموال عن طريق تحويلها الى شركة خاصة يملكها فقط المسؤولون الكبار في القوات اللبنانية والمقربون من جعجع.

هذه الشركات واقترانها بالاسماء وتخصصها في جميع الميادين الاقتصادية والحياتية لتبيض عملة هي للشعب ولو قدر للمؤسسة التي كانت تعرف بنحو المستقبل ان تكمل المشوار لأتمت سيطرتها على كل القطاع الاقتصادي وجعلت من المناطق الحرة مزرعة ليست ككل المزارع.

والسؤال الأخير:

لماذا دفعت القوات اللبنانية الرواتب لعناصرها في العشرين من كانون الثاني الماضي والحقت بالرواتب حجوزات ميدان واخطار حرب واعباء جندية ؟

الجواب كان في 31 كانون الثاني 1990.

ملحق مختصر بالكتاب الاسود

تقول المعلومات ان مجموع دخل المسلحين في ما يسمى بالصندوق الوطني بلغ 34 مليار ليرة لبنانية عام 1988. واذا اعتبرنا ان عدد سكان المناطق المحررة كان 900 الف من المقيمين اي حوالى ال 220 الف عائلة، فان نصيب كل عائلة من عب ء تغذية صندوق المسلحين يكون بمعدل 157 الف ليرة سنوياً، او 13 الف ليرة شهرياً، اي 52 % من الحد الادنى للأجور عام 1988، اي اكثر من نصف الحد الادنى لمعاش العامل اللبناني. ومجموع دخل صندوق المسلحين كان يمكن ان يدفع الحد الادنى للأجور ل /115/ الف عامل، وفي ظرف كان حوالى 20 % من السكان القادرين على العمل، يذوقون مرارة البطالة والتسكع على ابواب منظمات الاغاثة الدولية، او يبحثون عن اسباب وامكانيات الهجرة.

كما تشير معلومات (الكتاب الاسود) الى ان صندوق المسلحين كان مديناً للمصارف بالليرات اللبنانية، بينما كان دائناً للمصارف نفسها بالعملات الاجنبية، اي ان صندوق المسلحين كان من اهم المضاربين ضد الليرة اللبنانية، ففي 1990/1/30 كانت حسابات الصندوق لدى المصارف مدينة بمبلغ 1855 مليون ليرة لبنانية، بينما كان لهم موجودات بالدولار تفوق 13 مليون دولار.

هذه المساهمة في المضاربة ضد العملة الوطنية تفسر الى حد ما وجود ارباح الكامبيو لديها بمبلغ 854 مليون ليرة عام 1988 كما اظهرت الحلقة الثانية من الكتاب الاسود.

واذا تمعنا بالجداول المعروضة في آخر الحلقة الرابعة نرى ان صندوق المسلحين قد اقرض احد رؤوس مافيا السيارات المسروقة المعروف عالمياً، مبلغ 1.5 مليون دولار، فمبروك على المسلحين نشاطهم في تمويل مافيا سرقة السيارات.

ويتغنون بالتضامن الاجتماعي، ويمننونك بالمساعدات التي يقدمونها للناس، وهي من جيوب الناس وعرقهم. فالتعمق بالكتاب الاسود يشير الى ان ميزانية التضامن الاجتماعي كانت 567 مليون ليرة منها 163 مليون كمداخيل، فمصروف الصندوق على (التضامن الاجتماعي) كان 400 مليون ليرة اي حوالى 1% من مجمل ميزانيتهم، واقل من مصروف مكتب سمير جعجع الذي يبلغ 550 مليون ليرة. فنعم التضامن الاجتماعي الذي ينفق عليه اقل مما ينفق على شخص واحد.

نظرة سريعة الى مداخيل صندوق المسلحين تشير الى ان رسومهم وخواتهم كانت تحصي انفاس المواطن وتحركاته :

- فاذا انتقل المواطن يدفع بدل البنزين وبدل مواقف السيارة.
- واذا طبخ يدفع بدل الغاز .

. واذا اشترى بضاعة مستوردة يدفع الجمرك على المعابر وعلى المرافىء ورسوماً اخرى عديدة.

. واذا اشترى بضاعة وطنية يتحمل ضريبة على الفيول الذي يستهلكه المصنع، وضريبة على المصنع والعمال الاجانب.

. واذا بنى او اشترى مسكناً يدفع على الرمل، والبحص، والترابة، والعمال اللبنانيين والاجانب.

. واذا دخن سيجارة يدفع رسماً للصندوق.

. واذا استمع الى راديو او شاهد التلفزيون يدفع رسماً للصندوق.

. واذا ذهب الى السينما او المسرح او المطعم يدفع 3% الى 6% من ثمن البطاقة او الفاتورة الى الصندوق.

. واذا سكن بناء مصادراً فايجاره يعود للصندوق.

. واذا كان له اي محل تجاري او صناعي او خدماتي فيدفع خوة للصندوق .

. واذا ذهب الى البحر او الى الشاليه او كابين، فيدفع للصندوق.

. واذا سافر من جونيه او رجع الى جونيه، يذهب نصف سعر تذكرة السفر الى الصندوق.

. واذا... واذا... واذا مات اخيراً يدفع رسم انتقال الى الحياة الاخرى للصندوق .

وهذا كله بعض ما يحتويه (الكتاب الاسود) الذي هو سجل العار الاكبر في تاريخ امن المجتمع المسيحي.

ملحق رقم 5

تقرير غرفة التجارة والصناعة في بيروت حول : تطور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان

خلال الفصل الأول من عام 1990

مقدمة :

شهد الاقتصاد اللبناني منذ مطلع سنة 1990 تراجعاً ملحوظاً في مستوى الاداء بفعل تجدد الاعمال العسكرية والتدمير والتهجير اثر "حرب الشرقية" حيث شلت جزئياً الدورة الاقتصادية في القطاعين العام والخاص وتخرب جزء كبير من البنيتين الفوقية والتحتية للاقتصاد اللبنانية وتبلبلت الاوضاع النقدية والمالية واستمر تزايد الاسعار، وانهيار سعر صرف الليرة اللبنانية وهروب الرساميل الى الخارج وتزايد الطلب المحلي على العملات الاجنبية وتراجعت القوة الشرائية للمداخيل وتزايدت ظاهرة التهجير داخل وخارج الوطن.

ويعرض هذا التقرير المضاعفات السلبية "لحرب الشرقية" على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان خلال الفصل الأول من عام 1990.

1. القطاع الصناعي :

لم تترك العمليات العسكرية التي اندلعت نهاية الشهر الاول من العام الجاري بفعل "حرب الشرقية" قطاعاً من القطاعات الاقتصادية الا واصابته بخسائر كبيرة. وكان للقطاع الصناعي نصيب وافر من الخسائر والاضرار، وتراجع الانتاج الصناعي بنسبة لا تقل عن 40% [1] كون 44% من المؤسسات الصناعية موجودة في المنطقة الشرقية وتبلغ حصة هذه المنطقة من اجمالي المبيعات 50%، كما ان 63% من قيمة الصادرات اللبنانية كان لصناعاتها ومؤسساتها، كما يستدل من احصاءات المسح الصناعي المنجزة العام الماضي. ونتيجة لتراجع الانتاج الصناعي تراجعت قيمة الصادرات الصناعية نحو 50% اذ بعدما كانت قيمة هذه الصادرات اكثر من 14 مليون دولار شهرياً في عام 1989 "حسب احصاءات وزارة الصناعة والنفط" اصبحت اليوم في حدود 7 ملايين دولار شهرياً، "حسب احصاءات غرفة التجارة والصناعة في بيروت للفصل الاول من 1990"، وبسبب عنف عمليات القصف تضرر العديد من المصانع جزئياً او كلياً كما اقفل البعض منها نهائياً، وبالاضافة الى

الخسارة المادية التي لحقت بالقطاع الصناعي، هناك ايضاً الخسارة المعنوية، اي عدم انتظام العمل بين المصدّر اللبناني والخارج وعدم قدرة الصناعي اللبناني على الالتزام بعقود التصدير. وتتركز الاسباب وراء كل ذلك في عنف العمليات العسكرية واستمرار حالة عدم الاستقرار الامني وانقطاع وسائل المواصلات خصوصاً في الداخل وعدم توفر التيار الكهربائي والنقص في المحروقات وتدني حركة التثمير الصناعي وهجرة عدد كبير من الايدي العاملة الماهرة وبعض رجال الاعمال الى الخارج. كل ذلك ترتب عليه ربح فائت بالنسبة للصناعيين والمصدرين اللبنانيين.

2. القطاع الزراعي:

لم يتأثر القطاع الزراعي كثيراً بالعمليات العسكرية، اذ حافظ الانتاج الزراعي على مستواه الطبيعي بشكل عام نظراً لتركز النشاط الزراعي في جنوب لبنان وسهل البقاع الشرقي اللذين لم يطالهما القصف، الا ان اقفال المعابر والحصارات المفروضة وانقطاع وسائل المواصلات اعاق عمليات توزيع المنتجات الزراعية ان في الداخل او في الخارج. كما ان سوء عمليات التخزين والتبريد والري بسبب فقدان المحروقات وانقطاع التيار الكهربائي قد اتلف بعض هذه المنتجات الزراعية.

ومن الطبيعي ان تتراجع اسعار المنتجات الزراعية بسبب تشرذم الاسواق واقفال المعابر، وذلك بالنسبة الى المنتج في حين زادت كلفة توزيع الانتاج من جراء ارتفاع كلفة النقل وارباكات الانتقال.

3. قطاع التجارة والخدمات:

لم يسلم هذا القطاع من الاضرار ايضاً، اذ حصد القصف المتبادل في الشرقية العديد من المؤسسات والمحال التجارية تضررت كلياً او جزئياً، واصيب القطاع المصرفي ايضاً ببعض الخسائر نتيجة تضرر بعض المصارف الواقعة في مناطق الاشتباكات من ناحية وشلل النشاط المصرفي بشكل عام بسبب عدم الاستقرار الامني وعدم قدرة الموظفين على المداومة في وظائفهم. فتراجعت حركة الاعتمادات المستندية المستعملة للاستيراد وكذلك قيمة الودائع المصرفية بالعملات الاجنبية الى اقل من 3 مليارات دولار بعد ان كانت اكثر من 3.4 مليارات دولار في نهاية عام 1988 ونحو 3.1 مليارات في نهاية عام 1989 ونال قطاع التأمين نصيبه من الاضرار والخسائر لا سيما حيث يتوزع عدد كبير منه في مناطق الاشتباكات خصوصاً في منطقة الدورة بفعل انفجار خزانات الوقود فيها. ولم يسلم القطاع التربوي من القصف، اذ اصيب عدد من المدارس والجامعات باضرار جسيمة فضلاً عن شلل هذا

القطاع كلياً بسبب اضطرار المدارس والجامعات الى الاقفال. وتعرض قطاع المستشفيات ايضاً لعمليات القصف فأصيب باضرار فادحة، حيث اصيب عدد من المستشفيات بالقذائف العشوائية ادى الى تدمير بعض اجزائها قدرت خسائرها بعشرات الملايين من الدولارات، فضلاً عن توقف العمل في البعض منها كلياً مثل مستشفى اوتيل ديو.

4. قطاع الاسكان:

وعلى مستوى القطاع الاسكاني تضرر اكثر من 6 الاف منزل ربما معظمها لم يدمر كلياً، الا ان استعمالها بشكل مأمون اصبح غير ممكن، حتى بعد اجراء اصلاحات بسيطة في الغالبية العظمى من هذه المنازل. وشلّ نشاط البناء كلياً، وادى ذلك الى هروب الرساميل والاستثمارات العقارية الى الخارج سعياً وراء الامن والثقة، كما ارتفعت كلفة مواد البناء، مما ادى الى تذبذب غير طبيعي في اسعار الشقق والعقارات وارتفاع الايجارات وخصوصاً المنازل الموسمية والشقق المفروشة.

5. قطاع الطاقة والمحروقات:

مني قطاع المحروقات باضرار جسيمة ايضاً من جراء القصف الذي اصاب خزانات الوقود في الدورة، بعد ان كانت اصيبت في العام الماضي ايضاً، فاحترقت محتوياتها وقدرت خسائرها باكثر من 4.5 ملايين دولار خلال كانون الثاني وشباط 1990 [3] بعد ان كانت هذه الخسائر قد بلغت في العام السابق اكثر من 100 مليون دولار. وارتفعت نتيجة لذلك اسعار المشتقات النفطية الامر الذي انعكس سلباً على كلفة نقل البضائع والمنتجات والركاب وعلى كلفة الانتاج الزراعي والحيواني والصناعي على السواء. فضلاً عن الهدر في المحروقات ناتجة عن عمليات سطو وحرائق وانفجارات، وعجزاً في الصندوق المستقل للمحروقات بقيمة 161 مليار ل.ل. حتى نيسان 1990. كما اصيبت مؤسسة كهرباء لبنان باضرار جسيمة في المولدات وانقطع التيار الكهربائي عن 70% من السكان.

6. النتائج الاجتماعية:

اما المضاعفات الاجتماعية لجولة العنف هذه فقد كانت كبيرة وخطيرة جداً اذ بلغ عدد القتلى نحو الف شخص فضلاً عن الاف الجرحى والمعاقين، وتشير تقديرات غير رسمية الى نزوح اكثر من 100 الف نسمة من بيروت الشرقية باتجاه المناطق الاكثر امناً (بيروت الغربية، الشمال، الجنوب) وهجرة اكثر من 200 الف مواطن باتجاه الدول المجاورة وتفاقمت "هجرة الادمغة" نتيجة هجرة الكفاءات والجامعيين الى الخارج سعياً وراء الاستقرار

التعليمي. كما تزايدت معدلات البطالة حيث تفيد احصاءات الاتحاد العمالي العام ان 35% من القوى العاملة اصبحت اليوم بلا عمل، وقد تعرض اصحاب الدخل المحدود والنازحون الى المناطق الاكثر امناً الى ضغوطات كبيرة نتيجة ارتفاع بدل ايجار الشقق المفروشة في هذه المناطق، في الوقت الذي قررت فيه بعض المؤسسات تسريح بعض موظفيها بسبب شلل نشاطها. كما تشير التقديرات الى تضرر او احتراق بضعة الاف من سيارات المواطنين بفعل القصف المتبادل في المنطقة الشرقية ويعيش المواطنون احوالاً بدائية متخلفة حيث ان 35% من اللبنانيين يعيشون من دون مياه جارية، اذ تقوم الصهاريج بتوزيع المياه على اجزاء مهمة من المناطق من دون وجود تأكيد رسمي على مدى نقاوتها، ويعيش 70% من اللبنانيين من دون كهرباء والقسم الاعظم من نسبة ال 30% الذين تتوافر لهم الكهرباء يحصلون عليها بواسطة المولدات الكهربائية.

وتميز الفصل الاول من سنة 1990 ايضاً بتدهور الاوضاع النقدية والمالية [4] في لبنان حيث استمر العجز المالي للدولة في التزايد حيث تشير التوقعات الى ان قيمة العجز المرتقب (حسب مشروع الموازنة العام للعام 1990) في نهاية العام الحالي ستبلغ نحو 560 مليار ليرة لبنانية مقارنة مع 410 مليار ل.ل. في نهاية العام 1989، ان استمرار هذا العجز يستتبع بدوره تنامي الدين العام الداخلي، حيث بلغت قيمة هذا الدين في نهاية آذار 1990 اكثر من 970 مليار ل.ل. ويستتبع ايضاً تزايد قيمة الفوائد المدفوعة على هذا الدين حيث تقدر قيمة هذه الفوائد حالياً باكثر من 136 مليار ل.ل. هذا التدهور في الوضع المالي للدولة هو نتيجة استمرار حرمان الدولة من جزء كبير لمواردها (موارد المرافىء والضرائب وغيرها) في الوقت الذي تتسارع فيه معدلات انفاقها غير المجدي او المنتج (زيادة الاجور وغيرها)، اذ تساوي النفقات العامة اكثر من 9 اضعاف الواردات العامة. وبذلك يكون لبنان في عداد الدول التي تشهد نسبة كبيرة من دينها الى ناتجها الوطني. حيث تبلغ هذه النسبة اكثر من 70% حالياً مما يعني ان "ناقوس الخطر" يدق بشدة ابواب الاقتصاد المحلي. ويتضح ذلك في قيمة الفوائد المدفوعة على دين الدولة الداخلي بقيمة واردات الدولة. حيث تبلغ قيمة الفوائد اكثر من ضعفي قيمة الواردات.

واستتبع التدهور المالي بدوره تدهوراً نقدياً كبيراً تمثل في تزايد معدلات نمو الكتلة النقدية وانهيار سعر صرف الليرة اللبنانية، حيث ان هذا الاخير تأثر بشكل رئيسي بالتوقعات المتشائمة بشأن سير الاحداث السياسية والاقتصادية في لبنان في المستقبل، وتزايدت الكتلة النقدية بمعدلات متسارعة بالغة في الوقت الحاضر حوالى 6 مليارات دولار اي نحو ضعفي الدخل الوطني في لبنان، ويستمر تدهور القوة الشرائية لليرة اللبنانية ازاء العملات الاجنبية وخصوصاً الدولار الاميركي، حيث ارتفع سعر صرف الليرة بالدولار من 505 في

نهاية العام 1989 الى 605 ليرات لكل دولار في نهاية نيسان 1990، اي ان الليرة فقدت من قيمتها خلال هذه الفترة نحو 20%. وقد دفع مصرف لبنان للتدخل المستمر في سوق القطع بائعاً او مشترياً في محاولة لتثبيت سعر الصرف في حدود معينة، فتدنى نتيجة لذلك احتياطي القطع لديه من 881.5 مليون دولار في نهاية 1989 الى حوالى 799 مليون دولار في نهاية آذار 1990.

وترتب على انفجار الاوضاع النقدية والمالية في الوقت الذي يتراجع فيه مستوى الناتج الوطني، ارتفاع الاسعار مما ادخل البلاد في مرحلة من "التضخم القافز" هذا التضخم المالي، بالاضافة الى انهيار سعر الصرف يترتب عليهما سلبية معدلات الفائدة الحقيقية على الليرة اللبنانية، مما دفع الوحدات الاقتصادية الى الهروب من العملة المحلية الى العملات الاجنبية (حيث تفوق نسبة الودائع بالعملات الاجنبية الى اجمالي الكتلة النقدية M2 اكثر من 75 %)، وهروب رؤس الاموال الى الخارج (حيث تفوق الموجودات الخارجية الصافية للبنانيين في الخارج اكثر من 15 مليار دولار اميركي) وتآكل القوة الشرائية للمداخيل (حيث لا يتجاوز الحد الادنى للاجر في لبنان حالياً اكثر من 80 دولار).

ان جولة العنف الاخيرة التي بدأت مطلع السنة الجارية كلفت لبنان كخسارة مباشرة اكثر من 500 مليون دولار اميركي[5] بعد ان كانت قد كلفته جولة العنف السابقة اي تلك التي ابتدأت في 14 آذار 1989 واستمرت لمدة 6 اشهر اكثر من 1.3 مليار دولار اميركي. وتحتاج اعادة بناء وترميم وتطوير البنى التحتية والفوقية للاقتصاد اللبناني في جميع المناطق الى اكثر من 8-10 مليارات دولار (حسب تقديرات مصرف لبنان) وهذه كلفة كبيرة جداً بالنسبة لبلد صغير كلبنان، يعاني من عدم اكتفاء مالي ذاتي لبدء ورشة الاعمار وتحقيق النمو المتوازن للقطاعات الاقتصادية والمناطق وخصوصاً مع استمرار الاعمال العسكرية والانهيار الاقتصادي والعجز عن المضي في تنفيذ الخطط الرامية الى وقف الحرب في لبنان.

المراجع:

(1) تقديرات اولية

(2) احصاءات تقديرية للمراسلين في مناطق القتال

(3) مصادر القطاع النفطي الخاص

(4) احصاءات مستقاة من مصرف لبنان

(5) تقديرات اولية.

ملحق رقم 6

بيان صادر عن مجلس الوزراء في 1990/7/11

في ضوء تطور الاوضاع في لبنان، وحرصاً على وقف النزف وسفك الدماء وانهاء العنف وفتح المجال امام مسيرة السلام، ووصولاً الى ما يتطلع اليه المواطن اللبناني ايّاً يكن انتماؤه الطائفي او السياسي، فقد أقر مجلس الوزراء برنامجاً لمتابعة تنفيذ وثيقة الوفاق الوطني يرتكز على المبادىء التي أقرتها الوثيقة أساساً لحل الازمة وتعميم الوفاق والأمن والسلام.

ويعلن مجلس الوزراء أن المسلّمات التي يجب على كل الأطراف اللبنانية اعتمادها للانضمام الى مسيرة الوفاق والأمن والسلام والمشاركة في حكومة الوفاق الوطني هي الآتية :

أ. القبول الصريح بوثيقة الوفاق الوطني بكل بنودها والتعهد بعدم القيام بأي عمل من شأنه عرقلة تنفيذها والتزام كل تشريع يصدر عن المجلس النيابي، وأي قرار أو تفسير يصدر عن مجلس الوزراء يتعلق بوثيقة الوفاق الوطني التي تعتبر الصيغة الصالحة لانهاء الفتنة والحروب وتحرير الارض، واعادة بناء الدولة الديمقراطية القادرة والعادلة التي تمارس سيادتها الكاملة فوق جميع الأراضي اللبنانية وتحمي الاستقلال الوطني وتوطده.

ب. الاعتراف بالشرعية والانضواء تحت سلطة المؤسسات الدستورية.

ج. الافادة من الظروف الدولية الملائمة، ومن الدور العربي الداعم لمسيرة السلام، واعتبار العلاقات اللبنانية – السورية، التي حددت وثيقة الوفاق الوطني اطارها العام، ركناً اساسياً في تعميم السلام وترسيخ الوفاق في لبنان، مما يستدعي قيام علاقات اخوية بين جميع الاطراف اللبنانيين وسوريا.

د. اعتبار المصالحة الوطنية بين جميع الاطراف اللبنانيين من المسلمات الأساسية، وركناً مهماً في مسيرة الوفاق الوطني، ولوضع المصالحة الوطنية موضع التنفيذ لا يحق لاي فريق الادعاء باحتكار تمثيل طائفة او منطقة جغرافية معينة، كما لا يحق لأي فريق المطالبة باستبعاد اي فريق آخر موافق على مضمون هذا البيان.

ومن اجل وضع وثيقة الوفاق الوطني موضع التطبيق وانهاء حالة الانقسام الناتجة عن الوضع في بيروت الشرقية، وبعض المناطق الاخرى، ولما كان قد صدر مرسوم بفتح دورة استثنائية لمجلس النواب فان مجلس الوزراء يقرر ما يأتي :

أولاً : التمني على مجلس النواب مناقشة واقرار مشروع قانون التعديلات الدستورية المحال اليه من قبل مجلس الوزراء تنفيذاً لوثيقة الوفاق الوطني.

ثانياً : دعوة القائد السابق للجيش الى انهاء تمرده على الشرعية وخروجه على القانون

والتزام مضمون هذا البيان.

ثالثاً : دعوة جميع الضباط والعسكريين أينما وجدوا الى الالتحاق فوراً بقائد الجيش اميل لحود، والقيام بواجبهم الوطني في بسط سلطة الدولة اللبنانية، ويعتبر أي ضابط او صف ضابط أو جندي لا يستجيب لهذا النداء قبل الموعد الذي يحدده مجلس الوزراء مفصولاً عن القوات المسلحة اللبنانية.

رابعاً : دعوة الاطراف المتقاتلة في اقليم التفاح الى وقف الاقتتال فوراً والانسحاب من الاقليم وتسليمه الى السلطة الشرعية.

خامساً : ان مجلس الوزراء يرى في المواقف التي اعلنتها "القوات اللبنانية" مؤخراً خطوة يجب استكمال تنفيذها عملياً لذلك فان مجلس الوزراء يدعو الى اعتماد المنهجية الآتية :

أ. تعلن "القوات اللبنانية" التزامها صراحة مضمون هذا البيان.

ب. تنسحب القوات اللبنانية الى خارج بيروت وتتسلم وحدات من الجيش بقيادة العماد اميل لحود وقوى الامن الداخلي منطقة الاشرفية ومحيطها ومرفأ بيروت والحوض الخامس، ومن ثم يتم اعلان منطقة بيروت الادارية شرقاً وغرباً خالية من كل الميليشيات توطئة لتحقيق بيروت الكبرى.

ج. تسلم "القوات اللبنانية كل ثكنات الجيش في بيروت وكسروان وجبيل، وتعيد كامل العتاد الحربي من اسلحة وذخائر وتجهيزات الى الجيش وقوى الامن الداخلي.

سادساً : ان الحفاظ على أمن المناطق التي تتسلمها السلطة الشرعية وعلى جميع المقيمين فيها هو مسؤولية الدولة اللبنانية وحدها، ويعتبر كل اعتداء على هذه المناطق اعتداء على أمن الدولة كلها. وتؤكد الحكومة حقها الكامل غير المنقوص في ممارسة صلاحياتها واداء واجباتها دون قيد أو شرط، ويشمل ذلك المناطق التي تتجمع فيها القوى العسكرية او الميليشيوية الموافقة على هذه المنهجية بما في ذلك منطقتا كسروان الفتوح وجبيل.

سابعاً : يتم التعاطي مع جميع الميليشيات بأسلوب ومعايير واحدة وفقاً لما نصت عليه وثيقة الوفاق الوطني.

ثامناً : تعميماً لروح وثيقة الوفاق الوطني تقوم الدولة اللبنانية بمؤازرة من اللجنة الثلاثية العربية العليا والحكومة السورية بالعمل على تحقيق المصالحة الوطنية بين جميع الاطراف اللبنانيين.

تاسعاً : تؤكد الحكومة اللبنانية الاستمرار في تحمل مسؤولياتها تجاه الجنوب لا سيما لجهة تحرير الجزء المحتل منه وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 425 وتطالب المجتمع الدولي بمساندتها في تحقيق ذلك.

ملاحظة : أخذ هذا النص من كتاب عهد القرار والهوى للدكتور سليم الحص ص 180 – 183.

القسم السابع
لبنان في سفر برلك

الفصل الأول

التحضير لسفر برلك

توالي الاحداث بعد 21 آب 1990

ان مسيرة القضاء على لبنان لم تكتمل رغم اقرار ما سمي بالاصلاحات الدستورية وتوقيعها ونشرها واعلان قيام «الجمهورية الفخرية» التي أُطلق عليها اسم الجمهورية الثانية، كل ذلك بسبب بقاء جذوة حرية وسيادة مشعّة في بعدبا تعكّر على سلطة الطائف فرحتها وتقض مضاجع رموزها وتخز ضميرهم. لذلك اتفقوا على اطفاء هذه الجذوة وتدمير آخر رمز للبنان الحرية والسيادة والاستقلال.

كيف توالت الاحداث خلال هذه الفترة الدقيقة والحسّاسة؟ كيف تصرّفت سلطة الطائف؟ وكيف تصرف بالمقابل العماد عون ومن ورائه الشعب والجيش ؟ كيف تابع الوسطاء اتصالاتهم لتلافي «خراب البصرة» والذهاب في سفر برلك؟

غداة التصديق على «الاصلاحات الدستورية» في المجلس النيابي تدهور الوضع الاقتصادي بشكل مُلفت وتجاوز سعر صرف الدولار لأول مرة عتبة الالف ليرة لبنانية واختلطت السياسة بالاقتصاد واخذت سلطة الطائف تفتش عن مخرج لها من هذا المأزق المزدوج علّها تخفّف بعض النقمة، فتوزعت نشاطاتها على معظم افرادها وفي اتجاهات متعددة داخلية واقليمية ودولية، وكلها تصب في اتجاه واحد هو القضاء على العماد عون ومبادرته التي التف حولها الشعب والجيش، فبزوالها تزول المعارضة الأخيرة للطائف والسلطة التي انبثقت عنه وينتفي بالتالي كل انتقاد وتُكمّ جميع الافواه وتصمت وسائل الاعلام التي لا تزال تفضح ما تمّ ويتمّ من أعمال وانتهاكات وتهجمات على الوطن والمواطن.

التحرك الأول كان باتجاه سوريا التي سارع رئيسها واتصل بالرئيس الهراوي مجدّداً الدعم له ولخطوات «الشرعية» مما شجّع هذا الأخير على طلب موعد لزيارة دمشق للتنسيق، كما سارع السيد حسين الحسيني الى زيارة دمشق أيضاً ثم كانت القمة اللبنانية السورية بتاريخ 1990/8/29 التي حضرتها ترويكا الحكم اللبناني (الهراوي، الحسيني والحص) ووُضعت خلالها الخطوط الرئيسة لانهاء ما سمّوه «التمرد» في المنطقة الشرقية، لكنهم أوهموا الرأي العام بتصريحهم بأنهم لا يزالون يعملون في اتجاه حل سياسي قبل الحسم

العسكري وهذا ما كانت سوريا تصّرح به أيضاً من انها لا تزال تصرّ على حل سياسي في لبنان ايهاماً للعالم بحسن نواياها.

بعد سوريا كان التحرك باتجاه واشنطن التي رحبّت سريعاً باقرار «الاصلاحات الدستورية» في المجلس النيابي وأعطت الضوء الاخضر للهراوي لتوقيع قانون هذه الاصلاحات ونشره. وكان قد سبق ذلك الحاح وزراء الشرقية (المسيحيين) في حكومة الدكتور الحص على واشنطن للوفاء بتعهداتها بتمكين «الشرعية» من الانتشار في كامل المنطقة الشرقية.

في المجال الداخلي جنّدت سلطة الطائف جميع امكاناتها وقواها في سبيل انهاء ما درجت على تسميته «بالتمرد»، اي تمرد العماد عون وتمرد الجيش وتمرد الشعب. واعطت الأوامر للاجهزة الأمنية التابعة لها لتشديد الحصار الاقتصادي، الذي سبق لها وفرضته على المنطقة الشرقية، ومنع التواصل بين فئات الشعب ومنع التنقّل بين المناطق، ووجّه رئيس حكومتها الدكتور سليم الحص أمراً الى قائد الجيش التابع لحكومته يطلب فيه تقديم الخطة العسكرية لانهاء التمرد عسكرياً والا التنحي عن القيادة، كما فتحت ابواق وزرائها ومحاسيبها فكان الوزراء والنواب المسيحيون سبّاقين في المهاجمة.

الدكتور جورج سعاده وبعد مهاجمته ريمون اده انتقد موقف الفاتيكان وتحرُّك السفير الفرنسي وصرّح «بأن وجوده في الحكومة هو لتطبيق اتفاق الطائف وانه في حل المشاكل الداخلية تكمن بقية الحلول. ولم يتوان أي لحظة عن تحميل العماد عون مسؤولية لجؤ سلطة الطائف الى الحل العسكري».(1)

السيد البير منصور وزير دفاع سلطة الطائف كان عنيفاً في مواقفه وهجومياً فقال: «ما الذي يمنع انتشار الجيش السوري في الاشرفية كما في الحمرا؟ لا خطوط حمر أمام موضوع بسط سلطة الدولة. والناس يمكنهم تحمّل عشرة أيام حرب اذا كانت بداية الخلاص».(2)

السيد بطرس حرب الذي أطلقت عليه الصحافة لقب «ميرابو العهد» دافع عن «الاصلاحات الدستورية» ودعا العماد عون الى الانضمام الى الحل وقال ان سقوط مشروع السلام، ويقصد اتفاق الطائف، يُدخلنا في حرب العشرين سنة مقبلة، ولم ينس مطالبة القيّمين على الحكم بحصته لقاء هذا الاندفاع قائلاً: «التغيير الحكومي آت لأن الحكومة الحالية أكبر خدمة لاعداء الطائف».(3)

السيد مخايل الضاهر الذي بقيت ذكرى ايلول 1988 حيّة في ذاكرته عندما حُرم من الوصول الى الرئاسة بسبب رفض العماد عون ذلك، ادلى بدلوه وقال: «ان الحل السلمي مع العماد عون استُنفد والمعالجة تكون أولاً بازاحة التمرد وانهائه» وزاد مهاجماً فرنسا وقال «كل دولة كفرنسا تركّز على الحل السلمي تتدخل مباشرة في لبنان».(4)

العماد ميشال عون ومن ورائه الجيش والشعب قابل عنتريات رجال سلطة الطائف

وتهديداتهم بروية وهدوء فكان يصرّح دوماً بأن «يده ممدودة للحوار وأن تقديم الخطوات مطلوب من الجميع» [5] وكان أعلن «استعداده واستعداد حكومته لعمل أي شيء في سبيل انقاذ الوضع الاقتصادي المتدهور» [6]. ولم يوقف هجومه على سوريا فحسب بل راعى جانبها وحتى حاول التقرّب منها، وقال في أحد تصاريحه :

«انا لا أهدّد أمن سوريا ولست شوكة في خاصرتها ولا اتصال لي باعدائها» [7]. كما خاطب عناصر الجيش المتمركزين في المناطق الاخرى بلغة القائد والأب ورفيق السلاح. وقال لهم : «أياكم الغلط والمجيء غير رفاق واخوة سلاح» [7] ثم زاد :«التمرد أشرف شيء يمكن ان يفعله لبناني. وكل لبناني يجب أن يتمرد لاسقاط الطائف، والعمل العسكري ليس وارداً ورفاقي لن يهاجمونني لأني أدافع عن كرامتهم». [7]

الوسطاء وعلى رأسهم الفاتيكان وفرنسا تابعوا اتصالاتهم مع الافرقاء الداخليين –حكومة الطائف والعماد عون – ومع سوريا والولايات المتحدة الاميركية بقصد تلافي الصدام والوصول الى الحسم العسكري الذي ستكون سوريا نواته. فطرحوا حلولاً وافكاراً لتقريب وجهات النظر بغية ايجاد نوع من الحلول السلمية يلتقي من خلالها العماد عون مع حكومة الطائف. ولكن هذه الجهود لم تلق نجاحاً لأن سلطة الطائف ومَنْ وراءها لا يريدون حلاً سلمياً، رغم محاولتهم اعطاء الانطباع بأنهم يتركون الباب مفتوحاً لمثل هذا الحل، في وقت تابعت هذه السلطة استعداداتها العسكرية وأحكمت الحصار الاقتصادي والعسكري واكملته بتاريخ 1990/9/27 حيث ركزت قواها العسكرية على جميع المعابر التي تربط المنطقة الشرقية ببقية المناطق ولكن تمركزها كان بقرب عناصر الميليشيات وبخاصة ميليشيا القوات اللبنانية في نهر الموت ونهر الكلب.

الشعب في المنطقة الشرقية قابل اجراءات الحصار بمسيرات سلمية الى نقاط العبور حاملاً اللافتات التي تدعو للمحبة والتلاقي والوفاق وداعياً الشعب في الجهات المقابلة لملاقاته مناشداً الجنود فتح المعابر للسماح للشعب بالتلاقي ولكن سلطة الطائف قابلت هذه المسيرات باقفال المعابر بالسواتر الترابية والأسلاك الشائكة والألغام وحذّرت المسيرات من الاقتراب. ونظراً لحساسية الاوضاع بعد 1990/9/27 لا بد من تأريخ الاحداث يوماً بيوم واظهار مواقف جميع الاطراف قبل يوم الحسم الأخير.

الأحد في 1990/9/30

كان اليوم الذي ردت الجماهير فيه بشكل واسع على اجراءات الحصار الذي فرضته حكومة الطائف. فمنذ الصباح الباكر بدأت الوفود الشعبية تتقاطر الى القصر الجمهوري في بعبدا من المناطق المحاصرة ومن سائر المناطق اللبنانية للمشاركة في التجمع الشعبي

تحت عنوان: «يوم الثورة» استنكاراً للحصار المفروض على المنطقة الشرقية الخاضعة لسلطة حكومة العماد عون ولقد قدَّر عدد المشاركين بمئات الآلاف وخاطب العماد عون الجماهير قائلاً :

«بفضل حكومة منبثقة من الطائف تمثل ارادة خارجية تُضطهدون على ارض وطنكم» ووصف هذه الحكومة «بأنها حكومة التسّول، حكومة الشحادة، تشحد ملايين الدولارات لتصرفها على وسائل الاضطهاد والحصار» ووجّه دعوة الى عناصر القوات اللبنانية الذين «اعرف ان الطائف لم يكن هدفهم واسألهم لماذا تبعوا الانحراف في قيادتهم ولماذا هبطوا الى مستوى التآمر على الشرعية ووصلوا الى الموقف الانقلابي؟» كما توجه الى عناصر الجيش في المناطق المحتلة وقال «الى جيشنا الحبيب، الى المؤسسة التي انبثقتُ منها وما زلت قائدها اقول له أن يتذكر ما هي المهمات التي أعطيته اياها» وذكّر الضباط وقادة الألوية وقال : «بأن مهمتهم ايصال الطمأنينة وتوفير الدفاع على الحدود عن ارض وطنهم وليس تمزيق ربطات الخبز على معابر الذل والعار التي فرضوها علينا» ثم وجّه الكلام الى العماد إميل لحود وقادة الويته الذين نفّذت الوحدات التابعة لهم الحصار على المنطقة الشرقية وقال: «على القادة الذين يعتبرون انفسهم قادة عندما يعجزون عن التطبيق وفقاً للضمير والقوانين، لديهم ورقة واحدة وموقف واحد يقدمونه اما الاستقالة أو طلب الاقالة ولا يذعنون لأوامر الذل المعطاة لهم». [8]

أما البطريرك صفير فلقد أكد موقفه الداعم لحكومة الطائف ومعارضته للعماد عون وقال في عظة الأحد: «ان الاسبوع الفائت كان حافلاً بالاحداث المقلقة» وأعرب عن «اعتقاده بأن مناوأة الشرعية تمسكاً بالسلطة قد تؤدي الى تفتيت الوطن وضياع السيادة والاستقلال» (كأن الطائف يؤمّن السيادة والاستقلال) وسأل «هل يدرك المسؤولون، كل المسؤولين، اي مخاطر يجرّون على الوطن والمواطن وأي مسؤولية تاريخية ضخمة يتحملونها أمام الناس والله والضمير؟» [8].

أما السيد منير الحاج (نائب رئيس حزب الكتائب) فصرّح بعد لقائه البطريرك صفير «نحن في الواقع في مأزق بين شرين كلاهما صعب ومر، الخيار الأول هو خيار الاستمرار على حال الاهتراء وبما يلزم أن تفرز من يأس عند الناس. وبالتالي من هجرة من لبنان،...... وبين الخيار الآخر وهو خيار الحسم، بما يحتم من كلفة على الصعيد المادي والبشري. بالطبع كنا نتمنى ألا يوضع المسؤولون في ازاء هذين الخيارين الصعبين. الحكومة الشرعية قررت الحصار كخطوة أولى علّها تستطيع ان تتلافى الحسم المكلف، وعندنا ان هذا القرار ليس قرارها وحدها، اذا شئنا ان نكون منصفين يجب ان نقول ان التمرد يشارك في هذا القرار اليوم». [8]

الاثنين في 1990/10/1 :

حدثان مهمان ميّزا هذا النهار ناتجان عن الحصار الذي تفرضه حكومة الطائف على المنطقة الشرقية، الأول ديبلوماسي والثاني مأساوي.

الحدث الديبلوماسي تمثل بمنع السفير الفرنسي «رينيه ألا» من العبور من المنطقة الغربية الى المنطقة الشرقية بسيارته ولقد أوردت جريدة الأنوار الحدث على الشكل الآتي: «ان السفير «ألا» زار الرئيس الهراوي صباحاً، وفي طريق عودته الى منطقة الحازمية، لم يسمح له بالعبور بسيارته فعاد الى «السبينس» وأثار الموضوع مع الهراوي الذي أكّد له ان الأوامر المعطاة واضحة لجهة السماح للسفراء بالعبور بسياراتهم، وعاد «ألا» ادراجه، الا انه فوجىء بالأوامر المتشددة عينها لجهة عدم السماح بعبور سيارته. فما كان منه الا أن ترجل وعبر سيراً، وتابع طريقه فيما بعد الى مقر السفارة. ثم توجّه الى العاصمة الفرنسية بناء على استدعاء من حكومته»[9] (ان هذا الحادث يثبت اما أن الرئيس الهراوي لا يملك أية سلطة حتى على العسكريين الذين يقفون على الحواجز واما أنه باع السفير الفرنسي كلاماً فارغاً وغير صحيح وغير جدي).

الحدث المأساوي تمثل بالحادث الذي وقع على جسر نهر الموت وأدى الى استشهاد عدد كبير من اللبنانيين الذين كانوا ينفذون مسيرة سلمية وهم يحملون الشموع وتعرضوا للنيران والقصف.

ولقد علق العماد عون على الحادث فقال :

«جريمة ولا أفظع تفوق كل تصور. ان يكون ما بين 10 و15 ألف متظاهر من الاولاد والشيوخ والنساء، يحملون الشموع والاعلام، تُفتح عليهم النار بجميع انواع الاسلحة ويسقط فيهم هذه الكمية من القتلى (20 قتيلاً) والجرحى (180 جريحاً) عن سابق تصور وتصميم. هذه الجريمة جريمة مرتكبة بالتكافل والتضامن بين مجموعة الطائف وسمير جعجع. أحب ان اذكّر الكل اسمياً ان دم الابرياء ثقيل، اقول للياس الهراوي ان دم الابرياء ثقيل ومن سيتحمله، لسليم الحص أقول ان دم الابرياء ثقيل، ومن سيتحمل مسؤوليته، ولألبير منصور اقول دم الابرياء ثقيل، ومن سيتحمل مسؤوليته، وانت يا اميل لحود الذي اقسمت على العلم، رفعت يدك وقلت انك ستحافظ على علم بلادك، وستذود عن شعبك، من سيتحمل مسؤولية الدم البريء اليوم. وانت يا سمير جعجع أمس رمّدت الاطفال والاولاد في «الأوتوبيس» على المتحف، واليوم تقتلهم مرة ثانية، اذا بقيت حيّاً ستقتلهم مرة ثالثة، لأن هذا كان اسلوب حياتك، من سيتحمل مسؤولية الدم البريء على كل الاراضي اللبنانية، الدم ثقيل لا أحد يرده. أكرر دعوتي للحكومات التي اعترفت بمجموعة الطائف كحكومة، ان تسحب اعترافها فوراً، واليوم وليس غداً، لأنه لا يمكن ان تعترف بحكومة ترتكب الجرائم بحق شعبها»[9].

أما السيد داني شمعون (رئيس الجبهة اللبنانية) فقال:

«للأسف لقد تعودنا على هذه الوحشية في هذه الاحداث مع الميليشيات. وهذه الوحشية ذكرتنا بمجزرة البوسطة التي ذهب فيها ضحايا ابرياء (البوسطة التي قصفت واحرقت امام المتحف). ولكن ان يتلوث بها الجيش اللبناني المتواجد بقيادة اميل لحود، وبالتالي ان يتلوث بها اميل لحود فهذا شيء مؤسف جداً لمستقبل لبنان. والشيء الوحيد المطلوب منه اما ان يدين هذا العمل واما ان يستقيل، ولسوء الحظ هو الشخص الوحيد الذي كان لدينا أمل أن يطلع منه شيء، لأننا فهمنا ان الشخص الموجود في بكركي داعم لهذه المسيرة، وهذه الحادثة المخجلة الكبيرة للكنيسة المارونية. واكثر من ذلك ماذا يسعني أن اقول. الباقون معروفون ازلام واذناب. وليرحم الله هؤلاء الشهداء، وان شاء الله بوقت قريب نأخذ بحقهم»[9].

الدكتور فؤاد ابو ناضر (عضو المكتب السياسي الكتائبي) قال :

«جريمة من افظع الجرائم التي وقعت، وانا اعتبر ان هؤلاء الابرياء الذين سقطوا اليوم والذين ارادوا ان يعبّروا عن ادانتهم واشمئزازهم من التجويع والحصار ومن هذه الحكومة، التي لغاية الان لم تظهر اي شيء ايجابي ابداً. حذاري من ان يفكر احد ان يأتي ليُخضعنا بالقوة»[9]

من جهتها اذاعة صوت لبنان الكتائبية قالت :

«ما سمّاه أعلام عون تظاهرة شعبية حاشدة لم يكن سوى تجمع من مسلحيه بلباس مدني مطعمّين ببعض المواطنين المدنيين، وقد عمد هؤلاء المسلحون في التجمع الى اطلاق النار في المحلة مما أدى الى احداث بلبلة ووقوع اشتباك رافقه سقوط بعض القذائف على معبر نهر الموت ومن قبل وحدات عون الامر الذي أدى الى سقوط بعض الجرحى في مسلحي عون الموجودين في التجمع»[9] (ان لائحة القتلى والجرحى التي نشرتها صحيفة الانوار تظهر ان معظمهم من النساء).

من جهتها اصدرت قيادة العماد اميل لحود البيان الآتي:

«تعليقاً على الحادث المؤسف الذي حدث بالقرب من معبر نهر الموت تؤكد قيادة الجيش ان عناصرها لم تطلق النار على أحد. وهي تقوم باجراء التحقيق اللازم لكشف ملابسات الحادث وتحذر هذه القيادة اي طرف من محاولة زج اسم الجيش بالحادث لمآرب معينة. وهي ستُطلع الرأي العام على كل الحقائق فور كشفها».[9] (الرأي العام حتى تاريخ صدور هذا الكتاب لا يزال ينتظر كشف الحقائق وهذا يذكرنا بما قاله العميد سامي الخطيب بعد اغتيال سماحة المفتي محمد خالد بأنه سيطلع الرأي العام على من ارتكب هذه الجريمة وحتى الآن لا يزال الرأي العام ينتظر).

وقرابة منتصف الليل اصدرت مديرية التوجيه في قيادة الجيش في اليرزة البيان الآتي:
«توجه مساء اليوم ألاف من المواطنين في مسيرات سلمية الى المعابر حاملين الشموع المضاءة والاعلام اللبنانية والرايات البيضاء، استنكاراً للحصار الذي فرضته تركيبة الطائف على المنطقة الحرة ولدى وصول هذه المسيرات الى معابر البويك- المتحف الصالومي ونهر الموت، اطلقت النار عليها من المراكز المشتركة لمسلحي جعجع وعناصر قيادة العميد لحود من مختلف انواع الاسلحة مما تسبب بسقوط عدد كبير من الشهداء والجرحى معظمهم من الاطفال والنساء».[9]

الثلاثاء في 1990/10/2

توالت التعليقات على حادثة نهر الموت فعقد العماد عون مؤتمراً صحافياً حمّل خلاله القوات اللبنانية المسؤولية المباشرة عن مجزرة نهر الموت وحمل على حكومة الحص واقترح تشكيل حكومة اتحاد وطني تشرف على انتخابات حرة بعد حل الميليشيات لافساح المجال امام الجمهورية الثالثة كما وجه رسالة الى العسكريين في كل لبنان قال لهم فيها :

«ايها العسكريون ان من يريد حقاً توحيد الوطن لا يبدأ بزج الجيش في قتال ضد نفسه، بل بالغاء الميليشيات والبنادق غير الشرعية سعياً الى توحيد البندقية الوطنية. أما هم فيحاولون الغاء الجيش لاقامة حكم الميليشيات والمقاطعات والكيانات والكانتونات. وهذا لا يتسنى لهم الاذا نجحوا في الغائكم. يريدون الغاءكم لأنهم يخافون منكم، نظافتكم تخيف قذارتهم، شموليتكم تخيف فئويتهم وانعزالهم وعزلتهم، ترفّعكم يخيف انحطاطهم، تجرّدكم يخيف تحيّزهم، تأييد شعبكم لكم يخيف غربتهم عن شعبهم... ايها الضباط، ايها الرتباء، ايها الافراد اسألوا اهلكم اسألوا شعبكم، اسألوا ابناءكم واباءكم وبناتكم وامهاتكم، اسألوا زوجاتكم واقاربكم واحباءكم اسألوهم اين يجب ان تقفوا... اسألوهم هل يقبلون بأن تنفّذوا أوامر وزراء منبوذين من شعبهم ومناطقهم يجعلونكم تشعرون بالخجل الوطني تجاههم... ينعتونكم بالتمرد، انه فخر لكم أن تتمردوا على حكومة تجوّع شعبها وتسرق ماله وتذل كرامته... أمس كنتم الصمود، فكونوا اليوم الثورة، وغداً انتم الغد».[10]

أما مجلس الدفاع الاعلى فلقد عقد اجتماعاً برئاسة الرئيس الياس الهراوي وحضور الوزراء: ميشال ساسين، علي الخليل، ادمون رزق، الياس الخازن، السيد محسن دلول وقائد الجيش العماد لحود واصدر بياناً حمّل فيه العماد عون واجهزته مسؤولية ما حدث في نهر الموت، ونظراً لما ورد في البيان ننشره بالكامل في الملحق رقم 1 كما نشرته جريدة الأنوار الصادرة بتاريخ 1990/10/3.

من جهته دان السفير البابوي في لبنان المونسنيور بوابلو بوانتي مجزرة نهر الموت

وقال «كفى، كفى موتاً، كفى تصلباً كفى حقداً انا اليوم اخجل من كوني انساناً، اخجل من كوني مسيحياً»[10]، وطلب مهلة 48 ساعة للالتقاء بالرئيس الهراوي والعماد ميشال عون سعياً للتوصل الى اتفاق قد لا يكون مثالياً، الا انه قد يفسح في المجال لوقف جنون هذه المجازر.

أما السيدة جويس امين الجميل فقالت بعد اجتماعها مع العماد عون عن مجزرة نهر الموت : «هذا امر لا يمكن التعليق عليه، المجزرة وحدها تعبّر. فهل ما حدث معقول، على الجميع العودة الى ضمائرهم والتفتيش عن حل للمشكلة القائمة، لكن من الطبيعي ليس بتجويع الشعب، ليس بهذه الطريقة تحل المشاكل وليس بهذه الطريقة تحكم البلاد»[10].

الاربعاء في 1990/10/3

تم تشييع شعبي حاشد لشهداء مجزرة نهر الموت ومنحهم العماد عون اوسمة الاستحقاق اللبناني وترأس مراسم التشييع المطران يوسف بشاره وغاب عنه السفير البابوي بابلو بوانتي وتضاربت الاراء حول هذا التغيب، ولقد اوردت مصادر العماد عون الاعلامية ان الرئيس الياس الهراوي كلّف أحد مستشاريه الاتصال بالسفير البابوي والطلب اليه عدم الحضور لاسباب تتعلق بأمنه، ولكن المصادر رأت ان عدم الحضور لأسباب امنية غير مقنع لأن المنطقة في عهدة الجيش اللبناني.

من جهته دان مجلس الاساقفة والمطارنة الموارنة ضرب الجيش ببعضه بعضاً وصرحوا بأن الحصار المضروب على المنطقة الشرقية يتنافى والمبادىء الانسانية والاخلاقية.

حكومة الدكتور الحص دانت مجزرة نهر الموت وقررت احالتها على المجلس العدلي واتخاذ اقصى درجات الحيطة لتلافي حصول أي تصادم مسلح والحؤول دون افتعال اي حوادث ذات طابع عسكري، يستغلها المتسببون بها لتحقيق اغراض شخصية - شكراً لحكومة الدكتور الحص على هذا القرار المسؤول – (ونحن ننقّح هذا الكتاب في شهر نيسان 2007، تبين لنا أنه حتى هذا التاريخ وقد مرّ على الحادث سبع عشرة سنة، لم يتم توقيف أي مشتبه به أو أي متهم ولم يجر أي تحقيق وبالتالي لم يصدر أي حكم(...) فهل نُبقي على شكرنا للحكومة أم نسحبه وهل لا تزال عيون الشهداء قريرة وأرواحهم مرتاحة في عليائها وهل لا تزال جراح الاحياء مبلسمة ؟).

السيد فؤاد سلمان (نائب رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي) اعرب عن «اسف الحزب لمجزرة نهر الموت، ورأى ان القوات اللبنانية ستحاول ان تورّط الشرعية في معركة مسلحة مباشرة مع قوات العماد ميشال عون، واعتبر ان العماد عون اخطأ عندما وجه الاتهام مباشرة الى قوات الجيش الشرعي، كذلك السلطة الشرعية اخطأت عندما حاولت ان تتهم العماد

عون بتدبير الحادثة وكأنها تبرىء القوات اللبنانية بشكل غير مباشر»[11].

كما توالت المسيرات والتظاهرات باتجاه المعابر التي اقفلتها حكومة الدكتور الحص وكانت التظاهرة نحو معبر الدوار في اعالي المتن قد نجحت في تحقيق تلاحم رمزي بين افراد الشعب على جانبي المعبر.

قداسة البابا يوحنا بولس الثاني وأمام حشد من الحجاج جاؤوا الى الفاتيكان من جميع انحاء العالم دعاهم الى الصلاة من اجل لبنان وقال: «للأسف وردت الينا في الايام الأخيرة انباء عن معارك جديدة وجرائم قتل عشوائية لأناس عزل وشعب اصبح رهينة للعنف والحقد. انه واقع يدعو للأسف ويستوجب أشد ادانة» وأضاف «باسم الحب الذي اكنه لهذا الشعب المنكوب اطالب بالحاح كل المسؤولين بالتفكير أمام الله في مشاريعهم واهدافهم التي لا يمكن ان تكون سوى خير بلادهم ومواطنيهم»[11]. وموقف قداسة البابا هذا هو الأول منذ بدء الحصار على المنطقة الشرقية، وقال بعض المعلومات ان هذا الموقف قد جاء نتيجة وضع الحبر الاعظم في صورة ما جرى في لبنان في الايام الأخيرة بدقة تامة «صوتاً وصورة» عبر قنوات خاصة، اذ رأت المصادر التي كشفت هذه المعلومات ان موقع السفير البابوي «السياسي والجغرافي» يجعلان من الصعب عليه نظراً لهذه الظروف اتخاذ المواقف او اعطاء صورة تكون اقرب ما يمكن الى الواقع.

الخميس في 1990/10/4

توالت الادانات لمجزرة نهر الموت فالدكتور سليم الحص استعجل عودته الى بيروت من نيويورك بعد ان عقد اجتماعاً مطولاً مع الكاردينال اوكونور رئيس اساقفة نيويورك، وعرض معه تطورات الوضع في لبنان وملاحظة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني على هذه التطورات بحضور السفراء سهيل شماس وخليل مكاوي ونسيب لحود، وبعد الاجتماع عاد الى بيروت بسبب التطورات المتسارعة وخصوصاً مجزرة نهر الموت وجدد اعرابه عن الاسى والحزن العميق للحادث المفجع الذي وقع في الشطر الشرقي للعاصمة.

من جهته ناطق باسم الخارجية الاميركية قال: «يبدو ان ميليشيا القوات اللبنانية اطلقت النار على المتظاهرين في حادث نهر الموت» ولكنه كرر دعوة العماد عون الى «مغادرة قصر بعبدا ووزارة الدفاع والتسليم الى الحكومة الشرعية»[12] وعلّق العماد عون على ذلك بالقول:

«مشكور للولايات المتحدة شجبها للجريمة والخسائر في الارواح البريئة التي وقعت من جرائها، ومشكور اعترافها بأن عناصر ميليشيا القوات اللبنانية هي التي اطلقت النار على المتظاهرين، وكذلك مشكور تأكيدها الحاجة الملحة الى الوفاق والى حل سياسي شامل

لمشكلات لبنان»[12].

وفي موضوع الدعوة الاميركية له الى التسليم للشرعية رأى العماد عون ان الناطق بلسان الخارجية الاميركية: «تناسى مسؤولية هذه الشرعية عن تحولها غطاء لمن اطلق النار على هذا الشعب المطالب بفك الحصار الذي تناساه الناطق أيضاً والذي لولاه لما كانت المجزرة ولما كان الاسف الاميركي»[12].

من جهة ثانية ظهر موقفان يعملان بقوة الى ابعاد الخيار الصعب أي الخيار العسكري. الأول موقف سوري «شدّد على انضمام العماد عون الى الحل على أساس اتفاق الطائف وعلى قاعدة وحدة المؤسسة العسكرية والدولة، وبعد ذلك يكون لكل حادث حديث ولكل خيار ورأي مجال للبحث والمناقشة، لكن، في حال استمر العماد في رفضه فسوريا ترى نفسها مضطرة الى تلبية كل ما تطلبه شرعية الرئيس الهراوي»[12].

أما الموقف الثاني فتجسد في التحرك الفرنسي المناوىء لاستمرار الحصار، ومناهضة اي اتجاه الى تغليب الحل العسكري، لأنه «يمعن في دمار لبنان، ويقوّض المؤسسة العسكرية، في حال دفعها الى مواجهة بين شطريها الشرقي والغربي»[12].

من جهتها حركة أمل اصدرت بياناً جاء فيه:

«تعبّر حركة أمل عن ادانتها للمجزرة الوحشية التي ذهب ضحيتها عدد كبير من المدنيين في منطقة نهر الموت، مؤكدة ان مسؤولية هذه المجزرة واستمرار وقوع المواطنين اللبنانيين ضحايا لأعمال العنف تقع على عاتق التمرد العسكري الذي يقوده ميشال عون وجماعته.

ان حركة أمل وازاء التطورات الأخيرة، تعبّر عن ارتياحها للقرار الحاسم الذي اتخذته السلطة الشرعية لانهاء التمرد العسكري بكل الاشكال والوسائل تمهيداً لانهاء كافة اشكال التمرد، والخروج على الشرعية في كل المناطق اللبنانية، بعد استعادة الجيش المخطوف من قبل ميشال عون وجماعته، كبداية لبسط سلطة الدولة على كل الاراضي اللبنانية، وبشكل خاص توجّه الجيش اللبناني الى الجنوب لتحرير المنطقة من الاحتلال الاسرائيلي واثاره»[12].

الجمعة في 1990/10/5

تلخصت المواقف في هذا النهار بالآتي:

الرئيس الياس الهراوي هدّد بمغادرة مقره في «السبينس» للاعتكاف في زحله اذا لم يصل الى بعبدا سلماً أو حرباً خلال ايام قليلة.

العميد ريمون اده وجّه رسالة الى الهراوي قال فيها:

«كما تعلم ان حكومتك قررت في غياب رئيس الوزراء سليم الحص الذي ذهب الى منظمة

الامم المتحدة، وضع حصار حول منطقة المتنين مانعة المرور حتى للسيارات وللشاحنات التي تنقل المواد الغذائية والمحروقات، كما لو أن هاتين المنطقتين تابعتان لدولة عدوة.

وقد علمتُ اليوم ان الحصار تشدد وأصبح أعم حتى شمل المشاة ايضاً. مفروض ان احكم ان مثل هذا الحصار يشكل خرقاً للدستور وللقانون ويجعلك والوزراء الذين وافقوا عليه مسؤولين عن جريمة الخيانة العظمى التي تنص عليها المادتان 60 و70 من الدستور اللبناني.

كيف تسمح لنفسك يا سيادة الرئيس بأن تجوّع قسماً من الشعب اللبناني الذي هو حر بأن يشك في شرعيتكم ؟ بأي حق تمنعون قسماً من الشعب اللبناني من ان يتظاهر سلمياً ضد الحصار الوحشي المفروض عليه، وكيف تقبلون بألا يمنع جيشكم المجرمين من القوات اللبنانية المتحالفين اليوم مع جيشكم من ان يطلقوا النار على المتظاهرين من النساء والفتيان الذين كانوا يحملون الشموع كما رأوا ذلك ربما على التلفزيون عندما تظاهر الالمان في برلين من دون أن يطلق الرصاص عليهم»[13].

أما وليد جنبلاط فعلّق على مجزرة نهر الموت فوصفها بأنها «جريمة فظيعة بحق المواطن اللبناني، ولكن الجريمة الاكبر هي في بيان الحكومة التي تحاول فيه تغطية مرتكبي الجريمة» مشيراً الى ان هذا يأتي «في سياق الانحياز المتزايد لبعض الوزراء والاوساط الرئاسية من مستشارين اعلاميين وسياسيين، ومن مسؤولين امنيين يتلقون تعليماتهم ورواتبهم من سفارة باريس» (بالاشارة الى السفير جوني عبدو سفير لبنان في فرنسا) [13].

السبت في 1990/10/6

توالت التظاهرات والمسيرات انطلاقاً من المنطقة المحاصرة باتجاه المناطق الاخرى والمعابر التي اقفلتها حكومة الهراوي- الحص لزيادة الحصار وكانت التظاهرة باتجاه معبر الكفاءات والمريجة اكبرها ولعل ما أوردته وكالة الصحافة الفرنسية في وصف هذه التظاهرة افضل دليل على ما يعانيه الشعب من جراء تدابير هذه الحكومة. تقول الوكالة :

«تصاعدت صيحات «الله اكبر» من حشد المتظاهرين المسيحيين من انصار العماد ميشال عون المتجمعين أمس عند حاجز يسيطر عليه مسلحو «حزب الله» في الضاحية الجنوبية.

وعلى مسافة اقل من خمسة امتار وقف حشد من السكان الشيعة يراقب بذهول، وقد احاطت به قوات امن باللباس الاسود تابعة «لحزب الله». فجأة تجرأت امرأة ترتدي التشادور ولوّحت بيدها في اشارة خجولة هلّل لها الحشد.

على خط التماس بين الحدث في معقل العماد عون والمريجة في الضاحية الجنوبية قامت جرافات بفتح معبر للمرة الأولى بين اكياس الرمل التي تمنع سلوك معبر الكفاءات منذ

حوالى ثلاث سنوات. وعبر هذا الممر توصل حشد يتماوج فوقه بحر من الاعلام اللبنانية، وكان سعيداً ومتأثراً، وكأنه مدهوش بجرأته، وفي مقدم الجماهير سار خيّال يلوح بالعلم اللبناني تتوسطه الارزة.

مع مرور الدقائق تحوّل التجمع الذي نظمه انصار العماد عون احتجاجاً على الحصار الى تظاهرة صاخبة من أجل وحدة البلد.

اجتازت التظاهرة كيلومترين عبر شريط فاصل من الحطام والسيارات المتفحّمة والاعشاب البرية، قبل أن تصل الى المتاريس الرملية المعززة عند الحاجز.

خلف كل نافذة من المباني المدمّرة المحيطة، كان مسلحون من «حزب الله» يقفون بشعورهم القصيرة ولحاهم المشذّبة متكئين على بنادقهم، معظمهم كان يحمل اجهزة لاسلكية، بعضهم يبتسم، لكنهم كلهم ينتظرون بحذر.

وأوضح أحد منظمي المسيرة : لقد اتصلنا بهم واتفقنا على انه ان اطلقوا النار في الجو لدى اقترابنا، فسيتوجب علينا العودة ادراجنا.

في المقدمة امسك احد المشرفين على التظاهرة (بيار رفول) بمكبر صوت محاولاً الحصول على رد على دعواته الى الاخاء. هتف : يجب فتح نقاط العبور اننا بلد واحد. تسلقت فتاة المتراس وقدمت باقة من الزهور الى مسلح، بدا وكأنه محتار في امرها.

بالكاد تمكنت قوات حزب الله من احتواء الاطفال الذين تهافتوا باعداد كبيرة، وقد جذبهم هذا المشهد الغريب وكان منظمو المسيرة يوجهون تحذيرات : ابقوا على الطريق الحافات ملغمّة.

وعند المساء رددت الشعارات الأخيرة. لوحت الايدي في الاشارات الأخيرة، وجهت التحيات الأخيرة، وسلك الحشد طريق العودة»[14].

من جهة أخرى ونتيجة للحصار وقطع طرق التموين تحولت المعابر الى اسواق خضار وفاكهة وخاصة معبر المتحف الذي اصبح المعبر الوحيد بين بيروت الشرقية وبيروت الغربية بعدما اقفلت حكومة الحص جميع الطرق التي تصل البيروتين.

الأحد في 1990/10/7

تواصلت التظاهرات وكانت أهمها التظاهرة التي انطلقت من الشريط الحدودي وجزين الى المختارة وخاطبها وليد جنبلاط قائلاً :

«ان وجودكم في المختارة هو خير دليل انه ما من أحد في الدنيا يستطيع ان يضع حدوداً او حواجز بين اللبنانيين. ونحن من القليعات الى جزين الى المختارة الى القبيات الى الهرمل الى بعلبك الى جونيه، شعب واحد وسنبقى شعباً واحداً. ونحن في الوقت نفسه

نستنكر الحصار ونقولها بصراحة نعم للحوار. نحن ايضاً عشنا اياماً صعبة ايام الحصار الاسرائيلي في بيروت، ولم يعط الحصار اي نتيجة. نحن نريد حواراً بين اللبنانيين، بين كل اللبنانيين للوصول الى الحل المنشود والمطلوب للخروج من دوامة العنف. نحن نفهم ان الطائف ليس الحل الامثل والانسب. نحن كنا من الاوائل الذين اعترضوا على الطائف وسنبقى نعترض على الطائف».(15)

البير منصور (وزير الدفاع في حكومة الدكتور الحص) كعادته كان عنيفاً في مواقفه وهجومياً وكأنه بالفعل وزير دفاع الولايات المتحدة الاميركية أو الاتحاد السوفياتي تقع تحت امرته الجيوش البرية الجرارة والاساطيل البحرية العملاقة والاسراب الجوية الكبيرة وقد صرح :

«ان الحكومة ماضية في تدابير الحصار... لن اتراجع قيد شعرة وسأتشدد بالاجراءات حتى النهاية... ان تدابير الحكومة ستؤدي الى استعادة لبنان الوطن والدولة... بين خيار القتال والحسم العسكري وما سينتج عنه من مآس، وبين أن نشد الخناق على الحالة التي يمثلها عون حتى يختنق ويسقط، اخترنا الحل الثاني الاقل ضرراً وكلفة... ان الحكومة لا تحاسَب على التقصير في المجال الاقتصادي قبل الحل السياسي... لا يحاسبني أحد على سعر كيلو البندورة وأنا في هذه المعركة الكبيرة».(15)

أما على صعيد الحسم العسكري، فظهر ان سوريا تشترط أن يطلب رموز الشرعية أي السادة الهراوي والحص والحسيني المساعدة خطياً وأن يوجهوا كتاباً يطلبون فيه من القيادة السورية التدخل لمصلحة الشرعية وانهاء الوضع في الشرقية.

الاثنين في 1990/10/8

اللافت في هذا النهار التداول بمبادرة فرنسية – بابوية تتلخص بالنقاط الآتية :

أولاً : اعتراف العماد عون بشرعية الرئيس الهراوي.

ثانياً : استقالة حكومة الرئيس الحص .

ثالثاً : تأليف حكومة جديدة يدخلها العماد عون .

رابعاً : تسليم العماد لحود مقر وزارة الدفاع في اليرزة.

خامساً : حل الميليشيات .

سادساً : وعد قاطع بعدم تعيين النواب وفقاً لوثيقة الطائف، تعبيراً عن وجود رغبة اكيدة، بتهيئة الظروف لاجراء انتخابات نيابية.

العماد عون رحب بالمبادرة وبدعوة وليد جنبلاط الى الحوار ولكنه قرر مقاضاة حكومة الهراوي والحص بموضوع الحصار ودعا العسكريين مع الفريق الآخر الى التمرد.

ورداً على سؤال : هناك من يقول انك تقوّض وحدة الكنيسة. ما هو تعليقك على هذا الشيء ؟ أجاب :

«مناخ الحرية يسمح لأي انسان من منطلق معين بأن يتكلم في شكل لا يمس القوانين. كلمة ان هناك اصوات ضد الكنيسة كلمة مستعملة خطأ في القاموس الاعلامي ويستعملها الخصوم لا من الكنيسة ؟ نحن الكنيسة، ما هو تحديد الكنيسة ؟ الكنيسة جامعة المؤمنين وجامعة المؤمنين تضم الانسان الذي يصلي والكاهن والمطران وكل الناس. نحن الكنيسة، الشعب الكنيسة، نحن والكهنة والرهبان.

أما اذا كان هناك نقد لبعض المواقع فهذا لا يعني ان الكنيسة تنتقد أو تقسّم لأن موضوع النقد لا يتعلق اطلاقاً بالمعتقدات الدينية ولا بفرائض الايمان ولا بالممارسة الدينية. فالشعب اللبناني مؤمن ويمارس انما هناك واقع سياسي تعرّض معه بعض المقامات (المقصود البطريرك صفير) للنقد وليس لي علاقة بها.

وأحب ان اطمئن الجميع الى ان مسيحيتنا ليست من خلال اشخاص. فلنكن مسيحيين ونسلك المسيحية. النموذج الأعلى للمسيحيين هو السيد المسيح ولا أحد غيره. ولذلك مسيحية كل واحد منا تكون من خلال السيد المسيح وليس من خلال رجل دين أو رجل علماني أو اي رجل آخر. فلذلك لا نعتنق المسيحية من أجل رجل دين، ولا نترك المسيحية من أجل رجل دين».(16)

الثلاثاء في 1990/10/9

اعتباراً من هذا النهار بدأ التحضير الفعلي للحسم العسكري في وقت تابعت حكومة الحص حصارها للمنطقة الشرقية الخاضعة لسلطة حكومة العماد عون وتابعت الحشود تنفيذ التظاهرات وتوالت المواقف الداعية للتوصل الى حل سلمي يجنب لبنان المآسي الاضافية.

وفي وقت طالب فيه نواب الرئيس الهراوي بتشكيل حكومة جديدة كمخرج للأزمة وتوجيه رئيس المجلس النيابي دعوة للنواب لانتخاب رئيس جديد للمجلس وفي وقت نصح ديبلوماسيون اجانب حكومة الهراوي بعدم صرف نظرها عن اتصالات فرنسية وفاتيكانية واميركية وسورية حول الحل في لبنان عقدت حكومة الدكتور الحص اجتماعاً وقررت خلاله ارسال طلب خطي الى السلطات السورية تحدد فيه حجم المساعدة العسكرية التي تحتاجها لازالة الوضع الشاذ في الشرقية.

أما العماد عون فرأى «أن حل الازمة يكون عن طريق استفتاء شعبي أو انتخابات نيابية جديدة لأن ذلك يحل المشكلة ويجعل الحل الذي يفرضه الشعب هو الحل المقبول ويكون

مخرجاً مشرفاً للجميع وليس لفريق فقط، لأن الذي يختاره الشعب يكون هو الحل الذي يجب أن يعتمد. أنا لا اتصرف كفريق، انما اطالب بحق الشعب في تقرير مصيره».(17)

الاربعاء في 1990/10/10

الدكتور سليم الحص لا يزال يفتش عن مخرج سياسي للازمة يجنب لبنان مآس جديدة ومعارك عسكرية وذلك انسجاماً مع النصائح العديدة التي جاءت من جهات عربية ودولية ومع ما سمعه خلال وجوده في نيويورك وهو يحاول سبر اغوار نيات العماد ميشال عون في امكان انضمامه الى الحل من خلال مخرج معين، خصوصاً بعدما اتضح له وللجميع ان الحصار المضروب على المنطقة الشرقية لن يؤتى ثماره المرجوة، وانه ينعكس سلباً على الناس فقط، وقالت اوساطه انه أخذ زمام المعالجات بعدما صارح حكومته بأنه كان غير راضٍ عن الاسلوب الذي عالجت به الوضع في اثناء غيابه، وانه ينبغي العمل على تحقيق حل داخلي، في موازاة الجهد الخارجي لازالة عقبة العماد عون بأية وسيلة ممكنة، ولكن جهوده كانت تصطدم بتعنت الرئيس الهراوي والوزراء المسيحيين في حكومته الذين يرفضون أية حلول مع العماد عون ويصرّون على ان يذيع العماد عون بياناً مكتوباً مسبقاً يعلن فيه قبول بيان 11 تموز الشهير الذي وضع يومها لقطع الطريق على أي حل ولدفع العماد عون لرفض الشروط التي نص عليها ذلك البيان.

أما السيد حسين الحسيني فقد توجه الى دمشق وقابل نائب الرئيس السوري السيد عبد الحليم خدام ودرس معه الوضع في لبنان والاجراءات التي اتخذتها السلطات اللبنانية لتنفيذ اتفاق الطائف الخاص باصلاح النظام السياسي اللبناني.

في هذا الوقت كانت حكومة الهراوي ارسلت كتاباً الى دمشق تطلب فيه رسمياً وخطياً مساعدتها لازالة الوضع الشاذ في الشرقية.

وتعليقاً على الطلب من سوريا مساعدة حكومة الهراوي على ازالة العماد عون عسكرياً اوردت صحيفة الشرق الاوسط السعودية الصادرة في لندن بتاريخ 1990/10/11 أن سوريا تضع شرطين لاجابة حكومة الهراوي على طلبها :

«الأول : توجيه رسالة خطية الى مجلس الأمن والدول الخمس ذات العضوية الدائمة فيه، تطلب فيها التدخل العسكري السوري.

الثاني : الدخول الى كل المنطقة الشرقية».

الوزير عمر كرامي قال :

«نحن في وضع دقيق جداً، اما ان تبقى الشرعية أو لا تبقى». واعلن ان الجواب الذي سمعه الدكتور الحص والوفد اللبناني في نيويورك حيث التقى الرئيس الاميركي وعدداً من وزراء

الخارجية الاجانب والعرب هو ان مشكلة عون مشكلة داخلية عليكم ان تحلّوها انتم. واعملوا الذي ينهي هذا الوضع. نحن اقدمنا ونتحمل مسؤوليتنا وضميرنا مرتاح وسائرون بطريقنا، لأنه الطريق الوحيد لتخليص لبنان».(18)

من جهتها عقدت الهيئة التنفيذية في القوات اللبنانية اجتماعها الدوري برئاسة السيد ايلي حبيقة واصدرت بياناً جاء فيه :

«توقفت الهيئة التنفيذية طويلاً امام المأزق الجديد الذي وصلت اليه الاوضاع اللبنانية، بنتيجة اقدام الحكومة الشرعية على محاصرة المتنين، وما نتج عن هذا الحصار من انعكاسات على الصعيدين السياسي والحياتي في لبنان. فالحصار الذي ارادت به الحكومة انهاء التمرد، غدا حصاراً عليها وعلى قرارها وتضييقاً لفسحة الخيار أمامها، كما غدا حصاراً لتسوية الطائف التي نصت على انهاء الحرب، وترسيخ الوحدة الوطنية وبسط سلطة الدولة، بواسطة جيشها الوطني على كامل اراضيها، ذلك ان استهداف حالة التمرد والتغاضي عن وجود الميليشيات الذي يشكل الاسباب العميقة لازمة لبنان، لن يؤدي الا الى ترسيخ اسباب الازمة وتوطيد قوى الأمر الواقع، وهذا ما يشكل حصاراً للطائف وحصره في مصلحة فئة ضيقة رافضة للوحدة والسلام. كما غدا الحصار ايضاً حصاراً لشعب بريء، اذ ان الاقدام على حصار شعب كامل بحجة انهاء تمرد انسان، يغدو اقتصاصاً من الشعب الذي يجد نفسه مدفوعاً الى رفض الحصار، والى تشكيل درع واقية لمن طُلب الاقتصاص منه».(18)

- اللافت في هذا اليوم كان الاشتباكات بين الجيش اللبناني والقوات اللبنانية بمختلف انواع الاسلحة على محاور المواجهة بينهما اسفرت عن اصابة خمسة اشخاص وتوقفت بعد اتصالات اجراها اعضاء اللجنة الأمنية.

الخميس في 1990/10/11

اللافت في المواقف هذا اليوم حدثان :

الأول : تصريح السيد حسين الحسيني بعد عودته من دمشق واطلاع الدكتور سليم الحص والرئيس الياس الهراوي على نتائج الزيارة اذ قال :

«من الطبيعي في مثل هذه الظروف التي تحتاج الى تكثيف التشاور، في ظل وجوب التعاون والتضامن بين اركان الشرعية لا بد من تكثيف هذا التشاور خصوصاً مع فخامة الرئيس الذي هو رأس الدولة ورأس الشرعية، حول الخطوات الرامية الى بسط سلطة الدولة على الارض، وقد نقلت الى فخامته اجواء المحادثات التي اجريتها في دمشق. وكذلك نقلت هذه الاجواء الى دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور سليم الحص، وبالتالي لا مناص من القيام

بالخطوات اللازمة لاستكمال مسيرة الوفاق الوطني ومسيرة انقاذ لبنان باتمام خطوات بسط سلطة الدولة على الارض اللبنانية.

وتعلمون بلا شك ان العماد عون يستولي على جزء من مؤسسة الجيش بحكم كونه قائداً لهذا الجيش، وتعلمون بأن هذا الجيش تحتاجه الشرعية ويحتاجه الوطن، ونعمل على استرداده وعلى ازالة تسلط العماد عون غير المشروع على هذا الجزء بوسائل ايضاً انقلابية تتنافى مع كل ما هو دستوري، الأمر الذي يجعل خطوة استرداد الجيش، وهو المعبّر عنه في الوثيقة بقوات لبنان الذاتية لتطبيق هذا البند، وبالتالي حل الميليشيات وبسط سلطة الدولة بدءاً من بيروت الكبرى».(19)

الثاني : وكأن ما قاله السيد الحسيني كان تحضيراً لاعلان تجاوب دمشق مع طلب الهراوي وبدء التنفيذ برسائل ضغط على العماد عون لتأكيد جدية القرار السوري والتي تمثلت بانتشار واسع للأليات السورية حول مناطق العماد عون وتحليق طائرة حربية «مجهولة الهوية» على علو منخفض فوق قصر بعبدا.

رداً على الخطوات السورية أكد العماد عون لوكالة الصحافة الفرنسية أنه : «أخذ التهديد على محمل الجد ولا يحق لي اعتباره ضغطاً نفسياً». وأكد ايضاً «أنا مستعد للدفاع ولن استسلم بسهولة. اقترحت اجراء انتخابات حرة فردّوا علي بالمدفع» ورداً على سؤال حول اجراءاته الدفاعية قال: «سأضع الشعب في حال تأهب وكذلك الجيش. ستتم تعبئة القرى وكل سيقوم بواجبه». اريد ان أقول للعالم «انه في لبنان يتم الغاء البند الأول في شرعة حقوق الانسان».(19)

الجمعة في 12/10/1990

عقد العماد عون قبل الظهر في القصر الجمهوري اجتماعاً لكبار الضباط تم خلاله عرض الوضعين العسكري والسياسي.

وبعد الاجتماع وكوني نائباً لرئيس الاركان للتجهيز قررت أن اتفقد جبهة ضهر الوحش- الكحالة، فزرت جميع المراكز في الجبهة وتحدّثت الى العسكريين الذين كانوا مطمئنين لموقف رفاقهم في الجانب الآخر من الجبهة ومقتنعين بأنهم لن يغدروا بهم ويهاجمونهم، وعند وصولي الى مركز غاليري خير الله وقفت على تلة مع بعض الضباط والعسكريين ولوّحنا بأيدينا تحية للعناصر الموجودين في الجهة المقابلة على مداخل عاليه فردوا التحية وكانوا من الجيش اللبناني التابع لقيادة العماد لحود وميليشيا الحزب التقدمي الاشتراكي.

من يصدق أنه بعد أقل من اربع وعشرين ساعة ستقع على هذه الجبهة اعنف المعارك وستتم تصفية جميع العسكريين المتمركزين على جبهة ضهر الوحش من قبل العناصر

الذين ردّوا التحية من على مداخل عاليه أو من قبل العسكريين السوريين الذين كانوا متمركزين وراءهم.

لفت نظري خلال زيارتي ضعف الجهاز الدفاعي عدداً وعتاداً على جبهة ضهر الوحش، ولما استفسرت قائد الجبهة كان جوابه أن الخطة الموضوعة من قبل اركان الجيش للعمليات تقضي بتركيز قوة صغيرة على الخط الأمامي والاحتفاظ بالقوة الكبيرة احتياطاً في الخطوط الخلفية لدعم مراكز الجبهة التي ستتعرض للهجوم ولسد الثغرات التي قد يفتحها العدو المهاجم في الجهاز الدفاعي، فضلاً عن وجود دعم ناري مدفعي قوي، وتأكدت فيما بعد من غرفة العمليات في القيادة من ان وحدات اللواء الثامن وبعض وحدات اللواء العاشر موضوعة كاحتياط لدعم الجبهات.

عناوين الصحف الصادرة بتاريخ 1990/10/13 والتي تنقل المواقف المعبّر عنها يوم الجمعة في 1990/10/12 تدعو الى الحيرة والتساؤل وتخفي نيّات خطيرة وغير صادقة.

«رفض أميركي فرنسي واسرائيلي لاستعمال القوة في لبنان وصمت سوري حيال الحشودات»

هل يمكن تصديق الرفض الدولي وحتى الاسرائيلي لاستعمال القوة وفي اليوم التالي اي السبت في 1990/10/13 يحدث ما حدث ؟ الواقع أنهم كلهم متفقون على ما سيحدث في اليوم التالي أو على الاقل راضون عنه.

اتصفت الاحداث يوم الجمعة في 1990/10/12 بالتناقض الكلي :

الحشود السورية تكثفت حول المنطقة التي تسيطر عليها حكومة العماد عون وهي تنذر بشكل واضح الى اقتراب ساعة بدء الهجوم.

وقابل هذه الحشود مواقف دولية مغايرة للواقع.

الموقف الفرنسي :

اعرب السفير الفرنسي «رينيه ألا » بعد لقائه الدكتور الحص عن اعتقاده «بأن الحل السياسي ممكن ومن الضروري ويجب ان يكون مطابقاً للقوانين والدستور ولطموحات جميع اللبنانيين».(20)

أما الناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية دانيال برنار فأعلن «ان فرنسا ابلغت مرات عدة العماد عون بأن مكانه هو في داخل المؤسات الشرعية اللبنانية». وأشار الى الوضع في بيروت قائلاً : «ان المعلومات التي تملكها وزارة الخارجية الفرنسية تفيد بأنه جرى بالفعل عدد من تحركات القوات ولا سيما القوات السورية موضحاً أن فرنسا قامت بالمساعي الفورية وان فرنسا جددت هذه المساعي من أجل التوصل الى المصالحة».(20)

الموقف الاميركي :

صرح مسؤول في وزارة الخارجية الاميركية رداً على سؤال حول موقف بلاده من احتمال تنفيذ عملية عسكرية سورية شمال العاصمة اللبنانية قائلاً : «لن نعطيهم بالتأكيد ضوءاً اخضر لتنظيف المنطقة المسيحية ونقول لهم ان الحصار والضغط هي الاجراءات التي يجب اتخاذها».[20]

المتحدث باسم وزارة الخارجية مارك ديلن أعلن «ان ممارسة المزيد من العنف ليس حلاً لمشاكل لبنان.،. لقد دعونا العماد عون مراراً للانسحاب والخضوع لسلطة الحكومة اللبنانية الشرعية».[20]

كما أكد مصدر رسمي «ان الرسائل الخاصة التي وجهتها الولايات المتحدة الى الحكومة السورية تتفق والتصريحات العلنية. اما مشاركة سوريا في ارسال قوات عسكرية الى السعودية للدفاع عنها ضد العراق الى جانب القوات الاميركية فقد أوحى بامكان حدوث مساومة اميركية وسورية في لبنان».[20]

ورأى مصدر رسمي اميركي «انه ليس من الممكن تحديد ما اذا كانت الحشود العسكرية السورية تحضيراً لهجوم عسكري، اذ ربما تستعد هذه القوات للتدخل بين ميليشيا أمل وحزب الله المتنازعة في لبنان». وهذا الاعتقاد عززه قول مسؤول اميركي لرويتر تعليقاً على الحشودات السورية حول مناطق العماد عون : «المسؤولون هنا لا علم لهم بأن اي عدد كبير من الجنود السوريين دخلوا فجأة الى بيروت».[20]

الموقف الاسرائيلي :

منسّق الانشطة الاسرائيلية في لبنان اوري لوبراني قال: «اننا نتابع بتيقظ ما يجري في بيروت للمحافظة على مصالحنا الحيوية، وتوفير أمن حدودنا الشمالية قبل اي شيء آخر وان اسرائيل ترى انه لا يمكن حصول حل الا بالحوار بين اللبنانيين وليس بالقوة. ولن تكون بالأحرى بواسطة تدخل اجنبي، مشدداً على معارضته لأي تدخل عسكري اجنبي في لبنان... واشار الى ان تدخلاً عسكرياً من شأنه أن يسيء الى اللحمة الدولية التي تشكلت في مواجهة العراق اثر غزوه للكويت وان اسرائيل تتابع بتيقظ المعلومات الآتية من بيروت والمتعلقة بالحل العسكري للنزاع بمشاركة الجيش السوري».[20]

كيف كانت المواقف في معسكر العماد عون ؟

«كانت باحات قصر بعبدا مغطاة بعشرات الألوف من المواطنين، وتضج بهتافاتهم للعماد وهي تمتشق الاعلام اللبنانية وتهفوا الى المنصة التي يطل منها عليهم عادة، في الطبقة

الثانية من القصر، وفي المكان المخصص سابقاً كجناح للضيافة ليخاطبهم من القلب الى القلب... وأطل العماد وراحت الحناجر تحدو بصوت واحد بالروح بالدم نفديك يا عماد، ولوّح الجنرال كعادته الى جماهيره الغفيرة بيديه وهما ترسمان علامة النصر، والشعب يموج ويهدر بهتافاته، وقطع العماد هتافاتهم وهو يخاطبهم كما في كل مرة : يا شعب لبنان العظيم، يا أعظم شعب في العالم».[20]

"وفجأة ذهلت الجماهير وهي تشاهد شاباً يخرج مسدساً ويطلق منه خمس طلقات في اتجاه المنصّة التي يقف عليها الجنرال من على مسافة خمسة وعشرين متراً، لكنه اخطأه، فصوب رصاصة صوب سطح القصر حيث اصاب احد افراد الحرس الجمهوري... ثم لعلع الرصاص في الاجواء. فنقل الجندي الجريح ويدعى جوزيف رعد، واختفى وجه الجنرال عن الناس برهة... لكن الناس حافظت على رباطة جأشها ولم يتسرب اليها الذعر، ولم يتملكها الخوف... احاطوا بالجاني وأمسكوا به... وسلموه الى الحرس الجمهوري (وعرف في ما بعد انه يدعى فرنسوا حلال)، وانقضت هذه البرهة ليطل العماد عون من جديد، ويتابع مخاطبته للشعب الذي عاد وانتظم امامه، وهو يرقص ويهزج في فرحة نجاة العماد من المؤامرة على حياته : يا شعب لبنان العظيم، لا بل يا أعظم شعب في العالم، مهما شاء المتآمرون أن يتآمروا، مهما شاء الخونة أن يخونوا، لن تقوى ابواب الجحيم على الشعب اللبناني، ان المتوافدين اليوم تلو اليوم يدل الى ان ارادة الشعب لن تقهر، نذكّر المتآمرين في كل مكان، ان كانوا في سلطة مزعومة أو في ميليشيات أو في قوى احتلال بأننا لن نتراجع امام اهدافنا الوطنية. اننا اليوم نذكّر الخونة بخياناتهم العظمى ونذكّرهم بجرائمهم ضد الانسانية، وانكم والتاريخ ستحاكمونهم المحاكمة العادلة التي ستؤدي بهم الى الجحيم. انني ضنين بوقتكم وقد طال المسار ولذلك اتركم تعودون الى بيوتكم بهدوء عشتم وعاش لبنان».[20]

كيف كان الوضع الأمني

وقعت انتكاسة امنية واسعة تزامنت مع محاولة اغتيال العماد عون اعتباراً من بعد الظهر ولغاية الحادية عشرة ليلاً تقريباً حين انفجر الوضع العسكري بين مواقع الجيش اللبناني والقوات اللبنانية على محاور العدلية – الاشرفية وسن الفيل تخللتها اشتباكات بالاسلحة المدفعية والصاروخية واستخدمت فيها الدبابات ومدافع المضاد والمدافع الرشاشة وطاولت القذائف اماكن بعيدة عن خطوط التماس في بدارو وعين الرمانة وفرن الشباك واسفرت عن سقوط قتيلين وعشر جرحى.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن مصدر أمني في مطار بيروت أن قذيفتين سقطتا مساء

على مطار بيروت خلال تبادل للقصف المدفعي بين الجيش والقوات وسقطت القذيفتان على المدرج ولم توقعا ضحايا أو اضراراً وان حركة الطيران لم تتوقف.

الموقف السوري وحشوداته العسكرية

اللبنانيون المقيمون في فرنسا استقبلوا بقلق بالغ اخبار الحشود العسكرية السورية على منطقة نفوذ العماد ميشال عون، والتي ترافقت مع المعلومات التي مفادها ان حكومة الدكتور الحص طلبت رسمياً من الحكومة السورية مساندتها في تنفيذ قرارات مجلس الوزراء والتي تتعلق بانهاء ما اسمته «تمرد العماد عون على الشرعية».

ولقد انقسم رأي المحللين الى اتجاهين :

الاتجاه الأول : وضع الحشود العسكرية السورية في اطار «السيناريو» وتجاوباً مع طلب سلطة الهراوي، التي تلقت تأكيدات بأن السوريين يدعمونها كل الدعم ولم تعد القوات السورية بعيدة عن القرار الشرعي بازاحة العماد عون ولو بالقوة العسكرية. وهي بالتالي لجأت الى مثل هذه الحشود. وكأنها قامت بالدور المطلوب منها. فيما اصبح قرار الطلقة الاولى بيد الجيش اللبناني بقيادة العماد اميل لحود، والذي يعتقد البعض أنه من الصعب اتخاذه.

والاتجاه الثاني : يؤكد على جدية التحرك السوري لعدة اسباب ابرزها :

1ـ مصداقية سوريا في دعمها للسلطة الشرعية، بعدما اقدمت هذه السلطة على اتخاذ كل الخطوات المطلوبة منها، سواء على صعيد الاصلاحات الدستورية، أو على صعيد الحشد العسكري المطلوب وفق الامكانات المعروفة لدى الجيش اللبناني الذي يقوده العماد لحود.

2ـ احتمال ان تكون سوريا وجدت نفسها أمام فرصة مهمة في اضعاف القوات العسكرية التابعة للجيش اللبناني في المنطقتين الغربية والشرقية، وهي فرصة نادرة، خصوصاً وان القرار هو قرار شرعي، وليس بقرار منها.

3ـ ان تكون هذه العملية العسكرية هي الطريق الى دخول الجيش السوري عبر طريق الشام على خطين، الأول تجاه غاليري سمعان لاحكام قبضته على الضاحية الجنوبية، والثاني عبر طريق الشام وصولاً الى مرفأ بيروت الذي يعتبر مرفأ حيوياً بالنسبة الى سوريا.

4ـ دخول القوات السورية الى مناطق محددة في بيروت الشرقية، وهذه المرة ليس للتعاطي المباشر مع المواطنين، بل للتمركز في بعض المواقع التي تعتبر حيوية بالنسبة اليهم، على ان يكون الجيش اللبناني بقيادة العماد لحود هو الذي يسيطر على المناطق الداخلية ويحتك بالمواطنين. (بتصرف عن جريدة الأنوار في 1990/10/13).

ولا بد من ايراد موقف السيد نبيه بري الذي يعبّر عن حقيقة موقف حكومة الدكتور

الحص وقد جاء فيه :

«مرحلة الحسم بدأت والملامة الاولى والأخيرة تقع على العماد ميشال عون الذي رفض أي طرح سلمي انطلاقاً من شعاره «اما القصر واما القبر» والآن نحن في مرحلة آخر الدواء وهو الكي. ومرحلة الحسم بدأت ولا عودة عنها ولبنان وأي وطن لا يتوقف عند ارادة شخص خصوصاً اذا كانت هذه الارادة تنطلق من مصلحة شخصية وتؤدي ليس الى كارثة على الوطن وانما الى زوال الوطن. فاما بقاء لبنان واما ازالة هذا التمرد... ميشال عون دملة في رأس الوطن والميليشيا لم تلحق الضرر بلبنان بمقدار ما الحق عون الضرر بالوطن، وهذا ليس دفاعاً عن الميليشيات. الميليشيات لها حسنات ولها سيئات أما التمرد فكله سيئات... ان المطلوب من العماد عون هو ان يماطل ستة اشهر. يوجد انجيل لميشال عون اسمه كتاب فؤاد عون وكل كلام آخر كلام تسويف وازهاق للشرعية»[20].

هكذا تطورت الاحداث والمواقف عشية 13 تشرين الأول 1990 اليوم العصيب في حياة لبنان، اليوم الذي اجتمعت فيه كل القوى الداخلية والاقليمية وحتى الدولية للقضاء على الحلم اللبناني الكبير، حلم الحرية والسيادة والاستقلال الذي جسده الشعب اللبناني العظيم بقيادة العماد ميشال عون.

المراجع

(1) الأنوار، 1990/9/16
(2) الأنوار، 1990/9/1
(3) الأنوار، 1990/9/ 8
(4) الأنوار، 1990/9/22
(5) الأنوار، 1990/8/31
(6) الأنوار، 1990/8/26
(7) الأنوار، 1990/8/22
(8) الأنوار، 1990/10/1
(9) الأنوار، 1990/10/2
(10) الأنوار، 1990/10/3
(11) الأنوار، 1990/10/4
(12) الأنوار، 1990/10/5
(13) الأنوار، 1990/10/6
(14) الأنوار، 1990/10/7
(15) الأنوار، 1990/10/8
(16) الأنوار، 1990/10/9
(17) الأنوار، 1990/10/10
(18) الأنوار، 1990/10/11
(19) الأنوار، 1990/10/12
(20) الأنوار، 1990/10/13

الفصل الثاني

اليوم الأكثر سواداً في تاريخ لبنان

السبت 13 تشرين الأول 1990 أو اليوم الأكثر سواداً في تاريخ لبنان، سأروي ما حدث خلاله بالتفصيل كوني كنت في غرفة العمليات في الطابق السفلي من مبنى وزارة الدفاع الوطني في اليرزة.

ما جرى في مبنى وزارة الدفاع

السابعة صباحاً كل شيء هادىء في وزارة الدفاع الوطني، فجأة تمر فوق المبنى وعلى علو منخفض طائرة حربية، تركت مكتبي واسرعت نحو القاعة الرئيسة لغرفة العمليات استطلع الاخبار وقبل وصولي يمر سرب من الطائرات فيهز المبنى انفجار كبير قوي ناتج عن سقوط قنابل وصواريخ جوية وتُسمع بعض طلقات الاسلحة المضادة للطائرات ثم يتبع ذلك قصف مدفعي عنيف.

دخلت القاعة الرئيسة لغرفة العمليات فوجدت نائب رئيس الاركان للعمليات (العميد جان فرح) ومدير المخابرات (العقيد عامر شهاب) وبعض ضباط مديرية العمليات، وبدأت ألات الهاتف العديدة ترن واصوات اجهزة الراديو تتعالى لتفيد بأن الجيش السوري مدعوماً بالطائرات والمدفعية الثقيلة بدأ هجوماً على جميع محاور المنطقة المحررة ولتطلب الأوامر والدعم الناري وتحريك قوى الاحتياط لسد بعض المحاور وتعزيز بعض الجبهات. لكن غرفة العمليات لم تتجاوب بسرعة وكأنها فوجئت بالعملية الهجومية او ان خطتها لم تكن جاهزة سلفاً وأوامرها التحضيرية لم تكن موزعة على قادة الألوية والجبهات وخطة الدعم الناري المدفعي لم تكن محكمة كما كانت عليه خلال حرب التحرير، ولا عجب فرئيس منسقية النيران (العميد روجيه ناصيف) موجود في منزله ومدير العمليات (العميد شارل عيد) كذلك.

تسارعت الافادات وكلها تتحدث عن اختراق الجبهات وتقدم الجيش السوري على عدة محاور:

- محور الدوار بكفيا.
- محور المعروفية بسابا الجمهور اليرزة.
- محور المعروفية كفرشيما.

- محور قرطاضة المونتفرده المكلس.
- محور قرطاضة بيت مري.
- محور مار مخايل غاليري سمعان مستديرة الصياد الفياضية.
- محور الضاحية الجنوبية الحدث قصر بعبدا.

توالت نداءات الجبهات مصّرة على تأمين الدعم الناري المدفعي وتحريك قوى الاحتياط، ولكن الأوامر لم تصدر من غرفة العمليات وبقي الوضع على هذه الحال حتى الساعة التاسعة صباحاً عندما اتصل العماد عون هاتفياً بنائب رئيس الاركان للعمليات (العميد جان فرح) وطلب اليه الاتصال بالعماد اميل لحود ووضع الجيش بتصرفه وتلقي الأوامر منه اعتباراً من هذا الوقت. وخلال دقائق كان الاتصال الهاتفي مؤمناً وابلغ العميد جان فرح العماد اميل لحود أنه تلقى الامر من العماد عون ليضع الجيش بتصرفه وبتلقي الأوامر منه وهو ينتظرها.

في هذه الاثناء تناقلت وسائل الاعلام المسموعة انباء عن وصول العماد عون الى السفارة الفرنسية في مار تقلا - الحازمية واصداره نداءاً يضع الجيش بموجبه بقيادة العماد لحود، وعرف بهذه الانباء قادة الألوية والوحدات ومعظم العسكريين فدبّ القلق في صفوفهم وتسرّب الشك الى نفوسهم، وبدأت الفوضى تظهر على وضعهم. وكثرت الاتصالات بغرفة العمليات في القيادة طالبة الأوامر والتعليمات الجديدة، وكان الجواب الذي يأتيهم من نائب رئيس الاركان للعمليات «قوموا بواجبكم» - دون تحديد ما هو واجبهم - اننا ننتظر الأوامر من العماد لحود.

في هذه الاوقات كانت وحدات الجيش السوري تتابع تقدمها نحو مواقع الجيش اللبناني، وأوامر العماد لحود لم تأت أو انها اتت ولكن غرفة العمليات لم تعممها، لأنني ورغم وجودي في غرفة العمليات كنت اسمع ما يقوله العميد جان فرح خلال اتصاله بالعماد لحود دون ان اتمكن من سماع جواب العماد لحود. وعندما طلب العميد جان فرح من العماد لحود وجوب اعلان وقف اطلاق النار وتوقف المهاجمين في مراكزهم. لم اسمع جواب العماد لحود بل فهمت من مجرى قول العميد جان فرح أنه لا يجوز الانتظار ولا يجوز ترك الوضع على ما هو عليه لأن وحدات الجيش السوري ستصل الى مواقع الجيش اللبناني وستقع ربما مجازر كما لا يجوز أن يدخل الجيش السوري الى مبنى وزارة الدفاع الوطني أو قصر بعبدا فهناك مستندات مهمة يجب ان لا تقع في يده. ولكن العماد لحود كان يطلب التريث بانتظار اجراء الاتصالات مع القيادة السورية، وطالت فترة الانتظار في وقت كان فيه القصف لا يزال على أشّده على جميع المناطق وبخاصة وزارة الدفاع وقصر بعبدا.

تكررت اتصالات العميد جان فرح بالعماد لحود طالباً الاسراع بإيقاف اطلاق النار ووقف تقدم القوات السورية نحو مواقع الجيش اللبناني وكانت اجوبة العماد لحود «لا تهتم فلن

يحدث شيء ولن تدخل القوات السورية الى مبنى وزارة الدفاع الوطني والقصر الجمهوري، وفي مطلق الأحوال سأصل أنا شخصياً الى مبنى وزارة الدفاع». ولكن شيئاً من هذا التطمين لم يتم ولم يصل العماد لحود الى وزارة الدفاع اما لأنه تطمين كاذب والخطة الموضوعة تقضي بدخول السوريين الى مبنى وزارة الدفاع والقصر الجمهوري أو انه تطمين صادر عن سلطة شكلية وغير قادرة على مجابهة السوريين.

عند الساعة الثانية عشرة أي بعد مرور ثلاث ساعات على اعلان العماد عون وضع الجيش تحت قيادة العماد لحود أعلن وقف لاطلاق النار اعتباراً من الساعة الثانية عشرة والنصف. كما أعلن العماد لحود ان الجيش السوري لن يدخل مبنى وزارة الدفاع والقصر الجمهوري بل ان وحدات من اللواء السادس في الجيش اللبناني هي التي ستدخل الى هذين المركزين.

لم يتوقف القصف في الوقت المحدد لوقف النار، ولما استفسرت غرفة العمليات عن مصدره تبين لها ان القوات اللبنانية التي شاركت بكل قواها بقصف المناطق المحررة وبخاصة مبنى وزارة الدفاع والقصر الجمهوري هي التي لا تزال تقصف، ولم تتوقف عن القصف الا عندما أصبح قصفها يطاول القوات السورية المتقدمة نحو هذين المركزين.

وهكذا وعند الساعة الثالثة عشرة والنصف افيدت غرفة العمليات في القيادة أن طليعة القوات السورية قد وصلت الى مداخل وزارة الدفاع والقصر الجمهوري وبدأت بالدخول اليهما. وبعد دقائق دخل الى غرفة العمليات ضابط سوري برتبة رائد ومعه بعض العسكريين وأدى التحية العسكرية على مدخل الغرفة ثم سلم باحترام على جميع الضباط الموجودين وكنت أنا من بينهم وسأل عن العميد جان فرح والعقيد عامر شهاب وساد غرفة العمليات جو من الوجوم والسكوت والحزن والمرارة. اجتمع الضابط السوري مع العميد فرح والعقيد شهاب في الغرفة الصغيرة المخصصة لقائد الجيش داخل غرفة العمليات. وعلمت فيما بعد ان الضابط السوري طلب عدم خروج أي شخص من المبنى وسأل عن العماد عون واللوائين ابو جمرة ومعلوف الذين لم يكونوا موجودين ثم ترك غرفة العمليات مع مرافقيه بعد بضع دقائق.

بعد حوالى نصف ساعة، بينما سكوت اهل الكهف يلف غرفة العمليات رغم كثرة العسكريين من مختلف الرتب الذين تجمهروا مستطلعين الاخبار ومستوضحين الأحداث وشاهدين سقوط الامبراطورية، حدثت جلبة كبيرة وارتفعت اصوات طالبة فتح الطريق في الممر المؤدي الى غرفة العمليات والمكتظ بالعسكريين، واذ بعدة عسكريين مسلحين يشقّون الطريق «بالتدفيش» والتدافع والصراخ ويدخلون غرفة العمليات ويدخل وراءهم المقدم عصام عطوي قائد اللواء السادس، وهو ضخم الجثة ويرتدي بزة قتال عسكرية غير لبنانية، ولا ندري اذا كان ارتداؤها مقصوداً، وسترة واقية من الرصاص وخوذة وهو مدجج

بالسلاح من رأسه حتى اخمص قدميه حيث كان يحمل مسدساً وبندقية وعلى خصره حزام من الرمانات اليدوية وحربة وخنجر ولم يكن ينقصه سوى صاروخ أو قنبلة ذرية، ودخل وراءه جمع من العسكريين المدججين بالسلاح ورهط من المصورين العسكريين التابعين لمديرية التوجيه في جيش العماد لحود ليسجلوا ويصوروا انتصارات قائدهم، وكان جميع الداخلين يضعون ربطة بيضاء على زنودهم لتفريقهم عن العسكريين «الاعداء» الموجودين على طريقهم أو داخل مبنى وزارة الدفاع. ثم أخذ العسكريون المرافقون امكنة قتال وحماية داخل غرفة العمليات، وبعد ان وقف قائد اللواء السادس في وسط الغرفة وجال بنظره في انحائها ارتفع صوته ليقول بلهجة أقل ما يقال عنها انها غير عسكرية وبعيدة عن الانضباط والأدب: «صار لنا من الصباح نقاتل ونعرّض انفسنا للموت في سبيل توحيد هذا الجيش ولا يقوم أحد ليستقبلنا؟»

لهجة هذا الضابط تنم وكأنه القائد المنتصر الذي احتل تل ابيب أو على الأقل حرّر الشريط الحدودي من الاحتلال الاسرائيلي، فحُقّ له أن يستقبل استقبال الفاتحين أو المحررين أو فخر الدين بعد معركة عنجر، وحُقّ له أن يستقبل بالزغاريد وان تنثر عليه الزهور وحبات الارز وترتفع الأصوات بالحداء والأهازيج ويطلق الرصاص وربما المدافع تحية وتبجيلاً. ألا يعلم انه يدخل غرفة عمليات جيشه وان الجميع فيها يعتبرونه رفيقاً وصديقاً، ولا يظننّ أنه يدخل الى وزارة الدفاع الوطني وغرفة العمليات منتصراً فلولا تراب سلاسل الدبابات السورية وغبار قنابل الطائرات السورية ومدفعية الجيش السوري لما كان له ذلك.

بعد ذلك سأل هذا الضابط الفاتح عن العميد جان فرح والعقيد عامر شهاب، وترأس اجتماعاً معهما وأملى عليهما أوامره وتعليماته وأفهمهما أنه هو القائد المسؤول عن وزارة الدفاع الوطني من الآن وصاعداً، وتخضع لسلطته واوامره كل العمليات والتحركات. في هذه الاثناء كان المصورون المرافقون له يصورون غرفة العمليات والاجتماع ليخلّدوا هذا اليوم «المشهود» والمشؤوم، يومَ احتلّ هذا الضابط وزارة الدفاع الوطني.

الملفت للنظر ان معظم الضباط والعسكريين الذين دخلوا وراءه وبعد مرور عدة دقائق انفرجت اساريرهم وظهرت عليهم علامات الارتياح بعدما تذكروا انهم بين رفاقهم وليسوا بين اعدائهم، وبدأوا يعانقون رفاقهم ويستفسرون عن اوضاعهم وهذا المشهد يثبت زيف الدعايات المغرضة التي اطلقها مسؤولو حكومة الطائف وبعض عملاء سوريا من أن الجيش منقسم والعسكريين قد يقاتلون بعضهم البعض.

عندما عممت غرفة عمليات القيادة أمر وقف اطلاق النار الصادر عن العماد لحود على الألوية والوحدات، كان السؤال الوحيد الذي تتلقاه غرفة العمليات «ما هو الموقف من الجيش السوري في حال واصل تقدمه نحو مراكزنا؟» وكان جواب غرفة العمليات «عدم اعتراضه»

والسماح له بالتقدم وحتى بالدخول الى المواقع لأنه جيش صديق ونحن واياه نخضع لسلطة سياسية وعسكرية واحدة.

بعد مرور حوالى الساعة على وقف اطلاق النار انقطع الاتصال مع الوحدات الموجودة على جبهة ضهر الوحش وعناصر مركز مراقبة المدفعية ومركز الاشارة في دير القلعة- بيت مري، ثم وردت انباء غير مطمئنة عن اوضاع العسكريين في هذين المركزين. وفي وقت لاحق ظهرت الحقائق لتقول ان على جبهة ضهر الوحش قد سقط مائة وقتيلان، منهم سبعة واربعون بطريقة التصفية (فلقد وجدوا مكبّلين ومربّطين ومصفين بواسطة رصاصة في الرأس أو بواسطة رشق على كامل الجسم) وخمسة وخمسون من جراء القصف. أما في مركز دير القلعة فسقط ستة عشر قتيلاً أو مفقوداً لعدم العثور على جثثهم والارجح انهم قد صفّوا ثم احرقوا.

أما مجموع الجرحى على كل الجبهات فبلغ مائة وعشرين جريحاً. خسائر القوات المهاجمة لم تعرف بين السوريين بينما كانت ثمانية قتلى فقط بين عناصر الجيش اللبناني التابع لقيادة العماد لحود.

بعد اعلان وقف اطلاق النار واحتلال السوريين مبنى وزارة الدفاع الوطني واعلان حالة الحصار على جميع العسكريين الموجودين داخل المبنى شعرت ان مهمتي كنائب رئيس الاركان للتجهيز قد انتهت واني اصبحت سجيناً كبقية العسكريين وكوزارة الدفاع الوطني وبقية الثكنات.

ما جرى في القصر الجمهوري

بعد مرور حوالى الساعتين على بدء القصف الجوي والمدفعي تأكد العماد عون أن جميع الخطوط الحمر قد سقطت وان فاعليات الداخل والقوى الاقليمية والدولية قد أعطت الضوء الأخضر للجيش السوري لاقتحام المعقل الحر الأخير في لبنان وأن ما كانت تصرح به من أنها ضد الحسم العسكري ما كان الا ذراً للرماد في العيون وان صفقة كبيرة قد عُقدت بين هؤلاء الفرقاء لاطفاء جذوة الحرية اللبنانية الأخيرة وان سوريا ستقبض ثمن ما قدّمته للولايات المتحدة الاميركية خلال حرب العراق وأن «يوضاصيي» الداخل سيقبضون الثلاثين فضة ثمن تآمرهم على الحرية والاستقلال في لبنان وان «بيلاطسيي» الخارج قد أعلنوا انهم براء من دم هذا الصدّيق واكثر ما يمكنهم تقديمه هو اللجوء السياسي أو المحاكمة العادلة أمام محكمة المتآمرين والجلاّدين.

في هذا الوقت تأكد العماد عون أنه قد وفّى قسطه وأن مهمته قد انتهت وأن ضميره مرتاح لما قام به في سبيل شعب لبنان العظيم وان متابعة الدفاع والقتال اصبحت مكلفة كثيراً

للجيش والشعب والوطن ثم استقل ناقلة جند م113 وغادر قصر بعبدا باتجاه السفارة الفرنسية في محلة مار تقلا- الحازمية وهناك بناء على نصيحة السفير «رينيه ألا» المستندة الى طلب الرئيس الياس الهراوي الذي رفض وقف اطلاق النار قبل أن يذيع العماد عون بنفسه طلب "استسلامه". وهكذا وعند الساعة التاسعة اذاع العماد عون بنفسه من الاذاعة اللبنانية طلب وقف اطلاق النار ووضع الجيش تحت قيادة العماد لحود.

أمضيت بقية يوم 13 تشرين الأول انتظر المستجدات كما امضت وزارة الدفاع الوطني الوقت تنتظر وصول قائد الجيش العماد لحود الذي لم يصل طيلة النهار، وبقيت كباقي العسكريين في الطابق السفلي من مبنى الوزارة لأن الجنود السوريين منعوا الجميع من الصعود الى الطبقات العليا بحجة الأمن والسلامة.

المواقف التي تلت عملية الاجتياح السوري

موقف حكومة الدكتور الحص

عقدت الحكومة اجتماعاً برئاسة الرئيس الياس الهراوي واتخذت المقررات الآتية :

"1 - تثمين التضحيات الجسيمة التي قدمها الجيش اللبناني والقوات العربية السورية المتمركزة في لبنان وتخليد ذكرى الشهداء من عسكريين ومدنيين الذين بذلوا ارواحهم فداء عن قضية الوحدة الوطنية والسلام في لبنان.

2- توجيه كتاب شكر من قبل فخامة رئيس الجمهورية الى سيادة الرئيس حافظ الاسد على الدور الايجابي في مساعدة الشرعية اللبنانية.

3- تطمين جميع المواطنين حيثما كانوا الى حرص الدولة على ضمان سلامتهم وتأمين حريتهم الشخصية والعامة في حمى القانون وعدم السماح لأي قوة غير القوة الشرعية بتولي أي مسؤولية امنية في المنطقة المستعادة.

4- الغاء التدابير التي اضطرت الحكومة الى اتخاذها في سياق معالجة حالة التمرد، وفتح المعابر أمام جميع المواطنين الذين لهم على حد سواء في عنق الدولة حق الرعاية والحماية، وتوفير مقومات العيش الكريم دون أي تصنيف.

5- العمل على اعادة الحياة اليومية الى مجراها الطبيعي وتأمين الخدمات العامة للشعب اللبناني ومتابعة الحركة العادية لمطار بيروت.

6- اخذ التدابير المناسبة والعاجلة بتنفيذ بنود وثيقة الوفاق الوطني لجهة حل الميليشيات وجمع السلاح وبسط سلطة الدولة على جميع المرافق والمرافىء واستعادة حقوق الخزينة وارداتها.

7- اعتبار أن لبنان دخل فعلياً عهد الجمهورية الثانية جمهورية الوحدة والوفاق وحكم

القانون وبسط السيادة وتوطيد السلام والطلب من جميع الفئات في كل المواقع وسائر المناطق الانصياع لحكم القانون الواحد والانضمام الى الشرعية الموحدة.

8ـ اعتبار ان ازالة حالة التمرد هي منطلق لاستعادة لبنان امكانات النهضة الاقتصادية والعمرانية في المرحلة الجديدة، مرحلة اعادة البناء في الأمن والسلام والوحدة.

وكما درس مجلس الوزراء موضوع لجؤ العماد عون الى السفارة الفرنسية وقرر تكليف وزير العدل ادمون رزق دراسة الموضوع من الناحية القانونية لأخذ الموقف المناسب وفقاً للقوانين اللبنانية والدولية المعمول بها" (1).

موقف الرئيس الياس الهراوي

اذاع الرسالة الآتية :

"ايها اللبنانيون واللبنانيات

يوم عاهدتكم في قسمي الدستوري على ان احافظ على وحدة الدولة والشعب والمؤسسات، ناشدت جميع اللبنانيين الالتفاف حول الشرعية، والانضمام الى مسيرة الانقاذ والوفاق والسلام حتى يعود الى لبنان امنه واستقراره وازدهاره.

ويوم قلت لكم ان الشرعية تتسع للجميع، وهي بحاجة للجميع، كنت مدركاً ان البلاد لم تعد تتحمل استمرار الازمة التي طال امدها واصابت لبنان واللبنانيين بافدح الاضرار والخسائر، وانه لا بد في النهاية من ان ينتصر نداء العقل والضمير لتجنيب الشعب مزيداً من الهموم والآلام والتضحيات.

لقد دعونا الى السلام، وكنا صادقين في الدعوة، وكررنا الدعوة تلو الدعوة افساحاً في المجال امام الحلول السلمية، وصبرنا حتى اعيانا الصبر.

ولما استمر العناد والتعنت والمكابرة مستحوذة على مواقف البعض، كان لا بد من قرار الحسم، بعد تفاقم الخطر الذي اصبح يهدد الدولة في كيانها والشعب في وحدته والوطن في مصيره. وقد سبق أن تمنيت على العسكريين في رسالتي الى اللبنانيين يوم توقيع التعديلات الدستورية أن يوحدوا الصفوف ويصونوا المؤسسة وينضووا تحت لواء قيادتهم الشرعية من اجل انقاذ لبنان، حتى لا يكلفونا اتخاذ القرار الصعب باللجؤ الى عملية جراحية لا بد منها في نهاية المطاف.

كان القرار خياراً صعباً، ولكن كان لا بد منه. ومع قرار الحسم، بقينا مفسحين في المجال حتى آخر لحظة لسلام ما قبل الدقيقة الأخيرة، ومنبهين الى ضرورة تجنب اكبر قدر ممكن من الاخطار والاضرار.

لقد انجزت العملية العسكرية بسرعة، وقامت خلالها قوى الشرعية اللبنانية بمساندة

مشكورة من القوات العربية السورية الشقيقة بواجبها المقدس من أجل اعادة الوحدة الى الجيش والشعب، ومن اجل عودة الحياة الطبيعية الى البلاد.

ايها اللبنانيون واللبنانيات

أدعوكم جميعاً، وخاصة العسكريين منكم، الى رص الصفوف والتعالي فوق الاحقاد والضغائن، والتلاحم في مسيرة وطنية واحدة تقود لبنان حتماً الى السلام والأمن والاستقرار، لينبلج بذلك فجر جديد لجمهورية جديدة عنوانها السيادة والعدالة وتستكمل تباعاً جميع مراحل بسط سلطة الدولة على الاراضي اللبنانية حيث لا تكون سلطة الا سلطة الدولة ولا تكون سيادة الا سيادة القانون.

لبنان بحاجة الى كل واحد منكم، وانتم بحاجة الى الدولة القادرة والعادلة. فكونوا مع لبنان حتى يكون لبنان معكم ومنكم، وحتى ينتصر بكم وتنتصر فيه الديمقراطية فيبقى المجال مفتوحاً أمام الجميع للعمل السياسي الحر ضمن القانون والنظام، وللتعبير بحرية ومسؤولية عن مختلف الافكار السياسية دون ان يكون لأي لبناني الحق في احتكار الوطنية والولاء للبنان.

أما الذين سقطوا ضحية الغطرسة وحب الذات والتضليل المستمر، فهم الابرياء من ابنائنا الذين دفعوا الثمن عن اصحاب الأنانية وشهوة السلطة، وعسى أن يكونوا فداء لبنان.

وأما الذين سقطوا من العسكريين وهم يقومون بواجبهم المقدس، فدماؤهم الذكية هي التي ستنير قلوب المخلصين والمؤمنين بلبنان لكي يسيروا على هديهم ويتابعوا العمل والتضحية من اجل لبنان أفضل.

فالى جيش واحد بقيادة واحدة وعقيدة عسكرية وطنية واحدة، تجند القوى والطاقات من أجل حماية لبنان وبسط سلطة الدولة على جميع الاراضي اللبنانية وتحرير الارض من العدو الاسرائيلي، والى مستقبل زاهر يطمح اليه كل اللبنانيين على اختلاف فئاتهم" (1).

وقبل ان يوجه هذه الرسالة لم ينس الرئيس الهراوي، وبعد اجتماع مع الدكتور الحص والسيد حسين الحسيني من ان يجري اتصالاً هاتفياً بالرئيس السوري حافظ الاسد اطلعه فيه على نتائج العملية العسكرية وشكره على تلبية الطلب اللبناني لتقديم مساعدة عسكرية سورية لمساندة السلطة الشرعية على هذا الانجاز الهادف الى توحيد لبنان، وتمنى عليه نقل شكر وتقدير القيادة العسكرية اللبنانية الى ضباط وعناصر الجيش السوري الذين آزروها في استرجاع الجزء المسلوخ عن الشرعية وبسرعة وفاعلية.

موقف الدكتور سليم الحص

اجرى اتصالاً هاتفياً بالرئيس حافظ الاسد شاكراً له باسمه وباسم حكومته المؤازرة

الفعّالة التي قدمتها الشقيقة سوريا للبنان في ما تحقق اليوم من انجاز كبير.

ثم وجه كلمة الى اللبنانيين قال فيها :

"هذه لحظة تاريخية، نسجل فيها سعادتنا لعودة الوحدة للجيش اللبناني ولعودة السلام الى ربوع لبنان، ولعودة الوئام الى صفوف هذا الشعب الأبي الصامد ولعودة الأمل في انفراج لا حدود له.

ما كان اغنانا عن كل المعاناة التي تعرّض لها الشعب والمواطن. لم نترك باباً الا وطرقناه، ولم نترك سبيلاً الا وسلكناه، ولم نترك مجالاً الا وفتحناه، من اجل الوصول الى حل سياسي سلمي للازمة التي مزقت لبنان، وشرذمت اهله وهجرّت ابناءه ودفعت بالاقتصاد والمجتمع الى منزلق الانهيار.

ولكن ما العمل، وقد كان قدرنا ان نتحمل ويتحمل الشعب والمواطن ما تحمل من تعنت ومعاناة بسبب عناد عبثي لمتمرد على الشرعية وخارج على القانون.

الحمدلله ان هذه الحالة قد انتهت، وطويت صفحتها الى غير رجعة، وعلينا الآن ان نبلسم جراحنا ونرص صفوفنا ونعود الى اصالتنا شعباً واحداً، موحد الارادة، متواداً متحاباً، وملتفاً حول شرعية واحدة تقوده في مسيرة، طال انتظارها، هي مسيرة الوفاق والبناء والسلام، ليعود وطننا لبنان فيستعيد حيويته ونموه وازدهاره، ويستعيد دوره البناء والخلاق بين شعوب الارض، ويتبوأ مكانه الطبيعي تحت الشمس».[1]

موقف قيادة جيش العماد لحود

وجهت الى العسكريين والمواطنين في المنطقة الشرقية النداء الاتي :

"أيها المواطنون، ايها العسكريون، جيشكم قادم لحمايتكم من كل الاخطار التي تهددكم، جيشكم قادم لاقتلاع الخوف والقلق من نفوسكم، جيشكم أصبح اليوم مسؤولاً عن حياتكم وأمنكم وكرامتكم ولن يسمح للميليشيات أو غيرها بتهديدكم أو العبث بأمنكم بعد اليوم. لقد نسي من يخوّفكم اليوم من الميليشيات أنه ساهم سابقاً بتأسيسها وتدريبها وتحالف معها، الا فاعلموا أن جيشكم الموحد هو الضمان ضد الميليشيات وسيضرب بيد من حديد كل من تسوّل له نفسه التطاول على أي منكم.

أيها العسكريون، ايها المواطنون اصبحتم اليوم أمانة في عنقنا ولن نفرّط بأحد منكم، نحن ضمانكم فلا تخافوا وضعوا أيديكم بايدينا يبقى لبنان».[1]

موقف الوزير نبيه بري

وجه الى أهالي المنطقة الشرقية النداء الاتي :

" ان ما يحصل في الشرقية، هو عودة الاخ الى أخيه، والابن الى عائلته، وليس ما يحصل هو هزيمة لفرد، أو انتصار لآخر. انا على موعد معكم، موعد مع الوحدة، مع جمع الشمل.

الشريط الحدودي ينتظركم، هناك ينتظرون عودة العائلة هنا، ليعود الابناء الى هناك، وحدة الذين على موعد معكم، نناشدكم الانضمام الى الشرعية عسكريين كنتم أو مدنيين، نناشدكم أن تنضموا الى انفسكم، هذه الشرعية لن تكون شرعية أم وطنية الا اذا كانت منكم ولكم وهي كذلك.

ان كل الشعارات التي رفعها عون هي في سبيل أن يصبح رئيساً للجمهورية وليس في سبيل مصلحة لبنان أو وحدته أو بقائه. من هنا من بيروت، من الجنوب ومن البقاع والجبل والشمال، من كل لبنان، أمد يدي باسم الصدر وصفير وقباني وخريش وكل الشرفاء، أناشدكم الانتفاضة الآن ضد الذي هدد وطنكم وبدد طموحاتكم.

إنّا يد واحدة في سبيل وطن واحد».[1]

موقف وزير الدفاع البير منصور

أصدرت وزارة الدفاع بياناً جاء فيه :

"اعلن وزير الدفاع الوطني الدكتور البير منصور ان عملية اعادة توحيد المؤسسة العسكرية باتت بحكم المنتهية وان وضع التمرد سقط الى غير رجعة وان قيادة الجيش بقيادة العماد اميل لحود اصبحت ممسكة بزمام المؤسسة العسكرية، انطلاقاً من مقر وزارة الدفاع في اليرزة، وان هذه الخطوة الكبيرة التي تمت اليوم فتحت الطريق امام اعادة بسط سلطة الدولة الواحدة والشرعية الواحدة على الاراضي اللبنانية كافة.

وأكد وزير الدفاع انه مع الانتصار الذي تحقق اليوم للوطن، ومع سقوط حالة التمرد سقطت كل المعابر وتوحدت المناطق، والغيت كل التدابير التي كانت متخذة بسبب الوضع الشاذ الذي كان متخذاً، وقال ان المعابر اصبحت من التاريخ، ودخلت البلاد حقبة جديدة على طريق خروجها من الازمة، عبر وحدة المؤسسة العسكرية، التي انتهز هذا اليوم المجيد في عمرها لاوجه اليها قيادة وضباطاً وافراداً، تحية اكبار للتضحيات والجهود التي بذلوها في سبيل هذا الانتصار».[1]

موقف وزير العدل ادمون رزق

خلال جولة على وزارة الاعلام وتلفزيون لبنان (القناة 7) قال :

"لقد عانينا الكثير من التشرذم ومن التمرد ومن الاغتصاب ومن الاحتلال ومن

الاستيلاء على مقدرات الدولة، واغتصاب قدرات الشعب وموارده، وحان لنا ان نعود في ظل الشرعية الموحّدة التي هي مؤسسة وليست اشخاصاً، الاشخاص يزولون علينا أن ننتهي من رحلة التمسك بالاشخاص والرهان على الاشخاص وعبادة الشخصيات، لقد دفع لبنان الكثير حتى اليوم من جراء التيه وراء الشعارات، وراء الانانيات، واكتشفنا كلنا ان لا بديل من وحدة الوطن ومن الحكم الشرعي حكم القانون الذي يسري على الجميع". (1)

موقف البطريرك الماروني نصرالله صفير

وجّه نداءاً الى اللبنانيين والعسكريين قال فيه:

"نداء ملح وعاجل الى اخواننا وابنائنا اللبنانيين وخاصة العسكريين من بينهم.

نوجّه هذا النداء لنقول لهم: رصّوا صفوفكم، اجمعوا كلمتكم على لبنان الواحد، قدرنا أن نعيش معاً على اختلاف الاديان والمذاهب والمشارب.

لا تدعوا أحداً يجرّكم الى الاقتتال وانتم تعلمون ان العنف لم ولا يُولّد الا العنف والمزيد من الدموع والدماء، والاقتتال هذه المرة قد يقضي نهائياً على بقية من سيادة واستقلال.

قاوموا تجربة السلاح، لا توجهوه الى صدور بعضكم البعض، انتم اخوة، لقد بنيتم بيوتكم وقراكم ومدنكم، لا تهدموا بايديكم ما تبقى منها لا تمعنوا في تشريد من كفاه ما ذاق من طعم التشريد والتهجير والاذلال.

أرجعوا الى ربكم، فهو سيد الاكوان، اقربكم اليه اطوعكم لاوامره، وقد أمر بالتحاب ونبذ التباغض.

عودوا الى ضمائركم تجدوا في قراراتها ما تحتاجون اليه من صفاء رؤية وسلامة تفكير.

تشبثوا بالاصالة التي ورثتموها عن الاباء والاجداد، وتيقنوا ان لبنان اما ان يكون واحداً موحداً بحدوده المعترف بها دولياً، واما لا يكون. وعليكم ان تختاروا وتتصرفوا على اساس هذا الاختيار عن وعي وحزم وادراك، لا تنقادوا لمخططات المخططين الذين يسعون الى تحقيق مصالحهم على حساب المصلحة اللبنانية العامة، وتذكروا ان في الاتحاد قوة وفي الانقسام الخراب، وسيكون لبنان ما تريدون لا ما يريده الطامعون به. انهضوا به مجتمعين، ابقوا عليه وطن سماح ومحبة وسلام وصدره يتسع لكم جميعاً، ولكل منكم.

ومرة جديدة، انبذوا العنف، أوقفوا التراشق المدفعي، فهو لا يحل المشكلة ولا يحلها الانتحار، فهو في معتقدنا ممنوع، ارأفوا ببعضكم البعض، جددوا ايمانكم بالله وثقتكم بلبنان، واعقدوا الخناصر للعمل معاً على اعادة البناء، وللبنان اصدقاء كثر في العالم وهم على استعداد للمساعدة والله يساعد من يساعدون نفوسهم.

لا تدعوا الفرصة تفوت، اغسلوا القلوب، اشبكوا الايدي، اعملوا معاً على كل صعيد، لما فيه خيركم المشترك، والله من وراء النيات، وهو لا يمنع على سائليه الخير والبركات والسلام لأنه أله السلام». (1)

موقف القائم بمقام مفتي الجمهورية

الشيخ محمد رشيد قباني

وجه كلمة الى اللبنانيين جاء فيها:

"انني في هذا اليوم، اناشد جميع القادة الروحيين أن نعمل يداً واحدة ونسعى بكل قوانا الى دعم مسيرة الدولة في الحفاظ على لبنان الموحد.

وان واجب الوفاء يدعونا اليوم وفي كل يوم ان نشكر الشقيقة سوريا على كل ما بذلته وتبذله من مبادرات انقاذية مستمرة منذ العام 75 وحتى اليوم التي حمت لبنان من خطر التفتيت والتقسيم، ومكنّت الدولة اللبنانية من تحقيق الانجاز الدستوري (التصديق على الاصلاحات الدستورية السياسية) واعادة توحيد الجيش، اذ لولا توفيق الله تعالى وهذه المبادرات الأخوية واتفاق الطائف، الذي تم بدعم عربي كامل متمثل باللجنة العربية الثلاثية العليا، وخاصة من المملكة العربية السعودية والشقيقة سوريا لما تحقق هذا الوفاق الوطني، الذي تأكد اليوم باعادة توحيد الجيش والقضاء على حالة التمرد والعصيان العسكري، سيتيح المجال أمام الدولة اللبنانية ان ترسل بجيشها الى الجنوب لتنفيذ القرار 425 وكافة قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بانسحاب العدو الصهيوني من الاراضي اللبنانية التي تحتلها». (1)

موقف الفاتيكان

اعتبر ان اللجؤ الى القوة العسكرية لحل مشكلة سياسية داخلية دقيقة أمر يؤسف له وشدّد على ان الاسف ينبع خاصة من قيام دولة أجنبية بتدخل لفرض حل عسكري.

الأحد 1990/10/14

أو اليوم الأول من عمر الجمهورية الثانية

أمضيت ليل السبت- الأحد في مكتبي الموجود في الطابق السفلي ونمت تلك الليلة ولكني لم أغف، وفي صباح الأحد صعدت الى الطابق الأول في المبنى رقم 4 لأتفقد ما كان يعتبر جناح اركان الجيش للتجهيز. يا لهول ما رأيت «تيمورلنك وهولاكو» مرّا سوية من هنا، الكلمات تعجز عن وصف ما حل بالمكاتب والخزانات والحافظات والكراسي، فكلها مكسّرة ومخلّعة ومحطّمة وادراجها مفتوحة وجميع محتوياتها ملقاة على الارض وكل ما هو صالح للاستعمال

الشخصي مفقود، من آلات كاتبة وآلات هاتف وآلات تلف اوراق وآلات سحب ستانسل واقلام وساعات واجهزة راديو وتلفزيون وبزات واحذية وحتى عدة الحلاقة والمناشف والاسرّة والفرش، ولكن والحمدلله سلمت الكتب وبخاصة المهم منها ودائرات المعارف، فهي غير مهمة بالنسبة للفاتحين والغزاة والمحتلّين، وهم لا يعرفون قيمتها وبعضها باللغات الاجنبية وهي ليست أهلاً للسرقة فضلاً عن ان حملها متعب.

بكيت عندما رأيت هذا المنظر وكانت المرة الثانية التي أبكي فيها في حياتي، فالمرة الأولى كانت بعد ان زرت قريتي المكنونية (قضاء جزين) في اليوم الثاني للزلزال الذي ضربها في 16 آذار 1956 وحوّل منازلها وكنيستها الى ركام وبعض سكانها الذين هم قليلو العدد جثثاً تحت ركام منازلهم، ولا عجب ففي الحالين زلزال، في الأولى غضبت الارض علينا وفي الثانية غضبت علينا الشقيقة وانتقم منا دعاة وحدة الوطن والشعب والمؤسسات وخاصة مؤسسة الجيش أي الياس الهراوي والبير منصور وادمون رزق واميل لحود والذين لم ينسوا أن يوجهوا الشكر الى الجيش الغازي وقائده على ما فعله : "فخلال اتصال هاتفي شكر الرئيس الهراوي الرئيس الأسد على تلبية الطلب اللبناني لتقديم مساعدة عسكرية سورية لمساندة السلطة الشرعية على هذا الانجاز الهادف الى توحيد لبنان، وتمنى عليه نقل شكر وتقدير القيادة العسكرية اللبنانية الى ضباط وعناصر الجيش السوري الذين آزروها في استرجاع الجزء المسلوخ عن الشرعية وبسرعة وفاعلية».[1]

أذكر انني كنت اضع على مكتبي تمثالاً صغيراً للسيدة العذراء وصورة للعماد ميشال عون فلم يوفر الغزاة التمثال من التحطيم أما الصورة فقد أخذوها ولا أدري ان كان حبّاً بالاطار أم بالصورة، لأنني لم أر على الارض آثاراً للصورة أو للاطار.

عدت الى الطابق السفلي أروي لبعض رفاقي ما رأيت، وكم كانت دهشتي كبيرة عندما علمت من بعضهم أن الغزو كان على درجتين، غزو همجي كما حدث في اركان الجيش للتجهيز وبعض الاجهزة الأخرى وغزو رفيع مهذب ومتحضر لمديرية المخابرات ومركز الكمبيوتر حيث قام ضباط سوريون اختصاصيون بأخذ المستندات والأقراص التي تحمل المعلومات ولم يكتفوا بذلك بل أخذوا ايضاً اجهزة الكمبيوتر كلها وجميع الملفات السرية في مديرية المخابرات واصطحبوا معهم المسؤولين عنها.

دخلت غرفة العمليات لاستطلاع بعض الأخبار فاخبرني العميد جان فرح بأن السوريين قد أوقفوا ضباط مديرية المخابرات خلال الليل وهم : العقيد عامر شهاب مدير المخابرات ومساعده العقيد كرم مصوبع ورئيس فرع الأمن العسكري المقدم فؤاد الاشقر، ورئيس فرع المكافحة المقدم فايز كرم ورئيس الفرع الاداري المقدم توفيق ضوميط ورئيس الفرع الفني الرائد مارون ابو ديوان وكذلك الرقيب نقولا كرم سائق المقدم فؤاد الاشقر.

في هذه الاثناء كانت الاحداث تدور حول الشكاوى التي يعرضها بعض ضباط الاركان على العميد جان فرح وعلى قائد اللواء السادس المقدم عصام عطوي الذي سبق له وقال أنه هو القائد والآمر الناهي لمبنى وزارة الدفاع الوطني بعد أن قام باحتلاله. اما موضوع الشكاوى فكانت من قيام الجنود السوريين بالدخول الى كل المكاتب وسرقة محتوياتها.

لفتتني شكويان :

الأولى : من أحد ضباط مديرية الأفراد الذي طلب الى قائد اللواء السادس تأمين الحماية لغرفة الاضبارات في مديرية الافراد لأنها تحوي اضبارات جميع العسكريين بمن فيهم التابعين للواء السادس وقائده. (الاضبارات أي جميع المستندات الشخصية والادارية والحياتية للعسكريين) وكم دُهشت عندما أعلن قائد اللواء السادس المظفّر والذي احتل وزارة الدفاع بعد ان قاتل طيلة النهار وعرّض نفسه للموت في سبيل توحيد الجيش " عن عجزه عن حماية غرفة الاضبارات من أن تعبث بها ايدي السوريين ". وكل ما تفتقت عنه عبقريته هو قوله للضابط المشتكي : اذهب واقنع الجنود السوريين بأن ما تحويه هذه الغرفة لا يستأهل السرقة أو الأخذ، لأن ما فيها لا يعدو كونه اوراق فقط ومستندات ادارية ترعى اوضاع العسكريين. ولا أعلم اين اصبحت مراجل قائد اللواء السادس عندما دخل لأول مرة غرفة العمليات وراء الجنود السوريين.

الثانية : كانت من أحد ضباط مقر عام الجيش عندما قال : ان الجنود السوريين قد سرقوا كل المخازن فضلاً عن سرقة ما يقارب مائتي مليون ليرة من صندوق ضابط ادارة مقر عام الجيش وهم الآن يحاولون خلع باب مستودع الأسلحة، وكما في الحالة الأولى اكتفى قائد اللواء السادس باعلان عجزه عن ردع الجنود السوريين «الاشقاء».

في هذه الاثناء دخل الى غرفة العمليات ضابط من الجيش السوري برتبة عميد وسأل عن العميد جان فرح، ولما أُرشد اليه بادره بالعناق والتقبيل وعرفت فيما بعد أنه ضابط الأمن والاستطلاع في القوة السورية التي هاجمت مبنى وزارة الدفاع والقصر الجمهوري، ثم دخل الى غرفة العمليات بعض العناصر السوريين المسلحين واجتمعوا الى العميد جان فرح، وكانت الساعة حوالى الثالثة عشرة، فانسحبت الى مكتبي وفي رأسي ألف فكرة وفكرة خاصة بعد ما علمت بتوقيف ضباط مديرية المخابرات، وصدق ظني فبعد بضع دقائق استدعيت الى غرفة العمليات واوقفت. (تفاصيل توقيفي ونقلي الى السجون السورية رويتها في كتاب خاص صدر عام 2008 تحت عنوان: من ضيافة صدام الى سجن المزة)

الأحداث الأمنية التي تلت الاجتياح السوري

اوردت الانباء الصحافية ان مقاتلي حزب الله دخلوا بلدة الحدث بعد قليل من دخول

القوات السورية ووحدات الجيش اللبناني بيروت الشرقية يوم السبت 1990/10/13 وبحسب بيان صادر عن الهيئة التنفيذية في القوات اللبنانية التابعة لايلي حبيقة اتهم حزب الله ضمنياً بالنهب والقتل ومهاجمة الناس واذلالهم واوضح اسعد الشفتري أحد مسؤولي قوات حبيقة "ان حوالى مئة من مسلحي حزب الله استغلوا فرصة دخول القوات السورية الى المتن للتوغل حتى وسط بلدة الحدث التي تقع على خط التماس مع الضاحية وان قوات حبيقة دخلت مع الجيش السوري والجيش اللبناني مؤقتاً لسد بعض الفراغات، لقد نبهنا الجيش السوري الذي وعدنا بالتدخل ولكنه لم يفعل شيئاً، وعندئذٍ طلب افراد ميليشتنا من مسلحي حزب الله بواسطة مكبرات الصوت ان ينسحبوا وبعد ذلك اطلقنا النار عليهم وارغمناهم على التراجع".(2)

ونقلت الاخبار "ان رجال ميليشيا مسيحيين قتلوا تسعة من عناصر حزب الله عُثر عليهم يقومون بأعمال سلب ونهب في احدى ضواحي بيروت الشرقية".(2) وقالت الاخبار "ان مسلحين موالين لرئيس الهيئة التنفيذية في القوات اللبنانية السيد ايلي حبيقة قتلوا التسعة بالرصاص في ضاحية الحدث القريبة من معقل حزب الله في الضاحية الجنوبية" واشارت ان "اطلاق النار رسالة واضحة للميليشيات الاسلامية واليسارية، تحذرها من استغلال الفرصة للعبور الى المناطق التي كان عون يسيطر عليها".(2)

بعد الظهر تم تركيز حوالى 30 من دبابات الجيش السوري على خط التماس بين الحدث والضاحية الجنوبية لتجنب تكرار مثل هذه الحوادث.

غير ان حزب الله رفض البيان الصادر عن قوات حبيقة ووصفه بأنه كذب رخيص، ولكن الحادث ادى الى اشتداد التوتر في الضواحي الجنوبية وان عناصر حزب الله خرجوا الى الشوارع واعلنوا حالة الاستعداد القصوى واقاموا نقاط تفتيش في الشوارع، وتوالت الحوادث واقدم مسلحو حبيقة على قتل احد عشر شخصاً منهم اربعة من حزب الله في الحدث كما انتقم حزب الله وقتل خمسة عناصر من رجال حبيقة وأسر خمسة عشر آخرين.

وأشارت الانباء نقلاً عن مصادر مقربة من حبيقة أن الاحد عشر ضبطوا وهم يسرقون، وان نحو 300 عنصر من حزب الله دخلوا الحدث وسرقوا سيارات واثاروا الذعر وقد طلب مسلحو حبيقة من السوريين التدخل، فانسحب حوالى 200 عنصر بعدما اتصل ضباط سوريون بقيادة الحزب. واكدت المصادر ان الاحد عشر قتلوا عندما رفضوا عدة انذارات للانسحاب.

تجاه هذا الوضع عقدت القيادة السورية محادثات على مستوى عال مع الجانبين لاحتواء الموقف.

من جهة أخرى شوهد السيد ايلي حبيقة على رأس قافلة من خمس سيارات مصفحة

تضم عناصر من مقاتليه على الطرق المؤدية الى القصر الجمهوري في بعبدا حيث زار القصر كما قام نحو مئة من مؤيديه الذين يرتدون الالبسة المرقطة، وعلى صدورهم قطعة قماش بيضاء رسمت عليها دائرة برتقالية، باحتلال مقر حزب الكتائب في بلدة الحازمية المجاورة لبعبدا. وأكد احدهم لقد دخلنا مع الجيش السوري ونعتزم البقاء لمنع التعديات على المواطنين والحيلولة دون عودة ميليشيا سمير جعجع فيما أكد ناطق باسم جعجع ان قوات حبيقة «تقوم بتعديات على السكان»(2) وطلب من الحكومة اللبنانية وضع حد لذلك. وأكد ان «دخول هذه الميليشيا الى المنطقة الشرقية يشكك في مصداقية حكومة الرئيس الهراوي.»(2)

المواقف السياسية خلال يوم 1990/10/14

موقف فرنسا

اثارت قضية اللجوء السياسي الذي منحته فرنسا للعماد عون مواقف وتجاذبات كثيرة :
نقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن مصدر مأذون له في باريس ان الحكومة الفرنسية ستواصل التفاوض مع السلطات اللبنانية في شأن مغادرة العماد ميشال عون الذي يبقى في جميع الأحوال في حماية فرنسا في السفارة الفرنسية في بيروت.

أما وكالة رويتر فأوردت نقلاً عن مصادر سياسية ان الرئيس الهراوي ضغط على فرنسا لكي تسحب حق اللجوء من العماد عون وطرده من سفارتها في بيروت لمواجهة المحاكمة. وأضافت ان الرئيس الهراوي طلب الى السفير الفرنسي «رينيه ألا» تسليم عون ليواجه المحاكمة على الرغم من القرار الفرنسي بمنحه اللجوء السياسي. وقال الرئيس للسفير «ألا» ان اية محاولة لتهريب عون من السفارة قبل محاكمته، ستخلق بالتأكيد ازمة بين لبنان وفرنسا. ونقلت الوكالة عن ديبلوماسي عربي ان الفرنسيين يشعرون بقوة ان عليهم أن ينفذوا دورهم في الاتفاق، ومنحه اللجوء في فرنسا بعد ان قبل عرضهم.

كما نقل عن الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران قوله : ان سلامة عون مسألة شرف بالنسبة لفرنسا "Ca tient à l'honneur de la France" "جريدة الأنوار 1990/10/16".

موقف الوزير البير منصور

صرح في ندوة تلفزيونية بما يأتي :
"ان العماد عون كان مسيطراً على ضباطه وجنوده بالارهاب. ونحن لن نحاسب الا كل من تصرف كميليشيا فقط وكل المخالفات والشواذات تتم معالجتها بالسرعة القصوى.
لولا جدية الحصار لما تم الانهيار العسكري، فالحصار أكد التصميم على العملية

العسكرية، وكان اقفال المعابر مؤشراً على تصميمنا النهائي، وعندما وصلنا الى الباب المسدود، كان لا بد من العملية العسكرية. وأنا كسياسي لا أهتم بالتفاصيل العسكرية، لكن العملية محدودة بتاريخها منذ مدة، اما ساعة الصفر فقررت قبل اربعة أو خمسة ايام. والسياسيون كانوا يعرفون ان العملية واقعة خلال 24 ساعة، أما العسكريون فكانوا يدركون موعد ساعة الصفر وتمت العملية بمشاركة الجيش العربي السوري بعدما طلب مجلس الوزراء الاستعانة بالقوات السورية وفقاً لوثيقة الطائف.

استغرب منصور رداً عل سؤال، الحديث عن موعد بقاء الجيش السوري في الشرقية، وقال ان اتفاق الطائف يقضي بالاستعانة به، حيث تدعو الحاجة فلماذا يكون الجيش السوري موجوداً في شارع الحمرا في بيروت ولا يكون موجوداً في شارع الحمرا في الحدث ؟". (2)

موقف الوزير وليد جنبلاط

عقد مؤتمراً صحافياً قال فيه :

«لقد وردت اخبار ان الوزارة تريد محاكمة العماد ميشال عون وقال : نحن مع محاكمة العماد عون للجرائم التي ارتكبها بحق لبنان، المحاكمة يجب ان تكون عادلة ومنصفة، نحن مع محاكمة جميع الذين اوصلوا العماد عون الى الحكم، ساعدوه، بايعوه، وكانوا في فترة معينة في صفه، أو في خندقه، واليوم أصبح البعض منهم، مع الاسف، وزراء في حكومة الهراوي، ونحن في هذا الصدد لا نثق بالعدالة اللبنانية، ولذلك لا بد من لجنة مشتركة، فلتكن محكمة عسكرية سورية – لبنانية كي تستدعي الشهود والمتهمين من سمير جعجع الى البير منصور، مروراً بغيرهم من الشهود، وانني مستعد شخصياً ان اقدم الشهادة، واذكر اني منذ اكثر من عامين قابلت الرئيس حافظ الاسد، وقلت له اياكم ان تساعدوا ميشال عون، وكان آنذاك هناك رسل وما اكثرهم على طريق الشام، من قبله يريدون تسويقه كرئيس للجمهورية، هذا قبل تعطيل ما يسمى بالانتخابات العام 1988، فاذن المسؤوليات يجب ان تحدد، وعلينا محاكمة الجميع، واذا ما نظرنا ايضاً الى ما يسمى "حرب التحرير"، فاعتقد ان الدمار الذي لحق بالجبل وبضاحية بيروت كان مشتركاً، او كانت المسؤوليات العسكرية موزعة بين مدفعية القوات اللبنانية ومدفعية ميشال عون، لذلك اذا كانوا يريدون محاكمة صورية فقط، كي يشفي البعض من الحاقدين على ميشال عون غليلهم، فاعتقد اننا نكون قد دخلنا في مسرحية جديدة».

وقال : "اما اذا كانوا يريدون محاكمة جدية، فاهلاً وسهلاً، ليحاكم الجميع، قائد القوات اللبنانية، وزير الدفاع الحالي، وكل من شارك معنوياً، او سياسياً، او مادياً مع ميشال عون في ما يسمى حرب التحرير".

وأضاف : "من جهة اخرى نتمنى على العماد لحود أن يشكل اركان الجيش اللبناني بسرعة، وان يطهّر الجيش اللبناني من العملاء، عملاء سمير جعجع وجوني عبدو في باريس، الذين ارسلوا عشرات السيارات المفخخة الى بيروت الغربية، والذين يتحملون مسؤولية هائلة في القتل والاجرام، وألا يكون العماد لحود فقط صورة والحاكم الفعلي سيكون المخابرات اللبنانية وجوني عبدو بالتحديد. وبوادر هذا الحكم بدأت تظهر عندما يركن (الرئيس) الياس الهراوي الى مي كحالة، وعندما يسمح لهذه العميلة بتوزيع تصريح سياسي مزعوم، فيه اساءة سياسية كبيرة وفيه ايضاً اساءة شخصية – لأنها ايضاً تعرضت الى موضوع شخصي، لكن لم اعلق اهمية كبيرة على هذا الأمر، لست هنا بصدد توضيح الأمور الشخصية – فسمح لها بأن توزع هذا التصريح في الجلسة ما قبل الأخيرة لمجلس الوزراء (تصريح "الديار" يعني) فاذا كان الحكم يراوغ ان في بعبدا، أو في غير بعبدا، ليعتمد على مي كحالة وعلى مخابرات جوني عبدو وعلى سهيل خوري وعلى وليم مجلّي، فيعني هذه الجمهورية الثانية تبشر كثيراً بالخير".

وقال : "لذلك، وقبل فوات الاوان، هناك جملة ضباط مجرمين معروفين، على العماد لحود اعتقالهم وتقديمهم الى المحاكمة، إلا ان الجيش، الجيش المقبل، الذي سيبنى بعد هزيمة العماد عون، سيكون جيش الجميع، والا سنعود ونبتدىء من نقطة الصفر، عندما كان يحكم الجيش بشير الجميل، من خلال جوني عبده، ونعود الى اسطوانة سركيس وبشير الجميل".

وخلص الوزير جنبلاط الى القول : «نحن نشكر المساعدة السورية، ونحيي الجيش السوري الذي استطاع وبسرعة ان يحسم الامر، ونحيي الشهداء والجرحى من هذا الجيش، الجيش العربي السوري. كما اننا نحيي الجنود والضباط في الجيش اللبناني، الذين قاتلوا وظنوا ان قائدهم، اي العماد ميشال عون هو قائد شجاع، لا بد من تحية الضباط والجنود الذين قاتلوا عن خطأ، او عن صواب فهذا موضوع ثانٍ، وكان قد فر ميشال عون هذا الفرار السريع، والتجأ الى السفارة الفرنسية، وشكراً"».

سُئل برأيكم بعد ميشال عون، هل سيتوجه الجيش الى الجنوب ؟

"المهم الآن هو أن يتسلم هذا الجيش كل المناطق، وبالتحديد بيروت الادارية من نهر الكلب الى الدامور، واعتقد انه كان هناك مشروع حتى يتسلم الجيش السوري نهر الكلب، لأنه في الوقت الحاضر الجيش اللبناني بعد هذه الضعضعة، واذا لم يشكل العماد لحود قيادة وطنية بسرعة، وتكون فاعلة، اعتقد ان صفوف الجيش ستخرق من قبل ميليشيا سمير جعجع، لأننا لا نأمن لهذا الجيش في الوقت الحاضر. نحن نأمن للجيش السوري في ان يدخل بعبدا ويتوسع بالدخول الى الاشرفية، الكرنتينا، ويصل الى ضفاف نهر الكلب، قبل

أن يتسلم سمير جعجع فعلياً الحكم في بعبدا. وبعد ذلك اهلاً وسهلاً بالجنوب".

ورداً على سؤال قال الوزير جنبلاط : "نحن كنا وشهد التاريخ اننا كنا اول المعترضين على وصول ميشال عون الى الحكم. وكان الغزل قائماً على طريق الشام والكثر كانوا رسل. منهم وزراء اليوم فأسألوهم. نحن قاتلنا ميشال عون بشراسة السنة الماضية في سوق الغرب، اعتقد ان لا احد يمكنه ان يطعن بمصداقية توجه الحزب التقدمي الاشتراكي ووليد جنبلاط. لكن فقط اتمنى الا يكون كل الذي صار لتعود الشرعية تحت وطأة ميليشيا سمير جعجع، ومثل ما ذكرت ما يسمى بالقصر الجمهوري وما يسمى بالرئاسة التي توظف اناساً مشبوهين مثل مي كحالة"، وقال : " اذا هالغزلة غزلتك وحرير بدك تلبسي"، "اذا بدها تبدأ هكذا، فغدا كيف اذا تسلمت عصابة جوني عبده والقوات اللبنانية الحكم". وهذا ما أحذر منه.

"خاض الحزب التقدمي الاشتراكي معركة كبرى في سوق الغرب، لماذا لم يكن الحسم مسموحاً آنذاك، وصار اليوم مسموح بالحسم العسكري" ؟

– شو بدنا بالماضي هلق ليس وقته، خلينا على المستقبل.

هل مستعدون للمشاركة في هكذا حكومة ؟

"لكل حادث حديث. فاذا بدنا نبيض صفحة السيد سمير جعجع ونأتي به وزيراً وننسى ماضيه ما بيركب بلد، طالما انهم يريدون محاكمة ميشال عون، بدنا نحاكم كمان اعوان ميشال عون بالسياسة وبالعسكر واولهم سمير جعجع".

– لكن اذا مطلوب ان يصبح وزيراً ؟

"بتكون مسرحية عم بتكفي على حساب ما تبقى من معارضة ووطنيين، وساعتئذ نحن معتادون على اساليبهم في الاغتيال واساليب السيارات المفخخة. نحن معتادون على هدايا القوات، وعندها نبدأ من اول وجديد." (2)

موقف سمير جعجع قائد القوات اللبنانية

الا ان قائد "القوات اللبنانية" سمير جعجع عقد مؤتمراً صحافياً مساء بعد بيان جنبلاط، حمل فيه بعنف على الوزير وليد جنبلاط ووصفه بالشخص "العدمي" والمدمّر، "مشيراً الى ان هناك مشكلة لبنانية حقيقية اسمها وليد جنبلاط". "ورأى ان جنبلاط، منذ نحو 50 سنة الى اليوم، هو اسوأ من تولى ادارة وزارة، كاشفاً انه حوّل هذه الادارات بواسطة اشخاص محسوبين عليه الى مجالات للسمسرة والصفقات، لافتاً الى ان جنبلاط رجل اعمال ناجح ويهمه مصالحه الخاصة جداً".

وأشار جعجع "الى انه على رغم التناقض السياسي مع المرحوم كمال جنبلاط كان يكّن

له حداً ادنى من الاحترام"، مشيراً الى ان بعض السياسيين اذا كانوا يصفون كمال جنبلاط ب "قضيب زعرور ملىء بالعقد فالسيد (وليد) جنبلاط هو شجرة زعرور كاملة".

واكد "الى انه لولا ضرورة ومستلزمات الوفاق الوطني الذي بدأ ينمو ويترعرع، ويفترض تعاون جميع القادة والقوى والفاعليات على الصعيد الحكومي لكان رفض اشتراك جنبلاط في اي مشروع سياسي، بل كان اصر على المطالبة باسقاطه"، مشيراً "الى ان اسلوب جنبلاط هو في ضرب اي حل بعد ان يأخذ حسناته وعندما يظهر أي حل يعيش (جنبلاط) على ظهر هذا الحل ويعيش كذلك على تفشيله".

وسأل جعجع جنبلاط عن مشروعه السياسي ورؤيته للحل في لبنان، لافتاً الى انه مسيطر على طائفة بكاملها وعلى مقدراتها ومصادر كل شيء فيها، مشدداً على وجوب "وضع النقاط على الحروف".

وأوضح ان جنبلاط "لا يؤمن بلبنان كوطن، مذّكراً بأنه مزّق العلم اللبناني، ومتّهماً اياه بأنه متقلب التحالفات والزيارات، من ليبيا الى ايران الى سوريا الى اسرائيل يخاصم عرفات ويعود ليصالحه، وأكد انه لا يمكنه أن يستمر بهذا الشكل خارج السياسة، خصوصاً انه وزير في الحكومة ولا يعترف برموز الشرعية" اذ قال "ما يسمى قصر بعبدا وما يسمى الحكومة".

وتمنى ان يطرح السياسيون اراءهم وافكارهم في هذا الموضوع قبل تفاقم المشكلة. ملاحظاً ان "اول شرط لولوج الجمهورية الثانية هو حل هذه المشكلة. وان جنبلاط لا يزال في جمهورية 17 تحت الصفر. مشدداً على ان هذا الكلام يجب أن يقال اذا كان هناك للجمهورية الثانية من امل لاننا لم نعد قادرين على السكوت عن اخطاء واقوال".

كما أكد جعجع "ان لبنان بلد قائم والرموز موجودة، واسوأ شخص بين الموجودين أحسن منك، وأكد وجوب محاكمة جنبلاط قبل غيره، محملاً اياه مسؤولية مجازر الجبل التي حصلت بحق المدنيين المسيحيين الذي قضوا على يد جماعة جنبلاط خارج اطار الأعمال العسكرية التي كانت دائرة في المنطقة".

واتهم قائد "القوات" الوزير جنبلاط بالتمرد ايضاً على الشرعية. "ملاحظاً ان العماد عون كان متمرداً على الشرعية وكان يعلن تمرده صراحة، اما انت (يقصد جنبلاط) فمتمرد على الشرعية بتصرفاتك المخالفة تماماً لتوجهاتها ولا تعلن ذلك." واشار الى "ان العماد عون كانت اهدافه لبنانية"، سأل عن اهداف الوزير جنبلاط الوطنية، وسأله ايضاً من دون ان نكون في موقع اتهام لاحد، "من قتل الشيخ حسن خالد"، ملاحظاً ان رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي كان يهاجم "اللفات والعمائم والكسليك والرهبان".

وأبدى اسفه ان يبقى جنبلاط "على هذا المنوال من اظهار السلبيات في العمل السياسي

خصوصاً وان البلاد على ابواب مرحلة جديدة" .(2)

موقف البطريرك صفير

في عظة الاحد في 1990/10/14 قال :

"ان ما حدث بالأمس، وهو حدث تاريخي تختتم به سنتان من عذاب وآلام ومعارك دامية، كانت الأشد في تاريخ الحروب اللبنانية، لأنها دارت بين الاخوة، يملي علينا ان نحدّثكم عنه لنأخذ منه موعظة وعبرة" .

(كتاب عظة الأحد – الجزء الثالث 1990 ص 239 – دار الفلسفة)

اثارت هذه العظة بعض اللغط بين الناس. فمعظمهم يقول ان العظة بُدئت بعبارة "لقد انتهى الكابوس، وان ما حدث هو حدث تاريخي" وتكاثرت الاسئلة حول ما هو المقصود بالكابوس وما هو المقصود بالحدث التاريخي. هل الكابوس هو الانتهاء من ثورة الشعب في قصر بعبدا؟ وهل الحدث التاريخي هو اتفاق الطائف ودخول القوات السورية الى المناطق التي لا تزال حرة وتدمير موقع الرئاسة في بعبدا وموقع قيادة الجيش في اليرزة وهما الرمزان الباقيان للموارنة في لبنان ؟

المراجع

(1) الأنوار، 1990/10/14
(2) الأنوار، 1990/10/15

الفصل الثالث

العماد ميشال عون الى المنفى... فعودة كالأبطال

انتقال العماد عون والوزيرين ابو جمرة ومعلوف الى السفارة الفرنسية ومنحهم حق اللجؤ السياسي :

بعد أن انتقل العماد عون الى السفارة الفرنسية في مار تقلا – الحازمية صباح 13 تشرين الأول 1990 وبعد أن التحق به الوزيران ابو جمرة ومعلوف ومن ثم عائلة العماد عون، منحتهم الحكومة الفرنسية جميعهم حق اللجؤ السياسي وبدأت المفاوضات والتجاذبات بين حكومة الطائف والسفارة الفرنسية فالأولى تطالب بتسليمها العماد عون لمحاكمته والثانية ترفض لأنها منحته حق اللجؤ السياسي وتمسكت بموقف الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران الذي اعتبر موضوع العماد عون يتعلق بشرف فرنسا ولا مجال لخروجه من السفارة الفرنسية او اخراجه الا باتفاق يقضي بانتقاله الى فرنسا.

وبتاريخ 1990/10/19 غادرت عائلة العماد عون السفارة الفرنسية الى فرنسا ومعها عائلة اللواء ابو جمرة. ولقد روت جريدة الأنوار الصادرة بتاريخ 1990/10/20 تفاصيل المغادرة على الشكل الآتي :

"قبل منتصف الليلة الماضية، بخمس دقائق غادرت عائلة الرئيس العماد ميشال عون الى باريس، بعد انتظار خمس ساعات في مطار بيروت الدولي، لتذليل اشكالات طرأت في اللحظات الأخيرة، عمل السفير الفرنسي رينه ألا (ALA) على تذليلها

وقالت وكالة الصحافة الفرنسية ان التأخير نجم عن اصرار الجيش السوري في المطار على تفتيش حقائب المسافرين جميعاً، ومن بينهم عائلة الوزير اللواء عصام ابو جمرة.

وقد احتج السفير الفرنسي على هذا الاجراء، لأن هذه الحقائب تعتبر حقائب ديبلوماسية.

والطائرة التي اقلت المغادرين ضمت السيدة ناديا عقيلة العماد عون وبناته الثلاث : ميراي (21 سنة)، كلودين (18 سنة)، وشانتال (17 سنة) وعقيلة الوزير ابو جمرة السيدة نينات وأولاده : فادي وداني ومارك وميشال (توأمان) وعقيلة المقدم عادل ساسين وابنه.

وقد سافر مع المغادرين المقدم ميشال لحود والنقيب نقولا عرموني والرقيب الأول سمير

بو عيد، وهم من مرافقي العماد عون.

وهؤلاء جميعاً كانوا مع العماد عون في السفارة الفرنسية. وقد منع من المغادرة المقدم ساسين وآخرون، كانت السفارة الفرنسية قد وضعت اسماءهم على لائحة المغادرين.

وكان الجميع قد غادروا مقر السفارة الفرنسية في الحازمية، عند الساعة السادسة من مساء أمس.

وودّعت السيدة ناديا وبناتها الثلاث العماد عون، وغادرن "قصر نينا" في الحازمية، وقد احاط بها الى اليمين السفير ألا، وكان عن يسارها القنصل الفرنسي العام جان مارك سيمون، الى السيارة التي اقلتها، ثم غادر الموكب المكان، وسط حراسة مشددة، الى المطار عبر طريق "غاليري سمعان" شارك فيها الجيش اللبناني وحرس السفارة.

وكان لوداع عائلة العماد عون، بعدما امضت خمسة ايام في السفارة، وداع مؤثر، وقالت اوساط السفارة انها لم تشاهد سيدة مميزّة وقريبة الى القلب مثلها، وان كل من في السفارة اعجب برباطة جأشها ودماثتها وحضورها الدائم ووقارها المستمر في كل مراحل وجودها فيما بينهم.

وذكرت جريدة "الشرق الاوسط" السعودية في عددها الصادر صباح اليوم في لندن، ان عائلة العماد عون ستقيم في جزيرة "كورسيكا" الفرنسية في البحر المتوسط، وقد سجّل بناته الثلاث في مدارس خاصة.

والمعروف ان نابليون بونابرت كان قد درس في الكلية العسكرية في اجاكسيو عاصمة الجزيرة.

وتردّد ان من الاسباب التي اخّرت سفر عائلة العماد عون، مصادرة 150 ألف دولار كانت موجودة في احدى حقائب عقيلة ابو جمرة، على رغم احتجاج السفير الفرنسي.

وكانت عملية السفر قد تمت، بعد مفاوضات قادها السفير الفرنسي. وعلى الأثر انتشرت قوات من الجيش اللبناني معززة بقوات من الجيش السوري، لتأمين الحماية الأمنية المطلوبة، على طول الطريق الى مطار بيروت الدولي.

أما العماد عون واللوائين ابو جمرة ومعلوف فبقوا في السفارة الفرنسية لحين التوصل الى اتفاق بين لبنان وفرنسا واصدار الحكومة اللبنانية قرار نفي العماد عون واللوائين ابو جمرة ومعلوف الى فرنسا والذي سمي قرار عفو نرى من الأفضل ايراده حرفياً (يمكن مراجعة النص في الملحق رقم 2).

انتقال العماد عون واللوائين ابو جمرة ومعلوف من السفارة الفرنسية في لبنان الى فرنسا:

بعد توقيع مرسوم العفو الخاص، حضر وفد فرنسي رفيع الى لبنان قابل كلاً من رئيس الحكومة عمر كرامي ورئيس مجلس النواب حسين الحسيني ورئيس الجمهورية الياس الهراوي كما اجتمع الى العماد عون في السفارة الفرنسية وتم الاتفاق بين لبنان وفرنسا على مغادرة العماد عون لبنان.

أما كيف كانت المغادرة؟

روت جريدة الأنوار التفاصيل تحت العناوين الآتية:

"الفرنسيون اخذوا المسؤولية الأمنية على عاتقهم وطراد فرنسي نقله الى لارنكا.

عون غادر بحراً عبر مرفأ ضبية

عون غادر بحراً الى فرنسا.... واختفت آثاره".

ولعل افضل وصف للمغادرة ما كتبه رفيق خوري في جريدة الأنوار في العدد الصادر بتاريخ 29 آب 1991 تحت عنوان "وطن الطائف ومنفى عون":

"لا قصة العماد عون بدأت بوصوله الى رئاسة مجلس الوزراء، ولا هي تنتهي بابعاده الى فرنسا، فليس أكثر من الذين يراهنون على الرجل الذاهب الى المنفى سوى الذين يشعرون انهم غرباء عن الدولة الباقية في الوطن، واذا كان الرهان نوعاً من التمسك بحكم مكسور، فان الشعور بالغربة هو رد فعل على الاصطدام بالواقع. واذا كان تشويه الاحلام صعباً، فان تحسين الواقع ممكن. لكن الدولة تستسهل اللجؤ الى القول أن "ظاهرة عون" المستمرة برغم كل ما حدث مستعصية على التفسير، في حين انها في حاجة الى تدبير. وهي توحي من جهة بأن نفي العماد عون الى فرنسا هو نهاية تشبه نهاية بطل لبنان يوسف بك كرم الذي ذهب الى المنفى على ظهر باخرة، وتوحي من جهة أخرى بأنها أمام بداية أكبر من بداية يوسف بك كرم".

وفي العدد الصادر بتاريخ 30 آب 1991 كتب رفيق خوري ايضاً تحت عنوان "فواتير الرابحين من رحيل عون":

"أمس كان يوم الروايات البوليسية في وسائل الاعلام عن رحيل العماد ميشال عون. والروايات الاسطورية في الشارع عن عودته. فالرجل لا يزال على الصفحة الأولى، سواء كان حاكماً في القصر أو لاجئاً في السفارة أو مغادراً على ظهر سفينة الى المنفى الاضطراري. لا الدولة استطاعت تحويل قصته الى خبر قضائي، ولا فرنسا قصّرت في الايحاء، عبر اداتها الضخم، بأن ما فعلته هو اكبر بكثير من نقل لاجيء سياسي خرج على الطائف فاخرجه اصحاب الطائف من القصر الى السفارة الفرنسية واحالوه على المجلس العدلي، ولا الناس رأت في اداء دولة الطائف ما يدفعها الى التعلق بـ"نجم" آخر أو الى التخلي عن الاحلام والرهانات".

عودة العماد عون من منفاه

غادر العماد الى منفاه بتاريخ 29 آب 1991 حيث أمضى حوالى خمس عشرة سنة وعاد الى لبنان بتاريخ 7 أيار 2005. كيف عاد، لنترك لجريدة الأنوار الصادرة بتاريخ 2005/5/8 أن تروي لنا ذلك :

عنوان كبير وباللون الأحمر تصدّر الصفحة الأولى :

"استقبال الأبطال للعماد عون" وصور كثيرة وملوّنة للحشود.

كتب المحلل السياسي تحت عنوان مرحباً بالعماد عون.

"كما كانت مغادرتك بيروت نهاية حقبة من تاريخ لبنان وبداية حقبة، هكذا عودتك.

غادرت "قائداً متمرداً" أو "رئيس حكومة انتقالية"، لكنك تعود شيئاً آخر كلياً، تعود قائداً شعبياً في مرحلة تاريخية يمر بها لبنان

عودتك كثيرون يخافون منها وكثيرون يخافون عليها، انها حال الرجال الكبار الذين يتركون اثراً سواء كانوا موجودين أو غائبين أو مغيّبين، ألم تكن هذه حال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ؟

الذين يخافون عليك، يخشون ان تكون آمالهم كبيرة فتتلاشى وتندثر بسبب كِبَر الطموحات وصِغَر الامكانات والقدرات.

والذين يخافون منك يخشون من عودتك لأنهم لم يكونوا يتصورون يوماً مثل هذه المفاجأة.

ستجد في لبنان شعباً صادقاً في محبته وعفوياً في كرهه، لكنك ستجد سياسيين متزلّفين في "محبتهم" ومحترفين في كراهيتهم. اسمع الى الشعب واحذر هؤلاء السياسيين.

نظام الحكم الجديد في العالم هو "نظام الشعب" فلنتّبع "نجمه" من دون الاستدارة الى السياسيين.

لقد تحقّق الكثير ويبقى الكثير.

تحققّت وحدة الشعب، وهذه المرة في حالة صادقة وليست اصطناعية. الكثير الذي تحقّق، اما الكثير المتبقي فيكمن في استمرار النظام المهترىء، والادارة البالية والديون المخيفة.

حين اطلّت طائرتك ارتسمت ملامح الندم على جباه الكثيرين ممن حكموا وتحكّموا على مدة خمسة عشر عاماً. وكان في حساباتهم أنك لن تعود، وفي اعتقادهم أن طائرة المنفى تعمل على خط واحد.

لو أنهم نجحوا في حكم البلاد لكان الشعب التفّ حولهم، وما هذه الشعبية التي تُحيط

بك سوى اعلان اليأس من حكمهم.

حضره الجنرال أهلاً بك"

وفي اليوم الثاني 2005/5/9 كتب المحلل السياسي في جريدة الأنوار تحت عنوان التوقيت الصحيح :

"الرابية — الشارع رقم 17

ما هذا القدر ؟

جنرال سوق الغرب

جنرال بعبدا

جنرال السفارة الفرنسية

... وصولاً الى الرابية — الشارع رقم 17

كثيرون، حتى الساعة، لم يتنبّهوا الى حجم التغيير الذي حصل :

العماد عون في بيروت

ولم يعد الى السجن،

ولم يعد على ظهر حاملة طائرات

عاد مدنياً بأيد مفتوحة وقلب مفتوح

عاد وفياً الى "رفاق السلاح" فوضع اكليلاً على ضريح الجندي المجهول، ونزل الى ساحة الشهداء ليلتقي شعبه

لم يُغرِ الناس بصفائح بنزين لينزلوا

لم يعدهم بخدمات

لم يعدهم بوظائف

لم يضغط عليهم

نزلوا من تلقاء انفسهم لأنه وعدهم بشيء واحد : وطن.

عون في بيروت،

انها مرحلة جديدة، ومن لا يصدّق لينظر الى ساحة الشهداء حيث احتشد مئات الألوف ليسمعوا الجنرال يخاطبهم «يا شعب لبنان العظيم».

ولكن من هنا الى أين ؟

لقد تهاوت الآمال لدى الشعب اللبناني بالطبقة الحاكمة، وصار العماد عون الأمل الأخير.

هذا هو المعنى الحقيقي لهذا التعلق بالجنرال ولهذه الحشود التي تهافتت لاستقباله.

لكن الأمل لم يكن السبب الوحيد، فهناك فقدان الأمل "بالحاضرين والقابعين" الذين لم يعد لدى الشعب اللبناني «ذرة أمل» بهم.

انها مرحلة جديدة، فالشعب لم يعد يتحمل احباطاً، وتجنّب درب الاحباط يكون في فتح صفحةٍ جديدة مع الجميع وتثبيت الوحدة الوطنية تجاوباً مع جيل الشباب ولكن من دون طيّ الملفات، التي يجب ان تفتح على قاعدة المحاسبة والمساءلة والمكاشفة.

لا يجوز لمن اثرى من دون وجه حق ان يبقى يتمتع بثروته.

لا يجوز لمن ارتكب المعاصي بحق البلد والمؤسسات والناس والإدارات ان يعتبر نفسه فوق المحاسبة، عودة العماد عون جاءت في توقيتها الصحيح، أنها الفرصة المتوافرة لجيل اتحد تحت سقف العلم اللبناني من أجل لبنان الغد.

هكذا وبتاريخ 28 آب 1991 غادر العماد عون لبنان الى منفاه تحت الحراسة الفرنسية وعلى متن باخرة فرنسية ودون ان يعلم بتوقيت مغادرته أحد ودون أن يودّعه أحد وكأنه رجل عادي اقترف جرم "التمرّد" في سبيل استعادة الوطن من الهيمنة والوصاية، وتكرّمت عليه سلطة الهيمنة والوصاية أو ممثلوها في كراسي الحكم بالعفو عن جريمة التمرد في سبيل الكرامة، وفرضت عليه الشروط التعسفية والجائرة بقصد التخلص منه الى الابد.

ولكنه عاد بتاريخ 7 أيار 2005 كالابطال، الذين لم يعرف لبنان منهم سوى قلة، زحف شعب لبنان العظيم لاستقباله كما سبق واستقبل فخر الدين من قبل، وذكرّتنا الجموع الصاعدة على طريق الرابية حيث قرر أن يقيم العماد عون بأيام العز التي عرفتها طريق بعبدا بين 23 أيلول 1988 و13 تشرين الأول 1990.»

وبعد مرور سنتين على العودة (تاريخ صدور هذا الكتاب) أين نحن، وماذا تحقق وماذا سيتحقق ؟ سنترك الجواب الى القارىء الكريم.

الفصل الرابع

نتائج مأساة 13 تشرين الأول 1990

النتائج السريعة

كان «ليوضاسيي» الداخل، و«بيلاطسيي» الخارج ما أرادوا فتحرر لبنان بكامله من «التمرد» وجلس دعاة التحرير على كراسيهم، فلقد صفا لهم الجو، واستتب الأمن وعاد الجميع الى حضن الشرعية ينعمون بالحرية والسيادة والاستقلال في ظل الاحتلال السوري الشقيق ولكن نتائج هذا الانتصار المأساة كانت مدمّرة للبنان الصيغة والوطن، ما هي هذه النتائج؟

اعتقال الضباط الأحرار ونقلهم الى السجون السورية

اعتقلت القوات السورية التي احتلت مبنى وزارة الدفاع الوطني الضباط الأحرار الآتية اسماؤهم :

من داخل مبنى وزارة الدفاع الوطني ومن مراكز عملهم

العميد الركن فؤاد عون نائب رئيس الاركان للتجهيز
العميد لويس خوري رئيس مكتب قائد الجيش
العقيد الركن عامر شهاب مدير المخابرات
العقيد كرم مصوبع مُعاون مدير المخابرات
المُقدم فؤاد الاشقر من مديرية المخابرات
المُقدم توفيق ضوميط من مديرية المخابرات
المُقدم فايز كرم من مديرية المخابرات
الرائد مارون بوديوان من مديرية المخابرات
الرقيب الأول نقولا كرم سائق المقدم فؤاد الأشقر

من مراكز عملهم في الثكنات

العميد شامل موزايا قائد اللواء الخامس
العميد مخول حاكمه قائد اللواء العاشر
النقيب ميشال كرم

من منزله وبعد عدة أيام :

العقيد صلاح منصور

بعد اعتقالهم نقل الضباط الأحرار الى السجون السورية حيث أمضى العمداء لويس خوري وشامل موزايا ومخول حاكمه والرائد مارون ابو ديوان خمسة واربعين يوماً

أما الباقون فقد أمضوا خمسة أشهر

(سأروي بالتفصيل أيام الاعتقال في السجون السورية في كتاب خاص، لقد صدر الكتاب عام 2008 تحت عنوان: من ضيافة صدام الى سجن المزة).

وهنا لا بد من التساؤل لماذا اقتصر الاعتقال على هؤلاء الضباط فقط، هل لأنهم الضباط الأحرار لوحدهم؟ أم ان غيرهم وممن كان يفترض اعتقالهم كانوا قد رتّبوا اوضاعهم مع حكومة الطائف والقوات السورية من قبل، وكانوا «يضعون رجلاً في الفلاحة ورجلاً في البور؟»

أم انهم كانوا وأخشى ان اقول، عملاء لحكومة الطائف والقوات السورية؟

كم كان محقاً وزير الخارجية العراقي طارق عزيز في كل مرة كنت التقيه في العراق ويسألني: هل العماد عون أمين من اركانه وقادة وحداته؟ خاصة وان بعض هؤلاء الضباط قد عينتهم قيادة العماد لحود بعد 13 تشرين الأول 1990 في مراكز مهمة وحتى حساسة في الاركان والقيادات العملانية واللوجستية أو في وظائف مدنية مهمة كالصليب الأحمر وارسلت بعضهم لمتابعة دورات دراسية في الخارج وحتى تعيينهم ملحقين عسكريين في بعض السفارات كسفارة لبنان في واشنطن تقديراً للخدمات التي أدوها لها اثناء وجودهم قرب العماد عون أو في اركانه وقيادته.

نعم التساؤل يفرض نفسه ويقول:

لماذا اعتقل نائب رئيس الاركان للتجهيز ولم يعتقل باقي نواب رئيس الاركان الثلاثة الباقين؟

لماذا اعتقل رئيس مكتب قائد الجيش ولم يعتقل قائد حرسه وبعض مستشاريه الذين كانوا دوماً بقربه؟

لماذا اعتقل قائد اللواء الخامس وقائد اللواء العاشر ولم يعتقل قائد اللواء الثامن وقائد اللواء التاسع وقائد الشرطة العسكرية وقائد المغاوير وقائدا منطقة بيروت وجبل لبنان وبخاصة الذين أكلوا كثيراً من خبز السلطان ولم يضربوا بسيفه حتى يوم 13 تشرين الأول 1990؟

لماذا اعتقل مدير المخابرات وبعض ضباط مديريته ولم يعتقل الباقون وبخاصة ضباط معلومات بيروت وجبل لبنان؟

لماذا لم يعتقل أحد من ضباط مديرية التوجيه وهي العنصر الأساسي للتوجيه قرب القائد؟

اسئلة لن أجيب عنها الآن بل أترك الاجابة لاصحاب العلاقة أو لكتاب آخر سأصدره (لقد

صدر الكتاب عام 2008 تحت عنوان: من ضيافة صدام الى سجن المزة)، أو للرأي العام العسكري والمدني في لبنان.

اغتيال داني شمعون وعائلته

روت جريدة الأنوار الصادرة بتاريخ 1990/10/22 الحادث على الشكل الآتي:

"أظهرت التحقيقات الأولى من الجريمة النكراء، انه عند الساعة السادسة والنصف من صباح أمس، توقفت سيارتان من طراز ب.ام.ف سوداوا اللون، أمام بناية عبد النور في سنتر شاهين في بعبدا، وترجل منها ثمانية اشخاص وهم يخفون اسلحتهم الفردية، وهي عبارة عن مسدسات مزودة بكواتم للصوت، وطلبوا من حارس البناية الصعود معهم الى منزل المهندس شمعون في الطبقة الخامسة من المبنى بكل هدوء، ولدى وصولهم الى مدخل المنزل قرعوا الباب فركض نجل المهندس شمعون الأكبر طارق (7 سنوات) ليفتح الباب فمنعته الخادمة، وقالت له "انا افتح"، وسألت من؟ فاجابها الحارس "انا ابو جورج" ففتحت الباب، ورأت ثلاثة اشخاص بلباس الجيش اللبناني، وبادرها احدهم "اين الرئيس داني" وفي هذا الوقت كان المهندس شمعون وصل الى المدخل بثياب النوم، وقال له الجاني اريدك لأمر هام، دعاه المهندس شمعون الى الدخول، ورافقه الى صالون داخلي وبقي الشخصان الآخران في المدخل الخارجي للمنزل في حين كانت الخادمة تدخل الى المطبخ سمعت "خبطة" فهمّت بالعودة، ولكن عقيلة المهندس شمعون السيدة انغريد ركضت الى الصالون، وفوجئت بزوجها يتخبط بدمه على الارض، فحاولت الصراخ ولكن الجاني عاجلها بعدة طلقات طرحتها أرضاً على مدخل الصالون، ولدى خروج الجاني رأى نجل شمعون طارق في الممر فعاجله باربع طلقات في رأسه أدت الى مقتله فوراً ثم أكمل الى غرفة نوم الأطفال حيث كان شقيقه الصغير جوليان (5 سنوات) يختبىء خلف لعبه ويصرخ الى شقيقه طارق، فتقدم منه الجاني وافرغ في رأسه أربع رصاصات ثم خرج واقتاد الخادمتين الى الحمام وأقفل عليهما، ثم خرج وانسحب الجميع كما دخلوا، ولكن الخادمة عادت الى الصراخ فهرع جيران المهندس شمعون وبينهم والد زوجته. فلما دخل الى المنزل صدم بالمجزرة ولمسهم فوجد ان الحرارة لا تزال على اجسامهم، ثم دخل مذهولاً الى غرفة الأطفال فوجد جوليان لا يزال يشخر فحمله وطلب من الموجودين نقله الى المستشفى، والاتصال بالصليب الأحمر الذي حضر، ونقلوهم الى المستشفى حيث اجريت اسعافات للطفل جوليان ولكنه ما لبث ان فارق الحياة نتيجة رصاصتين استقرتا في رأسه.

وافاد أحد حراس المهندس شمعون انه عند الساعة السادسة والنصف فوجىء بالسيارتين تقفان أمام البناية فأسرع وشاهد أربعة اشخاص بلباس الجيش اللبناني فسألهم ماذا

يريدون، فأجابه أحدهم انهم أتوا لحماية "الريس داني" فقال لهم ولكن الحماية لا تتم بهذا الشكل فشهر احدهم مسدسه وصوّبه نحوه وقال له الأفضل ان لا تتحرك ولا تلقي مزيداً من الاسئلة ثم ادخله الى مدخل البناية وبعد نحو دقيقتين عاد الجناة وصعدوا الى السيارتين وفرّوا الى جهة مجهولة".

النتائج اللاحقة

تشديد القبضة السورية على لبنان

تعلّمت سوريا من تجربتها السابقة مع جامعة الدول العربية ودولها عند تشكيل قوات الردع العربية عام 1976 فعملت خلال مؤتمر الطائف على قطع الطريق على تدخل الجامعة العربية وعلى لجنتها الثلاثية التي قامت بالتحضير لاتفاق الطائف فشلّت عمل اللجنة منذ البدء وأمّنت لنفسها الاستفراد بالقضية اللبنانية وبحصر القرار بها دون أي منازع خارجي. وبعدما نجحت في 13 تشرين الأول 1990 بالقضاء على آخر معقل معارض لها، وازالة آخر قوة أو صوت قد يجرؤ على التصدي لسيطرتها، ودخلت جميع المناطق اللبنانية واحتلتها، فرضت على لبنان بواسطة الحكومة التي عينتها ورئيس الجمهورية الذي عينته خلال مسرحية شتورا ومجلس النواب الذي سبق لها ووضعت يدها عليه، معاهدة "الأخوة والتعاون والتنسيق" التي هي في الحقيقة معاهدة الهيمنة على لبنان والسيطرة على شعبه والتحكم بقراره.

فعند الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر الاربعاء 15 أيار 1991، انعقد مجلس الوزراء اللبناني في المقر الرئاسي الموقت في الرملة البيضاء برئاسة رئيس الجمهورية الياس الهراوي وفي حضور رئيس مجلس الوزراء عمر كرامي و27 وزيراً، وتغيّب الوزيران فارس بويز ومحمد يوسف بيضون بداعي السفر. وبعد ست ساعات من المناقشات، أقر مجلس الوزراء، بتأييد غالبية اعضائه، وامتناع الوزيرين جورج سعاده وروجيه ديب، مشروع العلاقات مع سوريا الذي أطلق عليه اسم "معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق". (يبين الملحق رقم 3 تشكيل الحكومة التي وافقت على معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق والتي سبق لها واصدرت مرسوم العفو عن العماد ميشال عون).

ثم وعند الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر الاربعاء 22 أيار 1991، وقع رئيس الجمهورية اللبنانية الياس الهراوي ورئيس الجمهورية السورية حافظ الاسد، "معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق" في حفل أقيم في قصر الشعب (دمشق) في حضور نائبي الرئيس السوري عبد الحليم خدام ومحمد زهير مشارقة، ورئيس مجلس الشعب عبد القادر قدورة ورئيس الحكومة محمد الزعبي (عن الجانب السوري) ورئيس مجلس النواب اللبناني حسين الحسيني ورئيس الحكومة عمر كرامي وجميع الوزراء عن الجانب اللبناني باستثناء الوزيرين جورج سعاده

وروجيه ديب، والوزير محمد يوسف بيضون الموجود في الولايات المتحدة الاميركية (يبين الملحق رقم 4 نص المعاهدة ومحضر التصديق عليها في مجلس النواب).

وبعد توقيع هذه المعاهدة اكتمل وضع اليد السورية على جميع مفاصل السلطة في لبنان حتى اصبح اي قرار، مهماً كان أو بسيطاً، يأخذه المفوض السامي في عنجر (غازي كنعان ومن بعده رستم غزاله) ويرسل الى السلطة اللبنانية لتوقعه وتنشره وتنفذه.

دامت الهيمنة السورية على لبنان حتى تبدّل السياسة الاميركية في الشرق الاوسط واعتماد مشروع جديد عرف بالشرق الاوسط الجديد أو مشروع الفوضى الخلاقة الذي لا يراعي المصالح السورية ولا يحافظ على دور مهم لسوريا في الشرق الاوسط وقررت الولايات المتحدة الاميركية توجيه ضربة موجعة لسوريا تتمثل برفع يدها عن لبنان وسحب جيشها منه وتقليص هيمنتها عليه، وجاء اغتيال الرئيس رفيق الحريري ليسّرع ذلك فكان انسحاب الجيش السوري من لبنان في اواخر نيسان 2005.

تراجع دور المسيحيين في لبنان

اذا كان الهدف الظاهر لمؤتمر الطائف هو التخلص من العماد ميشال عون، وذلك لكسب موافقة الزعماء المسيحيين من علمانيين وروحيين، فان الهدف الأساسي والحقيقي له كان اضعاف دور المسيحيين والحد من تأثيرهم ونفوذهم وتعديل صيغة الميثاق الوطني الذي قام في العام 1943 بين السنة والموارنة وتقوية التأثير السني على حساب المسيحيين عامة والموارنة خاصة، وارضاء الشيعة باعطائهم بعض التأثير الاضافي في الصيغة اللبنانية عن طريق مقولة المثالثة ضمن المناصفة. وهكذا توصل عرابو الطائف الى اهدافهم بتقوية دور السنة في لبنان عن طريق قبول الشيعة بما اعطوا من اضافات تمثلت بتقوية دور رئيس المجلس النيابي وسكوت المسيحيين عن اضعاف دور رئيس الجمهورية بحجة ان سلطات رئيس الجمهورية المسحوبة منه قد اعطيت لمجلس الوزراء مجتمعاً حيث يتمثل فيه المسيحيون بالنصف والموارنة بما يعادل حصة كل من السنة والشيعة فيه وهكذا كان توقيع اتفاق الطائف والموافقة عليه من قبل المجلس النيابي وتعديل الدستور بما يتناسب والاتفاق المرحلة الاولى لاضعاف المسيحيين وتراجع دورهم في السلطة.

ولما رفض العماد ميشال عون هذا الاتفاق وتمكّن من الوقوف بوجهه وحيداً ولكن مدعوماً من شريحة كبيرة من اللبنانيين وبخاصة المسيحيين منهم، ولما بدأ الوهن يتسرب الى الجهات الداعمة لهذا الاتفاق داخلياً واقليمياً ودولياً شعر الزعماء المسيحيون الذين وافقوا على الطائف من علمانيين وروحيين انهم سيدفعون وحدهم الثمن وسيحاسبهم شعبهم المسيحي على ما ارتكبوه فاستماتوا في الدفاع عن موقعهم وطالبوا عرابي الطائف بعدم

تركهم ومتابعة تغطية موقفهم وقطع الطريق على من يريد تدفيعهم الثمن، فيمّموا شطر سوريا طالبين الدعم. أفهمهم السوريون ان الذي يهم سوريا من اتفاق الطائف هو العلاقة السورية – اللبنانية المميزة فقط وليس الشق المتعلق بالاصلاحات الدستورية او بحصة السنة او الشيعة او المسيحيين في السلطة، واذا كان العماد عون يؤمّن لهم هذه العلاقة المميزة فهم لا يناصبونه العداء ولا يسعون للتخلص منه.

ولما أصر العماد عون على موقفه القاضي بخروج الجيش السوري واستبدال الهيمنة السورية بعلاقات أخوية ومتكافئة وقائمة على المصالح المشتركة للبنان وسوريا، قطع السوريون الأمل من تعاون العماد عون معهم وكانت 13 تشرين الاول 1990 التي وافق عليها الزعماء المسيحيون من علمانيين وروحيين فكان ما حدث في 13 تشرين الاول 1990 المرحلة الثانية لاضعاف المسيحيين وتراجع دورهم في السلطة.

بعد القضاء على تمرد العماد عون ونفيه الى فرنسا ظن الزعماء المسيحيون (البطريركية المارونية بشكل مباشر أو من خلال "قرنة شهوان" والقوات اللبنانية والكتائب وغيرهم) أن الجو قد صفا لهم وأصبح بامكانهم لعب الدور الذي ظنوا انه قد اعطي لهم من خلال اتفاق الطائف وبدأوا يطالبون بحصتهم من السلطة ففوجئوا برفض عرابي الطائف والفريق الآخر من اللبنانيين بحجة ان اتفاق الطائف لم ينص على ما يطالبون به وكل الوعود التي اعطيت لهم شفهياً، أو خارج الاتفاق، لا قيمة لها، وان ما كتب قد كتب، ولما أصروا على مطالبهم كان نصيبهم الاهمال أو عدم المبالاة (البطريركية ومواقفها)، أو فتح ملفات الحرب ونتائجها كحادثة اغتيال الرئيس رشيد كرامي أو المهندس داني شمعون او استغلال حوادث جديدة كتفجير كنيسة سيدة النجاة وما تبع ذلك من حل لحزب القوات اللبنانية وتوقيف سمير جعجع وادخاله السجن والحكم عليه بالسجن المؤبّد من قبل المجلس العدلي. وكان ذلك المرحلة الثالثة لاضعاف المسيحيين وتراجع دورهم بشكل كبير في السلطة.

وبعد تهميش دور المسيحيين بشكل مخيف خلال خمسة عشر عاماً ظن عرابو الطائف انفسهم أن المسيحيين قد غُيِّبوا نهائياً وان دورهم أصبح ثانوياً وتأثيرهم قد اضمحل فسمحوا للعماد ميشال عون بالعودة الى لبنان بتاريخ 7 أيار 2005 وأسقطوا عنه جميع التهم الباطلة التي ساقوها ضده زوراً وبهتاناً.

ولما زحفت الجماهير الغفيرة لتستقبل العماد عون العائد من المنفى، ولما أصبح منزله في الرابية محجة لكل اللبنانيين دون استثناء، فوجىء عرابو الطائف بحجم الزعامة التي لا يزال يتمتع بها العماد عون وخافوا أن يُعيد خلط الأوراق اللبنانية من جديد ويعيد للمسيحيين دورهم – مع العلم أن توجهات العماد عون منذ تسلمه رئاسة الحكومة عام 1988 وباعتراف اللجنة العربية السداسية في تونس لم تكن توجهات مسيحية بل وطنية لبنانية

– عادوا يألّبون عليه كافة الافرقاء اللبنانيين وبخاصة من تبقى من الزعامات المسيحية التي اعادوها الى الحياة. علماً بأن العماد عون لم يكن يضمر العداء لهم وليس بوارد الثأر منهم على ما فعلوه به في 13 تشرين الأول 1990 يؤكد ذلك انه وفور وصوله الى لبنان وقبل أن يتوجه بكلمة شكر الى الجموع الزاحفة لاستقباله زار ضريح الرئيس رفيق الحريري وصلى له ووضع اكليلاً من الزهر على الضريح في غياب اي ممثل لعائلة الرئيس الحريري، كما كانت الزيارة الاولى التي يقوم بها بعد وصوله الى لبنان الى سمير جعجع في سجن وزارة الدفاع في اليرزة حيث أمضى معه حوالى الساعة ليؤكد له نسيان الماضي وفتح صفحة جديدة من العلاقات المشتركة.

نعم خاف عرابو الطائف فقرروا قطع الطريق على الزعيم العائد واستعجلوا اجراء الانتخابات النيابية وفي ظل قانون انتخابي جائر وظالم وبخاصة للمسيحيين، وشكلوا جبهة انتخابية واحدة ضده ضمت تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي وحركة أمل وحزب الله والزعامات المسيحية التي اعادوها الى الحياة بعد أن كانت قد زالت وانعدم وجودها السياسي الفاعل.

وكم كانت دهشة الجميع كبيرة عندما تمكن العماد عون بمفرده من الوقوف بوجه الجميع وتحقيق نصر تمثّل بفوز واحد وعشرين نائباً من كتلته وبخاصة في المناطق المسيحية مما حمل بعض المقامات المسيحية المناوئة للعماد عون وحتى البطريرك الماروني بالاعتراف بأنه «قد أصبح للمسيحيين الآن زعيم».

لم يبلع عرابو الطائف الضربة التي وجهها لهم العماد عون رغم جميع الضغوط والمناورات والأموال الطائلة التي دفعوها وتوسل الحقن الطائفي والمذهبي ضده، فعادوا الى طريقتهم السابقة التي اعتمدوها عام 1990 عندما قرروا تدمير المنطقة المحررة من الداخل باشعال نار الحرب بين الجيش والقوات اللبنانية، وأصدروا عفواً عن سمير جعجع وأخرجوه من السجن لكي يعيد مأساة العام 1990:

– صدر القانون رقم 677 بتاريخ 19 تموز 2005 الذي قضى بمنح عفو عام عن بعض الجرائم موضوع الأحكام الصادرة عن المجلس العدلي رقم 95/5، 97/2، 99/2 و 96/4 والحكم الصادر عن محكمة جنايات بيروت تحت رقم 96/380 وهي كلها احكام صادرة بحق الدكتور سمير جعجع ورفاق له (يبيّن الملحق رقم 5 نص هذا القانون).

ما هي هذه الأحكام؟

– الحكم رقم 95/5 المتعلق بأغتيال داني شمعون وعائلته:

تألف المجلس العدلي من الرئيس الأول لمحكمة التمييز فيليب خير الله والرؤساء

التمييزيين حكمت هرموش وجورج قاصوف وحسين زين المستشار التمييزي وحسن قواص.

قضى الحكم في ما قضى.

بتجريم المتهمين سمير فريد جعجع وغسان انطوان توما وانطونيوس الياس الياس وبإنزال عقوبة الإعدام بكل منهم وتخفيض هذه العقوبة تخفيفاً إلى الأشغال الشاقة المؤبدة لجهة اقدامهم على التحريض على قتل المغدور داني شمعون. (يبين الملحق رقم 6 بعض تفاصيل الحكم وبخاصة الفقرة الحكمية).

- الحكم رقم 97/2 المتعلق بمحاولة اغتيال الوزير ميشال المر.

تألف المجلس العدلي من الرئيس الأول لمحكمة التمييز فيليب خير الله والرؤوساء التمييزيين حكمت هرموش أحمد المعلم وحسين زين ورالف رياشي.

قضى الحكم في ما قضى.

بتجريم المتهم سمير فريد جعجع وبإنزال عقوبة الإعدام به لكل من الجنايات وتخفيضها تخفيفاً إلى الأشغال الشاقة المؤبدة (يبين الملحق رقم 7 بعض تفاصيل الحكم وبخاصة الفقرة الحكمية).

- الحكم رقم 99/2 المتعلق باغتيال الرئيس رشيد كرامي.

تألف المجلس العدلي من الرئيس الأول لمحكمة التمييز منير حنين والرؤساء التمييزيين أحمد المعلم وحسين زين وغسان أبو علوان ورالف الرياشي.

قضى الحكم في ما قضى:

بالنسبة للمتهم سمير فريد جعجع:

تجريمه بالنسبة لجرم التحريض على اغتيال الرئيس رشيد كرامي وانزال عقوبة الإعدام به وتخفيفها إلى الأشغال الشاقة المؤبدة.

تجريمه بالنسبة للتدخل في الجريمة الخائبة المتعلقة بحاولة قتل طاقم الطوافة والركاب فيها المرافقين للرئيس كرامي وإنزال عقوبة الإعدام به وتخفيضها إلى الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة.

تجريمه بالنسبة للتدخل بالعمل الإرهابي وإنزال عقوبة الإعدام به وتخفيفها إلى الأشغال الشاقة المؤبدة. (يبين الملحق رقم 8 بعض تفاصيل الحكم وبخاصة الفقرة الحكمية).

- الحكم رقم 4/ 96 المتعلق بتفجير كنيسة سيدة النجاة في ذوق مكايل.

تألف المجلس العدلي من الرئيس الأول لمحكمة التمييز فيليب خير الله والرؤوساء التمييزيين حكمت هرموش وأحمد المعلم وحسين زين ورالف الرياشي.

قضى الحكم في ما قضى:

بتجريم المتهم سمير جعجع، لجهة انشاء الفصائل العسكرية وتجنيدها وتسليحها، وبإنزال عقوبة الإعتقال المؤقت بحقه لمدة عشر سنوات وبإدانته لجهة التصرف بالأسلحة الحربية وبالمتفجرات بصورة غير مشروعة وبحبسه لذلك لمدة سنتين، وادغام العقوبتين على ان تطبق بحقه عقوبة الاعتقال لعشر سنوات لإنها الأشد، (يبين الملحق رقم 9 بعض تفاصيل الحكم وبخاصة الفقرة الحكمية).

- الحكم رقم 96/380 المتعلق بقتل الدكتور الياس الزايك.

تألفت محكمة الجنايات في بيروت من الرئيس سهيل عبد الصمد والمستشارين زهراب عيوازيان واسامة العجوز.

قضى الحكم في ما قضى.

بتجريم سمير فريد جعجع وغسان انطوان توما وانطونيوس الياس الياس وبإنزال عقوبة الإعدام بكل منهم، وبتخفيفها الى الأشغال الشاقة المؤبدة (يبين الملحق رقم 10 بعض تفاصيل الحكم وبخاصة الفقرة الحكمية).

وهكذا صدر عفو عام عن خمسة جرائم أدين بها سمير جعجع، صدر بأربع منها احكام عن أعلى سلطة قضائية في لبنان هي المجلس العدلي والخامسة صدر بها حكم عن محكمة جنايات بيروت، واستفاد من هذا العفو مجرمون كثيرون اشتركوا بهذه الجرائم منهم من كان داخل السجون ومنهم من لا يزال فاراً وطليقاً وحراً يسرح ويمرح خارج لبنان وربما داخله ولم تقتصر الاستفادة من هذا العفو على هؤلاء بل ترافق هذا العفو بعفو آخر استفاد منه مجرمون آخرون قتلوا عدداً كبيراً من العسكريين والمدنيين وهم مجرمو الضنية ومجدل عنجر وذلك بموجب القانون رقم 678 تاريخ 19 تموز 2005 (يبين الملحق رقم 11 نص هذا القانون).

وبعد صدور العفو عن سمير جعجع عادت الساحة المسيحية في لبنان لتعيش اجواء العام 1990 ذاتها. وما سينتج عنها من مآسي تدمير لما تبقى من مكانة للمسيحيين في لبنان. وربما ستؤدي الى الحرب لالغاء الوطن مرة أخرى

ظهور الثنائية الجديدة السنية – الشيعية

بعد 13 تشرين الأول 1990 بدأ دور الطائفة الشيعية بالظهور اكثر فاكثر من خلال حزب الله

ومقاومته للاحتلال الاسرائيلي واخراجه بقية المقاومين أو المدّعي المقاومة من الساحة، اما باستيعاب بعضهم أو بتهميش دورهم ومن ثمّ الغاء هذا الدور وصولاً لاستفراده بالمقاومة، مدعوماً من قبل ايران بالمال والعتاد والتدريب وحتى بالرجال، وذلك عن طريق غض نظر سوريا عن هذا الدعم ووصولاً للموافقة عليه بعد أن توطّدت العلاقة السورية – الايرانية.

وتعاظم هذا الدور في العام 2000 عندما اضطرت اسرائيل الى الانسحاب من معظم اراضي الجنوب اللبناني تحت ضغط المقاومة الاسلامية المتمثلة بحزب الله لوحده، وكان هذا الانسحاب الانتصار الاول على اسرائيل الذي يعرفه العرب. ومع هذا الانتصار الذي التفّ حوله معظم اللبنانيين ازداد تطلع الطائفة الشيعية نحو دور اكثر فعالية في لعبة السلطة اللبنانية، في وقت بقي حزب الله متخّلياً عن دور له في الداخل وفي السلطة، تاركاً المجال واسعاً لحركة أمل والرئيس نبيه بري يتفردا بحصة الشيعة في السلطة.

وكانت حرب اسرائيل على لبنان في 12 تموز 2006 التي دامت ثلاثة وثلاثين يوماً لم تتمكن اسرائيل من تحقيق اي انتصار فيها أو حتى من معاودة احتلال اي جزء مهم من الارض الجنوبية التي اضطرت الى الانسحاب منها عام 2000، فتحلقت حول حزب الله الاكثرية العظمى من الطائفة الشيعية ما دفع بالشيعة للمطالبة بحصة أكبر في السلطة ليس على حساب المسيحيين الذين اصبح دورهم ضعيفاً بل على حساب السنة الذين تعاظم دورهم وكبر كثيراً بعد اتفاق الطائف ومن خلال تولّي رفيق الحريري رئاسة الحكومة مدعوماً بالاغلبية العظمى من السنة ومستقطباً دعماً اقليمياً ودولياً ناتجاً عن ديناميكيته وعلاقاته الدولية الكثيرة وبخاصة مع فرنسا ورئيسها جاك شيراك.

وبعد أن تم اضعاف المسيحيين وتهميش رمزهم في السلطة عنيت رئاسة الجمهورية من قبل السنة والدروز وبعض المسيحيين وجد الشيعة انفسهم مضطرين لملء الفراغ والحد من تعاظم دور السنة، فظهرت الثنائية السنية– الشيعية بشكل ظاهر للوصول الى تقاسم السلطة بينهما.

وهذا ما نراه اليوم على الساحة اللبنانية وما نعيشه وننتظر نتائجه.

هل ستؤدي الظروف الحالية الى اعادة الاعتبار الى اتفاق الطائف واعادة تفعيل المثالثة في السلطة ؟

هل نحن بانتظار طائف جديد يعيد توزيع الادوار والسلطة في لبنان ؟

التاريخ يعيد نفسه والعام 2007 نسخة طبق الاصل عن العام 1988.

الطائف يأكل رجالـه

المتعارف عليه أن الثورات غالباً ما تأكل رجالها أو من يقومون بها واتفاق الطائف هو ثورة

الخاتمة

... ويبقى الجيش هو الحل

... وأنا أكتب هذه الخاتمة في شهر أيار 2007 عادت بي الذاكرة الى شهر أيار 1988 يوم كنت أكتب خاتمة كتابي "ويبقى الجيش هو الحل" واستعدت الأحداث وكم كانت دهشتي كبيرة عندما تبيّنت ان التاريخ يعيد نفسه وكأن السنوات التسع عشرة التي تفصل هذين التاريخين قد أُسقطت من حياة لبنان واللبنانيين وكأن لبنان اليوم هو ذاته لبنان 1988. لم أصدق ولكن حشريتي دفعتني لاستذكار الأوضاع والأحداث التي كانت عليها عام 1988 ومقابلتها مع احداث وأوضاع العام 2007.

رئاسة الجمهوريـة

في العام 1988 كانت الانتخابات الرئاسية ستجري قبل 23 أيلول وكان رئيس الجمهورية بحسب الدستور هو رئيس السلطة التنفيذية، والصلاحيات التي يعطيها له الدستور تجعله الأقوى بين جميع السلطات وقد لا يحتاج لدعم شعبي قوي لكي يكون قوياً ولا يضيره اذا كانت المعارضة قوية فلا يمكنها أن تضعفه كثيراً.

في العام 2007 ستجرى الانتخابات الرئاسية قبل 25 تشرين الثاني ولم يعد رئيس الجمهورية بحسب الدستور هو رئيس السلطة التنفيذية، وفقد كثيراً من صلاحياته وأصبح واحداً من ثلاثة رؤساء متساوين في المقام والعظمة أن لم يكن الرئيس الاضعف بين الثلاثة.

في العام 1988 كان الشيخ امين الجميل يحظى بدعم معظم الفاعليات المسيحية من روحية وعلمانية وبدعم اقليمي ودولي لا بأس به. أما المعارضة فكانت بمعظمها اسلامية ولكن معارضتها لم تكن حادة وعنيفة بالشكل الذي يؤدّي الى اضعافه كثيراً لأن الوصاية السورية لم تقطع معه شعرة معاوية بل أبقت على قنوات اتصال معه تتسع وتضيق حسب الظروف.

في العام 2007 وبعد خروج السوريين من لبنان انقلب على العماد اميل لحود معظم النواب الذين رفعوا اياديهم في المجلس النيابي لينفذوا أمر الباب العالي في دمشق ويمدّدوا فترة رئاسته ثلاث سنوات. كما بدأت بعض الفاعليات بالمرجلة والبهورة والتهجم على رئيس الجمهورية، ونسي الجميع انهم كانوا لشهور مضت يعيّدون اذا اعطاهم الرئيس موعداً واستقبلهم في قصر الرئاسة في بعبدا. وتمادى هؤلاء النواب والفاعليات في هجومهم

وتهجمّهم على الرئيس حتى قالوا فيه ما لم يقله مالك في الخمرة. وزاد من مرجلة هؤلاء انضمام بعض الزعامات المسيحية من روحية وعلمانية اليهم. ولم يكف هؤلاء المسيحيين ما قاموا به في الطائف عندما «بصموا» على تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية وتآمروا على دور المسيحيين في لبنان وقبلوا كل ما احتوى اتفاق الطائف من تحجيم لدور المسيحيين وتهميشهم كل ذلك ليتخلصوا من العماد ميشال عون وتصديق الوعود التي اعطيت لهم شفوياً بأنهم سيحصلون على حصتهم من جبنة السلطة. لم يكتف هؤلاء بذلك ايضاً بل وقّعوا وثيقة احتلال قصر بعبدا ومبنى وزارة الدفاع الوطني والمنطقة التي كانت لا تزال حرة في 13 تشرين الأول 1990. ولم يحسب هؤلاء خط الرجعة ولم يفكّروا بأن التهجم على الرئيس هو تهجم على مقام الرئاسة واضعاف له وتهميش اضافي لدور المسيحيين في لبنان. ولم يكتف هؤلاء بالهجوم والتهجم بل وصل الوضع بالسلطة المارونية الروحية لمطالبة رئيس الجمهورية بالاستقالة. ألم يكن من الافضل انتظار بضعة شهور لكي يُنهي الرئيس فترة ولايته؟ ألم يتذكّر هؤلاء ان رئيس الجمهورية يذهب ولكن الرئاسة تبقى؟

هذا التهجّم شجع الآخرين على الانقضاض على الرئيس وعلى مقام الرئاسة ليصل الى محاولة تشليح الرئيس حتى الصلاحيات الصغيرة والبروتوكولية التي حفظها له اتفاق الطائف. كما حمل السلطات الداخلية والاقليمية والدولية على مقاطعة رئيس الجمهورية وعدم زيارته أو الاتصال به، ولقد تمادى بعض السفراء المعتمدين لدى رئيس الجمهورية وقاطعوه وتوقفوا عن زيارته أو عن الاتصال به ووصل الوضع مع احدى الدول لتمديد فترة وجود سفيرها في لبنان لكي لا يضطر السفير الجديد المعين بديلاً عنه الى تقديم اوراق اعتماده الى رئيس الجمهورية.

رغم كل ذلك بقي رئيس الجمهورية في مركزه وسيبقى حتى نهاية ولايته بسبب عناده أولاً وبسبب دعمه من قبل معارضة نيابية وشعبية قوية فوّتت على الخصوم ما يريدون تحقيقه من اجبار الرئيس على الاستقالة والاتيان برئيس مرتهن لهؤلاء الخصوم.

في العام 1988 تمكن اللبنانيون من تفشيل تعيين رئيس للجمهورية من قبل الولايات المتحدة الاميركية وسوريا وكانت حكومة العماد ميشال عون.

في العام 2007 يحاول الاميركيون والفرنسيون تسمية رئيس جمهورية من الصف الثاني أو الثالث أو من «حواضر البيت الماروني» أو «حواضر الاكثرية النيابية»، رئيس يكون موظفاً لدى هذه الاكثرية ولدى من يدعمها. فهل ترانا سنترحم على ما كان سيحدث العام 1988 وعلى من كان سيعين رئيساً للجمهورية آنذاك، أم ان العام 2007 سيأتينا برئيس "غير شكل" أم ان الانتخاب سيُعطّل وستكون هناك حكومة عسكرية جديدة برئاسة قائد الجيش؟

مجلس النواب

في العام 1988 كان قد مضى على انتخاب اعضاء المجلس النيابي ست عشرة سنة، والنواب يمدّدون ولايتهم باستمرار، وقسم كبير منهم قد توفاهم الله ولم يتم انتخاب بدلاء عنهم وكان عدد الاحياء منهم 73 من أصل 99، وكانوا منقسمين الى فريقين على أساس طائفي، المسلمون ومعهم عدد قليل من المسيحيين والمسيحيون ومعهم عدد قليل من المسلمين. أما اجتماعات المجلس النيابي فكانت متوقفة ليس فقط لظروف جغرافية وأمنية وسياسية بل بضغط من سلطة الاحتلال السوري وسلطة الميليشيات المسيطرة على مناطق تواجد النواب. وكان هؤلاء النواب الذين مر على انتخابهم ست عشرة سنة اصبحوا يشعرون وكأنهم لا يمثلون الشعب اللبناني وخاصة جيل الشباب منه، أو كأنهم غير مقتنعين بجدية نيابتهم وبفعالية دورهم اي انهم "مش قابضين حالهم جدّياً". في العام 2007 المجلس النيابي منتخب حديثاً منذ سنتين فقط، ولكن بموجب قانون انتخاب ظالم وغير عادل ومفصّل على قياس فئة من اللبنانيين والنواب، وهو القانون الذي وضعته سلطة الوصاية السورية والذي قصدت من ورائه ايصال نواب معينين من كل طائفة أو مذهب وابعاد آخرين من هذه الطائفة أو هذا المذهب، كما جاء قسم كبير من هؤلاء النواب وبخاصة المسيحيين منهم نتيجة اتفاق بين احزاب وتيارات معينة ومعروفة الولاء والاهداف وهي تيار المستقبل السني وحزب الله وحركة أمل الشيعيين والحزب الاشتراكي الدرزي واضيف الى هؤلاء بعض المسيحيين كتجمع قرنة شهوان والقوات اللبنانية. ولكن المسيحيين ردوا التحدي في بعض المناطق حيث توجد اكثرية مسيحية واعطوا العماد ميشال عون كتلة نيابية بلغ عديدها 21 نائباً، اصبحت هي الممثل الشرعي والحقيقي للمسيحيين باعتراف البطريرك الماروني الذي كان يؤيد ما كان يقصد بتلك الانتخابات. وهكذا تشكل هذا المجلس النيابي من اكثرية عديدها حوالى مئة نائب واقلية معارضة تمثلت بكتلة العماد ميشال عون. ولكن الاكثرية التي بنيت على قواعد خاطئة ومصالح انتخابية ظرفية سرعان ما انفرط عقدها وانسحب منها نواب حزب الله وحركة امل ليبقى عديدها 71 نائباً يديرها في الظاهر تيار المستقبل برئاسة النائب سعد الحريري وفي الواقع الحزب التقدمي الاشتراكي برئاسة النائب وليد جنبلاط والقوات اللبنانية برئاسة سمير جعجع ومن يدعمهما من الخارج، أما المعارضة فلقد تشكلت من كتلة العماد ميشال عون وكتلة نواب حزب الله وكتلة نواب حركة أمل وأصبح عديدها حوالى 55 نائباً. ولقد بنيت المعارضة على أسس متينة وأقوى من الأسس التي بنيت عليها الاكثرية، وذلك نتيجة التفاهم الذي توصل اليه العماد عون وحزب الله.

اذا كانت اجتماعات المجلس النيابي قد تعطلت في العام 1988 بفعل سلطة الوصاية والميليشيات فان اجتماعات المجلس النيابي الحالي معطلة منذ سنة تقريباً بسبب عدم

دعوة رئيس المجلس لعقد جلسات خلال الدورات العادية بحجة ان الحكومة غير دستورية وغير ميثاقية بعد أن استقال من عضويتها الوزراء الشيعة خمستهم ووزير ارثوذكسي، ونتيجة لذلك يرفض رئيس المجلس عقد اجتماعات بحضور هذه الحكومة. أضف الى ذلك وللسبب ذاته يرفض رئيس الجمهورية التوقيع على مراسيم فتح دورات استثنائية للمجلس النيابي. هذه هي الاسباب الظاهرة لعدم انعقاد جلسات المجلس النيابي، ولكن الاسباب الحقيقية هي الخلافات القائمة بين الاكثرية التي تدعم الحكومة والاقلية التي تعارضها حول أمور كثيرة يأتي في مقدمها الخلاف على انشاء المحكمة ذات الطابع الدولي التي ستنظر بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري والوزير باسيل فليحان ورفاقهما، فالاكثرية تريد الموافقة عليها كما هي وكما وضعتها هذه الحكومة بالاتفاق مع الامم المتحدة متخطية صلاحيات رئيس الجمهورية في موضوع عقد المعاهدات ومتجاوزة مبدأ الوفاق الوطني والعيش المشترك.

هل سيجتمع هذا المجلس النيابي لينتخب رئيساً للجمهورية قبل 25 تشرين الثاني 2007 أم سيبقى معطّلاً ويتعذر بالتالي انتخاب رئيس جمهورية جديد، فتتكرر تجربة العام 1988 وتشكل حكومة ثانية قد تكون عسكرية تتسلم صلاحيات رئيس الجمهورية ويعيش لبنان من جديد في ظل حكومتين ؟.

الحكومة

في العام 1988 وبعد اغتيال رئيس الحكومة رشيد كرامي كُلِّف الدكتور سليم الحص رئاسة الحكومة التي سبق وقدم استقالتها الرئيس رشيد كرامي. قاطعت هذه الحكومة رئيس الجمهورية وتوقفت اجتماعاتها، وسُيِّرت الأعمال الملحّة عن طريق المراسيم الجوالة، ثم انقسمت هذه الحكومة على نفسها وأصبح كل وزير يعتبر نفسه حكومة، كما سبق وتوقف عن ممارسة صلاحياته الوزير عبدالله الراسي وتوفى الله وزيرين من اعضائها هما الرئيس كميل شمعون والشيخ بيار الجميل ولم يُعيّن بدلاء عنهما واختل التوازن الطائفي في الحكومة.

في العام 2007 شُكّلت الحكومة الحالية على اساس أنها تمثل الجميع باستثناء كتلة العماد ميشال عون ووُزِّعت الحصص فيها على اساس 15 وزيراً لتيار المستقبل وحلفائه اي الحزب الاشتراكي والقوات اللبنانية وقرنة شهوان واربعة وزراء لرئيس الجمهورية وخمسة وزراء شيعة لحركة أمل وحزب الله. وبعد احداث الأشرفية وما نتج عنها من دمار ومآس ومسؤوليات تهرّبت الحكومة عن تحملّها، ثم اختيار وزير الداخلية حسن السبع ليكون كبش المحرقة فقدم استقالته ولكن رئيس الحكومة ورغم تعيين وزير الشباب والرياضية أحمد فتفت وزيراً بالوكالة لم يقبل استقالة الوزير حسن السبع بعد أن دبَّ الخلاف بين مكوّنات هذه الحكومة

وغيَّر ثلاثة وزراء محسوبين على رئيس الجمهورية (الياس المر- شارل رزق- طارق متري) توجهاتهم وارتباطهم وانضمّوا الى الوزراء الخمسة عشر، استقال وزراء حركة أمل وحزب الله الخمسة اي ممثلو الطائفة الشيعية والوزير يعقوب الصراف الارثوذكسي والمحسوب على رئيس الجمهورية، ثم اغتيل الوزير بيار الجميل، وعاد الوزير حسن السبع وبعد مرور حوالى السنة عن استقالته ليمارس صلاحياته كوزير للداخلية خوفاً من ان تفقد الحكومة الثلثين. ثم عمد من تبقى في الحكومة الى مقاطعة رئيس الجمهورية وأصبح وضع هذه الحكومة مطابقاً الى حد بعيد لوضع الحكومة التي كانت موجودة العام 1988. حكومة تقاطع رئيس الجمهورية، حكومة اختل فيها التمثيل الطائفي بشكل كبير بعد استقالة جميع الوزراء الشيعة، حكومة فقدت الأساس الذي شكّلت عليه اي اعطاء رئيس الجمهورية اربعة وزراء من اصل 24 وزيراً. حكومة تعتبرها المعارضة غير دستورية وغير ميثاقية وحكومة أمر واقع. حكومة تعتبر نفسها لا تزال شرعية طالما تملك الثلثين من عدد اعضائها الاساسيين (17 من اصل 24) وتدعمها اكثرية نيابية وتحظى بدعم خارجي كبير فضلاً عن ادعائها انها تحظى بدعم شعبي داخلي كبير. ولكنها حكومة محاصرة في السراي، حيث يسكن بصورة دائمة معظم اعضائها، من قبل المعارضة المعتصمة في ساحتي الشهداء ورياض الصلح.

هذه هي حال الحكومة في ربيع 2007 فكيف ستتطور الأمور خلال الأشهر المقبلة ؟

هل سيتمكن اللبنانيون من الاتفاق على انتخاب رئيس جديد للجمهورية يكون بداية الحل للازمة اللبنانية الجديدة؟

هل سيترك رئيس الجمهورية العماد اميل لحود سدة الرئاسة لحكومة مشكوك في دستوريتها وقانونيتها وميثاقيتها ؟

هل سيتابع رئيس الجمهورية بعد 25 تشرين الثاني مهماته على اساس عدم ترك البلاد بدون سلطة يتوافق عليها اللبنانيون ؟

هل ستقدم الاكثرية النيابية على مسرحية جديدة شبيهة بمسرحية شتورا عام 1989 فتنتخب هي لوحدها رئيساً للجمهورية يكون الياس الهراوي الجديد ويصبح للبنان رئيسان؟

هل سيشكل رئيس الجمهورية خلافاً للنصوص الدستورية حكومة جديدة فيصبح للبنان حكومتان ؟

هل ستكون الحكومة الجديدة حكومة عسكرية برئاسة قائد الجيش واعضاء المجلس العسكري فيعيد التاريخ نفسه ونكون في 25 تشرين الثاني 2007 كما كنا في 23 أيلول 1988؟

في مطلق الأحوال انني أرى في العام 2007 وبعد تسع عشرة سنة على اصدار كتابي "ويبقى الجيش هو الحل" أن الجيش كان وهو الآن وسيبقى هو الحل. ولننتظر شهوراً قليلة. وان غداً لناظره قريب .

ملحق رقم 1

بيان صادر عن مجلس الدفاع الأعلى
بتاريخ 1990/9/2

"بدعوة عاجلة من فخامة الرئيس الاستاذ الياس الهراوي، عقد المجلس الاعلى للدفاع الوطني جلسة استثنائية برئاسة فخامته وحضور نائب الرئيس، ورئيس مجلس الوزراء بالوكالة السيد ميشال ساسين ووزير الخارجية والمغتربين بالوكالة وزير المالية الدكتور علي الخليل، ووزير العدل ادمون رزق ووزير الداخلية وزير الدفاع الوطني بالوكالة الشيخ الياس الخازن وعضو لجنة المتابعة الوزارية السيد محسن دلول.

"كما حضر الاجتماع قائد الجيش العماد اميل لحود الذي قدم عرضاً شاملاً عن الوضع الميداني العام تضمن معلومات دقيقة عن الاحداث الاخيرة، ولا سيما المجزرة البشرية التي حصلت ليل امس الاول عند معبر نهر الموت.

"وان المجلس الاعلى للدفاع الوطني يعلن ما يأتي :

"ان الجريمة التي حصلت ليل امس الاول عند معبر نهر الموت واوقعت عدداً من الضحايا، تضاف الى الجرائم التي ارتكبها او تسبب بها الضابط المتمرد ميشال عون واجهزته، فبعد الاف الضحايا التي سقطت في الحروب العبثية التي اعلنها من حرب التحرير الكاذبة الى حرب الالغاء الخادعة الى ثورة الهوية المزورة وما رافقها من شعارات وهمية، وبعد الدمار الرهيب الذي احدثه في البنية التحتية في المدن والقرى ولم يوفر مرفقاً حيوياً ولا مدرسة ولا مستشفى، ولا دار عبادة، وبعد النهب المنظم لواردات الدولة والاستيلاء على عشرات ملايين الدولارات، وايداعها باسمه في الخارج. وبعد ان تفنن في اساليب الحصار، والحصار بدعة منه – واستنفد وسائله ضد الشعب اللبناني، وتجاوز كل حدود التعنت والسلبية، واجهض كل المساعي الوفاقية، والحلول السلمية، واذ ادرك ان ساعة انهاء التمرد قد دقت وازف موعد عودة الحياة الطبيعية في ظل حكم شرعي موحد وموحد استمراراً لمسيرة الوفاق الوطني الهادفة الى احلال السلام وبسط سيادة الدولة اللبنانية على جميع اراضي الوطن فقد عمد الى افتعال المزيد من الاحداث، وتفجير المزيد من الاحقاد وارتكاب المزيد من الجرائم، منطلقاً من اسلوبه المألوف في تعبئة النفوس واستغلال طيبة الشعب، وتجميعه للاحتماء وراءه، اشباعاً لشهوة السلطة وارضاء لعقدة الكرسي.

وهكذا كان الحشد المفتعل في بعبدا يوم الاحد الماضي وسيلة لشحن النفوس وتهييج الخواطر لكي يصرف الرأي العام عن رؤية الحقائق ويدفعه الى اتجاه تصعيدي مدمر ممهداً بذلك للجريمة التي وقعت ليل امس الاول آملاً في ان يكون المستفيد الوحيد منها في سياق تنفيذ مخططاته التضليلية الهدامة.

ان ظروف جريمة نهر الموت هي من تدبير الضابط المتمرد واجهزته. فللمرة الاولى تقوم تظاهرة مماثلة تحت جنح الظلام يحركها عملاء الضابط المتمرد بدليل وجود عدد منهم بلباس مدني في عداد المتظاهرين والاعلان عن سقوط بعضهم بين الجرحى، وعليه فان المجلس الاعلى للدفاع وبعد الاستماع للعماد اميل لحود قائد الجيش يؤكد ما يأتي :

أولاً : استنكار وشجب جريمة معبر نهر الموت ومشاركة ذوي الضحايا حزنهم والمهم ونقمتهم على المتسببين بالجريمة.

ثانياً : ان الجيش اللبناني التابع لقياداته الشرعية التزم بدقة اوامر العماد اميل لحود ولم يطلق رصاصة واحدة لا في اتجاه المتظاهرين ولا في اي اتجاه آخر.

ثالثاً : ان الدولة الشرعية حريصة على ضمان حرية التعبير عن الرأي وفسح المجال امام جميع المواطنين للتجمع حيثما يشاؤون بدليل عدم التعرض لاي حشد في اي مكان، وتخصيصاً بدليل عدم القيام بأي اجراء لتعطيل تجمعات بعبدا.

رابعاً : ان هدف العملية التي يقوم بها الجيش اللبناني هو انهاء حالة التمرد والعصيان والتقسيم التي يقودها الضابط ميشال عون واعادة توحيد المؤسسة العسكرية التي اختطف هذا الضابط عدداً من الويتها واستغل موقعه للتصرف به على هواه تحقيقاً لاغراضه الخاصة وارضاء لاطماعه الشخصية. ويحاول تعميمها على القوى التي يفرض عليها امرته بوسائل القمع والاكراه او دروب التبعية العمياء.

خامساً : ان عملية انهاء التمرد واعادة توحيد الجيش مستمرة والمؤسسة العسكرية ضنينة بكل نقطة دم من الشعب ومن الجيش على حد سواء.

سادساً : ان سلامة الشعب والجيش هي هاجس السلطة الشرعية وامساكه في عنقها وانها تبذل قصارى الجهد للحد من الاضرار الناجمة عن حالة التمرد والعصيان والتقسيم، وهي تتوجه الى الرأي العام اللبناني لكي يحبط بوعيه مخططات الفتنة ويضع حداً لألاعيب المتمردين ويفضح اساليبهم المضللة الانانية الهدامة.

لقد آن الاوان لكي يرى شعبنا الحقائق، لكي يفتح عينيه، ولكي يلتف جيشنا الموحد حول قيادته الشرعية وفاء بالقسم الذي اداه وحفاظاً على الوطن الذي رباه.

نعم لقد آن الاوان لكي يسأل الضباط والجنود في منطقة التمرد، ان يسألوا الرجل الذي قادهم الى قعر الهوة ودمر البلاد الى متى يستمر في غيه، وحتى متى تعميه شهوة السلطة.

وآن الاوان خصوصاً لكي يسأل هذا الشعب الطيب الضابط المتمرد الى متى يستمر في استغلال طيبته وخداعه بالاكاذيب والترهات والشعارات المزيفة.

ملاحظة : أخذ نص البيان من جريدة الأنوار الصادرة بتاريخ 1990/9/3.

ملحق رقم 2

مرسوم رقم 1637 - منح عفو خاص عن بعض ضباط الجيش السابقين

ان رئيس الجمهورية
بناء على الدستور
بناء على القانون رقم 84 الصادر بتاريخ 1991/8/26 (منح عفو عام) لا سيما المادة التاسعة منه،
بناء على اقتراح وزير العدل،
وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ 1991/8/27
يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : منح كل من الضباط السابقين ميشال عون وادغار معلوف وعصام ابو جمرة عفواً خاصاً له مفاعيل العفو العام عن الجرائم المحال بها على المجلس العدلي بموجب المرسوم 656 الصادر بتاريخ 1990/10/19 شرط مغادرته البلاد خلال مهلة ثمان واربعين ساعة من تاريخ صدور هذا المرسوم وبقائه في الخارج مدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ المغادرة.

المادة الثانية : يفقد كل من المستفيدين المذكورين في المادة السابقة منحة العفو اذا اقدم بعد صدور هذا المرسوم وضمن المهل المحددة فيه على :
أ ـ مخالفة شرط مغادرة البلاد
ب ـ مخالفة شرط البقاء في الخارج
ج ـ القيام طيلة الفترة المحددة للبقاء في الخارج :
ـ بأي نشاط سياسي داخل البلاد أو خارجها أيا كانت ماهية ووسائل وغايات هذا النشاط
ـ بأي فعل من شأنه أن يمس النظام أو أمن الدولة
ـ بأي فعل من شأنه ان ينال من الوحدة الوطنية أو من مصالح البلاد الأساسية أو يستهدف اثارة الفتنة أو تعكير الصفاء بين عناصر الأمة.

المادة الثالثة : تستثنى من العفو، في جميع الأحوال، التعويضات الشخصية والالزامات

المدنية وتدابير الاحتراز الناجمة عن الجرائم المشمولة به.

المادة الرابعة : تبقى احكام المرسوم رقم 656 الصادر بتاريخ 1990/10/19 المشار اليه في المادة الأولى من هذا المرسوم سارية المفعول لجهة التعويضات الشخصية والالزامات المدنية وتدابير الاحتراز ويستمر بالدعوى وبالاجراءات القضائية الجارية في هذا الخصوص.

وفي حال فقدان أي من المستفيدين منحة العفو للأسباب المذكورة في المادة الثانية من هذا المرسوم تستأنف ملاحقته حكماً لجهة دعوى الحق العام بالنسبة للجرائم المحال بها على المجلس العدلي دونما حاجة لصدور مرسوم احالة جديد على هذا المجلس.

المادة الخامسة : ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

بيروت في 28 آب 1991
الامضاء : الياس الهراوي

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : عمر كرامي

وزير العدل
الامضاء : خاتشيك بابكيان

مرسوم رقم 656
احالة قضية اعتداء على أمن الدولة الداخلي على المجلس العدلي
ان رئيس الجمهورية،
بناء على الدستور،
بناء على قانون اصول المحاكمات الجزائية لا سيما المادة 363 منه،
بناء على اقتراح وزير العدل،
وبعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 1990/2/3.
يرسم ما يأتي :
المادة الأولى : أحيلت على المجلس العدلي قضية الاعتداء على أمن الدولة الداخلي الناجمة عن اغتصاب سلطة سياسية وقيادة عسكرية من قبل الضباط ميشال عون وادغار معلوف وعصام ابو جمرة وغيرهم من شركاء ومتدخلين، وما رافقها وتفرع منها ونتج عنها من أعمال التآمر والاعتداء على الدستور والفتنة والارهاب والنيل من الوحدة الوطنية ومن مكانة الدولة المالية، والجرائم الواقعة على السلامة العامة.
المادة الثانية : ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

بيروت في 1990/10/19
الامضاء : الياس الهراوي

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : سليم الحص

وزير العدل
الامضاء : ادمون رزق

ملحق رقم 3

مرسوم رقم 861 - تشكيل الحكومة

ان رئيس الجمهورية
بناء على الدستور لا سيما المادة 53 منه،
بناء على المرسوم رقم 860 تاريخ 1990/12/24 المتضمن تسمية السيد عمر كرامي رئيساً لمجلس الوزراء،
بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء،
يرسم ما يأتي:
المادة الأولى - عين السادة:
- ميشال المر نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للدفاع الوطني.
- نزيه البزري وزير دولة.
- خاتشيك بابكيان وزيرا للعدل.
- جميل كبي وزيرا للصحة والشؤون الإجتماعية.
- ميشال ساسين وزيرا للعمل.
- جورج سعادة وزيرا للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.
- علي الخليل وزيرا للمالية.
- بطرس حرب وزيرا للتربية الوطنية والفنون الجميلة.
- محمد يوسف بيضون وزيرا للموارد المائية والكهربائية.
- مروان حمادة وزيرا للاقتصاد والتجارة.
- نبيه بري وزير دولة.
- وليد جنبلاط وزير دولة.
- ألبير منصور وزيراً للاعلام.
- محسن دلول وزيرا للزراعة.
- زاهر الخطيب وزير دولة للاصلاح الإداري.
- نديم سالم وزيرا للأشغال العامة النقل.
- محمد جارودي وزيرا للصناعة والنفط.

- اللواء الركن سامي الخطيب وزيرا للداخلية.
- شوقي فاخوري وزير دولة لشؤون النقل البري والبحري والجوي.
- نقولا الخوري وزير دولة.
- اغوب جوخادريان وزير دولة لشؤون البيئة.
- عبد الله الأمين وزير دولة.
- اسعد حردان وزير دولة.
- محمد بيضون وزيراً للأسكان والتعاونيات.
- فارس بويز وزيراً للخارجية والمغتربين.
- سمير جعجع وزير دولة.
- ايلي حبيقة وزير دولة
- سليمان طوني فرنجية وزير دولة .
- الأمير طلال ارسلان وزيرا للسياحة.

المادة الثانية – ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة ويعمل به فور صدوره.

بيروت في 24 كانون الأول 1990
الإمضاء: الياس الهراوي

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء: عمر كرامي

رئيس مجلس الوزراء
الامضاء: عمر كرامي

مرسوم رقم 1034
قبول استقالة السيد سمير جعجع وتعيين السيد روجيه ديب وزير دولة مكانه
ان رئيس الجمهورية
بناء على الدستور ولا سيما المادة 53 منه،
بناء على المرسوم رقم 861 تاريخ 1990/12/24 (تشكيل الحكومة)،
بناء على كتاب الاستقالة المقدم من قبل السيد سمير جعجع، وزير دولة،
بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء،
يرسم ما يأتي:
المادة الأولى : قبلت استقالة السيد سمير جعجع، وزير دولة، من الحكومة.
المادة الثانية: عين السيد روجيه ديب وزير دولة.
المادة الثالثة: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

بيروت في 20 آذار 1991
الإمضاء: الياس الهراوي

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء: عمر كرامي

رئيس مجلس الوزراء
الامضاء: عمر كرامي

ملحق رقم 4

معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية

ان الجمهورية اللبنانية،

والجمهورية العربية السورية،

انطلاقاً من الروابط الاخوية المميزة التي تربط بينهما والتي تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والانتماء الواحد والمصير المشترك والمصالح المشتركة،

وايماناً منهما بأن تحقيق اوسع مجالات التعاون والتنسيق يخدم مصالحهما ويوفر السبل لضمان تطورهما وتقدمهما وحماية امنهما القومي والوطني ويوفر الازدهار والاستقرار ويمكنهما من مواجهة جميع التطورات الاقليمية والدولية ويستجيب لتطلعات شعبي البلدين تحقيقاً للميثاق الوطني اللبناني الذي صدقه المجلس النيابي بتاريخ 5-11-1989.

اتفقا على ما يلي :

المادة الأولى : تعمل الدولتان على تحقيق اعلى درجات التعاون والتنسيق بينهما في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والامنية والثقافية والعلمية وغيرها بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في اطار سيادة واستقرار كل منهما وبما يمكن البلدين من استخدام طاقاتهما السياسية والاقتصادية والامنية لتوفير الازدهار والاستقرار ولضمان امنهما القومي والوطني وتوسيع وتعزيز مصالحهما المشتركة تأكيداً لعلاقات الاخوة وضماناً لمصيرهما المشترك.

المادة الثانية : تعمل الدولتان على تحقيق التعاون والتنسيق بين البلدين في المجالات الاقتصادية والزراعية والصناعية والتجارية والنقل والمواصلات والجمارك واقامة المشاريع المشتركة وتنسيق خطط التنمية.

المادة الثالثة : ان الترابط بين امن البلدين يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سورية، وسورية لأمن لبنان في اي حال من الاحوال وعليه فان لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً او مستقراً لاي قوة أو دولة او تنظيم يستهدف المساس بأمنه او أمن سورية، وأن سورية، الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق ابنائه، لا تسمح باي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.

المادة الرابعة : بعد اقرار الاصلاحات السياسية بصورة دستورية وفق ما ورد في الميثاق الوطني اللبناني وعند انتهاء المهل المحددة بالميثاق، تقرر الحكومتان اللبنانية والسورية

اعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا المديرج عين داره، واذا دعت الحاجة في نقاط اخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية – سورية مشتركة، كما يتم اتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة اعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في اماكن تواجدها.

المادة الخامسة : تقوم السياسة الخارجية العربية والدولية للدولتين على المبادىء التالية :

1 - لبنان وسورية بلدان عربيان ملتزمان بميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي والتعاون الاقتصادي المشترك وجميع الاتفاقات المبرمة في اطار الجامعة، كما انهما عضوان في الامم المتحدة وملتزمان بميثاقها وعضوان في حركة عدم الانحياز.

2 - المصير المشترك والمصالح المشتركة القائمة بين البلدين.

3 - يساند كل منهما الآخر في القضايا التي تتعلق بأمنه ومصالحه الوطنية وفقاً لما هو وارد في هذه المعاهدة.

وعليه فان حكومتي البلدين تعملان على تنسيق سياساتهما العربية والدولية وتحقيق اوسع التعاون في المؤسسات والمنظمات العربية والدولية وتنسيق مواقفهما تجاه مختلف القضايا الاقليمية والدولية.

المادة السادسة : تشكل الاجهزة التالية لتحقيق اهداف هذه المعاهدة، كما يمكن انشاء اجهزة اخرى بقرار من المجلس الاعلى الوارد ذكره ادناه :

1. المجلس الاعلى :

أ. يتشكل المجلس الاعلى من رئيس الجمهورية في كل من الدولتين المتعاقدتين وكل من:

- رئيس مجلس النواب، رئيس مجلس الوزراء ونائب رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية اللبنانية.
- رئيس مجلس الشعب، رئيس مجلس الوزراء ونائب رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية.

ب - يجتمع المجلس الاعلى مرة كل سنة وعندما تقتضي الضرورة، في المكان الذي يتم الاتفاق عليه.

ج - يضع المجلس الاعلى السياسة العامة للتنسيق والتعاون بين الدولتين في المجالات السياسية والاقتصادية والامنية والعسكرية وغيرها، ويشرف على تنفيذها كما يعتمد الخطط

والقرارات التي تتخذها هيئة المتابعة والتنسيق ولجنة الشؤون الخارجية ولجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولجنة شؤون الدفاع والأمن، او اية لجنة تنشأ فيما بعد.

د ـ قرارات المجلس الاعلى الزامية ونافذة المفعول في اطار النظم الدستورية في كل من البلدين.

هـ ـ يحدد المجلس الاعلى المواضيع التي يحق للجان المختصة اتخاذ قرارات فيها تكتسب الصفة التنفيذية بمجرد صدورها عنها، وفقاً للنظم والاصول الدستورية في كل من البلدين أو في ما لا يتعارض مع هذه النظم والاصول.

2. هيئة المتابعة والتنسيق :

تكون هيئة المتابعة والتنسيق من رئيسي مجلس الوزراء في البلدين وعدد من الوزراء المعنيين بالعلاقات بينهما وتتولى المهام التالية :

أ ـ متابعة تنفيذ قرارات المجلس الاعلى ورفع التقارير الى المجلس عن مراحل التنفيذ.

ب ـ تنسيق توصيات اللجان المتخصصة ومقرراتها ورفع المقترحات الى المجلس الاعلى.

ج ـ عقد اجتماعات كل ما دعت الحاجة مع اللجان المتخصصة.

د ـ تجتمع الهيئة مرة كل ستة اشهر وعندما تقتضي الضرورة في المكان الذي يتمّ الاتفاق عليه.

3. لجنة الشؤون الخارجية :

أ ـ تتشكل لجنة الشؤون الخارجية من وزيري الخارجية في البلدين.

ب ـ تجتمع لجنة الشؤون الخارجية مرة كل شهرين وعند الاقتضاء في احدى الدولتين بالتناوب.

ج ـ تعمل لجنة الشؤون الخارجية على تنسيق السياسة الخارجية للدولتين في علاقاتهما مع جميع الدول. كما تعمل على تنسيق نشاطاتهما ومواقفهما في المنظمات العربية والدولية، وتعد من اجل ذلك الخطط لاقرارها من قبل المجلس الأعلى.

4. لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية :

أ ـ تتشكل لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من الوزراء المعنيين في الدولتين في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي.

ب ـ تجتمع لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في احدى الدولتين بالتناوب، مرة كل

شهرين وعند الاقتضاء.

ج ـ يكون من اختصاص لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية العمل على التنسيق الاقتصادي والاجتماعي للدولتين واعداد التوصيات المؤدية الى ذلك.

د ـ تعتبر التوصيات المتخذة من قبل لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية نافذة بعد اعتمادها من قبل المجلس الاعلى مع مراعاة الاصول الدستورية في كل من البلدين.

5. لجنة شؤون الدفاع والأمن :

أ ـ تتشكل لجنة شؤون الدفاع والأمن من وزيري الدفاع والداخلية في كل من الدولتين.

ب ـ تختص لجنة شؤون الدفاع والأمن بدراسة الوسائل الكفيلة بالحفاظ على أمن الدولتين واقتراح التدابير المشتركة للوقوف في وجه أي عدوان أو تهديد لأمنهما القومي أو اية اضطرابات تخل بالأمن الداخلي لأي من الدولتين.

ج ـ تعرض جميع الخطط والتوصيات والتدابير التي تعدها لجنة شؤون الدفاع والأمن على المجلس الأعلى لاقرارها مع مراعاة الأصول الدستورية في كل من البلدين.

6. الامانة العامة :

أ ـ تنشأ امانة عامة لمتابعة تنفيذ احكام هذه المعاهدة.

ب ـ يرأس الامانة العامة أمين عام يسمى بقرار من المجلس الأعلى.

ج ـ يحدد مقر واختصاص وملاك وميزانية الامانة العامة بقرار من المجلس الأعلى.

ـ أحكام ختامية :

1) تعقد اتفاقيات خاصة بين البلدين في المجالات التي تشملها هذه المعاهدة، كالمجالات الاقتصادية والدفاعية وغيرها، وفقاً للأصول الدستورية في كل من البلدين، وتعتبر جزءاً مكملاً لهذه المعاهدة.

2) تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول بعد ابرامها من قبل السلطات المختصة وفقاً للنظم الدستورية للدولتين المتعاقدتين.

3) تعمل كل من الدولتين على الغاء القوانين والانظمة التي لا تتوافق مع هذه المعاهدة، بما لا يتعارض مع احكام الدستور في كل من البلدين.

عن الجمهورية العربية السورية	عن الجمهورية اللبنانية
رئيس الجمهورية	رئيس الجمهورية اللبنانية
حافظ الاسد	الياس الهراوي

محضر جلسة التصديق على المعاهدة من قبل مجلس النواب

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة من العقد العادي الأول في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الأثنين الواقع في 27 أيار 1991 برئاسة دولة الرئيس السيد حسين الحسيني.

تغيب السادة:

صائب سلام، راشد الخوري، فريد سرحال، ادوار حنين، أحمد اسبر، الياس الخازن، اميل روحانا صقر، بيار دكاش، ريمون اده، سالم عبد النور، فؤاد نفاع، محمود عمار، جبران طوق، حبيب كيروز، عبد المجيد الرافعي، جوزيف سكاف، حسين منصور، طارق حبشي.

تمثلت الحكومة بالسادة:

دولة رئيس الحكومة الأستاذ عمر كرامي والوزراء السادة: البير منصور، نديم سالم، مروان حمادة، بطرس حرب، جميل كبي، نزيه البزري، ميشال المر، ميشال ساسين، علي الخليل، زاهر الخطيب، خاتشيك بابكيان، أغوب جوخداريان، الأمير طلال ارسلان، محمد بيضون، ايلي حبيقة، عبد الله الأمين، شوقي فاخوري، محمد جارودي، سامي الخطيب، فارس بويز.

افتتح دولة رئيس المجلس الجلسة بكلمة عن المعاهدة، كما تكلم دولة رئيس الحكومة فنوّه بالمعاهدة داعياً المجلس النيابي الى إقرارها.

ثم تكلم على التوالي النواب السادة:

عثمان الدنا، ادمون رزق، رفيق شاهين، البير مخيبر، بيار حلو، حميد دكروب، اوغست باخوس، فريد جبران، مخايل الضاهر، زكي مزبودي، شفيق بدر، نصري المعلوف، حسن الرفاعي، طلال المرعبي، نجاح واكيم، أمين الحافظ، كامل الأسعد، عبد اللطيف الزين، رشيد الصلح.

وفي ختام المناقشة حول مشروع القانون المتعلق بالإجازة للحكومة لابرام معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية، ردّ دولة رئيس الحكومة على بعض الملاحظات والتساؤلات التي اثارها السادة النواب.

بعدها طرح دولة الرئيس مشروع القانون على التصويت فأُقر بشبه الاجماع.

(نتيجة التصويت.

النواب الموافقون 43 وهم:

الرئيس حسين الحسيني، علي العبد الله، رائف سمارة، حسن الرفاعي، كامل الأسعد، انور الصباح منيف الخطيب، موريس فاضل، ادمون رزق، امين الحافظ، هاشم الحسيني، فريد جبران، توفيق عساف، زكي مزبودي، عبد المولى امهز، مخايل الضاهر، سورين خان اميريان، انترانيك مانوكيان، نجاح واكيم، عادل عسيران، عبدو عويدات، عثمان الدنا، ميشال معلولي، البير منصور، نديم سالم، صبحي ياغي، نصري المعلوف، شفيق بدر، بيار حلو، يوسف حمود، رفيق شاهين، عبد اللطيف الزين، عبد الله الراسي، طلال المرعبي، رشيد الصلح، بطرس حرب، جميل كبي، نزيه البزري، خاتشيك بابكيان، ميشال ساسين، زاهر الخطيب، صالح الخير، ملكون ابليغلتيان، أوغست باخوس.

النواب المخالفون 1 وهو:

البير مخيبر

النواب المتحفظون 1 وهو:

حميد دكروب

الرئيس: هل من اعتراض على صحة ملخص المحضر؟

- سكوت -

الرئيس: صدق المحضر وارفع الجلسة

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر

اميناء السر	رئيس المجلس
صالح الخير	حسين الحسيني
طارق حبشي	

امين عام المجلس النيابي بالوكالة

الأمضاء: عاطف جانبيه

مدير عام شؤون الجلسات واللجان

الامضاء: عادل الشويري

رئيس مصلحة المحاضر والمجلسات

الامضاء: رياض غنام

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء، وجيه عيسى

ملاحظة: يمكن الرجوع الى محاضر جلسات مجلس النواب - الدور التشريعي السابع عشر. العقد العادي الأول -1991 محضر الجلسة الثالثة للوقوف على التفاصيل وبخاصة كلمات النواب خلال الجلسة.

ملحق رقم 5

قانون رقم 677
منح عفو عام عن بعض الجرائم

أقر مجلس النواب،

وينشر رئيس الجمهورية القانون التالي نصه:

مادة وحيدة:

يمنح عفو عام عن جميع الجرائم موضوع الأحكام الصادرة عن المجلس العدلي رقم 95/5 و 97/2، 99/2، و96/4 والحكم الصادر عن محكمة جنايات بيروت تحت رقم 380/ 96 وتتوقف جميع الملاحقات وتسقط جميع مذكرات التوقيف والقاء القبض المتعلقة بالقضايا المشمولة بهذا القانون. كما تسقط حكماً جميع الأحكام الصادرة بموجبها وكل العقوبات المقضى بها من جرائها أكانت اصلية أو فرعية أو تدابير احترازية ويطلق سراح جميع الموقوفين بموجبها فوراً، وتتوقف ايضاً جميع الملاحقات في غير ما ذكر اعلاه من قضايا والتي يمكن ان تستهدف المشمولين بهذا العفو العام لغاية 1994/12/30.

يحظر احالة اي من الدعاوى المشمولة بأحكام هذا القانون على أي مرجع قضائي وتنتفي حكماً صلاحية جيمع المحاكم لإصدار امر بنشرها مجدداً.

ويعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

بعبدا في 19 تموز 2005.

الامضاء: اميل لحود

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: محمد نجيب ميقاتي

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: محمد نجيب ميقاتي

ملحق رقم 6

قرار المجلس العدلي في قضية
الحق العام وشمعون / جعجع ورفاقه

رقم الأساس: 1994/4

رقم القرار: 5 /1995

تاريخ 1995/6/24

دعوى الحق العام وشمعون/ جعجع ورفاقه

إن المجلس العدلي، مؤلفاً من الرئيس الأول لمحكمة التمييز فيليب خير الله والرؤساء التمييزيين حكمت هرموش وجورج قاصوف وحسين زين والمستشار التمييزي حسن قوّاس.

لدى التدقيق والمذاكرة،

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 688 تاريخ 1990/10/30، الذي يُحيل على المجلس العدلي قضية الاعتداء على أمن الدولة الداخلي الحاصلة بتاريخ 1990/10/21 والتي نتج عنها اغتيال المهندس داني شمعون وزوجته أنغريد ايليا عبد النور وولديّه طارق وجوليان وما يتفرّع عنها وجميع الأشخاص الذين اشتركوا أو حرّضوا أو تدخّلوا فيها بأية صفة كانت،

وبعد الاطلاع على قرار الاتهام الصادر بتاريخ 1994/6/16 عن قاض التحقيق العدلي السيد منير حنين وعلى ورقة الاتهام تاريخ 1994/6/20 وعلى سائر أوراق الدعوى.

أولاً: في الإحالة والإجراءات: تبيّن انه بنتيجة التحقيق الذي أُجريَ استناداً إلى ادعاء النيابة العامة التمييزية... فإن المجلس يحكم بالإجماع، لهذه الاسباب وعطفاً على قراراته رقم 5 تاريخ 1994/12/13، ورقم 6 تاريخ 1994/12/3، ورقم 3 تاريخ 1995/1/28،

أولاً: بردّ الدفوع الرامية إلى بطلان التحقيقات الأولية وما تلاها من تحقيقات، وإلى إعلان عدم صفة حزب الوطنيين الأحرار للإدعاء، وإلى شمول الجرم بالعفو العام.

ثانياً: بإعلان عدم مسؤولية جميع المتهمين لجهة الجريمة المسندة إليهم والمنصوص عليها في المادة 6 من قانون 1958/1/11 معطوفة على المادة 314 من قانون العقوبات.

ثالثاً: بإعلان براءة المتهم رفيق سعادة لجهة ما أسند إليه من مساهمة في جريمة قتل داني شمعون وزوجته وولديه طارق وجوليان.

رابعاً: بإعلان براءة المتهمين سمير جعجع وغسان توما وانطونيوس الياس الياس المعروف أيضاً بانطونيوس عبيد وبطوني عبيد وجان شاهين وجورج فغالي وايلي عقيقي وجان سميا وفريد سعادة وكميل كرم بما أسند إليهم لجهة المساهمة في جريمة قتل انغريد عبد النور

زوجة داني شمعون وولديهما طارق وجوليان.

خامساً: بتجريم المتهمين عاطف بولس الهبر ونجا أنيس القدوم والياس جورج عواد المعروف أيضاً بجوليانو، لجهة إقدامهم بالإشتراك على قتل المغدور داني شمعون قصداً وعمداً، بالجناية المنصوص والمعاقب عليها في المادة 549 فقرتها الأولى من قانون العقوبات، وبإنزال عقوبة الإعدام بكل منهم وبتخفيض هذه العقوبة تخفيفاً إلى الأشغال الشاقة المؤبدة سنداً للمادة 253 عقوبات.

وبتجريمهم أيضاً بالجناية المنصوص والمعاقب عليها بمقتضي الفقرة الثانية من المادة 549 عقوبات، لجهة إقدامهم بالاشتراك على قتل كل من انغريد ايليا عبد النور زوجة داني شمعون ولتأمين فرارهم، وبإنزال عقوبة الإعدام بكل منهم وبتخفيض هذه العقوبة تخفيفاً إلى الأشغال الشاقة المؤبدة سنداً للمادة 253 عقوبات.

سادساً: بتجريم المتهمين سمير فريد جعجع وغسان انطوان توما وانطونيوس الياس الياس المعروف أيضاً بانطونيوس عبيد وبطوني عبيد، بالجناية المنصوص والمعاقب عليها في المادة 549 فقرتها الأولى معطوفة على المادتين 217و218 من قانون العقوبات، وبإنزال عقوبة الإعدام بكل منهم وبتخفيض هذه العقوبة تخفيفاً إلى الأشغال الشاقة المؤبدة سنداً للمادة 253 عقوبات لجهة إقدامهم على التحريض على قتل المغدور داني شمعون.

سابعاً: بتجريم المتهم انطونيوس الياس الياس المعروف أيضاً بانطونيوس الياس عبيد، بالجناية المنصوص والمعاقب عليها في المادة 549 فقرتها الأولى معطوفة على المادة 219 فقرتها الرابعة والمادة 220 فقرتها الأولى من قانون العقوبات، وبإنزال عقوبة الإعدام به وبتخفيض هذه العقوبة تخفيفاً إلى الأشغال الشاقة المؤبدة سنداً للمادة 253 عقوبات، لجهة المساعدة الضرورية التي قدمها للفاعلين والمتدخلين في جريمة قتل داني شمعون.

ثامناً: بتجريم المتهمين جان يوسف شاهين وجورج أسعد الفغالي وايلي جرجس عقيقي وجان غطاس سميا وفريد سليم سعادة وكميل حنا كرم، بالجناية المنصوص والمعاقب عليها في المادة 549 ففقرتها الأولى معطوفة على المادة 219 فقرتها الرابعة والمادة 220 فقرتها الثالثة من قانون العقوبات، لجهة التدخل في جناية قتل المغدور داني شمعون، وبإنزال عقوبة الأشغال الشاقة بكل منهم لمدة خمس عشرة سنة، وبتخفيض هذه العقوبة تخفيفاً إلى عشر سنوات سنداً للمادة 253 عقوبات.

تاسعاً: بإدانة انطونيوس الياس الياس المعروف بطوني عبيد وعاطف بولس الهبر وجورج أسعد الفغالي وايلي جرجس عقيقي وجان غطاس سميا ونجا أنيس القدوم والياس جورج عواد المعروف بجوليانو وفريد سليم سعادة ورفيق غالب سعادة وكميل حنا كرم بالجنحة المنطبقة على المادة 72 من قانون الأسلحة والذخائر المعدل وبحبس كل منهم سنة على

ان تحسب لرفيق سعادة مدة توقيفه الإحتياطي.

عاشراً: بادغام العقوبات المحكوم بها على ان تنفذ بحق المتهمين العقوبة الجنائية وحدها لأنها الأشد سنداً للمادة 205 عقوبات، وعلى ان تحسب لكميل حنا كرم مدة توقيفه الاحتياطي.

حادي عشر: باسقاط كل من المتهمين الفارين، غسان انطوان توما وانطونيوس الياس الياس المعروف أيضاً بانطونيوس الياس عبيد وبطوني عبيد وجان يوسف شاهين وعاطف بولس الهبر وجورج أسعد الفغالي وايلي جرجس عقيقي وجان غطاس سميا ونجا أنيس القدوم والياس جورج عواد المعروف أيضاً بجوليانو وفريد سليم سعادة، من حقوقه المدنية وبمصادرة أمواله وأملاكه وإدارتها بواسطة الحكومة، وإنفاذ مذكرة إلقاء القبض بحقه.

ثاني عشر: بالزام كل من المحكوم عليهم المدانين بالجنحة المنطبقة على المادة 72 أسلحة، بأن يقدم رشيشاً ومسدساً حربياً تحت طائلة دفع ضعفي ثمنهما مبلغ ستماية ألف ليرة لبنانية، يستبدل بالحبس بمعدل يوم واحد في كل خمسة آلاف ليرة لبنانية عند عدم الدفع.

ثالث عشر : بالزام المحكوم عليهم سمير فريد جعجع وغسان انطوان توما وانطونيوس الياس الياس المعروف أيضاً بانطونيوس الياس عبيد وبطوني عبيد وجان شاهين وعاطف الهبر وجورج الفغالي وإيلي عقيقي وجان سميا ونجا القدوم والياس عواد وفريد سعاده وكميل كرم بأن يدفعوا بالتضامن في ما بينهم للقاصرة تمارا جين المذكورة مبلغ مئة مليون ليرة من جراء قتل والدتها وشقيقيها طارق وجوليان وللسيدة ترايسي شمعون مبلغ خمسين مليون ليرة من جراء قتل أخويها طارق وجوليان.

خامس عشر: بالزام المحكوم عليهم الياس عواد ونجا القدوم وعاطف الهبر، بأن يدفعوا بالتضامن في ما بينهم مبلغ مئة مليون ليرة للمدعيين ايليا عبد النور وزوجته مناصفة في ما بينهما، من جراء قتل ابنتهما انغريد المذكورة وحفيديهما طارق وجوليان.

سادس عشر: بمصادرة المواد الجرمية المضبوطة.

سابع عشر: برد سائر الطلبات والادلاءات التي لا تأتلف مع هذا الحكم.

ثامن عشر : بتضمين المحكوم عليهم بالاشتراك النفقات كاملة.

حكماً وجاهياً بحق سمير فريد جعجع وكميل حنا كرم ورفيق سعادة وغيابياً بحق باقي المحكوم عليهم.

العضو	العضو	العضو	العضو	الرئيس
قوّاس	زين	قاصوف	هرموش	خير الله

الكاتب الحاج.

أُصدر هذا الحكم بتاريخ الرابع والعشرين من حزيران 1995.

الجمهورية اللبنانية
المجلس العدلي
رقم الأساس: 95/3
رقم القرار: 2 /97
تاريخ 1997/5/9

ملحق رقم 7

قرار في دعوى محاولة اغتيال الوزير ميشال المر

المدعون:

1 - الحق العام
2 - مفلح ابي يونس
3 - سمير غصوب وكيلهما الأستاذ يوسف جرمانوس
4 - يوسف ايوب بو داغر.
5 - وجاد سمير بوداغر، بوصاية جده يوسف بوداغر، وكيلتهما الاستاذة فاديا حامد.

المدعى عليهم:

المتهمان الحاضران:

1 - سمير فريد جعجع: وكلاؤه الاساتذة: النقيب عصام كرم، ادمون رزق، ادمون نعيم، سميح بشرواي، جهاد عبد الله.
2 - مانويل ديب يونس: وكيلاه الاستاذان عبدو بوطايع، وسليمان لبس.

المتهمون الفارون:

1 - غسان انطوان توما.
2 - انطونيوس الياس الياس المعروف ايضاً باسم انطونيوس عبيد وباسم طوني عبيد.
3 - جان يوسف شاهين الملقب بأسد.
4 - رشدي توفيق رعد الملقب بنبيل فوزي.
5 - راجي ابراهيم عبدو.
6 - الياس جورج عواد الملقب ب «جوليانو».
7 - نجا انيس القدوم
8 - جان مارون نجم: الملقب ب «نديم الأشقر».
9 - فادي مخايل غصن.
10 - ايلي جرجس عقيقي.

باسم الشعب اللبناني

ان المجلس العدلي، مؤلفاً برئاسة الرئيس الاول لمحكمة التمييز فيليب خير الله وعضوية الرؤساء التمييزيين: حكمت هرموش، احمد المعلم ، حسين زين، رالف رياشي

لدى التدقيق والمذاكرة

وبعد الاطلاع على قرار وزير العدل رقم 627 تاريخ 1994/12/13 بتعيين القاضي السيد جورج غنطوس محققاً عدلياً في القضية التي كانت عالقة أمام القضاء العسكري واحيلت الى المجلس العدلي عملاً بالمادة 8 من قانون العفو رقم 84 تاريخ 1991/8/26 وعلى أساس انها تنطوي على محاولة اغتيال قائد سياسي هو الوزير ميشال المر،

وبعد الاطلاع على قرار الاتهام الصادر عن المحقق غنطوس بتاريخ 1995/12/13، وعلى سائر أوراق الدعوى.

... نتيجة التحقيق الذي اجري... اصدر المحقق العدلي قراراً اتهم كلاً من المدعى عليهم...

لاقدامهم كفاعلين أو متدخلين على اعداد مشروع جرمي هدف الى اغتيال الوزير ميشال المر، وزير الدفاع انذاك، وقضى بوضع سيارتين مفخختين على الطريق العام في انطلياس الذي يسلكه كل صباح، بقصد تفجيرهما بموكبه حين يمر. وقد فجرت الأولى بالموكب في 1991/3/20 وتسبب الإنفجار بمقتل سبعة اشخاص وجرح الوزير ا لمر ونحو ثلاثين شخصاً. ولم تنفجر السيارة الثانية وتعطلت من جراء الانفجار الأول. وإذ لم يعد بالإمكان نقلها خشية انفجارها أو تلافياً لكشف الجناة، قام هؤلاء بتفجيرها في مكانها بتاريخ 1991/3/29، وافضى تفجيرها الى قتل أربعة اشخاص وجرح خمسة وعشرين شخصاً. كما تسبب الانفجاران باضرار مادية جسيمة في الأبنية والسيارات.

باسم الشعب اللبناني

ان المجلس العدلي، مؤلفاً برئاسة الرئيس الأول لمحكمة التمييز فيليب خير الله وعضوية الرؤساء التمييزيين: حكمت هرموش، أحمد المعلم، حسين زين، رالف الرياشي.

الباب الثامن الفقرة الحكمية وللاسباب المتقدمة

ان المجلس العدلي،

وعطفاً على قراره تاريخ 1996/12/20 القاضي برد الدفع بعدم الاختصاص وبرد الدفع ببطلان التحقيقات الأولية.

يقرر بالاجماع:

أولاً: اعلان براءة المتهم مانويل ديب يونس، من الجرائم المنسوبة اليه في الدعوى الحاضرة وذلك للشك، واطلاق سراحه فوراً ما لم يكن موقوفاً بداع آخر.

ثانياً: اعلان براءة كل من المتهمين الفارين فادي مخايل غصن، وجان مارون نجم، وايلي جرجس عقيقي من الجرائم المنسوبة اليهم في الدعوى الحاضرة، لعدم كفاية الدليل، واسترداد مذكرات التوقيف الغيابية وقرارات المهل، ومذكرات القاء القبض الصادرة بحقهم في هذه الدعوى دون تنفيذها.

ثالثاً : تجريم المتهم سمير فريد جعجع بالجنايات المنصوص عليها في المادة 549 (1) و(7) و(8) من قانون العقوبات معطوفة على المادتين 217 و218 منه، وبالجناية المنصوص عليها في المادة السادسة من قانون 1958/1/11 معطوفة على المادتين 217 و218 من قانون العقوبات، وإنزال عقوبة الإعدام به لكل من الجنايات وتخفيضها، تخفيفاً، سنداً للمادة 253 من قانون العقوبات، إلى الأشغال الشاقة المؤبدة.

- ادغام العقوبات على ان تطبق بحقه عقوبة الاشغال الشاقة المؤبة لإنها الأشد.

رابعاً: تجريم المتهمين الفارين غسان انطوان توما، وانطونيوس الياس الياس المعروف بانطونيوس الياس عبيد وايضاً باسم طوني عبيد، ورشدي توفيق رعد الملقب بنبيل فوزي، وجان يوسف شاهين الملقب باسد، بالجنايات المنصوص عليها في المادة 549 (1) و(7) و(8) من قانون العقوبات معطوفة على المادة 213 منه وبالجنايات المنصوص عليها في المادة 549 (1) و(7) و(8)، معطوفة على المادتين 201 و 213 منه، وبالجناية المنصوص عليها في المادة السادسة من قانون 1958/1/11 معطوف على المادة 213 من قانون العقوبات وانزال عقوبة الإعدام بكل منهم بالنسبة لكل جناية، وتخفيضها، تخفيفاً، سنداً للمادة 253 من قانون العقوبات، الى الاشغال الشاقة المؤبدة لكل منهم.

- ادانتهم بالجنحة المنصوص عليها في المادة 76 من قانون الاسلحة والذخائر وانزال عقوبة الحبس بكل منهم لمدة ستة اشهر.

- ادغام العقوبات على ان تطبق بحق كل منهم عقوبةالاشغال الشاقة المؤبدة لأنها الأشد.

خامساً : تجريم المتهمين الفارين نجا انيس القدوم والياس جورج عواد بالجناية المنصوص عليها في المادة 549 (1) و(7) من قانون العقوبات معطوفة على المادتين 219 (4) و 220 (2) منه، وبالجناية المنصوص عليها في المادة 549 (1) و(7) من قانون العقوبات معطوفة على المادتين 219 (4) و201 و 220 (2)، لجهة تدخلهما في عملية التفجير الحاصلة في 1991/3/20 وانزال عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة بكل منهما بالنسبة لكل جناية وتخفيضها، تخفيفاً، سنداً للمادة 253 من قانون العقوبات، الى عشرين سنة اشغالاً شاقة، وادغام العقوبتين على ان تطبق بحق كل منهما عقوبة لاشغال اشاقة لعشرين سنة، لمرة واحدة.

- اعلان براءتهما بالنسبة لما هو منسوب اليهما فيما خص الانفجار الحاصل في

1991/3/29 وبالنسبة للجناية المنصوص عليها في المادة 6 من قانون 1958/1/11 لانتفاء الدليل.

سادساً: تجريم المتهم الفار راجي ابراهيم عبدو بالجناية المنصوص عليها في المادة 549 (1) و(7) من قانون العقوبات معطوفة على المادتين 219 (4) و 220 (2) منه، وبالجناية المنصوص عليها في المادة 549 (1) و(7) من قانون العقوبات معطوفة على المواد 201 و 219 (4) و220(2) منه، وبالجناية المنصوص عليها في المادة السادسة من قانون 1958/1/11 معطوفة على المادة 219(4) و 220 (2) عقوبات، لجهة تدخله في عملية التفجير الحاصلة في 1991/3/20، وانزال عقوبة الاشغال المؤبدة به بالنسبة لكل جناية وتخفيضها تخفيفاً، سنداً للمادة 253 عقوبات، الى عشرين سنة اشغالاً شاقة، وادغام العقوبات لتطبق بحقه عقوبة الاشغال الشاقة لعشرين سنة، لمرة واحدة.

- اعلان براءته بالنسبة لما هو منسوب اليه في ماخص الانفجار الحاصل في 29 /1991/3، وبالنسبة للجنة المصنوص عليها في المادتين 72و 76 من قانون الأسلحة والذخائر، لانتقاء الدليل.

سابعاً: الزام المحكوم عليهم سمير فريد جعجع، وغسان انطوان توما وانطونيوس الياس الياس المعروف أيضاً بانطونيوس الياس عبيد، ورشدي توفيق رعد، وجان يوسف شاهين، ونجا انيس القدوم والياس جورج عواد وراجي عبدو بان يدفعوا بالتضامن فيما بينهم للمدعين الشخصيين المبالغ التالية:

- مبلغ خمسة وسبعين مليون ليرة الى المدعي سمير سعد الله غصوب.
- مبلغ عشرة ملايين ليرة لبنانية الى المدعي مفلح ابي يونس.
- مبلغ مائة مليون ليرة الى المدعي يوسف بوداغر شخصياً.
- مبلغ مائتين وخمسين مليون ليرة الى المدعي القاصر جاد سمير بوداغر.

ثامناً: مصادرة المواد الجرمية المضبوطة.

تاسعاً: رد سائر الطلبات الزائدة أو المخالفة لهذا القرار.

عاشراً: تضمين المحكوم عليهم بالاشتراك النفقات القانونية.

قرار وجاهياً بحق المحكوم عليه سمير فريد جعجع، ومانويل ديب يونس، والمدعين الشخصيين، غيابياً بحق الآخرين.

الرئيس	العضو	العضو	العضو	العضو
خير الله	معلم	قاصوف	زين	رياشي

الكاتب الحاج

اصدر هذا القرار بموجب محضر على حده في التاسع من ايار 1997.

الجمهورية اللبنانية
المجلس العدلي
رقم الأساس: 97/2
رقم القرار: 2 /1999
تاريخ 25/حزيران/1999

ملحق رقم 8

قرار المجلس العدلي في جريمة اغتيال الرئيس رشيد كرامي

الجهة المدعية: الحق العام والرئيس عمر كرامي والسيد معن كرامي والمقدم جمال مواس.

الجهة المدعى عليها: الدكتور سمير جعجع ورفاقه.

باسم الشعب اللبناني
ان المجلس العدلي، مؤلفاً من الرئيس الأول لمحكمة التمييز منير حنين والرؤساء التمييزيين احمد المعلم وحسين زين وغسان ابو علوان ورالف الرياشي.

الباب التاسع

الفقرة الحكمية

ان المجلس العدلي،
عطفاً على قراراته التمهيدية الصادرة اثناء السير في الدعوى، ومنها القرارات تاريخ 1998/1/9 و 1998/1/16 و 1998/10/16.

يقرر بالاجماع:

أولاً رد الدفوعات:

المتعلقة بتطبيق قانون واعراف الحرب، وبتطبيق قانون العفو العام رقم 91/84 ، بالجرم السياسي وما يرتبط به، سائر الدفوعات غير المتوافقة مع منطوق هذا القرار او مع ما هو مقرر في هذه الفقرة الحكمية:

ثانياً: بالنسبة للمتهم سمير فريد جعجع:

1 - تجريمه بالجناية المنصوص عليها في المادة 549 بند (1) من قانون العقوبات معطوفة على المادتين 217 و 218 فقرتها الأولى منه بالنسبة لجرم التحريض على اغتيال الرئيس رشيد كرامي، وانزال عقوبة الإعدام به، وتخفيضها سنداً للمادة 253 من قانون العقوبات الى الاشغال الشاقة المؤبدة.

2 - تجريمه بالجناية المنصوص عليها في المادة 549 بند (1) و (7) من قانون العقوبات

معطوفة على المادة 201 منه، ومعطوفة جميعها علي المادتين 219 بند (2) و(3) والفقرة الأولى من المادة 220 من القانون المذكور، بالنسبة للتدخل في الجريمة الخائبة المتعلقة بمحاولة قتل طاقم الطوافة والركاب فيها المرافقين للرئيس كرامي. إنزال عقوبة الإعدام بالمتهم سمير جعجع سنداً للمادة 549 المذكورة، واستبدالها سنداً للفقرة الثانية من المادة 201 معطوفة على الفقرة الأولى من المادة 220 عقوبات، بالاشغال الشاقة المؤبدة، وتخفيضها سنداً للمادة 253 منه الى الاشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة.

3 - تجريمه بالجناية المنصوص عليها في المادة 6 من قانون 1958/1/11 معطوفة على المادة 219 بند (2) و (3) من قانون العقوبات والفقرة الأولى من المادة 220 منه بالنسبة للتدخل بالعمل الارهابي وانزال عقوبة الاعدام به، وتخفيضها سنداً للمادة 253 من قانون العقوبات الى الاشغال الشاقة المؤبدة.

4 - ادانته بالجنحة المنصوص عليها في المادة 76 من قانون الاسلحة والذخائر وانزال عقوبة الحبس به لمدة ستة اشهر.

5 - ادغام العقوبات المبينه في الفقرات 1 و2و3و4 اعلاه سنداً للمادة 205 من قانون العقوبات على ان تطبق بحقه العقوبة المقررة في النبد (1) اعلاه وهي الاشغال الشاقة المؤبدة كونها الأشد.

ثالثاً : بالنسبة للمتهم خليل الياس مطر:

1 - اعتبار افعاله غير منطبقة على التدخل الجنائي كما جاء في القرار الاتهامي بل مؤلفة للاشتراك الجرمي وبالتالي تجريمه بالجناية المنصوص عليها في المادة 549 بند (1) و(7) من قانون العقوبات معطوفة على المادتين 212 و 213 فقرتها الاولى منه بالنسبة لجرم اغتيال الرئيس رشيد كرامي وانزال عقوبة الإعدام به وتخفيضها سنداً للمادة 253 من القانون المذكور الى الاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات.

2 - تجريمه بالجناية المنصوص عليها في المادة 549 بند (1) و (7) من قانون العقوبات معطوفة على المادة 201 منه، معطوفة جميعها على المادتين 212 و 213 فقرتها الأولى من القانون المذكور، بالنسبة للجريمة الخائبة المتعلقة بمحاولة قتل طاقم الطوافة والركاب فيها المرافقين للرئيس كرامي، وانزال عقوبة الإعدام به، سنداً للمادة 549 المذكورة، واستبدالها سنداً للفقرة الثانية من المادة 201 بالأشغال الشاقة لمدة عشرين سنة، وتخفيضها سنداً للمادة 253 من قانون العقوبات الى عشر سنوات اشغالاً شاقة.

3 - تجريمه بالجناية المنصوص عليها في المادة 6 من قانون 1958/1/11 معطوفة على المادتين 212 و 213 فقرتها الأولى من قانون العقوبات بالنسبة للعمل الأرهابي وانزال عقوبة الاعدام به، وتخفيضها سنداً للمادة 253 منه الى الاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات.

4 - ادغام العقوبات المبينة في الفقرات 1 و2 و3 اعلاه سنداً للمادة 205 من قانون العقوبات على ان تطبق بحقه عقوبة الاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات المقررة في البند (1) اعلاه مرة واحدة وعلى ان تحسب له مدة توقيفه الاحتياطي.

رابعاً : بالنسبة للمتهم عزيز يوسف صالح:

1 - اعلان براءته مما هو منسوب اليه لجهة جرم التدخل في اغتيال الرئيس كرامي، وجرم التدخل في الجريمة الخائبة المتعلقة بمحاولة قتل طاقم الطوافة والركاب فيها المرافقين للرئيس كرامي، واعلان براءته ايضاً من جرم التدخل في الجناية المنصوص عليها في المادة 6 من قانون 1958/1/11، وذلك لعدم كفاية الدليل بحقه في ما خص هذه الجرائم.

2 - ادانته بالجنحة المنصوص عليها في المادة 72 من قانون الاسلحة والذخائر وانزال عقوبة الحبس به لمدة ستة اشهر، والزامه بتسليم الرشاش الحربي في مهلة اسبوع من تاريخ نفاذ هذا القرار تحت طائلة دفع ضعفي ثمنه الذي يقدره المجلس بمبلغ ثلاثمائة الف ليرة لبنانية يحبس يوماً واحداً عن كل اربعة آلآف ليرة عند عدم الدفع، وعلى ان تحسب له في كل ذلك مدة توقيف الاحتياطي.

خامساً : بالنسبة للمتهم انطوان بطرس الشدياق:

1 - إعلان براءته مما هو منسوب اليه لجهة جرم التدخل في اغتيال الرئيس كرامي، وجرم التدخل في الجريمة الخائبة المتعلقة بمحاولة قتل طاقم الطوافة، والركاب فيها المرافقين للرئيس كرامي، واعلان براءته ايضاً من جرم التدخل في الجناية المنصوص عليها في المادة 6 من قانون 1958/1/11، وذلك لعدم كفاية الدليل بحقه في ما خص هذه الجرائم.

2 - ادانته بالجنحة المنصوص عليها في المادة 72 من قانون الاسلحة والذخائر وانزال عقوبة الحبس به لمدة ستة اشهر والزامه بتسليم الرشاش الحربي في مهلة اسبوع من تاريخ نفاذ هذا القرار تحت طائلة دفع ضعفي ثمنه الذي يقدره المجلس بمبلغ ثلاثمائة الف ليرة لبنانية يحبس يوماً واحداً عن كل اربعة آلآف ليرة عند عدم الدفع، وعلى ان تحسب له في كل ذلك مدة توقيفه الاحتياطي.

سادساً : بالنسبة للمتهمين كيتل جانوالحايك وكميل بطرس الرامي، والمتهم الفار حسن علي احمد:

1 - اعتبار الافعال المنسوبة الى هؤلاء غير منطبقة على الوصف القانوني الوارد في قرار الاتهام، انما على الجنحة المنصوص عليها في المادة 592 من قانون العقوبات معطوفة على المادة 590 منه واسقاط دعوى الحق العام عن كل منهم تبعاً لذلك لمرور الزمن الثلاثي. وإطلاق سراح المتهمين كيتل الحايك وكميل الرامي فوراً ما لم يكونا موقوفين لداع آخر.

2 - استرداد مذكرة التوقيف الغيابية ومذكرة القاء القبض وقرار المهل الصادرة في هذه

الدعوى بحق المتهم الفار حسن علي احمد دون تنفيذ.

سابعاً : بالنسبة للمتهم الفار جوزف حنا منصور سكر:

1 - اعلان براءته مما هو منسوب اليه لجهة جرم التدخل في اغتيال الرئيس كرامي وجرم التدخل في الجريمة الخائبة المتعلقة بمحاولة قتل طاقم الطوافة والركاب فيها، المرافقين للرئيس كرامي واعلان براءته ايضاً من جرم التدخل في الجناية المصنوص عليها في المادة 6 من قانون 1958/1/11، وذلك لعدم كفاية الدليل بحقه في ما خص هذه الجراذم.

2 - اعلان براءته من الجنحة المنصوص عليها في المادة 72 من قانون الاسلحة والذخائر لعدم توافر الدليل.

3 - استرداد مذكرة التوقيف الغيابية، ومذكرة القاء القبض وقرار المهل الصادرة بحقه في هذه الدعوى دون تنفيذ.

ثامناً : بالنسبة للمتهمين الفارين غسان انطوان توما وغسان يوسف منسى:

1 - تجريم كل منهما بالجناية المنصوص عليها بالمادة 549 بند (1) و(7) من قانون العقوبات معطوفة على المادة 212 و 213 منه بالنسبة لجرم اغتيال الرئيس رشيد كرامي وانزل عقوبة الاعدام بكل منهما.

2 - تجريم كل منهما بالجناية المنصوص عليها في المادة 549 بند (1) و(7) من قانون العقوبات معطوفة على المادة 201 منه ومعطوفة جميعها على المادتين 212 و 213 من القانون المذكور بالنسبة للجريمة الخائبة المتعلقة بمحاولة قتل طاقم الطوافة والركاب فيها المرافقين للرئيس كرامي وانزال عقوبة الاعدام بكل منهما واستبدالها سنداً للمادة 201 ففقرتها الثانية من قانون العقوبات بالاشغال الشاقة المؤبدة.

3 - تجريم كل منهما بالجناية المنصوص عليها في المادة 6 من قانون 1958/1/11 معطوفة على المادتين 212 و 213 من قانون العقوبات وانزال عقوبة الاعدام بكل منهما.

4 - ادانتهما بالجنحة المصنوص عليها في المادة 76 من قانون الاسلحة والذخائر وانزال عقوبة الحبس بكل منهما لمدة ستدة اشهر.

5 - ادغام هذه العقوبات بالنسبة لكل منهما سنداً للمادة 205 من قانون العقوبات على ان تطبق بحق كل منهما عقوبة الاعدام فقط المبينة في البند(1) اعلاه كونها الأشد.

تاسعاً بالنسبة للمتهم الفار عفيف بدوي خوري:

1 - اعتبار فعله غير منطبق على التدخل في الجرائم المنسوبة اليه بل منطبقاً على الاشتراك في هذه الجرائم، الجناية المنصوص عليها في المادة 549 بند (1) و (7) من قانون العقوبات معطوفة على المادتين 212 و 213 فقرتها الأولى منه وتجريمه بمقتضى هذه المواد بالنسبة لجرم اغتيال الرئيس كرامي وانزال عقوبة الاعدام به.

2 - تجريمه بالجناية المنصوص عليها في المادة 549 بند (1) و (7) من قانون العقوبات معطوفة على المادة 201 منه ومعطوفة جميعها على المادتين 212 و 213 فقرتها الأولى من القانون المذكور بالنسبة للجريمة الخائبة المتعلقة بمحاولة قتل طاقم الطوافة، والركاب فيها المرافقين للرئيس كرامي، وانزال عقوبة الإعدام به واستبدالها سنداً للمادة 201 فقرتها الثانية من قانون العقوبات بالاشغال الشاقة المؤبدة.

3 - تجريمة بالجناية بالمنصوص عليها في المادة 6 من قانون 1958/1/11 معطوفة على المادتين 212 و 213 فقرتها الأولى من قانون العقوبات وانزال عقوبة الاعدام به.

4 - ادغام هذه العقوبات سنداً للمادة 205 عقوبات على ان تطبق بحقه عقوبة الاعدام فقط المبينة في البند (1) اعلاه كونها الأشد.

عاشراً: بالنسبة للمتهمين الفارين انطونيوس الياس الياس المعروف ب «انطونيوس الياس عبيد او ب «طوني عبيد»، واسعد كساب كساب، والياس كساب كساب، وكابي انطوان توما، ومخايل زاكي الصانع، وجورج قيصر الزغبي.

1 - تجريم كل منهم بالجناية المصنوص عليها في المادة 549 بند (1) و(7) من قانون العقوبات معطوفة على المادة 219 نبد (4) من بالنسبة للتدخل باغتيال الرئيس كرامي وانزال عقوبة الإعدام بكل منهم سنداً للمادة 549 المذكورة واستبدالها سنداً للمادة 220 فقرتها الثانية من قانون العقوبات بعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشرين سنة.

2 - تجريم كل منهم بالجناية المنصوص عليها في المادة 549 بند (1) و (7) من قانون العقوبات معطوفة على المادة 201 منه ومعطوفة جميعها على المادة 219 بند (4) من القانون المذكور بالنسبة للجريمة الخائبة المتعلقة بمحاولة قتل طاقم الطوافة والركاب فيها المرافقين للرئيس كرامي وانزال عقوبة الاعدام بكل منهم سنداً للمادة 549 المذكورة، واستبدالها سنداً للمادة 201 فقرتها الثانية بالاشغال الشاقة لمدة عشرين سنة، واستبدال هذه العقوبة الاخيرة سنداً للمادة 220 فقرتها الرابعة بجعلها ست سنوات اشغالاً شاقة.

3 - تجريم كل منهم بالجناية المنصوص عليها في المادة 6 من قانون 1958/1/11 معطوفة على المادة 219 نبد (4) من قانون العقوبات بالنسبة للتدخل في العمل الارهابي وانزال عقوبة الاعدام بكل منهم واستبدالها سنداً للمادة 220 فقرتها الثاني بعشرين سنة اشغالاً شاقة.

4 - ادغام العقوبات المحكوم بها والمبينه اعلاه سنداً للمادة 205 من قانون العقوبات، على ان تطبق بحق كل من المتهمين المذكورين في هذه الفقرة العاشرة العقوبة المبينة في النبد (1) فقط اعلاه، ومدتها عشرون سنة اشغالاً شعاقة، تنفذ بكل منهم مرة واحدة كونها الأشد.

حادي عشر: الزام المحكوم عليهم سميرفريد جعجع، وخليل الياس مطر، وغسان انطوان توما، وغسان يوسف منسى، وعفيف بدوي خوري، وانطونيوس الياس الياس المعروف ب «انطونيوس الياس عبيد» او ب «طوني عبيد» واسعد كساب كساب، والياس كساب كساب، وكابي انطوان توما ومخايل زاكي الصانع، وجورج قيصر الزغبي بأن يدفعوا بالتكافل والتضامن للمدعيين الشخصيين دولة الرئيس عمر كرامي والسيد معن كرامي تعويضاً رمزياً وفقاً لما هو مطلوب، وقدره الف ليرة لبنانية.

والزام المحكوم عليهم المذكورين في هذا البند بأن يدفعوا ايضاً بالتكافل والتضامن للمدعي الشخصي المقدم جمال مواس تعويضاً قدره خمسة ملايين ليرة لبنانية.

ثاني عشر: رد طلب المدعي الشخصي المقدم جمال مواس الرامي الى حل تنظيم القوات اللبنانية ومصادرة اموالها لعدم جواز سماعه في الدعوى الحاضرة.

ثالث عشر: رد طلب الرائد المتقاعد كيتل الحايك الزام المدعين الشخصيين بالعطل والضرر عن المحاكمة لعدم توافر شروط قبوله.

رابع عشر: مصادرة المواد الجرمية المضبوطة.

خامس عشر: تضمين المحكوم عليهم ممن ذكر في البند الحادي عشر اعلاه بالإضافة الى المحكوم عليهما بالجنحة عزيز يوسف صالح وانطوان بطرس الشدياق بالاشتراك النفقات القانونية كافية.

قرار وجاهياً بحق المحكوم عليهم سمير جعجع وخليل مطر وعزيز صالح وانطوان الشدياق وكيتل الحايك وكميل الرامي، وبحق المدعين الشخصيين دولة الرئيس عمر كرامي والسيد معن كرامي والمقدم جمال مواس، غيابياً بحق المحكومين الاخرين وبحق جوزف سكر وحسن علي احمد.

العضو الرئيس
رالف الرياشي

العضو الرئيس — غسان ابو علوان
العضو الرئيس — حسين زين
العضو الرئيس — احمد المعلم
رئيس المجلس العدلي الرئيس الأول — منير حنين

قراراً صدر وافهم علناً بحضور ممثل النيابة العامة التمييزية بتاريخ 1999/6/25
الكاتب
منى كلوت

ملحق رقم 9

حكم في دعوى تفجير كنيسة سيدة النجاة في زوق مكايل

المدعي: الحق العام
المدعي عليهم:

المتهمون الحاضرون:
سمير جعجع وكلاؤه الاساتذة النقيب عصام كرم، ادمون رزق، موسى برنس، اسعد ابي رعد وغيرهم.
- جرجس توفيق الخوري - وكيله الاستاذ جورج نجم.
- فؤاد مالك - وكلاؤه الاساتذة بدوي ابو ديب، اندره ابو حيدر، انطوان ابو ديب.

المتهمون الفارون:
انطونيوس الياس الياس المعروف بانطونيوس عبيد
رشدي توفيق رعد
جان يوسف شاهين
بول الفحل
- رفيق الفحل

باسم الشعب اللبناني
ان المجلس العدلي، مؤلفاً برئاسة الرئيس الأول لمحكمة التمييز فيليب خير الله وعضوية الرؤساء التمييزيين حكمت هرموش، احمد المعلم، حسين زين، رالف رياشي.

الباب السابع الفقرة الحكمية
للأسباب المتقدمة ان المجلس العدلي
عطفاً على قراريه تاريخ 1994/12/17/ 1995/1/20،
يحكم بالإجماع:

أولاً: بأعلان عدم مسؤولية المتهم جرجس توفيق الخوري بالنسبة للجرائم المنصوص عنها في المادة 301 من قانون العقوبات وفي المواد الثانية، والثالثة، والرابعة، والخامسة، والسابعة من قانون 1958/1/11.

ثانياً : بتجريم المتهم جرجس توفيق الخوري، لجهة اقدامه على التدخل في عملية تفجير كنيسة سيدة النجاة، وقتل ومحاولة قتل الاشخاص الذين كانوا فيها، بالجناية المنصوص عنها في المادة السادسة من قانون 1958/1/11 معطوفة على المادة 219 بند (1) و(4)من قانون العقوبات، وبالجنايتين المنصوص عنهما في المادتين 549 بند(1) و(7) و 549 بند (1) و(7) 201 من قانون العقوبات معطوفتين على المادة 219 بند (1) و(4) منه، والمادة 220 فقرة 2 ق.ع. وانزال عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة به، وادانته، لجهة التصرف بالمتفجرات، بالجنحة المنصوص عنها في المادة 72 فقرتها الثانية من المرسوم الاشتراعي رقم 137 تاريخ 1959/6/12 وبحبسه لهذه الجهة مدة سنة، وادغام العقوبتين على ان تطبق بحقه عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة لانها الأشد.

ثالثاً: بإعلان عدم مسؤولية المتهمين المبنية هوياتهم كاملة في مطلع هذا القرار وهم :
-1 انطونيوس الياس عبيد المعروف بانطونيوس الياس الياس 2 - رشدي توفيق رعد 3 - جان يوسف شاهين، بالنسبة للجرائم المنصوص عنها في المادة 301 من قانون العقوبات، وفي المواد الثانية، والثالثة، والرابعة، والخامسة، والسابعة من قانون 1958/1/11.

رابعاً: بتجريم كل من المتهمين المذكورين في البند ثالثاً اعلاه، لجهة اقدامهم على تفجير كنيسة سيدة النجاة وقتل ومحاولة قتل الأشخاص الذين كانوا فيها بالجناية المنصوص عنها في المادة السادسة من قانون 11/ 1/ 1958 معطوفة على المادتين 212 و 213 من قانون العقوبات، وبالجنايتين المنصوص عنهما في المادتين 549 بند (1) و(7) 549 بند (1) و (7) 201 من قانون العقوبات معطوفتين على المادتين 212 و 213 منه، وانزال عقوبة الإعدام بكل منهم، وإدانتهم، لجهة التصرف بالمتفجرات الممنوعة ونقلها، بالجنحة المنصوص عنها في المادة 72 المعدلة من المرسوم الاشتراعي رقم 137 تاريخ 1959/6/12 وبحبس كل منهم لمدة سنتين، وادغام العقوبتين على ان تطبق بحق كل منهم عقوبة الإعدام لأنها الأشد.

خامساً: بأعلان عدم مسؤولية المتهم سمير فريد جعجع بالنسبة للجرائم المنصوص عنها في المواد الثانية، والثالثة، والرابعة، والخامسة، والسابعة من قانون 1958/1/11. والجرم

المنصوص عنه في المادة 301 من قانونالعقوبات.

سادساً: بأعلان براءة المتهم سمير فريد جعجع من جرم تفجير كنيسة سيدة النجاة وما نتج عنه من قتلى وجرحى، المنصوص عنه في المادة السادسة من قانون 1958/1/11، والمادتين 549 بند (1) و (7) و 549 بند (1) و(7) / 201 من قانون العقوبات وذلك للشك.

سابعاً: بتجريم المتهم سمير فريد جعجع، لجهة انشاء الفصائل العسكرية وتجنيدها وتسليحها، بالجناية المنصوص عنها في المادة 307 من قانون العقوبات، وانزال عقوبة الاعتقال الموقت بحقه لمدة عشر سنوات، وبأدانته، لجهة التصرف بالأسلحة الحربية وبالمتفجرات بصورة غير مشروعة، بالجنحة المنصوص عنها في المادة 72 المعدلة من المرسوم الاشتراعي رقم 137 تاريخ 1959/6/12 وبحبسه لذلك لمدة سنتين، وادغام العقوبتين على ان تطبق بحقه عقوبة الاعتبقال لعشر سنوات لانها الأشد، وعلى ان تحسب له مدة توقيفه في هذه الدعوى.

ثامناً: باعلان عدم مسؤولية المتهم فؤاد الياس مالك بالنسبة للجرم المنصوص عنه في المادة 301 من قانون العقوبات، والجرائم المنصوص عنها في المواد الثانية، والثالثة، والرابعة، والخامسة، والسابعة من قانون 1958/1/11.

تاسعاً: بتجريم المتهم فؤاد الياس مالك، لجهة التدخل في انشاء الفصائل العسكرية وتجنيدها وتسليحها، بالجناية المنصوص عنها في المادة 307 من قانون العقوبات معطوفة على المادة 219 فقرة (4) و 220 فقرة 4 منه، وانزال عقوبة الاعتقال به لمدة ثلاث سنوات وتخفيضها تخفيفاً بمقتضى المادة 253 منه الى الاعتقال لمدة سنة ونصف السنة، وبإدانته، لجهة التصرف بالأسلحة الحربية والمتفرات بصورة غير مشروعة، بالجنحة المنصوص عنها في المادة 72 المعدلة من المرسوم الاشتراعي رقم 137 تاريخ 1959/6/12 وانزال عقوبة الحبس به لمدة سنة، وادغام العقوبتين على ان تنفذ بحقه عقوبة الاعتقال لسنة ونصف لانها الأشد، وعلى ان تحسب له مدة توقيفه.

عاشراً: باعلان براءة المتهمين بول فؤاد الفحل ورفيق فؤاد الفحل بالنسبة لما هو منسوب اليهما لعدم توفر الدليل بحقهما، واسترداد مذكرتي التوقيف الغيابيتين ومذكرتي القاء

القبض الصادرتين بحقهما في الدعوى الحاضرة.

حادي عشر: بمصادرة المواد الجرمية والاسلحة الحربية والذخائر والاعتدة العسكرية المضبوطة.

ثاني عشر: بحفظ حق المدعي الشخصي جورج عون بشعلاني بمراجعة المحكمة المدنية المختصة بشأن دعواه المدنية إذا ما توافرت لها شروطها القانونية.

ثالث عشر: برد كافة الطلبات والأسباب الزائدة والمخالفة لمضمون هذا الحكم.

رابع عشر : بتضمين المحكوم عليهم بالاشتراك النفقات القانونية كافة.
حكماً وجاهياً بحق المحكوم عليهم جرجس الخوري،وسمير جعجع، وفؤاد مالك، غيابياً بحق المحكومين الآخرين وبحق بول ورفيق الفحل، وبمثابة الوجاهي بحق المدعي الشخصي.

العضو	العضو	العضو	العضو	الرئيس
رياشي	زين	المعلم	هرموش	خير الله

الكاتب منذر الحاج
اصدر هذا الحكم بموجب محضر على حده بتاريخ الثالث عشر من تموز 1996

ملحق رقم 10

قرار محكمة الجنايات في بيروت في جريمة اغتيال الدكتور الياس الزايك

باسم الشعب اللبناني ان محكمة الجنايات في بيروت

المؤلفة من القضادة السادة:

الرئيس: سهيل عبد الصمد

والمستشارين: رهراب عيوازيان (منتدب) واسامه العجوز لدى التدقيق والمذاكره.

تبين انه، بموجب قرار الاتهام الصادر بتاريخ 14 /1995/7 وادعاء النيابة العامة المؤرخ في 1995/8/7. اسند الى المتهمين:

سمير فريد جعجع، والدته ماري، من مواليد 952، لبناني، رقم السجل 7/ بشري، اوقف وجاهياً في 1994/7/12 ولا يزال موقوفاً.

غسان انطوان توما، والدته أليس، من مواليد 957، من أهالي سبعل لبناني، انطونيوس الياس الياس، والدته مري، من مواليد 961، لبناني، معروف بانطونيوس الياس عبيد وبطوني عبيد.

ريمون يوسف جرجس، والدته ليندا، من مواليد 1964، لبناني، رقم السجل 111/20 - مزرعة التفاح ، زغرتا.

اوقفوا غيابياً في 1994/5/4 ولا يزالون فارين.

رفيق غالب سعاده، والدته جوزفين، من مواليد 961، لبناني، رقم السجل 484 عمشيت، اوقف وجاهياً في 1994/4/27 ولا يزال موقوفاً.

اقدام الثلاثة الأولين على التحريض على قتل المغدور الدكتور الياس الزايك، واقدام ريمون جرجس ورفيق سعادة على قتل هذا المغدور عمداً بإطلاق النار عليه من سلاح حربي غير مرخص وعلى نقل هذا السلاح.

لذلك

وسنداً للمواد : 322 و 323 و 324 من الاصول الجزائية.

تحكم بالاجماع :

أولاً: برد الدفع المبني على بطلان المحاكمة لعدم نقل المتهم رفيق سعادة من السجن الموقوف فيه، وفقاً لما تقرر في جلسة 1996/2/12.

ثانياً: برد الدفع المبني على بطلان التحقيق،

ثالثاً: برد طلب الاستاذة حبيب الاستماع الى الشهود المذكورين في مذكرتها المقدمة بتاريخ 1996/3/28 لانتفاء الفائدة والجدوى.

رابعاً: برد طلب ضم الملف الكامل لقضية «الكابتاغون» لانتفاء علاقتها بالدعوى الراهنة.

خامساً: بعدم اعتبار الجريمة موضوع هذه الدعوى سياسية.

سادساً: بتجريم ريمون يوسف جرجس ورفيق غالب سعاده بالجناية المنصوص عليها في المادة 549، فقرتها الأولى، من قانون العقوبات، وبإنزال عقوبة الإعدام بكلٍ منهما، وبتخفيضها تخفيفاً بحق رفيق سعاده، ووفقاً للمادة 253 عقوبات، الى الاشغال الشاقة المؤبدة، فالى الاشغال الشاقة مدة عشر سنوات عملاً بالمادة الرابعة فقرتها الثانية من قانون العفو رقم 91/84، وبتخفيضها بحق ريمون جرجس الى الاشغال الشاقة المؤبدة عملاً بالمادة الرابعة، فقرتها الأولى، من القانون المشار اليه.

وبإدانتهما بالجنحة المنصوص عليها في المادة 72 من قانون الاسلحة وبحبس كلٍ منهما مدة سنة.

وادغام هاتين العقوبتين، فتنفذ بحق رفيق سعادة الاشغال الشاقة مدة عشر سنوات وحدها، على ان تحسب له مدة توقيفه، وتنفذ بحق ريمون جرجس الاشغال الشاقة المؤبدة فقط،عملاً بالمادة 205 عقوبات، وتجريدهما من الحقوق المدنية، وبالزامهما بتسليم السلاح غير المضبوط خلال مهلة خمسة عشر يوماً تحت طائلة اداء ضعفي بدله اي مبلغ ستماية الف ليرة لبنانية لكلٍ منهما، يحبس عند عدم دفعه يوماً واحداً عن كل خمسة آلاف ليرة، وبمصادرة اموال ريمون جرجس المنقولة والثابتة وبإدراتها بمعرفة الحكومة وفقاً لأصول ادارة اموال الغائب.

سابعاً: بتجريم سمير فريد جعجع غسان، انطوان توما وانطونيوس الياس الياس، المعروف بانطونيوس الياس عبيد وبطوني عبيد، بالجناية المنصوص عليها في المادتين 217 و 218 من قانون العقوبات معطوفتين على المادة 549 فقرتها الأولى منه، وبإنزال عقوبة الإعدام بكلٍ منهم، وبتخفيضها الى الأشغال الشاقة المؤبدة عملاً بالمادة الرابعة فقرتها الأولى من قانون العفو رقم 84/ 91،

وبتجريدهم من الحقوق المدنية، وبمصادرة اموال غسان توما وانطونيوس الياس المنقولة والثابتة وبادراتها بمعرفة الحكومة كما تدار اموال الغائب،

ثامناً: بالزام المحكوم عليهم بأن يدفعوا بالتضامن فيما بينهم بدل العطل والضرر للجهة المدعية على الوجه التالي:

- ماية مليون ليرة لبنانية للمدعية مايا الأشقر:
- خمسة وثلاثون مليون ليره لبنانية للمدعية ياسمين قرداحي،
- عشرون مليون ليرة لبنانية لكلٍ من المدعيين ميراي الزايك وجورج الزايك،

تاسعاً بتضمين المحكوم عليهم بالاشتراك الرسوم والنفقات القضائية.

حكماً وجاهياً بحق الجهة المدعية، بمثابة الوجاهي بحق سمير جعجع ورفيق سعاده، غيابياً بحق الآخرين.

صدر وتلي علناً بحضور ممثل النيابة العامة بتاريخ العشرين من أيار 1996،

الكاتب

المستشار العجوز	المستشار المنتدب عيوازيان	الرئيس عبد الصمد

ملحق رقم 4

قانون رقم 678
منح عفو عام في ملف احداث الضنية ومجدل عنجر

أقر مجلس النواب،

وينشر رئيس الجمهورية القانون التالي نصه:

مادة وحيدة:

يمنح عفو عام عن الجرائم المحالة على المجلس العدلي بموجب المرسوم رقم 2081 تاريخ 2000/1/5 والمتعلقة بملف احداث الضنية ومجدل عنجر وكل القضايا المتعلقة بها، وكذلك القضايا المحالة امام القضاء العسكري بموجب القرار الاتهامي رقم 1 تاريخ 2005/1/3.

وتسقط دعاوى الحق العام والملاحقات والمحاكمات والتحقيقات العالقة، ولا يجوز احالة اي من القضايا أو الدعاوى المشمولة بالعفو المذكور اعلاه على أي مرجع قضائي آخر. وتنتفي حكماً صلاحية جميع المحاكم بإعادة المحاكمة أو الطعن في الدعاوى والقضايا المحددة اعلاه، ويطلق سراح الموقوفين في القضايا المذكورة فوراً، وتعتبر النيابة العامة التمييزية المرجع الصالح لتطبيق احكام هذا القانون.

ويعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

بعبدا في 19 تموز 2005

الامضاء: اميل لحود

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: محمد نجيب ميقاتي

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: محمد نجيب ميقاتي

الفهرس

٢٣ أيلول ١٩٨٨ - ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠

مرحلة من الضروري ابقاؤها حيّة بحُلوها ومُرّها لاتخاذ العِبَر تلافيًا للوقوع بمثل تلك الأخطاء.
جميع الزعماء والسياسيين والفاعليّات أخطأوا خلال هذه المرحلة من تاريخ لبنان، ولو بدرجات متفاوتة، وجميعهم يحاولون تناسيها خوفًا من محاسبتهم من قبَل الشعب.
جميع الزعماء السياسيين والفاعليّات اتفقوا خلال هذه المرحلة لمنع الجيش من النجاح خوفًا من فضحهم وكشفهم أمام الشعب ويكون فعلاً هو الحل.
... عشرون سنة مرّت بعد ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠، اليوم الأكثر سوادًا في تاريخ لبنان، والمشاكل لا تزال هي هي، والوطن لا يزال أوطان، والحكومة حكومات، والمجلس النيابي مجالس، والشعب يمنعونه من أن يُصبح شعبًا واحدًا ويريدون إبقاءه طوائف مذاهب لكي يحافظوا على موقعهم ومكتسباتهم وزعاماتهم ولولا الجيش لكانت كل سنة من هذه السنوات العشرين سنة ١٩٧٥ و١٩٧٦.

العميد الركن فؤاد عون

